المعجم النقدي
لعلم الإجتماع

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م

ر. بودون وف. بورّيكو

المعجم النقدي لعلم الاجتماع

ترجمة

الدكتور سليم حداد



ديوان المطبوعات الجامعية



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هذا الكتاب ترجمة

DICTIONNAIRE CRITIQUE DE LA SOCIOLOGIE

Par

RAYMOND BOUDON
FRANÇOIS BOURRICAUD

Ed. PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE

الإهداء

إليـكِ يا رفيقة الدرب الذي يبقى رغم كل شيء وسع آمالك وعبرك الى عيني سمر وجبين خالد .

د . سليم حداد



مقدمة المترجم

صحيح أن علم الاجتماع يمر في أزمة حادة هذه الأيام إلا أننا نعتقد أن هذا العلم ما زال يستطيع أن يقدم خدمات جلى للبحث إذا استعمل كأداة علمية منزهة للكشف عن المعضلات والمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا. وما المأزق الذي يعاني منه هذا العلم إلا نتيجة لتسخيره من قبل الدارسين الغربيين المرتبطين بنهج حضاري معيّن يرون الأشياء من خلاله ويضعون أنفسهم في خدمته ويستغلون علم الاجتماع لتكريس هيمنة وتجميد قوالب ومنع تطور.

إلا أن هذا المعجم يتعاطى مع أساسيات علم الاجتماع بشكل عام وإن كان يشكو هو بالذات من بعض ما يشكو منه علم الاجتماع وما يحاول أن يشير إليه من خلال التوجه النقدي الذي اعتمده. فلم يستطع أن ينجو من بعض الانحرافات التي تحكم المثقف الغربي المنحاز الى ثقافته وحضارته والذي يرى الأشياء من خلال وضعه الخاص وتجربته الخاصة وبيئته الخاصة. وإذا كنا قد أقدمنا على ترجمته فلعلمنا أنه يضيف الى فكرنا وتراثنا إضافات مهمة ويسد نقصاً في مكتبتنا العربية التي لم يتوفر لها حتى الآن مؤلفاً بهذا الشمول والتعمق، دون أن نتبنى كل ما ورد فيه ومع معارضتنا لبعض أطروحاته. لكن الترجمة هذا قدرها فالأمانة تقتضي أن تنقل فكر الآخر كما عبّر عنه الآخر وبالقدر الممكن من الدقة ويبقى للقارىء والبحاثة والطالب أن يستفيدوا منه كأداة معرفية تتيح لهم الاطلاع على أحدث ما توصل إليه علم الاجتماع وما يعاني منه وما يصبو إليه، بانتظار أن يصبح لدينا علم اجتماع عربي نحن بأمس الحاجة إليه، لكشف طبيعة البنى المادية والفكرية لأمتنا التي لا نعرف عنها إلا النزر اليسير ولأن أكثر ما نعرفه جاءنا من الخارج وفيه الكثير من التحيز والسلبية. فنحن بأمس الحاجة لمتابعة مسيرة ابن خلدون.

ونضيف أننا في هذه الترجمة حاولنا قدر المستطاع الالتزام بالمصطلحات العربية المعتمدة عادة في علم الاجتماع دون أن يمنعنا ذلك من ملاءمتها أحياناً وفقاً لمقتضيات الحاجة وتوخياً للدقة والتمييز. فقد رأينا مثلاً استعمال تعبير الولاية لترجمة كلمة Autorité لتفريقها عن كلمة Pouvoir التي تعني السلطة. كما أننا وجدنا أن كلمة ولاية أكثر مطابقة لروح النص الوارد تحت كلمة Autorité. واعتمدنا كلمة الريادة ترجمة لكلمة Charisme التي تترجم عادة بالكاريزما رغبة منا في المساهمة في إيجاد المقابل العربي الدقيق قدر الإمكان لهذا التعبير ولأن روح النص يوحي كذلك بمعنى الريادة. واستعملنا تعبير التاريخانية لتعريب كلمة Historisisme وذلك لتفريقها عن التاريخية كصفة لموصوف. والأمثلة أكثر من أن تحصى في هذا المجال. وأملنا أن

نكون قد ساهمنا عبر هذا المعجم في تركيز بعض المفاهيم والمصطلحات العربية لمفردات علم الاجتماع. ونشير أخيراً إلى أننا تركنا المصادر على حالها أي في لغتها الأصلية توخياً للدقة ولأن تعريبها قد يضفي عليها غموضاً نحن بغنى عنه فضلاً عن أن العادة جرت على إبراز المراجع في لغتها الأصلية لأنها أداة للباحثين وهم ليسوا في حاجة إلى ترجمتها .

أملنا أن يفتح هذا المعجم النقدي الطريق أمام دراسات أصلية في علم الاجتماع العربي، وأن يرسي مدماكاً في بناء هذا العلم عبر الضوء الذي يلقيه على أهم جوانب علم الاجتماع في آخر ما حققه هذا العلم في العصر الحديث.

ولا بد أخيراً من كلمة شكر لكل من ساهم في إنجاز هذا المعجم وبخاصة الى القيمين على المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر متمنياً لهم ولها دوام التوفيق والازدهار.

إذا كنت قد أصبحت نهائياً عالم اجتماع (كما يدل قرار تعييني) ، فذلك لكي أضع بشكل أساسي نهاية لهذه التمارين القائمة على أساس مفاهيم جماعية ما زال شبحها يحوم باستمرار . وبتعابير أخرى : لا يمكن أن ينجم علم الاجتماع إلا من أفعال أحد الأفراد أو بضعة أفراد أو العديد من الأفراد المنفصلين . لذلك يقتضيه أن يتبنى تحديداً طرائق فردية .

ماكس فيبر

المؤلفان :

ريمون بودون : أستاذ في جامعة باريس ـ السوربون

من مؤلفاته :

Les méthodes en sociologie (PUF, 1969), L'inégalité des chances (Colin, 1973), Effets pervers et ordre social (PUF, 1977) et La logique du social (Hachette, 1979).

فرانسوا بورّيكو : أستاذ في جامعة باريس ـ السوربون .

من مؤلفاته :

L'individualisme institutionnel (PUF, 1977) et Le bricolage idéologique (PUF, 1980).

تمهيد

كما أن الحرب هي شيء خطير جداً لا يمكن تركه للعسكريين ، كذلك علم الاجتماع هو أمر جدي جداً لا يمكن التخلي عنه لعلماء الاجتماع ولنزاعاتهم . وهذا العلم الذي ساهم بالتأكيد في تقدم الوعي الغربي هل هو مهدد بانحطاط لا شفاء منه ؟ في شتى الأحوال ، لم يعد اليوم مدفوعاً نحو النجاح . إلا أنه عرف فترة زهو بين 1950 و1970 . كان عدد الطلاب والأساتذة وكذلك عدد الباحثين يتزايد في حينه . وكان رأي علماء الاجتماع يُبحث عنه ـ إذا لم يكن مأخوذاً فيه دوماً . كانوا يعتبرون خبراء ومستشارين ، وكانت المؤسسات الخاصة والإدارات العامة تفتح لهم وإن ببعض التردد . وكان الأكثر نشاطاً بينهم يأخذهم الشعور المخادع بأنهم يشاركون في حركة الأفكار وسير الأعمال . فلماذا تبع هذا الصعود انحطاط بهذه السرعة ؟ وإذا خلينا جانباً الظروف التاريخية التي قرنت صورة علمنا في نظر الجمهور وبخاصة في فرنسا ، بالأشكال الأكثر تطرفاً للإضطرابات الجامعية ، ندرك أن هذا الانحطاط مرتبط بشكل رئيسي بخيبتين أثارتهما ، كما الصدمات الراجعة ، الادعاءات المغالية لعلماء الاجتماع . أولاً ، لقد قدم الكثيرون منهم أنفسهم بصفتهم « مفكرين » ـ أو بالأحرى ، لقد انقضّوا على هذا الدور الجاحد ، بكثير من الرضى الواضح . وفي الوقت نفسه ، لم يعانوا أي ضيق في المطالبة لعلم الاجتماع بوضعية « العلم » ، الأمر الذي يعطيهم الحق بالامتيازات نفسها والاعتبار نفسه ، المعطاة لزملائهم في العلوم بحصر المعنى ، الأمر الذي لم يمنعهم عن المطالبة بإلحاح بالمهمة التقليدية المعترف بها للثقافة العامة والفلسفة ، وهي إعطاء الإجابة على أوسع الأسئلة المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي وحياة الانسان في المجتمع .

ومن ناحية أخرى ، تبيّن أن موقع علماء الاجتماع غير قابل للدفاع عنه ؛ فالذين لم يعتبروا أنفسهم مفكرين أو مجوساً ، ارتضوا لأنفسهم موقع مستشاري الأمير ـ حتى لا نقول شيئاً عن الذين لا يرون أي ضير في جمع الدورين معاً . وفي حال عدم توفر موقع مستشار الأمير ، اضطر كثيرون للاكتفاء بدور الخبرة التي مارسوها في مستويات أكثر تواضعاً . ولكن الخبرة تتطلب تبصراً وصبراً . فضلاً عن

ذلك ، تمارس هذه الصلاحية لمصلحة الزبائن ، تحت إشرافهم ولفائدتهم ، إلا أن الخبير والعميل لا يتكلمان اللغة نفسها . وهما لا يعملان دوماً للقضايا نفسها . وبانخراط عالم الاجتماع في مهام « تطبيقية » فإنه يعرّض نفسه إذن في آن واحد الى تخييب أمل عملائه وتحمل كل آلام الإحساس بالخطأ .

وأخيراً ، تبدّل المناخ الأيديولوجي . لقد أثار نمو السنوات 1950 – 1970 آمالاً غير واقعية حول قدرتنا على مراقبة التطور الاجتماعي . وبما أن علم الاجتماع قد ظهر بصفته « علم » التطور والتغيير المبرمج ، فقد استفاد من هذا الاغتباط القصير . وخلال سنوات السبعينات ، وبمقدار ما أخذت الأوهام تتبدد ، أخذ علم الاجتماع الذي اعتبر بأنه هو الذي رعى هذه الأوهام ، يفقد بصورة طبيعية من تأثيره . وقد وصلنا اليوم الى نقطة تدهور فيها وضع علم الاجتماع تدهوراً كبيراً ، تحت تأثير سلسلة من الأزمات الداخلية والشكوك المتزايدة التي تثيرها . فهو لن يكون أقدر على تحليل المعطيات الاجتماعية علمياً أكثر من قدرته على تقديم الأساس الوضعي لتراضٍ حديث . إن خيبة الأمل هذه هي كذلك مغالية ودون أساس مثل الحماس الذي أعقبته .

إننا نعتقد أن هذا المعجم ينبغي أن يساعد علم الاجتماع على استعادة المكانة التي يستحقها بين العلوم الكلاسيكية . وهو يهدف كذلك الى السماح للقارىء المثقف بقياس أهمية التراث السوسيولوجي . إن التأمل في الحياة الاجتماعية هو أحد المهام الدائمة للفكر الغربي . لقد قام بهذه المهمة مؤرخون وفلاسفة وأخلاقيون وقانونيون . إن توسيديد (Thucydide) وماكيافيل ومونتسكيو وتوكفيل (Tocqueville) وماركس لديهم من الصفات بمقدار دوركهايم وفيبر (Weber) لكي يُحسبوا بين مؤسسي علم الاجتماع . ولكن إذا كان صحيحاً أن علم الاجتماع يندرج في حركة تأملية تسبقه وربما تتجاوزه ، فإنه يقدم الى هذا التأمل أدوات تحليل أخطأ المؤرخون والفلاسفة عندما احتقروها . فعلم الاجتماع عليه ، ويمكنه ، أن يساهم في تقدم تأمل الإنسان في وضعه الخاص . وهو يستطيع ذلك ، إذا تخلى أولاً عن الطموحات الخيالية التي تعلل بها طويلاً . فهو لا يستطيع أن يحلّ محل الفلسفة أو الثقافة العامة ، في أي حال من الأحوال . ذلك مع العلم أن هذا الإدعاء كان مدمراً بالنسبة له : فقد قضى عليه بألا يكون غالباً ، في فرنسا على الأقل ، سوى **سفسطة** . ولكي يتخلص علم الاجتماع من أوهامه الخاصة ، عليه أن يكون نقدياً ومقارناً ومنهجياً . ليس ثمة أية حتمية في أن يحصر النقد السوسيولوجي نفسه في

الاعتراض والنقض . إننا نراه بالأحرى ، باعتباره جهداً لإبقاء **مسافة** مناسبة بينه وبين المعطيات والقضايا ، تسمح لعالم الاجتماع ولقارئه بمعاملتها كمعطيات ذات مغزى . ينبغي أن يكون علم الاجتماع مقارناً ؛ نريد أن نقول بذلك إنه يشكل لعبة مراقبة للمتشابهات والفوارق التي يحصيها المراقب في تنوع الأوضاع والظروف ومنتجات النشاط الاجتماعي . وأخيراً ينبغي أن يكون علم الاجتماع منهجياً . إنه يهدف الى تكوين وتوطيد وتوسيع معرفة متخصصة . هذه المعرفة هي أولاً عملية تنظيم و**تقنين** يستندان الى أصول للعرض ونقاش صريح ومعترف به .

إن المؤلف الذي نقدمه ليس موسوعة ولا قاموساً متخصصاً : إنه معجم . فالقارىء لا يجد فيه تقديماً كاملاً لكل المواضيع المعتمدة اليوم لدى علماء الاجتماع . سيندهش النقاد لان مفهوماً معيناً ليس وارداً فيه . وسنُلام كذلك لأننا لم نتناول كل مجالات علم الاجتماع : الريفية ، والمدينية ، والسياسية ، الخ . إن مثل هذا العمل يتجاوز قدراتنا . وهذا المشروع العسير حتى عندما يقوم به « فريق » لا يمكن أن يكون تجانسه إلا ضعيفاً بقوة الأشياء ، هو غير معقول فيما لو نَهَدَ إليه شريكان بمواردهما وحدهما.

وكما أننا لم نسعَ إلى كتابة موسوعة ، فإننا لم نسع الى كتابة قاموس متخصص أو موجز . وبصورة عامة ، إن المؤلفين الذين تصدوا لهذه المهمة كان رائدهم مبدأين اثنين : أولاً ، إحصاء أكبر عدد ممكن من المفاهيم المتنوعة جداً ، أخذت من بين الكلمات التي تمسك بها مؤلفو القاموس المتخصص ؛ ثانياً ، تعريف الاستعمال « الجيد » الذي يستنتج انطلاقاً من ممارسة المؤلفين « الجيدين » .

لم يحرّكنا نحن لا هذا الطموح الموسوعي ولا ذلك الزعم المعياري . وفي الواقع ، يسعى معجمنا وراء أغراض مختلفة تماماً . إنه يسعى لكشف **المسائل** الأساسية لعلم الاجتماع . يمكن التطرق الى هذه المسائل بطريقة المعجم ، حتى ولو كان ثمة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن تفحصها الأكثر تعمقاً يتعلق بمنهج أكثر تنظيماً . ومن ناحية ثانية ، إننا نسعى الى طرد **الأفكار الموروثة** التي تتسلل من خلال الكلمات المستعملة بشكل تعسفي . وأخيراً ، إننا نسعى الى توضيح الرابطة بين بعض المفاهيم الاساسية . لذلك تقترن كل مقالة بلائحة من المؤلفات ذات العلاقة بالموضوع ، وفي نهاية المعجم فهرست تجمل بعض مجموعات المواضيع ومجالات البحث . ولكننا لا نخفي أن هذه المجموعات تبقى تقريباً مختصرة جداً . وإذا أردنا إيضاحها بكاملها فإننا نكون بحاجة لمؤلف آخر .

لو أردنا أن نلخّص غرضنا بكلمة واحدة ، لقلنا إنه يقوم جوهرياً على تقديم تحليل نقدي للتراث السوسيولوجي . وثمة إسناد يمكن أن يسمح لنا بتحديد ما نعنيه « بالنقد » : يقدم بريدغمان (Bridgman) في مقطع شهير له في كتاب (The nature of physical theory) (1936) ، إقتراحاً جوهرياً يوجز ، حسب رأيه ، تأملات مشتركة لدى ماش (Mach) وبوانكريه (Poincaré) واينشتين (Einstein) . لقد كتب تقريباً أن تقدم المعرفة في الفيزياء يمر بطريقين هما : النظرية والنقد . تهدف النظرية الى ربط معطيات الملاحظة . ويكون غرض النقد هو النظرية أو بالأحرى النظريات نفسها : إنه يتفحص ويحلل النواقص والشكوك والثغرات وكذلك النجاحات ، وهو يطرح الأسئلة حول أسباب الفشل كما حول أسباب النجاح . كان لازار سفيلد (Paul Lazarsfeld) يحب أن يذكر هذا النص (1) . وقد كرر بإلحاح أن النقد بالمعنى الذي يفهمه بريدغمان كان مهماً في العلوم الأجتماعية ، على الأقل بمقدار أهميته في الفيزياء ، وكرّس جزءاً مهماً في نشاطه لوضع هذه الفكرة موضع العمل (2) . لقد ساعدتنا توجيهاته كثيراً في هذا الكتاب . ومن خلال قراءتنا للمساهمات السوسيولوجية الكبيرة حول هذه القضية أو تلك ، سعينا الى توضيح النماذج الأكثر خصوبة من وجهة نظر تفسير الظاهرات الاجتماعية . وقد سعينا بالترابط مع ذلك ، إلى تفسير لماذا تظهر بعض النماذج بشكل أكثر فأكثر وضوحاً ، بمثابة مآزق . ونأمل ألا نكون قد انزلقنا كثيراً من النقد الى الهجاء . ولكن ، رغم وعينا للحيادية الضرورية في النقاش العلمي ، ليس محظوراً علينا معاملة بعض المقترحات أو المفاهيم كما تستحق ، أي بالسخرية . ألم يشدد بوبر (Popper) دوماً على أن بعض المقترحات والمفاهيم تستحق النقد العقلاني ، وأن مقترحات ومفاهيم أخرى لا تستحقه ؟

وبعد تبني هذا التوجه الأساسي ، كان مشروعنا يفترض سلسلة من القرارات الأخرى التي يقتضي تبريرها .

إن المراجع عديدة وهي كافية دون شك لتوجيه القارىء الذي يرغب في اكتساب رؤية واسعة عن الانتاج الكلاسيكي والحديث . ولكنها لا تهدف الى

(1) F. Lazarsfeld et al (ed.), Continuities in the language of social research New York, the free press, 1972, p. 3.

(2) يتكلم لازارسفيلد تارة عن المنهجية وطوراً عن النقد . إن الكلمتين هما بالنسبة له مترادفين وهما يردان الى بريدغمان . ويميل مفهوم المنهجية مع الأسف الى الدلالة اليوم على تقنيات البحث .

الكمال في أي حال من الأحوال . لم نقدم ولم نعالج إلا الأبحاث التي تبدو لنا أن لها أهمية أكيدة من وجهة نظرنا بشكل رئيسي . وبصورة أدق ، لقد اهتمينا وناقشنا الى حد ما ، فقط النصوص التي اعتبرنا أنها تقدم مباشرة أو غير مباشرة ، وضوحاً حاسماً على طرائق التطرق لتفسير هذا النمط من الظاهرات أو ذاك . لم يكن غرضنا إعلام القارىء بالأبحاث التجريبية الأحدث ، أو بآخر التحسينات التي أدخلت على هذه الطريقة أو تلك ، وإنما أن نناقش معه أفضل الطرق في بحث هذا الموضوع أو ذاك ، أو استعمال هذه الأداة أو تلك .

لقد أدركنا أن هذا المعجم يستند الى مدوّنة . وهي مدوّنة الأبحاث الكلاسيكية والحديثة التي تشكل إسهاماً حاسماً في تحليل النظم المعقدة وفي تفسير الظاهرات التي نلاحظها فيها . وخلال محاولتنا لإيجاد خطوط القوة في التراث السوسيولوجي ، إنطلاقاً من هذه المدوّنة ، كان لدينا الشعور تكراراً أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين كانوا مفيدين بصورة خاصة لنقاشنا . وبعد الكثير من الانعطافات ، يعثر علم اجتماع التعبئة السياسية اليوم على بعض البديهيات الحاضرة لدى توكفيل ، على سبيل المثال : يكون لدى التعبئة السياسية فرص في مرافقة النمو الاقتصادي أكبر من حالة الركود . لقد أطلق باريتو مقترحات جوهرية بخصوص موضوع العلاقة بين المعرفة والأيديولوجيا ، وشدد على التكاملية بين هاتين الظاهرتين ، اللتين يميل الحس العام الى اعتبارهما بالأحرى متناقضتين . لقد بنى روسو التوجهات الأساسية لكل بحث سوسيولوجي على حالات التفاوت . لقد حدّد ماركس وجود طبقة من البنى الأساسية ، لإدراك معنى التغيير الاجتماعي الذي تكون فيه المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية متوافقة في الجوهر . وقد بيّن فيبر ودوركهايم ، كل على طريقته ، أن المعتقدات يمكن أن تكون موضوعاً لتحليل خاضع للقوانين العادية للمسيرة العلمية . وفي نطاق تقنيات التحليل نفسها ، يبدو البحث الحديث غالباً بصفته إعداداً لبديهيات قديمة . لذلك تحتل مراجع علم الاجتماع الكلاسيكي مكاناً واسعاً في هذا المعجم .

وبعد اختيار هذه التوجهات العامة ، كان علينا أن نقرر أيضاً لائحة من العناوين . لم يكن ممكناً أن تكون هذه اللائحة طويلة ، تحت طائلة إلزامنا بتوسيعات موجزة . وفي نهاية عملية من التجربة والخطأ ، وضعنا قائمة من حوالى مئة مدخل رئيسي ، يمكن تجميعها في المجموعات الآتية :

1 ـ الفئات الكبرى للظاهرات الاجتماعية (مثلاً ، النزاعات ، الأيديولوجيا ، الديانة) .

2 ـ الأنماط والوجوه الأساسية للتنظيم الاجتماعي (مثلاً ، البيروقراطية ، الرأسمالية ، الأحزاب) .
3 ـ المفاهيم الكبرى الخاصة بعلم الاجتماع (مثلاً ، الارتباك ، الريادة) .
4 ـ المفاهيم ذات الاستعمال الشائع في علم الاجتماع والمشترك مع عدة علوم (مثل ، البنية ، النظام) .
5 ـ النماذج المثالية والنظريات ذات الطموح التعميمي (مثلاً ، الثقافوية ، الوظيفية ، البنيوية) .
6 ـ مسائل نظرية كبرى (مثلاً ، الرقابة الاجتماعية ، السلطة) .
7 ـ مسائل ابيستمولوجية كبرى (مثلاً ، الموضوعية ، التوقع ، النظرية) .
8 ـ وقررنا أخيراً أن ندخل سلسلة من المقالات حول المؤسسين الرئيسيين لعلم الاجتماع ، واضعين لأنفسنا هدف وصف مساهماتهم الجوهرية من الناحيتين النظرية والمنهجية وتقدير مدى ملاءمة تعليمها اليوم .

إن العديد من المفاهيم التي لم تكن موضوعاً لمدخل رئيسي عولجت في واحد أو أكثر من العناوين ويمكن العثور عليها في الفهرست العامة الواردة في نهاية المؤلف . وهكذا فإن مفهوم الطبقة تمَّ توسيعه داخل عناوين التفريع والنزاعات والحركية ، كما تمّ التطرّق إليه في العديد من العناوين الأخرى .

ويقودنا التوجه النظري لهذا المعجم الى عدم معالجة الموضوعات التي كان يمكن أن يأخذ توسيعها شكل التنقيح لدراسات تجريبية . وهكذا ، فقد تخلينا عن إدخال عناوين حول المؤسسات الاجتماعية الخاصة وحول الفئات الوصفية التي تعرّف علم الاجتماع التطبيقي . لذلك ليس ثمة مقالات حول مواضيع مثل المؤسسات القضائية والمدرسة والكنيسة والتسلية والهجرة والتربية أو جنوح الفتيان .

لا يتخذ قرار بإدخال كلمة بدلاً من أخرى في معجم معيّن ، دون شيء من التعسف . بالطبع ثمة بعض « المداخل » التي لا يمكن استبعادها . لا يمكن تصور معجم لعلم الاجتماع لا ترد فيه كلمة مجموعة أو كلمة ارتباك أو استلاب ـ أو أيضاً مؤسسة أو انحراف . ولكن إذا كان بناء مثل هذا المؤلف خاضعاً لبعض الاكراهات ، فإنه يقبل نوعاً من المرونة ونوعاً من التلاعب . وفي هذه الحال ، نحن واثقون من شوائب قائمتنا . وفيما يتعلق بخاصة بمؤسسي علم الاجتماع ، نأمل أن تسمح لنا طبعة ثانية باكمالها . ذلك أن ماكيافيل وسيمل (Simmel) وسبنسر

(Spencer) تحديداً ينبغي أن يردوا .

إن اهتمامنا المركزي ينصب على المجتمعات الصناعية . إننا نقرّ مختارين أن ليس ثمة سبب « أنطولوجي » لوضع خط فاصل واضح بين علم الاجتماع والانتروبولوجيا أو الاتنولوجيا . ولا يبدو لنا ممكناً الدفاع أن المجتمعات القديمة هي في كل جوانبها أبسط من المجتمعات الحديثة . من جهة أخرى ، نحن على استعداد للاعتراف بأن التفريع الاجتماعي عند الناتشه (Natchez) أو عند البورورو (Bororo) يمكن أن يلقي الضوء على قضايا الحركية في مجتمعاتنا الخاصة . ولكننا معنيون بمجتمعاتنا أكثر من مجتمعاتهم . كما أن الانتروبولوجي لن يجد في معجمنا مقالة حول القرابة أو المعتقدات الخرافية ، حتى ولو كانت بعض التوسيعات الخاصة بهذه القضايا مذكورة في بعض عناويننا . ومن المستحيل عملياً معالجة التحديث دون التساؤل حول مكانة الطقوس والمعتقدات الخرافية في الحياة الاجتماعية .

ثمة مجال للتوقف أخيراً عند أسس التعاون بين مؤلفي المعجم . لقد تقاسما المقالات بالتساوي فيما بينهما ؛ ولكن إذا كانت النسخة الأولى لهذه المقالات قد حضرت من قبل أحدهما ، فإن النص النهائي هو من مسؤولية الاثنين التضامنية . لقد أصبح هذا العمل ممكناً عبر اتفاق المؤلفين على التوجهات الأساسية للمعجم . مما لا شك فيه أن كفاءة كل منهما مورست في مجالات متميّزة . فريمون بودون (Raymond Boudon) كان أكثر تأهيلاً بناء لأعماله السابقة إزاء المقالات الخاصة بالمنهجية والابيستمولوجية وقضايا التفريع الاجتماعي والحركية والتغيير الاجتماعي . بينما كان فرانسوا بوريكو (François Bourricaud) يشعر بأنه أكثر ارتياحاً في المقالات المتعلقة بالسياسة والثقافة ومقارنة المؤسسات والنظم الاجتماعية . ولكن فيما يتعلق بثلاثة توجهات تتمتع بالأهمية نفسها في مختلف حقول النظرية السوسيولوجية ، فإن المؤلفين يرتبطان صراحة بالتيار الفكري نفسه .

أولاً ، إنهما يرفضان ما كان يسميه بياجيه (Piagét) بالواقعية الكليانية ، أي تفسير الوقائع الاجتماعية بواسطة المتطلبات المفترضة والخيالية غالباً ، « للنظام » أو « للكليانية » التي تتعلق بها هذه الظاهرات . بالنسبة لهما ، ينبغي أن تفسر الوقائع الاجتماعية ، بصفتها علاقات بين فاعلين أو عناصر متعددين . ذلك هو الشرط لأن يكون لهذه الوقائع معنى ولكي يكون ممكناً فهمها . وأياً تكن الالتباسات التي ترتبط بكلمات مثل الفعل أو النشاط المتبادل ، فإن استعمالها يبدو مناسباً للتشديد على أهمية البعد القصدي والاستراتيجي في التصرفات الاجتماعية .

والمقترح الثاني الذي يتمسك به مؤلفا المعجم ، هو أن الوقائع الاجتماعية إذا كان ينبغي أن تعالج بصفتها نتاج الأنظمة أو عمليات الفعل والفعل المتبادل ، لا يمكن اختزالها الى علاقات متبادلة بين الأشخاص ، وإنما ينبغي معالجتها دوماً بصفتها ظاهرات منبثقة أو كما يقال أيضاً ظاهرات مركبة . إن ثمن انتاج معين في سوق تنافسية ، وظهور العنف السياسي في نظام اجتماعي معيّن ، هما أثران منبثقان ، بمعنى أنهما ، رغم أنهما ناجمان عن تلاقي الأفعال الفردية الصغيرة ، يمثلان ظاهرات كبيرة ، أي محددة على مستوى النظام . إن الوجه « غير الإرادي» و« غير المتوقع » وربما « المنحرف » للوقائع الاجتماعية ، لا ينفصل عن الآثار المنبثقة والتركيبية .

أما المقترح الثالث الذي يعلق عليه المؤلفان أهمية جوهرية ، هو أن تعبير النظرية العامة في علم الاجتماع يتضمن سيئات أكثر من الحسنات . صحيح أن كل ملاحظة تندرج في « إطار المرجع » ، في جملة من المسائل الملائمة لبعضها البعض الى حد ما ، ومترابطة فيما بينها . ولكن يقتضي أن نتجنب الاعتقاد أن هذا الإطار من المرجعية ، يجيز لنا الاستنتاج من بعض المقترحات الواضحة تماماً والبسيطة سلسلة من النتائج القابلة للتطبيق بصورة شاملة : إن فهم نظام ما أو عملية اجتماعية معينة ، ربما يعني الكشف عن وجود بنية ومصوّر أو نموذج نظري فيهما ، وكذلك وعي خصوصيات النظام والعملية . إذا كان لنا أن نقلّد هايك (Hayek) يمكننا القول إن النظرية الجزئية ذات الطموحات المحدودة ساهمت في فهمنا للظاهرات الاجتماعية أكثر من النظريات التي تطمح الى توضيح النظم والعمليات الاجتماعية بواسطة بعض الأفكار والمقترحات التي تكون غالباً موجزة ولينة ومشكوكاً فيها . أما فيما يتعلق بالنظرية العامة فلا يمكن أن يكون لها وظيفة نقدية : إبعاد التفسيرات التبسيطية والخيالية للظاهرات الاجتماعية .

شكراً لكل الأشخاص الذين ساعدونا في مشروعنا ، بقبولهم قراءة أجزاء من المخطوط أو كله ، وتقديم ملاحظاتهم (بالطبع يبقى النص النهائي على مسؤوليتنا الوحيدة) ، أو بمساعدتنا في تنقيحه وتحضيره المادي . . .



أ

الأحزاب Partis

إن جميع المجتمعات غير متجانسة ، بدرجات مختلفة ، كما يؤكد ذلك تنوع الأراء والمصالح لدى الأفراد الذين يشكلون هذه المجتمعات . **تجمع** الأحزاب أفراداً متشابهين تقريباً في أوضاعهم الاجتماعيـة ـ الاقتصاديـة ، وانتماءاتهم الدينيـة ، وموقفهم من العالم ورؤ يتهم له . في الوقت نفسه ، تضعهم في مواجهة الذين يتميّـزون عنهم بالنظر للمعايير نفسها . وفي الحالتين ، تساهم الأحزاب في « بناء » الحقل السياسي ، محددة هي نفسها الرهانات ، وعارضة نفسها على الأفراد كرموز إيجابية أو سلبية .

إن انقسام المصالح والاراء ، حتى وإن كان موجوداً في كل مكـان ، لا يتخذ في جميع المجتمعات شكلاً شرعياً ، لذا يمكننا إضفاء صفة التعددية على المجتمعات التي تقبل التعبير عن وجهات نظر مختلفة حول الطريقة الفضلى لتنظيـم المجتمع وإدارته ، والتي تترك أصحاب كل وجهة نظر أحراراً في أن يتنظموا من أجل تغليـب وجهة نظرهم . إن الكثير من المجتمعات في الماضي والانظمة الكليانية اليوم ، لم تقرّ تعددية الأحزاب . لا بد من الإضافة أن الأحزاب في التراث الديمقراطي اندمجت طويـلاً بفئات كانت تعترض الإرادة العامة . وأخيراً ، حتى في المجتمعات التعدديـة ، يخضع نشاط الأحزاب الى بعض الحدود ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنافس الذي تمارسه على بعضها البعض . وعليها كذلك أن تقبل قانوناً عاماً ، هو قاعدة الأغلبية .

ليس للأحزاب في الأنظمة التعددية ، البنية نفسها ، ولا الوظائف نفسها التي لها في الأنظمة الكليانية أو في الأنظمة الاستبدادية . وحتى في الأنظمة التعددية ، تظهر الأحزاب بسمات مختلفة حسب البلدان . فالأحزاب على النمط الفرنسي تختلف عن الأحزاب على النمط الأميركـي أو الانكليزي .

تستنج هذه النقطة الأخيرة من التمييز المقترح من قبل توكفيل (Tocqueville) بين أحزاب « كبيرة » وأحزاب « صغيرة » . هذه الفئة الثانية تنقسم بدورها الى فئتين اثنتين : النوادي البرلمانية التي تقدم لأصحاب الطموح ، بواسطة التناوب الذي تقيمه بين « المركز » الوطني و« الأطراف » المتشكلة من الوجهاء المحليين ، الوسائل للوصول الى أعلى الوظائف الوزارية ؛ والطلائع الثورية التي ، وهي تدّعي أنها تتحرك باسم « الشعب » أو « الطبقة العاملة » ، لا تشعر أنها ملزمة بغاية

أخرى غير نجاح مشروعها . وهكذا يستنتج توكفيل ضمنياً شرطين ضروريين لعمل الأحزاب في نظام تعددي : قاعدة ، معبّرة عن « مطلب اجتماعي » تعمل أكثر من اللجان الانتخابية وأفضل منها ، وقبول قواعد اللعبة التي تحدد طموحاتها . وثمة أطروحة أخرى ، هي كذلك ضمنية في تحليل توكفيل ، وهي أنـه ثمة في الولايات المتحدة مكان « للأحزاب الكبرى » ، في حين أن طبيعة اللعبة السياسية في فرنسا تقضي بألا تكون أحزابنا الفرنسية سوى « أحزاب صغيرة » ، أي إما أن تكون تكتلات برلمانية وإما أن تكون زمراً ثورية . هذه النظرة المرتبطة بالكره لفرنسا التي يتسم بها توكفيل ، تتجاهل التطورات السياسية اللاحقة ـ التي أدت الى قيام « الأحزاب الجماهيرية » ومؤخراً الى الأحزاب الممثلة لقطاعات واسعة من الشعب .

لقد قام ماكس فيبر (Weber) ، بوصف هذا التطور الذي يشدد فيه على سمتين اثنتين فكلما منح حق الانتخاب بشكل أوسع ، كلما تنحت النوادي واللجان لمصلحة تنظيمات يضطر قادتها للتوجه الى جمهور يسيطر فيه العنصر الشعبي . وبالترابط مع هذا التوسع للسوق السياسية ، نلاحظ تبدلاً في « طراز » القادة . فغوغائية الزعيم الريادي ـ جلادستون (Gladstone) ، دزرائيلي (Disraeli) ـ التي تدعو ببلاغتها الى بدائل بسيطة في شكل خيارات خلقية ، تحلّ محل حذر القادة البرلمانيين .

يوحي فيبر أنه ثمة مفارقة في أن يكون حزب المحافظين الانكليزي هو أول حزب جماهيري في التاريخ الأوروبي . وبالفعل ، كان دزرائيلي هو الذي أوصى عمداً عام 1873 بتوسع كثيف في حق الاقتراع ، دون الوصول الى مبدأ الاستفتاء الشامل الذي أقر في فرنسا منذ 1848 ، والذي أعاد ، على أسس هذه الحرية الانتخابية الواسعة جداً ، تنظيم حزب توري (Tory) القديم ، ليجعله قادراً على استقبال الطبقات الاجتماعية الجديدة . ولكنه يريد كذلك أن تبقى قيادة حزبه المتجدد بين أيدي الطبقة العليا والبورجوازية المندمجة في الارستوقراطية التقليدية والمعترف بها من قبل هذه الأخيرة . والحال أن ما يميّز حزباً جماهيرياً حقيقياً ، ليس فقط الأصل الاجتماعي لناخبيه ومؤيديه أو المنتسبين إليه ، وإنما كذلك أصل قادته وتوجهاتهم . في هذا الصدد ، تبدو الديموقراطية ـ الاجتماعية الألمانية ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، وبسبب الصلة الوثيقة نسبياً بين أطرها وأطر نقابات العمال ـ وكذلك حزب العمال الانكليزي ، تبدو بأنها مثل جيد « للحزب الجماهيري » الذي تشكل التورية (Torysme) الحديثة لدزرائيلي ، صيغة مهمة لها .

إن فكرة توكفيل عن « الحزب الكبير » لا تشمل إذن فكرة « الحزب الجماهيري » . وفي كلا الحالتين ، صحيح أن قدرة الدمج والتمثيل لدى الحزب بارزة بقوة ، لكن « الحزب الجماهيري » يملك توجهاً « شعبوياً » ليس موجوداً في الأحزاب المحافظة الكبيرة (الحزب الجمهوري الأميركي ، حزب المحافظين الانكليزي) . فضلاً عن ذلك ، تمارس الأحزاب الجماهيرية (مثل الديموقراطية ـ الاجتماعية الألمانية أو النمساوية ، حتى الاستيلاء على السلطة من قبل الوطنيين ـ الاشتراكيين) وظيفة التأطير بواسطة النقابات ، والرابطات المختلفة التي تشرف عليها ، في حين أن الأحزاب الكبيرة على الطراز الأميركي هي ماكينات انتخابية تهمد إثر انتهاء الانتخابات . ثمة

إذن أحزاب محافظة ـ أو أحزاب يمينية أيضاً ـ هي أحزاب كبيرة في المعنى الذي قصده توكفيل ، دون أن تكون أحزاباً « شعبوية » أو « جماهيرية » أو « تأطيرية » .

إن المقارنة بين الأنماط المختلفة للأحزاب تقود إلى تفحص العلاقات بين التركيب الاجتماعي والتنظيم والاستراتيجية ـ هذه المتغيرات الثلاثة التي يسمح التنسيق بينها بوصف الأحزاب على أفضل وجه . وبالفعل ، إنها تتميز عن بعضها ، بوضوح تقريباً ، في **الأصل الاجتماعي لناخبيها** . ولكن الأحزاب الأميركية ، ذات القاعدة التي تظهر غالباً مختلطة الى حد كبير ، لديها أنصار متميزون : ذات صبغة ريفية بالنسبة للجمهوريين ، وذات صبغة « أثنية » بالنسبة للديموقراطيين ، وأكثر بورجوازية لدى الجمهوريين مما هم لدى الديموقراطيين . يوجد كذلك ناخبون ديموقراطيون في البيئة الريفية ، وأناس من ذوي الدخل المتوسط والمتدني قابلين للتصويت لصالح الجمهوريين ، وكذلك سود ويهود لا يعطون أصواتهم للحزب الديموقراطي . فالأصل الاجتماعي لعناصر أحد الأحزاب لا يكفي لوصفه ، لذا نحن مدعوون لتمييز الأصل الاجتماعي للناخبين والحزبيين والقادة . « فالأحزاب العمالية » لا تحتكر التمثيل العمالي ، حتى وإن كانت الأصوات التي يحصل عليها الاشتراكيون والشيوعيون ، أو الاشتراكيون وحدهم ، تجمع منذ وقت طويل في أوروبا الغربية ثلثي أصوات العمال تقريباً . فضلاً عن ذلك ، إن القادة الاشتراكيين ، ولا سيما في فرنسا ، ينتسبون في غالبيتهم الى الطبقات الوسطى (مستخدمون ، وموظفون ، ومدرّسون) . أما فيما يتعلق بالصفة العمالية لأغلب القادة في الحزب الشيوعي الفرنسي، فيمكننا التساؤل الى أي حد ليست نتيجة لسياسة مقصودة في الاختيار ، أكثر مما هي حركة متناسقة ترفع عفوياً « الطبقة العاملة » نحو « حزبها » . إن العلاقة بين أصل القادة والحزبيين والناخبين متوسطة التعقيد ، فباستثناء الأحزاب المدافعة عن الملاّك العقاريين (Agrariens) ، التي نمت ما بين الحربين العالميتين في أوروبا الشرقية ولا سيما في بولونيا ورومانيا ، ليس ثمة حزب واحد هو صورة أو انعكاس لطبقة أو « لفئة » محددة تماماً . في الواقع ، إن تعبير الانعكاس يدخل عدة حالات غموض أساسية . أولاً ، إنه يفترض تماثلاً جوهرياً بين الناخبين الحزبيين والقادة من جهة ، و« قاعدة » اجتماعية غامضة يكون الحزب المعبر عنها من جهة أخرى . ذلك أن هذه « القاعدة » ، أبعد من أن تكون معطى ، وإنما هي « مبنية » الى حد كبير ، بجهد القادة الذين يسعون بصورة منهجية الى ملاءمة برامجهم مع توجهات الناخبين الذين يعتبر اقتراعهم ضرورياً لنجاح هؤلاء . ثانياً ، إن تعبير الانعكاس الذي يفترض تحديداً دقيقاً للسياسات الحزبية بواسطة طبيعة المصالح التي تسعى الى تحققها من خلال هذه السياسات ، يفشل في تفهم ظاهرة **الاقتراع المتأرجح** الذي يؤمن للأنظمة التعددية حداً أدنى من المرونة والحساسية .

أما فيما يتعلق **بتنظيم الأحزاب** ، فإنها تتغيّر في الزمان والمكان . وقد اعتقد فيبر (Weber) أنه إكتشف قانوناً مؤشراً قد يؤمن تغلب الأحزاب الجماهيرية على التكتلات والنوادي البرلمانية . ولكن إذا تفحصنا نظاماً بعينه ، نلمس أن مختلف الأحزاب منظمة وفقاً لمبادىء مختلفة . أما فيما يتعلق بالغايات التي تسعى الى تحقيقها ، يمكن لمختلف أنواع التنظيم أن تهدف ، سواء حصراً أو بشكل رئيسي الى انتخاب مرشحين (الى مراكز محلية أو وطنية) وتأطير الحزبيين

والمحافظة على وجود أيديولوجي في وسط غير مبالٍ أو معادٍ . في شتى الأحوال ، لا يمكن للتنظيم الحزبي أن يستمر إلا إذا توصل الى تجييش التعاطف ، والحض على الانتساب ، وخلق الأنصار أو المحافظة عليهم (النقابات أو التجمعات المهنية) . وأخيراً ، أياً تكن الأهداف التي يتبناها ، وأياً تكن الموارد التي تتوفر له ، فإن كل حزب هو تنظيم ، أي مجموعة اجتماعية متميّزة مع أوضاع ومسؤ وليات تسلسلية . هذه البنية الأوليغارشية التي أشار إليها ميشيلز (Michels) تميل إلى إعادة انتاج نفسها بفضل أصول الاختيار والترقي اللذين يؤ منان تفوّقاً بارزاً لمعايير الأقدمية . ولكن ميشيلز الذي حدد بوضوح هوية هذه النوازع الأوليغارشية ، لم تسنح له الفرصة لوصف الحزب الكلياني الذي نشأ في إيطاليا مع الفاشية ، حتى ولو كان يظهر لنا بشكله الأكمل في ألمانيا الهتلرية . إن ما يميّز الحزب الكلياني ، ليس النزعة الأوليغارشية ، وإنما رفض كل تعددية وكل منافسة ، بما أن الحزب الكلياني يتماهى في الدولة (كما في النوعين الفاشي والوطني الاشتراكي) . وأخيراً يقتضي تمييز الحزب الكلياني عن الحزب المهيمن ، مثل الحزب الجمهوري المستقل (PRI) المكسيكي الذي تتمثل في داخله ميسول وتيارات ومصالح متنوعة ، وعلى الرغم من أنه يحدد الممارسة ، فإنه يقبل بدرجة معينة من التعددية والمنافسة .

إن استراتيجية الأحزاب لا ترتبط فقط بالأصل الاجتماعي لأعضائها ، أو بالطريقة التي جرى فيها تنظيم صلاحيات القادة ومسؤ ولياتهم . وإنما ترتبط كذلك بأغراض قادتها وبالعلاقة بين مشاريعهم والبيئة التي تمارس عليها فعلها . فالأحزاب ذات النزعة الطوباوية القوية تطور استراتيجيات مختلفة عن استراتيجيات الاحزاب التي تقبل نفسية المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها ، فضلاً عن ذلك ، يمكننا التمييز بين الاستراتيجيات الحزبية وبواسطة سلسلتين من المعايير تتعلق الأولى منها بالاستيلاء على السلطة والثانية بممارسة السلطة . ففي الأنظمة التعددية الحديثة ، إن الإستيلاء على السلطة ـ إلا فيما يتعلق بالأحزاب الكليانية من النوع الستاليني ، وكان هتلر قد وصل الى حكم الرايخ الألماني على أثر انتخابات منتصرة ـ يعني باديء ذي بدء الفوز في الانتخابات ، ويمكننا وصف الاستراتيجية الانتخابية لهذه الأحزاب بأنها ممثلة لفئات واسعة من الشعب . فهي تقوم على مضاعفة الوعود لمختلف فئات المصالح تبعاً لوزنها الانتخابي ، ولكن بناء لثلاثة شروط . ينبغي المحافظة بين هذه الوعود المختلفة على حد أدنى من الإنسجام . ينبغي من ثم ألا تظهر غير واقعية بشكل جذري . وأخيراً يقتضي أن يكون ممكناً إقامة تمايز هامشي من قبل الناخبين بين البرامج ، مهما تكن متقاربة ، لكي يتمكن المتنافسون من تحاشي الإتهام بأنهم لا يتميزون عن بعضهم في شيء (Bonnet blanc et blanc bonnet) . تستند الاستراتيجية الواسعة على بعض الفرضيات التي تتعلق بالوزن الخاص في الناخبين « المأسورين » (أي الذين حسموا موقفهم) والناخبين « المترددين » . وبمقدار ما يستطيع القادة الاتكال على إخلاص فئة واسعة من ناخبيهم ، بمقدار ما يتمكنون من مضاعفة الدعوات اللبقة « لجماعة الضفة الأخرى » .

ثمة عنصر استراتيجي آخر يتعلق باعتدال الأحزاب ، بعد فوزها في الانتخابات . ففي الأنظمة التعددية ، على الناخبين أن يقدموا على خيار سياسي أكثر مما يقدمون على خيار إجتماعي . حتى ولو كانت غرفة العموم البريطانية تستطيع كل شيء ، نظرياً ، « إلا تحويل رجل الى امرأة » ،

فإن حزب الأكثرية لا يمارس سلطته إلا في حدود ضيقة . وتمارس تجاوزات الحزب المنتصر بصورة رئيسية إذا لم يكن حصراً في مجال المنافع أو الوظائف العامة . ولكن في الوقت نفسه الذي يريد فيه أحد الأحزاب ، مثل الحزب الاشتراكي (الفرنسي) عام1936 ، أن يبقى أميناً لكلامه « الثوري » ، يعرّف قادته ، مثل ليون بلوم Léon Blum) « ممارسة السلطة » بأنها إدارة شؤ ون البورجوازية . إنها طريقة أخرى للقول إن الفوز في الانتخابات يختلف عن « الاستيلاء على السلطة » .

بمواجهة هذه الاستراتيجيات المعتدلة للاستيلاء على السلطة وممارستها ، نتعرف على استراتيجيات عنيفة ، تعامل الحزب وكأنه أداة للقطيعة مع النظام القديم وللسيطرة أو الديكتاتورية . ومن أجل فهم معنى هذه المواجهة ، لنتساءل أولاً ، على ماذا تستند الاستراتيجيات المعتدلة . نكون مخطئين إذا لم نر فيها إلا وضع مقاصد القادة وقناعاتهم الخلقية موضع التنفيذ . فهي ليست فعّالة إلا إذا توفرت بعض الشروط المؤ سساتية المتعلقة بعمل النظام . لنتفحص الحالتين الانكليزية والأميركية . ثمة بعض السمات المشتركة بين النظامين ، اللذين يتميزان مع ذلك بوضوح كافٍ عن بعضهما ، ففي انكلترا ، كما في الولايات المتحدة ، يوجد ميل قوي الى نظام الحزبين ، كما توجد كذلك إمكانية قوية للتناوب . فيما يتعلق بالثنائية الحزبية ، ثمة ضرورة لتحديدات عدة . في حالة انكلترا ، كان الأمر يقتصر على ميل ناقص جداً حتى القرن التاسع عشر ، فقد لعب الوطنيون الأيرلنديون دور الحزب الثالث ، كما أن صعود حزب العمال لم يترافق بزوال كامل لليبراليين . ثانياً ، إن الأحزاب الأميركية ، خلاف الأحزاب الانكليزية ، هي قليلة التنظيم الى حد كبير . فيمكن أن تصوّت مصادفة فئة مهمة الى حد ما من الديموقراطيين في مجلس النواب أو الشيوخ ، إلى جانب الجمهوريين . إن ما يفسر عدم الانضباط هذا كون الإدارة الأميركية لا تملك حق حلّ الكونغرس ـ أو أحد المجلسين ـ وكذلك لأن الأحزاب حساسة حيال مصالح قطاعية ومناطقية متنوعة جداً ، في آن واحد . وأخيراً ، إذا تدعّم الميل الى نظام الحزبين بقانون انتخابي أكثري ، يمكنه ، حتى في حالات مثل الحالة الفرنسية حيث التجزئة الحزبية بارزة جداً ، أن يتمظهر ، في حال غياب مواجهة مباشرة بين حزبين ، عبر التنافس بين إئتلافين للأحزاب المنسجمة الى حد ما ، وتعتبر وحدتها الهشّة من جهة أخرى رمزية الى حد كبير (اليمين و« جماهير اليسار ») . يقترن الميل الى نظام الحزبين بممارسة التناوب ، الذي يكون لحزب أو الإئتلاف المستبعد من السلطة مهدداً بالزوال بدونه ، في حين أن الحزب أو الإئتلاف « المسيطر باستمرار » على السلطة يجمع فيه كل السلطات ـ وكل الضغائن .

ترتبط **إمكانية استراتيجية معتدلة** في نهاية المطاف ، بوضع المعارضة وبوجود ممارسة دستورية مقبولة ومعترف بشرعيتها . والمطلوب هو وجود قاعدة للعبة ، وأن تكون هذه القاعدة مقبولة **باعتبارها محايدة بالنسبة لمصالح اللاعبين** ، أو إذا شئنا ، أن تكون فرص الربح المتاحة أمام كل فريق متساوية لدى الجميع . ولكي يكون الامر كذلك ، لا يمكن أن تكون بنى المراهنات من أي نوع كان . ينبغي أن يكون الخاسرون مضمونين ضد خطر خسارة كل شيء ـ **تحت طائلة** اللجوء بسبب خسارتهم في صناديق الاقتراع ، الى وسائل **لا تعود متفقة مع** « قواعد اللعبة » .

يقتضي الان تفحص الأوضاع التي لا تكـون فيها الاستراتيجيـة المعتدلة لا الأفعل ولا الأرجح . إذا كان للحزب الأكثري أو لائتلاف أحزاب الأكثرية قاعدة اجتماعية ضيقة جداً ، كما في حالة إئتلاف « الأحزاب الصغيرة » ، فإن المصالح والاراء غير المتمثلة تدفع للبحث عن مدافعين عنها خارج نظام رسمي يتجاهلها أو يحتقرها . « فالطلائع » ـ المستعارة ، والى حد ما الأحزاب من النمط البلانكي أو اللينيني ، تجد أصلها أحياناً في عدم قدرة الأحزاب الرسمية على الاهتمام بمطالب البروليتاريين والهامشيين والمستبعدين . ثمة احتمال آخر ، لا يختلط مع الاحتمال الذي أثرناه مع اقترانه به غالباً ، يظهر إذا كان وجود نظام الأحزاب مهدداً عمداً فمن قبل إرادة القادة السياسيين الذين يرغبون في إقامة سلطتهم على الانهيار المسبق « لنظام » تبدو لهم المحافظة عليه غير متلائمة مع الدفاع عن النظام التقليدي أو العظمة الوطنية (هذه الحجة الثانية استعملت من قبل القادة الفاشيين والفرانكيين أو النازيين ، كما أثيرت الحجة الأولى من قبل تيارات ماركسية عديـدة) . إنها تعدديـة الأحزاب التي توضع حينئذٍ موضع التساؤ ل . ويتحقق الوضع الأكثر تفجراً عندما يتعرض نظام للأحزاب قائم على قاعدة اجتماعية ضيقة ، للتحدي من قبل قادة لا يعودون يحترمون قواعد اللعبة في مادة التنافس والتناوب ، ويسعون حتى الى تدميرها .

• Bibliographie. — Bois, P., *Paysans de l'Ouest; des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire dans la Sarthe*, Paris, Flammarion, 1971. — Dahl, R. A. (dir.), *Political oppositions in western democracies*, New Haven, Yale Univ. Press, 1966. — Downs, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — Duverger, M., *Les partis politiques*, Paris, A. Colin, 1951, 1973. — Key, V. O. Jr, *Politics, parties and pressure groups*, New York, Crowell, 1942, 1964. — Lavau, G., *Partis politiques et réalités sociales : contribution à une étude réaliste des partis politiques*, Paris, A. Colin, 1953. — Lipset, S. M. et Rokkan, S., *Party systems and voter alignments : cross national perspectives*, New York, Londres, The Free Press, Collier-Macmillan, 1967. — McKenzie, R. T., *British political parties : the distribution of power within the conservative and labour parties*, Melbourne, Heinemen, 1955; New York, Praeger, 1964. — Michels, R., *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1911. Trad. : *Les partis politiques : essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914, 1971. — Neumann, S., « Toward a theory of political parties », *World Politics*, VI, 1954, 549-563. — Neumann, S. (red.), *Modern political parties : approaches to comparative politics*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1956. — Ostrogorskii, M. I., *La démocratie et l'organisation des partis politiques*, Paris, Calmann-Lévy, 1903; Paris, Seuil, 1979. — Schumpeter, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, Londres, G. Allen & Unwin, 1943, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — Siegfried, A., *Tableaux politiques de la France de l'Ouest sous la IIIe République*, Paris, A. Colin, 1913, 1964; Genève, Paris, Slatkine, 1980. — Tocqueville, A. de, *De la démocratie en Amérique**, t. 1, partie 2, chap. 2. — Weber, M., *Le savant et le politique** ; *Economie et société**, t. I, partie I, chap. 3, 292-296.

الإرتباك Anomie

إن مفهوم الإرتباك الذي يطمح الى ترجمة الفكرة الغامضة لعدم الانتظام الاجتماعي بشكل دقيق ، هو أحد المفاهيم الشائعة الاستعمال كثيراً في علم الاجتماع . ولكن مضمونه يتغيّـر كثيراً من

مؤلف إلى آخر . فهو ليس متماثلاً لدى دوركهايم ولدى مرتون (Merton) ، رغم أن مرتون (في بعض طروحاته على الأقل) يعلن انتسابه لدوركهايم . وعند دوركهايم نفسه ليس مؤكداً أن له نفس التفسير في كتاب **تقسيم العمل** وفي كتاب **الانتحار** ، مؤلفي دوركهايم اللذين يستعملان فكـرة الارتباك . وعلى الرغم من أن بارسونز (Parsons) يستند من جهته على مرتون ، فإنه لا يستعمل الفكرة بالمعنى نفسه الذي استعمله هو . في الواقع تتعلـق فكرة الإرتباك بمجموعة من المفاهيم . لماذا تغطي الكلمة نفسها مفاهيم مختلفة جداً ؟ يمكننا اعتماد فرضيتين في هذا الصدد . الأولى تتعلق بالابيستمولوجيا : فهي الى حد ما تشبه فكرة المغناطيسية في الفيزياء ، إذ أن فكرة الارتباك تم إدراكها ضمنياً من قبل كثيرين من علماء الاجتماع بصفتها كياناً لا يمكن ملاحظته إلا عبر مظاهره المختلفة . يمكن إذن أن يهتم عالم إجتماع معين بمظاهر « للارتباك » مختلفة عن تلك التي يتمسك بها عالم اجتماع آخر ، ومع ذلك يكون لديه الانطباع بأنه يعالج مثله الفكرة نفسها . أما الفرضية الثانيـة فتتعلق بعلم اجتماع العلم : هل يكـون الإرتباك بالنسبة لعلم الاجتماع غير الماركسي مثلما هو الاستلاب بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي : فالاستلاب والارتباك يصنّـفان في إطارين نظريين مختلفين فكرة عدم الانتظام الأساسي للعلاقات بين الفرد ومجتمعه (راجع مقالة الاستلاب) . يتفق أغلب علماء الاجتماع ، من دوركهايم الى مرتون ، على الحكم أن ظواهر عدم الانتظام هذه لا يمكن اعتبارها بأنها ناتجة فقط عن صراع الطبقات . ربما كان هذا الإتفاق السلبي هو السبب الرئيسي لتعمير فكرة ذات تفسيرات متعددة .

في كتاب **تقسيم العمل**، يقرن دوركهايم فكرة الارتباك خصوصاً بحالات الخلل في نظام تقسيم العمل الذي يميّز المجتمعات التي ستوصف بعده «بالصناعية» : «إن التصدعات الجزئية في التضامن العضوي » المتمثلة مثلاً في الافلاسات تشهد « بأن بعض الوظائف ليست متلائمة الواحدة مع الأخرى » . فصراع الطبقات ، أو كما يقول دوركهايـم ، « التخاصم بين العمل ورأس المال » هو مظهر آخر للارتباك (لاحظ أن هذا الاقتراح يتضمن بوضوح كنتيجة طبيعية ، أن « الاستلاب » بالمعنى الماركسي ليس بالنسبة لدوركهايم سوى مظهر ونتيجة للارتباك) . مثل آخر على « الارتباك » : إن التخصص المتنامي باستمرار للبحث العلمي يولّـد أثراً تفتيتياً يمثل هو كذلك في نظر دوركهايم تصدعاً في التضامن العضوي . تشترك الأمثلة الثلاثة في وصف الظواهر التي تظهر بأنها غير متّفقة مع صورة المجتمع -الجهاز الذي يتسرب بالتأكيد تحت فكرة دوركهايم عن « التضامن العضوي » (راجع مقالة دوركهايم) .

في كتاب **الانتحار** تتخذ فكرة الارتباك تفسيراً مختلفاً بعض الشيء وربما أكثر دقة كونها غارقة في مجمل تصوري ذات تفرعين ثنائيـين . يواجه التفرع الثنائي الأول بين مفهومي **الأنانيـة والغيرية** . إن فكرة الأنانية كما يستعملها دوركهايـم تغطي الى حد معيّـن الفكـرة المتداولة عن الفردية : تتأكد الأنانية بالأحرى في مجتمع يظهر أفراده ميلاً أكبر الى ضبط سلوكهم ، ليس بناء لقيـم ومعايـير جماعيـة ، وإنما بناء لاختيـارهم الحر . تتغيّـر النزعة الوسطيـة لدى الأفراد الى « الفردية » أو عكسها ، « الغيرية » ، حسب المجتمعات والثقافات والأوضاع . إن مجتمعاً ذات تضامن « آلي » (أي مجتمعاً يكون تقسيم العمل فيه متقدماً قليـلاً أو حيـث ينجم التضامن عن

التشابه أقل مما ينجم عن التكامل » يكون بهذا المعنى أكثر « غيرية » . وتمثل المعايير الجماعية ، في تحديد السلوكيات الفردية دوراً أكثر أهمية في المجتمعات التقليدية منها في المجتمعات الحديثة . ثمة مظاهر أخرى للتمييز : تحثّ البروتستانتية على « الأنانية » أكثر من الكاثوليكية ، والعازبون يكونون « أنانيّين » ، بسهولة أكبر من أرباب العائلة . أما التفرع الثنائي الثاني فيواجه بين مفهومي الارتباك و« الجبرية » . ثمة ارتباك عندما لا تضبط أفعال الأفراد بواسطة ضوابط واضحة وملزمة . في هذه الحالة ، إنهم يخاطرون بتحديد أغراض لأنفسهم تتجاوز مقدرتهم ، ويستسلمون الى تصعيد الرغبة والهوى . وثمة جبرية عندما تحد الضوابط الى أقصى حد ، الاستقلال الذاتي الذي يستفيد منه الفرد في اختيار غاياته ووسائله . وعلى غرار الأنانية والغيرية يختلف كل من الارتباك والجبرية في أهميته حسب المجتمعات والثقافات والأوضاع . إن « نظاماً قمعياً » يحضّ على « الجبرية » . في المقابل ، يكون « عالم الصناعة والتجارة » في جوهره ارتباكياً بمعنى أن الضوابط التي تخضع لها العناصر الاجتماعية تترك لهم هامشاً واسعاً من الاستقلال الذاتي . يولد هذا الاستقلال الذاتي على الصعيد الجماعي آثار « تصدع في التضامن العضوي » (أزمات) ، وعلى الصعيد الفردي التعريض للخطر وللشك ، وربما الى الإخفاق والاضطراب . كما أن مؤسسة الطلاق ، وهي مثل أثير لدى دوركهايم ، تنمي الاستقلال الذاتي للزوجين وإن تبنيها يبيّن ويتضمن انتقالاً للأخلاق من محور الجبرية ـ الارتباك نحو قطب الارتباك .

إننا نجد خلف تصنيفية الأنانية / الغيرية والارتباك / القدرية ، حدساً أساسياً لدى دوركهايم ، وهو أن عملية تعقيد النظم الاجتماعية تولد تفرداً متزايداً لدى أعضاء المجتمع ، وانطلاقاً ، آثار « عدم انتظام » متزايدة . ونكتشف كذلك اتخاذ موقف أيديولوجي . ويتمنى دوركهايم ـ تبيّن ذلك خاتمة **تقسيم العمل** ـ مجتمعاً يكون فيه الأفراد موجهين من قبل نظام للقيم والمعايير ، أي بواسطة أخلاق ، تحثّهم وتدعوهم للرضى على موقعهم في نظام تفسير العمل : إن فكرة الارتباك تستدعي تعلق دوركهايم بالنموذج التبسيطي والقابل للنقاش الذي يدمج المجتمع والتنظيم أي المجتمع والجهاز .

يعتقد مرتون أن الأفق المستقبلي هو لعلم الاجتماع الضيّق أكثر مما هو لعلم الاجتماع الواسع كما يعتقد دوركهايم . نلاحظ في كل مجتمع قيماً يتقاسمها تقريباً أعضاء المجتمع (وهكذا فإن المجتمع الأميركي الذي يهتم به بخاصة مرتون يقيّم « النجاح الاجتماعي » إيجابياً) . فالقيم التي يمكن استبطانها بدرجات متنوعة ، هي أساس الأغراض التي يحددها الأفراد لأنفسهم . ولكي يبلغ الأفراد هذه الأغراض ، فإنهم يتمتعون بوسائل تحددها هي كذلك المعايير الاجتماعية . تكون بعض هذه الوسائل مشروعة وبعضها الآخر غير مشروع . ففي كل مجتمع ، يتمتع الأفراد ببعض الاستقلال الذاتي الذي يسمح لهم بتبني مواقف متناقضة بالنسبة للأهداف والوسائل ذات القيمة اجتماعياً . ومن خلال جمع المواقف الممكنة ، نحصل على أربعة أنماط أساسية « للتكيف » : **الامتثالي** وهو الفرد الذي يتمسك بالأغراض والوسائل المقيّمة إيجابياً . **والمجدد** وهو الذي يبلغ أغراضاً مقيّمة إيجابياً بوسائل مقيّمة سلبياً (راجع « النجاح » الاجتماعي للمجرم). **والطقوسي** هو الذي يحترم بدقة كاملة الوسائل المقيّمة اجتماعياً ، ولكنه يكون غير مبالٍ بالنسبة للغايات

(الموظف الذي « يحوّل » وظيفته ، دون أي شعور باللوم ، عن « واجبه » دون أدنى قلق على الإطلاق) . وأخيراً سلوك **الانسحاب** الذي يتّسم به الفرد الذي يبتعد عن الأهداف والغايات المقيّمة إيجابياً . لقد أفسحت هذه التصنيفية المجال لنقاشات وتأويلات عديدة . وهي تتضمن صعوبة معينة ، كون الأهداف والوسائل لا يمكن تعريفها بحد ذاتها ، كما يبيّن ذلك مثل النجاح نفسه ، الذي يمكن أن يكون غاية ووسيلة . من الصحيح أن مرتون ، فيما يقدمه ، يوحي بتمييزات مؤدية الى تصنيفية أكثر تعقيداً بكثير ، تتجاوز الأنماط الأربعة السابقة . وهكذا يمكن للأفراد أن **يريدوا** ملاحقة الأهداف الاجتماعية المقيّمة بوسائل مشروعة ، ولكنهم لا **يستطيعون** اللجوء الى هذه الوسائل . في الطبقة الوسطى الدنيا الأميركية يتم تقييم النجاح بقوة ولكن الموارد التي تسمح بالتوصل اليه لا تكون متوفرة غالباً ، من جهة أولى ، ثمة في هذه الحال **ارتباك** : فالبنية الاجتماعية تحثّ شريحة من المواطنين الى « التجديد » (الذي يمكن أن يتخذ شكل « الانحراف » الفردي أو التمرد الجماعي) أو الى « الانسحاب » (راجع مقالة الجريمة) .

ولكن يمكن أن يكون ثمة ارتباك من جهة ثانية : عندما يتعذّر الحصول على الوسائل المشروعة ، يمكن أن يدفع أعضاء المجتمع الى الاحتجاج على الأهداف والوسائل (لدينا حينئذٍ حالة « التمرد » أو بالأحرى « الاحتجاج » كما قد ينبغي القول) . وإذا حاولنا أن نمد تحليل مرتون الذي لا يهتم صراحة في هذه الحالة البارزة ، يمكننا الحديث عن الارتباك في اتجاه آخر أيضاً عندما يكون ثمة شك أو عدم يقين حول الأهداف الاجتماعية المقيّمة . إننا نجد هنا أحد اتجاهات الارتباك لدى دوركهايم وكذلك لدى بارسونز . وهكذا يعتبر بارسونز أن جمهورية فيمار (Weimar) هي مثل جيد للمجتمع الارتباكي بمعنى أن مؤسساتها والقيم التي تعرضها كانت عاجزة عن إيقاظ الشعور بالمشروعية ، من البديهي أن المتغيّرات المستعملة من قبل مرتون قد تسمح بأن نعطي أيضاً عدداً كبيراً من التعريفات لفكرة الارتباك . هذا التحليل يكفي لكي يبيّن أن تصنيفية مرتون إذا كانت تقدم آلة استكشافية (الأمر الذي يفسرّ النجاح الذي عرفته) فإنها تساهم في تبديد فكرة الارتباك الى العديد من التفسيرات الممكنة . إن تنوع القياسات التجريبية « للإرتباك » التي اقترحت (راجع برنار ـ Bernard) تعكس تعدد المعاني لمفهوم تعتبر وحدته في نهاية المطاف سلبية أساساً : حسب مرتون ، يظهر الإرتباك عندما نبتعد عن الحالة الحدية حيث يمتلك أعضاء المجتمع وسائل مشروعة يقبلونها كما هي لبلوغ أهداف محددة انطلاقاً من قيم استبطنوها . لسنا بعيدين جداً عن دوركهايم ، الذي يعتبر أن الإرتباك ينمو بمقدار ما تتناقص « الجبرية » ـ هذه الفكرة التي تصف المجتمعات العالية الاندماج .

تعرض فكرة الارتباك في بعض معانيها على الأقل ، على غرار فكرة الاستلاب ، قياس المجتمعات الواقعية على أساس نموذج مثالي متميز « باندماج » موفق للفرد في المجتمع . ولكنها تتضمن كذلك تفسيرات أكثر فائدة : من الصحيح أن بعض الأنظمة الاجتماعية لها بنية يكون فيها الأشخاص في حالة من العجز عن تحديد أغراض هي في آن واحد مرغوبة وقابلة للتحقيق ، أو تعرض فيها بعض التنظيمات على أعضائها تحقيق الأغراض المتعددة وغير المتلائمة .

وهكذا ، ليس مؤكداً أن جامعة معينة يمكن أن تكون في آن معاً ـ بشكل مخالف لطلب

يصوغه بصورة عامة الجمهور بواسطة « الرأي العام » أو النظام السياسي منذ الأزمات الجامعية في سنوات الستينات ـ مركزاً لانتاج المعارف الجديدة ومركزاً متعدد التكافؤ للتكوين المهني . إن عدم التلاؤم النسبي للغرضين يمكن أن يدخل عجز أعضائه الجماعي عن وضعهما موضع التنفيــذ ، وعدم رضى هؤلاء الأعضاء ، وبالتالي ، ظهور سلوكيــات « الانسحاب » و« التجديــد » أو الطقوسية .

يمكن إذن أن يخفي مفهوم الارتباك ، في بعض الحالات ، محتوى محدداً . ولكن احتمال أن يكون الأمر كذلك يتناقص بمقدار ما نطبق هذا المفهوم على أنظمة أكثر تعقيداً . إن مفهوم الارتباك إذا طبق على تنظيم معيّـن ، يمكن أن يحدد بشكل واضح وبالتالي يكون مفيداً . إن كل تنظيم يحدد دائماً بالنسبة للأغراض . يمكننا إذن قيـاس درجة الارتباك للتنظيـم مثلاً بشكل معاكس لدرجة القدرة التي تكون لدى أعضاء التنظيم لتحقيق الأغراض المحددة . وفي مثل هذه الحالة ، يمكن أن تكون الفئات المستعملة من قبل مرتون مطبقة بسهولة . ولا يكون الأمر كذلك عندما ننتقل من مستوى التنظيمات الى مستوى المجتمعات . فالمجتمعات ليست محددة بالنسبة للأغراض . لذلك ثمة صعوبة أكبر في إعطاء تعريف محدد لمفهوم الإرتباك في هذه الحالة . كيف نحكم على التكيّـف مع نظام ما من عناصره أو من تكامل النظام ، إذا لم يكن بالنسبة للغائيات المفترضة للنظام ؟ ليس مؤكداً أن مفهوم الارتباك ، حتى في نسخه الأكثر تحليلية ، يكون مجرداً من كل غائية (راجع مقالة الغائية) .

• Bibliographie. — Besnard, P., « Merton à la recherche de l'anomie », *Revue françnise de Sociologie*, XIX, *1*, 1978, 3-38. — Boudon, R., « La crise universitaire française : essai de diagnostic », *Annales*, XXIV, *3*, 1969, 738-764. — Chazel, F., « Considérations sur la nature de l'anomie », *Revue française de Sociologie*, VII, *2*, 1967, 151-168. — Clinard, M. B. (red.), *Anomie and deviant behavior ; a discussion and critique*, New York, The Free Press, 1964. — Durkheim, E., *Suicide**. *Division du travail**. — Lacroix, B., « Régulation et anomie selon Durkheim », *Cahiers internationaux de Sociologie*, XX, *55*, 1973, 265-292. — Merton, R. K., « Continuities in the theory of social structure and anomie », *in* Merton, R. K., *Social theory and social structure ; toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. augm. 1957, 1961, 161-194. — Nisbet, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — Parsons, T., « Durkheim's contribution to the theory of integration of social systems », *in* Wolff, K. M. (red.), *Emile Durkheim et al. Essays on sociology and philosophy*, New York, Harper, 1964, 118-153.

الاستلاب Aliénation

لكلمة «Aliénatio» اللاتينيــة تفسير قانوني (إنتقال أو بيع مال أو حق) ، وتفسير بسيكولوجي (= الضعف الفكري العام) ، وتفسير « علم الاجتماع » (ـ انحلال الرابطة بين الفرد والاخرين) وتفسير ديني (= انحلال الرابطة بين الفرد والالهة) . وفي اللغة الألمانية ترتدي كلمة «Entfremdung» (تعني حرفياً ، جعله غريباً عن) معاني متعددة ، ولكنها موازية الى حد كبير

لمعاني «alienatio» اللاتينية .

لكن التاريخ الحديث لمفهوم الاستلاب يبدأ دون شك مع روسو : « من المؤكد أن هذه البنود (أي بنود العقد الاجتماعي) تختزل كلها في واحدة ، وهي الارتهان الكامل لكل مشترك مع كامل حقوقه للجماعة بكاملها [. . .] وبما أن الارتهان يتم دون تحفظ ، والاتحاد يكون كذلك كاملاً الى أقصى حد ولا يعود لأي مشترك حق المطالبة بشيء [. . .] كل واحد يهب نفسه للجميع ولا يهب نفسه لأي واحد [. . .] كل واحد منا يضع بتصرف الجميع شخصه وقدرته بكاملها تحت الإدارة العليا للإرادة العامة » . (العقد الاجتماعي ، I، VI) . إن التخلي عن الحرية الطبيعية هو فعل تنازل يمكن القبول به بحرية بمقدار ما يكون متبادلاً ، إذ إنه يضمن عندها للفرد فوائد الحرية الفردية . ولكن مشاعر روسو حول نتائج فعل التنازل هذا موزعة : يصف نموذج العقد الاجتماعي بالفعل حالة صافيـــة لا نجدها متحققة في أي مجتمع حقيقي ، إذ من الصعب تخيل مؤسسات تضمن تغلب « الإرادة العامة » على الإرادات الخاصة ولا سيما إرادات النافذين والأغنياء . إن فعل التنازل الذي يؤسس العقد الاجتماعي يمكن أن يتحول هكذا الى سلب واضح تقريباً لنسبة كبيرة الى حد ما من أعضاء المجتمع . إن قلق روسو يعود للظهور بنبرات مختلفة لدى الرومنطيقيين الألمان ولدى هيجل (Hegel) ولدى فويرباخ (Feuerbach) . ومع ماركس استعملت فكرة التنازل بشكل رئيسي لوصف اللا أنسنة التي تنجم عن تطور الرأسمالية . ففي كتاب **مخطوطات 1843-1844** ، استعمل مفهوم الاستلاب كثيراً جداً : المجتمع الرأسمالي يسلب العامل نتاج عمله ؛ وهو يضعه في حالة تنافس مع هؤلاء الذين له معهم مصالح مشتركة ، وبالتالي ، يسلبه من أقرانه ؛ وفي حين يلمس المـزارع مباشرة معنى عمله (الحصول من الطبيعة على وسائل غذائه) ، يحرم العامل الصناعي من معنى عمله ؛ وأخيراً ينزع تقسيـم العمل عن العامل انسانيته نفسها . إن العمل المستلب « يسلب الانسان جسده بالذات ، وكذلك الطبيعة الخارجية ، وحيـاته العقليـة وحياته الانسانية » . وفيما بعد ، ولا سيما في كتاب **رأس المال** ، استعمل مفهوم الاستلاب بشكل نادر وكأنه يتم تحاشيه . ولكن مواضيع كتابات فترة الشباب تظهر باستمرار : تطلق الرأسمالية عمليات تراكمية تنجو من رقابة الأفراد ، تحرر قوى اجتماعية تكون عاجزة عن السيـطرة عليها وتحرم الأكثرية فيها من نتاج عملهم ومعناه . « إن عملية إعادة الانتاج الرأسمالية تعيد إذن من نفسها إنتاج الفصل بين العامل وشروط العمل . إنها تعيد الانتاج ، وبذلك تديم الشروط التي ترغم العامل على أن يبيع نفسه ليعيش وتضع الرأسمالي في حالة القدرة على شرائه لكي يغتني » (رأس المال ، I، XXIII) . . . . « إن السمة الذاتية والاستلابية التي يطبع بها الانتاج الرأسمالي بصورة عامة ، شروط ونتاج العمل إزاء العامل ، تتطور إذن مع الآلة حتى العداء الأكثر وضوحاً . لذلك تكون الأولى التي تعطي مجالاً لتمرد العامل العنيف ضد وسيلة العمل » (رأس المال ، I ، XV) . « وبالإجمال ، أدى دخول الآلة الى تزايد تقسيم العمل داخل المجتمع ، والى تبسيط مهمة العامل داخل الورشة ، والى تجمع رأس المال وإلى زيادة تفسخ الانسان » (بؤس الفلسفة ، II ، 2) .

سيستعيـــد العديـــد من المؤلفين فيما بعد ، هذه المـــواضيع الماركسيـــة . بالنسبة لفروم

Fromm) ، يستلب المجتمع الرأسمالي الفرد بمقدار ما يجعل تحقيق الحاجات الأساسية صعباً ، مثل الحاجة للنشاط الابداعي وإقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين والحاجة الى تجذّر ثابت ، والحاجة لتملك هوية خاصة ، والحاجة للتوجيه (الحاجة لتملك إطار مرجعي ، والحاجة للفهم) . وقد استعيدت هذه النظرة بأشكال متنوعة من قبل ماركيوز (Marcuse) ووورايت ميلز (C. Wright Mills) وهابرماس (Habermas) . ويتمّ التشديد ، حسب كل مؤلف على أواليات التكييف والقمع الدقيقة التي قد تتميز بها المجتمعات الصناعية (ماركيوز) ، وعلى كون البنى الاجتماعية تحرم الفرد من إمكانية تحقيق رغباته الخاصة وترغمه على تحقيق رغبات الآخر (هابرماس) ، وعلى الشعور بالعبثية الذي ينجم عن تعقد النظم الاجتماعية التي لا يتوصل الفرد الى فهم كيفية عملها (مانهايم ـ Mannheim ـ) . ويمكن أن تطول اللائحة دون صعوبة .

إن فكرة الاستلاب مدعمة بالتأكيد ، بمسلمات ذات صفة طوباوية . وبتعابير أخرى ، لا يمكن أن تظهر إلا اعتباراً من الوقت الذي نشرع فيه بمقارنة المجتمعات القائمة ، سواء تعلق الأمر بمجتمعات رأسمالية أو بمجتمعات صناعية ، بمجتمع طوباوي حيث يكون بمقدور الانسان إرضاء حاجاته الأساسية ، وحيث تكون طبيعة النظام الاجتماعي مقبولة بحرية من قبل الجميع ، وحيث تكون المؤسسات الاجتماعية معقولة وشفافة ومقبولة وحيث تكون الحدود الوحيدة التي قد تعرفها حرية الفرد هي تلك التي يمكنه القبول بها بحرية (راجع مقالة الأوتوبيا) . إن المسافة بين هذا النموذج الديموقراطي والمجتمعات الواقعية تشكل حسب ورايت ميلز ، قياساً لمدى اتساع الاستلاب . لقد كان لروسو الأفضلية ، بالنسبة لكثيرين من خلفائه ، كونه برهن بأنه من المستحيل عملياً أن يخضع مجتمع واقعي لمثل هذا النموذج ، على الرغم من أنه شكل في الوقت نفسه أوتوبيا مرجعية لا مفر منها (راجع مقالة روسو) . وبمفارقة واضحة يلتزم ماركس وماركيوز وميلز وهابرماس أنفسهم بتفسير « واقعي » لأوتوبيا روسو اعتباراً من الوقت الذي يجعلون فيه من الاستلاب خاصية مميزة لشكل معيّن من التنظيم الاجتماعي ، أي المجتمعات الرأسمالية أو ، حسب المؤلفين ، المجتمعات الصناعية (إذ يعتبر الماركسيون الارثوذكس أن المجتمعات الصناعية من النمط الاشتراكي تنجو من الاستلاب) . وبالفعل نستنتج من هذه المسلمة بسهولة النتيجة الطبيعية وهي أنه بتغيير شكل المجتمع ، يمكننا أن نأمل بتحقيق الأوتوبيا .

كيف يفسر نجاح فكرة الاستلاب ـ هذه الفكرة التي أصبحت اليوم شائعة الاستعمال ؟ يكمن السبب الأول لهذه الشعبية في كونها يمكن استخدامها بسهولة لتغطية ظاهرات يمكن لكل واحد أن يلاحظها (تجزئة العمل ، شعور الفرد بالعجز أمام تعقد الأنظمة الاجتماعية ، الخ) . وكما قال باريتو (Pareto) ، على الرغم من أن نظريات الاستلاب تتجاوز التجربة ، فهي تقوم في الوقت نفسه على ملاحظات يمكن لكل واحد أن يقوم بها . ويكمن السبب الثاني دون شك ، في كونها تغطي على الأقل إذا لم يكن تفسر ، ظاهرات متنوعة جداً تبدأ من الاضطرابات النفسية ـ الجسدية المتولدة عن « الحياة الحديثة » وصولاً الى الانفجارات الاجتماعية العنيفة (راجع ، الإشارة المذكورة أعلاه ، من ماركس الى تدمير الالات من قبل اللوديين ـ Luddite [*] ، أو

(*) حركة عمالية بريطانية حوالي عام 1810 كانت تقوم بتدمير الآلات التي تعتبرها مسؤولة عن البطالة (المترجم).

التفسير المطروح من قبل ماركيوز لأزمات سنوات الستينات) . ويمكنها بالمقابل ، أن تفسر كذلك استسلام المظلومين . وثمة سبب ثالث ربما كان يكمن في كون فكرة الاستلاب تعثر على الوهم اليهودي ـ المسيحي الخاص بسقوط الانسان عبر إعطائه مضموناً علمانياً ، متكيفاً مع المجتمعات الحديثة . وبفضل مفهوم الاستلاب ، يمكن ملاحظة السقوط ، إذا تجرأنا على القول ، في زاوية الطريق وفي الحياة اليومية (لوفيفر ـ Lefebvre) .

لقد تلقت فكـرة الاستلاب ، باعتبارها نوعاً من السديـم التصوري ، تفسيرات متعددة صعبة التصنيف لا سيما وأن أفكاراً تكميلية تدور حول السديم ، مثل فكـرة إضفاء الموضوعيـة (Objectivation) لدى هيجل (Hegel)، أو فكرة التشيؤ (Reification) لدى ماركس والماركسيين. تكون بعض هذه الصيغ مستعملة من قبل عالم الاجتماع في حين أن الأخرى تؤدي إلى إحراجات منطقية تجعلها قليلة النفع . وربما لأن ماركس كان واعياً لهذه الصعوبات ، فقد تخلى بصورة كاملة تقريباً عن لفظة الاستلاب في مؤلفات مرحلة النضوج . لا شيء يحول بالفعل دون استعمال هذه اللفظة لوصف الشعور بالعجز السياسي الذي يمكن أن يتملك المواطن ، والضيق من نظام العمل المتسلسل ، وحالة الأجير الذي عليه أن يبيع قوة عمله ، أو الوضع الشاق للعامل عام 1848 . إن مفهوم الاستلاب ، إذا فهم بهذا المعنى الضيق ، يكون مفيداً وقد أفسح المجال لأبحاث تجريبية . في المقابل ، لا نرى كيف يستطيع عالم اجتماع ذو طموح إدراكي أن يستعمل نظريات ، مع تجاوزها لكتـابات فترة الشباب لدى ماركس كما لكتابات ماركيـوز وبعض علماء الاجتماع ، تزعم أن المجتمعات الصناعيـة تستلب الى حد كبير جداً الانسان الذي لا يعود قادراً على وعي شقائه . ذلك أنه يقتضي التساؤل عندها ، بأية أعجوبة يجد عالم الاجتماع نفسه ، هو الوحيد بين معاصريه ، القادر على انتزاع نفسه من جدار الكهف ليتأمل الحقيقة ويعلنها . إن فكرة الاستلاب لا تتميز ضمن حدود معينة ، عن إحدى صيغها الشهيرة : وهي فكرة « الوعي الخاطىء » وبدائله الوظيفية (أي جميع الأفكار التي تفترض ـ أحياناً بشكل صريح ولكن في الأغلب بشكل ضمني ـ أن الملاحظ يحاكم مشاعر الشخص أفضل مما يحاكمها هو نفسه) وإن إقامة التعارض بين الرائي وجمهور العميان ، تجعل هذه الفكرة حبلى بكل ما هو كلياني . تعتقد أنك سعيـد . ليس ذلك سوى نتاج وعيك الخاطىء . لديك انطباع بأنك حر . وهذه إشارة لا تخطىء أبداً كونك مستلب . أنت لا ترى أبداً القيود التي تخنقك . ذلك إثبات على دقتها وفعاليتها . لقد أحسن بليز (Belze) القول : (« لقد عرفوا كيف يحترموني حتى هذا اليوم / وأنهم لم يقولوا لي أبداً كلمة عن حبهم ؛ / ولكن لكي يقدموا لي قلبهم ويكرسوا خدمتهم / والوساطات الصامتة قامت جميعها بوظيفتها ») . ومع فكرة الوعي الخاطىء يعقد اللسان . تشتق فكرة الاستلاب (ورايت ميلز) من الرغبة بلقاء الديموقراطية « الحقيقية » . وهي تصب الى حد ما في تبرير الكليانية .

وكما ذكر العديد من المؤلفين ، يشكل الاستلاب نوعاً من الطباق « للارتباك » ، فالفكرتان هما على حد قول باريتو ، اشتقاقان ناتجان من المترسب نفسه : شعور الفرد بأن إيجاد معنى لوجوده أشق عليه في المجتمعات الصناعية منه في مجتمعات أخرى . ولكن مفهوم الارتباك بقي محصوراً في إطار علم الاجتماع الاكاديمي . وتعبر فكرة الاستلاب هي كذلك ، عن زوال وهم التقدم وخيبة

العالم الذي يتحدث عنه فيبر . ولكنها تتمتع بأفضليــة كبرى كونها تشير الى طرق الانقاذ والخلاص .

• Bibliographie. — Axelos, K., *Marx, penseur de la technique. De l'aliénation de l'homme à la conquête du monde*, Paris, Minuit, 1961. — Fromm, E., *The sane society*, New York, Holt, Winston & Rinehart, 1955. — Gabel, J., *La fausse conscience. Essai sur la réification*, Paris, Minuit, 1962. — Habermas, J., « Zwischen Philosophie und Wissenschaft. Marximus als Kritik », *in* Habermas, J., *Theorie und Praxis, Sozialphilosophische Studien*, Neuwied, Luchterhand, 1963. Trad. franç., « Entre science et philosophie : le marxisme comme critique », *in* Habermas, J., *Théorie et pratique*, Paris, Payot, 1975, 2 vol., II, 9-69. — Israel, J., *Alienation. Från Marx till modern sociologi. En makrosociologisk studie*, Stockholm, Rabén & Sjögren, 1968. Trad. franç., *L'aliénation, de Marx à la sociologie contemporaine. Une étude macrosociologique*, Paris, Anthropos, 1972. — Lefebvre, H., *La vie quotidienne dans le monde moderne*, Paris, Gallimard, 1968. — Ludz, P., « Alienation as a concept in the social sciences », *Current sociology. La sociologie contemporaine*, XXI, 1, 1973, 5-115. — Lukes, S., « Alienation and anomie », *in* Laslett, P., et Runciman, W. (red.), *Philosophy, politics and society*, Oxford, Blackwell, 1962, 1972, 3 vol., III, 134-156. — Marcuse, H., *One dimensional man. Studies in the ideology of advanced industral society*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1964. Trad. franç., *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Minuit, 1968. — Mills, C. (Wright), *White collar. The American middle classes*, New York, Oxford University Press, 1951, 1956. Trad. franç., *Les cols blancs. Les classes moyennes aux Etats-Unis*, Paris, Maspero, 1966. — Nisbet, R., « Alienation », *in* Nisbet, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966, chap. VII, 264-312. — Seeman, M., « On the meaning of alienation », *American sociological review*, XXIV, *6*, 1959, 783-795.

الاشتراكية **Socialisme**

لكي نفسّــر دوركهايم ، وهو حجة لا ترد بقدر ما يجمع عالم الاجتماع الكبير في هذه المادة بعداً وتعاطفاً ، فإن الاشتراكية هي إيديولوجيا في خدمة الحركة العمالية ، التي تطمح الى تصحيح مظالم المجتمع الرأسمالي ، أو حتى استبدال أو « تجاوز » نمط الانتاج الرأسمالي عبر إحلال مراقبة تمارس مركزياً لمصلحة الجماعة ، محل لعبة المصالح الخاصة . من المتفق عليه أن المقصود ، كما رأى ذلــك بــوضــوح شــديــد دوركــهــايــم ، نــظريــاً عــلى الأقــل ، لــيس تــزايــداً في الصلاحيات الحكومية وإنما وعياً أكثر إلحاحاً وشعوراً بالمسؤ ولية أكثر فعالية . صحيح أن عدة محاولات حصلت ، في العصور القديمة كما في العصور الحديثة لوضع مجموعة إنسانيــة ، قليلة الضخامة بشكل عام ، تحت سيــطرة سلطات مكلّـفة بتأمين توافق السلوك الفردي مع البرامج المحددة من قبل مشترع كان قد بذل جهداً قوياً لتنظيم جميع القضايا الخاصة بإقامة نظام اجتماعي شرعي والمحافظة عليه بشكل نهائي . فجمهورية أفلاطون تشكل بالنسبة للبعض النموذج الكامل لهذه الطوباويات . لكن هذه المحاولات بقيت محدودة . فلم تمس في أي وقت من الأوقات أكثر من فئة قليلة من الشعب . فضلاً عن ذلك ، حتى ولو كان ممكناً ربط الحركـة الاشتراكيـة بالتراث الطوباوي ، دون الكثير من التعسف ، فإنها تفترق بالتأكيـد عن طوباويـات ، مثل طوباويــة أفلاطون الذي يسعى لتحقيق نظام تراتبي متفاوت جداً .

من الناحية التاريخية ، تظهر الاشتراكية الحديثة وكأنها اعتراض ضد الفوارق التي لا يمكن

التسامح معها والتي ترافق بدايات الثورة الصناعية . إن الفوارق التي يهاجمها مؤسسو الحركة الاشتراكية لا تتعلق أساساً بالوضع القانوني للأشخاص . فالاشتراكية ، على الأقل في الغرب ، تطورت بعدما ألغيت « إمتيازات » المجتمع القائم ، وفي الحالة الانكليزية أو الحالة الفرنسية على الأقل ، تدنت أساساً الى حجمها الرمزي . والتراكم الأولي لرأس المال ترافق في أوروبا الغربية بإفقار قسم من السكان طرد من الريف بسبب تحديث التقنية الزراعية ، واضطر الى التكدس في ضواحي عمالية سعياً وراء العمل . كما أن العديد من الحرفيين تحولوا الى بروليتاريين وأخضعوا الى أنظمة العمل الصناعي . وترافقت هذه المرحلة الأولى من التصنيع ، ليس فقط بهبوط مؤقت في مستوى الحياة فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأولية مثل السكن أو الغذاء ، وإنما **بإلغاء الصفة الانسانية** للعامل . كانت الاشتراكية في البدء ردة فعل على عملية الأفقار وامتدت الى تفسير متشائم للمستقبل المفتوح مع التصنيع الرأسمالي ، على الأقل ، طالما لم تستلم « البروليتاريا » مصير الانسانية .

تهاجم الأيديولوجيا الاشتراكية منذ بداياتها ، وباستمرار تقريباً طوال كل تاريخها ، مبدأ « دعه يعمل ، دعه يمر » . هذا المبدأ لا يوصي فقط بإلغاء الحواجز الجمركية . إنه يعبّر عن القناعة بأن يتبادل المنتجون والمستهلكون ، عبر المواجهة الحرة والمنهجية لعروضهم وطلباتهم ، الأموال والخدمات بشروط لا تتفق فقط مع مصلحة المتبادلين ، وإنما مع مصلحة جميع أعضاء المجتمع أيضاً ، وشرط أن تمتنع السلطات السياسية والمصالح المنظمة عن أي تدخل غير مؤات . إن اليد « غير المنظورة » التي تعمل في أسواق المنافسة الحرة والكاملة تكفي لتأمين التخصيص الأقصى للعوامل والمنتجات .

بمواجهة هذه الثقة في السوق ، تتعلق المطالب الاشتراكية الأولى ، التي هي كذلك المطالب العمالية الأولى ، بتحديد ساعات العمل عن طريق التشريع وبمنع أرباب العمل من تشغيل الأولاد ، الخ . وقد هاجم الاشتراكيون الأوائل دعامتي المفهوم الليبرالي وهما : العقد والملكية الخاصة . بالنسبة للرأي « البورجوازي » سيبقون طويلاً «دعاة تقسيم الثروات»، الذين يريدون انتزاع الحقل من الفلاح ، وإرغام العمال على الدخول في ثكنات غريبة ، منظمة ومراقبة من قبل سلطة مغفلة . لا يعتمد الاشتراكيون على اهتمام الدولة أو « الطبقات القائدة » ؛ وإنما هم ينوون تنظيم جميع القوى التي تسعى الى « أنسنة » شروط الحياة والعمل . مع ذلك ، لا تتجاهل الحركة الاشتراكية ظاهرة الدولة ، سواء كونها تنوي أن تحل « دولة عمالية » محل « الدولة البورجوازية » وعند الاقتضاء بواسطة العنف الثوري ، أو بكونها تسعى الى تسوية قابلة للتحسن تدريجياً مع الدولة البورجوازية .

إن التقاليد الاشتراكية المختلفة أبعد من أن تتفق حول المكان الذي يقتضي إعطاؤه للعمل السياسي في استراتيجية التغيير الاجتماعي . يشدد بعض الاشتراكيين على العنف للعبور الى الاشتراكية التي تعتبر بمثابة « قفزة في الحرية » . ويشير آخرون الى السمة الحتمية والمتدرجة في آن معاً للتطور الذي يؤدي إليها . من جهة أولى ، يستوحى الفكر الاشتراكي من مفهوم متشائم ، يرى في إشباع الحاجات المحرّك الأولّ للنشاط الإنساني ، ومن جهة ثانية يتحمس في استحضار

إنسانية متحررة ومتوافقة . وماركس نفسه الذي كان مصراً جداً على ألا يتكهن أبداً حول حال الانسانية عندما تصل الى مرحلة تفتحها الكامل ، يستسلم أحياناً الى فورات من التنبؤ . وهكذا يعلن في كتاب **مخطوطات** ، الوقت الذي « يتصالح فيه الانسان مع نفسه ومع الطبيعة ومع الناس الاخرين » ، وبعد مرور ثلاثين عاماً تقريباً ، يتخيل في كتاب **الحرب الأهلية في فرنسا** وهو يتأمل في تجربة كومونة باريس ، مجتمعاً أُلغي فيه تقسيم العمل ، حيث يستطيع كل واحد وفقاً لرغبته ، ممارسة كل المهام وتحمل كل المسؤوليات ، ولا سيما السياسية . إن الطوباوية الفوضوية هي في الأفق اللامتناهي للاشتراكية ـ كما تهيمن ، حسب الوهم النشوئي الذي قدمه أنجلز ، على ماضي الانسان البدائي . مع ذلك ، حتى ولو كانت الدولة ومعها التنظيم السياسي هي ظاهرة عارضة لانقسام المجتمع الى طبقات ، آيلة الى « الزوال » ، عندما تصفى النزاعات بين المستغِلين والمستغَلين ، يبقى أن نتساءل كيف ستعمد الحركة الاشتراكية الى قيادة عملها خلال الفترة الوسيطة الحالية التي ينبغي أن تؤدي الى تصفية المجتمع الرأسمالي .

ثمة غموض أكيد يلقي بظلاله حول طبيعة هذا العمل وحول طرائقه . إن مخطط الاستيلاء على السلطة الممتد عبر دكتاتورية البروليتاريا ، يواجهه مخطط غرامشي (Gramsci) في الاستثمار المتدرج والطويل الأمد ، للمجتمع المدني ، الذي تؤدي تحولاته نفسها ، العفوية في جزء منها والتي تدخلها الاستراتيجية الثورية في جزء آخر ، الى تغييرات في بنية « الكتلة المهيمنة » . يضاف الى ذلك ، أن أياً من هذين المخططين ليس نقياً من أي تلوث بالنماذج البديلة للاستيلاء على السلطة ، التي تزعم الحلول محلها . لا يمكن خلط التصور اللينيني مع إرادية غير مشروطة مستوحاة من البلانكية : السلطة ليست في فم البندقية ـ أو بالأحرى ، ليست كذلك إلا إذا تحققت مسبقاً شروط « بنيوية » . يشدد التصور الغرامشي على صبر الحزب الثوري . ولكنه لا يستبعد أبداً احتمال انقطاع ماساوي في الوقت الذي سيتحقق فيه العبور من نظام بورجوازي الى نظام اشتراكي . ووصل الأمر الى حد أن أحد أبرز الاشتراكيين الديموقراطيين ليون بلوم (Blum) وجد نفسه مجبراً على الحديث عن « فراغات الشرعية » . إن التوفيق بين هذه الميول المختلفة بقوة ، يتم السعي اليه في التراث الاشتراكي بواسطة التمييز بين « الديموقراطية الحقيقية » التي لن تتأمن بصورة كاملة إلا بعد تصفية « الاستغلال الرأسمالي » . و« الديموقراطية الشكلية » التي يكتفي بها الليبراليون . هذا التمييز هش : فهو يستعمل إما لتبرير تحالف الاشتراكيين مع تقدميين « بورجوازيين » ـ كما حصل في فرنسا خلال عهد إميل كومب (Emile Combes) (*) ، وإما لتبرير الرفض المتكرر لقادة الدولية الثالثة ، التعاون مع « الاشتراكيين الخونة » . كما أن الدولية الاشتراكية لا تتلاءم وحسب مع وطنية ، بقي أغلب القادة الاشتراكيين الأوروبيين ، خلال الحرب العالمية الأولى مخلصين لها بقوة ، ولكن كذلك في سنوات الثلاثينات من هذا القرن ، عرفوا بنزعة قومية ، مرتبطة على الأرجح بقناعة مؤداها أن **الأزمة الكبرى** ـ لا يمكن معالجتها فعلياً بواسطة شعار الليبرالية الكلاسيكية « دعه يعمل ، دعه يمر » .

ليست الأيديولوجيا الاشتراكية أقل غموضاً على الصعيد الثقافي منها على الصعيد

(*) إميل كومب، سياسي فرنسي (1835 ـ 1921)، رئيس للوزراء من 1902 الى 1905 (المترجم)

السياسي ، إزاء « الثقافة البورجوازية » ، كما إزاء « الديموقراطية التمثيلية » . إنها تستعيد بعض القيم من التراث العقلاني للأنوار كما من التراث الرومنطيقي . وهي تتعايش كذلك مع العلموية والوضعية اللتين تقدمان للايديولوجيا الاشتراكية الوعد « العلمي » بهيمنتها المستقبلية - كما تؤكد ذلك في البلدان الكاثوليكية حركة الأحزاب الاشتراكية المعادية بقوة للاكليروس في القرن التاسع عشر ، وحتى الحرب العالمية الأولى على الأقل . ولكن الاشتراكية تبنّت غالباً مختلف أشكال المطالبة العفوية ، مطالبة بالتفتح الكامل للحياة الجنسية والعائلية والعاطفية ، والاحترام الواجب ليس فقط **للشخص** الانساني وإنما للانسان **ككائن حي** ، الأمر الذي يسمح بفهم اجتماع الاشتراكية مع التيار **السلمي** . تتبنى الاشتراكية بطريقة غير مميّزة أحياناً مطلب العقل كما جموحات الإحساس . فمن جهة، تمد يدها الى الليبرالية و« الراديكالية البورجوازية » . ولكن من الجهة الأخرى ، تكون قريبة من بعض التيارات الكاثوليكية ، وحتى التيارات المتعلقة بالماضي والرجعية . هذا ما سمّاه شمبتر (Schumpeter **بالغموض الثقافي للاشتراكية** . إن التوجه العام الذي يجمع هذه الميول المتنوعة ، هو العداء للمجتمع الرأسمالي الذي يفهم بأنه نظام التبادل بين الأفراد ، مؤمناً بصورة آلية مصلحة المشاركين . إن استنكار « الربح » وإدانة الأنانية وحتى النفعية ، تشكل جزءاً من البلاغة المعادية للرأسمالية التي يجد الاشتراكيون أنفسهم ملتقين بخصوصها مع الكاثوليكيين وربما مع أصحاب الحنين الى المجتمع ما قبل الصناعي .

بعد السعي الى استخلاص ما يشكل النواة الصلبة للأيديولوجيا الاشتراكية ، ينبغي السعي الى تحديد هوية **المجموعات** التي تتبنى هذه الأيديولوجيا والبرامج التي يقترحونها ، والشرعية التي يستندون إليها . وانطلاقاً من تركيبها ، لم تعد الحركة الشيوعية في الغرب حركة عمالية وحسب . لقد كانت كذلك في بداياتها ، على الرغم من أن آباءها المؤسسين ، لم يكونوا في غالبيتهم عمالاً يدويين ، وإنما كانوا مثقفين هامشيين تقريباً . وحالياً ، لا تعد الأحزاب الاشتراكية (1) أكثرية من العمال اليدويين في الصناعة ، لا بين المنتسبين ولا بين الناخبين - حتى ولو كانت أكثرية واسعة من هؤلاء العمال ، في الظروف العادية تصوّت اشتراكياً أو شيوعياً (ما بين 60، 70% والحد الأدنى يقارب الـ50% كما حصل في الانتخابات العامة في بريطانيا عام 1979) .

إذا كانت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية لم تعد أحزاباً **عمالية** في المعنى الدقيق للكلمة فهي أحزاب **أجراء** . إنها قبل كل شيء حساسة إزاء الضمانات التي يمكن أن يتمناها هؤلاء ، في ممارسة نشاطاتهم المهنية أو في إطار حياتهم العائلية والخاصة . والإكراهات التي تصيب الأجراء من نظام العمل الصناعي والتراكم الرأسمالي تجدهم متحفظين إزاءها. حتى ولو اعترف العديد من الاشتراكيين بقوانين التطور الاقتصادي (ترشيد الانتاج ، الاستثمار في البحث، وفي التنمية وفي رأس المال الثابت) ، فإنهم يصرّون على عدم فرض تضحيات مفرطة على الأجراء من أجل تمويل هذه الاستثمارات. وحتى عندما يعترفون بأهمية «تكوّن رأس المال» بالنسبة لأي اقتصاد، فإنهم

(1) يختلف الوضع بالنسبة للأحزاب الشيوعية - على الأقل فيما يتعلق بقادة هذه الأحزاب - بشرط القبول باعتبار عامل الحديد والصلب ، الذي أصبح أميناً عاماً للحزب (الشيوعي الفرنسي) ، عاملاً .

يميلون الى الاعتراض على قدرة الرأسماليين بتحمل مسؤ ولياتهم كمستثمرين ، بشكل صحيح . (يمكن رؤ ية الاستثناء الوحيد لهذا الميل لدى الاشتراكيين السويديين الذين يبدو أنهم قبلوا تسوية معينة ـ من الصعب إبقاؤ ها على المدى الطويل ـ تترك مسؤ وليات الانتاج « لأرباب العمل » . في حين أن نقابات العمال والحزب الاشتراكي عندما يكونون في السلطة ، يسعون للحصول على أفضل توزيع للدخل الوطني بالنسبة للأجراء) .

تظهر برامج الأحزاب الاشتراكية من بلد لآخر ـ وحتى الأحزاب الشيوعية ـ خلافات ، تفسرّها الفوارق في الإطار الوطني الذي تعمل فيه هذه الأحزاب . أولاً ، إنها تنوي تقليص سلطة « الرأسماليين » في المؤ سسة . ولكن بما أن تعبير « الرأسمالي » يتضمن بعض الغموض ، يقتضي التوقف عنده للحظة . إذا كنا نقصد بكلمة « رأسماليين » مالكي رأس مال المشروع ، فإن الطموح الاشتراكي لحصر سلطاتهم يندرج في الميل الطويل الأمد ، الذي يبدو أنه يسير في اتجاه تآكل مزاياهم وامتيازاتهم . وهو ينسجم كذلك مع تعاطف قادة المشروع الذين يكونون هم كذلك أجراء بنسبة متزايدة . تأتي الصعوبة من كون الكثيرين من القادة الأجراء ، هم رأسماليون أو يتصرفون كذلك ، بمقدار ما يدفعون ، إما نتيجة لقناعتهم و إما نتيجة للتلاؤ م الذكي مع قواعد اللعبة التي يقبلونها عن الربح والملاءة . وتؤدي معارضة الرأسماليين الى معارضة عامة للسلطة في المؤ سسة ، سواء أخذت شكل السلطة المشتركة أو مالت تجاه نموذج الإدارة الذاتية ، أو أيضاً نحو الجمع المنسجم الى حد ما بين هذين الشكلين .

تسعى البرامج الاشتراكية الى تقليص مهم نوعاً ما لسلطة « أرباب العمل » ، وتوسيع لسلطة النقابات و/ أو للبيروقراطية المركزية . لقد رأى لودفيغ فون ميز ز (Ludwig Von Mises) والليبراليون الأكثر تطرفاً ، في التخطيط المركزي ، وربما في التخطيط الستاليني ، « جوهر » أو « حقيقة » الاشتراكية . بالطبع ، هذه الاطروحة مرفوضة باحتقار من قبل الاشتراكيين الديموقراطيين ومؤ يدي شكل الإدارة الذاتية . يبدو أنها تقلّص الاشتراكية الى شكلها السوفييتي ، وما هو أخطر ، كونها تعطي قيمة تفسيرية وتنبئية كبيرة جداً لمنطق من نمط مثالي مثل منطق الاقتصاد الممركز . إن ما يبدو أكثر جدارة بالاهتمام في « النواة الصلبة » للتراث الاشتراكي هو عدم استقرار الجمع بين مثال اللاتمركز لمصلحة الوحدات الصغيرة ذات الإدارة الذاتية ـ ولنقل العنصر البرودوني (Proudhonien) ـ ومثال التجميع والترشيد البيروقراطي . يمكننا التساؤ ل عما إذا كان أحد هذين المثالين ، أو من باب أولى تسوية معينة بين الاثنين ، تكون قابلة للتطبيق على النمط الاقتصادي الذي عرفه الغرب منذ أجيال عديدة .

أياً يكن الأمر ، فقد رسخ التطلب الاشتراكي بعمق في الثقافة الحديثة . وهو يدعم عدداً من المواقف القوية جداً والمنتشرة جداً ، وإن كانت غالباً غامضة ، بتقديمه لها تنظيمات علمية مقنعة تقريباً . وهكذا فإن الصراع ضد المزايا التسلسلية لأرباب العمل يلتقي تماماً مع معارضة السلطة ، وبخاصة عندما لا تستند هذه الأخيرة إلا على حق الملكية وحده أو القيادة المحض . فبمقدار ما تكون امتيازات رب العمل غير مستندة الى حاجات وظيفية ، ولكنها تعامل كمزايا ، تصبح سلطته عرضة لجميع الاعتراضات . وبصورة خاصة ، يوجه النقد الاشتراكي ضد الرأسماليين التهمة

الدائمة حول سوء توظيف القدرات الانتاجية غير المتناهية . وإذا كانت الوفرة ، على الرغم من انتصارات الباحثين والتقنيين ، ومن جهد الشغيلة ، لم تتأمن عبر تغطية كل الحاجات وللجميع ، فلا مجال للتفتيش عن متهم آخر غير التنظيم الرأسمالي السيء . فالوفرة حق ، إلا أنها ما تزال ممنوعة على قطاعات واسعة وأحياناً على أكثرية الشعب . إذن ، ينبغي « إضفاء الطابع الاشتراكي » على نمط الانتاج الذي يخفي الكثير من الثروات والكثير من النشاطات المعقّمة . وهكذا تستعيد الأيديولوجيا الاشتراكية مثال التقدم اللامتناهي المؤدي الى التحقيق الكامل لكل التطلعات الانسانية .

هل بلغت الأيديولوجيا الاشتراكية نقطة تستطيع أن تصبح معها الأيديولوجيا المهيمنة في المجتمعات الغربية الحالية ؟ السؤال يقتضي أن يطرح ، على الرغم من أن الجواب عليه صعب جداً . ينبغي أولاً تمييزه عن سؤال قريب ، ولكنه مختلف ، كما فعل تماماً شمبتر منذ أربعين سنة . ليس المقصود أن نعرف ما إذا كانت الاشتراكية تملك فرصاً لفرض نفسها في المجتمعات الصناعية المتقدمة باعتبارها الشكل الأكثر « عقلانية » للانتاج . ثمة قطاعات صناعية واسعة تمّ تملكها من قبل الحكومة في العديد من البلدان الغربية ؛ وفي جميع هذه القطاعات ، يزداد وزنها ووزن الإدارة في الحياة الاقتصادية ، وذلك عبر إعادة توزيع أشمل للمداخيل ، وعبر تنظيم أكثر دقة ، في آن معاً . وعلى الرغم من هذا التطور ، ربما كان شمبتر قد شك في وقت مبكر جداً ، ببقاء المقاولين الرأسماليين الذين يستمرون في ممارسة وظائف أساسية ، يظهرون فيها أنهم من الصعب استبدالهم ، إن على مستوى الإدارة اليومية أو على مستوى تحضير التجديد . مع ذلك ، حتى ولو كانت وظائف التجديد ما تزال أبعد من أن تمارس بشكل كامل ، أو حتى أن تراقب بفعالية من قبل السلطات السياسية ـ الادارية وحدها ، فإن التطلب الاشتراكي في مادة إعادة التوزيع يعبّر عن نفسه اليوم باتساع ربما كان أقوى ، إلا أنه ما يزال غير كاف تماماً .

ولكن كون هذه الأيديولوجيا قد تأكدت بقوة ، باعتبارها اعتراضاً على سلطة المقاول ، وباعتبارها توكيداً للقدرة التنظيمية للشغيلة وباعتبارها نداءً للجماعة بتحمل أعباء كل « الحاجات الاجتماعية » ، في آن معاً ، دون الأخذ بعين الاعتبار ملاءمتهم ، لا يؤدي الى استفادة هذه الأيديولوجيا من احتكار حقيقي للرأي العام . فغلبتها عرضة لثلاثة أنواع من المقاومة . أولاً ، إن سلطة المقاول الرأسمالي ليست دوماً عرضة للرفض القوي بالقدر الذي تريده الأيديولوجيات الاشتراكية . ثانياً ، إن القدرة التنظيمية للأجراء تصبح أضعف بقدر ما تكون مصالحهم أكثر تعقيداً وأكثر تنوعاً . وأخيراً ، يلاقي تطور النشاطات السياسية ـ الادارية الخاصة بالتوزيع والمساعدة مزيداً من المقاومة كلما أصبحت الحصة المعاد معالجتها من الدخل الوطني ، أكبر . وعلى غرار ماركس الذي أكّد بشيء من التسرع النزعة الرأسمالية التي لا تقاوم ، لتدمير الذات ، استنتج شمبتر بتسرع كبير من هيمنة الأيديولوجيا الاشتراكية ، الانتصار الحتمي للاشتراكية باعتبارها شكلاً للإدارة السياسية ـ الاقتصادية . إن ما ينمي الشكوك حول نبوءة شمبتر هو أن حالات التقدم الأكثر حسماً للاشتراكية يبدو أنها أنجزت في مناسبة الحربين العالميتين . من الصحيح أن الاشتراكية التي أنجبتها الحرب ولا سيما اشتراكية السوفييت ، يرفض الكثير من الأيديولوجيين الاشتراكيين أن يتعرفوا فيها على وجه أملهم ، حتى ولو انتزعت في الاتحاد السوفييتي

مراقبة وسائل الانتاج من « أرباب العمل » لتعطى الى « البروليتاريين » ، أو على الأقل لحزبهم ودولتهم . هذه المسألة لا تبرز فقط تنوع التقاليد الاشتراكيـة ، والتعارض بين التسلطي (أو الكلياني ؟) والفوضوي (أو الليبرالي ؟) . إنها تطرح كذلك قضية إمكانية الاشتراكية في غياب كل الضمانات فيما يتعلق بالوضع المعد للأقليات والمنشقين ، وبشكل أعم مراقبة الحكام من قبل المحكومين .

● Bibliographie. — Bernstein, E., *Die Voraussetzungen des Sozialismus und die Aufgaben der Sozialdemokratie*, Stuttgart, J. H. W. Dietz, 1899. Trad. : *Les présupposés du socialisme*, Paris, Seuil, 1974. — Blum, L., *A l'échelle humaine*, Paris, Gallimard, 1945, 1971. — Cole, G. D. H., *A history of socialist thought*, New York, St Martins ; Londres, Macmillan, 1953-1960, 5 vol. — Dolléans, E., et Grozier, L. (dir.), *Mouvements ouvriers et socialistes : chronologie et bibliographie*, Paris, Editions Ouvrières, 1950-1959, 5 vol. — Durkheim, E., *Le socialisme**. — Engels, F., *Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staats*, Hottingen-Zürich, Schweizerische Genossenschaftsbuchdruckerei, 1884; Stuttgart, J. H. W., 1886. Trad. : *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat*, Paris, Editions Sociales, 1966. — Gramsci, A., *Ecrits politiques. Textes choisis*, Paris, Gallimard, 1974-1980, 3 vol. — Gurvitch, G., *Proudhon*, Paris, PUP, 1965. — Halévy, E., *Histoire du socialisme européen*, Paris, Gallimard, 1948, 1974. — Jaurès, J., *L'esprit du socialisme : six études et discours (1894-1914)*, Paris, Gonthier, 1964. — Kriegel, A., *Aux origines du communisme français*, Paris, Mouton, 1964, 2 vol. — Lénine, V. I., *Que faire ? Les questions brûlantes de notre mouvement* (1re éd. en langue russe, Stuttgart, 1902), Paris, Editions Sociales, 1971 ; *L'Etat et la révolution : la doctrine marxiste de l'Etat et les tâches du prolétariat dans la révolution* (1re éd., 1918), Paris, Editions Sociales, 1972. — Manuel, F. E., *The praphets of Paris*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1962. — Manuel, F. E. (dir.), *Utopias and utopian thought*, Boston, Houghton Mifflin, 1966; Londres, Souvenir Press, 1973. — Marx, K., *Manuscrits de 1844** ; *Les luttes de classes en France** ; *La guerre civile en France** ; *L'idéologie allemande**. — Mises, L. von, *Die Gemeinwirtschaft Untersuchungen über den Sozialismus*, Jena, Fischer, 1922. Trad. : *Le socialisme. Etude économique et sociologique*, Paris, Médicis, 1952. — Pareto, V., *Les systèmes socialistes**. — Proudhon, P. J., *Qu'est-ce que la propriété ? ou recherches sur le principe du droit et du gouvernement : Premier mémoire*, Paris, J. F. Brocard, 1840; Paris, Garnier-Flammarion, 1966; *Deuxième mémoire ; lettre à M. Blanqui sur la propriété*, Paris, Garnier Frères, 1848. — Schumpeter, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, Londres, G. Allen & Unwin, 1943, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — Tawney, R. H., *The acquisitive society*, New York, Harcourt, 1920; Londres, Collins, 1964.

إعادة الانتاج — Reproduction

إن مفهوم إعادة الانتاج في معناه السوسيـولوجي مدين بوجوده لمـاركس . والعمليـات الاقتصاديـة المـوصوفة من قبل ماركس بأنها عمليـات إعادة انتاج بسيـطة تتميّـز بدوام الانتاج واستقرار علاقات الانتاج : يتم استبدال الأفراد زمنياً ولكن النظام يعيد انتاج نفسه بشكل مماثل ، يسمي ماركس عملية معينة بأنها عمليـة إعادة انتاج موسعة عندما يكـون الانتاج متنامياً ولكن التنظيم الاقتصادي أو علاقات الانتاج على حد قول ماركس ، تبقى مستقرّة : الانتاج يتزايد ، ولكن العلاقات بين الطبقات مثل علاقات الأفراد داخل الطبقات (مثلاً ، المنافسة بين الرأسماليين) تبقى ثابتة .

هذه المفاهيـم والتمييـزات يمكن نقلها الى مجالات أخرى . لنتفحص حالة استبدال السكان . إذا بقيت معدلات الإخصاب والوفيات لمختلف مجموعات السن وقياس السكان هي

نفسها ثابتة ، نكون إزاء عملية إعادة إنتاج بسيطة . إن عملية إعادة انتاج موسعة تكون حيث تولّد معدلات الاخصاب والولادة كتلة سكانية ذات قياس متنوّع وربما هرم من الأعمار متنوع زمنياً . عندما تتغيّر معدلات الوفيات أو الإخصاب في الزمن يكون لدينا حالة ثالثة بارزة : في لغة ماركس لا نعود إزاء عملية **إعادة انتاج** ولكن إزاء عملية **تحويل** . ولكن يجب أن نضع جانباً الحالة الممكنة التي لا تسبب فيها التغييرات في معدلات الإخصاب والوفيات تغيراً في بعض المخارج مثل قياس السكان . في هذه الحالة نقترح الحديث عن إعادة الانتاج المعقد . ونشير عرضاً إلى أن عملية إعادة الانتاج يمكن كذلك أن تسمى عملية **توازن** . والحق يقال ، ليس مفهوم إعادة الانتاج سوى صنو مفهوم التوازن في مفردات التراث الماركسي .

ولكي نوضّح هذه التمييزات ، لنفترض أن عملية معينة يمكن أن تترجم بنموذج رياضي . سنأخذ الحالة الأبسط ، تلك التي تكون فيها العملية ممثلة بواسطة معادلة تجعل من المتغير ص م مقاساً بالنسبة للوقت بدالة ن لمتغيّر س م ولثابت أ. إذا كانت س م مستقرة في الزمن (س م = س م + 1 = الخ) فإن ص م كونها ثابتة كذلك ، يكون لدينا عملية إعادة انتاج بسيطة . وإذا كانت س م غير مستقرة (مثلاً ، س م < س م + 1 < الخ) ، بما أن ص م غير مستقرة ، يكون لدينا عملية **إعادة انتاج موسعة** . تكون إعادة الانتاج **موسعة** بالمعنى الذي يكون فيه **المخرج** ص م غير مستقر . ولكن ثمة مع ذلك إعادة **إنتاج** بمقدار ما تكون **بنية** العملية أي المجموع المتكون من ن و أ مستقراً في الزمن . لنفترض الآن أن أ تتغير في الزمن . في هذه الحالة لا يعود لدينا إعادة إنتاج وإنما **تحوُّل** : تتغير **بنية العملية** في الزمن . وفي الحالة الخاصة التي تتغيّر فيها أ في الزمن بفعل تغيّر ص يكون لدينا عملية تنير داخلية المصدر (مثلاً الزيادة ص في السكان تؤدي الى نتيجة معيقة تؤثر على معدل الولادات أ) . ولكن يمكننا كذلك أن نتخيّل أن أ وس م تتغير بشكل تكون فيه ص م مستقرة . إن عملية التحوّل في هذه الحالة تحدث أثر **إعادة الانتاج المعقد** . هذه التمييزات التي يوحيها مباشرة عمل ماركس ، لها أهمية منهجية جوهرية لتحليل التغيّر الاجتماعي ، باعتبارها ذات مدى عام .

يمكننا أن نجد أمثلة عديدة عن عملية إعادة الانتاج البسيطة في الأدبيات السوسيولوجية تتعلق بالمجتمعات التقليدية أو الشرائح التقليدية للمجتمعات المتطورة أو المجتمعات النامية . وهكذا ، يتساءل بادوري (Bhaduri) في دراسة حول البنغال الغربية ، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الإدارة لدفع الفلاحين على زيادة انتاجية أراضيهم (عبر تبني بعض الممارسات والتقنيات الزراعية) لماذا يتمسك هؤلاء بالطرق التقليدية التي تحكم عليهم باقتصاد الكفاف . نحن بوضوح إزاء عملية إعادة انتاج بسيطة : يبقى انتاج الأرز بصرف النظر عن التقلبات الفصلية ، ثابتاً من سنة الى أخرى ، وكذلك تكون « علاقات الانتاج » ثابتة . إن علاقات الانتاج هذه هي من النمط النصف إقطاعي : المزارعون هم عمال أحرار . ولكن ديونهم حيال المالكين دائمة . والحصة التي تعود لهم من المحصول (بنسبة 40% بصورة عامة) تكون بصورة أعمّ غير كافية لتأمين عيشهم طوال السنة . وبما أن عوزهم لا يسمح لهم باللجوء الى السوق المالية ، فلا

يستطيعون الاستدانة إلا لدى **المالكين** . والقيمة الإسمية لمعدل الفائدة التي يدفعها **المزارعون** تصل الى نسبة 40% . أما القيمة الحقيقية لهذه الفائدة فأعلى بكثير (حوالى 100%) . وبالفعل تتضخم الفائدة لأن **المزارع** لا يدفع دينه إلا بعد جني المحصول (في وقت تكون فيه أسعار الأرز منخفضة) وهو يستدين في فترة تكون فيها أسعار الأرز مرتفعة . إن الإستدانة الدائمة **للمزارعين** تربطهم **بالمالكين** الذين يمارسون حيالهم وظيفة حماية **غامضة** من النوع الأبوي . في ظل هذه الشروط ، سيؤدي ارتفاع المردود الزراعي بالتأكيد الى زيادة كمية الأرز المتوفرة في آن واحد **للمزارعين وللمالكين** ، ولكنها في الوقت نفسه ستخلق خطراً معيناً **للمالكين** : اعتباراً من الوقت الذي لا يعود **المزارع** يستهلك فيه كامل الفائض الذي حقق له زيادة العائدات ، ستنخفض ديونه . وبالتالي ، ستنخفض الفوائد التي يدفعها **المزارع للمالك** . وبالإجمال ، إن الفائدة الإضافية التي يحققها **المالك** من زيادة العائدات يمكن أن تتآكل هي ومبلغ آخر فوقها نتيجة للخسارة التي يتحملها من تدني استدانة **الفلاح** . إن وجود هذا الخطر مؤكد في الحالة التي تكون فيها زيادة العائدات مهمة . ويكون أخف في الحالة التي تكون فيها الزيادة معتدلة . إلا أن الخطر يستمر حتى في هذه الحالة ، كما يثبت النموذج الرياضي المستعمل من قبل بادوري . نستنتج من التحليل أن « مقاومة » التغيير والتجديد الذي يبديه **المالك** ربما كان ينجم عن منطق الوضع الذي يوجد فيه أكثر مما ينجم عن « ثقل التقاليد » . أما **الفلاحون** فإن سلطتهم في التقرير معدومة عملياً فيما يتعلق بتبني تقنيات زراعية جديدة . فضلاً عن ذلك ، إن علاقات الولاء العامودية الناجمة عن النظام تجعل من الصعوبة بمكان نشوء « وعي طبقي » من جهة **الفلاحين** . إن منطق الوضع الذي وضعت فيه فئتا الفاعلين يحثهم إذن على الجمود . وينجم عن ذلك أن الانتاج يبقى ثابتاً وأن « علاقات الانتاج » تعيد إنتاج نفسها بصورة حتمية . ونكون بوضوح إزاء عملية إعادة انتاج بسيطة . وعندما يتم كسر عمليات إعادة انتاج من هذا النمط ، فإن ذلك يحدث غالباً بقوة الأشياء الخارجية ، أما بطريقة طوعية ، مثلاً بواسطة تدخل السلطة السياسية والإدارية أو « المقاولين » السياسيين المهتمين باستغلال السوق المتمثلة بعدم الرضى ، وإما بطريقة غير إرادية بتأثير التغييرات المؤثرة على محيط النظام .

إن عمليات إعادة الانتاج ليست قابلة للملاحظة فقط في المجتمعات التقليدية . لقد برهن علم اجتماع التنظيمات مثلاً أن نسقاً تنظيمياً يمكن أن يعيد انتاج نفسه حتى ولو كان غير فعّال أو غير مرضٍ كفاية من وجهة نظر الفاعلين الذين يتكون منهم هذا النظام . ويكفي لكي يعيد النظام انتاج نفسه ألا يكون أياً من الفاعلين مدفوعاً للتحرك من أجل تحويله . وقد وصف كروزييه (Crozier) نظاماً من هذا النمط تحت اسم قانون **الاحتكار** في **الظاهرة البيروقراطية** . إن الخطة العضوية للمؤسسات التي تشكل الاحتكار تكون متماثلة من مؤسسة الى أخرى . وتحدد هذه الخطة العضوية نظاماً للأدوار (المدير ، المدير المساعد ، المراقب المالي ، رؤساء العمال ، عمال الانتاج ، عمال الصيانة) . من الطبيعي أن تعريف الأدوار (كما هي الحال دوماً عملياً) ليس دقيقاً بشكل كافٍ لكي يمنع على الفاعلين أية حرية في التفسير . وينتج عن حرية التفسير هذه نزاعات بين الفاعلين . وإن السمة البارزة هي أن نقاط النزاع عملياً تكون دوماً هي نفسها في

مختلف المصانع ، وأن « حل » النزاعات يكـــون غالباً متماثلاً من مصنع إلى آخر . وبالاجمال ، يكون بعض الفاعلين محكـومين (بتأثير بنيـة الأدوار) بتفسير لأدوارهم لا يرضيهم ، بمقدار ما يجدون أنفسهم مكـــرهين على التخلي عن جزء من السلطة والاستقلال اللذين يمنحهما إيـــاهما دورهم ، نظريـــاً على الأقل . مع ذلك ، لا يدفع الفاعلون لأسباب مختلفة ، الى تحويل نظام الأدوار . فالبعض ، مثل أعضاء فريق الإدارة ، لأن إقامتهم في المؤسسة تكون لمدة قصيرة نسبياً ، ولأنهم مهتمون بصورة خاصة في عدم تأخير تعيينهم في مؤسسة أكثر مركزية . والاخرون ، مثل عمال الانتاج ، لأن نزاعاً مفتوحاً مع عمال الصيانة ينطوي على أكلاف مهمة لجهة التضامن العمالي ويسيء الى الفعّـالية النقابية . في هذه الحالة كما في السابقة ، تنشأ إعادة انتاج النظام عن بنيته التي تبطل مفعول الحوافز التي يمكن أن يوظـفها الأفراد من أجل تحويله . وكما في الحالة السابقة ، يتعلق الأمر بعملية لا يمكن أن يكون تحولها إلا خارجي المصدر ، وبأنها تتولّـد عن تبدل في المحيط (مثلاً ، خسارة وضعية الاحتكار وذلك بظهور منتجات منافسة في السوق) أو عن تغيير طوعي (تغيير بنية نظام الأدوار) .

في ميـدان علم اجتماع التنظيمات السياسيـــة ، أبرز ميشيلز Michels) في **القانون الحدي للأوليغارشية** الشهير ، عمليـة إعادة انتاج تلاحظ بشكل شائع : أيـــاً تكن الجهود التي يبذلها مسؤ ولو حزب معيّـن لتنظيمه بطريقةْ « ديموقراطية » ، وبتعابير أخرى لكي تكون سياسة الحزب معبرة عن إرادة « موكليـه » ، فإن العلاقة بين المسؤ ولين والمـوكلين لديها فرص كبيرة لأن تأخذ شكـلاً أوليغارشيـاً . ينجم ذلك عن كون المسؤ ولين يشكلون مجموعة صغيرة منظمة يمكنها أن تتوصل بسهولة نسبية الى قرارات جماعية ، في حين يشكل الناخبون كتلة غير منظمة (راجع مقالة الفعل الجماعي) . إذا افترضنا أن إدارة الحزب م تشجع السيـــاسة أ وأن الناخبين في غالبيتهم يشجعون السياسة ب ، فإن هؤ لاء الأخيرين لن تكون لديهم القدرة على إعلان ذلك ، في ظروف عامة . وقد يكون من الممكن عدم إدراك الخلاف بمناسبة الاستشارات الانتخابية : فناخبو م يمكن أن يفضلوا ب على أ ، ولكن كذلك يمكن أن تفضل غالبيتهم الكبيرة السياسة أ التي يعرضها م على السياسة ج التي يعرضها م ا . يوضح القانون الحدي لميشلز آثار التجميد المتولد من البنية نفسها لبعض التنظيمات أو النظم الاجتماعية .

إن عمليات إعادة الانتاج الموسعة ، كما يراها ماركس ، تكون بصورة عامة أقل استقراراً بكثير من عمليات إعادة الانتاج البسيطة . ففي حالات كثيرة ، إن تغيّـر « مخارج » العمليـة في الزمن الذي يميّـز إعادة الانتاج الموسعة يكون له بعد فترة معينة من الزمن آثاراً ذات مفعول رجعي على بنيـة العمليـة . وهكـذا عندما تؤ دي مثلاً معدلات الوفيـات والإخصاب الثابتة الى زيـادة السكان ، فإن هذه الزيادة يمكنها اعتباراً من نقطة معينة أن تؤ ثر (مباشرة أو غير مباشرة) على معدلات الإخصاب . كما أن الزيادة المستمرة للانتاجية لها آثار معقدة على بنية علاقات الانتاج (مثلاً التركيـز ، تحديـد التنافس) . لذلك يعتبر ماركس عمليـــات إعادة الانتاج المـوسّـعة ، كحالات بارزة أساسية في تحليل التغيير التاريخي : نتيجة لاثار المفعول الرجعي الذي تسببه ، تميل بعد وقت معيّـن الى توليد عمليات تحويل .

من المهم الملاحظة أن استقرار بعض التوزيعات وبصورة أعم بعض الظاهرات الاجتماعية

يمكن ألا ينجم عن كون بنية النظام تحث العناصر الاجتماعية على القيام بتصرفات غير متنوعة . إن حجم وبنية السكـان يمكن ألا يتغيرا خلال وقت معيّـن حتى ولو تغيّـرت معدلات الإخصاب والوفيات (شرط أن تتغيّـر بالتأكيد بطريقة معينة) . إن إعادة انتاج التفاوت ، عندما نلاحظه ، يخضع على الأرجح لهذا النمط من العمليـات الذي يمكن تسميته **بإعادة الانتاج المعقد** : تبدّل العناصر الاجتماعية سلوكها في الزمن ولكن هذه التبدلات السوسيولوجية الصغيرة لا تحدث تبدلاً على المستوى السوسيولوجي الكبير . وهكذا ، يلاحظ أن بنية الحركية الاجتماعية بين الأجيال في المجتمعات الصناعية تكون مستقرة نسبياً منذ خمسة أو ستة عقود : إن احتمالات الانتقال من الفئة ج لوضع اجتماعي الى الفئة د من جيل الى آخر تتنوع بشكل ضعيف وبطريقة غير منتظمة في الزمن . يتعلق الأمر كما بيّـن بودون (Boudon) بأثر إعادة الانتاج المعقد : فالتطور التفاضلي للطلب المدرسي بفعل المنشأ الاجتماعي سبّب خلال الفترة ، تبديلاً في الزمن لبنية **عرض** الأهلية . وبما أن هذا التبديل لم يكن له إلا أثر محدود على بنية **طلب** الأهليـة ، كما تبدلت بدورها بنيـة العلاقات بين مستوى التعليم والوضع الاجتماعي . ولكن التغير المنسّـق لبنية العلاقة بين الأصول الاجتماعية والمستوى المدرسي من جهة ، والمستوى المدرسي والمنشأ الاجتماعي من جهة أخرى ، يمكن ألا ينتج وهو لم ينتج فعلاً خلال الفترة المدروسة سوى تغييرات ضعيفة في بنية العلاقات بين الأصول الاجتماعية والوضـع الاجتماعي (راجـع مقالتي التفـاوت والحركيـة الاجتماعيـة) . بالطبع ، لا يمكننا أن نستخلص من هذا التحليل نتائج تتجاوز الإطار المكاني ـ الزمني الذي جرى فيه . يمكننا أن نفسر ، شرط اللجوء إلى تحليل إحصائي ورياضي دقيق نسبياً ، التغييرات البنيوية الضعيفة للحركية الاجتماعية **في المجتمعات الصناعية وخلال العقود الخمسة أو الستة الأخيرة** بصفتها أثراً لإعادة الانتاج المعقدة . لا ينجم عن ذلك بالتأكيد أن مثل هذا الأثر ينبغي أن يلاحظ في كل مكان ودائماً . إن تحليلاً للحساسية يظهر بالفعل أن أثر إعادة الانتاج المعقدة إذا ظهر في منطقة واسعة من المدى الثابت الذي يحدده النموذج ، فإنه يختفي عندما نغادر هذه المنطقة .

إن ظاهرات إعادة الانتاج ـ أي ظاهرات التوازن ـ تكـون صعبة التفسير بمقدار صعوبة تفسير ظاهرات التغيـير وعدم التوازن . إنها تنطوي على إغراء مزدوج : إغراء التفسير **الغائي** (راجع مقالة الغائية) أو اللجوء الى القياس العضواني (Organiciste) .

• Bibliographie. — Bhaduri, A., « A study of agricultural backwardness under semi feudalism », *Economic journal*, LXXXIII, *329*, 1976, 120-137. — Boudon, R., *L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — Boulding, K., *Ecodynamics. A new theory of societal evolution*, Londres, Sage, 1978. — Bourdieu, P., et Passeron, J.-C., *La reproduction. Eléments pour une théorie du système d'enseignement*, Paris, Minuit, 1970. — Bourricaud, F., « Changement et théories du changement dans la France d'après 1945 », *Contrepoint*, *16*, 1975, 61-84. — Crozier, M., *Le phénomène bureaucratique*, Paris, Le Seuil, 1963. — Fararo, T. J. et Osaka, K., « A mathematical analysis of Boudon's IEO model », *Social science Information / Information sur les sciences sociales*, XV, *2/3*, 1976, 431-475. — Hardin, G., « The cybernetics of competition : a biologist's view of society», *in* Shepard, P., et McKinley, D. (red.), *The subversive science. Essays toward an ecology of man*, Boston, Houghton Mifflin, 1969, 275-296. — Hernes, G., « Structural change in social processes », *American journal of sociology*, LXXXII, *3*, 1976, 513-547. — Lange, O,. *Theory of reproduction and accumulation*, New York, Pergamon, 1969. — Marx, K.,

« Die Reproduktion und Zirkulation des gesellschaftlichen Gesamtkapitals », *in* MARX, K., *Das Kapital**, liv. II, Der Zirkulationsprozeß des Kapitals, 351-518. Trad. franç., « La reproduction et la circulation de l'ensemble du capital social », *in* MARX, K., *Le Capital**, liv. II; *Le Procès de circulation du capital*, 7-167. Et *in* MARX, K., *Œuvres. Economie**, *Le Capital*, liv. II, t. II, 499-863. — ROSEN, R., « Stability theory and its applications », *in* ROSEN, R., *Dynamical system theory in biology*, New York, Wiley Interscience, 1970, vol. I.

Economie et Sociologie — الإقتصاد وعلم الاجتماع

إن تاريخ العلاقات بين الاقتصاد وعلم الاجتماع معقد وقديـم . ففي **الخطاب حول الاقتصاد السيـاسي** الذي وضعه جان جاك روسو (Rousseau) **للموسوعة الكبرى** التي أعدها ديدير و (Diderot) وألامبير (Alembert) ، يتطرق لمواضيع مختلفة نعتبر اليوم أن بعضها متعلق بالاقتصاد ، والبعض الآخر بعلم الاجتماع . كما أن المؤلف الأساسي لأدام سميث (A. Smith) حول **ثروة الأمم** ، الذي يعتبر بصورة عامة بداية انطلاق علم الاقتصاد ، يتجاوز كذلك حدود الاقتصاد ، كما تمّ التعارف على تحديدها اليوم . إن ماركس وباريتو (Pareto) ، وكذلك الى حد ما ماكس فيبر (Weber) وشمبتر (Schumpeter) وسيمياند (Simiand) الدوركهايمي ، يعتبرون علماء اجتماع واقتصاديين في آن واحد . وإن تطور ونجاح الاقتصاد المسمى الكلاسيكي الجديد ، هو وحـده الـذي أدى الى تمـأسس الاقتصـاد بصفتـه علماً مستقـلاً تمـامـاً تقـريبـاً عن علم الاجتماع . ولكن هذا الاستقلال أعيد البحث فيه من قبل الاقتصاديـين أنفسهم على أثر « أزمة الاقتصاد » التي تبعت الانتفاضات السياسية والاجتماعية الحاصلة في المجتمعات الصناعية في نهاية سنوات الستينات . هل يقتضي الاستنتاج من هذا التاريخ المضطرب للعلاقات بين الاقتصاد وعلم الاجتماع ، أن العلمين معاً متكاملان أو متعارضان في نقاط جوهرية ؟

من المؤكـد أن الاقتصاد يتميـز عن علم الاجتماع في غرضه ، فهو يهتم أساساً بالانتاج وبانتقال الأموال والخدمات . أما الأغراض التي يهتم بها علم الاجتماع فأكثر تنوعاً . ولكن العلمين يدينان بالاستقلال الذاتي المتبادل الذي اعترف لهما به ، بسبب الفوارق التي تفصل تقليدياً البعض عن مبادئهما الأساسيـة ، أكثر من التمييـز بين أغراضهما ، إن الاقتصاد ـ وهذا الاقتراح يكـون صحيحاً خصوصاً فيما يتعلق بالاقتصاد الكلاسيكـي الجديـد ـ يدرك الانسان الاقتصادي (L'homo oeconomicus) بصفته عقلانياً . وهو يفترض بعبارات أخرى ، أن سلوكه يمكن اعتباره وكأنه نتيجة لحساب يسعى بواسطته الى زيـادة « لذته » الى حدها الأقصى وتقليل « عنائه » إلى أدنى حد ، أو إجراء خيارات متفقة مع **أفضليـاته** ، حسب اللغة الأكثر توافقاً مع استعمالات الاقتصاد الحديـث . وهكـذا ، يعتبر تارد (Tarde) أن الحافزين الرئيسيـين للفعل الانساني هما المحاكاة والعرف . الأولى تدفع الناس الى تبني هذا النمط أو ذاك من التصرفات ليس لأنها مفيدة أو متوافقة مع أفضلياتهم ، وإنما لأنها جديدة . أما الثاني فيفسر أن التقاليد يمكن أن تحافظ على نفسها حتى عندما لا يكون لها أية فائدة ولا أي معنى لدى الذين يلتزمون بها . كما أن باريتو يواجه الأفعال « المنطقية » (أي الأفعال « الرشيدة » كما قد نقول اليوم بالأحرى) وهي

موضوع الاقتصاد ، بالأفعال « غير المنطقية » (أي الأفعال « غير الرشيدة » في لغتنا الحالية) التي تحدد حقل الدراسة لعلم الاجتماع . وكما أن فيبر يميّز هو أيضاً **الأفعال الرشيدة بالنسبة لغاياتها** ، **بالأفعال الناتجة عن الخضوع لقيم عليا** ، أو **الأفعال العاطفية أو الغرامية** ، **والأفعال التقليدية** . وإذا كان الاقتصادي يمكنه الاكتفاء في اعتبار النمط الأول للفعل ، من المفضل حسب فيبر أن يأخذ عالم الاجتماع بالحسبان الأنماط الأربعة للفعل ولا سيما الثاني . فلنلاحظ مع ذلك صعوبة إدخال تمييزات حاسمة جداً : إذا كان يتم تعريف الانسان الاقتصادي بواسطة التوافق بين الخيار والافضليات ، فإن الأفعال الناتجة عن الخضوع لقيم عليا يمكن تفسيرها بواسطة هذا النموذج . إن الفرق بين علماء الاجتماع والاقتصاديين حول هذه النقطة ربما كان عرفياً أو عملياً أكثر مما هو نظري : غالباً ما يعتبر الاقتصاديون القيم بصفتها **معطيات** ، في حين أن علماء الاجتماع يعالجونها بصفتها تحتاج **للتفسير** .

من جهة أخرى ، في حين أن الاقتصاديين يخضعون بصورة عامة الى مبدأ الفردية المنهجية (أي أن أية ظاهرة اقتصادية ليست قابلة للتحليل والفهم إلا باعتبارها نتيجة لتصرفات فردية) ، ينكر علماء الاجتماع أحياناً هذا المبدأ ويتبعون على العكس مسيرة كلية (أي يفترضون أن التصرفات الفردية ينبغي أن تدرك أساساً باعتبارها نتيجة للبنى الاجتماعية التي تطرح هكذا باعتبارها في طليعة نظام التفسير) . ولكن ، كما في الحالات السابقة ، يقتضي الاهتمام بعدم المغالاة في التناقضات : يعلم الاقتصاديون جيداً أن السلوك يخضع لإلزامات ، وأن هذه الإلزامات يتم تحديدها من قبل البنى .

إن المعيارين الثنائيين السابقين (عقلانية / وغير عقلانية ، فردية , وكلية) يحددان تصنيفية ذات أربعة عناصر (راجع الجدول اللاحق) . يصف النمط الأول بدهية التصرف الإنساني المستعمل خصوصاً من قبل الاقتصاديين وأحياناً من قبل بعض علماء الاجتماع . أما الأنماط الثلاثة الاخرى فهي أكثر تمييزاً لأشكال خاصة من علم الاجتماع . يتمثل النمط الثاني بواسطة بعض أشكال علم الاجتماع الماركسي أو الماركسي الجديد . وهكذا يعتبر العديد من التحليلات المنتمية الى هذه الحركة الفكرية أن « البنية الاجتماعية » تتسم بشكل أساسي بوجود طبقتين ، هما ، الطبقة « المهيمنة » والطبقة « المهيمن عليها » . ويفترض إن مصالح الأفراد المنتمين الى الطبقة المهيمنة تكون متوافقة ، بمعنى أنها في خدمتها للمصلحة الفردية تخدم في الوقت نفسه مصلحتهم الطبقية . وبما أن الطبقة المهيمنة تتمتع من جهة أخرى بالرقابة على « البنية الاجتماعية » ولكونها قادرة على فرض القواعد والقيم الجماعية المتوافقة مع مصالحها ، فإن أعضاء الطبقة المهيمن عليها ليس لديهم

	فردية	**كلية**
عقلانية	النمط الأول	النمط الثاني
غير عقلانية	النمط الثالث	النمط الرابع

مخرج آخر غير الاستسلام . ولكن النمط الثاني يمكن إيضاحه كذلك بواسطة نظريات أكثر جدارة بالثقة ، أي أن الكلية فيها أقل تطرفاً . تلك حال جميع النظريات التي تجعل من عقلانية الفاعل نتيجة لمنطق الوضع الذي يكون فيه (إن معطيات الوضع مدركة هي نفسها باعتبارها مرتبطة « بالبنى الاجتماعية ») . وهكذا ، يعتبر أوبرشال (Oberschall) أن الحركة السوداء في سنوات الستينات تتخذ شكلاً غير عنيف في الجنوب وعنيفاً في شمال الولايات المتحدة ، لأن وضع الزعماء كان مختلفاً بين الحالتين . في الجنوب كان يمكنهم الاعتماد على مساندة رجال الدين البروتستانتيين ، وعليهم أن يتحاشوا اختيار أشكال الفعل التي تهدد بتنفيرهم . أما في الشمال ، فقد كان يقتضي بالأحرى لفت انتباه الصحفيين ورجال السياسة وإقناعهم بوجود « مشكلة السود » . إن الفارق في وضع الزعماء السود ، بين الشمال والجنوب ، هو بالتأكيد نتاج « البنى » الناجمة هي نفسها عن التاريخ . يمكن اعتبار النمط الثالث مميزاً لعلم اجتماع تارد . وبالفعل يعلن هذا المؤلف صراحة : 1 ـ إن الظاهرات الاجتماعية لا يمكن إدراكها إلا بصفتها نتيجة للأفعال الفردية ؛ 2 ـ إن عالم الاجتماع عليه بخاصة أن يهتم « بالأفعال غير العقلانية » أي تلك التي لا يمكن اعتبارها ناجمة عن مصالح الفاعلين . لقد وضع هذا « المنهج » الذي سنه تارد ، موضع العمل من قبل علماء اجتماع عديدين . وهكذا ، يعتبر برجيه (Berger) ولوقمان (Luckmann) أن عالم الاجتماع عليه أن يدرك التصرفات الاجتماعية على أنها ناجمة عن صور جماعية ـ أو بدقة أكبر موجهة من قبل هذه الصور ـ. ولكن هذه الصور ليس لها معنى ولا وجود إلا بمقدار ما تسمح للفاعل بتفسير الوضع الذي هو فيه ، وبمنح تفسير لمشاريعه . فكما هو الأمر بالنسبة لتارد ، نحن هنا ، إزاء بدهية هي في آن واحد « فردية » و« غير عقلانية » . يمكن للنمط الرابع أن يعتبر مميزاً لعلم الاجتماع الذي يسمى بنيوياً . في هذه الحالة ، يزول عملياً الفاعل في التحليل ويتلقى وضع « السند للبنية » . وهكذا يعتبر فوكو (Foucault) ، أن تاريخ العلم نفسه لا ينبغي أن يفسّر على أساس نشاطية العلماء ، وإنما عبر قلب « البنى الابيستمولوجية » التي تبدّل دورياً التصورات التي يكوّنها الناس عن العالم (في الواقع ، ليست « نظرية » فوكو سوى تشويه مغالى به حتى العبث ، للملاحظة التافهة التي يمكن بمقتضاها للنماذج العلميــة أن تتأثر بالتصورات الخارجة على العلوم) . ويعتبر التوسير (Althusser) ، أن البنى الاجتماعية تفرض على الأفراد أدواراً يكونون مدعوين لتنفيذها بأمانة ذليلة .

عند هذه النقطة ، من المهم أن نشير الى أن الأنماط التي جرى وصفها بإيجاز هي بالتأكيد مثالية ، أي نادراً ما تظهر في حالتها النقية وأن التمييز بين الكلية والفردية من جهة ، والعقلاني وغير العقلاني من جهة أخرى ، ينبغي أن يعتبر نسبياً . وبالفعل :

1 ـ إن أفضل علماء الاجتماع يتجاوزون التناقض بين الكلية والفردية . وهكذا ، يعتبر توكفيل (Tocqueville) ، على غرار ماركس في العديد من تحليلاته ، أن البنى الاجتماعيــة لا تحدد تصرفات الفاعلين ، وإنما الإلزامات التي تحدد وتبني حقل فعلهم . فوفقاً للحالات ، تكون الإلزامات في وضع لا يسمح أبداً للفاعل بإمكانيات الاختيار . وهكذا ، فإن الرأسمالي الذي يكـون في وضع التنافس ، يكـون محكــوماً حسب ماركس ، إما بالاستثمار أو بالمــوت . فالإلزامات الناجمة عن وضعية التنافس لا تترك في هذه الحالة ، إلا استقلالاً ذاتياً مظهرياً .

ولكن ماركس كان يعلم كذلك أن أوضاع الاختيـــار الإلزامي ، لا ينبغي اعتبارها حالة مظهرية عامة ، وإنما حالة مظهرية خاصة ، على الرغم من أهميتها . وهكذا ، يمكن للفاعل السياسي أو القائد النقابي أن يجدا نفسيهما بمواجهة أوضاع تقريرية معقدة ، حيث لا تفرض نفسها بالتأكيـد أي من الخيـــارات المحددة بواسطة « البنى » . لذلك ، (الثامن عشر من برومير) يمكن للتاريخ أن يسير أحياناً الى الوراء . ولذلك أيضاً ، ليست « قوانين التاريخ » سوى « تأشيريـــة » . فضلاً عن ذلك ، يمكن لتصرفات الأفراد أن تؤثر على « البنى الاجتماعية » ، فينجم غالباً عن النماذج المعقدة للفعل المستعملة من قبل مؤلفين مثل توكفيل أو ماركس علاقة سببية دائرية بين « البنى » والأفعال الفردية ، تحول من حيث المبدأ دون اعتبار البنى بأنها « أولية » في نظام التفسير .

- إن علم الاجتماع الحديث ، مثل الاقتصاد الحديث من جهته ، يميل الى تدقيق التناقض الفظ جداً الذي أدخله كل من باريتو وفيبر ، الأول عبر تمييزه بين « الأفعال المنطقية » و« الأفعال غير المنطقية » ، والثاني عبر تمييزه بين الأفعال العقلانية بالنسبة لغاياتها من جهة (= الأفعال المنطقية لدى باريتو) ، والأفعال الناجمة عن الخضوع للقيم العليا والتقليدية والعاطفية (= الأفعال غير المنطقية لدى باريتو) ، من جهة أخرى . ثمة ميل بالأحرى اليوم إلى الإقرار بأن مفهوم العقلانيـــة ليس قابلاً للتعريف بسهولة سوى في حالات خاصة . عندما ينبغي على الفاعل أن يتخذ قراراً في ظل شروط يحوم حولها الشك ، عندما يكون في وضعية من النمط الاستراتيجي ، قد يكون من الصعب على المراقب كما على الفاعل نفسه ، أن يحدد خط الفعل الأكثر اتفاقاً مع مصلحة هذا الأخير أو أفضليـــاته . ثمة أوضاع أخرى تكـــون ، بتعابير أخرى ، ذات بنية لا يكون فيها مفهوم الأفعال العقلانية بالنسبة لغايـاتها ، محدداً (راجع مقالة العقلانية) . من جهة أخرى ، يعترف الاقتصاديـون ، على الأقل منذ أعمال هايك (Hayek) ، أن الفاعل الاجتماعي يتحرك بصورة عامة في ظل شروط من العقلانية المحدودة ، أي أنه لا يمتلك بشكل عام إلا قسطاً ضعيفاً من المعلومات التي قد تكون ضرورية له ليتحرك « بعلم كامل بالأسباب » . وبما أنه لا يستطيع أن يحدد نتائج خطوط الفعل التي تنفتح أمامه ، يصبح حينئذٍ مكرهاً على الاعتماد على حدسه ، أي على معتقداته ، أو على حد قول باريتو ، على « أحاسيسه » التي يمكن أن توحى له بواسطة هذه أو تلك من « مجموعات أفضلياته » . لذلك ، تعطي النظرية « الاقتصادية » للديموقراطية ، كما طورها مؤلفون مثل داونز (Downs) وبوشنا ـ تولّوك (Buchanan Tullock) ، مكـــاناً مهماً للمعتقدات والايديولوجيات : فعندما لا يستطيع الفاعل الاجتماعي أن يختار بين خطوط الفعل التخييرية انطلاقاً من التفحص العقلاني لنتائجها ، فإنه يحسم أمره بفعل أحاسيسه التي توحيها له . إن سياسة إعادة التوزيع قد يكون لها الحظ لأن تقبل من قبل شخص يتمتع « بحساسية » يسارية لأنها تظهر له متوافقة مع أحاسيسه ومعتقداته ولأنها مقترحة من قبل حزب يمنحه ثقته .

د ـ وبصورة أعم : أ ـ يميل الاقتصاد الحديـــث عبر بعض وجوهه إلى الابتعاد عن النموذج الكلاسيكي للإنسان الاقتصادي العقلاني ، والى اعتباره بالأحرى بمثابة حالة مظهرية مثالية

أو بمثابة وهم استكشافي ؛ ب ـ يميل علم الاجتماع الحديث من جهته الى رفض تمييز فظ جداً بين تصرفات عقلانية وتصرفات غير عقلانية ؛ ج ـ إذا وضعنا جانباً بعض الأشكال الشاذّة للماركسية الجديدة والبنيوية ، يمكننا القول إن علماء الاجتماع المحدثين يميلون الى إدراك العلاقات بين البنى والفعل حسب النموذج المستعمل مثلاً من قبل توكفيل وماركس ؛ د ـ يميل حالياً علماء الاجتماع والاقتصاديون الى اعتبار أن صحة البداهة الخاصة تكون نتيجة للقضية التي تتم معالجتها . ففي بعض الحالات ، يمكن أن يقود النموذج العقلاني للفعل الى نظرية مرضية ، وهكذا ، إنه يسمح بالأخذ بالحسبان بطريقة مناسبة ، بعض المعطيات المتعلقة بعلم الجريمة (اهلريخ ـEhrlich) . والتغيرات الزمنية في الطلب المدرسي أو في الحركية الاجتماعية (بودون ـBoudon) . وفي حالات أخرى ، يكون غير كافٍ أو دون أساس بشكل صريح . في بعض الحالات يقود تصور كلّـي (مفترضاً أن التصرف تحدده البنى) الى تحليل مرض (كما لو كنا إزاء وضع يكون فيه الفاعلون فعلياً في موقع الخيار الإلزامي) . في حالات أخرى ، يكون محروماً من الملاءمة .

إن الانماط الواردة في الجدول أعلاه ، ينبغي إذن ، إذا تفحصنا علم الاجتماع والاقتصاد كما هما اليوم ، أن تعتبر أنها بيانية . لم يعد ممكناً التمييز بين العلمين بربطهما بأحد هذه الأنماط . ورغم ذلك ، إن التصنيفية الواردة أعلاه تصف بشكل مفيد التناقض التقليدي بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وعلى الرغم من هذا التناقض التقليدي فقد تم اليوم ـ كما يحاولون الإيحاء بذلك ـ تجاوزه في الممارسة نفسها للعلمين ، وقد يكون من المغالاة القول إنه اختفى من الأفكار بشكل كامل ، إذ إنه راسخ بعمق في التاريخ . في الواقع ، إن أصوله كائنة فيما اتفق على تسميته بتاريخ الفكر . إن الأساس الثقافي ـ وربما الأيديولوجي ـ للاقتصاد قد تمّ تكوينه من قبل فلسفة الأنوار . هذه الحركة الفكرية التي طرح الفرد عبرها على أنه الحجة الأخيرة وأدرك المجتمع باعتباره عقد شراكة قائم على الفعل والحساب ، ومخصص لخدمة مصالح الأفراد بصورة أفضل . يبدو بالفعل ، من المؤكد أن فكر مؤسسي الاقتصاد ولا سيما أدام سميث (A. Smith) : 1 ـ مشبع بمبادىء فلسفة الأنوار ؛ 2 ـ يحدد نموذجاً أو « منهجاً » (لاكاتوس ـLakatos) تطور في داخله وفي امتداداته الاقتصاد الكلاسيكي ثم الكلاسيكي الجديد . إن « علم آثار » علم الاجتماع ، لكي نستعيد تشبيهاً « لميشيل فوكو » ، يقتضي على العكس ، البحث عنه في ردة الفعل الرومنطيقية ضد فلسفة الانوار التي تبعت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية ، وذلك لأسباب ليس من الصعب تحليلها . إن كونت (Comte) بعد بونالد (Bonald) وجوزف دوميستر (Joseph de Maistre) شدد بالنسبة للنظام الاجتماعي ، على التقاليد والسلطة ، اللتين يواجه بهما العقل والعقد ـ وقد نقول التوافق ـ، هذين المفهومين اللذين وضعهما فلاسفة الأنوار في المرتبة الأولى . وفي الخط نفسه ، كافح دوركهايم ضد انبعاثات فلسفة الأنوار والنفعية ، التي صمدت في انكلترا أفضل منها في القارة الأوروبية . فقد واجه سبنسر (Spencer) الذي سعى الى تفسير تقسيم العمل بواسطة فوائد التعاون ، بالمفهوم الشهير عن الأسس العقدية السابقة للعقد : لا يمكن إجراء عقد إلا بين أفراد يتقاسمون قيماً وتقاليد مشتركة . الأمر الذي ينتج عنه ، أننا لا نستطيع تفسير التعاون

والعقد بالضمان ، وبفوائدهما ، وإنما علينا تفسيرهما من البدء وبوجود قيم تجعل التضامن ممكناً. أما الفكرة الصادرة عن فلسفة الأنوار ، عن الخضوع المقبول بحرية ، فإن فيبر يواجهها بالفئات الشهيرة للسلطة الريادية (Charismatique) ، وللسلطة العقلانية (التي لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بمفهوم فلاسفة الأنوار ، ولكنها تصف شكل السلطة المميّزة للمنظمات البيروقراطية) وللسلطة التقليدية . باختصار ، ليس ثمة صعوبة في أن نبيّن أن الكثير من المدركات والمفاهيم الكلاسيكية لعلم الاجتماع ينبغي فهمها انطلاقاً من ردة الفعل على المبادىء المطروحة من قبل فلسفة الأنوار .

إن الرسوخ التاريخي للعلمين ، علم الاجتماع والاقتصاد ، في حركتين للأفكار المتناقضة يفسر جزئياً إستقلالهما النسبي وكذلك المسافة الأيديولوجية الأكيدة التي تميّز بصورة مألوفة ممثليهما . ويفسّر كذلك دون شك كيف أن العلمين قدما ويقدمان غالباً بصفتهما أكثر تميّزاً في طرق التفكير والتحليل مما هما عليه في الواقع ، وكيف أن مؤسسي علم الاجتماع سعوا جميعاً ، سواء دوركهايم أو فيبر أو باريتو ، إلى تعريف هذا العلم بطريقة تسمه بشكل متناقض مع الاقتصاد.

رغم ذلك ، إن علم الاجتماع والاقتصاد محكوم عليهما بالتعايش وذلك لان تصرفات الفاعلين الاجتماعيين في الحقيقة تكون الى حد ما « عقلانية » أو « غير عقلانية » ، بفعل الأوضاع التي تجابهها ، ولأن السببية بين البنى والتصرفات تكون في الأغلب معقدة ودائرية . إن أياً من الانماط الاربعة المعرّفة أعلاه لا يمكنها إذن أن تطمح الى العمومية . لذلك تكون فترات التناقض بين العلمين متبوعة بفترات تقارب . فلننظر مثلاً الحركة التي تأكدت منذ بداية سنوات السبعينات وما نشير إليه في فرنسا بتعبير « الاقتصاد السوسيولوجي » . إن الحركة التي ربما يكون أحد أبرز وجوهها غاري بيكر (Gary Becker) مكملة أعمال داونز (Downs) وأولسون (Olson) ، تبذل جهدها لتطبيق البداهة الفردية والنفعية الخاصة بالاقتصاد ، على ظاهرات ترتبط تقليدياً بعلم الاجتماع (الأيديولوجيا ، الطلاق ، الجريمة ، التمييز ، الحركات الاجتماعية ، التربية ، الخ) . ولننظر في المقابل حركة « الاقتصاد الراديكالي » التي نمت في الوقت نفسه تقريباً . ويتعلق الأمر بحركة معقدة للأفكار تتضمن بالتأكيد بشكل رئيسي نقداً ورفضاً للاقتصاد الكلاسيكي الجديد ، وكذلك مشروعاً يقضي بأن يدمج في التحليل الاقتصادي عدد معين من جوانب الفكر السوسيولوجي . وهكذا ، يوحي الاقتصاديون « الراديكاليون » بأن عدداً معيناً من الظاهرات الاقتصادية (مثلاً إستمرار التخلف ، التضخم) ينبغي أن تفسر جزئياً بواسطة أواليات يصفها تارد تحت اسم **المحاكاة** ، وما نسميه بالاحرى - بعد دوزنبري (Duesenberry) وهو كذلك اقتصادي غير راديكالي - بأثر **التظاهر** (مثل على أثر التظاهر : إن نخب البلدان المتخلفة تقدم نفسها كمجموعات مرجعية وهي تحاكي نخب البلدان المتقدمة مكرّسة بذلك للاستهلاك موارد قد يكون من الأجدى استعمالها للاستثمار) . كما أن الاقتصاديين الراديكاليين بوولز (Bowles) وجنتس (Gintis) يعطيان أهمية حاسمة للانتماء الطبقي - مفهوم سوسيولوجي كلاسيكي - في تحليلهما للأفضليات في مادة التربية . وبشكل موازٍ ، يشدد العديد من علماء الاجتماع على أهمية طرق الفكر من النمط « الاقتصادي » في تحليل الظاهرات الاجتماعية .

هذه الحركات ، هل تستبق ، على حد قول كاهْن ، نموذجاً متغيراً ؟ هل إن مؤرخ الفكر في القرن الواحد والعشرين سيصف الانقطاع بين الاقتصاد وعلم الاجتماع بأنه حدث عابر ؟ هل سيشدد على أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يمثل أبداً ، حتى في ساعة مجده الأقصى ، إلا جزءاً ضعيفاً من انتاج الاقتصاديين ؛ وعلى أن الاقتصاديين وعلماء اجتماع التربية ، والاقتصاديين وعلماء إجتماع التنمية ، حتى في هذا العصر ، يصعب التمييز بينهم في طرق تفكيرهم وتحليلهم ؟ من يدري ؟

• BIBLIOGRAPHIE. — ATTALI, J., *Analyse économique de la vie politique*, Paris, PUF, 1972. — BARRY, B., *Sociologists, ecanomists and democracy*, New York, Collier-Macmillan, 1970. — BECKER, G., *Human capital*, New York, Columbia University Press, 1964 ; *The economics of discrimination*, Chicago, The Chicago University Press, 1957, 1971. — BUCHANAN, J., et TULLOCK, G., *The calculus of consent*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1962, 1965. — COLEMAN, J. S., *The mathematics of collective action*, Londres, Heinemann educational books, 1973. — DOWNS, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — EHRLICH, I., « Participation in illegitimate activities : a theoretical and empirical investigation », *Journal of political economy*, LXXXI, 3, 1973, 521-565. — EICHER, J. C., LEVY-GARBOUA, L., *et al.*, *Economique de l'éducation. Travaux français*, Paris, Economica, 1979. — HIRSCH, F., *Social limits to growth*, Cambridge, Havard University Press, 1976. — JENNY, F., « La théorie économique du crime : une revue de la littérature », *Vie et sciences économiques*, 73, 1977, 7-20 — KARABEL, J., et HALSEY, A. H. (red.), « Education, *human capital* and the labor market », *in* KARABEL, J., et HALSEY, A. H. (red.), *Power and ideology in education*, New York, Oxford University Press, 1977, 3e partie, 307-366. — NISBET, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — OLSON, M., *The logic of collective action*, Cambridge, Harvard University Press, 1965. Trad. franç., *La logique de l'action collective*, Paris, PUF, 1978. — PARSONS, T., et SMELSER, N. J., *Economy and society*, New York, The Free Press, 1956. — ROUSSEAU, J.-J., « Discours sur l'économie politique », *in* ROUSSEAU, J.-J., *Œuvres complètes*, t. III, *Du contrat social. Ecrits politiques**, 239-278. — SCHUMPETER, J. A., *History of economic analysis*, Londres, Allen & Unwin, 1954, 1972. — SIMIAND, F., *Le salaire, l'évolution sociale et la monnaie. Essai de théorie expérimentale du salaire*, Paris, F. Alcan, 1932, 3 vol. — SMITH, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of the Nations*, Londres, W. Strahan & T. Cadell, 1776; Londres, Ward Lock, 1812; Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. franç., *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris, Guillaumin, 1859; Paris, A. Costes, 1950; Osnabrück, O. Zeller, 1966, 2 vol. Trad. franç. partielle, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976. — TULLOCK, G., *Toward a mathematics of politics*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1968. — WEBER, M., *Economie et société**.

الأقليات — Minorités

إن عبارة الاقليات تذكّر أولاً بتجزئة مجموعة الى مجموعتين داخليتين على الأقل ، تكون إحداهما أكثر عدداً من الأخرى أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين ، أكثر عدداً منها كلها . والى جانب كونها الأكثر عدداً ، يمكن للأكثرية أن تضيف خصائص أخرى ، فالأكثر عدداً يمكنهم كذلك أن يكونوا الأقوى : وذلك ما يحصل ، من وجهة نظر سياسية حصراً ، في الأنظمة الديموقراطية . ويمكن أن يحصل ، على العكس ، أن يعتبر الأقل عدداً هم الأفضل . كما في

الأنظمة الأريستوقراطية ، أو في المجتمعات ذات التوجه النخبوي .

في شتى الأحوال ، ما أن يحصل التمييز بين الأكثرية والأقلية (أو الأقليات) ، حتى تطرح سلسلتين من الأسئلة . أولاً ، هل تنجم التجزئة عن انقسام ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن وحدة المجموعة تكون قد تحطمت . وإذا أخذنا التمييزات الكلاسيكية لهيرشمان (Hirschman) ، تواجه الأقليات بثلاث استراتيجيات ممكنة . فهي تستطيع بواسطة « الولاء » أن تبقى في المجموعة وأن تمتثل لإرادة الأكثرية . وإذا بدت لها هذه الإرادة أمراً مفروضاً ، لا يبقى لها خيار سوى بين الانفصال أو المعارضة . تقرّ هاتان الاستراتيجيتان متغيرات تمّ التدقيق فيها الى حد ما ، إلا أن مجال بحثها ليس هنا . إن ما يهمنا الإشارة إليه هو أن الاستراتيجية الأولى (الولاء) والاستراتيجية الثالثة (المعارضة) بصورة خاصة ، تمّ صوغهما من قبل منظّري الأنظمة الديموقراطية ، علماً أننا نستطيع تعريف الديموقراطية بأنها النظام الذي تمّ فيه ترتيب العلاقات بين أكثرية المواطنين وباقي الجسم السياسي بطريقة تجعل التعايش السلمي بينهم ممكناً .

كيف تمّت إقامة هذا الترتيب وكيف تمّت المحافظة عليه ؟ يمكننا التوقف عند القول المأثور : **صوت الشعب هو صوت الله** . ولكن ما إن نرفض هذا المفهوم الديني للديموقراطية وللقاعدة الديموقراطية ، تجدنا مدعوين الى الاعتراف بأنه علينا ، لكي نتحاشى ما كان يسميه توكفيل والليبراليون في القرن التاسع عشر بطغيان الأكثرية ، أن نسعى لإقامة تحديد دقيق لصلاحياتها . فالأكثرية لا تعترف فقط بوجود « الاخرين » الذين ينتسبون الى الجسم السياسي كما تعترف بنفسها . ولكنها تعترف كذلك بأن « الاخرين » لهم حق ملاحقة مصالحهم الخاصة ، والتعبير عن آرائهم المميزة . وينجم عن ذلك نتيجتان اثنتان . إذا كانت الأكثرية لا تستطيع أن تدعي أي تفوّق في القيمة والجدارة ، فهي لا تتميّز عن الأقلية إلا بطبيعتها وإتساع صلاحياتها ، وبالتحديد قدرتها على اتخاذ قرارات تلزم الأقلية كذلك . أما النتيجة الثانية فهي أكثر أهمية أيضاً . ليس مسموحاً لأي قسم من الشعب أن يعتبر نفسه الشعب بأسره . إذا لم تتمكن الأكثرية من الإستفادة إلا من تفويض تمنح بموجبه مهمة تقرير بعض القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة ، فالأقلية لا تستطيع من باب أولى أن تتبجح في الحديث عن « الشعب بأسره » . هذا المفهوم الضيّق لحقوق الأكثرية ، الذي يضمن بصورة متلازمة ، عبر قاعدة التناوب أو أي تدبير مؤسساتي آخر ، حقوق المواطنين الذين يشكلون أقلية ، يعتبر أحد المكتسبات الأساسية للمفهوم الدستوري للديموقراطية .

إن فكرة الاقلية لا تنحصر بفكرة المعارضة التي تنتظر بهدوء ، في الديموقراطيات التعددية ، دورها لتسلم الأمور ، مستقوية بحماية صلبة ضد أخطار التعسّف والاستعباد . لقد تميّز القرن التاسع عشر في أوروبا بمسألة القوميات والوضع القانوني الغريب الذي أحاط بالمواطنين « الدخلاء » في الامبراطوريتين المتعددتي الجنسيات ، الامبراطورية التركية وامبراطورية آل هبسبورغ . كان السلاطين العثمانيون يعدون بين رعاياهم سكاناً مسيحيين ، خاضعين لنظام تمييزي يستبعدهم عن عدد معيّن من الحقوق والفوائد . أما في الامبراطورية النمساوية - الهنغارية ، وبخاصة بعد تسوية 1867 ، وكذلك في امبراطورية آل رومانوف ، كان الدخلاء

(السلافيون لدى آل هبسبورغ ، البولونيون واليهود في امبراطوريات القياصرة) يشكلون رعايا من الدرجة الثانية . وحتى عندما كانوا يستفيدون ، باعتبارهم مالكين ، أو باعتبارهم رؤساء عائلات ، من الحقوق المدنية الأساسية ، فقد كانوا مستبعدين عن عدد معين من الوظائف ، أو على الأقل لم يكونوا يقبلون إلا بأعداد قليلة ـ مثلاً بحكم التوزيع العددي المعيّن ـ وفقط في مستويات تسلسلية متوسطة ودنيا . وبسبب إنكار هويتهم الوطنية أو الطائفية ، دفع هؤلاء السكان الى المطالبة بالاستقلال الذاتي المتسع نوعاً ما ، أو حتى المطالبة ، وعند الحاجة بوسائل عنيفة ، بالحق في الاستقلال والانفصال .

وبالنظر الى التنافر الاجتماعي والثقافي للسكان المقيمين على أراضي الولايات المتحدة عند نشوء الجمهورية الجديدة ، وتنافر الذين قصدوها على أثر الهجرات القوية الآتية من أوروبا وحتى من الشرق الأقصى اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، فقد وجدت هذه البلاد نفسها كذلك بمواجهة مشكلة الأقليات . من الصحيح أن الأرقاء السود لم يكونوا مواطنين حتى تحريرهم من قبل لنكولن ، وعندما أصبحوا مواطنين ، جعلت منهم كل أنواع التمييز أميركيين من « الدرجة الثانية » ولكن مفهوم الأقلية لم يكن له أبداً المعنى نفسه في أميركا وفي الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية أو في الامبراطورية العثمانية . أولاً ، إن « الأقليات » السوداء أو الهندية لم تطور أبداً ، تقريباً ، مطلباً انفصالياً صريحاً . والتهديد بالانفصال لم يأت من الأرقاء السود ، ولكن من أسيادهم . فضلاً عن ذلك ، وحتى قبل الحرب الأهلية ، قدمت الأيديولوجيا الرسمية دوماً ، المساواة في الشروط كأساس للجمهورية الأميركية . إلا أن هذا المبدأ ضرب به عرض الحائط ، على الأقل في الولايات الجنوبية ، لكن فضيحة العبودية التي قدمت باعتبارها مؤسسة خاصة ، تم التسامح معها من قبل محامين مجاملين باعتبارها وضعاً مؤقتاً وقابلاً للتنظيم تدريجياً . ومن باب أولى ، ما إن ألغيت « المؤسسة الخاصة » من قبل لنكولن وتحت تأثير النمو الاقتصادي السريع ، الحاصل جزئياً في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، نتيجة تدفق المهاجرين ، أصبحت أميركا الأرض الكلاسيكية للمزج والتمثل ـ أي نوعاً من المصهر حيث كان المفترض أن تذوب الفوارق المميزة للسكان .

ولكن أياً تكن فرص التقدم الفردي التي يقدمها المجتمع الأميركي للقادمين الجدد ، يقتضي عدم المبالغة في قدرة التمثل التي اعتقدها الأميركيون طويلاً في مجتمعهم . ولقد استمر الوعي بالخصوصيات الاثنية ، حتى ولو لم يعرض للخطر « الولاء » حيال العم سام . واقترن هذا الوعي بعدد معين من التصرفات ساهمت في المحافظة على مسافة بين المجموعات المختلفة ـ مسافة تراتبية ومتزايدة القيمة . وإن العلاقات المعيشية وعلاقات الجوار والزواج أكثر حدوثاً في داخل المجموعة منه خارجها . ويحافظ الأميركيون ذوي الأصول الإيطالية أو البولونية على ولائهم للكنيسة الكاثوليكية . ويستمر المهاجرون الإيطاليون والبولونيون والروس ، باستعمال لغة بلادهم الأصلية ، على الأقل في منازلهم . وإذا كان لنا أن نصدق رأياً مقبولاً بشكل واسع ، فإن البوتقة لن تعطي نتاجاً منسجماً تقريباً من الناحية الثقافية إلا بعد الجيل الثالث . حتى وإن « تمثّل » الإيطالي ـ الأميركي فإنه يبقى في آن معاً متميزاً عن الجرماني ـ الأميركي ومتعلق عاطفياً

« ببلده القديم » . وهذه النقطة الأخيرة لم تهمل أبداً من السياسيين ، الذين يعملون على عدم استفزاز الأقليات ـ وبخاصة في فترات التوتر الدولي .

وما هو أهم ربما ، كون كل مجموعة وجدت نفسها بصورة دائمة ولمدة طويلة متخصصة في أدوار وأوضاع متمايزة جداً . وقد برهن على ذلك جلازر (Glazer) وموينيهان (Moynihan) في حالة نيويورك . فاليهود والايطاليون والايرلنديون والسود لا يجدون أنفسهم في الدرجات نفسها لنظام التدرج الاجتماعي ـ لا من ناحية السلطة السياسية ، ولا من ناحية النفوذ الثقافي ، ولا من ناحية الثروة أو الدخل . وقد يكون من التعسف الكامل دمجهم في الفئة الجامعة « للمهيمن عليهم » . ثمة يهود أثرياء وذوي نفوذ ، وايرلنديون ناجحون ، وإذا كان السود بالإجمال يشكلون حقاً جمهوراً من المحرومين والمعرّضين للتمييز ، فإنه يوجد داخل مجموعتهم فوارق في الشروط أكثر فأكثر بروزاً بمقدار ما يتحسن معدل وضعهم . وبسبب الوظائف المختلفة جداً التي يشغلونها ، فإن الإيرلنديين والإيطاليين ، الذين يشكلون أقليات متماسكة وذات نمط معيّن ، دون أن يكونوا مع ذلك بعيدين كثيراً عن نموذج الأبيض الأنكلو ـ سكسوني البروتستانتي الذي لا يفصلهم عنه لا العرق ولا اللون . عتبروا طويلاً وسطاء نفوذ (Influence Brokers) ، ذوي فعالية لا غنى عنها في حياة بلدية نيويورك . أما اليهود والسود ، الذين يحتلون مواقع متباعدة جداً في نظام التدرج الاجتماعي ، وبخاصة منذ « الاختراق » المهم الذي حققته المجموعة اليهودية للوظائف الأكثر اعتباراً في القطاع الثالث الثقافي والمهني ، يجسدون أنماطاً من الحياة ومشاريع حركية ، مهما كانت مختلفة ، جعلت طويلاً ملائمة من الناحية السياسية من قبل زعماء الحزب الديموقراطي .

إن « تمثل » الأقليات في المصهر الأميركي لا ينبغي أن تؤخذ بما هي أي باعتبارها صورة مجازية . ولكن هذه المجازية تلفت انتباهنا في الوقت المناسب الى طبيعة العلاقات بين الأقليات في المجتمع الأميركي ، وإلى السمة المريبة لهذه العلاقات . هذه العلاقات ليست بالتأكيد علاقات مساواة ، فالتمييز ليس غائباً ـ وهو الذي يمنع وصول أبناء الأقليات الى الوظائف العليا ، تارة بطريقة فظّة وطوراً بالمراوغة . لقد تمّ تمويه التمييز بواسطة الثقة المعلنة من الأيديولوجيا الرسمية في تكافؤ الفرص الذي يؤمن نجاح الأكثر استحقاقاً ويواسي غير المحظوظين والمعاقين عبر منح « حصص تعويضية » . والى جانب الأيديولوجيا الرسمية « تعقلن » الأحكام المسبقة العنصرية إخفاق المجموعات المحرومة وذلك بنسبته الى دونية **طبيعية** ، أو الذي لا يمكن تصحيحه إلا عبر التربية البطيئة جداً . وهكذا يتم إنكار التفوّق الذي يتمتع به الأغنياء أو إضفاء الشرعية عليه ، وهم يستطيعون بكل ضمير مرتاح أن ينسبوه الى جدارتهم الخاصة .

إن ممارسة « الدمج » التدريجي والحذر قدّم لمدة طويلة على أنه الأنسب لوصف وضع الأقليات في المجتمع وفي التاريخ الأميركي . يفترض هذا التفسير عدداً معيناً من الشروط التي تمّ التحقق منها بشكل عام ، ولكن بدرجة من الدقة متفاوتة جداً ، في وضع أغلب الأقليات : الأيرلنديون والألمان والمهاجرون من شرق وجنوب أوروبا واليهود . يستند مخطط الدمج الى ثلاثة شروط . أولاً ، ينبغي أن يكون انتظار القادمين الجدد متلائماً تقريباً مع ما يستطيع المجتمع

المضيف تقديمه لهم أو الموافقة عليه . وقد تأمن هذا التوافق ، من جهة المهاجرين ، بواسطة الطابع الانتقائي لمسيرة الهجرة . ومنذ البدء كان مرشحاً أساساً الأفراد الذين كانوا ، نتيجة لشعورهم بالانجذاب من قبل أوتوبيا مجتمع حر ومنفتح وتقدمي ، يستفيدون من إندماج مجتمعي مبكر . ثانياً ، ينبغي أن يحظى الفرق الأثني بتسامح كبير في المجتمع المضيف ، لكي لا يؤدي التدفق السلبي والطويل للأجانب الى ردة فعل رافضة من النوع الشعوري والأصولي البروتستانتي العنيف جداً . ففي حالة السود الذين كانوا عبيداً لمدة طويلة ، وقد أدمجوا في آن معاً بعملية الانتاج ، وبطريقة ما ، في ثقافة أسيادهم ، لم يظهر أبداً خطر رفض راديكالي تجاههم ـ عبر الاستبعاد أو إعادة التسفير ـ لا قبل الحرب الأهلية ولا بعدها . أما المهاجرون الأوروبيون فيمكن من جهتهم ، أن يتعرضوا للتمييز ، وذلك لأسباب دينية أو أسباب تتعلق بالأصل الجغرافي في آن واحد . يعتبر الاميركيون المتحدرون من الطبقات القديمة (Old Stock) ، البروتستانتيون ، والفخورون بأجدادهم الانكليز أو الاسكوتلانديين ، أن الإيطالي أو البولوني واليهودي الروسي أو البولوني أو الألماني ليسوا من العائلة تماماً . من جهة أخرى ، إن تفوّق الطبقة القديمة لا يقتصر إعلانه على البيض الانكلو ـ سكوسنيين البروتستانت أنفسهم . ثمة بعض الأفراد الأكثر طموحاً الذين ينتسبون الى أقليات تتعرض للتمييز ، يعترفون بطريقتهم الخاصة بهذا التفوق ، « فيستوعبونه » بما أنهم يسعون لأن يتزوجوا من امرأة بيضاء أنكلو ـ سكسونية بروتستانتية ، ولأن يقبلوا في نوادي هؤلاء وأن يعاشروهم وأن يعاملوا من قبلهم معاملة « الند للند » .

إن وضع السود يبرز حدود نموذج الدمج ، ويجعل من عموميته أمراً مشكوكاً فيه . أولاً ، إن الإعاقة التي يعاني منها السود بتعابير الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي ، ـ كبيرة جداً ـ أو على الأقل كانت كبيرة جداً حتى هذه السنوات الأخيرة ـ الى حد لم تستطع معه الاستراتيجيات الفردية الحركية من تصحيحها إلا بشكل ضعيف جداً . لم يكن كافياً المطالبة بمعاملة متكافئة لكي تؤمن قواعد المنافسة فرص الأعضاء الأكثر موهبة والأكثر جدارة في الجماعة السوداء . إن مستوى الفقر ـ المادي والثقافي ـ الذي يحاصر أغلب السود ، كان يجعل تقدمهم صعباً جداً . ووصل الأمر الى التساؤل عما إذا كان الدمج الكثيف والسريع لهؤلاء في المجتمع الأميركي ، لا يفترض قطيعة حقيقية مع بعض قواعد اللعبة الأساسية . فالايرلنديون والإيطاليون واليهود تمكنوا من أن يصبحوا أميركيين ، « مساوين تماماً » دون أن يتعرض « المثال الاستحقاقي » لما يتعذّر إصلاحه . فهل إن أمركة السود الاميركيين ممكنة دون أن يفقد المجتمع الأميركي سماته المميزة ؟

كان توكفيل (Tocqueville) يطرح على نفسه السؤال الذي تعقد اعتباراً من الوقت الذي بدأ فيه بعض الزعماء المتطرّفين التساؤل عما إذا كان « تحرير » السود ، وحصولهم على هويتهم الثقافية مشروطان « بإعادة الأفرقة » ، التي يمكن أن تصل الى حد « نزع الصفة الأميركية » بصورة جذرية . إذا كانت الأمور تجري كذلك ، يصبح من المشكوك فيه « الاعتراف » من قبل الأكثرية بمجموعة أقلية . إن ما ترفضه الأقليات بشدّة هو أن يتم تمثلها . لا تريد التسامح معها ، ولا تقبل الشروط « الليبرالية والسخية » التي يعلن أحياناً الأكثريون أنهم مستعدون لقبولها أو مسلّمون بها . نلمح ذلك غالباً في المرحلة الأخيرة « لحروب التحرير » . وبالطريقة نفسها ، لا يريد الأكثر

جذرية بين الأميركيين السود أن يعترف بهم أميركيون سود وإنما باعتبارهم سود هم كذلك أميركيون .

إن الهوية المفهومة كذلك ، باعتبارها فرقاً جذرياً ، تطرح مسألة تراتبية الولاءات ، التي ينبغي احترامها من قبل جميع المجموعات المنتسبة الى المجتمع نفسه ، لمجرد أنهم ينتمون إليه . السؤال نفسه نجده مطروحاً بالنسبة للأقليات المتطرفة ، الذين يقتضي تمييزهم عن الأقليات الأثنية أو الوطنية التي تحدثنا عنها حتى الان . هل إن « تحرير » النساء ، واللواطيين ، ومدخني المارغوانا ، ودعاة البيئة ، تطرح قضايا مختلفة عن تلك التي يطرحها تحرير الأرمن ، أو الصراع ضد اللاسامية ؟ ووفقاً لرأي مقبول ، إن « اللاسامية هي التي « تصنع » اليهودي . والاباء الجلادون هم الذين يصنعون الأبناء اللواطيين . فالمتسلّط يلقي على أغراض خيالية نوازعه الخاصة . وما لا يتسامح به لدى الاخرين ، هو ما لا تتسامح به الأنا المثالية لديه . يعتبر الحكم المسبق خطأً قبل كل شيء . إذا نظر اللاسامي الى اليهودي كما هو ، سيدرك أن الخصائص السلبية التي يلصقها به غير موجودة . هذا التفسير ليس عارياً عن أية صحة . إنه يفترض علاقة بين الاعتداء ، الذي يعتبر بمثابة استجابة ، وكبتاً مسبقاً ، ولكن فضلاً عن كونه لا يوضح أبداً هذه العلاقة ، فهو يهمل نقطتين أساسيتين . أولاً ، إن تفسيرات التصرفات المعادية للأقليات بالنزعة التسلطية والأحكام المسبقة تتجاهل مطالب الأقليات . فاليهودي هو شيء آخر غير الصورة المقلوبة للاسامية . اليهودي ينسب لنفسه الصفات الإيجابية التي تعرّف هويته ، ويريد أن يعترف له بها . وأخيراً تتجاهل هذه التفسيرات المحتوى الإيجابي لمطالب الأقليات ، ويتجاهل كذلك الشروط الاجتماعية التي يمكن ضمنها وضع هذه المطالب موضع العمل . لا نرى أن النساء ، حتى الأكثر نسوية ، يردن قطع العلاقة الاجتماعية التي يقمنها مع الرجال ، بشكل جذري ، كما اقترح الوطنيون الجزائريسون قطع الروابط القانونية والسياسية التي تربط بلدهم في « الإستعمار الفرنسي » . وبمقدار ما لمجموعات اللواطيين أو النسويين أو مدمني المخدرات هوية أقل ثراء من هوية الأقليات الاثنية والعرقية ، تبدو للوهلة الأولى ، المشكلة المطروحة على المجتمعات الديموقراطية من قبل « الأقليات الجديدة » ، أقل صعوبة من المشكلة التي طرحت فيما مضى على الامبراطورية الوحدوية من قبل الدخلاء الاثنيين أو الدينيين . ألا يكفي التذكير بالمبدأ القاضي بأن كل واحد حر بأن يفعل ما يحلو له طالما أنه لا يمس حقوق الاخرين ؟

يمكن معالجة مطالب « الأقليات الجديدة » بطريقة التسامح ، إذا كانت كلها محددة ومنتظمة بدقة . إذا لم يكن يقصد سوى جعل بعض المخدرات قانونية أو غض الطرف عن اللهو الغرامي لراشدين متوافقين في الجنس نفسه ، من المرجح أن زوال المحظورات الأكثر كبتاً يستمر تدريجياً ، بصورة بطيئة الى حد ما ، وكيفية . ولكن مطلب « الأقليات الجديدة » ليس موجهاً « فقط ضد بعض المعتقدات الغريبة ، وإنما له كذلك سمة شمولية ومتفشية . فمطلب جماعة البيئة يتصدى لنظام قائم على « الكسب » و« لمجتمع الاستهلاك » ، كما أن الحركات النسوية واللواطيين تهاجم الكبت الجنسي . ينجم عن ذلك انزلاق دائم للمطالب يؤدي بها باستمرار الى تجاوز نفسها ، وتراجع من جهة المحافظين أو الامتثاليين يؤدي بهم الى رفض أي تنازل ، خشية أن يجرهم ذلك

الى أبعد من النقطة التي يرضون بملاقاة خصمهم عندها .

يخفي تصرف الأقليين أشكالاً متنوعة بقدر ما يخفي تصرف الأكثريين ، أو الامتثاليين ، حيال الأقليين . يجد الأقليون أنفسهم في مواجهة عدد معيّن من المآزق . أولاً ، يستطيعون البحث عن التسامح أو الاعتراف . يمكنهم السعي الى اعتراف فوري وللحال، بمطاليبهم أو اعتراف جزئي ومؤجل . يمكنهم المطالبة كل واحد لنفسه ، أو أن يوحدوا مطاليبهم . هذا الخيار الأخير ذو مغزى خاص . إذا سعت أقلية الى الإئتلاف مع أقليات أخرى ، فإنها تدخل في لعبة التجمع الديموقراطي . إن ما تهدف إليه ، بإدخال مطاليبها الخاصة في برنامج يقويها عبر تجاوزها ، هو جعلها مقبولة من قطاعات من المحتمل أن تكون واسعة جداً من رأي عام هو في الأساس معاد جزئياً أو متحفظ . تسعى الأقلية عبر هذه الاستراتيجية ، من أجل الاعتراف بشرعية مطلبها ، الى الحصول على مساندة الرأي العام الأكثري . وعلى العكس ، إذا انغلقت على مطلبها الخاص ، فإنها تعزل نفسها وتصبح أكثر راديكالية . إنها تنعزل إذا اقتصرت على نفسها . وتصبح أكثر راديكالية إذا لم تسع الى مساندة سوى القطاعات التي تقدم ، على غرارها ، مطاليبها على قاعدة « كل شيء أو لا شيء » .

يتم إدراك وضع الأقليات وفقاً لنموذجين متطرّفين ، وكلاهما قليلاً ما تحققا . يمكن فهم الأقليات باعتبارها جسماً غريباً (دخيلاً) ، متشكلة من هامشيين ، معرّضين لأن يصبحوا منحرفين ، إذا لم يكن منشقين ومتمردين : تلك هي النظرة المحافظة والامتثالية . ولكن الأقليات يمكن أن تعامل على العكس باعتبارها ملح الأرض . وإذا كانت اليوم محتقرة ومضطهدة ، فهي تعد بمستقبل تساهم مساهمة رئيسية في بنائه . يبدو أكثر تعقلاً تبني وجهة نظر أكثر تحفظاً إزاء الأقليات . فهي تبرز درجة التنافر التي يمكن لمجتمع ما أن يتسامح معها في داخله ، دون التعرّض لانقطاعات قاضية ، أو دون الحاجة الى إعادة ترتيب عميق لتراتبية القيم وتراتبية الولاءات التي تقتضي احترامها من قبل أعضائه . وهكذا يعلن ظهور أقلية : 1 ـ تسارعاً في عملية التمايز الاجتماعي ؛ 2 ـ بروز النزاعات أو اشتدادها ؛ 3 ـ خطر انقطاع في التسلسلية الاجتماعية ، مع خروج من المحتمل أن يكون عنيفاً للأقليات أو للدخلاء ؛ 4 ـ الوعد بالتجديدات وبقفزات نوعية ، مقدمة في آن معاً الى الأقليات (المجموعات الاثنية في فترة الصهر) والى المجتمع بكامله ؛ إمكانيات أفضل للفوز .

• BIBLIOGRAPHIE. — BLAU, P., *Inequality and heterogeneity : a primitive theory of social structure*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1977. — *Daedalus*, « The Negro American », numéro spécial, automne 1965 - hiver 1966; « American Indians, Blacks, Chicanos and Puerto Ricans», printemps 1981. — EISENSTADT, S. N., *Absorption of immigrants in Israël (with special reference to oriental Jews)*, Jérusalem, 1951; Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954. — FINKELSTEIN, L. (red.), *The Jews : their history, culture and religion*, New York, Harper, 1949, 2 vol.; New York, Schocken Books, 1970-1971, 3 vol. — FRAZIER, E. F., « The impact of colonialism on African social forms and personality », *in* STILLMAN, C. W., *Africa in the modern world*, Univ. of Chicago Press, 1955, 70-96. — FRISBIE, W. P., NEIDERT, L.,

« Inequality and the relative size of minority populat ns : a comparative analysis », *American Journal of Sociology*, 1977, LXXXII, 5, 1007-10. — GLASS, R., *London's Newcomers. The West Indian migrants*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1961. — GLAZER, N., et MOYNIHAN, D. P., *Beyond the melting pot*, Cambridge, MIT Press, 1963, 1970. — HIRSCHMAN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Response to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1970. Trad. : *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — HUGHES, E. C., et HUGHES, H. M., *Where peoples meet : racial and ethnic frontiers*, Glencoe, Free Press, 1952. — KILLIAN, L. M., et GRIGG, C., *Racial crisis in America*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1964. — KLOBUS, P. A., EDWARDS, J. N., « The social participation of minorities : a critical examination of current theories », *Phylon*, 1976, XXXVII, 2, 150-158. — LOUBSER, J. J., « Calvinism, equality and inclusion : the case of Afrikaner calvinism », *in* EISENSTADT, S. N. (dir.), *The protestant ethic and modernization*, New York, Basic Books, 1968. — MOSCOVICI, S., *Psychologie des minorités actives*, Paris, PUF, 1979. — MUGNY, H., « Majorité et minorité : le niveau de leur influence », *Bulletin de Psychologie*, 1974-1975, XXVIII, 16-17, 831-835. — MYRDAL, G., *An American dilemma : the negro problem and modern democracy*, New York/Londres, Harper & Brothers, 1944; New York, Harper & Row, 1969. — OBERSCHALL, A., *Social conflict and social movements*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1973. — « Research among racial and cultural minorities : problems, prospects and pitfalls », *Journal of Social Issues*, 1977, XXXIII, 4, 1-178. — ROSE, A. M., ROSE, C. B. (red.), *Minority problems*, New York, Harper, 1965. — SARTRE, J.-P., *Réflexions sur la question juive*, Paris, P. Morihien, 1946; Pâris, Gallimard, 1962. — THOMAS, W., ZNANIECKI, F., *The Polish peasant in Europe and America monograph of an immigrant group*, Boston, P. G. Badger, 1918; New York, Dover, 1958. — TOCQUEVILLE, *La démocratie**. — TOURAINE, A., *La voix et le regard*, Paris, Seuil, 1978. — TOURAINE, A. *et al.*, *La prophétie anti-nucléaire*, Paris, Seuil, 1980. — WAGLEY, C. et HARRRIS, M., *Minorities in the New World*, New York, Columbia Univ. Press, 1958.

Contrainte — الإكراه

إن كون المجتمع يمارس إكراهاً ، أو بالأحرى تنوع كبير من الإكراهات على الأفراد الذين يتكـون منهم ، مسألة لا تقبل النقاش . ومن المؤسف أن هذه العبارة التي عممها دوركهايـم وردت في استعمالات تعسفيـة كثيرة . لقد ذهب بعض المعلّقين ، إنطلاقاً من قراءة سريعة لدوركهايم ، الى حد القول إن الإكراه هو وسيلة الفعل الوحيدة لدى المجتمع على أعضائه . لا يمكن اعتماد هذه الأطروحة إلا في واحد من معنيين غير مقبولين على السواء . إما أن يعرّف الإكراه بطريقة واسعة جداً تؤدي الى أن ندخل تحت هذه التسمية تعابير مثل النفوذ والاقناع والترسيخ . حينئذ يمكننا القول أن المجتمع يؤثر بواسطة الإكراه ، ولكن الكلمة فقدت كل خصوصية . وإما أن نأخذها في المعنى المحدَّد والمحدد لحتمية فيزيائية . ولكن في هذه الحالة ، ندرك أنها أبعد من أن تطبق على جميع الأوضاع الاجتماعية .

إن كثيرين من أتباع دوركهايـم ، ودوركهايـم نفسه ، قد غالوا بعض الشيء ، لأسباب تربويـة في القيـاس بين الإكـراه الذي يمارسه المجتمع علنيـاً وذلك الذي تفرضه علينا الطبيعة الفيزيائية . كانوا يأملون بذلك أن يؤمنوا لعلم الاجتماع وضعية العلم « الحقيقي » ، وأن يحموا أنفسهم ضد الانحراف « البسيكولوجي » ، الذي لم ينفكوا عن استنكاره في المفاهيم التي طورها

تارد (Tarde) عن المحاكاة . ففي نظر دوركهايم ، إن أفضل طريقة لحماية موضوعية الواقعة الاجتماعية ، تكمن في عدم اعتبارها نشاطاً متبادلاً للأفضليات الذاتية والذاتية المتبادلة ، وإنما جملة من المعطيات الباقية والدائمة التي يكون ظهورها وتطورها متوقعاً بصورة منتظمة . حينئذٍ رقي عالم الاجتماع الى رتبة نوع من الفيزيائي ، بما أنه ، تماماً على غرار هذا الأخير ، افترض فيه أن يقيم قوانين مستندة الى الحتمية الطبيعية . ولكن دوركهايم لا يتمسك بهذا المفهوم الطبيعي للإكراه الاجتماعي . ففي التربية الخلقية يشدد على الاستقلال الذاتي للفرد . ويجعل منها شرطاً لعمل المجتمع ، شرطاً أكثر فأكثر صرامة بمقدار ما يحل **التضامن العضوي** بصورة أكمل محل **التضامن الآلي** . وأخذاً بعين الاعتبار تنوع الأوضاع التي يضع المجتمع الحديث أعضاءه أمامها ، فإن الضبط الذي يتأمن بواسطته توافق سلوك هؤلاء مع التوقعات المحددة اجتماعياً والمؤكدة ، ينبغي أن يكون مرناً نسبياً ليسوّغ المبادرات الفردية ، فالفرد الدوركهايمي هو في الوقت نفسه ، **مكره** ، بما أنه ملزم بتلبية بعض المتطلبات المفروضة عليه من الخارج ، **ذو استقلال ذاتي** ، بما أنه هو الذي يفسّر الموجبات المذكورة . يمكننا إذن الحديث عن إكراه مستبطن ، فالفرد لا يمتثل للقاعدة خوفاً من الشرط فقط ، وإنما احتراماً للقانون . فاستبطان الإكراه هو نفسه نتاج العملية المجتمعية . إن « التربية الخلقية » هي التي تجعل ، حسب دوركهايم ، الإكراه الاجتماعي فعّالاً ؛ وإنه بمقدار ما تكون مجتمعيتنا مناسبة فإننا بدل التمرد ضد الموجبات المفروضة من الخارج ، نتخطاها تقريباً ، كما لو كان بينها وبيننا ، تواصل وموازاة .

يعمل الإكراه الاجتماعي بواسطة أواليات متنوعة ، يعتبر بعضها وليس كلها ، اجتماعياً تحديداً . لقد دفع دوركهايم الى التمييز بين الإكراه الذي تمارسه المعايير ، وذلك الذي تمارسه القيم والتصورات الجماعية . والمعايير ليست شيئاً آخر غير الأوامر والتوصيات . وهي تستند الى عقوبات يكون بعضها محدداً والبعض الآخر غامضاً . إن المعايير هي التي تحدد الأدوار التي تدخل في تنفيذها التماسك والثبات . يكون لبعضها الشكل التالي : « إذا أردت تلك النتيجة ، إذن إلجأ الى تلك الوسيلة » . وفي أسلوب كانت (Kant) ، قد يقال إنها افتراضية . ويأمر آخرون بموجب مطلق ، يساوي بحد ذاته وبصورة مستقلة الشروط التي يفترض تنفيذها والتبعات التي تترتب عليها . وحسب الأسلوب الكانتي ، نقول إنها حاسمة .

ولكننا لا نتفحص إلا صورياً نظاماً معيارياً باعتباره مغلقاً على نفسه . ويمكننا أن ندفع الى فعل ذلك ، ولأسباب ممتازة . تلك على سبيل المثال حال القاضي الفرنسي الذي يفترض فيه ، على خلاف القاضي الأميركي (الذي يعترف له ببعض الحرية ، بما أنه يستطيع أن يبني قراره على السوابق) ، أن يطبق قانوناً لم يصنعه هو ؛ وهو موجب صارم كونه لا يحق له تقييم مقاصد المشترع . ومع ذلك ، فإن السلطة التي تتعلق بقراراته لا تقوم على افتراض مطابقتها للمبادىء العامة للقانون وحسب وإنما لمطابقتها للمبادىء الخلقية المعترف بها بصورة عامة . صحيح أن الافتراض الأول قابل لأن يتأكد أو يبطل من قبل سلطة قضائية أعلى ، وإلى حد ما من قبل سلطة الدرجة الأخيرة . وبتعابير أخرى ، إنه بالضبط النظام المعياري الذي يواجه باعتباره تسلسل سلطات ، الذي يفصل في مطابقة قرار خاص . ولكن تطابق النظام المعياري نفسه ، أو إذا شئنا

مشروعيته ، تقدر بفضل معايير أخرى ، موجودة خارج النظام المعياري .

هذا المابعد النظام المعياري هو الذي نشير إليه بصورة عامة تحت اسم « القيم » . يمكن أن تؤخذ هذه العبارة بصفتها مرادفاً للأفضليات . ولكن يقتضي أن نضيف إليها عدة مفاهيم مهمة جداً ، كان دوركهايم قد عرف جيداً أغلبها . فلنقل أن القيم إذا كانت أفضليات ، فإنها ليست أي نوع كان من الأفضليات ، مثل تلك التي تجعلني أختار نبيذاً من صنع بوردو بدلاً من آخر من صنع بورغوني (Bourgogne) ، أو كأساً من عصير التفاح بدلاً من كأس من البيرة . وما فهمه دوركهايم جيداً ، هو أن هذه القيم لها صلة مع المثال الجماعي . فهي تحدد نطاق ما هو مرغوب (وفقاً للصيغة التجريبية بعض الشيء لكلوكاهن ـKluckhohn ـ المستعملة من قبل بارسونز ـ Parsons) أو في أحسن الأحوال ، ما يفرض بمثابة نموذج أو مشروع لفعل جماعي . بهذه الصفة ، تميل نحو تحققها أو على الأقل تأكيدها وإثباتها وإعادة تأكيدها . عند هذه النقطة ، تجد القيم والمعايير نفسها في اتصال ، وربما في تنازع . فمن جهة يمكن للنظام المعياري أن يبرر استناداً الى مثال قادر على جعل المعايير الخاصة محترمة وجذابة . من جهة أخرى تستدعي القيم تعبيراً يؤمن فعاليتها ، تحت طائلة بقائها على مستوى الرغبة والتخيل . يتحقق التركيب تحت شكل « التصورات الجماعية » التي تسمح للأفراد بتقييم ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن في آن معاً ، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المجتمع .

ولكي نفسر الإكراه الذي تمارسه القيم على سلوكنا ، ولكي نفهم كيف يساهم وجود مثال جماعي في تأمين تطابق سلوكنا مع النظام المعياري ، لا يكفي أن نفترض وجود علاقة بين المعايير والقيم . يقتضي أن نتفحص الشروط التي يمكن أن تؤمن هذه العلاقة . يمكن أن يكون المفهوم الدوركهايمي عن « التصورات الجماعية » مساعداً جداً هنا . وبالفعل ، بما أنها تنتمي الى النظام الادراكي ، فهي تدخل في الحركة غير المحددة نحو المثال ، شيئاً نوعياً . من المؤسف أن دوركهايم اكتفى بتأكيد وجود معتقدات أو تصورات ـ الأمر الأكيد الى حد كبير ـ ننتسب إليها لمجرد انتمائنا الى مجموعة أو جماعة ، ولم يهتم أبداً بطرائق هذا الانتساب . ذلك أنه من المهم أن نقدر كيف تسمح لنا هذه المعتقدات بأن نتصور حالة معينة للمجتمع بصفتها ممكنة أو مستحيلة ، وإن اعتبر (هذا المجتمع) مثالياً أو مرغوباً فيه . ضمن هذا الأفق ، يمكن أولاً لبنية كل نظام معياري أن يحلل بصفته جملة من الوسائل الرامية الى تحقيق حالة معروفة بأنها مرغوب فيها . يمكن من ثم أن تقيَّم وفقاً لدرجة عموميتها . إن الوسائل التي يضعها في متناولنا النظام المعياري عبر تحديد الأفعال الإلزامية أو الممنوعة أو المتسامح بها ، تمنحنا سلطة واسعة الى حد ما وفقاً لإتساع حقل تطبيقها . ثمة مجال إذن للأخذ بالحسبان بعدين إدراكيين ـ الاحتمال والعمومية ـ اللذين يؤثران الواحد والاخر على الجدية التي ننتسب بها الى هذه التصورات . إن الإكراه بالجذب ، الذي يمارسه علينا التصور المسبق لحالة مثالية ، قوي الى حد ما ، ويرتدي طرائق مختلفة وفقاً لما نعرفه أو نعتقد أننا نعرفه عن الطريق الذي علينا أن نسلكه للوصول الى الحالة المذكورة . وتساهم معرفتنا ـ أو معتقداتنا ـ حول عمل مجتمعنا في تحديد حقل فعلنا ، باستعلامنا بطريقة ملائمة الى حد ما حول اتساع وطبيعة الإكراهات التي سنواجهها في استكشافها .

إن الأنواع المختلفة من الإكـراهات التي يمارسها المجتمع علينا تقيـم علاقة بين الوسائل والغايات ، وبين الشروط والنتائج ، وبين حالات مرغوبة الى حد ما أو مقيّـمة للنظام الاجتماعي ، متأثرة بإشارة تحقق محتملة الى حد ما ، ومتجانسة مع أصول بعضها ما هو محظّر أو متسامح به ببساطة والبعض الآخر مباح أو موصى به . إن أحد الأسباب التي تكون بسببها مختلف الإكراهات التي نخضع لها بصفتنا أعضاء مجتمع معين ، ذات قوة وفعالية متنوعة جداً ، هو أنها تمارس على فاعلين ، تم التوسط بينهم بواسطة حوافز هي نفسها مختلفة ومتنوعة . ودون الدخول في نقاش حول مفهوم الحافز ، كما يفهمه علماء النفس ، يكفي أن نقول إن فاعلاً يكـون مدفوعاً للقيـام بدور ، أو بصورة أعم أن يباشر نشاطاً اجتماعيـاً ، إذا كان الفعل المقصود يظهر له في مسيرته ونتائجه متوافقاً مع تطلعاته المتعلقة بوضعه أو بإشباع أفضلياته الفردية . أيـاً يكن المعيـار الذي نعتمده ، سواء معيار التطلع الاجتماعي أو معيار « المكافأة » أو التفتح الفردي ، فإن الاتجاهات التي سوف ينخرط فيها الأفراد « المحفزون » تتبع بنيـة النظام المعيـاري ، وإنما كذلك طبيعة توقعاتهم . إن المجتمع لا يكرهنا فقط عبر عرضه لمثاليات ونمـاذج ، وعبـر إصـدار التدابير وتحريمها ، وعبر تقديـم المعلومات ونشر المعتقدات ، وإنما عبر تأطيرنا مجتمعيـاً في توقع وتوجه معينين .

لا يتقلّـص الإكـراه الاجتماعي الى الأثر الذي قد يمارسه على الأفراد عامل وحيـد منعزل اعتباطاً . فهو ليس سوى التبعية المتبادلة للعناصر المختلفة والجوانب المختلفة للنظام الاجتماعي . إنه ليس شيئاً آخر غير الصلة بينها . ينجم من هنا اقتراحان . بما أن الفاعلين المدفوعين لممارسة دور معيّـن يشكلون الواحد بالنسبة للآخر موارد حاليـة أو كامنة ، فإن ذلك يستتبع أن إكـراه المجتمع لا يمكن أبداً أن يصل الى نقطة يكون فيها الفرد محروماً من كل مبادرة ومن كل حرية - تحت طائلة فقدان النظام المعيـاري كل مرونة ، وفقدان نطاق المثل كل معنى بصورة نسبيـة ومطلقة . وكما أدرك ذلك جيـداً دوركهايـم ، يتعرّض المجتمع في حال عدم وجود الأفراد المجتمعيين ضمن الاستقلال الذاتي الى الارتباك بواسطة العنف أو الميوعة . يتعلق الاقتراح الثاني بتنوع أنماط الإكراه . بما أن المقصود هو الصلة بين العناصر المختلفة جداً (مثل ، معايير ، حوافز ينفذها فاعلون مختلفون) ، يتخذ الإكراه بالضرورة أشكالاً مختلفة . يمكن أن تتأمن الصلة بين العناصر أولياً ، بواسطة إضفاء الصفة الاجتماعية على الحوافز ، أو بواسطة فعالية النظام المعياري ، أو بواسطة الاجتذاب الريادي (Charismatique) للقيم أو للنماذج المثالية . كل واحدة من هذه الحالات تظهر نمطاً مبتكراً من الإكراه . ولكنه يشير بخاصة الى أن كل واحدة من أشكال الإكراه هذه ، هي أثر منبثق وهش غالباً ، بني على أساس إكراهات أولية متجمعة وفقاً للمنطق الخاص بالنظام المعني .

● Bibliographie. — Crozier, M., Friedberg, E., *L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective*, Paris, Seuil, 1977. — Durkheim, E., *De la division du travail social**; *Les règles de la méthode sociologique** ; *L'éducation morale**. — Fuller, L., *Anatomy of the law*, New York, Mentor Books, 1969. — Goffman, E., *Asylums*, New York, Anchor Books, Doubleday and

Company, 1961. Trad. : *Asiles, études sur la condition sociale des malades mentaux*, Paris, Editions de Minuit, 1968. — KLUCKHOHN, C., « Values and value-orientation in the theory of action », *in* PARSONS, T., SHILS, A., *et al.*, *Toward a general theory of action*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1951. — MONTESQUIEU, Ch. de, *L'esprit des lois**. — PARSONS, T., *The structure of social action*, New York, McGraw-Hill, 1937; New York, The Free Press, 1949, Partie II, chap. 10. — TARDE, G., *Les lois de l'imitation. Etude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890; Paris, Genève, Slatkine Reprints, 1979.

الإنتحار Suicide

يتعلق الأمر بموضوع كلاسيكي في علم الاجتماع . وبعد ما تطرق إليه الإحصائيون «الأخلاقيون» جري (Guerry) وموزسلّي (Morselli) مثلاً ، كان موضوعاً « لدراسة سوسيولوجية » شهيرة وضعها دوركهايم **الانتحار** ـ **Le suicide** (1897) . وقد أعيد النظر فيما بعد بأطروحات دوركهايم وصححت عدة مرات ولا سيما من قبل هالبواش (Halbwachs) في «Les causes du suicide» (1930) أو من قبل هنري (Henry) وشورت في (Short) «Suicide and homicide» (1964) . تقع كل هذه الدراسات في مجرى «الاحصاء الأخلاقي» كونها تتناول جميعها الانتظام والتغيّر والفروقات في معدلات الانتحار كما تلاحظها الإحصاءات الرسمية . ومنذ فترة غير بعيدة كانت صحة هذه الرؤية الكمية موضوعاً للنقد الجذري على الأقل ، إذا لم يكن مبطلاً ، لا سيما من قبل دوغلاس (Douglas, 1967) .

يمكن تفسير اهتمام الاحصائيين الأخلاقيين بظاهرات الانتحار بواسطة ثلاثة أسباب . أولاً ، ثمة في العديد من البلدان ، أحياناً منذ البدء ، وغالباً اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، إحصاءات رسمية للانتحار : إنها تشكل مدوّنة إحصائية متميّزة تسمح بالمقارنة في الزمان وفي المكان . ثانياً ، كانت معدلات الانتحار تظهر بصورة عامة متصاعدة بانتظام خلال القرن التاسع عشر بكامله : أليس ثمة مادة متميّزة للتأمل حول نتائج ما سيسمى فيما بعد « الثورة الصناعية » ؟ ثالثاً ، الانتحار هو عمل فردي دون منازع . ولكن المعطيات الإحصائية تبدو وكأنها تتميز بانتظام ملفت للنظر . ذلك أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر يهيمن عليه فيما يتعلق بأبيستمولوجيا العلوم الاجتماعية تيار **طبيعي** قوي (ليس ثمة فرق بين الظاهرات الانسانية والظاهرات الطبيعية) وتيار **وضعي** (ينبغي أن تدرس الظاهرات الانسانية على غرار الظاهرات التي تدرسها العلوم الأخرى ولا سيما الأولى بينها وهي الفيزياء) . كانت دراسة الانتحار (مثل دراسة الجريمة) تمثل إذن فائدة خاصة من وجهة النظر الابيستمولوجية : لقد سمحت بإثبات أن الأفعال الأكثر فردية في الظاهر يمكن اعتبارها عن حق نتاج **القوى** (كما يقول الاحصائيون الأخلاقيون مستعيدين بمغزى، مفهوماً رئيسياً في الفيزياء) الجماعية ومظهراً لها .

إن كتاب **الانتحار** لدوركهايم هو بالتأكيد المؤلف الاساسي الصادر عن تيار الإحصاء الاخلاقي . فدوركهايم يحاول أن يبرهن ، مستعملاً مجموعة هامة من المعطيات ، أن الانتحار لا

يمكن اختزاله الى ظاهرة نفسية أو نفسانية مرضية : فلا نرى علاقة إحصائية بين معدل الانتحار ومؤشرات حدوث الأمراض العقليـة . ولكن برهان دوركهايـم حول هذه النقطة ليس مقنعاً كثيراً . وبالفعل ، إنه يقفز فوق صعوبة التفسير التي أبرزها التحليل الأيكـولوجي الكمي للترابطات المحسوبة على وحدات جماعيـة (راجع : Selvin) . والانتحار لا يمكن أن يختزل حسب دوركهايم إلى التأثير الفيزيولوجي للعوامل الجوية والمناخية ، رغم وجود دورات فصليـة للانتحار . وبالفعل ، تترافق الدورات الفصلية للانتحار بدورات أسبوعيـة ودورات يوميـة . الأولى وحدها يمكن أن ترتبط بتأثير من هذا النمط . وهذه الفرضية أيضاً يقتضي رفضها ليس إلا لان الدورات الفصلية للانتحار أكثر بروزاً في الريف منها في المدينة . فأشكال الانتحار التي لا يمكن ربطها لا بالأسباب الفردية ولا بالأسباب « الطبيعية » ينبغي إذن أن تدرك حسب دوركهايم بصفتها أثراً لمتغيرات اجتماعية .

حينئذٍ يوسّع دوركهايم نظريته الشهيرة عن الأنماط الأربعة للانتحار : إن تكيف الفرد مع المجتمع يفترض ألا تكون التفردية فظة جداً أو قصوى جداً . إذا كانت قصوى جداً ، تولّد فردية مفرطة يسميها دوركهايم **بالأنانية** . وعندما يميل الفرد لان ينقطع عن محيطه وأن ينعزل فيتطور الانتحار من النمط **الأناني** . إذا كانت التفردية فظة جداً فإن الانتحار من النمط الغيري يصبح أكثر حدوثاً . من جهة أخرى ، يفترض التوازن بين الفرد والمجتمع ألا تكون الضوابط الاجتماعية إكـراهيـة جـداً ولا قليلة الإكـراه أو مشكـوكـاً فيهـا : إن الضـوابط الشـديـدة الإكـراه تساهم في حدوث انتحارات من النمط **القدري** . وإذا أخذنا مثلاً لاحقاً لدوركهايم فإن انتحار الكاميكـاز من هذا النمط . وإن الضوابط القليلة الإكـراه تترافق بتطور الانتحار من النمط **الارتباكي** . وإن عدم توجيه الفرد برؤيـة واضحة للأغراض والوسائل ذات القيمة اجتماعياً ، يضله .لقد قاد دوركهايم برهانه ببراعة منهجية كبيرة ، وحلّل تحليلاً جيداً في مقالة مهمة لـسيلفان (Selvin) . واخترع دوركهايم مستبقاً الاخرين ، ما سيسميه المنهجيون فيما بعد التحليل **المتعدد التنوع** (راجع مقالة السببية) ، والتحليل « الايكولوجي » الكمي ، الذي ينسى مع ذلك مبادئه ـ كما رأينا ـ عندما يقود الى استنتاجات تبدو له غير مرغوب فيها . فلكي يبيّـن مثلاً أن الإنتحار ينمو مع الانانية ، يبحث دوركهايم عن عدد معيّـن من المؤشرات لهذا المتغيّـر « غير المرئي » بحد ذاته : إن الديانة البروتستانتية باعتبارها تترك مكاناً واسعاً « لحرية الضمير » تبدو له أنها تدفع الى الانانية أكثر من الديانة الكاثوليكية . ذلك أننا نرى أن معدلات الانتحار تكون بصورة عامة أعلى في البلدان البروتستانتية ، وأنها تتغيّـر (في المقاطعات الألمانية أو الكانتونات السويسرية مثلاً) وفقاً لنسبة البروتستانت فيها . فضلاً عن ذلك ، نبرهن معطيات فردية (وغير متجمعة كما في الأمثلة السابقة) أن البروتستانت لديهم معدلات انتحار أعلى من الكاثوليكيين . وكما أن الأنانية ـ حسب دوركهايم ـ تميل الى الانخفاض في فترات الأزمات السياسية والحرب ، كذلك الانتحار الأناني فإنه يتراجع بشكل مواز . والمسيرة هي نفسها فيما يتعلق بالأنماط الأخرى للانتحار (لنشر مع ذلك الى أن الانتحار **القدري** ليس موضوعاً إلا لملاحظة قصيرة) . وهكذا يظهر دوركهايم وجود ما سيسمى فيما بعد « الترابط » بين معدلات الانتحار ومؤشرات الارتباك . فالانتحار أكثر حدوثاً

مثلاً في مرحلة الازدهار الاقتصادي المفاجىء ؛ ويكون أكثر حدوثاً في المهن المميزة للمجتمعات الصناعية الحديثة منه في المهن التقليدية . وهو يتزايد في الوقت نفسه مع الطلاق ، الخ .

إن هالبواش ، خلال تفحصه لنظرية دوركهايم بعد مرور ثلاثين سنة عليها ، يؤكد قسماً من استنتاجاته . وهكذا ، إن تنوعات الانتحار المرافقة للأزمة البولانجية (Boulangiste) ولقضية دريفوس تظهر بوضوح أن معدلات الانتحار تميل الى النمو في فترة الأزمة السياسية . وفي الوقت نفسه ، إن المعطيات الإضافية التي توفرت لهالبواش بالنسبة لدوركهايم والنقد الدقيق لنص دوركهايم سمحت له بإظهار هشاشة بعض البراهين الواردة في كتاب **الانتحار** والمتعلقة مثلاً بالتعارض الكاثوليكي البروتستانتي : فالدانمارك والسويد وبخاصة النروج عرفت اعتباراً من عام 1900 بالنسبة للبلد الأول واعتباراً من عام1840 بالنسبة للبلدين الاخرين ؛ معدلات انتحار أدنى بكثير من معدلات فرنسا مثلاً . هل كان ذلك ناجماً عن أن السويد والنروج ، كانا في تلك الحقبة بلدين زراعيين ؟ من الصعب قول ذلك . من جهة أخرى ، يظهر هالبواش بوضوح أن استنتاجات دوركهايم بخصوص ألمانيا مشكوك فيها : فالبروتستانتيون ليسوا فقط بروتستانتيين ؛ إنهم كذلك بصورة عامة ، متمركزين على الأغلب في المدن مثل الكاثوليك ، وتوزعهم في المدى الاجتماعي ـ المهني يختلف عن توزع الكاثوليك ؛ وفضلاً عن ذلك ، تحتوي مقاطعات ألمانيا الشرقية أقليات مهمة من أصل بولوني . يمكن تلخيص نقد هالبواش بالطريقة التالية : ثمة العديد من استنتاجات دوركهايم كانت افترضت أن التحليل المتعدد التنوع (كما يقال في اللغة الحديثة) يمكن أن يدفع أكثر من ذلك . وكان يقتضي إدخال عدد أكبر من متغيرات الرقابة . ولكن بالنسبة لنقاط جوهرية ، تكون مثل هذه الرقابة غير قابلة للتطبيق بسبب الترابط الذي تقيمه المتغيرات « التفسيرية » فيما بينها . إن الكاثوليكيين أقل تمثيلاً في الواقع من البرتستانتيين في بعض المهن وأكثر منهم في البعض الاخر . كيف يمكن في هذه الحالة ، فصل أثر المعتقد عن أثر المهنة ؟ هل أن معدلات الانتحار عند البروتستانت أعلى لأنهم بروتستانت . أم لأنهم يمارسون أكثر من غيرهم مهناً مثيرة للضيق ؟ لقد كان دوركهايم واعياً في بعض الحالات للمشكلة التي يطرحها وجود ترابط بين المتغيرات التفسيرية . ولكن في حالات أخرى ، لا يرى أن هذه الظاهرة التتابعية ـ كما سيقال فيما بعد ـ يمكن أن تحول دون الحسم بين الفرضيات المختلفة جداً . وبمواجهة هذه الصعوبة ، كان لديه ميل بالأحرى الى الخيار ، كما يشير الى ذلك خفية هالبواش ، بالنسبة للتفسيرات التي تظهر له بأنها الأكثر اتفاقاً مع نظريته العامة للانتحار .

فيما تبقى ، تتناول مساهمة هالبواش ثلاث نقاط رئيسية . من ناحية أولى ، إنه يبيّن بوضوح مصاعب التفسير لإحصائيات الانتحار التي تنجم عن التنوع في الزمن وفي المكان لنمط إبرازها . ومن ناحية ثانية ، إنه يشير بحق الى الأهمية الناجمة عن الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط عمليات الانتحار « الناجحة » ، وإنما كذلك محاولات الانتحار ، فكلتاهما تظهران موزعتين بطريقة مختلفة ومرتبطتين بمتغيّرات مثل السن أو الجنس بطريقة غالباً ما تكون متناقضة . وهكذا ، تكون عمليات الانتحار « الناجحة » أكثر عدداً عند الرجال ، ولكن محاولات الانتحار أكثر عدداً عند النساء . ومن ناحية ثالثة ، بعد أن عمل هالبواش أكثر من ربع قرن بعد

دوركهايم ، استطاع أن يبيّن أن معدلات الانتحار ، التي تزايدت بصورة عامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تميل الى الاستقرار ، وحتى التناقص في بعض البلدان من بداية القرن العشرين الى الفترة التي كتب فيها . وإذا مدّدنا ملاحظات هالبواش ، نذكر أن التطورات كانت من ثم متنوعة جداً من وضع إلى آخر : وهكذا ، بين 1903، 1913 و1970 كان الانتحار مستقراً في هانوفر ، في هس (Hess) وفي بيد ـ ورتنبرغ (Bade- Wurtenberg) ولكنه تزايد في بافاريسا ووستفاليا ، (ألمانيا) ؛ وكان مستقراً في لندن من 1900 الى 1970 ، ولكنه يتناقص بقوة في باريس خلال المرحلة نفسها . إن مثل هذه التنوعات تستبعد دفعة واحدة كل تفسير مجتزأ . وليس مؤكداً أننا نستطيع اليوم تأكيد استنتاج آخر من استنتاجات هالبواش ، القائل بميل الى التماثل في معدلات الانتحار ، رغم أن معدلات الانتحار تظهر ميلاً الى التزايد منذ عقد من الزمن .

نستخلص من التفحص النقدي لدوركهايم الذي قام به هالبواش ـ والذي يفرض نفسه بشكل أقوى أيضاً عندما نتفحص معطيات الانتحار اللاحقة التي كان يمكن أن تتوفر لهالبواش ـ أن التحليل « المتعدد التنوع » المستعمل من قبل دوركهايم ، إذا كان حقاً طريقة فعّالة لتحليل معطيات الانتحار ، فعليه أن يتضمن عدداً مهماً من متغيرات الرقابة . وكما أنه في العديد من الحالات ، لا يمكن ملاحظة متغيرات مهمة على مستوى التحقيقات الاحصائيـة ، يكـون من الضروري إكمال هذه التحقيقات بتحقيقات على العيّنات تسمح في آن واحد بإدخال هذه المتغيّرات غير المرئية وبإبعاد آثار المتغيرات التي تظهر أنها مرتبطة على المستوى الإحصائي . وحتى اليوم ، فإن الدراسات الخاصة بحالة معينة والدراسات الخاصة بالعيّنة والدراسات المنطلقة من الاحصائيات ، هي موضوع لتحليلات غير منسقة . ينجم عن ذلك أن سببية الانتحار وتنوعاته في الزمن وفي المكان تفوتنا في جزء كبير منها على الرغم من النتائج التي أبرزها دوركهايم ودققت من قبل هالبواش . إننا نقدّر اليوم الى أي حد تكون سببية الانتحار معقدة . كيف نفسّر مثلاً أنه منذ عام 1830 وحتى الفترة التي كتب فيها هالبواش ، تزايد الانتحار والادمان على الكحول بشكل مضطرد في فرنسا ، وتراجعت الظاهرتان في النروج ، بينما في السويد تدنى الإدمان على الكحول في حين تزايد الانتحار ؟ هذه التطورات المعقدة تحثّ على أن نتفحص بتأنٍ النظريات التي تزعم أنها تكشف تأثير بعض السمات الثقافية الوطنية على معدلات الانتحار . وحتى لو احتوت هذه الفرضيات الثقافية قسطاً من الحقيقة ، من الصعب الاعتقاد ـ قد يقتضي في كل الأحوال إثبات ذلك باللجوء المنهجي الى التحليل المتعدد التنوع الذي رأى دوركهايم بوضوح أهميته الأساسية في تحليل وتفسير المعطيات الاحصائية ـ أن معدلات الانتحار مرتفعة في فرنسا وفي ألمانيا لأنه يوجد في هذين البلدين بورجوازية صغيرة واسعة تميل بصورة خاصة الى الزهد .

إن الصعوبات التي يصادفها تطبيق الطرائق الاحصائية على تحليل الانتحار ولّدت نقداً جذرياً : نقد دوغلاس في الولايات المتحدة وعلى أثره بشلير (Baechler) في فرنسا . لقد دعا دوغلاس ، بعد أن دفع الى الحد الأقصى بشكوك هالبواش حول مدى صحة الاحصاءات حول الانتحار ، دعا الى تحليل من النمط البيوغرافي والنوعي ؛ إن الهدف الذي عليه أن يسعى إليه عالم الاجتماع المهتم بالانتحار لا يمكن أن يكون إلا إظهار تفسير الانتحار بالنسبة للفرد الذي يرتكبه .

من الصعب تخيّل موقع أبعد لدوركهايم من موقع دوغلاس . لقد سعى الأول ليبيّن أن حوافز المنتحرين هي في آن واحد أصعب من أن يتناولها التحليل وذات فائدة علمية ضعيفة . وأراد الثاني ألا تمثل الحوافز وحدها فائدة علمية وحسب ، وإنما أن تكون وحدها سهلة المنال اعتباراً من الوقت الذي يحكم فيه على المعطيات الاحصائية بأنها غير قابلة للاستعمال . لقد طوّر بشلير بشكل رائع المنهج المقترح من قبل دوغلاس : فانطلاقاً من مدوّنة لتاريخ الانتحار ، بذل جهده لكي يبيّن أنه بالإمكان دائماً ، عندما تتوفر عناصر المعلومات الكافية ، تفسير الانتحار باعتباره جواباً على وضع معيّن : كل عمليات الانتحار تنجم عن كون المنتحر ترك نفسه ليحشر في فخ . ينبغي إذن أن يفسّر الانتحار باعتباره حلاً « استراتيجياً » أعطاه الفرد لمشاكل وجودية . ومع أن مثل هذه النظرية تتضمن قسطاً مهماً من الحقيقة ، فإنها دون شك ، على غرار نظرية دوركهايم التي تعارضها ، عامة جداً في طموحها . من الصعب القبول أن الانتحار ينجم دوماً عن أسباب اجتماعية ، كما أراد دوركهايم . ومن الصعب كذلك القبول بأن نظرية « استراتيجية » للانتحار يمكن أن تكون ذات مدى عام . إن النظريتين ، بإنكارهما لتأثير العوامل التي وصفها دوركهايم « بالنفسانية المريضة » ، تبديان تسلطية سوسيولوجية ذات أساس ضعيف على الأرجح فيما يتعلق بتحليل الانتحار .

من الصحيح ، كما كان قد أوحى بذلك هالبواش ، أن دراسة الانتحار لا يمكن إلا أن تتعمق إذا كان بمقدورنا تحليل دوافع الانتحار ـ هذا الغرض الذي اعتقد دوركهايم دوغماتياً وجوب إنكار فائدته ـ . من الناحية المثالية ، تقتضي معرفة الدوافع ، أي توزيع دوافع الانتحار والأسباب الاجتماعية المؤثرة على توزيع هذه الدوافع وكذلك على تنوعات هذا التوزيع في الزمان وفي المكان . يفترض ذلك التخلي عن الرؤية السوسيولوجية التي تعتبر أن لا دوافع الانتحار ، ولا بصورة عامة أسباب الانتحار المرتبطة ببنية الشخصية ، يمكن أن تمثّل « وقائع اجتماعية » ملائمة ، وكذلك الرؤية الذرّية التي تعتبر أن عالم الاجتماع عليه أن يقتصر على إقامة تصنيفية لسلوكيات الفرد التي تؤدي الى الانتحار .

● BIBLIOGRAPHIE. — BAECHLER, J., *Les suicides*, Paris, Calmann-Lévy, 1975. — BESNARD, Ph., « Anti ou anté-durkheimisme ? Contribution au débat sur les statistiques officielles du suicide », *Revue française de sociologie*, XVII, *2*, 1976, 313-341. — CHESNAIS, J.-C., *Les morts violentes en France depuis 1826. Comparaisons internationales*, Paris, PUF, 1976. — CHESNAIS, J.-C., et ZBORILOVA, J., « Le suicide en Europe centrale, en France et en Suède depuis un siècle », *Revue française des Affaires sociales*, XXXI, *1*, 1977, 105-137. — DOUGLAS, J., *The social meanings of suicide*, Princeton, Princeton University Press, 1967. — DURKHEIM, E., *Suicide**. — FERRI, E., *L'omicidio-suicidio, responsabilità giuridica*, Turin, Bocca, 1884, 1925. — GUERRY, A. M., *Essai sur la statistique morale de la France*, Paris, Crochard, 1833. — HALBWACHS, M., *Les causes du suicide*, Paris, F. Alcan, 1930. — HENRY, A. F., et SHORT, J. F., *Suicide and homicide*, New York, The Free Press, 1954. — MORSELLI, E. A., *Il suicidio : saggio di statistica morale comparata*, Milan, Dumolard, 1879. Version angl. corrigée et abrégée, *Suicide : an essay on comparative moral statistics*, New York, Arno Press, 1975. — ŒCONOMO, J.-C., « Le comportement suicide et le problème de la tentative (en France et plus particulièrement dans la Seine, à partir de sources statistiques inédites) », *Revue de Science criminelle et de Droit pénal comparé*, XIV, *4*, 1959, 805-828. — SELVIN, H. C., « Durkheim's « suicide »

and problems of empirical research », *American journal of sociology*, LXIII, *6*, 1958, 607-619. Trad. franç., « Aspects méthodologiques du suicide », *in* BOUDON, R., et LAZARSFELD, P. F. (red.), *L'analyse empirique de la causalité*, Paris/La Haye, Mouton, 1966, 1969, 276-291. — TODD, E., *Le fou et le prolétaire*, Paris, Laffont, 1979.

الإنتخابات Elections

الانتخـاب هو إجراء يكـون بموجبه أعضاء مجموعة معينة (أيـاً تكن غائيتها الرئيسيـة) قادرين على تعيين قادتهم وعلى تحقيق اختيارات جماعيـة فيما يتعلق بقيـادة شؤ ونهم العامة . والانتخاب هو أحد المؤ سسات المميّزة للأنظمة الحديثة . وهو مطبق بدرجات متنوعة من الفعالية والصدق في كل أنحاء العالم المعاصر تقريباً . فالمواطنون السوفييت ينتخبون نوابهم الى المجلس الأعلى ، والمواطنون الألمان كانوا يرسلون نوابهم الى الريخستاغ في ظل الرايخ الثالث. وإن غياب الانتخابات هو أمر غريب في عالم اليوم،، الى حد أن القادة الذين يحرمون مواطنيهم منها يتذرعون بصورة عامة بظروف مؤ قتة ومؤ سفة وخارجة تماماً عن إرادتهم . والانتخابات ليست فقط ممارسة مستعملة بصورة شاملة تقريباً في المجتمعات السياسيـة المعاصرة ـ مع التحفظ بالطبع كون هذه الممارسة في البلدان ذات الحزب الواحد ، أو حتى الحزب المهيمن فقط ، مع الرقابة ودكتاتورية البروليتاريا ، ليس لها نفس المعنى في الأنظمة ذات الأحزاب المتعددة والمتنافسة ، مع الحريات العامة المضمونة دستوريـاً للمعارضة ، عبر الصحافة والتلفاز والاجتماع . ثمة العديـد من التجمعات غير السياسية التي تسيّـر شؤ ونها بواسطة الانتخاب . فضلاً عن ذلك ، ثمة ميل جدير بالملاحظة لدى بعض التنظيمات البيروقراطية التي حرّمت طويلاً هذه الطريقة لتعيين قادتها باسم مبدأ التسلسليـة ـ حتى لا نقول شيئاً عن المؤ سسات الرأسماليـة التي كان حق الانتخاب فيها محصوراً بدقة في أصحاب رأس المال ـ يظهر في توجهها نحو الإدارة المشتركة أو الإدارة الذاتية ، الأمر الذي يفسح مجالاً متزايداً للانتخاب .

هذه الحركـة القديمة التي يمكننا وصفها ، إذا أردنا تقليـد توكفيل (Tocqueville) ، « بالسماوية » ، واجهت كل أنواع المقاومة . بدت للوهلة الأولى أنها تناقض المبدأ القديم القائل إن « كل سلطة تأتي من الله » . ولكن ميتافيزيقيي ولاهوتيي السيادة تكيفوا معها بسهولة تقريباً . ألا نستطيع أن نجد في القانون بصفته التعبير عن إرادة الناخبين ، مميـزات العموميـة **والتجرّد** المعترف بها للإرادة الإلهية ؟ إن مطلب التجرد هذا الذي يرغم الناخب على الاختيار وسط « صمت الأهواء » كما يقول روسّو ، يعطي للانتخاب السياسي سمة تميزه عما عداه . فالمواطن لا يعبّـر عن أفضلياته الفردية ، وإنما هو يعبّـر عن موقفه حيال الخير العام أو المصلحة العامة . فهو لا يقول ما يبدو له مطابقاً لمصلحته الخاصة ، وإنما هو يعلن ما يتفق مع مصلحة الجسم السياسي . إن القسم الجوهري في النقد الذي يوجهه المحافظون ، من هوبس (Hobbes) الى مورّاً (Maurras) ، الى الانتخابات باعتبارها إجراء لتعيين الحكام ، يتعلق بكون الناخبين هم **أفراد** . ولكن ليس ممكناً أبداً

معاملتهم **كمواطنين** منفصلين كفاية عن مصالحهم الخاصة لكي يفضلوا عليها المصلحة العامة ، التي ليسوا مع ذلك ولا يمكن أن يكونوا مطلعين عليها إلا بشكل ناقص .

إلا أن الانتخاب ليس مرفوضاً بكل وجوهه ، من قبل النقد المحافظ . فبإمكـانه أن ينير القـابضيـن على السيـادة ، حول قـوة الأمزجـة ، ومـظهر المصـالـح ، وباختصـار حـول آراء رعاياهـم . وهو يشكـل حينئذٍ عملية استقصـاء بالمقيـاس الطبيعـي . عندما كان ملـك فرنسا يـدعـو المجالس العـامـة ، كـان يـدعـو شعبـه الـطيب لتعييـن ممثليـن وكـذلـك للتعبير عن شكاويــه . كانت القاعدة الانتخابيــة للاستشارة واسعة جداً بما أن كل الناس في القرى ، كانت تقترع تقريباً . ولكن المجالس لم تكن في رأي الملك إلا مجلساً استشارياً . لقد كان انقلاب ميرابو (Mirabeau) وأبناء الشعب هو الذي جعل منه مجلساً ذات سلطة تقريريــه وتأسيسية . من جهة أخرى ، عندما تتعلق الانتخابات « بالهيئات الوسيطة » (المجالس الحرفية والمهنية والبلدية أو الاقليمية) ، فإنها لا تثير الاعتراض من قبل المحافظين . كانت ملكية النظام القديم تترك المدن والحرف والمنظومات والمجالس ، تنظم نفسها في هيئات منتخبة . كان انتخاب حكامهم يظهر بصفته امتيازاً يضمن الاستقلال الذاتي لهذه الهيئات ـ أهليتها في أن تحكم نفسها وأن تدير نفسها . وأخيراً ، لم يكن التصويت يظهر بصفته حقاً وإنما بصفته مسؤوليـة مرتبطة بصلاحيــة معينة أو بوضع معيّـن ، كوضع رب العائلة مثلاً ، هذه الفئة التي كان حقها في التصويـت غالباً محدوداً ، فيما يتعلق بأبناء الشعب . كان التصويــت يظهر بمثابة وسيلة مناسبة للاستشارة وحتى للتقرير ، عندما يتعلق الامر بشؤون الشركات أو الهيئات غير السياسية ـ شرط ألا يشكل ذلك سلاحاً قتاليا ضد الأوصياء الشرعيـين على السيـادة . إن تعداد الاراء وانقسام المجلس الى أكثرية وأقلية يصبحان حينئذ إجراءات مشتركة وشرعيه ، فضلاً عن كونهما يستعملان بشكل شبه دائم في الانظمة الدينيه .

لقد بين روكان (Rokkan) كيف اصبح التصويت ، بعد تاريخ طويل ، شاملا ، وقد تقوت متساويـا . تتم الشموليـة عبر الادخال المضطرد لفئات من الناخبين كانت مستبعدة سابقا . إن التصويت الشامل مطبّق في الولايات المتحدة منذ الاستقلال ، في أغلب ولايات الاتحاد . لكنه لم يتحقق في انكلترا إلا بعد الحرب العالمية الاولى . كما أن البلدان التي أدخلته باكراً مثل فرنسا (أقرّ عام1848) . لم يصبح فيها شاملاً حقاً إلا مع اقتراع النساء الأمر الذي لم يتم إلا عام1945 . بالإضافه الى أن شرط الحدّ الادنى للســن ، التي خفضت مؤخراً ، تستبعد فئه من المواطنين .

من جهة أخرى ، إن مبدأ المساواة (لكل شخص صوت واحد) ، حتى ولو لم يعلن إلا مؤخراً من قبل المحكمة العليا الاميركيه ، فرص المساواة بين الناخبين : «إن الأصوات تحصى ولا توزن » ـ الامر الذي يعني أنها كلها من الوزن نفسه ، دون أي تأثير لوضع الناخب وصفته . كما أن التصويــت المتعدد والتصويــت العائلي والحق الذي كان معترف به حتى عام1945 للطلاب الدارسين والقدامى في جامعتي أوكسفورد وكامبردج ، في أن يصوتوا في الدائرة الانتخابيه التي توجد فيها جامعتهم ، دون التأثير على التصويت الذي يستفيدون منه في دوائر إقامتهم . لم تعد

إلا نوادر مسلية . وكذلك الامر بالنسبه لتعدد الهيئات الانتخابية وفقاً لترجيح مقصود يفضّل فئة معينة ، التي تعتبر طريقة أخرى لخرق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد . إن القانون الانتخابي الذي أقره بيسمارك في بروسيا ، وكذلك القانون الذي طبقه القيصر نقولا الثاني على دوما الامبراطوريه ، يعتبران مثلين بارزين . الجميع ينتخبون ، ولكن في هيئات منفصلة ، دون أن يكـــون عدد المنتخبين في كل هيئة متساويـــاً أو متناسباً مع عدد الناخبين المسجلين في هذه الهيئات . إن المساواة الدقيقة لعدد الشيوخ في الدستور الفدرالي الاميركي تشكل وضعاً مختلفاً ، إذ ان الشيوخ ليس من المفترض أن يمثلوا المواطنين، وإنما الولايات الأعضاء في الاتحاد، التي تعامل على أساس من المساواه . ومن الصحيح ان المساواة في التصويت يمكن كذلك تمثيلها بواسطة تقسيم الدوائر الانتخابيه حيث « يساوي » الناخب الواحد في اللوزير (Lozère) عشرة ناخبين في السين ـ سان دونيز(Seine-Saint-Denis) . [كما في فرنسا كذلك في لبنان ـ المترجم ـ] ، (تلزم المحكمه العليا الاميركيه السلطات المختصه إقامه مساواة دقيقة بين الدوائر الانتخابيـة فيما يتعلق بعدد الناخبين المسجلين ، وإعادة النظر في التقسيمات الانتخابيه بعد كل انتخاب) . هل أن مبدأ المساواه بين الناخبين يؤدي الى اعتبار كل الانظمه الانتخابيه غير عادله ، ما عدا نظام النسبيه ؟ إن الحجه التي يرفعها « النسبيون » بأن جميع الناخبين لديهم حق متساو في أن يمثلوا وفقاً لمعيار العدد ، يعارضه هؤلاء الذين يدّعـــون أن المساواة أمام التصويـــت لا تفترض حق التمثيل النسبي للناخبين . وبالفعل ، يهدف الاقتراع الى استخلاص توزيع للرأي لديه كل الفرص ـ إلا في حال الاجماع ـ أن يأخذ شكل الانقسام بين الاكثريه والاقليه . لا يمكن للنسبية أن تلغي هذه النتيجة ، حتى ولو تم الاتفاق ، من أجل احترام المبدأ ، على عدم جعل الناخبين يقترعون لمـرشح واحد (الاستفتاء الفردي) ، وإنما للائحه من المرشحين حيث يصبح الاحتمال أكبر في أن تتمثل جميع الأحزاب إذا لم تتمثل كل الاراء . وبالفعل ، لا يمكن للمنتخبين ـ إلا إذا خاطروا بعدم التماسك والتفاهم ـ أن يبنوا سياستهم على النسبيه . وإنما عليهم أن يقرروا ـ بالاكثريه ـ ما إذا كانوا يقرّون مسألة ما أو يستبعدونها . فالنسبيه لا تعفي من اللجوء إلى قاعدة الاكثريه . فهي تنقل فقط مهمه تطبيقها من الناخبين الى المنتخبين .

ويشدّد روكان على جانب اخر من التصويت هو : السريه . في فرنسا لم تصبح الضمانات المتعلقه بسريـه الاقتراع فعالة تماماً إلا مع الجمهوريـه الثالثه . ففي ظل الملكيـه البرلمانية لآل بوربون (Bourbons) العائدين الى الحكـــم ، وفي ظل الملك لوي ـ فيليـــب ، عندما كان حق التصويت محصورا ببضعه مئات من الالوف من الناخبين المؤدين للضريبه ، كان إفساد الناخب سهلاً الى حد أن اقتراعه كان يعرف من السلطات . وقد استخدمت الامبراطورية الاستبداديه قانون الامن لابعاد « الرؤوس السيئه » عن صناديق الاقتراع . كانت السلطات تعلّـــق أهميـه كبرى على معرفه اقتراع الناخـب ، سواء بالإفســـاد أو القمع ، وذلك لشرائه أو تخويفه . فيما بعد ، اعتبر القضاء من أسباب الإلغاء انتهاك سريـــه الاقتراع الذي يبدو أنه أحد شروط « استقامته » .

يستنتج من هذا التطور التاريخي الذي استعيد بخطوطه العريضه ، اتجاهان رئيسيـان .

أولاً ، يبدو الاقتراع أكثر فأكثر أنه الممارسه المكوّنة للسيادة . فالحكومة التي لا تستند الى انتخابات قانونيه تكون مشكوكاً بشرعيتها . من جهة أخرى ، الاقتراع هو فعل الفرد الذي يعبّر بحرية عن أفضلياته فيما يتعلق بتكوين السلطات الحكومية وسياستها . إذا قاربنا بين هذين الاقتراحين تجدنا مدفوعين الى تعريف الانتخاب باعتباره الإجراء الذي تتجمع بواسطته الافضليات الفردية في قرار جماعي يمكن أن يفرض نفسه كقانون مشترك على جميع أعضاء المجموعة وأن يلزمهم ، سواء قبلوا برأي الاكثريه أم لا . يطرح هذا التعريف نوعين من المشاكل ، الأول منطقي ، يتعلق بصعوبات تجميع إرادات الافراد ، والاخر اجتماعي محض يتعلق بشرعية القرار الأكثري .

لقد عالج المشكله الاولى كوندورسيه (Condorcet) الذي عرض لها تحليلاً كلاسيكياً . عندما يكــون أمام الناخبين أن يختاروا بين مرشحين ـ إثنين فقط ـ أو برنامجين ، لا يطرح كوندورسيه أيه صعوبة . والحق يقال ، يمكننا أن نظهر (ولكن كوندورسيه لا يفعل ذلك) ان الافضليات الفردية ، حتى في هذا الوضع ، تتأثر بقوى متفاوتة ، وليس مستحيلاً أن تتكـون الاكثريه من « فاترين » بمواجهه أقليه قليـلة العدد ولكنها معادية « بقوة » أو ميّالة « بقوة » الى السياسه الاخرى أو المرشح الاخر . (إنه لمن أجل مواجهة هذا الخطر في بعض القضايا التي قد تؤثر بشكل خطر على فئات الناخبين ، تمنح هؤلاء ضمانة الأكثرية الموصوفة ـ المطلقة أو الثلثين ، الخ) .

وعندما يصبح الناخبون أمام الاختيار بين أكثر من مرشحين أو سياستين ، يظهر خطران اثنان . الخطر الاول هو أن الأكثرية تفضل أ على ب ، ب على ج و . . . ج على د . على المستوى الفردي ، إن مثل هذه المجموعة من الافضليات غير المتعدية لا يمكن تصورها تقريباً . إن شخصاً يفضل أ على ب وب على ج لديه كل الفرص كذلك لتفضيل أ على ج .

إن فائدة مفارقة كوندورسيه تكمن في تبيان أن جمله من الاحكام الفردية المتعدية يمكن أن تؤدي الى رأي جماعي غير متعد . وتكون الحاله كذلك فيما لو أبدى ستون شخصاً الأفضليـات التاليه :

23 يفضـلون أ على ب و ب على ج ؛
17 يفضلون ب على ج و ج على أ ؛
2 يفضلان ب على أ و أ على ج ؛
10 يفضلون ج على أ و أ على ب ؛
8 يفضلون ج على ب و ب على أ .

إذا تفحصنا هذا الاستفتاء نلاحظ أن أكثرية 33 شخصاً من 60 شخصاً يفضلون أ على ب ، وأن أكثريه 42 شخصاً يفضلون ب على ج . ولكن لا ينجم عن ذلك أن أكثريه ما تفضل أ على ج . على العكس أن الافضليه أ > ج لم يعبر عنها سوى أقليه من 25 شخصاً . ولا يمكن لأي من المرشحين أن يعتبر مفضلاً جماعياً على الاخرين . إن الخيار الجماعي غير محدد ، إذا قررنا على الأقل تحقيق هذا التفحص عبر مقارنه الخيارات بالزوج . ذلك أننا نستطيع اعتبار الخيار أ قد نال أكثرية

نسبية من الأصوات . ولكن هذا التفحص يلغي الصعوبات التي يثيرها كوندورسيه لقاء إلغاء التمييز بين أفضليات المرتبة الثانية والمرتبة الثالثة .

يمكننا أن نضيف الى مفارقة كوندورسيه حالة ظاهرة أكثر تفاهة ولكنها تبرز كذلك الصعوبات التي يثيرها تطبيق قاعدة الأكثرية . لنفترض أن هيئتنا الانتخابية المؤلفة من60 شخصاً تدلي بالأفضليات التالية :

23 يفضلون أ على ج و ج على ب ؛
19 يفضلون ب على ج و ج على أ ،
16 يفضلون ج على ب و ب على أ ؛
2 يفضلان ج على أ و أ على ب .

في هذه الحالة تكون الأفضليات الجماعية متعدية : فثمة أكثرية تفضل ج على ب و ب على أ و ج على أ . يمكن إذن اعتبار ج مفضلة جماعياً . ولكن تقتضي الملاحظة ـ وتلك مفارقة ثانية ـ أن ج هي أحد الخيارات الثلاثة التي لا تأخذ غالباً المركز الأول . هل يقتضي في النهاية تفضيل الإحصاء على أساس الزوج على إحصاء أفضليات المرتبة الأولى ؟ إن السؤال والحق يقال ، دون جواب ، إذ إن الطريقة الثانية إذا انطوت بالنسبة للأولى على خسارة المعلومات يقتضي أن نرى أن الأولى تعالج بالاسقاط معلومة قد تكون جوهرية وقد تزيل كل صعوبة ، ولكنها متعذرة البلوغ ، هي قوة الأفضليات .

هذه « المفارقة » الثانية لها في الوقت نفسه فائدة لفت الانتباه الى نقطة جوهرية هي : ثمة طرق عديدة ـ وبالفعل يوجد عدد مهم من الطرق ـ لإحصاء استفتاء وتطبيق قاعدة الأكثرية . والسؤال هو إذن : ما هي الطريقة المناسبة لتجميع الأفضليات الفردية وتحويلها الى نظام جماعي ؟ قدّم أرّو (Arrow) على السؤال ، جواباً أبرز ضيق الحدود التي تكون قاعدة الأكثرية صحيحة ضمنها . يضع أرّو خمسة شروط . إن قاعدة تجميعية مقبولة ينبغي أولاً أن تسمح بتعريف نظام للأفضليات الجماعية يكون قابلاً للتطبيق ، أياً تكن الأفضليات الفردية . على القاعدة أن تعكس من جهة أخرى ، أفضليات الأفراد . ثالثاً ، لا يبدي الأفراد رأيهم إلا فيما يتعلق بالخيارات المعروضة عليهم فعلياً . ينبغي إذن ألا يتأثر التجميع بأفضلياتهم ، حول « بدائل غير مناسبة » . ويؤكد الشرطان الرابع والخامس : أن النظام الجماعي لا يمكن أن يفرض ، ويحددان بأنه لا يمكن أن يفرض من قبل « مرشد » .

هذه المسيرة المحض منطقية تسمح بتقييم مخاطر ظهور آثار منحرفة حللنا مثلين عنها . إنها تسمح إذن بالإشارة الى أن مبدأ الأكثرية في حالات عديدة ، لا يسمح باستنتاج إرادة عامة . يبقى إذن أن نفسّر كيف يمكن لقاعدة عرضة للنقاش الى هذا الحد ، أن تعتبر بمثابة مصدر لإلزام يجعل من القرار الإلزامي **قانوناً** ومن الأفراد **مواطنين** . يمكننا ربط هذا التحول بسلسلتين من الأسباب ، أولاً ، في التراث السياسي الغربي ، إن ما يضمن شرعية القانون ويميزه عن مجرد الأوامر ، هو طابعه غير الشخصي . يمكن رده الى مصدر إلهي أو اعتباره مشارك في جوهر إرادة الذين يخضعون

له . وفي أي حال من الاحوال ، لا يمكن أن يقوم على هوى أو مصلحة فرد أو فئة معينة . انطلاقاً من هذا التحديد السلبي ، الذي يحدد ما ليس قانوناً وما لا يمكن أن يكونه ، ليس ثمة ضرورة منطقية بأن يكون للأكثرية حق الأمر على الاكثرية . لقد أشار ليبراليون مثل بنيامين كونستانت (Benjamin Constant) وتوكفيل (Tocqueville) الى أن استبداد الأكثرية يكون فوق طاقة الاحتمال مثله مثل طغيان الفرد .

من أجل تفسير الشرعية التي ترتبط بالاجراء الأكثري ، يقتضي إذن أن نأخذ بالحسبان ليس فقط « التحويلات » الدينية أو الفلسفية المقترنة بها ، وإنما كذلك اتساع المجال الذي تطبق فيه سلطته القضائية . إذا كان يتعلق بنتائج اقتراع واحد انهيار وازدهار ، حياة أو موت الأفراد الذين يشكلون الأقلية ، يمكننا أن نتوقع ميلهم الى رفض قرار الأكثر عدداً . أما إذا قام على العكس ، تحديد بين مصالح الأفراد وما يمكن أن تقرره الأكثرية ، تصبح إرادة الذين كسبوا الانتخابات مقبولة من قبل الذين خسروها ، بمقدار ما لا تضع النتيجة مصالحهم الحيوية موضع البحث - بالمعنى القوي للكلمة . وإذا كان أمام الخاسرين فضلاً عن ذلك ، الفرص والأمل بأن يصبحوا الرابحين في زمن قريب فإنهم يتحملون معاناتهم بصبر . وإذا كانت هزيمتهم في انتخابات معينة لا تمنعهم ، حتى خلال الفترة التي يكونون فيها في الأقلية ، من أن يصبحوا الفائزين في انتخابات أخرى ، فإن هذا التنوع في الرهانات يسمح لهم بالقبول بمبدأ التناوب . وأخيراً ، إذا كانت السياسة المتبعة من قبل الأكثرية قد توجت بشكل منصف بالانتصارات وحققت بالإجمال الأغراض التي أعلنتها ، يصبح مرجحاً الانضمام السريع تقريباً لفئة واسعة الى حد ما من الأقلية إليها . إنها إذن طبيعة العلاقات بين الحكومة والمعارضة التي تفسّر طبيعة العلاقات بين الأكثرية والأقليه - هذه العلاقات المكثفة للتجربة التاريخية والمتجسدة في استراتيجيات أعدها الفن السياسي . حتى ولو كانت الانتخابات أبعد من أن تستخلص دائماً الإرادة العامة بالمعنى الدقيق للكلمة ، يمكن للأكثرية أن تقرر بصورة شرعية عن الجسم السياسي بكامله ، شرط ألا تشعر الأقليه بأنها مقهورة وبأن تكون السياسة الموضوعة موضع التنفيذ من قبل الأكثرية قابلة للتطبيق . هذان المعياران يجعلاننا ندرك الهشاشة المؤسساتية لقاعدة الأكثريه .

● BIBLIOGRAPHIE. — ARROW, K. J., *Social choice and individual values*, Londres, New York, J. Wiley & Sons, 1951, 1963. — BASTID, P., *L'avènement du suffrage universel*, Paris, PUF, 1948. — BLACK, D., *The theory of committees and elections*, Cambridge Univ. Press, 1958. — BOIS, P., *Paysans de l'Ouest ; des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire dans la Sarthe*, Paris, Flammarion, 1971. — BUCHANAN, J. M., et TULLOCK, G., *The calculus of consent : logical foundations of constitutional democracy*, Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1962. — CHARNAY, J. P., *Le suffrage politique en France : élections parlementaires, élection présidentielle, référendums*, Paris, Mouton, 1965. — DAHL, R. A., *A preface to democratic theory*, Univ. of Chicago Press, 1956. — DUVERGER, M., *L'influence des systèmes électoraux sur la vie politique*, Paris, A. Colin, 1950. — FAVRE, P., *La décision de majorité*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1976. — GOGUEL, F., et GROSSER, A., *La politique en France*, Paris, A. Colin, 1964, 1970. — GOGUEL, F., *Géographie des élections françoises de 1870 à 1951*, Paris, A. Colin, 1951, 1970. — GRANGER, G., *La mathématique sociale du Marquis de Condorcet*, Paris, PUF, 1956. — GUILBAUD, G. Th., « Les théories de l'intérêt

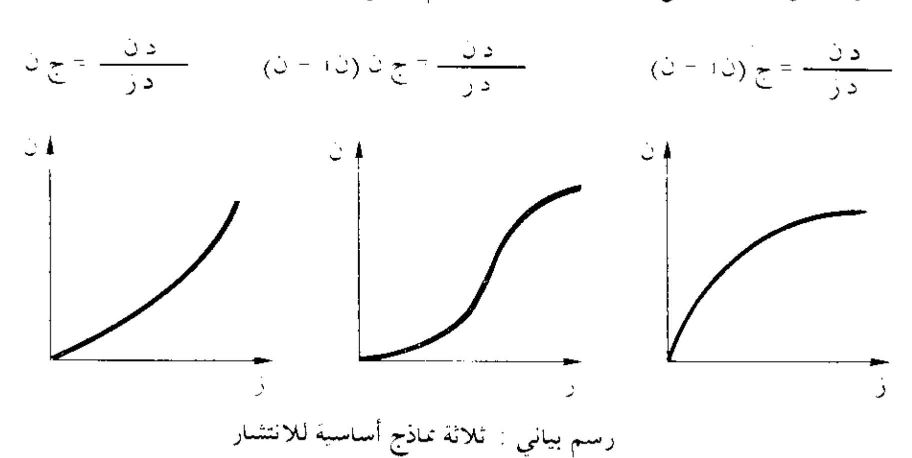
général et le problème logique de l'agrégation », *Economie appliquée*, V, *4*, 1952, 501-551. Reproduit *in* Guilbaud, G. Th., *Eléments de la théorie mathématique des jeux*, Paris, Dunod, 1968, 39-109. — Moulin, L., « Les origines religieuses des techniques électorales et délibératives modernes », *Revue internationale d'Histoire politique et constitutionnelle*, Nouvelles séries, 1953, *3*, 106-148. — Rokkan, S., *Citizens, elections, parties : approaches to the comparative study of the process of development*, en collaboration avec Campbell, A., Torsvik, P., et Valen, H., Oslo, 1970; « Mass suffrage, secret voting and political participation », *Archives européennes de Sociologie*, 1961, *1*, 132-154. — Seymour, Ch., *Electoral reform in England and Wales : the development and operation of the parliamentary franchise*, 1832-1885, New Haven, Yale Univ. Press, 1915. — Siegfried, A., *Tableaux politiques de la France de l'Ouest sous la III^e République*, Paris, A. Colin, 1913; Genève, Slatkine, 1980. — Stoetzel, A., « Comment reconnaître la volonté générale ? », *Revue française de sociologie*, XVII, *1*, 1976, 3-11.

الإنتشار Diffusion

إن الإنتشار هو العملية التي يتم بواسطتها نشر معلومة صحيحة أو مغلوطة (إشاعة على سبيل المثال) ، أو رأي أو موقف أو ممارسة (مثلاً استعمال تقنية زراعية جديدة أو ممارسة مانعة للحمل) بين مجموعة معينة من الناس .

في حالات بسيطة ، يمكن لعمليات الانتشار الاجتماعي أن ترتدي بنية شبيهة تقريباً ببنية العمليات التي تتم ملاحظتها في العالم الفيزيائي أو البيولوجي . وهكذا ، لنفترض أن إشاعة تنتقل من شخص الى آخر في وسط سكاني عديد ومتناسق . في هذه الحالة تكون للزيادة المتتابعة لعدد الأفراد الذين علموا بالإشاعة الفرص لأن تكون متناسبة تقريباً مع عدد ن للأشخاص الذين سبق وأعلموا : د ن / ن ز = ج ن . إن هذه العملية ذات مظهر أسيّ (أنظر الرسم البياني) كان تارد (Tarde) يفكر بشكل أساسي ، بمثل هذا النمط من العمليات في كتابه **قوانين التشبه** ، عندما يتحدث عن « اضطراد رياضي » . لنفترض الآن أننا إزاء مجموعة سكانية ذات حجم محدود. في هذه الحالة ، تكون زيادة عدد الأشخاص الذين أعلموا في كل لحظة متناسباً في آن واحد مع عدد الأشخاص السابق علمهم والذين يمكنهم بالتالي ، أن يعلموا أشخاصاً ثالثين بدورهم ، ومع عدد الأشخاص الذين لم يتم إعلامهم بعد وبالتالي قابلين لأن يُعلموا : د ن / د ز = ج ن (ن ١ - ن) ، حيث تمثل ن ١ مجموع السكان الكامل ، ون عدد الأشخاص العالمين ، وج ثابتة . إن مثل هذه العملية ذات مظهر رياضي (أنظر الرسم البياني) . عندما تكون ن صغيرة (قليلون هم الذين أعلموا) ، فإن سرعة د ن / د ز للعملية تكون ضعيفة ؛ ومن ثم تنمو بانتظام وتصل الى قيمة قصوى عندما ن = ن ١ / ٢ ؛ ثم تتباطأ بانتظام وتميل نحو الصفر بمقدار ما تميـل ن ١ - ن نحو الصفر . وهكذا ، يكون للمنحنى الممثل للعملية (تغيّـر ن بفعل ز) شكل مميز هو S . إن العملية الرياضية هي عملية أساسية في علم الجوائح (إن زيادة عدد الأشخاص المصابين بالعدوى يكون متناسباً مع عدد العناصر المعدية ومع عدد الأشخاص غير المصابين وهم بالتالي قابلين للعطب) . لبعض العمليـات الاجتماعيـة مظهـر رياضي تقـريباً . كـما أن بعض الـدراسـات حـول تبني التجـديدات الـزراعية تـظهر عمليـات من نمط رياضي (راجـع هـامبلن -Hamblin- وميلر -

Miller) . وفي حالات أخرى ، لا تخضع عملية الانتشار الى فرضية العدوى الداخلة في المثلين الأولين . لنفترض أن رسالة سوف « تنشر » بطريقة متكررة عبر الإذاعة أو الصحافة ، وأن هذه الرسالة ليس لها إلا حظوظ قليلة لأن تنتقل من شخص الى آخر ، كما تكون الحالة بين مجموعة من الأفراد لا تقيم إلا علاقات قليلة فيما بينها . في هذه الحالة ، ثمة فرص لأن تكون زيادة عدد الأشخاص الذين يعلمون في كل لحظة متناسباً مع عدد الأشخاص الذين لم يعلموا بعد ؛ د ن / د ز = ج (ن ا − ن) ، في هذه الحالة ، تكون السرعة « الآنية » للعملية (المشتقة كل لحظة في المنحنى التمثيلي للعملية) في حدها الأقصى عندما تكون ن = صفر ، ثم تتناقص بانتظام ، وتميل نحو الصفر بمقدار ما تميل ن نحو ن ا (أنظر الرسم البياني) .



رسم بياني : ثلاثة نماذج أساسية للانتشار

إن الحالات الثلاث المثالية التي جرى وصفها تفترض أناساً من الأفراد المتجانسين . في الحالتين الأوليين ، نفترض بالإضافة الى ذلك شبكة من **العلاقات** المتجانسة ، حيث يكون لكل فرد نفس المقدار من الفرص لأن يتم إعلامه من قبل أي واحد من أمثاله . إن مثل هذه الفرضيات المقبولة في بعض تطبيقات علم الجوائح ، تكون أقل صحة بكثير في نطاق علم الاجتماع ، حيث يقتضي بصورة عامة الأخذ بالحسبان البنى الاجتماعية وآثارها على عمليات الاتصال وانطلاقاً ، الانتشار . وهكذا ، في دراسة عن انتشار الادوية في الوسط الطبي ، لاحظ كولمان .Coleman) ومساعدوه أن العملية الاجمالية تخضع لنموذج معقد لا يرتبط بأي من النماذج الثلاثة السابقة . خطرت حينئذٍ في بالهم فكرة فصل مجموعة الأطباء الذين راقبوهم الى فئتين هما : الأطباء الممارسين في إطار عيادة خاصة من جهة ، والأطباء الممارسين في إطار المستشفيات من جهة أخرى . حينئذٍ برهنوا على أن عملية الانتشار في المجموعة الثانوية الأولى ، تخضع للنموذج ، د ن / د ز = ج (ن ا − ن) . في هذه الحالة ، يؤدي الوضع المؤسساتي للأطباء الى أن يعلموا بالمستجدات الدوائية ، تحديداً بواسطة النشرات الإعلانية والمعلومات التي تحتويها الدوريات المتخصصة التي يتلقونها . أما فيما يتعلق « بالعدوى » ، أي الاعلام بواسطة العلاقات الشخصية ، فهي محدودة . ففي كل لحظة ، يتزايد إذن عدد الأطباء الذين يستعملون الجديد ، بصورة عامة ، بشكل متناسب

مع عدد الأطباء الذين لم يتبنوه بعد . أما في إطار المستشفيات فعلى العكس ، تلعب العلاقات الشخصية دوراً مهماً . من السهل والمفيد بالنسبة لطبيب أن يستشير زملاءه قبل استعمال الدواء الجديد . إذن ، لعملية تبني الجديد بنية عملية العدوى : إن زيادة عدد المتحولين كل « لحظة » يكون متناسباً في آن واحد مع فئة المتحولين وفئة غير المتحولين : د ن / د ز = ج ن (ن١ - ن) .

من الممكن أن تتبع ظاهرات كثيرة متعلقة بطرق اللباس . نماذج مركبة من هذا النمط ، ولكن هذه الإمكانية لم يتم التحقق منها على حد علمنا . من الثابت أن صيغة معينة تبدأ في كثير من الحالات ، بالنمو داخل فئات اجتماعية ضيقة نسبياً . غالباً ما تكون التجديدات في الألبسة ، على الأقل بسبب ثمنها ، حكراً على « نخبة » اجتماعية . وفي داخل هذه النخبة ، من المرجح أن سير عملية الانتشار يكون غالباً من النمط « المعدي » (النموذج الثاني) . ثم توضع في الأسواق نسخ مطابقة للجديد تكون أسعارها معقولة . ولا يتم تبنيها بعملية « العدوى » الشخصية وإنما لأنها « عممت » بواسطة واجهات المحال والمجلات . وإن العملية المتعلقة بمرحلة الانتشار الواسع تتبع حينئذٍ على الأرجح العملية الأولية من النمط الثالث . ولكن العملية الاجمالية تكون معقدة في هذه الحالة ، لان الجديـــد ، بمقدار ما ينتشر ، يفقد في نظر « النخبة » وظيفته باعتباره تميّـــزاً اجتماعياً . وبما أن هذا الأثر يكـون متوقعاً من قبل المنتخبين يتم إطلاق انتاج جديـد . وتستمر عملية انتشار الانتاج الأول إلا أن تشابكـاً معيناً يحصل : يبدأ خلفه بالحلول محله في السوق . ويولّـد تنسيق هذه العمليات مستوى تجميعياً لظاهرات دورية ، تغطي جزئياً دورات حياة الانتاج المتتالية .

من المرجح ، كما أوحى مؤلفون مثل باريتو (Pareto) وتارد وسوروكين (Sorokin) ، أن ظاهرات طرق اللباس وكذلك ظاهرات ثقافية أو ذات علاقة بالأفكار ، تخضع لعمليات ذات بنية مشابهة لما وصف سابقاً ، وتتخذ بالتالي ، مساراً دورياً .

في الأمثلة السابقة ، افترضنا أن التجديد أو الإعلام الذي ندرس انتشاره ، تم قبوله منذ أن عرف . وبتحديد أكبر ، يفترض النموذجان الأولان ، من النمط « المعدي » ، أن اللقاء بين ناقل المعلومة والشخص الجاهل لها يكـــون فعالاً . في النموذج الثالث ، نفترض أن مصدر المعلومة فعّـال . ثمة صيغ أخرى أكثر تعقيداً لهذه النماذج ، تدخل فرضيات احتمالية . يمكننا الافتراض على سبيل المثال ، أن فعالية اللقاءات أو ، بتعابير أخرى ، أن مقاومة التغيـيرات أو المعلومات تخضع لتوزيع معيّـن (ن١ ، ن٢ ، . . . . . ، أشخاص عليهم أن يحققوا بالتوالي ، م١ ، م٢ ، . . . . . . ، لقاءات قبل أن يقتنعوا فيتحولوا) . يمكننا تنسيق هذه الفرضية مع فرضيات خاصة بآثار البنى الاجتماعية على احتمالات اللقاء . إن نماذج من هذا النمط ، تأخذ أحياناً شكل نماذج مقلدة ، تمّ استعمالها بنجاح في مجال تعميم التجديدات الزراعية . وهكذا ، نجح هاجرستراند (Hagerstrand) بأن ينسخ بدقة معطيات خاصة بتعميم تجديد زراعي في السويد ، مفترضاً توزيعاً بسيطاً لمقاومة التغيير وبناء احتمالات اللقاء بفعل التباعد الجغرافي .

إن النماذج الثلاثة السابقة والمتغيّـرات المختلفة التي يمكن انتاجها منها ، لا تستنفد مجموعة

النماذج الأولية الخاصة بالانتشار . إن سباق التسلح ، وزيادة الطلب على العلم ، والسعي المعمم لـزيادة الانتـاجيـة ، لا تنجـم عن ظـاهـرة عـدوى (نمـاذج من النـوعـين الأول والثـاني) ، ولا من ظاهرة حفز انطلاقاً من مصدر خارجي (نموذج من النمط الثالث) . في جميع هذه الحالات ، يكون الانتشار نتيجة للتنافس بين الفاعلين ، باعتبار أن كلاً منهم لديه مصلحة في أن يكون أفضل تسليحاً أو أكثر علماً أو أكثر انتاجاً من جاره . ينجم التماثل في التصرفات إذن من بنية نظام التبعية المتبادلة التي تربط الأفراد ومن الاستراتيجيات التي تفرضها عليهم ، أو على الأقل ، التي تحثهم عليها . وفي حالات أخرى ، إن التشابه في الاراء والتصرفات ينجم ببساطة عن تماثل الأوضاع أو المصالح : « إننا نرى في هذه المرحلة الأولى بكاملها [من الثورة الفرنسية الكبرى) ، الوحدة الكاملة القائمة بين كامل أعضاء الفئة الثالثة (*) ؛ لأن المصلحة الطبقية والعلاقات الطبقية وتوافق المواقف ، وتوافق الشكاوى في الماضي ونظام الحرف المغلقة ، كانت كلها تجعلهم يتماسكون معاً وتضع في طريق واحد الأفكار الأكثر تنوعاً ، وحتى هؤلاء الذين لا يتفاهمون إلا قليلاً حول السلوك المستقبلي الواجب اتباعه وحول الهدف الواجب تحقيقه في المستقبل » (توكفيل Tocqueville ـ L'Ancien régime et la Révolution ، II، p. 177) .

توحي هذه الأمثلة بملاحظة عامة ، وهي أن تحليل عملية الانتشار تفترض نظرية ملائمة لعمليات علم الاجتماع الضيق الذي تشكل أساساً له . فلا نستطيع إلا في بعض الحالات فقط ، إدخال الفرضية البسيطة للعدوى ، أو « للمحاكاة » على حد قول تارد . وينطبق هذا التحفظ على ظاهرات الاستهلاك نفسها : لو كان المستهلكون سلبيون الى هذا الحد الذي يزعمه بعض علماء الاجتماع ، فإننا لا نفسر ، كما يلاحظ ذلك ليندبك Lindbeck ، فشل نسبة كبيرة من المنتجات التي أطلقت الى السوق . في الواقع ، إن تبني سلعة جديدة أو تجديد معيّن من قبل أحد الأفراد ، نادراً ما يكون سلبياً (راجع مقالة التأثير) .

وتبيّن دراسات عديدة أن عملية التبني أو الرفض تسبقها مرحلة استكشافية يأخذ خلالها الفرد ، إما المساندة وإما النصيحة لدى بعض شبكات الأعلام : المحيط المباشر في المجتمعات الصناعية (كاتز ـ Katz ـ ولازارسفيلد Lazarsfeld) ، و« الشبكات المحلية » في المجتمعات التقليدية (لين ـ Lin ـ وبورت ـ Burt) . وفي كلا الحالتين ، إن اللجوء الى المحيط المباشر يسمح ، بأقل كلفة ممكنة ، بتقليص الشك والمخاطر المتعلقة بتبني تجديد معيّن .

وكما أننا نميل أحياناً الى تفسير ظاهرات الانتشار انطلاقاً من فرضية ميكروسوسيولوجية للتقليد السلبي ، نلاحظ كذلك أحياناً أن ظاهرات **عدم الانتشار** يتم تفسيرها انطلاقاً من فرضية **المقاومة السلبية للتغيير** . وهكذا ، يفسر مراقبون عديدون اخفاق بعض حملات نشر الوسائل المانعة للحمل أو الطرق الزراعية الجديدة في البلدان النامية انطلاقاً من مفاهيم مثل « مقاومة التغيير » أو « عبء التقاليد » . إلا أن تحليلاً أكثر دقة في حالات كثيرة ، يبرهن أن « عبء

(*) الفئة الثالثة Tiers état كانت تشكل في فرنسا ما قبل ثورة 1789 ، كل أبناء المجتمع الفرنسي الذين لا ينتمون الى طبقتي النبلاء والاكليروس . (المترجم) .

التقاليد » يترجم فقط خيبات وافتراضات المراقب ، وأن الأشخاص أنفسهم لديهم أسباب وجيهة « لمقاومة التغيير » . وهكذا ، ففي الهند ، يمكن غالباً تفسير « المقاومة » المزعومة للرقابة على الولادات ، بالصعوبات التي قد يؤدي إليها تخفيض عدد الولادات بالنسبة للمستثمر الزراعي . كما أن أبستين (Epstein) قد لاحظ أن « الطريقة اليابانية » في زراعة الأرز (التي تؤمن أرباحاً لا يستهان بها في الانتاجية بالنسبة للطرق التقليدية المستعملة من قبل المزارعين الهنود) انتشرت بسهولة في بعض القرى ولكنها رفضت في أخرى . وقد سمح له تحليل دقيق على الطبيعة بالتعرف على هذا الفرق . فاعتباراً من سنوات الأربعينات طورت الإدارة الهندية برنامجاً للري كانت له آثار ايجابية . فقد ساهم في تحديث الزراعة وفي رفع مستوى الحياة للفلاحين وأدى في النهاية الى الانتقال من اقتصاد الكفاف الى اقتصاد التبادل . ولكن آثاره الاجمالية تباينت وفقاً لأنماط القرى . في القرى « الرطبة » (التي تملك نسبة كبيرة من الأراضي المروية أو القابلة للري) ، أدى التحديث الى رفع مستوى الحياة ولكنه حافظ على الروابط المعقدة بين التنظيم الزراعي والتنظيم الاجتماعي ، أو بين علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية وفقاً للتعبير الماركسي . أما القرى « الجافة » (القرى التي تملك قليلاً من الأراضي المروية أو القابلة للري) فلم تستطع أبداً الاستفادة مباشرة من الري . ولكن التغييرات الاقتصادية المحيطة دفعت فلاحي القرى الجافة الى البحث عن نشاط ما في الخارج ، والى تطوير مشاريع لمعالجة الحبوب ، الخ ، مؤدية بالإجمال الى زيادة مهمة في الروابط بين هذه القرى والمنطقة المحيطة . وبالتالي ، وجدت العلاقات الاجتماعية التقليدية داخل القرى ، نفسها متأثرة ومشمولة بالعلاقات الاجتماعية الجديدة الناجمة عن اندماج القرية مع محيطها . ذلك أن الانتقال من الطريقة الهندية الى الطريقة « اليابانية » في زراعة الأرز انطوت بالتحديد على زوال علاقات الولاء الشخصية بين الفلاحين والمنبوذين ، وكذلك زوال التسلسلية الداخلية في مجموعة المنبوذين ، في دالينا (Dalena) ، القرية الجافة ، كان المستثمر يستطيع بسهولة الشروع في إعادة تنظيم فرق العمال الزراعيين المسؤولين عن زراعة القطن وحصاده . أما في وانغالا (Wangala) القرية الرطبة ، كان مثل هذا التنظيم مستحيلاً عملياً ، إذ كان أعضاء فرق العمال مرتبطين بالمستثمرين بعلاقات ولائية معقدة ، وراثية غالباً . إن آثار تطور الري على العلاقات الاجتماعية جعلت من حقول **فعل** الفلاحين في وانغالا ودالينا بنى مختلفة تماماً . فالطريقة « اليابانية » انتشرت إذن بسهولة في القرى « الجافة » حيث كانت هذه العلاقات الاجتماعية منفصمة بقوة ، ولكنها لم تنتشر في القرى « الرطبة » . تبرهن هذه الأمثلة أن تحليل عمليات الانتشار (أو عدم الانتشار) ، تفترض أن توصف بدقة حقول **الفعل** التي يتحرك الفاعلون في داخلها .

إن المبادىء المنهجية التي تستخلص من التحليلات السابقة ذات تطبيق عام ، وهكذا ، يتساءل دانيال بلّ (Daniel Bell) في دراسة مجلية له ، لماذا أدى الكشف عن فظائع الستالينية ، اعتباراً من سنوات الأربعينات ، الى رفض قاس للأيديولوجيا الماركسية من قبل المثقفين الأميركيين الذين كانوا توّاقين إليها في الفترة السابقة . ويكتسب السؤال أهمية أكبر كون ما كشف عنه لم يؤد الى الرفض نفسه في بلدان أخرى . يعتبر بلّ (Bell) أن الكشف عن معتقلات التشغيل كان

« فعّالاً » لأنه ترافق مع ظاهرتين . فقد ظهرت في حقبة بدت فيه الحركة النقابية الأميركية التي كانتْ خلال وقت من الأوقات من النمط السياسي والأيديولوجي ، متوجهة نهائياً نحو حركة نقابية تأخذ بمبدأي التفاوض والسوق . وفي الوقت نفسه ، كان وقوف الحزب الشيوعي الأميركي في صف موسكو قد أدى الى وقف مفاجىء لنموه . وهكذا وجدت الأيديولوجيا الماركسية نفسها مستبعدة من جميع المؤسسات السياسية والنقابية التي لها أهمية في الحياة السياسية للبلد . واعتباراً من هذه الفترة تم إفراغ الولاء للماركسية من المعنى الذي كان يمكن أن تتضمنه في الحقبة السابقة . أما وضع المثقفين الفرنسيين عام 1945 ، فقد كان بالتأكيد مختلفاً تماماً : الحزب الشيوعي حزب هام ، وقد أكسبته مشاركته في المقاومة زيادة في الشرعية ، والحركة النقابية تستند على الأقل جزئياً الى الأيديولوجيا الماركسية : لذا احتفظ ولاء المثقف الى الماركسية بمعناه . إن **حقول الفعل** الخاصة بالمثقف الأميركي والمثقف الفرنسي عام 1945 (كما هي كذلك عام 1970) كانت مختلفة تماماً . لذلك تمّ انتشار الرفض للأيديولوجيا الماركسية بوتائر مختلفة في فرنسا والولايات المتحدة (راجع مقالة المعتقدات) .

قد نجد توضيحات في نفس الاتجاه لدى كاهن Kuhn الذي يبيّن بوضوح كيف أن انتشار النماذج العلمية الجديدة يخضع لعمليات متأخرة بسبب أهمية النماذج القائمة في بناء حقل فعل الباحثين (راجع مقالة المعرفة) .

إن **قوانين تارد للمحاكاة** تفسّر ظاهرات الانتشار الاجتماعي انطلاقاً من فرضية **المحاكاة** ، وظاهرات عدم الانتشار انطلاقاً من فرضية **العرف** التكميلية . لقد استبدل علم الاجتماع الحديث هذه الصورة البسيطة والالية بصورة أكثر تعقيداً بكثير : إن انتشار أو عدم انتشار شائعة ، أو موقف أو ممارسة يتم إدراكها باعتبارها الأثر التجميعي **لأفعال** فردية متعددة ، تتعلق هذه الأفعال الفردية بحقل فعل الأفراد ؛ كما أن حقول فعل الأفراد يتم تحديدها جزئياً بواسطة معطيات بنيوية . إن تحليل ظاهرة انتشار أو عدم انتشار ، تفترض إذن معرفة بهذه الحقول الفردية . ولا يمكن ، إلا في حالات بسيطة ومتطرفة إعادة ظاهرات الانتشار وعدم الانتشار الى آثار المحاكاة والعدوى ، أو اعتبارها نتاج التقليد والعرف أو « مقاومة التغيير » .

تسمح هذه الملاحظات بالابتعاد عن النزاع بين **الانتشاريين والوظائفيين** . هذا النزاع الذي اكتسب الصفة الرسمية على أرضية الانتروبولوجيا يظهر بصورة شبه رسمية في الكثير من مناقشات علم الاجتماع . وهو يرد الى سؤال عام : هل يقتضي إدراك التغيير باعتباره « أساساً » خارجي المصدر أم داخلي المصدر ؟ ويكفي استمرار النزاع للبرهنة على أن سؤالاً كهذا مطروح بشكل سيء ولا يمكنه الحصول على جواب عام . من المؤكد ، أن تجديداً معيناً لا يمكن تبنيه إلا إذا كان الوسط المستقبل جاهزاً لتلقيه . في العصر الوسيط ، لم يتم تبني محراث السكة الحديد ، على الرغم من فوائده على مستوى الانتاجية ، في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة . إذ إنها كانت تفترض أن المزارعين يستطيعون تجميع ثمانية ثيران مقرونة . وفي المناطق التي لم تعرف فيها الأحذية ، كان الرفش قليل الحظ بالوجود . ولكن ، إذا كان تبني التجديد يرتبط بشروط داخلية في نظام

الاستقبال ، فإنه لا يفترض أن يكـون التغيـير ، وأن يكـسون بالضرورة داخلي المصدر . تنتج التغيـيرات أحيـاناً من الحاجات الداخليـة لنظام معيّـن . ولكن يتم تبنيها أحيـاناً لأنها : 1 ـ متوفرة . 2 ـ وتنتج فوائد (مثلاً ، ربح في الانتاجية) ، 3 ـ وتصادف شروطاً داخلية مناسبة . في هذه الحالة الثانية البارزة ، لا يمكننا الاكتفاء بالتأكيـد أن تبني التجديـد ينجم عن الحاجات أو الضرورات الداخلية للنظام .

● Bibliographie. — Bailey, N. T. J., *The mathematical theory of epidemics*, Londres, Charles Griffin, 1957. — Bell, D., « The mood of three generations », *in* Bell, D., *The end of ideology. On the exhaustion of political ideas in the fifties*, New York, The Free Press, 1960, éd. rev. 1965, chap. XIII, 299-314. — Cherkaoui, M., *Les changements du système éducatif en France, 1950-1980*, Paris, puf, 1982. — Coleman, J. S., Katz, E., et Menzel, H., *Medical innovation. A diffusion study*, New York, Bobbs-Merrill, 1966. — Epstein, T. S., *Economic development and social change in south India*, Manchester, Manchester University Press, 1962. — Hägerstrand, T., « A Monte-Carlo approach to diffusion », *Archives européennes de sociologie*, VI, *1*, 1965, 43-67. — Hamblin, R. L. et Miller, J. L. L., « Reinforcement and the origin, rate and extent of cultural diffusion », *Social forces*, LIV, *4*, 1976, 743-759. — Katz, E., et Lazarsfeld, P. F., *Personal influence. The part played by people in the flow of mass communication*, Glencoe, The Free Press, 1955, 1965. — Lin, N., et Burt, R. S., « Differential effects of information channels in the process of innovation diffusion », *Social forces*, XXXIV, *1*, 1975, 256-274. — Lindbeck, A., *The political economy of the new left : an outsider's view*, New York, Harper & Row, 1971. Trad. franç., *L'économie selon la nouvelle gauche*, Paris, Mame, 1973. — Rapoport, A. et Rebhun, L. I., « On the mathematical theory of rumor spread », *Bulletin of mathematical biophysics*, XIV, 1952, 375-383. — Simmel, G., « Die Mode », *in* Simmel, G., *Philosophische Kultur. Gesammelte Essais*, Leipzig, Klinkhardt, 1911, 29-64 (*Philosophische-Soziologische Bücherei*, Band XXVII). — Sorokin, P. A., *Social and Cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. ; version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1957 ; Boston, Porter Sargent, 1957, 1970. — Tarde, G., *Les lois de l'imitation. Etude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890 ; 3e éd. rev. et augm., 1900 ; Paris/Genève, Slatkine Reprints, 1979. — Wolf, E. R., « The study of evolution », *in* Eisenstadt, S. N. (red.), *Readings in social evolution and development*, Londres/Paris, Pergamon, 1970, 179-190.

الأوتوبيا (الطوباوية) Utopie

تدل عبارة الأوتوبيا في الوقت نفسه على نوع أدبي وعلى نوع من السياسة الخيالية ، وكذلك على تحقق شكل من التنظيم الاجتماعي غالباً ما يكون إكراهياً وأحياناً فظاً ، يفترض أن يتجسد فيه مثال يشتهر بأنه جيد بصورة مطلقة .

يظهر التوجه الطوباوي في كل مكان تقريباً وبصورة دائمة تقريباً ، ولكن أيـاً يكن تنوع محتوياته ، فإنه يمتلك بعض السمات التي يمكن التعرف عليها بسهولة . أولاً تتكـوّن الأوتوبيـا بمواجهة القيم المهيمنة للمجتمع الذي تنشأ فيه . فضلاً عن ذلك ، إنها تتميّـز باستبداديتها التي يمكن أن تقود تابعي الأوتوبيا الى أقصى درجات التعصب تجاه عالم فاسد وتجاه الذين يعرفون بأنهم

يحولون دون قيام النظام الجديد ، في آن واحد . فالإستبدادية والتسلطية هما خاصيتا الموقف الطوباوي ، اللتان يمكنهما أن يتخذا أبعاداً متنوعة بدءاً من التعصب الأكثر تشدداً وانتهاء بنوع من الرضى النرجسي الذي يُسر بمجتمعاته الصغيرة المغلقة حيث تقوم السعادة على العيش بين من هم مثلنا . وهذا الانغلاق يحمي المجتمع الطوباوي في آن واحد ضد فساد الخارج وضد تهديد الأجانب . ويمكن أن يفرض الحرم ، كما في حالة الأديرة ، من قبل سلطة تسلسلية ، أو يمكن أن يكون مرغوباً فيه كما في حالة الطوباوية الفورية (*) ، من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم .

أياً يكن التشابه بين مختلف أشكال الأوتوبيا التي يمكننا إحصاؤها ، ثمة إمكانية لترتيبها في عدد صغير من الأنماط المميّزة بدقة . إن مدينة أفلاطون التي يضع نموذجها في كتاب **الجمهورية** تتناقض بوضوح مع دير تيليم (Théleme) (**) الذي يتحدث عنه رابليه (Rabelais) في كتابه الأول . من الصحيح أنه إذا سعينا لتحديد سمات هاتين الطوباويتين الواحدة بالنسبة للأخرى ، يقتضي كذلك التساؤل الى أي حد من الجدية يحدثنا أفلاطون عن مدينته العادلة بصورة مطلقة ، وإلى أي حد يعتبر ذكر تيليم لرابليه وقرائه مجرد تسلية . فلكي نحدد سمات مختلف أنماط الأوتوبيا ، لا يكفي التعلق بالفوارق التي تعرّف محتواها ، وإنما يقتضي كذلك تفحص الوظيفة التي يفترض فيها أن تمليها بالنسبة للمؤلف والجمهور الذي تتوجه إليه .

تفترق الطوباويات في محتواها . فبعضها يقترح علناً مجتمع الوفرة وبعضها الاخر مجتمع التقشف الشديد ؛ بعضها يعرض مجتمع قديسين ، والبعض الاخر مجتمع أبطال . لكن الفكر الطوباوي لديه بعض السمات المشتركة . إنه ينبثق من عدم الرضى الأساسي حيال الشروط الحالية للوجود الاجتماعي . وعدم الرضى هذا ينبغي عدم تقليصه الى شعور فردي عابر إلى حد ما . فهو مصدر حركة تدفعنا لإعادة تثبيت الانسجام بين ما نعتبره منصفاً (مجتمعاً عادلاً ، وحراً ، مجتمعاً للمتساوين) والحياة المتوفرة لنا هنا وحالياً . يمكننا السعي الى ترتيب النظام القديم فيما يتعلق بالقضايا التي تصدمنا . ولكننا نستطيع كذلك أن ننكر عليه أية شرعية وحتى أن نسحب منه كل واقعية ـ وبما أنه كان ينبغي ألا يوجد ، العمل وكأنه غير موجود ـ والخلق المصطنع لنظام نستطيع أن نرى أنفسنا فيه .

إن ما هو مرغوب اجتماعياً يبنى بالقطيعة ، ضد بعض الجوانب المعاشة ، وكذلك بواسطة **الأسقاط أو إضفاء المثالية** على جوانب أخرى . إن النقاط التي تحصل عليها القطيعة بين المجتمع كما تم إدراكه ـ وكما **ينبغي أن يكون** ، يمكن تحديد موقعها في المفصل بين النظام المعياري والتوقعات الخائبة . في مجتمعاتنا ، توزع المداخيل بشكل متفاوت : إن نسبة مئوية ضعيفة من السكان تستأثر بنسبة قوية جداً من الموارد الجماعية . وما هو أسوأ ، هو أن هذا التوزيع غير عادل : إن العلاقة بين المساهمات والتعويضات مقطوعة . إن من يعملون أقل ينالون أكثر . وإن من هم في موقع القيادة ليسوا الأفضل أهلية . ومن ينبغي أن يكون لهم حق الكلام محكوم عليهم بالصمت .

(*) نسبة الى عقيدة « Ch. Fourier » (المترجم) .
(**) L'abbaye de Thélème (المترجم) .

ويفرض أصحاب السلطات على من يمارسون عليهم قيادتهم معوّقات أكثر ضيقاً من تلك التي تكون مطلوبة من أجل حسن سير الخدمات . ويسبب النظام الاجتماعي حرمانات وحالات كبت تؤكد ساديـة الرجال وخبثهم أكثر من الندرة الذاتيـة للأموال والخدمات ؛ وإن المجتمع ركب بالمقلوب قطعاً ، بما أن تراتبيته تناقض التوقعات الاكثر شرعية وأهم المتطلبات .

إن الفكر الطوباوي لا يقف عند هذا الحد السلبي ، وبصورة خاصة ، إذا كان المرغوب فيه الذي يستخدم مرجعاً ، يتخذ بصفته مطلباً أخلاقياً . أما فيما يتعلق بشروط تحقق المرغوب فيه فإن الفكر الطوباوي يرفض ما هو متدرج ، أو إنه لا يمنحه إلا أهمية محدودة . إنه يفضل تأكيد ، ولكن في الخيال ، تحقيق ما قد أنكر هنا وحالياً ، وطرح هذا التأكيد بصفته المقابل الضروري لنفي ما يعطى حالياً . كيف تحصل هذه القفزة في الخيال ؟ يمكننا الاعتراف لها على الأقل بثلاثة اتجاهات رئيسية . في صيغة أولى . يستند الفكر الطوباوي مباشرة الى قيام حالة اجتماعية ، تحل فيها جميع التناقضات ، وتتحقق فيها رغبتنا في تحقيـق ذاتنا . حتى ماركس الشاب يتحدث في تعليقه على هيجل عن الوقت الذي يتصالح فيه الانسان مع نفسه ومع الطبيعة ومع الناس الاخرين ، تتخذ هذه الأوتوبيـا شكل الوفرة مثل ما تتخذ شكل العودة الى الأرض . إن ما يحركها هو **المـذهب الطبيعي** الذي يجهل أو يرفض اللعنة التوراتية التي تعتبر أن الإنسان منذ خطيئته محكوم عليه بأن يأكل خبزه بعرق جبينه .

يقتضي أن نميّـز من هذه الصيغة الأولى التي يمكننا تسميتها **بالألفية** ، **الأوتوبيا الأخلاقية** ، التي تأخذ بجدية مطلقة بعض القيم التي تستثمرها بكاملها سواء في حفظها أو في ترقيها مهما يكن الثمن من أجل تحقيقها . وكما ميّـزنا تعبيراً خاصاً بالوفرة وتعبيراً خاصاً بروسّو وتعبيراً تقشفياً في الشكل الاول للأوتوبيا ، سنميّـز كذلك صيغتين في الأوتوبيا الأخلاقيـة ، في الصيغة الأولى ، يعامل المثال كما لو أنه يفرض علينا بسبب شرعيته موجب تجسيده المحتوم . إن الأوتوبيا الأخلاقية معرضة إذن لتصب في **الإرهاب** ، بما أن أي قيمة غير قابلة لمواجهة الأوتوبيا ، وبما أن تحقيق هذه الأوتوبيا إلزامي وحق . ويمكن أن تتخذ الأوتوبيا الأخلاقية كذلك بعداً لا عنفياً **ونافياً للعالم** . هذا التعبير الذي كان يطبقه ماكس فيبر (M. Weber) على الشيخ الروحي ، يشير الى الانسحاب من العالم ، الذي يمكن أن يصل الى حد رفض أي اتصال بالناس الاخرين ، هذا الرفض المميّـز للنساك ، والذي يترافق بالرفض الجذري للعلاقات الحسية . ولكن نفي العالم يمكن أن يكون تشاؤمياً ومفرطاً في رفضه أو على العكس منفتحاً ومتماثلاً مع الحيـاة بكل أشكـالها حتى الأكثر غزارة .

في كل هذه الأفكار الطوباويـة توجد هذه المتغيّـرات متناسقة بأشكـال مختلفة : الالفيـة (سيأتي ذات يوم) ، الاستبدادية الاخلاقية ، اللاكونيـة (الإرهابيـة أو التصالحيـة) . والبعد الاخلاقي موجود كذلك لدى طوباويـي النهضة مثلما هو موجود لدى اشتراكيـي القرن التاسع عشر . وهو لدى هؤلاء كما لدى أولئك يوازن التوجه الالفي . والتوجه اللاكوني يشكل لكل فكر طوباوي الملجأ الأخير ، بما أن « الرافض » الذي ينسحب من العالم يتمتع على الأقـل بحكمته

الخاصة التي لا يمكن لأية قوة في العالم أن تحرمه منها . ويواجه الفكر الطوبـواوي بسلسلة من الاختيارات التي تكون على شكل بدائل : إما تغيير العالم وإما تحقيق نظام اجتماعي مطابق للمثال الأخلاقي إما بواسطة الفعالية وأما بواسطة المثالية . إن كل واحدة من هذه العبارات هي نفسها غامضة . يمكن أن تتخذ الفعالية شكل الإرهاب السياسي أو شكل البعثات التبشيرية . ويمكن أن تذهب المثالية أبعد بكثير من الطاعة لنظام خارجي وحتى الى السعي الى الكمال فيما يتعدى كل إلزام وكل عقاب .

إن الأكثر تعبيراً من كل التباسات الفكر الطوباوي يمس مكان **العنف** في تحقيق الأوتوبيا . يمكن أن يظهر الإرهاب وكأنه شرط لتحقيق الأوتوبيا الأخلاقية . ولكن الإرهاب يمكن أن يعتبر تماماً بأنه مناقض للمثال الأخلاقي الذي يعيبه . لذلك كرّس رفض العنف باعتباره أحد الأجزاء الجوهريـة المكـونة للموقف الطوباوي . وفيما يتعلق باللاعنف فهو ينطوي على صيغ بارزة من المسيح الى غاندي .

يتجسد الفكر الطوباوي في صيغ مؤسساتية متمايزة . فالأوتوبيا الألفية والأوتوبيا الأخلاقية تقبلان تعبيرات مؤسساتية مختلفة جداً . ومواطنو الجمهورية الأفلاطونية مكرهون على أن يكونوا عادلين . أما أعضاء الجماعة الفوريـة فلا يستطيعون فقط الخروج على هواهم وإنما يستطيعون كذلك اختيار شركائهم تبعاً لأفضلياتهم وجاذبياتهم . والأوتوبيا اللاكونية تقترح على الأفراد أن يعتزلوا ، أو على الأقل أن يحصروا عبوديتهم لتقسيـم العمل من المتطلبات الدنيـا للاتصال بين الشيخ المتعبد وتلاميذه . ولكن الانزلاق فيما بين الأنماط التي ميّـزناها ، سهل ، كما تؤكد ذلك حالة الهند التقليدية ، أو على حد قول ماكس فيبر ، يتدعم التوجه العفوي والتوجه اللاكوني وفقاً لجدلية « مزدوجة الهياج » .

يعالج الفكر الطوباوي عدداً معيناً من الإكراهات مقدمة حالياً كما لو كان ممكناً أو واجباً إلغاؤها . إنه يكوّن إذن شكلاً خاصاً جداً من الفكر بما أنه ينخرط في غرض يلغي إزاءه كل مسافة نقدية ، في الوقت ذاته الذي يرى فيه نفسه محروماً من وسائل التدخل في البيئة التي ينتشر فيها ـ إما لأنه يحتقرها مثل الأوتوبيا اللاكونية ، وإما لأنه ينظر إليها على غرار الأوتوبيا الأخلاقية ، باعتبارها مادة مطواعة أمام رغباته . يقيم إذن الفكر الطوباوي في « كما لو » التي لا يستطيع الخروج منها إلا بواسطة إرادوية أخلاقية (تقود أحياناً الى مفهوم تسلطي وأحياناً إرهابي للمجتمع) . وإما بواسطة عفوية جمالية (تقود الى تجمعات سرية تقريباً مثل الأسرار) .

إن الفكر الطوباوي ، على غرار المجتمع الطوباوي ، يكـون بشكل جوهري غير مستقر وملتبس . ولكن يقتضي ألا نستنتج أنه غير فعّال دوماً وفي كل مكان ،فقد أوحى بمشاريع تجسدت في النهاية في تنظيمات دائمة . إن الرغبة الطوباوية بالتخلص من فساد الكافرين أدى إلى إزدهار الرهبنة ، التي كانت نتائجها مهمة الى أقصى حد بالنسبة لاقتصاد الغرب المسيحي ، والرغبة نفسها كانت تسكن كذلك مسافري الباخرة ماي فلاور التي اجتازت الأطلسي سعياً وراء الأرض الموعودة على الشاطىء الأميركي . « والإنكفاءات » اليسوعية في الباراغوي ، حيث يدجن الأباء

الطيبون الطبيعيــين ، توضح جديــة تطلعهم الى تأسيس مجتمع وجعله يعيش حسب المخطط الإلهي .

ولكن الأوتوبيا لا ترسم فقط مشروعاً لفعل المؤسسين والمصلحين المتزمتين . فيمكنها أن تكوّن نموذجاً نظرياً يسمح لنا بفهم تطور المجتمعات الملموسة . وليس مؤكداً أبداً أن أفلاطون أراد جدياً بناء جمهورية مطابقة تماماً للأوتوبيا التي يقدمها في بحثه الشهير . ولكن مخططه الثلاثي (الفلاسفة ، المحاربون ، الفنانون) يوضح عمل المجتمعات الغربيــة قبل الثورة الصناعيــة . ومن الواضح جداً أن روسو لم يعتقد أبداً أن الملكيــات الأوروبية ستقوم بإصلاح نفسها على طريقة جنيف أو كورسيكا . ولكن نموذج « العقد الاجتماعي » يلـقي أضوله على موضوع الشرعية في المجتمعات الديموقراطية .

يمكن تقدير خصوبة الأوتوبيـا من خلال ثلاث وجهات للنظر . أولاً ، يمكنها أن تؤمن وجود واستمرار « الندوات » و« الجمعيات السرية » (على حد قول فيبر) أو « الجماعات » ، كما يقال اليوم . ومن ناحية ثانية ، يمكنها أن تحافظ على الأمل ، في إمكانية تحقيـق الانسجام بين المتطلبات المثالية والشروط الواقعية للحياة في المجتمع ، حتى ولو كان ممكناً أن تشكل فرصة لكل الأضاليل ولكل الجرائم . ولكن الأوتوبيا ليست فقط أحد مصادر التغيير الاجتماعي ، إنها تقدم كذلك مادة للتأمل والإعداد النظري . إن « كما لو » الفكــر الطوباوي يمكن أن تؤدي الى استكشاف أنماط التنظيمات الممكنة ولكنها ليست معطاة حاليــاً ، أو معطاة فقط بطريقة مؤقتة وجزئيـة . يمكن إذن الكـلام على « الأوتوبيـا التنافسيـة » و« الأوتوبيـا الليبراليـة » و« الأوتوبيـا الاشتراكية » . وإن ما يميّـز هذه المسيرة الأخيرة ، هي أنها تسعى الى إعلان فرضيات حالة اجتماعية مرغوباً فيها ، بشيء من الدقة . إنها تشكل إذن تجربة افتراضية ؛ ولكن من الممكن بناء نظام معياري يمكن أن تصبح بفضله عمليـة. العلاقات التي يعترف بأنها مرغوب فيها (مثلاً ، في حالة الأوتوبيـا الليبراليـة ، إن مبدأ تعدد المنتجين المستقلين ، أي العاجزين عن تنسيــق مخططاتهم الانتاجية على حساب المستهلكين يمكن أن يحدد بمعاملي الانتاج وقوالب العوامل ـ الانتاجية ، التي تسمح بتقدير تبعية المؤسسات تجاه بعضها البعض) . وهكذا فإن شعار « دعه يعمل دعه يمر » يمكن أن يتحول بعد إعداد مناسب الى نموذج للتوازن العام . إن السوق التنافسية التامة هي أوتوبيا بمعنى أن علاقات الانتاج لم تكن في أي مكـان أو زمان تحت الإشراف الدقيــق للمواجهة غير الشخصيـة للعروض والطلبات الفرديـة والمستقلة . والانتقال من الفكـر الطوباوي الى الفكــر المنهجي يفترض شرطين : جهد تدقيقي عبر توضيح المرغوب فيه ؛ تحديد للممكن ولغير الممكن ومختلف درجات الاحتمال عبر تفحص واقعي للشروط والظروف التي يندرج فيها الممكن .

إن الفكر الطوباوي مهدد غالباً بالاجترار . ينغلق على نفسه عندما يصبح غير ميال بكل ما عداه ، الى حد لا يعود فيه لديه شيء يقوله حول شروط تحققه الخاص (إني أعتقد ذلك لأني آمل به ، وآمل فيه لأني أعتقد به) . إلا أن الفكر الطوباوي حتى ولو اتخذ في هذه الحلقة من الفكر الطوباوي ، يحصل أن يتوصل بواسطة عملية تسامٍ الى توليد أعمال فنية تعبّـر على الطريقة الرمزية

عن الحالة المرغوبة التي كانت تحملها ولكنها لم تتوصل الى تجسيدها . إن الهندسة المعمارية الدينية في القرون الوسطى يمكن مواجهتها باعتبارها تحقيقاً لرغبة مزدوجة في الانسحاب والتسوير ، بالطبع مع التحفظ في كون الأوتوبيا اللاكونية المرتبطة بهذه الرغبة قد تمّ التعويض عنها بالهم الأخلاقي القائم على تحقيق ملكوت الله على الأرض .

من الصعب كذلك تقدير قوة التوجه الطوباوي في مجتمع معيّن بمقدار صعوبة تحديد موقعها بدقة . لقد اعتقد كارل مانهايم أنه اكتشف في المثقفين الجذريين طليعة الأوتوبيا . هذا الرأي الذي استعاده ماركوز (Marcuse) بشكل مختلف قليلاً ، يستدعي عدة تحفظات . أولاً ، إذا كان صحيحاً أن الأوتوبيا تنتقد الحالة الاجتماعية القائمة ، فإنها تأخذ كما رأينا أشكالاً مختلفة . يمكن الاستئثار بها ، بشكلها الأخلاقي ، من قِبل المثقفين الذين يستبدلون طوعاً ، كما رأى ذلك جيداً توكفيل (Tocqueville) ، التنوع في الأوضاع المحسوسة الذي قد يكون غير متجانس ، باليقين المزعوم للمبادىء المجردة . فالأوتوبيا لا تنغلق على نفسها ضمن الحلقة السياسية . إنها تقترب ، بشكلها العفوي أو بشكلها اللاكوني ، من الفن أو الدين . ولا يمكننا كذلك أن نقدم الأوتوبيا ، سواء كانت سياسية أم لا ، باعتبارها محافظة بالضرورة . ثمة أوتوبيات فوضوية وثمة أوتوبيات تسلطية . ولا يقدم شيئاً القول ، كما يفعل مانهايم ، أن الأوتوبيات التسلطية الكاذبة هي كلها في نهاية المطاف ، **أيديولوجيات** مقنعة ، أي تبريرات **للوضع القائم** (Statuquo) ، أو دعوات لإعادة **الوضع القائم** المكسور . فالنازية مثلاً ، ترد الى نظام اجتماعي سابق للصناعة ضاع خلال الطريق من قبل تاريخ مشوش ، يقتضي إعادة بنائه أو بناؤه بكل الوسائل التي تكون عرضة لتعصب لا يرحم . مع ذلك لم يكن هتلر يعمل لمصلحة مالكي الأرض . ولم يكن إعادة تثبيت النظام التقليدي أو تمتينه هدفاً أولياً بالنسبة له . ولا نرى كذلك لماذا تساهم كل أوتوبيا بالضرورة في تحقيق « مستقبل أفضل » ، ولماذا ينبغي أن يجل الطوباويون وكأنهم محركو التاريخ أو ملح الأرض . يمكن التعبير عن السؤال المركزي الذي يطرحه مانهايم بالصيغة التالية : « ماذا تخدم الأوتوبيات ؟ » . إن هذا السؤال لا يتضمن مع الأسف ، جواباً محدداً . وبتعابير أقل فظاظة وظائفية من تعابير الماركسي الجديد مانهايم ، نقول إن الأوتوبيا هي التعبير ، إذا لم يكن التجسيد ، لرغبة ردم الفاصل بين ما هو عليه النظام الاجتماعي وما ينبغي أن يكونه ، إذا كان ممكناً أن يصبح « مرضياً » .

● Bibliographie. — Buber, M., *Paths in utopia*, New York, Macmillan, 1950. — Cohn, N., *The pursuit of the Millennium : revolutionary messianism in medieval and reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements*, Fairlawn, Essential Books, 1957; éd. rev. et augm., New York, Oxford Univ. Press, 1970. Trad. : *Les fanatiques de l'apocalypse, courants millénaristes révolutionnaires du XVI^e siècle*, Paris, Julliard, 1962. — Kojève, A., *Introduction à la lecture de Hegel. Leçons sur la phénoménologie de l'esprit*, Paris, Gallimard, 1947. — Mannheim, K., *Ideologie und Utopie*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. partielle : *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — Manuel, F. E., *The new world of Saint-Simon*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1956; *The prophets of Paris*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1962. — Manuel, F. E. (red.), *Utopias and utopian thought*, Boston, Houghton Mifflin, 1966, Londres, Souvenir Press, 1973. — Marcuse, H., *One dimensional man. Studies in the ideology of advanced*

industrial society, Boston, Beacon, 1964. Trad. : *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Editions de Minuit, 1968; *Das Ende der Utopie*, Berlin, V. Maikowski, 1967. Trad. : *La fin de l'utopie*, Paris, Seuil, 1968. — MARX, K., *Manuscrits de 1844**. — PARETO, V., *Les systèmes socialistes**. — ROUSSEAU, J.-J., *Discours sur l'origine de l'inégalité**. — WEIL, E., *Hegel et l'Etat*, Paris, J. Vrin, 1950.

الأيديولوجيات Idéologies

كان دستوت دو تراسي (Destutt de Tracy) هو الذي صاغ كلمة أيديولوجيا في نهاية القرن الثامن عشر . كان يقصد الدلالة على علم الظاهرات العقلية التي ظهر له أن اختراعها يفرض نفسه كنتيجة لفلسفة أولباك (Holbach) وهلفتيوس (Helvetius) المادية ، وفلسفة كونديلاك (Condillac) الحسية . إن مثل هذا العلم كان ينبغي أن يسمح في ذهن مؤلفه أن يعطي أساساً عقلياً لنقد التقاليد ، الذي ميّز روح العصر في القسم الثاني من القرن الثامن عشر . إن تأنيباً شهيراً لنابليون ضد **الأيديولوجيين** أعطى المفهوم صفة تحقيرية . ومع ماركس ، دلّ مفهوم الأيديولوجيا على « الوعي الخاطىء » الذي ينجم عن الموقف الطبقي للأفراد الاجتماعيين . إذ يظهر لهم واقع العلاقات الاجتماعية محرفاً بسبب مصالحهم وبصورة أعم بسبب وجهة النظر المتحيزة التي يفرضها عليهم موقعهم في نظام الانتاج . ينظم مانهايم وجهة نظر ماركس ويحاول أن يذلل الإحراج الذي تقود إليه بتطوير مفهوم **المثقفين المترددين** : يعتبر مانهايم أن المثقفين يقيمون علاقة ملتبسة أو « مترددة » مع الطبقات المختلفة التي شكلت ما سيسمى فيما بعد « البنية الاجتماعية » . هكذا ضمنت من حيث المبدأ إمكانية وجهة نظر موضوعية يمكن انطلاقاً منها كشف حقيقة العلاقات الاجتماعية وكذلك أوهام الأيديولوجيا والوعي الخاطىء . (نشير عرضاً الى أن مانهايم سيتخلى تدريجياً عن وجهة النظر المتفائلة هذه التي عرضها في كتاب **الأيديولوجيا والأوتوبيا**) . استعاد مفهوم الأيديولوجيا مع لينين مفهومه الوضعي : تشكل الأيديولوجيات جزءاً من مجموعة نزاعات الصراع الطبقي . وهكذا يبتعد لينين عن الاستعمال الماركسي لمفهوم الأيديولوجيا . بالنسبة لماركس ، يمكن أن تكون النظريات التي طورتها البروليتاريا ـ يقتضي القول باسم البروليتاريا ـ مدموغة بطابع الحقيقة ، بمواجهة النظريات البورجوازية التي اعتبرها مرتبطة بالأيديولوجيا والوعي الخاطىء . ولكن مع لينين ، الذي تطرح بالتأكيد وجهة نظره الصلفة صعوبات أقل من وجهة نظر ماركس ، اعتبرت الأيديولوجيات أسلحة عقيدية تتمتع بها الطبقات الاجتماعية .

إن تعدد معاني مفهوم الأيديولوجيا ، والصعوبات التي يؤدي إليها التصور الماركسي للأيديولوجيات يفسّر كيف يكون المفهوم ، خارج تقاليد الفكر الماركسي ، قليل الاستعمال نسبياً كما هو بحد ذاته . فنادراً ما نصادفه لدى دوركهايم أو فيبر أو باريتو على سبيل المثال . ولكن ، إذا كان الكثيرون من علماء الاجتماع يتحاشون الكلمة بذاتها ، فإن المسائل التي تشملها هذه الكلمة الغامضة تعتبر كلاسيكية في علم الاجتماع .

من الملاحظ في جميع الأنظمة الاجتماعيـة ، أن الفاعلين الاجتماعيـين يعتبرون صحيحاً ، ويصرّون حسب ملاحظة باريتو الصائبة ، مستعينين بالموارد البلاغية ، على « برهنة » اقتراحات معيارية ـ غير قابلة للبرهنة ، في جوهرها ـ واقتراحات وضعية يمكن أن تكون إما غير قابلة للبرهنة وإما غير مبرهنة وإما خاطئة . هذه **المعتقدات** ، التي تتنوع بصورة طبيعية من نظام اجتماعي الى آخر وربما من مجموعة عناصر اجتماعيـة الى أخرى في داخل النظام الاجتماعي نفسه هي ظاهرة نلاحظها في كل مجتمع . نسميها غالباً قيماً عندما تكون ذات صفة معيارية . عندما تكون القيم وبصورة عامة المعتقدات مندمجة في نظام تكون عناصره مترابطة بعضها ببعض بطريقة غامضة الى حد ما ، نتحدث عن **رؤية للعالم** . ونتحدث عن **الدين** إذا كان النظام يتضمن مفاهيم إما مقدسة وإما متساميـة . ونتحدث عن **الأيديولوجيـا** عندما يكـون ثمة نظام للقيـم أو بصورة أعم للمعتقدات ، لا يستدعي من جهة مفاهيم مقدسة أو متسامية ، ومن جهة أخرى يعالج بشكل خاص التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات أو بصورة أعم ، مستقبلها .

هذه التحديـدات تسمح بأنْ نفهم لمـاذا يتحاشى علماء الاجتماع الكلاسيكيـون مفهوم الأيديولوجيا . فالأيديولوجيات ليست سوى حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة ، من الصعب تمييـزها عن الحالات الأخرى بدقة كاملة . وانطلاقاً ، يرتبط تحليلها بالمبادىء نفسها ، كما أن تفسيرها هو من نفس طبيعة تحليل وتفسير الظاهرات الأخرى للمعتقدات . وهكذا فإن نظريـة باريتو (Pareto) عن الاشتقاقات تشمل المعتقدات الدينيـة كما الأيديولوجيـات . ويكـون الأمر كذلك فيما يتعلق بالنظرية التي عرضها دوركهايم في كتاب Formes élémentaires . وفي الوقت نفسه ، نفهم أن مفهوم الأيديولوجيا يظهر في الإطار العام لفلسفة الأنوار ويلعب دوراً رئيسياً في تحليل الانقلابات الاجتماعية في القرن التاسع عشر . إن ولادة « الحداثة » معاصرة لإعادة البحث في النظام الاجتماعي التقليدي وللجهد المبذول لاستبداله بنظام اجتماعي « عقلاني » . لذلك نرى مجموعة من العقائد الاجتماعية تتطور في نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر . هذه العقائد هي اقتراحات أجوبة على الطلبات الاجتماعية من النمط المنتشر أو المحدد (أي الصادرة عن مجموعات خاصة) ، التي تنجم عن وضع النظام الاجتماعي التقليـدي موضع البحث . فهي تستجيـب للميول السياسيـة لمختلف المجموعات الاجتماعيـة وتقدم المـادة الأساسيـة لأنظمة « الأفكـار » ـ وبصورة أدق للمعتقدات ـ المتماسكة الى حد ما والمتكونة من الأيديولوجيات .

ولكن التمييز بين الأيـديـولوجيـات والمعتقـدات ، إذا كان لنا أن نكـرر ذلك ، يكـون بالأحرى بالدرجة وليس بالطبيعة . وبدقة أكبر ، تكون الأيديولوجيـات نوعاً من صنف كونته المعتقدات . يكـون إذن من الضروري إدخال بعض المـلاحظات حول التفسير السوسيـولوجي للمعتقدات (راجع مقالة المعتقدات) . وكما هو معروف منذ دوركهايم ، إن كل فعل ، سواء تعلق الأمر بالأفعال الفردية الأكثر تفاهة ، تلك التي ترتبط بما يسميه الفلاسفة الألمـان بالأفعال الجماعية ، يفترض الانضمام الى مقترحات معيارية (أي لقيم ومعايير) . هذه المقترحات المعيارية تنجم في بعض الحالات عن وجود نظام الإكراهات الاجتماعية : أعرف أنني لو تبنيت نمطاً معيناً من السلوك (على سبيل المثال ، سلوك جرمي) فإن ذلك قد يكلفني غالياً .ولكنها تنجم كذلك عن

المعتقدات : ولو لم تدعوني أية عقوبة الى تفضيل السلوك أ على السلوك ب ، قد يحصل وهذا بالفعل ما يحصل غالباً في الممارسة أن أتبنى أ دون تردد لأني مقتنع بأن أ هي أفضل من ب . ففي غالب الأحيان ، تكون المصالح والمعتقدات أجزاء لا تنفصم عن الفعل . وهكذا ، لم يدفع حكام المجتمعات الليبرالية منذ الحرب العالمية الثانية ، إلى تطبيق سياسة إعادة توزيع منظمة للعائدات نتيجة لاعتبارات انتهازية بسيطة وإنما كذلك بفعل الاعتقاد بصحة قيم المساواة . وبصورة عامة ، يقاد الفعل الفردي والجماعي بواسطة معتقدات يكون لها حظ فرض نفسها على الفاعل الاجتماعي بمقدار ما تكون أكثر ملاءمة مع وضعه . وهكذا . فإن الاعتقاد بالفضيلة غير المشروطة للمساواتية ـ كما يوحي بذلك توكفيل (Tocqueville) في **الديموقراطية** ـ يكون لديه مزيد من فرص الظهور بصفته صحيحاً ، وانطلاقاً ، التعبير عن نفسه في ظروف نمو اقتصادي مديد أكثر من فترة الركود أو التراجع . والاعتقاد بأسطورة الصراع الطبقي لديه فرص أكبر لأن يكون حيوياً في ظرف تاريخي تعتبر فيه السلطة النقابية غير شرعية لدى فئات عديدة من السكان ، أكثر من الظروف الذي تعتبر فيه المنظمات النقابية الممثلة الشرعية لمصالح الشغيلة .

ولكن المعتقدات ليست فقط المقوِّمات العادية لعقلانية القيم على حد قول فيبر (Weber) . فهي لا تساهم فقط بتعابير أخرى في تحديد غايات الفعل . ولكنها تتدخل كذلك على مستوى البحث عن الوسائل (راجع عقلانية الغايات لفيبر) . إذا كان الغرض الذي يسعى إليه الفاعل الاجتماعي بسيطاً ، يمكنه أن يسعى الى وضع لائحة بالوسائل الممكنة للوصول إليه ، واختيار الوسيلة الأكثر تكيفاً والأقل كلفة . ولكن هذا المخطط العقلي لا يعود واقعياً عندما يصبح الغرض أكثر تعقيداً . في هذه الحالة ، ينبغي أن يحلل اختيار الوسائل بصفته نتاج المعتقدات أو أثراً لها . هل المقصود مثلاً امتصاص البطالة أو التضخم . حينئذٍ يكون لدى العديد من « النظريات » الخاصة بالبطالة والتضخم فرص الظهور في السوق والاستنتاج حول مدى مناسبة هذه التدابير أو تلك . ولكن انتماء الفاعل الاجتماعي في الغالب الى هذه النظرية أو تلك ينجم عن قناعاته السياسية ، أي عن معتقداته أو أيضاً عن رؤيته الخاصة للعالم ، على الأقل بمقدار التحليل النقدي للنظريات المطروحة . وهكذا ، فإن فاعلاً معيناً يظهر « حساسية » سياسية يسارية يمنح ثقته بسهولة أكبر الى نظرية تربط التفاوت بالتضخم ويجعل من الأولى سبباً للثانية أكثر من فاعل تتحكم فيه حساسية مناقضة . ولكن ثمة خطر في أن يستند انتماؤه الى قيم انفعالية أكثر من استناده الى فضائل ذاتية في النظرية. فلا يهمه كثيرا أن يعرف ما إذا كانت الطبقات العليا تسبب فعلياً، بفعل أثر التظاهر، إستهلاكاً مفرطاً من قبل الطبقات الأخرى، ولكنه لا يمكن إلا أن يكون مأخوذاً بالفكرة القائلة ، إن التضخم هو نتيجة عيب أساسي يتجلى في التفاوت الاجتماعي . في المقابل ، إن الفاعل الذي تتحكم به حساسية يمينية ويعتبر التفاوت أمراً « عادياً » ، يصعب عليه تصوره سبباً لظاهرة غير مرغوب فيها . إن « غريزة التنسيق » (باريتو ـ Pareto) تقوده الى رفض العلاقة المقترحة . وباختصار ، إن « اختيار » وتقدير الوسائل ما أن تتوصل الأغراض الى مستوى معيّن من التعقيد ، لا يكونان بصورة عامة نتاج تقييم عقلاني وحسب ، وإنما كذلك ، وبنسب تتنوع وفقاً للحالات ، نتاج المعتقدات . وعلى حد قول باريتو ، يكون تقييم الوسائل جزئياً ،

نتاج « المشاعر » رغم أن هذه المشاعر تكون ، لأسباب واضحة ، معقلنة بصورة « اشتقاقات » . (إن شكل « الاشتقاق » يتمتع بالفعل بقدرة منح « المشاعر » أساساً وقيمة موضوعيــة كاذبة . وهكذا تكون لدي بالتأكيد حظوظ أكبر في لفت الانتباه والاقناع إذا حاولت بنشاط أن أبيّـن أن التفاوت هو سبب التضخم مما لو اكتفيت بتصريحات معادية لهذا أو ذاك) . من المتفق عليه أن المقادير بين المعتقدات والنقد العقلاني لا ترتبط بمدى تعقيد الغرض وحسب وإنما كذلك بالتجربة والمعارف المكتسبة ، كما بوضع الفاعل . ولكـي نستعيـد المثل السابق ، ليست « النظريـات » الاقتصادية والاجتماعية كلها بالتأكيد نتاج المعتقدات بالمقدار نفسه . يمكن لمفهومها أن يكون قائماً على العقل الى حد ما وفقاً لوضع الفاعل .

إن النظريـات السوسيولوجيــة الخاصة بالفعل قد برهنت بشكل واسع ، باختصار ، أن الأغراض التي يسعى إليها الفاعل والوسائل التي يثق بها ، تتعلق **بالمعتقدات** ، بنسب متنوعة وفقاً للحالات ، كما أن مؤلفاً مثل داونز (Downs) نفسه ، الذي حاول أن يطبق على الظاهرات السياسية نموذج **الانسان الاقتصادي** لا يعترف فقط وإنما يبرهن أن الناخب العقلاني نفسه لا يمكن أن ينجو من المعتقدات والأيديولوجيـات . ولنفترض أنه يريـد أن يحقق بمعرفة كاملة للأسباب اختياراً بين البرامج السياسية التي تعرض عليه ، لا يمكنه في كل الأحوال أن يصل الى المعلومات التي قد تكون ضرورية لصوغ اختيار صحيح . فالمرشح أ يعرض السياسة م ويعلن أنها ينبغي أن تؤدي الى النتيجة ي . والمرشح ب يعرض السياسة س ويعلن أنها تؤدي الى ص . فحتى لو كان الناخب متأكداً من تفضيل ي على ص ، لا يمكنه أن يكون متيقناً في الحالة العامة أن م تؤدي فعلياً الى النتيجة ي . فالتجربة وحدها يمكن أن تثبت ذلك . وبما أن السيــاستين م و س إذا كانتا متعارضتين ، لا يمكن ممارستهما في وقت واحد ، سيكون من الصعب على الناخب أن يحدد حتى **فيما بعد** أي السياستين م و س هي الوسيلة الأضمن لبلوغ النتيجة المرجوة ي . وبسبب عدم قدرة الناخب في الوصول الى اختيار عقلاني بالمعنى الكلاسيكي للكلمة ، يكون لديه إذن مصلحة في اختيار الحزب الذي يعلن « مبادىء » أقرب ما تكون الى المبادىء التي يتعلق هو نفسه بها . وبنوع من المفارقة ، تؤدي هكذا النظرية « الاقتصادية » (أي « العقلانية ») لدوانز الى الاستنتاج أن الناخب سيصوّت للحزب الذي تظهر « حساسيته » أو أيديــولوجيته الأقرب من « أحاسيسه » الخاصة في المعنى الذي يقصده باريتو .

إن المعتقدات ، باعتبارها مقوّماً عاديا للفعل ، تميل كما توحي بذلك إحدى اللازمات الرئيسية لدى باريتو ، إلى تقديم نفسها والى أن تعاش ليس كظاهرات ذاتيـة وإنما بمثابة حقائق موضوعية . وإن الفاعل ، نتيجة لرغبته في إقناع نفسه بصحة معتقداته ، يميل الى القبول الفوري بكل « نظريـة » (كل « اشتقاق » في لغة باريتو) عبر « البرهنة » على صحتها . لذلك فإن كل اعتقاد يتضمن خطراً وتهديداً بالتعصب . ولذلك أيضاً نادراً ما تُقدم وتعاش الآراء السياسية في الديموقراطيــات نفسها بصفتها آراءاً ، وإنما بالأحرى ، باعتبارها حقائق يرفضها أو لا يستطيع رؤيتها لأنه منحاز أو أعمى أو سيء النية أو فاسد . ولذلك أخيراً ، تستند الآراء السياسية بصورة عامة الى نظريات يبذل مؤلفوها جهدهم لإظهارها ثابتة وفي جميع الحالات علمية ، مستعملين

أساليب بلاغية حللها جيداً باريتو ومن بعده برلمان (Perelman) .

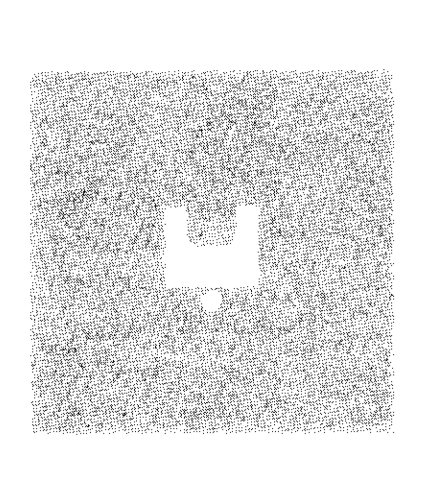
في بداية سنوات الستينات قام نقاش حول مسألة **نهاية الأيديولوجيات** . ألم يكن تبدد الأيديولوجيات الفاشية ، والنمو الاقتصادي المنتظم الذي شهدته المجتمعات الغربية ، يشيران الى أن المجتمعات مؤهلة للتطور وسط رضى الجميع مستندة على الخبراء بدلاً من العقائديين والأنبياء ؟ ألسنا نشاهد نهاية الأيديولوجيات ؟ يمكننا مواجهة هذا السؤال بملاحظتين اثنتين : 1 ـ لا يستطيع الخبراء أن يأملوا بطرد الأنبياء ولا تستطيع التقنية طرد الأيديولوجيا إلا بمقدار ما يوجد تراضٍ حول القيم . إذا كانت الحال هكذا يمكن للخبير أن يطمح فعلياً الى شق الطرق الأكثر ملاءمة التي يمكن للقيم أن تتحقق بواسطتها ؛ 2 ـ ولكن ، كما حاولت التحليلات السابقة أن تبرهن ، لا يمكن حتى في هذه الحالة ، أن يكون ذلك إلا زعماً : فالشك حول الوسائل الواجب وضعها موضع العمل لتحقيق الغايات الجماعية عندما تكون هذه الغايات معقدة ـ وهي كذلك بصورة عامة ـ يكفي لجعل الأيديولوجيات لا غنى عنها . ثمة إذن كل الفرص لكي يحاول الخبير إقامة فعله وسلطته على « اشتقاقات » أو « نظريات » تضفي الشرعية على الطرق « العلمية » للإصلاح الاجتماعي . تتوجه هذه النظريسات الى جمهور أكثر وداً ، وتكتب بأسلوب رزين « وواقعي » وعلمي أكثر من رسالات الأنبياء . ولكنها تستند كذلك الى مقادير معقدة بين الملاحظات والمعتقدات . وعلى حد قول باريتو ، إن « النظريات » التي تغري الخبير لديها كل الفرص لأن تنتمي الى فئة « النظريات القائمة على التجربة ولكنها تتجاوزها » . والنظريسات (التي شاعت في الولايات المتحدة أولاً ، ومن ثم في فرنسا خلال سنوات الخمسينات وبداية الستينات) التي رأت في « إشاعة الديموقراطية » في علاقات العمل مفتاح التراضي الاجتماعي ، هي مثل بارز . كانت تستند الى ملاحظات وأشباه تجارب تحققت وفقاً لقوانين البحث العلمي . وهي لا تصب في مخططات عامة لإصلاح المجتمعات وإنما في اقتراحات قابلة للتحول دون صعوبة كبيرة الى مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات . لذا لديها كل الفرص لإغراء الموظفين والسياسيين ، وبصورة أعم طبقة « المقررين » . فالسياسة التي تقضي بنقل الأولاد بطريقة تضمن في كل مؤسسة تعليمية مقادير اجتماعية مثلى من وجهة نظر حظوظ النجاح للأولاد ذوي الأصل الاجتماعي المتواضع ، نفذت هي كذلك في الولايسات المتحدة على أساس تحقيق شهير . هذا التحقيق الذي قاده كولمان (Coleman) أثبت أن متغيّر « التكوين الاجتماعي للطبقة » كان الوحيد الذي يبدو أن له تأثيراً مهماً على النجاح المدرسي للأولاد المعسرين نتيجة لمنبتهم الاجتماعي و/ أو الأثني .

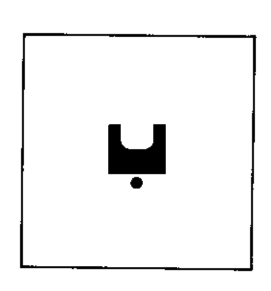
عندما تتفتت القيم المشتركة أو تعطي إحساساً بالتفتت ، يميل الخبير الى فقدان وضعه الاحتكاري . وعندها ينافس حضوره حضور نمط آخر من **المثقف** الذي يطلق من خلال عدم توجهه الى طبقة « المقررين » وإنما الى جمهور أوسع ـ الرأي « المتنوّر » أو « الكتل الشعبية » وفقاً للحالات ـ نتاجاً ينبغي أن تكون فاتورته مختلفة ، بسبب طبيعة السوق المختلفة نفسها (راجع مقالة المثقفون) . يمكن حينئذٍ أن تظهر الأيديولوجيا بطريقة أكثر انفتاحاً . لم يعد المقصود الإيحاء بقرارات ومشاريع قوانين وإنما التنكر للصفة العائبة أساساً واحتيالاً ، للبنى الاجتماعية . وهكذا

ساهمت الآثار المنحرفة للنمو في التـ ـب بالعودة القوية للنقد الاجتماعي وانبعاث الأيديولوجيا المنفتحة في نهاية سنوات الستينات .

باختصار ، إن النقاش حول نهاية الأيديولوجيات وكذلك التصديق الذي جلبه التاريخ ، يسمحان بتأكيد الوظيفة الأكبر للايديولوجيات : تقديم تبرير - في حالة المجتمعات التي لا يكون فيها النظام الاجتماعي من النمط التقليدي - للقيم التي نفترض أنها يمكن أن تقيم التراضي والنظام الاجتماعي . إن وجود هذه الوظيفة يكفي لجعل الأطروحة النشوئية مشكوكاً فيها ومسترجعة منذ ماركس ، لنهاية الأيديولوجيات . يمكننا على الأكثر أن نتحدث في بعض الظروف عن « التهدئة » بين « الأيديولوجيات الكاملة »(Lipset) . ذلك أنه حتى في فترات « التراضي » ، هذه الفترات التي يميل فيها المثقف والنبي الى إيجاد أنفسهم مرفوضين لمصلحة الخبير ، يكـون الفعل والقرار السياسيين مستهلكين كبيرين للأيديولوجيا . وإذا كانت الأيديولوجيا أقل رؤية فإن ذلك لا يعني ألا تكون حاضرة . م

• Bibliographie. — Aron, R., *L'opium des intellectuels*, Paris, Calmann-Lévy, 1955, 1968; Paris, Gallimard, 1968. — Bell, D., *The end of ideology. On the exhaustion of political ideas in the fifties*, New York, The Free Press, 1960, éd. rev. 1965. — Cranston, M., et Mair, P. (red.), *Ideology and politics — Idéologie et politique*, Bruxelles, Bruylant, 1980. — Downs, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — Duprat, G. (red.), *Analyse de l'idéologie*, Paris, Galilée, 1980. — Durkheim, E., *Formes**. — Geertz, C., « Ideology as a cultural system », *in* Apter, D. E. (red.), *Ideology and discontent*, Glencoe, The Free Press, 1964, 47-76. — Lipset, S. M., « The end of ideology », *in* Lipset, S. M., *Political man : the social bases of politics*, New York, Doubleday/Londres, Heinemann, 1960, 1963, 439-456. Trad. franç., « Remarques personnelles en manière de conclusion. La fin de l'idéologie », *in* Lipset, S. M., *L'homme et la politique*, Paris, Le Seuil, 1963, 433-448. — Mannheim, K., *Ideologie und Utopie*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. angl. partielle, *Ideology and utopia. An introduction to the sociology of knowledge*, New York, Harcourt Brace/Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954, parties II à IV. Trad. franç. partielle, *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — Marx, K., et Engels, F., *Die deutsche Ideologie*, Vienne, Verlag für Literatur und Politik, 1932 ; Berlin, Dietz, 1953. Trad. franç., *L'idéologie allemande*, Paris, Editions Sociales, 1968. — Pareto, V., *Traité**. — Perelman, C., *L'empire rhétorique. Rhétorique et argumentation*, Paris, Vrin, 1977. — Plamenatz, J., *Ideology*, Londres, Pall Mall, 1970.— Shils, E., « Ideology : the concept and function of ideology », in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Company and The Free Press, 1968, VII, 66-76.





باريتو Pareto Vilfredo

إن بحث علم الاجتماع العام وهو العمل السوسيولوجي الأهم لباريتو(1848 -1923) ، يستند بكامله الى التمييز بين نمطين من الفعل . الأعمال المنطقية التي نسميها طوعاً اليوم ، الأفعال العقلانية (راجع مقالة العقلانية) ، من جهة ، والأفعال غير المنطقية من جهة أخرى . تتميّز الأفعال المنطقية بالملاءمة الذاتية والموضوعية بين الوسائل والغايات . مثلاً : فعل المهندس الذي يحسب طول مسطح الجسر ، أو فعل المقاول الذي يقرر تطبيق تقنية جديدة لتخفيف أكلاف انتاجه . أما الأفعال غير المنطقية فتضم حسب باريتو أربعة أنواع أساسية . إن الأفعال غير المنطقية من النوع الأول هي تلك المجردة من الغائية موضوعياً وذاتياً في آن معاً . يمكننا مثلاً أن نرتب في هذه الفئة الأفعال الناجمة عن مراعاة الممنوعات دون نتائج والتي لا يدرك تبريرها الشخص الذي يمارسها (مثلاً عدم وضع المرافق على الطاولة) . أما الأفعال غير المنطقية من النوع الثاني فهي تلك المجردة من الأثر أو الغائية الموضوعية ولكنها تلك التي يتم إدراكها من قبل الأشخاص بصفتها تتمتع بغائية معينة (مثلاً استشارة الآلهة قبل المعركة) . والأفعال غير المنطقية من النوع الثالث تتضمن آثاراً موضوعية ولكنها لا تنجم عن إرادة الشخص في الحصول على هذه الآثار (مثلاً ردود الفعل) . كما أن الأفعال غير المنطقية من النوع الرابع تنتج آثاراً موضوعية ، ولكن هذه الآثار ليست تلك التي يسعى إليها الشخص المتحرك بوعي . تلك هي حال المقاول الذي يسعى الى زيادة زبائنه عبر تخفيض أسعاره : وبما أن المقاولين الآخرين سيفعلون الشيء نفسه على الأرجح ، فإن نتيجة عمله لن تكون زيادة زبائنه ، وإنما مساعدة المستهلك . تتضمن الأفعال غير المنطقية من النوعين الثالث والرابع صنفين اثنين . في الأفعال غير المنطقية من الصنفين 3 س و4 س قد يقبل الشخص « الهدف الموضوعي » إذا كان يعرفه . أما في الصنفين 3 ص و4 ص فإن الشخص قد لا يقبل الهدف الموضوعي إذا كان يعرفه . إن مثل المقاول ينتمي الى الصنف 4 ص . وبمقدار ما يساهم سباق التسلح في تخفيف مخاطر الحرب فإنه يكون مثلاً في الأفعال غير المنطقية من الصنف 4 س . إن حركة الجفون التي تزيل الغبار عن سطح العين هي فعل غير منطقي من النمط 3 س . إن الحذر الناجم عن الخوف هو فعل من النمط 3 ص . إن النمطين الأهم بالنسبة لعالم الاجتماع بين هذه الأنماط للأفعال غير المنطقية هما النمطان الثاني والرابع أي تلك التي تتضمن غاية ذاتية إما مختلفة عن الآثار الموضوعية (النمط 4) وإما أنها لا تتعلق بأية غائية موضوعية (النمط 2) . إن

الأفعال من النمطين 1 و3 هي أقل أهمية حسب باريتو إذ إن الشخص المتحرك يميل إلى إعطاء تبريرات « منطقية » ، أي اعطاء تفسير موضوعي لأغلب أفعاله . وهكذا ، تنتمي غالباً القواعد التي تفرضها الآداب والأعراف الى النوعين الثاني والرابع ، أكثر من النوع الأول ، إذ إنها في أغلب الأحيان تظهر لناظري الشخص وكأنها مبررة لأسباب « منطقية » (يقتضي عدم قطع الخبز بما أن المسيح كسره حسب الانجيل) .

بالنسبة لباريتو ، تصف الأفعال المنطقية النطاق الاقتصادي بينما تشكل الأفعال غير المنطقية حقل أبحاث لعلم الاجتماع . إن الغرض الرئيسي لعلم الاجتماع هو التفسير العلمي لأسباب وجود الأفعال غير المنطقية ودراسة تأثيرها على عمل المجتمعات وتغييرها . إن **بحث علم الاجتماع العام** الذي يقدمه باريتو بصفته نوعاً من المقدمة لعلوم اجتماعية خاصة ، يقصد وصف المبادىء العامة للإجابة على هذه الأسئلة . ومن أجل ذلك ، يطبق طريقة استقرائية . فعلى غرار اللغوي الى حد ما ، الذي يبحث وسط فيض الكلمات عن الجذور التي ستسمح له بتصنيف هذه الكلمات الى أصولها ، يسعى باريتو من الفصل الرابع الى العاشر من بحثه إلى إيجاد الجذور أو الأصول للأفعال غير المنطقيــة (الفقرة 879) . إنه يعطي هذه الأصول اسم الرواسب ـ وهو يحدد أنه اعتباطي تماماً ـ . هذه الرواسب ، على غرار جذور الكلمات ، لا تكــون منظورة مباشرة . وهي تتحدد بواسطة مقارنة الأفعال غير المنطقية وبواسطة إبراز عناصرها المشتركة . وهكذا ، نلاحظ ان كل أنواع التصرفات والمعتقدات والمؤسسات والطقوس لها غاية إقامة « كمال » الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها . وهي غالباً ما تعاش ذاتياً بصفتها وسائل لإزالة « النجس » : على سبيل المثال ، في اليونان ، عادة تطهير القاتل قصداً أو عن غير قصد (الفقرة 1253) ؛ الندم الذي يحفز الشخص على إزالة الوصمة التي تتأكل كماله (الفقرة 1241) ؛ العمادة المسيحيــة ، طقوس التطهير المخصصة لإزالة دنس الممارسة الجنسية ، والعادة الشهرية ؛ الثأر الذي يهدف الى استعادة كرامة العائلة . **الزواج من امرأة الشقيق** عند اليهود ، يؤمن استمرار العائلة في حال وفاة الزوج دون عقب الخ . هذه الأفعال غير المنطقية التي يمكن أن نجد لها أمثلة عديدة في التاريخ تتضمن أصلاً أو راسباً مشتركاً : فغايتها الضمنية هي المحافظة على « كمال الفرد وتابعيه » أو تجديده . إن إبراز هذا الأصل أو الراسب يسمح بالافتراض أنه ثمة شعور أو حاجة لدى كل الناس وفي كل المجتمعات للمحافظة على هذا « الكمال » لدى الشخص ولدى « تابعيه » . ولكن هذه الحاجة نفسها ، تكون غير منظورة . يمكن أن تستنتج فقط عبر إبراز الراسب أو الأصل الخاص بها ، الناتج هو نفسه عن استقراء مجموعة من التصرفات والمؤسسات عبر الملاحظة (الفقرة 875) .

وهكذا يقيم باريتو ستة أصناف من الرواسب التي تنقسم هي نفسها الى أصناف ثانوية : 1 ـ غـريزة التـركيب ؛ 2 ـ استمرار التجميعـات ، 3 ـ الحاجـة للتعبير عن المشـاعر بحـركات خارجية ؛ 4 ـ رواسب ذات علاقة مـع المجتمعية ؛ 5 ـ تكـامل الفـرد وتابعيـه ؛ 6 ـ الراسب الجنسي .

إن غريزة التركيـب هي الأصل المشترك لمجمل الأفعال غير المنطقيـة ولنتاجها (الطقوس

والتصرفات والمؤسسات) التي تستند الى تجميعات غير منطقية بين الأفكار والمفاهيم أو بين الأفكار والمفاهيم من جهة ، وعناصر الواقع الاجتماعي من جهة أخرى . وهكذا (الفقرة 935) « كان لدى الملك شيء ما إلهي » في الملكية الفرنسية القديمة . إن سلطة الذخائر (الفقرة 952) ، والسحر ، وكذلك الإيمان بالفضائل المطلقة للديموقراطية والاقتراع الشامل والليبرالية الاقتصادية ، والنظامين الأكثري والنسبي للانتخابات والاعتبارات المتعلقة بالأرقام التامة أو بالحق الطبيعي ، كلها أمثلة تظهر غريزة التركيب . يمكن إيجاز كل هذه المعتقدات بشكل « المعادلات » أو « الأحكام » أو « البراهين » ذات الشكل المنطقي ، على سبيل المثال : تساعد الليبرالية الاقتصادية روح المشروع الاقتصادي ، وتتضمن روح المشروع نتائج سعيدة للجميع ، والنتيجة أن الليبرالية الاقتصادية مرغوب فيها بصورة مطلقة . ولكن مثل هذا التعليل لا يقوم إلا بتفسير مقدمته الصغرى (إن روح المشروع تتضمن نتائج سعيدة للجميع) . **والتركيب** المندرج في هذه المقدمة الصغرى ليس له سوى أساس واحد : الشعور الإيجابي أو شعور الانجذاب الذي يعانيه المتكلم حيال حرية العمل . وبالطبع ، إن الفرد الذي قد يعاني حيال المبدأ نفسه شعوراً بالنفور بدل الانجذاب ، يمكنه دون صعوبة أن يقيم تراكيب تؤدي الى ضرورة رفضه . عندما يقرّ منظّرو الحق الطبيعي بأن مؤسسة ما متفقة مع الحق الطبيعي (كيف يكون هذا التوافق ؟) وما هو طبيعي (ولكن كيف نقرر ذلك ؟) يكون حسناً (ولكن ماذا تعني كلمة « حسناً » ؟) ، فإنهم يفكّرون مثل الفرد الخاضع الذي يقدّر ، بما أن الملك ذات جوهر إلهي ، والمساوىء الملكية لا يمكن أن تصدر إلا مما فعلته حكومته دون علم منه . في الحالتين يستند التعليل الى سلسلة من المعادلات الشفوية القابلة للنقاش : ملك = إلهي = حسن = غير مسؤول عن المساوىء ؛ مبدأ معيّن = متوافق مع الحق الطبيعي = موصى به . تقوم هذه المعادلات على **المشاعر** ، وهي تقدم بمثابة حجج بفضل موارد غريزة التركيب . والصنف الثاني من « الرواسب » ، أي **استمرار التجميعات هو** الجذر المشترك للأفعال غير المنطقية ، التي تظهر استمرار بعض التراكيب : إننا نجد تعبيرها مثلاً في وجود عناصر مقتبسة في كل ديانة من الديانات السابقة (الفقرة 1002) ، وفي استمرار الشرك القديم في داخل المسيحية (القديسون والقديسات) (الفقرة 1007) ، وفي التعصب الطائفي الذي ينجم عن تمثّل الفرد في المجموعة أو الأمة (الفقرة 1050) ، وفي الاعتقاد المستمر بالتقدم وفي تأليه هذا المفهوم الذي يمكن تفسيره أصلاً بتحسن شروط الحياة في القرن التاسع عشر (الفقرة 1077) . إن **الحاجة لإظهار المشاعر بأفعال خارجية** هي الجذر المشترك للأفعال غير المنطقية مثل « التعظيم الديني » أو التظاهرات الطائفية التفاخرية - **والرواسب المتصلة بالمجتمعية** تتضمن تظاهرات التضامن والامتثالية ، و« الحاجة الى التماثل » .

إن مفهوم باريتو « للرواسب » يثير مشاكل تفسيرية مهمة . هل يقتضي أن نرى فيها نظرية **للطبيعة الانسانية** ؟ يمكن أن تؤدي بعض الالتباسات اللغوية الى مثل هذا التفسير . وإن كون الصنف الأول من الرواسب يسمى غريزة التركيب يوحي بأن هذا الجذر الأول يعبّر عن معطى بيولوجي . إن الحاجة لإظهار المشاعر بأفعال خارجية يوحي بتفسير مشابه . من جهة أخرى ، ثمة تفصيلات كثيرة في **بحث باريتو** ، تدخل تشبيهات بين غريزة الحيوان والمشاعر (التي لا تلاحظ

مباشرة) الكـامنة وراء الرواسب (الفقرة 156 و1770) . وأخيراً ، كرّست في **البحث** عدة صفحات للداروينية . ورغم أن باريتو يحافظ بصراحة على بعده بالنسبة لتطبيق الداروينية دون تـدقيق عـلى المجتمعـات الانسـانيـة ، وحتى أنـه يعـترض عـلى صحتـهـا في تفسير تطور الأنواع ، فإنه يعترف أن الرواسب (وبصورة أدق توزيع مختلف أصناف المشاعر الكامنة وراء مختلف أصناف الرواسب) يمكن أن تكون عرضة للانتقاء بواسطة البيئة (الفقرات 828 و1770 و2142) . ورغم ذلك ، إن تفسير الرواسب (وبصورة أدق المشاعر الكامنة وراء الرواسب) بصفتها خصائص للطبيعة الانسانية يبدو أنه يناقض قضايا أساسية في **البحث** . وإن كون التوزيع نفسه لرواسب مختلف الأصناف يتنوع مع المجتمعات ، يشير إلى أن الرواسب حساسة تجاه المحيط الاجتماعي . وهكذا فإن رواسب غريزة التركيب مألوفة في أثينا أكثر منها في روما . وعلى العكس إن رواسب استمرار التجميعات أكثر عدداً في روما منها في أثينا . هل يكون تأثير المحيط على الرواسب مباشراً أم أنه ينبثق عن أوالية انتقاء من النمط الدارويني ؟ إن الفرضية الثانية وحدها تضمن تفسيراً « بيولوجياً » بشكل دقيق لمفهوم الراسب . إلا أنّ باريتو يختار بوضوح الأولى (« . . . تبدّل بعض الظروف التي ينتج عنها تغيير بعض الرواسب عند بعض الأشخاص أولاً ، ورويداً رويداً عند آخرين . . . .

إننا نرى تغيرات الرواسب تجتمع مع تبدلات في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها » ، (الفقرة 2003) . وهكـذا ، فإن الرواسب هي تمظهر « المشاعر » ، وإنما لمشاعر يمكن أن تتأثر مباشرة بالمحيط الاجتماعي ـ الثقافي تحديداً . من جهة أخرى يهتم باريتو بأن يحدد أن تأثير المحيط ينبغي أن يدرك ليس باعتباره آلياً (« لا يمكن أن تتناقض هذه الرواسب بشكل فاضح مع الشروط التي نجمت عنها ؛ ذلك ما يمكن اعتباره صحيحاً في الحل الدارويني » . . . « إن الحل الدارويني خاطىء لأنه يريد هذا التكيف تاماً ؛ ولكن ذلك لا يمنع بالإجمال أن يحصل هذا التكيف » ، الفقرة 1770) . وهكـذا ، يقتضي إدراك الرواسب بصفتها تحقيـق للإمكـانات الكـامنة في الطبيعة البيولوجيـة للإنسان ، المـوضوعة وإن بصورة غير جامدة تحت تأثير المحيـط . إن تنظيـم الجهاز العصبي للإنسان يقـدم لـه إمكانية تحقيـق تراكيب بين الكلمات وبين المفاهيـم وبين الكلمات والأشيـاء الخ ، والاحتفاظ بها . ويتدخل المحيـط الاجتماعي ـ الثقافي ليفرز ويلغي ويحثّ على بعض التراكيب أو يؤكدها . وهكذا فإن غريزة الانجاب الحاضرة بصورة طبيعية لدى كل كائن حي (بما أن النوع الذي يحرم منها يلغي نفسه بالضرورة) مدونة في الطبيعة البيولوجية للإنسان . ولكن الغرائز الجنسيـة موضوعة تحت رقابة المحيـط الاجتماعي ـ الثقافي . كما أن قدرة الذاكـرة والتدرب التي يمتلكها الانسان تجعل نقل بعض « التراكيب » ممكناً بواسطة التربية . ولكن محتوى هذه التراكيب يرتبط بالوضع العام الاجتماعي ـ الثقافي . لذلك تميل للتفكك في حال لم تعد تشكل تكيفات صالحة بسبب تغيّر المحيط . وهكذا ، بناء للوضع العام الثقافي نجد بالأحرى الأخلاق والدين والطبيعة والعلم أو التقدم هي التي تؤله (الفقرة1935) . في القرن السابع عشر تلاحظ تراكيـب الطبيعة = حسن ، تتبع الطبيعة = سعادة . أما في القرن التاسع عشر فلدينا تراكيـب التقدم= حسن ، التقدم = سعادة .

إن طبقات الرواسب والطبقات الثانوية منها هي إذن حسب باريتو ، معطيات ثابتة . وما هو متغيّـر ، إذ إنه متأثر بالمحيـط الاجتماعي ـ الثقافي تحديـداً ، هو توزيع الرواسب من جهة (وبصورة أدق المشاعر الكامنة وراء الرواسب) ، والتراكيب بين الرواسب من جهة أخرى . إن المشاعر الكامنة وراء الرواسب هي أسباب الأفعال غير المنطقية . ولكن التحليل ينبغي أن يتقدم خطوة الى الأمام وأن يتطرق الى مسألة التعبير المنطقي (الاشتقاق) الذي يميل الفاعل الاجتماعي الى إعطائه لمشاعره . وبالفعل ، يميل الإنسان (الإنسان بصورة عامة وربما بصورة أعم أيضاً إنسان القرنين التاسع عشر والعشرين ، المقتنع بأنه من ألوهية « العلم المقدس ») الى إعطاء الأفعال غير المنطقية « طلاءً منطقياً برّاقاً » ، أي إيجاد الأسباب « المنطقية ـ التجريبية » للأفعال غير المنطقية . لذلك تولّـد الأفعال غير المنطقية بشكل طبيعي تفسيرات لاهوتية وميتافيزيقية وضميرية أو بيانية تقدم نفسها بصفتها علميـة . لنفترض أن الراسب (شعور كامن وراء راسب معيّـن) يدفعني لتقدير قيمة قاعدة معينة (أ) . فلكـي أقتنع وربما أقنع الآخرين بقيمة (أ) ، يمكنني أن أحاول البرهنة على أن طبيعة الانسان تفرض عليه الخضوع لهذه القاعدة « بشكل يؤدي الى أنه إذا لم يقم بذلك سيعاني من الندم والشقاء » ، أو أن يبرهن أن (أ) مفروضة من قبل قوة خارجية أو أنها متوافقة أيضاً مع الخير العام ، الخ . (الفقرتان 1478 ـ1479) . هذه الصيـاغات العقلانيـة المستعارة يسميها باريتو « الاشتقاقات » . والأخلاق النفعيـة لبانتام(Bentham) والأمر القاطع لكانت(Kant) هي أمثلة عن الاشتقاقات الميتافيزيقية التي يحفظها تعقيـدها للنخبة المثقفة . إن التصور العلموي الذي يستند الى تركيب العلم = الحقيقة = التقدم = السعادة هو اشتقاق سهل المنال وبالتالي أكثر انتشاراً . لا ينشأ نجاح الاشتقاقات عن «حقيقتها» وإنما عن تلاقيها مع المشاعر (و/أو المصالح) الممثلة بشكل واسع تقريباً في المجتمع . إن مفاهيـم مثل « المفهوم الحديـث للدولة » و« الحرية الحقيقية » تسمح ببناء قياس إضماري (أي قياسات مبتورة) من النمط : أ هي ضد « الحريـة الحقيقيـة » أو « المفهوم الحديـث للدولة » (إلا أن « الحريـة الحقيقيـة » مرغوبة و« المفهوم الحديث للدولة ، جيد ، إذن أ لا يوصى بها) . ولكن السمة التي لا يوصى بها في أ لا تشتق من صحة التعليل وإنما من كون المتكلم لديه شعور بأن أ غير مرغوب فيها .

إن نظرية باريتو عن الاشتقاقات تشكل بحثاً حقيقياً في علم البيان الاجتماعي . إنها تظهر بصفتها نوعاً من الجردة للطرق القابلة للاستعمال لإقناع الذات وإقناع الآخرين بصحة شعور ما . ذلك أن الاشتقاقات إذا كان عددها غير متناه فإن طرق الاشتقاقات يمكن اكتشافها وتصنيفها .

إن القسم الثاني من بحث باريتو (الفصول الحادي عشر حتى الثالث عشر) هو جهد لتطبيق نظرية الأفعال غير المنطقية والرواسب والاشتقاقات على تحليل النظام والتغيير الاجتماعي . ثمة بعض الأوضاع وبعض الأطر العامة وبعض المواقع الاجتماعية (كما نقول اليوم) تساعد على ظهور الرواسب إما من الصنف الأول وإما من الصنف الثاني . عندما تحتل نخبة معينة موقعها ، تميل الى تطوير رواسب من الصنف الثاني . وإذا حصلت تغييرات اجتماعية تكون قدرتها ضئيلة على الاستجابة ضعيفة . ومن هنا يتم على الأرجح إحلال نخبة جديدة محلها تسيطر فيها رواسب الصنف الأول . وإن ظاهرة انتقال النخب هذه أساسيـة في ذكـاء التاريخ ، « مقبرة

الأرستوقراطيات » (الفقرة 2053) . وبصورة أعم ، ينبغي أن يدرك التاريخ وفقاً لمبدأ التوازن المقارن بصفته تعاقب لتوازنات مؤقتة تفصل بينها فترات من التكيف وعدم التكيّف . والظاهرات الدورية يكون لها فيها بالتالي أهمية جوهرية . إن التوازنات وعدم التوازنات تعرّف انطلاقاً من اللعب بين أربع سلاسل من المتغيّرات : الرواسب والمصالح (لتملّك الأموال المادية والرمزيــة ، الفقرة 2009) . والاشتقاقات و« التنافر » و« التنقل الاجتماعي » (أي التدرج الاجتماعي والحركية) (الفقرة 2205) . تكون هذه المتغيّرات في وضع التبعية المتبادلة . إنها تقدم نظاماً يوحي باريتو أنه من الناحية النظرية على الأقل ، يمكن أن يظهر بشكل نموذج التبعية المتبادلة بين المتغيّـــرات من النمط الذي يستعمله الاقتصاديــون (وما استعمله باريتو نفسه في عمله الاقتصادي) . ولكن هذه التبعيات المتبادلة تكون متوازنة بأشكال مختلفة . وهكذا ، فإن المصالح والرواسب لها تأثير كبير على الاشتقاقات ، ولكن التأثير المتبادل للاشتقاقات على المصالح والرواسب يكــون ضعيفاً . ويثبت مفهوم التبعيــة المتبادلة ، حسب باريتو ، صحة ، وحدود النظريات التي تضفي ، مثل الماركسيــة ، تأثيراً حاسماً للمصالح على الرواسب والاشتقاقات ، ولكنها لا ترى السمة الدائرية لعلاقة السببية التي تربط بين الرواسب (أو المشاعر التي تعبر عنها الرواسب) والمصالح (الفقرة 2206) . إن الاشتقاق الذي يمثل « الأخلاق النفعية » لبانتام على سبيل المثال ليس اختراعاً صلفاً قد يسمح بإضفاء الشرعيــة والجدارة على نشاطات التجار البريطانيين . يقتضي بالأحرى تحليله بصفته التعبير الخاص من قبل بانتام للتقييم الإيجابي الذي كان يمنحه مواطنوه للنشاطات الصناعية والتجاريـة . ولكن هذا التقييـم نفسه قد دعمه التطور الصناعي والتجاري .

يثير علم اجتماع باريتو أسئلة عديدة تفسيرية وأساسية . فليس مؤكداً أن التمييز بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية يمكن الاحتفاظ بهـا دون تدقيقات (راجع مقالة العقلانية) . ولكن باريتو نفسه يعترف بذلك : فالاشتقاقات يمكن أن تؤدي الى تقدم العلم ، على الرغم من سمتها « غير المنطقية » . (الفقرة 615) . إن اكتشاف الفوسفور هو نتاج غير مقصود لغريزة التركيب عند الكيميائيين القدماء؛899) . ذلك أن الأفعال غير المنطقية إذا كانت تشوّه أو تناقض التجربة ، فهي دوماً مرتبطة في الوقت نفسه وبطريقة ما بالتجربة . ينبغي إذن إدراك الأفعال المنطقية وغير المنطقية باعتبارها تقيم علاقة تبعية متبادلة بدلاً من المواجهة البسيطة . فضلاً عن ذلك يمكن لفعل معيّــن أن يكون منطقيـاً عبر الوسائل التي يستعملها وإنما هو يسعى الى غايـات تتعلق « بمنطق المشاعر » . وهكذا ، عندما ألغى البرلمان الفرنسي في ظل الجمهوريـة الثالثة الاعتماد المخصص لراتب الجلاّد ، فقد استعمل وسائل « منطقية » . ولكن الغاية التي يسعى هكذا الى تحقيقها هل هي فعلاً نتاج « الرواسب الانسانيــة » في تلك الحقبة (الفقرة 1301) . لقد أعطى مفهوم « الراسب » من جهته مجالاً لشروحات عديدة . ولكننا نعتقد أننا بيّـنا أعلاه أنه لا يستند الى نظرية عند الطبيعة الانسانية المدركة باعتبارها معطى غير زمني ، وإنما على العكس الى الرأي القائل بأن الشروط الاجتماعية تحدد تركيبات عاطفيـة وإدراكية متنوعة ، وكذلك عمليـات متنوعة لإنتقاء الأفراد (لنتذكر في الواقع أن الرواسب والتنافر والتنقل الاجتماعي ينبغي أن تدرك بصفتها ذات

« تبعية متبادلة ») . وهكذا تتميّز فترات الازدهار بمضاعفة رواسب الصنف الأول (لذلك يكون لاعتراضات وتجديـدات المثقفين فرص أكبر للظهور خلال هذه الفترات) (الفقرة 2386) ، ويساهم هذا الصنف من الرواسب في تشجيع المبادرة والتغيير والازدهار . إن أنماط الرواسب تكون ثابتة لأنها تتعلق بمعطيات مندرجة في بيولوجيا الكائن البشري . أما التوزيع والتراكيب ومحتوى الرواسب فتكون متنوعة لأنها مرتبطة بالشروط الاجتماعية . أما فيما يتعلق بالإشتقاقات فهي دائماً فريدة رغم أننا نستطيع اكتشاف سمات عامة تحت هذه الفرادة . ذلك أن الاشتقاقات تعبّر دوماً عن الرواسب . لذلك تتخذ طقوس التطهير مثلاً أشكالاً متنوعة وتفسح المجال لتبريرات مختلفة من مجتمع لآخر ، ولكنها تظهر في كل المجتمعات .

لقد كان بارسونز (Parsons) على حق عندما قال أن باريتو ينبغي أن يعتبر كأحد المؤسسين الرئيسيين للتراث السوسيولوجي . مما لا شك فيه أن بعض الاعتراضات التقليدية على بحث علم الاجتماع العام متماسكة . وإن تصنيف الرواسب لا يمكن إلا بشيء من الصعوبة ، اعتباره مقنعاً بكامله . (راجع مثلاً تنافر « الرواسب ذات العلاقة بالمجتمعية ») . تعطي بعض التحليلات انطباعاً بالحشو ، كما عندما ينسب الميل الروماني الى الحقوق أو تنسب الوطنية الروسية الى مألوفية رواسب الصنف الثاني . وثمة اعتراض أقل كلاسيكية . لقد قدّم وجود الاشتقاقات من قبل باريتو باعتباره ناجماً عن ميل لا يقاوم (ودون أن يجعل منه صنفاً من الرواسب ، يوحي باريتو أن هذا الميل هو التمظهر الرئيسي لغريزة التركيب) ، ويكون محتواها مرتبطاً بالأوضاع الاجتماعية . ولكن من المؤكد ، كما أشار الى ذلك استمرار باريتو أن البلاغة الأيديولوجية تتحمل عبء وظائف اجتماعية مهمة . فوجودها ينبغي إذن أن يفسّر انطلاقاً من خصائص النظم الاجتماعية . ألاّ يوحي باريتو نفسه مثلاً أن صعوبات تحديد خير الجماعة والتناقضات بين خير الجماعة والخير للجماعة تمنح وظيفة سياسية لا تبارى لبلاغة الاشتقاقات الاجتماعية ؟ ولكن فيما يتعدى هذه الاعتراضات ، إن الجهد المبذول من قبل باريتو لتكوين مخطط عام للتحليل حيث يتم إدراك الظاهرات السوسيولوجية الصغيرة باعتبارها نتاج تركيب الأفعال الفردية المشروطة جزئياً هي نفسها ، وإن بطريقة غير آلية ، لأن علماء الاجتماع المحدثين يستدعون البنى الاجتماعية ، إن هذا الجهد يبقى نموذجياً . ونظريته عن الفعل الفردي أكثر تعقيداً بكثير من نظرية فيبر (Weber) . كما أن نموذجه للتبعية المتبادلة الذي يدرك التغيير والتوازن المشتركين باعتبارهما ناجمين عن نظام للعلاقات الدائرية بين المصالح والرواسب والاشتقاقات والتدرج والحركية ، يصف دون شك بطريقة مجردة وعامة وإنما صحيحة البرامج (بالمعنى الذي أراده لاكاتوس ـ Lakatos) أو النموذج المثالي (بالمعنى الذي أراده كاهن ـ Kuhn) لكل بحث سوسيولوجي . إن نظريته عن الاشتقاقات تضع الأساس لنظرية عن الأيديولوجيات أكثر تعقيداً من نظرية ماركس ومانهايم . إن نظريته عن الرواسب ، إذا تفحصناها في عموميتها ، نراها تستند الى تصور مناسب ومؤكد ، إذا صدّقنا هوغتون (Houghton) ولوبرايتو (Lopreato) ، بواسطة الأبحاث الحديثة في مادة السلوك والعلاقة بين الطبيعة والثقافة .

● Bibliographie. — Pareto, V., *Trattato di sociologia generale*, Florence, G. Barbera, 1916, 1923. Trad. franç., *Traité de sociologie générale*, Lausanne/Paris, Payot, 1917. Et in *Œuvres complètes*, Genève, Droz, 1964-1976, 21 vol., vol. XII, 1968. — Pareto, V., *Les systèmes socialistes*, *in* Pareto, V., *Œuvres complètes*, Genève, Droz, 1964-1976, 21 vol., vol. V, 1965. — Pareto, V., *Manuel d'économie politique*, *in* Pareto, V., *Œuvres complètes*, Genève, Droz, 1964-1976, 21 vol., vol. VI, 1965. — Allais, M., « Pareto Vilfredo : contributions to economics », in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Company and the Free Press, 1968, II, 399-411. — Aron, R., *Les étapes de la pensée sociologique : Montesquieu, Comte, Marx, Tocqueville, Durkheim, Pareto, Weber*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. — Busino, G., *Gli studi su Vilfredo Pareto oggi. Dall' agiografia alla critica (1923-1973)*, Rome, Bulzoni, 1974. — Coser, L. A., *Masters of sociological thought*, New York, Harcourt Brace, 1971. — Freund, J., *Pareto : la théorie de l'équilibre*, Paris, Seghers, 1974. — Homans, G. C., et Curtis, Ch. P. Jr, *An introduction to Pareto : his sociology*, New York, Knopf, 1934. — Houghton, J., et Lopreato, J., « Toward a theory of social evolution : the paretian groundwork », *Revue européenne des sciences sociales*, XV, *40*, 1977, 19-38. — Meisel, J. H. (red.), *Pareto and Mosca*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1965. — Parsons, T., *The structure of social action*, Glencoe, The Free Press, 1937, 1964. — Perrin, G., *Sociologie de Pareto*, Paris, puf, 1966. — Samuels, W. J., *Pareto on policy*, Amsterdam, Elsevier, 1974.

البنية Structure

لمفهوم البنية معان مختلفة جداً في علم الاجتماع من الصعب وربما من المستحيل وضع لائحة كاملة لتفسيراتها . سنكتفي إذن بإقامة بعض نقاط الاستدلال .

بالنسبة لمـوردوك (Murdock) يدل مفهوم « البنيـة الاجتماعيـة » على تماسك المؤسسات الاجتماعية: ليست المؤسسات تجمعاً اعتباطياً أو عرضياً، وبهذا المعنى يكون لها بنية . وموردوك يعثر على أرضية المجتمعات القديمة على فكرة أساسية وسعها مونتسكيو بشكل منظم في روح الشرائع (راجع مقالة البنيوية) . لقد استعيدت هذه الفكـرة في شكل التحليل الذي نسميه أحيـاناً البنيويـة ـ الوظيفيـة . وإن أحد أغراض هذا النوع من التحليل هو بالتحديـد فهم تماسك المؤسسات الاجتماعية وإظهار تبعيتها المتبادلة . وهكذا ، حاول بارسونز أن يبيّـن أن « البنيـة » الصناعية للمهن تكون متلائمة قليلاً مع المؤسسات العائلية من النمط التقليدي (العائلة المتسعة مع وحدة الإقامة) (راجع مقالة الوظيفية) .

وبصورة أعم ، غالباً ما يكون لمفهوم البنية عند الوظيفيين والبنيويين تفسير قريب من مفهوم النمط . إن إقامة تصنيفية (راجع مقالة التصنيفية) ، يعني : 1 ـ وضع لائحة من المتغيّـرات التي تعتبر ملائمة ؛ 2 ـ تبيان أن هذه المتغيرات تتسم بترابطات متبادلة قوية الى حد ما « ومنبنيـة » أي موزعة بطريقة غير عرضية ؛ 3 ـ استعمال هذه الترابطات المتبادلة لتوزيع الأغراض على أنماط أو طبقات . لنتخيل حالة بسيـطة : لدينا أربعة متغيّـرات في حالتين (+ / −) ؛ وكل الأشيـاء الملاحظة تكون إما ++++ ، وإما −−−− : يقال غالباً في هذه الحالة أنه تم تحديد نمطين من الأشياء أو يتم إظهار بنيتين متميزتين . في هذه الحالة تكون الترابطات المتبادلة بين المتغيرات تامة . ويمكننا

بصورة طبيعية محاولة استخلاص أنماط أو « بنى » عندما تكون الترابطات المتبادلة وإن ناقصة ، غير موزعة بطريقة عرضية .

وفي حالات أخرى ، يتم استعمال مفهوم البنية بمواجهة تعابير أخرى أو بالعلاقة معها . فغورفتش (Gurvitch) يميّز مثلاً المجموعات المنبنية عن المجموعات المنظمة . وهكذا ، يعتبر هذا المؤلف أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون « منبنية » دون أن تكون « منظمة » . هذا التمييز يعثر في أسلوب آخر ، على تمييز مألوف : يرغب غورفيتش (Gurvitch) في الإشارة فقط الى أن المجموعات والتجمعات يمكن تحديد موقعها في نوع من المجموعة الاتصالية يتمثل أحد طرفيها بالمجموعات التي تتمثل « مصالحها » بواسطة تنظيم واحد أو أكثر ، والطرف الآخر بالمجموعات الخاصة بفئات إحصائية بسيطة . وبين المجموعات « المنظمة » والمجموعات التي يمكن وصفها بأنها « إسمية » ، يمكننا وضع المجموعات التي يسميها دهراندورف (Dahrendorf) « كامنة » ، وهي المجموعات المكوّنة من أشخاص لديهم مصلحة مشتركة . وغورفيتش الأكثر اتصالية من دهراندورف ، يعتبر أنه بالإمكان إقامة تدرّج للمجموعات « المنبنية » الى حد ما ، بين المجموعات الاسمية والمجموعات المنظمة .

إن مفهوم « البنية » يواجه في ظروف أخرى بمفهوم المصادفة . وعلى نفس منوال الأفكار . يشير مفهوم البنية غالباً الى العناصر الثابتة لنظام معيّن (راجع مقالة النظام) ، مقابل عناصره المتغيّرة . وهكذا ، تشير فكرة المفهوم لنموذج معيّن ، إما إلى ثوابت النموذج ، وإما إلى مجمل الوظائف التي تربط المتغيرات فيما بينها ، وإما أيضاً الى مجمل الثوابت والوظائف . وهكذا ، لنفترض أن ثلاثة متغيّرات س$_1$ ، وس$_2$ وس$_3$ مرتبطة فيما بينها بواسطة نظام قائم على : س$_2$ = ع (س$_1$) = أ س$_1$ + ب ؛ س$_3$ = هـ (س$_1$ ، س$_2$) = ح س$_1$ + د س$_2$ + ز . وفي بعض الحالات نقول إن الثوابت أ ، ب ، ج ، د ، ز تمثل بنية النظام . وفي حالات أخرى يرجع مفهوم البنية بالأحرى الى الأشكال ع و هـ للعلاقات بين المتغيرات . وفي حالات أخرى أيضاً يدلّ على مجمل الأشكال ع و هـ والثوابت أ ، ب ، ج ، د ، ز .

وفي حالات أخرى أيضاً ، يستعمل مفهوم البنية بشيء من التردد لتمييز الأساسي من الثانوي والجوهري من غير الجوهري والأصلي من المشتق . وهكذا ، يعتبر مانهايم أن « البنية الاجتماعية » هي « نسيج القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل والذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والفكر » . في هذه الحالة ، يدل مفهوم البنية الاجتماعية بصورة ضمنية على مجمل العناصر لنظام اجتماعي معيّن ، التي يخمّن عالم الاجتماع أنه يسيطر عليها ويحدد الأخرى . بالنسبة لمانهايم (Mannheim) يتعلق الأمر بالعناصر المادية (يشار اليها بغموض بعبارة « القوى الاجتماعية ») التي تسمح بتفسير العناصر الفكرية . يذكر هذا الاستعمال بالتأكيد بالتمييز الماركسي الشهير بين البنية التحتية والبنية الفوقية . ويفسّر نفوذ التراث الماركسي كون علماء الاجتماع يستعملون تكراراً مفهوم « البنية الاجتماعية » بمثابة صنو « لنظام التدرج » ، وتعتبر حينئذٍ متغيّرات التدرج أولية وحاسمة . وإذا رفضنا بدءاً اعتبار بعض فئات المتغيّرات بصفتها

حاسمة ، يصبح مفهوم « البنية الاجتماعية » ، كما يشير الى ذلك مؤلفون مثل كروبر (Kroeber) وإيفانز ـ بريتشارد (Evans-Pritchard) أو رادكليف ـ براون (Radcliffe-Brown) ، صنواً بسيطاً لمفاهيم أخرى ، مثل مفاهيم التنظيم الاجتماعي أو تنظيم العلاقات الاجتماعية .

أحياناً ، تدل « البنى الاجتماعية » على أنظمة الإكراه التي تشكل معالم للفعل الفردي . وإذا أضفنا الى هذا التعريف المقبول تماماً الاقتراح القابل للنقاش القائل بأن البنى تكفي في جميع الحالات لتحديد الفعل الفردي ، أي انها لا تترك للشخص ، في الحالة العامة ، أي هامش من الاستقلال ، فإننا نحصل على نوع منتشر جدا من صنف «البنيوية» .

وفي أوضاع أخرى ، تكون كلمة بنية مرادفة عملياً « للتوزيع » بالمعنى الإحصائي للكلمة . وهكذا ، عندما نتكلم عن « البنية الاجتماعية ـ المهنية » ، نريد الإشارة الى توزيع أفراد مجموعة من السكان في مختلف أنماط المواقع الاجتماعية المهنية . وفي الخط نفسه ، يتحدث لازار سفيلد (Lazarsfeld) عن متغيرات بنيوية بخصوص المتغيّرات المميّزة لوحدات جماعية ولكنها غير محددة ، على الأفراد الذين يكوّنون هذه الوحدات . وفي الخط نفسه أيضاً ، يتحدث بلو (Blau) عن أثر « بنيوي » عندما يظهر متغيّر معيّن باعتباره وظيفة توزيع معيّن . وهكذا ، يكون ثمة أثر « بنيوي » بالمعنى الذي أراده بلو عندما يظهر نزوع العمال للاقتراع لليسار وكأنه مرتبط بنسبة العمال في المحيط .

وفي أوضاع أخرى أيضاً ، يعالج مفهوم البنية بصفته مساوياً لـ**Gestalt** في الألمانية و**Pattern** في الانكليزية . إنه يذكر إذن بمفهوم المظهر . وفي هذا المعنى ، نقول عن بيان اجتماعي أنه يمثل « بنية » مجموعة معينة ، ونتحدث عن « التحليل البنيوي » للمجموعات للإشارة الى تمثيل علاقات الانجذاب والنفور بين أعضاء المجموعة تحت شكل البيان أو القياس . وبالطريقة نفسها ، نتحدث عن بنية لقياس الترابط بين المتغيرات لندل على أن قيم الترابط ليست موزعة بطريقة عرضية .

وهكذا ، يمكن أن يظهر مفهوم البنية مترابطاً مع مفهوم النظام إذا اعتبرنا أن النظام هو مجمل « العناصر ذات التبعية المتبادلة » . ولكن يمكن أن يظهر كذلك وكأنه معرّف ضمنياً أو صراحة بمواجهة مجموعة أخرى من المفاهيم أو بالتماس معها ، في اتجاهات متنوعة جداً ربما يستطيع الوضع العام وحده أن يحددها .

• Bibliographie. — Blau, P. M., « Formal organizations : dimensions of analysis », *American journal of sociology*, LXIII, *1*, 1957, 58-69. — Blau, P. M., et Merton, R. K. (red.), *Continuities in structural inquiry*, Londres, Sage, 1981. — Boudon, R., *A quoi sert la notion de structure ? Essai sur la signification de la notion de structure dans les sciences humaines*, Paris, Gallimard, 1968. — Coser, L. A. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975. — Gurvitch, G., « Le concept de structure sociale », *Cahiers internationaux de Sociologie*, XIX, *2*, 1955, 3-44. — Lazarsfeld, P. F., et Menzel, H., « On the relation between individual and collective properties», *in* Etzioni, A. (red.), *Complex organizations*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1961, 422-440. Trad.

franç., « Les relations entre propriétés individuelles et propriétés collectives », *in* BOUDON, R., et LAZARSFELD, P. F. (red.), *L'analyse empirique de la causalité*, Paris/La Haye, Mouton, 1966, 1969, 41-54. — LÉVI-STRAUSS, C., « La notion de structure en sociologie », *in* LÉVI-STRAUSS, C., *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1958, 1974, chap. XV, 303-351. — MURDOCK, G. P., *Social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949, 1965. Trad. franç., *De la structure sociale*, Paris, Payot, 1972. — NADEL, S. F., *The theory of social structure*, Londres, Cohen & West, 1957. Trad. franç., *La théorie de la structure sociale*, Paris, Minuit, 1970. — RADCLIFFE-BROWN, A. R., *Structure and function in primitive societies. Essays and addresses*, Glencoe, The Free Press, 1952; Londres, Cohen & West, 1959. Trad. franç., *Structure et fonction dans la société primitive*, Paris, Minuit, 1969.

البنيوية Structuralisme

تشير هذه الكلمة الى حركة من الأفكار الغامضة والمعقدة التي تطوّرت في نطاق العلوم الاجتماعية خلال سنوات الستينات بصورة خاصة ، حتى لا نقول فقط الى حد ما ، على الساحة الفرنسية :

في الأصل ، تظهر البنيوية بمثابة محاولة منهجية لكي تشمل علوماً اجتماعية أخرى ، فوائد الثورة « البنيوية » كما تطورت في الألسنية . لقد اتجه فقه اللغة الكلاسيكي ، بشكل رئيسي ، نحو الوصف التاريخي للغات في أقسامها المختلفة (المفردات ، النحو ، الخ) . ومن المفارقة أن الألسنية « البنيوية » تسعى الى تحليل « بنية » اللغات . إن مثل علم الأصوات الكلامية (Phonologie) يسمح بسهولة بتوضيح معنى مفهوم البنية (راجع مقالة البنية) في هذا الوضع . ويهدف علم الأصوات الكلامية « الكلاسيكي » الى تحديد الأصوات الأساسية للغات . وربما كان يبذل جهده لوصف تطور هذه الظاهرات في الزمن أو تنوعها من منطقة الى أخرى ؛ ومقارنة مخزون الأصوات في الألمانية مع مخزونها في الفرنسية ، الخ . إن علم الأصوات « البنيوي » يهتم بالأحرى من جهته بالتثبت من أن مجموع الأصوات لإحدى اللغات ، يكوّن **نظاماً** متماسكاً ، جديراً بتشكيل قاعدة « مريحة » واقتصادية لعمليات الاتصال . لنتفحص مثلاً أصوات اللغة الانكليزية .يعتبر جاكوبسون (Jackobson) ، أنها تمثل جميعها تراكيب من اثنتي عشرة « سمة مميزة » ثنائية أساسية هي : « مصوتية / وغير مصوتية » ، « صوامتية / وغير صوامتية » ، « خفيضة / وحادة » ، « أنفية / وفموية » « متتابعة / وآنية » ، الخ . هذه السمات الاثنتا عشر الثنائية يمكن نظرياً أن تفسح المجال الى $2^{12} = 4096$ تركيباً أو أصوات ممكنة . في الواقع إن أغلب اللغات (ومنها الإنكليزية) لا تستعمل سوى بضعة عشرات من الأصوات في الإجمال . من الطبيعي أن الأصوات الواقعية لا تمثل « إنتقاء » إتفاقياً للأصوات الممكنة : إنها تمثل نظاماً من تراكيب السمات المميزة الأساسية ، يسعى علم الأصوات تحديداً الى تحليل « بنيتها » (راجع مقالتي البنية والنظام) .

إن التمييز بين علم الأصوات « الكلاسيكي » وعلم الأصوات « البنيوي » ، وبصورة أعم ، بين الألسنية « الكلاسيكية » والألسنية « البنيوية » يعثر في نطاق دراسة اللغات على تمييزات

مألوفة وقديمة ، معترف بها صراحة أو ضمناً من قبل علوم اجتماعية عديدة . وهكذا نستطيع تحليل المؤسسات الاجتماعية بطريقة وصفية . ولكننا نستطيع كذلك التساؤل حول بنية النظام المتكوّن من مجموع المؤسسات في مجتمع معيّن . هذه الرؤية التي يمكن تسميتها **بنيوية** هي على سبيل المثال تلك التي يتبناها مونتسكيو في **روح الشرائع** : فالأنظمة السياسية والمؤسسات القانونية والتنظيمات الاجتماعية والعائلية تميل ، حسب مونتسكيو الى تكوين كليات متماسكة ، « بنى » كما يقال اليوم ، مستبعدة عدداً من التراكيب الممكنة من وجهة النظر التركيبية ، ولكنها قابلة للإدراك بصعوبة من وجهة النظر الاجتماعية . تقتضي مع ذلك الإشارة إلى أن مونتسكيو (راجع مقالة مونتسكيو) يتجنب التأكيد أن مختلف عناصر التنظيم الاجتماعي تتداخل الواحدة في الأخرى بشكل ضروري : إن كون بعض التراكيب مستبعدة لا يؤدي الى أن تكون التراكيب المتحققة القابلة للملاحظة ذات تماسك دقيق . إننا نعثر على الرؤية نفسها عند توكفيل (Tocqueville) : **فالنظام القديم والثورة** يبيّن كيف أن السمة المركزية للإدارة الفرنسية جعلت « النظام » الاجتماعي والسياسي الفرنسي مختلفاً جداً في بنيته عن النظام الانكليزي . وإذا التفتنا نحو مؤلفين محدثين نلاحظ على سبيل المثال الرؤية نفسها عند موردوك (Murdock) . ففي كتاب **البنية الاجتماعية** ، يبيّن هذا المؤلف انطلاقاً من معطيات تتعلق بجملة من المجتمعات القديمة أن قواعد الإقامة (عند أهل الزوجة ، عند أهل الزوج ، الخ) . وانتقال الإرث والبنوة (النسب للأب ، النسب للأم ، الخ) . والقواعد الخاصة بمنع المحرمات ، والمفردات المستعملة للإشارة الى مختلف أنماط علاقة القرابة ، الخ ، تشكل « بنى » بالمعنى الذي تكون فيه تراكيب لا تأتي مصادفة ونوعاً من قواعد الإقامة التي يكون لديها مثلاً فرص أكبر لأن تقترن بنوع معيّن من قواعد البنوة وببعض المؤسسات الزوجية بدلاً من أخرى . ولكننا مع موردوك كما مع مونتسكيو ، نحن إزاء تصور **أدنى** وليس أقصى لتماسك النظم المؤسساتية : إن العلاقات المتبادلة الاحصائية التي استطاع حسابها انطلاقاً من مدونته نادراً ما كانت ذات قيمة عالية . إن العلاقات التضمينية المتبادلة التي يمكن إقامتها بين العناصر المختلفة للأنظمة المؤسساتية لا تكون إذن قابلة للتمثل بعلاقات تضمينية **دقيقة** من النوع المنطقي (إذا أ ، فإذن ب) ، وإنما بعلاقات تضمينية **ضعيفة** من النوع العرضي (إذا أ ، فإذن على الأغلب ب) . مثل آخر : إن التعارض السوسيولوجي الكلاسيكي ـ والذي لا يمر دون أن يطرح مشاكل ـ بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الحديثة » يمكن اعتباره بمثابة مثل للتحليل « البنيوي » : يتميّز نمطا المجتمعات أو يفترض أنهما يتميزان بجملة من السمات التي تتعارض في كل قياساتها .

كل هذه الأعمال تتعلق بما يمكن تسميته التحليل **البنيوي** . وفي جميع الحالات ، يكون المقصود تبيان أن مجموعة من المؤسسات المميّزة لمجتمع معيّن تشكل « بنية » ، بمعنى أن هذه المجموعة ينبغي أن تحلل بصفتها مركّباً للعناصر ليس عرضياً . وفي نطاق علم الأصوات الكلامية يقوم التحليل البنيوي على البرهنة على أن أصوات اللغة تشكل تركيباً غير عرضي لسمات مميّزة . إن الألسنية المسماة « بنيوية » أي تلك التي تتبنى رؤية « بنيوية » ، لا تمثل إذن بأي شكل من الأشكال تجديداً منهجياً راديكالياً . إن « الثورة » التي أنجزتها ، إذا كان ثمة ثورة ، تتمثل

بالأحرى في تطبيق رؤية استعملتها تقليدياً علوم مثل علم الاجتماع والاقتصاد، على نطاق خاص هو نطاق اللغات. وكما كان يفعل جوردان (M. Jourdain) في النثر فقد طبق مونتسكيو وتوكفيل دون علم منهما، التحليل « البنيوي » على علم الاجتماع أو طبقا، كما يمكننا أن نقول أيضاً علم الاجتماع « البنيوي ». إن كون التعابير مثل « الإقتصاد البنيوي » وعلم الاجتماع البنيوي لم تفرض نفسها بخلاف تعابير « الألسنية البنيوية » و« الانتروبولوجيا البنيوية »، ربما يكفي للدلالة على أن رؤية التحليل البنيوي تقليدية في هذين العلمين.

ليس الأمر كذلك في الانتروبولوجيا. ففي **البنى الأساسية للقرابة**، يطبق ليفي شتراوس الرؤية البنيوية كما سبق وعرّفت، على أحد ميادين الاتنولوجيا حيث سادت تقليدياً رؤية من النمط الوصفي. كان الاتنولوجيون يصطدمون بمشكلة صعبة حتى مجيء ليفي شتراوس: فهم تنوع القواعد المتعلقة بمنع المحارم. لماذا على سبيل المثال يحرم بصورة عامة الزواج بين أبناء وبنات العم المتوازين في حين أن كل زواج بين أبناء وبنات العم الهجناء متسامح به في بعض المجتمعات، وفي بعض المجتمعات الأخرى إن بعض أنماط الزواج بين أبناء وبنات العم الهجناء مجاز (زواج الرجل من ابنة أخ أمه ـ خاله ـ) وبعضها الاخر محظورة (زواج الرجل من ابنة أخت أبيه ـ عمته ـ)؟ فقد اقترح ليفي شتراوس حل هذه الألغاز بتبني منهجية مشابهة لمنهجية علم الأصوات الكلامية البنيوي. فعالم الأصوات الكلامية يبذل جهده للبرهنة أن كل نظام صوتي يمكن اعتباره بمثابة حل خاص لمشكلة عامة: أي أن يشكل ركيزة رنانة اقتصادية لعمليات الاتصال. وليفي شتراوس كذلك، بذل جهده لكي يبيّن أن أنظمة القواعد الخاصة بتحريم الزواج وتحليله التي نراها في المجتمعات القديمة هي حلول خاصة « لمشكلة » عامة: تأمين تنقل النساء بين الشرائح المكونة للمجتمعات. بعد طرح هذه الرؤية العامة، نبرهن مثلاً أن « حلاً » متماسكاً (من وجهة نظر معينة) يحتوي، فضلاً عن قواعد أخرى، على تحريم الزواج بين أبناء وبنات العم المتوازين وتحليل الزواج بين أبناء وبنات العم الهجناء، وأن نظاماً متماسكاً آخر للقواعد يحرّم الزواج بين أبناء وبنات العم المتوازين ويحلل الزواج بين بعض أبناء وبنات العم الهجناء (زواج الرجل من أبنة أخ أمه ـ خاله ـ).

لقد اصطدمت نظرية ليفي شتراوس باعتراضات جدية. إن هومانز (G. Homans) مثلاً يشير الى صفتها الغائية (لقواعد الزواج **وظيفة** تأمين التضامن بين المجموعة). من جهة أخرى، يذكر أن الزواج التفضيلي من ابنة أخ الأم (الخال) أكثر حدوثاً في المجتمعات الأبوية النسب، حيث يقيم الشاب علاقات متحفظة مع أبيه وشقيقة أبيه (عمته)، في حين تكون علاقاته مع أمه وشقيقها أليفة وودية. يعتبر ليفي شتراوس أن التشديد على مثل هذه الوقائع يعني العودة الى « الشطط القديم » « للنفسانية ». أما ليتش (Leach) فيشير من جهته، ولا سيما انطلاقاً من تحليل نظم كاشان (Kachin) الى أنه من المستحيل عزل المبادلات الإرثية عن الإطار الأوسع (المبادلات الاقتصادية، السياسية، الخ.) الذي تنتمي اليه.

تقتضي الإشارة الى أن الثورات « البنيوية » (تبني رؤية « بنيوية ») للألسنية

والانتروبولوجيا إذا كان ينبغي اعتبارها محلية وليس عامة ، باعتبارها لا تقوم إلا بمدّ فكرة قديمة الى مجالات جديدة ، فإنها قد أوجدت تجديدات منهجية تتجاوز إطار الاتنولوجيا والألسنية . وهكذا فإن علم الأصوات البنيوي والنحو البنيوي لدى شومسكي (Chomsky) وأعمال ليفي شتراوس وفيل (Weil) ، وأعمال بوش على بنى القرابة ، جميعها تستعمل توزيعاً رياضياً مجدداً ساهم في حظوتها ونفوذها .

هذا النفوذ كان أحد أسباب الانزلاق نحو التجريد لما كان في البدء رؤ ية منهجية . ورغم أن بعض المؤ لفين ، مثل بياجيه (Piaget) يدمجون مفهومي « الرؤ ية البنيوية » و« البنيوية » ، من المناسب حفظ تعبير البنيوية لهذا الانزلاق التجريدي . إنه يقوم في مبدأه على تعميم تعسفي ، أو بالأحرى على تشيؤ المسلمات التي دفع الألسنيون والانتروبولوجيون بشكل طبيعي الى إدخالها الى ساحتهم ، ولكن توسيعها وتعميمها الى ساحات أخرى تطرح مشاكل الشرعية . وهكذا ، فإن ، إتنولوجي المجتمعات التي لا تعرف الكتابة مثله مثل الاختصاصي بالأصوات الكلامية ، محكومان بالتأكيد برؤ ية « تزامنية » : يمكنهما رؤ ية نظام من الاصوات المتكوّنة ، ونظام من قواعد التحليل والتحريم للزواج ، وجملة من الحكايا الخرافية ، ولكنهما لا يمتلكان بصورة عامة المعطيات التي تسمح لهم بدراسة تكوين هذه « الانظمة » وتطورها . وطبيعة معطياتهما تمنعهما عملياً من أي تحليل تعاقبي تطوري . إن النفوذ المؤ قت للتحليلات البنيوية والالسنية والانتروبولوجية والتأثير الذي يستنتج من الحكم الابيستمولوجيـة لليفي شتراوس ، حثت بعض علماء الاجتماع على الاستنتاج أن التحليل المتزامن يمتلك لاسباب خفية تميّـزاً غير مشروط بالنسبة للتحليل التعاقبي التطوري . وهذا أحد الامثلة ، انكبّ التوسير (Althusser) وباليبار (Balibar) على قراءة (وإعادة قراءة) ماركس بصورة عامة و**رأس المال** بصورة خاصة باذلين جهدهم لكي يكتشفوا فيه تصنيفية للتشكيلات الاجتماعية وأنماط الانتاج المبني انطلاقاً من عناصر بسيطة . لم يكن ماركس في الواقع سوى حجة مريحة . كان المقصود تبيان أن « التشكيلات الاجتماعية » هي تراكيب مبنية من عناصر بسيطة (أنماط تملك فائض الانتاج ، الخ) ، تماماً مثلما هي الأنظمة الصوتية تراكيب مبنية من سمات مميّـزة . وهكذا وجد ماركس نفسه متنكراً في زي بنيـوي مهتم بالبنيـة المتزامنة للتشكيـلات الاجتماعيـة وفي الواقع غير مبالٍ عمليـاً بتحليل التغيـير الاجتماعي . إن التفسير « البنيوي » لماركس ، في تشديده على إمكانية بناء أنظمة تركيبية مختلفة ، كان لديه الميّـزة المهمة في تليـين العلاقات بين البنيـة التحتيـة والبنيـة الفوقيـة ، وفي « البرهنة » على أن « التشكيـلات الاجتماعية » الرأسمالية والاشتراكيـة يمكن أن تعتبر نوعاً من التنوع في البنى . لذلك فقد عرف النجاح : إن المعالجة البنيوية لماركس التي أدارها التوسير وأتباعه ، أدت الى إخراج الماركسية من الوضع الشاق للماركسية المتداولة الذي سقطت فيه ، والى استعادتها احتراماً أكاديمياً ومرونة لا يمكن للمثقفين الماركسيـين إلا أن يعتبروها صنيعاً طيباً . ويمكن رؤ يـة « الميل » نفسه الى « التزامنية » في **الكلمات والأشياء** لفوكو (M. Foucault) ، هذا الكتاب الذي يفسّـر « تاريخ » العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتباره نتيجة لانقلابات بنيوية : تخضع **الحقبات الكبرى** لهذا التاريخ « لبنى » ابيستمولوجيـة يبذل المؤ لف جهده لتحليل تماسكها الداخلي الصلب . أما فيما يتعلق

بتعاقب هذه « البنى » فإن فوكو يفترضها غير معقولة أو غير مهمة . إن البناء الرائع الذي يحتويه كتاب **الكلمات والأشياء** ليست أبداً من الناحية المنطقية شيئاً آخر غير التصنيفية ؛ هذه التصنيفية التي تسترخص فضلاً عن ذلك تعقد تاريخ العلوم . وهكـذا ، لم يقبل أي مؤرخ للعلوم الاجتماعية بأن أدام سميث (Adam Smith) قد دشّن انقلاباً ابيستمولوجياً بطرحه للمـرة **الأولى** نماذج تطورية ذاتية للعمليات الاجتماعية .

وهكـذا فإن البنيويـين ، بتمييـزهم للتحليل « المتزامن » بالنسبة للتحليل « التعاقبي التطوري » في مجالات لا تفرضه فيها طبيعة المعلومات المتوفرة . يقلّصون طموحاتهم الى النزر اليسير : فهم يكتفون في غالب الأحيـان بإبراز تصنيفات لا يأبهون بالبحث عن سبب وجودها (راجع مقالة التصنيفيـة) ، يمكننا الشك أن الأمر يتعلق هنا بتقدم بالنسبة لمناهج مثل منهجي ماركس وتوكفيل اللذين يفسّـران دوماً الفوارق التزامنية التي يمكن رؤيتها بين الأنماط الاجتماعية بأنها نتيجة لعمليات تعاقبيـة تطوريـة . إن « نظام » الفرق الذي يمكن تسجيله مثلاً بين فرنسا وانكلترا (راجع النظام القديم والثورة) أو بين فرنسا وأميركا (راجع **الديموقراطية في أميركـا**) حلله توكفيل باعتباره نتيجة لعملية متسلسلة ناجمة عن فوارق مؤسساتية أساسية . ويكون الأمر كذلك عند ماركس : إن الفوارق بين الأنماط الاجتماعية الملاحظة على المستوى التزامني يحللها دوماً بصفتها نتيجة لعمليات تعاقبية تطورية . وإن الأولوية غير المشروطة الممنوحة للتزامنية ليس لها فقط أثر جعل الفوارق بين الأنماط غير معقولة ، وإنما تقود كذلك الى المغالاة في هذه الفوارق والى تشيئها . وهكذا ، فقد ساهم التعارض بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الحديثة » إلى حد كبير في تطور مفاهيـم تبسيطيـة وخاطئة . فعلم اجتماع التحديـث يقرّ بسهولة مثلاً أن المجتمعات « التقليدية » هي بالضرورة جامدة أو أن « التحديث » مدعو إلى التقدم في الوقت نفسه على جميع الجبهات (راجع مقالتي التنمية والتحديث) . إن مثل هذه الاقتراحات التي لا تصمد أمام الامتحان الأكثر سطحية ، تنجم عن كون التصنيفية التي تواجه ما بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة لم تعالج بصفتها أداة استكشافيـة وإنما بصفتها تعبير عن « واقع قائم » أو « بنية عميقة » .

إن الإلزامات التي فرضت نفسها على الانتروبولوجي الدارس للمعتقدات القديمة أو على المتخصص في علم الأصوات تمنع عليهما من ناحية ثانيـة تحليل المعتقدات أو الأنظمة الصوتيـة باعتبارها نتاجات **للنشاط الإنساني** (وهي كذلك بالتأكيد) . والتجريد البنيوي الناشيء هنا أيضاً بواسطة التعميـم والتشيؤ ، يستخرج من هذه الشروط الخاصة اقتراحاً منهجيـاً واقتراحاً أنطولوجياً . الاقتراح **المنهجي** هو : إن الظاهرات الاجتماعية هي نتاج البنى أو مظهراً لها ولا يمكن تحليلها بصفتها نتيجة لفعل الناس . أما الاقتراح **الأنطولوجي** فهو : البنى وحدها هي التي لها وجود « حقيقي » ؛ والأفراد ليسوا سوى مظاهر بسيطة أو مجرد « ركائز للبنى » . وليس لهم فائدة إلا بمقدار ما يسمحون للبنى بأن تتمظهر . وعندما لا يتم تقليص الأفراد لكي يصبحوا « ركائز للبنى » ويتم وصفهم من قبل عالم الاجتماع البنيـوي بإعتبارهم قادرين على التصرفات « الاستراتيجية » ، (هذه الكلمة التي اعتبرت غالباً بصورة تعسفية مرادفاً لكلمة « عمدي ») ،

لا يمر وقت طويل قبل أن نكتشف أن هذه التصرفات المتعمدة لا يمكن إلا أن تؤدي الى إعادة انتاج البنى أو تطورها ، وفقاً لأهواء عالم الاجتماع ، في اتجاه مفروض من قبل مسيرة التاريخ . يعتبر فوكو أن أدام سميث وداروين ليسا سوى تمظهرات خاصة للبنية المعرفية في زمنهما . فالأنا التي تشغل دوراً أساسياً في الثلاثية الكلاسيكية لفرويد (الأنا الفوقي ، الأنا ، والانفعالات) تختفي ، كما بيّن توركل (Turkle) ، في الصيغة البنيوية التي أعطاها لاكان (Lacan) لعقيدة التحليل النفسي . ويصبح الفرد مع لاكان الركيزة البسيطة للبنى غير الواعية التي تسكنه (الانفعالات) .

إن العناصر الاجتماعية لعلم الاجتماع الذي يستوحي البنيوية هي كذلك ركائز بسيطة أو بأحسن الأحوال ، وساطات راضية أو عمياء ، تعبّر عن نفسها عبرها البنى الاجتماعية وتتحقق وتعيد إنتاج نفسها أو تتطور . أما فيما يتعلق « بالبنى الاجتماعية » فإنها تتقلص غالباً الى بعض المتغيّرات المختارة بشكل اعتباطي ، والتي يفترض أنها تهيمن على مجمل المتغيرات المميّـزة للنظام الاجتماعي وحول هذه النقطة أيضاً من المهم الإشارة الى التناقض مع مؤلف مثل توكفيل : ليست « المركزية الإدارية » مطروحة بدءاً ، باعتبارها متغيّراً جوهرياً . أما أهميتها فيتم البرهنة عليها على العكس فيما بعد . ومن المفارقات ، أن متغيّـرات التدرج الاجتماعي ، المركّـزة هي نفسها في الثنائية الموجزة ، أي في الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها ، تطرح بدءاً من قبل علماء الاجتماع البنيويين بصفتها المتغيرات الجوهرية . يمكننا مثلاً تجاهل وجود الدولة بما أنه من المتفق عليه أنها ضرورية لخدمة الطبقة المهيمنة (راجع مقالة الدولة) .

إن البنيوية (ليس بالمعنى الذي استعمله بياجيه (Piaget) ـ أي معنى « التحليل البنيوي » ، وإنما بالمعنى الذي نعتمده نحن هنا أي الإنزلاق التجريدي انطلاقاً من « التحليل البنيوي ») ، إنها كما قلنا ، حركة أفكار غامضة تطورت بصورة خاصة في فرنسا . لماذا ؟ أولاً لأن تراجع الوجودية حول نهاية سنوات الخمسينات ترك الساحة حرة لزي فلسفي جديد ، وأن كل ـ باريس الثقافية كان يبدو أنها تطالب دوماً بالجديد في مادة الأزياء الفلسفية وأنه لم يكن يوجد بنية مساوية لكل ـ باريس الثقافية لا في انكلترا ولا في ألمانيا ولا في إيطاليا ولا في الولايات المتحدة مثلاً (Clark) . ومن ثم لأن البنيوية كان يمكن أن تتباهى بالاعتبار العلمي الذي استفادت منه خلال مدة معينة اكتشافات الألسنية والانتروبولوجية . وأخيراً ، لأن عدداً معيناً من المؤلفين الموهوبين عرفوا كيف يؤلفون تراكيب شفوية ماهرة مفسرين (ومعيدين تفسير) النصوص الجليلة لفرويد وماركس ونيتشه وبعض المؤلفين الاخرين ، بالأسلوب البنيوي . ولكن إذا كانت البنيوية تخصصاً محلياً لم يكتب له أبداً الانتشار وأمكن وصفه من قبل البيروني (F. Alberoni) ، وهو مراقب أليف على المسرح الثقافي الفرنسي ، بأنه إبراز « للعجرفة الثقافية الفرنسية » ، فذلك أساساً لأنه يمثل بأشكاله المجرّدة تراجعاً ثقافياً ، على الرغم من البراعات الشفوية التي ساهمت بنجاحه والإدعاء المعلن « بالتعمق » . وكيف يمكننا ، عبر إلغاء الهامش الاستقلالي المتروك للعنصر أو الفاعل الاجتماعي من قبل البنى ، وعبر إحلال التصنيفيات الموجزة محل تنوع الأنماط الإجتماعية ، وعبر جعل التعقد البنيوي لأنظمة التبعية المتبادلة والنشاط المتبادل يقتصر على بعض المتغيرات التي نمنحها أولوية اعتباطيـة (متغيرات التدرج مثلاً) ، وعبر إضفاء تفوّق غير مشروط « للتزامن » بالنسبة

« للتعاقب التطوري » ، كيف يمكننا أن نأمل بتقدم معرفة النظم والعمليات الاجتماعية ؟

● Bibliographie. — Althusser, L., *Pour Marx*, Paris, F. Maspero, 1965. — Althusser, L., Rancière, J., Macherey, P., Balibar, E., et Establet, J., *Lire Le capital*, Paris, F. Maspero, 1965, 2 vol.; nouv. éd. refondue, 1968, 2 vol. — Aron, R., *D'une sainte famille à l'autre. Essai sur les marxismes imaginaires*, Paris, Gallimard, 1969. — Chomsky, N., et Miller, G. A., « Introduction to the formal analysis of natural languages » et « Formal properties of grammars », *in* Luce, D., Bush, R., et Galanter, E. (red.), *Handbook of mathematical psychology*, New York, Wiley, 1963-1965, 3 vol., vol. II, chap. XI et XII, 269-321 et 323-418. Trad. franç., *L'analyse formelle des langues naturelles*, Paris, Gauthier-Villars - Mouton, 1968. — Clark, T., *Prophets and patrons : the French University and the emergences of the social sciences*, Cambridge, Havard University Press, 1973. — Colin, C., *On human communication*, New York, Wiley, 1957. — Dumézil, G., *Mitra-Varuna. Essai sur la représentation indo-européenne de la souveraineté*, Paris, Gallimard, 1948. — Foucault, M., *Les mots et les choses. Une archéologie des sciences humaines*, Paris, Gallimard, 1966. — Héritier, F., *L'exercice de la parenté*, Paris, Le Seuil, 1981. — Heydebrand, W. V., « Marxist structuralism », *in* Blau, P. M., et Merton, R. K., *Continuities in structural inquiry*, Londres, Sage, 81-119. — Homans, G., « Marriage, authority and final causes », *in* Homans, G., *Sentiments and activities*, Glencoe, Free Press, 1962, 202-256 ; « Bringing men back in », *American sociological review*, XXIX, 5, 1964, 809-818. — Jakobson, R., et Halle, M., *Fundamentals of language*, Paris/La Haye, Mouton, 1956, 2e éd. rev., 1971. — Leach, E. R., « British social anthropology and levi-straussian structuralism », *in* Blau, P. M., et Merton, R. K., *Continuities in structural inquiry*, Londres, Sage, 1981, 27-49 ; *Rethinking anthropology*, Londres, Athlone, 1961. Trad., *Critique de l'anthropologie*, Paris, PUF, 1968. — Lévi-Strauss, C., *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1958, 1974 ; *Anthropologie structurale deux*, Paris, Plon, 1973 ; *Les structures élémentaires de la parenté*, Paris, PUF, 1949, Paris/La Haye, Mouton, 1967 ; *Mythologiques*. I : *Le cru et le cuit*, Paris, Plon, 1964 ; II : *Du miel aux cendres*, Paris, Plon, 1964 ; III : *L'origine des matières de la table*, Paris, Plon, 1968 ; IV : *L'homme nu*, Paris, Plon, 1971. — Muller, J. C., « Straight sister-exchange and the transition from elementary to complex structures », *American Ethnologist*, 1980, 518-529. — Murdock, G. P., *Social structure*, New York, Macmillan, 1949. Trad. franç., *De la structure sociale*, Paris, Payot, 1972. — Needham, R., « The formal analysis of prescriptive patrilateral cross-cousin marriage », *Southwestern Journal of Anthropology*, XIV, 1958. — Piaget, J., *Le structuralisme*, Paris, PUF, 1968, 1974. — Sebag, L., *Marxisme et structuralisme*, Paris, Payot, 1964. — Turkle, S., *Psychoanalytic politics, Freud's French revolution*, New York, Basic Books, 1978.

Bureaucratie — البيروقراطية

يدلّ هذا التعبير على نمط مبتكر نسبياً من الإدارة ، ولكنه تلقى تنوعاً كبيراً من المفاهيم المختلفة جداً ، التي وسعت استعماله أبعد بكثير من الحقل الذي كان من المفترض أن يطبق فيه أساساً . إن ماكس فيبر (Weber) الذي ساهم أكثر من أي واحد آخر ، في إدخاله في التعبير التقني لعلم الاجتماع ، يتناوله في معنى ضيق نسبياً ، في حين أن الكثير من المؤلفين ، وبالتحديد ذوي الميول الماركسية ، يرون في البيروقراطية شكلاً للسلطة عاماً تماماً ومسيطراً بوضوح أكبر في المجتمعات الرأسمالية . ينبغي ذكر المؤلفين ، وبالتحديد الفرنسيين ، الذين سعوا ، من توكفيل

(Tocqueville) الى ميشيل كـروزيه (M. Crozier) ، لأن يجدوا في التجربة التاريخية والتقليد الثقافي ، أصل النزعة الظاهرة في بعض البلدان لتنظيـم جميع الإدارات العامة ، والى حد ما الخاصة ، على النمط البيروقراطي .

يتميّـز النموذج البيروقراطي الفيبيري بعدد معيّن من السمات المرتبة بشكل منظم . يمارس كل موظف عملاً في أوضاع تسلسلية ، يتأمن التنسيق بينها إلزامياً بواسطة المراقبة التي يمارسها رؤساؤه عليه . يمارس الموظف نشاطات محددة بفعل صلاحيته المزدوجة ، التقنية والقانونية . إن صلاحية الموظف محددة ، فهي تشكل مجموعة من الحقوق والواجبات ، تستند في آن معاً الى قدرته على ممارستها والى تفويض صريح من السلطة التراتبية التي وظفته والتي تراقبه . يحصل اختيار الموظفين وفقاً لمعايير شمولية . من حيث المبدأ على الأقل ، لم يوظف لأنه قريب أو صديق أو زبون أو عميل لمن اختاره ، ولكن على أساس مواصفات عامة تشمل جميع المرشحين الذين يقتضي بقوة عدم التمييز بينهم إلا بناء لأهليتهم المتحققة علناً : يتم اختيار الموظف بناء لمباراة وألقاب . وكذلك ، تتم ترقيته وفقاً لقواعد إلزامية جداً تلغي أو تحد على الأقل ، من الناحيـة النظريـة ، المحسوبية . فضلاً عن ذلك ، لا يمكن اعتبار دخل الموظف بأنه كسب أو منفعة . إنه راتب لا يشكل تعويضاً دقيقاً للخدمة التي يؤديها للدولة ، رب عمله ، ولكنه من المفترض أن يؤمن له حياة شريفة ولائقة ، متناسبة مع متطلبات رتبته . إن مجمل هذه السمات تعطي للموظف سماء مبتكرة جداً . فهي تؤمن استقلاله إزاء رؤسائه كما إزاء مرؤوسيه ، في نفس الوقت الذي تضعه بدقة تحت رقابة القواعد التي تؤمن سير الإدارة التي ينتمي إليها . ومنذ حصوله على وظيفته لا يعود ممكناً حرمانه من مركزه إلا ضمن شروط استثنائية ووفقاً لأحكام معينة في التنظيمات أو القوانين . ولا يمكن لرئيسه أن يختاره أو يرقيه أو يعاقبه أو ينقله أو يعزله إلا وفقاً للأصول وبواسطة الضمانات المعينة في نظامه . إن مرؤوسيه ليسوا بالنسبة له محميين ، يحق له بسط جناح الرحمة عليهم . كما أنه لا يرتبط بالمـكلفين الذين لا يستطيعون شيئاً من حيـث المبدأ ، بالنسبة لوظيفته ، وضد التدخلات غير المؤاتية التي يجد نفسه تجاهها في حمى مجموعة من الضمانات الفعّـالة . ليس رئيس البلدية أو المجلس البلدي هو الذي يوظف المدرّس ، وإذا كان ابن رئيس البلدية كسولاً ، فلا يمكن نقل المدرّس لأنه أعطاه علامة سيئة ، ولكن الموظف ، مثلما هو محمي ضد تعسف رؤسائه ، فهو لا يستطيع ممارسة سلطته إزاء مكلفيه إلا في حدود ضيقة جداً ، وإذا تجاوزها فهو عرضة لجميع أنواع المراجعات والمنازعات .

لقد لاحظ فيبر أن الضمانات التي يستفيد منها الموظف لا تنبثق فقط من الاعتراف بالحقوق التي يحق له المطالبة بها باعتباره شخصاً أو مواطناً . إنها المقابل الدقيـق للمتطلبات الوظيفيـة للبيروقراطية . وبالفعل ، قدمت لنا هذه باعتبارها جهازاً في خدمة الدولة أو السلطة العامة . إذا قصدت السلطات السياسية تحقيق بعض الغايـات المشتهرة بتطابقها مع المصلحة العامة أو الخير العام ، حتى وإن لم تكن في الواقع تعبر إلا عن إرادة الحكـام أو مصالحهم ، فإن من مصلحة هؤلاء أن يكون لديهم هيئة منفذة مؤهلة وفعّـالة ومطيعة . البيروقراطية هي أداة لسلطة الحكام ـ أو الدولة . ولكي يساهم التنظيـم البيروقراطي في رفع مستوى هذه السلطة الى الحد الأقصى ،

ينبغي تحقق سلسلتين من الشروط . يقتضي أن تحسن البيروقراطية فعل ما وظفت من أجله : فعلى خلاف بطانة المحظيين والمعجبين ، البيروقراطيـة هي الإدارة بواسطة الخبراء . إن الشرط الثاني لكي يكون الجهاز البيروقراطي فعالاً ، هو أن يكون البيروقراطيون مطيعين وأن ينفذوا الأوامر ، حتى ولو كانت الغايات النهائية للسياسة التي يساهمون في تحقيقها تفوتهم أو أنها لا تناسبهم . لا يمكن تحقيق هذين الشرطين في آن واحد إلا إذا كانت موجبات الموظفين محددة وشمولية ومنفذة بروية ـ Sine ira et cum studio .

إن النمط الفيبيري ملائم ، ولكن حقل تطبيقه محدود . وبعبارات أخرى ، ثمة إدارات عامة تتعلق بالنمط البيروقراطي ولكن ثمة إدارات لا علاقة لها به . ومن باب أولى ، هذا التنظيم ليس بالضرورة من النمط البيروقراطي ، حتى ولو وجدت نزعة ظاهرة الى البيروقراطية في أغلب التنظيمات الحديثة . يفسر هذا الميل الفوائد التي تحصل عليها الجماعة من حسن سير البيروقراطيات الفعّالة والمنظمة . بعض الجيوش وبعض الإدارات هي حالياً ، أو كانت ، بيروقراطيات بالمعنى الفيبيري . الضباط يقاتلون الأعداء الذين يعينهم لهم رجال السياسة ـ الذين هم في الغالب مدنيون . موظفو المالية يجبون الضرائب ، حتى ولو كان كل واحد منهم منفرداً ، باعتباره مواطناً ، لا يتفقون مع السياسة الضريبية للحكومة . لقد ارتبطت صلابة الدولة الفرنسية طويلاً بوجود هذه الهيئات المنظمة ، التي كان يمكنها تأمين تقديم الأموال العامة بشكل منتظم الى الخاصة ، حتى ولو أدى ضعف الهيئات السياسية وعدم تماسكها الى جعلها غير صالحة للتقرير . يمكننا حتى أن نتساءل عما إذا كانت خدمات مثل الجيش والمالية والشرطة (على الأقل في بعض جوانبها) يمكن أن تدار بغير النمط البيروقراطي . هل ثمة حظ لضباط منتخبين بأن يطاعوا ؟ عليهم أن يتكلوا على ظروف استثنائية وعلى الإرادة الطيبة لجيش معبأ بالروح المدنية أو بالتعصب الأكثر حدة .

إن النشاطات التي تمس عن قرب شديد ممارسة سيادة الدولة ترتضي الإدارة البيروقراطية . ولكن ليس كل شيء ، حتى فيما يتعلق بالدولة ، من بين النشاطات المولّـدة « للأموال العامة » مدعواً بالضرورة لأن يكون بيروقراطياً . لقد لاحظ توكفيل أن نشاطات كثيرة في الولايات المتحدة تقوم بأعبائها الدولة وتمولها ، تمارس بواسطة موظفين منتخبين لفترات قصيرة وخاضعين لمراقبة الناخبين . فالتربية تحوطها السلطات المحلية ، ولكن إدارة الخدمة والموظفين والبرامج ليست خاضعة لقواعد موحدة . ينجم عن ذلك أن موظفي الإدارة العامة ، بدل أن يكونوا بعيدين عن تدخلات ذوي المصلحة ، موضوعون تحت مراقبة هؤلاء بشكل مباشر أكثر بكثير مما هي عليه الحال في فرنسا .

ليست البيروقراطية جهازاً بسيطاً تحت تصرف القادة السياسيين ، إنها جهاز **ممركز** حتى ولو تغيّرت درجة التمركز وفقاً للتقلبات ذات المدى الطويل ، كما يظهر تاريخ الإدارة . كانت الإدارة أكثر مركزية في ظل نابليون منها في ظل لوي ـ فيليب ، وكذلك في ظل الجمهورية الخامسة منها في ظل الجمهورية الثالثة . إن مطالب الأطراف كانت أقل تجاهلاً في نظام أورلياني أو انتهازي منها في نظام بونابرتي أو

ديغولي . يتعلق التمركز في آن معاً بالتوظيف وبإدارة الموظفين الذين إذا لم يكونوا موضوعين تحت سلطة نفس القواعد ، فعلى الأقل قواعد نابعة من نفس الروحية ونفس المبادىء . فبمقدار ما تتمركز الإدارة البيروقراطية ، تتجه نحو تقنين متشدد الى حد ما يسعى الى إضفاء التناسق على كتلة من القوانين والقرارات والتنظيمات المبعثرة والغامضة . أخيراً ، تتغذى البيروقراطية المركزة من نفس الخزينة ، فمصاريفها مسجلة في الفصول المختلفة لنفس الميزانيــة . إذا تناولنا بدقة هذه المعايير التي تميّـز الإدارة المركزة ، وإذا جعلنا من التمركز أحد الشروط الضرورية للبيروقراطية ، نجد أنفسنا مدفوعين للاعتراف بأن البيروقراطية ليست سوى طريقة من بين طرق أخرى لتنظيم الإدارة العامة .

لماذا انتشرت في المجتمعات الحديثة البيروقراطية المركزة باعتبارها شكـلاً تنظيميـاً عاماً تماماً ؟ يعطي فيبر جوابين على هذا السؤال . أولاً ، تمنح البيروقراطية للقادة السياسيين تأثيراً هائلاً مضاعفاً لسلطتهم . فهي تسمح لهم بتعبئة كتلة متزايـدة للموارد الماديـة والإنسانيـة والماليــة ، وبمراقبتها . هذه الزيادة في السلطة لا تحلل فقط باعتبارها أثراً للتعبئة توضع بواسطتها موارد أكثر فأكثر اتساعاً تحت تصرف الحكام . فهي تقترن بتنمية أكبر للبيئة المادية ولمواردها . إن البيروقراطية ذات فعالية مزدوجة بما أنها تضاعف لمصلحة الحكام فعالية الأداة الاداريـة وكـذلك الرقابة التي تمارسها هذه الأداة على المجتمع . فضلاً عن ذلك ، تظهر البيروقراطية غالباً ، مفيدة للحكام أو على الأقل لبعضهم وبخاصة لهؤلاء الذين تؤمن له تدفقاً للأموال العامة أكثر فأكثر غزارة .

إذا اعتبرنا التنظيم البيروقراطي بمثابة وسيلة لدى القادة لتنمية سلطتهم ، نفهـم لماذا يسعى القادة السياسيــون ، الخاضعون في مجتمعاتنا للانتخابات ، الى جعل سلطتهم بيروقراطيـــة ، للتخلص من هذه الموافقة . هذه هي الفكرة التي وسعها ميشيلز(Michels) تحت اسم « القانون الحدي للأوليغارشية (حكم الأقلية) » . إن تأمين الديمومة على إثر الوصول الى قمة السلطة ، وإحلال الإنتقاء محل الانتخابات ، لا بل التعيين من قبل المراتب العليا للقادة في المراتب الوسطى والدنيا ، هي مميزات المسيرة البيروقراطية للأحزاب ـ حتى تلك التي تصف نفسها بالاشتراكيـة والثورية . هذه الفكرة المقترحة من قبل عدة علماء إجتماع يستوحون الماكيافيلية الى حد ما مثل باريتو (Pareto) وميشيلز(Michels) أو موسكا(Mosca) استعيدت في نقد النظام الستاليني من قبل تروتسكي وتلامذته . أياً تكن ملاءمة النقد التروتسكي للستالينية ، فإن تأمين الانتقاء وإشراف القمة على القاعدة ، يشكــلان وسيلتين فعالتين جداً للحمايــة ضد مخاطر الانتخاب والمنافسة الديموقراطية .

الى جانب « التحول البيروقراطي » وهو الاستراتيجيــة التي يسعى عبرها القادة « الديموقراطيـون » المــزيفون الى التخلص من رقابة موكليهم . ينبغي أن نترك مجالاً « للتحول البيروقراطي » باعتباره عملية طويلة المدى ، تهدف في جميع التنظيمات الخاصة كما العامة ، الى تخليص الأوضاع وموظفيها من تدخلات الهيئات التي تقدم للتنظيم الموارد الضرورية لعملها ، وبالتحديد الموارد المالية . إن « التحول البيروقراطي » في وظائف المؤسسات الرأسمالية هو الشكل

الذي يتخذه تحديد الامتيازات المفروض على « رب العمل » فيما يتعلق باختيار الموظفين وترقيتهم وانضباطهم . ينجم التحول البيروقراطي في المؤسسات عن مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية ، تجد السلطة التراتبية نفسها ، الى حد ما مقيدة بموجبها . هذا الاتجاه الطويل المدى ينجم إذن ، على الأقل جزئياً ، من الجمع بين عوامل مستقلة الى حد بعيد . إن الطلب الآتي من المؤسسات ، لأيد عاملة مؤهلة أكثر فأكثر ، يترجم بتقييم للألقاب والشهادات الممنوحة خارج المؤسسة نفسها ، من قبل السلطات النقابية ، أو من قبل أعلى مستويات التسلسل المهني ، أي من قبل السلطات الأكاديمية . ولكنها تنبثق كذلك من التلاقي بين استراتيجية النقابات التي تبغي تخليص الموظفين من السلطة المباشرة لرب العمل ، واستراتيجية الأحزاب والقادة السياسيين الذين ، سواء بسبب الصلة الأيديولوجية ، أو بسبب حسابات انتخابية ، يلتقون مع النقابات ضد « مهيمني الحق الإلهي » .

إن التحول البيروقراطي في الإدارة العامة والمؤسسات الخاصة والتنظيمات النقابية والسياسية ، يقدم عدداً معيناً من السمات المشتركة ، التي سعى ماكس فيبر لتعيينها بطريقة تركيبية وجلية عندما تحدث عن « السلطة العقلانية ـ القانونية » . يتميز هذا الشكل من السلطة بحذر معمم بصدد ما يستمر من التعسف في كل أمر ، وبالطموح لإحلال « إدارة الأشياء محل حكم الأشخاص » . لكن هذا الزعم يصطدم بمقاومات كثيرة ، ينتجها تنوع كبير من « الوظائف غير المنتظمة » . إن التحليل المرتوني(*) الشهير للفوضى القانونية اشتهر بتفحص « الآثار المنحرفة » المتولدة من مشروع إدخال نظام « عقلاني ـ قانوني » في المنظمات وبشيء من التوسع في مجالات الحياة الاجتماعية بشكل عام . إن وضع القواعد الدقيقة للأوضاع ، وتجزئتها وتفريعها الدقيق ، ومضاعفة الضمانات المعطاة للفئات المختلفة وأصحاب الحق فيها ، تجعل مهمة التنسيق والمراقبة لا غنى عنها وصعبة جداً في آن معاً . لقد وصف كروزيه (Crozier) تحت اسم الحلقة المفرغة البيروقراطية ، هذه المراقبات التي تثقل بقدر ما تتسع ، وتصبح مع ذلك أكثر ضرورة بقدر ما هي أقل فاعلية . وهي لا تساهم أبداً في خلق الحوافز بصورة أقوى للمنفذين الذين أصبحوا أكثر ميلاً إلى استراتيجيات الأمن منهم الى استراتيجيات المبادرة . إن التنظيمات البيروقراطية حتى ولو كان تخلي أعضائها خطراً يراقب بشكل جيد الى حد ما ، بمقدار ما تتوصل الى تغطية تطلعهم الى الأمن بحده الأدنى ، معرضة للتكاليف المرتفعة التي تنجم عن تورط ضعيف ومساهمة ضعيفة . إن خطر الانسحاب صعب المحاربة . وفي حين يسعى التنظيم البيروقراطي ليصبح شرعياً عبر تقديمه الأمن لمنفذيه (وبخاصة الوظيفة) ، فهو يعبىء انتماء القادة عبر الإشارة الى الترفع ، والى حد ما إلى « السمة » الانسانية للأموال العامة التي تضعها تحت تصرف الخاصة .

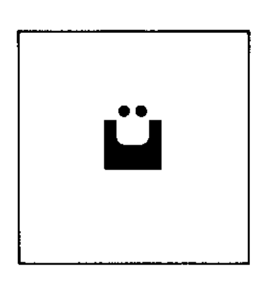
هل أن المجتمعات الغربية عرضة لمخاطر البيروقراطية بسرعة أكبر وأكثر اتساعاً ؟ كان توكفيل قد تحدث عن « إستبدادية ضخمة ووصية » تميل الى انتاجها المجتمعات الديموقراطية . لقد أدرك جيداً أن هذا الخطر قد يكبر وقد يصغر وفقاً للتقاليد الوطنية . وفي أيامنا هذه ، من

(*) Moerton (Robert king) ، عالم اجتماع أميركي ولد في فيلادلفيا عام 1910 (المترجم)

الشائع أن يُشجب في البيروقراطية « المرض الفرنسي » . أياً تكن خطورة هذا المرض ، وأياً تكن طرائق انتشاره ، فلن يطبّق على جميع أوجه حياتنا الاجتماعية . ليس ثمة مجتمعاً بيروقراطياً أو قابلاً لأن يصبح بيروقراطياً ، بالكامل ، وبخاصة عندما تحسم الخيارات الأساسية للمجتمع وفقاً لأصول التنافس الديموقراطي ، وعندما تترك المؤسسات محلاً لمتطلبات الإدارة والتجديد اللامركزي .

• BIBLIOGRAPHIE. — ARONSON, S. H., *Status and kinship in the Higher civil service*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1964. — ARROW, K. J., *The limits of organization*, New York, W. W. Norton & Co., 1974. Trad. : *Les limites de l'organisation*, Paris, PUF, 1976. — CHAPMAN, B., *The profession of government; the public service in Europe*, Londres, Allen & Unwin, 1959, 1966. — CROZIER, M., *Le phénomène bureaucratique*, Paris, Seuil, 1963. — CROZIER, M., et FRIEDBERG, E., *L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective*, Paris, Seuil, 1977. — DAHL, R., « The concept of power », in *Behavioral Science*, 1957, 2, 201-215. — DOWNS, A., *Inside bureaucracy*, Santa Monica, Rand Corp., 1964; Boston, Little, Brown & Co., 1967. — EISENSTADT, S. N., *The political systems of Empires*, Glencoe, The Free Press, 1963, 1967. — ETZIONI, A., *A comparative analysis of complex organizations : on power, involvement and their correlates*, New York, Free Press, 1961. — GRÉMION, P., *Le pouvoir périphérique : bureaucrates et notables dans le système politique français*, Paris, Seuil, 1976. — GOULDNER, A. W., *Patterns of industrial bureaucracy*, Glencoe, Free Press, 1954, 1967. — HIRSCHMAN, A. O., *The strategy of economic development*, New Haven, Yale Univ. Press, 1958. Trad. : *Stratégie du développement économique*, Paris, Editions Ouvrières, 1964. — KINGSLEY, J. D., *Representative bureaucracy : an interpretation of the British civil service*, Yellow Springs, Antioch College Press, 1944. — LEFORT, C., *Eléments d'une critique de la bureaucratie*, Genève, Droz, 1971. — MARCH, J. G., et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris, Dunod, 1964, 1974. — MERTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 1965, chap. 3, 65-140. — MICHELS, R., *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1911. Trad. : *Les partis politiques : essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914. — ROSENBERG, H., *Bureaucracy, aristocracy and autocracy. The Prussian experience 1660-1815*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1958. — SELZNICK, Ph., *Leadership in administration : a sociological interpretation*, Evanston, Row Peterson, 1957. — WEBER, M., *Economie et société**, t. I, partie I, chap. 3, 223-231.





التأثير Influence

إن التأثير في المعنى الواسع للكلمة ، يمكن تعريفه مثل أي شكل للفعل من قبل (أ) (المؤثر) يمارس بطريقة فعالة على (ب) (المتأثر) . ينتمي التأثير إذن إلى فئة علاقات السلطة . وأن يكون لدى (أ) تأثير ـ كما لو كان لديه سلطة ـ يعني بالنسبة له القدرة على تبديل فعل (ب) في اتجاه اختاره (أ) عن قصد ، لأنه يعتبر التوجه الجديد لـ (ب) أكثر ملاءمة لمصالحه الخاصة . إن ممارسة التأثير على (ب) يعني بالنسبة لـ (أ) جعله يتعاون عبر إقناعه ـ أو على العكس عبر ردعه . لكن التأثير يتميّز عن السلطة بطبيعة الموارد التي يستخدمها . تستند السلطة ، في المعنى الضيق للكلمة ، على « موجب إكراهي » (Biding obligation حسب بارسونز) . هذا الإكراه نفسه يحلل في نهاية الأمر بصفته التطبيق الفعلي ـ أو على الأقل التهديد ـ للقوة المادية التي تعاقب عصيان المتمرد . يستعير التأثير دوافع مختلفة . وذلك ما يعترف به الحس العام عندما يجمع بواسطة الترادف بين التأثير و**المعالجة** . فالتأثير على أحد الأشخاص لا يعني إكراهه عبر تقديم أو إظهار القوة التي يمكننا تجييشها ضده لكي يستسلم ؛ وإنما يعني دفع المتأثر « بلطف » لكي يرى الأشياء بنفس منظار المؤثر . يمكننا إذن اعتبار التأثير بمثابة شكل خاص جداً من السلطة ، يكمن مصدرها الرئيسي في **الاقناع** .

لقد سعى علماء النفس الاجتماعيون خلال سنوات1940 -1950 ، الى عزل شروط الاقناع في وسط تجريبي . ليس ثمة مجال للحديث عن الاقناع إذا لم يكن الحافز المطروح على الشخص ملتبساً أو إذا كانت المقولة المطروحة لحكم المتأثر المحتمل أكيدة . لنفترض أن الحافز كان مكوناً من خطين يبلغ طول كل منهما 20 سم و2 سم ، والمطلوب من الشخص الاخر أن يقول أي الخطين أطول . أو أن نعرض أيضاً عليه مقولتين الأولى مغلوطة تجريبياً أو منطقياً والثانية صحيحة بشكل واضح . فالمؤثر سيضيع وقته إذا ما حاول إقناع محدثه أن قوس النصر الكائن في كاروسيل أكبر من قوس النصر الكائن في ساحة النجمة ، أو أن مجموع زوايا المثلث في رياضيات إقليدس أكبر (أو أصغر) من زاويتين قائمتين . لا يمكن لأي حافز أن يسمح بتأثير فعّال .

يمكن أن يتخذ غموض الحوافز المادية أشكالاً متعددة . فالغرض نفسه يمكن أن يظهر أكبر أو أصغر حسب الإطار العام الذي يوضع فيه . يمكن أن يستخدم كخلفية يظهر عليها الشكل المدرك ، أو على العكس أن يدرك بصفته هذا الشكل نفسه . في حالات أخرى ، تفوتنا الهوية

نفسها للغرض ، فلا نستطيع أن نسميه أو نعرّفه . ويحصل أحياناً أن لا يكتشف وجوده إلا بعد جهد في الانتباه مدعّم تقريباً ، كما نرى ذلك في الفكاهات والخدعات التي تزيّن قعر بعض الصحاف في القرن الماضي . إذا تعلق الأمر بحافز معقّد ، يمكن إدراكه في ظل صفات متعددة ، تكون تراتبية هذه الصفات متنوعة وفقاً للإطار العام والإضاءة ، الخ . يكفي أن « يعالج » المؤثر هذه المعطيات لكي يدرك « المتأثر » تراتبية الصفات المذكورة بصورة مختلفة .

يكون هذا الالتباس مرهقاً بمقدار ما يتم إدراكه باعتباره **تنافراً إدراكياً** . ويمكن حينئذٍ أن يشكل التأثير وسيلة لإيجاد حل لهذا التنافر : إما في تبدد الوهم الذي كنا ضحيته ، من تلقاء نفسه ، وإما عبر تفسير سبب التنافر ، لنا . ولكن ليس ثمة سوى الأشياء المادية التي تكون ملتبسة . ويكون الأمر كذلك بالنسبة « للأشياء الاجتماعية » . يمكننا ألا نعرف شخصاً ما من علاقاتنا وأن نخلط بينه وبين شخص آخر . يمكننا أن نخطىء حول وضعه . ونكون معرّضين الى هذه الأخطاء بصورة خاصة عندما نوجد وسط جمهور واسع . فلكي نحدد هوية شخص معيّن لم نصادفه في السابق أبداً ، والذي تحيّرنا ملابسه ومسيرته ، لا يمكننا أن نعتمد إلا على معلومات جزئية وغير مؤكدة . وإذا أدرك الشخص الذي نسعى الى تحديد هويته اهتمامنا به ، فأجاب بمقاربات تكميلية ، فإن مخاطر الخطأ من جانبنا تضاعفها مخاطر خطأه : عندما يتثبت من توقعاتنا حوله ، يمكنه استغلال ثقتنا عن قصد ، لكي يستفيد من الخطأ الذي يشعر أننا نرتكبه حوله ، أو لأنه ببساطة ينخدع من جانبه حيال صفات معينة في شخصيتنا ، حتى ولو كنا نحن أنفسنا لم نفعل شيئاً لإبرازها . إن تحديد هوية الآخر ، كما بيّن ذلك جوفمان (E. Goffman) ، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالصلات الأولى بين أشخاص لم يختلطوا بعد ببعضهم ، يستند الى معالجة مؤشرات غامضة واعتباطية . قد يسهّل ذلك ـ أو يعرقله ـ التأثير الذي يمارسه كل واحد من الفرقاء على الآخر « ليظهر مزاياه » وليظهر بأفضل حال .

لا يسيء الالتباس الى الأدوار التي نؤديها في صف الانتظار ، أو حتى في المكتب أو مع أصدقائنا وحسب . إنه يتعلق كذلك بفهمنا للمعايير والقيم في متطلباتها الأكثر تجريداً . إنه في قلب الوظيفة الرمزية . والمقاصد التي نعتقد فهمها في تصرفات الآخرين إزاءنا تكون غير محددة الى حد كبير . فهي تتحدد خلال النشاط المتبادل . حتى أنه يحصل أن تنقلب ، من سلبية فتصبح إيجابية ، مثلاً تحت تأثير الصورة الجيدة التي نجحنا في إعطائها عن أنفسنا . ولكننا لم نتمكن من ممارسة هذا التأثير الذي سمح لنا بتحويل مقاصد الغير لمصلحتنا ، إلا لأن المعايير التي سنحاكم على أساسها تتضمن مقداراً من الليونة . فكل نظام معياري قابل لتفسيرين ، الأول تسامحي والثاني متشدد . يمكن للطبيب على سبيل المثال ، أن يبقى مخلصاً لأدبيات مهنته ، سواء بالمحافظة على مسافة مناسبة بينه وبين مريضه ، أو على العكس بالسخاء عليه بالتشجيع ومظاهر الدعم . لا يمكن للطبيب أن يكون متباعداً وحسب ، أو معواناً » وحسب . إن منطق دوره إزاء مريضه يمكن أن يحلل باعتباره تحكيماً بين هذين البعدين للنشاط المتبادل . ويرتبط تحديد نقطة التوازن بالتأكيد من معطيات موضوعية مثل طبيعة المرض ومدى التسهيلات الموضوعة بتصرف المريض والطبيب من قبل الإطار الاجتماعي العام ، ويرتبط كذلك بقدرة كل شريك على التأثير في الآخر ، فالمريض

يسعى لإدخال الطبيب دائرته ، في حين يتحصن هذا الأخير ضد محاولات الأسر والإغراء المحتملة من قبل المريض . يمكن **لمنطقة الشك** التي تتطور فيها العلاقة بين المريض والطبيب أن تجد نفسها متمددة أو متقلصة بواسطة استراتيجيات التأثير من قبل الواحد على الآخر .

إننا نجد كـذلـك مسألة التأثير في قلب قضية القيم . إذ يمكن استدعاء القيم نفسها لإضفاء الشرعيــة على القرارات والتوجهات الأكثر اختلافاً . إن اللجوء الى التأثير يسمح في نقطتين جوهريتين بتحديد حقل تطبيقها أولاً ، هل تكون قيم معينة مناسبة لتوضيح الاختبار المطروح على الفاعلين ؟ ثانياً ، كيف يمكن ، إنطلاقاً من أوامر أو إيحاءات معلنة في حكم القيم ، بناء حل قابل للتطبيق على الحالة الخاضعة للفحص ؟ وفي الحالتين ، يتعلق الأمر بتفسير ينبغي أن يصبح مقبولاً من قبل الذين يتوجه إليهم .

إن كل علاقة تأثير تمارس ضمن إطار عام ملتبس . وفيما يتعلق بأسباب هذا الالتباس ، فهي متعددة . يمكن أن يظهر لي الوضع ملتبساً لأنني أجد نفسي ناقص المعلومات . ولكن لا بد من أحد أمرين : إما في حال المعلومات الكـاملة ـ لنفترض أن جمع هذه المعلومات ممكن ، أو أن اكتسابها لا يسبب أكــلافاً مانعة ـ لا يعود ثمة وجود للالتباس ؛ وإما ، مهما بذلت من جهد لأستعلم ، فإن الالتباس يستمر . في هذه الحالة الثانية ، لا أتوصل الى حسم أمري بين مختلف الاحتمالات المتوفرة لي . تنجم هذه اللامبالاة عن أحد السببين أو عن الجمع بينهما . إن الفارق بين احتمالات المصادفة يكـون ضعيفاً الى حد يحول دوني وتقييمه ؛ وإما ، أيـاً يكن الاحتمال الذي يقتضي أن يخرج في النهاية ، أن لا أقضي بأن وضعي سيكون في تحسن أو في تدهور . إن التباس الوضع يجمع إذن للشخص بعدين متميّـزين تحليلياً : عدم اليقين (بالمعنى الإدراكي) الذي يمكن تقليصه بواسطة حساب مناسب ، واللامبالاة (بالمعنى الفعلي والتقييمي) التي يمكن تجاوزها عبر إعادة تعريف لسلّـم أولوياتي .

لا تقدم لنا الحيـاة الاجتماعيــة تنوعاً كبيراً من الأوضـاع الملتبسة وحسب ، ولكنها تقدم لنا كذلك عدداً معيناً من **الأواليــات لتقليصها** . إذا اتفقنا على اعتبار التأثير **بمثابة مقلّـص للالتباس** (بين أخرى) ، فإننا مدعوون الى تفحص سلسلتين من العوامل التي تسهّـل هذا التقليص . أولاً ، يمكننا التساؤ ل كيف يسيء امتلاك بعض الصفات من قبل المؤ ثر ، لحظوظه في اجتذاب المتأثر الى آرائه يبدو أن ثمة ثلاثة شروط جوهرية . ينبغي أن يكون المؤ ثر عالماً ـ أو معتبراً كذلك . ثانياً ، ينبغي أن يعتبر المؤ ثر من قبل المتأثر ، محترماً للحدود التي تفرض عليه : لكي يوطد الطبيب تأثيره عليه أن يعتبر متفانياً تجاه مرضاه . هذا الشرط الثاني يدققه غالباً شرط ثالث : ينبغي ألا يعتبر المؤ ثر بمثابة مخادع ؛ أو بالأحرى ، إذا كان ثمة شك في قوله الحقيقة ، ينبغي ألا يمكن تفسير الحريات التي يمكن أن يدفع شرعياً الى اتخاذها حيال الموجب القاضي بأن يكون صادقاً (على سبيل المثال ، لا يمكن للطبيب أن يعلم المريض بشكل كامل بالمخاطر التي تهدده) بصفتها ذات مقصد سيء **لاستغلال** المتأثر . يكون المؤ ثر إذن عالماً وكفـءاً ، ومستقيم الإرادة ويريد خيرمن يسعى الى تبديل توقعاته وأفضلياته .

هذا الوصف مثالي ، ولكنه يستخدم كمرجع معياري لأغلب الأدبيات المهنية (الطبية والقضائية والتربوية) . وهو لا يتحقق في الواقع إلا بشرطين اثنين . يقتضي أولاً أن يوحد بين المؤثر والمتأثر **تراض** يتعلق ببعض التوجهات الكبرى التي تعطي معنى لعلاقاتهما . مما لا شك فيه أنهما ليسا متفقين لا حالياً ولا بشكل كامل على جميع التوقعات أو جميع الأفضليات موضوع المناقشة . ولكن لديهما بالإجمال ، نفس المفاهيم عن المرغوب اجتماعياً ، ويتقاسمان بعض المقاربات فيما يتعلق بمعالجة القضايا العالقة وهما يشعران بخاصة بنوع من « التضامن الغامض » تجاه بعضهما البعض . إن أساس هذا التضامن يمكن أن ينجم من ناحية المتأثر عن التقدير بأنه إذا تبع المؤثر ، فإنه يتحرك بما يتوافق مع مصلحته الخاصة . ويمكن كذلك أن يستند الى شعور غامض الى حد ما ، بأنه « من نفس صف » المؤثر ، وبأن له نفس إحساسه ، وبأنه على اتفاق معه حول ما هو جوهري (Cf. Lhomophilie selon Lazarsfeld) . هذا الشرط الثاني يسهّل كثيراً ممارسة التأثير . وتبيّن جميع المعطيات التجريبية أن المؤثر إذا اعتبر كمناور ، أو من باب أولى كعدو ، سيصعب عليه تمرير رسالته إلا إذا حكم عليه « بالموضوعية » ، أو كواحد يمكن الثقة به .

ثمة اقتراحان يمكن استخلاصهما من هذه التحليلات . أولاً ، يقتضي الاحتراس بأي ثمن من الخلط بين التأثير والإيحاء . إن عدوى المخيلات القوية يسمح بتفسير بعض الوقائع المثيرة التي لفت الانتباه إليها الدكتور غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) وبخاصة فيما يتعلق بالأيام التي طبعت الثورة الفرنسية . كما أن الجلسات السوداء في نورمبورغ يمكن أن توصف بأنها تمارين نكوصية يمكن في نهايتها للمراقبة الممارسة من قبل « المبدأ الواقعي » الذي خلّعت مفاصله منهجياً ، وللعدوانية ولغريزة الموت أن تصب ضد أهداف مطابقة رمزياً . فقد شكل الاريستوقراطيون والكهنة واليهود والرأسماليون والأجانب « كبش المحرقة » . حتى ولو اقتصر بدقة على الأيام الثورية أو التجمعات الهتلرية فإن هذا التفسير ذات ملاءمة قابلة للنقاش . إن « أيام العمل القسري » كانت وسائل لإرغام الرأي العام المديني المتحمس ولكنها لم تكفِ دوماً لتحقيق الانتصار . من جهة أخرى بما أن المقصود كان خلق ما لا يمكن ترميمه ، ذلك أن الوضع « السابق » لليوم كان يعتبر غير محتمل لشدة غموضه ، فإن الأشياء لم يكن ممكناً أن تستمر هكذا . إن ما يُسعى إليه كان النهاية ولكن عنيفة عبر الاستدعاء المقصود للنوازع غير الواعية . ويقتضي ألا نفكر بأن نجعل هذا التفسير يشمل جميع ظاهرات التأثير . ثمة بالفعل في الممارسة التي يسعى المؤثر بواسطتها الى التوفيق بين مواقف المتأثر ومواقفه الخاصة ، تبادل للحجج ، وإن كانت مخادعة ومتكلفة ، يلجأ الى موارد أخرى غير الاستحواذ والسحر .

إن كون التأثير لا يتحول إلى إيحاء أو تنويم ، لا يستتبع أبداً أن يظهر باعتباره تبادلاً منظماً تماماً للحجج والعلل . فالتأثير ليس بالتأكيد ذات طابع **منطقي** . ولكنه قريب جداً من **علم البيان** لكي تكون المقاربة مفيدة . يدافع الخطيب عن أطروحة يسعى الى قبولها من قبل المستمع : والحق يقال إنه يعلل أقل مما يحاجج حول الممكن أو بالأحرى حول **المعقول** . والخطيب هو في الغالب رجل إقناع يتماثل تماماً مع القضية التي يدافع عنها . ولكنه يستطيع كذلك أن يفسّرها على طريقة السفسطائيين الذين يتبعون قاعدة الإرضاء وليس الشهادة لمقتضيات قاطعة . وباختصار ، يمكنه

أن يتصرف على غرار ديموستين (Démostène) ولكن كذلك على غرار السيبيـــاد . إن تاريخ الديموقراطيات القديمة لا يترك أي شك حول فعالية البيان : فلا ديموستين ولا شيشرون ولا حتى السيبياد توصلوا الى تثبيت تأثيرهم بصورة دائمة ، وإلى توجيه شؤون المـدينة ـ الدولة في اتجاه خيـــاراتهم . إن حالة بريـــكلس (Périclès) تختصر الالتباسات التي تلقي بثقلها على وضع الخطيب . فحتى لو لم نتمسك ضده بتهمة الديماغوجية ، لم تستطع الامبريالية المتنورة التي سعى لانتصارها ، أن تحقق انضواء جميع مواطنيه ، كما أن المقاومة المتزايدة التي واجهها من قبلهم تؤكد في جميع الحالات حدود تأثيره .

إن الشروط المؤسساتية للتنافس السياسي في الديموقراطيات الحديثة تثري الصورة التي لدينا عن الخطيب ، وتعقّـد فهمنا لعمليات التأثير . إن أعمال لازارسفيلد سواء في «People's choice et Voting» من جهة أو «Personal influence» من جهة أخرى هذين العملين المتكـــاملين في استنتاجاتهما ، تقدم مساهمة ذات فائدة عالية . إن الواقعية الضخمة التي تصفع أولاً المراقبين ، هي التطور المهم لوسائل الإعلام ، ولانتقال الآراء والاعلام في وجهيه الإدراكي والتقييمي . لقد نشّط اختراع غوتنبرغ (المطبعة) بالتأكيـد انتقال الأفكـار . لقد شكل تغيراً مهماً بمقدار اختراع الكتابة وبخاصة عندما أصبحت هذه الأخيرة ، بعدما لم تعد رمزيـة باطنيـة ، وسيلة للاتصال سهلة التعلم نسبياً وسهلة التعليم الى قطاعات واسعة جداً من الناس.وخلال القرن العشرين أدى اختراع الراديو والتلفاز الى تسهيل انتقال الرسائل من جميع الأنواع ، ولا سيما في مجالين اثنين : الدعاوة السياسية والإعلان التجاري .

هذا التوسع العجيب لوسائل الاعلام وسلطتها أكد أولاً الأطروحة القائلة بأنها ستحكـم سيطرتها الكاملة على المـواطن والمستهلك . لقد غذّى هذا الرأي الصيغ المقوليـة حول « مجتمع الكتل » ، التي ازدهرت بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة مباشرة والتصريحات ضد المجتمع الاستهلاكي . كما أن أعمال لازارسفيلد وكذلك تحليلات كازنوف (Gazeneuve) . خلصت الى سلسلتين من المعطيات غير المنتظرة الى حد ما . أولاً ، إن فعالية وسائل الاعلام حقيقية ولكنها محدودة . إنها تصطدم على صعيد الإعلان ، ليس فقط بإكراهات ميزانية المشترين ، وإنما كذلك بأذواقهم وبخاصة بمعلوماتهم المتعلقة بتشكيلة المنتجات ومدى اتساعها ؛ ومواصفاتها ، وإمكانية استبدالها ـ لقاء مستوى معيّـن يتعلّـق بالثمن وبالدخل . وهكذا تسعى تجمعات المستهلكين عبر زيادة إعلام المشترين ، الى كسر تبعية هؤلاء إزاء المعلنين ، وهي غالباً ما تتوصل الى ذلك . أما على صعيـــد الدعاوة السياسيـــة (راجع Peopel's choice et voting) ، فإن الثّبات النسبي للخيارات المحازبة (إن فارقاً يزيد على 5% بالنسبة لنتائج انتخابات سابقة من النمط نفسه تعتبر غالباً حدثاً انقلابيـــاً) توحي بأن وسائل الإعلام تدعم « ولاء » الناخبين إزاء أحزابهم أو إزاء التحالف (اليميني أو اليساري) الذي يشعرون أنهم أقرب إليه ، ولكنها لا تؤدي الى انتقال فئة « هامشية » من الناخبين ، حتى ولو كان هذا الانتقال القليل الاتساع عددياً يكفي لصنع القرار .
هذه السلسلة الأولى من الملاحظات تساهم في توضيح عملية التأثير . فهذا التأثير لا يمارس أبداً في الفراغ . إن المؤثر تحده طبيعة الواسطة (كتابية ، سمعية ـ مرئية) التي يلجأ إليها . أما فيما يتعلق

بالمتأثر. فهو ليس **صفحة بيضاء** تدوّن عليها أية رسالة كانت . إن بعض القناعات وبخاصة ذات الطابع الخلقي أو الديني ، تشكل نوعاً من **الالتزامات** بالنسبة لمن يعتنقها . يتم تحمل مسؤ ولية هذه الالتزامات بقوة متفاوتة : إن تغيير لون البطاقة الانتخابية من قبل أحد الناخبين يكون **أقل كلفة** من قيام محازب « بالتخلي عن الرفاق » أو حتى الانضمام الى « الناس المقابلين » .

لكن أعمال لازارسفيلد لا تلفت النظر الى الخاصيـة المحدودة للتأثير وحسب ، وإنما الى خاصيتها **المشخصنة** . لا تكـون وسائل الإعلام فعالة بصورة كاملة إلا بشرط استعمالها من قبل شبكة من المؤ ثرين يستطيع المتأثرون أن يثقوا بهم (راجع ، Personal influence) . يتحدث لازارسفيلد عن التأثير باعتباره عملية ذات مستويين(two step flow) . في الحقيقة ، إن المستويين اللذين ميـزهما لازارسفيلد يتعلقان كلاهما **باستقبال** التأثير . تقتصر العمليـة تقريباً من تحت بالمستهلك النهائي ، الذي يقتضي بالتحديد تغيير توقعاته وأفضليـاته بواسطة التأثير ولكن الحد الأعلى للعملية يمسك به مرسلو الرسالة ، وفي حالة الدعاوة السياسية المرشحون الذين يسعون الى إظهار صورة ملائمة لشخصيـاتهم وبرامجهم . وفيما بين الاثنين ، تقوم بدائل بتصديـق الرسالة الصادرة من فوق ، بسبب الثقة التي يوحون بها الى من توجَّـه إليه ، هذه الرسالة التي قد تفقد من مصداقيتها دون ختمهم عليها . ولهذا السبب ، لا بد من أن تتمثل البدائل بأفراد لا يكـونون قريبين جداً ولا بعيــدين جداً عن المستهدفين من قبل « المؤثرين » . إن التأثير هو علاقة مشخصنة ، ولكنها لا تتقلص الى محض علاقة شخصية متبادلة .

إن صيغة ماك لوهان(Mac Luhan) الشهيرة ، التي تعتبر إن الوسيط هو الرسالة ، تشير بصوابية كبيرة الى أن التأثير ليس مرتهناً فقط للسلطة الشخصيـة لمن يوجه الرسالة ، إلا بطريقة استثنائيـة ومؤقتة . ولكن إذا كان الوسيـط يسمح بتحديـد هويـة الرسالة ، فإنه لا يكفي دوماً لتصديقها : فبمقدار ما يساوي الوسيــط ، بمقدار ما تساوي الرسالة . « لقد سمعته من الإذاعة » : فالخبر إذن جدي ـ بالطبع ، شرط ألا أحكم على « الناس الذين يتكلمون في الإذاعة » باعتبارهم كذابين أشراراً ومناورين ملاعين . ثمة تصديق ثان يكون مطلوباً . فلو قال لي شخص معيّـن من محيـطي أن مرشحاً معيناً قد « تكلم جيـداً » وقد « أدى إداء حسناً » ، تكـون سلطة الوسيط الذي تصلني عبره رسالة هذا المـرشح الذي لم أسمعه ولم أره مباشرة ، مدعمة بوضع محدثي ، الذي يجعلني أعلق أهمية خاصة على آرائه ، وذلك لأنه شخص « كما يجب بكل معنى الكلمة » . يندرج الوسيط في إطار مؤسسي عام . يصدّق على الرسالة . في الواقع ، إن التناغم بين « الذين يتكلمون في الإذاعة » والذين يخدمون كبدائل ، بسبب المكانة التي يحتلونها في نظام التفريع الاجتماعي ، هو أحد شروط قبول الرسالة .

إن **البعد المؤسسي** لعملية التأثير يكون مرئياً بصورة خاصة في استراتيجية المؤثرين عندما يسعى هؤ لاء الى رفع حصتهم من التأثير الى حدها الأقصى . تميّـز هذه الاستراتيجية المثقفين الذين يسعون الى أن ينشروا وسط الجمهور موقفاً مناسباً لأشخاصهم وأعمالهم أو أفكارهم . يقترح ر. بودون وف. بوريكو التمييز بين ثلاث أسواق ـ أو ثلاثة أقوام ـ للتأثير الثقافي . نتعرف أولاً على

سوق الانداد : إني أسعى لأن أكــون معروفاً ومقدراً من قبل **زملائي** . إني أخضع أعمالي ومساهماتي إذن الى سلطتهم المهنية المأسسة بدقة الى حد ما . ولكن يمكنني السعي لأن أكون معروفاً من **أوسع جمهور** ممكن ، إما لأني مغرور وإما لأني مدفوع بميل تحزبي ، وإما كذلك لأن شخصي أو عملي استحوذا بصورة دائمة تقريباً على انتباه جمهور واسع جداً . وأخيراً ، ثمة سوق ثالثة ، هي سوق الوسطاء ، الذي يتطابق مع بدائل التأثير ، في العملية ذات المستويين الموصوفة من قبل لازارسفيلد . ومن الواضح تماماً أن الوسيط والرسالة ليس لهما الخصائص نفسها في هذه الأسواق الثلاث . في الحالة الأولى ، يُمارس التأثير وفقاً لأدبيات مهنيــة مقوننة بدقة . في الحالة الثانية ، إنه يستند الى تنشيط الصور المناسبة لمن يسعى إلى توطيـد نفوذه (إنه نابغة ، أو محسن إنساني ، الخ .) . في الحالة الثالثة ثمة تبادل مع خطر المناورة والاستغلال عبر الترويج المتبادل ، بين الوسطاء الذين يراقبون الدخول الى عملية التأثير ، و« المرشحين » الذين يسعون لقبولهم في هذه السوق .

إن كل استراتيجيات التأثير ليست فعالة ، لأنه لكي تكون كذلك بصورة كاملة ، ينبغي أن تتواجه بصورة متبادلة استراتيجية المؤثر واستراتيجية المتأثر ، وأن يكون بينها بالتالي توافق في حده الأدنى . لنفترض أن ثمة شاباً طموحاً يسعى للاعتراف به في السوق رقم2 . يستطيع « الوسطاء » أن يرفضوا دخوله ، لأنهم يرغبون في حماية الريع الذي يؤمنه وضعهم الذي يتمتعون به والذي يتقاسمونه مع أصدقائهم ومحمييهم . فالمحاولات لإعطاء نفسه صورة مناسبة أمام جمهور واسع يمكن أن تخفق إزاء اللامبالاة والتردد أو المقاومة من قبل الجمهور . إن آداب المهنة يمكن أن تفسد بواسطة أنانية أو بلاهة « المتنفذين » . وبتعابير أخرى يمكن لمحاولات التأثير أن تتحطم على ردود فعل الرفض التي يغذيها المستهدف بكره شديد ضد مقاصد وقيم أو شخصية المؤثر . يمكن كذلك أن تسقط أمام وضع سلطوي حصين للمتأثر المحتمل الذي لا ينوي أبداً تبديل موقعه ، والذي يكون بمقدوره جعل المؤثر يتراضى . لقد تكلموا على **الترسيخ** للإشارة الى وضع يكون فيه التأثير فعالاً دون ريب . يشار بهذا التعبير الى العلاقة التربوية ، بمقدار ما تساهم في مجتمعية فرد أو في تثقيفه . إنها تتميّـز هكذا عن المناورة البسيطة التي تهدف فقط الى تغيير الآراء أو المواقف السطحية للفرد ، بغية إقناعه بانتخاب مرشح معيّـن ، أو شراء انتاج ما . إن فرض القيم بواسطة انتقال « الإرث الثقافي » قد يضمن قيام تماثل دائم بين المهيمنين ـ المناورين والمهيمن عليهم ـ الخاضعين للمناورة ، خارج كل وعي لدى « المتأثرين » . ولكن ما نعرفه عن العملية التربويـة يمنعنا من معالجة الترسيخ باعتباره عملية تقويم . ليس لنا الحق أكثر من ذلك في أن نرى فيها عملية تركيب دقيقة لمخططات قابلة للتطبيق على مختلف الظروف . فالترسيخ لا يمكن أن يحصل إلا على توجهات غامضة جداً للفعل الاجتماعي ولا يفيدنا الشيء الكثير حول الأوضاع التي يتطلب فيها الالتباس الأساسي ، الذي لا يمكن حله لا باستدعاء سلطة القوة ولا بتعبئة القناعات والالتزامات النهائية ، تقارب الفرقاء المتواجدين حول مواقف تم إعدادها سوية أو قبلت من الواحد بعد أن تكون قد أخضعت لموافقة الآخر .

● Bibliographie. — Asch, S. E., « Effets of group pressures upon the modification and

distorsion of judgements », *in* Swanson, G. E., Newcomb, T. M., et Hartley, E. L. (red.), *Readings in social psychology*, New York, Holt, 1952. — Berelson, B., Lazarsfeld, P. F., et McPhee, W. N., *Voting, a study of opinion formation in a presidential campaign*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1954, 1966. — Boudon, R., « The freudian-marxian-structuralist (fms) movement in France : variations on a theme by Sherry Turkle », *The Tocqueville Review*, winter 1980, 5-24. — Bourdieu, P., *Esquisse d'une théorie de la pratique*, Genève, Droz, 1970. — Bourricaud, F., *Le bricolage idéologique. Essai sur les intellectuels et les passions démocratiques*, Paris, puf, 1980. — Cazeneuve, J., *Sociologie de la radio-télévision*, Paris, puf, 1965 ; *Les pouvoirs de la télévision*, Paris, Gallimard, 1970. — Dahl, R. A., *Who governs ? Democracy and power in a american city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne ?*, Paris, A. Colin, 1971. — Goffman, E., *Behavior in public places. Notes on the social organizations of gatherings*, New York, The Free Press, 1963, 1969, chap. 7. — Hovland, C., Janis, I. L., et Kelley, H. H., *Communicotion and persuasion*, New Haven, Yale Univ. Press, 1953, 1963. — Katz, E., et Lazarsfeld, P. F., *Personal influence. The part played by people in the flow of mass communication*, Glencoe, The Free Press, 1955, 1965. — Kelman, H., « Processes of opinion change», *Public Opinion Quarterly*, XXV, 1, 1961, 57-78. — Kornhauser, W., *Strains and accommodations in industrial research organizations in the United States*, Berkeley, Univ. of California Press, 1963. — Lazarsfeld, P. F., Berelsdn, B., et Gaudet, H., *The people's choice, how the voter makes up his mind in a presidential campaign*, New York, Duell, Sloan & Pearce, 1944; New York, Columbia Univ. Press, 1968. — Le Bon, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895; Paris, Retz, cepl, 1975. — Lewin, K., « Group decision and social change », in *Readings in social psychology* (1947), New York, Holt, 1958, 197-211. — Mac Luhan, H. M., *Understanding media. The extension of man*, New York, McGraw-Hill, 1964. Trad. : *Pour comprendre les médias, ces prolongements technologiques de l'homme*, Montréal, Editions hmh, 1968. — Mac Luhan, H. M., et Fiore, Q., *The medium is the massage*, Londres, A. Lane, 1967. Trad. : *Message et massage*, Paris, J.-J. Pauvert, 1968. — March, J. G., « An introduction to the theory and measurement of influence », *American Political Science Review*, LIX, 2, 1955, 431-51. — Mendras, H., *La fin des paysans*, Paris, sedeis, 1967. — Merton, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Elements de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 1965, chap. 9. — Montmollin, M. de, *L'influence sociale ; phénomènes, facteurs et théories*, Paris, puf, 1977. — Parsons, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951, chap. 10; « On the concept of influence », *Public Opinion Quarterly*, XXVII, 1, 1963, 37-62. — Rose, R., *Influencing voters*, Londres, Faber, 1967; New York, Saint Martin's Press, 1967. — Shils, E., et Janowitz, M., « Cohesion and desintegration in the Wehrmacht in World War II », *Public Opinion Quarterly*, XII, 1948, 280-315. Trad. : « Cohésion et désintégration de la Wehrmacht », *in* Mendras, H. (red.), *Eléments de sociologie, Textes*, Paris, A. Colin, 1978, 45-79. — Tarde, G., *Les lois de l'imitation. Etude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890; Paris, Genève, Slatkine, 1979.

التاريخ وعلم الاجتماع — Histoire et sociologie

لقد كتب توكفيل في السطور الأولى من مقدمة كتابه **النظام القديم** قائلاً : « إن الكتاب الذي أنشره في هذا الوقت ليس تاريخاً للثورة (الفرنسيـة) (. . .) . إنه دراسة حول هذه الثورة » . ويكمل قائلاً : « لقد بذل الفرنسيون عام1789 أكبر جهد قد يبذله شعب في تاريخه لكي يقطع تقريباً مصيره الى اثنين ، وأن يفصل بواسطة هوّة كبيرة ما قد كان حتى ذلك الحين عما يـريـد أن يكون بعده » . ولكن هذا الجهد لم يعط النتائج المرجوّة . « لقد اعتقدت دوماً أنهم لم ينجحوا في هذا المشروع بالمقدار الذي أعتقده البعض في الخارج وما اعتقدوه هم أنفسهم أولاً » .

عندما يكتب توكفيل أن « النظام القديـم » ليس تاريخاً وإنما دراسة (يمكننا أن نحدد إنه دراسة سوسيولوجية) ، يريـد أن يقول إن غرضه لم يكن السرد بطريقة دقيقة قدر الإمكـان لتسلسل الأحداث المعقد ، التي تشكل جملتها ما نسميه الثورة ، وإنما الإجابة على سؤال : لماذا أقامت الثورة (الفرنسية) ، على الرغم من مقاصد الثوريين ، مجتمعاً يذكّـر فـي العـديـد من سماته وبخاصة في تمركزه الإداري ، بمجتمع النظام القديم ؟

يقيـم التاريخ وعلم الاجتماع علاقات معقدة مصنوعة من الفروقات والمشابهات . وفي حالات كثيرة ، من الصعب اتخاذ قرار حاسم حول ما إذا كانت دراسة معينة تختص بهذا العلم أو ذاك . يقتضي إذن أن نحذّر التمييزات القاطعة جداً . إن الاقتراح الذي سنبسطه مؤداه أنه من المغالاة الزعم بأن علم الاجتماع هو أسـاساً علم يهدف الى إبراز قوانين عامة ، في حين أن التاريخ هو أساساً علم وصفي . قد يكون من المغالاة أن نرى في التاريخ علم المفرد وفي علم الاجتماع علم العام . إن متناقضات بهذه الكثافة قد يكون لها فضيلة تعليميـة . ولكنها مقتضبة جداً لوصف المشابهات والفروقات بين علم الاجتماع كما هو والتاريخ كما هو . والحق يقال ، غالباً ما يكون لهذه التمييزات وظيفة عملية وأحياناً جدالية : فهي تسمح لعالم الاجتماع بأن يضع معالم منطقة ذات حدود غير أكيدة وعرضة للنزاع . ولكن إذا كان صعباً التفريق بين العلمين بواسطة تمييزات حاسمة ، فمن الصحيح كذلك من وجهة النظر المثالية ـ النموذجية ، أنهما يميلان (بعكس رأي بعض المؤرخين الذين يظهر أنهم على غرار بروديل(Braudel) ، ميالين الى إنكار أية خصوصية لعلم الاجتماع) الى التميّـز ، لناحية الأغراض والطرائق ، بعدد من السمات .

إن أولى هذه السمات شرحت بالمثل من قبل توكفيل في مقدمته للنظام الجديد والثورة . ففي الغالب ـ حتى لا نقول دوماً ـ يبدأ البحث السوسيـولوجي بسؤال يتعلق بأسباب وجود ظاهرة سوسيولوجيـة كبيرة . يتساءل توكفيل ، هل أدّت الثورة الى إعادة انتاج عدد معين من السمات المميّـزة لمجتمع النظام القديم ؟ ويتساءل دوركهايم لماذا تظهر معدلات الانتحار وكأنها في زيادة منتظمة طوال القرن التاسع عشر في كل المجتمعات التي ستوصف فيما بعد بأنها صناعية ؟ ويتساءل أيضاً دوركهايم ، لماذا تميل الفردية لأن تكون القيمة الجوهرية للمجتمعات الصناعية ؟ ويتساءل سومبار(Sombart) في بداية القرن العشرين ، لماذا ليس ثمة اشتراكية في الولايات المتحدة ؟ لماذا تتخذ ظاهرات الانتشار غالباً مسار المنحنى S ؟ لماذا يكون لدى أولاد العمال فرصاً أقل في الوصول الى التعليم العالي ؟ لماذا عرفت اليابان وألمانيا تطوراً مدهشاً خلال القرن التاسع عشر ؟ ويمكننا لو شئنا أن نضاعف الأمثلة . قد نرى أن أكثر الدراسات السوسيولوجية استوحيت بواسطة سؤال يتعلق بظاهرة سوسيولوجيـة كبيرة ، ويمكن أن تتخذ هذه الظاهرة شكل حالة الأشيـاء الفريـدة (الولايات المتحدة هي البلد الصناعي الوحيد الذي لم يعرف حركة اشتراكية مهمة خلال القرن التاسع عشر) ، وشكل الانتظام الصناعي (تزايـد معدلات الانتحار ، مسار S لعمليـات الانتشار) وشكل الاتجاه التطوري (تصاعد الفردية) ، وشكل الاختلافات التطورية (يتساءل توكفيل ، لماذا اتخذت عملية التمدين أشكالاً مختلفة في فرنسا وفي انكلترا ؟) وشكل إتجاه إعادة الانتاج (لماذا تستمر بعض البلدان المتخلفة في التميّـز بمعدلات خصوبـة مرتفعة ، تبدو غير

مرغوب فيها سواء من وجهة النظر الفردية أو وجهة النظر الجماعية ؟) . وباختصار ، مما لا شك فيه أن **عالم الاجتماع يعطي نفسه غالباً الحق أكثر من المؤرخ** ، في **أن يعزل وسط المد التاريخي هذه الظاهرة الاجتماعية الكبيرة أو تلك** ، التي يسعى لإظهار أسباب وجودها. إن عمل توكفيل نموذجي في هذا الصدد. إذا كان مشروعه في **النظام القديم** ، لا يتعلق بالتاريخ كما يؤكد هو نفسه ذلك ، وهو يعتبر بصورة عامة بأنه يرتبط بعلم الاجتماع ، فذلك لأنه يهدف أولاً للإجابة على قائمة محدودة من الأسئلة من السهل وضعها : أسباب استمرار التمركز الإداري الفرنسي على الرغم من الثورة ، أسباب الفروقات بين فرنسا وانكلترا في مسيرة عمليـة التمدين ، وفي تطور الزراعة وفي انتاج المثقفين ، على سبيل المثال .

أما السمة الثانية المميّـزة لعلم الاجتماع ـ على مستوى مثالي ـ نموذجي ـ **فهي طموحة الى العمومية** . وهذا الطموح لا يدل على أن علم الاجتماع مدعو فقط الى إقامة قوانين عامة ، مشابهة لقوانين الفيزياء على سبيل المثال . تبيّـن الأمثلة الواردة أعلاه على العكس ، أن علم الاجتماع يمكن أن يهتم وهو يهتم غالباً في التطبيق بتحليل **الظاهرات الفريدة** (لماذا ليس ثمة اشتراكية في الولايات المتحدة ؟ (سومبار) ، لماذا كان المفكرون السياسيون الفرنسيون أكثر راديكالية من الانكليز في القسم الثاني من القرن الثامن عشر ؟ (توكفيل) ، أو **الأغراض الفريدة** (راجع ، الدراسات « الأحادية الموضوع » مثل La rumeur d'orléans de Morin ـ أو Street Corner Society de W.F. Whyte) . يمكن إذن أن يتخذ الطموح الى العمومية شكل البحث عن القوانين العامة ، ولكنه لا يأخذ بالضرورة هذا الشكل . في الواقع يمكن أن يتخذ ثلاثة أشكال مميـزة ، يعتبر الشكل الثالث منها دون شك ، الأكثر خصوبة .

1 ـ البحث عن قوانين عامة

ليس مؤكداً ، بمعزل عن المقاصد المعلنة لعلماء الاجتماع ، أن هذا النشاط هو من الناحية العملية ، الأكثر تكراراً أو الأكثر خصوبة . يمكننا تعريف قانون عام باعتباره اقتراحاً شكله ن = ع (د) ، وبصورة أعم ن = ع (د1 ، د2 ، الخ) . يتعلق الأمر إذن باقتراحات ذات نمط مشروط يمكن أيضاً إعلانه على الشكل التالي : إذا كانت د في حالة م حينئذٍ تكون ن (« دوماً » أو « غالباً » وفقاً لما يتعلق الأمر بقانون حتمي أو احتمالي) في حالة ي ، وهكذا ، يعتبر دوركهايم أن معدلات الانتحار (ن) هي نتيجة متزايدة للارتباك (د1) : إن زيـادة الارتباك تؤدي الى زيـادة معدلات الانتحار . كما أن معدل الانتحار (ن) هو نتيجة متزايدة للأنانية (د2) . يعتبر غور (Gurr) أن العنف السياسي (ن) هو نتيجة متزايـدة لمستوى الاحباط النسبي (د1) لمعتقدات (د2) الأفراد الخاصة بصحة مطالباتهم والفائدة من الانخراط في تمرد مفتوح ، والفرق (د3) بين قدراتهم على الإكراه والتنظيم وقدرة التنظيم والإكراه لدى السلطة ، وكذلك بالنسبة للعوامل الظرفية م : ن = ع (د1 ، د2 ، د3 ، م) . بالنسبة لديفيز (Davies) ، إن احتمالية العنف الجماعي هي نتيجة للإحباط النسبي ، الذي يميل الى أن يبلغ مستوى حرجاً عندما تتبع حقبة طويلة من التحسّن بحقبة قصيرة من الركود الحاد . وبالنسبة لتوكفيل « يحصل غالباً أن يرفض الشعب الذي تحمل دون أية شكوى (. . .) القوانين الأكثر إرهاقاً ، بشكل عنيف ما إن يخف العبء عن كاهله » .

تبيّن هذه الأمثلة أنه ليس من الصعب إقامة لائحة من المقترحات السوسيولوجية الكلاسيكية الى حد ما من نوع ن = ع (د1 ، د2 ، الخ) . التي يمنحها علماء الاجتماع مدى عاماً تقريباً . نشير مع ذلك الى إدخال عوامل المصادفة لدى غور (Gurr) أو الصفة الحذرة لتوكفيل (« غالباً ») : إنها تدل على أنه يدرك القانون المذكــور أعلاه وكأنه من النمط الاحتمالي . لقد استعيرت الأمثلة السابقة من ميدان علم اجتماع الانتحار والتعبئة السياسية . يمكننا أن نجد أمثلة عديدة أخرى في مجالات أخرى (علم اجتماع الجريمة ، والتربية والتنمية ، الخ .) . وهكذا يقوم علم اجتماع التنمية الى حد كبير على البحث عن « عوامل » (د) التنمية (ن) .

لقد أدت أبحاث سوسيولوجية عديدة الى إعلان اقتراحات من نوع ن = ع (د) . ولكن قوانين علم الاجتماع المزعومة ليست في الغالب صحيحة إلا في شروط خاصة ، أي في أطر عامة وحقب معينة . وهكذا فإن القانون الدوركهايمي القاضي بأن معدلات الانتحار هي نتيجة للارتباك والأنانية ، يبدو « ثابتاً » في القرن التاسع عشر ، ولكنه لا يعود كذلك في القرن العشرين . إن تطور المتغيرات التي كان يعتبرها دوركهايم بمثابة مؤشرات للارتباك والأنانية (معدل الطلاق ، الأهمية النسبية للمهن ذات النمط الليبرالي ، تطور أنظمة المعتقدات التي تقيّم الفردية ، الخ .) قد تجيز ، إذا نحن منحنا صحة عامة للقانون الدوركهايمي ، انتظار زيادة معدلات الانتحار في القرن العشرين . إلا أنه ليس ثمة شيء من ذلك . لقد استبدلت منحنيات القرن التاسع عشر المتصاعدة بانتظام ، بتطورات أكثر تعقيداً بكثير ومتنوعة من بلد لآخر . يكفي من جهة أخرى مقارنة « قوانين » التعبئة السياسية لدى توكفيل وديفيز وغور لنتحقق من أنها لا يمكن أن تكون جميعها صحيحة في وقت واحد . وبتعابير أخرى ، ليست عامة ، وإنما قابلة للتطبيــق في أطر خاصة : **ففي بعض الحالات وليس في جميعها** ، يكون العنف السيــاسي تابعاً لحقبة من التحسن تبعتها حقبة فظة من التدهور (ديفيز) . **في حالات أخرى** ، يرافق حقبة تحسن مثيرة لتضخم في التوقعات بالنسبة للإمكانيات (توكفيل ، دوركهايــم) . **وفي حالات أخرى** (راجع أثر العنف لدى هيرشمان Hirschman) ، يرافق تطوراً يعي فيه البعض بفظاظة أن مصيرهم لم يتحسن بنفس النسب التي تحسن فيها مصير الآخرين . وكما أنه ممكن بالتأكيد مضاعفة الأمثلة ، لا يمكن وجود قانون للتعبئة السياسية من النمط ن = ع (د) ، حتى بالشكل الحذر (أي الاحتمالي) الذي يستعمله مثلاً توكفيل أو غور . فكما بيّــن ذلك تيلي(Tilly) ، ليس ممكناً حتى إعطاء صفة القانون للاقتراح الغامض جداً والقابل للتوفيــق مع أوضاع مختلفة ، يعتبر العنف السيــاسي بالنسبة لها نتيجة للاستياء . لم يكشف التحليل الإحصائي الجاري على دورات العنف السياسي في فرنسا خلال قرن من الزمن ، أي ترابط ذات معنى بين العنف السياسي والمؤشرات المختلفة المستعملة لقياس الاستياء الاجتماعي وعدم الرضا أو الاحباط النسبي . يدل التحليل بالمقابل أن العنف السيــاسي يظهر في فترات الأزمات والاضطراب السيــاسي . ومن الصعب منح هذا الاقتراح وضعيــة « القانون » بسبب الصفة الحشوية للمتغيّــرين ذات العلاقة . ومهما تكن هذه النتيجة الاحصائية ضعيفة فهي ليست دون فائدة ، فهي تقوم بكشف اقتراح ابيستمولوجي مهم : لا يمكننا إقامة قانون عام ـ غير حشوي ـ فيما يتعلق بالعنف السياسي ، إذ إن ظهور هذا الأخير يتعلق بكسوكبة

معقدة من العوامل والظروف التي لا يمكن تحويلها الى تعبير من النمطع (د) . يمكن على سبيل المثال لمستوى مرتفع من « الإحباط » ، حسب بنية الكوكبة ، أن يكون له أثر **تعبوي** كما تشير الى ذلك فرضيات توكفيل وديفيز وغور . ولكن يمكن أن يكون له **أثر إلغاء التعبئة** ، كما نرى ذلك مثلاً في دراسة لازارسفيلد(Lazarsfeld) حول **العاطلين عن العمل في مريانتال** . ولكي نعبّر عن الاقتراح نفسه بطريقة أخرى : إن قانوناً من نوع ن = ع (د) يكون في جميع الحالات تقريباً **محلياً** وليس عاماً . إن « قوانين » دوركهايم أو توكفيل قابلة للتطبيق على العديد من الأوضاع . ولكنها ليست **بصورة عامة حقيقية** . فضلاً عن ذلك ، ثمة تعقيد إبيستمولوجي مهم يكمن غالباً في صعوبة تحديد الشروط الدقيقة التي يكون في ظلها « قانون » سوسيولوجي مشروعاً . من خلال وجهة النظر هذه يوضع عالم الاجتماع في وضع أكثر صعوبة من الفيزيائي الذي يكون بصورة عامة قادراً ، عندما يضع قانوناً **محلياً** ، على تحديد الشروط التي يكون هذا القانون مشروعاً في ظلها .

يمكننا الخروج باستنتاج حول هذه النقطة بالقول : 1 ـ إن طموح عالم الاجتماع لإقامة قوانين من نوع ن = ع (د) يصف فعلياً إحدى خصوصيات علم الاجتماع بالنسبة للتاريخ ؛ 2 ـ إن هذا الطموح يصطدم بحدٍ هو الصفة **المحلية** للقوانين القائمة ؛ 3 ـ إن الصفة **المحلية** للقوانين السوسيولوجية مقترنة بصعوبة تحديد شروط صحتها ، تحثّ على تدقيق الاقتراح الذي قد يتميّز بواسطته علم الاجتماع عن التاريخ .

2 ـ البحث عن قوانين تطورية

إنه أحد الطموحات الأخرى المعترف بها لعلم الاجتماع ، من كونت وماركس الى علم الاجتماع المعاصر مروراً بدوركهايم وسبنسر . لقد أبرز على سبيل المثال بواسطة **تقسيم العمل** لدوركهايم . في هذه الحالة ، يكون للقانون تفسير مختلف تماماً عن تفسيره في الفقرة السابقة . لم يعد المقصود إقامة علاقة بين ظاهرتين (د) و (ن) . إن القانون التطوري هو مقولة تدل على أن نظاماً معيناً مدعو للمرور في سلسلة من الحالات القابلة للتحديد مسبقاً . كان ماركس يعتقد أن مراحل التنمية الاقتصادية الانكليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعطي صورة مسبقة لعملية التنمية لدى كل الأمم . ويستعيد روستو(Rostow) التصور نفسه ، بعد ماركس بمدة طويلة ، ويشير إلى أن عمليات النمو محكوم عليها بقطع سلسلة من **المراحل** قد تقصر أو تطول وفقاً للحالات ، ولكن ترتيبها يبدو غير قابل للتغيّر ويتم إدراكه باعتباره متولداً عن أواليات متكررة من حالة لأخرى . وإذا أردنا أن نبسّط قليلاً نقول : إن تطور المجتمعات يخضع لثوابت مشابهة للثوابت التي أوضحها بياجيه(Piaget) في حالة تطور الشخصية ..في الواقع ، يمكننا إخضاع هذا الطموح الثاني لعلم الاجتماع ـ أي تثبيت وجود القوانين التطورية ـ لنقد مشابه للسابق (على الرغم من أن تصور القانون قد يكون له تفسير مختلف في الحالين) . إننا نلاحظ الكثير من العمليات التطورية التكرارية في إطار عام الى أطر أخرى . من الصحيح على سبيل المثال أن صناعة الألبان لعبت في التنمية الدانماركية دوراً مشابهاً لدور صناعة النسيج في الحالة الانكليزية . ومن الصحيح كذلك أن **بعض** الأسباب لا يمكن إلا أن تعطي نفس النتائج . وهكذا فإن تنظيم النقل النهري يطرح مشاكل التنسيق والإدارة التي لا يمكن أن يحلّ إلا بواسطة مؤسسات كبيرة

الحجم متمايزة بقوة . وما أن نرى شبكة نقل نهرية تتقدم حتى يظهر هذا النمط من المؤسسات . ولكن « القوانين » التطورية ، على غرار « القوانين » الشرطية المبحوثة سابقاً ليست بصورة عامة إلا ذات تطبيق محلي . إن عمليات التنمية في ألمانيا واليابان أو روسيا في نهاية القرن التاسع عشر لا تخضع لصيغة وحيدة ولا ترتبط في أي حال من الأحوال بالتجربة الانكليزية ، على عكس المعتقدات التي عبّر عنها ماركس في هذا الصدد . كما إنه ، إذا كان صحيحاً في بعض الحالات ، كما قال دوركهايم ، أن التوسع في تقسيم العمل يترافق مع تدعيم القيم الفردية ، فإن ذلك ليس صحيحاً في جميع الحالات . وإننا لنعرف اليوم بشكل أفضل أن « قانون » بارسونز التطوري الشهير القائل بأن التحديث يؤدي الى تفتيت محتم للعائلة ، ليس صحيحاً إلا في بعض الأطر العامة ، ففي اليابان ، يبدو أن التنمية الاقتصادية حصلت مع العائلة الواسعة وليس ضدها .

إن السمة المحلية والجزئية «للقوانين» التطورية التي وضحها علماء الاجتماع تدخل النسبية على التمييز القاطع جداً الذي أراد رواد علم الاجتماع إقامته بين علم الاجتماع والتاريخ .

3 ـ البحث عن نماذج بنيوية

يتّخذ غالباً طموح علم الاجتماع الى العمومية شكلاً ثالثاً ، ربما كان الأكثر خصوبة : وهو شكل البحث عما سنسميه النماذج البنيوية . وبدل أن نحاول تعريف هذا المفهوم بصورة مجردة ، فلنحاول توضيحه وتعريفه بطريقة ضمنية بواسطة بعض الأمثلة . يتساءل سومبار حوالى عام 1900 كما رأينا ، حول أسباب الفرادة الأميركية : فالولايات المتحدة هي الوحيدة بين الأمم الصناعية التي لم تعرف حركات اشتراكية ذات أهمية جديرة بالاهتمام . لماذا ؟ أجاب سومبار بإيجاز . لقد كان البلد خلال عقود طويلة ، بلداً حدودياً ؛ وعندما يكون الفرد مستاءً من وضعه الاجتماعي ، كان بإمكانه أن يأمل بالبحث عن وضع آخر في بلد آخر . ومع الأخذ بعين الاعتبار البنى والتصورات المستنتجة من قبل البنى ، كانت الاستراتيجية الفردية القائمة على الارتداد والخروج ، إذا تكلمنا على غرار هيرشمان (Hirschman) هي الجواب الطبيعي للفرد على وضع اعتبره غير مرضٍ . إن البديل لإستراتيجية الارتداد الفردية هو استراتيجية الاعتراض الجماعية (الصوت في لغة هيرشمان) : إذا لم أكن راضياً على وضعي أستطيع المشاركة في فعل جماعي يهدف الى الحصول على تحسين وضع المجموعة أو الفئة التي أنتمي اليها . ولكن عندما تكون الاستراتيجيتان قابلتان للتطبيق على السواء ، تكون الاستراتيجية الجماعية بصورة عامة أكثر كلفة من الاستراتيجية الفردية وغير موثوق فيها . بالإضافة إلى أن آثارها تكون غالباً مؤجلة . فلكي تتطور الاستراتيجية الجماعية يقتضي إذن أن يكون لدى كل فرد ميل لإدراك عدم إمكانية تطبيق الاستراتيجية الفردية . ذلك أن الاشتراكية هي أساساً أيديولوجيا لإضفاء الشرعية على الاستراتيجيات الجماعية الهادفة الى تحسين موقف المجموعات « المحرومة » . ولكي تأمل في إيجاد حضور ذات معنى ، يقتضي إذن أن تظهر استراتيجيات الصعود من النمط الفردي غير فعّالة أو غير قابلة للتطبيق بصورة عامة على أفراد المجموعات المحرومة . هكذا كانت الحال حسب سومبار في بلاد مثل فرنسا أو ألمانيا التي لم تتخلص إلا تدريجياً من نظام التدرج القانوني الموروث عن العصور الوسطى . إلا أن الحال لم تكن كذلك في الولايات المتحدة التي لم تعرف أبداً نظام

التدرج القانوني . وهكـذا فإن فرادة الولايات المتحدة حول النقطة التي تشغلنا يفسرها كون « المردود » النسبي في القرن التاسع عشر لنمطي الاستراتيجية كان يتم إدراكه بطريقة مختلفة من قبل أعضاء المجموعة المحرومة في الولايات المتحدة ، وقد كان هذا الفرق نفسه على سبيل المثال في ألمانيـا أو في فرنسا نتاج الفروقات في أنظمة التدرج . ويقدم تحليل سومبار من وجهة النظر الابيستمولوجية عدداً معيناً من المميزات من المهم الإشارة إليها : 1 ـ يكون غرض عالم الاجتماع هنا تفسير معطى فريد . 2 ـ يتخذ التفسير بشكل نموذج مستند الى بعض الاقتراحات البسيطة : أ ـ إن فرداً غير راضٍ على وضعه يتوفر له نمطان أساسيان من الاستراتيجية ؛ ب ـ يكون لديه ميل لاختيار تلك التي يبدو له « مردودها » أفضل ؛ ج ـ يرتبط المردود النسبي لنمطي الاستراتيجيـة بالبنى . يسمح هذا النموذج بعد أن وصف بدقة بتفسير حالة الأشيـاء الفريـدة مثل غيـاب الاشتراكية في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . ولكنه في الوقت نفسه يقدم صورة عامة يمكن أن تطبق على تحليل العديد من الظاهرات الفريـدة الأخرى شرط أن توصف بدقة في كل حالة . وهكذا يلاحظ هيرشمان أن غياب الحركات الاجتماعية في شمال شرقي البرازيل خلال حقبة طويلة من تاريخ هذا البلد ، ناجم جزئياً عن كون الفلاحين في الحقب الصعبة كانت تتوفر لهم استراتيجية الخروج باتجاه مشاريع انتاج ومعالجة قصب السكـر على الساحل . ثمة مثل آخر : تبدو المدارس الثانوية الرسميـة على الساحل الشرقي لأميركـا أكثر تدهوراً من مدارس الساحل الغربي ، ذلك لأن شبكة المدارس الخاصة الأكثر كثافة في الشرق لأسباب تاريخية ، تقدم للنخب إمكانيـة استعمال استراتيجيـة الخروج . كما أن المـدارس الكبرى تسعى للحفاظ على كثير من الجامعات الفرنسيـة في حال من الفتور إذ إنها تقدم للطلاب المتحدرين من النخب إمكانيـة الخروج . لقد حددت هويـة النموذج الخروج / الصوت وحمل الى جرن المعموديـة من قبل هيرشمان ، ولكنه استعمل بطريقة ضمنية الى حد ما من قبل العديد من المؤلفين ، في حالات عدة .

إن تطور علم الاجتماع المعاصر في مادة العنف السياسي ـ موضوع آخر أثير أعلاه ـ قد يبرهن من جهته على انتقال لاستراتيجيات البحث : ففي الأعمال الأخيرة الأكثر أهمية ، بات السعي الى إقامة قوانين أقل من رسم نماذج بنيوية . وفيما يتعلق بفكرة العلاقة المباشرة الى حد ما بين الاحباط والعنف ، ثمة ميل اليوم الى مواجهة مفهوم العنف بصفته أثراً منبثقاً يمكن أن يظهر في بعض أنماط البنى الخاصة بالنشاط المتبادل : فلكي يظهر العنف يقتضي وجود سوق للاستياء قابلة للاستغلال . ووفقاً لمدى اتساع هذه السوق ووفقاً لمدى استعداد هذا القطاع أو ذاك في المحيط (« الرأي » ، « السلطة » ، السياسة ، المثقفون) لفهم أسباب العنف وإضفاء الشرعية عليـه ، عبر استعمال الموارد التي تتوفر لهم ، وفقاً لمدى توفر المقاولين أو عدم توفرهم لإلهام وقيادة الفعل الجماعي وطبيعته وكميته وفقاً للموارد التي يستطيع هؤلاء المقاولون تعبئتها ، الخ . ، يكون للعنف الكثير أو القليل من الفرص للظهور ، والكثير أو القليل من الفرص للظهور في هذا الشكل أو ذاك . هذا النموذج العام الموصوف بدقة ، يسمح على سبيل المثال لأوبرشال (Oberschall) بتفسير الفروقات الشكلية التي اتخذتها الحركـة لمصلحة حقوق السود في شمال الولايسات المتحدة وجنوبها خلال سنوات

الستينات . في الجنوب تنخرط الكنائس البروتستانتية في النسيج الاجتماعي بشكل أوثق مما هي عليه الحال في الشمال . ولها موقف إيجابي إزاء النخب السوداء . وبما أن المنظمات الدينية تمثل بالنسبة للمقاولين المهتمين بتكريس حقوق السود ، مورداً مهماً لإضفاء الشرعية ، كان هؤلاء يبحثون عن استراتيجيات فعل جماعية تسمح لهم باستعمال هذا المورد الثمين والمحافظة عليه : كانوا يدعون الى أشكال غير عنيفة للفعل الجماعي ، بطريقة لا تسيء الى رصيدهم لدى الكنائس . أما في الشمال فالمقاولون لا يتمتعون بالموارد نفسها . وبما أنهم كانوا يعملون في نسيج اجتماعي أكثر انفصاماً ، وبما أنهم أكثر انعزالاً ، كانت المشكلة بالنسبة لهم انتزاع انتباه الرأي العام والمثقفين والصحافيين والسياسيين . ترتبط بوضعية بنيوية مختلفة عقلية مختلفة . ففي الشمال يتخذ الفعل الجماعي شكلاً عنيفاً .

إن الأمثلة السابقة توضح الشكل الثالث لطموح عالم الاجتماع الى العمومية . وإن بناء نموذج بنيوي مثل نموذج هيرشمان هو بالتأكيد عملية مميّزة عن تلك التي تقضي إما بإقامة قوانين شرطيـة عامة وإما بإقامة قوانين تطوريـة . ليس المقصود هنا البحث عن ضوابط على مستوى الظاهرات وإنما بالأحرى عن صور متطابقة ، على الرغم من التذبذبات الخاصة ، مع حقائق يمكن أن تكون مختلفة من وجهة نظر ظاهراتية (وهكذا ، ليس ثمة علاقة أبداً ، على مستوى الظواهر ، بين رفض الاشتراكية في الولايات المتحدة وميزة الفتور في بعض الجامعات الفرنسية) . لذلك يمكننا الحديث عن نماذج بنيوية لتعيين هذا النمط من النشاطات .

لربما كان يقتضي البحث على هذا المستوى عن الخصوصية الحقيقية لعلم الاجتماع بالنسبة للتاريخ . إن مجموعة القواعد المشار إليها بتعبير النظرية السوسيولوجية ، تتشكل أساساً ، كما يمكن تبيان ذلك دون عناء ، من جملة النماذج البنيوية الضمنية أو الصريحة المستعملة في تحليل هذه الظاهرة أو تلك . وحتى عندما يحلل عالم الاجتماع ظاهرة فريدة (سواء تعلق الأمر بعصابة من الجانحين ، أو بحادثة تاريخية . أو بميزة فريدة بهذا المجتمع أو ذاك) ، نادراً ما يكون هدفه تحليل غرضه في فرادته ، وإنما يكون هدفه تفسيره بصفته التحقيق الفريد لبنى أعم .

● BIBLIOGRAPHIE. — BRAUDEL, F., *Ecrits sur l'Histoire*, Paris, Flammarion, 1969, 1977. — CHANDLER, A. D., *The visible hand, The managerial revolution in American business*, Cambridge, Harvard University Press, 1977. — DAVIES, J.-C., « Toward a theory of revolution », *American sociological review*, XXVII, *1*, 1962, 5-19. Trad. franç., partielle « Vers une théorie de la révolution », *in* BIRNBAUM, P., et CHAZEL, F., *Sociologie politique*, Paris, A. Colin, 1971, 2 vol., vol. II, 254-284. — GRANGER, G. G., « L'explication dans les sciences sociales », *Information sur les sciences sociales*, X, *2*, 1971, 31-44; GURR, T. R., *Why men rebel*, Princeton, Princeton Univeesity Press, 1970. — HIRSCHMAN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard University Press, 1970. Trad. franç., *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — HIRSCHMAN, A. O., et ROTHSCHILD, M., « The changing tolerance for income inequality in the course of economic development », *Quarterly journal of economics*, LXXXVII, *4*, 1973, 544-566. — JAHODA, M., LAZARSFELD, P. F., et ZEISEL, H., *Die Arbeitslosen von Marienthal ; ein soziographischer Versuch über die Wirkungen langdauernder Arbeitslosigkeit. Mit einem Anhang : Zur Geschichte der Soziographie*, Leipzig,

S. Hirzel, 1933. Trad. angl., *Marienthal ; the sociography of an unemployed community*, Chicago, Aldine, 1971. — OBERSCHALL, A., *Social conflict and social movements*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1973. — PIAGET, J., « La situation des sciences de l'homme et le système des sciences », *in* Unesco, *Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines*, Paris/La Haye, Mouton, 1970-1978, 3 vol., vol. I, *Sciences sociales*, 1-65. — SOMBART, W., *Warum gibt es in den Vereinigten Staaten keinen Sozialismus ?*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1906. Trad. angl., *Why is there no socialism in the United States ?*, Londres, Macmillan, 1976. — TILLY, C., TILLY, L., et TILLY, R., *The rebelliaus century 1830-1930*, Cambridge, Harvard University Press, 1975. — TILLY, C., *From mobilization to revolution*, Londres, Addison-Wesley, 1978.

التاريخانية Historicisme

إن التاريخانية في المعنى الذي أعطاه بوبر (Popper) لهذه الكلمة (البحث عن قوانين التغيير الاجتماعي أو بصورة أكثر طموحاً ، عن التاريخ) هي على الأرجح إغراء أو (Weltanschauung) ، أي رؤية قديمة قدم الفكر . إلا أنها لم تهيمن على حقل العلوم الاجتماعية إلا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بصورة خاصة . ويتم اقترانها عادة بأسماء هيجل (Hegel) وكونت (Comte) وماركس وميل (Mill) وسبنسر (Spencer) ، وببعض حركات الفكر ومنها الماركسية بالتأكيد ، ولكن كذلك الداروينية الاجتماعية ونشوئية مورغان (Morgan) وليفي - برول (Levy- Bruhl) .

يمكن تعريف التاريخانية في المعنى الضيق بصفتها النظرية أو الرؤية التي تعتبر أن التغيير الاجتماعي أو التطور التاريخي يخضع لقوانين التعاقب غير المشروطة التي تعطي التاريخ وجهة أو اتجاهاً (بالمعنى الذي نعطيه لإتجاه تيار معيّن بدل معنى النص) . في هذه الحالة تكون التاريخانية والنشوئية مترادفين عملياً . يكمن الفرق في كون الاستناد الى التطور البيولوجي (المعرّف بأنه تقدم التعقيد) يكون مباشراً في الحالة الثانية أكثر من الحالة الأولى . وفي المعنى الواسع تتطابق التاريخانية مع مجموعة النظريات التي تريد أن يخضع التغيير الاجتماعي إما إلى قوانين تطورية وإما الى قوانين دورية وإما الى ضوابط إيقاعية وإما الى قوانين إعادة الانتاج . وهكذا يريد بعض علماء الاجتماع أن يصدر التغيير في بعض الأوضاع ، وفقاً لإيقاع الحقبة الطويلة من الجمود المتبوعة بحقبة قصيرة من الأزمة . ويقول آخرون ، مثل سوروكين (Sorokin) أننا نلاحظ انتظاماً في تتابع القيم الثقافية المهيمنة ، فحقبات « العقلانية » تتناوب مع حقبات اللاعقلانية . وبتحديد أكبر ، يفهم سوروكين التغيير الثقافي باعتباره خاضعاً لإيقاع ثلاثي الأدوار : دور « تمثلي » (idéationnel) يتميّز بأهمية القيم الما فوق حساسة ، ودور « مثالي » يتميّز بأهمية المفاهيم المجردة ، ودور « حسّوي » (Sensualiste) يتميّز بالمبدأ القائل إن الواقع « الحقيقي » هو من النوع الحسي . ويرى آخرون أن المجتمعات تتميّز بخاصة بدوام البنى التي يعاد انتاجها ، من خلال مظهر التغيير . في المعنى الواسع ، تعتبر التاريخانيه إذن ميزة لجميع النظريات التي نطمح الى كشف « قوانين » التغيير الاجتماعي أو الضوابط ذات المدى العام تقريباً في التغيير الاجتماعي . وبمعنى

آخر ، لا يتطابق إلا جزئياً مع المعاني السابقة ، تعتبر التاريخانية أنها النظرية التي يكون بمقتضاها مستقبل النظام الاجتماعي أياً يكن ، مدرجاً بكامله في حالته الحاضرة ، بشكل يمكن معه لمراقب « كلي العلم » انطلاقاً من الملاحظة الشاملة لنظام معيّـن في ز ، استنتاج تطوره من ز الى ز + ج (راجع مقالة الحتمية) . إن التاريخانية بالمعنيين الأولين تتضمن بصورة عامة الفرضية القائلة بأن النظم الاجتماعية تخضع الى حتمية من النمط اللابلاسي . وهكذا ، فإن القوانين التطورية التي يزعم ماركس توضيحها تستند بوضوح على الفرضية القائلة إن حالة نظام معيّـن في ز تحدد تطوره من ز الى ز + ج . ولكن تاريخانيين آخرين مثل سوروكين ، يكتفون بالأحرى بوصف الضوابط التي يزعمون أنهم يرونها دون الاهتمام « بالبرهنة » على أنها تنجم عن تعاقب ضروري للحالات تولّـد آلياً بعضها البعض . إن التاريخانية بالمعنى الضيق تتقاسم مع النظريات التاريخانية بالمعنى الواسع ، مثل النظريات الدورية للتاريخ (مثلاً فيكو ـ Vico وسبنغلر Spingler) المسلمة الـتي يخـضع بمـوجبها التغيير التاريخي لقوانين مطلقة تقوم على طبيعة الأشياء . ولكنها تتميز عنها في ما تعطيه لهذه القوانين من الميل الموجه اتجاهاً محدداً . هكذا ، يعتقد كونت أن الأفراد الانسانيـين يتمتعون بميل يدفعهم الى التحسين الدائم لطبيعتهم . وهو يستنتج من هذا الميل ، « قانون التعاقب » (قانون الحالات الثلاث) ، الذي « يتحقق » تجريبياً من وجوده بواسطة « المـلاحظة التاريخية » . ويعتبر ميل (Mill) أن « تقدم الفكر الإنساني » يستند الى « قوة دافعة » أساسية : « الرغبة في مزيـد من الرفاهيـة الماديـة » . ويعتبر ماركس أن « التاريخ هو تاريخ صراع الطبقات » ، هذا الصراع الذي يؤدي بالضرورة الى استبدال طبقة بأخرى ، حتى يظهر المجتمع الخالي من الطبقات . أما بالنسبة لليفي ـ برول ، يتميّـز التاريخ العقلي للانسانيـة بالعبور من العقلية السابقة للمنطق الى العقلية المنطقية .

تكـفي هـذه الأمثـلة القليلة لتأكيـد تنوع التاريخانيـة : إذ يعتبر بعض التاريخانيـين أن القوانين غير المشروطة للتطور مدونة في الطبيعة الإنسانية . أما بالنسبة للبعض الآخر فهي تشتق من الميول التي لا تلين ، المدوّنة في التنظيم الاجتماعي أو في بعض الخصائص البنيوية للتنظيـم الاجتماعي . (على سبيل المثال علاقات الانتاج في النشوئية الماركسية) . وبمعزل عن هذا التنوع الذي لا تعطي عنه الأمثلة السابقة سوى لمحة ، للتاريخانيـة مرة أخرى وحدة معينة : مسلمة التعاقب الضروري ، وفي هذا المعنى ، « الطبيعي » . لنشر عرضاً أن التاريخانية ـ على عكس ما يقال أحياناً ـ أبعد من أن تكون نظرية تامة . يتضمن علم اجتماع التحديث والتنميـة نظريـات عديدة تهدف « للبرهنة » على أن النظم الاجتماعية تخضع لبعض القوانين التطورية أو ربما المعيدة للانتاج ، مثل قانون الحلقة المفرغة للفقر ، الذي يزعم أنه يفسر لماذا هو محكوم على المجتمع الفقير أن يبقى كذلك بسبب غياب تدخل خارجي المصدر (راجع مقالتي التنمية والتحديث) . وتحاول بعض النظريات الأخرى (سبنسر وبارسونز) أن تعتبر أن التغيير في المجتمعات الصناعية وبصورة عامة ، في كل مجتمع غير « تقليدي » يتميّـز بعملية « نموذجية » ألا وهي « التمايز » . ينجم مفهوم التمايز في الأصل عن التشابه المقترح من قبل سبنسر بين تطور الجنين والتطور الاجتماعي . وقد أوصى التشابه أيضاً بالتحليل الذي أجراه سملسر (Smelser) عام 1959 عن التطور الصناعي

الانكليزي خلال القرن الثامن عشر . مما لا شك فيه أنه لم يعد لدينا اليوم نفس الإيمان في التقدم كما كان الأمر في القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن التاريخانية باتت في أواخر القرن العشرين متعددة الأشكال ومتزنة أكثر مما كانت عليه في القرن التاسع عشر . إلا أن ذلك لا ينفي كون العديد من النظريات التاريخانية وضعت في التداول خلال العقود الأخيرة . لننظر على سبيل المثال ، فيما يتعلق بالصيغة النشوئية للتاريخانية ، أعمال لانسكي (Lenski) وبولدينغ (Boulding) أو والرشتاين (Wallerstein) .

هل ثمة معنى لمفهوم القانون غير المشروط للتاريخ الذي يتضمن النظريات التاريخانية للتغيير ؟ ذلك هو السؤال الابيستمولوجي الأساسي الذي تطرحه التاريخانية في تجلياتها المختلفة . لنتفحص مثلاً شهيراً عن « قانون التعاقب » (لكي نتكلم على غرار كونت) في ميدان العلوم الطبيعية ، المتمثل بنظرية التطور في علم الأحياء . من الناحية الظاهرية ، تبرهن هذه النظرية أنه يمكن أن توجد « قوانين التعاقب » ليس فقط في العالم الانساني والاجتماعي وإنما كذلك في العالم الطبيعي . وهي تشير إلى أن التنظيمات تميل الى التطور من الأشكال البسيطة الى الأشكال الأكثر تعقيداً . ولكن ينبغي إدخال ثلاثة انتقادات فوراً . أولاً ، يفترض أن قانون التطور ينجم عن أواليات أساسية يمكن أن تكون ، نظرياً على الأقل ، موضوعاً للتحقق بواسطة الملاحظة والتجربة . وهكذا تعتبر النظرية الداروينية الجديدة للتطور أن هذا الأخير ينجم عن : 1 ـ وجود تبدلات ظرفية : 2 ـ الانتقاء « الطبيعي » لهذه التبدلات تحت ضغط البيئة ؛ 3 ـ وجود آثار ظرفية يمكن أن تنشىء ترتيبات ثابتة من عناصر معينة ، وانطلاقاً كيانات ذات طبيعة أكثر تعقيداً من العناصر التي تكونها ، ثانياً ، إن قوانين التطور تكون مشروطة وليست أبداً مطلقة . فهي تفترض أن بعض المعطيات تبقى ثابتة أو أنها لا تتغير خارج بعض الحدود (وهكذا ، فإن مواجهة نووية عامة ، يكون لها بالتأكيد نتائج على « قوانين التطور ») ثالثاً ، وهذه النقطة رئيسية ، لا تشكل قوانين « التطور » سوى دلالات عامة إلى أقصى حد . وبشكل أدق ، إنها تسعى أساساً الى فهم معطى واقعي : الظهور المضطرد لأنواع أكثر « تعقيداً » . ولكنها لا تسمح على سبيل المثال ـ ولا تهدف الى ـ باستنتاج أي نظام أيكولوجي من ز الى ز + ج ، إنها تفسر فقط لماذا يمكننا ملاحظة أنواع أكثر تعقيداً في ز + ج من ز . أما فيما يتعلق بتفاصيل التطور لنظام أيكولوجي بين ز وز + ج ، فإنه يرتبط بأحداث « تاريخية » يمكننا مراقبتها ولكن السعي لاستنتاجها يكون أمراً فاشلاً : وهكذا ، إذا كان بقاء نوع معين مهدداً من كائنات قانصة يمكن أن يحمى من الزوال عبر وجود ـ عارض بالتأكيد ـ بؤرة أيكولوجية محمية يحافظ على نفسه عبرها . لذا لا تشير نظرية التطور بأي شكل من الأشكال ، إلى أننا نستطيع وينبغي أن نتصور تاريخ الأنواع وكأنه نتاج قوانين التطور الذاتية لنظام مغلق .

إن بعض التاريخانيين ، لا يأخذون بعين الاعتبار أياً من الانتقادات السابقة . والبعض الآخر يسقط أحدها على الأقل . فبالنسبة لكونت وميل (Mill) ، لا يتم احترام لا الأول ولا الأخريان . « إن النظرية الوضعية للطبيعة الانسانية » التي تعتبر أن الناس يخضعون ، حسب كونت ، الى ميل يدفعهم الى تحسين طبيعتهم لا يمكن البرهنة عليها إلا على أساس ملاحظة

« التقدم » التاريخي . وإن تأكيد كونت القائل بأن « قانون التعاقب » حتى ولو تم الكشف عنه بكل قوة ممكنة بواسطة طريقة الملاحظة التاريخية لا ينبغي أن تقبل نهائياً قبل أن تحوّل عقلياً الى « النظرية الوضعية للطبيعة الانسانية » ؛ يكشف عن همّ أبيستمولوجي جدير بالثناء . فكونت يدرك جيداً ، كما يبيّـن هذا النص ، أهمية الانتقاد الأول الوارد أعلاه . لا يمكن استنتاج أسباب « التقدم » من التحقق من التقدم . يقتضي كذلك أن نفسّر لماذا تحدث التصرفات الانسانية هذا الأثر التجميعي الذي هو التقدم . ولكن في الوقت نفسه ، يضع كونت نفسه في وضع العاجز عن الإجابة على الشرط الذي طرحه هو نفسه بمقدار ما تقتصر « النظرية الوضعية للطبيعة الانسانية » فقط على تأكيد الحاجة الى تحسين الطبيعة المذكورة . فضلاً عن ذلك ، إن كون الأواليات الأساسية المسؤولة عن « قانون التعاقب » تقع على مستوى « طبيعة انسانيـة » تعتبر معطى بدائي ومطلق يضفي على القانون الشهير لتعاقب الحالات الثلاث وضعاً غير شرطي غير مرغوب فيه . ينبغي أن نشير إلى أنه ربما لم يكن من غير المفيد تماماً ، التساؤ ل اليوم أيضاً حول حالات ضعف التاريخانية الكونتية ، على الرغم من صفتها القديمة ظاهرياً . وبالفعل ، يمكن توجيه الانتقادات نفسها ، المتفاقمة ربما ، الى الكثير من التاريخانيـين المحدثين وبخاصة الى تاريخانيـي التنوع الظاهراتي (سارتر ، مرلو ـ بونتي ـ Merleau-Ponty) ، الذين يعتبرون أن من طبيعة الانسان أن تسكنه التاريخانيـة وبالتالي أن يكـون مأخوذاً بالرغبة في التاريخ ، على حد قول (أ. تورين .A (Touraine) .

إن تاريخانية سبنسر التي تظهر عبر الكثير من جوانبها نفس السمات الإيجابية التي تظهرها تاريخانية ماركس كما بيّـن ذلك لويس شنيدر (Louis Schneider) هي أكثر دقة وأكثر أهمية منها بكثير . مما لا ريب فيه أن ما سميناه أعلاه الانتقاد **الأول** قد تم إشباعه لدى ماركس . وقد رأى ماركس بوضوح ، مستنداً الى ماندفيل (Mandeville) وأدام سميـث (A. Smith) وريكـاردو (Ricardo) أن التاريخ ينجم عما يثيره الرجال ، وهم يسعون وراء أغراضهم **الفردية** ، من آثار جماعية معقدة غير متوقعة أحياناً وغير مرغوب فيها أحياناً أخرى (« إن الرجال يصنعون التاريخ ولكنهم لا يعلمون أنهم يصنعونه ») ، هذه الآثار التي يعتبرها ماركس خارجة في جميع الحالات (الأمر الذي يمكن مناقشته) على رقابة الأفراد . إن الأفراد وهم يسعون وراء أغراضهم ، يضعون إذن موضع الفعل **قوى** تتجاوزهم والتي يمكن تفسيرها ، من هنا ، بأنها « طبيعية» (راجع مقالتي ، الجـدليـة وماركس) . لنأخذ حالة القانون الشهير المتعلق بتدني معدل الربح الذي يعتبر مؤشراً (الكتاب الثالث من **رأس المال**) : إن كل رأسمالي بمفرده لا يمكنه إلا أن يسعى لزيادة انتاجيته . وإذا هو لم يفعل ذلك ، فإن الآخرين يفعلون بكـافة الطرق . وبعمله هذا يساهم في تآكل الأساس الذي يقوم عليه الربح . وبالفعل إن زيادة الانتاجية تقتضي استبدال الرأسمال « الثابت » (قد نقول اليـوم الرأسمال « المـادي » : الآلات ، الخ) بالـرأسمـال « المتغيّـر » أي بالعمل الانساني . ذلك أن الربح ينجم حسب ماركس ، من استغلال العامل ، وبالتالي ، لا يمكن للرأسماليـين ألا يحدثوا التدني في معدل الربح الذي يعتبر مؤشراً ، مضراً بالتأكيـد في طبقتهم الخاصة ، بما أنه يفترض الى حد ما ، انهيار الرأسمالية نفسها . هذا المثل خاص ، ولكنه نموذجي

بالنسبة لبراهين ماركس . إن « عمل السلبية » الغامض ليس فيه شيء سري لديه ، بخلاف هيجل . فهو ينجم عن أواليات يمكن إدراكها بوضوح مساوٍ لتلك التي يضعها في نطاقهم المنظرون « الداروينيون الجدد » للتطور . وبخلاف الأواليات الأساسية المفترضة من قبل كونت وميل أو سارتر ، تدخل هذه الأواليات فرضيات يمكن من حيث المبدأ إخضاعها للمراقبة والتدقيق . من جهة أخرى ، يعتبر ماركس ، وهذه النقطة ذات أهمية جوهرية ، أن التغيير الاجتماعي بمثابة أثر « منبثق » ، أي بمثابة ظاهرة ناجمة عن تكوين التصرفات الموجهة من قبل السعي وراء الغايات الفردية ولكن لا يتم بصورة عامة السعي إليها صراحة من قبل الفاعلين الاجتماعيين . يمكننا تقدير الفرق الجذري مع كونت وميل اللذين يعتبران أن التطور ينجم من كونه مدرج بصورة مباشرة تقريباً في تطلعات الأفراد (راجع مقالة الغائية) . لنشر إلى أن ماركس عندما يتخلى عن هذا النموذج الفردي (راجع مفهوم « الوعي الطبقي ») فذلك كان غالباً لأنه بدا له أن لديه أسباباً تجريبية وجيهة لعمل ذلك . ثمة بعض الأوضاع التي تحثّ على استعمال استراتيجيات من النمط الفردي (راجع الفلاحون المجزأون في برومير أو الرأسماليون في رأس المال) ، في حين تحثّ أوضاع أخرى على استراتيجيات من النمط الجماعي (عمال الصناعة) . فبناء لبنية النظام الخاص بالنشاط المتبادل أو التبعية المتبادلة التي يجد فيها الأفراد أنفسهم ، يكون اللجوء الى استراتيجيات من النمط الجماعي مرجحاً تقريباً ؛ وعلى حد قول ماركس : يكون « الوعي الطبقي » فعالاً الى حد ما (راجع مقالة الفعل الجماعي) .

إن السمة غير المقبولة لتاريخانية ماركس تأتي من كون الانتقادين الثاني والثالث الواردين أعلاه لم يتم احترامها . لقد رأينا أن القوانين البيولوجية للتطور ليست إلا شرطية . فهي تفترض شروطاً ثابتة الى حد ما . ولكن من الضروري بذل جهد تخيلي معيّن لكي نخلق بواسطة الفكر وضعاً لا تكون فيه هذه الشروط مستوفاة . ومن المهم أن نكرر من جهة أخرى أن هذه القوانين عامة الى أقصى حد ولم تعد تؤكد سوى مبدأ خلفية الأعقد بالنسبة لما هو أقل تعقيداً . حتى أنها لا تؤكد الاقتراح العكسي القائل إن نوعاً أقرب عهداً يكون بالضرورة أكثر تعقيداً .

وأخيراً ، فهي لا تزعم بأي شكل من الأشكال أن التطور يمكن أن يوصف ويستنتج بتفاصيله . ينجم هذا الانتقاد الأخير ببساطة عن كون الأنظمة الأيكولوجية تكون بصورة عامة مفتوحة وليست مغلقة . وبصورة أدق ، من كونها ليس ثمة سبب لأن تكون بالضرورة مغلقة . ذلك أن تطوّر نظام معيّن لا يمكن بصورة عامة أن يتوقع أو يستنتج إلا إذا كان مغلقاً . وحتى في الحالة التي يكون فيها مغلقاً ، يمكن أن تثير مخارجه تبدلات في شروط عمله . ذلك أن هذه التبدلات تكون هي نفسها متوقعة تقريباً ولديها كل الفرص لأن تكون إمكانية توقعها أقل في الحالة التي تكون فيها عناصر النظام قابلة للتجديد ، كما عندما يتعلق بالفاعلين الانسانيين . إن تحليل « قوانين تغيّر » الأنظمة الاجتماعية الانسانية يفرض إذن حذراً مساوياً ـ وأعلى دون ريب ـ للحذر الذي أبداه داروين والداروينيون في ميدان تطور الأنواع . على الرغم من ذلك ، إن أقل ما يمكن أن يقال هو أننا لا نجد بصورة عامة الانتقادات نفسها في النظريات التاريخانية بصورة عامة ولدى ماركس التاريخاني « الحديث » الأول ، بصورة خاصة . ومع أن ماركس كان متأثراً بقوة ، كما

أكد هو ذلك ، بفكر داروين ـ الى حد أنه رأى من المناسب أن يرسل له نسخة مهداة من رأس المال ـ فإنه لم يظهر الحذر نفسه الذي كان عند نموذجه . لنتفحص من جديد مثل « قانون تدني معدل الربح المعتبر مؤشراً » . فهو لا يعود قائماً إذا افترضنا أن الرأسماليين بدل أن يعملوا مستقلين يقدمون على إجراء إتفاقات . إن تطور الاتفاقات يكون بالتأكيد قليل الاحتمال في الوضع التنافسي الكامل الذي يفترضه ماركس . ولكنه يصبح على العكس محتملاً بنسبة عالية عندما يميل تطور التكنولوجيا والانتاجية الى توليد بنى انتاجية ذات منتجين قلائل . نكون هكذا إزاء نظام يولّد تبدلاً في شروط عمله وحيث يكون من غير المناسب اعتبار هذه الشروط ثابتة . بالطبع لا يتجاهل ماركس ظاهرة التجديد التقني ويدرك ظاهرة الاتفاقات . ولكنه لا يستخلص منها النتائج : فالربح لا يمكن أن يكون محكوماً بنزعة التدني إلا إذا افترضنا المنافسة ثابتة ودائمة . من جهة أخرى إن نزعة التدني في معدل الربح في بعض القطاعات يمكن تعويضها وبنسبة أكبر من الأرباح المحصلة في القطاعات الجديدة (راجع تطور الخدمات ذات المستوى الانتاجي الضعيف) . باختصار يفترض ماركس نظام بنية ثابتة (منافسة تامة) غارق في محيط مستقر ، في حين أن بنية النظام متنوعة وأن عمل النظام نفسه يؤدي الى آثار تجاوزية (Spillover effects) تأتي لتسيء الى محيطه وبالتالي اليه بالذات . في لغة علم التوجيه ، قد نقول إن ماركس يقبل المسلمة التي لا يوجد بمقتضاها إلا أنظمة مقفلة . إلا أن الأنظمة الاجتماعية ينبغي أن تدرك الى حد كبير بصفتها أنظمة « مفتوحة » (متميّزة بالتبادل مع محيطها) ، إلا إذا تفحصناها في حدود مكانية ـ زمانية محددة تماماً . ومن باب أولى ، يكون من غير الواقعي وحتى من غير المعقول ، تفسير التاريخ وكأنه عملية وحيدة تتطور داخل نظام مغلق . لا ريب أننا نلاحظ عمليات موجهة ، أي خاضعة « لقانون التعاقب » (إن تقدم المعارف العلمية والتقنية هو في هذا الصدد المثل الذي سرعان ما يتبادر الى الذهن) . ولكن هذه العمليات هي دون استثناء جزئية وقابلة للعزل كما أن « خطها المستّقيم » هو في جميع الحالات مشروطاً . فلا تقدم المعارف العلميــة ولا تدمير (أو بقاء) الرأسماليــة يمكن اعتبارهما ضروريين أي مضمونين بشكل غير مشروط .

إن النقد الذي قمنا بوضعه عن النظريات التاريخانية بالمعنى الضيق (النظريات النشوئية) ينطبق مع بعض التغييرات على جميع النظريات التاريخانيــة ، ذلك أن هذه الأخيرة تفسر دوماً الأنظمة الاجتماعية باعتبارها أنظمة مغلقة تعمل في ظروف ثابتة .

لنذكر أيضاً وجود تيار فكري شائع ، يمثله مثلاً مانهايم (Manheim) ، ويجد جذوره لدى هيجل ، هذا التيار الذي يمكننا أن نلصق به سمة التاريخانية المطلقة : بما أن أفكار الناس متأثرة « بالظرف التاريخي » الذي يجدون أنفسهم فيه ، لا يمكننا تحليل التاريخ من الخارج . إذن يقتضي إدراك « معناه » من « الداخل » . وبذلك يصبح التاريخ والكشف عن معنى التاريخ عمليتين شديدتي الاقتران .

من المهم أخيراً ألا نخلط التاريخانيــة بالمعنى الذي استعمله بوبر (البحث عن قوانين التاريخ) مع ما نسميــه تاريخيــة في التراث الألمــاني والذي هو عكسها تقريباً . فالتاريخيــة (L'historisme) تدفع الى حدودها القصوى نتائج التفاهة التي تخضع بموجبها « الثقافة »

والمؤسسات الانسانية بكل أبعادها (اللغة والفن والدين والقانون والدولة ، الخ) . الى تغيرات دائمة : أمام هذا المد ، يكون المؤرخ محكوماً بعدم دراسة سوى فرديات ملموسة وفريدة ورفض البحث عن أي انضباط بنيوي . إن ماكس فيبر (M. Weber) الذي انتفض بقوة ضد التاريخية عرف كذلك كيف يحمي نفسه من شراك التاريخانية .

• Bibliographie. — Albert, H., « Theorie, Verstehen und Geschichte », *in* Albert, H., *Konstruktion und Kritik*, Hambourg, Hoffman & Campe, 1972, 1975, 195-220. — Berlin, I., « Historical inevitability », *in* Berlin, I., *Four essays on liberty*, Londres, Oxford University Press, 1969, 51-81. Reproduit *in* Gardiner, P. (red.), *The philosophy of history*, Oxford, Oxford University Press, 1974, 161-186. — Boulding, K. E., *Ecodynamics. A new theory of societal evolution*, Londres, Sage, 1978. — Campbell, D. T., « Variation and selective retention in socio-cultural evolution », *General systems*, XIV, 1969, 69-85. — Gras, A., « Le temps de l'évolution et l'air du temps », *Diogène*, *108*, 1979, 68-94. — Habermehl, W., *Historizismus und kritischer Rationalismus*, Fribourg/Munich, Karl Alber, 1980. — Hobhouse, L. T., *Social development : its nature and conditions*, Londres, Allen & Unwin, 1924. — Lenski, H., « History and social change », *American journal of sociology*, LXXXII, *3*, 1976, 548-564. — Lévy-Bruhl, L., *La mentalité primitive*, Paris, PUF, 1922; Paris, Retz, 1976. — Marshall, T. H., *Citizenship and social class, and other essays*, Cambridge, The University Press, 1950. — Marx, K., *Manifeste**. — Meinecke, F., *Die Entstehung des Historismus*, Munich/Berlin, R. Oldenbourg, 1936, 2 vol. Trad. angl., *Historism : the rise of a new historical outlook*, éd. rev., Londres, Routledge & Kegan Paul, 1972. — Morgan, L., *Ancient society or researches in the lines of human progress from savagery through barbarism to civilization*, Chicago, Ken, 1877; Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 1964. Trad. franç., *La société archaïque*, Paris, Anthropos, 1971. — Nagel, E., « Determinism in history », *Philosophy and phenomenological research*, XX, *3*, 1960, 291-317. Reproduit *in* Gardiner, P. (red.), *The philosophy of history*, Oxford, Oxford University Press, 1974, 187-215. — Nisbet, R., *History of the dea of progress*, New York, Basic Books, 1980. — Smelser, N. J., *Social change in the industrial revolution. An application of theory to Lancashire cotton industry, 1770-1840*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1959, 1967. — Sorokin, P. A., *Social and cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. Version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1957; Boston, Porter Sargent, 1957, 1970. — Spencer, H., *On social evolution. Selected writings*, Chicago, Chicago University Press, 1972. — Troeltsch, E., *Der Historismus und seine Probleme. Erstes Buch : Das logische Problem der Geschichtsphilosophie*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1922. — Weber, M., *Die « Objectivität » sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis*, Tübingen/Leipzig, J. C. B. Mohr, 1904. Reproduit *in* Weber, M., *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1922, 1968, 146-214. Trad. franç., « L'« objectivité » de la connaissance dans les sciences politiques et sociales », *in* Weber, M., *Essais théorie de la science**, 117-213.

Dépendance — التبعية

يدل هذا التعبير على مجمل العلاقات غير المتساوية مع ميل تراكمي الى التفاقم ، في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية . إنه يستعمل غالباً لوصف الوضع في البلدان النامية بمواجهة

البلدان المتقدمة ـ أو أيضاً ، كما يقول المؤلفون الأميركيون ـ اللاتينيون ، بلدان « الأطراف » بمواجهة بلدان « المركز » ، وله مفهوم إيديولوجي قوي ، بما أنه مأخوذ غالباً كمرادف « للاستغلال » و« الهيمنة » .

مع ذلك ، وبشكل عام ، يمكن أن تؤخذ التبعية في معنى محايد ، يدل حينئذٍ على مجمل العلاقات الوظيفية التي يحافظ عليها أحد عناصر النظام مع العناصر الأخرى ومع النظام نفسه . ففي سوق تنافسية صافية وكاملة ، يمكننا الحديث عن تبعية بين العارضين والطالبين . في هذه الحالة ، التبعية تعني التكامل . ثمة أوضاع أخرى من التبعية تظهر على شكل نظام الاحتكار الثنائي أو الأقلاوي . عرض بلو(Blau) تحليل علاقة تبعية ، تذكر بتبعية الاحتكار الثنائي . إن موظفاً جديداً في جهاز المنازعات يجد صعوبة في حل الحالات التي تعرض عليه . يساعده موظف « قديم » في خطواته الأولى . ويقوم بينهما تبادل منتظم . يقدم « القديم » آراءه « للجديد » الذي يدفع « للقديم » بتقديم مظاهر التقدير . ثمة تبعية ، ولكننا لا نستطيع القول أن « القديم » يستغل « الجديد » ولا أن « الجديد » يستغل القديم . وبالفعل ، لا هذا ولا ذاك ملزم بمتابعة التبادل ، ومن جهة ثانية ، إنهما قادران الواحد والآخر ، بواسطة تصويب متبادل طفيف ، على تصحيح معدل الاستبدال الذي يتخلى الأول في سبيله عن جزء من وقته ليحصل عبر إشارات التقدير التي يمنحه إياها الثاني على تدعيم لوضعه ، في حين أن الثاني ، في مقابل الاحترام الذي يبديه للأول ، يعالج بشكل أسرع وبفاعلية أكبر ، الحالات التي تعرض عليه . إن هذه التبعية حتى ولو لم تؤدِ الى توزيع متساوٍ بدقة بين الشريكين ، فإنها لا تنشىء بينهما خضوعاً دائماً .

إن المبادلات بين أمتين ، درجة تطورهما غير متساوية ، تختلف بداهة ، وفي نقاط أساسية عن نموذج بلو(Blau) . إن نظرية ريكاردو الشهيرة حول الأكلاف والفوائد المقارنة ، تفكر كما لو أن المتبادلين ، حائكي الصوف المقيمين في انكلترا ومنتجي النبيذ البرتغاليين ، لهم مصلحة في تبادل انتاجهم ، بما أن حياكة الصوف تكلف في انكلترا أقل مما تكلف في البرتغال ، وأن نبيذ البورتو لا يمكن في أي حال أن ينتج في انكلترا . هذه الطريقة في التفكير التي استخدمت طويلاً ، كأساس للنظرية الليبرالية في التجارة العالمية ، يمكن مناقشتها ، بما أنها ، كونها لم تتفحص سوى أزواج من السوق ، محكومة بإهمال آثار التبادل على **الاقتصاد الوطني** ، الذي يعتبر كلاً شاملاً ، في ظل إلزامات سياسية دقيقة نوعاً ما ، لعدد كبير من الأسواق المتنافرة جداً سواء في حجمها أو في بنيتها أو في طبيعة المنتجات التي يتم تبادلها فيها .

عندما يعترف منظرو التجارة الخارجية أن التبادل لا يحصل بين متبادلين كائناً من كانوا ، وإنما يجد هؤلاء أنفسهم متأثرين ، بقوة الى حد ما ، بانتمائهم الى مجمل سياسي هو الأمة ، توصف العلاقة المتبادلة بالتبعية . وبالفعل إن المتبادلين الفرديين أو الجماعيين لا يتبعون استراتيجيات مختلفة وحسب ، وإنما يتمتعون بموارد غير متساوية تماماً . في بداية القرن العشرين ، حاول المنظرون الماركسيون للامبريالية إعطاء عدم التناسق هذا تفسيراً وظيفياً . إذا كان ثمة بلدان متخصصة في التصدير الكثيف لمواردها الأولية ، ومحكومة باستيراد الرساميل والتقنية الضرورية

لاستغلال مواردها الطبيعية ضمن شروط مفروضة عليها ، وإذا كان من جهة أخرى ثمة بلدان محكومة تقريباً بتصدير رساميلها وتقنياتها ، فإن هاتين الواقعتين المتناقضتين والمتكاملتين ، تفسرهما المتطلبات الوظيفية للرأسمالية « المتأخرة » . وبالفعل ، إن « تبعية » البلدان المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للرساميل تتزايد بمقدار ما يرغم التركيب العضوي لرأس المال والانخفاض التأشيري لمعدل الربح ، الرأسماليين ، على الانخراط بصورة نشطة أكثر فأكثر ، في طريق التصنيع الاستهلاكي للمواد الأولية ، وإلى البحث في البلدان المستعمرة عن معدل لاستغلال اليد العاملة التي لا يستطيعون تأمينها في بلدانهم .

هذه الأطروحات التي أعطاها لينين شكلاً كلاسيكياً ، استعيدت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد سبق ذلك بين الحربين العالميتين ، وبالتحديد في أميركا الجنوبية ، وعبر وعي الوجه الثقافي المحض لتبعية البلدان المستعمرة قديماً والتي تتلقى ، على الرغم من كونها تشكلت منذ أكثر من قرن في دول قومية مستقلة رسمياً ، الأفكار والمؤسسات والأنماط المعدة في أوروبا وأميركا الشمالية ، جاهزة تماماً . فالبلدان التابعة لا تستورد فقط الرساميل والتقنية . إن الأيديولوجيات السياسية والأنماط الثقافية التي كانت معتمدة خلال القرن التاسع عشر في المكسيك والبرازيل والأرجنتين ، تتبع مع بعض التأخير حركة تجد أصلها في باريس أو لندن . للفلسفة الوضعية الفرنسية امتداداتها المختلفة مع ذلك ، بين المكسيك والبرازيل . إلا أنه في سنوات العشرينات من هذا القرن . سعت حركة « بلدية »(Indigeniste) ، وبخاصة في مجالات الأدب والرسم والفولكلور وعلم الأعراف الى إيجاد أو بناء « هوية » ضائعة . فبمقابل الثقافة النخبوية ، هذا التركيب الذي يسيطر عليه الاسهام الأوروبي للأقلية « البيضاء » ، يقدم هايا دو لا تور (Haya de la Torre) « أميركا الهندية » . وقد استعيد نفس هذا الشعار من قبل قادة الثورة المكسيكية .

إن التبعية إزاء أوروبا الرأسمالية والامبريالية الأميركية ـ التي حلّت في سنوات 1920 محل الرأسمالية الانكليزية ـ لا يمكن محاربتها بفعالية إلا عبر سياسة إجمالية ، يسميها هايا دو لا تور منذ عام 1927 « بالمعادية للامبريالية » ، والتي تتميز عن الماركسية ـ اللينينية في آن معاً بطبيعة السلطة وبممارستها وكذلك بتقييم متفائل نسبياً للامكانيات المتوفرة « للبلدان التابعة » في التفاوض حول علاقاتها مع « البلدان المهيمنة » . وبعد 1935 ستأخذ أطروحات التبعية منحى أكثر تقنية وأكثر فأكثر جذرية . إن تطور تعابير التبادل ، أي علاقة الثمن بين الأموال الأولية المصدرة من قبل بلدان الأطراف والرساميل المصدرة من قبل بلدان المركز ، تقدم على أنها دلالة لسوء وضع بلدان الأطراف المتزايد . ينتج عن ذلك مسيرة تراكمية لا يمكن معها لتبعية بلدان الأطراف بالنسبة لبلدان المركز إلا أن تتفاقم . إن العلاجات المقترحة من قبل خبراء اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية وهي المؤسسة التي حملت خلال سنوات 1950 -1960 رسالة هذه الأطروحات ، كانت تتضمن إصلاحاً زراعياً وتصنيعاً مستقلاً نوعاً ما عبر استبدال المستوردات ، وسياسة قطع تستطيع أن تحمي بلدان الأطراف ، عبر إعادة تقييم منظمة لعملاتها ضد الآثار السيئة لقيم التبادل .

إن نظرية التبعية ، على الرغم من أنها أعدّت أولاً بناء على معطيات أميركية ـ لاتينية ، يمكنها أن تعمم على حالة مختلف البلدان النامية . كانت تتلون بتلاوين تشاؤمية وإرادية أصبحت

أكثر بروزاً خلال سنوات الستينات . كان الشعار الشهير عن « تنمية التخلف » يدعو الى اعتبار التبعية بمثابة « واقع بنيوي » ، لا يمكن أن يكون موضوعاً لتصحيح متدرج ، ولكن يقتضي « تجاوزه » « بقفزة في الحرية » من النوع الثوري . إن سحر الكاسترويه على العديد من المثقفين في أمريكا اللاتينية يفسّر عبر القناعة بأن التبعية هي حالة تعرّف بصورة كاملة وشاملة علاقة « الأطراف » « بالمركز » .

تصطدم هذه القناعة بثلاث سلاسل من الوقائع . أولاً ، يمكن أن تكون التبعية قوية بمنظار عدد معيّن من المؤشرات ، وضعيفة بمنظار أخرى . مثلاً ، في نهاية القرن التاسع عشر ، كانت تبعية الأرجنتين لانكلترا باردة جداً من وجهة نظر اقتصادية ، على الأقل فيما يتعلق ببعض المتغيّرات الاقتصادية ، وبالتحديد المستوردات الأرجنتينية من اللحم والقمح نحو السوق الانكليزية ، وتمويل البنى التحتية الأرجنتينية بواسطة الرساميل اللندنية . ولكن التبعية السياسية للأرجنتين إزاء انكلترا كانت ضعيفة نسبياً . ومن قبيل سوء الاستعمال اللغوي القول بأن الأرجنتين كانت في ذلك العصر « مستعمرة » انكليزية . فضلاً عن ذلك ، اقترنت تبعية الأرجنتين حينئذٍ بمعدل مرتفع جداً للنمو . كما أنها ترافقت بتقدم اجتماعي سريع في مجال الخدمات العامة مثل الصحة والتربية . إن التبعية ، أبعد من أن تشكل ظاهرة بسيطة ، كما يمكن أن يبدو لنا عندما نكتفي بنظرة حدسية وإجمالية لهذا المفهوم ، تظهر للتحليل الأقل تطلباً في عدد كبير من الوجوه التي تعتبر العلاقة بينها موضع خلاف . وأبعد من أن تقترن بالتراجع أو بالركود ، يمكن أن تكون التبعية ، خلال فترة طويلة الى حد ما ، متلائمة مع نمو اقتصادي سريع . من جهة ثانية ، إن تدهور قيم التبادل على حساب الأطراف يمكن اعتباره بصعوبة وليد وضع بنيوي محض . إذ ارتفاع أسعار المواد الأولية يتأثر بالتغيرات الدورية لاقتصاديات « المركز » . وإن أثر المقص (الغارق بين أسعار المواد الأولية المصدرة وأسعار المستوردات الصناعية) ليس دوماً لغير صالح جميع بلدان « الأطراف » . فضلاً عن ذلك ، يمكن لهذه البلدان أن تفيد من ريع كثيف في المدى الطويل ، كما نرى ذلك اليوم في مثل النفط . وأخيراً ، ليست التبعية الثقافية لبلدان « الأطراف » ضرورية ، حتى خلال الفترة التي يمتص فيها اقتصاد بلدان « الأطراف » تدفقاً واسعاً للتكنولوجيا الآتية من بلدان « المركز » . ذلك ما يوحي به مثل اليابان في عصر ميجي (Meiji) (*) . قد يعترض البعض أن التقنية الغربية في ذلك العصر لم تكن غرضاً إلا لعمليات نقل محدودة ومتدرجة ومتسامح بها تماماً . وإن مثل البلدان الاسلامية النفطية القريب أكثر تعقيداً . إن نقل التقنية والرساميل والواردات أدت في بعض هذه البلدان ، مثل إيران ، الى تفكك المجتمع التقليدي . ولكن النواة الصلبة للثقافة الاسلامية ، حتى وإن ثلمت في عدة نقاط ، يبدو أنها صمدت . قد يكون ممكناً حتى القول إن اليهودية الاسلامية تمّ تنشيطها بواسطة تبشير المثقفين المحليين التقليديين أو حتى المتغربين والمحدثين . قد توجد في بعض الحالات تبعية اقتصادية متفقة مع تأكيد أكثر شغفاً بالهوية الوطنية أو الثقافية . إن ما يسميه إذن أيديولوجيون متعجلون بالتبعية ليس إذن حالة بسيطة ومحددة

(*) Meiji ، امبراطور اليابان بين 1867 و 1912 وهو الذي أدخل اليابان الى العصر الحديث (المترجم) .

تماماً ، وإنما مجمل معقّـــد من الآثار المتجمعة كثيراً ، التي يصعب جداً على التحليل استعادة الصلاة بينها .

• Bibliographie. — Blau, P. M., *Exchange and power in social life*, New York, Londres, Wiley & Sons, 1964. — Cardoso, F. H., et Faletto, E., *Dependencia y desarrollo en America Latina*, Mexico, Siglo XXI, 1969. — Castells, M., *La lucha de clases en Chile*, Buenos Aires, Siglo XXI, 1974. — Dore, R. P., *Land reform in Japan*, Londres, New York, Oxford Univ. Press, 1959; *Aspects of social change in modern Japan*, Princeton, Princeton Univ. Press, 1967. — Eisenstadt, S. N., *Tradition, change and modernity*, New York, J. Wiley, 1973. — Emmanuel, A., *L'échange inégal. Un essai sur des antagonismes dans les rapports internationaux*, Paris, Maspero, 1968, 1972. — Frank, A. G., *Capitalisme et sous-développement en Amérique latine*, Paris, Maspero, 1968. — Furtado, C., *Desenvolvimenta e subdesenvolvimento*, Rio de Janeiro, Editora Fundo de Cultura, 1961. Trad. : *Développement et sous-développement*, Paris, PUF, 1966. — Galbraith, J. K., *The nature of mass poverty*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1979. Trad. : *Théorie de la pauvreté de masse*, Paris, Gallimard, 1980. — Germani, G., *Politique, société et modernisation*, Gembloux, Duculot, 1972 (trad. de textes sélectionnés dans trois ouvrages de G. Germani : *Politica y sociedad*, Buenos Aires, Paidos, 1962; *Sociologia de la modernización*, Buenos Aires, Paidos, 1969; *Sociologia della modernizzazione, l'esperienza dell'America latina*, Bari, Lateza, 1971); *Consideraciones metodológicas y teoricas sobre la marginalidad en America Latina*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1972. — Gerschenkron, A., *Economic backwardness in historical perspective. A book of essays*, New York, Praeger, 1965. — Haya de la Torre, V. R., *El anti-imperialismo y el APRA*, Santiago de Chile, Ediciones Ercilla, 1936; Lima, Amauta, 1970. — Jaguaribe, H., *Desenvolvimento económico e desenvolvimento politico*, Rio, Paz e Terra, 1962, 1972. — Lénine, V. I., *L'impérialisme, stade suprême du capitalisme*, 1923; Paris, Editions Sociales, 1971. — Lerner, D., *The passing of traditional society : modernizing the Middle East*, Glencoe, Free Press, 1958, 1964. — Needler, M. C., « Political change as development and reform », in *Political systems of Latin America*, New York, Van Nostrand Reinhold Co., 1964, 1970. — Samuelson, P. A., « Illogic of neo-marxian doctrine of unequal exchange », *in* Besley, D. A. *et al.* (réd.), *Inflation, trade and taxes*, Colombus, Ohio State University, 1976. — Touraine, A., *Les sociétés dépendantes*, Paris, Duculot, 1976.

التجريب **Expérimentation**

لنأخذ المتغيّـــر ن الذي نفترض أنه يتعلق ، بطريقة ما ، بمتغيرات تقوم على د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ ، بشكل تكون فيه ن = ع (د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ) . إن إجراء عملية تجريب على هذا النظام ، تؤدي الى خلق أوضاع تكون فيها د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ ، ذات قيم متنوعة من وضع الى آخر . إذا تم بناء مخطط التجربة (راجع فيشر ـ Fisher) بشكل جيد ، فإنه يسمح بتحديد تأثير كلٍ من المتغيّـرات « المستقلة » ، وهي د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ . ، على المتغيّـر المستقل ن . وفي المقابل ، يمكن أن يقوم التجريب على تحويل البنية ع للنظام الذي يربط ن ، د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ . ، بطريقة تسمح بدراسة أثر التحول ع ـــ ع١ على ن .

في علم الاجتماع ، لا يمكن إلا استثناء ، معالجة متغيرات نظام معين أو بنية النظام نفسه ، ما عدا في تجارب المختبرات التي يمارسها علماء الاجتماع . لذلك ، يستعمل غالباً بديلين للتجريب المتعلق بالحالتين المذكورتين أعلاه . إن البديل الأول هو **التحليل المسمى سببياً** أو **المتعدد التنوع** . إنه يقوم على مقارنات منظمة لها وظيفة « التجريب غير المباشر » ، حسب تعبير دوركهايم في كتاب **القواعد** . لنتفحص الحالة الأكثر بساطة ، ولنفترض أننا نراقب م من الأوضاع وأننا نستطيع أن نجمع مع كل واحد من هذه الأوضاع ، قيمة د١ ، د٢ ، د٣ و ن . إذا لاحظنا مثلاً ، أن تزايداً في د٣ يتعلق بزيادة ن ، أياً تكن قيم د١ ود٢ ، يمكننا ، بشروط معينة ، أن نستخلص من مقارنة الأوضاع ، نتيجة حول أثر د٣ على ن . إن دوركهايم مثلاً يلجأ إلى عملية من هذا النوع ، عندما يبيّـن في **الانتحار** ، أن معدل الانتحار ، عندما تكون كل الأشياء متساوية ، يتبدل بعلاقة مباشرة مع نسبة المحتجين . وهكـــذا ، فالمقاطعات السويسريـــة الناطقة بالفرنسيـــة ، كما المقاطعات السويسرية الناطقة بالألمانية ، كما الأقاليم الألمانية ، تتسم ، بناء على الاحصائيات المتوفرة لدى مؤلف **الانتحار** ، بنسب من الانتحار أعلى بمقدار ما كانت نسبة المحتجين أكبر . إن التحليل السببي بشكله الأبسط ، يتطابق مع الاجراءات الكلاسيكية التي عرّفها ستيوارت ميل (Stuart Mill) (طريقة الفوارق ، والتنوعات المـلازمة ، والرواسب) . ولكنه يستعمل بصورة عامة في علم الاجتماع بأشكال أكثر تعقيداً (راجع ، مقالة السببية) .

أما البديل الثاني للتجريـــب فهو ما يمكن تسميته ، في معنى خاص لهذا المفهوم (الذي يستعمل كذلك بمعانٍ أخرى) ، **التحليل الصوري** . والذي قد يكـــون من الافضل تسميته التحليل شبه التجريبي . لنفترض أننا فيما يتعلق بوضع خاص ، حددنا شكل ع في ن = ع (د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ .) . يمكننا استعمال هذا النموذج لتحديد توزيع ن في وضع افتراضي حيث تكون على سبيل المثال ، د١ أو د٢ موزعة بطريقة مختلفة عن الوضع المراقب . يمكننا كذلك تبديل ع ، أي سواء الشكل الوظيفي الذي يربط المتغيّـرات المستقلة د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ . ، بالمتغيّر التابع ن . أو هذه الثوابت أو تلك التي تتسم بها العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة . هذه المعالجات « شبه التجريبيـــة » تسمح باستكشاف سلوك النظام في ظل ظروف مختلفة عن الشروط المراقبة فعلياً . إن تطبيقات هذه المعالجات شبه التجريبية أكيـدة . لنفترض على سبيل المثال ، أن لدينا أسباباً جيدة للتقدير أن تبدلاً مؤسساتياً يكون له أثر تحويل النظام ن = ع (د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ .) الى نظام ن = ع١ (د١ ، د٢ ، د٣ ، الخ .) . يكفي أن ندرس سلوك النظام الثاني ومقارنته مع سلوك الأول لتحديد أثر التغير المؤسسي على توزيع ن . أو لنفترض أننا نتساءل حول أسباب الفرق في توزيع ن في مجتمعين معينين وأننا نكتشف بين المجتمعين الفرق ج الذي نعتقد أن له علاقة مع الفرق الذي نهتم به . إذا كنا نستطيع البرهنة أن ج تؤدي الى استبدال نظام العلاقات من النمط ع١ على نظام ع وأن الفرق بين ع و ع١ يأخذ بالحسبان تماماً الفرق في توزيع ن ، نكون قد أجبنا على السؤال .

ومن أجل توضيح هذه المفاهيم المجردة ، من المفيد أن نتفحص ببعض التفصيل مثلاً بسيطاً عن تطبيق الطريقة شبه التجريبية كما سبق وحددناها .

لقد بيّـن جيرار (Girard) وكليرك (Clerc) في دراسة جيدة أجريت على عينة من التلاميذ الفرنسيين الذين تمت مراقبتهم عام 1962 ، في الفترة التي كانوا ينهون فيها دراستهم الابتدائية ، أن توجه هـؤلاء التلاميذ يرتبط بأصولهم الاجتماعية وسنهم ومستواهم الدراسي. ومن أجـل تحـديد الأفكـار نقدم النتائج المتعلقة بمجموعتـين متناقضتـين من ناحيـة الأصـل الاجتماعي : أبناء الاطر العليا وأبناء العمال . يظهر الجدول الأول أن أبناء العمال هم في المتوسط أكبر سناً ومستواهم المدرسي أضعف من أبناء الأطر العليا . أما الجدول الثاني فيعطي معدلات الدخول الى الصف الأول المتوسط في الثانويات على أساس الأصل الاجتماعي والسن والنجاح . ويبيّـن الجدول الثاني أن الأولاد عندما يكونون فتياناً ويتمتعون بمستوى مدرسي جيد ، يتوجهون نحو الأول المتوسط في الثانويات ، بنسب متقاربة ، أياً يكن أصلهم الاجتماعي . ولكن بمقدار ما تكون السن و/ أو المستوى المدرسي أقل ملاءمة تتزايد الفروقات بين المجموعتين .

الجدول رقم1 ـ النجاح المدرسي والسن في نهاية الدراسة الابتدائية في فرنسا . عام1962 (31 كانون الأول ـ ديسمبر)
(نقلاً عن جيرار وكليرك . الجدول رقم10 ص849)

النجاح	11 سنة وما دون	11 سنة	12 سنة	13 سنة	14 سنة وما فوق	المجموع
			أبناء العمال			
ممتاز وجيد	2.4	16.4	13.9	2,4	0,1	35,2
وسط	0,5	11.7	16.7	5,7	0,6	35,2
ضعيف وسيء	0.1	4.6	14.7	8,5	1.7	29,6
المجموع	3.0	32.7	45.3	16,6	2.4	100,0
			أبناء الاطر العليا			
ممتاز وجيد	20.2	32.7	7,9	1,0	ـ (*)	61,8
وسط	5,0	13,3	8,1	1,6	0,3	28,3
ضعيف وسيء	0,7	4,1	3,4	1,3	0,4	9,9
المجموع	25,9	50,1	19,4	3,9	0,7	100,0

(*) ـ العدد غير كاف

الجدول رقم 11 ـ معدل الدخول الى الصف الأول المتوسط في الثانوية نتيجة للأصل الاجتماعي والنجاح المدرسي والسن في فرنسا، 1962.
(المصدر نفسه ، الجدول رقم 12 ، ص 854)

النجاح	11 سنة وما دون	11 سنة	12 سنة	13 سنة	14 سنة وما فوق
			أبناء العمال		
ممتاز وجيد	79	96	79	45	ـ (*)
وسط	69	57	45	11	14
ضعيف وسيء	ـ (*)	18	9	3	8
			أبناء الأطر العليا		
ممتاز وجيد	98	99	98	69	ـ (*)
وسط	96	99	96	86	ـ (*)
ضعيف وسيء	ـ (*)	85	52	59	ـ (*)

(*) عدد غير كاف .

ما هو تفسير الجدولين ؟ يترجم الاول بشكل أساسي آثار الفروقات المتعلقة بالمحيط العائلي على **القابليات** : يكون التلاميذ من أصل عمالي أقل استعداداً للتدرب الذي تخضعهم له المدرسة : لقد لحق بهم التأخر ولهم ، في المتوسط ، مستوى مدرسياً غير جيـد . ويترجم الجدول الثاني الفروقات في **الحوافز** أو **المواقف** : فالعائلات العمالية لا تدفع الأولاد باتجاه المدرسة الثانوية إلا إذا كان مستواهم المدرسي كافياً وإذا كانوا لم يتأخروا . أما من ناحية الأطر ، فلا يترددون في دفع الاولاد نحو المدرسة الثانوية إلا عندما يكون سنهم ومستوى نجاحهم غير ملائمين فقط .

لنفترض الان أننا نتساءل أي الوجهين (**القابليات** أو **المواقف**) هو الأهم في تكوّن التفاوت المدرسي بين المجموعات الاجتماعية . وبكـلام آخر ، هل أن التفاوت الذي نلاحظه في مستوى الاول المتوسط بين المجموعات الاجتماعية ينجم بشكل أساسي عن كون المحيط الثقافي أقل ملاءمة في البيئات العماليـة (أي أنه يهيء الأولاد بنسبة أقل لمـواجهة التدريبات التي تعرضها عليهم المدرسة) أم عن كون العائلات العمالية أكثر تردداً في المخاطرة بدفع أولادها ذوي المستوى المدرسي الرديء ؟ إن الجواب على هذا السؤال ليس بالتأكيد عارياً لا من الأهمية النظرية ، ولا من الأهمية

التطبيقية . إذا كان التفاوت المدرسي ناجماً أساساً عن كون الأولاد يهيأون بشكل متفاوت للتدرب المدرسي من قبل العائلة ، فإن السياسة المساواتية المناسبة هي التي تسعى الى تصحيح الإعاقة التي تسببها البيئات المحرومة عبر تقديــم تعليــم تعويضي . أما إذا كان التفاوت ناجماً أساساً على العكس ، على الفروقات في الحوافز العائلية ، فإن تصحيحه يمر إما بالأواليات الهادفة الى حثّ العائلات المحرومة على تحقيق وضع مدرسي أكثر طموحاً لأولادهم ، وإما بتقليص التأثير العائلي على عملية التوجيه المدرسي .

في التحقيق الذي أجراه جيرار وكلارك يتبيّـن أن93% من أبناء الأطر العليا و46% من أبناء العمال يتوجهون نحو الثانويات . ولكـي نجيـب على السؤال المـطروح ، يمكننا ، إنطلاقاً من المعطيات السابقة ، أن نكب على تمرين صوري بسيط : فنتساءل عن النسبة المئوية من أبناء العمال الذين كان يمكن أن يتوجهوا نحو الثانويــة لو أن ـ وهذه هي الفرضيــة الأولى ـ العائق الثقافي والإدراكي لأولاد العائلات العمالية تمّ تعطيله بضربة من عصا سحرية ، ولو كانت ـ وهذه هي الفرضية الثانية ـ حوافز العائلات العمالية هي نفس حوافز عائلات الأطر العليا . ووفقاً لما يترتب على الفرضية الأولى أو الفرضية الثانية من تخفيف متزايد للتفاوت بين أبناء العمال وأبناء الأطر العليا لناحية الدخول الى الأول الثانوي ، فإننا نستدل على أهميـة نسبيـة كبيرة تقريباً لعامل « العائق الادراكي » بالنسبة لعامل «الحوافز» . يقوم شبه التجريب في الحالة الحاضرة ، على تحقيق وضعين وهميين متعلقين بالفرضيتين المذكورتين أعلاه .

أ ـ في الوضع المتعلق بالفرضية الأولى ، نفترض إذن أن فروقات **القابليات** (الأثر الإدراكي للمحيط) بين أبناء العمال وأبناء الأطر قد ألغيت (وأن أبناء العمال موزعون لناحية السن والنجاح على غرار أبناء الأطر العليا) ولكن فروقات **المـواقف** (**الحوافز**) تبقى قائمة . إذا كانت الحال هكذا ، كما يبيّـن الحساب ، فإن68% من أبناء العمال كانوا قد توجهوا نحو الثانوية (مقابل46% في الواقع) . ولكي نحصل على هذه النتيجة ، يكفي أن نضرب ونجمع بطريقة مناسبة معطيات النصف الأسفل للجدول رقم 1 ومعطيــات النصف الأعلى للجدول رقم 2 . فيكــون ناتج الضرب :

$$(0{,}45 \times 1{,}0) + (0{,}79 \times 7{,}9) + (0{,}90 \times 32{,}7) + (0{,}79 \times 20{,}2)$$
$$. . . + (0 \times 0{,}7) + (0{,}14 \times 0{,}3) + ... + (0{,}69 \times 5{,}0) +$$
$$68 = (0{,}08 \times 0{,}4) + (0{,}03 \times 1{,}3) +$$

تمثل فعلياً النسبة المئوية لأبناء العمال الذين كان يمكن أن يدخلوا الى الاول المتوسط لو أن توزيعهم على أساس النجاح المدرسي والسن كان مماثلاً لتوزيع أبناء الأطر العليا .

ب ـ في الوضع الثاني الوهمي ، نفترض أن فروقات **الأهليـة** حاضرة ، ولكن فروقات المواقف تم إلغاؤها (إن أبناء العمال في سن ومستوى نجاح مماثلين يتوجهون الى الأول المتوسط بالنسب نفسها التي يتوجه فيها أبناء الأطر العليا) . يظهر الحساب أنه لو كانت الحال هكذا ، فإن 82% من أبناء العمال كانوا قد توجهوا نحو الثانويــة (مقابل 46% في الواقع ، و68% لو أن

القابليات وحدها تمت مساواتها) وللحصول على هذه النتيجة ننسق النصف الأعلى من الجدول رقم1 والنصف الأسفل للجدول رقم 11 حاسبين مجموع الناتج :

$$(0,69 \times 2,4) + (0,98 \times 13,9) + (0,99 \times 16,4) + (0,98 \times 2,4)$$
$$. . . + (0 \times 0,1) + (0,86 \times 5,7) + . . . + (0,90 \times 0,5) +$$
$$82 = (0,59 \times 8,5) +$$

تمثل هذه القيمة بوضوح ، كما نتحقق من ذلك بسهولة ، النسبة المئوية من أبناء العمال الذين كان يمكن أن يدخلوا الى الأول المتوسط لو أن حوافز عائلاتهم كانت قد وزّعت على أساس النجاح المدرسي ، والسن على غرار حوافز عائلات الأطر العليا .

نستنتج من المقارنة شبه التجريبية بين الوضع الواقعي والوضعين الوهميين أن فروقات المواقف (أو الحوافز) بين البيئتين الاجتماعيتين تلعب بشكل ظاهر دوراً أكثر أهمية من الفروقات في القابليات . إن التفاوت بين المجموعتين لا ينتج إذن عن العائق الإدراكي النسبي الذي ينجم عن الانتماء الى بيئة عائلية محرومة بقدر ما ينتج عن حذر العائلات العمالية . وبتعابير أخرى ، إن التفاوت بين المجموعتين ينجم بخاصة عن كون العائلات العمالية تأبى أكثر من عائلات الطبقة الميسورة ، تغذية طموحات مدرسية عالية لأولاد يبدو أن مستواهم المدرسي متوسط أو ضعيف . هذه النتيجة ليست مفاجئة بحد ذاتها : يبدو بديهياً أن تسعى عائلة ميسورة الى تحاشي تعرض أحد أولادها الى وضع اجتماعي أدنى بكثير من وضعها . حتى ولو كان متوسطاً أو ضعيفاً ، فإنها تحاول ، أكثر من العائلة المتواضعة ، المحافظة عليه على الطريق المدرسي الذي من المتوقع أن يؤمن له أكبر دخل ممكن . ولكن شبه التجريبية تسمح بتبيان أن هذا التأثير للوضع الاجتماعي على الحوافز ، مع تفاهته ، هو عامل تفاوت أقوى بشكل ظاهر من فروقات القابليات الناتجة عن فروقات البيئة الثقافية .

يمكن للطرائق شبه التجريبية أن تقدم سنداً ضرورياً **للتحليل المقارن** . وهكذا ، فقد قارن برينو Perrenoud في دراسة مفيدة له ، التفاوت المدرسي في فرنسا (وبتحديد أكبر ، في باريس) وفي جمهورية جنيف في بداية سنوات الستينات مستنداً الى معطيات جيرار وكلارك الخاصة بالدخول الى الأول المتوسط ، التي رجعنا إليها أعلاه ، والى المعطيات الخاصة بمدينة جنيف المشابهة . لقد أظهرت المقارنة تفاوتاً أقل بشكل ظاهر في جنيف عنه في باريس . لقد بيّن برينو ، مطبقاً الطريقة شبه التجريبية التي سبق ووصفناها أن الفرق كان ناجماً أساساً عن الفرق في **المؤسسات** : إن نظام مدينة جنيف الأكثر تسلطاً والأكثر استحقاقية والذي يعير انتباهاً أقل لأماني العائلات ، يزيل بذلك إلى حد ما وزن الفروقات في المواقف والحوافز بين المجموعات الاجتماعية . إن ليبرالية الأضعف تترجم في المقابل بمساواتية أكبر . وبالطبع ، ليست هذه النتيجة نتاج إرادة مقصودة ، وإنما نتاج التاريخ .

تبرز الأمثلة السابقة فضائل التقنية شبه التجريبية في التحليل السوسيولوجي . عندما نعلم أن الصيغة ن تتعلق ببعض الصيغ د1 ، د2 ، د3 ، الخ . يكون مفيداً في الغالب من وجهة النظر

السوسيولوجية تحديد تأثير كل جزء من أجزاء النظام المراقب ع على الظاهرة ن التي نهتم فيها . إن الطريقة شبه التجريبية تختص بدراسة الآثار التي ترتبها على ن التبدلات السوسيولوجية ذات المعنى ع ، عَ ، الخ . ، لـ ع . إذا طبقت هذه الطريقة على الأمثلة السابقة فإنها تسمح بأن نحدد ، أن الفروقات في القابليات ، في فرنسا عام1962 ، الناتجة عن البيئة الاجتماعية ، ليست السبب الرئيسي للتفاوت المدرسي . فضلاً عن ذلك ، إنها تسمح بإظهار أهمية البنى **المؤسساتية** في نطاق يميل فيه علماء الاجتماع الى إعطاء انتباه خاص للآثار الثقافية لدى الطبقات الاجتماعية .

على المستوى العام ، تلعب شبه التجريبية دوراً أساسياً في تحليل النظم المعقدة للعلاقات التي يمكن لتصرفها أن يحلل بصعوبة بطريقة حدسية . من المؤكد أن النظام ع إذا كان يدرج عدداً مهماً من الصيغ أو كانت له بنية معقدة (مثلاً نظام للعلاقات غير المستقيمة) ، فقد يكون من الصعب أن نحدد حدسياً آثار تغيير البنية ع ← ع ١ (أو آثار فرق البنية ع / ع ١) . إن شبه التجريبية تسمح بمراقبة سلوك النظام ع ١ ، وبمقارنته بسلوك ع ، وهكذا بتحديد آثار التحول ع ← ع ١ أو الفرق بين ع / ع ١ . من أجل تفسير هذه الملاحظات أنظر أعمال أوركوت (Orcutt) في مجال الديموغرافيا . وانظر كذلك ، آثار الأنظمة المتناقضة التي أبرزها بودون (Boudon) في مجال الحركية الاجتماعية . إن أحد هذه الآثار هو التالي : في نظام استحقاقي حيث يتعلق الوضع الاجتماعي بشكل قوي بالمستوى المدرسي ، فإن مساواة (ع ← ع ١) للفرص المدرسية على أساس الأصل الاجتماعي لا تؤدي بالضرورة الى زيادة الحركية بين الأجيال . ولكي نؤكد هذا الأثر المعادي للحدس ، لا بد تقريباً من اللجوء الى الطريقة شبه التجريبية .

يمكننا أن نلاحظ أخيرا أن التمييز الداخل هنا بين نمطين من البدائل لشبه التجريبية يطبق بصورة عامة على التحليل المقارن . ففي حالة المقارنة بين جنيف وباريس المقدمة أعلاه ، تقوم استراتيجية البحث على مقارنة آثار البنيتين ع وع ١ على الظاهرة المطلوب تفسيرها (في المثل : التفاوت المدرسي) . في حالات أخرى ، تختص المقارنة أساساً بدراسة التغيرات المتبادلة بين الصيغ . يمكن إبراز النمط الأول من الاستراتيجية ، لكي نقتصر على المرجع الكلاسيكي ، بالمقارنة بين فرنسا وانكلترا في كتاب **النظام القديم** لتوكفيل (Tocqueville) . أما الثاني فيمكن إبرازه عبر **الانتحار** لدوركهايم .

لنذكر أخيراً أن المسيرة العلمية على عكس الفكرة العلمية التي كانت منتشرة بشكل واسع في القرن التاسع عشر والتي انضم إليها دوركهايم الى حد كبير في كتاب **القواعد** ، لا يمكن تفسيرها بواسطة التجريبية وبدائلها وحسب . إن مثل هذا التمثل يكون تعسفياً في حالة علوم الطبيعة ، على الأقل لأن بعضها يعالج ظاهرات خاصة . وهي كذلك بالدرجة نفسها على الأقل في حالة العلوم الاجتماعية .

• Bibliographie. — Alker, H., *Mathematics and politics*, New York/Londres, Macmillan, 1965. Trad. franç., *Introduction à la sociologie mathématique*, Paris, Larousse, 1973. — Bla-

LOCK, H. M. Jr., *Causal inferences in non-experimental research*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1964. — BLALOCK, H. M., AGANBEGIAN, A., BORODKIN, F. M., BOUDON, R., CAPECCHI, V. (red.), « Design, measurement, and classifications », *in* BLALDCK, H. M., AGANBEGIAN, A., BORODKIN, F. M., BOUDON, R., CAPECCHI, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical modeling*, New York/Londres, Academic Press, 1975, deuxième partie, 259-472. — BDUDON, R., *L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — DURKHEIM, E., *Règles**. — FISHER, R. A., *The design of experiments*, Edimbourg/Londres, Oliver & Boyd, 1935, 1951. — GIRARD, A., et CLERC, P., « Nouvelles données sur l'orientation scolaire au moment de l'entrée en sixième : âge, orientation scolaire et sélection », *Population*, XIX, *5*, 1964, 829-864. — GUETZKOW, H. (red.), *Simulation in social science. Readings*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1962. — ORCUTT, G., GREENBERGER, M., KORBEL, J., RIVLIN, A. M., *Micro-analysis of socio-economic systems. A simulation study*, New York, Harper, 1961. — PERRENOUD, P., *Stratification socio-culturelle et réussite scolaire*, 1re éd. in *Cahiers Vilfredo Pareto, 20*, 1970, 5-75; 2e éd., Genève/Paris, Droz, 1970. — PRZEWORSKI, A., et TEUNE, H., *The logic of comparative social inquiry*, New York, Wiley, 1970.

التحديث Modernisation

يطبق هذا التعبير لدى المؤرخين وعلماء الاجتماع على مجموعة من التغييرات المعقدة جداً التي تؤثر على جميع المجتمعات الانسانية ، وإن بطريقة متفاوتة وبناء لأواليات انتشار متنوعة جداً ، اعتباراً من القرن السادس عشر وانطلاقاً من أوروبا الغربية . صحيح أننا نستطيع حصر استعمال تعبير التحديث وعدم تطبيقه إلا على مجتمعات تسمى اليوم نامية . ولكن هذا الاستعمال قابل للنقاش ، إذ يؤدي الى التعتيم على الأصول نفسها لحركة انتشرت من « المركز » الأوروبي حاملة عدداً معيناً من الخصائص جعلت تقبلها مضنياً وموضوع نزاع في مختلف بلدان « الأطراف » .

إذا نظر الى التحديث في بلدان أوروبا الغربية حيث نشأ وتقلّص الى أبسط تعبيراته ، يمكن أن يتّصف بكونه عملية تعبئة وتمايز وعلمنة . إن التعبير الأول مقتبس عن دوتش (Deutsch الذي ذكر عدداً معيناً من الدلائل التي تسمح بتقييم السهولة والسرعة التي يتم بها تنقل الأموال والأشخاص والمعلومات داخل المجتمع نفسه . كما أن أهمية الهجرات ووتيرتها وتكونها من ناحية جنس المهاجرين وسنهم ، والنمو المديني ، وظهور مدن الصفائح (أحزمة البؤس) وتحوّل السكن ، تعطينا بعض الأفكار حول حركية اليد العاملة . أما حركية الأموال فهي مرتبطة مع ظهور الأسواق ، بتوسع المبادلات الناجم إما عن تحسن الشروط التقنية للنقل البري أو البحري أو الجوي ، وإما عن تخفيف أو إزالة الحواجز الجمركية ، التي تفتح المجال الاقتصادي ، وإما عن « عائدية » متزايدة للصفقات التجارية الناجمة عن تدني الأكلاف أو اتساع الطلب المليء ، المرافق لتضخم في الكتلة النقدية . ثمة دليل آخر على التعبئة الاجتماعية يقدمه لنا عدد وسرعة المعلومات التي تنتقل في إقليم معيّن : عدد الكتب والصحف والرسائل والمطبوعات والارسال الإذاعي والتلفزيوني تظهر عمليات التحرك ، فيما يتعلق بآثارها على المجتمع بمثابة تنقلات للسكان (من منطقة الى أخرى ، أو من الريف الى المدينة) ، ولكن كذلك بمثابة تحولات في الوظائف

والمؤهلات ، مع النتائج التي تنطوي عليها مثل هذه التحولات على تراتبية الأوضاع الاجتماعية . ولكنها تؤثر كذلك على سلوك الأفراد ، وبخاصة في حياتهم العائلية ، وفي جميع مجالات النشاط المرتبطة بها . كان كونت يعرّف العائلة بأنها نظام من العلاقات بين الأعمار والأجناس . وكان يشدد على علاقات الخضوع أكثر من علاقات التعاون ، إذ كان يعتبر أن خضوع النساء والفتيان للرجال الراشدين هو ميّزة مشتركة بين جميع المجتمعات الانسانية . ولكي يكون الأمر كذلك ثمة شرط مطلوب تسيء إليه عملية التحرك : لا يمكن أن يمارس إشراف الرجال على النساء والأولاد إلا في بيئة عائلية ضيقة ومغلقة . وبسبب مغادرتهم المبكرة لمنزل أهلهم ،وباكتسابهم في المدرسة لمؤهلات وطموحات كان هؤلاء محرومين منها ، يتكل الفتيان تقريباً على أنفسهم ويظهرون استقلالاً ذاتياً معيناً في اختيار مهنتهم وكذلك أزواجهم . لقد أعدّ بارسونز ، عبر تقييم هذه الدلائل ، نظرية للعائلة الذرية ، التي كان يرى فيها مؤسسة مكونة للمجتمع الصناعي . وبالفعل ، لكي يكون ممكناً تخصيص الأوضاع ، ولا سيما الوظائف ، وفقاً لمعايير شاملة ، يقتضي أن تجازي النجاح ، بدل أن تجتمع مع خصائص متعايشة مع الشخص . « ينبغي » أن تملى وفقاً لمعايير متماثلة بالتأكيد وقابلة للاستدلال بشكل دقيق . وعلى العكس إن الجمود الصادر عن خصائص محلية ، عائلية أو إثنية ، الذي اشتهر بأنه مربك للوظائف والمرفوض لأنه مشين وغير شرعي ، بنظر القيم المهيمنة في المجتمع الصناعي ، إذ إنه يؤدي الى تشكل نخب مزيفة أو « طبقات قائدة » ، تتشبث في الاستئثار بمواقع السلطة والثروة والمكانة .

فيما يتعلق بهذه النقطة ، كما فيما يتعلق بنقاط كثيرة أخرى ، يعتبر بارسونز قريباً من دوركهايم ، الذي يرى في الإرث أحد أسباب « تقسيم العمل المكره » ، مع ما يولد من ظلامات وعنف . في المجتمعات الصناعية ، ينبغي أن لا يشكل الانتماء الى عائلة الأوالية الرئيسية لتعيين الأوضاع الاقتصادية أو السياسية ـ كما يحصل ذلك في المجتمعات الارستقراطية أو النخبوية . في العائلة الحديثة ، تكون الوظيفة الوحيدة المتوافقة مع مبادىء الحركية والترقي الشامل ، هي اجتماعية الأولاد ضمن القيم العامة الأساسية والأدوار المقترنة بها . فالعائلة لم تعد بصورة مثالية إلا المؤسسة البدائية لغرس المجتمعية وحسب ، وإنما هي معرضة لتصفية ذاتية مبكرة (بارسونز يصفها أحياناً بـ«Self liquidating mechanism») ، بما أن الأولاد سيؤسسون مع أزواجهم المختارين عائلة منتقاة متميّزة عن العائلة الأصلية التي أنجبتهم .

إن التمايز بين العائلة التي أنجبت الشخص والعائلة التي يؤسسها عندما يصبح راشداً ، أقل بروزاً مما يوحي به تحليل بارسونز ، أولاً ، تبقى روابط التضامن بين الأهل والأولاد قوية ، كما نرى ذلك من المساعدة التي يقدمها الأجداد في « تربية » وتعليم أحفادهم . فضلاً عن ذلك ، لا يتعلّق الأمر فقط بالمساعدة التي يقدمها الجيلان لبعضهما البعض . تقتضي الإشارة الى أن قسطاً مهماً من العلاقات المجتمعية تجري بالنسبة لكل بيت في الإطار العائلي . إننا نقوم بزيارة للأهل (أو للأولاد) ونقضي كامل العطلة أو جزءاً منها معهم ، و« نقوم بنزهات » معهم . إن علاقات المساعدة المتبادلة هذه ، أو العائلية المتفشية ، أكثر حدوثاً بين الأصول والفروع منها بين الحواشي . ولكن الأخوة والأخوات وأبناء العم وبنات العم ، يشكلون كذلك « علاقات »

و« مشاركة » متميّـزة ، حتى ولو كانوا يعيشون منفصلين ويحتلون مواقع متفاوتة جداً في تراتبية الأوضاع الاجتماعيــة . وأخيراً ، تصطدم أطروحة بارسونز القائلة إن العائلة في المجتمعات الحديثة ، تتقلّص الى وظيفة غرس المجتمعيـة ، بوقائع واضحة حول استمرار الاستراتيجيـات الزواجية لتأمين استمرار أو توسع بعض الامتيازات في الرتبة أو الثروة لمصلحة الأجيال القادمة . ولكن يمكننا بصورة خاصة أن نأخذ على بارسونز كونه لم يناقش الإلزامات التي تفرضها متطلبات الحركية وتصغير العائلة على أعضاء المجتمع الحديث ، بخلاف توكفيل (Tocqueville) الذي رأى بوضوح كيف أن تحديث المجتمع الأميركي يقوي الفرديـة ، أي الانكفاء على العائلة والأصدقاء والجيران .

إن التعبير الثاني المقترح لتوصيف عملية التحديث هو التمايز ، ولكن للأسف ، هذا التعبير ليس واضحاً تماماً . ولكنه يمتاز بإقامة علاقة بين ظاهرة التحديث وظاهرة تقسيـم العمل . قد يكون من غير المعقول القول إن المجتمع الأوروبي في القرن الخامس عشر لم يعرف أي تقسيم للعمل . على العكس ، بقدر ما كانت هذه المجتمعات شديدة التراتبية ، كانت الوظائف وبصورة أعم الأوضاع مخصصة بشكل جامد أكثر مما هي عليــه في مجتمعاتنا . ولكن ، في المجتمعات التقليدية ، إذا كان ثمة تمايز في الأدوار والأوضاع ، فإن هذا التمايز لم يكن يتحقق وفقاً للمعايير نفسها كما في المجتمعات الحديثة . وإن كون المسافة بين أصحاب هذه الأوضاع كانت أبرز مما هي عليه حالياً لا يعني أن كل واحد على حدة كان أكثر تمايزاً ـ إذا كنا نفهم بالتمايز تعريف الأوضاع وحتى الأدوار ، ليس وفقاً لقواعد عريقة في القدم منحتها سلطة مقدسة ، وإنما وفقاً لمتطلبات نشعر أنها مرتبطة بحسن سير المجتمع . كان دوركهايم يسمي التصور الأول للتراتبية « آلياً » والثاني « عضوياً » . وفيما يخص العملية التي تقود الى تخصيص الأدوار والأوضاع بناء لمعايير « عضوية » أو « وظيفيـة » ، يتكلم فيبر (Weber) على « العقلنة » . ففي النطاقين السيـاسي والإداري بات الأشخاص المعروفون بمؤهلاتهم هم الذين يمارسون أعلى المسؤوليـات ، وليس أقرباء الملك وبطانته . على الصعيـد الاقتصادي ، حلّ محل مثال الانتاج المنظم وفقاً للحاجات الطبيعيـة والضروريـة التي اعتبرت ثابتة ، تصور الانتاج الطامح ، بفضل تنظيمات مبتكـرة ، إلى إشباع الطلب المعبّـر عنه في الأسواق .

أن يكون التصور الثاني أكثر « عقلانية » من الأول مسألة مصطلح الى حد كبير . ولكن المبادىء التي تحكم هذين النمطين للتنظيم الاجتماعي مختلفة . إن الشرطين الرئيسيين لكي يكون التعيين « العقلاني » للأشخاص والوظائف ممكناً ، هما أن يتكون الشخص أولاً بواسطة النظام التربوي (هذا الشرط الأول يتعلق بخاصة بالأشخاص القادة وبالنخبة المهنية) . أما الشرط الثاني فهو أن يكون العمال ، على حد قول ماكس فيبر ، إجراء ، أي أن يكون العمل حراً « قطعاً » . فدور الأجراء ووضعهم يتمايز حينئذٍ وفقاً لمؤهلاتهم ، أو بصورة أدق ، وفقاً للطريقة المتحققة أو المتوقعة ، التي يعتبر بموجبها الأفراد الذين يطمحون الى القيام بها قادرين على مواجهة المتطلبات التكوينية لتلك الأدوار والأوضاع . يعبر بارسونز عن الفكرة نفسها بقوله إن معايير الانجاز في المجتمعات الحديثة لها الأولوية **نظرياً** على معايير « التعيين » .

إن ما يميز المجتمعات الحديثة ليس مقدار تمايزها عن المجتمعات التقليدية وإنما لأنها متمايزة بشكل آخر . وإن مؤسسات مثل البيروقراطيــة ، وبخاصة المشروع الصناعي ، هي حديثة ، بمعنى أنها تطمح لتمييز الأفراد على الأقل نظرياً ، وفقاً للمساهمة التي يقدمونها في مهمة ذات قيمة اجتماعياً ، بدل تمييـزهم بناء لأصولهم وانتسابهم العائلي والمحلي . وإذا دفعنا هذه الفكـرة حتى النهاية ، نتوصل الى القول (دوركهايم في كتاب تقسيم العمل) إن نظام التدرج في المجتمعات الحديثة **ينبغي** أساساً أن يستجيب لمتطلبات استحقاقية . ينبغي أن تخصص الأوضاع وفقاً لمؤهلات الذين سيشغلونها ودون أي اعتبار آخر غير اعتبار الأهليــة ، أو بشكل أشمل ، غير اعتبار الاستحقاق الذي يمكن أن يعطي أفضليــة لأحد المتبارين على حساب الآخرين . إن الشروط الفعلية لعمل المجتمعات الحديثة بعيدة جداً بشكل ظاهر عن هذه الشروط المثالية . ولكن الرجوع الدائم الى هذه المبادىء وتجسيدها وإن ممسوخاً ، في مؤسسات يفترض فيها تشجيعها ، أو على الأقل احترامها ، يشكل أحد خصائص مجتمعاتنا .

عندما نتحدث عن **العلمنة** كمعيـار للحداثة ، لا نريـد القول أن كل « إيمان دوغماتي » وبخاصة الديني ، قد اختفى من مجتمعاتنا . ورغم كل شيء ، إن الإيمان بإله يوزع الثواب والعقاب ومنتقم يبدو أنه ما زال واسع الانتشار . من جهة أخرى ، يقترن الإلحاد الحزبي في المجتمعات « الاشتراكية » بالتعصب الشديد وبالامتثالية الساحقة . وما نعنيه هنا بالعلمنة ليس إذن وجود أو غياب أي إيمان (أو عدم الإيمان) بصورة خاصة . إنها الفصل القائم بين الكنيسة (وكذلك الدولة) ومن جهة أخرى ، مؤسسات البحث والتعليـم . فباسم الحقيقة التي كانت تؤكد أنها أودعت لديها ، طمحت طويلاً ، الكنائس المسيحية وأولها الكنيسة الرومانيـة ، الى ممارسة الأشراف في آن معاً على السلطة السياسية وعلى المؤسسات التي تتكون فيها المعرفة وتنتشر عبرها بأشكـالها المختلفة . إن جميع الحكـام الأوروبيـين ، حتى الذين بقوا مخلصين للكـرسي الرسولي أثناء حركة الإصلاح ، مثل ملوك فرنسا اضطروا من وقت لآخر أن يدافعوا عن سلطتهم ضد الإدعاءات الاكليريكية . ولكن الكنيسة نفسها لم يكن بإمكانها الوصول الى حد المطالبة باخضاع الشأن الزمني للروحي بصورة كاملة ، باعتبارها مرتبطة بكلمة المسيح الشهيرة : « أعطِ قيصر ما لقيصر وأعطِ الله ما لله » .

إلا أن مشكلة العلمانية لا تتعلق فقط بالعلاقات بين الكنيسة والدولة ، وإنما أيضاً بالعلاقات بين المعرفة الوضعية والكنيسة . وتدريجياً ، تكونت معرفة وضعيـة في ميـداني الفيزيـاء وفلسفة الطبيعة ، لـم تتميـّز فقط بنتائجها وإنما تميّـزت بوضوح متزايد عن المعرفة العامة والتعاليم اللاهوتية في آن واحد . وانتهت عملية العلمنة الى وضع العلم خارج حكم الكنيسة ؛ ولـم يعد هذا العلم يخص النطاق السامي للاهوتيين ، وبات شأن العلماء أنفسهم . وقد قامت بين العلمنة السياسية والعلمنة العلميـة علاقات معقدة جداً ، وفي مرحلة أولى اعتقدت السلطات السياسيــة أنها لا تستحق إلا الثناء على تحررها إزاء الكنيسة . ولكن أسس شرعيتها مسّـها الوهن ، ووجدت نفسها مكشوفة تقريباً بما أن الضامن للتسامي الإلهي انتزع من السلطة السياسية .

هل ينبغي المزج بين التحديث وعملية التصنيع ـ سواء تعلق الأمر بتصنيع من النمط الرأسمالي أو من النمط الاشتراكي ؟ إن مسيرة العلمنة في البلدان الغربية على الأقل ، أقدم بكثير من مسيرة التصنيع . ففي بعض المجتمعات مثل فرنسا ، توصلت الملكية المستندة الى المصالح المدينية وبكلمة أدق الى « البورجوازية » ، الى التخلص من إشراف الكنيسة ، قبل أن تكتسب أنماط الانتاج الرأسمالية الحقيقية قوة ذات قيمة . كما أن النزاعات في القرون الوسطى ، بين المدافعين عن الأرثوذكسية ودعاة العلم اليوناني أو العربي ، والمواجهة بين « الاكليريكيين » و« العلمانيين » حول الإشراف على التعليم ، تسبق بكثير التحديث الاقتصادي ، المتسم لدى أغلب المؤرخين بتوسع المبادلات وانفتاح طرق جديدة ، وبخاصة بحرية ، والوصول الى مصادر تموين جديدة وتدفق المعادن الثمينة ، في المقابل ، يمكننا ذكر حالة اليابان التي لم يفسد نشوء الاقتصاد الحديث فيها إلا بشكل بطيء أو جزئياً المعتقدات والمؤسسات والطبائع التقليدية . صحيح أن اليابان في بداية عصر ميجي (*) ، لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبارها بلداً « تقليدياً » بالمعنى الذي يطبق على قبيلة أمازونية أو من وسط أفريقيا . ويؤكد تطور النظام التربوي الرسمي بخاصة ، أن الثقافة اليابانية ، على الأقل في بعض وجوهها الجوهرية ، كانت معلمنة وقادرة على استقبال مساهمات العلم والتقنية الغربيين .

إن العلاقة بين عملية التحديث والصفة « الرأسمالية » أو « الاشتراكية » لأشكال الانتاج أبعد من أن تكون بسيطة . من الناحية التاريخية ، نشأ التحديث في أوروبا الغربية في المجتمعات التي كانت فيها المبادرات الاقتصادية غير مركزية بشكل واسع . وقد أشار المؤرخون الى سلسلة من الشروط : وجود مجموعة من المقاولين ـ أو بكل بساطة رجال الأعمال ـ الذين لا يتصرفون بصفتهم منتجين وحسب ولا حتى بشكل رئيسي ، ولكن كذلك وبخاصة بصفتهم تجاراً وناقلين ومصرفيين الذين تنسج عملياتهم التي تتجاوز اي تموضع دقيق ، شبكة من المبادلات الاقليمية وربما العالمية . غالباً ما يكون التاجر ، هذا الرأسمالي السابق للصناعة ، قادراً على التخلص من إلزامات السلطات السياسية المحلية حتى ولو سعى الى الاستفادة من حماياتها ، وذلك بإجراء صفقاته في « أوروبا دون ضفاف » ـ وإذا أمكن دون حدود . وفيما يتعلق بالتحديث الجاري في القرن العشرين من قبل أنظمة « اشتراكية » (في روسيا أو في الصين) فتمارسه الدولة ، أو بتحديد أكبر بيروقراطية مستندة الى الحزب والى الشرطة . إنها عملية متمركزة بقوة نظرياً على الأقل ـ فالمبادرات خارج المركز تخضع الى السلطات التخطيطية بشكل فعّال تقريباً .

إن مسألة معرفة ما إذا كان لدى المجتمعات « المتأخرة » فرص أفضل « لتعويض » تأخرها بخضوعها الى تخطيط مركزي أم بترك المبادرات المتعددة غير المركزية تعمل ، إنها مسألة نوقشت كثيراً ، ليس فقط بالنسبة لوضع الصين وروسيا وإنما كذلك بخصوص بلدان العالم الثالث بصورة عامة . لقد أضفت هذه المناقشات غموضاً بسبب المخططات النشوئية التبسيطية : هل يمكن

(*) Meiji Tenno ، امبراطور اليابان من 1867 الى 1912 ، من جملة أعماله ، منح اليابان دستوراً عام 1889 ، وإدخال الحضارة الغربية . . . (المترجم) .

للتحديث أن يدرك بصفة تطوراً يتخذ الأشكال نفسها في جميع المجتمعات التي يؤثر فيها ؟ وهل أن وتيرته محددة بدقة بشكل ينبغي معه بالضرورة أن تمر جميع المجتمعات التي تكون في طريق التحديث ، في نفس المراحل ؟

يختفي وراء هذه الأسئلة تساؤل أكثر جذرية يتعلق بعملية التحديث : أليست بصيغتيها (الرأسمالية والاشتراكية) سوى حركة ترشيد وتغريب ؟ وإن هذين الوجهين هما اللذان أثارا التخوف والرفض من قبل المعارضة الوطنية والفطرية التي تجيب ببعض التوفيق على تقدم الغرب الحديث : الحركة المناهضة للثقافة الغربية في أميركا اللاتينية ، الأصولية الاسلامية ، اللاعنف لدى غاندي وتلامذته . في شتى الأحوال ، إن العلاقة بين التحديث والتغريب يطرح سؤالاً دقيقاً جداً . ثمة نقطتان في هذا الصدد واضحتان بما فيه الكفاية : إن التحديث في نقطة انطلاقه في أوروبا الغربية والفائدة التي نجمت عنها بالنسبة لشعوب القادة كانت ضخمة الى حد أن « تحديثها » سمح لهذه الشعوب بمد سلطتها التي لم يكن ممكناً مقاومتها لمدة طويلة ، على القارات الأخرى . فهل ينجم عن ذلك أن التحديث يعني حالياً بالنسبة لبلد غير غربي الخضوع بالضرورة الى تبعية أكثر فأكثر عمقاً حيال الغرب ؟

يرتبط الجواب على هذا السؤال بتقييمات سياسية ذاتية الى حد كبير ، ليس المجال هنا للدخول فيها . فيما يتعلق « بالترشيد » الذي يجلبه معه التحديث ، فالكلمة غامضة تتحدى تقريباً التحليل . أولاً ، حتى في التصور النشوئي للتحديث ، لا يمكن المزج بين هذا الأخير وعملية تدريجية . وإن مراحل التحديث ، مع التعبئة القوية التي ترافقها ، تكون غالباً جداً مراحل قطيعة وارتباك ، حيث ينجم الانحطاط الخلقي من اشتداد التنافس والمنازعات . وهكذا يربط الكثير من المنظرين بين الثورة والتحديث ، ويعتبرون حالات التحديث السياسي المنجزة دون ثورة سياسية وثقافية ، استثنائية (ب . مور ـ B. Moore) . فالتحديث ليس إلا نادراً ، وربما أبداً ، عملية تغيير مخططة ومراقبة منهجياً . ذلك ما رآه بوضوح دوركهايم في **تقسيم العمل** . فحتى ولو كانت القوة الشرائية لدينا أقوى مما هي عليه لدى القليل النمو (المتخلف) ، فليس ثمة معنى كبيراً في القول إن سعادتنا أكبر من سعادته ، اللهم إلا إذا قرنا تعريف السعادة بأنها تزايد القوة الشرائية للفرد . وهذا التعريف غير مقبول لدى من يفرّق ، على غرار دوركهايم نفسه بين السعادة والاستقلال الذاتي والحرية الأدبية . صحيح أن التحديث يترافق مع سلسلة من حالات التحرر التي تكون مكلفة وخطرة ، والتي تزيد هامش المناورة لدى الفرد بالنسبة لبعض الإلزامات ، ولا سيما تلك التي تمارسها عليه وحدة العائلة والوحدة الاقليمية ووحدات الانتاج والاستهلاك التي تكون غالباً قابلة للتعايش مع العائلة والقرية بسبب ضيق السوق . كان يمكن للتحديث أن يسمى ترشيداً فيما لو كان الانعتاق حيال هذه السلاسل الثلاث من الإلزامات يمكن أن يحصل في آن واحد من أجل ثمرة الحرية ومن أجل زيادة هذه الحرية . وفيما أنه يبدو واضحاً كفاية أن الأمر ليس كذلك ، يكون أكثر تعقلاً التمسك بتصور للتحديث يشير الى تزايد القدرة الاستراتيجية التي يأتي بها **للبعض** دون إصدار حكم مسبق حول الاستعمال « **الرشيد** » أم لا لهذه القدرة التي يمكن أن يستعملها هؤلاء ـ دون الحديث عن الآخرين ـ.

هل تكون عملية التحديث شاملة ؟ أم أن الأمر يتعلق في جملة من السمات العامة لعمليات تاريخية مميّزة ؟ يلتحق النشوئيون بالأطروحة الأولى . والصعوبة تكمن في كون التحديث (كما وصفناه) قد نشأ في الغرب . وأصبح التحديث والتغريب شبه مرادفين . هذه النتيجة يأباها جميع الذين يرفضون العرقية الغربية وجميع الذين يرفضون تأحيد الجنس البشري بواسطة تقنيات إنتاجنا واستهلاكنا . إلا أنه من الصعب ، حتى في حالة التحديث اليابانية ، الاعتراض على كونها اقتبست بشكل واسع من مخزون المعارف والمهارات المنجزة في الغرب . إن المسألة التي يبدو أنها حسمت إيجاباً فيما يتعلق باليابان ، هي معرفة ما إذا كان تعرض المجتمعات التقليدية (سلمياً كان أم عنيفاً ، مقصوداً أم غير مقصود) للتحديث الغربي يمكن أن يحدث دون أن تكون الهوية الثقافية لهؤلاء في خطر .

• Bibliographie. — Almond, G. A., « A Developmental Approach to Political Systems », *World Politics*, 1965, *17*, 183-214. — Almond, G. A., et Verba, S., *The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, Boston, Little, 1963, 1965. — Bellah, R. N., *Religion and progress in Modern Asia*, New York, Free Press, 1965. — Braudel, F., *Civilisation matérielle, économie, capitalisme, XV^e-XVIII^e siècle*, 3 vol., Paris, A. Colin, 1979. — Deutsch, K., « Social Mobilization and Political Development », *American Political Science Review*, sept. 1961, 493-514. — Dore, R. P., *City life in Japan*, Berkeley, Univ. of California Press, 1958. — Durkheim, E., *De la division du travail social**. — Eisenstadt, S. N., *Modernization : Growth and diversity*, Bloomington, Indiana Univ., Department of Government, 1963 ; « Breakdowns of Modernization », *Economic Development and Cultural Change*, 1964, *12*, 345-367. — Huntington, S. P., « Political Development and Political Decay », *World Politics*, 1965, *17*, 386-430. — Lerner, D., *The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East*, Glencoe, Free Press, 1958, 1964. — McClelland, D. C., *The Achieving Society*, Princeton, Van Nostrand, 1961. — Moore, B. Jr, *The Social Origins of Dictatorship and Democracy*, Boston, Beacon Press, 1966. Trad. : *Les origines sociales de la dictature et de la démocratie*, Paris, Maspero, 1969. — Moore, W. E., *Social Change*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1961. — Perroux, F., *L'Europe sans rivages*, Paris, puf, 1954 ; *L'économie du XX^e siècle*, Paris, puf, 1961, 3^e éd. augm. 1969. — Rostow, W. W., *The stages of economic growth : A non-communist Manifesto*, Cambridge, University Press, 1960, 1971. Trad. : *Les étapes de la croissance économique*, Paris, Editions du Seuil, 1963. — Thomas, W. I., et Znaniecki, F., *The Polish Peasant in Europe and America*, Boston, P. G. Badger, 1918 ; New York, Dover, 1958. — Wallerstein, I., *The Modern World-System, capitalist agriculture and the origins of the European world economy in the sixteenth century*, New York, Londres, Academic Press, 1974. Trad. du t. I : *Le système du monde du XV^e siècle à nos jours*, I : *Capitalisme et économie monde, 1450-1640*, Paris, Flammarion, 1980. — Weber, M., *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme**.

التراضي — Consensus

هذه العبارة شائعة الاستعمال اليوم . ولكن ، على الرغم من أنها اعتمدت من قبل أوغست كونت (A. Comte) ، فقد نالت نتيجة للاستعمال المتساهل سلسلة كاملة من المفاهيم الغامضة .

أما اليوم ، فالصحفيون ورجال السياسة هم الذين يستعملونها بشكل خاص . نتحدث عن مجتمعات ذات تراضٍ قوي مثل الولايات المتحدة أو جمهورية ألمانيا الفدرالية ، ومجتمعات ذات تراضٍ ضعيف مثل فرنسا . عندما نتحدث عن مجتمعات ذات تراضٍ قوي ، نريد أن نقول بصورة عامة : 1 ـ إن قدرة التفاوض بين المستخدمين والأجراء مرضية ؛ 2 ـ إن العلاقات بين الأحزاب السياسية تسمح بالتناوب السلمي بينها ؛ 3 ـ إن دستور الدولة مقبول على السواء من المعارضة كما من الأكثرية ؛ 4 ـ إن الناس ، أياً يكن منبتهم الاجتماعي وارتباطاتهم الحزبية وانتماءاتهم الدينية ، يكون لهم آراء متقاربة بقوة ، حول ما يكون مرغوباً فيه ، في حقل التنظيم الاجتماعي .

فيما يتعلق بهذه الاستعمالات يمكننا طرح سلسلتين من الأسئلة . يمكننا أن نتساءل أولاً ، إلى أي حد تكون ملائمة ، المقابلة بين بلدان ذات تراضٍ قوي وبلدان ذات تراضٍ ضعيف . من الصحيح أن الدستور الفرنسي كان لمدة طويلة أحد الرهانات الأساسية للتنافس السياسي في هذا البلد ، الأمر الذي لم يحصل لا في انكلترا ولا في الولايات المتحدة . ولكننا غالينا ـ ومما لا شك فيه أننا نستمر اليوم أيضاً في المغالاة ـ في النوعية الجيدة للعلاقات الاجتماعية ، التي يعلنها الماركسيون تحت اسم « تعاون الطبقات » في البلدان المعروفة بتراضيها القوي . فإصلاحية النقابات الانكليزية كانت تذكر كمثل لمدة طويلة . لا بد من الاعتراف اليوم أن « الاصلاحية » و « الاشتراكية الديموقراطية » يمكن أن تؤديا الى أوضاع متأزمة تقود المصالح المنظمة الى حرب مواقع مدمرة .

إن الغموض الذي يلفّ طبيعة التراضي ليس أقل خطراً من ذلك المتعلق بمداه . يعتبر كونت مسؤ ولاً بصورة جزئية كونه قد أوحى ببعض حالات القياس الخطرة . القياس الأول كان ذلك الحاصل بين التراضي العضوي والتراضي الاجتماعي . ويكون ذو أساس بمقدار ما يستند الى فكرة التبعية المتبادلة المميّزة للأحياء ، التي تتعلق في آن معاً بالعلاقات بين الأعضاء (الأجزاء) والجهاز نفسه المأخوذ بكليته ، وتلك التي تتعلق بالجهاز ومحيطه . ولكن هذا القياس الظاهر في البدائل الأكثر فيضاً للوظيفية ، مخادع لأنه لا يأخذ بالحسبان الفوارق ، رغم أنها ظاهرة ، بين الخلايا والجهاز الحي من جهة ، ومن جهة أخرى بين الأفراد والمجتمع ، صحيح أنه يمكن تصحيحه بفضل التقدم نفسه لعلم الأحياء . وإذا تأملنا فكرة الضبط الذاتي (Homéostasie) القديمة ، نتوصل الى رأي أكثر ثراءً عن التوازن البيولوجي ، الذي يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق على تحليل بعض الوقائع الاجتماعية . يمكن أن يعرّف الضبط الذاتي بأنه ثبات الوسط الداخلي للكائن الحي : الحرارة وتركيب الدم على سبيل المثال . إنه يقيم بينها وبين محيطها سلسلة كاملة من الضوابط الذاتية التي لا نعيها ، بالنسبة لجدول من التغيرات الواسعة كثيراً . يستند التراضي كذلك على جملة من الضوابط الذاتية ، التي تنجم عن سلسلة من الأفعال الأولية التي يفوتنا معناها ومداها على المستوى الجمعي ، إلا إذا كنا نمتلك معرفة مفصّلة عن آليات تركيبها .

يبدو التراضي ضمن هذا الأفق وكأنه البعد الجامع للمجتمع ، الذي ينتج عن فعل

الأفراد ، حتى ولو لم يكن أبداً تماسك المجموع هو الهدف الذي يسعى إليه صراحة وبصورة رئيسية الأفراد الفاعلون . وما يتم التنكر له ، ليس أهمية التماسك ، وإنما كون هذا التماسك كان يمكن أن يحصل دون أن يراد وعندما يحصل يفرض نفسه بمثابة إلزام على الأفراد الذين لا يريدونه . ومن أجل تمتين هذا التماسك الذي كان يظهر هشاً ومهدداً ، أدخل علماء الاجتماع الوظيفيون اقتراحين مزعجين جداً ، أضفيا غموضاً خطيراً على مفهوم التراضي ...... أولاً ، لقد افترضوا أن جميع الوقائع الاجتماعية تتسم بطبيعة التراضي . وبذلك فتحوا الطريق أمام خصام هزيل حول المكانة الخاصة بالنزاع والتراضي في الحياة الاجتماعية . إلا أنه ليس ثمة سبب يدعونا لاعتبار هذه المقولات على أنها وحيدة مانعة ؛ فلدينا نفس المقدار من الصعوبة في تخيل مجتمع دون نزاعات أو مجتمع دون تراضٍ . ثانياً ، من أجل حماية التراضي من الميول التشتيتية لحسابات المصلحة الفردية ، فقد افترض أنه كان دوماً ذو طبيعة تتجاوز الفرد وتتجاوز العقلانية . فالمصلحة الفردية لا يمكن أن تؤسس أبداً للتراضي . قد يختبر هذا التراضي فقط حالات الدفق الجماعي (مثل العيد) وقد ينجم عن الترسيخ بواسطة تقويم **المظهر الخارجي** . وهكذا نتورط في مسالك الواقعية الكليانية التي تؤكد بطريقة تعسفية تماماً أن العلاقة الاجتماعية الأفضل هي علاقة المتولية Immanence) بين الفرد والمجتمع .

يعرّف إذن التراضي باعتباره اندماجاً كاملاً وغير مشروط لضمائر الأفراد فيما بينها ، ينجم عن الغوص العام في الوجدان الجماعي . وقد نسبت « للقيم » و« للثقافة » (راجع مقالة الثقافوية والثقافة) القدرة الخفية على الملاءمة الزمنية للمثال المعلن من قبل المجتمع على مستوى التصرفات الفعلية ، الأمر الذي لا تحققه بالطبع إلا بشكل ناقص جداً . ومن أجل تفسير هذا التطابق المزعوم ، يُفترض أن أعضاء المجتمع قد تم تأطيرهم المجتمعي بصورة كاملة تماماً وبانتظام كامل ، إلى حد أنهم لا يستطيعون أن يريدوا إلا ما يفرض عليهم ، وبأنهم لا يستطيعون أن يتحركوا إلا وفقاً لبرنامج مدوّن في الوجدان الجماعي . إلا أن هذه التأكيدات مجانية أو أنها ملفقة بوضوح . إن القابليات التي منحنا إياها باعتبارها إرث ثقافي هي من نوع المؤهلات وليس الانعكاس . إنها ترسيمات يكون وضعها موضع العمل مشروطاً وهي تتضمن أنواعاً مختلفة كثيرة العدد . وعندما نقول إن الفرنسيين جميعاً يتكلمون اللغة نفسها لم يعنِ أبداً أنهم يتكلمون بالطريقة نفسها ، كما أنهم من باب أولى ، إذا وضعوا في الوضع نفسه لا يقولون الشيء نفسه (راجع مقالة المجتمعية) . من الواضح جداً أنهم يتشابهون على الأقل في سمة كونهم بالإجمال يستعملون النحو نفسه والمفردات نفسها . ولكننا لا نرى ما معنى القول ، إنها اللغة الفرنسية التي تتكلم بواسطة أفواه الفرنسيين . ومع ذلك هذا هو النهج الذي يتبعه هؤلاء الذين ، على غرار التوسير ، يتحدثون عن الأفراد وكأنهم « دعائم بنيوية » . إن ضعف الواقعية الكليانية أكثر بروزاً كذلك ، عندما يتعلق الأمر بالقيم الجماعية ، التي تكون درجة دقتها وتميزها أقل بكثير من دقة وتميّز الترسيمات اللغوية . وإذا كان البعض ينتمون الى القيم المسيحية فلا يستتبع ذلك أن يكون لهم جميعاً المفهوم نفسه والممارسة نفسها للمسيحية .

من المناسب الحديث عن تراضٍ بالتمثل مع التحفظ لجهة كون الملكية المشتركة وغير المميزة

للأداة العقلية نفسها لا تؤدي أبداً الى أن جميع مستعملي هذه الأداة يستعملونها بالطريقة نفسها . ولكن الى جانب التراضي بالتمثل يمكننا الحديث عن تراضٍ بالتركيب ، سنقوم الآن بمحاولة إبراز بعض سماته . إن كلمة تركيب تشير الى الصفة الوسيطة ، وإلى حد ما المصطنعة ، لهذا التراضي . ويمكن أن ينجم عن فعل مقصود للمشاركين ، وقد يبنى كما في المفاوضات التعاقدية . ولكن التعاقدية التقليدية تسحب اعتباطياً التراضي من جانب الاصطناع والالتزام الطوعي . ويمكن كذلك أن يكون هذا التركيب نتيجة غير مقصودة ، حتى ولو كان الفاعلون الذين انتجوه ، دون معرفة ودون إرادة ، يبغون منهجياً أهدافاً من اختيارهم . إن أثر هذا الانبثاق ليذكّر بظهور أنواع جديدة ، أو حتى نشوء مؤسسات ، مع كونها عارضة الى حد كبير بالنسبة للخصائص البنيوية والديمومة الطويلة للمجتمع ، لا يمكن أن تنسب الى الفعل المقصود والواعي لمشترع بعينه .

لكي نوضح هذا التحليل يمكننا التوقف عند أولى الأواليتين الموصوفتين من قبل هيرشمان (Hirschman) ، التي تؤثر على مستوى التراضي : الفرار (والإبعاد) ، ومن جهة أخرى الاعتراض . إذا دفع أناس غير راضين على نتائج تنظيم معيّن ، الى الخروج ، سواء نتيجة لقرارهم الشخصي ، أو تحت ضغط الأعضاء الآخرين ، فإن أثر ذلك الخروج على المجموعة يمكن أن يعالج من خلال وجهتي نظر على الأقل . أولاً ، عندما يغادر المنشقون ، تتقلص الخلافات في الرأي والمصالح والمشاعر . وبالتالي ، نجد نوعاً من الشراكة في الرأي قد استعيدت بين الذين يبقون . ولكن هيرشمان يشير عن حق الى أن هذا التقليص للاختلافات يمكن أن يترافق بتدني الفاعلية الجماعية ، مثلاً فيما لو وجد التنظيم نفسه هكذا مفرغاً من أعضائه الأكثر إقداماً والأكثر جدارة . ويتقهقر التراضي باتجاه امتثالية اللامبالاة والاستسلام . ويبرز الخطر بصورة خاصة إذا حصل وحلّ محل **الارتداد** ، **الإبعاد** الذي تقرره السلطات المسؤولة ، المكلفة بتقليص الخلافات . نحن إذن أمام عملية تمايز سلطوية ، تنتج تراضياً مستعاراً على أساس من القمع . وفي شتى الأحوال ، تنجم تغيّرات التراضي عن سلسلة من القرارات الفردية ، التي يؤكد الفاعلون بواسطتها الانزعاج الذي يعانون منه نتيجة لشعورهم بأنهم على خلاف مع الرأي المسيطر في المجموعة . ولكن إدراك الخلافات أو التنافر لا يحل **بالخروج** . يمكنه كذلك أن يؤدي الى الاعتراف بشرعية هذه الفوارق . هذا النوع من التراضي ، الذي ينتمي الى مجموعة حالات التراضي بالتركيب ، يكون بإعطاء شكل للتعايش القائم على مبدأ **معاً ولكن منفصلين**.(together but apart) . ونجد هذا النوع من الأوضاع في حالة المجتمعات السياسية المتغايرة جداً إثنياً أو دينياً أو إقليمياً . إن تاريخ سويسرا وهولندا يوضح هذه النقطة جلياً . فتماسك هذين البلدين لا يستند بالتأكيد الى درجة عالية من التشابه بين أجزائها المكوّنة . فالتراضي الهولندي أو السويسري ليس في حال من الأحوال تراضياً بالتمثل . وإنما على العكس ، الفوارق مؤكدة بوضوح . ومع ذلك فإن هولندا وسويسرا يذكران غالباً باعتبارهما ديمقراطيتين ذات تراض قوي لأنه ، على الرغم من الفوارق بين أجزائها المكونة ، ثمة اتفاق متين على قواعد التنافس السياسي . وإذا لم يحصل تبعثر أو تجزئة ، فذلك لأن الفوارق بدل أن يتم التنكر لها أو « محوها » ، لم يتم التسامح معها وحسب ، وإنما تم تأكيدها باعتبارها طبيعية وشرعية . لقد بنيت عملية التركيب على **الاعتراف**

بالفوارق التي تلزم الفرقاء بالمشاركة بواسطة تدابير متفاوض عليها ، تحدد منهجياً مزاعم كل واحد .

نجد التحليل نفسه مؤكداً إذا تفحصنا **الإحتجاج** بدل الفرار . فحسب هيرشمان ، تظهر في بدء العملية توترات يمكن أن تؤدي وهي تشحذ الى انشطار المجموعة ، ربما بشكل عنيف . ولكن في نهاية التجربة ، إذا كان النزاع قد أدير بمهارة ، فيمكن أن يؤدي الى تدعيم تماسك المجموعة ، وذلك لأن مسألة شائكة تكون قد عولجت ، وكذلك لأن الوظائف الجديدة ممنوحة الى نشاط أعضاء المجموعة وقانونيتهم .

من المرجح أن يستند التراضي في مجتمعاتنا المتخصصة والمتمايزة ، في قسم متزايد منه على أصول التركيب. لقد حلم الكثير من المصلحين بإعادة التماسك الاجتماعي للتراضي بالتمثل ، ودون إهمال هذا الاحتمال ، ثمة مجال للاعتقاد بأن تقنيات التركيب للمحافظة على التماسك الاجتماعي تكون واعدة أكثر من اللجوء الى التمثل الذي يتبيّن غالباً جداً أنه قمعي وعنيف وغير فعّال .

• Bibliographie. — Althusser, L., « Idéologie et appareils idéologiques d'Etat. Notes pour une recherche », *Pensée*, mai-juin 1970, 151, 3-38. — Comte, A., *Cours de philosophie positive**. — Dahl, R. A., *Who governs ? Democracy and power in an American city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne ?* Paris, A. Colin, 1971. — Dahrendorf, R., « Out of utopia : toward a reorientation of sociological analysis », *American Journal of Sociology*, 1958, *64* (2), 115-127. — Durkheim, E., *Sociologie et philosophie**. — Hirschman, A. O., *Exit, voice and loyalty. Response to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1970. Trad. : *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — Key, V. O., *Public opinion and American democracy*, New York, Knopf, 1961. — Lipset, S. M., *Political man : the social bases of politics*, Garden City, Doubleday, 1960. Trad. : *L'homme et la politique*, Paris, Seuil, 1963 ; « Political cleavages in « developed » and « emerging » politics », *in* Allardt, E., et Littunen, E. (red.), *Cleavages, ideologies and party systems : contributions to comparative political sociology*, Helsinki, Westermarck Society, 1964, 21-55. — McClosky, H., « Consensus and ideology in American politics », *American Political Science Review*, 1964, *58*, 361-382. — Plamenatz, J., Griffith, E. S., Pennock, J. R., « Cultural prerequisites to a successfully functioning democracy : a symposium », *American Political Science Review*, 1956, *50*, 101-137. — Prothro, J. W., Grigg, C. W., « Fundamental principles of democracy : bases of agreement and disagreement », *Journal of Politics*, 1960, *22*, 276-294. — Rawls, J., *A theory of justice*, New York, Oxford Univ. Press, 1971. — Shils, E., « Center and periphery », in *The logic of personal knowledge : essays presented to Michael Polanyi*, Londres, Routledge, New York, Free Press, 1961, 117-130. — Shils, E., Young, M., « The meaning of the Coronation », *Sociological Review*, 1953, *1*, 63-81. — Wrong, D. H., « The oversocialized conception of man in modern sociology », *American Sociological Review*, avril 1961, 183-193.

التصنيفية — Typologie (S)

عندما نميّز عناصر مجموعة معينة تبعاً لمعيار وحيد نكون إزاء **التصنيف** وهكذا ، يتميّز أفراد مجموعة سكانية بدخلهم ومستوى تعليمهم . يمكننا إذن توزيعهم فئات بالنسبة للدخل أو على

فئات تتعلق بمستوياتهم التعليمية المختلفة (مثلاً التعليم الابتدائي فقط ، التعليم الثانوي ، غير الكامل ، التعليم الثانوي الكامل ، التعليم العالي غير الكامل ، التعليم العالي الكامـل) . في بعض الحالات تكون هذه الفئات تراتبية : فالدخل والمستوى التعليمي يتعلقان بفئات منظمة . وفي حالات أخرى ، إذا وزعنا مثلاً الأفراد حسب الجنس أو المنشأ الجغـرافي لا تكون الفئـات تراتبية . وعندما نستعمل **عدة** معايير للتصنيف لتوزيع الأفراد ويسمح ترتيب المعـايير بتحـديد فئات غير تراتبية ، نكون بالأحرى إزاء تصنيفية بدلاً من التصنيف . ولكن من المهم أن نرى أن التصنيفيات ليست سوى شكل خاص من التصنيف .

ثمة مثل بسيط للتصنيفية تقدمه نظرية مرتون Merton عن الارتبـاك أو على الأقـل بعـد التنظيم الذي يمكننا إدخاله عليها : إن فرداً معيناً يمكن أن يقبل أو يرفض الأهداف الثقافية التي يعرضها مجتمع ما (مثلاً **النجاح**) . ويمكنه أن يمتلك أو لا يمتلك وسائل مشروعة ثقافياً للوصول الى الأغراض ذات القيمة ثقافياً ، ويمكنه أخيراً أن يرفض أو يقبل الوسائل ذات القيمة ثقافياً . هذه المعايير الثلاثة الثنائية تقدم نظرياً ثمانية مركبات مميّـزة ، وانطلاقاً ثمانية أنماط نظرية ممكنة . إن مرتون لا يسم إلا بعض هذه الأنماط ويهمل في الواقع المعيار الثالث (راجع الجدول) ، الذي يمكن لتصنيفية أكثر تنظيماً أن تأخذه بعين الاعتبار . وهكذا يتعلق النمط الأول « بالامتثالية » ، والنمط الثاني « بالتجريد » ، والنمط الثالث « بالطقوسية » ، والنمط الرابع « بالانسحاب » (ثمة نمط خامس هو « التمرد » خارج على التصنيفية) .

الوسائل

		الفرد يمتلكها		الفرد لا يمتلكها	
		يقبلها	لا يقبلها	يقبلها	لا يقبلها
الاهداف	الفرد يقبلها	1	2	1	2
	الفرد لا يقبلها	3	4	3	4

في حالات أخرى تبنى التصنيفية على فرضية أن بـين التـراكيب الممكنـة في مجموعـة من المعايير ، يتحقق بعضها فقط . ثمة الكثير من التصنيفيات الكلاسيكية في علم الاجتماع هي من هذا النمط . وهكذا عندما يواجه رد فيلد (Redfield) مجتمعات الناس بالمجتمعـات المدينية ، وعندما يواجه بنديكت (R . Benedict) (Patterns of culture) بيـن الحضـارات الأبولونية والحضارات الديونيزية ، وعندما يواجه دوركهـايـم (تقسيم العمل الاجتماعي) المجتمعات ذات التضامن الآلي مع المجتمعات ذات التضامن العضوي ، وعندما يواجه تونيز (Tonnies) بين الجماعات والمجتمعات (Gemeinschaft und Gesellschaft) ، إفترض في كل الحالات أن النمط

الأول يتضمن مجموعة من المميزات التي لا يتضمنها الثاني وأن الثاني يتضمن من جهته مجموعة من المميّزات التي لا يتضمنها الأول . تظهر هذه الفرضية بوضوح في نظرية بارسونز عن النماذج المتغيرة التي لا تقوم إلا بتوضيح تمييزات توتيز ودوركهايم : إن المجتمعات الحديثة شمولية ، متوجهة نحو الإنجاز ، وتميل العلاقات فيها الى أن تكون مجردة عاطفياً ومحددة ؛ والمجتمعات التقليدية تتعارض مع الأولى بكل سماتها . وإذا أشرنا الى قيمتي النماذج المتغيرة بالإشارات + و - ، يمكننا الكتابة أنه يوجد حسب بارسونز نمطين من المجتمعات نقيين وأساسيين في آن واحد : ++++ و ---- . في المقابل ، إن التراكيب مثل ++ -- ، +--+ ، إلخ . ، لا تبدو له أن لها معنى سوسيولوجياً . وبصورة أدق ـ إذ إن التصنيفيات السوسيولوجية ينبغي في الأغلب أن تفسر بتعابير احتمالية ـ تقول لنا النظرية البارسونزية أن الأنماط ++++ و---- لديها كل الفرص للظهور بأنها الأكثر حدوثاً والأكثر استقراراً من الأنماط المتنافرة مثل +-+- أو --++ ، حتى ولو كان ممكناً ملاحظة هذه الأخيرة عرضاً .

يمكن اعتبار تصنيفيات مرثون وبارسونز وتونيز ، الخ ، قبلية : إننا نفترض أنه من المفيد تفحص عدد معيّن من المعايير ؛ ونتفحص من ثم ، إما كل التراكيب الممكنة بين هذه المعايير ، وإما بعض هذه التراكيب . وإن التراكيب الملاحظة فعلياً تعرّف حينئذٍ **أنماطاً** نعلق عليها عنواناً . لنذكر عرضاً أن الكثير من أعمال « البنيويين » تقوم فقط بالبحث عن التصنيفيات . أما التحليل البنيوي من جهته فيقوم غالباً بإظهار أن بعض تراكيب المعايير فقط تتحقق (راجع مقالة البنيوية) . وفي هذا المعنى ، تعتبر تصنيفية المجتمعات التي يقدمها بارسونز انطلاقاً من النماذج المتغيرة ، مثلاً نموذجياً للتحليل البنيوي .

وفي حالات أخرى ، يتحقق البحث عن تصنيفية بشكل لاحق . لنفترض أننا ندرس جماعة من الأفراد وأننا نسعى لتمييز أنماط بين هؤلاء الأفراد . إذا كانت الجماعة ذات حجم صغير (كما هي الحال عندما تكون عناصر التحليل مجتمعات) ، تكون الطرائق القبلية وحدها مستعملة بصورة عامة . وإذا كانت الجماعة ذات حجم مهم (إذا تعلق الأمر مثلاً بأشخاص) ، يمكننا السعي الى بناء نماذج إحصائية تسمح بتجميع هؤلاء الأفراد في أنماط ، وإن تعريف هذه الأنماط يخضع لبعض المعايير . لنتخيل مثلاً أنه علينا تحديد قائمة من المعايير الثنائية وأن كل فرد يمكن أن يتمثل بمتتالية تؤدي الى :

الفرد رقم 1   + + - + - + . . . - +
الفرد رقم 2   + + - - - + . . . + +
الخ .

إذا توفرت لنا جماعة مهمة من الأفراد يمكننا السعي الى جمع هذه المتتاليات أو النماذج في مجموعات ثانوية أو أنماط ، بشكل تكون فيه النماذج داخل كل مجموعة ثانوية ، قليلة الاختلاف قدر الإمكان الواحد عن الآخر ، وأن تكون النماذج المنتمية الى أنماط متميّزة مختلفة قدر الإمكان . بصورة عامة ، كلما كانت الأنماط أكثر عدداً كلما كانت أكثر تجانساً . تستعمل بصورة عامة معايير

لتكوين الأنماط بشكل تكون فيه الأنماط أقل عدداً بكثير من الأفراد وأن يكون التمييز بين الأنماط كافياً . وعلى العكس ، كلما سعينا للحصول على عدد ضيق من الأنماط كلما كانت إمكانية تجانس الأنماط أقل . هذه الفكرة العامة (توزيع مجموعة من النماذج في أنماط بشكل تكون فيه التشابهات في حدها الأقصى بين نماذج النمط نفسه وفي حدها الأدنى بين نماذج الأنماط المختلفة) أفسحت المجال لعدد غير محدود من الصيغ التي تجدها معروضة في مؤلفات علم قوانين التصنيف . إن طرائق علم التصنيف عديدة جداً . فقضية البحث عن أنماط مسألة مشتركة بين علوم عدة من علم الإحاثة الى علم الاجتماع مروراً بالقياس النفسي . إن الفرضية الأساسية المشتركة بين كل طرائق علم التصنيف هي أن بعض السمات الملاحظة (السمات الوراثية في لغة علم الأحياء) لديها الى حد ما فرص الظهور أو عدم الظهور في وقت واحد ، بشكل يمكن أن تعتبر فيه السمات الملاحظة مظهراً للتمايزات أو للسمات غير الملاحظة (وراثية النمط في لغة علم الأحياء) الأكثر أساسية .

إن نموذجاً إحصائياً لبناء التصنيفيات الخاصة المهمة ، باعتبار أنه يوضح ببساطة المبادىء المشتركة بين العديد من نماذج علم التصنيف ، هو نموذج الفئات الكامنة التي تكلم عليها لازارسفيلد (Lazarsfeld) . وهو يمثل بواسطة منطقه ، تركيباً بين طرائق علم التصنيف العملي الذي سبق واستندنا إليه . وطرائق بناء الأنماط التي نعطيها الاسم النوعي للتحليل العاملي (راجع أدناه) . لنوضح هذه الطريقة بواسطة المثل . لنفترض أننا نريد تحديد أنواع الوضع الاجتماعي الخاصة بجماعة من الأفراد . يتوفر لنا من أجل ذلك سمات ملاحظة (مثلاً مستوى التعليم ($س_1$) ، اعتبار المهنة الممارسة ($س_2$) ، الدخل ($س_3$) . امتلاك سكن ثانوي ($س_4$) ، وسيارة فخمة ($س_5$) ، الخ) . ومن أجل التبسيط نفترض هذه السمات ثنائية . لنتخيل الآن أنه ثمة عدداً معيناً من الأنماط غير القابلة للملاحظة (الفئات الكامنة) من الأوضاع في جماعتنا ، مثلاً ، ولنعيّن الأعداد النسبية الخاصة بهذه الانماط الثلاثة بواسطة $ب_1$ ، $ب_2$ ، و$ب_3$ ($\sum ب = 1$) . ولنفترض من ثم أن احتمالات ظهور كل واحدة من السمات القابلة للملاحظة ترتبط بالنمط . ونشير بواسطة $م_{1،1}$ ، $م_{1،2}$ و$م_{1،3}$ ، احتمالات ملاحظة السمة $س_1$ (مستوى التعليم العالي) لدى فرد ينتمي على التوالي الى كل واحد من الأنماط الثلاثة الكامنة . كما أن $م_{5،1}$ ، $م_{5،2}$ و$م_{5،3}$ تكون احتمالات ملاحظة السمة $س_5$ (امتلاك سيارة فخمة) لدى فرد ينتمي على التوالي الى كل واحد من الأنماط الثلاثة . كل هذه الكميات مجهولة أو غير ملاحظة . ولكنها مرتبطة بكميات ملاحظة . وهكذا $ج_1$ ، $ج_2$ . . . ، $ج_5$ ، وهي نسب الأفراد التي تمتلك سمات $س_1$ ، $س_2$ ، . . . . $س_5$ يمكنها أن تعبر عن نفسها تبعاً لكميات مجهولة :

$$ج_1 = ب_1 م_{1،1} + ب_2 م_{1،2} + ب_3 م_{1،3}$$

$$ج_2 = ب_1 م_{2،1} + ب_2 م_{2،2} + ب_3 م_{2،3}$$

. . . .

$$ج_5 = ب_1 م_{5،1} + ب_2 م_{5،2} + ب_3 م_{5،3}$$ الخ . .

عندها يمكننا إدخال الفرضية التي يكون بمقتضاها الترابط بين السمات الظاهرة في **داخل نفس النمط الكامن** ، معدوماً . وبالفعل ، إن الترابط بين سمات يمكننا ملاحظتها على مستوى

الجماعة الاجمالي ناجم عن وجود أنماط مميّزة : إن الذين لديهم سيارة فخمة لديهم كذلك وأكثر من الآخرين سكناً ثانوياً لأنهم ينتمون في الأغلب الى نمط وضع مرتفع ، وأنه عندما يكون لدينا وضع مرتفع ، يكون لدينا في الغالب سكناً ثانوياً وسيارة فخمة في آن واحد . ولكن إذا تفحصنا أفراداً متجانسين فرضياً بالنسبة للوضع فليس ثمة سبب لأن تظهر السمتان مرتبطتين ، ففي نمط « الوضع المرتفع » ، قد لا يكون لدى البعض سيارة فخمة أو لا يكون لديهم سكن ثانوي لأسباب خاصة أو بلغة أخرى بفعل عوامل عرضية . إن فرضية الاستقلال بين السمات داخل نمط الوضع نفسه تترجم بحملة من المعادلات من نمط

$$Pij, m = Pi, m. Pj, m$$

(إن احتمال الظهور المتزامن للسمتين i و j لدى الأفراد المنتمين الى النمط الكامن m يساوي ناتج احتمال ظهور كل من السمتين في النمط نفسه) ،

$$Pijk, m = Pi, m. Pj, m. Pk, m, etc.$$

إن الفرضية (المسماة من قبل لازارسفيلد « بالاستقلال المحلي ») تسمح إذن بكتابة معادلات على الشكل التالي :

ج12 = ب1 م1،1 م1،2 + ب2 م2،1 م2 + ب3 م3،1 م3،2

. . . .

ج15 = ب1 م1،1 م1،5 + ب2 م2،1 م2،5 + ب3 م3،1 م3،5

. . . .

ج123 = ب1 م1،1 م1،2 م1،3 + ب2 م2،1 م2،2 م2،3 + ب3 م3،1 م3،2 م3،3

الخ .

يقتضي من ثم حل هذه المعادلات وتحديد الكميات المجهولة المتعلقة من جهة بأعداد الفئات الكامنة (ب1 ، ب2 وب3) ، ومن جهة أخرى بالاحتمالات ذات الشكل Pj.m (احتمال رؤية السمة j تظهر في الفئة الكامنة m) . ولكي نحدد الأفكار ، لنتخيل أن المعطيات الملاحظة في المثل المقصود هي التالية :

ج1 = 0,27	ج2 = 0,38	ج3 = 0,26	ج4 = 0,25	ج5 = 0,27
ج12 = 0,12	ج13 = 0,08	ج14 = 0,08	ج15 = 0,09	
ج23 = 0,16	ج24 = 0,16	ج25 = 0,18	الخ .	

عندها يكون حل النموذج هو التالي :

ب1 = 0,50	ب2 = 0,30	ب3 = 0,20
م1،1 = 0,20	م2،1 = 0,30	م3،1 = 0,40
م1،2 = 0,10	م2،2 = 0,50	م3،2 = 0,90
م1،3 = 0,10	م2،3 = 0,30	م3،3 = 0,60
م1،4 = 0,10	م2،4 = 0,20	م3،4 = 0,70
م1،5 = 0,10	م2،5 = 0,20	م3،5 = 0,80

إننا نرى أن النموذج يسمح بتمييز ثلاثة أنماط كامنة . ونلاحظ من جهة أخرى أن السمة س1 (مستوى التعليم) في هذا المثل الوهمي ، تميّز بشكل ضعيف الأنماط الثلاثة ، وإن السمة س2 (إعتبار المهنة) تميّزها بقوة ، وأن السمتين س4 (السيارة) وس5 (المسكن الثانوي) تميّزان النمطين الأولين عن الثالث . وكما نرى يسمح النموذج بتحديد وجود الأنماط وتقدير الأهمية العددية الخاصة بكل نمط وتحديد الصلة بين السمات القابلة للملاحظة والأنماط . وكما في حالة التحليل العاملي (راجع أدناه) ، يكون نموذج الفئات الكامنة مفيداً خصوصاً عندما يسمح بربط مجموعة من السمات القابلة للملاحظة بعدد صغير من الأنماط غير القابلة للملاحظة . نشير إلى أن نموذج الفئات الكامنة يكون له بصورة عامة حل ، مثل التحليل العاملي . يكفي لذلك أن ندخل عدداً من الأنماط الكامنة الكافية بالنسبة لعدد من السمات الملاحظة ، بما أن نظاماً من المعادلات يكون بصورة عامة قابلاً للحل عندما يكون عدد المعادلات المجهولة مساوياً لعدد العلاقات .

لقد قلنا إن نموذج لازارسفيلد يمكن اعتباره بمثابة تطبيق خاص في حال كان للسمات القابلة للملاحظة شكلاً ثنائياً من المبادىء المستعملة في التحليل العاملي ، إن قضية بناء التصنيفات والتصنيفيات أفسح المجال بالفعل لإعداد مجموعة من التقنيات المقعّدة التي نعطيها الاسم النوعي للتحليل العاملي . إن الإيحاء الأساسي في هذا الصدد كان من صنع سبيرمان (Spearman) . كان غرض سبيرمان وضع طريقة تسمح بتصنيف جماعة من الأفراد تبعاً لذكائهم (معيار غير قابل للملاحظة مباشرة) انطلاقاً من نتائج مجموعة من الروائز . تنشأ صعوبة المشروع من كوننا لا نعرف الى أي حد يسمح رائز معيّن بتقدير الذكاء (قضية صحة الرائز) ، ولكون الذكاء صعب التحديد . لكنه لم يتوقف عند ذلك . فقد اقترح سبيرمان بحل هذه القضايا في وقت واحد عبر اللجوء الى نموذج . ليكن Z_{ij} نتيجة الشخص i في الرائز j . نكتب أن هذه النتيجة مرتبطة بالذكاء F_i للشخص i ، المتوازن بالدرجة a_j الذي يرتبط نجاحه في الرائز j « بالذكاء » . فضلاً عن ذلك نقر أن النجاح ينجم عن عوامل عرضية e_{ij} : فمن الممكن أن يعرف الشخص i لحظة تعب ، أو أنه لم يفهم التجربة j . والمعادلة الأساسية لسبيرمان تكتب هكذا $Z_{ij}=a_jF_i+e_{ij}$. في هذه المعادلة تكون كمية اليمين معروفة ومجمل الكميات على الشمال مجهولة . ودون فرضيات إضافية إن نظام المعادلات الذي نحصل عليه بإعطائنا الى i و j كل قيمها الممكنة ليس من ورائه طائل بما أنه يقبل عدداً غير متناه من الحلول . لذلك يدخل سبيرمان فرضية أن العوامل العرضية ليست مترابطة فيما بينها ($E(e_{ij}e_{ik})=0, \forall j, k$) وبأنها ليست مترابطة مع العامل F ($E(F_i e_{ik})=0, \forall k$) ثمة نتيجة لهذه الفرضيات (مماثلة لفرضية « الإستقلال المحلي » في حالة نموذج الفئات الكامنة للازارسفيلد) وهي أن الترابط بين النجاح في أي رائزين ، بالنسبة لجماعة ثانوية من الأشخاص ذوي مستوى معيّن من الذكاء ، ينبغي اعتباره معدوماً . إننا نفهم بالفعل ، بشكل بديهي أن النجاح إذا لم يكن ناجماً إلا عن الذكاء ، فإن الترابط بين النجاح في أي رائزين سيكون معدوماً في كل جماعة ثانوية متجانسة من وجهة نظر الذكاء : إن الفوارق في النتائج بين أفراد هذه المجموعة المفترضين متجانسين تكون ناجمة عن العوامل العرضية فقط . من السهل إذن البرهنة أن معادلات

سبيرمان يمكن أن تحل بفضل هذه الفرضيات (إذا كانت المعطيات تملك بعض الخصائص) . إذا كانت تلك هي الحـــالـــة ، يمكننا إذن تحديد الكميات a_j التي تقيس صحة الرائز j ، لكل j ، أي الصلة بين هذا الرائز و« الذكاء » . يمكننا أن نستعمل كذلك النتائج لكي نصنف الأفراد تبعاً لـ f .

ولـكن يحصـل في أغلـب الأحيان ألا تكون معـادلات سبيرمـان متلائمـة مع المعـطيات الملاحظة . فقد أوحى هذا الظرف لثورستون (Thurstone) تعمياً لنموذج سبيرمان ، إذا تبيّـن أن معادلات من نمط $Z_{ij} = a_j F_i + e_{ij}$ لا تتلاءم مع معطيات ، فلماذا لا نفترض أن المعطيات الملاحظة (وهي Z_{ij}) لا تنجم عن **عامل** واحد وإنما عن عدة عوامل ؟ ونكتب عندها أن نتيجة الشخص i في الرائز j ليست نتيجة مستقيمة لعامل واحد وإنما لعدة عوامل . وإذا سمينـا هذه العوامل F_1 ، F_2 ، . . . ، F_m نُكتب :

$$Z_{ij} = a_{j1}F_{1i} + a_{j2}Z_{2i} + \dots + a_{jm}F_{mi} + e_{ij}$$

F_{1i} ، F_{2i} ، . . . ، F_{mi} تعبّـر عن الدرجة التي تكون موجودة فيها العوامل F_1 ، F_2 ، . . . ، F_m لدى الشخص i . وتعبّـر الكميات a_{j1} ، a_{j2} ، . . . ، a_{jm} عن الدرجة التي يرتبط فيها النجاح في الرائز j على التوالي مع العوامل F_1 ، F_2 ، . . . ، F_m . هذه المعادلة منسوخة بدقة عن معادلة سبيرمان ، الى حد أننا نفترض تقريباً وجود عدة عوامل لا تلاحظ مباشرة ، بدلاً من واحد ، مثل عند سبيرمان . فبواسطة فرضيات مماثلة لتلك التي وصفت في حالة نموذج سبيرمان (عدم ترابط العوامل فيما بينها : $F_j F_K = 0$ ، $j \neq K$ ؛ وعدم الترابط بين العوامل F_1 ، . . . ، F_m وعامل عرضي أو « وحيـــد » e_j : $e_j F_K = 0$ ، j ، K) ، يمكننا حل نظام المعادلات المعرّف في العلاقة السابقة . يمكننا إذن بالنسبة لكل j تحـديد قيمـة الـكميات a_{j1} ، . . . ، a_{jm} المعبّـرة عن التأثير المتبادل لـ m عوامل على النجاح في الرائز j . يمكننا كذلك تحديد الدرجات F_{1i} ، . . . ، F_{mi} . ومن الناحية العملية ، نحصل بصورة عامة على حلّ مقبول مع عدد m من العوامل أدنى بكثير من العدد n ($j = 1$ إلى n) من المتغيّـرات الملاحظة .

لقد افترضنا ، في عرض نموذج سبيرمان وفي نموذج التعميم المتعدد العوامل الذي أعطـاه ثورستون ، أن المتغيّـرات الملاحظة (Z_j) هي روائز وأن العوامل (العامل F بالمفرد في حالة سبيرمان) تمثل قابليات . وهكذا فإن معادلة تورستون تعبّـر عن أن نجاح شخص ما في تجربة j يرتبط بدرجة توفر القابليات F_1 ، . . . ، F_m وبالعلاقة بين هذه القابليات والرائز . . . (a_{j1} ، . . . ، a_{jm}) . بالطبع ، ليس ثمة ما يحـول دون تطبيق نمـوذج ثورستـون أو إحـدى الصيغ العديدة التي عرضت على أنماط أخرى من المعطيات ، وهكذا ، يمكن للمجموعة (Z_j) أن تصف جملة المواقف السياسية . يمكننا عندها أن نطبق على مجموعة من المعطيات (Z_{ij}) تحليلاً مماثلاً لذلك الذي وصف بخصوص تجارب القياس النفسي . يمكننا بتعابير أخرى الكتابة أن المواقف السياسية الملاحظة Z_1 ، . . . ، Z_n تنجم عن مواقف غير ملاحظة F_1 ، . . . ، F_m . عندما تكون m كبيرة بما فيه الكفاية فإننا نحصل دوماً على حل .

ثمة نموذج قريب من نموذج ثورستون ولكنه يتميّز عنه رياضياً هو التحليل الذي طوّر أصلاً في جزئه الأساسي من قبل كارل بيرسون (Karl Pearson) وهارولد هوتلينغ (Harold Hotelling) . في هذا النموذج ، تلغى فرضية وجود عوامل « فريدة » من النمط e_{ji} (تسمى هذه العوامل « فريدة » في مواجهة العوامل « المشتركة » : في حين تفترض أن F_1 ، . . . ، F_m تتدخل في تحديد قيمة Z_j ، بالنسبة لكل j ، فإن e_j لا تتدخل إلا في تحديد Z_j ، e_k التي تتدخل في تحديد Z_k ، الخ) . إن النموذج المتعلق بالتحليل العاملي لهذا النظام يكتب :

$$Z_{ji} = a_{j1}F_{1i} + a_{j2}F_{2i} + \ldots + a_{jn}F_{ni}$$

على الرغم من أن عدد العوامل (أو الأجزاء) يفترض هذه المرة أنه مساوٍ لعدد المتغيّرات الملاحظة ، فإن الأجزاء المكونة الأولى تكفي بصورة عامة لفهم المعطيات بتحديدٍ كافٍ .

إن المبادىء العامة الموضوعة موضع العمل في التحليل المتعدد العوامل الكلاسيكي (تورستون) وفي تحليل الأجزاء المكونة الرئيسية (بيرسون ـ هوتلينغ) أفسحت المجال لتغيّرات متعددة (Tryon ، Shepard ، Benzecri ، الخ .) . ووفقاً لشكل المعطيات ، تكون بعض الصيغ أكثر فائدة من الأخرى . وهكذا فإن حلول تحليل الفئات الكامنة للازارسفيلد والتحليل المتعدد العوامل الكلاسيكي يتم الحصول عليها بطرائق مختلفة جداً . ولكن المبادىء الرياضية والأغراض المنهجية لكل هذه الصيغ تكون متماثلة أو متشابهة جداً .

علينا تجنب إعطاء طرائق بناء التصنيفيات أهمية أكبر مما لها . فإن التصنيفية ليست أبداً سوى التصنيفية . وهي ليست بحد ذاتها قادرة على تفسير وجود أنماط يتم توضيحها بواسطة التحليل . هذه الملاحظة مشروعة ، سواء تعلق الأمر بتصنيفيات حدسية قبْليّة أو بتصنيفيات متكونة بشكل لاحق إنطلاقاً من النماذج الرياضية المذكورة أعلاه . إن تسجيل النقاط في اختبارات القياس النفسي كنتيجة للقابليات F_1 ، . . . ، F_m أو تحويل الآراء السياسية الى المواقف F_1 ، . . . ، F_m ، لا يعني تفسيرها . ولكي نوضح هذه الفكرة ، فلنلجأ الى قول مأثور : لنتخيل أن واحداً قادماً إلينا من أحد العوالم الأخرى المختلفة عن عالمنا على كل الصعد يفاجأ بوجود أشياء نسميها في دنيانا دراجات ، ويتوهم بأنه يستطيع فهم هذه الأشياء بشكل أفضل عبر تطبيق التحليل العاملي عليها . فيضع قائمة من المعايير (قطر الدواليب ، مشقة المقعد ، شكل الهيكل ، وجود دعسة الرجل ، الرفراف) . سيستخرج التحليل العاملي دون شك عاملاً أول سيسمح للرجل القادم من العالم الآخر بتمييز دراجات السباق عن دراجات النزهة . وثمة عامل آخر ، يكون تفسيره أصعب ، ربما يسمح بالتمييز بين الدراجات النسائية والدراجات الرجالية . والتفسير سيكون صعباً إذ إن دراجات السباق تكون كذلك بصورة عامة دراجات للذكور ، الأمر الذي يؤدي الى ارتباط العاملين . وأن تحليلاً يفترض العوامل غير مرتبطة سيعطي بالتأكيد نتائج غامضة ، وفي الواقع سيكون أكثر فائدة أمام القادم من العالم الآخر استعمال حل عاملي يسمى « منحرفاً » أي يسمح بالترابط بين العوامل . ولكن التحليل لن يسمح له بالتأكيد ، في أي من الأحوال ، إلا باستشفاف الوظائف الاجتماعية والمبادىء الآلية للدراجة . إنه سيسمح له فقط

بالإدراك الغامض تقريباً لوجود أنماط مختلفة من الدراجات . ويكون الأمر كذلك ، عندما يسعى عالم اجتماع ، عبر اللجوء الى طرائق معقدة الى حد ما ، إلى التثبت من وجود الأنماط المختلفة من المجتمعات والأفراد . وبذلك ، لا يستطيع أن يأمل ـ تحديداً ـ إلا التثبت من وجود أنماط من الأشياء المميّزة الى حد ما . وإذا سمح له تهوره باستبدال كلمة **نمط** بكلمة **بنية** ، يمكن أن يكون لديه الانطباع باكتشاف المبادىء المختفية وراء المظاهر ، والجوهر وراء الظاهرات . ولكن تحليلاً عاملياً لا يسمح أكثر من ذلك بالتوصل الى « بنى مخفية » عندما يطبق على اختبارات القياس النفسي أو على مؤشرات الوضع إلا عندما يطبق على السمات الملاحظة لصنف الدراجات .

إن طرائق علم التصنيف ، وهي عديدة جداً وتستعمل غالباً لوازم رياضية معقدة الى حد ما . انتهت باتخاذ وضع وقامة العلم المستقل . لقد زيّن هذا العلم بعنوان زاد في قيمته : إن ما نميل الى تسميته اليوم « بتحليل المعطيات » يتكون في قسم كبير منه بالمدونة التي تفرض طرائق علم التصنيف . تقضي غالباً طرق علم التصنيف هذه كما رأينا ، بإقامة أنظمة العلاقات الرياضية بين السمات القابلة للملاحظة والمتغيرات غير القابلة للملاحظة . يمكن أن تكون طرائق علم التصنيف مفيدة جداً للعلوم الاجتماعية . ولكن بشرط وحيد : هو أن تتخذ كما هي . ويقتضي أن نضيف الى ذلك أن آلات علم التصنيف ليست لها قيمة إلا تبعاً لنوعية المعطيات والفرضيات التي نضخها فيها والتبصر الذي يحكم تفسيرنا « لمخارج » الآلة . لنفترض أنني أريد التثبت من وجود العامل « الآري » الكامن وأنني أستعمل سمات قابلة للملاحظة مثل العيون الزرقاء / غير الزرقاء والشعر الفاتح / الغامق ، والقامة ، الخ . ثمة بعض الفرص لكي يظهر تحليل آحادي العامل من النمط السبيرماني ، العامل المقصود ويأتي ليؤكّد أحكامي السابقة . من المفيد الملاحظة أن علماء النفس ذاتهم يمكن أن يكونوا سريعي التنكر « لأيديولوجيا المواقف » (التي تفسر بالفعل جزئياً نجاح التحليل العاملي في علم النفس خلال سنوات الخمسينات) ، وإعطاء تفسير جوهري أو مادي لنتائج تحليلاتهم العاملية نفسها . ولكن تحليلاً عاملياً يكون كذلك غير قادر (أو قادراً) على إثبات وجود الذكاء ، و« الآرية » ، أو أن يسلسل « القابليات » كونه غير قادر (أو قادراً) على إثبات وجود الفئات الاجتماعية ووضعها بالتسلسل . إننا لا نعثر أبداً في مخرج آلة لعلم التصنيف على شيء آخر غير ما وضعناه فيها من البدء . إنها تحفظ دوماً الفرضيات (أو التوقعات وفقاً للحالات) التي يتحقق على أساسها ، اختيار السمات القابلة للملاحظة . حول هذه النقطة ، يقتضي أن نلفت الى فرق جوهري بين استعمال طرائق علم التصنيف في علوم مثل علم الأحاثة أو علم الأثريات وفي العلوم الاجتماعية . في الحالة الأولى نبذل جهدنا لوصف فرد بسلسلة من السمات الكاملة قدر الإمكان . وفي الحالة الثانية ، تسحب غالباً السمات القابلة للملاحظة من عالم لا متناه ويتم « اختيارها » ، تبعاً للمفاهيم أو المفاهيم السابقة التي لا يمكننا عدم العثور عليها عند الخروج .

● Bibliographie. — Benzécri, J.-P., *L'analyse des données. Leçons sur l'analyse factorielle et la reconnaissance des formes, et travaux du laboratoire de statistique de l'Université de Paris VI*, Paris,

Dunod, 1973, 2 vol. — Bertin, J., *La graphique et le traitement graphique de l'information*, Paris, Flammarion, 1977. — Flament, C., *L'analyse booléenne de questionnaire*, Paris/La Haye, Mouton, 1976. — Harman, H., *Modern factor analysis*, Chicago, Chicago University Press, 1960, 1967. — Hotelling, H., « Analysis of a complex of statistical variables into principal components », *Journal af educational psychology*, XXIV, sept. et oct., 1933, 417-441, 498-520. Repris pour publ., Hotelling, H., *Analysis of a complex of statistical variables into principal components*, Baltimore, Warmick & York, 1933. — Jardine, N., et Sisbon, R., *Mathematical taxonomy*, New York, Wiley, 1971. — Kruskal, J. B., et Wish, M., *Multidimensional scaling*, Beverley Hills, Sage Publications, 1978. — Lazarsfeld, P. F. (red.), *Mathematical thinking in the social sciences*, Glencoe, The Free Press, 1954. — Lazarsfeld, P. F., et Barton, A. H., « Some functions of qualitative analysis in social research », in *Sociologica*, vol. I des *Frankfurter Beiträge zur Soziologie*, Francfort, Europäische Verlagsanstalt, 1955, 321-351. Trad. franç., « Quelques fonctions de l'analyse qualitative en sociologie », *in* Lazarsfeld, P. F., *Philosophie des sciences sociales*, Paris, Gallimard, 1970, 318-360. — Lazarsfeld, P. F., Pasanella, A. K., Rosenberg, M., *Continuities in the language of social research*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1972. — Pearson, K., et Moul, M., « The mathematics of intelligence. I. The sampling errors in the theory of a generalized factor », *Biometrika*, XIX, 1927, 246-291. — Shepard, R. N., « The analysis of proximities : multidimensional scaling with an unknown distance function I », *Psychometrika*, XXVII, *2*, 1962, 125-140; « The analysis of proximities : multidimensional scaling with an unknown distance function II », *Psychometrika*, XXVII, *3*, 1962, 219-246. — Shepard, R. N., Romney, A. K., et Nerldve, S. B. (red.), *Multidimensional scaling*, New York/Londres, Seminar Press, 1972, 2 vol. — Sokal, R. R., et Sneath, P. H. A., *Principles of numerical taxonomy*, Londres, Freeman, 1963. — Spearman, C., « General intelligence, objectively determined and measured », *American journal of psychology*, XV, 1904, 201-293. — Thurstone, L. L., *Multiple factor analysis*, Chicago, Chicago University Press, 1947. — Tryon, R. C., « Cumulative communality cluster analysis », *Educational and psychological measurement*, XVIII, *1*, 1958, 3-35; « General dimensiens of individual differences : cluster analysis versus multiple factor analysis », *Educational and psychological measurement*, XVIII, *3*, 1958, 477-495.

التغير الاجتماعي — Changement social

كان الفلاسفة ومن بعدهم علماء الاجتماع ، متمسكين خلال فترة طويلة بافتراض مؤداه أن التغير الاجتماعي يخضع لنموذج متميّز ، لا بل متفرد : بالنسبة لماركس ، الذي يتبع هيجل في ذلك ، وبالنسبة للماركسيين ، ينجم التغير عن « تناقضات » ـ لفكرة التناقض معانٍ متعددة وغالباً غير أكيدة في التقليد الماركسي (راجع مقالة **الديالكتيك**) . وبالنسبة لمؤلفين آخرين ، مثل نيسبه(Nisbet) ، ينجم التغير بصورة رئيسية عن أسباب خارجية . ويؤكد البعض ، على أثر سان سيمون وكونت(Comte) ، أن جميع المجتمعات تتجه بالضرورة نحو حالة مثالية أفضل . أما الآخرون الذين يعتبرون امتداداً لروسو ، أو على الأقل تفسيراً ممكناً لروسو ، فيميلون على العكس الى تفسير التغير على أنه تراجع . ويريد البعض أن يرى في هذا الوجه أو ذاك للأنظمة الاجتماعية أو في هذا العامل أو ذاك ، الأسباب الحاسمة للتغير : إن تطور التجارة العالمية يلعب في هذا الصدد دوراً مهماً في فكر مونتسكيو ، ولكن أقل فرادة من التنظيم الاقتصادي للمجتمعات لدى ماركس ، ومن التطور العلمي والتقني لدى كونت ، أو من الدين لدى فوستل دوكولانج (Fustel de Coulanges) .

بشكل عام ، إذا قلّبنا صفحات أي كتاب في علم الاجتماع تقريباً (راجع مثلاً روشيه (Rocher) ومور Moore) ، حول التغيير الاجتماعي ، يكون لنا حظوظ كثيرة في أن نجد « نظريات » ملحمية ذات طموح تعميمي . أحياناً تأخذ هذه النظريات شكل البحث عن **السبب الأول** للتغيير ، الذي تعرض البحث عنه سواء في الشروط المادية للانتاج ، أو في التطور التقني ، أو أيضاً في « تبدلات » أنظمة القيم . وأحياناً أخرى تقصد وصف المراحل « الضرورية » للتغيير الذي تعطيه ضمناً اتجاهاً معيناً عبر وصفه بالأحرى بالتطور أو التقدم أو التحديث . وتبحث نظريات أخرى عن محرك التغيير (صراع الطبقات ، النزاع بين مجموعات تسعى الى المستقبل ومجموعات متمسكة بالماضي ، التناقض بين قوى الانتاج والنماذج الثقافية ، الخ) . بينما تبحث أخرى **أشكال** التغيير . بعضها تريدها في خط واحد أو متعدد الخطوط . وأخرى تريدها دورية إلا إذا اقتضى أن تأخذ « بالضرورة » شكل سلسلة من المآزق والأزمات ، بعضها الآخر يريد أن يكون التغيير مستمراً ودون توقف منبثقاً من توالي حالات عدم التوازن والترتيبات المضطردة . وأخرى تريد أن يكون متقطعاً ومطبوعاً بانقطاعات أو ـ مجاز اضطراري متشكل انطلاقاً من تحوير مفهوم بيولوجي ـ « تغيرات » . وترى بعض النظريات في عملية التمايز الاجتماعي أحد الأشكال الأساسية للتغيير (بارسونز Barsons) ، في حين تشدد أخرى على الخصومة والنزاعات (غارنر ـ Garner) . ويمكننا إطالة اللائحة دون صعوبة .

إن علم الاجتماع الحديث في أشكاله العلمية يميل مع ذلك الى رفض الفكرة التي تقول بوجود سبب مهيمن للتغيير الاجتماعي . وتميل في الوقت نفسه الى الاعتراف بتعددية أنماط التغيير . فبعض عمليات التغيير تكون نابعة من الداخل ، أي تحددها أسباب داخلية في نظام اجتماعي معيّن . وأخرى يكون مصدرها الخارج . وعمليات أخرى تكون مختلطة . بعض العمليات تكون في خط مستقيم وأخرى في خطوط متعرجة . بعض العمليات تكون متوقعة ، بينما تكون أخرى متوقعة بصعوبة كبرى وبالتحديد لأنها تكون ، في مرحلة معينة من تطورها ، مولدة لطلب التجديدات . والحق يقال يمكننا أن نتساءل ما إذا كان تعبير « نظرية التغيير الاجتماعي » ، الذي ما يزال متداولاً في علم الاجتماع ، لم يتم تجاوزه بفعل التطور نفسه لهذا الحقل . إن الحديث عن التغيير الاجتماعي ، وأكثر من ذلك عن نظرية التغيير الاجتماعي . يعني فعلياً الإيحاء ، سواء بأننا نستطيع تمييز الأسباب الرئيسية للتغيير أو بأننا نستطيع عزل العمليات الأساسية للتغيير (على سبيل المثال مسيرة التمايز أو مسيرة الصراع الطبقي) ، أو بأننا نستطيع أن ننحاز حول السمة الخارجية أو الداخلية أساساً للتغيير ، أو بأننا نستطيع أيضاً تحديد **شكل** (تطوري ، في خط مستقيم ، دوري ، مستمر أو متقطع) التغيير الاجتماعي ، ولكن هنا تكمن بالتحديد كل المسألة : هل يمكن لعلم الاجتماع أن يدعي مقولات ذات مضمون عام الى هذا الحد حول التغيير ؟ ألا ينبغي بالأحرى أن ينحصر ـ تحت طائلة أن يستخدم مجرد غطاء لأهواء أيديولوجية ـ في تحليل مسيرات التغيير المؤرخة والمحددة ؟ إننا هنا ، ونعترف بذلك مختارين ، أمام موضوع صعب لا يمكن استنفاده في إطار مقالة صغيرة .

فيما يلي ، سنكتفي إذن بالإيحاء أن التنوع البديهي لعمليات التغيير الاجتماعي يكفي لإضفاء

الشرعية على مسألة معرفة ما إذا كان ممكناً الكلام على « نظرية تغيير اجتماعي » وإلقاء الشك حول مضمون النظريات التي تدعي اكتشاف الأشكال الرئيسية والمسيرات الأساسية أو الأسباب الأولية للتغيير . ولكي لا نعود إلى مسائل عولجت في مقالات أخرى (التاريخانية ، التحديث ، التنمية ، الخ .) ، سنقتصر هنا على أن نبرز باختصار تنوع مسيرات التغيير ، مع التشديد على التمييز بين العمليات الداخلية والعمليات الخارجية ، وعلى استحالة الخيار بين نظرية تعتمد المصدر الداخلي ونظرية تعتمد المصدر الخارجي للتغيير الاجتماعي ، ومع الإشارة الى الحذر الذي ينبغي فيه استقبال النظريات التي تهدف الى تقديم التغيير (أو عدم التغيير) على أنه مفروض حتماً عبر « البنى » .

إن التغيير **الخارجي المصدر** تبرزه مثلاً أطروحة ماكس فيبر(Weber) التي تقول بأن الإصلاح البروتستانتي ، بخلقه نمطاً أدبياً متفقاً مع تطور تصرفات الاستثمارات والتوفير التي تشكل شرطاً للتراكم الرأسمالي ، قد لعب دوراً حاسماً في تطور الرأسمالية . وفي سجل آخر ، تبيّن بعض دراسات علم اجتماع التنمية أو علم الاجتماع الريفي أن تغييراً أو تجديداً ضئيلاً [مثل إدخال الذرة الهجينة في أعمال مندراس(Mendras) أو المحراث المعدني في أعمال لين وايت(Lynn White)] يمكن أن يثير ردود فعل متسلسلة تؤدي الى تحوّل حقيقي للنظام الاجتماعي . لنذكّر ، باختصار ، بتحليل مندراس : إن التجديد (إدخال الذرة الهجينة) ينتج في الأصل من مبادرة خدمات وزارة الزراعة الفرنسية ، ومع أن ظاهرها بريء والغاية من إدخالها كانت زيادة الانتاجية ، فإنها انتجت آثاراً تراكمية معقدة لم يكن من السهل توقعها في المراحل الأولى للعملية . إن زراعة الذرة الهجينة تتبع دورة مختلفة قليلاً عن زراعة الذرة التقليدية . فهي تشوش إذن تقويم الزراعات المترافقة مع الذرة . أكثر من ذلك إنها تتطلب عناية أكثر انتباهاً من الذرة التقليدية ، وتستلزم تقنيات مختلفة . وهكذا فهي تطلب مزيداً من السماد والأدوية المكافحة للحشرات . هذه الاختلافات ، الصغيرة في حد ذاتها ، لها مع ذلك آثار على إدارة المشروع : إن أكلاف السماد والأدوية المكافحة للحشرات تثقل مصاريف المشروع العائلي . ولكي تكون المصاريف ذات مردود يقتضي توسيع المساحات المزروعة . وإن تزايد محصول الذرة يسمح من جهة ثانية بزيادة عدد الدواجن . وبسبب تزايد العائدات من المال الجديد تصبح إدارة الاستثمار بالتالي أكثر تعقيداً . ويتوجب على المزارع أن يستدين ليحصل على اعتمادات التجهيز التي ستسمح له بالحصول على جرّار زراعي . كما يوحي له تزايد عائداته بتحديث منزله . ولكن الاستدانة تجعله أكثر حساسية تجاه تقلبات العملة وتحثّه على تنظيم نفسه . وتساهم المداخيل الناتجة عن تربية الدواجن من جهتها في إعطاء المرأة أهمية أكبر في نظام تقسيم الأدوار الجنسية . وإن اللجوء الى الاعتماد وزيادة العائدات تؤدي في النتيجة الى انخراط المزارع بصورة وثيقة أكثر في النظام الاقتصادي المحيط . إن العبور من نظام إجتماعي « تقليدي » الى نظام حديث هو إذن ، في الحالة المعالجة من قبل مندراس ، نتيجة لواقعة صغيرة في الأساس . من الطبيعي أنه لا ينبغي الاستنتاج من هذا المثل ، أن كل تغيير صغير يؤدي الى « تحوّل بنيوي » ، ولا كون كل تغيّر بنيوي هو نتيجة لردة فعل متسلسلة ناتجة عن تدبير أو تغيير بريء في الظاهر . من السهل أن نظهر ضد هذا الإغراء ، أمثلة ، حيث يمكن ألا ينجح تغيّر خارجي المصدر ـ حتى ولو لم يكن صغيراً ـ في تحطيم

مسيرة إعادة الانتاج (راجع مقالة إعادة الانتاج) . وهكذا فإن ضخ رأسمال مادي في البلدان « المتخلفة » لم يكف في جميع الحالات لإطلاق عملية التنمية . يبرز مثل مندراس حالة تحول أصلها مصدرخارجي . فلا يمكننا إذن الاستنتاج أن كل عملية تغيير هي من هذا النوع ، كما لا يمكننا القول إن هذه العملية هي **نمطية** .

ثمة عمليات هي بالفعل **داخلية المصدر** على خلاف العملية السابقة . وتؤدي بعض هذه العمليات الى تحولات في النظام الذي تظهر فيه ، في حين يؤدي البعض الآخر الى المحافظة على النظام . سنتحدث في الحالة الأولى عن عمليات **تطورية** وفي الثانية عن عمليات **إعادة انتاج أو تكرارية** (أو ، إذا كنا نريد استعمال لغة ماركس ، عمليات إعادة انتاج بسيطة) . إن الأنظمة « شبه الاقطاعية » في الانتاج الزراعي ، التي نصادفها في بعض مناطق العالم تقدم مثلاً عن هذا النمط من العمليات . تعتبر أحياناً هكذا الأنظمة التي يجد فيها المزارع نفسه ، على الرغم من كونه إنساناً مستقلاً من الناحية القانونية ، بفعل **الأمر الواقع** مرتبطاً بمالك الأرض ، أولاً ، بمقدار ما لا تسمح له عائداته في الاستمرار طوال دورة انتاجية ، وثانياً ، بمقدار ما لا يستطيع ـ مع علمنا بحالة فقره ـ أن يستدين إلا من مالك أرضه . ففي تنظيم كهذا ، يميل **المالك غالباً** ، بسبب بنية علاقات الانتاج نفسها ، الى الامتناع عن تحديث زراعته : وبالفعل ، فإن كل زيادة في الانتاج تهدد بإفقاره وذلك عبر تخفيض الفوائد التي يجنيها من الربا .

وكما في الحالة السابقة ، ينبغي مع ذلك الاحتراس من إعطاء مثل هذه الأمثلة عمومية أكثر مما تستطيع أن تتضمن . وبخاصة ، لا يقتضي الاستنتاج أن **البنى** تقود التغيير أو عدم التغيير . إن بنية شبه إقطاعية لا تتضمن في ذاتها ، إعادة انتاج نفسها . ومن الصحيح أن المالك يمكن أن يكون قليل الاندفاع لتبني تجديد يهدد ، عبر تخفيض استدانة المزارع ، بتقليص **عائداته** بدل أن يزيدها . يكون الحال هكذا إذا لم تعوّض أرباح الانتاجية الناجمة عن التجديد ، الخسارة الناجمة عن تخفيف استدانة المزارع . ولكن لكي تكون العملية التي تسم مثل هذا النظام من نمط إعادة الانتاج ، لا يكفي أن تكون البنية من نمط شبه إقطاعي . ينبغي كذلك ألا تحمل المصارف أو تحث ـ من قبل السلطة السياسية مثلاً ـ على فتح شبابيكها لمدينين لا يقدمون الضمانات التي تعتبرها كافية . وينبغي كذلك أن يكون المزارع ملزم زراعياً بمصاريف إضافية تأتي دورياً لتثقل مصاريفه دون أن يحصل أي تغيير زراعي في هذا الصدد . وينبغي أيضاً أن تعد التجديدات التقنية **الممكنة** في وقت معيّن ، بربح انتاجي يبلغ حداً يهدد معه فعلياً عائدات المالك . يمكننا هكذا أن نضاعف الشروط التي لا غنى عن إيرادها لكي نستطيع فهم عملية إعادة الانتاج . ينجم عن تعداد هذه الشروط ، أنه من التعسف الاعلان أن **بنية** شبه إقطاعية هي « بالضرورة » مولّدة لأواليات إعادة الانتاج الذاتية . وإذا كان لمثل هذه الضرورة أن تتغلب فعلياً ، فلا نستطيع أن نفهم لماذا عرفت بعض المجتمعات الزراعية شبه الاقطاعية (اليابان مثلاً) تنمية مذهلة ، في حين أن مجتمعات أخرى مجمدة بواسطة آليات إعادة الانتاج الذاتية .

ثمة عمليات أخرى يمكن تسميتها **بالتطورية** (حسب لغة ماركس ، قد نتحدث عن إعادة انتاج موسع أو تحوّل) . في هذه الحالة ، يُنتج النظام الاجتماعي وهو يعمل ، تبدلاً في قواعد

عمله . إن تطور المعارف العلمية ومسيرة تقسيم العمل هي أمثلة بسيطة عن العمليات التطورية . ولكن ينبغي ـ هنا أيضاً ـ الاحتراس من إعطاء مثل هذه العمليات عمومية ودقة أكبر من التي يملكونها . إننا نعرف اليوم جيداً أن مسيرة تقسيم العمل على سبيل المثال ، ليس لها السمة الآلية التي منحت إياها غالباً على أثر شروحات شهيرة لأدام سميث (Smith) حول صناعة الدبابيس . وبناء على تعميم في غير محله انطلاقاً من العمليات الجزئية ، تم توقع زوال المشروع الصغير وتعميم العمل المجزأ . ففي فرنسا وإيطاليا وحتى الولايات المتحدة ، ما يزال المشروع الصغير حياً ، على الرغم من هذا التوقع ، وقد حلّت فكرة إعادة تركيب المهام محل شبح العمل المجزأ . إن العملية التطورية التي تؤدي الى خلل في الوظائف أو ، بشكل أكثر ابتذالاً ، تساهم في إفساد وضعية بعض فئات الفاعلين ، تنتج غالباً آثاراً ذات مفعول رجعي تأتي لتعدل تطور العملية . في حالات أخرى ، يتم إيقاف عملية تطورية ، بصورة مؤقتة أو نهائياً ، بواسطة تعديل للشروط التي رافقتها في المراحل الأولى . وهكذا ، أدت حركات 1968 في فرنسا و1969 في إيطاليا الى تغييرات مؤسساتية تهدف الى تحديد هامش الاستقلال الذي يتمتع به الملتزمون في اختيار المستخدمين أو صرفهم . وبطريقة غير مباشرة ، أدى هذا التغيير (راجع ، Piore et Berger) الى زيادة اللجوء الى الالتزام من الباطن (Sous-traitance) وبالتالي الى تشجيع تطور المشاريع الصغيرة . ففي حالة العمليات التطورية كما في مثل الحالات الأخرى ، يقتضي إذن أن نرى أن البنية التطورية ليست النتيجة الآلية للمميزات البنيوية ، وإنما نتيجة تلاقي معقد لعناصر تشكل نظاماً ، تلاقٍ من الخطر اعتباره دوماً أبدياً وغير قابل للتغيّر .

لذلك يمكن اعتبار أغلب العمليات ذات مصدر خارجي وداخلي معاً إذا لاحظناها خلال فترة طويلة : فخلال تطورها ، تنجم عنها نتائج يمكن أن تؤثر ليس فقط على قواعد عمل النظام الذي تظهر فيه ، وإنما كذلك على محيط النظام ، مثيرة ردة فعل من هذا الأخير ، من السهل إيراد أمثلة بسيطة لهذه الحالة الرمزية : إن مثل هذه النتائج السلبية لقوانين السوق تثير تدخلاً ضابطاً من الدولة ، وإن عجز مجموعة خفية من المستهلكين بمواجهة مجموعة قليلة من المنتجين يمكن أن يثير ، وقد أثار فعلاً في عدة حالات ملموسة ، تدخل محام فيطلق حملة دفساع عن المستهلكين (راجع مقالة العمل الجماعي) . ولكن ثمة حالات أيضاً حيث يأتي التغيير ذي المصدر الخارجي ليؤثر في عملية ذات مصدر داخلي دون أن يكون قد أثارها هذا الأخير . وهكذا ، فإن دوام بنية شبه إقطاعية يمكن أن يكون ـ لنأخذ مثلاً أثير أعلاه ـ مهدداً ، ليس فقط من قبل « قيم » التقدم ومادحيها ، ومن قبل القوى الطليعية والمجموعات الحاملة للمستقبل ، وإنما يألف طريقة أخرى : تبني تجديد مثير لأواليات رد فعل متسلسلة ؛ التدخل المنتفع للنظام السياسي حتى في فئاته « الرجعية » ، أو ، على غرار بعض حوادث التاريخ الكولومبي ، آثار ثانوية لسبب يبدو للوهلة الأولى بعيداً بعد الخلل في ميزان المدفوعات (عندما يسجل عجزاً ، في بلد تكون موارده الأساسية زراعية ويتضمن تنظيمه شرائح عريضة شبه إقطاعية ، يمكن للطبقة « المهيمنة » أن يكون لها مصلحة في محاولة زيادة إنتاجية الأرض عبر الفلاحين المستغَلين) .

إذا كانت جميع العمليات الاجتماعية تنتسب الى **النوع** «الداخلي» والى **الأصناف** الانتاجيه

أو التطــورية ، فقــد تخضــع الأنظمــة الاجتماعية الى حتمية دقيقــة من النمــط اللابــلاسي (Laplacien) (*) : عندما تعرف حالتها في ت ، يمكننا أن نتكهن بحالتها في ت + ك (راجع مقالة الحتمية) . في الحالين ، ينجم التغيير (أو عدم التغيير) عبر تعـريف الخصـائص نفسهـا لبنية النظام ، أما فيما يتعلق بالمحيط ، يفترض أنه يتصرف في العمليات التـي تكون من هذا النـوع بطريقة سلبية . من جهة أخرى ، إذا كانت جميع العمليات الاجتماعية من النمط الخارجي ، ينجم التغير الاجتماعي دوماً سواء من حوادث مفاجئـة ، أو من تدخـلات إرادية . في الحقيقـة ، إن عمليات التغير الأكثر تميزاً هي من النوع الخارجي والداخلي معاً . هذا النـوع من العمليات ، الذي يمكنه أن يستتبع بالتحديد ردة فعل **مجددة** للمحيط ، لا يتلاءم بصورة عامة مع رؤ ية حتمية من النمط اللابلاسي. وبطريقة أخرى ، غالباً ما يمـكن اعتبـار العملية ذات مصـدر داخلي ، بشروط مكانية ـ زمانية ضيقة ومحددة .

من المؤ سف أن الرؤ ية الداخلية للتغير لها في ذاتها سحر لا يقاوم . هذا السحر ذو طابع ثقافي وأيديولوجي في آن معاً . ذو طابع ثقافي : الضرورة والحتمية هما ، وفقاً لمفهوم واسع الانتشار عن المعرفة العلمية ، أكثر إغراء من الاحتمال . وذو طابع أيديولوجي : إذا كان المستقبل كامناً في الحاضر ، فإن تطور ما هو واقعي يمكن أن يسمى عقلانياً وفقاً لصيغة هيجل الشهيرة ؛ إن الذين يعتبرون أنفسهم منتسبين لقوى التقدم يمكنهم اعتبار أنفسهم منفذين لرغبات الله .

إن فهم الوجوه المعقدة للتغير الاجتماعي يؤ دي الى رفض التقاليد التـي تريد ، على غرار تقليد ماركسي معيّـن ، أن يأخـذ التغير بالضرورة شكل الانقطاعـات المتتابعـة مع ظهـور التناقضات . وهو ينطوي على رفض الفكرة القائلة بأن التغير الاجتماعي قد ينتج عن « أسباب » أساسية مزعومة . وهو ينطوي كذلك على رفض متغيرات « البنيوية » التي ترغـب في أن يكـون المستقبل متضمناً في « بنى » الحاضر . وغالباً جداً ، لا تقوم « البنى » المـزعـومة سـوى بتعييـن عناصر النظام التي قرر « البنيوي » تعسفاً ، إضفاء الأولوية عليها .

● Bibliographie. — Balandier, G. (red.), *Sociologie des mutations*, Paris, Anthropos, 1970. — Cohen, G. A., *Karl Marx's theory of history : a defense*, Oxford, Clarendon Press, 1978. — Dore, R. P., *Land reform in Japan*, Londres/New York/Toronto, Oxford University Press, 1959. — Eisenstadt, S. N. (red.), *Readings in social evolution and development*, New York/Londres/Oxford, Pergamon Press, 1970. — Fustel de Coulanges, N. D., *La cité antique. Etude sur le culte, les droits, les institutions de la Grèce et de Rome*, Paris, Hachette, 1864, 1963. — Garner, R. (Ash), *Social change*, Chicago, Rand McNally College Publishing Company, 1977. — Hernes, G., « Structural change in social processes », *American journal of sociology*, LXXXII, 3, 1976, 513-547. — Hirschman, A., *Journeys toward progress. Studies of economic policy-making in Latin America*, New York, Doubleday, 1963, 1965; New York, Greenwood Press, 1963, 1968. — Jamous, H., *Sociologie de la décision. La réforme des études médicales et des structures hospitalières*, Paris, CNRS, 1969. — Lenski, G., « History and social change », *American journal of sociology*, LXXXII, 3, 1976, 548-564. — Mendras, H., *La fin des paysans*,

(*) نسبة الى Pierre-Simon Laplace ، فلكي ورياضي وفيزيائي فرنسي (1749 -1827) (المترجم) .

Paris, SEDEIS, 1967. — MOORE, W., *Social change*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1963. — NISBET, R., *Social change and history*, New York, Oxford University Press, 1969. — PARSONS, T., *Structure and process in modern societies*, Glencoe, The Free Press, 1960; *Societies : evolutionary and comparative perspectives*, Englewood Cliffs/New Jersey, Prentice Hall, 1966. Trad. franç., *Sociétés : essais sur leur évolution comparée*, Paris, Dunod, 1973; « The processes of change of social systems», *in* PARSONS, T., *The social system*, Glencoe, The Free Press / Londres, Collier Macmillan, 1951, 480-535. — PIORE, M., et BERGER, S., *Dualism and discontinuity in industrial societies*, Cambridge, Cambridge University Press, 1980. — ROCHER, G., « Facteurs et conditions du changement social» et « Les agents du changement social», *in* ROCHER, G., *Introduction à la sociologie générale*, Paris, HMH, 1968, 3 vol., III, chap. II et III, 33-127 et 128-179. — SAHLINS, M. D., et SERVICE, E. R. (red.), *Evolution and culture*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960. — SMITH, A. D., *The concept of social change : a critique of the functionalist theory of social change*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1973. — SOROKIN, P., *Social and cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. Version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1957; Boston, Porter Sargent, 1957, 1970. — WHITE, L., *Medieval technology and social change*, New York, Clarendon Press, 1962, 1966. Trad. franç., *Technologie médiévale et transformations sociales*, Paris, Mouton, 1969.

التفاوت **Inégalités**

ربما كان ن دهراندورف (Dahrendorf) على حق عندما يؤكد أن روسّو طرح القضايا الجوهرية في مادة التفاوت الاجتماعي . فنظرية التفاوت لدى روسّو تقوم على ثلاثة اقتراحات أساسية : 1 ـ ينجم التفاوت أساساً من أواليات للسوق ذات طبيعة متنوعة من مجتمع إلى آخر ولكنها موجودة في كل مجتمع (« بدأ كل واحد ينظر الى الآخرين ويريد أن ينظر إليه الآخرون ، والتقدير العام كان له ثمن (. . .) هنا كانت الخطوة الأولى نحو التفاوت ») (حديث حول أصل التفاوت وأسسه بين الناس) ؛ 2 ـ يميل التفاوت الى التراكم ؛ 3 ـ على السلطة العامة ؛ إذا أرادت أن يكون العقد الاجتماعي قابلاً للحياة ، أن تعمل بشكل « لا يكون فيه الأغنياء أغنياء جداً والفقراء فقراء جداً » ، ولكن عليها في الوقت نفسه ألا يكون لديها أوهام حول حدود سياسات المساواة (راجع مقالة روسّو) .

صحيح أن التفاوت يميل الى التراكم . فالذين يتحدرون من عائلات متواضعة لديهم في المتوسط حظوظاً أقل في التوصل الى مستوى تعليمي عالٍ . والذين لديهم مستوى تعليمي متدنٍ لديهم حظوظ أقل في التوصل الى مستوى اجتماعي عالٍ وممارسة مهنة معتبرة وذات مردود جيد . ومن الصحيح أيضاً أن التفاوت يتولد الى حد كبير من لعبة السوق . فالتقدير والدخل والاعتبار ، تشكل مكافآت ينجم مستواها عن المجابهة بين العرض والطلب . ومن الصحيح أخيراً أن النظام السياسي يتدخل بطريقة متنوعة ومعقدة ، لضبط وتنظيم وتصحيح عمل الأسواق التي تتكوّن فيها المكافآت المادية والرمزية .

في شتى الأحوال تميل الدراسات الكمية حول التفاوت الى البرهنة على أن العمليات المولّدة للتفاوت الاجتماعي معقدة ومعروفة بشكل ناقص جداً حتى يومنا هذا . لقد أثار عالم الاجتماع

الأميركي جنكس (Jenks) مفاجأة لامست حد الفضيحة عندما لاحظ ، انطلاقاً من معطيات أميركية لا يرقى اليها الشك ، أن الدخل والوضع الاجتماعي إذا كانا إحصائياً مرتبطين بالمنشأ الاجتماعي ومستوى التعليم ، فإن التأثير الاحصائي لهذين المتغيرين الأخيرين على الأولين يبقى متواضعاً : « فلا السوابق العائلية ولا القابلية للمعرفة (التي تقاس بواسطة الروائز) ، ولا التعليم ، ولا الوضع الاجتماعي ، تفسّر كثيراً الفاصل بين مداخيل الرجال . وفي الواقع ، إذا قارنا أناساً متشابهين في هذه الشروط جميعها ، فلا نجد سوى 12% إلى 15% من التفاوت أقل مما نجد لدى الأفراد المأخوذين عشوائياً » (الترجمة الفرنسية ، ص 226) ؛ « في حين نجد الوضع المهني أشد ارتباطاً بمستوى التعليم منه في أي شيء آخر ، ويوجد أيضاً فوارق ضخمة في الأوضاع بين أناس لديهم نفس المستوى التربوي . . . بالإضافة إلى أن هذه الخصائص [البيئة العائلية ، النتائج القائمة على الروائز والشهادات] تفسر تقريباً نصف الفارق بين الأوضاع المهنية للرجال » (ص . 195) . هذه النتائج تكون أكثر أهمية بمقدار ما تظهر متوافقة مع نتائج التحليلات المشابهة الحاصلة في أطر اجتماعية وطنية مختلفة . ويلاحظ جيرو (Girod) في حالة جنيف ، ومولر (Müller) وميير (Meyer) في حالة ألمانيا الفدرالية ، أن المستوى الثقافي والاقتصادي للعائلة والمستوى العلمي يفسران أقل من نصف الفوارق في الوضع وأقل بكثير من نصفها فيما يتعلق بالدخل . تثير هذه النتائج قضايا تفسيرية صعبة . إنها تسفّه النظريات التي تشبّه العمليات المولدة للتفاوت بأواليات انتقال الإرث . فالوريث في تركة معينة يضمن حصته الأرثية . في المقابل يملك ابن أحد الأطر العالية ، في فرنسا كما في انكلترا والسويد أو الولايات المتحدة حظاً واحداً من اثنين على الأكثر في الوصول الى وضع اجتماعي مساوٍ لوضع والده ، وانطلاقاً ، حظاً واحداً من اثنين على الأقل في الوصول الى وضع أدنى . ففي فرنسا كما في « المجتمعات الصناعية » الأخرى ، ترتبط الشهادة الأعلى في المتوسط بوضع ودخل أعلى ، ولكن الفوارق في الدخل والوضع (وبتعابير تقنية شروط تغيير الدخل والوضع) تكون مهمة بين الذين يحملون الشهادة نفسها . إن قياس انتقال رأس المال لا ينطبق تماماً لا على عملية تحوّل المزايا العائلية الى مستوى تعليمي ، ولا عملية تحول المستوى المدرسي الى الوضع الاجتماعي أو الدخل .

كيف نفسّر هذه النتائج ؟ يمكننا ، على غرار جنكس أو باولز (Bowles) وجنتس (Gintis) وضع الفرضية القائلة إن متغيرات قابلة للملاحظة بصعوبة لديها قسط مهم في تحديد الوضع والدخل : الطموحات ، العلاقات الاجتماعية ، والحظ - لمَ لا ؟ - . وعلى الرغم من أن هذه الفرضية تتمتع ببعض الاحتمال ، من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه المتغيرات يمكن أن تفسّر 50% من شروط التغيير غير المفسّرة . يقتضي لذلك أن يكون تأثيرها مساوياً للتأثير المجتمع للأصول الاجتماعية والمستوى التعليمي . وبصورة أكثر احتمالاً ، يقتضي أن يكون أعلى ، إذ من المرجح وجود ترابط إيجابي بين الأصول الاجتماعية والطموحات ، والأصول الاجتماعية والعلاقات ، الخ .

في المقابل ، تصبح هذه النتائج مفهومة ومتلائمة فيما بينها إذا جعلناها نتاج آثار السوق العاملة في ظل إكراهات واقعية . ومن أجل تثبيت هذه النقطة ، سنبني نموذجاً مبسطاً جداً .

لنتخيل أنه يوجد في مجتمع مثالي ثلاثة تفرعات اجتماعية تراتبية س+ ، س± ، س - وثلاثة مستويات مدرسية تراتبية ص + ، ص ± ، ص - . لنفترض أننا ندرس مستقبل زمرة من 1000 فرد ، منهم 100 يكونون س + و300 س± و600 س - في أصولهم . في مرحلة أولى ننسب لهؤلاء الأفراد مستويات مدرسية مفترضين بالاجمال أن 200 منهم يتوصلون الى المستوى ص + ، و400 الى المستوى ص ± و 400 إلى المستوى ص - . ولكي نصطنع ظاهرة التفاوت في الفرص ، نفترض أن الأصول الاجتماعية تعمل بصفتها بطاقة أولوية لاكتساب المستوى المدرسي . تظهر النتائج في الجدول رقم 1 . بعد تبيّن النتائج ، نتحقق أننا نسبنا

الجدول رقم — I —
تنسيب مستوى مدرسي
بفعل الأصول

	ص +	ص ±	ص -	المجموع
س +	80	16	4	100
س ±	96	163	41	300
س -	24	221	355	600
المجموع	200	400	400	1000

الجدول رقم — II —
تنسيب وضع اجتماعي
بفعل المستوى المدرسي

	س +	س ±	س -	المجموع
ص +	80	96	24	200
ص ±	16	163	221	400
ص -	4	41	355	400
المجموع	100	300	600	1000

المستوى المدرسي ص + الى 80% من الأفراد ذوي الأصل س + ، ثم المستوى ص ± الى 80% من أفراد س + الذين لم يحصلوا على ص + ؛ كما أن 80% من مستويات ص - غير المنتسبين الى س - نسبوا الى س ± ، الخ . باختصار ، لقد بني الجدول مفترضين أن الأصول الاجتماعية تعمل كبطاقة أولوية فعالة بنسبة 80% . ويصطنع الجدول الثاني عملية مشابهة تتعلق بتحويل المستوى المدرسي الى وضع اجتماعي . لقد افترضنا أن بنية الأوضاع المتوفرة هي نفسها المتوفرة للجيل السابق (100 س - ، 300 س ± ، 600 س -) . إن الذي يعمل هذه المرة هو المستوى المدرسي كبطاقة أولوية في عملية تنسيب الوضع : 80% من أوضاع س + موزعة بأولوية على الأفراد المتمتعين بمستوى مدرسي ص + ، وإن الـ120 فرداً ص + الذين لم يحصلوا على س + يتلقون بنسبة 80% منهم الوضع الوسيط س ± ؛ وأن 80% من أوضاع س + غير الموزعة على ص + يذهبون الى ص ± ، الخ .

ثمة ملاحظة أولى تستخلص من تفحص الجدول رقم — II — . فعلى الرغم من أننا افترضنا تأثيراً مهماً للمستوى المدرسي على تنسيب الوضع ، فإن فوارق الوضع بفعل المستوى المدرسي تكون مهمة . إن ص + وص ± بخاصة **موزعة بشكل واسع** بين الأنماط الثلاثة للأوضاع ، بينما نجد ص + لديهم في **المتوسط** أوضاعاً أعلى من ص ± . وص ± أوضاعاً أعلى من ص - . وهكذا فإن تأثيراً قوياً للمستوى المدرسي في عملية تنسيب الوضع ليست متناقضة مع

توزع قوي للأوضاع بالنسبة للمستوى المدرسي نفسه . وباختصار ، حتى لو مثل مستوى مدرسي مرتفع بطاقة أولوية فعّالة ، فإن الشك بالنسبة لوضعه الاجتماعي يمكن أن يكون كبيراً جداً للذين يملكون هذه البطاقة . من جهة أخرى ، إن كون جماعة س + هم غالباً (80% من الحالات) من مستوى ص + ليس مناقضاً مع كون جماعة ص + هم س + أقل مرة واحدة على اثنين (40% من الحالات) . من المؤكد أن هذه النتائج تستمد مما افترضناه أن ليس ثمة تماثل بين توزيع الأوضاع وتوزيع المستويات المدرسية . ولكن الأمر يكون بالضرورة كذلك في كل نظام مؤسسي غير مخطط بشكل كامل . فاعتباراً من اللحظة التي ينجم فيها توزيع المستويات المدرسية من تجميع المساهمات الفردية ، لا يعود ثمة أي سبب لتوقع مطابقة كاملة بين توزيع الأوضاع وتوزيع المستويات المدرسية . إن توزيع الأوضاع ، الذي يدركه الأفراد بشيء من الغموض ، يستخدم دون شك الى حد ما كدليل للاختيارات المدرسية الفردية (وهكذا فإن مهنة في طريق الزوال ليست قابلة إلا قليلاً لاجتذاب الميول) ، ولكن هذا الدليل هو بالضرورة مشكوك فيه . وحتى لو كانت رسالته واضحة ، فلا ينجم عن ذلك أن يكون فعالاً : لنفترض أن دراسات الطب قد أتخمت ، لماذا يقتضي أن أقلع عنها أنا وليس جاري ؟ باختصار ، ثمة كل الفرص لأن يظهر عدم تطابق بين التوزيعين . لقد أعطينا شكلاً خاصاً لعدم التطابق هذا في مثلنا العددي . ولكن النتائج قد تكون هي نفسها فيما لو اخترنا أمثلة أخرى .

إننا نستنتج من المثل أعلاه نتيجة أخرى تسترجع بعض المفارقات التي تستخلص من الدراسات التجريبية . وبالفعل ، يمكننا استعمال الجدولين السابقين لإعادة تكوين سجل وهمي للحركية بين الأجيال . وهكذا ، يقول لنا الجدول رقم —I— أن 80 شخصاً هم من أصل س + وقد توصلوا الى المستوى المدرسي ص + . ويقول الجدول رقم —II— أنه عندما تمّ التوصل الى المستوى ص + يتم اكتساب وضع س + 40. مرة على 200 مرة . من هنا ينتج أن 32 شخصاً يكونون س + في أصولهم ، ص + في مستواهم المدرسي وس + في وضعهم . وباختصار سيكون 32 شخصاً س + ص± س + . كما أن 16 × 96 / 200 = 8 أشخاص سيكونون س - ص - س + . وإذا أكملنا هكذا نبني الجدول رقم III وهو جدول الحركية بين الأجيال التي تعطي الوضع بفعل المنشأ .

الجدول رقم III الوضع الاجتماعي بفعل الأصول

الأصل	الوضع: س +	س	س -	المجموع
س +	33	45	22	100
س	45	117	138	300
س -	22	138	440	600
المجموع	100	300	600	1000

هذا الجدول الوهمي لا يشبه إلا بصورة ناقصة جداول المعطيات الواقعية ، ولكنه يمتلك بعض الخصائص البنيوية التي نجدها في الملاحظة . تنجم الشوائب بشكل رئيسي عن افتراضنا أن الأصول الاجتماعية ، ما أن ينسب المستوى المدرسي ، « تنسى » في عملية تنسيب الوضع . وينجم عن هذه الفرضية حركية مفرطة . وافترضنا من جهة أخرى أن توزيع الأوضاع ثابت من جيل الى جيل لاحق . وينجم عن ذلك تماثل مفرط بين الحركية الانحدارية والتصاعدية . قد يكون من السهل تعقيد المثل بطريقة تجعله أكثر واقعية ، ولكن ذلك غير مفيد فيما يتعلق بقصدنا . والنقطة المهمة هي بالفعل التالية : على الرغم من أن الجدول رقم III قد تم تكوينه على أساس نظام من الفرضيات حيث افترضنا تأثيراً بارزاً للأصول على المستوى المدرسي ، وللمستوى المدرسي على الوضع ، فإن تأثير الأصول على الوضع يبدو معتدلاً . ولكي نرى ذلك ، لنبن ، جدولين إضافيين يتعلقان ، الأول (الجدول رقم IV) بفرضية غياب تأثير الأصول على الوضع (فرضية الاستقلال الاحصائي) ، والثاني (الجدول رقم V) بفرضية التأثير الأقصى للمتغيّر الأول على الثاني ولنتساءل عما إذا كان الجدول المتولّد من النموذج هو أقرب من الأول أو من الثاني . يكفي من أجل ذلك أن نجري الفوارق بين معطيات الجدول III ومعطيات الجدولين IV و V . نلاحظ فوراً أن

الجدول رقم IV
الأصل ليس له تأثير
على الوضع

الأصل	الوضع			
	س+	س	س-	المجموع
س+	10	30	60	100
س·	30	90	180	300
س-	60	180	360	600
المجموع	100	300	600	1000

الجدول رقم V
الأصل له تأثير أقصى
على الوضع

الأصل	الوضع			
	س+	س-	س-	المجموع
س+	100	0	0	100
س-	0	300	0	300
س-	0	0	600	600
المجموع	100	300	600	1000

الفروقات ، فيما عدا استثناءين تقريباً ، تميل الى أن تكون أكبر جداً في الحالة الثانية (الجدول رقم —VII—) منها في الحالة الأولى (الجدول رقم —VI—) ، وهكذا ، فإن الجدول رقم —III— رغم أنه مبني على فرضية تأثير بارز للأصل على المستوى المدرسي وللمستوى المدرسي على الوضع ، هو أقرب الى جدول مبني على فرضية غياب تأثير الأصول على الوضع من جدول مبني

على فرضية التأثير الأقصى للأصل على الوضع . وبتعابير أخرى ، **إن تأثيراً قوياً للأصول على المستوى المدرسي والمستوى المدرسي على الوضع ليس متناقضاً مع تأثير معتدل للأصول على الوضع .**

الجدول رقم — VI —

الفروقات بين الجدول رقم — IV —
والجدول رقم — III —

38+	15-	23 –
42-	27-	15-
80-	42+	38+

الجدول رقم — VII —

الفروقات بين الجدول رقم — V —
والجدول رقم — III —

22	45-	67 +
138 -	183 -	45 -
160 -	138-	22 -

يوحي هذا المثل بمفتاح للمفارقات التي أثارتها أعمال مثل أعمال جنكس . فاعتباراً من الوقت الذي نسعى فيه إلى إدراك عملية اكتساب الوضع (أو الدخل ، أو بصورة عامة مجمل الأموال الرمزية أو المادية) بصفتها عملية تنافس في سوق معينة بين أفراد يتمتعون بموارد مختلفة ، فإننا نجد النتائج المتناقضة التي أبرزتها الملاحظة : رغم أن الوضع يكون في المتوسط أعلى بالنسبة لمستوى مدرسي أعلى ، فإن الفروقات بين أشخاص ذوي المستوى المدرسي نفسه تكون هامة ؛ ورغم أن أصولاً اجتماعية عالية تجعل اكتساب وضع اجتماعي أعلى ، أسهل ، فإن الطبقات العليا معرضة بشكل واسع الى الحركية الانحدارية ؛ وبصورة أعم ، وبمعزل عن تأثير الأصول على المستوى المدرسي والمستوى المدرسي على الوضع ، فإن الفروقات في الوضع بين أشخاص ذوي أصل اجتماعي واحد تكون مهمة جداً . ومن الطبيعي أن برهنة مشابهة يمكن سلوكها بخصوص متغيرات أخرى تابعة ، غير الوضع ، مثل الدخل .

إن كون التفاوت كما نلاحظه ، ينجم عن آثار معقدة ناتجة عن التنافس بين الأفراد على جملة من الأسواق المرتبطة الواحدة بالأخرى بشكل دقيق ، يؤدي الى أن التدخل الطوعي في التفاوت يصطدم غالباً بحدود ضيقة ومصاعب مهمة . وإذا استعدنا المثل السابق ، فإن توزيع الأوضاع لا يرتبط بتدخل السلطة العامة إلا بشكل غير مباشر وضعيف الى حد كبير . يمكن أن تؤثر هذه السلطة بشكل غير مباشر ، بتدخلها في المؤسسات المدرسية وفي توزيع المستويات المدرسية أو في العلاقة بين الأصول الاجتماعية والمستويات المدرسية . ولكن آثار هذا التدخل لا يمكن أن تكون إلا معتدلة . إن التفاوت في الفرص المدرسية ، أي العلاقة بين الأصول الاجتماعية والمستويات المدرسية ، هو نتاج معقد : 1 ـ للفروقات في الموارد الثقافية المنقولة الى الولد من العائلة ؛ 2 ـ للفروقات في الحوافز ؛ 3 ـ للسمة التكرارية للتوجهات المدرسية طوال المراحل الدراسية . إن الآثار الأسّية لتكرار الاختيارات المدرسية يمكن تخفيفها مثلاً بتحديد الفترة التي يخضع فيها الأولاد

الى دراسة غير متميّـزة . ولكن توسع « الجذع العام » يتضمن نتائج سلبية أكيدة . بالإضافة الى ذلك ، تكون غير فعّـالة جزئياً بمقدار ما تحثّ العائلات وعناصر النظام المدرسي الى الالتفاف على الصرامة المساواتية . وأخيراً ، إن الأثر الأسّي الناجم عن تكرار الاختيارات يمكن فقط أن يخفف ولكن لا يمكن إلغاؤه إذ إن المراحل الدراسية يجب أن تميّـز تماماً اعتباراً من مستوى معينّ . من الممكن ـ لكي نتصدى لخط هجومي آخر على التفاوت المدرسي ـ تقليص آثار العلاقة بين الأصول الاجتماعية والحوافز ، مثـلاً عبـر تدعيم الصفـة التسلـطية للتوجـه وتحـديد الاستقـلال الذاتـي للعائلات . ولكن زيادة المساواة تكون صعبة القبول عندما تمر عبر تضييق الحرية . ومن الممكن تقليص الفروقات في الموارد الثقافية المنقولة الى الولد بواسطة العائلة عبر إقامة تعليم تعويضي . ولكن يبدو أنه غير مقبول بسهولة وغير فعّـال بمقدار ما نستطيع الحكم على ذلك من خلال التجربة الاميركية مثلاً . في الواقع ، **إن نظاماً مؤسساتياً يتسم بالإكراه الشديد ، ويكون قليل التلاؤم مع مقتضيات الاستقلال الذاتي المعتبرة طبيعية في المجتمعات الليبرالية ، يمكن أن يكون وحده قابلاً لتخفيف وطأة التفاوت المدرسي بطريقة صارمة** . يمكننا فضلاً عن ذلك التساؤل حول فائدة مثل هذا النظام اعتباراً من الوقـت الـذي تبرهـن فيه الملاحظـة والنظـرية أن الفروقـات في الوضـع والدخل ، حتى في المجتمعات الاستحقاقية التي تعطي وزنـاً مهماً للشهـادة في عملية اكتسـاب الوضع ، تكون مهمة بين الأشخاص ذوي المستوى المدرسي نفسه . ولكي نختم كلامنا حول هذه النقطة نقول إن السلطة العامة لا يمكنها ـ بسبب المثال الاستحقاقي السائد في المجتمعات الحديثة ـ إلا أن تهتم بتقليص التفاوت في الفرص المدرسية . إن بعض التدابير التي تكون ضمن سلطتها ، قادرة على التخفيف العقلي لهذا الشكل من التفاوت . ولكن جزءاً كبيراً من الأواليات المسؤولة عن التفاوت المدرسي يفلت من تدخلها ، بشكل يتخذ فيه أثر السياسات التربوية في هذا الصدد مسيرة المنحنى المتباطىء المائل نحو حدود معينة .

إن الاقتراحات التي أبرزناها حول حالة التفاوت المدرسي وتفاوت الأوضاع تطبـق ، مع بعض التغيير الضروري ، على أشكال أخرى من التفاوت . فالسلطة العامة لا يمكنها إلا أن تهتم بتقليص التفاوت في الـدخل . إنها تتمتع من أجل ذلك بسلاح فعّـال ، هو السلاح الضريبي . ولكن عملها لا يمكن أن يمارس سوى في حدود ضيقة . وسنتفحص نقطة خاصة من أجل تجسيد هذا الاقتراح . لقد أشير تكراراً إلى أن الضريبة غير المباشرة يمكن أن تترتب عليها آثار انكفائية ، أي أنها تؤثر على توزيع المداخيل في اتجاه التفاوت . إننا نفهم بسهولة أسباب ذلك : فاستهلاك البيرة في بريطانيا أهم لدى الطبقات المحرومة منه لدى الطبقات الميسورة ؛ مع أن الضريبة غير المباشرة المقتطعة بمناسبة استهلاك كأس من البيرة هي بالتـأكيد ذاتهـا أياً تكن موارد الشـارب . وللضريبة غير المباشرة فضلاً عن ذلك سيئة ، كونها إكراهية بمقدار ما يكون لها أثر توجيهي على بنية الاستهلاك . بينما يمكن للضريبة المباشرة أن يكون لها في المقابل تأثير تقدمي على توزيع المداخيل . ويكفي أن لا تكون نسبية على الدخل وإنما تصاعدية بالنسبة للـدخل . وهي من جهة أخرى أقل إكراهاً بما أن المكلف يمكنه استعمال دخله المتوفر له بعد دفع الضريبة كما يشاء . رغم ذلك ، من المعترف به أن الضريبة المباشرة ثقيلة العبء بصورة عامة أكثر من غير المباشرة . إن اللغة المهنية

تختصر هذا الوضع مستعينة بالاستعارة : لا تكون الضريبة غير المباشرة مؤلمة . لماذا ؟ لأن الضريبة غير المباشرة تحصّل بمناسبة اكتساب منافع فردية . فهي تضاف الى ثمن المنفعة دون الرسم لتكون الثمن الصافي للمنفعة . في المقابل ، لا يمكن للمكلف إدراك الضريبة المباشرة إلا بصفتها الثمن الذي عليه أن يؤديه للاستفادة من بعض **المنافع الجماعية** . إلا أن منظّري المنافع العامة قد بينوا أن هذه المنافع تكون خاضعة للأثر المهني الحر (لماذا علي أن أدفع ، أنا فلان ، لاكتساب مالٍ ، سيكون في كل الأحوال متوفراً لي بمجرد انتاجه ؟) (راجع مقالة الفعل الجماعي) . وهكذا ، إن جزءاً من الصعوبات التي تواجه الجباية بالشكل المباشر للمداخيل الضريبية المحصلة بشكل غير مباشر ينجم مباشرة عن الأفضليات والمواقف نفسها للمكلفين . ينجم عن ذلك أن السلطة العامة لا بد أن تواجه معارضة ، إذا شرعت من أجل غايات مساواتية بزيادة الضريبة المباشرة على حساب غير المباشرة بطريقة فظة جداً .

على صعيد أعم ، إذا كان على السلطة العامة أن تميل الى تقليص التفاوت في الدخل ، وبصورة أعم ، جميع أشكال المكافآت الاجتماعية ، عليها أن تبذل جهدها لئلا تصل الى درجة من التسوية تؤدي ليس فقط الى كسر الأواليات المحرضة الأساسية لعمل المجتمع ، وإنما كذلك الى تطوير شعور بالظلم في حال اختلّ التوازن بقوة بين المساهمة والعائد . ثمة سؤال مطروح إذن ضمنياً أو صراحة عبر المناقشات حول التفاوت هو : ما هي القيمة الفضلى لمؤشر جيني (Gini) أو الشكل المثالي لمنحنيات التفاوت لدى لورنز (Lorenz) ؟ (راجع مقالة القياس) . عندما نقدّر أن معامل جيني مرتفع جداً أو أن منحنى لورنز محدّب جداً يقتضي تماماً أن نعود الى قيمة مثالية أو إلى منحنى مثالي . إذا تركنا جانباً (راجع مقالة القياس) الاعتراضات التي يمكن أن نواجه بها تفسيراً حرفياً جداً لقياسات التفاوت ، من المهم الإشارة الى أنه من المستحيل دون أدنى شك تعريف التوزيع المثالي (للمداخيل مثلاً) . لنفترض بالفعل أننا توصلنا الى تعريف وتحقيق مثل هذا التوزيع ، لتكن (د) وبأننا برهنا أن (د) هي موضوع تراضٍ عام . وإذا استعدنا مثلاً ما أورده نوزيك ، يكفي أن يظهر لاعب متميّز في كرة القدم لكي يحول ألوف **المعجبين المتحمسين** جزءاً من مواردهم الى اللاعب المقصود . ستؤدي الظاهرة الى تشويه (د) في اتجاه التفاوت ولا يعود التوزيع (د) وإنما (د١) . ذلك أن (د١) يمكن اعتبارها مفضلة على (د) بما أن تحوّل (د) الى (د١) تنجم عن التعبير عن الأفضليات الفردية . نستنتج من ذلك أن (د) لا يمكن أن تكون مفضلة على (د١) ، وبصورة أعم ، أن مفهوم التوزيع المثالي ، إذا كان لا غنى عنه في النقاش السياسي ، فإنه في الوقت نفسه محروم من السند المنطقي والسوسيولوجي . وعلى عكس « برهان » راولز (Rawls) في **نظريته عن العدالة** الجليلة (Theory of justice) ، لا يوجد توزيع مثالي يمكننا التأكد من أنه شرعي ، ولكنه ، بسبب حظوظه في أن يتم إدراكه هكذا ، يمكن أن يستخدم كأساس للبحث عن « التراضي » الاجتماعي (راجع مقالة التراضي) .

يبدو فعلياً أن روسو قد استشف ما هو جوهري حول قضية التفاوت كما حول غيرها . إن عالم الاجتماع الذي يهتم بتحليل التفاوت ينبغي أن يبذل جهده لفهم أواليات السوق المعقدة التي يتضمنها . إذا كان صحيحاً أن التفاوت تراكمي ، فمن الصحيح كذلك أنها لا تنتقل ولا تتراكم

على طريقة رأس المال الإرثي . على النظام السياسي أن « يكافح ضد التفاوت » إذا كان يريد أن يحصل على بقاء المواطنين متعلقين « بالعقد الاجتماعي » . ولكنه لا يستطيع أن يقلصه أبعد من الحدود التي يستحيل تحديدها بدقة ، وإن كان وجودها لا يقبل الشك ، إلا إذا استعمل مقادير غير محتملة من الإكراهات المتناقضة مع « الحرية المدنية » . هذان العاملان وهما استحالة تحديد حدود المساواة ووجود الحدود (المتنوعة بما أنها ترتبط بالحالة العامة للمجتمع) يقترنان لتأمين ديمومة الميول المساواتية اللازمة للمجتمعات الصناعية حسب توكفيل (Tocqueville) (راجع مقالة المساواتية) .

لنكتفِ أخيراً بإثارة القضية العامة وهي **الإحساس بالتفاوت** . والعلاقة بين التفاوت والحرمان ، والتسامح في التفاوت . ورغم أن هذه القضية قد تم سبرها بشكل سيء من قبل علم الاجتماع ، فإن ثمة نقطة مؤكدة هي : فيما يتعلق بتوزيعين إجماليين **مماثلين** لهذا النمط أو ذاك من المنافع ، سواء تعلق الأمر بمنافع مادية أو رمزية ، يمكن أن تظهر مستويات **مختلفة جداً** من الحرمان الجماعي أو التسامح الجماعي تجاه التفاوت . ينجم ذلك عن كون أواليات المقارنة الحسودة هي نتيجة معقدة ليس فقط للتفاوت الموضوعي ، وإنما للعديد من المتغيرات الأخرى . وعلى الرغم من أن الفرد (أ) يمكن أن يكون في وضع أكثر سوءاً من الفرد (ب) ، أو أن الأفراد المنتمين الى المجموعة (ب١)، يمكن ألا يحثه الوضع الاجتماعي العام على مقارنة وضعه مع وضع (ب) ، أو أعضاء المجموعة (ب١) (التي نصفها حينئذٍ **بالمجموعة المرجعية** لـ (أ) ، ومن الممكن أن يعتبر الفرق شرعياً . تلك تكون الحالة إذا بدا له أن التوزيع المتفاوت ينجم عن مساهمة متفاوتة ويكون ذات حجم مقبول . في المقابل ، يصبح التفاوت المعينّ غير محتمل - حتى ولو كان ضئيلاً بمنظار المؤشرات الموضوعية - إذا بدا له أنه ناجم عن قواعد لعبة غير مبررة أو غير مشروعة .

• Bibliographie. — Bénéton, P., « Les frustrations de l'égalité », *Archives européennes de sociologie*, XIX, *1*, 1978, 74-140. — Béteille, A. (red.), *Social inequality. Selected readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1969. — Blau, P. et Duncan, O. D., *The Americnn occupational structure*, New York, Wiley, 1967. — Boudon, R., *L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — Bowles, S., et Gintis, H., *Schooling in capitalist America. Educational reform and the contradictions of economic life*, New York, Basic Books / Londres, Routledge & Kegan Paul, 1976. — Dahrendorf, R., « On the origin of inequality among men », *in* Béteille, A. (red.), *Social inequality. Selected readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1969, 16-44. — Elster, J., « Boudon, education and the theory of games », *Social science information / Information sur les sciences sociales*, xv, *4/5*, 733-740. — Girod, R., *Inégalité, inégalités*, Paris, puf, 1977. — Jencks, C., *Inequality. A reassesment of the effect of family and schooling in America*, New York, Basic Books, 1972. Trad. franç., *Inégalité. Influence de la famille et de l'école en Amérique*, Paris, puf, 1979. — Lipset, S. M., « Observations on economic equality and social class», *in* Horowitz, I. L., *Equity, income and policy*, New York/Londres, Praeger, 1977, 278-286. — Miller, D., « The ideological backgrounds to conceptions of social justice », *Political studies*, XXII, *4*, 1974, 387-399. — Nozick, R., *Anarchy, state and utopia*, Oxford, B. Blackwell, 1974. — Rawls, J., *A theory of justice*, Cambridge, Harvard University Press, 1971; Oxford, Clarendon Press, 1972. — Stoetzel, J., « La distribution des revenus en France. Quelques données et quelques analyses », *in* Casanova, J. C. (red.), *Mélanges en l'honneur de Raymond Aron. Science et conscience de la société*, Paris, Calmann-Lévy, 1971, 2 vol., II, 97-120. — Wolfelsperger, A., *Economie et inégalités de revenus*, Paris, puf, 1980.

التفريع الاجتماعي Stratification sociale

في كل مجتمع مركب يمكننا أن نميّز شرائح أو طبقات مؤلفة من أفراد متشابهين منظوراً اليهم وفقاً لبعض المعايير . ولما كان مفهوم الشريحة أشمل من مفهوم الطبقة فقد رأينا أن نضع الملاحظات التي تلي تحت عنوان **التفريع الاجتماعي** بدلاً من الطبقات الاجتماعية . (لن نهتم هنا سوى بظواهر التفريع في المجتمعات الحديثة) . لقد حصلت نقاشات كثيرة حول تعريف هذه المفاهيم . فهل يقتضي أن تفهم الطبقات كممثلة لنظام كامل (**كما في النظرية « الأميركية » للتفريع**) ، **أو لنظام جزئي** ، أي كمجموعة لا يمكننا تنظيم سوى بعض عناصرها الواحدة بالنسبة للأخرى ؟ وهكذا ، فإن البروليتاريين والرأسماليين يشكلون طبقتين منتظمتين في كتاب **رأس المال** لكارل ماركس ، لكن الملاك العقاريين والرأسماليين ليسوا طبقتين منتظمتين الواحدة بالنسبة للأخرى . هل ينبغي تعريف الطبقات انطلاقاً من معيار واحد أو عدة معايير أو مجموعة من المعايير ، كما يوحي بذلك ماكس فيبر (Weber) ومن بعده الكثيرون من علماء الإجتماع ؟ وبالفعل لقد أصبح مألوفاً منذ فيبر التمييز بين المراتب الإجتماعية المحددة انطلاقاً من **المكانة الإجتماعية** (مجموعات ذات وضع إجتماعي واحد) والمراتب المحددة انطلاقاً من الدخل (الطبقات حسب مفهوم فيبر) والمراتب المحددة إنطلاقاً من السلطة (الطبقات الحاكمة ، النخب ، الخ) . هل ينبغي تعريف الطبقات الاجتماعية انطلاقاً من علاقات الانتاج كما يقضي بذلك التراث الماركسي ؟

لنتفحص أولاً مسألة تعريف الطبقات وعددها . يمكن التمييز بين تقليدين رئيسيين في هذا الصدد . من جهة أولى التراث الماركسي الذي يعرّف مفهوم الطبقة انطلاقاً من موقع العناصر الاجتماعية في نظام الانتاج ، والذي يرى بالتالي أن ثمة عدداً من الطبقات بقدر ما هنالك من نماذج أساسية للمواقع . من جهة ثانية النظرية المعروفة « بالتفريع » التي تستلهم بشكل عام فيبر ، تعرّف مفهوم الطبقة أو الشريحة انطلاقاً من مؤشرات الوضع الاجتماعي . وبالرغم من البساطة الظاهرية للتعريف الماركسي ، فإن صعوبات خطيرة تبرز حالما نضعه موضع التطبيق . إذا حددنا المواقع في نظام الانتاج انطلاقاً من « علاقات الانتاج » فإننا نميّز بسهولة في مجتمعات القرن التاسع عشر طبقة من الرأسماليين وطبقة من البروليتاريين ، أو في المجتمعات الاقطاعية ، طبقة من الملاك العقاريين وطبقة المزارعين ، إلا أن موقع بقية العناصر الاجتماعية في نظام التصنيف هذا يكون غير واضح . ولما كان ماركس واعياً لهذه الصعوبات فقد أوصى ضمناً أن عدد الطبقات الذي يمكننا تمييزه بشكل مفيد يتوقف على المشكلة التي نطرحها على أنفسنا . لذلك ، فهو يميز بين ثلاث طبقات في كتاب **رأس المال** (مقتدياً في ذلك بريكاردو Ricardo) ، وطبقتين في **البيان الشيوعي** وسبع طبقات في كتاب **الصراعات الطبقية في فرنسا** . ففي **رأس المال** وهو مؤلف اقتصادي ، لم يكن يستطيع إلا أن يأخذ في الحسبان التمييز بين النماذج الأصلية الثلاثة للعناصر التي يميز بينها الاقتصاد الكلاسيكي تبعاً لطبيعة المداخيل التي تمتلكها هذه العناصر : الريع العقاري بالنسبة للملاك العقاريين ، والأرباح بالنسبة للمقاولين الرأسماليين ، والأجر بالنسبة « للشغيلة » . هذه التمييزات تفرض نفسها مع الاقتصاد الكلاسيكي في مواجهة تصنيفات أخرى ، مثل التصنيف

المستوحى من النزعة الفيزيوقراطية لدى تورغو Turgot) (طبقة المزارعين الطبقة « المنتجة » ، طبقة « الحرفيين » أو الطبقة « المأجورة » وطبقة « الملاّك » أو الطبقة « الجاهزة » ، أي الجاهزة لتحمل مهام الخدمة العامة) . أما في **البيان الشيوعي** ، وهو مؤلف في النظرية السياسية ، فإن الصورة المستعملة من قبل ماركس تتميز بالثنائية . والسبب في ذلك بسيط . كان ماركس يطمح للبرهنة على أن صراع الطبقات هو محرك التاريخ ، وبتعابير أخرى ، إن التغيّر الاجتماعي هو نتاج التعارضات بين الطبقات . ذلك أن فكرة التعارض ، مثل فكرة التناقض التي يفضلها ماركس ، مثلها مثل فكرة الحرب أو الصراع ، تتضمن فكرتي الازدواجية والمبارزة . وفي كتاب **صراع الطبقات** وهو مؤلف تاريخي ، كان المقصود وصف وضع ملموس في تعقده . ولهذا السبب كانت الطبقات التي ميّزها ماركس في هذا النص أكثر عدداً . في الواقع إن ما نسميه أحياناً المفهوم الماركسي للطبقات لا يتعلق بنظرية محددة تماماً ولكن بمجموعة من النظريات يجمع بينها مبدأ صراع الطبقات ولكنها تختلف الواحدة عن الأخرى فيما يتعلق بمعايير التمييز بين الطبقات وبعدد الطبقات الواجب اعتماده . إن مفاهيم ماركس نفسه حول موضوع الطبقات الاجتماعية تبدو كأنها متغيّرة ليس فقط تبعاً للموضوع المطروق ولكن تبعاً للجمهور المقصود كذلك . إن بعض الماركسيين الجدد فقط يقدمون توزيع المنافع مثل السلطة والدخل والمكانة الاجتماعية ، على أنها ثنائية بالضرورة ، تضع طبقة تسمى « مهيمنة » بمواجهة طبقة يقال إنها « مهيمن عليها » .

إن الدراسات المعروفة باسم « التفريع الاجتماعي » التي تطورت بشكل أساسي في الولايات المتحدة بدءاً من سنوات الخمسينات ، تتجه عموماً نحو غائية وصفية : فالمقصود منها ، تصحيح المراتب الاجتماعية المميزة لأفراد مجتمع معيّن أو جماعة معينة . ويتم تحديد المراتب تبعاً لمعايير مثل الدخل والاعتبار الذي تحظى به المهنة الممارسة والمستوى العلمي ، الخ . . . أحياناً ، كما في أعمال ورنر Warner) يتم السعي لإيجاد الإدراك الذي يكون لدى أعضاء الجماعة حول التمييزات الاجتماعية التي تفرقهم بعضهم بعضهم عن البعض الآخر . في أغلب الأحيان يجري البحث انطلاقاً من العلاقات الإحصائية التي يمكن ملاحظتها بين المعايير المختلفة ، عن تصنيفية تسمح بتعريف مجموعة من الطبقات ، أو مجموعة شرائح ، كما يقال بالأحرى ، إذا كانت عناصر التصنيف متراتبة . إن دراسات التفريع هي غالباً ، كما قلنا ، وصفية ، أي أنها لا تبدي رأيها بشكل عام حول مبررات وجود أو « أسباب » ظواهر التفريع .

إن مسألة أسباب التفريع هي التي سنهتم بها الآن . يمكننا في هذا الموضوع أن نميز ثلاثة أنواع من النظريات . الأولى ، هي النظرية الماركسية التي تجعل من تنظيم علاقات الانتاج سبب وجود الطبقات . تكتسب هذه النظرية أهمية تاريخية أكيدة ، لكن حقل تطبيقها غير أكيد . صحيح أن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أدت الى ظهور طبقتين هما البورجوازية والبروليتاريا ، وأن العلاقات بين هاتين الطبقتين عدائية الى حد كبير وأن بعض الوقائع التاريخية لا يمكن فهمها إذا تجاهلنا النزاعات التي تضعها في مواجهة بعضها البعض . لكن يقتضي كذلك أن نرى الصحة المحدودة لصورة صراع الطبقات ، حتى فيما يتعلق بفترة الثورة الصناعية الأولى . لا يمكن أن تؤخذ هذه الصورة بحرفيتها ما دامت لعبة المصالح تتطور بحرية . وهكذا فإن قانون

الحد الأدنى الحيوي للأجور الذي يقتبسه ماركس عن ريكاردو ينطوي على فرضية المنافسة الكاملة بين المشاركين في اللعبة الاقتصادية . ومع ولادة الحركة النقابية لم تعد للعلاقات بين الرأسماليين والبروليتاريين بنية لعبة ليس فيها إلا رابح أو خاسر وإنما هي متسمة على العكس بعناصر التعاون كما تتسم بعناصر النزاع : وبالفعل إن بروز سلطة النقابة يسمح للطبقة « المهيمن عليها » أن تستعيد لصالحها جزءاً من زيادة الانتاجية . ومن المحتمل أن تؤدي العدوانية النقابية الى دفع الانتاجية وهكذا تكون مفيدة للجميع . إن صورة التنازع بين الطبقات تعود إذن ، وفي أحسن الأحوال الى ظروف تاريخية عابرة . من جهة أخرى ، لا يمكننا جعل تاريخ الثورة الصناعية الأولى يقتصر على لعبة العلاقات بين فاعلين جماعيين إلا بفعل قرار تعسفي فقط . حتى فيما لو اهتممنا فقط بالجوانب الاقتصادية لهذا التاريخ ، وحتى لو اقتصرنا على حالة انكلترا التي كانت تجسد ، حسب ماركس ـ وهو افتراض قابل للنقاش كثيراً ـ تاريخ المجتمعات الاخرى ، لا يمكننا عدم الاخذ بالحسبان مثلاً التحولات الزراعية في هذا البلد والدور الذي لعبته في هذا الصدد « طبقة » أخرى ، وهي طبقة الملاك العقاريين . ومن المشكوك فيه ، حتى في الحالة الانكليزية ، أن نتمكن من تقليص دور هؤلاء الى دور الاشخاص الثانويين المكلفين بتحرير مجموعة من الأيدي العاملة لحساب الرأسماليين . وعندما نتفحص مجتمعات أخرى ، مثل المجتمع البروسي ، نجد صورة التصارع بين الرأسماليين والبروليتاريين غير صالحة تقريباً لتفسير تطوره . إن مسيرة تصنيع بروسيا غير قابلة للفهم إذا تجاهلنا دور الموظفين والهجرة الريفية التي سببها جهد اليونكر (*) من أجل تحديث استثماراتهم ، والتي نتجت ليس فقط من المبادرات الحكومية ولكن من تكيّف الملاك العقاريين مع بيئة متغيّرة . وهي لو تفحصنا النظرية الماركسية ضمن الاطار التاريخي العام الذي تم تصورها فيه ، فإننا نجدها مثقلة جداً بإيمانها بالنهايات ، أي بالتصور الذي كونه ماركس لنفسه على الصيرورة التاريخية ونهايتها المزعومة . إن العرض الذي قضى بأن انكلترا منتصف القرن التاسع عشر تعطي صورة مسبقة عن تطور الانسانية ، وبأن التاريخ الانكليزي يحكمه الصراع بين طبقتين أساسيتين ، لا يمكن تفسيره إلا عبر هذا الإيمان بالنهايات وبفعله . إن نظرية ماركس عن الطبقات التي تقدم نموذجاً أبسط من أن يستوعب المسيرة التاريخية للتصنيع ، لا تستطيع من باب أولى الادعاء بأنها تصف بشكل صحيح المجتمعات الصناعية الحديثة . إن تطور الدولة ووظائفها وتزايد عدد موظفيها ومهامهم ، والتعقيد المتزايد « للمنظمات » (المؤسسات ، الإدارات) ، وتنوع أنماط التنظيم ، تؤدي الى أن نظام المواقع الاجتماعية ـ المهنية لا يمكن أن يقتصر على عدد صغير من « الطبقات الاجتماعية » . ومن باب أولى ، لا يمكن وصف « البنية الاجتماعية » للمجتمعات الصناعية انطلاقاً من تصور ثنائي يقوم على المواجهة بين طبقتين متنازعتين . لا يمكننا التوصل الى تصور ثنائي للبنية الاجتماعية إلا بمضاعفة الدوائر الداخلية ، وذلك بجعل موظفي الدولة أو « الأجهزة الايديولوجية » مثلاً حلفاء الطبقة « المهيمنة » ، عماً عنهم ، مفترضين أن نزاعات المصالح أو النزاعات القيمية بين هذه الفئة أو تلك من النخب ليست سوى وقائع عديمة الأهمية « تخفي » توافقاً كامناً بين مختلف « فئات الطبقة المهيمنة » ، عبر إدخال تمييزات دقيقة مثل

(*) اليونكر (Junkers) : أعضاء الطبقة الأرستقراطية الاقطاعية البروسية (المترجم)

تلك التي تخلف مواجهة بين الفئات المسيطرة والفئات المسيطر عليها من الطبقة المهيمنة . حينئذٍ نصل الى التفكير السفسطائي الذي يشكل اللحمة لبعض النظريات الماركسية الجديدة . فنظرية التوسير (Althusser) على سبيل المثال : بما أن الدولة هي بالضرورة (؟) في خدمة الطبقة المهيمنة ، فإن مأموريها هم كذلك ، من أصغر موظف في البرق والبريد الى المدرّس . أو نظرية بودلو (Baudelot) وزملائه : بما أن الفائض مستمد فقط (؟)من جهد العمال، فإن الطبقات الأخرى يجب أن تعتبر شرائح من البورجوازية ، وهكذا فإن المدرسين ينتمون الى البورجوازية الصغيرة بمقدار ما هم : 1 ـ يقبضون حصة من فائض القيمة التي ينتجها بالتحديد وحصراً عمال الصناعة ؛ 2 ـ وحيث تكون هذه الحصة أقل من حصة الأطر الادارية العليا والوسطى مثلاً . ينبغي الافتراض أن تنظيم العمل وتأهيل « الرأسمال الانساني » ليس لهما أثر مع الأسف على الانتاج والانتاجية . إذا ردنا أن يكون لهذا النمط من التفكير أساس ما . من البديهي أن صنع أي انتاج صناعي مركّب لا يمكن إلا أن ينسب لجميع أعضاء المشروع دون أي تمييز . لم يعد إذن ثمة أي معنى لنظرية فائض القيمة في شركة صناعية مركبة ، وأن معايير فيبر (Weber) حول التفريع يمكن أن يكون مفيداً إحلالها محل معايير ماركس : إذا كان الجميع ـ باستثناء حفنة من « المستفيدين » ـ يساهمون في انتاج فائض القيمة ، فإن مفهوم فائض القيمة يتبخر . في المقابل ما نزال نلاحظ في الشركات الصناعية تفريعاً من ناحية السلطة والولاية والنفوذ والمكانة .

أما النوع الثاني من النظريات فإنه يستوحي « الوظيفية » . ولقد صاغ النظرية الوظيفية للتفريع ، ديفيس (Davis) ومور (Moore) . والتفريع بالنسبة لهذين المؤلفين هو نتيجة مباشرة لتقسيم العمل : فالخدمات المتعلقة بوظائف ذات أهمية متنوعة في نظام تقسيم العمل ، يقتضي أن تدفع أجورها بشكل متفاوت (من وجهة نظر رمزية أو مادية) . وهذه الأجور المتفاوتة تولد أثراً تنافسياً بين الأفراد ، يسمح بدوره بحدوث تزاوج مرض الى حد ما بين الكفاءات والوظائف . وبشكل مكمل ، يعتبر ديفيس ومور أن ارتفاع الأجور المرتبطة بالموقع الاجتماعي هو فعل معاكس للسهولة التي يمكن أن يمنح بها هذا الموقع . ويقدم بارسونز (Parsons) صيغة مختلفة لهذه النظرية بمقدار ما يجعل من « القيم » المعمول بها في مجتمع معيّن ، المبدأ الذي يحدد قيمة الأجور المرتبطة بالمواقع الاجتماعية ـ المهنية . إن النظريات الوظيفية للتفريع الاجتماعي ، على الرغم من قيمتها وقدرتها التفسيرية ، عرضة لاعتراضات جدية كثيرة . بادىء بدء ، أنها بالتأكيد تنقل دون وجه حق الى المجتمعات بمجملها أواليات خاصة بالنظم الاجتماعية الصغيرة . بالتأكيد لا يمكننا أن نتصور كيف يمكن لأية منظمة أن تعمل بطريقة مناسبة ومقبولة بالنسبة الى العناصر التي تستخدمها ، إذا لم تكن البدلات (المادية والرمزية) التي تمنحها لعناصرها متناسبة بشكل ما والى حد ما ، مع أهمية مساهماتهم في عمل النظام . إن الخطأ الصناعي أقل خطراً من الخطأ الحاصل في برنامج الانتاج . وإن نجاح مشروع ما يتوقف على قرارات الاستثمار أو السياسة التجارية أكثر مما يتوقف على الحمية الخاصة لأحد العمال . ومن المرجح أن إيجاد مدير تجاري فعّال أصعب من إيجاد عامل جيد . يصبح قابلاً للفهم إذن أن تكون مكافأة الأول أعلى من مكافأة الثاني وأن يكون طبيعياً قبول الثاني أن يرى نفسه يحظى بمعاملة أدنى مستوى . إذا لم يظهر له الفارق في

البدلات مفرطاً بالنسبة الى الفارق في المساهمة . إلا أن المجتمعات ليست مؤسسات ولا منظمات . فالثانية تتجه دوماً نحو تحقيق أغراض محددة ، يمكن تبعاً لها تقدير مساهمة كل واحد بدقة كبيرة الى حد ما حسب كل حالة . ولكننا لا نستطيع أن نطبق هذا الافتراض على المجتمعات إلا إذا قبلنا بتشابه مشكوك فيه . فضلاً عن ذلك ، من الصعوبة بمكان إقامة المعايير التي تسمح ، على مستوى مجتمع معيّن بمجمله ، بترتيب مختلف أنماط المواقع الاجتماعية ـ المهنية من خلال أهميتها « الوظيفية » . فبماذا يتمتع المحامون والمدرّسون والأطباء وموظفو المصارف بأهمية أكبر الواحد عن الاخر ؟

إن النظرية الوظيفية للتفريع بصيغتها البرسونية تطرح صعوبات أقل من الصيغة التي يقدمها ديفيس ومور . فبارسونز يرى أن كل مجتمع يميل الى التميّز بنظام من القيم متراتبة بدقة الى حد ما فيما بينها . وهكذا ، يعتبر الانجاز (achievement) في المجتمع الاميركي قيمة أساسية . يكون إذن ثمة مكانة خاصة للعلماء وأرباب العمل الذين يؤدون دوراً أساسياً في إنتاج أشياء جديدة معرفية أو تقنية . في مجتمعات أخرى يعتبر « الحفاظ على النماذج الثقافية » قيمة أساسية . ففي هذه الحالة يتمتع الكهنة والمثقفون والجامعيون بمكانة خاصة . من المؤسف أن بارسون لا يجيب بوضوح كامل على مسألة معرفة لماذا تتميز نظم القيم من مجتمع إلى آخر . من المشكوك فيه من جهة ثانية أن تتمكن النظرية البرسونية من التعرف على شيء آخر غير بعض الجوانب الجزئية لأنظمة التفريع .

ثمة نوع ثالث من النظريات يجعل من ظواهر التفريع نتيجة لآواليات السوق . نجد ذلك مصمماً بشكل واضح لدى آدم سميث (Adam Smith) . فالأجور وبشكل أعم المكافآت (النظام) تتوقف كما يقول ، على العرض والطلب المتعلقين بهذا النوع من العمل أو ذاك . يكون العرض متعلقاً بصعوبة التدرب وتنفيذ المهام العائدة للأعمال . لذلك يكون وضع الطبيب أعلى من وضع مستخدم المخزن . وفي الوقت نفسه ، يقتضي الأخذ بعين الاعتبار الضغوطات المادية والاجتماعية التي يعمل في ظلها سوق **الأوضاع** . وهكذا على الرغم من أن عمال المناجم والجنود يقومون بنشاطات متشابهة من ناحية المخاطر التي يتعرضون لها والتدرب الضروري ، علينا كما يقول سميث أن نتوقع دفع أجور أعلى لعمال المناجم . وبالعقل ، لا يمكن أن تدفع أجور هؤلاء من حساب مفتوح للجنود يقوم على المكانة والمجد . وهكذا فإن مكافآت عامل المنجم والجندي ، الرمزية والمادية تنجم عن قوانين السوق وطبيعة المهام التي عليهما إنجازها . إننا نجد هذا النمط النظري لدى دهراندورف (Dahrendorf) . فكل نظام اجتماعي يتضمن طلباً ، موزعاً بطريقة ما ، وأنماطاً مختلفة من النشاطات يرتبط بها عرض موزع هو نفسه بطريقة ما . وهكذا ، فإن جماعة من النساء عاطلة عن العمل سيبرز لديها طلب قوي على الثرثرة . لذا تكون النساء الأكثر اعتباراً في المجموعة هن الأكثر قدرة على انتاج الاخبار . كما أن دولة إيديوقراطية (مثل الدولة غير الايديوقراطية المعرضة لتغييرات مفاجئة) ، تظهر عادة طلباً قوياً على الانتاج الايديولوجي : سيكافأ إذن فيها الأيديولوجيون بتعويضات عالية مادياً ورمزياً . إلا أن سوق التفريع الاجتماعي هي سوق ناقصة جداً . فلا يمكن تفسير الفوارق في الاجور ، كما الفوارق في المكانة بلعبة العرض

والطلب وحسب . فكلا النوعين من الفوارق يتوقفان كذلك على متغيرات مؤسسية معقدة . وهكذا ، يمكن للسلطة النقابية أن يكون لها ، تبعاً لفعاليتها ، تأثير متنوع على التفاوت في المداخيل . وبما أن التواجد النقابي لا يمكن أن يكون متماثلاً في مختلف الفروع ، يمكن أن ينجم عن ذلك فوارق في المداخيل ، لا يبررها قانون العرض والطلب ، ولا الفوارق في الأهمية « الوظيفية » . إن الفوارق في الأجور بين العمال المهرة والمهندسين هي أقل بشكل ملموس في ألمانيا منها في فرنسا وذلك ناجم جزئياً على الأقل عن كون النقابات أكثر قوة في ألمانيا . إنها أكثر قوة لأسباب معقدة ، ليس أقلها كونها أقل تسيساً . لكن الضعف النسبي للفوارق في الدخل بين العمال اليدويين وغير اليدويين ناتج كذلك عن وجود نظام تأهيل مهني تنافسي بالنسبة لنظام التعليم العام في ألمانيا . كما أن سوق المكانة هي سوق غير كاملة ، مرتبطة بمتغيرات مؤسسية . وهكذا ، فإن مكانة الجامعيين في بروسيا ثم في ألمانيا في القرن التاسع عشر ، ناجمة ليس فقط عن نجاحات العلم الألماني ولكون التطور الاقتصادي ترافق مع طلب قوي على العلماء والتقنيين ، ولكن لأن الجامعات كانت كذلك السراي الذي كانت تختار منه « الطبقة القائدة » من الموظفين . كل هذه الأمثلة تبرهن أن الفوارق في « المكافآت » (في المعنى الشامل للكلمة) لا يمكن تفسيرها بشكل كامل إذا تجاهلنا مؤسسات مميزة لكل نظام أو لكل نظام اجتماعي فرعي .

من المؤكد أن علم الاجتماع ليس قادراً اليوم على تقديم « نظرية عامة » للتفريع ومن المرجح أن البحث عن مثل هذه النظرية محكوم عليه مسبقاً بالإخفاق . إن أنظمة التفريع لا يمكن تفسيرها بشكل كامل ، لا بواسطة الأهمية الوظيفية للمواقع الاجتماعية ، ولا بواسطة تراتبية القيم المشتركة ، ولا بواسطة تنظيم علاقات الانتاج . ثمة فقط بعض جوانب التفريع التي يمكن تفسيرها بواسطة أحد هذه التصورات . لا يمكن لفكرة الأهمية الوظيفية أن تنال معنى محدداً إلا في حالة المنظمات . وحتى في هذه الحالة ، فهي لا تسمح بإقامة نظام ، كامل أو جزئي ، يتناول مجمل الوقائع أو الأوضاع . إن القيم المشتركة قادرة ـ على أفضل وجه ممكن ـ أن تحلل بعض الفوارق بين نظم التفريع . أما فيما يتعلق بعلاقات الانتاج ، فهي غير معرّفة بطريقة محددة ، ولا تحدد نظاماً ، كاملاً أو جزئياً ، إلا في حالات خاصة . في الواقع ، إن الفوارق في المكانة والسلطة والوضع بين المجموعات هي حصيلة مجموعة أو بالأحرى منظومة من المتغيرات تختلف تركيبتها وبنيتها نفسها بين نظام إجتماعي وآخر . إن مثال السوق يمكن أن يكون النموذج الوحيد القادر على إدعاء نوع من الشمولية : فالمكانة والدخل والولاية والنفوذ والسلطة هي دوماً مكافآت متعلقة بطلب اجتماعي معيّن . من الطبيعي أن يتعلق هذا الطلب نفسه بخصائص النظام الذي يظهر فيه . وهكذا ، فإن الطلب على الأيديولوجيا ، إذا أخذنا مثل دهراندورف ، يتوقف على نمط تنظيم السلطة السياسية . فضلاً عن ذلك ، يقتضي اعتبار سوق التفريع بمثابة سوق **غير كاملة** .

إن تفوّق مثال السوق ، ربما كان ينجم ، جزئياً على الأقل ، عن أن الأفكار الأساسية التي تعرّفه ، ومنها فكرة العرض والطلب ، تبدو في آن معاً أكثر وضوحاً وأكثر قابلية للتطبيق بشكل عام من أفكار « الأهمية الوظيفية » أو « القيم المشتركة » أو « علاقات الانتاج » .

● Bibliographie. — Aron, R., *La lutte des classes. Nouvelles leçons sur les sociétés industrielles,*

Paris, Gallimard, 1964. — BAUDELOT, C., ESTABLET, R., MALEMORT, J., *La petite bourgeoisie en France*, Paris, F. Maspero, 1975. — BENDIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953; *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, 2e éd. élargie, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — BLAU, P. M., *Inequality and heterogeneity : a primitive theory of social structure*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1977. — BLAU, P. M., et DUNCAN, O. D., *The American occupational structure*, New York, Wiley, 1967. — DAHRENDORF, R., « On the origin of inequality among men », *in* BÉTEILLE, A. (red.), *Social inequality. Selected readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1969, 16-44. — DAVIS, K., et MOORE, W., « Some principles of stratification », *American sociological review*, X, 2, 1945, 242-249. — LAUTMAN, J., « Mais où sont les classes d'antan ? », *in* MENDRAS, H. (red.), *La sagesse et le désordre*, Paris, Gallimard, 1980, 81-99. — MARION, G., « Les théories de la répartition hiérarchique des revenus de Adam Smith à nos jours », *Revue économique*, XIX, 3, 1968, 385-410. — PARSONS, T., « An analytical approach to the theory of social stratification », *American journal of Sociology*, XLV, 6, 1940, 841-862. Reproduit *in* PARSONS, T., *Essays in sociological theory pure and applied*, New York, The Free Press, 1949; *Essays in sociological theory*, éd. rev. 1954, éd. rev. 1964, 69-88 ; « A revised analytical approach to the theory of social stratification », *in* BENDIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953 ; *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, 2e éd. élargie, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966, 92-129. Trad. franç., « Nouvelle ébauche d'une théorie de la stratification », *in* PARSONS, T., *Eléments pour une sociologie de l'action*, Paris, Plon, 1955, 256-325 ; « Equality and inequality in modern society, or social stratification revisited », *Sociological inquiry*, XL, 2, 1970, 13-72. — STOETZEL, J., « Les revenus et le coût des besoins de la vie », *Sondages*, *1*, 1976. — TUMIN, M. M., *Social stratification. The forms and functions of inequality*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967. — TURGOT, A. R. J., *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses*, Paris, 1766, pub. anonyme. Et *in* TURGOT, A. R. J., *Ecrits économiques*, Paris, Calmann-Lévy, 1970, 121-188. — WARNER, L., *Social class in America*, Chicago, Science Research Associates, 1949, New York, Harper, 1960. — WEBER, M., « Ordres et classes », *in* WEBER, M., *Economie et société**, chap. IV, 309-317.

تقسيم العمل Division du Travail

إن تقسيم العمل هو إحدى السمات الأقل عرضة للنقاش في المجتمعات الانسانية . ولكنها تسم كذلك بعض المجتمعات الحيوانية ـ ولا سيما مجتمعات الحشرات ؛ وفيما يتعلق بالمجتمعات الانسانية ، فإنها تقدم عبر تاريخها سمات مختلفة جداً .

إن تقسيم العمل ، لدى الناس كما لدى الحيوانات ، مرتبط ببعض السمات التشكلية . وما كان أوغست كونت (Comte) يسميه « خضوع الأعمار والأجناس » هو بالتأكيد تعبير مبالغ فيه جداً . ولكن ثمة بعض النشاطات التي تبدو ، مهما توسع البحث ، محرمة على الأفراد الذكور ، مثل وضع أولاد للعالم ، كما أن الأولاد الصغار السن والشيوخ يكونون عاجزين عن إتمام بعض « أعمال القوة » التي لا تخيف الراشدين .

ولكن تقسيم العمل لدى الناس ليس محدداً أبداً بدقة بواسطة خصائص تشريحية أو فيزيائية . حتى ليبدو ، وهذا على الأقل ما توحي به المجتمعات الفئوية ، أن التخصصات الأكثر قسرية تستند إلى مقتضيات وموانع رمزية ودينية أكثر مما تستند الى خصائص طبيعية . فضلاً عن

ذلك ، إن الخصائص التي يمكن أن تزعم من أجل إقرار نسبة أوضاع معينة الى أفراد معينين ، ليست في الغالب سوى قابليات يمكن أن تتأكد وتتطور أو على العكس تترك طعماً للإهمال ، تبعاً لرعايتها ، أو عدم رعايتها بواسطة الممارسة والتربية .

إن تقسيم العمل ، باعتباره تخصصاً ، هو إذن ظاهرة اجتماعية . ولكنه يهم كذلك الاقتصادي ، بمقدار ما يكون متصلاً بإنتاجية العمل ، هذه الظاهرة التي تبدو أحد الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادي . وحول هذه النقطة أيضاً ، تبدو المقارنة مع حالة مجتمعات الحشرات ، مفيدة . فقد أشار الطبيعيون الى الاختصاص الصارم الذي يشاهد في هذه المجتمعات ، مع التنسيق الكامل في المهام في الوقت نفسه ، الأمر الذي تنجم عنه فعالية عمل النمل والنحل . فالقفير والمنملة يتم غالباً ذكرهما على أنهما نموذجان للتنظيم الاجتماعي ، ليس فقط المنسق ، ولكن الفعال . أما حالة المجتمعات الانسانية فتختلف عن حالة المجتمعات الحيوانية في نقطتين على الأقل . أولاً ، من الممكن أن تقارن فيها بين مهام منفذة حسب مبدأ تقسيم العمل ، والمهام التي قد تكون منفذة من قِبل أفراد غير مؤهلين وغير متخصصين . بصورة عامة ، يكون عمل النمط الأول أكثر انتاجية من عمل النمط الثاني : فمقابل أكلاف الانتاج نفسها ، تكون نوعية الانتاج أعلى وكميته أكبر . ثمة تفوق إذن للمنتجين الذين خصصوا نشاطهم ، ثانياً ، يمكن الذهاب في هذا التخصص بعيداً جداً ؛ فلا درجته ولا شكله يتحددان بمجموعة من الإكراهات المعينة مع بدء اللعبة . وعلى أساس هاتين النقطتين ، يكون تقسيم العمل في المجتمعات الانسانية قابلاً للتقدم ، بما أنه ينبثق عن تنسيقات مبتكرة وبما أنه من الممكن دفعه الى نقطة لا يمكن تحديدها مسبقاً .

بمقدار ما يقترن هذا التقدم بانتاجية أعلى للعمل ، كان مغرياً أن نرى في التخصص نتيجة للجهد الذكي للانسان الصناعي للحصول على أكبر انتاج ـ وأكبر ربح ـ من عوامل الانتاج ، بما فيه عمله الخاص . إنها الفرضية التي أوحى بها أدام سميث (Smith) في حكايته عن الدبابيس التي تنتج بكلفة أقل بمقدار ما تكون مهام العمال أكثر تخصصاً والعمال أكثر كفاءة . لقد أبرز دوركهايم نقداً كلاسيكياً ضد التفسير النفعي لسميث ، وبخاصة ضد الاراء النشوئية التي استنتجها منه سبنسر . بالنسبة لدوركهايم ، إن تقسيم العمل ليس فقط ثمرة حساب ماهر وصحيح . إنه ظاهرة محض **إجتماعية** ، بمعنى أنه ، دون أن يراد بصراحة في جميع وجوهه وجميع نتائجه من قبل هؤلاء الذين كانوا هم أنفسهم الأكثر نشاطاً في تشجيعه ، ينبثق كواحد من النتائج الممكنة لتواجههم ولمنافستهم . إن السعي من قبل المنتجين الى الانتاجية الأعلى عبر التخصص الأكثر ذكاء ، لا يكفي لتأمين تقسيم للعمل **قابل للحياة** . صحيح أن تقسيم العمل هو حل « ملطف » للتنافس ـ بما أنه مع التخصص يكف المتنافسون عن المزاحمة مباشرة بالنسبة لنفس الأموال . لكن تقسيم العمل لا يكفي لحل كل مشاكل التنافس . إنه يخلق منافسات بقدر ما يحل منها . وبالفعل ، إنه يفترض تخصيصاً مسبقاً للموارد وتقسيماً لاحقاً للانتاج ، لا يمكن أن تكون جميع وجوهها وجميع نتائجها محسوبة ومرادة مسبقاً . يمكننا أن نقول في هذا الصدد أن دوركهايم يعيد ضد سبنسر إذا لم يكن ضد سميث الصورة الشهيرة « لليد الخفية » ، المقترحة من قبل سميث

نفسه بخصوص السوق ، ولكن بعد أن نزع منها الخط التفاؤلي الذي ربطه بها النفعيون والنشوئيون .

وبالفعل ، إن تقسيم العمل ، بالنسبة لدوركهايم ، حتى ولو ترافق مع تخصيص في المهام ـ على مستوى تخصيص الموارد ورفع الانتاجية ـ فيما يتعلق بالانتاج ـ هو كذلك وقبل كل شيء من فعل التنظيم ، أو كما يفضل أن يقول دوركهايم ، ظاهرة **تضامن** . كيف ينبغي فهم هذه التعابير ؟ إذا قرأنا دوركهايم ، ثمة ما يغرينا بأخذها في معنى واسع جداً وبإغراق تحليل تقسيم العمل في نظرة إجمالية للشروط التي تؤثر على تماسك الأشكال المختلفة للمجتمعات . ولكن إذا قصرناها على اقتراحين أساسيين ، يحتفظ تعليم دوركهايم بملاءمته ودقته . فضلاً عن أن تقسيم العمل ليس ظاهرة طبيعية في **المعنى الضيق للكلمة** وإنما اجتماعية تحديداً ، فإن هذه الظاهرة ليست عفوية ولكنها منظمة ومنسقة **بطريقة منهجية** . فبالنسبة لهذا الاقتراح الثاني ، الذي يشير الى **تنسيق** المهام ، يأتي دوركهايم ببعض التحديدات المهمة جداً . أولاً ، يظهر التنظيم الاجتماعي ـ التضامن ـ في نمطين : الواحد « آلي » والآخر « عضوي » . ففي نظام « التضامن الآلي » يوجد التخصص في المهام محدداً بواسطة إكراه مميّز لهذا النمط من المجتمعات . فالانتماء الى مجموعة ليس مقيّماً بقوة وحسب (الأمر الذي يعتبر مميّزاً في نظر دوركهايم ، بما أن كل مجتمع يتطلب انتماء أعضائه) ، وإنما يقوم هذا الانتماء بخاصة على أساس ذوبان الفرقاء الفرديين في الكل الاجتماعي ، وبمقدار ما يعني التخصص التفرد ، فإن تمايزاً قوياً ـ وبخاصة إذا نجم عن الطموح والحسابات الأنانية ـ يناقض إذن مبدأ التضامن الآلي . فليس العمل ، ولا بخاصة نتاجه هو الذي يمايز في مثل هذه المجتمعات الأدوار الاجتماعية . إن الشكل الوحيد للتمايز المعترف به ، هو المساهمة في الحياة الروحية والشعائرية للمجتمع ، التي تخصّ كل واحد بوجه وموقع قانونيين .

أما في نظام التضامن العضوي ، فيكون ، على العكس ، تمايز النشاطات الانتاجية حسب معايير الكفاءة والفعالية ، شرعياً بصورة كاملة . ينتج عن ذلك تغيّر بارز ومستمر في تراتبية الأوضاع القانونية ، مولّدة من جهة أخرى فوضى اجتماعية . وينتج عن ذلك بشكل مترابط ، تطور ضخم في وظائف التنسيق ، التي تصبح أكثر فأكثر واعية ومنهجية . وبما أن الفوارق التي تنجم عن التخصص تؤدي الى تزايد واتساع متنامي للمبادلات بين المنتجين ، مع مخاطر النزاع الملازمة لهذه الاتصالات والمبادلات ، ينبغي أن يوضع تقسيم العمل تحت إشراف سلطات تتمتع بنظرة أكثر تفهماً لمسيرة الانتاج من كل منتج على حدة . ويضيف دوركهايم أن وظيفة التنسيق والتفكير هذه ، هي أكثر أهمية بمقدار ما تكون المهام الانتاجية أكثر تمايزاً .

ليس تقسيم العمل إذن تخصصاً في القابليات والكفاءات وحسب ، وإنما هو كذلك **تنسيق** للمهام . ذلك ما رآه جيداً تايلور (Taylor) وممتهنو التنظيم العلمي للعمل . فغرض تايلور كان بسيطاً . إنه يقصد تحسين انتاجية العمل الصناعي ، شرط أن توزع ثمار هذه الانتاجية المتزايدة بطريقة منصفة بين العمال والمستخدمين . ينبغي أن يؤخذ هذا الشرط بصورة دقيقة ، إذ إن العامل « المستغل » ، حسب تايلور ، ينتج أقل مما يستطيع ، وذلك لأسباب كثيرة فيزيولوجية ونفسانية

وأخلاقية . يقتضي إذن أن نحدد « علمياً » ليس فقط كثافة العمل ، وإنما الطريقة التي ينبغي أن ينظم بها .

هل إن الطرائق التي يقترحها تايلور « علمية » كما يؤكد هو ذلك ؟ هل يكون توزيع « الفائض » منصفاً ؟ إن طرائق تايلور ، وبخاصة التوقيت وتفكيك المهام الى حركات أساسية ، عرضة للنقد المستوحى من علم النفس الجشتالتي (الصيغي) والبيهافيوري (السلوكي) ، ثمة نقد آخر موجه ضد التنظيم العلمي للعمل أثار مفاهيم مناهضة ، وبخاصة النظرية المعروفة باسم « العلاقات الانسانية » أو أيضاً « بديناميكية الجماعة » . يوجد مصدر هذه المجموعة الثانية من النقد في التحقيق الشهير حول مصنع هاوتورن (Hawthorne) التابع لجنرال الكتريك . وعبر تنسيق المقابلات والملاحظة المشاركة ، بيّـن المحققون أن الانتاجية لا ترتبط فقط بالطريقة التي نظم بها العمل ، ولا حتى بمميزات البيئة ، مثل الضجة والنور والغبار ، ولكن بالبنية غير الشكلية للمعامل والعلاقات بين الشغيلة وكذلك دوافعهم وتطلعاتهم ومشاريعهم الحياتية . أما فيما يتعلق بقاعدة توزيع الانتاج والفائض ، فإنها تطرح مسألة مكافآت عمل العمال ودوافع الشغيلة التي يمكن أن يستند إليها المستخدِم ليحصل على الانخراط الأكمل للأجير .

طوّر جورج فريدمان (G. Friedmann) نظرية موجزة جداً للتايلورية وللتنظيم العلمي للعمل ، في سلسلة من الأعمال الكلاسيكية . يتغذى نقد فريدمان بنوع من الإيمان الانساني في فضائل العمل . إنه يستعيد في أساسياته تحليلات الجشتالتيين ضد تقليص تايلور للمهام المحسوسة إلى سلسلة من العمليات الأساسية . وأخيراً ، يعبر عن الشكوك المنتشرة جداً ، لدى النقابيين والمثقفين ، بأن التايلورية تفاقم في حالات عديدة استغلال الشغيلة ، من خلال إقامتها ، بفضل التوقيت ، « للإيقاع الجهنمي » و« لا أنسنة العمل » ، وذلك عبر تقليصها الى سلسلة من المهام المجزأة والمكررة بوتيرة مفروضة .

يمكننا مواجهة هذه الاراء المعممة من قبل فريدمان ، بعدد معيّـن من الملاحظات ، التي ذكرها هو نفسه بصدق كبير ، حتى ولو لم يعترف دوماً بكل مداها . أولاً ، سمح التنظيم التايلوري ، بفضل انخفاض الأكلاف ، بالإنتاج الكثيف في عدد كبير من القطاعات ، بدءاً من السيارات انتهاء الى الأحذية ، مروراً بالصناعة الزراعية ـ الغذائية . ويبدو كذلك أن أغلب أرباح الانتاجية في مجالات الانتاج التي تؤثر بشكل أكثر مباشرة على مستوى الحياة ، قد تحققت في الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفييتي ، بفضل ترشيد ، وتنظيم أكثر علمية للعمل . ثانياً ، اقترن انفجار العمل و« رفع مستوى الشغيلة » بارتفاع لمستوى الحياة استفاد منه العامل الصناعي كمستهلك . إذا كان العامل التايلوري قد تم « تحويله الى آلة » ـ الأمر الذي يتطلب تأهيلاً قوياً ـ فلم يتم « إفقاره » . فلم يصادر رأس المال كل الفائض . وأخيراً ، إن صورة الانسان الآلي الذي أبرزه شابلن في **الأزمنة الحديثة** يجب أن تصحح بالنسبة لعدة نقاط . وقد أشار فريدمان نفسه أن الكثيرين من العمال بالسلسلة ، على عكس فرضيات علماء النفس الجشتالتيين حول فقدان الحوافز بفقدان البداهة ، لا يشعرون بالكبت الذي لا يطاق نتيجة رتابة المهام المجزأة المفروضة

عليهم . ولكنه أدرك بشكل جيد خصوصاً ، أن عملية رفع المستوى لا تفترق عن عملية إعادة التأهيل ـ وذلك مع الإشارة ، وعن حق ، أن في لعبة الانتقال هذه ثمة على الأرجح خاسرين أكثر من الرابحين ، وأن الذين رُفّعوا ليس لديهم دوماً الضمانة بأن يجدوا أنفسهم وقد « أعيد تأهيلهم » في نهاية العملية .

إن تقسيم العمل ، الرشيد والمنظم علمياً ، وليس الطبيعي ، يشكل أحد مميزات المجتمعات الانسانية . ولكن يفرض عليهم سلسلة كاملة من الإكراهات والمخاطر التي لا يمكننا القول بأنها ، مع حسبان كل شيء ، أكثر ثقلاً من تلك التي قد تنجم عن غياب التمايز والتخصص . إن الرغبة بأن يستطيع أي واحد متى يشاء فعل أي شيء هي بالتأكيد طوباوية ، كونها تتجاهل في آن معاً أكلاف التدرب ومهله ، وفي الوقت نفسه الأكلاف التي يستتبعها هذا الموكب الراقص دون توقف . يتكلم بارسونز (Parsons) بهذا الخصوص على « التمايز » ، ويمكن تقديم هذا الوضع كنوع من القفز في مواطن الخيال ، بنفس طريقة الحكاية الشهيرة التي يستطيع بمقتضاها وزير المالية والطاهية ، من أجل سعادتهما ، والخير العام أن يتبادلا وفقاً لخيارهما مركزيهما ومسؤولياتهما .

إذا اقتصرنا على تفحص تقسيم العمل في مرحلته الحالية (العضوية كما يقول دوركهايم) ، وفي نطاق النشاطات التقنية ـ الاقتصادية للانتاج ، نجد أنه يفرض على أعضاء المجتمع الذي يطبقونه نوعين من الإكراهات . إنه يقيم بين أشخاص العملية الانتاجية تسلسلاً أساسياً . فهو يفصل المنفذين عن « الآخرين » ، ويكون محتوى هذا التمييز ذات استعمال دقيق . هل نقول إن « المنتجين » الحقيقيين هم المنفذون الوحيدون (العمال اليدويون) ؟ ألا يمكننا أن نقول كذلك إن « الآخرين » ، الذين يخططون ، والذين يقررون ، والذين يشرفون ، هم المنتجون الحقيقيون ؟ في شتى الأحوال ، يكون المنفذون محصورين ، تقريباً بالتعريف ، في مهام لم يخططوها ، وبالكاد اختاروها في أغلب الأحيان . هل يزول هذا الوضع إذا أصبحت ملكية وسائل الانتاج جماعية ؟ لا يعود « القادة » هم أنفسهم : يتنحى « الرأسماليون » تماماً أمام « العمال » ـ أو بالأحرى أمام ممثليهم السياسيين أو النقابيين . ولكن هل يتوقف المنفذون عن أن يعينوا في أدوار بواقي ؟ وهل يتوقف التمييز بين « المنفذين » و« الآخرين » إذا أصبحت وحدات الانتاج مجموعات ذات إدارة ذاتية ؟ تتطلب النشاطات الانتاجية تنسيقاً للمؤهلات التقنية والإدارية والتجارية . إن إدارة المشاريع ، حتى لو سميت « مجموعات ذات إدارة ذاتية » ومتحررة في آن معاً من إشراف المالكين ، والسوق والدولة ، تتطلب مؤهلات ومصالح ودوافع ، لا شيء يضمن أن تكون موزعة بالتساوي وأن يكون من السهل التنسيق فيما بينها . وهكذا فإن التمييز بين المنفذين « والاخرين » يملك كل الفرص للظهور مجدداً بشكل آخر ، حتى ولو تسمى المنفذون « القاعدة » و« الآخرون » « مفوّضين » .

يقوم إذن الإكراه الأول المرتبط بتقسيم العمل في فصل مهام التنفيذ عن المهام الأخرى الانتاجية . ولكن هذا الإكراه يمكن تدبيره ، مثلما نحن مدعوون للاقتناع به عندما نفكر بتنوع

« القادة » وبعلاقاتهم مع « المنفذين » . تساهم طبيعة هذه العلاقة في وصف تقسيم العمل . في الوضع التايلوري الأولي تكون هذه العلاقة علاقة توجيه ومراقبة . اليوم ، وبالنسبة لعدد متزايد من المهام ، يطلب من بعض المنفذين مستوى عال من الكفاءة والإطلاع . وبسبب مؤهلاتهم ، يعترف لهم إذن ببعض الهامش من الاستقلال . لا بل أحياناً ، تكون مبادرتهم مطلوبة . ولكن ، إذا أصبح بعض المنفذين أكثر تأهيلاً ، فلا ينجم عن ذلك أنهم أصبحوا جميعاً مخططين أو مصممين . لقد ارتفع مستوى مشاركتهم ، ولكن فيما يتعلق بمساهمة محتملة في مسؤوليات القرار ، ليس حتى مؤكداً أن هؤلاء المنفذين حتى المؤهلين بشكل أفضل ، يهتمون بذلك كثيراً . إن الأكلاف الاجتماعية المرتبطة بالمساهمة (في الوقت ، وفي المسؤولية) تفهم غالباً على أنها شراك لا يقبل المنفذون بصفتهم الفردية بأن يتركوا أنفسهم يسجنون فيها على حساب حريتهم . كما أن المشاركة تشجب غالباً من قبل التنظيمات النقابية باعتبارها محاولة « للمناورة » و« الاستمالة » من قبل الرأسماليين .

إن التمييز بين « المنفذين » و« الآخرين » يكون أفضل احتمالاً بقدر ما يكون « الآخرون » أقل ظهوراً ولا يتصرفون مثل حرّاس السجون ، ولكنهم يقومون بأدوار الخبراء والمستشارين ، وعند الاقتضاء الوسطاء ، بين الفرقاء المتواجدين في عملية الانتاج . ثمة صعوبة خاصة في تحمل هذه الأدوار ، ولا ينبغي توقع أن تستقبل سلطة خبير ما وأن يعترف به بسهولة . كان ذلك ما أدركه دوركهايم بغموض عندما رأى في «Moralisation des relations professionnelles» (أي ، العلاقات بين مختلف الفئات المعنية في عملية الانتاج) الوسيلة الهشة ، وإنما الأكثر فعالية في النهاية ، بمواجهة مخاطر الفوضى الاجتماعية التي يتضمنها تقسيم العمل .

● Bibliographie. — Bendix, R., *Work and authority in industry*, New York, Wiley, 1966. — Delamotte, Y., *Recherches en vue d'une organisation plus humaine du travail industriel*, Paris, La Documentation française, 1972. — Durkheim, E., *De la division du travail**. — Friedman, G., *Problèmes humains du machinisme industriel*, Paris, Gallimard, 1946; *Où va le travail humain ?*, Paris, Gallimard, 1950; éd. rev. et augm., 1963; *Le travail en miettes*, Paris, Gallimard, 1964. — Gorz, A. (red.), *Critique de la division du travail*, Paris, Seuil, 1973. — Marx, K., *Le capital**. — Mayo, G., *The human problem of an industrial civilization*, New York, Macmillan, 1933; New York, Viking Press, 1960. — Montmollin, M. de, *Le taylorisme à visage humain*, Paris, PUF, 1981. — Naville, P. *et al.*, *L'automation et le travail humain*, Paris, CNRS, 1961. — Sainsaulieu, R., *L'identité au travail*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1977. — Savall, H., *Enrichir le travail humain : l'évaluation économique*, Paris, Dunod, 1978. — Smith, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Londres, W. Strahan & T. Cadell, 1776; Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. partielle : *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976. — Spencer, H., *The principles of sociology : quarterly serial*, New York, D. Appleton, 1874-1875; 3e éd. rev. et élargie, 1891, 3 vol.; *Principles of sociology (selections)*, Londres, Macmillan, 1969. Trad. : *Principes de sociologie*, Paris, F. Alcan, 4 vol., 1882-1887. — Taylor, F. W., *Shop management*, New York, Harper & Brothers, 1911. — Trist, E., « Toward a postindustrial culture », *in* Dubin, R. (red.), *Handbook of work, organization and society*, Chicago, Rand McNally, 1976.

التقليد Tradition

إن استعمال القرينين التقليد والحداثة شائع جداً لدى المؤلفين الذين يعالجون التطور الاقتصادي والسياسي . وتقام مواجهة بين « المجتمعات التقليدية » و« المجتمعات الحديثة » بواسطة عدد معيّن من السمات ، يبدو الاتفاق حول ملاءمتها كاملاً تقريباً . يتفق الجميع أن إنتاجية العمل في ألمانيا أقوى مما هي عليه في قبيلة أمازونية . أما فيما يتعلق بطبيعة التواصل الرمزي ، يقول البعض إن « المجتمعات التقليدية » هي **مجتمعات دون كتابة** ، في حين أن المجتمعات الحديثة ، لا تمارس فيها الكتابة على نطاق واسع وحسب ، وإنما تسهّل وسائل الاتصال الجماهيري ، مثل المطبعة ، حتى لا نقول شيئاً عن وسائل الاعلام المسموحة والمرئية ، الانتقال السريع للأفكار ، كما للمعلومات الأكثر ابتذالاً والأكثر يومية . ولكن مع الأسف ، إن وجود أو غياب الكتابة (التي تشكل مع ذلك معياراً مبهماً بسبب تعدد الكتابات : الكتابة التصويرية والهيروغليفية والأحرف الأبجدية) ليس معياراً وحيد المعنى بما أن الكثير من المجتمعات التي تعرف الكتابة هي كذلك « غير حديثة » .

يفقد التعارض بين التقليد والحداثة كثيراً من قيمته عندما يسعى الى تحديد محتواه فيما يتعدى زوجي السمات اللذين ذكرناهما . وبمقدار ما يحكم غالباً على مجتمعاتنا بأنها اصطناعية وفاسدة ، فإن التي سبقتها تعتبر قريبة من حالة الطبيعة ، **فالتفاوت** فيها إذن أقل مما هو عليه في مجتمعاتنا الحديثة : كان تراكم رأس المال ضعيفاً فيها ، ومستوى الاستهلاك يلاقي عناء كبيراً ليستقر فوق مستوى القوت والفارق بين الأغنى والأفقر كان ينحصر في حدود أكثر ضيقاً بكثير . ولكن إذا كان الأمر كذلك في قبيلة أمازونية يمكن وصفها بأنها « تقليدية » ، فليس الأمر كذلك في مصر الفراعنة ، وهي مجتمع متفاوت جداً مع أنه ليس حديثاً . كما أن مجتمعاتنا اشتكي منها غالباً بصفتها أوليغرشية (قد تكون نخبة من السلطة فيها قادرة على إعادة انتاج سيطرتها الى ما لا نهاية) ، بينما تظهر المجتمعات التي سبقت العصر الحديث أكثر ديموقراطية ، ولكن إذا كانت القبيلة الأمازونية يمكن أن تسمى « ديموقراطية » فإن مصر أو بابل التي ليست مجتمعات حديثة هي أيضاً أقل ديموقراطية من الولايات المتحدة أو فرنسا المعاصرة . فالتعارض بين الحداثة والتقليد ليس له معانٍ كثيرة لأن مجموعة المجتمعات التقليدية التي تجمع البورورو (*) وروما وأثينا هي حقاً غير محددة كثيراً .

أخيراً ، يفقد مفهوم المجتمع التقليدي كل دقة إذا سعينا إلى أن نجعل منه **مرحلة** مميّزة ومنسجمة ، قد تمر من خلالها بالضرورة جميع المجتمعات في مسيرتها الى الحداثة . وبالفعل تختلط ، تحت هذه التسمية الوحيدة ، أشكال اجتماعية مختلفة جذرياً . بماذا تشترك المجتمعات البدائية من جهة ، ونينيف وبابل وروما وامبراطورية روما الجرمانية المقدسة من جهة أخرى . لقد رأى روسو جيداً أنه في مرحلة سابقة لمجتمعاتنا الخاصة ، حصل انقلاب حاسم في تاريخ

(*) البورورو هم هنود البرازيل الذين يعيشون جنوبي ماتو غروسو . (المترجم) .

المجتمعات الانسانية ، مع نشوء الملكية الخاصة . ولكنه تجنب تماماً التأكيد بأن جميع المجتمعات كانت قد مرّت في هذا الحدث ، في لحظة تاريخية قابلة للتحديد . في شتى الأحوال ، يحصل انحلال الجماعة البدائية ، قبل فترة طويلة من بروز الأشكال الحديثة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، المتميّزة بإنتاجية عالية وتواصل اجتماعي قوي . فضلاً عن ذلك ، تظهر بين الامبراطوريات السابقة للحداثة ، القادرة على إخضاع أعداد كبيرة من السكان المتنافرين جداً الى سلطة واحدة ، الفوارق البارزة جداً ، فيما يتعلق بمفهوم هذه السلطة وشرعيتها . كانت روما تمارس هيمنتها بإسم قانون ، ليس لديه شيئاً مشتركاً كبيراً مع المفاهيم البابلية . إن ما يسمح بإدخال هذه المجتمعات المتنوعة جداً في الفئة نفسها ، ليس إذن وجود سمات مشتركة ، وإنما غياب بعض السمات ، مثل الانتاجية القوية للعمل واتساع التبادل بين الأشخاص وشيوعه ، التي تختص بها بصورة عامة المجتمعات الحديثة . وبتعابير أخرى ، إن مفهوم المجتمع التقليدي لا يشكل نمطاً فريداً واحداً نستطيع بواسطته تحديد هوية مجموعة من المجتمعات المميزة بوضوح عن تلك التي لا تمتّ بصلة الى هذا النمط .

مع ذلك ، إذا لم يكن لمفهوم **المجتمع التقليدي** معانٍ كثيرة ، فإن **التقليد** له معنى واحد ، إذا لم يكن له عدة معانٍ ، يكون تحليلها مفيداً جداً لعالم الاجتماع . يمكننا الكلام على التقليد بالنسبة لعدد كبير من التصرفات الاجتماعية المختلفة جداً والقابلة لأن تحصل في المجتمعات الأكثر تنوعاً ، وربما الأكثر حداثة . ففي كل مرة نتمسك أو نراعي طريقة للحياة أو العمل أو الشعور ، بحجة أنه « هكذا تم التصرف دوماً » ، يمكننا الكلام على التقليد . إن عبارتي **عرف القدماء** و**المعلم قال ذلك** تعبّر عن هذا الخضوع لسلطة الماضي . إنه يتخذ في الأغلب شكل القبول الضمني والسابق للتأمل تقريباً . وهكذا عندما يتعلم الانكليزي القيادة ، يضع سيارته في الناحية الشمالية للطريق أو أننا نضع السكين والشوكة الى يمين وشمال الصحن . لكن هذين المثلين ليسا متعادلين . وبالفعل ، إذا أخذ على شاب انكليزي ، مسافر الى فرنسا ، نزوة السير الى اليسار ، فإن رجل الشرطة يعيده الى الطريق الصحيح (أي الى اليمين) مطبقاً عليه العقوبات التي يلحظها القانون ؛ في حين لو وضعت شوكتي الى يمين الصحن وسكيني الى شماله ، فإن هذه المخالفة للعادات الحسنة لا تؤدي الى تدخل القاضي ورجل الشرطة ؛ إنها توحي فقط بأنني لم أتأدب بشكل مناسب ـ هذا إذا لم تمر دون أن يلحظها أحد .

إذا لفتنا الانتباه الى الفوارق التي تفصل بين **العادة والعرف** ، نلاحظ أنه إذا لم يكن ممكناً تحريك أية عقوبة قانونية دفاعاً عن العادة فإن احترام العرف إلزامي . ونلحظ كذلك أن العادات الحسنة يمكن أن تتعلق إما بالذوق وإما بالأخلاق والآداب الحسنة . إذا ارتديت ملابس ذات ألوان صارخة ، سيقال أن الذوق ينقصني ؛ وإذا جاوبت بفظاظة على سؤال غير مناسب ، سيقال أن الإحساس ينقصني . إن التوافق بين تصرفي والتوقعات الاجتماعية تؤمنه تارة العقوبات التي تتعلق بمخالفة قواعد الذوق ، وطوراً تلك التي ترافق خرق الآداب الحسنة ، ولكن في الحالين ، حتى ولو لم يكن للإدانة القساوة نفسها ولو لم تثر العقوبات نفسها ، فإن ما هو مدان ، هو الجهل أو

الحمق الذي أظهرته بصدد طرق العمل والعيش والشعور أو التفكير ، التي يكون من غير المناسب « عادة » التعرض لها .

يقيم فيبر (Weber) في تصنيفه الثلاثي لأشكال المشروعية ، مكاناً للتقليد . لقد أشار بشكل مناسب جداً إلى أهمية ما يحصل من تلقائه في الممارسات والتصرفات الاجتماعية : « لقد فعلوا هكذا دائماً » ، الخ . فالتقليد بهذا المفهوم هو شكل الامتثالية السابق للتأمل . وإن ما يبقى غامضاً في مفهومه ، هو العلاقة بين شكل الممارسة ومضمونها . أولاً ، يمكن لتقليد أن يتغيّر عبر الزمن . ولكون مضمونه يتطور ، هل يمكن لشكله أن يقتصر على الخضوع المحض ؟ وهل إن مجرد الاستناد الى الماضي ، وإلى سلطة الأجداد ، يضفي الشرعية على ممارسة تقليدية معينة ؟ أو هل ينبغي كذلك ، بسبب ما يأمرنا به أو ما يوحيه لنا ، اتباع هذا التقليد المتغيّر باستمرار ؟ إن عدم الاعتبار الذي نظر فيه فلاسفة الأنوار الى التقليد يعود الى أنه لم يكن بالنسبة لهم شيئاً غير الطاعة العمياء الى مجموعة من الحكَم الغامضة والمتباينة أو المناقضة صراحة للطبيعة ، والتي لا تملك شيئاً سوى كونها آتية من العصور الغابرة . يواجه التقليديون (بورك Burke ـ على سبيل المثال) هذه النظرة العقلانية ، بمفهوم مختلف تماماً . وقد بدأ بورك بالاعتراف أن التقاليد ، والقانون ، بمقدار ما يندمج بها ، تجد أصلها في المصالح والأحكام المسبقة . ولكن بورك يتساءل عما إذا كنا في عدد كبير من الحالات ، تمتلك معايير أفضل من أحكامنا المسبقة ومصالحنا لكي نقرر ، وخصوصاً إذا كانت قد تطهرت وتصلبت بفعل أرث العصور ؟ إذا تتبعنا تعليل بورك ، فإن ما يعطي تقليداً معيناً وزنه وملاءمته ، ليس فقط كونه يؤمن المحافظة على الماضي باعتباره ماضٍ وحسب ، وإنما كونه يسمح جزئياً على الأقل ، بفضل عدد معيّن من الإجراءات الانتقائية ، التحول الى خبرة والى حكمة . يقتضي إذن أن نحل محل المفهوم السائد للتقليد ، الذي يشير الى جوانب إعادة الانتاج حصراً ، المفهوم الذي يأخذ بالحسبان كذلك الجوانب الانتقائية وبالتالي التقييمية ، وبخاصة التطورية . وما يهم إذن ، ليس فقط التقليد بصفته شيئاً قائماً وإنما الطريقة التي صنع بها . فالتقليد ، ليس ماضياً لا يقوى عليه العقل والتفكير ، يلقي علينا بكلكله ، وإنما هو مسيرة تتشكل بواسطتها تجربة حية وقابلة للتكيف .

من الطبيعي أن الأنواع المختلفة للتقاليد تتشكل وفقاً لأصول مختلفة : إن آداب المائدة لا تتشكل بالطريقة نفسها التي تتشكل فيها القواعد التي تحكم الارتقاء الى عرش انكلترا . يقتضي إذن التمييز بين عدة أنواع من التقاليد ، حسب الطريقة التي تتشكل بها . في حالة أولى يمكننا الحديث عن الترسيخ . إننا نتعلم دون جهد ، عبر الملاحظة ، أن نكون الإبن البكر ، وذلك بوضع أقدامنا تقريباً على طريقه . فالعديد من المعارف الحرفية ـ المهارة أو المهارة اليدوية ـ تكتسب بهذه الطريقة . ولكننا نغالي غالباً بسمة التكرار وإعادة الانتاج لهذا النمط من الاكتساب . وبالتحديد ، إن كل تقليد ، كونه لا يعالج بصفته « برنامجاً » يقتضي تنفيذه عدداً غير متناه من النسخ ، يكون قابلاً لتفسيرات متنوعة ، وهو يتضمن إذن بعض التغييرية ـ بما أن كل تفسير يحمل الطابع المميّز للمترجم . فضلاً عن ذلك ، حتى ولو بدا المتدرّب ، في تدرّبه على تقليد معيّن ، سلبياً إزاء نموذجه ، فإنه يجد نفسه متورطاً في علاقة من النشاط الاجتماعي المتبادل إزاء البكر أو

المعلّـم . لا يمكن إذن اعتبار **الترسيخ** عملية مطابقة آلية دقيقة على غرار تلك التي كان يفرضها على النائم سرير بروكوست (Procuste) (*) الشهير . إن أقل ما يمكن فعله هنا ، هو الكلام مع بياجيه (Piaget) ، ليس فقط عن **التكيّـف** مع نموذج معيّـن ، وإنما **تمثل** هذا النموذج ، الذي نجده هكذا متأثراً ، وربما أعيد تحديده ، في هذه أو تلك من سماته ، نتيجة لجهد المتدرّب .

في مواجهة هذا الرأي ، الذي لا يعتبر أن جميع التقاليد مكتسبة بناء لنموذج الترسيخ ، يمكننا الاعتراض بأنها ، في نهاية الأمر ، تتقلص جميعها الى « نماذج مثالية » ـ القوالب التي يضعها العقل الباطني الجماعي تقريباً تحت تصرفنا ليعطي معنى لتفاهة ما هو يومي . إن التقاليد ـ سواء تعلق الأمر بالحكايات أو بالممارسات ، بالخرافات أو بالطقوس ـ تعيد بالنسبة لكل واحد منا ، ولكل مجتمع ، إحياء حوادث مصير لا يتبدل . وقد تكرر لدرجة مرهقة الفترات الحاسمة لمصير مشترك : وفاة الأب ، المواجهة ، ثم التوافق بين الأخوة ، الخ . ووفقاً لهذه القراءة ، ليست التقاليد ، أي الممارسات المؤسساتية فيما تحتويه من إكراه وقولبة ، شيئاً آخر أكثر من التعبير الاسقاطي عن الأنا ـ المثالية .

بالإضافة الى الصعوبات الذاتية لوجهة النظر هذه ، فإنها لا تقيم أي وزن لطريقة أخرى مختلفة كثيرا ، تتشكل بواسطتها التقاليد . فإلى جانب هذا الإسقاط أو إعادة الانتاج هذه ، إنطلاقاً من قوالب غير زمنية ، يقتضي أن نرى في التقليد عملية **تفسير** . ولكن من يقول بالتفسير لا يقول بالضرورة **بالتأويل** . يطبق ريكور (Ricœur) هذه العبارة في ثلاثة **مجالات** : عمل **الترجمان** الذي يترجم الى لغة مستمع لا يفهم لغة المتحدث ، استرجاع **المحلل النفسي** لمعنى الأحلام ؛ الخلق الفني ـ أو **تفسيره** . هل هذه الأمثلة الثلاثة منسجمة ؟ إن المعادلة المعجمية بين «Chien» و«Dog» ، ليست من الطبيعة نفسها للعلاقة بين المحتوى الظاهر للحلم ومحتواه الكامن . ولكن القاضي خصوصاً ، الذي ، عندما يريد أن يحل قضية ، يقيم قراره على القياس بين هذه القضية والطريقة التي حلت بها سابقاً النزاعات المشابهة ، ليس مؤولاً مثل شارح نوستراداموس (Nostradamus) أو زهار (Zohar) . ولا شيء يرغمنا على اعتبار أن التقليد هو في جوهره باطني .

إن الطريقة التفسيرية هي في قلب **القانون العام** الانكليزي أو الأميركي ، الذي يشكل **قانوناً** عاماً ، أعد من قبل اختصاصيين في الحقوق ، عملوا تحت مراقبة أو تحت ضغط الجمهور . **فالقانون العام (Common Law)** ليس طريقة للقرار وحسب وإنما طريقة **للنقاش** (وبالتالي للتبرير) ينبغي أن يستجيب لمتطلبات صريحة جداً . أولاً ، **القانون العام** هو قانون للجميع ؛ والمحاكم التي تعمل وفقاً لمبادئه تتميّـز عن المحاكم التي ترفع إليها القضايا المتعلقة بفئة معينة من المتقاضين (على سبيل المثال ، النبلاء ورجال الكنيسة في قضاء النظام القديم) . وبمفارقة تستحق لفت الانتباه ، يوجد إذن قانون عرفي ذات إيحاء شمولي . يضاف الى ذلك أن **القانون العام** هو

(*) خرافة يونانية عن قاطع طرق كان يسرق ضحاياه ويعذبهم . فيمددهم على سرير ويعمد الى تقصير أو تطويل أطرافهم وفقاً لمقاييس السرير . (المترجم) .

قانون قائم على الفعل : إذ حتى ولو أثيرت سابقة ، فالسابقة لا تساوي سوى برهان أي أنها في آن معاً نسبية (بما أنها ليست سوى حالة واحدة) ، ولكنها شمولية كذلك (بما أنها تسمح بمقارنات وتقبل بمعالجة بواسطة مبادىء عامة) .

إن نمط تشكل التقليد يظهر نقطتين يتم إهمالهما غالباً جداً . أولاً ، إن التقاليد تتطور . وأبعد من أن يتقلص التقليد إلى أنشودة ملحمية عن الأحوال والأعمال تستمد من الماضي ضمانتها الشرعية الوحيدة ، فإنه يظهر بصفته **النواة الصلبة** للأفضليات والممارسات الراسخة . إن تماسك هذه النواة لا يحمي التقليد من مخاطر التفجر والانحلال ، ولا من وعود الإثراء والانفتاح . ذلك أن النواة المذكورة هي نفسها معقدة . ليس ثمة تقليد متكامل تماماً أو ، ومن باب أولى ، متناسق تماماً ، كما يوحي بذلك التحليل الأكثر إيجازاً لكل ثقافة سياسية . وقد شدد شيلز (Shils) على تنوع « التقاليد » التي يدعي الانتماء إليها المثقفون . وبمقدار ما تكون هذه التقاليد المختلفة حاضرة في وقت واحد ، في الحقل الثقافي نفسه ، يمكننا أن نرى فيه الدليل على أن كل تقليد ، بمقدار ما هو متورط في علاقة مجابهة أو تكامل ، يكون معقداً إذا لم يكن مركباً . من جهة أخرى ، إنه يجمع ، في تسوية غير مستقرة ، التوجه المساواتي والتوجه الليبرالي الذي يبدو مع ذلك أن ثمة اعترافاً بنوع من الأولوية له . ولقد قام نقاش بين الذين يصرّون ، مثل ريسمن (Riesman) على القطيعة التي كانت قد أدخلت الى الثقافة الأميركية بواسطة مجتمع الاستهلاك ، وبين الذين يشيرون ، مثل ليبست (Lipset) وبارسونز (Parsons) الى استمرار « النواة الصلبة » التي كشف عنها توكفيل (Tocqueville) . ودون الدخول في هذه المداولة ، لن ننسى الإشارة الى ميزة أساسية لكل تقليد حي وهو كونه يقيم استمرارية بين الحقب المتتالية للتاريخ نفسه . ولكن هذه الاستمرارية ليست من نوع إعادة الانتاج البيولوجي ولا من نوع التكرار البسيكولوجي عبر العودة غير المحدودة لنفس المواضيع الخيالية .

• Bibliographie. — Burke, E., *Reflections on the Revolution in France and on the proceedings in certain societies in London relative to that event*, Londres, J. Dodsley, 1789; Harmondsworth, Penguin Books, 1969. Trad. : *Réflexions sur la Révolution de France et sur les procédés de certaines sociétés à Londres relatifs à cet événement*, Paris, Nouvelle Librairie nationale, 1912. — Eisenstadt, S. N., *Tradition, change and modernity*, New York, Londres, J. Wiley, 1973. — Freud, S., *Totem und Tabu*, Leipzig, Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou, interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973. — Fuller, L. L., *Anatomy of the law*, New York, Mentor Books, 1969. — Laslett, P., *The world we have lost*, Londres, Methuen, 1965, 1971. Trad. : *Un monde que nous avons perdu : famille, communauté et structure sociale dans l'Angleterre pré-industrielle*, Paris, Flammarion, 1969. — Lipset, S. M., *The first new nation : the United States in historical and comparative perspective*, New York, Basic Books, 1963, Londres, Heinemann, 1964. — Piaget, J., *La psychologie de l'intelligence*, Paris, A. Colin, 1947, 1952. — Ricœur, P., *De l'interprétation ; essai sur Freud*, Paris, Seuil, 1965. — Riesman, D. *et al.*, *The lonely crowd : a study of the changing american character*, New Haven, Yale Univ. Press, 1950. Trad. : *La foule solitaire*, Paris, Arthaud, 1964. — Shils, E., *The intellectuals and the powers, and other essays*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1972. — Tocqueville, A. de, *L'Ancien Régime et la Révolution**. — Weber, M., *Economie et société**.

التنظيم Organisation

إن التنظيم يعني في الاستعمال العام ، وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى الى تحقيق مشروع معيّـن . وإن تنظيم مجموعة من الرجال لكي نجعل منها جزءاً من جيش ما ، يعني أن نقيم بينهـم تراتبية تجعلهـم قادرين على **التعاون** في تحقيق غاية تشكل القاعدة لعمل كل واحد منهم ، حتى ولو كان معنى عمله الخاص ونتيجته تفوت أكثـر من متدخـل . وفي كل تنـظيم تطـرح في آن واحـد قضية **التعـاون** وقضية **التراتبيّة** . ولكن أياً يكن الشكل الذي تتخذه التراتبية وأياً تكن الوسيلة التي يتحقق بها التعاون ، فهي ليست عنيفة وتعسفية وحسب . فالتنظيم بأغراضه وإجراءاته **يهم** ، وفقاً لطرائق خاصـة ، مختلف فئات الفاعلين الذين يشتركون فيه . أو ، إذا أردنا أن نقول الشيء نفسه بعبارات أخرى ، إن أحد شروط بقاء التنظيم وكذلك فاعليته ، هي قدرته على أن **يحفز** المشاركين فيه .

لنبدأ في الحالة التي يكون فيها التنظيم مرادفاً للتعاون . يمكننا أن نذكر قصتين ذات درجة متزايدة من التعقيد . لقد اقتلعت العاصفة شجرة ؛ فسدّت الطريق الموصلة الى حقـول بعض المزارعين ، ليس ثمة واحد من بينهم يتمتع بقوة كافية لنقل الشجرة على ظهره . والطـريق لن تصبح سالكة إلا إذا ضم الجيران قوتهم الى بعضهم البعض . ومن أجل جعل قوتهم فعّالة سيوحى إليهم بإقامـة حد أدنـى من نظـام تقسيم العمـل فيما بينهـم ، إذ سيوكل للرجـل ذات المنكبـين العريضين مهمة مختلفة عن ذلك الذي يكاد يهوي لنحوله . وحتى يمكننا أن نتخيل أنهم سيوكلون مهمة التنسيق والإشراف إلى أحدهم الذي سيتخذ المبادرات ويضع خطة العملية ويتخذ التدابير الضرورية أثناء التنفيذ وسيمنح صلاحية معاقبة المتأخرين عن العمل وعديمي المهارة ، وتشجيع النشيطين والمهرة. هذه المجموعة الصغيرة الجادّة الى تحقيق هدف مشترك، حيث تكون الأدوار متمايزة متراتبة تشكل تنظيماً. لنحاول أن نتخيل مثلاً يسمح لنا بالذهاب الى أبعد وتلمّس وجود غرض مشترك، على الرغم من تنوّع الأذواق والمصالح الفردية. في حكايتنا الأولى، لم تكن مصلحة الفلاحين مسألة خلافية: يمكننا الافتراض بأنهم تحركوا جميعاً بدافع من الرغبة المتساوية لتحرير الممر الى حقولهم. (ولو لم تكن الحال هكذا، لكانت طرحت مشاكل **التعويض** وكان على المعنيين أكثر من غيرهم أن «يدفعوا» الى المعنيين بصورة أقل لكي يقبل هؤلاء بمساعدتهم). لنأخذ الآن مجموعة من الصيادين المختلفي الأذواق . إنهم جميعاً يرغبون بأكل الطرائد ، ولكن بعضهم يفضل لحم الأرانب والبعض الآخر لحم الخنزير البري . فلو أن كل واحد منهم راقب جحراً لحسابـه الخاص حتـى ينتظر الطريدة التي يختارها ، فإن حظـوظ الجميع قوية جداً في أن يعـودوا صفـر اليدين . وعلى العكس ، إذا هم احتلوا منطقة الصيد بطريقة لم يتركوا فيها ثغرة فإن حظوظ جميع المشتركين في الطرائد ـ أرانب أو خنازير برية ـ تصبح قوية جداً . وذلك بالطبع ، شرط ألا يكون بينهم لاعبون سيئون يطمحون الى امتلاك كامل الغنيمة أو أن يفرضوا قواعد للتوزيع غير مقبولة . هذه الحكاية الثانية تثري مفهومنا للتنظيم في نقطتين أساسيتـين . إن الغـرض الـذي قبلـت به المجموعة المنظمة ليس بالضرورة « الخيار الأول » لجميع أعضاء التنظيم . ثانياً ،ليس ثمة تنظيم

دون « قاعدة للتوزيع » قابلة لأن تفرض فعلياً على المشاركين الشرهين أو غير الشرفاء .

إن هذين المثلين يشتركان معاً في كونهما يعالجان التنظيم بصفته **تجمعاً** غير مشروط . يتم إدراك التجمع انطلاقاً من **العقد** أو المشروع الذي ينشئه . فالفلاحون يجتمعون على غرار الصيادين من أجل غاية . وعندما يبلغونها لا يعود لديهم ثمة سبب للتعاون ـ إلا إذا عادت وطرأت الظروف نفسها ، وإذا احتفظ المشاركون خلال هذه الفترة بسلم الأفضليات نفسه . يتميّز التنظيم عن التجمع كون بقاء التنظيم لا يشكل لأعضائه هدفاً وحيداً ولا أولياً دوماً ، وإنما مهماً وذات معنى بالتأكيد . فلا يمكن الخلط بين تنظيم على غرار الجيش الفرنسي أو الكنيسة الرومانية وتجمع أهالي الدائرة الرابعة عشرة (باريس) للدفاع عن موبارناس القديم .

ولكن إذا كان علينا أن نحترس من الدمج بين التنظيم والتجمع الاختياري ، يقتضي كذلك تحاشي اعتبار كل التنظيمات مجتمعات بالمعنى الواسع للكلمة ـ الذي يأخذها فيه الكثيرون من علماء الاجتماع ولا سيما دوركهايم . يعتبر هؤلاء المؤلفون أن المجتمع هو قبل كل شيء مجموعة من الأفراد موحدين حول قيم مشتركة . إلا أن بعض التنظيمات على الأقل وبخاصة المؤسسات الرأسمالية ، تنشب فيها نزاعات صريحة تماماً تتواجه فيها مختلف فئات المشاركين ، وليس فقط حول اقتسام الناتج الجماعي وإنما كذلك حول أولويات التنظيم وغاياته ، الى حد نميل معه الى القول مع دوركهايم أن « الارتباك » هو وضع عادي وشبه سوي . صحيح أن هذه النزاعات تكون أقل عنفاً ويمكن حتى أن تصبح قابلة للتفاوض إذا حصل اتفاق على الأقل فيما يتعلق ببعض قواعد الأجراء وحسن السلوك ، هذا إذا لم يتعلق بالقيم ومبادىء الشرعية .

ثمة أشكال من التعاون والتنسيق المختلفة تماماً ، يشار إليها بكلمة التنظيم وحدها . « إن الاستبدادية الشرقية » هي شكل من التنظيم ، ولكنه مختلف عما هو قائم في مصانع جنرال موتورز . وإن عمال مصانع رينو ليسوا « عبيداً » بالمعنى نفسه الذي كان فيه عمال مصر القديمة الذين أكرهوا على بناء الأهرامات أو صيانة نظام الري المنظم في وادي النيل من قبل مهندسي الفرعون . فلا أواليات الإكراه المستعملة ولا المبادىء الشرعية التي يحتج بها لممارستها هي من نفس الطبيعة . نجدنا مدعوين هكذا الى التمييز بين عدة أنواع من التنظيم والى تصنيفها : التنظيمات البيروقراطية والتنظيمات الاقتصادية وما يسمى بالتنظيمات التي لا تهدف الى الربح .

تتميّز الأولى بدقة نظام التنسيق . تمنح الأوضاع وفقاً لأصول صريحة « شمولية » الأمر الذي يعني أن جميع المرشحين المتمتعين بعدد معيّن من المواصفات المحددة يمكن أن يتقدموا الى هذه الوظائف ، وأن الانتقاء يحصل (من حيث المبدأ ، بالطبع) وفقاً لمعايير استحقاقية . فضلاً عن ذلك ، يتميّز **التنظيم البيروقراطي** بطبيعة غاياته . فهذه الأخيرة لا يحددها أعضاء التنظيم ، وإنما سلطة عليا يمكن أن نسميها سياسية . ليس الجيش هو الذي يحدد سياسة الدفاع الوطني وتحالفات الأمة . وليس الموظفون الكبار في شارع الريفولي (في باريس) هم الذين يحددون السياسة الاقتصادية للحكومة . والبيروقراطية ليست كذلك تنظيماً ذات **إدارة ذاتية** ، حتى ولو لم نأخذ هذه العبارة في المعنى الواسع للكلمة حيث يتمتع جميع أعضاء التنظيم بسلطة مشاركة موزعة

بالتساوي ، وإنما هم يحددون بطريقة استقلالية الأغراض الجماعية . إن قادة البيروقراطيات ، حتى ولو كانوا في أعلى الرتب ، هم منفذون . هذا الوضع التابع الذي يجد فيه أعلى قادة البيروقراطيات أنفسهم إزاء السلطات السياسية العليا ، يشير الى السمة الأدواتية لهذه التنظيمات التي يفترض فيها أن تشكل أدوات أو آلات بين أيدي السياسات . صحيح أن بيروقراطيي الرتب العليا يسعون غالباً الى التخلص من رقابة المسؤولين السياسيين ، كما يستميل هؤلاء الأخيرين التدخل في مسائل إدارية صرف « بطرائقها ووسائلها » . وأخيراً ، يفترض « بحسن سير المرفق » أن يتقدّم على رفاهية الموظفين . فضلاً عن أن لا الموظفين ولا عملاء هذا المرفق ، هم ذوو الصلاحية لتحديد قواعد عمله .

تميّز سمات عدة المنظمات الاقتصادية التي تعتبر المؤسسة الاقتصادية نمطها ، عن المنظمات البيروقراطية . في البيروقراطيات غالباً ما يبلغ التدرج في الأوضاع درجة عالية من التعقيد . وتتولد تعددية « الطبقات » في آن واحد من الرغبة في التميّز ومن مبدأ « فرّق تسد » الذي يطبقه القادة . ولكن مهما تعددت الفئات والدرجات يبقى نظام التدرج الاجتماعي موحداً نظرياً حول مبدأ استحقاقي للتوظيف والترقي . ليس الأمر كذلك في حالة المشاريع الرأسمالية . فالمالكون والأطر والعمال لا يشكلون « طبقات » . وفي حين أن متطلبات « الخدمة العامة » في البيروقراطيات تمثل بخاصة مبدأ مشروعياً معترفاً به بصورة عامة ، من قبل جميع « الطبقات » ، وإن لم يكن إلا من طرف اللسان ، فإن « الخير العام » للمؤسسة الاقتصادية ليس له المعنى نفسه بالنسبة للرأسماليين وبالنسبة للعمال ، ومن المرجح ألا يكون له أي معنى بالنسبة للعدد الأكبر من هؤلاء الأخيرين .

يمكننا أخيراً مقابلة التنظيمات البيروقراطية والتنظيمات الاقتصادية عبر الطريقة التي تموّل بواسطتها . كل تنظيم يستهلك عدداً معيناً من العوامل (موظفون ، وتجهيزات ومواد أولية ورساميل مادية ومالية على المدى القصير والطويل) التي عليه أن يحصل عليها . إلا أن التنظيمات البيروقراطية ليس مفروضاً فيها أن « تحقق مداخيل كافية لها » . ليس لها أن تحصل على مقابل التمويل الذي تحتاجه بشكل واردات تدفع إثر صفقات في السوق : فهذه العوامل تخصص لها بقرار في الميزانية من قبل السلطة السياسية . ولكن هذه المقابلة يقتضي عدم المغالاة فيها . فالكثير من المؤسسات الخاصة تحصل على جزء من وارداتها من الاعتمادات العامة أو المساعدات . ولدى الكثير من البيروقراطيات موارد خاصة تؤمن لها نوعاً من الاستقلال الذاتي إزاء السلطة السياسية . ولكن طريقة الحصول على القسم الأساسي من الموارد تخضع في الحالتين الى منطقين مختلفين تماماً .

إن ما يسمى **بالتنظيمات التي لا تحقق ربحاً** تتميّز عن نمطي التنظيم اللذين وصفناهما . فحتى لو لم يكن ما تقدمه الى الجمهور من خدمات وانتاج ليس مجانياً ، فإنها لا تسعّر دوماً بسعر الكلفة ـ إما لأن حسم الكلفة من المستفيد صعب جداً ، وإما لأن الانتاج المقدم أو الخدمة المؤداة ليس لهما ثمن . ثمة تعبير يستحضر بشكل جيد تقريباً مجموع هذه المصاعب ـ ألا وهو **الخدمة خارج السوق** . ولكن لا ينجم عن عدم إمكانية تقديم هذه الخدمات تبعاً لمنطق التبادل

التجاري ، أنه ينبغي أن تنتج وفقاً لأصول المقتضيات البيروقراطية . ويمكن أن يدفع مستهلكو التربية والصحة الى صوغ طلبات متمايزة لا يمكن أن يتم إشباعها في الإطار المنتظم المرافق العامة المركزية الكبرى . من جهة أخرى ، لا يسمح « منتجو » التربية والصحة (الأطباء يعملون في القطاع الاستشفائي) بأن تحركهم السلطات التسلسلية أو المرافق المالية كما يتحرك المجندون بإمرة قادتهم . وما يميّز التنظيمات المكلفة بإنتاج وإدارة الخدمات العامة ، هو أنها لا يمكن أن تخضع لمعيار الملاءة الدقيق ، كما لا يمكن أن تدار حسب المبادىء البيروقراطية التسلسلية والموحّدة . هذه الأنواع من التنظيمات تبتعد إذن عن الصورة الفيبرية ، بمقدار ما تبتعد عن نموذج المشروع الرأسمالي .

مع ذلك ، تشترك كل التنظيمات **ببعض السمات الأساسية** التي يقتضينا إيضاحها . فلديها جميعها **بنى متمايزة** بدرجات متنوعة . فالعناصر التي تنسق نشاطاتهم لا يحتلون فقط مراكز متميّزة تراتبياً ، وإنما يختلف هؤلاء العناصر في حياتهم الخاصة ، بالتأهيل الذي تلقوه ، وبالطريقة التي يشغلون بها أوقات فراغهم ، وبانتمائهم الى بيئات اجتماعية منعزلة تقريبا الواحدة بالنسبة للأخرى . إن تماسك التنظيم إذن لا يرتبط فقط بما يجري في داخله وإنما كذلك بما يفعله أو يكونه أعضاؤها خارجها . وإن التمايز الداخلي للتنظيمات يجيب على الضغط الخاص بعوامل متنوعة جداً . ولكن يقتضي البدء بالإشارة الى أهمية هذا التمايز الذي يتخذ أشكالاً متميّزة وفقاً لنمط التنظيم المعني . ففي البيروقراطيات ، أشار كروزييه (Crozier) الى تعددية الطبقات المغلقة والفئات التي يتوزع عليها الموظفون . إن كل فئة من الموظفين تدافع بشراسة عن « حقوقها المكتسبة » ، وتعمد السلطة التسلسلية من جانبها بطريقة فعّالة تقريباً الى سياسة « فرّق تسد » . وفيما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية تظهر أكثر فأكثر غير قابلة للتطبيق ، الصورة الثنائية التي تزعم اختزال عملها (أي المشاريع) الى المواجهة بين البروليتاريين والرأسماليين . إن رأسمالي الأزمنة الاسطورية ، ذلك الانسان القائد الذي كان في آن معاً مالكاً ورئيساً للموظفين ومديراً للانتاج أخلى مكانه لفئات عديدة متميّزة بوضوح ، وحتى متضاربة أحياناً . المهندسون والمنظمون ، والممولون ، وكذلك خارج المشروع مع أنهم يلقون بوزنهم فيه ، كالمصرفيين (دائنين يقدمون القروض القصيرة الأجل) أو المستثمرين الذين يملكون حصصاً في رأسمال المشروع ـ دون أن نقول شيئاً عن حاملي الأسهم الصغار المحكومين غالباً بألاّ يكونوا سوى **شركاء موصين** (Sleeping partners) . أما البروليتاري المحروم من استعمال كفاءاته والمستغل والمحكوم ، حتى ولو كنا نشك لأسباب وجيهة أنه اختفى تماماً ، من المؤكد أنه لم يعد يدمج مع الأجير . فأكثرية أجراء المشاريع الرأسمالية ليسوا اليوم لا رأسماليين ولا بروليتاريين في المعنى القديم للماركسية .

يمكننا أن نقيم الصلة بين كون كل تنظيم ، وحتى المشروع الرأسمالي ، يتمتع ببنية ليس فقط متمايزة وإنما تعددية ، وكون التنظيمات **إئتلافات** بسبب تنافرها . ينجم عن ذلك أن السلوك المنظماتي هو **سلوك استراتيجي** . هذا التعبير لا يعني أن التنظيم ليس سوى ساحة معركة ولا أن أعضاء التنظيم يتصرفون جميعهم ودوماً كلاعبين عقلانيين . فالرهانات تكون ذات طبيعة وأهمية مختلفتين كثيراً حسب الطبقات ؛ واللاعبون يكونون مختلفين جداً في المعلومات والحوافز والتماسك

والفعّـالية في تعريف الأغراض الجماعية ووضعها موضع التنفيذ ؛ كما يكون لمختلف المشاركين ومختلف الطبقات وزناً متفاوتاً جداً . فالبعض يكسب أكثر من الآخرين وبتكرار أكبر . ولكن على المدى الطويل ، ليست التنظيمات ائتلافات مصالـح متناقضـة بحـدة في صراعـات ملغية لأحـد الفريقين . فلو كان دوماً كسب فئة معينة أو طبقة معينة مقابل دين كل المجموعات الأخرى لكانت حياة التنظيم حرباً أهلية . ولو كان هذا الكسب مقتطعاً دوماً على حساب الطبقة نفسها ، يكون الخروج (العنيف أو المفاوض) هو الاستعراض الوحيد للمستغَلين .

أما فيما يتعلق **بالبنية** السياسية للتنظيمات ، فهـي في آن واحـد أوليغـارشية وديموقـراطية . فالظاهرات السياسية بالمعنى الواسع للكلمة (ظهور قادة ومسؤ ولين يعارضون المنفذين) تكون أبرز بمقدار ما تكون التنظيمات ائتلافية . حتى لو كان تموضع السلطة صعباً(الى جانب خط السلطة المحدد في الخطة العضوية ، توجد في غالب الأحيان تراتبيات موازية) . ثمة مجال دوماً للتساؤ ل حول كل تنظيم ، من هم قادته أو مسؤ ولوه وكيف يمارسون مسؤ ولياتهم . فهم لا يشكلون أبداً إلا جزءاً ضئيلاً من الموظفين ، وحتى إذا كانوا معينين وفقاً لأصول انتخابية ، فإنهم لا يمثلونهم أبداً بشكل ملائم . ولكن دعاة القانون الحدي للأوليغارشية يستخرجون تعميمات تعسفية من هذه الواقعة الأكيدة التي لا تتعلق بندرة المواهب وحسـب وإنمـا بالطبيعـة نفسهـا للأمـر والقـرار . وبالفعل ، إن الأقلية المقررة لا يتم اختيارها في مجموعة وحيدة . فالفرد نفسه الذي يقرر بالنسبة لآخر عليه أن يرضخ لقرارات شخص ثالث . فضلاً عن ذلك ، ليس التمييز بين المنفذين والقادة مطلقاً ، طالما أن هنالك انتقال معيّـن للأدوار وحتى لأوضـاع الخضـوع والتبعية ، وأن القـادة تابعون بشـكل من الأشـكال للمنفـذين . إن رفض المساعـدة والتخـريب والتغيب والإضراب التباطئي ، تظهر ضرورة التماثل ولو الجزئي للمنفذين مع أغراض التنظيم والمسؤ ولين المكلفـين بتأمين تنفيذها . وإن الأشكال المختلفة للمشاركة تعبّـر بكثير أو قليل من التوفيق عن هذه الحاجة الى الديموقراطية في حكم التنظيمات ، أكثر بكثير مما تؤ من تحقيقها فيها .

وأخيراً ، إن التنظيمات هي أنظمة **مفتوحة** . يقتضي أن نفهم من ذلك أن عملها لا يرتبط بشروط داخلية مثل البنية التسلسلية وحسب ، وإنما كذلك **بمبادلات** التنظيم مع البيئة الخارجية . هذه المبادلات تتعلق بصورة خاصة باختيار الأشخاص وتمويل الموارد الضرورية لعمل التنظيم . تتأثر هذه المبادلات **بصورة** التنظيم أمام الجمهور ، أو أمام السلطات التي يرتبط بها . فيما يتعلق بالاختيار ، فقد أظهرت « أزمة الدعوة الربانية » الشهيرة في الكنيسة الكاثوليكية خطورة التهديد الذي يلقي بثقله على هيئة لم تعد تتجدد . أما فيما يتعلق **بالتمويل** فالتنظيمات على غرار المشاريع ترتبط بتصديق السوق ، في حين أن البيروقراطيات العامة تستحصل على مواردها من قرار يصدر عن السلطات السياسية . فالكسب يصادق على نوعية التكيف بين المؤ سسة والمحيط . إن الحصة التي تمنح في الميزانية الى وزارة معينـة تعبّـر على الأقـل جزئياً عن سلطتهـا النسـبية بالنسبـة الى « الوزارات المبذّرة » الأخرى .

إن كون النظام المنظماتي مفتوحاً على بيئاته المختلفة لا يعني أبداً أن يكون سلبياً تماماً بالنسبة

لها . والتبادل بين التنظيم وبيئاته يمر عبر نقاط عبور إلزامية ، تتصرف في ان واحد بصفتها « مصافي » وبصفتها « حواجز » والتي تفتح وتغلق في الاتجاهين . وتتعلق فئة مهمة بشكل خاص من المبادلات في التجديد التقني . وهي غالباً ما يكون مصدرها خارج المشروع . ولكن يمكن أن تنجم كذلك عن نشاط المجموعات « الوظيفية » المندمجة في المشروع والعاملة تحت مسؤولية أرباب العمل . وحتى في هذه الحالة ، يرضي التجديد المتطلبات التي تعبّر عن نفسها وتتكون خارج التنظيم .

ثمة ميل أحياناً للخلط بين عملية التنظيم وتنسيق المهام المتخصصة مع عملية الترشيد . من المؤكد أن هذا التعبير الأخير واسع جداً لا نستطيع معه اعتبار جميع التنظيمات عقلانية واعتبار التنظيم الشكل الوحيد لترشيد الحياة الاجتماعية . هذه الأطروحة التي توحي بعض أفكار فيبر (Weber تصطدم بصعوبات جدية . فالتنظيمات الحديثة تصبح أكثر فأكثر تعقيداً وفي تعقدها ، تزداد صعوبة قيادتها عقلانياً . يمكن تقييم التعقيد المتزايد للتنظيمات الحديثة بفصل مؤشرات عديدة . إن علاقات التنظيم مع مختلف البيئات التي تحصل منها على موجوداتها التقنية والمالية والبشرية تصبح أكثر خلافية . والأغراض التي تسعى الى تحقيقها يزداد تنافرها وتصبح « فوق التحديد » . وبالفعل ، يخضع التنظيم الحديث الى عدد متزايد من الإلزامات المتزايدة التنوع . في إطار كهذا ، لا يمكن اعتبار قرارات المسؤولين في التنظيم عقلانية بالمعنى الذي تعلقه على هذا التعبير النظرية الكلاسيكية الجديدة الخاصة باختيار المستهلك . والتعقيد المتزايد للتنظيمات يجعل تحسين مواردها الى الحد الأقصى صعباً جداً . وعلى الرغم من التقدم الذي حققته مختلف التقنيات « المساعدة في القرار » يجد المقرر صعوبة كبرى في تأمين التماسك لأفضلياته وتوقع نتائج اختياراته على محيط غير قابل للإمساك به . يشكل تعقّد التنظيم حداً لتطوره : ففيما يتعدى نقطة معينة ، تلغى « إقتصادات السلّم » (*) نتيجة لصعوبات إدارة مجموعة مهددة بوحدتها بسبب تنافرها المتزايد .

● Bibliographie. — Argyris, C., *Organization and innovation*, Homewood, R. D. Irwin, 1965. — Arrow, K., *The limits of organization*, New York, Norton, 1974. Trad. : *Les limites de l'organisation*, Paris, puf, 1976. — Bennis, W. G., *Changing organizations*, New York, McGraw-Hill, 1966. — Blau, P. P., et Scott, W. R., *Formal organizations : a comparative approach*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1963. — Blau, P., et Schoenherr, R., *The structure of organizations*, New York, Basic Books, 1971. — Buchanan, J. M., et Tullock, G., *The calculus of consent*, Ann Arbor, The Univ. of Michigan Press, 1962, 1974. — Chandler, A. D. Jr, *Strategy and structure : chapters in the history of the industrial enterprise*, Cambridge, mit Press, 1962. — Coleman, J. S., *Power and structure of society*, New York, W. W. Norton & Co., 1974. — Crozier, M., *Le phénomène bureaucratique. Essai sur les tendances bureaucratiques des systèmes d'organisation moderne et sur leurs relations en France avec le système social et culturel*, Paris, Seuil, 1963. — Crozier, M., et Friedberg, E., *L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective*, Paris, Seuil, 1977. — Cyert, R. M., et March, J. G., *A behavioral theory of the firm*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963. — Downs, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — Durkheim, E., *De la division du travail** ; *Leçons de sociologie**. — Etzioni, A., *A comparative analysis of complex organizations : on power, involvement*

(*) « إقتصادات السلّم » هي تلك التي تحققها مشاريع تزيد انتاجها زيادة مهمة .

and their correlates, New York, Free Press, 1961. — GOULDNER, A. W., *Patterns of industrial bureaucracy*, Glencoe, Free Press, 1954, 1967; « Organizational analysis », *in* MERTON, R. K., *et al.*, *Sociology today*, New York, Basic Books, 1959, 400-428. — JOUVENEL, B. de, *De la politique pure*, Paris, Calmann-Lévy, 1962. — LINDBLOM, C. E., « The science of muddling through », *Public Administration Review*, printemps 1979, XIX. — MARCH, J. G., et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris Dunod, 1964. — MARCH, J. (red.), *Handbook of organizations*, Chicago, Rand McNally, 1965. — MASON, E. S. (red.), *The corporation in modern society*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1960. — MICHELS, R., *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1911. Trad. : *Les partis politiques : essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914, 1971. — PERROW, C., « Hospitals : technology, structure and goals », *in* MARCH, J. G. (red.), *Handbook of organizations*, Chicago, Rand McNally, 1965, 910-971; *Organizational analysis : a sociological view*, Londres, Tavistock, 1970; *Complex orgonizations*, Glenview, Scott & Foresman, 1972. — ROUSSEAU, J.-J., *Discours sur les origines de l'inégalité**. — SIMON, H. A., « On the concept of organizational goal », *Administrative Science Quarterly*, IX, 1964, 1-22. — WEBER, M., *Economie et société**.

Développement التنمية

إن هذا التعبير وإضافاته ، « التخلف » ، ثم « البلدان النامية » ظهرت في إطار « النظام » العالمي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية ـ والمنظمات الدولية التي أنشئت فيما بعد ـ . وقد أكملت « حساسية اليسار » هذه التعابير بفكرة « العالم الثالث » التي تسنى لها مستقبل كبير . لقد صنعها بلاندييه (Blandier) على طراز التعبير القانوني الذي عرف القوة الايديولوجية التي نعرفها ، وهي توحي (أي فكرة العالم الثالث) بأن النظام العالمي الجديد يفرض على جمعية الأمم انقساماً طبقياً . إن المواجهة بين « التنمية » و« التخلف » أو « البلدان المتقدمة » و« البلدان النامية » توحي بعملية نشوئية ذات خط مستقيم . إن مفهوم العالم الثالث ، بإدخاله الفرضية الضمنية التي أدت الى امتداد جدلية صراع الطبقات على صعيد الكرة الأرضية ، يستعيد الرؤية التاريخية لماركس بعد تحديثها .

إن مفهوم التنمية نفسه والمهمة الموكولة الى خبراء دوليين لاستخلاص التدابير الخاصة بدفع عملية التنمية وتسريعها تتضمن حضاً وإغواء يتجليان في البحث عن تفسير عام للتقدم والتخلف . وقد قام العديد من المؤلفين إذن بتفسير لماذا تؤدي البنى في البلدان النامية الى عمليات إعادة إنتاج وتأزيم . وهكذا فإن نظرية الحلقة المفرغة للفقر التي أبرزها نوركس (Nurkse) مثلاً ، ولكنها استعيدت بعد ما يقرب من ثلاثين سنة من قبل غالبريت (Galbraith) ، تستند الى المقترحات التالية : 1 ـ إن انتاجية متدنية تؤدي الى دخل متدنٍ ، 2 ـ عندما يكون الدخل متخفضاً تكون قدرات التوفير معدومة ، 3 ـ عندما يكون التوفير معدوماً ، يصبح تراكم رأس المال مستحيلاً ، 4 ـ وعندما يكون الاستثمار معدوماً تكون الانتاجية محكومة بالركود . هذه الحلقة المنطقية ، كمثل نموذجي لعملية إعادة الانتاج ، يمكن ترجمتها بسهولة (وقد ترجمت فعلياً من قبل سمويلسون) بتعابير رياضية : الدخل يكون نتيجة للاستثمار ، والإستثمار نتيجة للتوفير ، والتوفير نتيجة

للدخل . وهكذا يكون لدينا نظرية تذكّر من الناحية الشكلية بعمليات إعادة الانتاج الشهيرة التي وصفها كل من مالتوس وريكاردو . ولكن منظري التخلف ، بخلاف المنظرين التقليديين ، يدركون عمليات إعادة الانتاج التي يعتقدون أنهم أبرزوها ، في إطار نشوئي . لقد عولجت إذن عمليات إعادة الانتاج هذه بصفتها حالات حصار أو اختناق من المهم تحليلها واختزالها .

ثمة نظرية أخرى ـ وبتحديد أكبر مجموعة ثانية من النظريات ـ تجعل من ضيق السوق العامل الأساسي للركود : لنفترض أن قدرات التوفير موجودة ، يقتضي كذلك أن يكون مالكو هذا « الفائض » من الدخل مدفوعين الى تحويل هذا الفائض الى توفير ، بدل صرفه على الكماليات مثلاً . ذلك أن الحثّ على التوفير والاستثمار يفترض وجود طلب مليء . وإننا لا نرى كيف يمكن لمقاول أن يسعى لاجتذاب التوفير من أجل بناء مصنع للرفوش والمعاول ، إذا كان متوقعاً أن لا يشتريها أحد .

وتصرّ مجموعة ثالثة من النظريات على الآليات المنحرفة التي تولّدها ما نسميه تقليدياً « آثار التظاهر » (Effets de démonstration) : عندما يوجد « فائض » إنتاج ، فثمة ميل لاستهلاكه بدل توفيره ، بسبب التأثير الذي لا يقاوم والذي يمارسه نمط الحياة الغربية على الطبقات العليا في البلدان المتخلفة .

وتجعل مجموعة رابعة في النظريات غياب رأس المال الاجتماعي مبدأ المأزق : ففي غياب وسائل النقل والاتصالات المتطورة كفاية ، تكون الأسواق محكومة بالبقاء ضيقة ومحلية . وبالتالي ، لا يمكن أن يجذب الفائض باتجاه التوفير والاستثمار . إن ضعف الانتاجية العام يؤدي من جهة أخرى الى ضعف متوسط الدخل ، الأمر الذي يؤدي الى عدم كفاية مداخيل الدولة لتطوير وسائل النقل والاتصالات .

هذه الأوضاع الخانقة تدعمها أيضاً ، وفقاً لمنظري التنمية ، أواليات إضافية . إن نسيج البلدان النامية باعتباره متكوناً ـ وهذا ناجم بالتحديد عن ضعف الرأسمال الاجتماعي ـ من جماعات ضيقة ومنعزلة نسبياً الواحدة عن الأخرى ، وأدوات التجهيز (الأدوات الزراعية مثلاً) والأموال الاستهلاكية غير الغذائية (الألبسة على سبيل المثال) ، هي موضوع انتاج حرفي يتوجه الى السوق المحلي . إن زيادة انتاجية هذا القطاع الحرفي ليست محاصرة فقط بالعوامل المذكورة أعلاه وحسب ، وإنما كذلك لأن تقسيم العمل في الجماعة القروية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنى الاجتماعية والعائلية . فكما كتب هوسليتز (Hoselitz) . مستوحياً المنظرين التقليديين مثل تونيز (Tonnies) أو ردفيلد (Redfield) : في المجتمعات « التقليدية » ، « ليس للنشاط الانتاجي هدف اقتصادي وحسب ، وإنما هو يعتبر كذلك من قبل أعضاء المجتمعات التقليدية ، وكأنه يحتوي عناصر طقوسية ، وعناصر تماسك (. . .) . إن تعددية هذه « الأبعاد » لكل فعل اجتماعي هي جذر بعض الصعوبات التي نواجهها عندما نريد تغيير هذه التصرفات » .

ثمة نظريات أخرى تضع فرضية الحلقة المفرغة الديموغرافية من النمط المالتوسي الجديد :

تؤ دي زيادة الدخل الى زيادة في السكان قد تمتص « الفوائض » . فتبقى إذن قدرة التوفير ساكنة ، على الرغم من التقدم الاقتصادي .

إن النشوئية وما يمكن تسميته عملية إعادة الانتاج مرتبطان ارتباطاً لا انفكاك له في نظريات التنمية هذه . وإن تحديد هوية حالات الاختناق يسمح بتفسير كيف أن المجتمعات المتخلفة تظهر بصفتها مجتمعات تعاني من المأزق . في الوقت نفسه ، إنها تعيّـن الرافعات (مساعدة الحكومات بغية تسهيل تكوّن رأس المال الاجتماعي ، المعونات التقنية ، تنمية الاستثمارات . الخ .) التي تسمح بوضع البلدان النامية على طريق التطور الذي يعتبر بأنه طبيعي . لذلك ليست المتغيرات المختلفة لنظرية عنق الزجاجة (حالات الاختناق) متناقضة مع نظريات نشوئية بشكل صريح مثل نظرية روستو(Rostow) = « الإقلاع » التي قدمت في كتاب « مراحل النمو » بصفتها ناجمة عن امتصاص حالات الاختناق . وهكذا ، فإن ظهور القطاعات الموجهـة نحـو الأسواق الواسعـة والمتسمة ، كما قال ماركس ، بعملية إعادة الانتاج المتوسعة قدمت من قبل روستـو(Roxtow) باعتبارها إحدى الأواليات الأساسية لنمو البلدان المصنعـة اليوم (راجـع دور انتـاج الحليب في الدانمارك أو إنتـاج النسيج في انكلتـرا خلال القـرن الثامـن عشر) . وعندمـا تتقلص حالات الاختناق ، تظهر النتائج التراكمية التي تقود المجتمعات في عمليات تطورية .

إذا وضعت هذه النظريات العامة للتنمية قبالة بعضها ، فإنها تظهر ـ وهذه هي النقطة التي من المهم الإشارة إليها ـ غير متوافقة فيما بينها . إن نظرية « الحلقة المفرغة للفقـر » تدل على أن البلدان المتخلفة تتسم بقدرات معدومة على التوفير بسبب عدم كفاية المداخيل . أما النظـريات القائمة على أثر التظاهر فهي تفترض على العكس ، وجود فوائض مجتذبة بكل أسف نحو استهلاك الكماليات أو المظاهر . وتقرّ النظريات المالتوسية الجديدة بالتأكيد أن الدخل يمكن أن يرتفع ولكنها ترى أن هذا الارتفاع يكبحه النمو السكاني الذي ينجم عنه . وثمة نظريات تجعل من ضعف الصلات والمبادلات مع البلدان المصنعة أحد العوامـل الجوهـرية للـركود . ويرى آخـرون في المبادلات مع الأمم المصنعة أحد أسباب المأزق (أثر التظاهر ، تركيز جهاز الانتاج على المواد الأولية المخصصة للمجتمعات المصنعة) . من جهة ثانية ، تكون هذه النظريات غالباً ، غير متوافقة مع معطيات تاريخية أو وقائع مؤكدة . وكما لاحظ بوير(Bauer) ، لقد نما الانتاج القومي غير الصافي والانتاج الفردي ، كلاهما ، بين عامي 1920 و1953 ، في أميركا اللاتينية بشـكل أسرع منـه في الولايات المتحدة . إلا أن ذلك لا يعني أن الفقر غير موجود في أميركا اللاتينية . ولكن هذا المعطى الواقعي غير متوافق بوضوح مع نظرية الحلقة المفرغة للفقر . ولقد برهن علماء السـكان ، بمـا يعاكس النظريات المالتوسية الجديدة ، أن النمو السكاني ناجم بخاصة عن انخفاض الـوفيات الناتج عن انتشار القواعد الصحية . ويبدو أن المعطيات التاريخية قد برهنت ، بما يعاكس أثـر التظاهر ، أن الاستهلاك الكمالي ليس أقل أهمية في المجتمعات التقليدية التي تكون صلاتها مع المجتمع المصنع محدودة، منه في المجتمعات المعرضة لتأثير الغرب . إذا كانت أواليات المأزق الذاتية المنشأ ، الخاصة بالمجتمعات التقليدية مسؤ ولة عن التخلف ، فإننا نستنتج من ذلك أن التغيير لا يمكن أن يكون إلا خارجي المنشأ . ولكن كيف نفسر حينئذٍ التنمية الخيالية لليابان خلال القرن

التاسع عشر ، في فترة لم يكن لدى هذا البلد علاقات تذكر مع العالم الخارجي ؟ قد تكون البنية التحتية (رأس المال الاجتماعي) شرطاً ضرورياً للتنمية . ولكن التاريخ يبرهن أن البنى التحتية غالباً ما ترافق التنمية ولا تسبقها . وهكذا ، فإن كولومبيا تملك في أواخر هذا القرن ، أحد أعلى معدلات التنمية في العالم . ومع ذلك ، فإن وسائل المواصلات بين مدن البلد الرئيسية ، ما تزال في هذه الحقبة ، بدائية . وكذلك الأمر بالنسبة للأرجنتين : إن تطور الشكل الخاص لرأس المال الاجتماعي الذي تمثله وسائل الإتصال ، يظهر أنه لاحق لإقلاع هذا البلد عند منعطف هذا القرن ، بدل أن يسبقه . قد يكون ضيق الأسواق مسؤ ولاً عن الركود . ولكن كولومبيا نفسها ، كان يتوفر لها في بداية هذا القرن ، تجهيزات صناعية حديثة (صناعة سكرية وصناعة منجمية) ، في حين كان عدد السكان الإجمالي لا يبلغ سوى بضعة ملايين من الناس ، والأسواق كانت مجزأة جغرافياً بفوة ومواصلاتها واتصالاتها تتسم بالبدائية . إن التشابك بين البنى الاجتماعية والبنى الاقتصادية يكون في وضع يؤ دي بصورة حتمية الى تجميد نظام تقسيم العمل والانتاجية . ولكن برنامج الري الذي أطلقته الحكومة الهندية عشية الحرب العالمية الثانية نقل بقاعاً مهمة من الزراعة الهندية ، من مرحلة اقتصاد الكفاف الى مرحلة اقتصاد التبادل . وتفترض نظرية أثر التظاهر ، أثراً على بنية استهلاك الصلات مع المجتمعات المصنعة . ولكن هذه الصلات يمكن أن يكون لها كذلك آثار على الانتاج (راجع ، في الهند ، زيادة الانتاجية الناتجة عن تبني طرائق يابانية في زراعة الرز) . صحيح أن آثاراً للتظاهر يمكن أن توجد وأن يكون لها نتائج سلبية . إن إقدام بعض البلدان النامية على تبني أنظمة تعليم مستوحاة من أنظمة المجتمعات الصناعية ، أطلق في بعض الحالات حركة تعليمية واسعة و/ أو فاقم المسافة بين النخب وسائر المواطنين . ولكن ليس ثمة سبب ، لا لأن يكون للصلات بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية نتائج سلبية وحسب ، ولا لأن تكون مدعوة للإساءة الى بنية طلب الأموال والخدمات فقط . والأسواق تكون غالباً ضيقة والطلب المليء بالنسبة لبعض المنتجات ضعيف . ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لجميع المنتجات . وإن تكوّن رأس المال هو بالتأكيد وجه جوهري للتنمية الاقتصاديه . ولكن سولوو(Solow) قد برهن أن 13% فقط من زيادة الانتاج بالنسبة للشخص الواحد وفي الساعة الواحدة ، في الولايات المتحدة بين 1909 و 1914 ، كانت ناجمة عن تراكم رأس المال . وقد بيّن دنيزو(Denison) كذلك ، أن نمو الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن حصره فقط في نمو رأس المال المادي .

إن نظريات إعادة الانتاج لحالات الاختناق ، غير المتلائمة فيما بينها ، والتي يمكن غالباً توفيقها بصعوبة مع الوقائع ، تظهر سوياً بأنها غالباً عنصرية . أما النظريات التي تمنح مكاناً واسعاً لآثار التظاهر ، فمصدر إيحائها الديون المهمة على العائلات الأميركية التي ظهرت في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية . هذا الدين نفسه فسّر بواسطة أثر التظاهر . والأهمية التي أعطيت للبنى التحتية تنجم جزئياً عن تفسير مشكوك فيه « للتنمية » في انكلترا خلال القرن الثامن عشر . صحيح أن انكلترا تملك على غرار اليابان « بنى تحتية » مجانية (راجع أهمية النقل الساحلي عبر البحر) . ولكن هذه المجانية لا تكفي لتفسير التنمية في انكلترا . ومن الصحيح أن تنمية

المجتمعات المصنعة ، كان في حالات عدة ، مترافقاً مع نشوء الصناعات المعقدة العالية المكننة . ولكن زيادة الانتاجية والدخل لا يفترض أن تكون صناعة معقدة ، لا دوماً ولا في جميع القطاعات .

يبدو مؤكداً أن نظريات التنمية التي ظهرت على أثر الحرب العالمية الثانية هي مزق مجمعة . وباعتبارها مكونة من مقترحات غير متلائمة جزئياً ، فإنها تشكل غالباً تعميمات متسرعة مبنية انطلاقاً من عمليات خاصة تمت ملاحظتها في أطر عامة محددة التاريخ والموقع . فقد أفسدتها غالباً، لكي نتحدث على غرار بياجيه(Piaget) « عنصرية اجتماعية » . من المفترض أن تضع المجتمعات التقليدية نفسها ، بتأخير معيّن ، على الطريق التطوري الذي يدلّ على اتجاه التطور التاريخي للمجتمعات المصنعة . إن مفهومي التقدم والتخلف (مثل مفهوم العالم الثالث) يتضمنان خطراً وإغواء مهمين، بمقدار ما يضعان تحت شعار وحيد ، مجتمعات متنوعة الى أقصى حد . وترى الأيديولوجيات الماركسية الجديدة في « عدم تصنيف » مجتمعات العالم الثالث مبدأ توحيدياً تكون أهميته بمقدار ما يجيز اعتبار الفوارق بين المجتمعات ثانوياً . والنظريات « التنموية » الناتجة عن النظام العالمي الجديد اللاحق للحرب العالمية الثانية ، هي أيضاً ، على طريقتها الخاصة ، تبحث عن « قوانين التاريخ » . صحيح أن التبعية المتبادلة بين الأمم في تزايد ، وأن بعض التطورات ـ نفكر بالطبع بزيادة طلب المجتمعات المصنعة للمحروقات الجوفية ـ تنشىء أنظمة التبعية المتبادلة متضمنة عدداً مهماً من المجتمعات ومولّدة في الوقت نفسه نتائج متشابهة في العديد من النقاط . ولكن نزعة النظريات التنموية الى العمومية ليست أثراً وحسب وإنما انعكاس لنمو التبعية المتبادلة الدولية . وهي تنتج كذلك عن استمرار النماذج التاريخية والنشوئية الموروثة عن القرن التاسع عشر (راجع مقالة التاريخانية) . وسيان ، أوجدت التبعية المتبادلة أم لا ، فإن الأبحاث التي تهتم بتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، في هذا المجتمع الخاص أو ذاك ، توحي في جميع الحالات بالتنوع الكبير ، وانطلاقاً بعدم التوقع الكبير لعمليات التغيير . إن تطور كولومبيا على منعطف القرن لا يكون مفهوماً ، كما بيّن ذلك هاجن(Hagen) ، إلا إذا اعتبرناه ناتج ، على حد قول كورنو(Cournot) ، تلاقي سلسلة من الأسباب المستقلة : لو كانت جغرافية كولومبيا مختلفة ، لكان تطورها قد تغيّر . إن إسقاط الساموراي في ظل توكوجاوا(Tokugawa) هو عنصر أساسي في تفسير عمليات التغيير الاجتماعي في اليابان خلال القرن التاسع عشر . وقد بيّن هيرشمان(Hirschman) من جهته ، إنطلاقاً من تحليلات عديدة على الطبيعة أن الآثار الثانوية للتغييرات الحاصلة في إحدى نقاط البنى الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة جداً بالإطار الذي تظهر فيه هذه التغييرات . تؤدي بعض هذه التغييرات الى آثار متسلسلة . في حين تظهر أخرى بعد حدوثها وكأنها مفرقعات مبللة . ففي الهند ، أدت برامج الري التي أطلقت عشية الحرب العالمية الثانية ، بعكس ما كان متوقعاً ، ولكن لأسباب من الممكن تحليلها وفهمها فيما بعد ، الى قلب البنى الاجتماعية للقرى التي لم تكن تملك أراضٍ مروية ودعمت البنى الاجتماعية للقرى « المروية » .

هذه الملاحظات ، لا تهدف بالطبع إلى الإيحاء بأن التغيير الاجتماعي يتعلق بالظروف ، ولا كونه غير متوقع دوماً . ولكنها تريد فقط أن تقول إن مجتمعاً معيناً ، في لحظة

معينـة ، يميل دومـاً الى تكوين **نـظام** فريـد ، فيها يتعـدى التلازم **البنيـوي** المحتمل والتقـاليـد التاريخية المشتركة . ينتج عن ذلك أن السبب نفسه يمكن أن يؤدي الى النتائج نفسها ، ولكن الى نتائج معـاكسة كـذلك وفقـاً للنظم التي يـطبق فيها . وينتـج كذلـك أن تلاقي السـلاسل المستقلة يلعب دوراً أكيـداً . هنا ، يؤدي الإستثمـار الخارجي الى تكـوين « بؤرة » وتكون لـه آثار سلبية على « التنمية » ؛ أما هنالك ، فإنه يستثير أوالية إيجابية من ردود الفعل المتسلسلة . لذلك ، يمكن اعتبار الأيديولوجيات المتناقضـة للتغيير والتنميـة ، قائمـة على السـواء ، « على الوقائع » .

بالطبع ، قد يكون من المغالاة أن نرى في نظريات التنمية مجرد نتاجـات أيديـولوجيـة . إنما يتعلق الأمر بالأحرى ، على حد قول باريتـو (Pareto) ، « بنظريـات قائمـة على التجـربة ولكنها تتجاوز التجربة » . إن الأواليات الموصوفة من قبل منظّري الحلقة المفرغة للفقر ، يمكن أن تـوجد ، وأن تصف بـالمصادفـة بنية العمليـات الواقعيـة . إن آثار التـظاهر تكـون أحيانـاً ملحوظة ويمكنها أن تسبب نتائج خطيرة. وبصورة عامة ، ليس ثمة شك أن النماذج المبنيـة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد التنموي تشكل مدوّنة ملزمة ، يتنامى ثراؤهـا مع الـزمن . ومما لا شك فيه أبداً كذلك أن هذه النماذج زادت بشكل مهم قـدراتنا عـلى فهم عمليات التغيـير والتنمية . كما ساهمت بالتحـديد النظرية الماركسية في فهمنـا لتاريخ المجتمعات الصنـاعية . ولكن ، في أغلب الأحيان ، ينبغي أن تدرك الأواليـات من قبل منـظري التنمية ، بـاعتبارهـا نماذج تصف عمليات أكثر تعقيداً ، بطريقة مبسطة ، فضلاً عن ذلك ، ينبغي اعتبار النمـاذج ذات صحة أو قوة محـدودة . إنها ذات صحة محـدودة بسبب التبسيطات التي تتضمنهـا . وهي ذات قوة محدودة ، إذ إنها لا يمكن اعتبارها مقاربات مناسبة للواقع إلا في حدود مكانية وزمنية ضيقة ومحددة تمـاماً . فعـلى غرار مـاركسيي القرن التـاسع عشر والمـاركسيين الجـدد في القرن العشرين ، لدى « التنمويين » نزعة بارزة للبحث عن « قوانين » التغيير ، ولإدراكها باعتبارها دقيقة ، وباعتبارها تترجم عمليات تطورية ذات خط مستقيم ، إلا إذا كانت معيدة للانتاج أو تكرارية . وباعتبارها ذات تطبيق عـام ، وحتى عندمـا يقرّون بـوجود نمـاذج خاصـة للتنمية ، فإنهم يريدون إيجاد العموميات من خلال الخصوصيات . وبالتحـديد كما بذل مـاركس ولينين جهدهما ، لسحب الحالة البـروسية أو الحالة الروسية على صيغ لنمـوذج التصنيع الانكليـزي . يشتق التمسك الثابت بالعمومية من جهة ، كما سبق وقلنا ، من « إكراهات الدور » المفروضة عـلى علماء الاجتماع وبخـاصة عـلى اقتصاديي التنميـة ، ويشتق كذلـك من السمـة المبحثيـة المقبول بها غالباً بالنسبة لهـذه الفروع العلميـة ، والمقبولـة كذلـك من قبل الـذين يطبقـونها ، وأخيراً من دوام الأيديولوجية التاريخية في أشكالها المختلفة (راجع مقالة التاريخانية) . يقتضي مـع ذلك أن نضيف الى هـذه الأسباب ، سببـاً آخر ليس الأقـل أهمية ، وهـو أن المجتمعـات تعرف **في حقول معينة وفي جوانب معينة** منها ، تطورات فعلية ذات خط مستقيم متشـابهة من مجتمع لآخر . فالتقنيات يتم تحـديثها وتنتشر ، كما أن الرعـاية الصحيـة تميل الى الانتشـار . ولكن التطور ذي الخط المستقيم ، لا يضمن ، لا النمو ولا التنميـة ولا التحديث . يمكن أن

يساهم تحسين الرعاية الصحية بتقليص وفيات الأولاد ، ولكنه يمكنه أن يساهم كـذلك ، فيـما لو أدى الى زيادة كبيرة في السكان ، الى ارتفاع الوفيات بصورة عامة ، وإن ظهـور هذا الأثـر يتعلق بتطور الولادات والموارد ، التي تتعلق هي كذلك الى حد كبير بتطور الوفيات .

لقد عالجنا أساساً في الصفحات السـابقة ، التنميـة الاقتصاديـة . وثمة أدبيـات غزيـرة تتعلق بما نسميه أحياناً التنمية السياسية : وهي مكرسة لتحليل العلاقة المتبادلة بـين التحديث والتغيير السياسي . إن متتالية التحديث ـ التعبئة ـ المشاركة تحتل فيها مكـاناً جـوهريـاً . ولكن التاريخانية التي تتضمنها نـظريات التنميـة السياسيـة وجدت نفسهـا سريعـاً بمواجهـة التجربـة التاريخية . فحيث توقعت التنموية السياسية تمايزاً اجتماعياً وتعبئة ومشاركة سياسية متنـامية ، لوحظ غالباً عملية إزالة التمايز والاسترخاء وانتعاش النظم الاستبدادية .

إن طموح نظريات التنمية (وبصورة أعم نظريات التغيير الاجتماعي) الى العمومية قد لا يكون سوى خطيئة صغيرة لو لم تكن ترجمتها السياسية ـ هذه الترجمة التي تكون غالباً ، هي كـذلك خيـانة ـ مسؤولـة عن « أهـرامـات التضحيـة الجـديـدة » التي يتحـدث عنهـا بـرجيـه (Berger) . ويعتبـر بعض منظري التنميـة أن هـذه الأخيـرة تمـر عبـر تغييـر مـواقف الأفـراد وقيمهم . ومن المـرجح ، كـما دافع فيبـر (Weber) ،ومن بعده كـل على طريقته مـاكليلانـد (Meclelland) وهـاجن وبارسـونز (Parsons) (راجـع مقالـة المجتمعية) ، أن بعض أنـظمـة القيم تكون أكثر ملاءمة للتنمية من أخرى . كان ذلك ما اعتقده أيضـاً الحراس الحمـر للثورة الثقافية الصينية .

• Bibliographie. — Badie, B., *Le développement politique*, Paris, Economica, 1978, 1980. — Bauer, P. T., *Dissent on development. Studies and debates in development economics*, Londres, Fakenham & Reading, 1971. — Berger, P. L., *Pyramids of sacrifice, political ethics and social change*, New York, Basic Books, 1974. Trad. franç., *Les mystificateurs du progrès. Vers de nouvelles pyramides du sacrifice du Brésil à la Chine*, Paris, PUF, 1978. — Cardoso, F. H., *Cuestiones de sociologia del desarrollo de America latina*, Santiago, Editorial Universitaria, 1968. Trad. franç., *Sociologie du développement en Amérique latine*, Paris, Anthropos, 1969. — Denison, E. F., *The sources of economic growth in the United States and the alternatives before us*, New York, Committee for economic development, 1962. — Eisenstadt, S. M., « Breakdown of modernization», *in* Eisenstadt, S. M. (réd.), *Readings in social evolution and development*, Paris/Londres/New York, Pergamon, 1970, 421-452. — Galbraith, J. K., *The nature of mass poverty*, Cambridge, Harvard University Press, 1979. Trad. franç., *Théorie de la pauvreté de masse*, Paris, Gallimard, 1980. — Hagen, E., *On the theory of social change. How economic growth begins*, Homewood, The Dorsey Press, 1962. Trad. franç., *Structures sociales et croissances écanamiques*, Paris, Editions Inter-nationales, 1970. — Hirschman, A. O., *Journeys taward progress. Studies af economic policy-making in Latin America*, New York, The twentieth Century Fund, 1963; New York, Doubleday, 1963, 1965; New York, Greenwood Press 1963, 1968 ; « A generalized linkage approach to development with special reference to staples », *in* Nash, M. (red.), *Essays an ecanamic development and cultural change : in honar af Bert F. Hoselitz*, Chicago, The University of Chicago, 1977, 67-98 (*Economic development and cultural change*, XXV, suppl., 1977). Reproduit *in* Hirschman, A. O., *Essays in trespassing. Economics to palitics and beyond*, Cambridge, Cambridge University Press, 1981, 59-97. — Hoselitz, B. F., *The pragress af underdeveloped areas*, Chicago, The University of Chicago

Press, 1952. — Hoselitz, B. F., et Moore, W. E., *Industrialization and society*, Paris/La Haye, Mouton, 1963. Trad. franç., *Industrialisation et société*, Paris/La Haye, Mouton, 1963. — Lerner, D., *The passing of traditional society : modernizing the middle East*, Glencoe, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1958, 1964. — Nurkse, R., *Problems of capital formation in underdeveloped countries*, Oxford, Blackwell, 1953. Trad. franç., *Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés*, Paris, Institut pour le Développement économique, 1963. — Reofield, R., « The folk society », *American journal of sociology*, LII, *4*, 1947, 293-308. — Rostow, W. W., *The stages of economic growth. A non-Communist manifesto*, Cambridge, Cambridge University Press, 1960, 1971. Trad. franç., *Les étapes de la croissance économique*, Paris, Le Seuil, 1962, 1970. — Tönnies, F., *Gemeinschaft und Gesellschaft*, Leipzig, R. Reisland, 1887. Trad. franç., *Communauté et société*, Paris, PUF, 1944; *Communauté et société : catégories fondamentales de la sociologie pure*, Paris, Retz, 1977.

Conformité et Déviance — التوافق والإنحراف

يرتكز كل عمل اجتماعي على حد أدنى من التوافق . ولكن يقتضي ألا نخلط بين التوافق والامتثالية . فكلا المقترحين يثبتان بسهولة عندما نتفحص بشيءمن الانتباه عملية النشاط المتبادل . إن أحمد ومصطفى يوجهان نشاطهما على التوالي بناء **للتوقعات** التي يكونها كل منهما فيما يتعلق بالطريقة التي سيستجيب فيها شريكه على مبادراته الخاصة . أما مبادراته الخاصة ، فيحددها أحمد على الأقل جزئياً بناء على الأجوبة التي **يتوقعها** من جهة مصطفى . هذه التوقعات لا تكون اعتباطية . يكون لها في غالب الأحيان أساس . ويتصرف مصطفى **وفقاً** لتوقعات أحمد . ويوجد أساس هذا التوافق في معيار يلزم أحمد ومصطفى ، حتى ولو لم يفرض عليهما أبداً الجانب نفسه من السمة المعيارية للفعل الاجتماعي . يبقى أن نتساءل كيف يتم إرضاء هذا التطلب ، وبواسطة أية أواليات يتم تأمين هذا التطابق أو إعادته .

يظهر التوافق بأشكال متعددة . يمكننا أولاً أن نميز ، مستوحين تعاليم دوركهايم ، بين **توافق عبر التشابه وتوافق عبر الاختلاف** ، فدوركهايم يواجه المجتمعات البدائية أو التقليدية التي تتسم بابتلاع الفرد من مجموعته ، والمجتمعات الحديثة التي تتسم بتقييم المساهمة الفردية لأعضائها ، وانطلاقاً بالاستقلال الذاتي الذي تعترف به لهم . يتخذ التوافق وجوهاً مختلفة تماماً في كل من الإطارين . في الإطار الأول يكون مرادفاً للتشابه والى حد ما التماثل . وكل فرد يتفرد يعاقب ، بسبب التهديد الذي يفترض بتميزه أن يلقيه على وحدة المجموعة وتضامن أعضائها . في الحالة الثانية ، تكون حرية كل فردٍ في السعي وراء مصالحه الشخصية ، وبخاصة أن يعاقد مع الآخرين - شرط أن يكون محتوى هذا العقد مشروعاً - معترفاً بشرعيتها . إن ضرورة التوافق الاجتماعي لا تختلط مع الألزام المفروض على الفرد بأن يصبح غير متميز تقريباً عن « النمط » الاجتماعي . إنها تعود الى قبول قواعد اللعبة واحترامها (بالمعنى الخلقي للكلمة) ، من أجل إقامة **مبادلة** بين مساهمات ومكافآت مختلف الأشخاص .

يتسم نظام التضامن هذا الذي يسميه دوركهايم « بالعضوي » ، بهشاشته : وبالفعل ،

كيف يمكن لمجتمعات تقدّر بشدة **الفردية** أن تحمي نفسها ضد **أنانية** أعضائها ، وأن تتوصل إلى إقامة حد أدنى من التوافق ؟ إن دوركهايم لا يميز فقط بين هاتين العبارتين ولكنه يواجه بينهما أيضاً . بالنسبة له ، لا تناقض الفردية التآلف والتعاون : وإنما هي شرط لذلك . أما الأنانية فعلى العكس ، تتسم أولاً بانحلال المراجع المشتركة ، وارتخاء الروابط البدائية (العائلية والمحلية) ؛ ولا يعود لدى الفرد من مرساة سوى مصالحه وأمزجته .

ففي مجتمع فردي ، منظم وفقاً لمبدأ تقسيم العمل ، يتحكم التوافق والاختلاف في بعضها البعض . ولكن كيف يمكن للنظام نفسه ، كما يقول دوركهايم ، أن يفرض نفسه على الجميع وضمن أية شروط يمكن لقانون مشترك أن يتغلب على الخصوصية وعلى التوزع ؟ ثمة مجال هنا لاستبعاد جواب أول ، ينبثق من التقليد النفعي ؟ وما يكاد الأفراد يتعلمون الحساب ، كما يؤكد النفعيون ، حتى يدركون أن مصلحتهم الحقيقية تدعوهم الى **التعاون** : عندما يتزايد نتاج عملهم ، بفعل التنظيم الجماعي لجهودهم ، تتزايد حصة كل منتج - ويتناقص عناؤه . ويظهر النظام على أنه الكلفة التي يبدو أن الفرد مستعد لأدائها ، لكي يحصل على كامل الحصة الممكنة من فوائد التضامن . لكن دوركهايم لا يصعب عليه أن يبيّن ، أن كل نظام ، حتى ولو كان يكتفي بخاصة بفرض إلزامات غامضة جداً ، ليس نتيجة لمفاوضات شكلية بين الخصوم المجردين كما يواجههم التقليد النفعي : فالأفراد ليسوا سوى فرقاء في تبادل وفي عقد . ثمة بالفعل ، في النظام ، على الأقل في ذلك الذي يربطنا بموجباتنا التكوينية والمقدسة تقريباً ، شيء جلي يرفض الصفقة والحساب . يقتضي عدم القول إن العقد يقيم النظام ، وإنما العكس هو الصحيح .

مع ذلك لا يتقلص التوافق الى انغمار الفرد بالوعي الجماعي . ذلك أن الوعي الجماعي أبعد من أن يكون متماسكاً وموحداً . فالمعتقدات والميول التي يتشكل منها ، ليست جميعها الى حد ما ، بالمضمون نفسه من ناحية شرعيتها ، وهي عرضة لانتماء متنوع جداً . ودوركهايم نفسه ؛ بإعلانه سوية الجريمة ، يعترف بالصلة الوثيقة بين التوافق والانحراف . فالجريمة ليست « طبيعية » فقط لأن معدل الجريمة ملحوظ بتكرار ذات ثبات مذهل في كل المجتمعات . لكل مجتمع لائحة جرائمه الخاصة ، وإن عملاً يعتبر جرمياً هنا يمكن أن يكون متسامحاً به في مكان آخر ، أو حتى مقبولاً . ولكن فيما يتعدى هذه النسبية ، يعترف دوركهايم أن الفضيحة الملازمة للجريمة والعنف الحاصل ضد الثوابت اليقينية و« المشاعر القوية » « للوعي الجماعي » ، يقومان ، أو بالأحرى **يستطيعان** القيام بوظيفة إيجابية ، إذا هي أبرزت ، بفضل الاهتزازات التي ترافقها ، أشكالاً اجتماعية وثقافية جديدة . إن « جريمة » سقراط أو يسوع لا علاقة لها بجريمة قتل يرتكبها إنسان فظ أو أحمق . لقد أدخلت تغييرات أساسية عبر التاريخ من قبل حركات ثورية وأشخاص خارج المألوف ، اعتبروا في عصرهم بأنهم « منحرفون » أو « ضالون » أو « متوحشون » ، أو « مجرمون » .

إن تأملات دوركهايم حول الجريمة يقتضي مقاربتها مع آراء فيبر (Weber) حول الريادة

(Charisme) . فكما أن كل جريمة ليست استباقا لقانون مستقبلي ، كذلك ليس كل مجوسي نبياً . ومع ذلك يمكن أن يكون فيما هو غير مألوف وغير معقول ، وعد أو رؤيا . فالأنبياء والديماغوجيون لا يعرفون فقط بما يطرحونه من رسالة شخصية ضد سلطة التقليد . إنهم يحملون معهم شرعية جديدة . إنهم يُحلون (مع الاحتفاظ من القانون القديم بما يثبتونه ويصدقون عليه) ولكنهم يقدمون كذلك روابط جديدة والتزاماً مبتكراً وحياً . وما هو اليوم رتابة كان بالأمس ريادة ؛ وما هو اليوم توافق كان بالأمس غير معقول وفضيحة وجريمة - وباختصار ، انحرافاً .

ليس ممكناً إذن تقليص التوافق الى الإمتثالية ، ذلك أنه يقتضي البدء بالتمييز بين عدة متغيرات للامتثالية ، وفقاً لاتساعها ووفقاً لطرائقها . يمكن أن تشمل الامتثالية جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، أو أن تكون ، على العكس ، محصورة في مجالات رمزية أساساً . يمكننا كذلك الحديث عن صيغ « لطيفة » (أو رخوة) أو صيغ « قاسية » . فالاتحاد السوفييتي في ظل الستالينية وألمانيا الهتلرية هما نموذجان كاملان للامتثالية الكليانية . إن عدداً من « المعتقدات الدوغماتية » الواضحة جداً والمفهومة جداً ، والمتعلقة بالمهمة التاريخية للبروليتاريا أو الشعوب الهندو- أوروبية ، وعدداً معيناً من الأهواء (مساواتية من جهة ونخبوية من جهة أخرى) ، رفعت الى المطلقات . إن ما أثير لتبرير أسوأ الاعتداءات على العدالة ، والظلامية ، كان نموذجاً أو مشروعاً عاماً ، ثم تعليق اتجاه التاريخ على تحقيقه . فيتشكل حزب ، لا يقرن نفسه بالدولة وحسب ، وإنما يحل أيضاً محلها ، إلى حد تشويه وظائفها وتنظيمها .

أما في المجتمعات المسماة « ليبرالية » فإن الامتثالية ، مهما كانت بارزة ، ذات طبيعة مختلفة . فهي لا ترد الى عقيدة رسمية مستندة الى سلطة مدنية ، إنها مخادعة وغامضة . هذه الامتثالية تشكل هي كذلك ، رقابة ، لكن هذه الرقابة لا تقفل الصحف ، ولا تحكم على « المنشقين » بالحبس أو بالنفي أو بالمشفى العقلي . لقد تحدث ماركيوز بهذا الخصوص عن « التسامح القمعي » . في الواقع ، إن الامتثالية في الأنظمة « الليبرالية » ، التي لا يمكن خلطها مع الامتثالية الكليانية ، تتميّز بسمات ثلاث . أولاً ، إنها تعتمد الضمنية وتفضل تقديم عقائدها باعتبارها مسلمات « علمية » ، كما نرى ذلك في مثل الأيديولوجيات الرائجة في النظام التربوي أو الاقتصادي . ثانياً ، ليست الدولة هي التي تتحمل مباشرة الدفاع عن الامتثالية . « فاللوائح السوداء » والخنق بواسطة الصمت تحل محل معتقلات الإبادة . ثالثاً ، تشكل الرقابة من وجهة النظر الادراكية أوالية كبت أكثر منها أوالية قمع . فهي تفقر حقل الممكنات التي يمكن لفكرنا أن يمارس فيه قدرته على الانتقاء . وهي لا تحظر علينا فكرة معينة وإنما تحرفنا عن التوقف عندها . وهي تراقب أكثر مما تعاقب . وبما أنها ليست ممركزة بدقة ، فهي تعمل بواسطة جمع محصلات تراكمية تنتج اتفاقاً ضمنياً حول « معتقدات سلبية » أكثر مما هو حول « معتقدات عقائدية » .

إن الإمتثالية لا تؤمن توافق الممارسات مع المعايير . في الحقيقة ، تكون الامتثالية الكليانية مورداً بالنسبة لأصحاب السلطة . وفي سعيهم لإقامة الوحدة الروحية أو استعادتها ، يحاول القادة الكليانيون تأمين المطواعية التامة للمحكومين . وإن انتماء هؤلاء الى العقيدة أقل أهمية من طاعتهم أو على الأقل سلبيتهم . أما فيما يتعلق بالإمتثالية الليبرالية ، فهي ناتج ، أو أثر منبثق أكثر مما هي استراتيجية وضعت موضع التنفيذ من قبل « الطبقة المسيطرة » . وبمقدار ما نعرّفها ، مع ماركيوز (Marcuse) ، بصفتها « تسامحاً قمعياً » ، تكون شرعيتها قابلة للنقاش . فالإمتثالية لا تشكل إذن ، لا في الصيغة الليبرالية ولا في الصيغة الكليانية ، حلاً ملائماً لمسألة التوافق التي طرحها دوركهايم . إذ يستمر في التوافق بعد معيّن من **الاستقلال الذاتي** . يحول دون تقليصها الى العنف والإكراه والحساب .

ولكي ندرك تماماً هذا البعد ، يقتضي التفكير بطبيعة المسيرة المعيارية ، لنرى كيف تجمع بشكل لا انفصام فيه بين التوافق والانحراف . يتفق الجميع أن بعض المعايير الاجتماعية لا يمكن تطبيقها بسبب المغالاة في قسوتها ، ومعايير أخرى بسبب النقص في دقتها . إن بعض المعايير (كلمة الشرف والالتزام الدقيق بدفع دين ناتج عن القمار) تكون قاسية الى حد أنها تضع الفرد أمام خيار يبدو حده الثاني أي الانتحار مفضلاً على الأول الذي يقوم على الإنكار والعار . تلك هي الوضعية التي استهدفها دوركهايم فيما أطلق عليه اسم الانتحار الغيري ، حيث يضحي الشخص بحياته نفسها مقابل صورة لنفسه تكون عنده أثمن من وجوده البيولوجي .

ويحصل كذلك أن معايير أخرى ، على سبيل المثال في النظام المهني والحياة الاقتصادية ، تكون قد أصبحت متذبذبة ، وغير دقيقة أو حتى متناقضة ، تضعنا تقريباً أمام إلزام خرقها ، على الأقل فيما يتعلق بروحها . في الحالة الأولى ، لم يكن التوافق ممكناً إلا بشرط القبول بتضحية الذات أمام المعيار . في الحالة الثانية ، إذا كان شاقاً الى هذا الحد التوافق مع المعيار فذلك لأننا لا نعرف بالضبط ماذا يتطلب منا .

يمكن كذلك أن تحصل فجوة بين **القيم** (أفضليات حادة بقدر ما نريد ، ولكنها غير محددة في محتواها وطريقة تحقيقها) **والمعايير** التي تأمر بأساليب العمل والتفكير وحتى الشعور ، الملموسة نسبياً ، والتي يكون تحقيقها مرتهناً بشبكة العقوبات التي تتوفر لدى سلطات المجموعة . لم يعد يكفي لكي يتأمن التوافق ، إنتماء الأفكار الى بعض « المعتقدات » و« المشاعر » المشتركة . ولكن إذا كان وضعها موضع العمل يفترض أصولاً للمعاقبة وسلطة تحكيم ، وسلطة تنفيذ ، أي إذا كانت صرامتها ترتبط بهذه الشروط الثلاثة وبالتالي بتوافقها ، تتوفر فرص كثيرة للإنحراف ، إما لأن **المعايير** تكون شديدة (أو قليلة) الوضوح ، وإما لأن العقوبات تكون شديدة (أو غير كافية) القسوة ، وإما لأن الحكم يكون شديد (أو قليل) التسامح .

لنتصور وضعاً يدخل فيه نظام المعايير ونظام القيم في تناقض حاد : كل ما يمكن أن

تأمر به السلطة تنتقص قيمته من قبل الوعي الجماعي . كيف يمكن أن تستمر هذه الحالة من اللاشرعية التامة ؟ ينبغي بالسلطات أن تلجأ الى الوسيلتين التاليتين : تلجأ أولاً الى النار وتحدد بطريقة واسعة جداً القطاع الذي يعترف فيه للمصالح الخاصة بالحرية الكاملة . فضلاً عن ذلك ، عليها ألا تعتمد سوى على القوة العارية لإكراه الأفراد على تنفيذ ما تأمرهم به . إن حالة من اللاشرعية تتميز إذن بالنسبة للهيئات المركزية للمجتمع ، بالتدني المحسوس جداً في قدرتها على أن تطاع ، وبالضرورة المتلازمة في اللجوء فوراً الى « الوسائل الكبرى » . بالنسبة لها ، تؤدي وضعية الانحراف ، عبر سحب كل شرعية منها ، إلى تفتيت المجموعة ، المحرومة من كل مصدر فعلي للوحدة ، وإلى تفاقم علاقات القوة - وباختصار الى إلغاء الحالة المجتمعية أو العودة الى حالة الطبيعة .

لنتساءل الآن كيف يمكن أن يتصرف الفرد الذي يوضع بمواجهة تعليمات متناقضة فيما يتعلق بما عليه أن يفعله (تحت طائلة العقوبة) وما عليه أن يفضله . وإذا استمرينا في وضع أنفسنا في وضعية قصوى من اللاشرعية التامة ، يمكننا كذلك الافتراض أن الفرد سيتحرك إما بطريقة الانسحاب (السلبية الكاملة) وإما بطريقة العدوان (النشاط المفرط) . في شتى الأحوال ، لا يمكن أن يقبل الفرد الوضع الذي صنع له : لا يمكنه إلا أن يتنكر له ، إما بمحاولة تغييره وإما بالسعي للهرب منه . وانطلاقاً من التناقض المقدم للفرد ، يستطيع نظرياً أن يرفضهما كلاهما - وأن يبني نفسه على حدة . **فالفرار** ، وإذا اتفقنا على أن نشير بذلك الى قرار الانكفاء عن مجتمع معيّن ، معتبر غير شرعي ومع ذلك فهو أقوى من أن نقاومه ، قابل لأن يأخذ أشكالاً مختلفة . يمكن أن يكون فردياً محصناً (« لكي نعيش سعداء ، لنعش متخفين ») ، أو على العكس الانخراط في تصرف المجموعة بكاملها ، التي تسعى بشيء من السعادة الى التخلص من ضغوطات البيئة المعادية وذلك عبر الذوبان فيها مثلاً ، على الأقل ظاهرياً . والسرية تشكل حماية فعالة للذين هم ملزمون بحماية أنفسهم ضد القمع ، مع تمسكهم بخطهم الخاص . ويحصل كذلك أن تنتهي السرية بعدم الإساءة الى أحد : ذلك هو « السر الشائع » الذي نصنع حوله الكثير من الألغاز لنضفي على أنفسنا بعض الأهمية . وأما أن يلجأ الفار الى القيام بطقوس ليس لها معنى إلا بالنسبة له وبنوع الأمان الذي تجلبها له : تلك حال بوفار (Bauvard) وبيكوشيه (Pécuchet) وهما الناسخان لدى فلوبير (Flaubert) اللذان ، بعد أن أرادا الاختلاط بالعالم ، وجدا نوعاً من السلام في العودة الى كتاباتهما .

بعد ما حددنا موقع الفار ، يمكننا تركيب صورة المتمرد . ويمكننا ، وفقاً لشدة الاعتراض واستهداف الحركة التي يهاجم بواسطتها نظام المعايير و(أو) نظام القيم ، أن نميز المتمرد من الثائر . لنقل أن الثائر يهاجم بعنف القواعد ومبادئها على السواء ، في حين أن المتمرد ينطلق ضد الواحدة أو ضد الأخرى ، ولكن دون إدراك للصلة بينهما : « إني متمرد ، فأنا مشمئز من ظلم المجتمع » ، ولكني أكتفي بالتعبير عن اشمئزازي بطريقة حادة جداً ربما ، دون أن الوث يديّ ، « **لأنهم جميعهم سواء** » .

يمكننا كذلك أن نحاول تمييز أشكال التمرد وفقاً للأهداف المقصودة . فتارة يصب المتمرد غضبه ضد الأشياء الاجتماعية التي يشعر فوراً أنها غير مقبولة (الأشخاص أو المبادىء) . وطوراً ينتقل المتمرد ، عبر سلسلة من الاستبدالات الرمزية المحكومة بقانون التعادل وقانون المواجهة (ما نراه معمولاً به في الأحكام العرقية المسبقة ، مثل القول « إن العرب والسود هم سواء ، إنهم جميعاً غرباء » أي غير فرنسيين) .

لقد فكرنا حتى الآن وكأن الوضعية المولدة للانحراف يمكن أن تتقلص الى تناقض بين المعايير والقيم . إن افتراضاً كهذا يستند الى حالة قصوى لها فائدة إبراز تمزقات مجتمع معيّن محروم من الشرعية ، وكذلك وصف ردود فعل الفرد الذي يجد نفسه متورطاً فيه ، وإن بطريقة تصورية . إلا أن هذه التحليلات تشكو من خطأ معالجة الانحراف ، وكأنه بطبيعته ، ينجم عن خيار ـ صريح وواع ـ **لاستراتيجية** يميل الفرد بواسطتها الى صف الانكار والمعارضة لنظام قديم يعمل على استبداله أو تدميره ببساطة كلية .

ولكن ما نعرفه عن الظاهرتين اللتين تقدمان المساهمتين الأكثر ضخامة في الجريمة ، وهما جنوح الأحداث ، وتنظيم « العصابات » ، يفرض علينا الابتعاد عن مفهوم استراتيجي محض للانحراف ، وتعقيد تصورنا الأساسي ، وبالفعل ، إن الإنطلاق من النزاع بين نظام القيم ونظام المعايير ، يفترض أن كلاهما إذا أخذا على انفراد يكونان متماسكين . إلا أنه يبدو أن النزعة الى الجريمة ـ وبصورة أعم الى الانحراف ـ لا تتعلق بمواجهة الفرد للمعايير بقدر ما تتعلق بغموض هذه الأخيرة . وهكذا يكون جنوح الأحداث (مثلاً جنوح الشباب البيض في أحد أحياء بلتيمور ـ Baltimore) أعلى بشكل ظاهر من المعدل في وحدات الإقامة التي توجد فيها بالقرب من بعضها مجموعات أتنية متخاصمة ، حيث يكون معدل تعاقب السكان أعلى وحيث تكون النسبة المئوية للمستأجرين (الأكثر تحركاً) أعلى من نسبة المالكين (الأكثر استقراراً) ، لو تفحصنا المعيارين الأخيرين معاً ، وعالجناهما بصفتهما تعبير عن الحركية الجغرافية ، ولو جمعناهما فضلاً عن ذلك الى الأول الذي يتعلق بالتنافر العرقي والثقافي ، لأدركنا أن الجانحين يرجح اختيارهم من بين **الهامشيين** ، أي من بين الأفراد الذين بانتسابهم في آن واحد الى ولاءات متعددة ، لا يمتلكون مرجعاً شرعياً صريحاً ووحيد الجانب . حينئذٍ تظهر الهامشية وكأنها « ثقافة تحتية » ينكفىء الفرد المنحرف إليها لكي يحمي نفسه . لكن هذه الثقافة التحتية تكون متجسدة في مجموعة ، العصابة مثلاً ، تتشكل عبر اختلال البيئة الاجتماعية « الطبيعية » ـ مثل العائلة ، والحي ، والنوادي وجمعيات اللهو . وهكذا فإن الجنوح يفسّر لدى علماء اجتماع شيكاغو ، تارة باعتباره ظاهرة ثقافية وطوراً باعتباره عملية اختلال اجتماعي . فالمراهق الأبيض من الطبقة الشعبية التي تعيش في الأكواخ ، تتجاذبه معايير وقيم أهله ومدرسته (حيث تسيطر خلقية وثقافة الطبقة الوسطى المتمثلة بالمعلمات) والعصابات أو مجموعات الرفاق التي تتكون وينفرط عقدها وفقاً للقاءات على طول الطرقات .

لا تشير الهامشية فقط الى تعدد المراجع التي يمكن لفرد معيّن أن يوجه سلوكه بناء

عليها (وعلى ضوئها يستطيع الآخر أن يصدر حكماً على ذلك السلوك) . يقتضي أن نرى كذلك أن هذه المراجع متفاوتة التقييم . فعلى سبيل المثال ، هل يمكن لفتى يهان غالباً ، لأنه يعامل بمثابة غر ، أن يطمح الى وضع الراشد ، كما أننا لو افترضنا حالياً أن مجتمعنا متفرع بطريقة وحيدة الجانب . فإن أصحاب المراكز الدنيا يميلون إلى إضفاء اعتبار معيّن على أصحاب المراكز العليا . إن الإرادة في أن يعتبر الواحد منا « رجلاً » عندما نكون بعد فتياناً ، وبخاصة إذا كنا نستفيد من بعض خصائص شرط البلوغ ، تعبر عن رغبة في الترقي الذي يسعى إلى تحقيق الذات ضمن الانتماء الفعلي لمجموعة اتخذت مسبقاً بمثابة مرجع ، وبمثابة مثال يسهل الوصول إليه تقريباً . إن عمل الفتى ذي الاثني عشر عاماً ، الذي يدخن على الرغم من منع أبيه له ، يظهر أنه تعبير عن شروعه في أن يعامل أو على الأقل أن يعترف به على أنه بالغ ، وعلى أنه « جدير » بهذا المركز ، أقل مما هو إشارة جنوح . كما أن هذا الادعاء يعامل غالباً يتسامح ويحكم عليه باعتباره انحرافاً تافهاً . ولكن يمكن مع ذلك أن يتحول مع الوقت الى جنوح (إذا استبدلت السيجارة بالماريجوانا) ، أو حتى الى فعل « جرمي » (إذا لجأ هذا الشخص الى التهريب لكي يحصل على المخدر الممنوع) . ولكن أياً تكن خطورته ، يبدو الفعل المعتبر انحرافاً ، أنه تأكيد للذات ، من خلال البحث عن الفوائد الحقيقية والرمزية لوضع يعتبر مرغوباً فيه ، ولكنه محرم مؤقتاً أو نهائياً على « المنحرف » .

إذا كان ثمة مجال لوصف الجنوح باعتباره سلوكاً استبدالياً (فكما اننا ندخن لنعتبر « كباراً » ، يمكننا أن نسرق ونقتل لكي يتم الاعتراف بأننا « قساة » ولكي نقبل في مجتمعات القواد « المعتبرة ») يقتضي أن نرى أن هذا الاستبدال الذي يبقى غالباً لحسن الحظ ، رمزياً وتخيلياً ، وبخاصة كونه مراقب بفعالية ـ وبتحديد أكبر من قبل شركائنا الذين نعتمد عليهم أكثر ما نعتمد في قبول تغيّر وضعنا . ولا يعامل الفتى من قبل والده باعتباره بالغاً لأنه يبقى تحت نظره ، وإنما هو يخاطر بأن « يعاد الى مكانه » . ولكنه يستطيع أن يسعى لدى أترابه للاعتراف بطموحاته ، هذا الاعتراف الذي يبقى غير مرض بما أنه لا يأتي من قبل الذين قدّم لهم طلب الشرعية والذين يرفضون منحه . فهو لا يشكل سوى « تعويض عن خسارة » .

لا تكون كل مطالبة بالشرعية من قبل هامشي (فرد أو مجموعة) جرمية بالضرورة . ذلك ما يبينه بوضوح تحليل الظاهرة التي يشير إليها مرتون (Merton) تحت اسم « المجتمعية الاستباقية » . يمكن أن يحكم على سلوك معين بأنه شاذ ومنحرف بالنسبة **للوضع الحالي** للفرد وعادي بالنسبة **للوضع المستقبلي** للشخص ذاته . ما هو ممنوع اليوم قد يصبح خلال أشهر من الآن مشروعاً ومقبولاً . وفي الواقع ، إن القدرة على الإضطلاع بالوضع بكامله هو الذي يحدد شرعية الادعاء ، وفي غياب هذه القدرة ، تنتهي « الإجتماعية الاستباقية » إلى الإخفاق والتراجع .

يتعلق نجاح المجتمعية الاستباقية بالشروط الخاصة « بالبيئة » والشروط الخاصة بالتزام الشخص . لا يكفي تأكيد أهمية « البيئة الإجتماعية » ، ويقتضي أن نرى أن هذا العامل

ينتج آثاراً مختلفة جداً . من المؤكد ، أن مجتمعاً يكون مولّداً للانحراف إذا وضع الأشخاص أمام تناقض دائم بين القيم التي يطرحها عليهم والمعايير التي يعاقب سلوكهم بناء عليها . لكن هذا التناقض يمكن ألا يتم الشعور به خلال وقت طويل إلى حد ما إلا من قبل مجموعات ضيقة جداً ودون تأثير كبير ، تسعى في مرحلة أولى ، إلى حماية نفسها عبر العزلة أكثر من تنظيم مقاومة فعالة . إذا كانت « البيئة الإجتماعية » تولّد الانحراف في بعض الحالات ، فإنها تستطيع في ظروف أخرى كبحه ، وحتى إخماده أحياناً ، عندما لا تقدم له وسائل التعبير . ففي مرحلة أولى من تطوره ، يتم الشعور بالانحراف ذاتياً من قبل المنحرفين بشكل قلق ، ومن قبل الآخرين بمثابة توتر أو تنافر . ولكي يحصل التفتح الكامل للانحراف ، يقتضي توفر عدة شروط « مسهّلة » للهامشي من قبل البيئة الإجتماعية : إرتخاء المراقبة القمعية التي تسمح للفرد بأن « يجرب حظه » وأن « يحيا حياته » ، والتشجيع الذي يستنتجه الفتى الغض من مشهد التحقيق الفعلي من قبل آخرين ، لأعمال وأوضاع طالما حلم هو بها ، والتي كان يعتقدها حتى ذلك الحين غير قابلة للتحقيق ، والعجب لكونه ليس وحيداً وبالتالي ليس أبداً « وحشاً مخيفاً » ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي به إلى نوع من الرضا فيعتبر نفسه « واحداً من النخبة » .

فالمجتمع لا يخلق وحسب الشروط العامة للانحراف (بإخضاع الفرد لضغوط متناقضة قوية ، وبتركه في حيرة بالنسبة لواجباته وحتى بالنسبة لهويته ، وبتركه تسطع أمام عينيه فوائد سيكون في النهاية محرم عليه التمتع بها) ، وإنما هو يقدم له كذلك الفرص بنوع من « أثر البرهنة » ، وذلك عبر إظهار أن « الآخرين يفعلون جيداً » ما كان قد منع منه الفرد المعني - إذا لم يكن قد رفضه هو نفسه . ضمن هذا الأفق ، يسعى الشخص إلى « حل حبال المركب » لكي يتخلص من حكم الأهل والأصدقاء ، وإلى الغوص في ستر المدينة الكبيرة وإلى الإستسلام لتيه المتشرد - هذا إذا لم يجتمع مع أمثاله الذين لم يعد يخجل معهم في أن يكون ما هو كائن . ربما كان بإمكاننا القول إن مجتمعاتنا متسامحة بقدر ما هي قمعية .

• Bibliographie. — Asch, S. E., *Social psychology*, New York, Prentice Hall, 1952, 1962. — Chilton, R., « Continuity in delinquency area research », *American Sociological Review*, XXIX, 1, 1964, 71-83. — Cohen, A. K., *Delinquent boys. The culture of the gang*, Glencoe, The Free Press, 1955; *Deviance and control*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1966. Trad. : *La déviance*, Gembloux, J. Duculot, 1971. — Durkheim, E., *De la division du travail social**; *Le suicide**; *L'éducation morale**. — Foucault, M., *Surveiller et punir : naissance de la prison*, Paris, Gallimard, 1975. — Freud, S., *Totem und Tabu*, Leipzig et Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou : interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973; *Massenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler Psychoanalytischer Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du Moi », in *Essais de Psychanalyse*, Paris, Payot, 1927, 5-75. — Katz, E., et Stotland, E., « A preliminary statement of a theory of attitude, structure and change », *in* Koch, S. (red.), *Psychology : a study of science*, New York, McGraw-Hill, 1959, vol. 3. — Marcuse, H., *One-dimensional man*, Boston, Beacon, 1964. Trad. : *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Editions de Minuit, 1968. — Merton, R. K., *Social theory and social structure ; toward the codification of theory and*

research, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. : *Eléments de théorie et de méthode sociologiques*, Paris, Plon, 1965. — Parsons, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951. — Sherif, M., *The psychology of social norms*, New York, Londres, Harper & Brothers, 1936; New York, Harper & Row, 1966. — Sutherland, E. W., *White collar crime*, New York, Dryden Press, 1949; New York, Holt, Rinehard & Winston, 1961.

التوقع Prévision

ليس ثمة فعل وبخاصة عل سياسي ممكن دون تمثل معيّن للمستقبل أي دون توقع . ولكن المفارقة تكمن في أن المجتمعات كلما كانت أكثر تعقيداً وتغيّراً ، كلما كان التوقع الاجتماعي ضرورياً وصعباً في آن معاً .

وليس صعباً وضع قائمة طويلة من الاخفاقات في مجال التوقع الاجتماعي . يذكّر دوني دو روجمون (Denis de Rougemont) مثلاً بالتعريف المعطى عام 1880 عن السيارة في معجم اللغة الألمانية الرصين جداً (Brockhaus) : « **السيارة** : إسم أطلق أحياناً على مركبات غريبة تتحرك بواسطة محرك انفجاري . . . إن هذا الاختراع المنسي اليوم لم يعرف سوى الإخفاق واستهجان الهيئات العلمية » . ورغم أنه يتناول الحاضر ، فإن التعريف كان يحتوي ضمنياً على خطأ بارز في التوقع . وفي **محاضرات الفلسفة الوضعية** ، جازف أ. كونت (A. Comte) في التوقع أنه سيكون مستحيلاً إلى الأبد معرفة التركيب الكيميائي للنجوم . وفي عام 1935 اعتبرت إحدى الجرائد الطبية الاستمرار في الأبحاث حول نقل الدم « عملاً جرمياً » . وفي عام 1941 برهن الاستاذ كامبل (Campbell) رياضياً استحالة إرسال صاروخ إلى القمر . وفي عام 1968 توقع ج . ر . تايلور (G. R . Taylor) أن الأهل سيكون بإمكانهم اختيار جنس أولادهم اعتباراً من عام 1975 . وفي عام 1963 حلّل دوني غابور (Denis Gabor) بطريقة منظمة سلسلة من الأعمال « المستقبلية » ، مدينة لمئة مثقف بريطاني بين 1924 و 1932 : « لم يعالج أي واحد من هذه المؤلفات الفائض السكاني وفي الواقع بالكاد ذكر الموضوع ؛ ولم يعالج إلا موضوع تقهقر الوراثة الانسانية الناجم عن تدني الولادات عند النخب » . وفي عام 1897 يبدو أن دوركهايم كان يعتقد ـ على الرغم من أنه لم يستسلم لأي توقع صريح ـ أن تصاعد معدلات الانتحار سترافق حتماً عملية تعقيد تقسيم العمل . وبعد ثلاثة عقود يلاحظ هالبواشز (Halbwachs) أنه اعتباراً من بدايات القرن لم تعد معدلات الانتحار تظهر اتجاهات منتظمة مع النمو. وحوالى عام 1965 توقع خبير تابع لمؤسسة فورد أن الجامعات ستنشأ في الولايات المتحدة اعتباراً من عام 1975 بمعدل واحدة كل أسبوع . وقد اعتقد الاقتصاديون لمدة طويلة أن التضخم والبطالة لا يمكن أن يتغيّرا إلا بشكل عكسي الواحد تجاه الآخر .

هذه الأمثلة القليلة تبرز بوضوح بعض الأسباب الرئيسية للإخفاق في مجال التوقع

الاجتماعي . عندما يستمر **إتجاه إحصائي معيّن** (مثلاً ، الزيادة المنتظمة لمعدلات الانتحار كما تظهر على مستوى التسجيل الاحصائي طوال القرن التاسع عشر على سبيل المثال) أو **ترابط معين** (مثلاً الترابط السلبي بين التضخم والبطالة) ، تبرز محاولة « طبيعية » هي محاولة التعميم . وبصورة أدق ، أي استمرار اتجاه معيّن أو ترابط معيّن يدفع الى إنتاج نظريات تسمح بتوضيحها . إن مثل هذه النظريات لا يمكن أن تكون إلا مشروطة . ولكن غالباً ما يكون من الصعب تحديد الشروط التي تكون صحيحة على أساسها . وينجم عن ذلك اتجاه لاعتبارها صحيحة دون قيد أو شرط . عندما يظهر **اختراع ما** ، يمكن أن يؤدي الى توقعات متنوعة وفقاً لمدى رؤية احتمالاته أو عدم رؤيتها . فالسيارات الأولى لم تكن أبداً أسرع من العربات التي تجرها الخيول وكانت بالتأكيد أكثر ضجيجاً ورائحة . ومن الناحية الجمالية كانت تظهر مثل التليرية (مركبة خفيفة ذات عجلتين باسم صانعها) التي فرضت ضرورة إيجاد مكان للمحرك فيها بروزاً غريباً . وكذلك الحافلات الأولى لسكة الحديد ، كما أشار الى ذلك كونراد لورنز (Konrad Lorenz) لها شكل صف غريب من العربات التحمت ببعضها البعض . ومضت سنوات طويلة بعد الانتاج الأول للاختراع قبل أن تكتسب سكة الحديد والسيارة سرعة ، وأن تتحول العربات المتلاصقة إلى أقسام في الحافلات ، وأن تتخذ السيارة تدريجياً أشكالاً أمحت معها ذكرى التليرية . ولكن عند حصول الاختراع كان التطور التقني والجمالي صعب التوقع . ومن هنا ظهرت التوقعات التي استنتجت الرفض الاجتماعي للاختراع . وفي المقابل ، أوحى مباشرة التقدم في المعالجة الوراثية إمكانية اختيار جنس الأولاد . هذه « الاحتمالية » كانت قابلة للقراءة مباشرة . وحينئذٍ يمكن للمتعاطي علم المستقبل أن يحاول بسهولة إهمال الزمن الضروري للتحقيق الفعلي لهذه الاحتمالات التقنية وكذلك المقاومة الاجتماعية التي قد تعترض على تنفيذ هذه الاحتمالات ، في آن معاً .

وباختصار ، تتأثر التوقعات حول الانتشار الاجتماعي للاختراعات التقنية بعوامل عديدة . إن الإمكانية الكبيرة أو الصغيرة لقراءة إحتمالات الاختراع هي عامل جوهري في هذا الصدد ، ولكن ثمة عوامل أخرى . يمكن لاختراع معيّن أن يكون غير مفيد في إطار إجتماعي معيّن وأن يرتدي فجأة أهمية حاسمة فيما لو تغيّرت خصائص الإطار الاجتماعي (راجع مثلاً آثار أزمة الطاقة على الاهتمام الذي نالته الطاقة الجوفية على سبيل المثال) . وفي حالات أخرى ، ينجم إخفاق التوقعات عن وجود أنظمة للقيم ومراجع أيديولوجية . وهكذا ، تفسّر الداروينية الاجتماعية التي غرق فيها قسم من المثقفين البريطانيين ما بين الحربين العالميتين كيف كان « المتعاطون بعلم المستقبل » في تلك الفترة مهتمين بقضية الإخصاب التفاضلي للطبقات الاجتماعية أكثر من التطور الإجمالي للسكان . وفي حالات أخرى أيضاً ، ينجم الإخفاق ببساطة عن العقبات التي تعترض بطبيعة الأشياء استباق التجديدات . يقتضي مع ذلك الإشارة حول هذه النقطة أنه ، إذا كان من المستحيل دوماً ، بالتعريف ، توقع تجديد معين بتفاصيله ، فإن بعض عناصره يمكن أن تستبق بشكل شبه مؤكد . وهكذا ، كان توسع الطلب على الأقمشة القطنية وتطور صناعة القطن في انكلترا في

نهاية القرن الثامن عشر ، يسمح بظهور مهن للنسيج أكثر فعالية وأكثر انتاجية . في المقابل ، كان من الصعب عام 1850 توقع اختراع الطائرات . ومن هنا جاءت « البراهين » التي لا تحصى والتي سجلها التاريخ حول استحالة طيران أشياء أثقل من الهواء . لقد فسّر كاهن (Kuhn) بوضوح لماذا يميل العلميون الى الاحتفاظ بنموذج مثالي أو بنظرية معينة مدة طويلة بعد ظهور « الوقائع » الأولى التي تتلاءم بصعوبة مع هذا النموذج أو هذه النظرية . ومن باب أولي ، إن استباق التجديد هو بالضرورة حدث نادر . وفي حالات أخرى أيضاً ، تكون التوقعات مخطئة لأنها تسبب نتائج يكون أثرها إثبات عدم صحة التوقعات (توقع ذاتي التدمير) . لو أن كل الناس اعتقدوا أن الاجتماع سيضم جموعاً غفيرة يمكن لكل واحد أن يمتنع عن الذهاب إليه ، بشكل لا يعود يوجد أحد في النهاية . من الممكن أن يكون الوصف المأساوي لآثار الفيض السكاني قد سهّل في بعض الحالات تبني سياسات لتقييد الولادات ، وبذلك ، تكون قد ساهمت في إثبات عدم صحة التوقعات حول هذا الموضوع أو على الأقل ظهورها بأنها مغالية . كما أن توقّعات الآثار الكارثية المتولّدة عن وضع صحي سيء يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الصحي وهكذا ، تحاشي الكوارث المتوقعة . ثمة حالة قياسية ، تظهر في التوقع الذاتي التحقق الذي عممه مرتون (Merton) : إنها حالة التوقعات التي تكون خاطئة ، إذا لم تؤد الى نتائج تجعل آثار هذه التوقعات صحيحة . وأخيراً وليس آخراً ، يحصل غالباً الإخفاق في نطاق التوقعات ، نتيجة لأحداث أو حالات للأشياء ناجمة عن اجتماع للعوامل إما غير متوقع وإما غير محتمل . وهكذا لكي نتوقع منذ عدة عقود تجدد الاسلام ، كان يقتضي أولاً معرفة التوزيع الجغرافي للموارد البترولية ، وثانياً توقع استهلاك المجتمع من مادة المحروقات الجوفية ، وثالثاً ، توقع الانقسام الجغرافي السياسي للعالم ، وكذلك العديد من العوامل التي ينبغي اعتبار بعضها طارئاً . لذلك يقر هرمان كاهن (Herman Kahn) أن طرائقه لم تكن لتسمح له بتوقع لا الحرب العالمية الأولى ، ولا صعود الفاشيات والشيوعية ولا اينشتين (Einstein) ولا بوهر (Bohr) وفرويد (Freud) .

هل يعني ذلك أنه يقتضي أن نتبنى حيال العلوم التي تعطي نفسها مهمة التوقع ، « التعاطي بعلم المستقبل » و« المستقبلية » ، موقفاً متشككاً كاملاً؟ إن مثل هذا الموقف يكون بالتأكيد غير معقول . وإذا كان يمكننا أن نذكر العديد من حالات الإخفاق في مجال التوقع فمن المؤكد كذلك أن التوقعات الناجحة عديدة . وإنها أكثر عدداً مما يظهر إذ إن الكثير منها يبقى ضمنياً ، وبالتحديد لأنها تحصل من تلقاء نفسها . لا أحد يتخيّل جدياً مثلاً أن الولايات المتحدة قد تصبح دولة توتاليتارية قبل عام 1985 وأن ينخفض سكان العالم الى النصف من الآن وحتى 1990 أو أن انكلترا قد تصبح بسرعة بلداً زراعياً . ومن الأمثلة الكثيرة للتوقع ، الأقل « ابتذالاً » والتي أكدتها الوقائع لنذكر حالة بريزنسكي (Brzezinski) الذي كان يخشى منذ 1967 ألا تؤدي زيادة المشاركة الشعبية في الشؤون العامة الى جعل الاستمرارية السياسية في الديموقراطيات بصورة عامة ، وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة

عرضة للاهتزاز (غروبار ـ Graubard) . أو هذا التعليل لدانيال بل (Daniel Bell) القائل : إن تطور القطاعين الثالث والرابع المؤدي الى تباطؤ الزيادة الانتاجية المتوسطة وارتفاع الأجور الحاصل في القطاعات ذات الزيادة الكبيرة في الانتاجية المتجهة الى الانتشار في القطاعات الأخرى ، سيجعل المجتمعات « ما بعد الصناعية » متسمة بنزعة تضخمية دائمة.

من الطبيعي أن كل الذين يمتهنون التوقع الاجتماعي واعون قليلاً أو كثيراً لمصاعب الإخفاق وأخطاره . وعلى الرغم من هذه المخاطر والإخفاقات الحاصلة ، فقد تأسس علم المستقبل تدريجياً وبصورة متينة أكثر فأكثر على أثر جهود الرواد مثل ج. برجي (G. Berger) وب. دوجوفنيل (B. de Jouvenel)في فرنسا ، أو هـ. كاهن (H. Kahn) في الولايات المتحدة . والسبب في ذلك هو أن علوم التوقع تقوم بوظائف علمية واجتماعية مهمة لا يمكن تقليصها الى غرضها الأكثر ظهوراً وهو محاولة تقليص غموض المستقبل . يمكن تسمية أحد هذه الوظائف بوظيفة « التوعية » . لنأخذ مثلاً بسيطاً جداً . لقد أعلن أحد المشتغلين بعلم المستقبل أن تزايد عدد الباحثين إذا حافظ على وتيرته الملاحظة بين السنة س والسنة س + 1 ، فإن نصف السكان سيتكون من باحثين في السنة س + م. لديه كل الفرص لاعتبار الحدث المستقبلي « المتوقع » هكذا ، ليس غير محتمل تقريباً وإنما كأنه مستبعد تقريباً . للتعميم في هذه الحالة فضيلة التوعية : إن وتيرة النمو الملاحظة بين س وس + 1 لا يمكن المحافظة عليها تحت طائلة الوصول الى نتائج سياسية لا تحتمل . إن التعميمات المعقدة التي قادها فورستر (Forrester) وميدووز (Meadows) كانت وظيفتها دون شك وربما كانت غايتها ، ليس توقع تطور النظام العالمي ، وإنما لفت الانتباه الى النتائج التي قد تنجم الى حد ما عن المحافظة على عدد معيّن من السلوكيات (استهلاك الطاقة على سبيل المثال) . ومن هنا جاءت طريقة « السيناريوهات » التي طورتها « المستقبلية » . تقوم هذه الطريقة على دراسة تطور النظم المعقدة في ظل فرضيات مختلفة . إن المحلل لا يسعى بالتعريف ، في هذه الحالة الى التوقع (بما أن كل السيناريوهات ما عدا واحد في أحسن الأحوال ، ستدان في المستقبل الذي يكون قد أصبح حاضراً) ولكن تطور السيناريو يمكن أن يوضح الفعل عبر إظهار نتائج الخيارات البديلة بشكل أوضح .

من ناحية ثانية ، للتوقع والمستقبلية وظيفة منهجية . إن التأمل في الإخفاق في مجال التوقع يمكن أن يحسّن معرفة الظاهرات الاجتماعية . وهكذا ، فإن الإخفاق في مجال التوقع الديموغرافي حثّ الباحثين على عدم الإكتفاء ، عندما يكون ذلك ممكناً ، بطريقة التعميم المطبقة بشكل شائع والمفيدة غالباً من جهة أخرى ، والى محاولة فهم أفضل لكيفية حصول الظاهرات الديموغرافية التي تظهر على المستوى التجميعي ، من تركيب الظاهرات الصغيرة وهي التصرفات الفردية . كما أن إخفاق التعميمات في مادة إحصاءات الانتحار قادت علماء الاجتماع الى تحليل ظاهرات الانتحار بانتباه أكبر على المستوى السوسيولوجي الصغير ، أي على المستوى الفردي . كما أن خيبة الأمل التي سببها عدم نجاح بعض السياسات المناهضة

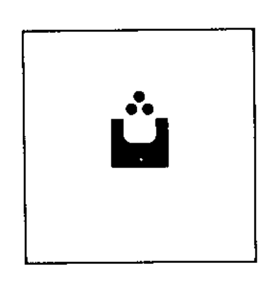
للولادة قاد الباحثين الى جعل تحليلهم لسلوكيات إعادة الانتاج أكثر دقة . وهكذا ، كان متوقعاً في الهند أن يقتنع السكان الريفيون بسهولة بممارسة تحديد النسل ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون له **بالتأكيد** إلا آثار اقتصادية مفيدة للوحدة العائلية . وقد حثّ هذا الإخفاق الباحثين على التساؤل حول هذا **التأكيد** ، بالعودة الى الواقع . فلاحظوا حينئذٍ أن بعض الأطر العامة للبنى الاجتماعية والاقتصادية تقضي بأن يكون للمزارع أربعة أبناء في المتوسط ، إثنان منهما يعملان في الأرض والاثنان الآخران يعملان في المصنع لكي يرتفع فوق الحد الأدنى لمستوى الكفاية . ولكي يكون لديه أربعة أبناء ، يقتضي أن يكون عنده في المتوسط ثمانية أولاد .

إن إخفاق التوقعات بالبرهنة على حدود الطرائق الموجزة مثل التعميم ، لم يؤد فقط الى تحسين المعرفة والى خلق النماذج للظاهرات السوسيولوجية الصغيرة المسؤولة عن المعطيات التجميعية ، وإنما أدى كذلك الى وعي الفائدة من تحليل النظم لتفسير الظاهرات الاجتماعية . إن حالة « النبوءة الذاتية الخلق » أو حالة « النبوءة الذاتية التدمير » هما مثلان نموذجيان لآثار النظام أو آثار التكوين . وتبيّن تمارين ميدووز وفورستر الآثار المعقدة الناجمة عن النشاط المتبادل بين عدد كبير من المتغيرات ، هذه الآثار القابلة للاكتشاف بصعوبة بواسطة طرائق حدسية .

ربما لم يكن تطور المستقبلية وعلم المستقبل كذلك دون نتائج على الصعيد الفلسفي . فقد ساهم دون شك في أن يشحذ لدى الباحثين في علم الاجتماع ولدى الرجال المؤثرين الحس الخاص بدائرية العلاقات بين المتغيرات السوسيولوجية الصغيرة والمتغيرات السوسيولوجية الكبيرة ، وكذلك الحس الخاص بتعقد النظم الاجتماعية ووعي هامش عدم التحديد المتروك من « المعطيات البنيوية » وبالترابط ، حس الممكن . ذلك أن صعوبة التوقع لا تنجم فقط عن جهل الباحث . وإنما هي تنجم كذلك عن عدم تحديد موضوعي حاضر بدرجات متفاوتة في كل نظام اجتماعي . إن عدم التحديد هذا يأتي من كون ذرات النظم الاجتماعية أي الأفراد يكونون هم مصدر الفعل . إن أكثر الفيزيائيين كفاءة لا يستطيع أن يتوقع أفضل من الجاهل المسار الذي ستتخذه الورقة الساقطة . ذلك أنه إذا كان يعرف قوانين الحركية ، فإنه يجهل القوى الخاصة بالفعل في حالة هذه الورقة التي تسقط في هذه اللحظة . ولكن عدم التحديد يكون في هذه الحالة ذاتياً تماماً : إنه ينجم عن جهل الشروط الموضوعية للسقوط من قبل الفيزيائي . إن عدم التحديد الذي يجابه به عالم الاجتماع يكون وفقاً للقاعدة العامة ذاتياً جزئياً ، وموضوعياً جزئياً . ذلك أن الفاعلين الاجتماعيين إذا كانوا يتحركون في إطار الالزامات المفروضة من قبل النظام . فإن هذه الإلزامات لا تكفي بصورة عامة لتحديد مجرى الأفعال الفردية . وإنما لها بالأحرى أثر تحديد حقل الإمكانات (راجع مقالة الحتمية) .

• Bibliographie. — Bell, D., *The coming of post-industrial society : a venture in social fore-*

casting, New York, Basic Books, 1973. Trad. franç., *Vers la société industrielle*, Paris, Laffont, 1976 ; « Twelve modes of prediction. A preliminary sorting of approaches in the social sciences », *in* BENNIS, W. G., BENNE, K. D., et CHIN, R., *The planning of change*, Londres/New York, Holt, Rinehart & Winston, 1966, 1969, 532-552. — CAZES, B., « Prévision et planification », *in* DECOUFLÉ, A. C. (red.), *Traité élémentaire de prévision et de prospective*, Paris, PUF, 1978, 247-265. — FERKISS, V. C., *Futurology, promise, performance, prospects*, Londres, Sage, 1977. — GABOR, D., *Inventing the future*, Londres, Pelican, 1963. — GRAS, A., *Sociologie des ruptures : les pièges du temps en sciences sociales*, Paris, PUF, 1979. — GRAUBARD, S. R. (red.), « Toward the year 2000 », *Daedalus*, LXLVI, *3*, 1967, 937-963. — JOUVENEL, B. de, *L'art de la conjecture*, Monaco, Editions du Rocher, 1964. — KAHN, H., et BRUCE-BRIGGS, B., *Things to come : thinking about the seventies and eighties*, New York, Macmillan, 1972. Trad. franç., *A l'assaut du futur. Prévisions à court et moyen terme : la présente et la prochaine décennie*, Paris, Laffont, 1973. — LORENZ, K., *Die Rückseite des Spiegels. Versuch einer Naturgeschichte menschlichen Erkennens*, Munich/Zurich, R. Piper, 1973. Trad. franç., *L'envers du miroir : une histoire naturelle de la connaissance*, Paris, Flammarion, 1975. — MATALON, B., « Les limites de la prévision scientifique », *in* DECOUFLÉ, A. C. (red.), *Traité élémentaire de prévision et de prospective*, Paris, PUF, 1978, 105-130. — MEADOWS, D. H., MEADOWS, D. L., RANDERS, J., BEHRENS, W. W., *The limits to growth*, New York, Universe Books, 1972. Trad. franç., « Rapports sur les limites de la croissance », *in* MEADOWS, D. L., *Halte à la croissance ?*, Paris, Fayard, 1972, 2e partie, 131-309. — MERTON, R. K., « The self fulfilling prophecy », *Antioch review*, Eté 1948, 193-210. Reproduit *in* MERTON, R. K., *Social theory and social structure ; toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd augm. 1957, 1961, 421-436. — ROUGEMONT, D. (de), *L'avenir est notre affaire*, Paris, Stock, 1977. — TÖFFLER, A., *Future shock*, New York, Random House, 1970; New York, Bantam Books, 1970. Trad. franç., *Le choc du futur*, Paris, Denoël, 1971.



التقافوية والثقافة — Culturalisme et culture

الثقافوية هي : عبارة تنتمي الى الأنتروبولوجيا (الانتروبولوجيا الثقافية والثقافوية إذا لم يكن ممكناً اعتبارهما مرادفين ، فهما على الأقل تعبيران قريبان جداً) ، ولكنهـا قابلة للنقـل الى علم الاجتماع . ويقوم الأفق الثقافوي على جملة من الاقتراحـات تميل الى الـظهور مجتمعـة . يمكن التشديد على هذا الاقتراح أو ذاك ، حسب المؤلفين والأطر العامة المدروسة. فعلى غـرار البنيوية والوظائفية ، ينبغي أن تدرك الثقافويـة في آن واحد ، بـاعتبارهـا نموذجـاً مثاليـاً ، أي باعتبارها إطاراً للفكر تم من خلاله تطويـر النظريـات والأبحاث الخصبـة ، وباعتبـارها رؤيـة للعالم (Weltanschauung) أي باعتبارها تصوراً أيديولوجياً للمجتمعات .

الاقتراح الأول : ترتبط بنية الشخصية ارتبـاطاً وثيقـاً بالثقـافة المميـزة لمجتمع معيّـن ، معتبرين الثقافة تحديداً نظام القيم الأساسي للمجتمع . وهكـذا يعتبر كـاردنر (Kardiner) أن كل نظام اجتماعي ثقافي يتميّـز « بشخصية أساسية » . فقد كتب يقـول : « الأنا هي تـرسب ثقافي » . ويعتبر مـاكليلانـد (Meclelland) ، أن بعض المجتمعات تجعـل من الكمال (هـذا المفهــوم الـذي يعني الفـوز والنجـاح في آن معـاً والـذي يتم التعبـير عنـه غـالبـاً بكلمــة (Accomplissement) قيمة مركزية) . فميـل الحاجـة الى الكمال (need for achievement) لأن تكون جزءاً أساسياً من شخصية الأفراد الأعضاء في هذه المجتمعات . وبالترابط الطبيعي مـع هذا الاقتراح الأول ، يميل الثقافيـون في تحليلاتهم للنـظم الاجتماعيـة إلى إعطاء وزن حـاسم للمجتمعية التي تنتقل بواسطتها القيم الأساسية لمجتمع ما ، من جيل إلى آخر .

الاقتراح الثاني : يميل كل مجتمع الى تشكيل كلٍ ثقافي فريد . يمكن لمجتمعات متشابهة لجهة درجة تطورها الاقتصادي ، أن تكون مختلفة عن بعضها بقـوة من الناحيـة الثقافيـة ، كما يؤكد الشعور العام وتثبت التجربـة المباشـرة . إن الألمان مختلفـون ثقافيـاً عن الانكليز ؛ وكـما يلاحظ لينتون (Linton) ، ، إذا أوكل مسافر وصل للتو الى أحد المرافىء النروجيـة الى حمّال ، مهمـة قبـض مبلغ معين من المصرف ، فإنه يكون متأكداً تقـريباً من أن الحمـال سيعود إليـه مع المبلغ . أما في إيطاليا ، فيكون متأكداً تقريباً بأنه لن يراه أبداً .

الاقتراح الثالث وهـو يكمل السـابق : يميل نـظام القيم للمجتمعات الى الاتسـام بقيم

غالبة أو صيغية (الأمر الذي لا يستبعد ، لكي نستعمل تعابير كلوكوهن —Kluckhohn ـ، وجود قيم **منحرفة** وقيم **متنوعة** ، وهكذا يرى بنديكت (R. Benedict) ، أن الهنود الحمر في المكسيك الجديدة يعلقون أهمية أساسية على القياس والتناسق ووحدة الانسان مع الكون : إنهم يشكلون مجتمعاً متوازناً وخاضعاً للقياس . بينما يغرق السكان الأصليون في الشاطىء الشمالي الغربي لأميركا ، على العكس ، في مناخ تنافسي ثابت ، حيث يبذل كل واحد جهده ليبرهن على تفوقه ، ولينتصر على منافسيه ، حتى بالعنف عند الاقتضاء : إنهم يشكلون مجتمعاً ديونيزياً . ويرى بارسونز (Parsons) أن الأميركيين يعلقون أهمية على الكمال (Achievement) أكثر من الألمان ، في حين يعلقون أهمية أقل منهم على « المحافظة على النماذج الثقافية » . وتعتقد مارغريت ماد (M Mead) ، أن « الأميركيين يرون العالم مدى واسعاً وقابلاً للتطويع ، يقع تحت رقابة الانسان ، نبني عليه ما نشاء [. . . .] . والشعور الهام هو إمكانية الإشراف على البيئة » (L'ànthropologie comme science humaine. P. 123) . أما بالنسبة للانكليز ، فإن « العالم هو مدى طبيعي يتكيف معه الإنسان ، لا ينسب لنفسه فيه أي إشراف على المستقبل ، وإنما فقط التبصر المجرّب للفلاح أو للمزارع . . . ويعتبر الانسان المشارك الأصغر لله » .

الاقتراح الرابع : تميل ثقافة مجتمع معيّن الى الإنتظام في جملة من العناصر المتماسكة والمتكاملة فيما بينها : « إن الطموح الثاني للانتروبولوجيا . على حد قول ليفي شتراوس (الذي لا يمكننا تصنيفه بين الانتروبولوجيين الثقافويين ، ولكنه لا يتميّز عنهم حول هذه النقطة) هي الكلية . وهو يرى في الحياة الاجتماعية ، نظاماً ترتبط به عضوياً كل الجوانب » (Anthropologie structurale, P. 399) . لقد تمّ توضيح هذا الاقتراح نتيجة لجهود بنديكت (R. Benedict) ، لاستخلاص نماذج الثقافة لأرباب الثقافة ولتصنيف هؤلاء الأرباب .

أما الاقتراح الخامس : يحيا الإنسان في عالم رمزي يخلقه هو . كل حقيقة تكون بالنسبة له رمزية . فالأحكام والتقييمات والمدركات تكون كلها نسبية مع النظام الثقافي الذي ينتمي إليه . ويعتقد هرسكوفيتش (Herskovits) ، الذي يستعيد بأمانة كاسيرير (Cassirer) حول هذه النقطة ، أن الثقافة هي قياس كل الأشياء ، بما أن كل « حقيقة واقعية » يتم إدراكها عبر نظام ثقافي معيّن .

لسنا في وارد إنكار المساهمات الثقافوية في العلوم الاجتماعية ، ولكن من المهم كذلك رؤية حدودها الضيقة . إن الاعتراض الأول الأكثر وضوحاً دون شك ، هو أننا لا نستطيع ، في المجتمعات المعقدة على الأقل ، إلا لقاء تبسيط كبير ، القبول بمفهوم القيم المشتركة ، والافتراض أن هذه القيم تدار كلها قليلاً أو كثيراً عبر طريق المجتمعية . في الواقع ، لا يكون الأفراد أبداً عرضة لثقافة مجتمع معيّن بحد ذاتها . فهذه « الثقافة » ليست في قسم كبير منها ، سوى تبسيط أو ترشيد يقوم به بعض الفاعلين الاجتماعيين ، مثل الكهنة والمثقفين أو ، وفقاً لبعض الحالات ، هذه الشريحة أو تلك من النخب . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإنهم يخضعون لعمليات تدرّب معقدة ، يرتبط محتواها ببيئتهم التي تكون هي كذلك متنوعة .

لـذلك اضـطر الثقافـويـون الى إدخـال مفهـوم الثقـافـة التحتيـة لتمييـز نـظم القيم الخـاصـة بالمجموعات التحتية . كانت الثقافة قيمة أسـاسية في ألمـانيا بشكـل عام ولكنهـا كانت كـذلك بالنسبة للمثقفين والموظفين الذين تمتعوا بوزن اجتماعي مهم منذ اصلاحات الـدولة البـروسية في بداية القرن التاسع عشر . وفي الولايات المتحدة ، في نهاية القرن التـاسع عشر تقريبـاً ، شعر الأميركيون في انكلترا الجديدة والأميركيون في ألينوا ، « بالتباعد الثقافي » الشديـد ، تجاه بعضهم البعض . كـان الأولون يـأخذون عـلى الآخرين عـدم ثقافتهم وتفـاهتهم ومـاديتهم . ويتهم أهـل ألينوا الأولـين بالامتثـالية وعـدم الفعاليـة وغيـاب روح المؤسسـة . إن الأسبـاب التاريخية لهذه الفوارق بديهية جداً لا تقتضي الإلحاح كثيراً عليها . لقد تطورت شيكـاغو بعـد بوسطن ، انطلاقاً من تيار للمهاجرين لم يكن مختلفاً وحسب ولكنه وجد نفسـه بمواجهـة وضع مختلف ، وبالتحديد لأنه كان حديث العهد . في كولومبيا ، كان أهالي منطقة بـوغوتـا مقتنعين الى هـذا الحد تقليـدياً بـالمسـافـة الثقـافـية التي تفصلهم عن مـواطنيهم في منـطقـة مـدلان (Medellin) ، وقد جعلوا منها على مرّ الزمن ترسانة متيولوجية تسمح لهم بـالأخذ في الحسبـان تنـاقضاً مـا زال يصفع حتى اليـوم المـراقبين الأجـانب والسكـان المحليين : إن المستعمـرات الاسبانية التي قامت في مدلان في القـرن السادس عشر ، كانت أكثـريتها من أصـل باسكي (Basque) . إذا لم يكونوا في أغلبيتهم يهوداً . هذه الاعتقادات تسمح بتفسير روح المؤسسة ، وحب الكسب والمادية والجهل والغياب النسبي للحس الـوطني الذي يفتـرض أن يثبته سكـان مدلان . وإذا تعلق الأمر بمجتمعات معقدة ، علينا الاعتـراف إذن بوجود ثقـافات تحتيـة محلية وثقـافـات تحتيـة تتعلق بمجمـوعـات خـاصـة . إن الـثقـافـة الـتحتيـة الـطبقيـة تكون كلاسيكيـة في هذا الصـدد . لقد بينت دراسـات عديـدة أن تربيـة الأولاد في الطبقـات المعسرة ، تكون غالباً ذات صفة تسلطية أكثر مما هي عليه في الطبقـات الميسورة . يـلاحظ في الأولى تصوراً **قدرياً** في الأغلب ، بينما يـلاحظ في الثانيـة تصوراً **طوعياً** للمستقبـل الفردي . وفيما عدا ، ربما ، حالات المجتمعات الأكثر بساطة يمثل المفهوم الكـلي ، الذي يعتبـر أن جميع أعضاء المجتمع يشتركون في ثقافة واحـدة ، أي في نظام مشتـرك للقيم ، تبسيطاً مبـالغاً فيـه ـ والحق يقال ، إن العناصر الثقافية « المشتركة » الوحيدة ، ربما كانت الأكـثر سطحيـة في حالـة المجتمعات المعقدة . فالفرنسي يمكن دون شك أن يتميز بشكل أسهل عن الأميـركي بواسـطة حركاته ولباسه من درجة حاجته « للكمال » (Need for achievement) .

من النـاحيـة التـاريخيـة ، من المهم الإشـارة بـين هـلالـين ، إلى أن المفهـوم الكـلي للمجتمعات ذات، أصل ألمـاني بشكـل رئيسي . ذلـك أنها تطورت في حقبـة كان فيهـا المثقفون الألمان ، لأسباب تاريخية معقدة ، تمّ تحليلها بشكل جيد من قبل رنجر (Ringer) ، يطورون دون كلل موضوعة الخصوصية الثقافية الألمانية .

تميـل الثقافـويـة من جهـة أخرى ، إلى استعمـال تصـور قـابـل للنقـاش لـلأواليـات المجتمعية : فهي تفترض أن القيم والعناصر الأخرى « للنظام الثقافي » تستبطن بأمانة من قبل الفرد، وهي تشكل طريقة برمجة تأتي لتنظيم تصرفه بطريقة آلية (راجع مقالة المجتمعية).

وهكذا يقر مكليلاند أن الأفراد يعانون عادة من **الحاجة الى الكمال** ، في مجتمع يكـون **الكمال** فيه قيمة أساسية . تتعلق إذن **بالقيمة** الثقافية **حاجة** فردية . وتكـون الثقافـة هكذا قـادرة على إطالة الطبيعة وتوليد تصرفات شبـه غرائـزية تنجـو الى حد كبـير من رقابـة الشخص . يمكننا الاعتراض على ذلك بأن العديد من التصرفات لا ينبغي أن تحلل باعتبارها نتاج عمليـة تكيف وإنمـا باعتبـارها نتيجـة حالـة قصديـة . بالإضـافة الى ذلـك ، حتى عندمـا تكون التصـرفات مستوحاة بواسطة استبـطان القيم . فإن هـذه الأخيرة تقـدم بصورة عـامة تـوجيهات غـامضة فقط ، قابلة لتفسيرات متعـددة . فضلاً عن ذلـك ، لا ينبغي أن تدرك المجتمعيـة باعتبـارها أواليـة استبطان وإنما باعتبـارها عمليـة تكيف مع أوضـاع متغيرة ومتنوعة ، أي عمليـة ترسم معالمها عمليات التحكيم والتسويات التي يقوم بها الشخص بين المعايير المفروضة عليـه والقيم والمعتقدات التي يلتزم بها ، وبين مصالحه كما يدركها . لذلك يعتبر الانحراف بالنسبة للمعايير والقيم الجماعية ظاهرة عادية في جميع المجتمعات . كما أشار الى ذلـك دوركهايم في صفحـات شهيرة من كتاب **القواعد** (Règles) وبصورة أعم ، ثمة ملاحظات عـديدة تبـرهن أن المغالاة في نفوذ القيم المنقولة الى السلوك بواسـطة المجتمعية ، قـد تكون خطـرة عندمـا تتبدل بيئـة نظام معيّن ، فإننا غالباً ما نتحقق على العكس من التكيف السريـع للتصرفـات مع الـظروف الجديدة . لقد برهن جيداً على ذلـك إبستين (Epstein) فيـما يتعلق بحالـة الهند . فـاعتباراً من الوقت الذي جعل فيه برنامج الري الذي أطلقته الحكومة عشية الحرب العالمية الثانية ، عدداً معيناً من القرى ، ينتقل من نظام اقتصـاد الاكتفاء الى نـظام اقتصاد السـوق ، تبنى عدد من الفلاحين سلوكاً لم يكن معروفاً بالكامل ، إذ لجأوا الى إنشاء مؤسسـات من النمط الرأسمـالي للطحن أو لتصليـح الآلات الزراعيـة . إن « المقاومـة الثقافيـة » للتغيير ، إذا كـان من المؤكد وجودها في بعض الحالات ، فلا ينبغي تضخيمها . في غالب الأحيان ، لا تكون هذه المقاومة مـع ذلك « ثقـافية » إلا في ذهن المـراقب ، وينبغي بالأحـرى أن تنسب الى كون التغيـير يهدد بالاصطدام بمصالح الفاعلين الاجتماعيين ، هذه المصالح التي يدركها تمـاماً الفـاعلون ، لكن المراقب يمكن أن تفوته رؤيتها . ينبغي اعتبار القيم والمواقف المستبطنة من قبل الفرد باعتبارهـا ثوابت بدلاً من اعتبارها محددات الفعل ، بخلاف مفهوم شائع لدى الثقافويين .

لننتقل ثالثاً الى مسألة التماسك في « الأنظمة الثقافية » . يقتضي أولاً ، استبعاد الاقتراح الذي يعتبر أن كل حقيقة تكون رمزية . إذا اعتبرنا بذلك أن كل تجربة يتوسطها نظام رمزي ، مثل اللغة أو العلم ، فإن ذلك أمر بديهي . وتكون إزاء اقتراح خاطىء إذا استعملت عبارتا الرمزية والخيالية باعتبارهما مرادفين وإذا تقلصت الثقافة الى نظام إسقاطي . ومن ثم ، تنبغي الإشارة الى أنه من أجل حاجات التحليل ، لا بد من التمييز بين مختلف العناصر التي تؤلف النظام الثقافي لمجتمع معيّـن : فالبنى والتقنيات والمؤسسات والقواعد والقيم والخرافات والأيديولوجيات تعتبر كلها جزءاً من النظام الثقافي ، إذا فهمناها أنها كلها نتاج النشاط الانساني . ولكن من المفضل الاحتفاظ بصفة « الثقافي » لجملة إنتاج الفن والفكر . إن معدل الولادات ، حتى ولو نجم عن تجمع التصرفات التي تقودها جزئياً « الثقافة » ليس في حد ذاته معطى ثقافياً . يقتضي إذن أن نعيد

الى مكانها الصحيح البديهة الثقافوية المستعارة التي تعتبر كل شيء في المجتمع « ثقافة » . يوجد كذلك خارج الثقافة ما يقتضي تسميته بالواقع الاجتماعي . إن كون معدّل الولادات يبقى مستقراً بين م وم + 1 ، في حين أن معدّل الوفيات يتدنى ، يمثل تغيراً بنيوياً أكثر مما هو ثقافي . بعد هذا التحفظ ، ماذا يعتقد بالنسبة للافتراض الثقافوي الخاص بتماسك البنى الثقافية ؟ مما لا شك فيه اننا نستطيع القبول أن العناصر الثقافية في المجتمعات البسيطة تميل الى إظهار درجة معينة من **التماسك** . ربما كان موردوك (Murdock) على حق عندما يؤكد أن قواعد الإقامة تميل الى الهيمنة على جوانب أخرى عديدة من النظام الثقافي : وفقاً لما تكون مختلفة مثلاً ، الإقامة لدى أهل الزوجة أو لدى أهل الزوج ، القواعد والأعراف المنظمة للعلاقات بين فردين مرتبطين بعلاقة قرابة معينة ، طريقة تعيين الأهل ، قواعد البنوة ، الخ . انطلاقاً من قواعد الإقامة ، من الممكن على المستوى الإحصائي التنبؤ بالشكل الخاص الذي تكون الأنماط الأخرى للقواعد قابلة لاتخاذه . ولكن إذا تعلق الأمر بمجتمعات معقدة ، فمن التهور الإفراط في « تماسك » النظم الثقافية . إن أيديولوجيا المؤسسة الحرة في الولايات المتحدة هي موضوع تقييم جماعي قوي . ورغم ذلك تتأكد أكثر فأكثر تدخلات الدولة في لعبة الفاعلين الأفراد ، وهي من جهة أخرى مقبولة . يفترض التصنيع كما زعم تكراراً ، (هذا إذا لم يسبب) عمليةتفتيت للعائلة . لقد كان ذلك صحيحاً في الولايات المتحدة ، ولكن في اليابان ، يظهر أن التصنيع تحقق ، حتى فترة قريبة مع العائلة الواسعة وليس ضدها .

وكما بيّن ذلك عزرا فوجل (Ezra Vogel) ، نجد العائلة الريفية اليابانية تضع الشاب المهاجر عند رب عمل ، عبر الوسطاء المتوفرين لها في المدينة . وكلا العائلة والوسطاء يساندون المهاجر في حال تعرضه للمصاعب مع رب عمله . ورب العمل الذي تفاوض مع العائلة لتوظيف إبنها لا يستطيع طرده بسهولة . وإذا حصل ذلك رغم كل شيء فإن العائلة تستعيد المهاجر حتى إيجاد ترتيب جديد . ثمة مثل آخر : يفترض التصنيع انتشار القيم الفردية ، هذا ما يكرره البعض عبر تعميم أطروحة شهيرة لفيبر (Weber) ، دون مسوّغ . ولكن روسيا عرفت تصنيعاً مهماً في نهاية القرن التاسع عشر ، على الرغم من أن « القيم المهيمنة » كانت قيم مجتمع ريفي ، حيث كانت المؤسسات ذات النمط الطائفي تحتل مكانة أساسية ، وعلى الرغم من أن المثقفين الروس كانوا متفقين بصورة عامة على اعتبار التصنيع غير متلائم مع التقاليد والبنى الروسية . إن إدخال التقنية الحديثة في مجتمع تقليدي تنطوي (أو تسبب) « بالضرورة » على تآكل المعتقدات التقليدية . يشير لينتون ضد هذا الترابط الطبيعي لقانون كونت (Comte) عن الحالات الثلاث ، أن التقنية يمكن أن تتعايش تماماً مع السحر نفسه : « كنت موجوداً في القاهرة عندما بدأت سيارات فورد تحل محل الدواب (. . .) . كانت تعلق في أغلب الأحيان على فوهة خزان الماء ، عقود من الخرز الأزرق الكبير ، هذه العقود نفسها التي كانت توضع في السابق في أعناق الدواب لدرء العين الحاسدة » . إن مجرد كون الوجوه المختلفة لنظام ثقافي تتعايش ، يفترض بالتأكيد حداً أدنى من التماسك فيما بينها . ولكن علينا أن نحترس من تفسير هذا التماسك بطريقة ضيقة جداً . من السهل دون شك تخيل عناصر ثقافية غير متوافقة مع بعضها . لا يمكن لدولة ما أن تكون تيوقراطية وملحدة في آن واحد . إذا كان ثمة مشروع قانون متناقضاً مع الدستور ، فإما أن يُرد القانون أو أن

يعدّل الدستور . ولكن الحالات التي يمكن فيها تحديد مفهوم الملاءمة أو عدمها بين عنصرين ثقافيين ، بوضوح ، خاصة وليست عامة . تبيّن لنا الملاحظة أن السحر ليس متناقضاً مع التقنية ، وأن التصنيع ليس متناقضاً مع استمرار البنى العائلية المميزة للمجتمعات الريفية ، وأن أيديولوجيا معينة يمكن أن تبقى معمّرة ، على الرغم من كون الوقائع والممارسات تناقضها بشكل واسع . يميل الثقافويون غالباً ، مع الوظائفيين ، الذين يريدون معارضتهم أحياناً ، الى تضخيم « تماسك » العناصر التي تكوّن النظام الثقافي .

ربما كانت هذه المغالاة تنجم في جزء كبير منها ، في حالة المجتمعات القديمة ، من كون الانتروبولوجي لا يستطيع الوصول الى العمليات التاريخية المسؤولة عن حالة مجتمع معين كما يستطيع رؤيته في فترة معينة . في هذه الحالة ، ليس لديه أبداً مصادر أخرى غير تحليل « التماسك » بين عناصر النظام ، أي أن يبرهن أنها مترابطة بواسطة علاقات تضمينية متبادلة . فوفقاً للحالات ، إنه يوحي إذن بأن عنصراً خاصاً (راجع ، قواعد الإقامة عند موردوك Murdock) ، أو أن سمة مهيمنة (راجع ، أنماط الثقافة عند بنديكت ـ R. Benedict) ، تميل الى أن تتضمن الأخرى ومن هنا تفسرها . من المحتمل ، أن الأفق « التزامني » المفروض على المحلل يوحي له بأنه يتعاطى ، كما يقول ليفي شتراوس بشيء من الخفة ، مع « مجتمعات دون تاريخ » . فيما يتعلق بالمجتمعات المعقدة ، إن أفقاً منهجياً من هذا النمط يكون ذات فائدة محدودة . بالطبع ، شكلت ألمانيا وانكلترا في نهاية القرن التاسع عشر نظامين ثقافيين مختلفين . هنا طبقة عاملة « منضبطة » ، وهناك طبقة عاملة عدوانية . هنا عبادة للدولة ، وهناك عبادة للمؤسسة الفردية . هنا إجلال للثقافة ، وهناك أيديولوجيا نفعية . ولكن الطريقة الجيدة لفهم الفرق بين النظامين لا تقوم على تحليل تماسك كل منهما . فنحن لا نتقدم مطلقاً عندما نعلن مع بارسونز أن المجتمعات الانكلو ـ سكسونية تقيّم الكمال أكثر من « التمسك بالنماذج الثقافية » ، وأن التراتبية النسبية لهذه القيم مقلوبة في ألمانيا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . إن اقتراحاً من هذا النمط ليس فقط وصفياً أكثر مما هو تفسيري ، وهو يميل فضلاً عن ذلك الى التضحية بالتمييز الذي يكون من المناسب إدخاله بين « القيم المشتركة » الفرضية ، والتصور الذي تكونه النخبة عن القيم المشتركة ، هذا التمييز الذي لا يشدد عليه كفاية بارسونز ، على الرغم من تأكده من أنه لا وجود في بلد مثل الولايات المتحدة ، لنخبة مندمجة ، وبأن كل شريحة من النخبة لديها نظام قيمها التحتي الخاص (وهكذا فإن كمال **رجل الأعمال** ليس كمال العالِم) . إن الفرق بين النظم الثقافية الألمانية والانكليزية ، يفسّر بطريقة أكثر إقناعاً لو حللناه بصفته نتيجة لعمليتين منفصلتين ولكنهما تحصلان في فترة تاريخية واحدة . إن التصنيع الألماني الأكثر تأخراً ، كان أكثر قسوة . وعمال الصناعة هم في الغالب عمال زراعيون قدماء ، كانوا قد أخضعوا الى النظام الحديدي الذي كان يسود إقطاعات الملاّك العقاريين الألمان (Junker) . لا يمكن لهذا الظرف إلا أن يترك آثاره على « الثقافة » العمالية . في بروسيا لعبت الملكية دوراً جوهرياً في التحديث . أما في انكلترا فقد أطلق التحديث بجزء كبير منه عبر حرية المصالح . وقد أدى هذا الفرق الى مفاهيم متناقضة حول دور الدولة ومكانها ، كما نرى ذلك مثلاً في النقد الشهير الذي يقدمه هيجل عن الاقتصاديين الإنكليز

في كتاب مبادىء **فلسفة الحق** . في بروسيا يشكل الموظفون المعينون بناء للشهادة العلمية قسماً مهماً من النخب القائدة انطلاقاً من إصلاحات البارون فون شتين (Von Stein) . وقد اشتد تعلق الموظفين والجامعيين في الثقافة مع عملية التصنيع المتسارعة التي أطلقت اعتباراً من عام 1860 ، مهددة نفوذهم . وبالفعل ، كان لدى معارضتهم للأيديولوجيا النفعية الانكليزية كل الفرص لأن يحفزها منطق الوضع . وقد بيّن بوضوح جان ستوتزل (Jean Stoetzel) في إطار عام آخر (**شباب دون أقحوان ولا سيف**) أن الصورة السكونية التي أعطاها بنديكت عن الثقافة اليابانية تمثل تبسيطاً مفرطاً .

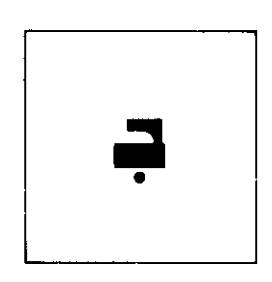
إن الملاحظات التي يواجه بها بلانديه (Balandier) بشكل مناسب ، طموحات الانتروبولوجيا الثقافية تنطبق حرفياً تقريباً على علم الاجتماع المستوحى من الثقافوية : « فهي لا تأخذ بالحسبان تأثير **الأوضاع** والشروط الملموسة والتاريخية على النظم الاجتماعية والثقافية . . . إن مثل هذا التوجه يقود الى جعل المجتمعات المعنية مثالاً ، دون الأخذ بالحسبان بشكل كاف تردد الأفراد وعداوات أو نزاعات المصلحة . . . يمكن أن تظهر بصفتها « تاريخاً مضاداً » . فعلى غرار البنيوية ، تطمح الثقافوية دون أسف ، إلى إمكانية إزالة فئة الفعل الأساسية ، التي تكون الظاهرات الثقافية غير مفهومة بدونها (راجع مقالة البنيوية) . كيف يمكن فهم تقديس الثقافة في ألمانيا ما قبل النازية ، وعبادة **الكمال** في الولايات المتحدة إذا لم نحدد موقع هذه الظاهرات في الإطار العام للعملية التاريخية ، ولم نفسرها بصفتها جواب الفاعلين الاجتماعيين في أنظمة النشاط المتبادل لبنية مميزة ؟

● BIBLIOGRAPHIE. — BALANDIER, G., « Sociologie, ethnologie et ethnographie », *in* GURVITCH, G. (red.), *Traité de sociologie*, Paris, PUF, 1958-1960, 2 vol.; 3e éd. mise à jour, 1968, 2 vol., vol. 1, 99-113. — BENEDICT, R., *Patterns of culture*, Boston/New York, Houghton Mifflin, 1934; New York, Penguin Books, 1946; New York, The American Library, 1946. Trad. franç., *Echantillons de civilisation*, Paris, Gallimard, 1950. — BENEDICT, R., *Chrysanthemum and the sword*, Boston, Houghton Mifflin, 1946. — CASSIRER, E., *An essay on man : an introduction to the philosaphy of human culture*, New Haven, Yale University Press, 1944, 1956. — DUFRENNE, M., *La personnalité de base. Un concept sociologique*, Paris, PUF, 1953, 1972. — GERSCHENKRON, A., *Economic backwardness in historical perspective. A book af essays*, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 1962. — HERSKOVITS, M. J., *Man and his works : the science of cultural anthropolagy*, New Yock, Knopf, 1948. — HYMAN, H. H., « The value systems of different classes », *in* BENDIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and powrr. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953; *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, 2e ed. élargie, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966, 488-499. Trad. franç., « Classe sociale et système de valeurs : contribution psychologique à l'analyse de la stratification », *in* BOUDON, R., et LAZARSFELD, P. F., *Le vocabulaire des sciences sociales. Concepts et indices*, Paris/La Haye, Mouton, 1965, 260-282. — KARDINER, A., *The individual and his society. The psychodynamics of primitive social organization*, New York/Londres, Columbia University Press, 1939, 1961. Trad. franç., *L'individu dans sa société. Essai d'anthropologie psychanalytique*, Paris, Gallimard, 1969. — LÉVI-STRAUSS, *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1968. — LINTON, R., « Cultural and personality factors affecting economic growth », *in* HOSELITZ, B. F. (red.), *The progress of underdeveloped areas*, Chicago, The University of Chicago Press, 1952, 73-88. — LIPSET, S. M., *Political man*, Londres, Mercury Books, 1963. — MCCLELLAND, D. C., *The*

achieving society, Princeton. D. Van Nostrand Co., 1961; New York, The Free Press, 1967. — MEAD, M., *Anthropology. A human science. Selected papers, 1939-1960*. Princeton/New Jersey/Toronto/Londres, D. Van Nostrand, 1964. Trad. franç., *L'anthropologie comme science humaine*, Paris, Payot, 1971. — PARSONS, T., « A revised analytical approach to the theory of social stratification », *in* BENDIX, R., et LIPSET, S. M. (red.), *Class, status and power. A reader in social stratification*, New York, The Free Press, 1953; *Class, status and power. Social stratification in comparative perspective*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 2e éd. élargie, 1966, 92, 129. Trad. franç.: « Nouvelle ébauche d'une théorie de la stratification », *in* PARSONS, T., *Eléments pour une sociologie de l'action*, Paris, Plon, 1955, 256-325. — RINGER, F. K., *The decline of German mandarins. The German academic community, 1890-1933*, Cambridge, Harvard University Press, 1969. — SCHEUCH, E. K., « Society as context in cross-cultural comparisons », *Social science information / Information sur les sciences sociales*, VII, 5, 1967, 7-15. Trad. franç., « L'ethnocentrisme dans les comparaisons interculturelles », *in* DOGAN, M., et PELASSY, D., *La comparaison internationale en sociologie politique. Une sélection de textes sur la démarche du comparatiste*, Paris, LITEC, 1980, 27-32. — STOETZEL, J., *Jeunesse sans chrysanthème ni sabre. Etude sur les attitudes de la jeunesse japonaise d'après-guerre*, Paris, Plon, 1954. — VOGEL, E. S., « Kinship structure, migration to the city, and modernization », *in* DORE, R. P. (red.), *Aspects of social change in modern Japan*, Princeton, Princeton University Press, 1967, 91-111.







الجدلية **Dialectique**

يبدأ التاريخ الرسمي لمفهوم الجدلية بالمعنى الحديث للكلمة ، مع كانت (Kant) . ولكنه عرف أهمية خاصة اعتباراً من هيجل (Hegel) ومن بعده ماركس ، واتخذ تفسيراً يتعلق مباشرة بالعلوم الاجتماعية .

لدى هيجل كما لدى ماركس ، يعتبر مفهوم الجدلية ومفهوم التناقض الذي يرافقه متعددي المعاني بالتأكيد . ولكنهما في كلا الحالتين ، يشيران ـ فيما يتعدى الفوارق بين المؤلفين ، الأمر الذي يلخصه التناقض التقليدي بين مثالية هيجل ومادية ماركس ـ الى حدس بالمستقبل ذات أهمية أساسية في تحليل الظاهرات الاجتماعية ، وهو أن أفراد المجتمع يمكنهم ، لمجرد أنهم يسعون وراء هدف معيّن ، أن يساهموا في خلق حالة معينة متميزة ـ وربما متناقضة مع ـ عن الغرض المقصود . فيما يتعلق بجدلية السيد والعبد في كتاب هيجل **«La phénoménologie de l'esprit»** ، يرغب السيد بأن يعترف به كسيّد من قبل العبد . ولكنه بذلك يعترف بإنسانية العبد ، وبالتالي بتماثل السيد والعبد . إن قانون انخفاض معدل الربح الذي يعتبر مؤشراً ، والذي يظهر في الكتاب الثالث من **رأس المال** ، يعتبر حالة كلاسيكية بارزة أخرى . وبما أنهم هؤلاء وأولئك في وضع تنافسي فيما بينهم ، يكون لدى الرأسماليين مصلحة في السعي الدائم لتحسين انتاجية مؤسساتهم . ولكنهم بعملهم هذا ، يساهمون في ضرب الأساس الذي يتشكل انطلاقاً منه الربح (حسب النظرية الماركسية) ، بما أنهم يقلصون حينئذٍ حصة العمل في عوامل الانتاج . وهم ، الى حد ما ، يساهمون إذن في تدمير الرأسمالية . كما أن رأسماليي كتاب «Misère de la philosophie» ، بسبب اهتمامهم بتخفيض أكلاف انتاجهم ليقاوموا منافسيهم ، راحوا ينفذون في المعمل أعمال حل النسيج التي كانت تحصل فيما مضى في المزرعة . فأنشأوا بذلك دون قصد منهم طبقة من البروليتاريين ذات المصالح المتناقضة بشكل أساسي ، حسب ماركس ، مع مصلحتهم . إن منطق وضعية التنافس التي وجدوا أنفسهم فيها فرضت عليهم الاستثمار ليحموا أنفسهم من بعضهم البعض . وهكذا ساهموا في تنمية الصناعة والبروليتاريا . ودون أن يريدوا ذلك ، ضخموا كتلة أخصامهم وسلحوها .

إن فكرة الجدلية ، أبعد من أن تكون ، كما يريدها غورفيتش (Gurvitch) قيمة إدراكية واسعة تشمل مفاهيم متنافرة مثل « مبادلة الاحتمالات » ، و« التورط المتبادل » ، و« السببية

الدائرية » ، تختصر إذن ، لدى هيجل كما لدى ماركس ، حدساً مستقبلياً أساسياً هو ، أن بعض أنظمة النشاط المتبادل تحث الفاعلين الاجتماعيين على تصرفات تولّد نتائج غير مقصودة ، وربما غير مرغوب فيها من وجهة نظرهم . تكون بنية هذه الأنظمة أحياناً في حالة لا يستطيعون معها إصلاحها بسهولة ، حتى ولو كان الفاعلون واثقين من الآثار الانتاجية العكسية لأفعالهم : إن الرأسمالي الذي يكون في وضع تنافسي ويرفض تحسين انتاجيته ، يحكم على نفسه بالدمار . اللهم إلا إذا اتخذ منافسوه ، من باب المعجزة ، القرار نفسه وفي الوقت نفسه .

لقد دفع مفهوم الجدلية بكل أسف ، لدى هيجل وماركس ـ ومن ثم لدى سارتر ـ الى ما يتعدى هذا القصد الأساسي . وأراد المؤلفان أن يريا في التناقضات (بالمعنى الجدلي) محرك التغيير الاجتماعي والتاريخ . ويطمح هيجل ومن ثم أنجلز الى شمولية « قوانين » الجدلية ومدها لتشمل الطبيعة نفسها . إلا أنه من المؤكد اليوم أن « التناقضات » ، إذا كانت تلعب دوراً مهماً في تحليل التغيير الاجتماعي ، فهي لا تشكل سوى حالة بارزة خاصة ، فالتغيير لا يشتق بالضرورة من **التناقضات** . والتناقضات ليست بالضرورة مولّدة للتغيير . فضلاً عن ذلك ، تبنّى هيجل وماركس رؤية حتمية متطرفة للتغيير وللتاريخ . وهكذا ، فإن أمثلة **بؤس الفلسفة ورأس المال** المثارة سراعاً أعلاه ، تحلل التغيير الاجتماعي بصفته أثراً آلياً «للتناقضات» . لكن السمة الآلية والمحتومة لهذا الأثر هي نتيجة لفرضيتين قابلتين للنقاش : 1 ـ إن بنية نظام النشاط المتبادل المتحكمة في العلاقات بين الرأسماليين (بنية التنافس) يفترض أنها ثابتة ؛ 2 ـ إن نظام النشاط المتبادل بين الرأسماليين من جهة والبروليتاريين من جهة أخرى ، يفترض أن له بنية اللعبة اللاغية لأحد الفريقين . إلا أن الفرضية الثانية لا تعود مقبولة ، اعتباراً من اللحظة التي تبرز فيها حركة نقابية مهمة ، وبما أن السلطة النقابية يصبح لديها القدرة على تحويل جزء من زيادة الانتاجية لمصلحة الطبقة العاملة . كما أن الفرضية الأولى لا تعود ذات قيمة اعتباراً من اللحظة التي يتم فيها تمركز يسمح للرأسماليين بالإقدام على التفاهم فيما بينهم . وفي الحالتين ، ينكسر الأثر الآلي للتناقضات عبر ظهور التجديدات الاجتماعية (السلطة النقابية ، الإتفاقات ، الخ) . وعلى العكس ، لا يمكننا وصف عملية تطورية باعتبارها تسلسلاً للتناقضات إلا إذا أهملنا قدرات **التجديد** للأنظمة الاجتماعية .

إن التقييمات المتناقضة الجارية على الجدلية الهيجلية ـ الماركسية تنشأ من كون هذا المفهوم : 1 ـ يختصر حدساً مستقبلياً ذا أهمية لا يمكن ردّها (ينتج الفعل الاجتماعي بصورة مألوفة نتائج متناقضة مع أغراض الفاعلين) ، 2 ـ ثم تفسيره من قبل هيجل وماركس ، باعتباره المحرك الأساسي للتاريخ . إن كارل بوبر (Karl Popper) المتحسس بخاصة للوجه الثاني (في كتاب ?What is dialectic) يدرج الجدلية في الإدانة التي يصدرها ـ لأسباب جيدة ـ ضد مفهوم قانون التاريخ . أما لويس شنيدر (Louis Schneider) المتحسس بخاصة للوجه الأول (في كتاب Dialectic in sociology) فإنه يفسر « الجدلية » الماركسية وكأنها التعبير الخاص للحدس الحاضر في تاريخ علم الاجتماع بكامله .

إذا كان تاريخ المفهوم الحديث للجدلية يرتبط بخاصة باسمي هيجل وماركس ، فذلك

ناجم خصوصاً عن النجاح السياسي للماركسية . ذلك أنه ، دون استعمال الكلمة نفسها ، كانت « تناقضات » الفعل الاجتماعي موضوعاً للأبحاث من قبل العديد من مؤلفي القرن الثامن عشر . ففي **حكاية النحل** ، يتساءل ماندفيل (Mandeville) عما إذا كان العمل المتناسق للمجتمعات يفترض مواطنين فاضلين ، أي مواطنين يحترمون المصلحة العامة . فهل تفترض المجتمعات الإنسانية ، على غرار مجتمعات النحل ، أن يكون الأفراد مهتمين بالمصلحة العامة ؟ يجيب ماندفيل سلبياً عبر مقولة شهيرة : إن الخطايا الخاصة هي التي تصنع الفضيلة العامة ؛ كما أن التحاسد والغرور والتقلب هي محركات التجارة وهي التي ترعى الفكر الخلاق؛ «إلى حد أن الفقراء أنفسهم يعيشون أفضل مما كان عليه الأغنياء في السابق » (الترجمة الفرنسية ص 34) . بالنسبة لروسو (Rousseau) مؤلف « **الخطابات حول التفاوت** » **والعقد** ، تؤدي الحرية الطبيعية الى نتائج غير مرغوبة . ففي غياب الإلزامات الخلقية والاجتماعية ، يدفع الأفراد الى عدم الإيفاء بالتزاماتهم . ولكنهم بعملهم هذا يحرمون أنفسهم من الفوائد الصافية التي يمكن أن يجلبها عليهم التعاون . لديهم إذن المصلحة في القبول الحر للإلزام وفي مبادلة حريتهم الطبيعية بالحرية المدنية ، التي تتضمن نتائج أخرى غير مرغوبة (راجع مقالة روسو) . إن « اليد الخفية » الشهيرة لأدام سميث (A. Smith) تمثل هي أيضاً مفهوم التناقض بالمعنى الديالكتيكي للكلمة : عبر سعيهم **الأناني** وراء مصالحهم الخاصة ، يمكن لأفراد المجتمع أن ينتجوا بالصدفة نتائج مرغوبة ، **وغيرية** ظاهرياً (إن التجار يخدمون مصالح المستهلكين ، عبر التنافس الذي يقوم فيما بينهم) . وقد ذكر مونتسكيو نتائج مشابهة (راجع مقالة مونتسكيو) .

إن مفهوم « اليد الخفية » لدى أدام سميث ، ومفهوم « الجدلية » لدى ماركس ، يملكان في آن واحد ودون تمييز بينهما بعداً تحليلياً وبعداً أيديولوجياً . يعتبر أدام سميث ، مشاركاً ماندفيل تفاؤله ، أن « اليد الخفية » ضئيلة التأثير : فالنتائج غير المقصودة لتجميع الأفعال الفردية تكون غالباً ، إيجابية ومرغوباً فيها . وهي تصب في اتجاه الخير العام والمصلحة العامة والتقدم الاجتماعي . كما أدرك ماركس لعبة التناقضات الجدلية بصفتها الأوالية التي تقود التاريخ الانساني نحو نهاية سعيدة . إن « اليد الخفية » و« الجدلية » تشهدان على المناخ المميّز للنصف الثاني من القرن الثامن عشر وقسم من القرن التاسع عشر . إن التقدم الذي يجعل منه بديهة تطور العلوم والتقنيات ، لم يعد ممكناً نسبته الى العناية الإلهية ، في عصر ينتشر فيه « [illegible] » يقتضي إذن تخيل بدائل علمانية لفكرة « **العناية الإلهية** » . وكانت « اليد الخفية » و« الجدلية » تمثلان هذه البدائل . من المتفق عليه أن « الجدلية » كانت تصوراً أكثر قبولاً من العناية الإلهية اعتباراً من الوقت الذي أدى فيه تصنيع المجتمعات الأوروبية إلى نزاعات طبقية قوية . لذلك ستتمتع بمكانة أكبر .

يتم تحاشي كلمة « الجدلية » نفسها في علم الإجتماع الحديث ، وذلك دون شك ، بسبب المساوىء التي لحقت بها نتيجة لاستعمالها السياسي . إلا أننا نجد بتعابير متنوعة الحدس الأساسي الذي يتضمنه هذا المفهوم : آثار التكوين ، آثار التجميع ، الآثار المنبثقة ، الآثار المنحرفة ، الغائية المنعكسة (سارتر) ، الآثار المعادية للحدس ، الخ . إن الآثار « الجدلية »

التي أكـدتها الأبحـاث السوسيـولوجيـة عديـدة . على سبيـل المثال : « النبـوة التي تتحقق من **تلقائها » لمرتون** (Merton) (الذي يعتقد بعدم ملاءمة المصارف ، إذ بـإمكان الـزبائن إجـراء سحوبات في نفس الوقت تؤدي حقيقة الى الإفلاس المخيف) ؛ آثار الأخـلاق الكالفينيـة على التطور الرأسمالي حسب فيبر (Weber) (يسعى الكـالفيني وراء النجاح الاقتصـادي في الحياة الدنيا ، متأملاً أن يرى فيها إشارة لخلاصه في الحياة الآخـرة ، وبعمله هذا يستثـير دون قصد منه ، تراكم رأس المال) ؛ آثار إشاعة الأجواء الديموقراطية في المجتمع ، التي تؤدي اليها جهود النخب دفاعاً عن امتيازاتها (في بداية القرن التاسع عشر ، أثبت ميلار —Millar— أن الشرعة الكبـرى ـ Magna charta ـ نتجت عن رغبة النبـلاء في تثبيت وضعهم عبر تحـديـد السلطات الملكيـة ، ولكنها انقلبت لمصلحـة الفلاحـين مع تحسـين شروط الحيـاة لديهم : « لقـد تحـولت تحديدات السلطة الملكية . . . لمصلحة الجماعة برمتها ، كما لو أنها كانت قد انبثقت في الأصل عن روح وطنية عالية » ؛ أنظر في الاتجاه نفسه ، التحليل الكلاسيكي لتوكفيل في الجزء الثاني من مؤلف **النظام القديم** ـ L'Ancien Régime ـ حول آثار ردة فعل النبلاء ضد السلطة الملكية في بداية الثورة الفرنسية الكبرى) .

أما اليوم ، فإن مفاهيم « الأثر المنبثق » ، و« أثر التكوين » و« النتائج غير المقصـودة » ، كما تستعمل في علم الاجتماع الحديث ، انتزع عنها بصورة عامة أي إستناد الى فكرة التقدم . ولم تعد « التناقضات » مكلفة بتقدم التاريـخ . ومن وقت لآخر ، نجـد هذه المفـاهيم مقترنـة بالأحرى بأيديولوجية إعادة الانتاج (بات يفترض أن « اليد الخفية » لم تعد تؤمن التقدم ، وإنما ثبات « البنى الاجتماعية » وديمومتها) . ولكن علماء الاجتماع المحدثين يتفقون في غالبيتهم على أن آثـار التكوين ذات تفسـير اجتماعي ودلائـل متنوعـة . يمكنها أن تكـون مولّـدة لتحـولات اجتماعية أو على العكس ، مولّـدة لمآزق . يمكن أن تكون مـرغوبـاً فيها أو غـير مرغـوب فيها بالنسبة للجميع ، أو مرغوب فيها بالنسبة للبعض وغير مرغوب فيها بالنسبة للبعض الآخر ، أن تحتوي على وجوه مرغوب فيها ووجوه غير مرغوب فيها ، ويمكن أن تكون مرغوباً فيها في مرحلة أولى وغـير مرغـوب فيها في مـرحلة ثانيـة ، وأن تكون تـراكمية أم لا (راجـع مقـالـة التغيـير الاجتماعي) . وهكذا فإن تطور الـطلب والمنافسـة المدرسيـة بعد عـام 1945 ، أدت دون أن يسعى أحد قصداً الى ذلك ، إلى أرباح انتاجية مفيدة للجميع . يعتقد دنيزون (Denison) أن تطور التعليم المدرسي يفسر الى حد كبير النمـو الاقتصادي للمجتمعـات الصناعيـة في المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . في الوقت نفسه ، أدى هذا التطور الى تضخم مدرسي الى حد أن كثيرين من الأفراد عليهم أن يحققوا استثماراً مدرسياً مفرطاً بـالنسبة للوضـع الاجتماعي ـ المهني الذي سيحصلون عليه فيما بعد ، وينزعون أكثر فأكثر الى اعتبار الشهادة شرطاً ضروريـاً ولكنها غير كافية للصعود الاجتماعي . في هذه الحالـة ، تظهـر الآثار غـير المقصودة الإيجـابية والسلبية ، مقترنة بصورة وثيقة .

ثمة نقطة أخيرة تستحق الإشارة إليها . إن علماء الاجتماع المحدثين لم يقوموا فقط بتطهير الحدس الأساسي الذي يتضمنه مفهوم الجدلية من العدوى الأيديولوجية التي جعلت منه لدى

ماركس ، بديلاً علمانياً للعناية الإلهية ، وإنما هم واثقون كذلك من ضرورة الأخذ في الحسبان ، في التحليل الاجتماعي ، « القوى الاجتماعية » المغفلة والآثار غير الإرادية التي تمثلها آثار التكوين ، ويقتضي في الوقت نفسه اعتبار قدرات التدخل الإرادية مع هذه القوى الاجتماعية التي تتوفر لكل نظام اجتماعي ـ وبتحديد أكبر للفاعلين المنتمين الى نظام اجتماعي ـ بمقدار متنوع وفقاً للحالات . فالناس « لا يصنعون التاريخ دون علمهم، أنهم يصنعونه وحسب » وإنما لديهم كذلك القدرة على تحويل إرادتهم الى تاريخ .

● BIBLIOGRAPHIE. — BOUDON, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, PUF, 1977, 1979. — DUBARLE, P., et DOZ, A., *Logique et dialectique*, Paris, Larousse, 1972. — ELSTER, J., *Logic and society*, New York, Wiley, 1978. — GURVITCH, G., *Dialectique et sociologie*, Paris, Flammarion, 1962. — MANDEVILLE, B., *The fable of the bees*, Londres, J. Roberts, 1714. Trad. franç., *La fable des abeilles*, Paris, Vrin, 1974. — MERTON, R. K., « The unanticipated consequences of purposive social action », *American sociological review*, I, *6*, 1936, 894-904. — MILLAR, J., *An historical view of the English government*, Londres, J. Maruman, 1812. — POPPER, K. R., « What is dialectic ? », *in* POPPER, K. R., *Conjectures and refutations*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1963, 3e éd. rev. 1969, 312-335. — ROUSSEAU, J.-J., « Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes », *in* ROUSSEAU, J.-J., *Œuvres complètes*, t. III : *Du contrat social. Ecrits politiques**, 109-238. — SARTRE, J.-P., *Critique de la raison dialectique*, Paris, Gallimard, 1960. — SCHNEIDER, L., « Dialectic in sociology », *American sociological review*, XXXVI, *4*, 1971, 667-678. — SMITH, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of the Nations*, Londres, W. Strahan & T. Cadell, 1776. Londres, Ward Lock, 1812 ; Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. franç., *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris, Guillaumin, 1859 ; Paris, A. Costes, 1950 ; Osnabrück, O. Zeller, 1966. 2 vol. Trad. franç. partielle, *Recherches sur la nature et les causes de lo richesse des nations : les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976.

الجريمة — Crime

إن إسهام دوركهايم جوهري فيما يتعلق بالجريمة ، كما هو الأمر بالنسبة لفعل الانتحار . هذا الإسهام تحتويه الصفحات الشهيرة من **تقسيم العمل والقواعد** حيث يقدم دوركهايم سلسلة من الاقتراحات : 1 ـ نحن لا نستنكر عملاً لأنه جرمي ، وإنما هو جرمي لأننا نستنكره . فسقراط المجرم في نظر الأثينيين ، ليس كذلك في نظرنا . 2 ـ الجريمة ظاهرة « عادية » ، إذ إن شعور الاشمئزاز الذي تثيره الأفعال المعرّفة على أنها جرمية في إطار إجتماعي معيّن لا يمكن أن يتطور بنفس القوة لدى جميع الأفراد . 3 ـ « إن العقوبة مخصصة للتأثير بصورة خاصة على الناس الشرفاء » إذ هي تدعم شعورهم بالتضامن ، أكثر مما هي مخصصة للمجرمين . يمكن أن يكون للعقوبة بعض الفعالية الرادعة ، ولكن بما أن شعور الإشمئزاز تجاه فعل مذموم ضعيف الحضور لدى بعض الأفراد ، لا يمكنه أن يدعي إلغاء الجريمة . 4 ـ لا وجود للجريمة إلا حيث توجد العقوبة القانونية . ذلك أنه لا يمكن أن يكون ثمة عقوبة قانونية إلا لأفعال محددة تماماً في القانون . إن تصرفاً ما يمكن أن يستثير استنكاراً قوياً دون أن يعتبر فعلاً جرمياً إذا لم يتعلق الأمر بأفعال يمكن

تحديد هويتها بسهولة . (« إن الإبن العاق والأناني حتى الأكثر قساوة لا يعاملان على أنهما مجرمان ») .

ربما ليس من المغالاة القول إن نظرية علم اجتماع الجريمة ، كما بنيت فيما بعد عبر تراكم المساهمات المتتالية ، قد وجهتها بشكل واسع الأسئلة التي طرحها دوركهايم . يتساءل مرتون (Merton) في نظريته عن الانحراف ، لماذا يكون شعور النفور حيال الأفعال المستنكرة موزعاً بشكل غير متساوٍ ؟ يبدو دوركهايم وكأنه يوحي بأن التوزيع وليد الصدفة . ولكننا نلحظ علاقات بين بعض أنواع الجرائم والجنح ومتغيرات المواقع الاجتماعية . فالسرقة هي غالباً من فعل أفراد ينتمون الى طبقات محرومة . أما « جريمة الياقة البيضاء » (White collar criminality) التي أعطاها اسمها سوترلاند (Sutherland) ، هي غالباً من فعل الطبقات الوسطى والعليا . إن فرضية مرتون (Merton) هي أن غياب النفور بالنسبة للأفعال المعتبرة مذمومة ، يمكن ألا يكون ناجماً فقط ، كما يقول دوركهايم ، عن امتثالية ناقصة بالنسبة للقيم الاجتماعية ، وإنما ناجم كذلك عن إفراط في الامتثالية . في المجتمع الأميركي وفي مجتمعات أخرى يقيّم النجاح الاجتماعي بقوة . ولكن وسائل النجاح ليست بمتناول الأفراد بالتساوي . إن غرض النجاح ، إذا استبطن كفاية من قبل الفرد ، يمكن أن يوحي له باللجوء الى وسائل النجاح التي تكون هي ، غرضاً لتقييم سلبي اعتباراً من اللحظة التي تبدو له فيها الوسائل العادية بعيدة عن متناوله . طبيعي أنه توجد أنماط أخرى من « الحل » للتناقض . النمط الأول يقضي بأن يقمع الفرد إرادته في النجاح (« إني أكتفي بما لدي » ، « لا تنشد ما هو عالٍ جداً لئلا تصاب بالخيبة ») . وعلى الرغم من أنه غير مريح وعرضة للعقوبات الاجتماعية المتفشية ، فإنه بالتأكيد منتشر جداً . ثمة حل آخر هو « الإنكفاء » المتمثل بشخصية شارلو (Charlot) الذي قبل بأن يكون « السيد لا أحد ، . . . وألا يكون لديه أي طموح للفضيلة أو للتمايز » . أما التمرد ، وهو النمط الثالث من الجواب ، فيترجم بمعارضة الأغراض الثقافية . وهو ليس ممكناً إلا في ظروف استثنائية . أما فيما يتعلق « بالتجديد » (الخضوع للأهداف الثقافية واستعمال الوسائل المنحرفة) ، فهو « الحل » الذي يتعلق بالتصرفات الجنحية والجرمية . من الطبيعي أن هذا « الحل » لا يتم اختياره على أثر مداولة عقلانية . يشير أوهلن (Ohlin) أنه يلاحظ غالباً لدى الجانحين الشباب شعوراً بالظلم . فقد كتب يقول : « يميل الجانحون الى أن يكونوا أشخاصاً كانوا يتوقعون أن تأتيهم فرصة تأكيد أنفسهم ، بمقدار ما كانوا مقتنعين بمقدرتهم الكامنة فيهم للاستجابة لمعايير التقييم الرسمية ، المقررة مؤسساتياً » (Cloward et Ohlin) . وإذا لم تسنح الفرصة ، يمكنهم أن يشعروا أن الخطأ قائم في « النظام » وأن هذا النظام ، على الرغم من المظاهر المعلنة ، يستند في الواقع على اللاأخلاقية والاختلاس والابتزاز والمحاباة والضغوطات الاجتماعية . فيحس حينئذٍ أنه يبرر له اللجوء الى وسائل مستنكرة . ولكن لكي يتأكد الميل الانحرافي ، يقتضي أن تجهز أواليات التدعيم . ويلاحظ أوهلن أن الجانح الذي يرتكب اختلاسه الأول يشعر بصورة عامة بأنه مذنب لخرقه المعايير القائمة . ولكن هذا الفعل الأول يمكن أن يضعه في حالة اتصال مع جانحين آخرين . ويصبح حينئذٍ العمل الجنحي الذي كان مناسبة للشعور بالعار ، وسيلة لتأكيد الذات . يمكن أن يستحق

الفاعل بسببه موافقة ورضى أعضاء المجموعة الجانحة . ويقدم دوركهايم المجرم ، على الرغم من اعتباره الجريمة شيئاً عادياً ، على أنه فرد يتحسس بشيء من الضعف ، الشعور بالنفور الذي تثيره بعض الأفعال . ومع مرتون (Merton) والمؤلفين الذين استوحوه مثل كلينار (Clinard) وكلووارد (Cloward) وأوهلن أكملت فرضية دوركهايم بفرضية معاكسة : يصرّ المجرم على متابعة غرض مقيّـم اجتماعياً ، وإذا جدد فيما يتعلق بالوسائل ، يمكن أن يظهر له التجديد شرعياً . ويمكن أن يفسر من قِبَلِهِ بأنه جواب على وضع يراه ظالماً . فضلاً عن ذلك ، يمكن أن يكون مصدراً ليس فقط للنجاح الاجتماعي وإنما للموافقة من قبل أعضاء المجموعة . ينصح سوترلنـد باعتبـار المجرم كشخص سوي . ويقترح مرتون أن نرى في تصرف المجرم مصيبة الامتثالية .

رغم كل شيء إن الجريمة حدث نادر : إنها تتضمن خطر العقوبة ؛ هؤلاء الذين يعانون من الشعور « بالحرمان النسبي » يمكنهم أن يلجأوا الى الطقوسية والانكفاء ولديهم كل الفرص لأن يفعلوا ذلك إذا اكتسبوا وضعاً اجتماعياً في حده الأدنى ، يخاطرون في خسارته عبر انخراطهم في « التجديد » ؛ وأخيراً ، إن « التجديد » الذي يمثله الانحراف لديه كل الفرص للإجهاض إذا لم يصادف ظروفاً مناسبة ، كما تذكر بذلك الطرفة التي أوردها سوترلند . يرتكب جانحان شابان اختلاساً فتلاحقهم الشرطة . الأول الذي يملك ساقين طويلتين يفر . وعندما فكر بأنه كان قاب قوسين من السجن تصبب منه العرق البارد ، فتعقل وأصبح مستقيماً . أما الثاني فقبض عليه وأودع السجن ، حيث يقيم علاقة مـع اللصوص ويـدشن مهنة جـرمية . إن كتـاب **اللص المحترف** لسوترلند ، وهو سيرة ذاتية رائعة عهد بها الى قلم عالم اجتماع ، يبرز دور « التجمعات التفاضلية » أي دور التنظيمات المتحلة للجانحين في تـأكيد طـريق الجريمـة . يبدأ لص سـوترلنـد ببعض الاختلاسات التي تحدث بالصدفة . وبمناسبة هذه الاختلاسات يلتقي بسارق أكبر منه يدفعـه الى السرقة بواسطة النشل . إن مردود النشل قليل ، ولكنه يبقى أكثر ربحاً من الاختلاسات المرتكبة فردياً . فهو يفترض فريقاً مؤلفاً في حده الأدنى من شخصين اثنين . الأول يسرق الغرض المطموع به ويناوله فوراً إلى الثاني . وهكذا يكتشف السارق تدريجياً تقنيات سرقة أكثر فأكثر تعقيداً . في الوقت نفسه ، يكتشف أن المكافآت ليس فقط المادية ، وإنما الرمزية التي يمكن أن يطمح إليها ترتبط بمدى تعقد العمليات . وإن الأعمال الجنحية ذات تراتبية اجتماعية في الوسط الذي بدأ بالولوج إليه . إن سارق البضائع المعروضة عرضة للاحتقار العام . والنشل ، مع أنه يحتل مكانة أفضل ، يعتبر من فعل البائسين والعاجزين . أما السطو الذي يفترض مهارة وتنظيماً وتخطيطاً دقيقاً فينتسب الى الدرجة العليا من التسلسل . وقبل أن يقبل تقدمه الى المستوى الأعلى ، يخضع السارق الى تمرين قاسٍ وربما يتم إسقاطه في الامتحان . فوضعه ومكافآته يرتبطان بالدرجة التي يكون أهلاً للارتفاع إليها . إن قصة سوترلند لا تبيّـن فقط دور « التجمعات التفـاضلية » في إعـادة إنتاج الظاهرة الجـرمية إذ يقول : (« إن الجهود القمعية تميل الى إزالة اللص المحترف ، ولكنها تترك الجهاز بكامله سليماً ») ؛ وهي تؤكد هكذا فرضية مرتون (Merton) . عندمـا يصبح السـارق جانحاً بالصدفة ، يندفع في طريق الحرفة التي يحاول أن يجتاز درجاتها ، وكل درجة يجتازها تمنحه تقدماً في وضعه واعتباره وسلطته . إن « التجمعات التفاضلية » التي يتحدث عنها سوترلند لا تأخذ

مع ذلك دوماً شكلاً « احترافياً » . إن الدراسة الكلاسيكية التي أجراها (W. F. Whyte) حول كورنرفيل (Cornerville) وهو حي إيطالي في إحدى المدن الأميركية ، تحلل تفصيلياً العملية التي تتكون بواسطتها « عصابة المراهقين » في نظام تحتي مركب . إن الأفعال الجنحية التي يرتكبونها وهي في غالبيتها ليست خطرة ، تسمح لهم بتأمين بعض الموارد ولكنها تمنح العصابة بخاصة أغراضاً مشتركة تفترض قراراً وتنظيماً ونظاماً للسلطة . تتحول العصابة تدريجاً الى تجمع تسلسلي . ويفيد نواب الرئيس الفخورون بخدمته ، من السلطة التي يفوّضها لهم . والرئيس المهتم بالمحافظة على سلطته لا يسلف مالاً إلا لنوابه وبمبالغ صغيرة ، باذلاً جهده لاستعادتها في أقصر فرصة ممكنة . ويسعى المرؤوسون للحصول على الحظوة لدى المراتب التي يمكنهم انتظار مساندتها . يتكون النظام التحتي أو « الثقافة التحتية » الجانحة انطلاقاً من شعور بالرفض . وما أن يتشكل ، حتى يصبح ممكناً البحث عن وضع فيه . يقدم فيليب روبير (Ph. Robert) استناداً الى مراقبته لعصابات المراهقين ، ملاحظات مماثلة . وغالباً جداً ، تأخذ العصابة في البدء شكل التجمع المتنوع الناجم عن « الشعور بالرفض ، الكامن غالباً » . وبمناسبة حدث معيّـن ينبني التجمع . « إذا أطلق حجر بشكل سيء فحطم زجاجاً ، يكفي لكي يغطي عدة فتيان رفيقهم الأرعن ، بشهاداتهم الكاذبة . فقد شددوا من تعاطفهم في موقف دفاعي يخلق التماسك بينهم » . وعندما تتشكل العصابة فإنها تمتلك موارد قيّـمة تجاه أعضائها : فهي قادرة على أن تقدم لهم الأمن والاعتبار . إن الشرعية التي تولّـدها تتدعم بالطبع ، كون العصابة كلما كانت قوية التشكيل ، كلما عززت الانفصال عن البيئة المحيطة وكلما كانت قابلة لأن تستتبع ردود فعل « مميّـزة » . لنلاحظ مع ذلك ، كما يشير كلو وارد وأوهلن اللذان يكملان مرتون في هذه النقطة ، أن الثقافة التحتية المنحرفة يمكن أن تأخذ إما شكل الثقافة التحتية للعنف وإما شكل الثقافة التحتية للإنكفاء ، مثل تلك التي يدرسها على سبيل المثال هـ. بكر (H. Becker) في بحثه حول مدخني المارغوانا .

كان دوركهايم يؤكد أن لا جريمة إلا حيث يكون ثمة عقوبة لفعل مستنكر ، وكان يضيف أن الأفعال المعتبرة مذمومة ترتبط بالتطور العام للأخلاق . هذه الأطروحة مقبولة على المستوى العام ، لكن بعض المؤلفين ، على أثر سلّين (Sellin) ، أشاروا الى أن القانون ، إذا تعلق بالأخلاق يكون خاضعاً للتأثير النسبي للمجموعات الاجتماعية . في الوقت نفسه ، يمكن أن يكون شعور الرفض الذي يثيره فعل جرمي ضعيفاً لدى من لا يدرك بوضوح التبعات الفردية للفعل المقصود ، ولمن لا تسمح له تجربته ولا يسمح له وضعه بأن يضع نفسه مكان فاعل الجرم . إن القتل والسرقة هما موضوع رفض عام . ولكن الأمر ليس كذلك مثلاً بالنسبة لبعض أشكال « جريمة الياقة البيضاء » . في عام 1961 ، استدعيت 29 شركة للتجهيز الكهربائي أمام المحكمة بسبب خرقها للقانون الأميركي الذي يمنع التجمعات الاحتكارية . وعلى الرغم من أن الجرم ليس دون نتائج على المكلف كما على المستهلك، من غير المؤكد أن يكون هذا الأخير قد أحس بشعور رافض قوي . لذلك استطاع المتهمون أن يرددوا أثناء المحاكمة، الواحد بعد الاخر أنهم لا يشعرون بأنهم بصورة مستنكرة . إن « جريمة الياقة البيضاء » لا يندد بها غالباً إلا اعتباراً من اللحظة التي تنشىء فيها المجموعات الخفية ذات المصالح المتضررة ، مجموعات للضغط . إن شعور الاستنكار الذي

أثاره الاعلام الاحتيالي لم يكن ليكفي وحده لتحقق الجريمة ، دون وجود الجمعيات الاستهلاكية ودون عملها . إن العلاقة بين الأخلاق والقانون والجريمة هي إذن أكثر تعقيداً مما أراده دوركهايم . يقتضي أن ندخل بين هذه العبارات الثلاث متغيّراً وسيطاً هو النفوذ النسبي للمجموعات الاجتماعية المنظمة أو المنتشرة . ينبغي كذلك أن نرى ، أن شعور الرفض تجاه فعل معيّن يمكن أن يتغير وفقاً للمجموعات الاجتماعية . ففلاحو بلزاك (Balzac) يعتبرون أمراً طبيعياً خلط بعض الرزم مع السنابل الملتقطة بعد الحصاد وبعض الجذوع الفتية مع الحطب . خلال الأزمة الكبرى ، استثمر عمال مناجم عاطلون عن العمل آباراً غير مربحة تخلت عنها شركات المناجم ولكنها ما تزال ملكاً لهذه الشركات . وعندما أراد المالكون ملاحقة « السارقين » لم يلاقوا أي مساندة لدى السلطات القضائية ، إن حظر ألعاب القمار ، بما أن هذه الألعاب ليست ـ ما عدا في بعض البلدان ـ عرضة لرفض بارز جداً ، يمكن أن يكون له آثار مضادة للانتاج . في ولاية نيويورك ، حيث منع اليانصيب ، كان بالإمكان ، حسب سللين (Sellin) ، الإتصال بسهولة بمستلمي المراهنات وإعطاؤهم ثلاثة أرقام كانوا يدونونها على ورقة ومعها في الوقت نفسه عنوان المراهن . والأرقام الرابحة تتعلق بالأرقام الثلاثة الأخيرة للمبلغ الاجمالي للشيكات المودعة خلال النهار ، معطى ينشر يومياً بواسطة نشرة مالية . من الطبيعي أن أغلبية مستلمي المراهنات الذين كانوا يمارسون هذا اليانصيب المخالف للقانون كانوا « شرفاء » ولكن بعضهم لم يكونوا كذلك . لم يكن الحظر غير معمول به وحسب ، فالشرطة والقضاء المكلفون بتطبيق القانون كانوا يبدون اهتماماً ضعيفاً . أكثر من ذلك ، كان يدعو الى الفساد وكان مسؤولاً عن تصفية حسابات . وفيما يتعلق بمستلمي المراهنات ، كانوا يعتبرون الجزاءات النقدية التي يحكمون بها من وقت لآخر وكأنها جزء من مصاريفهم العامة . وبصورة عامة ، كانت الفرضيات الناجمة مباشرة عن تقليد دوركهايم ـ مرتون قابلة للتطبيق على التعرض المباشر ضد الملكية والأشخاص . ولكنها أقل فائدة عندما يتعلق الأمر بأشكال أخرى من الجريمة . في حالة الحظر ، تتولد الجريمة من الفارق بين القانون والشعور العام بصدد اللعب . عندما لا تضر ممارسة ما ، الأفراد ، إلا هامشياً وجماعياً (مخالفة القوانين التي تمنع التجمعات الاحتكارية والاعلانات الاحتيالية) . يمكن ألا تولّد سوى ردة فعل جماعية ضعيفة . في هذه الحالة ، إن المشترع أو عمل المجموعات التمثيلية (مثلاً جمعيات المستهلكين) يتقدمان غالباً « الأخلاق » .

لقد ساهم تقدم أبحاث علم الاجتماع في فهم أفضل للظواهر الجرمية على مستوى علم الاجتماع الضيق . أما على مستوى علم الاجتماع الواسع ، فتقدم فرضيات مثل فرضيات مرتون ، مرشداً فعالاً . ولكن ثمة قضية أساسية مطروحة من قبل تارد (Tarde) ما تزال أيضاً دون حل كامل : وهي قضية تأمين العلاقة بين الظواهر الصغيرة من جهة ، والمعطيات الاجمالية الخاصة ، سواء بتطور الجريمة في الزمان ، أو بالفوارق في بنية الجريمة في المكان ، من جهة أخرى . في شتى الأحوال ، ثمة نقطة تبقى مؤكدة : من غير الكافي تماماً السعي لتفسير تطور نسب الجريمة بإقامة علاقتها مع المتغيرات المحددة على مستوى المجتمعات الشاملة (مثلاً درجة « الارتباك ») . لقد لاحظ تقرير رسمي أميركي عام 1969 أنه ، بين 1947 و 1967 ، أصبحت أغلب مؤشرات

الجريمة التي نعتبرها بصورة عامة مرتبطة إيجابياً بجرائم المدن ، أكثر ملاءمة : تقدم التعليم بين السود ، انخفاض معدلات البطالة ، ارتفاع الدخل العائلي المتوسط للسود في شكل مطلق ونسبياً في المستوى المتوسط للبيض ، إنخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت المستوى القانوني للفقر . رغم ذلك ، إزدادت الجريمة في المدن خلال الفترة نفسها . لماذا ؟ يلقي كوهين (Cohen) وفلسن (Felson) فرضية مهمة لحل اللغز : إن الأثر الملائم للمؤشرات الواردة أعلاه تم إضعافه ، وربما أكثر من ذلك ، بفعل تطور آخر . إن التعديات ، سواء التعديات على الأموال أو الأشخاص ، هي أسهل على الجانح بمقدار ما يكون الهدف أقل حماية . ذلك أن عوامل مختلفة (طول المسافة والوقت في الانتقال الى مكان العمل ، زوال المؤسسة التجارية الصغيرة ونمو المؤسسات الكبرى مسببة تباعداً بين نقطة البيع وإقامة المستهلك ، وتفتت العائلة ، وابتعاد الأولاد في نهاية تخصصهم الدراسي ، وتطور الاستخدام النسائي ، الخ) . أدت الى وجود الأفراد غالباً لوحدهم والمنزل غير محروس غالباً . يبدو أن تحليلاً إحصائياً أجري على مجموعة من الوحدات البيئية ، يؤكد الفرضية . إن القتل المتعمد ، والاغتصاب ، والطعنات والجراح ، السرقة والسرقة الموصوفة ، تتكاثر بمقدار ما يتقلص المؤشر الذي يقيس الوقت الذي نمضيه في المنزل بالنسبة للوقت الذي نقضيه في الخارج . وتتزايد الجرائم نفسها بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة . وإن نمو الجريمة في الفترة نفسها يمكن أن ينجم إذن ولو جزئياً عن كون التطورات البنيوية المشار إليها أعلاه تجعل اللقاء أكثر أو أسهل حدوثاً بين الجانحين وأهدافهم غير المحميين . كما أننا استطعنا أن نؤكد في فرنسا اقتراحاً أقامته الدراسات الآحادية الجانب على عصابات الجانحين ، أي أن بعض البنى البيئية مثل المجموعات الكبيرة ، يمكنها أن تثير تطوراً للجنوح : إنها تسهل تكوّن العصابات ؛ وهي تحث هكذا على بعض أنواع الجريمة مثل سرقة السيارات والدراجات النارية ، التي تسمح بالتخلص من بيئة موحشة .

رغم هذه النتائج ، نحن بعيدون اليوم عن إمكانية إقامة العلاقة بشكل مرض تماماً ، بين معطيات علم الاجتماع الواسع وعمليات علم الاجتماع الضيق . وهكذا ، يبدو الجدل التقليدي حول الأثر الردعي للعقوبة مفتوحاً باستمرار . يقترح البعض تطبيق نموذج مستوحى من الاقتصاد على التصرفات الجرمية ويتمثلون العقوبة المتوازنة بأرجحية اتخاذها لقاء ثمن . ولكن لا يكفي للتحقق من الأثر الردعي للعقوبة ، إثبات وجود علاقة متبادلة سلبية بين معدل الجريمة وخطورة العقوبات . يمكن أن يكون تفسير هذه العلاقة غامضاً ، فلا شيء يشير الى أنها لا تحصل من علاقة سببية تذهب من الجريمة الى العقوبة كما من العقوبة الى الجريمة . من الممكن فعلياً أن يؤدي مستوى مرتفع للجريمة ضمن اختصاص قضائي معيّن ، الى حال اختناق في المحاكم والسجون ويحث الجهاز الجزائي على إصدار عقوبات أخف . ومن الممكن كذلك أن يولد تكرار بعض الجرائم ، شرط ألا تتجاوز هذه الجرائم درجة معينة من الخطورة ، وضعاً غامضاً يتسم بالتسامح الكبير . أما بالنسبة للجرائم الأخطر ، يمكن أن يكون الأثر معاكساً : إن تكرار أكبر لهذه الجرائم يمكن أن يستتبع قساوة أكبر . إن الدراسات الطولية على طريقة بانيل (Panel) تسمح في كل حال بتدقيق التفسيرات السريعة جداً التي قدمت كصلة متبادلة يمكن ملاحظتها على مستوى الجمع بين معدل

الجريمة وخطورة العقوبات (و/ أو احتمال التوقيف). وقد أثبتت دراسة أجريت على جماعة من المختلسين الأميركيين من 1964 إلى 1970 ومع استعمال نموذج بانيل (Panel) (الذي يسمح بدراسة تأثير معدلات التوقيف على الجريمة ، علماً أن معدلات التوقيف تم تحديدها بواسطة العلاقة بين القضايا التي تؤدي الى التوقيف والعدد الاجمالي للقضايا المعروفة من الشرطة بالنسبة لنوع معيّن من الجرائم وخلال سنة معينة) أثبتت هذه الدراسة تأثيراً غير مهم لمعدلات التوقيف على معدلات الجريمة . لا ينجم عن مثل هذه الدراسة أن الأثر الردعي غير موجود (من الممكن أن يترافق تزايد معدلات التوقيف بانخفاض في قساوة العقوبات الصادرة) . ولكنها تبرهن على : 1 ـ تعقد العلاقة بين الجريمة والعقاب الناجم عن الطابع المتبادل للسببية : 2 ـ أن « الأكلاف المسبقة » للجريمة ليست سوى أحد العناصر الثابتة للتصرف الجرمي . يقتضي أن نضيف الى ذلك أن تأثير الكلفة مثلها مثل تأثير المؤسسات الجزائية والبنى الاجتماعية بصورة أعم ، ترتبط بنوع الجريمة : إن الجريمة العاطفية وجريمة راسكولنيكوف (Raskolnikov) ربما كانت كيانات إحصائية متشابهة ، ولكنها بالتأكيد كيانات جرائمية مميزة . فكما في حالة الانتحار ، لا يمكن اعتبار الظواهر الجرمية وكأنها تتعلق بعلم الاجتماع وحده ، على عكس ما كان يعتقد دوركهايم .

● Bibliographie. — Becker, H. P., *Outsiders. Studies in the sociology of deviance*, New York, The Free Press, 1963. — Clinard, M. B. (red.), *Anomie and deviant behavior. A discussion and critique*, New York, The Free Press, 1964. — Clinard, M. B., « White collar crime », in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, The Macmillan Company and the Free Press, 1968, 483-490. — Cloward, R., et Ohlin, L. E., *Delinquency and opportunity. A theory of delinquent gangs*, New York, The Free Press, 1960. — Cohen, L. E., et Felson, M., « Social change and crime rate trends : a routine activity approach », *American sociological review*, XLIV, *4*, 1979, 588-608. — Durkheim, E., *Division du travail**. — Greenberg, D. F., Kessler, R. C., et Logan, C. H., « A panel model of crimes rates and arrest rates », *American sociologicol review*, XLIV, *5*, 1979, 843-850. — Kellens, G., Lascoumes, P., « Actualités bibliographiques : moralisme, juridisme et sacrilège. La criminalité des affaires : analyse bibliographique », *Déviance et société*, I, *1*, 1977, 119-133. — Merton, R. K., « Social structure and anomie », *American sociological review*, III, *5*, 1938, 672-682. Reproduit *in* Merton, R. K., *Social theory and social structure ; toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. augm., 1957, 1961, 131-160. Trad. franç. partielle, « Structure sociale, anomie et déviance », *in* Merton, R. K., *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, éd. augm., 1965, 167-191. — Ohlin, L. E., *Sociology and the field of corrections*, New York, Russel Sage Foundation, 1956. — Robert, Ph., « *La formation des bandes délinquantes* », *in* Robert, Ph., *Les bandes d'adolescents*, Paris, Editions Ouvrières, 1966, 183-198. Et *in* Szabo, D. (red.), *Déviance et criminalité. Textes*, Paris, A. Colin, 1970, 240-257. — Rose-Ackerman, S., « The Economics of corruption », *Journal of public economics*, IV, *2*, 1975, 187-203. — Sellin, Th., *The sociology of crime and delinquency*, New York/Londres, Wiley, 1962. — Szabo, D., *Criminologie et politique criminelle*, Paris, Vrin/Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 1978. — Tarde, G., *La criminalité comparée*, Paris, F. Alcan, 1886. — Whyte, W. F., *Street corner society*, Chicago, The Chicago University Press, 1943, 1965.

الجماعة Communauté

إن امتلاك جميع أعضاء المجتمع شيئاً مشتركاً ، يعتبر فكرة غامضة تعطيها الصور المتنوعة عبر لعبة القياس ، حقلاً تطبيقياً واسعاً . إن أعضاء المجتمع يشبهون العائلة الكبيرة : فهم ينحدرون من الأب نفسه ، يعيشون نفس الحياة ، وهم مثل الأعضاء والمعدة . كان أرسطو هو الذي استعمل للمرة الأولى في كلامه على الجماعة هذه العبارة في معناها التقني ، بخصوص ما كان بالنسبة له نموذج التنظيم السياسي ـ المدينة ـ. إنه يبيّن صلة هذا المفهوم مع مفهوم الكلية ويلوم أفلاطون لأخذه هذين المفهومين بفهم **واقعي** ، كما لو كان الرابط الذي يؤمن لمجموعة من الأفراد وحدتها هو شيء أو مادة ، وليس نظاماً من الخصائص والعلاقات .

من المؤسف أن هذا النقد الثمين تمّ تناسيه غالباً من قبل علماء الاجتماع ؛ وعندما أدخلت عبارة الجماعة (Communauté) في المعجم التقني لعلم الاجتماع . في عنوان الكتاب الشهير لتونيز Tonnies ، سنجدها مقترنة بصورة دائمة ، بغموض مزعج . ولكي نصف المفهوم الكلاسيكي تقريباً ، إذا لم يكن عامياً ، للجماعة ، فإننا نذكر بعض السمات المأخوذة من تونيز . فهو يعتبر ، أن الجماعة تواجه المجتمع ، كما لو لم يكن ثمة سوى نمطين من الأوضاع يستطيع ضمنهما الناس إقامة علاقاتهم . كما أن **المجتمع** القائم على فردية المصالح الدقيقة ، التي تذكر بمفهوم هوبس عن صدمة الأنانيات ، تواجهه **الجماعة** القائمة على الهوية الجوهرية للإرادات المندمجة بالأصل نفسه والمصير نفسه ، دون أن تعي ذلك دوماً . هذا التضاد الرومنطيقي بين « المياه المجمدة للحساب الأناني » ، حسب ما ورد في **البيان الشيوعي** ، وحرارة المجموعة الأولية ، حيث تكون العلاقات الاجتماعية مشخصنة، تلونه فوارق تاريخانية ونشوئية . فالجماعة هي ذلك الزمن القديم الطيب ، هذا العالم الذي فقدناه (بيتر لاسلت Peter Laslett) ، والذي حرمتنا منه الآلات وكذلك المال والكسب ؛ أما المجتمع فهو المستقبل الذي تعدنا به الصناعة والانتاج والاستهلاك « الجماهيري » . وبذلك ، تتخذ المواجهة بين المجتمع والجماعة مفهوماً أيديولوجياً أكيداً . صحيح أنها لا تسمح بأن تتقلص ، إلا لقاء تبسيط مشوه ، الى المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية . سياسياً ، أنها « أكثر من محددة » بما أن « الجماعة » حسب تونيز يمكنها كذلك أن تغذي الاحلام الرجعية حول النظام السابق للصناعة كما الطوباويات الاشتراكية حول المجتمع الخالي من الطبقات .

إن نظرية تونيز ، ما إن تجرد من مفاهيمها الأيديولوجية ، حتى تتقلص الى لائحة المجموعات ، حيث تكون العلاقات الجماعية مهيمنة ، وبالتالي الى تفسير لعمل هذه المجموعات ، يكون من جهة أخرى عرضة لنقاش كبير . سنتحدث عن جماعة عائلية ، وجماعة اقليمية أو سكنية ، وجماعة لغوية . وقد تعرف علماء الانتروبولوجيا مثل ردفيلد (Redfield) في القرى الهندية ، في المكسيك وغواتيمالا أو الآند ، على وحدات جماعية حيث تستمر ثقافات سابقة لكريستوف كولومبوس ، على الرغم من أنها أخضعت وهمشت من قبل المجتمع الاستعماري . إن ردفيلد لا يستعير آراءه من تونيز فقط ، وإنما كذلك من مفهوم دوركهايم عن المجتمع المجزأ الذي

توحده إكراهات التضامن الآلي . وفيها يتعلق بطبيعة التكامل الذي ينتصر في المجتمعات المجزأة أو الجماعات القروية ، فإنها لا تديم حالة عدم التميّز البدائي . وهي تنتج عن مسيرة تاريخية معقدة جداً تعرضت من خلالها « ثقافات » محلية الى صدمة الامبرياليات العنيفة والمسيطرة . وقد شكلت الجماعة القروية بالنسبة للسكان المستعمرين ، منعزل (Ghetto) ونوع من الملاذ والملجأ في الوقت نفسه . ليس ممكناً إذن بناء نظرية ملائمة عن الجماعة على تجربة المجموعات مثل جماعات القرى .

ولا يكون معقولاً أكثر ، إعداد مفهوم الجماعة على حالة الجماعة العائلية أو الجماعة السياسية . لقد أدرك أرسطو جيداً أن ما هو مشترك بين أعضاء العائلة ، ليس من الطبيعة نفسها لما هو مشترك بين مواطني جمهورية معينة . فضلاً عن ذلك ، إن العلاقات بين الأهل والأولاد وبين الأزواج وبين الأخوات والأخوة ، تظهر في أغلب الأحيان شيئاً مختلفاً تماماً عن تماثل الماهية المتأصلة في إرادات الأفراد . وبجعلنا من العائلة « جماعة » نرفض أن نرى أن اجتماعية العائلة هي « أثر منبثق » ناجم ، كما أدرك ذلك فرويد (Freud) جيداً (Totem et tabou, Essais sur la psycholo-gie collective) ، من تسوية بين إرادات تواجهت أولاً ، ثم قبلت بالخضوع للقانون نفسه الذي تعلمه كل واحد عن عدم وجود أية فرصة لإخضاع الآخرين جميعهم لقانونه الخاص. فضلاً عن ذلك ، يمكننا الحديث عن شراكة الدم بين الأهل والأولاد . ولكن بين الزوجين فإننا إزاء علاقة مصاهرة سواء كان الزوجان يختاران بعضهما البعض ، أو أنهما ينتميان الى مجموعات مرتبطة بعلاقات التبادل الزوجية .

فالجماعة لا تشكل علاقة اجتماعية بسيطة وبدائية ، إنها في آن معاً ، معقدة لأنها تجمع بطريقة هشة مشاعر ومواقف متنافرة ؛ ويتم تعلمها ، لأننا نتعلم المشاركة في جماعات متضامنة ، وذلك فقط بفضل مسيرة مجتمعية لا تكتمل أبداً ، رغم المشقة . وهي ليست أبداً نقية ، بما أن الروابط الجماعية تقترن بالغايات والنزاعات وحتى العنف . لذلك ، بدل الحديث عن الجماعة ، يبدو من المفضل الحديث عن «التجمع البلدي» (Communalisation) ، والبحث عن كيفية تشكل بعض « حالات التضامن الغامضة » واستمرارها .

إن أحد المجالات الذي يمكن أن نلحظ فيه بشكل جيد عملية التجمع البلدي يتشكل من « الجماعة الانفعالية » التي يعلق عليها فيبر أهمية كبيرة في علم اجتماعه الديني . إن تجمع مجموعة من المؤمنين حول نبي نموذجي (رافض أو شيخ روحي) ، أو أيضاً حول نبي أخلاقي ـ يعلن أسوأ عقوبات السماء إذا استمر الشعب غير المؤمن بخرق الحقوق والواجبات الأكثر قداسة ـ ، ينسج شبكة علاقات قوية جداً بين الذين يستقبلون هذه الرسالة ويتبعون هذا الوحي . فتلاميذ المسيح وتلاميذ بوذا ، يشكلون جماعتين ـ أو كما يقول فيبر في تعبير جديد يشير الى الجانب الديناميكي لهذه العملية ، تجمع بلدي . إن تجميع هؤلاء المؤمنين في وحدات مغلقة للرهبان الخاضعين لسلوك الانغلاق ، أو على العكس ، انتشار النساك في الصحراء ، حتى لا نقول شيئاً عن الرهبان البوذيين المتسولين في التقليد البوذي ، يظهر تعدد الأشكال التي يمكن أن تنتظم في ظلها التجمعات البلدية الدينية . كما أن هذا التنظيم لا ينفصل عن عملية تربوية ، يصبح بموجبها تلاميذ النبي أو الشيخ

الروحي بدورهم أساتذة وصانعي عجائب ، ومصدر وحي لجمهور من العلمانيين يزداد اتساعاً . ويمكنه أن يقود الى أشكال مؤسساتية مختلفة جداً، بدءاً من الطائفة المغلقة والمتعصبة الى حد ما ، الى أبرشية والى رعية ، أو حتى الى تراتبية بيروقراطية من النمط القيصري ـ البابوي .

يكون إذن التجمع الديني البلدي غير منفصل عن عملية مزدوجة للتنظيم والتمأسس . ونعني بالتنظيم هنا تمييزاً بارزاً جداً الى حد ما بين مهرة فيها يتعلق « بعلاج النفس » والناس المختلفين الذين يحددهم طلب الخلاص المتمايز تقريباً . وفيما يتعلق بالتمأسس ، نستند الى إعداد مشروعية الطقوس والمعتقدات التي تجعل من المؤمنين أعضاء « عائلة » واحدة . إن التجمع البلدي لم يعد إذن مسيرة عمياء وغريزية كما أن الجماعة ليست مزيجاً معقداً غير متميز .

ستكون تحليلات ماكس فيبر مفيدة لنا حول نقطة ثانية . بما أن مفهوم التجمع البلدي أبعد من أن يتعلق فقط بنطاق العلاقات المتميّزة بهيمنة ما هو عاطفي وما هو خيالي ، أو ما هو روحي (مفهوماً بمعنى غامض جداً حيث يتم الكلام على روحية دينية) ، فإنه يطبق كذلك في النظام الاقتصادي ـ وذلك عبر طريقتين . أولاً ، لكثير من الجماعات ـ أو التجمعات البلدية ـ جوانب اقتصادية ، إما أنها تستهدف صراحة أغراضاً اقتصادية بشكل دقيق ، وإما أنها لا تستهدف مثل هذه الأغراض . وهي مع ذلك خاضعة لإكراه اقتصادي يتعلق بالملاءة . ثانياً ، توجد تجمعات اقتصادية هي بالمعنى الكامل للكلمة ، جماعات . وإن كون العائلة وحدة انتاجية ، وكونها في مجتمعاتنا الخاصة ، تشكل ، باعتبارها منزلاً ، وحدة استهلاكية ، وكون أفرادها مهتمون في كل مكان بانتقال الإرث ، يؤكد أن عملها يمكن ويجب ، على الأقل جزئياً ، أن يحلل من وجهة نظر اقتصادية . ذلك أن المجموعات العائلية يمكن أن توصف بالجماعات وذلك لسببين على الأقل . أولاً ، يظهر أعضاؤها درجة معينة من التضامن إزاء الخارج ، الأمر الذي يعود جزئياً على الأقل الى وضعهم المشترك : تجد العائلة نفسها متحملة بصورة جماعية مركزاً في سلم التدرج الاجتماعي ، بطريقة واضحة بمقدار ما تكون الوحدة العائلية محددة بصورة أوضح . ثانياً ، يتمتع أعضاء العائلة بعدد معيّن من المنافع والخدمات تشكل ، بالمعنى الاقتصادي للعبارة ، أشياء غير قابلة للتجزئة . يسكن الزوجان البيت نفسه، وبمقدار ما يتقاسم أعضاؤه طعامهم ، ويأخذون إجازتهم معاً ، يجدون أنفسهم منخرطين في نظام استهلاكي جماعي . يقتضي أن نضيف ، أن مجموعات اقتصادية مثل المؤسسات ، حيث متطلبات النظام الصناعي ، والسعي وراء الربح ، تخلق شروطاً مناسبة لانتشار النزاعات الحادة جداً بين الموجهين والمنفذين ، الرأسماليين والأجراء ، تشكل هي كذلك ، وإن بمعنى غامض وضيق جداً في آن معاً ، جماعات ـ بمقدار ما يشكل بقاء المؤسسة غرضاً مشتركاً بين جميع فئات العاملين فيها . عندما يصبح بقاء مجموعة معينة بالنسبة لأعضائها ، غرضاً يواجه في نظرهم الأغراض الفردية التي يعتبرون من جهتهم أنه مسموح لهم متابعتها ، نقول أن هذا التجمع يمكن أن يشكل جماعة أو أنه في الطريق الى التجمع البلدي .

إن ملاحظة الجماعة العلمية تسمح بإدراك الأغراض التي تعرضها بعض الجماعات أو تفرضها على أعضائها . وهي لا تقيّم فقط بعض الغايات مثل تزايد المعارف أو انتشارها . فهي لا

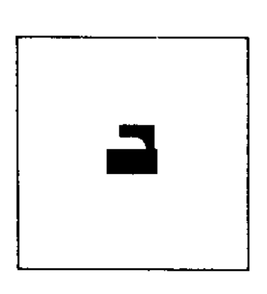
تستند فقط على نظام للقيم وإنما على أدبيات كذلك . إنها تعلن بعض القواعد والأصول، وعند الحاجة تفرض احترامها بواسطة بعض العقوبات القاسية عند الاقتضاء . إن من ينتحل ، أو ينقل عن زملائه دون ذكرهم و « يستغل » معطياته ، يتعرض لخطر استبعاده عن « جمهورية العلماء » . إن شروط الدول ـ وبالتالي مخاطر الاستبعاد ـ تجعل من هذه الجماعات مجموعات مغلقة نسبياً ، بما أن أعضاءها ، عليهم لكي يُقبلوا أن يمروا بفترة امتحان ويمكن أن يبعدوا ، اذا لم يتقيدوا بأخلاق معينة . وعلى العكس ، أصبحت الجماعات الاقليمية ، بالأحرى أماكن مرور ، وأوعية يعبر منها مجهولون ؛ وهي تميل لأن تصبح الشكل الأكثر خواء للتعايش . ومع ذلك ، حتى في هذه الحالة ، فإن الجماعة هي شيء آخر غير عش بيئي . يمكن أن يصبح التعايش غير محتمل مع جيران يعتبر قربهم وحسب « ضرراً » . وتؤدي الهجرات المكلفة الى حد ما ، إلى إعادة بناء جماعات أكثر قابلية للحياة ـ وأشد حيوية . وفي معنى يستدعي «الصلات الانتقائية » حسب غوته (Goethe) ، لا يكفي التعايش وحده إذن ، لتعريف الجماعة . يقتضي إضافة سمتين اثنتين . يتحدث لازارسفيلد (Lazarsfeld) ومرتون (Merton) عن الوئام لتعيين شراكة في المصالح والأذواق تتعدى الانتماء المبدئي الى قيم مشتركة . ومن جهة ثانية ، لكي تكون ثمة جماعة ، يقتضي أن يهتم أعضاء المجموعة بما يعترفون بأنه من أذواقهم ومصالحهم المشتركة ، وأن يقبلوا بالمشاركة في إدارة شؤونها ، عبر التضحية بجزء من وقتهم ومواردهم . تفترض الجماعة بشكل مباشر أو غير مباشر مساهمة الحد الأدنى في الشؤون العامة . لذلك ، فإن « مدينة للمنامة » لا تستطيع ، اللهم الا سهواً أو إساءة استعمال ، أن تسمى « جماعة » .

يبقى أن نتساءل على ماذا يستند الوئام والمساهمة . ولكي نفهم قوة « المجموعة البدائية » ، يشدد شيلز (Shils) على وجود ثلاثة عناصر أساسية . يقتضي أولاً ، وجود شبكة من العلاقات المتبادلة بين أشخاص يمتلكون في آن معاً القدرة على مقاومة الضغط والليونة . يقتضي كذلك وجود بعض « الروابط المقدسة » التي يمكن أن تكون موضوعاً لتماثل رمزي . ويقتضي أخيراً أن تندمج المجموعة دون عقبات في نظام التبعية المتبادلة التي تجد نفسها متلفعة به . في ظل هذه الشروط ، يمكن لكل مجموعة أن تشكل جماعة ، دون أن يؤدي ذلك بالمجموع نفسه ـ المجتمع ـ الى أن يتحول بحصر المعنى الى « جماعة » .

● Bibliographie. — Aristote, *L'éthique à Nicomaque*, Paris, J. Vrin, 1972; *La politique*, Paris, J. Vrin, 1970. — Durkheim, E., *De la division du travail**. — Freud, S., *Totem und Tabu*, Leipzig, Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou : interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973; *Mussenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler psychoanalytischer Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du moi», in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1927. — Friedrich, C. J., « The concept of community in the history of political and legal philosophy », *in* Friedrich, C. J. (red.), *Community*, New York, Liberal Arts Press, 1959, 3-25. — Laslett, P., *The world we have lost*, Londres, Methuen, 1965, 1971. Trad. : *Un monde que nous avons perdu : famille, communauté et structure sociale dans l'Angleterre pré-industrielle*, Paris, Flammarion, 1969. — Lazarsfeld, P., et Merton, R. K., « Friendship as a social process», *in* Gouldner, A. W., *Studies in leadership : leadership and democratic action*, New York, Russell & Russell, 1965. —

POLSBY, N. W., « The sociology of community power : a reassessment », *Social Forces*, 1959, *37*, 232-236. — REDFIELD, R., *The litte community and peasant society and culture*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1960. — ROSSI, P. H., « Power and community structure », *Midwest Journal of Political Scieace*, 1960, 4, 390-401. — SCHULZE, R. O., « The bifurcation of power in a satellite city », *in* JANOWITZ, M. (red.), *Community polical systems*, New York, Free Press, 1961. — SHILS, E. A. et JANOWITZ, M., « Cohesion and desintegration in the Wehrmacht in World War II », *The Public Opinion Quarterly*, 1948, XII, 280-315. Trad. : « Cohésion et désintégration de la Wehrmacht », *in* MENDRAS (red.), *Eléments de sociologie, Textes*, Paris, A. Colin, 1978, 45-79. — TÖNNIES, F., *Gemeinschaft und Gesellschaft*, Leipzig, R. Reisland, 1887. Trad. : *Communauté et société : catégories fondamentales de la sociologie pure*, Paris, Retz, CEPL, 1977. — VIDICH, A. J. et BENSMAN, J., *Small town in mass society : class, power and religion in a rural community*, Princeton Univ. Press, 1958. — WEBER, M., *Economie et société**, Partie II, chap. 3. — WIRTH, L., *The Ghetto*, Univ. of Chicago Press, 1928, 1956.





الحاجات Besoins

يتّسم كل كائن حي بعدد معيّن من الحاجات التي تعبّر عن تبعيته إزاء بيئته الخارجية . إذا اقتصرنا على الحيوانات ، فإننا نلاحظ عندها سلوكاً باتجاه البحث عندما ينقصها الغذاء ، والمأوى والشريك من الجنس الآخر . يكون امتلاك هذه الأغراض مصدر تمتع ورضى . ويمكن أن يترافق الحرمان بسلوك عدواني ضد العقبات الحقيقية أو المفترضة التي تسد طريق الوصول الى هذه المنافع . إن إشباع الحاجات أمر ميسور تقريباً . فالغذاء عندما تكون أنواع الأطعمة المتوفرة متكيفة مع طلب الجائعين وعندما تكون هذه الأطعمة كافية ، بشكل يتمكن معه كل الذين يبحثون عنها ، الحصول عليها دون حرمان أي شخص جزءاً من حصته أياً يكن ضئيلاً ، نكون إزاء الوضع الذي يعرّف بالوفرة . والوفرة بدل أن تكون وضعاً طبيعياً ، لماذا هي في مجتمعاتنا حداً موعوداً باستمرار لجهودنا ولكنه يتراجع باستمرار ؟

إن التفسير الأول المطروح لتوضيح عدم إشباع جميع الحالات للجميع ، هو الندرة . فالطبيعة بخيلة ، إذ إنها لا تعطي أو لا تنتج بقدر ما يقتضيها ذلك لكي تملأ جميع الأفواه . وفي ميدان التغذية ذات الأولوية الكبيرة ، يشير مالتوس (Malthus) الى تزايد السكان بشكل أسرع من تزايد الأغذية ، بصفته خطراً جدياً . وهو لا يستبعد حتى إمكانية ألا يعوّض ارتفاع الانتاجية الزراعية التزايد السكاني . فإذا لم يتم إشباع حاجة أساسية الى هذا الحد ـ « أولية » الى هذا الحد ـ ألا وهي الغذاء ، فإن الناس سيتقاتلون لانتزاع اللقمة من الفم . إذن سيكون شح الطبيعة العاجزة عن تأمين الإشباع لحاجاتنا ، مصدراً لجميع النزاعات .

يعتبر روسو أن هذا الإفتراض هو « كفر » . فليست الطبيعة هي الشحيحة وإنما نحن جشعون . ليست هي التي تعاملنا بشكل سيء ، وإنما نحن الذين نمنعها من تحقيق وعودها ، عبر استعمال مواردها بشكل سيء . يمكن تغطية حاجات الإنسان من قبل الطبيعة طالما لم يتم تشويه هذه الحاجات بواسطة تقسيم العمل . هذا ما تثبته التجربة النيولوتية عندما كان المزارعون الأوائل ينتجون ما يكفيهم من الغذاء البسيط ، فحموا أنفسهم من الحاجة دون أن يعرضوها لعبودية الترف .

كيف يتم هذا التشويه ؟ لكي نفسره ينبغي أن نفهم أن حاجات الانسان ليست كلها ذات

طبيعة مادية . فنحن بحاجة للغذاء . ولكن بمعنى مختلف ، نحن بحاجة كذلك الى أقراننا كمتعاونين وكشركاء جنسيين . يعترف روسو بذلك ، ولكنه يشدد على هشاشة مثل هذه الروابط . فهو يشير الى **استقلال** الانسان عن الطبيعة . والإنسان ، قبل فساده الاجتماعي ، يمكن أن يكون نفسه بصورة كاملة دون حاجة للحصول على اعتراف الآخرين . إن موقف روسو في هذا الصدد ، مختلف عن موقف فلاسفة مثل هيجل (Hegel) ، الذين يجعلون من الاعتراف عبر المواجهة الناشئة عن العلاقة بين السيد والعبد ، شرطاً لوعي الذات . يمكنني أن أكون نفسي دون الحاجة للآخرين . وبسبب هذا الإستقلال قد تكون العلاقة البدائية مع الآخر علاقة اهتمام أو شفقة .

كل شيء يتغيّر مع تقسيم العمل وإقامة الملكية . صحيح أن تقسيم العمل يضاعف انتاجية جهد كل واحد . ولكن تقسيم الغلة المتزايدة الناتجة عن هذه الانتاجية المحسنة تكرّس من خلال تفاوت مساهمات كل شخص دونية البعض وتفوق البعض الآخر . إنه يسمح للأقوى تثبيت سيطرتهم عبر الاستيلاء على وسائل الانتاج ولا سيما الأرض التي يستأثرون بها . واعتباراً من ذلك الحين ، فإن حاجات الانسان ، بدلاً من أن تعبّر عن تبعية كل واحد إزاء الآخر ، تقيم **سيطرة** البعض على البعض الآخر . نحن مدينون في مجتمعية حاجاتنا ، ليس الى المجتمع البدائي القائم على الود والشفقة ، وإنما الى المجتمع الذي أفسده تقسيم العمل والملكية . ومع ذلك ، يوجد في تقسيم العمل بند ضمني قد يتمكن من تحديد تعسفه : فنحن لم ندخل في الاجتماع إلا لتحسين ثمرة جهدنا . وإذا افترضنا أنه ثمة قاعدة للتقسيم العادل ، فإن حاجاتنا يمكن أن تحصل بصورة منصفة على الإشباع في إطار تقسيم العمل .

ثمة نقطتان يمكن استخلاصهما من تحليل روسو ، لم يفقدا من صحتهما بالنسبة لعلماء الاجتماع المعاصرين . أولاً ، ثمة موضعة اجتماعية للحاجات ، يتم في آن واحد **إكتشافها** وتشويهها من قبل المجتمع . تلك هي الأطروحة التي طورها فبلن (Veblen) بخصوص « طبقة اللهو » . إن الذين يملكون مالاً وليس لديهم ما يفعلونه يشتهرون باستهلاكهم المفرط . فهم لا يصرفون كثيراً وحسب (إن وليمة أحد هؤلاء النواب قد تكفي لإطعام قرية صينية) وإنما هم يستهلكون الأشياء الأكثر غرابة التي يستوردونها بأثمان كبيرة من البلاد الأجنبية . والحاجات التي يشبعونها ليست حاجات حقيقية : إذا اقتبسنا التمييز الرواقي ، فإن هذه الحاجات ليست « ضرورية » ولا « طبيعية » . إن منطق هذا الاستهلاك ليس إشباع أفضليات فردية ، وإنما استراتيجية يسعى المستهلك بواسطتها الى تأكيد سلطته ومكانته إزاء شركائه الذي يعتبرون منافسين كذلك . ذلك أن الكافيار الذي يتلذذ به هؤلاء « الأثرياء الجدد » لا يدفعهم اليه طعمه اللذيذ وإنما هم يستهلكونه أولاً ليظهروا أنهم قادرون على « الحصول عليه » فاستهلاكهم له **تفاخري** .

لقد طور الاقتصاديون اللاحقون ، حول هذا الموضوع ، خطين للتحليل . أولاً ، إهتموا **بأثر التظاهر** . لا يتم استهلاك غرض أو خدمة بصورة كثيفة إلا عندما يصبح « مرئياً » لعدد كبير

من المستهلكين المحتملين ـ حتى ولو لم يكن هؤلاء المستهلكون في مرحلة أولى ، مسلحين بالقدرة الشرائية الضرورية . تكون وظيفة الاعلان تأمين هذه الرؤية عندما لا يمكن تأمينها بسهولة بواسطة العرض المباشر في السوق . وما إن يكتسب قسم من الناس قادرون على « الحصول على هذا الترف » ، يؤدي « مبدأ الأثر » كما يقول علماء النفس ، أي الإشباع المرتبط بممارسة النشاط وامتلاك الشيء الى توطيد النتيجة الأولى : « لم يعد بالإمكان الاستغناء عنه » . ويصبح استهلاك هذا الغرض عادةً إذا أردنا ، ولكننا لا نستطيع بعد ، إلا إذا أسأنا استعمال اللغة ، الحديث عن حاجة . إن اكتساب كل **عادة استهلاكية** جديدة يمر عبر مراحل عدة . أولاً ، يدرك المستهلك المحتمل أن الغرض المعروض يمكن الحصول عليه . فإلزامات الميزانية ليست فوق طاقة الاحتمال ، والخدمات التي يؤديها الغرض مؤكدة ، ومعالجته وكذلك العناية به لا تبدو صعبة ولا مكلفة . وبتعابير أخرى ، إن الحائز المحتمل ، لكي يقرر الشراء ، ليس عليه تخطي عوائق كبيرة . ثانياً ، إن مَثَلَ هؤلاء ، المحيطين به ، الأكثر بحبوحة والأكثر حساسية تجاه الاعلان ، أو الذين تحولوا هم أيضاً على غرار الجيران والأصدقاء ، يمكن أن يحثه أو يحفزه وأن يجعل من زبون محتمل مشترٍ حالي : إذا كان لدى العائلة الفلانية تلفزيوناً فلماذا لا يكون لدي ؟ إذا كانوا هم فلماذا ليس أنا ؟ وأخيراً إذا لم يظهر استعمال الغرض الجديد على أنه مصدر لأكلاف إضافية وغير متوقعة ، فإن العادة تصبح وطيدة بصورة نهائية . وتكون قد أصبحت حاجة ، إذ إن « العادة هي طبيعة ثانية » كما تقول حكمة الأمم .

إن أثر التظاهر يحول دون معالجة الاستهلاك بصفته سلوكاً فردياً محضاً ، خاضعاً للمقارنة بين سلّم الأفضليات وإلزامات الميزانية . في الواقع ، يبقى فعل الشراء ، حتى لا نقول شيئاً عن فعل الاستهلاك ، فردياً تماماً ، ولكن الإكراهات والأفضليات تحدد في إطار من المقارنات بين الأشخاص . وهكذا فرضت فكرة المقارنة الحسودة نفسها على الباحثين . فقد أدخلت في تحليل التنظيمات ، ولا سيما بخصوص الأجوبة المتناقضة التي سجلت لدى العسكريين من مختلف الأسلحة والرتب ، حول تقدمهم . فليست سرعة ترقيهم وحدها التي تهمهم ، وإنما تأثيرها على وضعهم ، **بالنسبة** لفئات أخرى من « الزملاء » و« الرفاق » (راجع فكرة « المجموعة المرجعية ») . فيما يتعلق **بالاستهلاك** ، فإن المقارنة مع الآخرين هي كذلك في صلب قرار الشراء .

إن السعي لبناء هؤلاء المستهلكين الآخرين (الأكثر تبصراً والأكثر حداثة) بناء لمرجع ملائم ، هو ما يعمل الاعلان من أجله : الممثل الكبير م . . . لا يدخن إلا هذا النوع من السجاير . هذا المرجع هو في آن معاً إدراكي وتقييمي . فهو يعلمنا بما يشتريه م . . . وهو يحاول نقل قيمة م . . . **وهالته** ، الى المنتجات التي يستهلكها . إذا رغبت بأن أصبح مشابهاً لـ م . . . سأعمل على غراره ، وسأشتري سجاير من نوع س . . . التي لا تكون أغلى من غيرها والتي تستهلك فضلاً عن ذلك ، من قبل هذه الشخصية أو تلك من الذين أعرفهم . إن فعل الشراء الذي أقوم به ، تضمه ثلاثة أنظمة للمقارنة ، م . . . وأنا ، السجاير س . . . والسجاير الأخرى ، أنا الذي أستهلك السجاير س . . . وسجاير أصدقائي وأقاربي ، أو الأصدقاء الذين

يستهلكـون (أو لا يستهلكـون) السجـايـر س . . . . بمــاذا يمكن أن تسمى هذه المقــارنـة « بالحسودة » ؟ ليس ثمة أي سبب يدعونا لحصر المشاعر التي تدفع الى التشبه بالحسد والغيرة . يمكننا كذلك أن نتعلل بالفضول أو الر في استكشاف حقل من الممكنات لسنا مبعدين عنه من الأزل وإلى الأبد . ذلك أن نسبة الحسد أو الغيرة هو في أساس سهولتها المشبوهة تماماً . « إذا كانت العائلة الفلانية قد حصلت على التلفزيون فلماذا لا أحصل عليه أنا ؟ » . « وإذا حصلت أنت فلماذا لا أحصل أنا » سؤال مشروع في عموميته ، بما أنه يمكن أن يؤدي إلى القبول بأنني لا أملك الوسائل وبأنني لست في وضع يسمح لي باكتساب هذا الغرض الذي لست في الحقيقة بحاجة إليه ـ ليس مع ذلك أكثر من العائلة الفلانية التي « دفعت ثمنه » . . . فالمقارنة ، بعدم حصرها الموضوع في مواجهة مع فئة واحدة من المراجع ، يمكن أن توسع وتنقي كثيراً الإدراك الحسي لحقل عملها . وكذلك ، بدلاً من اعتبار كل تشبه بصفته حسوداً بالضرورة ، يقتضي اعتباره بصفته آلية تعميم . ودون إهمال « التشبه الحسود » ، يمكن أن يكون ثمة كذلك مقارنة بواسطة **التماثل** ، كما في حالة الممثل الكبير الذي أريد التشبه به ، ومقارنة في جميع الإتجاهات بواسطة « غريزة التنسيق » التي تدفع الشخص إلى أن يواجه بطريقة افتراضية الإستعمال الذي سيستخدم فيه موارده في مختلف الأوضاع التي يكون لديه فيها تجربة مباشرة أو متخيلة . والمقارنة لا تجعلنا نواجه رموزاً تعسفية تقريباً . إنها **تكشف** لنا اتساع خياراتنا وتعقدها .

ثمة إذن تكوّن اجتماعي للحاجات بواسطة المقارنة بين الأشخاص أو المقارنة بين مجموعة ومجموعة . والأمثلة التي نوقشت حتى الآن تتعلق بحاجـات الاستهلاك ، ولكننـا نستطيـع أن نتحدث كذلك عن **الحاجات الخلقية** والحاجات الاقتصادية .

يمكن تعـريف هذه الحاجات الخلقية بصفتهـا تأكيد لحقوقنـا أو المطالبـة بهـا : الحق بالاعتراف ، وبأن نكون محبوبين ، وبأن « نشارك » . إننا نعي هذه الحقوق بخاصة في تمسكنا بها ضد الذين يسعون لحرماننا منها . يأخذ تعبيرهم صيغة « ليس مسموحاً أن . . » . إن مثل هذه الحاجات يمكن تسميتها اجتماعية لعدة أسباب . فهي كذلك أولاً بالطريقة التي تعرّف بها وتتشكل بها . وتتحمل عبء الدفاع عنها تنظيمات أو حركات اجتماعية . ثانياً ، لا يمكن إشبـاع هذه الحاجات إلا إذا كانت الطلبات التي تعبّر عنها مسموعة من قبل الجمهور أو احتمالياً من قبل السلطات السياسية . وأخيراً ، إنها تستهدف نظاماً اجتماعياً معيناً يقتضي تغييره و صونه عبر إنشاء « الخدمات العامة » لمواجهة حاجات مثل الصحة والتربية والسكن والأمن . إنها اجتماعية إذن بشكلها وتوجهها ومحتواها .

تكون السمة **الخلقية** للحاجات الاجتماعية أساسية ولكنها صعبة التحديد . وما يسمح بالتصديق على مطالبة ، هو امكانية تكريس الاعتراف بها بمثابة حاجة اجتماعية . تصبح المطالبة عندها مطلباً مشروعاً يحق لأعضاء المجتمع أن يوجهوه الى الهيئات الموجهة من أجل تحقيقه . ثمة تمييز يظهر بين شكلي جعل الحاجات مجتمعية ، اللذين ميزنا بينهما . في حالة الاستهلاك ، لا تتعلق مجتمعية الحاجة سوى بالأفراد الذين يفترض بهم إشباع حاجاتهم عبر الاعتماد فقط على مواردهم وبفضل فطنتهم . في الحالة الثانية ، تتعلق المجتمعية بمواطنين يريدون أن تتحقق مطالبهم أمام

السلطات السياسية . لكن هذا التمييز هش كما تبيّـن على سبيـل المثال وضعيـة الفقر ، حيث الاستهلاك دون مستوى معيّـن ، يشجب بصفته فضيحة تتطلب التصحيح .

لا يمكن إذن اعتبار التكون الاجتماعي للحاجات ترسيخاً غير مشروط لنموذج سلوكي . يتوصل « المجتمع » بصعوبة الى فرض « أذواقه » علينا ، كون المنافع والخدمات التي نطلبها منه بإلحاح شديد ، هي بالتحديد تلك التي يقدمها لنا ، وكون الكثير مما يقدمه لنا ، نهمله ونحتقره . ليس المقصـود إنكـار محـاولات التملق والإغـراء التي تمـارس عـلى المستهلكـين والمـواطنـين . فالمنتجون يسعون عبر الدعاية ، الى جعلنا نلتهم منتجاتهم . وبواسطة الديماغوجية ، يؤجج رجال السياسة ، المطلبية ، على أمل أن يتم استدعاؤهم من أجل تلبيتها . لكن الحاجات ليست بكاملها « مصنوعة » من قبل الديماغوجيين والمعلنين . إنها تبنى في نهاية يقظة ـ لا تحصل أبداً دون أخطاء أو أوهام ـ نكتشف تدريجياً بواسطتها ما نرغب فيه وما يمكننا أن نطمح إليه ، وما هو حق لنا .

لقد لاحظ روسو جيداً خطر الفساد الذي ينتج عن تشويـه الحاجـات من قبل الـوجود الاجتماعي ـ هذا الخطر لا ينفصل عن تقسيم العمل . هل نحن محصنون ضد هذا الخطر عندما يكون المجتمع قادراً على تحديد ما يتوجب عليه ويستطيعه بالنسبة لكل فرد ؟ تظهـر الصعوبـة القصوى للمشروع عندما نفكر بمفهوم الفقر . مع ذلك ، لا شيء يبدو أسهل من تعريف الفقر بصفته مستوى الاستهلاك الذي تعتبر دونه « الحـاجات الأوليـة » للفرد غـير « مغطاة » . لكن المشكلة تقع في تعريف هذه الحاجات الأولية » . إننا بالتأكيد نضمنها الطعام . ولكن ثمة طرق عديدة للتغذية ، بعضها موافق عليه وبعضها الآخر مدان من قبل أطباء الصحـة . فضلاً عن ذلك ، هذه الخيارات تكون متفاوتة الكلفة للجماعة ـ سواء تمّ التعبير عن هذه الأكلاف بعبارات مادية أو بعبارات مالية . فالحاجات ، حتى المعتبرة « أولية » يمكن إشباعها بـطرق مختلفة جداً ، ويشكل إشباعها بالنسبة للمجتمع أكلافاً ذات أعباء متنوعة . إذا تفحصنا حالة البلدان الأغنى ، فإن الأفراد الأكثر حرماناً حتى ولو كرّسوا كامل مواردهم ، فقد لا يمكنهم تلبية « حاجاتهم الأولية » إلا بشرط التخلي عن إشباع بعضها الآخر . يكون فقيراً في البلدان الغنية ، من إذا أراد أن « يأكل عند جوعه » كان عليه أن يضحي بإشباع « حاجات أعلى » . لقد تقرر حالياً أن هذا الإكراه غير مقبول ـ كما تبيّـن ذلك الطريقة التي تشكلت بها الإشارات المكلّـفة متابعة تطور القدرة الشرائية للأجراء . وبالفعل تضم هذه الإشارات ، الى حد مهم مصاريف اللهو . وبما أنها يفترض فيها قياس تطور الدخل الحقيقي للفئات الأكثر حرماناً ، يمكننا الاستنتاج أن « الحاجات الاجتماعية » لا تشكل نظاماً تسلسلياً موضوعياً ووحيد المعنى . هذا ما يوحي به مع ذلك تفسير متسرع « لقانون أنجل » . إن تطور بنية ميزانيات العمال تظهر أن حاجات مثل الصحة والسكن واللهو لا تشبع إلا بعد حاجات أكثر إكراهاً مثل الغذاء واللباس . ذلك صحيح ، وإنما بشكل عام ، وخلال حقبة طويلة . فالكثير من المستهلكين من بين الأكثر حرماناً يحكمون بين فئات المصاريف ، وفقاً لمعايير مختلفة جداً من تلك التي تستخلص من ملاحظات أنجل . ويستهلك كثير من « الفقراء » على اللهو (تسلية ، خمر ، الخ .) أكثر مما هو معقول ، وأقل على الغذاء وحتى على السكن ، مما قد

يكون ممكناً لهم . وإذا لم يحصل تقنين يأخذ من البعض فوائض لإعادة توزيعها وفقاً لصيغة مقررة خارج المعنيين ، فإننا لا نرى كيف يمكن أن يؤمن ، من قبل « الفقراء » ، الاستعمال الكامل لمواردهم . يمكن التوصل إلى ذلك ، إذا حصل هذا التقنين وإعادة التوزيع هذه في المواد - وليس في العملة - هذا مع العلم أنه حتى في هذه الحالة الأخيرة يبقى الخطر كبيراً أن تظهر السوق السوداء .

يسود اعتقاد بأننا نتجنب الصعوبة عبر الترويج بأن هذا النقد لموضوعية الحاجات الإجتماعية لا يحصل إلا ضد مفهوم « تكنوقراطي » حصراً لهذه الحاجات - كما تبرز من أعمال اختصاصيي الحمية والمهندسين الزراعيين أو المهندسين المعماريين . ولكننا لن نتقدم أبداً لكي نضم إلى لائحة الحاجات الإجتماعية ، حاجات غير مادية أو روحية ، مثل الحاجة إلى الإعتراف وإلى التعبير الشخصي والتغيير والتجديد . وتظهر بخصوصها صعوبة سبقت الإشارة إليها ولكنها تفاقمت . ثمة طرق كثيرة لإشباع الحاجة إلى الإعتراف أو التعبير ؛ فضلاً عن ذلك ، إن التحكيم الذي يجريه الأفراد بين مثل هذه الحاجات وحاجات الغذاء أو اللباس تزج بقوة الأفضليات القصوى لكل فرد ، بشكل يؤدي بنا إلى أن نحتار في إدانة الفرد الذي يفضل أن يقلل من طعامه من أجل إرضاء الأناقة والمظاهر الإجتماعية ، بصفته « غير عقلاني » .

إذا لم يكن ثمة تسلسلية موضوعية للحاجات الاجتماعية ، فذلك لا يعني أن هذه التسلسلية تكون اعتباطية تماماً . ونتيجة للمقارنة بين مصاريف الموظفين والعمال ، لاحظ هالبواشز (Halbwachs) أنه في حال تساوي الدخل ، يصرف الموظفون أقل من العمال على غذائهم وأكثر منهم على ملابسهم ولهوهم . وإذا اقتصرنا على تسلسلية قائمة على موضوعية اختصاصيي الحمية ، تبقى الملاحظة متناقضة - حتى ولو أبرزنا كون العامل باعتباره شغيل يستعمل قوته الجسدية ، يحتاج الى أن يأكل اللحم وأن يشرب النبيذ ، أكثر من الموظف الجالس وراء طاولته . وبالإضافة الى أن هذه الملاحظات الأخيرة هي الأقل شكاً ، إلا إذا خلطنا بين العامل والشغيل الذي يستعمل قوته الجسدية ، فثمة ما يدعونا الى اتباع هالبواشز ، عندما يصر على أهمية الوقت لأن يعمل الموظف بجدية بغية الانتقال الى طبقة « البورجوازيين الصغار » . إن ما يحدد بقوة تسلسل حاجاتهم هي الشروط التي يمارسون وظائفهم ضمنها ، والصورة التي لديهم عن أنفسهم ووضعهم الذي يسعون لنشره من حولهم .

ليست الحاجات الاجتماعية لا موضوعية ولا اصطناعية . والسبب في عدم كونها لا هذا ولا ذاك واضح . عندما نفكر بالصعوبة القصوى التي يواجهها المخطط الشمولي ، والمنتج (نعلم - أنظر ليندبك - Lindbeek - أن نسبة كبرى من المنتجات التي تطلق بدعم قوي من الدعاية يتبيّن أنها غير قابلة للحياة) أو العبقرية الجشعة الخبيثة ، في العمل على مطابقة الاستهلاك المقضي به أو المتوقع مع الاستهلاك المتحقق فعلاً . ولكن كون الحاجات الاجتماعية ليست موضوعية ولا اصطناعية لا يستتبع أنها لا تملك أية حقيقة . في الواقع ، إنها تتعلق بعادات تبنى تدريجياً وتصبح مشروعة استناداً الى مثاليات أو « أهواء عامة ومسيطرة » على حد قول توكفيل (Tocqueville) إذا

كانت الحرية والمساواة تشكل في المجتمعات الغربية معايير تميّز العلاقات الاجتماعية « الجيدة » عن غير الجيدة ، فإننا سنعتبر بمثابة حاجة ـ أو بمثابة مثال ، لا يمكن للفرد بصفته عضواً في المجتمع أن يتساهل فيه ـ تحقيق أوضاع تستجيب لهذه المعايير . أما فيما يتعلق بمعرفة كيفية التوصل الى ذلك ، وكيفية تأمين تحقيق هذه الحاجات الاجتماعية ، فقد تعرفنا على ثلاث طرق رئيسية . يمكننا أن نتخيل على غرار بعض العقائديين الليبراليين أن الحاجات الاجتماعية ليست أكثر من الطلب الملىء للمنتجين المستخدمين بالطريقة الأمثل . يمكننا كذلك ، على غرار بعض الطوباويين ، القول إن الحاجات الاجتماعية هي الطلبات التي اعترف بها المجتمع بصفتها شرعية ، والتي تكفل بشموليته الكلية وقدرته الكلية باشباعها . ويشير تدبير ثالث الى السمة المعقدة للحاجات الاجتماعية ، التي تتداخل في تعريفها توقعات وكذلك ثوابت يدركها الأفراد والمواطنون ومسؤولو التنظيمات وقادة الأحزاب بعد حصولها . هؤلاء الفرقاء المختلفون ـ الذين يقبضون أو الذين يطلبون ـ يدفعون كل لحسابه الى إفساد عملية تعريف الحاجات الاجتماعية ، ليس فقط بواسطة تشويهها ، وإنما عبر عدم جعل الحاجة انتظاراً يقتضي إشباعه ، ولكن أداة تبعية واستغلال . وكان روسو هو الذي رأى بوضوح كامل أن الحل يكون في تشويه الحاجة دون إفسادها .

• Bibliographie. — Baudrillard, J., *La société de consommation ; ses mythes, ses structures*, Paris, SGPP, 1970. — Chombart de Lauwe, P.-H., *Pour une sociologie des aspirations ; éléments pour des perspectives nouvelles en sciences humaines*, Paris, Denoël, 1969. — Club de Rome, *Beyond the age of waste : a report to the Club of Rome*, par Gabor, D., et Colombo, U., Oxford, New York, Paris, Pergamon Press, 1978. Trad. : *Sortir de l'ère du gaspillage : les grandes alternatives technologiques*, 4e Rapport du Club de Rome, Paris, Dunod, 1978. — Duesenberry, J. S., *Income, saving and the theory of consumer behavior*, Harvard Economic Studies, vol. 87; Cambridge, Harvard University Press, 1949. — Friedman, M., *A theory of the consumption function*, National Bureau of Economics Research, General series nº 63, Princeton Univ. Press, 1957. — Halbwachs, M., *La classe ouvrière et les niveaux de vie. Recherches sur la hiérarchie des besoins dans les sociétés industrielles contemporaines*, Paris, F. Alcan, 1912. *L'évolution des besoins dans les classes ouvrières*, Paris, A. Alcan, 1933. — Hegel, G. W. F., *Die Phänomenologie des Geistes*, 1807. Trad. : *La phénoménologie de l'esprit*, Paris, Aubier, 1977, 2 vol. — Katona, G., *Psychological analysis of economic behavior*, New York, McGraw-Hill, 1951, 1963. — Keynes, J. M., *The general theory of employment, interest and money*, livre III : *The propensity to consume*, Londres, Macmillan, 1936. — Lebret, L. J., *Niveaux de vie, besoins et civilisation*, Paris, Editions Ouvrières, 1956. — Lecuyer, B.-P., Oberschall, A., « The early history of social research », *International Encyclopedia of Statistics*, 1978, 1013-1031. — Lewis, O., *Five families : Mexican case study in the culture of poverty*, New York, Basic Books, 1959; New York, American Library, 1965; *The children of Sanchez ; autobiography of a Mexican family*, New York, Random House, 1961. Trad. : *Les enfants de Sanchez ; autobiographie d'une famille mexicaine*, Gallimard, 1972. — Lindbeck, A., *The political economy of the new left : an outsider's view*, New York, Harper & Row, 1971. Trad. : *L'économie selon la nouvelle gauche*, Paris, Mame, 1973. — Malthus, Th. R., *An essay on the principle of population, as it affects the future improvement of society. With remarks on the speculations of Mr Godwin, M. Condorcet, and other writers*, Londres, J. Johnson, 1798. Trad. : *Essai sur le principe de population : en tant qu'il influe sur le progrès futur de la société avec des remarques sur les théories de M. Godwin, de M. Condorcet et d'autres auteurs*, Paris, PUF, 1980. — Maslow, A. H., *Motivation and personality*, New York, Harper, 1954, 1970. — Pétonnet, C., *On est tous dans le brouillard : ethnologie des banlieues*, Paris, Galilée, 1979. — Rousseau, J.-J., *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité**. —

Runciman, W. G., *Relative deprivation and social justice*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — Sartre, J.-P., *Critique de la raison dialectique*, Paris, Gallimard, 1960. — Veblen, Th., *An economic study of institutions*, Londres, Macmillan, 1899; ed. rev., New York, Viking Press, 1967. Trad. : *Théorie de la classe de loisir*, Paris, Gallimard, 1970.

الحتمية Déterminisme

نقول عن نظام اجتماعي معيّن إنه خاضع للحتمية إذا كنا قادرين ، عندما نعرف حالته في ز على توقع حالته في « فترات » لاحقة ، ز + 1 . . . ، ز + ج ، الخ . ولكن يقتضي أن نميّز فوراً بين حالتين بارزتين . من الممكن ألا تتوفر لدى المراقب عناصر تسمح له بتوقع حالة نظام معيّن في ز + 1 . . . . ، ز + ج ، الخ . على الرغم من أن الحالة المستقبلية للنظام يحتويها في حالته الحاضرة . نقول في هذه الحالة أن النظام حتمي موضوعياً ولكنه يظهر ذاتياً وكأنه غير حتمي . وعلى الرغم من أن مسير ورقة ساقطة يكون محدداً بشكل كامل ، فإنه من الصعب توقع نقطة سقوطها إذ إننا نجهل بصورة عامة طبيعة القوى التي تحدد مسيرها . إننا نعرف فقط أن لديها كل الفرص ، وبتحديد أكبر ، لديها أرجحية معينة (ربما كان يمكن تحديد قيمتها) لأن تسقط داخل دائرة معينة . عندما يكون نظام ما ، في حالة لا يمكن معها ـ حتى ولو افترضنا الشخص المراقب كلي المعرفة ـ معرفة حالية في ز + 1 ، . . . ، ز + ج ، الخ . ، انطلاقاً من معرفة حالته في ز ، نقول إن النظام غير حتمي موضوعياً أو بأنه يفلت من « القاعدة العامة » للحتمية . إن قضية معرفة ما إذا كان يوجد فعلياً أنظمة غير حتمية موضوعياً يطرح مسائل فلسفية شائكة تخرج عن إطار هذا البحث . إن الصعوبة الرئيسية التي تطرحها المناقشات الفلسفية والخاصة بالحتمية تكمن دون شك في كونها تدخل حتماً وهم المراقب الكلي المعرفة . إلا أننا نستطيع أن نتساءل عما إذا كان هذا المفهوم قد أضرّ به تناقض داخلي : كيف يمكن لمراقب غير كلي المعرفة أن يحل محل مراقب كلي المعرفة ؟ يمكننا تخيّل مراقب قد يعرف أكثر من مراقب حقيقي حول إحدى النقاط . ولكن مفهوم المراقب الكلي المعرفة يفترض أن هذا الأخير قد يكون مطّلعاً على مواضيع يمكن أن يكون المراقب الحقيقي عاجزاً عن إدراك طبيعتها بالذات .

لقد ورث علم الاجتماع من نشأته ـ وبتحديد أكبر من تمأسسه في القرن التاسع عشر ، في عصر كانت الفيزياء تعتبر فيه بمثابة ملكة العلوم ، وحيث يسيطر في هذا العلم مفهوم لابلاسي (Laplacien) للعالم (بمعرفة حالة العالم في ز يكون ممكناً للمراقب الكلي المعرفة التنبؤ بحالته في ز + 1 ، . . . ، ز + ج ، الخ .) ، ورث نظرة حتمية للنظم الاجتماعية . وبتعابير أخرى يميل الكثيرون من علماء الاجتماع الى الإقرار بأن عدم حتمية النظم الاجتماعية لا يمكن أن تكون إلا ذاتية : إن حالة نظام اجتماعي في ز + 1 ، . . . . ز + ج ، الخ . ، تحتويها كاملة حالته في ز . بالطبع ، إننا نجد أخطاء في التوقع ، ولكن هذه الأخطاء تدرك بصفتها ناتج الجهل الذي يمكن أن يوجد فيه عالم الاجتماع ، فيما يتعلق بمدى شدة « القوى » الاجتماعية (كما كان ليقول ماركس) العاملة في هذا النظام أو ذاك .

يمكننا التساؤل عما إذا كان التطور القريب لعلم الاجتماع ، لا يقود الى استبدال هذه الرؤية اللابلاسية برؤية أكثر تعقيداً حيث : 1 ـ يعتبر تحديد النظم الاجتماعية بصفته متغيراً موضوعياً وبصفته قابلاً لأن يكون على درجات ، علماً أن بعض النظم الاجتماعية تكون أكثر قابلية موضوعيا للتوقع وأكثر تحديداً ، في حين أن أخرى تكون أقل قابلية للتوقع وأقل تحديداً ، حتى بالنسبة لمراقب إذا لم يكن كلي المعرفة فإنه يتمتع على الأقل بمعطيات مناسبة ، وحيث : 2 ـ تدرك السمة المحددة الى حد ما للنظام بصفتها ناتجاً لبنية النظام نفسه .

لكي نبرز هذا المفهوم غير اللابلاسي للحتمية الاجتماعية ، يمكننا اللجوء الى مثل بسيط مستعار من نظرية الألعاب : لنتخيل أن فاعلين اجتماعيين في وضع النشاط المتبادل لديهما الخيار بين استراتيجتين أو ب . ثمة أربعة « حلول » ممكنة : أ أ (الأول يختار أ والثاني يختار أ) ، و أ ب (الأول يختار أ والثاني يختار ب) ، وب أ و ب ب . لنفترض الآن أن الأول يفضل أأ على حالات التركيب الأخرى ، وكذلك الأمر بالنسبة للآخر . في هذه الحالة يكون مستقبل النظام محدداً تماماً . إن عالم الاجتماع الذي يشاهد وضعاً من هذا النوع لا يتحمل بتعابير أخرى ، أي خطر ، إذا أكد أن الفاعلين سيختاران أ وأن التركيب الذي سيتحقق نهائياً بمعزل عن التراكيب الأخرى سيكون التركيب أأ . لنتخيل الآن أن أفضليات الفاعلين كانت ب أ الى أ ب ، وأ ب إلى أأ ، و أأ الى ب ب . ويعتبر الإثنان إذن أ أ وبخاصة ب ب غير مرغوب فيهما ، ولكنهما لا يتفقان فيما يتعلق بالأفضلية النسبية لكل من أ ب وب أ . يتمنى الأول اختيار أ شرط أن يختار الآخر ب ؛ والثاني يرغب باختيار أ شرط أن يختار الثاني ب . ماذا سيحصل ؟ كل منهما يرى جيداً أنه لكي يحصل على التركيب الذي يفضل ، عليه أن يلعب أ ، ولكن كل واحد يرى كذلك أنه إذا لعب الآخر أ ، يكون التركيب المتحقق هو أ أ الذي يعتبره كلاهما غير مرغوب فيه . يمكن للاعب الأول أن يحاول إعطاء الثاني إشارة مقنعة بأنه لن يلعب شيئاً آخر غير أ . ولكن اللاعب الثاني يمكنه أن يفعل الشيء نفسه . في نظام كهذا ، من الصعب جداً معرفة ما سيحصل . فمستقبل النظام لا يحتويه حاضره . يمكننا أن نقدّر على الأكثر ، أنه إذا كانت الرهانات مهمة ، سيفعل اللاعبان كل شيء لتحاشي تحقق التركيبين أ أ و ب ب اللذين يتفق كلاهما على اعتبارهما غير مرغوب فيهما . ولكن سيكون من الصعب توقع أي من التركيبين أ ب و ب أ سيتحقق في النهاية . يمكننا بالتأكيد تصور الحالات التي تسمح فيها المعطيات « النفسانية » للمراقب « الكلي المعرفة » أن يزيل الشك . وهكذا ، إذا كان اللاعب الأول جباناً واللاعب الثاني ميالاً إلى السيطرة ، فإن ب أ يكون لديها فرص أكبر للتحقق من أ ب . ولكن ، إذا افترضنا بالفكر أن كلا اللاعبين متميزان نفسياً بشكل كامل الواحد عن الآخر ، فإن المراقب الكلي المعرفة يكون عاجزاً عن التقرير . والنظام يكون غير محدد موضوعياً .

وبشكل أعم ، لبعض أنظمة الفعل بنية مثل : 1 ـ يمكن أن تكون تصرفات الفاعلين متوقعة بسهولة ؛ 2 ـ ليس لتصرفات الفاعلين أثر على بنية نظام النشاط المتبادل . في هذه الحالة ، يمكن أن يكون تصرف النظام متوقعاً بسهولة من قبل مراقب تتوفر له معطيات ملائمة . يكون النظام محدداً

موضوعياً . يمكن توقع تصرفات الفاعلين دون صعوبة ولا سيما في حالتين بارزتين : إما عندما يسمح لهم نظام النشاط المتبادل بتحقيق أغراضهم ، وإما عندما يوحي لهم بخط فعل خاص ، دون السماح لهم بتحقيق أغراضهم . وهكذا ، فإن **الظاهرة البيروقراطية** لدى كروزييه (Crozier) ، (فصل حول الاحتكار) تصف نظاماً للنشاط المتبادل حيث يستطيع بعض الفاعلين بفعل موقعهم في التنظيم اختيار ترجمة لدورهم تكون الأفضل لمصالحهم والأكثر توافقاً مع أفضلياتهم وفرض هذه الترجمة على الآخرين ، في حين يكون سائر الفاعلين مكرهين بفعل الإطار العام على ترجمة دورهم الخاص بطريقة لا ترضيهم ، دون أن يتمكنوا مع ذلك من اختيار ترجمة أكثر ملاءمة ، ولا من دفع الأولين الى التصرف بشكل آخر . وهكذا ، فإن عمال الصيانة في **الاحتكار** ، الذين يتنقلون من مشغل الى مشغل بناء لأعطال الآلات يمكنهم أن يختاروا عدم الاستعجال وأن يتركوا عمال الانتاج يتحملون حوادث التوقف عن الانتاج . وعلى الرغم من الوضع السيء الذي يخلقه لهم عمال الصيانة ، لا يستطيع عمال الانتاج السعي الى تغيير الترجمة « الأنانية » التي يتبناها الأولون « بصورة طبيعية » فيما يتعلق بدورهم . ذلك أنهم ، إذا سعوا لأن يضغطوا على عمال الصيانة ، فلا يكون ثمة فرصة ضئيلة لأن يكون الضغط فعالاً وحسب ، وإنما قد ينجم عن ذلك توتر مسيء للتضامن العمالي . بما أن هذا النظام محدد فضلاً عن ذلك بطريقة ليس فيها لفاعل خارجي عن النظام المكوّن من عمال الصيانة وعمال الانتاج أي مصلحة في تغيير الوضع ، ينجم عن ذلك أننا نكون حيال نظام يمكن توقعه ومحدد بشكل كامل تقريباً . إن بنية النظام هي في وضع تكون فيه تصرفات الفاعلين قابلة للتوقع بسهولة . وبما أن أفعال هؤلاء وأولئك ليس لها من جهة أخرى أي أثر على بنية النظام ، فإن هذا الأخير يميل الى إعادة انتاج نفسه من ز الى ز + 1 أو ز + ج .

إن الأنظمة القابلة للتوقع والمحددة لها غالباً سمة **إعادة الانتاج** . ولكن لا تسير الأمور بالضرورة هكذا . فبعض الأنظمة يكون فيها : 1 ـ تصرف الفاعلين قابلاً للتوقع بسهولة ؛ 2 ـ تصرف الفاعلين مغيراً لبنية النظام بطريقة قابلة للتوقع . في هذه الحالة يكون تطور النظام نفسه قابلاً للتوقع . وهاكم مثل أولي : تطور النظام المكوّن من الجماعة العلمية . ينتج الفاعلون معارف جديدة . وينتج تراكم المعارف بالفعل تخصصاً متزايداً (على الأقل في حالة بعض العلوم) . مثل آخر : تطور الدورات الديموغرافية المالتوسية الجديدة في أوروبا القروسطية : تتجاوز معدلات إعادة الانتاج الاستبدال البسيط . توضع أراض جديدة في الاستثمار . ولكن يتعلق الأمر بأراض أكثر هامشية دوماً تكون انتاجيتها متدنية أكثر فأكثر . ينجم عن ذلك ، إنخفاض في الدخل وبعد فترة من الزمن انخفاض في الولادات .

مما لا شك فيه أن هذه الأمثلة تكفي لتبيّن أنه يوجد بالتأكيد أنظمة اجتماعية تكون بنيتها في الوضع التالي : 1 ـ تكون تصرفات الفاعلين قابلة للتوقع ؛ 2 ـ تكون نتائج تصرف الفاعلين على بنية النظام هي نفسها قابلة للتوقع . في هذه الحالة ، يكون مستقبل النظام هو نفسه قابلاً للتوقع . ويمكن اعتبار مستقبله مدرجاً في حاضره .

إن تاريخ علم الاجتماع يقدم أمثلة عديدة على عدم التحديد الذاتي، حيث تبيّـن لهذا العالم أو ذاك إما أنه عـاجز عن توقع مستقبل نظام معيّـن لأنه لم يمتلك المعلومات الضرورية ، وإما أنه توصل الى توقعات خاطئة (راجع مقالة التوقع) لأنه امتلك معلومات غير مطابقة . راجع مثلاً ، الخيبات العديدة التي أدت إليها سياسات التنمية القائمة على ضخ الرأسمال المادي أو الاخفاقات التي حصدتها بعض البرامج المشجعة على زيادة الولادات أو الحد من الولادات (راجع مقالـة التنمية) . إن مثل هذه الأمثلة لا تنطوي بالضرورة على وجود عدم تحديد موضوعي . وهكذا ، فإن إخفاق بعض برامج الحد من الولادات ، أدت أحياناً الى عودة للأرضية التي سمحت بالبرهنة على أن الفرضيات حول عقلانية الفاعلين المستعملة في هذه البرامج لم تكن تأخذ بالحسبان السمات الخاصة بالإطار العام الاجتماعي ـ الاقتصادي .

ولكن من المهم خصوصاً الإشارة الى أنه يمكن أن يوجد في الأنظمة الاجتماعية عدم تحديد موضوعي . إن عدم التحديد هذا يظهر في حالة بارزة أولى : عندما تكون بنية النظام في وضع تترك فيه على الأقل لبعض الفاعلين المندرجين في النظام ، إستقلالاً ذاتياً يسمح لهم فعلياً بالإقدام على اختيـارات من خيارات متنـاقضة ، دون أن يكـون للفاعلين أفضليـات متوقعـة بالنسبة لهـذه الخيارات . إن وضعاً من هذا النمط يمكن أن يحصل مثلاً إذا كان : 1 ـ بعض الفاعلين غير مبالين بين غايات ممكنة ، 2 ـ وكانوا في حالة عجز دون تحديد الأفعال الأفضل اتفاقـاً مع أفضليـاتهم (راجع مقالة العقلانية) ، 3 ـ إذا كان خيارهم خاضعاً الى « مفارقة الإعلام » (لكي نحصل على كمية قصوى من المعلومات يقتضي معرفة قيمتها ؛ ولكننا لا نستطيع التقرير حول قيمة معلومة لا نمتلكها بعد) . في الفرضيات الثلاثة ، يتحرك الفاعل بطريقة الصدفـة موضـوعياً . إن حمـار بوريدان (Buridan) (وهذا مثل ثان) « سيختار » بالتأكيد أحد كيسي الشوفان ، ولكن خياره لا يمكن أن يكون سوى نتاج الصدفة . في وضع من هذا النوع يكون النظام غـير محدد جـزئياً . وبالفعل ، يتعلق التطور المستقبلي للنظام بالخيارات التي سيقوم بها الفاعلون (خيارات ربما تكون نتائجها غير ممكن الرجوع عنها) ، ويفتح النظام فعلياً إمكانيات الخيار ؛ ولكن هذه الخيارات نفسها تكون غير متوقعة . إن حالة النظام في ز + 1 لا يمكن إذن أن تكون محددة إنطلاقاً من حالته في ز . وليس ثمة أية مصلحة للإفتراض بأن الخيار الذي قام به الفاعل يتعلق دوماً ببدائل مقيمة في « بنية شخصيته » حتى عندما يعتبر نفسه في حالة اللامبالاة فيما يتعلق بالخيارات المفتوحة أمامه . صحيح أن أدوات وتطلعات الفاعـل تستطيـع في بعض الأحيان ، أن تسمـح له بـالجزم بـين الخيارات . ولكن ثمة كذلك حالات من اللامبالاة الحقيقية : على سبيل المثال ، عندمـا يقدم خياران أ و ب حسنات ومساوىء ، وأن هذه الحسنات والمساوىء لا يمكن المقارنة بينها بوضوح ، كما لها احتمالات حدوث تقيّـم بصعوبة من قبل الفاعل . وهكذا ، لا يمكن للمسؤولين النقابيين أن يتأخروا عن تحديد هدف لأنفسهم مفاده المحافظة على زبائنهم وربما زيادتهم . عندما يحدد هذا الهدف يمكن استعمال عدة وسائل (في بعض الظروف التاريخية) للتوصل إليه : تقديم خدمات الى النقابات التي تكون قادرة على تقديرها ، محاولة مراقبة الدخول الى المهنة ، الخ . في بعض الحالات ، يمكن أن تكون هذه الوسائل المختلفة فعالـة ومكلفة بصـورة متفاوتـة . في حالات

أخرى ، يمكن أن يجد المسؤولون أنفسهم في وضع من اللامبالاة بين الوسائل الممكنة ، بشكل تكون فيه الاستراتيجية التي يتم تبنيها في النهاية غير متوقعة الى حد كبير . من الناحية الطبيعية ، عندما يتم إقرار استراتيجية معينة تكون لديها كل الفرص للاستمرار في اتجاهها : إذ إن وضعها موضع العمل ليس آنياً وإنما هو على العكس ، يستمر مدة معينة . ينجم عن ذلك أن عدداً من الفاعلين سيكونون متورطين الى حد ما في الدفاع عنها وسيعترضون على إعادة وضعها موضع البحث . فضلاً عن ذلك ، قد يتضمن تغيير استراتيجية معينة أكلافا جماعية أعلى من الفوائد التي تؤمنها استراتيجية جديدة . هذه الاعتبارات تساهم على سبيل المثال ، في تفسير ، لماذا يكون لدى مجتمعات متقاربة جداً من الناحية الاقتصادية ، تقاليد نقابية متناقضة جداً . وبصورة أعم ، إنها تفسر « الاستقلال الذاتي النسبي » للمؤسسات الواحدة تجاه الأخرى ، وكذلك المؤسسات بالنسبة « للبنى » .

إن وجود بنى تضع الفاعلين في وضع اللامبالاة مسألة بديهية يصعب أحياناً على علماء الاجتماع الاعتراف بها . والسبب في ذلك هو دون شك في تفسير معاكس ابيستمولوجي . نميل أحياناً الى اعتبار أن الأوضاع غير المحددة هي أوضاع ، ليس لدى المراقب أي شيء يقوله حولها . ولكن إذا لم يأخذ عالم الاجتماع بعين الاعتبار عدم التحديد الموضوعي الذي تنتجه بعض البنى ، فإنه يحكم على نفسه بالعجز . وهكذا ، لكي نفسر كيف أن الثورة الصناعية ترافقت مع أشكال مختلفة للفعل النقابي ، يقتضي أن نبيّن أن بعض البنى والظروف التاريخية تقدم خيارات يدرك بينها الفاعلون بعضهم بعضاً (ولديهم أسباب مهمة لإدراك بعضهم) في حالة اللامبالاة . وإن استعمال الأدوات الاحصائية ، من قبل بعض علماء الاجتماع مفيد في هذا الصدد . عندما يراقب عالم اجتماع ترابطاً متبادلاً ، من المحتمل أن يكون ضعيفاً جداً بين متغيّرين م و ن ، فإنه يحفظ غالباً وجود الترابط المتبادل فقط (أي كونها ليست لاغية) وينسى اعتبار القيمة المطلقة الضعيفة . ولكن الأخذ بالحسبان الترابط المتبادل ، ليس فقط تفسير لماذا ليست باطلة ، ولكن كذلك لماذا هي تقع في هذه المنطقة أو تلك من القيم . ذلك أن الترابط المتبادل يكون أحياناً ضعيفاً لأنه ينجم عن بنى تعطي الفاعلين إمكانيات الاختيار من بين خيارات ، يكون لهم بالنسبة لها فرص إدراك أنفسهم بصفتهم غير مبالين .

المثل الآخر : لدى بعض الأنظمة بنية تولّد الدعوة الى **التجديد** . إننا نصادف على سبيل المثال هذه الحالة عندما يولّد تتالي المحاولات السياسية المدركة في إطار « النموذج » نفسه ، شعوراً غامضاً بالإخفاق ، ويوحي بانطباع أن « النموذج » غير ملائم . يقتضي حينئذٍ اللجوء الى « نموذج » آخر . ولكن « الخيار » الذي سيتحقق في النهاية يمكن أن يكون متوقعاً بصعوبة . وبتحديد أكبر ، يمكن أن يكون صعباً توقع أي نموذج من جملة نماذج جاهزة ، من الممكن اعتماده في النهاية . وهكذا ، كما بيّن هيرشمان ، لقد تمّ التطرق الى « المشكلة الزراعية » الكولومبية خلال فترة طويلة ، في إطار نموذج قانوني موروث عن التقليد الاسباني الى حد أن أغلب المشاركين وجدوا أنفسهم مقتنعين بأن هذه المشكلة لا تحل بواسطة تحسين الأحكام القانونية . فحصل حينئذٍ انتقال للنموذج (النموذج المتغير في لغة كاهْن Kuhn) ؛ وتمّ السعي للوصول الى الغرض المحدد

بواسطة أحكام ذات نمط ضرائبي . ولكن شكل النموذج الجديد . إذا كان مفهوماً **فيما بعد** ، فقد كان متوقعاً بعض الشيء **قبلاً** ، وبصورة عامة ، عندما يولّد نظام معيّن الدعوة الى التجديد ، يمكن أن تحصل عدة أوضاع . تكون تفاصيل التجديد في مجمل الحالات تقريباً ـ الى حد ما بواسطة تعريف التجديد نفسه ـ متوقعةً بصعوبة ؛ وإلا ، ليس ثمة تجديد . ولكن إذا كانت تفاصيل التجديد غير متوقعة بصورة عامة ، فإن بعض نتائج التجديد يمكن في بعض الحالات ، أن تكون متوقعة ، قبل أن يتم إدراك التجديد نفسه ، وهكذا ، فإن التنافس الذي قام في انكلترا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بين مقاولي صناعة النسيج أدى الى نشوء مطالبة بالتجديد التقني . ولم تكن تفاصيل التجديد متوقعة . ولكن كان ممكناً التوقع أن فنوناً جديدة للنسيج سوف تخترع وسيتم الاحتفاظ بالاختراعات التي تضمن تقدماً في الانتاجية . لا يكفي إذن وجود طلب للتجديد لجعل نظام معيّن متوقعاً وغير محدد . ولكن ثمة حالات بارزة ، لا تسمح فيها الدعوة الى التجديد بتأكيد الشيء الكثير مسبقاً حول محتوى التجديد . وبصورة عامة ، عندما يتضمن نظام معيّن الدعوة الى التجديد ، فإن التوقع التقريبي للتجديد يكون نتيجة لسمات النظام . من هنا نستنتج منطقياً أن تطور بعض الأنظمة يمكن أن يكون صعب التوقع ، حتى من قبل مراقب لديه كل المعلومات وبالتالي ، يكون غير محدد موضوعياً .

إن كون بعض الأنظمة الاجتماعية : 1 ـ تحدد حقول الإمكانيات التي يمكن لبعض الفاعلين أن يكونوا غير مبالين فيما بينها ، 2 ـ وتولّد طلباً للتجديدات ، يمكن أن يكون محتواها متوقعاً بشكل ناقص ، يدخل عدم تحديد موضوعي في الأنظمة . علينا أن نضيف الى ذلك أن عدم التحديد يتزايد بمقدار ما يسعى المراقب الموجود في ز ، لتوقع تطور النظام في فترة أبعد من ز ذلك أنه ، إذا كانت بعض الأنظمة الاجتماعية تتضمن عدم تحديد موضوعي ، فإن كل الأنظمة تواجه المراقب بعدم تحديد ذاتي يكون كبيراً بمقدار ما تتزايد المسافة بين ز ، وهي « اللحظة » التي يتم فيها التوقع ، وز + ج ، وهي « اللحظة » التي يشملها التوقع . وينجم عدم التوقع هذا ببساطة عن كون أفعال الفاعلين المندرجين في نظام اجتماعي معيّن تتضمن دوماً عملياً نتائج تتعدى في آن واحد مقاصد الفاعلين وقدرات الإستباق لدى المراقبين . وبالطبع ، يقتضي كذلك الأخذ بالحسبان كون المراقب ليس دوماً قادراً على اتخاذ مسافة معينة وعلى عدم التمركز الكافي وكونه يميل أحياناً الى الوقوع في هذا الشكل الخاص بالوسطية الاجتماعية التي تقوم على الإسقاط على المستقبل لعناصر مستعارة من وضع المراقب في لحظة ز .

ثمة عمليات اجتماعية جزئية من النمط التطوري (تطور العلوم والتقنيات وبصورة عامة المعارف) دعمت فكرة علماء الاجتماع لفترة طويلة ، في كون النظم الاجتماعية كانت تخضع لحتمية من النمط اللابلاسي . من جهة أخرى ، كان يبدو لهم الاعتقاد بحتمية شاملة شرطاً لإمكانية كل علم . ومن المؤكد أن بعض العمليات المتوقعة بسهولة (راجع « الميول الثقيلة » للاقتصاديين) مضافة الى القلق الابيستمولوجي الذي تثيره فكرة النظام غير المحدد موضوعياً (حتى ولو كان عدم التحديد هذا جزئياً) ستجعل من علماء اجتماع كثيرين أكثر لابلاسية من لابلاس (Laplace) . وحتى اليوم ، عندما يراقب عالم اجتماع ترابطاً ضعيفاً بين ظاهرتين ، يكون لديه

ميل ، إما الى اعتبار ضعف الترابط بصفته نتاج أخطاء المراقبة ، وإما الى الإقرار دون مناقشة ، بأن الترابط سيصل الى حده الأقصى ، لو كان ممكناً مراقبة كامل العوامل المؤثرة على المتغيّر المستقل . إن التفسيرين متساويان بالنسبة لمسألة أساسية : فكلاهما يبعدان إمكانية عدم التحديد الموضوعي . ولكن وجود عدم تحديد موضوعي ليس عقبة دون التفسير العلمي . وبما أن الأمثلة التي عرضت بإيجاز أعلاه تكفي للبرهنة على ذلك ، يمكننا أن نفسر كيف أن بعض الأوضاع تعرّف « حلولاً » ممكنة ، يكون الفاعلون غير مبالين بينها . كما أننا نستطيع أن نفسّر كيف أن بعض البنى تكون محملة بالدعوات الى التجديد ، التي يمكن أن يكون محتواها ، في بعض الحالات ولأسباب يمكن تحليلها هي بالذات ، متوقعاً بصعوبة . وعلى عكس ما يقول توم (Thom) ، إن الرأي القائل بأن الحتمية هي مسلمة لا بد منها للتفسير العلمي ، لا يمكنه ، في نطاق العلوم الاجتماعية على الأقل ، أن يجعل تحريم التفسير ممكناً وحسب ، وإنما على العكس هو يساهم في ذلك .

● Bibliographie. — Aron, R., *Introduction à la philosophie de l'histoire. Essai sur les limites de l'objectivité historique*, Paris, Gallimard, 1938, 1981. — Ayers, M. R., *The refutation of determinism: an essay in philosophical logic*, Londres, Methuen, 1968. — Boudon, R., « Les limites des schémas déterministes dans l'explication sociologique », *in* Busino, G. (red.), *Les sciences sociales avec et après Jean Piaget. Hommage publié à l'occasion du 80e anniversaire de Jean Piaget*, Genève, Droz, 1976, 417-435 ; « Déterminismes sociaux et liberté individuelle », *in* Boudon, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, PUF, 1977, chap. VII, 187-252. — Gurvitch, G., *Déterminismes sociaux et liberté humaine. Vers l'étude sociologique des cheminements de la liberté*, Paris, PUF, 1955, 2e éd. rev. et compl. 1963. — Materna, P., « A formulation of the determinism hypothesis », *Theory and decision*, V 1, 1975, 39-42. — Monod, J., *Le hasard et la nécessité. Essai sur la philosophie naturelle de la biologie moderne*, Paris, Le Seuil, 1970. — Nagel, E., « Determinism in history », *Philosophy and phenomenological research*, XX, 3, 1960, 291-317. Reproduit *in* Gardiner, P. (red.), *The philosophy of history*, Oxford, Oxford University Press, 1974, 187-215. — Popper, K. R., *The poverty of historicism*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1957, 1963. New York, Basic Books, 1960; New York, Harper & Row, 1961, 1964. (La 1re éd. de ce livre a été élaborée à partir de trois articles de Popper, K. R., parus in *Economica*, XI, 42 et 43, 1944 et XII, 46, 1945 qui ont été remaniés et augmentés.) Trad. franç., à partir directement des articles précédemment cités (elle a précédé la version anglaise ; la première traduction de ces articles a été faite à Milan en 1954), *Misère de l'historicisme*, Paris, Plon, 1956. — Prigogine, I., et Stengers, I., *La nouvelle alliance*, Paris, Gallimard, 1979. — Taylor, R., *Action and purpose*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1966. — Thom, R., « Halte au hasard, silence au bruit », *Le débat*, 3, 1980, 119-132.

الحركات الاجتماعية **Mouvements sociaux**

تستعمل عبارة الحركات الاجتماعية في معان مختلفة جداً. فغالباً ما تستعمل في معنى وصفي محض ، وتشير إلى **العمليات** الأكثر تنوعاً : الحركات النسائية المناضلة من أجل تحرير المرأة والمطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام ، والمطالبين بتحريم بعض المنتوجات ، الخ . وفي معنى آخر ، تزعم أنها تصبغ الجوانب الأكثر فرادة والأكثر خلقاً (« الديناميكية ») من الحياة الاجتماعية ـ التي

ندركها في قدرتها على التعبئة والجمع وفي قدرتها على التجديد والخلق . هذان المنهجان ليسا غير قابلين للتوفيق بشكل جذري ، لكن المفهوم الثاني للحركات الاجتماعية لا يخلو من طموح تعميمي ، هو مصدر لكثير من الغموض . يتم أحياناً (راجع مقالة العنف) تحليل الحركة الاجتماعية بتعابير كلية باعتبارها نتاج « القوى الجماعية » ، وأحياناً أخرى بتعابير « فردية » باعتبارها نتيجة لتركيب الأفعال والأحاسيس والاستراتيجيات الفردية .

يمكن للحركة الاجتماعية أن تتشكل حول « مصالح » للدفاع عنها أو للسعي من أجل تقدمها . إن كلمة مصالح ينبغي ألا تعني فقط رفع بعض الفوائد الواقعية الى حدها الأقصى ، مثل وقت العمل والأجر والمداخيل . يمكنني الاهتمام كذلك ببعض إشارات العداء التي أكون أنا نفسي غرضاً لها ، أو التي يكون أبنائي ضحايا لها في المدرسة لأن والدهم يهودي أو « زنجي قذر » . وبقدر ما يثير الغرض اهتمامي ، تحسب درجة تورطي : يمكنني أن أشكو من تمييز ما ، ولكنني استسلم له مع ذلك . يروي فرويد أن شخصاً معادياً للسامية بعد ما أنزل والده بقسوة عن الرصيف ، ذات يوم ، نزع قبعته ورماها في الجدول . وعندما سأله ابنه عما فعل حينئذٍ ، أجاب : « إيه ! حسناً ، التقطت قبعتي ! » . من المؤكد أن مصير اليهود لم يترك هذا الرجل العجوز غير مبالٍ . ولكنه لا يرى كيفية تحسينها ، ولا يطلب خاصة سوى العيش بسلام ، هو وأولاده . إن والد فرويد لم يكن مرجواً منه أن يصبح باعث حركة اجتماعية لمصلحة اليهود .

إن تاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ بمرحلة من **التعبئة** ـ أو التجميع . يمكن أن يفهم تعبير التعبئة بمعنيين اثنين على الأقل . فكما يأخذها كارل دوتش (Deutsch) مثلاً ، إنها تصف حالة اجتماعية متسمة بتزايد **الحركية** الجغرافية (الهجرة الداخلية) والمهنية . فضلاً عن ذلك ، إن مجتمعاً في طريق التعبئة يتسم كذلك **بانتقال** أسرع للأفكار ، **وإتصالات** أكثر تكراراً وأكثر عدداً ، حتى بين أشخاص ذات مستويات تراتبية متباعدة لم يكن لها حتى ذلك الحين ، إلا نادراً ، حظ باللقاء . وهكذا فإن المجتمعات التي تكون على طريق التعبئة لها توجهات فردية ومتطرفة : إن عدداً معيناً من الخيارات التي كانت مقبولة سابقاً ، تبدأ بأن تصبح غرضاً لقرار **مشخصن** . وهكذا فإن القروي الشاب في جبال الأند ، الذي لم يكن أمام أهله أفق آخر غير أفق الجماعة التقليدية ، يقرر الذهاب بحثاً عن عمل في المدينة ، أو على الشاطىء . إن « **تعبئة** » المجتمع ـ في المعنى الذي استعمله دوتش ـ يشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الاجتماعية . لكن هذا الشرط لا يكفي . يقتضي كذلك أن يتحرر الأفراد من القيود التقليدية ، وأن يطوروا **قدرة تنظيمية** يستطيعون بفضلها تحديد أغراض مشتركة ووضع الموارد المطلوبة للوصول الى هذه الأغراض ، موضع العمل . نلاحظ في بدء عملية التعبئة ، مرحلة يمكن تسميتها « بالبرونية » (Brownienne) (*) . إن مبادرات « لا مركزية » وغير منسقة تأخذ بالأحرى شكل الانفجارات غير المتوقعة ، تطبع بصورة عامة بدايات الحركة . يستعمل هيرشمان (Hirschman) التعبير الموفق

(*) البرونية : نسبة الى (Robert Brown) عالم نباتي ، اكتشف الحركة المستمرة في الجزئيات المجهرية السابحة في أحد السوائل (المترجم) .

جداً وهو « العنف اللامركزي » ليشير الى هذه المرحلة . إن الانتفاضات الفلاحية في القرن السابع عشر أو التاسع عشر تقدم لنا أمثلة على ذلك . والهيجان الفلاحي في أميركا الجنوبية يعود الى هذه الفئة نفسها من الظواهر . ولكن ، في أغلب الأحيان ، لا تبرز من هذه التحركات حركة اجتماعية مع قادتها أنفسهم وأغراضها المحددة . ذلك لا ينفي كون الزعماء التقليديين أو القادة السياسيين على المستوى الوطني ، يستمرون بالتلاعب لمصلحتهم بهذه القوى غير المتناسقة والمبعثرة . حتى أنهم يتوصلون الى التفاهم معها عبر توزيع ماهر لفوائد خصوصية ـ كما تبيّن ذلك بعض الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي لزعماء (Pobladores) الأحياء الهامشية للمدن الكبرى في أميركا اللاتينية . إن التكهن الذي يسمح للمراقب ، إنطلاقاً من مؤشرات حول العنف اللامركزي في البيئة الريفية أو المدنية ، بأن يقدر جدياً « ما إذا كانت الثورة ستنشب » أمر شائك . فهل يقتصر الأمر على ضيق عارض ؟ أم المقصود أن ثمة « حركة اجتماعية » حقيقية هي في طريق التكوّن ؟

بعد تفحص ظواهر مثل الإحتلال غير المشروع للأراضي أو للأبنية ، أو الإضطرابات ، التي يحتج بواسطتها الأفراد ذوي التنظيم الضعيف ضد الوضع الذي وضعوا فيه ، ويجدّون عبر تحركاتهم لوضع نهاية له ، فلنتوقف عند العملية التي تشرع بواسطتها مجموعة واعية نسبياً لمصالحها وحائزة على الوسائل التي تسمح بسماع صوتها ، والقادرة على الوصول الى مراكز القرار ، بتغيير الإطار القانوني أو التنظيمي الذي يضايقها أو يعاكسها . ومن خلال المثل الشهير للعمل الذي قاده دعاة التبادل الحر ، والذي وصفه توكفيل (Tocqueville) في الجزء الأول من كتاب **الديموقراطية في أميركا** ، يمكننا أن نكتشف السمات الأساسية لهذا النوع الثاني من الحركات الإجتماعية . يقصد بذلك تجمع ، نشأ بعناية بعض المواطنين المقتنعين بأنه من مصلحة الجمهورية الفتية وبشكل خاص من مصلحتهم الشخصية بالذات دون شك ، أن يسمح بدخول البضائع الانكليزية ، دون السعي الى حماية الصناعات الأميركية بواسطة الرسوم الجمركية المانعة . اهتم هؤلاء المواطنون بتعميم هذا الرأي عبر الصحف . عقدوا مؤتمرات وأرسلوا مندوبين الى المرشحين لمركز الرئاسة . يشير توكفيل الى عدم وجود دعوة « للعصيان » في تحركهم . إنهم « مواطنون طيبون » يثيرون تدعيماً لطروحاتهم ، المبادىء الأكثر شرعية ، ويؤكدون نيتهم في الاحترام الدقيق للمؤسسات . كل ما يطلبونه هو أن تلغى التدابير التشريعية والتنظيمية التي تعطل حرية التجارة .

إن أسلوب مثل هذه الحركات **استراتيجي** . فقد حدد قادتها لأنفسهم هدفاً معيناً ومحدّداً نسبياً ، يسعون للوصول إليه مع احترامهم « لقواعد اللعبة » . إن مثل هذه « الحركات » تكون **منظمة** . وبالفعل فهي تتشكل حول أغراض صريحة . وأكثر من ذلك ، فهي موجهة ـ أياً يكن أسلوب القيادة الذي يطبق فيها . ويظهر فيها تمييز معيّن بين القادة والمنقادين ، بين جمهور المنتمين ، أكانوا منتسبين أم مجرد تابعين ، ومكتب القيادة أو المندوبين . من جهة ثالثة ، فهم يضعون موضع العمل موارد مادية ورمزية ليست فعالة إلا بعد أن يتم التنسيق بينها بطريقة منظمة .

إن « مجموعات الضغط » في خدمة مزارعي صناعة الكحول ومنتجي التبغ ، تشبه كثيراً

بتنظيمها وأصول تحركها والرهانات التي تلاحقها ، حركة حرية التبادل التي وصفها توكفيل . ولكنها تتميز عنها ، على الأقل من ناحية القدرة الكامنة ، في نقطة أساسية ، حتى وإن كانت الأغراض التي تلاحقها مجموعات الضغط قانونية بالتأكيد فهي غالباً ذات مشروعية ضعيفة ومشكوك فيها أو حتى عرضة للنزاع بشكل صريح . إن أنصار حرية التبادل يكافحون من أجل مبادىء كبرى . أما مزارعو صناعة الكحول ، فهم لا يكافحون إلا من أجل حرية استهلاك انتاج ، هو الكحول التي لا تتمتع بسمعة طيبة لدى أطباء الصحة . وكذلك الأمر بالنسبة لنقابات المعلمين ، الذين يكونون عرضة للشك بأنهم يتحركون لدوافع « مهنية فئوية » ، على الرغم من أنهم يهتمون كثيراً بالتدثر في الاعتبار المرتبط بمهمتهم النبيلة .

في الطرف النقيض لمجموعات الضغط ، يمكننا أن نضع الحركات ذات المنحى الديني ، التي تعتبر كذلك حركات اجتماعية . فعلى النقيض من مزارعي صناعة الكحول ، لنحاول وصف الحركة الغاندية . مما لا شك فيه أن غاندي نفسه كان متنبهاً الى أقصى حد لكل ما يتعلق بتكتيك حركته وبتحديد أغراضها وتعليلها . ومما لا شك فيه كذلك أن هذا الرجل العظيم ، الذي كان يجمع الى الحساسية الدينية العميقة ، ذكاء سياسياً رفيعاً ، كان منظماً ، يستطيع أن يسجل نقاطاً على السياسيين المحترفين في فن إثارة إستقامة معاونيه ، وتأمين شبكة مكثفة ومتنوعة من الذكاء والمشاركة ، حوله . ولكن الأغراض التي يستهدفها مثل الموارد التي يعبئها كانت مختلفة عن الأغراض والموارد التي يهتم بها أمين نقابة أو « لجنة صغيرة » . إن موارد حركة على غرار حركة غاندي هي قبل كل شيء ريادة زعيمها . غاندي « على حق » ، بمعنى أنه يشهد لقيم (اللاعنف وحب الانسانية والى حد ما كل حياة) تشكل في آن معاً مطلقات ومراجع كونية . إنها مطلقات ، بما أن الذين ينتمون الى الحركة مستعدون للموت في سبيلها . وهي مراجع كونية (أو بالأحرى تنزع نحو الكونية) بما أن رسالة غاندي تسمو بالفوارق بين التجمعات الطبقية واللون والاثنيات . فالحركة الغاندية تنتظم حول هذه القيم وحول المهاتما (الروح الكبير) الذي يجسدها ويؤمن تحقيقها . يمكننا أن نضيف أن هذه القيم متجسدة في تراث ـ هو تراث الهند والهندوسية ـ ولكنها تجعله يستمر وتثريه ـ لدرجة أن تعليم غاندي يمكن أن يظهر بمثابة هرطقة بالنسبة لبعض الاتباعيين ، في حين يمكن أن يطالب بها غير الهندوسيين عبر العالم بكامله .

إن حركة اجتماعية مثل الغاندية هي حركة دينية ، ومع تعدد التجارب الدينية ، فإنها أكثر شبهاً بالحركات النبوية . لا يمكن الاعتماد على هذه المقاربة بمقدار ما تتعلق النبوة قبل كل شيء بالتراث التوحيدي اليهودي . وفي شتى الأحوال ، يتعلق الأمر تماماً بحركة ذات أهداف دينية ، كما تؤكد ذلك طبيعة الانخراط الغاندي . من الصحيح أن هذه الحركة أدت الى نتائج سياسية واجتماعية . وساهمت بصوغ الهوية الوطنية الهندية وهدمت نظام التجمعات الطبقية . ولكن ، ليس ثمة مجال للمفاجأة ، إذ إن ظهور الحركات الدينية ، مع الأزمات التي طبعت تاريخها ، لم تتخلف أبداً عن التأثير في توازن المجتمعات التي نمت فيها هذه الحركات . ومن خلال التقريب بين الحركات الاجتماعية والحركات النبوية نجد أنفسنا مدفوعين الى الإشارة الى نوعين من الظواهر المتميزة تماماً عن هذه الأخيرة . الأولى تتعلق بآثار التعارض والقطيعة المميزة للنبوة ، والثانية تتعلق

بآثار التماسك والتكامل المتمتعة بذات الأهمية . فالنبي يعارض وينقض : ففي أحد جوانب دوره ، أنه يطرد ويستبعد ـ بعد أن كان هو نفسه مستبعداً من المجموعة التي يحاربها الآن . ولكن ، من جهة أخرى ، يسعى إلى تجميع تلامذته وإلى أن يجعل منهم ، على الرغم من المنافسات أو النزاعات ، كتيبة أكثر إتحاداً من أصابع اليد الخمسة .

ولكي ندرك الى أي حد يعتبر تعبير الحركات الاجتماعية غامضاً ، يكفي أن نلاحظ أنه يشير الى مجموعات الضغط كما الى الحركات النبوية . صحيح أننا نستطيع أن نجد لهذين النموذجين من التجمعات عناصر مشتركة . ذلك أنها تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة وبأنها تساهم في تغييرها . انه تعريف غامض جداً كذلك ، ولكن يمكننا أن ندخل إليه بعض الدقة إذا ميزنا ، مع سملسر (Smelser) ، الحركات الاجتماعية التي تسعى الى تغيير القواعد (norm-oriented values) ، من تلك التي تهدف الى تغيير القيم (Value-oriented movements) .

هل إن هذا التمييز مرض بشكل كافٍ ؟ إنه كذلك في بعض الحالات وعلى مستوى سطحي . يمكن لحركة أن تتشكل للحصول على فائدة محددة تماماً لأعضائها : على سبيل المثال ، الحق المعترف به لجميع المستخدمين أو بعض الفئات منهم ، بتوقيف سياراتهم بناء لحق أولوية أو امتياز خاص ، في قطعة أرض تملكها المؤسسة . هذا المطلب محدد ، وإذا قدم علناً لا يمكن أن يقوم أبداً إلا على حجج المنفعة . ثمة إمكانية إذن بعدم انتشاره خارج حدود المجموعة المعنية مباشرة . حتى ولو طالبت بعض الفئات المستبعدة باستعمال الموقف ، المخصص أساساً للمهندسين والأطر ، من الطبيعي أن لا يطالب بتوسع هذه الفائدة جدياً جميع الجيران أو الموجودين في الجوار . وأخيراً ، للحركة التي أطلقت هذا المطلب كل الفرص لأن تختفي إذا تمت تلبيتها وأقيمت الهيئة المكلفة بتأمين النظام في الموقف .

من السهل مواجهة هذه الحركة المطلبية ، المحكومة بمنطق نفعي ، بحركة نبوية تقوم وهي توجه رسالتها الى كل الناس ذوي الإرادة الحسنة ، بعرض أغراضها غير المحددة تماماً ، عليهم ، مثل « تغيير الحياة » أو « إقامة حكم الله على الأرض » . ولكن ثمة حركات اجتماعية متنوعة كثيراً لا ترتبط فقط بأحد هذين النمطين أو أنها ترتبط بالأحرى بالاثنين معاً . لنتفحص مثلاً الحركة لمصلحة «الحظر» . إن الغرض الذي تلاحقه هذه الحركة ليس غير معقول أبداً . إن الاستهلاك المفرط للكحول سبب لأمراض متنوعة ، ومكلفة للأفراد كما للجماعات . يعرّض المدمنون للخمر أنفسهم للموت والآلام ، أو على الأقل الى تدهور عميق في قدراتهم الجسدية والنفسية . وليسوا خطرين على أنفسهم فقط وإنما على الآخرين كذلك ـ الأقارب والأهل أو حتى مجرد العابرين الذين يتعرض لهم المخمور دون سبب . إن الأمراض الناتجة عن الإفراط في شرب الخمر والعناية التي تتطلبها معالجة هذه الأمراض ترتب أعباء مالية هامة على ميزانية الدولة . فالحظر إذن هو سياسة يمكن الدفاع عنها باسم الحجج « العقلانية » . مع ذلك ، ليس مؤكداً كونه « معقولاً » . إنه يسعى بتعابير أخرى الى تحقيق أغراض يمكن الدفاع عنها ولكنها مقبولة بصعوبة في آن واحد ، لأنها قد تواجه بمقاومة كبيرة من قبل بعض القطاعات . وبالفعل ، من الصعب تبرير وفرض المنع المطلق الحاصل في جميع أراضي الجمهورية ، بالنسبة لجميع الأفراد ، أياً تكن سنهم ، لاستهلاك

أي نوع كان من الكحول وبأية كمية كانت . ضمن هذا التطرف ، لم يعد صعباً جداً اكتشاف نفوذ الطهريين (Puritanisme) الذين كانت لهم الأرجحية في قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي ، وكذلك دون شك ، العنصرية الكامنة لبعض الانكلوسكسون المعارضين البيض ، على الرغم من كونها أقل صراحة ومن كونها مجتمعة مع أفكار مسبقة دينية ، والتي كانت مستعدة لإنزال الحرم على المهاجرين الأوروبيين الجدد بحجة السكر والسلوك السيء . في شتى الأحوال ، إن حدة دعاة الحظر وعنادهم ، الذين لم تردعهم أبداً صعوبة تعديل الدستور الفدرالي بسبب احتمالاته ومهله ، لا يمكن أن تفسر أبداً دون تذكّر الانتماء المتزمت لبعض قادة الحركة الى قيم التقشف والانضباط لدى الطهريين .

إن الحركات الاجتماعية ، وبتحديد أكبر الفاعلين والمعتمدين الذين يشكل نشاطهم الظاهرة البارزة التي هي الحركة الاجتماعية ، يتميّزون في آن واحد بالنسبة **للقواعد** التي يساهمون في تغييرها ـ وبالنسبة **للقيم** التي يحملونها . وبالفعل ، تتجسد أنظمة القيم ، على الأقل جزئياً ، في قوانين وأصول ، ولكي يكون النظام المعياري شرعياً فإنه يقوم ، من جهته ، على أفضليات من المفترض أن يؤمن تحقيقها . إن المواجهة بين مفهوم نفعي ومفهوم مثالي للحركات الاجتماعية هي إذن خادعة . ينبغي مع ذلك الاحتراس من تفسير رومنطيقي ، يفسر تماسك الحركة الاجتماعية وانطلاقها عبر ريادة قادتها وعبر ذاتية اليقين الذي يحركهم ، وعبر الفرادة الجذرية لرسالتهم . ومن الأهم مع ذلك تحاشي أي تفسير وحيد الجانب يقول بأن المشاركين في نفس الحركة الاجتماعية يمكن أن تحرك بعضهم دوافع هي بالأحرى مثالية ، وبعضهم الآخر دوافع هي بالأحرى نفعية ، أو بالأحرى رومنطيقية .

إن تمييز سملسر (Smelser) لا يمكن أن يؤخذ إذن بحرفيته . فضلاً عن ذلك ، إن الحركات « الموجهة نحو القيم » لا تشكل كلاً متجانساً . تبدو أنها من نفس العائلة ، ولكنها بقدر ما ترتبط بالتقاليد الدينية المختلفة ، فهي تتميز بوضوح الى حد ما ، وأحياناً تصل حتى الى المواجهة جذرياً . إن الإرهاب الروسي هو حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندي . الأول يلجأ الى العنف ، والثاني يجعل من تنكره للعنف أحد مبادئه الأساسية . ومع ذلك ، يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات « الموجهة نحو القيم » : إنها المكان الراجح لليقين الذاتي (Gesinnung ، حسب تعبير ماكس فيبر Weber) .

بناء لهذه الملاحظة ، يمكننا أن نسمي الحركات « الموجهة نحو القيم » ريادية (Charismatique) ـ شرط أن تؤخذ الريادة بالمعنى الذي أعطاها إياه فيبر نفسه . في مقاربة أولى ، يمكننا استعمال الريادة للإشارة الى التأثير الناتج عن **الثقة بالنفس** لرجل خارق تجاه جمهوره ومستمعيه . إن مصدر السلطة الريادية يوجد في اليقين الذاتي لمن يتمتع بهذه السلطة . فغاندي لا يشك برسالته . والمناضلون ضد الذرة **يعرفون** هم كذلك أن الطاقة الذرية ، هي الشر المطلق ، كما أن المناضلات في الحركات النسائية متأكدات من أن الإجهاض الاستنسابي هو حق مقدس وغير قابل للتقادم .

إن ما يميز الحركات النبوية ، هو الجمع بين الريادة و« اليقين الذاتي » . لكن هذا الجمع غير مستقر ، وذلك لأن هذين العاملين اللذين يدعمان بعضهما ، يرتبطان كلاهما بمدى استقبال البيئة وملاءمة الظروف لها في آن واحد . إن اليقين الذاتي لا يضمن لوحده فعالية الالتزام . أولاً ، إن إلتزام الزعيم المؤسس ليس من الطبيعة نفسها لالتزام مساعديه أو « المناضلين في القواعد » . وذلك ليس إلا لأن المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء وأولئك مختلفة جداً . فالزعيم يضع مصيره الشخصي في المغامرة ، ومن الصعب أن يعترف به زعيماً إذا لم يضع نفسه في الرهان .

إن اليقين الذاتي للزعيم ولرفاقه الأوائل ، وثقتهم بأنفسهم وبرسالتهم الخاصة ، يقتضي إذن أن تتأكد بالانتصار ، أو على الأقل بتقدم مشروعهم . لا يتوقف كل شيء إذن على سحر القادة أو إرادتهم . تعبر الحقيقة عن نفسها غالباً في مقاومة الوقائع التي ، كما نعرف ، تكون معاندة . وفي هذا الصدد ، ثمة نوعان من الوقائع ، مترابطان مع ذلك ، لها أهمية رئيسية . أولاً ، ينبغي الأخذ بالحسبان قدرة الحركة على تعميم رهاناتها ، وعلى إعطائها معنى يتجاوز الإطار العام الذي نشأت فيه . ثانياً ، ينبغي الأخذ بالحسبان قدرة الحركة على إدخال قطاعات أو جماهير أكثر فأكثر اتساعاً . في الأساس ، صحيح أن الحركات الدينية تكون في الغالب طوائف ، أي مجموعات قليلة العدد جداً ومنطوية على نفسها . ولكن الرسالة التي تجمع المنتمين إليها تتجاوز حدودها ويصبح « الخبر السعيد » مسموعاً من قبل كل الناس . فيتنامى عدد المؤمنين وتصبح الطائفة كنيسة .

يمكن تعريف الدخول بأنه مجمل الأواليات التي تؤمن تعبئة الفئة القادرة من الشعب على أن تؤمن للحركة تحقيق أغراضها . وبمقدار ما يكون الإدخال الفعلي للمساهمين مرتبطاً بقدرة الأغراض أو الشعارات الأساسية للحركة على أن تكون معممة ، فإن دور المثقفين (الدعاويين أو التحريضيين) يكون حاسماً . إن عبقرية فولتير (Voltaire) أو زولا (Zola) اللذين توصلا الى أن يجعلا الجمهور يرى المضمون الرمزي « لحدث عادي » مثل قضية كالاس (Calas) (*) أو قضية دريفوس (Dreyfus) (**) تقرّب المثقف من النبي . لقد أدرك ذلك جيداً رينان (Renan) الذي أطلق بشيء من الدعابة ، على الأنبياء اليهود تسمية الصحفيين الأوائل . ولكن عبقريته تعرّض المثقف مثل النبي نفسه ، الى شك التضليل . وبالفعل ، إن مثالية « الحدث العادي » هي غالباً من صنف المجاز الشعري . إن الأغراض المستهدفة من قبل الحركة النبوية تجد نفسها متأثرة بخطر الإنزلاق ، الذي يدعو عالم النفس الذي يدرس الحركات الاجتماعية الى أن يبقى على مسافة منها ، إذا أراد هو نفسه ألا يتصرف كصحافي أو (كشبه) نبي . ذلك أن خطر الانزلاق مراقب جزئياً بمقدار ما تبتذل ريادة النبي عبر تمأسسها ، سامحة بذلك ببداية تقدير نقدي .

إن البعد الديني للحركات الاجتماعية يقوم على كونها تجسد بنسب متفاوتة ، ريادة يمكن أن تتحول الى صنع المعجزات وإطلاقية في القناعات ، يمكن أن تتحول الى تعصب . يمكن إدراك هذه المقومات بسهولة في « الديانات الدنيوية » التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين

(*) جان كالاس ، تاجر فرنسي اتهم زوراً بقتل ابنه ليمنعه من ترك البروتستانتية . أعاد له فولتير اعتباره عام 1765 (المترجم) .
(**) ألفرد دريفوس ، ضابط فرنسي اتهم زوراً بالتجسس ، أعيد اعتباره عام 1899 . تبنى قضيته زولا . (المترجم) .

(النازية أو البلشفية (؟)) . إننا نجدها أيضاً في حركات مثل حركة « الحقوق المدنية » في الولايات المتحدة ، خلال سنوات الستينات ، أو في أيامنا هذه ، في الفئات الأكثر راديكالية من المدافعين عن البيئة أو عن حرية المرأة . نلاحظها أيضاً في حالة بعض الحركات التي تلجأ ، على الرغم من أنها تعلن نفسها علمانية أو حتى ملحدة تماماً ، الى جميع مصادر الريادة والاستبدادية والدوغماتية . وما يلفت الانتباه أكثر هو أننا نراها كذلك جيداً في حالة بعض الحركات التي تكون أغراضها صراحة مبتذلة ونفعية . وهكذا ، فإن حرية حمل السلاح مدافع عنها في الولايات المتحدة بفعل مجموعة ضغط نشيطة جداً وكثيرة العدد . ويرجح أن هذه المجموعة ليست مستقلة عن « لوبي » صانعي الأسلحة . ولكن قدرتها على التطويع وعلى أن تصبح مسموعة ، تتعلق بشيء آخر غير قدرتها على تحريك بعض المصالح المحددة . فهي مرتبطة بمطلب المواطن الذي عليه أن يكون دوماً قادراً على أن يقيم عدالته وعلى الأقل أن يدافع عن نفسه . إذا كانت هذه المطالبة بالاستقلالية والسيادة على الذات لم تؤخذ بالحسبان من قبل السلطات السياسية ، فإن بعض المواطنين يقدرون أن حقوقهم الأساسية تم التعرض لها ، ومع عدم الأخذ بالحسبان جميع الدوافع الأخرى ، يستطيعون أن يستعملوا في الدفاع عن هذه الحقوق شغفاً دينياً بصورة خاصة .

إن المكوّن الديني حاضر ، على الأقل بطريقة كامنة ، في جميع الحركات الاجتماعية ، في هذه الفترة أو تلك من تاريخها . حتى الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط ، في خدمة مصالح ضيقة جداً ، يستدعون طوعاً قيماً مقدسة . لا ينبغي دمغهم دائماً بالخبث . ذلك ما توحي به « الحركة العمالية » في الديموقراطية التعددية للغرب الصناعي ، حيث تقوم النقابات ، بالطريقة الأكثر واقعية ، بالدفاع عن مصالح فئوية من المحتمل أنها ضيقة جداً . ساعية الى المحافظة على الصلة بين استراتيجية « النقابة المهنية » هذه وتراث من التحرر الراديكالي والأخوة الشاملة .

والآن نفهم لماذا يتميّز عدد مهم من هذه الحركات « **بالطوباوية** » ، كما نرى ذلك جيداً في أمثلة الحركة الاشتراكية والحركات الوطنية . تقوم هذه الحركات على المطالبة **بحقوق** يقتضي الدفاع عنها أو الحصول عليها . هذه الحقوق مرتهنة لتجربة دينية ومنخرطة في تطبيق معيّن . إن المطالبة بالكرامة وتفتح الشخص تشكل ، إذا جاز القول ، الوجه العلماني للتطلع الى الخلاص - مما نستطيع أن نسميه مع ماكس فيبر علم الخلاص . لكن تعبئة الموارد الأدواتية والرمزية للتوصل الى تحقيق هذه الحقوق ، يتطلب كذلك تنسيقاً وتنظيماً ، ربما سياسياً ، « للإرادات الطيبة » المتوفرة . وبقدر ما تكون مستبعدة إمكانية حصر تحليل الحركات الاجتماعية في التمييز بين « الحركات المعيارية » و« الحركات التقويمية » ، فهي على العكس ، تفترض مسبقاً أن تتم معالجة التبعية المتبادلة فيما بينها بشكل وافٍ .

• Bibliographie. — Bercé, Y.-M., *Croquants et va-nu-pieds : les soulèvements en France du XVI*e *au XIX*e *siècle*, Paris, Gallimard, 1974. — Cohn, N., *The pursuit of the Millennium : revolutionary messianism in medieval and reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements*, Fairlawn, Essential Books, 1957 ; éd. rev. et augm., New York, Oxford Univ. Press, 1970. Trad. : *Les fanatiques de l'apocalypse : courants millénaristes révolutionnaires du XI*e *au XVI*e *siècle*,

Paris, Julliard, 1962. — Hobshawn, E., *Primitive rebels : studies in archaic forms of social movement in the 19th and 20th centuries*, Manchester, Univ. Press, 1959; New York, Norton, 1965. Trad. : *Les primitifs de la révolte dans l'Europe moderne*, Paris, Fayard, 1966. — Hoffmann, S., *Le mouvement Poujade*, Paris, A. Colin, 1956. — Linton, R., « Nativistic movements », *American Anthropologist New Series*, XLV, 1943, 230-240. — Mannheim, K., *Ideologie und Utopie*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. franç. partielle : *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — Métraux, A., « Les messies d'Amérique du Sud », *Archives de Sociologie des Religions*, 1957, II, 4, 108-112. — Pike, E. R., *Jehovah's witnesses : who they are, what they teach, what they do*, Londres, Watts, 1954. — Smelser, N. J., *Theory of collective behavior*, New York, Free Press, 1962. — Touraine, A., *Sociologie de l'action*, Paris, Seuil, 1965; *Production de la société*, Paris, Seuil, 1973. — Turner, R. H., et Killian, L. M., *Collective behavior*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1957. — Wilson, R. B., « Millennialism in comparative perspective », *Comparative studies in Society and History*, VI, 1963, 93-114.

الحركية الاجتماعية — Mobilité sociale

يشير التعبير الى حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية ـ المهنية أو ـ بالنسبة للمؤلفين الذين يفضلون هذا الأسلوب الأخير ـ نظام الطبقات الاجتماعية . توصف حركية الأفراد بصورة عامة « بالحركية داخل الأجيال » . وتوصف حركية العائلات من جيل الى آخر « بالحركية بين الأجيال » . وبصورة أدق ، تدرس « الحركية بين الأجيال » العلاقة بين الوضع أو الموقع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية ـ المهنية . إن هذا الشكل الأخير للحركية هو الذي استحوذ بصورة خاصة انتباه علماء الاجتماع .

إذا ما استثنينا نظرية باريتو (Pareto) حول انتقال النخب ، فإن المؤلف الرائد في هذه المادة هو كتاب سوروكين حول الحركية الاجتماعية . يوسّع سوروكين فيه الفكرة القائلة بأن كل مجتمع يفرز أواليات مؤسساتية معقدة يقاد الأفراد بواسطتها من الموقع الاجتماعي الأصلي الى الموقع الاجتماعي المتحقق . تستند هذه الأواليات الى فعل هيئات التوجيه (Selection agencies) التي تتغير طبيعتها وفقاً للزمن والمجتمعات . وهكذا ، في المجتمعات « العسكرية » بالمعنى الذي استعمله سان سيمون (Saint Simon) أو سبنسر (Spincer) يمكن للجيش (وربما للكنيسة) أن يلعب الى جانب العائلة ، دوراً أساسياً في العمليات الحركية (أنظر مثلاً توضيحاً أدبياً شهيراً في كتاب الأحمر والأسود لستاندال ـ Stendhal) . وفي المجتمعات الصناعية الحديثة تتمثل هيئات التوجيه الرئيسية في العائلة والمدرسة . لأواليات التوجيه هذه أثر ـ أو « وظيفة » ـ المساهمة من جهة في تأمين ديمومة معينة « للبنى » الاجتماعية من وراء التدفق غير المنقطع للأفراد الذين تتكون منهم ، وأن تعمل من جهة أخرى بشكل لا يكون فيه التوزيع الاحصائي لتوقعات الأفراد ومشاريعهم بعيداً جداً عن الإمكانيات الموضوعية التي تقدمها البنى . يمكن لنظرية سوروكين في معنى معين للكلمة أن تسمى وظيفية ، باعتبارها تتساءل عن شروط إعادة انتاج البنى الاجتماعية . ولكن الأمر يتعلق بوظيفية عاقلة لا تستسلم للاهوت . لقد أدرك سوروكين جيداً أن لا شيء يضمن عمل نظام إعادة الإنتاج دون معارضة : يمكن لهيئات التوجيه أن

تقوم بدورها بطريقة غير مرضية تماماً وأن تولّد هكذا أوضاعاً متأزمة .

إن الخضات الجامعية لسنوات الستينات التي تتعلق جزئياً على الأقل بأزمة من هذا النمط ، تشهد لمصلحة نظرية سوروكين . وبالفعل ، لقد شوّش ظهور التعليم الجماهيري بشكل مفاجىء العمل التقليدي لهيئة التوجيه المتكونة من النظام المدرسي . وبصورة أدق ، لقد تميّزت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية بتزايد سريع في الولادات ، ظهرت آثاره بعد فترة معينة على حجم رواد المدارس . كما أضيف الى هذه الآثار تزايد أهم أيضاً لما درجنا على تسميته « الطلب للعلم » . وهو تزايد مستقل عن التطور الديموغرافي . لماذا تزايد هذا « الطلب للعلم » وبشكل واسع حتى سنوات السبعينات على الأقل ؟ لقد حصل ذلك جزئياً ، وجزئياً فقط كنتيجة للتطور التقني وآثاره على مستوى الأهلية في الوظائف . كما كان في جزء آخر فيه أكثر أهمية نتيجة لأثر التنافس : فالإستثمار المدرسي كان أسهل اعتباراً من الوقت الذي كانت فيه الموارد ومستوى الحياة متنامية في المتوسط ودخان يظهر للعناصر الاجتماعية من جهة أخرى مرغوبا فيه بما أن تعليما إضافيا يعتبر وعداً إضافياً بوضع اجتماعي وبدخل . ومن جهة أخرى يميل المستخدمون الى اعتبار الشهادة بمثابة دليل ، أو إشارة ، على حد قول الاقتصاديين ، على قدرة التكيّف لدى الأفراد مع المهام التي عليهم أن يؤدوها . إن الجمع بين أثر التنافس وأثر الإشارة قد ولّد بالإجمال عملية تضخمية ترجمت نفسها ، كما برهن على ذلك إيفار برغ (Ivar Berg) في حالة الولايات المتحدة . بتفاوت متزايد بين التوقعات وإمكانيات الإنخراط المهني للأفراد الذين يغادرون النظام المدرسي : فأصبحت الشهادة تدريجياً شرطاً أكثر فأكثر ضرورة ولكنه لم يعد كافياً للحصول على موقع اجتماعي ـ مهني مرغوب . والى أي حد تغذى هذا اللولب التضخمي في سنوات الستينات من الحد الأقصى للتعليم للجميع ؟ من الصعب معرفة ذلك . إن ما يبينه هذا المثل في شتى الأحوال هو أن « عناصر التوجيه » ، كما قال سوروكين ، حتى ولو كان لها « وظيفة » إعادة انتاج البنى الاجتماعية ، لا تؤمن بالضرورة هذه الوظيفة بطريقة فعالة . وحتى يمكننا أن نقول على العكس إن مقراً مثل المدرسة يكون مهدداً باستمرار باختلال العمل باعتباره لا يملك سوى سلطة ضبط محدودة جداً على التطلعات والخيارات التي يحققها الأفراد . إن أزمة « الافراط في التعليم » خلال سنوات الستينات ليس مع ذلك مثلاً تاريخياً وحيداً . فبروسيا ـ وكذلك فرنسا ـ عام 1848 ولأسباب تاريخية معقدة ، عرفت أزمة مشابهة ليست على الأرجح دون صلة « بأحداث » عام 1848 .

تشكل السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية نقطة الانطلاق لدراسات الحركية . وقد ساهمت أعمال غلاس (Glass) في انكلترا ، وكارلسون (Carlsson) في السويد ، وليبست (Lipset) وبنديكس (Bendix) وكاهل (Kahl) ثم بلو (Blau) ودنكان (Dancan) في الولايات المتحدة ، بجعل حقل الحركية الاجتماعية أحد الحقول الأكثر إشباعا في علم الاجتماع. فلم يثر ملاحظات عديدة وحسب ، وإنما كذلك تأمل نظري ومنهجي متواصل .

لقد حثت على هذا التأمل الى حد كبير السمة غير المنتظرة ، وحتى المتناقضة ، لبعض النتائج . وهكذا ، كان الكثير من علماء الاجتماع يتوقعون ملاحظة فروقات دولية مهمة في مادة الحركية . فبعض المجتمعات ، مثل الأمريكي ، لم تعرف أبداً أنظمة تفريع قانونية شبيهة

بالمجالس الألمانية أو المجالس في فرنسا النظام القديم . ثمة مجتمعات أخرى مثل السويـدي ، كانت قد انتقلت فجأة من المرحلة الزراعية الى المرحلة الصناعيـة . وفي بلدان أخرى ، مثـل الولايات المتحدة ، كان التعليم أكثر انتشاراً وأكثر « ديموقراطية » . كان يُتوقع بديهياً أن يكون لهذه الفروقات أثر على السهولة التي يمكن بها اجتياز الحواجز الطبقية وقد بيّـن ليبست وبنديكس ، مستندين الى استقصاءات وطنية عديدة ، أن الحركية بين الأجيال ، كانت متشابهة في بلدان مختلفة كثيراً مع ذلك مثل فرنسا وألمانيا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة ، الخ . صحيح أن هؤلاء المؤلفين استخدموا ترتيباً فظاً (فئـات العمال اليدويين / وغير اليدويين / والزراعيـين) . وقد أظهر ميللر (Miller) عبر استعماله لفئات أكثر لطفاً ، بعض الفروقات الدولية . ولكن يبدو أن هذا التحليل ، كما التحليلات اللاحقة ، لم تزعزع الاستنتاج العام لبنديكس وليبست . وتبيّـن دراسة فرنسية لداربل (Darbel) مثلاً ، التشابه الكبير للبنية الحركية في فرنسا ، وفي ألمانيا ، بمعزل عن كـون التفاوت يبدو ذو حدّة مختلفة في البلدين .

تتعلق المفارقة الثانية بتطور الحركية في الزمن . مما لا شك فيه أن الحركية الاجتماعية ممكنة وأكبر بكثير في المجتمعات الصناعية منها في المجتمعات التقليدية ، وهكذا نعلم بواسطة دراسات مثل دراسات سفالاستوجا (Svalastoga) ، بأنها في اسكنديناقيا أكبر بكثير اليوم منهـا في القرن الثامن عشر . في شتى الأحوال ـ وهذه هي المفارقة الثانية ـ بمعزل عن التصنيع والنمو الاقتصادي والتطور التربوي ، فإن بنية الحركية (أي بنية تدفقـات الحركية بين الأجيال) تظهر عملياً ثابتة منذ خمسة أو ستة عقود في السويد ، كما في انكلترا أو الولايات المتحدة . في فرنسا ، يلاحظ تيلو (Thelot) تلطيف « اللزوجة الاجتماعية » بين 1953 و 1970 . ويستنتج سفالا ستوجا الأمر نفسه في حالة الدانمارك . ولكن الانطباع العام هو الثبات . كيف تكون متوافقة مع تغيّر العـوامل التي يقتضي أن يكون لها تأثير على الحركية ؟

لقد أدت هذه المفارقات بشكل غير مباشر أو بشكل مباشر الى أبحاث منهجية غزيـرة ، وبخاصة في مجال قياس الحركية . وبالفعل ، لكي نقابل جدولين للحركية [جـدولين يعـطيان الأهمية الكمية للتـدفقات الذاهبة من أصل اجتماعي ن(ن = 1 إلى ع) الى وضع اجتماعي ج (ج = 1 الى ع)] في الزمان والمكان ، لا بد عملياً من المرور عبر بناء مؤشر الحركية (راجع مقالة القياس) . يمكننا أن نستعمل لهذه الغاية أدوات إحصائية كلاسيكية . ولكن بدفع من ياسودا (Yasuda) تم تطوير مؤشرات تسمى « بنيوية » . يهدف هذا النمط من المؤشرات الى تقييم القسم الخاص بالحركية غير البنيوية والحركية البنيوية ، أو الحركية المتولدة آلياً من تغيّـر الأعداد الاجمالية للفئات الاجتماعية من جيل الى آخر (إذا تدنى مثلاً عدد المزارعين من جيل الى آخر ، فإن عدداً من أبناء المزارعين يكونون بالضرورة « متحركين ») . وتوحي أعمال ياسودا بأن حركية مختلف الأمم الصناعية إذا كانت متشابهة ، فإن مساهمة الحركية الاجتماعية تكون متنوعـة . لقد بيّـن دنكان ومن بعده برتو (Bertaux) الصعوبات التي يطرحها مفهوم الحركية « البنيوية » . وبمعزل عن هذه الانتقادات ، ساهم مفهوم الحركية « البنيوية » في توجيه انتباه الباحثين نحو عدم ملاءمة تفسير تدفقات الحركية بصورة إجمالية ، بصفتها مؤشراً لجمود « البنى الاجتماعية » الكبير تقريباً وللسهولة

الكبيرة الى حد ما التي يمكن تجاوزها بها ، وإنما باعتبارها أثراً معقداً « لنظام » العوامل .

ولكن المفارقات الناتجة عن البحث ولّدت بخاصة تأملاً « نظرياً » وافراً . حاول كاهْل ، بواسطة تحليل دقيق ، أن يحدد في الحالة الأميركية ، الآثار الخاصة بحركية العوامل مثل التغيّرات « البنيوية » (التغيّرات في أعداد الفئات من جيل إلى جيل لاحق) ، والخصوبة التفاضلية للفئات ، والنزوح الداخلي (والهجرة إلى الخارج) ، الخ . ولكن تحليل كاهْل اصطدم باعتراضات جدية من قبل دنكان . وهكذا ، يقول دنكان ، من المستحيل ، انطلاقاً من جداول الحركية ، تحديد التأثير بدقة كاملة على حركية التغييرات في البنى الإجتماعية - المهنية . وبالفعل ، تبنى هذه الجداول عبر طرح الأسئلة على عينة من المسؤولين حول مهنة أهلهم ، وبالتحديد مهنة آبائهم . ولكن توزيع المسؤولين على أساس أصولهم الإجتماعية لا يمكن أن يفسّر باعتباره يعكس « البنية الإجتماعية المهنية على الجيل السابق » : من جهة أولى ، لأن المعلومات الخاصة بمهنة الأب ليست متزامنة ، ومن جهة ثانية ، حتى ولو كانت كذلك - لأن ظاهرة الخصوبة قد تكون مولّدة للتوترات . وهكذا ، إذا كانت إحدى الطبقات أخصب من الأخرى ، فإن عدد عناصر الأولى « في الجيل السابق » تكون بالضرورة مقدرة أقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة لعدد عناصر الثانية . وبعد أن استخلص دنكان نتيجة نهائية من هذه الصعوبات المنهجية ، انتهى إلى الإستحالة المنطقية لدراسة تدفقات الحركية بدقة كاملة . وعلى أساس هذا النقد ، يستبدل بلو ودنكان في «The American occupational structure» الرؤية الشاملة لكاهْل برؤية فردية . فمع بلو ودنكان وأقرانهم لم يعد يحصل التساؤل إذن حول الأسباب أو العوامل المسؤولة عن الحركية وكذلك عن تنوعاتها في الزمان والمكان . وإنما يحصل الإهتمام فقط بقياس تأثير محددات الوضع الإجتماعي للفرد مثل وضع الأب أو مستوى تعليم الشخص . فقد حل محل طموح التفسير الذي كان لدى سوروكين ثم لدى كاهْل وبلو ودنكان ، هدف **وصفي** بسيط . أما بودون (Boudon) فقد حاول من جهته أن يرتبط مجدداً بالتقليد التفسيري مستعملاً طريقة تركيبية حيث تكون جداول الحركية متولدة اصطناعياً من تصور تصرف الأفراد . فقد سمح له ذلك بتقديم تفسير لاستقرار بنية الحركية خلال العقود الأخيرة ، وكذلك تغيراتها الضعيفة في المكان .

يستند النموذج الموسع من قبل بودون (Boudon) على تحليل من النمط الاستراتيجي لتصرف الفاعلين : بفعل أصلهم الإجتماعي ، يكون لدى الأفراد في المتوسط نجاح مدرسي جيد تقريباً . في الوقت نفسه ، تتأثر حوافزهم بالأصل الإجتماعي : إن **الأكلاف** الإجتماعية الإقتصادية لتعليم إضافي يميل إلى التزايد بمقدار ما تكون الطبقة الإجتماعية أدنى ، فضلاً عن ذلك ، تميل **الفوائد** المتوقعة من التعليم الإضافي إلى اعتبارها أضعف بمقدار ما تكون الطبقة أدنى (وبالفعل ، إن فرداً من طبقة دنيا يصل بشكل أسرع إلى المستوى المدرسي الذي يسمح له في الأمل بوضع اجتماعي أعلى من وضع عائلته الأصلية) ؛ وأخيراً ، يختلف **الخطر** الذي

يتم تحمله في الإنخراط في استثمار مدرسي من طبقة اجتماعية إلى أخرى . إن الآثار الثقافية للمنشأ الإجتماعي وكذلك وبخاصة الفوارق في منطق الحوافز التي يدفع إليه المنشأ الإجتماعي تؤدي إلى التسبب باستثمار تعليمي متفاوت بفعل المنشأ الإجتماعي . وبما أن النظام الاجتماعي يعرض على الأفراد **منظومة** من التوجهات خلال فترة دراستهم، ينجم عن ذلك أن أثر الفوارق في الحوافز يكون مضاعفاً. وبأثر معقد، ولكن من الممكن تحليله رياضياً. لا يمكن « لديموقراطية » مهمة نسبياً على مستوى بداية الثانوي أن تلطف التمثيل المفرط للطبقات الوسطى وبخاصة العليا على مستوى التعليم العالي ، إلا في حدود معينة . فضلاً عن ذلك ، إن نمو أعداد التلاميذ والمستوى المدرسي الوسطي **يمكن** (وهذا ما يبدو أنه حصل من 1950 إلى 1970 في عدة أمم مصنعة) أن يولّدا أثراً تضخمياً وأن يؤثرا على الآمال الاجتماعية المتعلقة بمختلف المستويات المدرسية ، مع النتيجة الايلة إلى أن العلاقات الإحصائية بين المنشأ الإجتماعي والوضع النهائي تكون متأثرة تأثراً ضئيلاً . إن الإستقرار النسبي للحركية الذي يلاحظ خلال العقود الأخيرة يمكن أن يفسر إذن بصفته **أثراً نظامياً** معقداً ناجماً عن تجميع التصرفات والإستراتيجيات الفردية . كما أننا نستنتج رياضياً من النموذج أن بعض العوامل التي يمكن تقديرها بديهياً ، ينبغي أن يكون لها أثر على بنية الحركية (درجة ديموقراطية النظام التعليمي ، الصفة الإنتقائية إلى حد ما للمؤسسات التعليمية ، الخ) . **ويمكن** أن يكون لها في الواقع تأثير محدود في هذا الصدد . وهكذا يقدم النموذج تفسيراً معقولاً للفرق الضعيف في بنية الحركية التي تلاحظ عندما تقارن مختلف الأمم المصنعة . إذا كان لهذا التحليل بعض الصحة ، فينجم عن ذلك نتيجة مزدوجة :

1 ـ إن ثبات الحركية الصناعية ليس نتيجة لمعالجة النظام التعليمي الذي قد يسمح « للطبقة المهيمنة » في الحفاظ على موقعها وحظوظ الأفراد المنتيمن إليها .

2 ـ هذا الثبات هو أثر تجميعي معقد ليس فيه شيء من **الحتمية** أو **الضرورة** ، ولكنه على العكس ينجم عن التجمع الظرفي لجملة من الثوابت .

إن الدراسات التي أجراها جنكس (Jenks) في الولايات المتحدة وجيرو (Girod) في سويسرا أو مولير (Müller) ومير (Meyer) في ألمانيا متوافقة مع هذه المقاربة الإستراتيجية والنظامية للحركية الإجتماعية . إنها تبرهن أن الأصل الإجتماعي إذا كان يؤثر في مستوى التعليم بصورة حاسمة ، فإن مستوى التعليم يؤثر على الوضع الإجتماعي بشكل معتدل دوماً . كل هذه الدراسات توحي بفرضية عامة ، وهي أن تعقد المجتمعات الصناعية يحول ، إلا إستثناء ، دون العمل الدقيق « لهيئات التوجيه » . هذه المجتمعات هي على الأرجح أكثر المجتمعات التي عرفها التاريخ حركية . مما لا شك فيه أنها بعيدة عن الوضع المرجعي الذي يشار إليه بتعابير الحركية « التامة » أو « المساواة في الفرص » . ولكن تعقدها بالذات يضمن للأفراد هامشاً من

الإستقلال الذاتي بالنسبة إلى تحريضات وإكراهات البنى . ويظهر هذا الإستقلال الذاتي على أنه كافٍ ليحول دون الحتمية القاسية للمنشأ الإجتماعي على الوضع الإجتماعي ، أو إذا كنا نفضل اسلوباً أكثر تقليدية ، « للولادة » على « الرتبة » . إن حتمية من هذا النمط لا يمكن أن تظهر إلا في مجتمع حيث :

1 ـ توزيع المواقع الإجتماعية يمكن توقعها بسهولة ؛

2 ـ ومؤسسات الإنتقاء والتوجيه لديها القدرة على المراقبة الدقيقة للمسلك المدرسي والإجتماعي للأفراد .

3 ـ ويكون لهذه المؤسسات (لأسباب يقتضي حينئذ شرحها) هم أساسي هو تقليص الصعود الإجتماعي للأفراد ذوي الأصل الإجتماعي المتواضع . يبدو قليل الإحتمال ألا يتحقق أحد الشروط الثلاثة ، ولو بصفة تقريبية ، في المجتمعات الصناعية ولا سيما عندما تخضع لنموذج ليبرالي . ولأنها بالتحديد ليست متحققة ، تكون العلاقات الإحصائية التي تقيس المستوى المدرسي على الدخل أو الوضع الإجتماعي ضعيفة بصورة عامة في سويسرا ، كما في ألمانيا أو الولايات المتحدة ، أو أن الأفراد المتحدرين من طبقات عليا في بريطانيا (الأطر العليا ، المهن الحرة) لديهم فرص أكبر لأن « يعدّلوا » أكثر من المحافظة على موقعهم الأصلي . أما في فرنسا ، فإن كون البوليتكنيكيين هم بنسبة كبيرة من أصول عليا ليس بالتأكيد كاف لتشبيه المجتمع الفرنسي بنموذج مجتمع الطبقات المغلقة .

في الولايات المتحدة ، وصل تأثير علماء الإجتماع المساواتيين في سنوات الستينات إلى حد أن عقيدة إعادة الإنتاج الذاتي للطبقة المهيمنة ، وصلت إلى حد القداسة . لذلك ، كانت مفاجأة جنكس عندما بيّن مثلاً أن مستوى التعليم في هذا البلد ، له تأثير ضعيف جداً على الدخل . ولأسباب مشابهة لم يؤبه بجيرو (Girod) في أوروبا عندما بيّن ـ على ذمة تحليلات طولية بواسطة الزمر ـ أن التفاوت الناجم عن الظرف يستحق بأن يلفت الإنتباه بمقدار التفاوت الناجم عن البنى ، وبتعابير أخرى إن تاريخ الولادة ليس معطى أقل أهمية من الطبقة الإجتماعية للأصل . إن مثل هذه الإقتراحات تناقض النظريات التي كانت مهيمنة في سنوات الستينات . كان لها فضلاً عن ذلك « محذور » تدوين « غموض » يتطلب تفسيره نظريات أدق من نظرية إعادة الإنتاج الذاتية للطبقة المسيطرة .

● Bibliographie. — Bertaux, D., « Sur l'analyse des tables de mobilité sociale », *Revue française de Sociologie*, X, 4, 1969, 448-490. — Blau, P., et Duncan, O. D., *The American occupational structure*, New York, Wiley, 1967. — Boudon, R., *L'inégalite des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, A. Colin, 1973, 1978. — Carlsson, G., *Social*

mobility and class structure, Lund, Gleerup, 1958. — Darbel, A., « L'évolution récente de la mobilité sociale », *Economie et statistique*, *71*, 1975, 3-22. — Duncan, O. D., « Methodological issues in the analysis of social mobility », *in* Smelser, N., et Lipset, S. M. (red.), *Social structures and mobility in economic development*, Chicago, Aldine, 1966, 51-97. — Girod, R., *Mobilité sociale*, Paris/Genève, Droz, 1971 ; *Inégalité, inégalités*, Paris, puf, 1977. — Glass, D., *Social mobility in Britain*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954. — Goblot, E., *La barrière et le niveau. Etude sociologique sur la bourgeoisie française moderne*, Paris, F. Alcan, 1925; Paris, puf, 1967. — Goldthorpe, J. H., Llewellyn, C., et Payne, C., *Social mobility and class structure in Britain*, Oxford, Clarendon Press, 1980. — Kahl, J., *The American class structure*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1957. — Lipset, S. M., et Bendix, R., *Social mobility in industrial societies*, Berkeley/Los Angeles, University of California Press, 1959. — Miller, S. M., « Comparative social mobility, a trend report and bibliography », « La mobilité sociale comparée, tendances actuelles de la recherche et bibliographie », *Current sociology / La sociologie contemporaine*, IX, *1*, 1960, 1-89. — Müller, W., et Mayer, K. U. (red.), *Social stratification and career mobility*, Paris/La Haye, Mouton, 1973. — Peschar, J. L., *Chancenungleichheit*, Neuwied/Darmstadt, Luchterhand, 1979. — Sorokin, P. A, *Social and cultural mobility*, Glencoe, The Free Press, 1959 (refonte de *Social mobility*, avec en plus le chapitre V du volume IV de *Social and cultural dynamics*). — Svalastoga, K., « Social mobility : the Western European model », *Acta sociologica*, IX, *1-2*, 1965, 175-182. — Thélot, C., « Origine et positions sociales : faits et interprétation », *Economie et statistique*, 81-82, 1976, 73-88 ; *Tel père, tel fils*, Paris, Dunod, 1982.

ت

الكسي دو توكفيل Tocqueville (Alexis de)

على الرغم من أنه كان موضع التقدير واعترف به في حياته بصفته واحداً من أصحاب الملاحظة الثاقبي النظر في زمنه ، إلا أن توكفيل سقط ، على الأقل عندنا ، ورغم بعض الاستشهادات من مؤلفه لدى دوركهايم ، في نوع من النسيان لم يخرج منه إلا بعد الحرب العالمية الثانية . من الصحيح أن مجده لم يعرف الكسوف في الولايات المتحدة ، حيث اعترف الجميع بأن **الديموقراطية في أميركا** هو أحد المؤلفات الأكثر جدارة على الاطلاق ، التي كتبت حول المجتمع الأميركي .

في شتى الأحوال ، لم يقبل توكفيل في مقبرة عظماء علم الاجتماع بصفته عضواً كامل العضوية حتى لفت ريمون آرون (R. Aron) الانتباه الى مؤلفه . فأوغست كونت (A. Comte) معاصره الغريب الأطوار بعض الشيء والهامشي ما زال يعتبر « مؤسس » علم الاجتماع . وكارل ماركس ، الشخصية الأخرى التي لم يكن لدى توكفيل سوى حظ قليل للإلتقاءبه في هذا العالم ، في المجلس أو في المجتمع العلمي يبدو اليوم هو كذلك الأب المؤسس . هل يدفع توكفيل جزاءً قاسياً متأخراً لقاء خطيئته بألا يكون ، راديكالياً أو مؤسساً لبدعة ، وإنما مراقباً واضح الرؤية يدأب على المحافظة إزاء موضوع دراسته ، على كل المسافة المناسبة ؟

يقترح علينا توكفيل ، حول طبيعة وعمل وتطور المجتمع الحديث ـ أو ، الصناعي كما يرغب البعض أن يقول ـ تفسيراً متماسكاً ومبتكراً ، يتعلق بالعبور من المجتمع التقليدي ـ تنظيماً وحالات ـ الى المجتمع الحديث المتسم بالتنافس بين الأفراد المتحركين نسبياً والمتساوين في أوضاعهم القانونية . نلاحظ عنده استعمالاً حذراً لنماذج متناوبة . فمن جهة ، فيما يتعلق بالتاريخ الإداري لفرنسا ، يقدم لنا نموذجاً لإعادة الانتاج . والثورة ليست عملية قطع : فالإدارة الامبراطورية ومن ثم الجمهورية تدعم الميول البيروقراطية التي تأكدت بقوة سابقاً من قبل مجلس الملك وقضاة الضبط في النظام القديم . ولكن من جهة أخرى ، تشكل الثورة عبر تأكيد مبدأ المساواة القاطعة بين المواطنين قطيعة أكيدة مع مفهوم الحق القائم على الصفة والفوارق والامتيازات . وفي الحالة الأميركية ، نلاحظ المفارقة نفسها . فمن جهة أولى ، المجتمع الأميركي ، على الأقل المجتمع الذي تطور على ضفاف انكلترا الجديدة ، هو وريث المجتمع الانكليزي ، أو على الأقل الصيغة الطهرية لهذا المجتمع . ولكن من جهة أخرى ، تابع المجتمع

الأميركي المتطهر من أي تأثير لحزب التوري (Tory) ، تجربة راديكالية ذات نشاط لا يقارن وفريد على الأرجح في عمل التنظيمات الاجتماعية والسياسية . فالولايات المتحدة هي **الأمة الجديدة الأولى** بكل معنى الكلمة الذي أعطاه ليبست (Lipset) لهذا التعبير .

إن توكفيل حساس كذلك تجاه ما نسميه اليوم الآثار التراكمية . هذا الجانب جلي جداً في القسم الثالث من كتاب **النظام القديم والثورة** . إن إصرار توكفيل على الإشارة ، كم كانت خصائص الإدارة الفرنسية في القرن التاسع عشر مرئية في البيروقراطية الملكية ، لا تؤدي فوراً الى جعل القطيعة الدراماتيكية في نهاية القرن الثامن عشر ، مفهومة . ويتبع نموذجي إعادة الانتاج والتدعيم المقدمين في القسمين الأولين للمؤلف ، تحليل نوعين من الحركات التراكمية ، الواحدة قصيرة الأمد نسبياً والأخرى ظرفية ، في القسم الثالث منه . الأولى تتعلق بعملية نزع الشرعية عن النظام التقليدي من قبل « الفلاسفة » ، والثانية تتعلق بما قد نستطيع تسميته الضرب الذاتي لاستقرار مجتمع النظام القديم من قبل الملك ومستشاريه والإدارة العالية ـ وقد بلغت الأمور الذروة مع مشروع الإصلاح المزعج لكالون (Calonne) عام 1786 .

لقد طبّق توكفيل الطريقة المقارنة عفوياً ، ولكن بدقة . ولديه تجربة مباشرة لثلاثة مجتمعات غربية كبيرة في زمنه ، كانت ، وفقاً لأنماط مختلفة ، في الطريق الى إشاعة الديموقراطية هي : الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا . لكن كان لديه حدس مرهف جداً بالفوارق الوطنية . إلا أننا عندما نتكلم على المقارنة التوكفيلية ، ينبغي تحاشي عقبتين . من جهة أولى ، للطرفة عنده مضمون عام دوماً . ولم تذكر لتولّد أثراً عرقياً مثيراً للإعجاب ، وإنما ذكرت لتبيّن بعض الفوارق التي يبحث توكفيل عن تفسيرها في البنية المؤسساتية . ثانياً ، إن الفوارق التي تستخدم غالباً كنقطة انطلاق لتفكيره لم تتقلص أبداً الى خصوصية تاريخية ، على الرغم من أنه يعلق أهمية كبرى على تاريخ الشعوب التي يدرسها . وعلى سبيل المثال ، إن الفوارق في المواقف إزاء السلطات السياسية ـ « العناد » لدى الفرنسيين ، « المراعاة » لدى الانكليز ـ يمكن تفسيرها جزئياً بالمكانة التي تحتلها الإدارة العامة في فرنسا أو في انكلترا أو في الولايات المتحدة . ولكن هذه المواقف لم تعالج بصفتها معطيات لا تقهر ترد الى ميزة وطنية خفية .

تستند مقارنة توكفيل الى منطق الفوارق المؤسساتية . كما إن تحليل الراديكالية السياسية لمثقفي النظام القديم كان كلاسيكياً . ويواجه توكفيل بين صخب « فلاسفتنا » والروح العملية للمثقفين الانكليز والأميركيين . ولكنه يحتاط كثيراً في تفسير هذه الفوارق فقط في طبيعة « الشغف العام والغالب » بالحرية والمساواة التي تُدمج غالباً جداً بإرث فولتير (Voltaire) والموسوعيين (Encyclopédistes) . وبالفعل ، هذا « الشغف العام والغالب » ليس حكراً على المثقفين الفرنسيين . إنه خاصية الانسان الديموقراطي . وما هو خاص في الحالة الفرنسية ، هو نوع من التراث الثقافي ـ أولوية الدراسات الانسانية ؛ ولكن على الأخص نوع من التموضع في البنية الاجتماعية ، يجعل من « المثقفين » ، قريبين من أهل الحول والطول في القرن الثامن عشر (بفضل حياة الصالونات) ، وفي الوقت نفسه مبعدين جداً عن مراكز القرار التي تبقى حكراً على الملك وحاشيته .

يقترح توكفيل علينا تفسيراً للمجتمعات السياسية في الغرب الحديث ، يجمع بطريقة متفاوتة الذكاء والدقة في مشروع ذات طموح محصور الى حد كبير : كيف يمكن أن تكون ثلاثة مجتمعات وريثة للتراث نفسه ، هي فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة ، في طريقها لأن تصبح مجتمعات ديموقراطية ؟ ما هو معنى تطورها ؟ وأية خصوصية مؤسساتية تؤمن فرادة كل منها بالنسبة للاثنين الآخرين ؟

● Bibliographie. — Tocqueville, Alexis de, *De la démocratie en Amérique*, 1835; *L'Ancien Régime et la Révolution*, 1856, in *Œuvres complètes*, Paris, Gallimard, 1952-1970, 13 vol. — Aron, R., « La définition libérale de la liberté : Alexis de Tocqueville et Karl Marx », *Archives européennes de Sociologie*, V, 2, 1964, 159-189; *Les grandes étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. — Birnbaum, P., *Sociologie de Tocqueville*, Paris, puf, 1970. — Bourricaud, F., « Cotradition et traditions chez Tocqueville », *The Tocqueville Review*, Winter 1980, II, 1, 25-39; *Le bricolage idéologique. Essai sur les intellectuels et les passions démocratiques*, Paris, puf, 1980, 37-67. — Drescher, S., *Dilemmas of democracy, Tocqueville and modernization*, Pittsburg, Univ. of Pittsburg Press, 1968. — Furet, F., *Penser la Révolution française*, Paris, Gallimard, 1978. — Gauchet, M., « Tocqueville, l'Amérique et nous. Sur la genèse des sociétés démocratiques », *Libre*, VII, 1980. — Jardin, A., et Pierson, G. W. (red.), *Gustave de Beaumont, Lettres d'Amérique, 1831-1832*, Paris, puf, 1973. — Lamberti, J.-C., *La notion d'individualisme chez Tocqueville*, Paris, puf, 1970. — Lively, J., *The social and political thought of Alexis de Tocqueville*, Oxford, Clarendon Press, 1962. — Schleifer, J. T., *The making of Tocqueville's Democracy in America*, Univ. of North Carolina Press, 1980.

الدور — Rôle

إن مفهوم الدور في معناه السوسيولوجي ، ينسب غالباً الى لينتون (Linton) رغم أن هذه الكلمة الخاصة بالمسرح قد استعملت عند نيتشه (Nietzsche) بالمعنى السوسيولوجي : « إن هم الوجود يفرض [. . .] على أغلب الأوروبيين من الذكور دورا محدداً ، مهنتهم كما يقال » («Le gai savoir» الفقرة 356) . بالنسبة لعالم الاجتماع ، يتضمن كل تنظيم مجموعة من **الأدوار** متمايزة تقريباً (مثلاً المدير ، الناظر العام ، أمين الصندوق ، مندوبو التلاميذ ، التلاميذ ، الخ . في مدرسة ثانوية معينة) . هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة **إلزامات** معيارية يفترض **بالفاعلين** الذين يقومون بها الخضوع لها ، **وحقوق** مرتبطة بهذه الإلزامات . وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات وإلزامات مرتبطة خاصة بمنطقة استقلال ذاتي مشروط . فالمدير ، لأنه عليه أن يحافظ على حسن سير مؤسسته ، **يمكنه** في حدود معينة وبشروط محددة بدقة تقريباً ، اللجوء الى عقوبات معينة فيما لو ابتعد فاعل آخر معيّن ـ تلميذ على سبيل المثال ـ عن القواعد التي تحدد دوره كتلميذ . وفيما يتعلق بالتلميذ عليه أن يخضع لهذه القواعد ، ولكنه يستطيع بالمقابل أن يعترض على إساءة استعمال السلطة من قبل المدير . إن الإلزامات المعيارية المقترنة بكل دور من الأدوار والتي تكون في أبسط الحالات معروفة تقريباً من مجموع الفاعلين المنتمين الى تنظيم معيّن ، تخلق توقعات

للدور تؤدي الى تقليص الشك في النشاط المتبادل : عندما يدخل الفاعل أ في نشاط متبادل مع الفاعل ب فإن كليهما ينتظران أن يتحرك الآخر في الإطار المعياري الذي يحدد دوره .

إن فكرة الدور مهمة كما سنرى في تحليل بعض الظاهرات السوسيولوجية الكبيرة ، وهي بالتأكيد في المقام الأول من التحليل السوسيولوجي الضيق . إنها مفهوم أولي في علم اجتماع التنظيم وعلم اجتماع العائلة . ولكن من المهم التشديد على ملاحظة هي : إذا كانت الإلزامات التي تفرض نفسها على أعضاء تنظيم معيّن عبر تعريف دورهم ، جوهرية لتحليل سلوكهم ، فإنها لا تكفي لتحديد هذا السلوك . وبالفعل ، تتضمن الإلزامات المعيارية بصورة عامة عدم تحديد والتباس يسمحان للفاعل بهامش من المناورة يمكن أن يتطور في داخلها سلوك استراتيجي . لقد شدد غوفمان Goffman على الشخص الذي يلعب دوراً معيناً أن يعترف بوجود مسافة (متغيّرة حسب الحالات) بينه وبين دوره . وقد شدد بارسونز (Parsons) كثيراً على « شروط تغيير » الإلزامات المعيارية المقترنة بالدور . أما مرتون (Merton) فقد أشار الى « إزدواجيتهما » . وهكذا يقتضي دور الباحث أن يكون صاحب هذا الدور مستعدّاً لوضع نتائجه تحت تصرف انداده بأقصى سرعة ممكنة ، ولكنه يقتضي كذلك ألا يظهر تسرعاً كبيرا لنشر مقالة . عليه أن يكون منغلقاً على « الأزياء الثقافية » وإنما منفتح على « الأفكار الجديدة » . عليه أن يترك لأنداده الاهتمام بتقدير انتاجه ، ولكن عليه كذلك أن يدافع عن فرضياته ونتائجه . عليه أن يعرف المساهمات السابقة حول موضوعه ولكن عليه كذلك أن يتحاشى التبحّر « غير المفيد » . عليه ألا يعطي قيمة إلا لآراء المتخصصين ولكن عليه أن يعترف أن غير المتخصصين يمكنهم عرضاً أن يلعبوا دوراً إيجابياً في توجيه علمه . عليه أن يكرّس انتباهاً كبيراً للتفاصيل ؛ ولكن أن يتحاشى التحذلق .

إن شروط تغيير الأدوار وازدواجيتها هي مميزات عامة لكل نظام للأدوار ، حتى في الحالة التي تكون فيها الأدوار موضوعاً لتحديد قبليّ (حالة التنظيمات الرسمية) ، يكون من المستحيل فعلياً بصورة عامة، من وجهة نظر تقنية ، تحديدها بطريقة دقيقة كفاية لتشمل كل أوضاع النشاط المتبادل الممكنة . وتطبق الحجة من باب أولى على الأدوار التي لا تنجم إلا بشكل جزئي جداً عن تعريفات قَبْلية مثل الأدوار العائلية .

ويولّد هامش الاستقلال الذاتي الذي تنطوي عليه شروط التغيير والازدواجية ، آثاراً نظامية ، هذه الآثار التي شدد عليها علماء اجتماع التنظيمات بقوة . هذا المفهوم مهم جداً الى حد أنه من المفيد توضيحه بواسطة مثل مفصّل . إن مراقبي أزمة النظام الجامعي الأميركي خلال سنوات الستينات صعقوا بحقيقة مفاجئة : لقد كان التمرد ضد النظام الجامعي بالأحرى من فعل الطلاب المنتسبين الى أفضل الجامعات . لماذا ؟ يتعلق الأمر تحديداً والى حد كبير بأثر نظامي ناجم عن « شروط تغيير » دور الاستاذ الجامعي . هذا الدور ينطوي بصورة عامة على دورين ثانويين على الأقل : دور المدرّس ودور الباحث . ووجود الدورين الثانويين هو نتيجة لوظيفة الجامعة المزدوجة : إنتاج المعارف ونقلها . وهذه الإزدواجية في الدور تمنح الأفراد الذين يحتلونها درجة من الحرية : فلديهم الحرية ، ضمن حدود معينة ، في تحقيق المقدار الأفضل الذي يناسبهم

بين الدورين الثانويين اللذين يفترض أن يقوموا بهما . لنتفحص الآن التكاليف والفوائد المقترنة بالدورين الثانويين . إن نظام المكافآت الاجتماعية للمدرس هو بطبيعته ، **محلي** ، فالمدرّس « الجيّد » يتم تقديره من قبل طلابه . وينظر إليه بتقدير من إدارة المؤسسة التي ينتمي اليها . ولكن لا يمكن أن تمتد شهرة المدرس إلا استثناء الى خارج جدران مؤسسته . أما نظام مكافآت الباحث فهو على العكس بطبيعته **كوسموبوليتي** على حد قول مرتون . فإن نتائج اكتشاف معيّن مخصصة نظرياً على الأقل لأن توضع بمتناول كل الجماعة العلمية العالمية . وهكذا ، فإن مكافآت المدرس هي بفعل طبيعة الأدوار ، ذات مصدر محلي أي المؤسسة ، ومكافآت الباحث ذات مصدر مركزي . يقتضي إذن التوقع أن يعطي النظام الذي يستبعد الفصل على المستوى الفردي لأدوار المدرّس والباحث جاذبية قوية للدور الثانوي الثاني . ولنتفحص الآن **الأثر النظامي** المتولد عن شروط تغير الأدوار . يتميّز النظام الجامعي الأميركي ، إذا ما قارناه مثلاً بالنظام الفرنسي ، بحركية قوية . وبما أن المؤسسات الجامعية ذات مكانة متفاوتة فالسعي إليها متفاوت . وينجم عن ذلك أن فرداً تكون شهرته في تصاعد يسعى « عادة » للانتقال الى مؤسسة أعلى مكانة . وتسعى المؤسسات ذات المكانة من جهتها الى الاحتفاظ بمكانتها وإذا أمكن زيادتها بتمسكها بمساعدة المرشحين ذوي المكانة الأكبر . ولكن نتيجة «لطبيعة » الأدوار الثانوية تقوم الشهرة بصورة عامة على أساس أعمال البحث أكثر بكثير من كفاءة المدرّس . يقتضي أن نضع جانباً حالة كليات «Liberal Arts Colleges» حيث يتم بصورة خاصة تقييم شكل معين من التعليم ، والتي يكون لديها القدرة على تقديم شهادة شهرة لمدرّسيها قابلة للتداول في سوق جامعية أوسع . ولكن بصورة عامة ، ينجم عن الجاذبية الخاصة بالمكافآت المرتبطة بالدور الثانوي للباحث أن أفضل الجامعات هي تلك التي يميل فيها المدرسون ، باعتبارهم غالباً ما يكونون باحثين معروفين ، الى تفسير دورهم كمدرسين بالشكل الأكثر حصراً قدر الإمكان ، ساعين إلى التقليل من الوقت المكرّس لهذا الدور الثانوي ، وإلى استهلاك طاقتهم فقط في إطار التعليم المرتبط مباشرة بالبحث . وهكذا نصل الى تناقض يفسر انعكاس الترابط بين الأهلية والاعتراض : إن « أفضل » الجامعات هي تلك التي يكون لديها « أفضل » الأساتذة و« أفضل » الطلاب . ولكنها كذلك الجامعات التي لا يهتم فيها أساتذتها إلا قليلاً بأوسع فئة من الطلاب وهم الطلاب المبتدئون . إن هؤلاء الطلاب الكثيري العدد والواعين لمؤهلاتهم ، بما أنهم اختيروا على أساس عملية انتقاء قاسية ، لديهم كذلك شعور أوضح من طلاب المؤسسات الأقل مكانة ، بأن الهيئة التعليمية تهملهم . هذا المثل يوضح بالتفصيل حالة بارزة أساسية حيث نرى أن شروط تغيير الأدوار يمكن أن تولّد آثاراً نظامية ذات أهمية اجتماعية كبيرة وإن تحليل هذه الآثار هو أحد الأغراض الرئيسية لنظرية وعلم اجتماع التنظيمات . والقارىء الذي يهمه التعمق في هذه النقطة يمكنه الرجوع الى أعمال دوتش (Deutsch) وكروزييه (Grozier) ومارش (March) وسيمون (Simon) التي تحتوي على أمثلة عديدة للآثار النظامية المتولدة عن أنماط تنظيمية .

إن **النماذج المتغيرة** الشهيرة التي ذكرها بارسونز تسمح من جهتها بإقامة تصنيفية مفيدة للأدوار ، وفي الوقت نفسه ، إبراز أهمية مفهوم الدور لتحليل بعض المسائل المتعلقة بعلم

الاجتماع الواسع . ولكي ندخل المتغيرات الأربعة التي ذكرها بارسونز ، لنأخذ مثل الدور الخاص « بموظف المصرف » . فعليه خلال قيامه بدوره أن يعامل زبائنه بنفس الطريقة : إن دوره « شمولي» . في المقابل ، يتوجه حب الوالدين الى أفراد محددين تماماً (أهل الأنا) : إن دور البنت أو الإبن « تخصيصي » . فضلاً عن ذلك ، لا يناقش موظف المصرف مع زبائنه ولا يتعامل معهم إلا في مواضيع محددة جداً : فدوره « محدد » في حين أن دور البنت أو الإبن « غامض » . من جهة أخرى ، إن العلاقة بين الموظف والزبائن « محايدة عاطفياً » . بخلاف العلاقات بين الإبن والأب . وأخيراً ، يصبح الإنسان موظفاً في مصرف في حين أنه يولد إبناً . الدور الأول « يتوجه نحو الإنجاز » في حين أن الثاني « مفروض » . تسمح هذه التصنيفية ، بمعزل عن فائدتها الذاتية ، بتحديد التناقض الكلاسيكي بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الصناعية » . في الأولى ، المتميّزة بنظام بسيط لتقسيم العمل ، تميل الأدوار لأن تكون تخصيصية ـ غامضة ـ غير محايدة عاطفياً ومفروضة ، في المقابل ، وبمقدار ما تكون عملية « العقلنة » الموصوفة من قبل فيبر أكثر بروزاً ، تميل الأدوار المحددة في تنظيم تقسيم العمل الى النمط الشمولي ـ المحدد ـ المحايد عاطفياً و« الموجه نحو الانجاز » .

ثمة نتيجة أخرى لتعقد تقسيم العمل هي أنها تضاعف الأدوار التي تقع على الفرد : يمكننا أن نكون في آن واحد ابنة وأماً لعائلة ، وموظفة في مصلحة المياه ومناضلة نقابية وناخبة . . الخ . إنه **الموقع المعيّن** الذي ذكره مرتون . إن تعقد **الموقع المعيّن** يسير جنباً الى جنب مع تعقد **الدور المعين** ، أي مجمل شركاء الأدوار . وإن تطور **الأدوار المعينة والمواقع المعينة** له دون شك نتائج مهمة ، كما لاحظ ذلك ر. كوزير (R. Coser) .

فبمقدار ما يكون على الفرد أن يؤمن أدواراً أكثر عدداً وأكثر تعقيداً ، تكون لديه فرص أكبر لأن يجد نفسه عرضة لمتطلبات معيارية متناقضة جزئياً . وبالتالي ، عليه أن يقدم عمليات تحكيم ، والتساؤل عن الطريقة الفضلى لتفسير هذه الأدوار المختلفة . وباختصار إن تعقد تقسيم **الأدوار المعينة والمواقع المعينة** وتزايد حصة الأدوار الشمولية ـ المحددة ـ المحايدة عاطفياً ـ والموجهة نحو الإنجاز تتضمن دون شك آثاراً تفردية (R. Coser) ، وكما شعر بذلك دوركهايم ، ميلاً مترابطاً لتصاعد الفردية و« الأنانية » .

لمفهوم الدور ، كما برهنت الأمثلة السابقة ، أهمية جوهرية في التحليل السوسيولوجي الواسع كما في التحليل السوسيولوجي الضيق . لذلك ، اقترح مؤلفون مثل بارسونز ودهراندورف اعتبار علاقات **الدور** بمثابة عناصر بدائية . تعتبر بالنسبة لعلم الاجتماع مثلما هي الجزيئات بالنسبة للفيزياء . إن مثل هذا التصور يصطدم مع ذلك باعتراض كبير ، هو أن العلاقات بين العناصر الاجتماعية ليست بالضرورة علاقات أدوار أو كما يمكننا القول أيضاً علاقات **نشاط متبادل** . يمكن أن تكون كذلك علاقات قابلة لأن نصفها رغبة في التمييز ، بأنها علاقات **تبعية متبادلة** . وهكذا فإن مجموع المستهلكين ينبغي أن يعتبر وكأنه يشكل نظاماً من العلاقات ، بما أن سلوك كل مستهلك يؤثر على مجموع شركائه . كما أن تصرفات الإخصاب في كل عائلة في ز تؤثر على البنى

التربوية في ز + ق ، وبنى الاستخدام في ز + م ، والبنى الديموغرافية في ز + ن . إن أنظمة التبعية المتبادلة المعقدة ، التي تهم بالتأكيد عالم الاجتماع ، ليست أنظمة أدوار . في الواقع تشكل أنظمة الأدوار (أنظمة النشاط المتبادل) وأنظمة التبعية المتبادلة تشابكاً معقداً ، مرتبط في الأغلب بعلاقات السببية المتبادلة . وهكذا فإن التغييرات التي أثرت على الأدوار التي تحتويها أنظمة مؤسسات التعليم خلال العقود الأخيرة ، تكون غير قابلة للفهم إذا لم نأخذ في الاعتبار نمو « الطلب على التعليم » . ولكن هذا النمو نفسه ينجم عن التنافس (شكل من التبعية المتبادلة) بين العائلات (وبين الأفراد) في سوق الأوضاع الاجتماعية . ولكي نحدد هذا المثل ، لنتفحص حالة كليات الآداب والعلوم القديمة . من الناحية التقليدية ، كانت وظيفتها الرئيسية إعداد المدرسين الثانويين . إلا أن زيادة « الطلب على التعليم » من جهة وإشباع سوق التعليم من جهة أخرى ، أدت الى التقليل من قيمة هذه الوظيفة خلال سنوات الستينات . فدفعت الجامعات الى إعادة تعريف وظائفها وانطلاقاً أدوار المدرسين في التعليم العالي مع الصعوبات التي نعرفها . عندما تتغير بشكل مفاجىء الشروط الخارجية التي يتعرض لها نمط تنظيمي ، يمكن أن يكون من الصعب إيجاد الترتيبات ذلك أن إعادة تعريف الأدوار لديه كل الفرص للاصطدام بعقبة مزدوجة : من ناحية الفرد ، يمكن أن يتضمن إعادة تعريف دوره تكاليف ليست بسيطة ؛ ومن ناحية النظام يمكن أن ينقضي وقت من الكمون تظهر خلاله الوظائف القديمة والأدوار القديمة وكأنها مصابة بالعفاء دون أن تتمكن الوظائف الجديدة من أن توصف أيضاً بطريقة واضحة بما فيه الكفاية لكي تسمح بإعادة تعريف دقيقة للأدوار . إن وضعاً من هذا النوع يمكن أن يوصف بسهولة بواسطة مفهوم دوركهايم عن **الارتباك** . إننا نستنتج من هذا المثل أن الأنماط المنظمة أو أنماط النشاط المتبادل موضوعة تحت تأثير وقائع التبعية المتبادلة . إنه عرض يلزمنا بالاعتراف أن هنالك أنماطاً أخرى من العلاقات الاجتماعية غير علاقات الأدوار (وهي العلاقات التي نشير إليها هنا بعبارة علاقات التبعية المتبادلة) ، وأن علاقات النشاط المتبادل يمكن أن تتأثر بعلاقات التبعية المتبادلة) . إن السببية المتبادلة التي تجمع علاقات التبعية المتبادلة وعلاقات النشاط المتبادل أو علاقات الأدوار تسمح أخيراً بتوضيح الرابط بين الدور والوضع . هذه الكلمة الأخيرة تدل على الموقع التسلسلي للفاعل في المجموع الاجتماعي . ذلك أن تغيّر (أو ثبات) الوضع المرتبط بدور معيّن تتعلق كثيراً بآثاره التبعية المتبادلة . وهكذا بدّل انتشار التعليم الوضع المرتبط ببعض فئات المدرّسين .

وعلى عكس ما ظن بارسونز ، يكون لدى الفرد بالإجمال فرصة أكبر في الدعوة لتكوين العنصر الذي لا يمكن اختزاله لعلم الاجتماع من « علاقة الدور » . وينجم ذلك من كون التنظيمات إذا كان ممكناً اعتبارها بمثابة أنظمة للأدوار ، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للمجتمعات .

• Bibliographie. — Blau, P. M., « Structural constraints of status complements », *in* Coser, L. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975, 117-138. — Coser, R., « The complexity of roles as a seedbed of individual autonomy », *in* Coser, L. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975, 237-263. — Crozier, M., et Friedberg, E.,

L'acteur et le système. Les contraintes de l'action collective, Paris, Le Seuil, 1977. — DAHRENDORF, R., « Homo sociologicus », *in* DAHRENDORF, R., *Essays in the theory of society*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1968, chap. II, 19-87. — DEUTSCH, K. W., « On political theory and political action », *American political science review*, LXV, *1*, 1971, 11-27. — DURKHEIM, E., *Division du travail** ; *Suicide**. — ELRIDGE, J. E. T. (red.), *Max Weber : the interpretation of social reality*, Londres, M. Joseph, 1970, 1971. — GOFFMAN, E., *Asylums. Essays on the social situation of mental patients and other inmates*, Garden City, Anchor Books, 1961; Chicago, Aldine, 1961, 1962. Trad. franç., *Asiles. Etudes sur la condition sociale des malades mentaux et autres reclus*, Paris, Minuit, 1968 ; *Interaction ritual. Essays in face to face behavior*, Chicago, Aldine, 1967 ; Londres, Allen Lane, 1972. Trad. franç., *Les rites d'interaction*, Paris, Minuit, 1974. — LINTON, R., *The study of man. An introduction*, New York/Londres, Appleton, 1936. Trad. franç., *De l'homme*, Paris, Minuit, 1968. — MARCH, J. G., et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. franç., *Les organisations. Problèmes psychosociologiques*, Paris, Dunod, 1964, 1974. — MERTON, R. K., *Sociological ambivalence and other essays*, New York/Londres, Glencoe, The Free Press, 1976. — NADEL, S. F., « Problems of role analysis », « Conformity and deviance » et « The coherence of role systems », *in* NADEL, S. F., *The theory of social structure*, Londres, Cohen & West, 1957, chap. II, III et IV, 20-44, 45-62 et 63-96. Trad. franç., « L'analyse des rôles », « Conformité et déviance » et « La cohérence des systèmes de rôles », *in* NADEL, S. F., *La théorie de la structure sociale*, Paris. Minuit, 1970, chap. II, III et IV, 47-48, 79-102 et 103-142. — NIETZSCHE, F., « Inwiefern es in Europa immer « künstlerischer » zugehn wird », *in* NIETZSCHE, F., *Die fröhliche Wissenschaft*, Chemnitz, E. Schmeitzner / New York, E. Steiger, 1882, § 356. Trad. franç., « Dans quelles mesures les conditions de vie seront de plus en plus « artistiques » en Europe », *in* NIETZSCHE, F., *Le Gai Savoir. Œuvres philosophiques complètes*, Paris, Gallimard, 1967-1978, 14 vol., vol. V, § 356, 243-245. — PARSONS, T., et SHILS, E., *Toward a general theory of action*, Cambridge, Harvard University Press, 1951. — WEBER, M., *The interpretation of social reality*, New York, Scribner, 1971.

الدورات — Cycles

تنجم الظاهرات الدورية بصورة عامة من كون عملية معينة تبرز وهي تتطور ، رد فعل سلبياً يؤدي الى قلب الاتجاه الملاحظ سابقاً . يمكن من ثم أن ينقلب الاتجاه الجديد بسبب ظهور أثر جديد لرد فعل معين .

لنتخيل أن نقصاً معيناً في الأطباء يظهر في مجتمع ما ، في فترة زمنية معينة (ز) . حينئذٍ تنطلق حملة سياسية مدعومة من الصحافة . إن الإعلان المعطى عن النقص ، وكون مداخيل الأطباء تكون عادة مرتفعة في وضع يكون فيه الطلب على المعالجات الطبية يفوق العرض ، سيحث عدداً معيناً من الطلاب على المباشرة بدراسات طبية . ولكي نحدد الأفكار ، لنتخيل أن عدد المرشحين للطب كان مساوياً لـ ع إذا لم يصل النقص الى علم الجمهور وأن أثر الدعاية ينقل الرقم من ع + △ ع . ولنفترض فضلاً عن ذلك أن قبولاً سنوياً ل ع + △ من الأطباء يكفي لسد العجز . ففي السنة القادمة أي في ز + 1 يبقى العجز قائماً بما أن الأطباء الذين ينهون دراساتهم ما زال معدلهم الوسطي يساوي العدد ع في السنة . من الممكن إذن أن تستمر الحملة الشاجبة للنقص في الأطر الطبية : فالإحصاءات لا تعرف إلا متأخرة . بالإضافة الى ذلك يستمر العجز محسوساً في ز + 1 أكثر مما كان في ز . وبالتالي ، ثمة تزايد في المرشحين يكون قابلاً للظهور . لنفترض أن عدد

المرشحين في ز + 2 يكون مساوياً ل ع + 2△ع وأن الأسباب ذاتها تولّد النتائج ذاتها في الفترات اللاحقة . وفقاً لهذه الفرضية يستمر عدد المرشحين بالتصاعد الى أن تصل الى السوق المجموعة التي بدأت دراساتها في ز ، أي إذا افترضنا أن دراسة الطب تستغرق في المتوسط سبع سنوات ، نكون في ز + 7 . وفي ز ع7 سيظهر في السوق ع · △ من الأطباء الجدد ، هذا العدد الذي اعتبر فرضياً أنه يكفي لسد العجز إذا بقي في هذا المستوى في الفترات اللاحقة . ولكن عدد الأطباء الجدد سيستمر في الواقع في النمو أيضاً خلال عدد معيّن من السنوات . إذا كنا نقبل الفرضيات التبسطية للنموذج ، ع + 2 △ ، ع + 3 △ ، الخ . ، فإن أطباء جدد سيظهرون في السوق خلال ز + 8 ، ز + 9 ، الخ . وفي فترة معينة ، ثمة نتيجة رد فعل سلبية قابلة للظهور . وبالفعل ، اعتباراً من ز + 8 ، فإن الأجور الوسطية للأطباء الجدد يكون لديها فرص للإنخفاض . بالإضافة الى ذلك ، ستظهر الإحصاءات فائضاً في الأطر الطبية . وتتوفر الفرص لظهور حملة سياسية جديدة . ونحن نتخيل بسهولة موضوعاتها : تدعيم قساوة الدراسات الطبية ، بطريقة تسمح بانتاج أطباء أقل عدداً وأفضل إعداداً . وباختصار ، ثمة كل الفرص لأن نشهد ظهور نتائج ردعية متماثلة مع نتائج **التحريض** الذي ظهر في (ز) . من الممكن أن تبقى هذه النتائج الردعية ناشطة خلال فترة طويلة جداً ، لأسباب متماثلة بدقة مع السابقة . الأمر الذي يؤدي ، بعد فترة معينة ، الى أن عجزاً جديداً تتوفر له فرص الظهور .

من المتفق عليه أن هذا المثل تبسيطي . فالظاهرات الدورية لا تظهر أبداً بهذا النقاء في الحياة الاجتماعية . ولكنه يظهر أحد الأسباب الجوهرية لظهور الدورات ، وهي أن الفاعلين الاجتماعيين يدركون المستقبل بنسبة أقل من الصفاء كلما أصبح بعيداً . ففي ز + 1 قد يكون ممكناً امتصاص العجز . ولكن هذا الواقع لا يعود مرئياً بالنسبة نفسها في ز + 8 . وفي ز + 1 يكون العجز ظاهراً بمقدار ظهوره في ز .

لقد ساهم الاقتصاديون كثيراً في لفت الانتباه الى هذا النمط من الظاهرات ، وهكذا فإن نظرية بيت العنكبوت تدخل فرضية مفادها أن المنتجين يميلون إلى تقدير الأسعار المقارنة للغد انطلاقاً من أسعار اليوم . وبالتالي ، فإنهم ينزعون الى **الإفراط** في انتاج المنتجات التي تبدو لهم أنها أكثر فائدة ، والى التقليل من المنتجات التي تبدو له أقل مردوداً . الأمر الذي يؤدي الى أن تباع الأولى بسعر أقل ارتفاعاً والثانية بسعر أكثر ارتفاعاً مما هو متوقع . وقد لوحظت عملية بنيوية مشابهة فيما يتعلق بحملات التلقيح في البلدان النامية . في المرحلة الأولى ، ثمة نسبة كبيرة من الأمهات الشابات يلقحن المولودين الجدد ، وبالتالي يختفي المرض . حينئذ يظهر ميل الى إهمال التلقيح ، فيعود المرض للظهور ، مسبباً عودة الحيطة في المرحلة اللاحقة .

من الطبيعي أن التفاوت بين التوقعات والواقع ليس السبب الوحيد لظهور الظاهرات الدورية . ففي حالات كثيرة تنتج الدورات بفعل اصطدام اتجاه معين بسقف يؤدي الى استرجاع الاتجاه . نتذكر هنا النماذج التي طورها مالتوس (يتعثر النمو السكاني بمحدودية الموارد الطبيعية الأمر الذي يؤدي الى زيادة الوفيات وربما انخفاضاً في الولادات ويسبب هذان العاملان انخفاضاً في النمو السكاني) أو ريكاردو (تذبذب الأجور حول مستوى الكفاية) . يظهر أن هذه النماذج

النظرية تملك بعض التلاؤم فيما يتعلق بتفسير بعض الظاهرات التاريخية . وهكذا طبق لوروا لادوري (Le Roy Ladurie) نموذجاً مالتوسياً جديداً على المجتمع الريفي في لانغدوك (فرنسا ـ Languedoc) من القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر : تسبب زيادة السكان تجزئة الأرض والإفقار الأمر الذي يؤدي الى التقلص الديموغرافي . ثمة مؤلفون آخرون ، مثل بوا (Bois) الذي شملت أعماله مقاطعة أخرى هي النورماندي ، أعطوا تفسيراً أكثر تعقيداً بكثير للظاهرات الدورية التي ظهرت في ذلك العصر . إن التحليل هو التالي بإيجاز كبير . إن زيادة السكان تؤدي الى استصلاح أراضٍ جديدة ، أكثر فأكثر هامشية . وبالتالي تنخفض الانتاجية . ويتعاظم انخفاض الانتاج أيضاً نتيجة لعوامل أخرى . وهكذا تنمو الزراعة على حساب الرعي الأمر الذي ينتج عنه ندرة نسبية لزبل السماد . ومن ثم يظهر انخفاض في الانتاجية وارتفاع نسبي للأسعار الزراعية . ولكنه يترافق مع انخفاض للأجور الحقيقية للفلاحين . أما لجهة الاقتطاع الاقطاعي ، فإن حجمه يمكن أن يتنامى أو على الأقل يبقى ثابتاً . خلال حقبة معينة ، إن إنخفاض معدل الاقتطاع الذي ينطوي عليه إفقار الفلاحين يتم تعويضه وأحياناً تجاوزه بسبب عدد الوحدات التي تتحمل الاقتطاع ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار الضعف الدال على معدل الاقتطاع ، في تسهيل إعادة إنتاج جموع الفلاحين ، وبالتالي ، تكوين وحدات تكون أيضاً أكثر هامشية . ولكن ثمة عتبة يتم الوصول إليها ، لا يعود ممكناً بعدها المحافظة على حجم الاقتطاع الاقتصادي إذا لم يرفع معدل الاقتطاع . إن هذا الوضع ، مضافاً إليه الافقار المتزايد ، يؤدي الى وقف النمو السكاني . حينئذٍ نشاهد انقلاباً لكل الاتجاهات السابقة : يتزايد معدل الاقتطاع ، ويتقلص إشغال الأرض والانتاج ، وتتزايد الانتاجية ، وتنخفض الأسعار الزراعية النسبية ، وينخفض حجم الاقتطاع .

إن التفاوت بين التوقع والواقع ، ونتائج السقف ، يعتبران سببين رئيسيين لظهور الظاهرات الدورية . ولكن ثمة حالات أخرى بارزة . تؤدي بعض الظاهرات بطريقة شبه طبيعية نتائج التجاوز (Overshooling) مولّدة بدورها ردة فعل بالاتجاه المعاكس . وقد أعطى باريتو (Pareto) أمثلة عديدة عن هذا النمط من الظاهرات . عندما تعتبر حالة اجتماعية ج بصفتها غير مرغوب فيها ، فإنها تستثير ظهور أيديولوجيات وأوتوبيات تدعو الى إصلاحها . ولكن لكي تكون الأيديولوجيات المقصودة فعالة ، عليها أن تبسّط النقد والمغالاة فيه . أولاً لأن تحقيق اتفاق واسع ، كما يقول سيمل (Simmel) وفيبر (Weber) ، يكون أسهل حول مقترحات سلبية رافضة ، منه حول مقترحات إيجابية . ومن ثم ، لأن رسالة معينة ، كلما كانت أبسط كلما تأمّن لها انتشار أوسع . ولكن إذا كانت الأيديولوجيا فعالة ، فإنها تخاطر بالوصول الى تدابير مفرطة تؤدي الى عودة الرقّاص . وهكذا ، فإننا نشاهد دورات إيديولوجية يكون فيها تزايد سيطرة الدولة على المجتمع المدني موصى به أو مستنكر بالتتابع . وإذا مددنا تحليلات باريتو ، فإننا نستخلص كذلك الفكرة القائلة إن الأيديولوجيات عبر سماتها المفرطة ذاتياً ، تميل الى احتواء تناقضها الذاتي ـ إن مغالاة النظرة الاصطناعية للمجتمعات المتطورة من قبل فلسفة الأنوار (والنتائج العملية التي استخلصتها الثورة في الوقت نفسه) أدت لدى بونالد (Bonald) ودو ميستر (de Maistre)

مثلاً ، الى تطوير نظرة تقليدية تتضمن هي نفسها جانباً مفرطاً . وبعد بونالد ودوميستر ، عادت الى الظهور الرؤية الهندسية للمجتمع مع السان سيمونيه . إننا نكتشف في تحليل الظاهرات الأيديولوجية ظاهرة أخرى ذات نتيجة دورية لمح اليها تارد (Tarde) في تحليلاته للطريقة : عندما يتم تبني انتاج (أو موقف) من قبل النخبة ، فإنه يميل في ظروف معينة ، الى الانتشار والى فقدان صفته التمييزية في نظر النخبة ؛ فتميل هذه الأخيرة ، الى التخلي عنه لمصلحة إنتاج آخر (أو موقف آخر) . هذا النمط من الظاهرات يفسر مثلاً كيف أن « البنيوية » تحتل مكاناً هاماً في تعليم الفلسفة في الثانويات ، في الوقت نفسه الذي يبرز فيه تشكك معلن إزاءها من قبل النخبة المثقفة .

إن وجود عمليات جزئية بسيطة أفسح المجال أمام انزلاق ميتافيزيقي : النظريات النشوئية للتاريخ . وقد أدى وجود عمليات جزئية دورية الى حدوث انزلاق آخر ميتافيزيقي عبر النظريات الدورية للتاريخ ، مثلاً ، بواسطة سبنجلر Spengler وتوينبي (Toynbee) وبشكل أكثر حذراً بواسطة سوروكان (Sorokin) وباريتو (راجع العنوان الثانوي الأخير للمبحث ـ Traité) : فبعد أن بيّن أن « مرونة » المجتمعات و« تبلورها » تتتابع بالتبادل ، إذ إن باريتو يحدد : « يشكل ذلك حالة خاصة في القانون العام للظاهرات الاجتماعية التي لها شكل متموّج » . ولكن ، كما لاحظ ذلك كولينغوود (Collingwood) ، لكي نكتشف دورات في التطور التاريخي منظوراً إليه بكليته ، يكفي عملياً أن نريد ذلك : كل واحد حر في اعتبار القرن الثامن عشر عصر انحطاط حيث تفتت مجتمع القرن السابع عشر ؛ أو اعتباره عصر انبعاث مهيئاً لفتوحات القرن التاسع عشر ؛ واعتبار القرن السابع عشر تفتحاً للقرن السادس عشر ، أو اعتباره عصر تراجع . مما لا شك فيه أنه ثمة عمليات دورية جزئية ـ لقد عرضنا بعضها أعلاه ـ ، كما توجد عمليات تطورية جزئية . إن الإقتراح القاضي باعتبار التغير أو التاريخ دورات هو أمر ميتافيزيقي محض .

● Bibliographie. — Allen, R. G. D., *Mathematical economics*, Londres, Macmillan, 1957. — Bois, G., *La crise du féodalisme*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1976. — Collinwgood, R. G., *Essays in the philosophy of history*, Austin, Texas University Press, 1965, 1967. — Gras, A., *Sociologie des ruptures : les pièges du temps en sciences sociales*, Paris, PUF, 1979. — Le Roy Ladurie, E., *Les paysans de Languedoc*, Paris, SEVPEN, 1966, 2 vol.; Paris, Flammarion, 1969, 2 vol.; Paris/La Haye, Mouton, 1974, 2 vol. — Schelling, T., *Micromotives and macrobehavior*, Toronto, Norton, 1978. Trad. franç., *La tyrannie des petites décisions*, Paris, PUF, 1979. — Schumpeter, J., *History of economic analysis*, Londres, Oxford University Press, 1954, 1972. — Sorokin, P. A., *Social and cultural dynamics*, New York, American Books, 1937-1941, 4 vol. Version abrégée en 1 vol., Boston, Extending Horizons Books, 1957; Boston, Porter Sargent, 1957, 1970. — Spengler, O., *Der Untergang des Abendlandes : Umrisse einer Morphologie der Weltgeschichte*, Munich, C. H. Beck, 1919-1922, 1973. Trad. franç., *Le déclin de l'Occident. Esquisse d'une morphologie de l'histoire universelle*, Paris, Gallimard, 1931, 1948, 2 vol. — Tarde, G., *Les lois de l'imitation. Etude sociologique*. Paris, F. Alcan, 1890, 3e éd. rev. et augm., 1900, Paris/Genève, Slatkine Reprints, 1979. — Toynbee, A. J., *A study of history*, Londres/New York/Toronto, Oxford University Press, 1934-1961, 12 vol. Version anglaise abrégée, Oxford University Press and Thames & Hudson Ltd., 1 vol. Trad. franç. abrégée : *L'histoire et les grands mouvements de l'histoire à travers le temps, les civilisations, les religions*, Paris/Bruxelles, Elsevier Sequoia, 1975, 1 vol.

أميل دوركهايم Durkheim Emile

إن نظريات دوركهايم (1858 -1917) في علم الاجتماع ، ولا سيما تلك التي تعالج تقسيم العمل ، والانتحار والأشكال الأساسية للحياة الدينية ، يسكنها سؤال ثابت ، قريب من سؤال هوبس الكلاسيكي عن النظام الاجتماعي أعيدت صياغته بطريقة مستحدثة : ما هي الأواليات التي تدمج الأفراد في المجتمع ؟ وبناء لأي شروط تكون نشاطاتهم متلائمة مع المحافظة على نظام اجتماعي متماسك ؟ وبناء لأي شروط يشعرون أنهم متضامنون مع بعضهم البعض ؟ وبناء لأي شروط وبأية أواليات يكون استقلال الفرد متلائماً مع وجود نظام اجتماعي ؟

ولكن إذا كان هذا الاستفهام الثابت لدى دوركهايم يلتقي مع أسئلة مطروحة من قبل هوبس وروسو ، فإن الجواب المعطى مختلف تماماً . ويواجه دوركهايم الوهم الفلسفي **للعقد الاجتماعي** ، بجواب مأخوذ من العلم الوضعي للأخلاق ، الذي يبدو له أن علم الاجتماع يقتضي أن يكونه .

إن إحدى المساهمات الأساسية لدوركهايم تكمن في تبيانه بصورة نهائية حدود المفاهيم الاصطناعية والأرادوية للنظام الاجتماعي . وفي مؤلف **تقسيم العمل الاجتماعي** ، يعارض سبنسر (Spencer) وبشكل عام جميع الذين يحاولون تفسير التعقيد المتنامي لنظام تقسيم العمل انطلاقاً من الآثار المفيدة اجتماعياً وفردياً التي يسببها . فحسب دوركهايم ، يتطور تقسيم العمل بطريقة مستمرة عبر التاريخ ، وذلك ليس لأنه مفيد وإنما باعتباره عملية آلية تذكر بنيتها بنظرية داروين عن التطور . وباستعمالنا لغة محدثة بالنسبة للغة دوركهايم ، يمكننا اختصار العملية الموصوفة في **تقسيم العمل** بطريقة بسيطة . اعتباراً من الوقت الذي تنمو فيه « الكثافة الاجتماعية » و « الخلقية » للمجتمعات (يعني « أن عدد الأشخاص الذين هم بحجم متساوٍ ، يكونون فعلياً على علاقة » ، تقسيم العمل ص 214) ، يتميز نظام ما قد نسميه اليوم الأدوار الاجتماعية تميزاً أكبر باستمرار ، مؤدياً في ذلك الى تغيير ثابت في نظام المعايير والقيم . وتستدعي هذه التغييرات بدورها أثراً لرد فعل إيجابي حول « الكثافة الخلقية والاجتماعية » . ويؤدي النمو الأساسي للكثافة الإجتماعية والخلقية إلى نشوء عملية ذاتية الرعاية ذات مجرى تطوري : تتطور الأشكال الأساسية للتضامن في اتجاه ثابت : فالتضامن الآلي أو التشبهي ، الذي يميّز المجتمعات التقليدية يخلي المكان تدريجياً للتضامن العضوي أو التكاملي . إن نصيب القانون القمعي ، المميز للتضامن الآلي ، يتضاءل بالنتيجة ، في حين يتزايد تدريجياً نصيب القانون التعاوني . ولكن العملية التطورية ، تستتبع ، في الوقت نفسه ، تطوراً مستمراً للفردية « والأنانية » ؛ وكنتيجة لتطور التضامن العضوي ، تمارس الفردية أثراً مذيباً على التضامن نفسه . في لغة تحليل الأنظمة ، تولّد إذن العملية الموصوفة في **تقسيم العمل** آثاراً ذات مفعول رجعي سلبي ، هذه الآثار التي تشكل ، حسب دوركهايم ، التفسير الأساسي للأزمات الاجتماعية والاقتصادية لعصره .

يحافظ **تقسيم العمل** اليوم أيضاً على أهمية تاريخية ومنهجية أكيدة . يبذل دوركهايم جهده فيه لتحليل الاتجاهات التطورية الكبرى (تطور الفردية ، الخ .) انطلاقاً من عملية يحاول أن يستبعد

منها كل فرضية من النوع الغائي (Téléologique) . إن إمكانية إعادة ترجمة هذه العملية بلغة تحليل الأنظمة تكفي لتبيّن الطريق الذي قطع من كونت (Comte) الى دوركهايم . ومما لا شك فيه ، أن تحليل دوركهايم يبقى موجزاً وذات قابلية ضعيفة لأن يؤدي الى انتهاء غير مشروط لمؤرخي الفترات الطويلة . إن النموذج التطوري الذي يقترحه جامد جداً وقريب جداً في بساطته المنطقية من النماذج التي استعملها داروين ليشرح تطور الأنواع . ولكنه يحتوي ، على أساس المقاربة البيانية ، بعض القدرة التفسيرية . ينبغي مع ذلك ، الإشارة الى الدين الذي عقده دوركهايم حيال سبنسر ، رغم الجدل الذي أثاره حوله . إن نظرية دوركهايم حول تقسيم العمل أكثر تلاؤماً مع نظرية سبنسر عن التمايز ، مما أراد دوركهايم أن يقوله .

يستعيد كتاب **الانتحار** ويطور أحد الاستنتاجات الأساسية لكتاب **تقسيم العمل** . إن المسيرة التطورية التي عرضها في أطروحته لنيل الدكتورا أدت بدوركهايم ، كما رأينا ، الى التمييز بين نوعين قطبيين للمجتمعات . من جهة أولى ، المجتمعات ذات التضامن الآلي ، حيث يرى الفرد نفسه مشابهاً للآخرين ، وليس لديه ، بالتالي ، إلا وعي ناقص لفرديته . ومن جهة ثانية ، المجتمعات ذات التضامن العضوي ، الخاص بمرحلة متقدمة من التطور ، حيث يميل الفرد ، على العكس ، إلى إضفاء جوهر فريد على نفسه . ففي المجتمعات ذات التضامن الآلي ، يكون الفرد قطعة من كل غير قابل للانقسام . أما في المجتمعات ذات التضامن العضوي ، فيميل الفرد ، على العكس ، الى الاحساس بأنه منعزل عن الهيئة الاجتماعية . إن الفرضية الأساسية **للانتحار** هي أن توازن الشخصية (كما قد نقول اليوم) أو « سعادة » الفرد (كما يقول دوركهايم) ، يتعلق بقوة « الروابط » بين الفرد والمجتمع : ينبغي ألا تكون الروابط وثيقة جداً ولا منفصمة جداً . ولكي يثبت هذه القضية يستعمل دوركهايم مؤشراً ، هو معدلات الانتحار . وانطلاقاً من تحليل إحصائي يبقى نموذجاً على الصعيد المنهجي ، وعلى الرغم من النقد الذي وجه له ، يظهر أن معدلات الانتحار تميل فعلياً الى الارتفاع عندما يجد الأفراد أنفسهم ضمن أطر اجتماعية تتضمن إكراهات معيارية ، سواء كانت قوية جداً أم ضعيفة جداً .

أما المؤلف الثالث الكبير لدوركهايم وهو **الأشكال الأولى للحياة الدينية** فيعالج من جهته ، جوانب رمزية للتكامل الاجتماعي . لقد أدرك دوركهايم الدين باعتباره ظاهرة هي ، فيما يتعدى مظاهرها الخاصة ، ذات جوهر شامل . ولكي يفهم طبيعته فقداختار أن يحلل شكل الدين الذي كان يظهر له ، في المنظور النشوئي الذي كان لـه منذ **تقسيم العمل** ، أنه الأبسط ، ألا وهـو الطوطمية (Totémisme) الأسترالية ، المعتبرة بأنها « شكل أولي للحياة الدينية » . أحياناً ، ولكي نجعل من دوركهايم مؤلفاً « حديثاً » تماماً ، نحاول محو البعد النشوئي لفكره . في هذه الحال ، لا نرى كيف يمكن إعلان ديانة بأنها أبسط أو أكثر بدائية من ديانة أخرى . إن دوركهايم ، بعد أن قرر أن الطوطمية الأسترالية تمثل هذا الشكل الأولي ، يشرع بتعريف الدين . إذا عرّفناه بأنـه الاعتقاد بإله سام أو الاعتقاد بما هو فوق الطبيعة ، يكف الدين عن أن يكون ظاهرة شاملة ، إذ ثمة عدة ديانات لا تتضمن ، لا إلهاً سامياً ، ولا اعتقاداً بقوى خارقة . من جهة أخرى ، إن مفهوم الما فوق الطبيعة يتضمن مفهوم الطبيعة ، وتفترض مواجهة الوقائع الطبيعية بالوقائع المـا فوق

طبيعية تطور الفكر الوضعي . ينبغي إذن اعتبار المافوق طبيعي والسمو أنهما مفهومان متأخران يتعلقان بأشكال خاصة من الديانات ، ولا يمكن استخدامهما لتعريف جوهر الواقعة الدينية .

هذا الجوهر ، يجده دوركهايم في التعارض بين المقدّس والمدنّس ، وهو أمر مشترك بين جميع الأنظمة الدينية : « الديانة هي نظام متضامن من المعتقدات والممارسات الخاصة بأشياء مقدسة ، أي منفصلة ، وممنوعة » . تقوم المشكلة إذن في تفسير السؤال التالي : لماذا تعرف كل المجتمعات هذا التمييز ، سواء تعلق الأمر بمجتمعات أسترالية أو مجتمعات حديثة (العلم) . إذا فسرنا ممارسة الأستراليين عبر اعتبار الطوطمية مشتقة من شكل آخر للدين مثل عبادة الأجداد أو عبادة الحيوانات ، فإننا نمتنع عن تفسير ظاهرة الدين في شموليتها . ينبغي إذن إعطاؤه سبباً آخر : وهو ، حسب دوركهايم ، أن الطوطم يرمز « الى نوع من القوة المغفلة وغير الشخصية ، التي توجد في كل من هذه الكائنات (الحيوانات) ، دون أن تتمكن من الاندماج مع أي واحد منها » . فالقوة غير الشخصية التي يرمز إليها الطوطم توجد لدى المالينازيين « تحت اسم مانا **(Mana)** ، وهو مفهوم يساوي تماماً **واكان (Wakan)** لدى شعب **السيو (Sioux)** (*) **وأوراندا (Orenda)** لدى شعب الايروكوا **(Iroquois)** (*) .

يقتضي إذن تفسير لماذا تدفع هذه المجتمعات لإدراك هذه القوة المغفلة والغامضة والتي تعتبر رموزها مقدسة . بالنسبة لدوركهايم ، ثمة تفسير واحد ممكن ، إذ إن القوة الوحيدة الحقيقية التي تتجاوز الأفراد وتأخذ ، بالنسبة لهم ، شكل القوة المغفلة والغامضة هو المجتمع نفسه : « لدى المجتمع كل ما ينبغي ليوقظ في النفوس ، عبر الفعل وحده الذي يمارسه عليهم ، الشعور بالإلهي : إذ بالنسبة لأعضائه كما الإله بالنسبة للمؤمنين به » . كل مجتمع يتضمن إذن سلطة جماعية خلقية على الفرد ، سلطة تمارس ليس بواسطة الإكراه الذي تمارسه ، وإنما بواسطة الاحترام الذي توحيه . يفترض قبول الإكراهات أن تدرك من قبل المجتمعيين على أنها قائمة على سلطة توحي لهم شعوراً بالمشروعية ، وانطلاقاً ، بالاحترام . هذا الاحترام هو مصدر القداسة ، وهو يفسر بالتالي ظاهرة الدين . وهكذا فإن الدين ، أبعد من أن يكون ممكناً تفسيره على طريقة الاصطناعيين باعتباره « نوعاً من الخوارق » (راجع ، الدين أفيون الشعوب) ينبغي أن يفهم على أنه نوع من إسقاط للمعايير والقيم التي يستند إليها دمج الفرد في المجتمع . ذلك يفترض كون الأديان مدعوة للتطور مع البنى الاجتماعية . وهكذا يلاحظ دوركهايم ، في العصر الذي يكتب فيه أن تطور تقسيم العمل والنزوع الى الفردية واشتداد التنافس بين الأمم ، تتجه الى إضفاء القداسة على العلم والفرد وعلم البلاد . عند هذه النقطة نصادف سؤالاً مطروحاً في **تقسيم العمل والانتحار** : كيف يكون احترام الفرد والدين الفردي متلائمين مع وجود نظام إجتماعي ؟ إن جواب دوركهايم على هذا السؤال غامض ودائري : لا يمكن أن يحصل الفرد على « السعادة » إلا بتطوير حالات انتظار واقعية ، عبر قبوله بدوره ووضعه في نظام تقسيم العمل . لذلك كانت

(*) أثنيات اميركا الشمالية (المترجم) .

النزاعات الإجتماعية في عصره تبدو له معبرة عن حالة انتقالية معلنة ظهور خلفية قد تقود كل واحد إلى الإقرار بأن « السعادة » لا يمكن الحصول عليها من قبل الفرد إلا إذا قبل التمسك بدوره ومكانه في المجتمع .

إن الشغف الذي يحمله دوركهايم لمسألة التكامل الإجتماعي ولما نسميه اليوم التكيّف الإجتماعي ، يفسر بالتأكيد ، اهتمامه المستمر بقضايا التربية (**التربية الخلقية** ، **التطور التربوي في فرنسا**) .

بذل دوركهايم جهده في مؤلفاته الكبيرة لإيجاد طريق ضيق بين قطبين متنافرين : المفاهيم الاصطناعية والأرادوية والذرية للنظام الاجتماعي ، التي لم يكن يحس سوى بالنفور تجاهها من جهة أولى ، والمفاهيم الكلية والعضوانية التي كان يظهر تجاهها مزيداً من الضعف من جهة ثانية . وليس مؤكداً أنه توصل الى ذلك بصورة كاملة . يبدو العديد من هذه المفاهيم الأساسية ، مثل « المجتمع » و« الوعي الجماعي » مصاباً بغموض عضال . يتميز الرباعي الكلاسيكي ، الارتباك والأنانية والغيرية والجبرية ، بفرادته ومنعته الأكيدتين ، ويتميز كذلك بعدم دقته . إن التعليقات على « التفسير الدقيق » لمفهومي الارتباك ، أو الأنانية لم تعد تحصى . ربما كانت تعني بوجودها أن هذه المفاهيم ضبابية الى حد لا علاج له . وربما تأتت هذه الضبابية من الأولوية الانطولوجية التي أراد دوركهايم دوماً - إعطاءها للمجتمع بالنسبة للفرد . وإن اختيار الكلمات يشهد لهذا الغموض . فالأنانية ، وهي كلمة اقتبست عن الأخلاق وهي مستعملة غالباً لوصف تصرف الفرد (بالنسبة للآخر أو الآخرين) ، ارتفعت مع دوركهايم الى رتبة الميزة الأساسية ، ليس للأفراد ، وإنما للأنظمة الاجتماعية . يمكننا إذن تقديم مؤشرات للأنانية ، أي اللجوء الى تعريف من النمط البياني ، ولكننا لا نستطيع التوصل الى تعريف أدق . وكيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك ، عندما نستعمل فكرة خلقية ، معرّفة جوهرياً على مستوى الفرد ، لتمييز كيان ذات طبيعة مختلفة . نشير من جهة أخرى ، إلى أن بعض المفاهيم الأربعة، مثل الأنانية تشتق من مفاهيم معرّفة على المستوى الفردي في حين أن الارتباك هو أولاً مفهوم معرّف على المستوى الجماعي . تنشأ الصعوبة الكبرى إذن من المفهوم الكلي الذي يكوّنه عن المجتمع ، المدرك ككيان غير متمايز . هذا المفهوم هو المسؤول عن الضبابية التي تلف مفاهيم دوركهايم . وتكمن صعوبة أخرى في كونه يتصور الفرد على أنه السند الوحيد (لكي نستعمل لغة مغلوطة تاريخياً) للمعايير والقيم الجماعية . ربما ، لذلك ، استدعي دوركهايم للنجدة عندما وجدت البنيوية والماركسية الجديدة نفسها (في صيغها الاقتصادية الدقيقة على الأقل) مجردة من أهليتها في أواخر الستينات تقريباً . لقد سمح الرجوع الى دوركهايم بإعادة إعطاء سلطة علمية للرؤية التي تعتبر أن الفرد ليس سوى تجسيد « للبنى » . ورغم أنه من الممكن ، كما بيّن ذلك ألبير (Alpert) ، إعادة ترجمة فقرات عديدة من مؤلف دوركهايم في لغة تفاعلية ، فإن المصدر الرئيسي لهذا الغموض ربما كان يكمن في كون دوركهايم ، بخلاف ماركس وتوكفيل (Tocqueville) أو فيبر (Weber) ، أراد دوماً أن يتحاشى إعطاء الفرد وضع الشخص المؤثر . مع ذلك ، سيبيّن وريثه الأقرب ، هالبواشز (Halbwachs) ، أن الشكوك الرئيسية، ونقاط الضعف والأخطاء الواردة في **الانتحار** تنشأ عن

رفض دوركهايم تفحص دوافع المنتحرين لكي يحلل الاحصائيات المتجمعة عن الانتحار . هل أن رفض دوركهايم لعلم اجتماع الفعل هو ردة فعل هي نفسها مفرطة ضد تجاوزات الأرادوية والاصطناعية ؟ أم هو نتاج ابيستمولوجيا طبيعية تستوحي الضوابط الاحصائية التي تخضع لها بعض الظواهر الاجتماعية ؟ أم نتيجة لجمود منهجي قاده إلى أن يجعل من قواعد الاستقرار كما قننها ستيوارت ميل (Mill) (راجع ، قواعد طريقة علم الاجتماع) قوانين الطريقة العلمية ؟ من الصعب وربما من غير المفيد الحسم بين هذه الفرضيات .

• Bibliographie. — Durkheim, E., *De la division du travail social*, Paris, F. Alcan, 1893; Paris, puf, 1960, 1967. — Durkheim, E., *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, F. Alcan, 1895; Paris, puf, 1950, 1963. — Durkheim, E., *Le suicide, étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1897; Paris, puf, 1960. — Durkheim, E., *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, Paris, F. Alcan, 1912; Paris, puf, 1967. — Durkheim, E., *L'éducation morale*, Paris, F. Alcan, 1925; Paris, puf, 1963. — Durkheim, E., *L'évolution pédagogique en France*, Paris, F. Alcan, 1938; Paris, puf, 1969. — Durkheim, E., *Leçons de sociologie. Physique des mœurs et du droit*, Paris, puf, 1950, 1969. — Durkheim, E., *Textes*. I : *Eléments d'une théorie sociale* ; II : *Religion, morale, anomie* ; III : *Fonctions sociales et institutions*, Paris, Minuit, 1975. — Alpert, H., *Emile Durkheim and his sociology*, New York, Columbia University Press, 1939; New York, Russell & Russell, 1961. — Aron, R., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. — Cherkaoui, M., « Changement social et anomie : essai de formalisation de la théorie durkheimienne », *Archives européennes de sociologie*, XXII, 1, 1981, 3-39. — Halbwachs, M., *Les causes du suicide*, Paris, F. Alcan, 1930. — Lukes, S., *Emile Durkheim : his life and work. A historical and critical study*, New York, Harper & Row, 1972; Londres, Allen Lane, 1973. — Madge, J. H., *The origins of scientific sociology*, New York, The Free Press, 1962, 1967. — Nisbet, R. A., *The sociology of Emile Durkheim*, New York, Oxford University Press, 1974. — Parsons, T., *The structure of social action*, Glencoe, The Free Press, 1937, 1964.

الدولة L'Etat

إن تعريف الدولة مهمة شبه مستحيلة ، إذ إنه يصطدم بثلاثة أنواع من الصعوبات : أولاً ، إنه يجمع بشكل اعتباطي بين وجهة النظر المعيارية ووجهة النظر الوصفية . فعلى سبيل المثال ، عندما نتكلم عن دولة القانون ـ كالدولة الدستورية لدى الألمان والحكومة الدستورية لدى الأنجلو ـ سكسون ـ، هل نطرح بذلك تنظيماً سياسياً مثالياً ؟ أم أننا نستهدف بذلك ممارسة الحكومات المعتدلة ؟ من ناحية ثانية ، يمكن أن تعني الدولة شكلاً سياسياً محدداً من الناحية التاريخية . فالنشوئيون والماركسيون ، وذلك بقدر ما تعتبر الماركسية وإن بشيء من الغموض مذهباً نشوئياً ، أشاروا الى أن ظهور الدولة مرتبطة ببعض الظروف التي يمكن تعيين تاريخها ، وبالتالي فإن « زوالها » لا يمكن إلا أن يحصل حين تزول الشروط ـ وبخاصة في ميدان الانتاج ـ التي سبقت ظهورها . وأخيراً ، يثير تعريف الدولة مشكلة تتعلق ببيان أجهزتها والأشكال التي تتمظهر فيها هذه

الأجهزة : هل ينبغي أن نعني بالدولة الحكومة وحسب ؟ أم يقتضي أن ندرج كذلك في تعريفها البيروقراطية والعدالة ؟ ما هي العلاقة التي تقوم بين هذه الأجهزة المتخصصة ؟ وما هي العلاقات التي تقيمها مع المجتمع المدني ؟ وحتى لو كنا نزعم بأننا نرى في الدولة غير مجموعة الحكام ، والموارد التي يمكنها تعبئتها في خدمة سلطتها ، فهل يقتضينا القول بأن الدولة ليست أكثر من « جهاز قمعي » ، يستغل بواسطته « المهيمنون » أولئك « المهيمن عليهم » ؟

لنبدأ بتشكل الدولة الحديثة . فثمة بين النشاطات التي تمارسها ما يبدو أنه لا يمكن أن يعود إلا لها . يشق علينا أن نتصور بأن الدفاع الوطني ووظيفة الشرطة ووضع الضريبة وتحصيلها ، يمكن أن تكون من صلاحية أي طرف آخر غير الدولة . مع ذلك ، فإن دولاً أوروبية عديدة ألقت طويلاً عبء دفاعها على المرتزقة . كما يمكننا التصور بأن نفوض مهمة الشرطة الى شركات خاصة ومأجورة . ولقد كان قسم كبير من الإيرادات الضريبية للنظام الملكي الفرنسي يحدد ويجبى من قبل ملتزمين عموميين . أخيراً ، حتى وإن كان ملك فرنسا قاضياً ، فالحكم الصادر باسمه كان يصدر عن قضاة لم يكن هو الذي يعينهم . وحتى مذ أصبح القضاة موظفين فإنهم يرون استقلالهم إزاء الحكومة مؤكداً ، ومضموناً على الأقل نظرياً ، بفضل حصانتهم ضد العزل . فالدولة لا تؤدي دائماً بنفسها كل المهام المتعلقة بسيادتها . فضلاً عن ذلك ، وبخاصة في أيامنا هذه ، فإن بعض المهام التي تقع على عاتق الدولة يمكن أن يمارسها الأفراد بالمستوى نفسه ، لا بل أحياناً أفضل منها بكثير . ليس ثمة أية ضرورة لأن يكون تعليم الناشئة حكراً على الدولة أو أن تستفيد نشاطات التعليم والبحث من معونة الدولة المالية إلا إذا كان المدرسون قد تم استخدامهم من قبل الدولة وكانت برامج التعليم محددة من قبلها . فثمة في بلدان كثيرة مدارس وجامعات خاصة تتم كذلك تغذيتها جزئياً باعتمادات من الموازنة العامة . لا ينبغي أن نستنتج من ذلك بأن الدولة في هذه البلدان لا تهتم بإعداد الشباب . إذ حتى في هذا المجال . يمكن للدولة أن تمتنع عن إدارة الشؤون التربوية مباشرة ، على أن تحدد بطريقة قانونية أو تنظيمية بواسطة التحريض والردع أو الحظر ، بعض الأهداف والاجراءات التي ترى فيها مصلحتها .

إن الفصل بين النشاطات التي لا يمكن إلا أن تكون بين يدي الدولة - وبين يديها وحدها - والنشاطات التي ليست من شأنها إطلاقاً ، هو من أصعب الأمور ، كما لا نزال نلاحظ ذلك في المناقشات الدائرة حول القطاع المؤمم في الصناعة . فبناء لمقدمة الدستور الفرنسي لعام 1946 . تكون الاحتكارات والمرافق العامة ، « قابلة » للتأميم . لكن التعارض بين المنافسة والاحتكار ليس أكثر وضوحاً من مفهوم المرفق العام . صحيح أن ثمة أسواقاً غير كاملة ، فيها نزعة احتكارية ومنافسة احتكارية . فهل يقتضي تصحيح هذه النواقص ، وضع هذه النشاطات تحت إشراف الدولة ؟ هل يقتضي « تأميمها » ؟ أم تسليم إدارتها للدولة «étatiser» ؟ أم الإشراف عليها عبر تشريع « مضاد للاتحادات الاحتكارية » تحت رقابة المحاكم ؟ وأي معنى بالتحديد ينبغي إعطاؤه لهذه العبارات ؟

إن الدولة التي نعتقدها بسهولة كبيرة محصورة في المؤسسات القمعية (ثكنات وسجون

ومحاكم) تتفلت من ملاحقتنا . فالسجان يتنكر في زي رجل البر . والأموال التي تأخذها من جيوب الأفراد على شكل ضرائب ورسوم تشكل مبلغاً كبيراً ومزعجاً بالنسبة للمكلفين . لكن هذه المبالغ المقتطعة ليست في الغالب سوى المقابل لتقديمات الدولة . فما تأخذه منا بيد تعيده إلينا بالأخرى ـ على الأقل ما أخذته مني تعيده كلياً أو جزئياً الى الآخرين ـ. من جهة، نرى الدولة تقتطع وتحسم ، فهي بهذه الصفة معاقبة ، وبخاصة أنها قادرة على إكراهنا على الدفع إذا ما تهربنا من ذلك . ولكنها ، من جهة أخرى ، تزيد مواردنا ، إما مباشرة عبر التحويلات وعمليات إعادة التوزيع ، وإما بوضعها تحت تصرفنا لعدد من المنافع العامة مثل الأمن والحرية والحماية إزاء الأجانب والأعداء .

إن الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتربية وتعميم الضمانات) التي تمولها الدولة بنسبة متزايدة ، دون أن تكون جميعها مدارة دائماً من قبل الدولة ، فسّرت غالباً على أنها عملية حسابية أو حيلة تشتري بواسطتها « الطبقة المسيطرة » خضوع المهيمن عليهم وذلك بفضل بعض التنازلات التي تكون رمزية أكثر منها حقيقية . وتكون الخدمات الاجتماعية جرعة العسل التي تغلف حبة « القمع » المرة . لقد ظن البعض أنهم لطّفوا هذه الصورة بمعالجة جميع أيديولوجيات إعادة التوزيع ، حتى أكثرها راديكالية ، وكأنها حيلة إضافية تعمد بواسطتها « الشريحة المهيمنة من الطبقة المسيطرة » الى « إعادة انتاج » « بنية السيطرة » كما هي والى ما لا نهاية ، مستغلة حسن نية « الشريحة المهيمن عليها من الطبقة المسيطرة » وبخاصة توقها الى حركية احتماعية متصاعدة . فسياسات العمالة المستوحاة من الذهب الكينزي وبرامج العمل التربوي التأهيلية والمدرسية ليست سوى خدع فظة تستمر الدولة الحديثة بواسطتها ، ووراء قناع جديد ، في تأدية وظيفتها القمعية . هذه التفسيرات ليست مقبولة . أولاً ، يمكننا التساؤل عما إذا كانت دولة الرفاه (Welfare State) تقوم بقدر من النجاح بشؤون الرأسمالية . فالنقاش ما زال مفتوحاً بين دعاة تدخل الدولة ومنتقديهم الليبراليين والليبراليين الجدد . ثانياً ، إن الظروف التاريخية التي أدخلت فيها دولة الرفاه الى مجتمعاتنا الغربية ، لا تبرر إطلاقاً الميكافيلية المنسوبة بقدر كبير من السخاء الى الرأسماليين . لقد اشتكى كينز من ضلالهم ومن عجزهم عن الإدراك بأن مصلحتهم الحقيقية ينبغي أن تحثهم على القبول بنوع من إعادة توزيع المداخيل ، التي هي أكثر ضرراً « بأصحاب الإيرادات » منها « بالمضاربين » و« المقاولين » . أما فيما يتعلق بفرضية « إعادة الانتاج » المتبعة عمداً من قبل أجهزة الدولة فإنها تنطوي على نقيصتين أساسيتين. إنها تتجاهل، في بادىء الأمر، وقائع أكيدة مثل التغييرات الحاصلة في بنية القوى العاملة وفي الأصول الاجتماعية لطلاب النظام المدرسي والجامعي . وقد بيّن جوفنيل «Jouvenel» مقتفياً بذلك أثر توكفيل (Tocqueville) ، أن نمو سلطة الدولة حصل على حساب النخب التقليدية ولصالح الفئات الأكثر نشاطاً وطموحاً إن لم يكن الأكثر حرماناً . فتحالف الملك والبورجوازية المدينية ضد النبلاء أمر مسلم به في النتاج التأريخي الفرنسي . إن الوضع الحالي الناشىء عن تكاثر التدخلات الحكومية يمكن أن يتسم بخصائص ثلاث : ازدياد عدد موظفي الدولة ومأموريها ، وتشكل أعداد كبيرة من الزبائن المرتبطين بالمرافق العامة الكبرى ، وتنامي الحصة التي تقتطعها الدولة من الانتاج والدخل القوميين . ومن الصعب

اعتبار هذه النتائج الثلاث مساهمةً بالضرورة في تدعيم « الهيمنة » الرأسمالية . ومن المؤكد أن إيضاح مسألة « ما جدوى الدولة » ليس أسهل إطلاقاً من تحديد أجهزتها .

إن ما يزيْد أيضاً من حيرتنا هو أننا ندرج تحت تسمية الدولة المحكومين والحكام معاً ، أي مجمل الأشخاص المعنيين بالنشاط السياسي . سواء بصفتهم « بورجوازيين » أو « مواطنين » . فكل محكوم هو في آن معاً مواطن وبورجوازي . نعني **بالبورجوازيين** الأفراد بقدر ما يهتمون خصوصاً بأعمالهم وأرباحهم وإيراداتهم كما بأجورهم وكذلك بكل شأن في الحياة العامة يؤثر على رفاهيتهم ورفاهية عائلاتهم . ونعني **بالمواطنين** الأشخاص أنفسهم ولكن بمقدار ما هم يهتمون بما يعنيهم من حيث كونهم جسماً سياسياً . يقتضي أن نضيف أنه إذا كان البورجوازيون أشخاصاً خاضعين لأوامر صادرة من فوق، باعتبارهم مواطنين، فإننا نشارك في ممارسة السيادة بما أننا نحن الذين نضع عبر استفتاءاتنا القوانين التي نخضع لها . من جهة أخرى ، يملك الحكام ولاية على المحكومين ـ فهم بهذا الخصوص آمرون ، ولكن ولايتهم ليست تعسفية . ويعتبر حتى المنظرون للمذاهب الاستبدادية ، أن الملك عليه أن يؤدي الحساب أمام الله وأمام شعبه والتاريخ . يقدم هوبس (Hobbes) تفسيراً دقيقاً جداً لمصالح «الشخص العام » التي لا تندمج في شخص الملك مع مصالح الفرد العادي الذي تولى العرش .

يمكن تعريف الدولة بالترابط الذي تقيمه بين الحكام والمحكومين ، ويمكن أن يتناول عملها جميع أبعاد الحياة الاجتماعية ـ سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أم « بجمهورية الأفكار » . وحتى لو لم تكن الدولة مندمجة مع السلطة الروحية ، فإنها تشارك في ممارسة هذه السلطة ، كما نرى ذلك من خلال علاقاتها الحساسة غالباً مع الكنائس وعبر المسؤوليات التي تتحملها في مادة التربية ، وعبر تدخلاتها ، وربما عبر الرقابة التي تمارسها في ميدان « الأخلاق الحميدة » . إن عمل الدولة يعم المجتمع بمجمله وفقاً لتقليد ثابت إذ يفترض « بالحكام » ألا يعملوا إلا بما فيه خير « المحكومين » ، وليس بناء لمصلحتهم الخاصة . ولكن ثمة صعوبة جدية تنتصب أمامنا عندما يكون الأفراد أنفسهم حكاماً ومحكومين في آن واحد ، كما هي الحال في الأنظمة الحديثة . فضلاً عن ذلك ، ليث ثمة صعوبة في التعرف على فئات متباينة جداً بين الحكام : رجال السياسة وكبار الموظفين وقادة الأحزاب ـ بالتأكيد أحزاب الأكثرية ولكن كذلك أحزاب المعارضة ، وبخاصة عندما يكون الخط الفاصل بين الحكومة والمعارضة غامضاً بعض الشيء ـ وقادة المجموعات الضاغطة والنقابيون والى حد ما الوجهاء بمختلف أنواعهم . كما أن « المحكومين » لا يشكلون كتلة عديمة الشكل وغير متميزة . فهم يهتمون بحياة الدولة ويساهمون فيها بأشكال متفاوتة جداً . إن التمييز الشهير بين « المواطنين الفاعلين » و« المواطنين السلبيين » ليس له معنى في نظام الاقتراع الضريبي وحسب ، وإنما هو يوضح كذلك الفوارق في السلوك والدوافع والمقاصد بين المواطنين الذين يكتفون بالاقتراع وأولئك الذين لا يقترعون ، أي بين الناخبين والمناضلين .

مع ذلك، أياً يكن الغموض الذي يشوب التمييز بين « الحكام » و « المحكومين » ، فإنه (أي التمييز) يبقى على الأرجح ، الأكثر ملاءمة لتكوين نظرة إجمالية عن المسائل الخاصة

بالدولة . لقد أعد بطريقة منهجية في التقليد التعاقدي . وبالفعل ، إن الطموح الصريح الذي كان يتملك المنظرين التعاقديين ، هو أن يحددوا بما أمكن من الدقة حقوق المواطنين وواجباتهم إزاء الدولة وأن يضعوا لهذه الأخيرة حدوداً معينة لتدخلها المشروع . ومما لا شك فيه أن هوبس ولوك (Locke) وروسو لديهم تصورات شديدة التباين حول طبيعة العقد الاجتماعي . فالأول يجعل من الدولة ثمرة تخلي كل واحد منا عن حقوقه أي التخلي عن السلطة التي وهبتنا إياها الطبيعة . بينما يرى الثاني في الحكومة امتداداً وتعزيزاً للعلاقات السلمية بين الناس في حالة الفطرة .

لكن هؤلاء المنظرين يتفقون رغم كل شيء على عدد من النقاط الأساسية . أولاً ، تمتلك الدولة القدرة على إكراه الأفراد عند الاقتضاء على التقيّد بقواعد السلوك التي تسنها . ولكنها لا تمارس هذه السلطة بطريقة تعسفية وفقاً لأهواء الحكام ومصالحهم ، ولا بصورة مطلقة دون مراعاة لحقوق المحكومين ومصالحهم . حتى ولو كانت الدولة قد منحت صفة السيادة من قبل روسو مثلاً ، فإن الدولة الحديثة هي دستورية ، أي أن عملها خاضع لأنظمة عمل صريحة . وأي أن الحكام بشكل أكثر جذرية أيضاً ، ليسوا ، كما يقول روسو ، سوى وكلاء الملك . يمكننا إذن ، أن نضفي على الدولة الحديثة ، بالقدر الذي بناها فيه التقليد التعاقدي ، ثلاث سمات . إنها تملك سلطة الإكراه النهائية فوق إقليم معيّن وعلى سكان معينين . هذه السلطة النهائية التي يمكن تسميتها سيادة تمارس تجاه الأفراد والجماعات الذين تشملهم صلاحيتها القضائية ، ولكنها تمارس كذلك تجاه الدول الأخرى ومع ذلك لا يمكن اعتبار السيادة مطلقة إلا في معنى حصري . فلا يمكن الخلط بينها وبين تعسف الحكام . عندما كان يقول الملك : « تلك هي رغبتنا » ، لا يعني ذلك أنه يتصرف وفق أهوائه . فهذه العبارة تعني أن لا سلطة فوق سلطته وأنه ليس مسؤولاً تجاه أحد في بعض المجالات . فالسيادة ليست بالمعنى الحصري للكلمة ، سلطة مطلقة ، إنها سلطة استنسابية . وأخيراً فإن سلطة الدولة لا تجب إطلاقاً سلطة الأفراد . فهي لا تلغيها وإنما تحد من مداها . إن التمييز بين العام والخاص خاضع للتبدل ، ولكن ثمة دائماً نطاقاً محفوظاً ، « نطاقاً داخلياً » ، لا يمكن لأي مواطن أن يتخلى عنه . إن إمكانية إصدار حكم نقدي من قبل المواطنين لا يشكل ضماناً فعالاً ضد الاستبداد والطغيان . ولكنها ترغم الحكام على أن يتعقلوا ، أو على الأقل أن يسعوا لأن يكونوا كذلك وذلك بوضع سلطتهم على محك الشرعية .

ما إن نتفحص الصيغ التي تعرّف العلاقات بين الحكام والمحكومين بشيء من العناية حتى تبدو لنا مشوبة بغموض مطبق . فالحكام لدى روسو هم مندوبون وليس ممثلون ، في حين أن التمثيل في التقليد الليبرالي يتسع بشكل يترك فيه للحكام مجالاً لا يستهان به للمبادرة ، تحت رقابة المحكومين . مع ذلك ، تبقى ثمة نقطة مشتركة بين روسو ومونتسكيو وهوبس وكذلك لوك ، وهي أن الدولة ينبغي ألا تشكل حقيقة قائمة في ذاتها ، لا يمكن البحث عن مصادر عملها وطرائقه وحدوده إلا داخل الخصائص المميزة نفسها للتفاعل بين الأفراد الذين يكونونها . ويشدد هوبس بنوع خاص على طابع الدولة المصطنع ، الأمر الذي يستبعد إمكانية جعلها كياناً ذاتي البقاء . ذلك ما تعبر عنه صورة التنين بالذات ، ذلك المسخ الذي خلقه الأفراد أنفسهم والذي تعتبر قدرته الخارقة تعويضاً عن عجزهم . أما روسو فيشدد على « التشويه » الذي يفترضه تعلق الأفراد

بالجمهورية ، الأمر الذي يعني في آن واحد أن وجود الدولة ينشيء للأفراد موجبات معينة ، ولكنه يعني كذلك أن موجبات المواطنين تجاه الدولة ليست في النهاية شيئاً آخر غير موجباتهم تجاه أنفسهم . فالإذعان للقانون ، أي للإرادة العامة ، يكون التعبير الأسمى عن الحرية الفردية . لهذه الصيغ ميزة السعي للتعبير وإن بشكل غامض جداً ، عن نوع من وحدة الجوهر (Consubs tantialité) بين الجمهورية والمواطنين ، أو إذا شئنا عن مثولية المواطنين في الجمهورية . إلا أن هذه العلاقة ، على غرار كل العلاقات المثولية ، في غاية الغموض . فأنا لست الجمهورية الفرنسية ، مثلما لم يكن لويس الرابع عشر هو الدولة . ومع ذلك فإنني باعتباري مواطناً فرنسياً ، متماثل جزئياً فيما يتعلق بمصالحي وآرائي ومصيري الشخصي مع هذه الجمهورية . وما يقتضي إدراكه جيداً أن هذه الصيغة على الرغم من غموضها ، ما تزال الأكثر ملاءمة لفهم ظاهرة الطاعة المدنية في مجتمعات مثل مجتمعاتنا حيث المفهوم الحديث للدولة هو في المعنى العميق للعبارة مفهوم علماني ونسبوي . علماني ، بما أن الدولة ليس لها الى حد ما غايات متسامية ، أو على الأقل ليست هذه الغايات ، إذا وجدت ، سوى توفيقات منبثقة من غايات الأفراد ، ولذلك فهي منسوبة دوماً لهذه الأخيرة .

ومن ناحية الحكام ، إن الصورة التي توجز على أفضل وجه هذا المفهوم للدولة هي صورة الحكَم arbitre بالمعنى الكامل لهذه العبارة . ينبغي أن نفهم بالحكم ثلاثة أشياء . أولاً ، يقصد به الشخص المؤهل لقول الحق . وفي هذا الصدد يتميز الحكم عن الوسيط . وخلافا لهذا الأخير فإنه لا ينتظر ليقدم مساعيه الحميدة ، أن يطلب المتنازعون منه مساعدتهم على إعداد تسوية مقبولة منهم . ثانياً ، يملك الحكم الوسائل المباشرة وغير المباشرة لجعل قراره نافذاً : فهو لا يخضع لموافقة وحسن نية الفرقاء الذين يمكنهم الامتناع دوماً عن تنفيذ التسوية المقترحة من قبل الوسيط . وأخيراً ، يتحرك الحكم انطلاقاً من مبدأ المبادلة . فهو لا يسعى وراء ترتيبات حيث « يكون لكل واحد بعض رغباته » ، وإنما يقرر وفقاً لمبدأ « لكل واحد ما يستحق » . من البديهي ، أن الدولة الحديثة ليست حكماً بالمعنى الدقيق للكلمة ، كما يدل التوزيع غير العادل غالباً للأموال العامة ومحصلة التشريعات العديدة لصالح «ذوي الامتيازات » . فضلاً عن ذلك ، إن استعارة الحكم لا تتفق أبداً مع ما يعلمنا إياه التاريخ عن أصول الدولة الحديثة . فالقول إنه كان من مصلحة ملك فرنسا أن يعتبر نفسه قاضياً أمر واضح جداً ، وأن يتمكن ملوك فرنسا من فرض أنفسهم من خلال الحفاظ على التوازن بين النبلاء والبورجوازيين لا يسمح لنا بتناسي الدونية القضائية التي أبقي فيها القسم الأكبر من المتقاضين . مع ذلك ، فإن الدولة الحديثة ، حتى عندما تكون ملكية يقال أنها « مطلقة » ، تقدم نفسها على أنها قاضٍ وحكم ، لكي تضفي على نفسها صفات الشرعية التي يمكننا الشك بأن لها ملء الحق بها . إننا نجد هذا المفهوم المنصف للدولة ، إذا جاز لنا القول ، لدى رجال القانون الوضعيين . فإن ما يبرر سلطة الدولة ، عند ليون دوغي مثلاً (Duguit) هي القدرة على إعادة التوزيع لقسم من الموارد الجماعية بطريقة منصفة من خلال الخدمات العامة .

تبدو قاعدة المبادلة على أنها المبدأ القادر على ترشيد وتعميم العلاقات الاجتماعية التي تمارس

الدولة بينها ولايتها التحكيمية . إن « مساوىء حالة الفطرة » التي « ينبغي أن تعالجها الحكومة المدنية » حسب لوك ، تكمن في كون كل فرد يميل الى التحمس بشكل مفرط لمصلحته الخاصة . ومن أجل تحاشي المصادمات التي تنجم حتماً عن حب الذات المفرط . يكون من المناسب وربما حتى من الضروري ، تدخل شخص « ثالث متجرد ونزيه » قادر على أن يعيد لكل شخص حقه وأن يؤمن للأفراد المسلوبين استعادة أموالهم التي انتزعت منهم بواسطة العنف أو الاحتيال . لكن التشابه بين الحَكَم والحاكم محصور في نطاق ضيّق . فولاية الحكم في القانون الخاص لا تمارس إلا في مجالات معينة وغالباً ما تكون لفترة زمنية محددة فقط . فضلاً عن ذلك ليس ثمة ما يضمن لنا أن الشخص المعيّن حكماً سيتصرف دائماً « كطرف ثالث متجرد ونزيه » . وهذا الخطر يكون أكبر خاصة وأن القضايا التي تمارس عليها ولاية الحكم تؤثر بصورة أكثر مباشرة على مصالح المتنازعين . فالتجاوزات التي يمكن أن ترتكبها الحكومة ، فيما إذا جعلناها بمثابة حكم ، لم تعد تتعلق بسلطتها الجزائية وبشكل أشمل بقمع الانحرافات بالنسبة للضوابط الاجتماعية وحسب ، وإنما تتعلق كذلك بسلطتها في إعادة توزيع الثروات لصالح عدد معين من أعضاء المجتمع وعلى حساب أعضاء آخرين . كيف السبيل إلى تحاشي خطر إعادة التوزيع التعسفية إذا كنا ، ونحن نقيم فوق المصالح الخاصة ولاية تحكيمية كاذبة للحكام ، نعيد لهم تحت ستار العدالة ، سلطة الأخذ من البعض لإعطاء البعض الآخر ؟ هذا الخطر لا يقع إلا تحت مراقبة ناقصة جداً في الدولة الحديثة . فمثال روسو الشهير يبيّن أن للصيادين مصلحة في القبول بنظام عام إذا كانوا يفضلون عدم العودة صفر اليدين الى بيوتهم . ولكن ثمة شرط لذلك : وهو أن يحصل كل واحد منهم على نصيبه عند توزيع الغنيمة . مما لا ريب فيه أن ثمة عمليات تصحيح وإعادة توزيع وعقوبات تفجّر الأحكام المسبقة للحكم وأنانيته وسوء نيته بدلاً من التجرد الذي يحق لنا توقعه من « طرف ثالث متجرد ونزيه » .

إن الطريقة الوحيدة للتحصن ضد خطر إفساد الوظيفة التحكيمية تكون في العمل على جعل الخدمات التي تؤديها الدولة غير قابلة أبداً لأن تفرض على الأفراد بطريقة قسرية ، وإنما أن يكون بمقدور هؤلاء دائماً أن يرفضوها ، أو إذا كانوا يرغبون في الانتفاع بها ، أن يكون لهم خيار الحصول عليها لدى هيئات أخرى غير الدولة . هذا هو معنى الفكرة التي قدمها روبير نوزيك (Nozick) عن دولة « الحد الأدنى الأقصى » (Etat hyperminimal) ، التي لا ينبغي الخلط بينها وبين « الدولة الحارس » (Etat veilleur de nuit) . في الواقع ، إن ما تأخذه هذه الاستعارة الأخيرة في الاعتبار هو المدى الذي تمارس فيه الدولة صلاحياتها ، أكثر بكثير من الطريقة التي تؤدي بها هذه الخدمات للأفراد وكيفية تمويلها من قبلهم . المهم بالنسبة لنوزيك هو المحافظة على السمة التعاقدية وغير القسرية للعلاقة القائمة بين الدولة والمواطنين . إن الرجوع الى بعض المعطيات الانتروبولوجية (كلاستر Clastre) يسمح باستيعاب فكرة دولة الحد الأدنى الأقصى التي تقدم ، غب الطلب إذا جاز القول ، « الأموال العامة » التي تحصلها الدولة الحديثة عبر سلطتها الآمرة والملزمة ـ سواء أكانت اشتراكية أم ليبرالية .

إن النهج الذي يلتزم به نوزيك والفوضويون الليبراليون ـ والذي يصفه نوزيك نفسه بأنه طوباوي ـ هو نهج الدولة التي تقبل بأن تضع هي نفسها وبشكل منظم ، خدماتها الخاصة في وضع

تنافسي مع تلك التي يمكن أن تقدمها للخاصة جمعيات طوعية يقيمها الأفراد . فهل يمكن للدولة أن تتخلى عن كل امتياز في تقديم كل خدماتها ؟ هذا ما تؤكده « الطوباوية » الفوضوية ـ الليبرالية . ذلك صحيح دون ريب بالنسبة لبعض الخدمات العامة التي يكون ممكناً « إلغاء تأميمها » أو بالأحرى « رفع يد الدولة عنها » . قد تكون ثمة فوائد كثيرة في منح الدولة احتكار الخدمات الصحية والنقل أو التربية . ولكن لا يستطيع أحد القول إن هذا الحل هو الوحيد الممكن وإن الدولة تبطل أن تكون دولة إذا هي تخلت عن إدارة تلك الخدمات . هل يكون الأمر كذلك فيما لو قبلت الدولة بأن تدخل **شرطتها وجيشها** في منافسة مع شرطة وجيوش تجندها وتدفع لها وتستخدمها جمعيات خاصة ؟

إن الجواب بالإيجاب على هذا التساؤل يصطدم بتشكك الذين ، مع ماكس فيبر (M. Weber) يعتبرون الدولة الهيئة التي تملك ، فوق إقليم معيّن ، حق احتكار ، فيما يتعلق باستخدام القوة الشرعية . صحيح أن صيغة فيبر (Weber) ليست مقنعة تماماً . فماذا ينبغي أن تعني لنا « القوة الشرعية » ؟ إذا كنا نريد القول إن عدداً من الهيئات الكائنة في إقليم معيّن قادرة على أن ترغم ، وبالقوة عند الإقتضاء ، أفراداً يرفضون دفع الضرائب أو تأدية خدمتهم في الجيش أو أن ينفذوا عقوبات بالسجن مفروضة من القضاء ، يمكننا الاتفاق على تسمية هذه الهيئات بالدولة ، ويمكننا أن نلاحظ كذلك أنها ما دامت لم تُفشَل فعلياً عبر مقاومة منظمة ، فهي تستفيد تماماً من احتكار استخدام القوة . يمكننا حتى أن نضيف بأن استخدام القوة هذا يعتبر بشكل عام « مشروعاً » ، إلا بالنسبة الى أقلية من الفوضويين ـ الليبراليين . إلا أن نشاطات كثيرة تتعلق بالدولة ، لا تتطلب استعمال القوة ولا حتى التهديد باستعمالها . وهي لا تستلزمها إلا بشكل غير مباشر وثانوي جداً ، أو أنها لا تستلزمها بالأحرى إلا بمقدار ما تكون غاياتها وإجراءاتها مثاراً للنزاع ومعترضاً عليها فعلياً . وهكذا حين نتناول صيغة فيبر بدقة كاملة نجد أنها ليست إذن سوى قياس دائر (افتراض ما يطلب إثباته صحيحاً) . فالدولة ، تستند الى القوة بمقدار ما تكون ماهيتها غير رضائية وغير تعاقدية . وإننا نكتشف ضعف صيغة فيبر إذا استبدلنا عبارة « إستخدام القوة الشرعية » بعبارة « إستخدام السلطة » ـ التي تبدو للوهلة الأولى مساوية للأولى . ذلك أنه من الواضح جداً أنه لا يمكن تعريف الدولة على نحو ملائم بأنها احتكار **للسلطة** . وبالفعل ، من الجلي أنه توجد في كل مجتمع سلطات أخرى ـ شرعية ، إن لم تكن فعالة ـ غير سلطة الدولة .

إلا أنه من المتعذر تماماً التمسك بتعاقدية مفرطة على طريقة نوزيك . وبالفعل ، عندما ..عي تحويل الدولة الى جمعية طوعية مثل غيرها ، التي تقبل بوضع جميع خدماتها في حالة تنافس مع خدمات الجمعيات الطوعية الأخرى نواجه صعوبة أساسية من السهل تحليلها على ضوء مفارقة أولسون (Olson) : كيف يمكن للمنافع العامة (وبخاصة الأمن إزاء العنف الداخلي والخارجي) أن تقدم بفعالية وانتظام من قبل مؤسسات لا يمكنها تحريك أية قوة إكراهية ضد المواطنين الذين يمتنعون عن تسديد بدل خدمات سيكونون هم المستفيدين منها ؟ إن الأشخاص الذين يعانون فعلياً من اعتداءات السارقين ، عددهم محدود . فهل يقبل الذين لم يتعرضوا بعد للسرقة أو الذين يقدرون بحق أو بغير حق ، أن احتمالات تعرضهم للسرقة ضعيفة ، هل يقبلون بأن يسددوا طوعاً

قيمة بوليصة التأمين المطلوبة لضمان أمنهم ؟

ليس ثمة غير وسيلة واحدة للخروج من الحلقة المفرغة بين التعاقدية والاستبدادية ، وهي معالجة ظاهرة الدولة باعتبارها نتيجة لعملية انبثاق . إن بنية عملية التفاعل نفسها هي التي تفسر ظواهر مثل التفويض والتمثيل وتنازل الأفراد لصالح سلطات مكلفة بجعل بعض معايير التنسيق والتعاون ذات فعالية . وهي لا تعطى أبداً في وضع مجرد . لذلك فإن السعي الى حصر عملية انبثاق الدولة في بُعد واحد ـ الإكراه أو العقد ـ يؤدي الى صعوبات أكثر خطورة كون الدولة الحديثة تبرز كمطلب تعاقدي على أساس من العنف والإكراه . أما الصعوبة الثانية ، فتكمن في كون مثل هذه العمليات ، لا يدركها الأفراد بشكل مباشر وكامل ، حتى وإن كانت تنجم عن التفاعل فيما بينهم . ولا يمكن تعيين مكان هذه العمليات وتاريخها بدقة ، بسبب طابعها المركب واللاواعي جزئياً . مع ذلك ، فإن للنهج الذي نقترحه فائدة مزدوجة . أولاً ، إنه يسمح لنا بتحديد بعض بنى التفاعل الأساسية التي يمكن وصفها على أنها حكايات أو أمثال قبل معالجتها بطريقة تحليلية ومجردة . والميزة الثانية لهذه الطريقة هي أنها تخلصنا من سؤال عديم الجدوى يتعلق **بتاريخ** ظهور الدولة . هل هي نشأت في اليونان ؟ في القرن الرابع عشر ؟ في فترة الثورة الفرنسية ؟ وفي مثل هذه الدرجة من العمومية والتجريد ، ليس للسؤال معنى كبيراً ، ومهما يقال عن السذاجة التجريبية في هذا الشأن ، فإن روسو هو المحق هنا ، عندما ينبهنا الى أنه لكي نفهم ما يسميه برتران دوجوفنيل (B. de Jouvenelle) فيما بعد « سر الطاعة المدنية » يقتضي « أن نبدأ باستبعاد جميع الوقائع » شرط أن نعيد دمجها بطريقة انتقائية ومراقبة كلما أعدت التصاميم النظرية القادرة على توضيحها .

إن الصعوبة القصوى في فهم طبيعة الدولة تتضح إذا ما تنبهنا الى أن شكل الدولة هو ، على الأقل حتى الآن ، التعبير الأكثر كمالاً عن الجهد المبذول لتنظيم العلاقات بين الناس بطريقة عقلانية (أو معقولة) . ذلك على الأقل ما يعلمنا إياه الكلاسيكيون من أرسطو الى هيغل . لكن هذا الجهد يبقى بشكل أساسي « غير مرضٍ » . وإن عدم رضانا إزاء تنظيم الدولة يعود الى عدة أسباب . أولاً ، يثير الخلط بين العقد والإكراه (إرغام الناس على أن يكونوا أحراراً ، كما يقول روسو) مشكلة ترتيبهما وطرائق التنسيق بينهما في آن معاً . وندرك هذه الصعوبة عندما نفكر في التعارض القائم بين الدولة والأمة أو الدولة والمجتمع المدني . فغالباً ما يتم الإحساس بالدولة أو هي تدرك كتنظيم متسام يتجاهل المجتمع المدني وتنوع هيئاته الوسيطة ويفرض نفسه باعتباره إرادة مدبرة وحكيمة بمواجهة « حاجات » الجماهير وتطلعاتها . ثانياً ، تبقى العلاقة بين الإقليم والأمة والدولة موضع خلاف . فبمقدار ما تتشكل الدولة باعتبارها جهداً لترشيد العلاقات الاجتماعية ، فهي تنزع الى العالمية . وأياً تكن الخيبات والجرائم التي اتسمت بها المحاولات المختلفة لبناء الدولة العالمية ، فإن فكرة السيادة الوحيدة المنظمة لتوزيع ثروات الكرة الأرضية وفقاً لحاجات الانسانية انطلاقاً من نظرة إجمالية لها ، لا يمكن رفضها دون قيد أو شرط مثل خطاب هادف صادر عن امبريالية معينة . وكما لاحظ مونتسكيو ، فإن ثمة مجتمعاً إنسانياً لا يمكن تحجيمه في مجتمعات الأمم ولا في مجتمعات الدول . ذلك أن هذه الدول ، أياً تكن قوة نزوعها الى تجاوز خصوصية المصالح

والآراء الفردية عبر وضع القانون والدستور ، تبقى كل منها مميزة بخصوصيتها ، طالما أنها لا تتمتع بالسيادة ، أي قادرة على فرض الطاعة ، سوى فوق مكان معيّن ولفترة زمنية معينة ، وبما أنها تعرف نشأة وأوجاً وزوالاً . إن القول إذن بأن الدولة تحقق طبيعة الانسان العاقلة لا يقل صعوبة عن رفض اعتبارها محاولة لترشيد العلاقات الاجتماعية وذلك بجعلها عالمية .

• BIBLIOGRAPHIE. — BADIE, B., et BIRNBAUM, P., *Sociologie de l'Etat*, Paris, Grasset, 1979. — CASSIRER, E., *The myth of the state*, New Haven, Yale Univ. Press, 1946, 1966. — CLASTRE, P., *La société contre l'Etat*, Paris, Minuit, 1974. — DOWNS, A., *An economic theory af democracy*, New York, Harper, 1957. — DUGUIT, *Traité de droit constitutiannel*, Paris, Fontemoing, 1911, 2 vol.; 1923-1927, 5 vol. — EISENSTADT, S. N., *The political systems of empires*, Glencoe, The Free Press, 1963, 1967. — HAURIOU, M., *Précis de droit administratif et de droit public*, Paris, L. Larose & Forcel, 1892 ; 12e édit., Paris, Sirey, 1933. — HOBBES, T., *Leviathan, or the matter, form and power of a common wealth ecclesiastical and civil*, Londres, 1651; Harmondsworth, Penguin, 1968. Trad. : *Leviathan ; ou la matière, la forme et la puissance d'un état ecclésiastique et civil*, Paris, Sirey, 1971. — HOFSTADTER, R., *The American political tradition and the men who made it*, New York, A. Knopf, 1948. — JOUVENEL, B. de, *Du pouvoir : histoire naturelle de sa croissance*, Genève, Bourquin, 1947; *De la souveraineté : à la recherche du bien politique*, Paris, M. T. Génin, 1955; *The pure theory of politics*, Cambridge, Univ. Press, 1963. Trad. : *De la politique pure*, Paris, Calmann-Lévy, 1963. — KEYNES, J. M., *Essays in persuasion*, Londres, Macmillan & Co., 1931. Trad. : *Essai de persuasion*, Paris, Gallimard, 1931; *How to pay for the war ; a radical plan for the chancellor of the exchequer*, Londres, Macmillan & Co., 1940. — LASKI, H. J., *The state in theory and practice*, Londres, Allen & Unwin, 1935, 1956. — LIJPHART, A., *The politics of accommodation ; pluralism and democracy in the Netherlands*, Berkeley, Univ. of California Press, 1968. — LOCKE, J., « Essay concerning the true original, extent and end of civil government », in *Two treatises af government*, Londres, 1690. Trad. : *Essai sur le pauvoir civil*, Paris, PUF, 1953. — LOWI, T., *American government. Incamplete conquest*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1977. — MONTESQUIEU, C. de, *De l'esprit des lois**.

MOORE, B., Jr, *Sacial origins of dictatorship and democracy. Lord and peasant in the making of the modern world*, Boston, Beacon Press, 1966. Trad. : *Les arigines sociales de la dictature et de la démocratie*, Paris, Maspero, 1969. — POULANTZAS, N., *Pouvoir politique et classes sociales*, Paris, Maspero, 1968. — ROUSSEAU, J.-J., *Du contrat social**. — SKOCPOL, T., *States and social revolutions*, Cambridge Univ. Press, 1979. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique**. — WEIL, E., *Hegel et l'Etat*, Paris, J. Vrin, 1950.

الديموقراطية Démocratie

تنتمي كلمة الديموقراطية الى المصطلح الأيديولوجي ، ولكنها ذات محتوى تحليلي كذلك ، يؤكده المكان الذي تحتله في مصطلح الفلاسفة وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع .

إن السؤال الأول هو معرفة ما إذا كنا نأخذ الكلمة في نفس المعنى الذي نقصده عندما نقول أن أثينا القرن الخامس كانت ديموقراطية ، وعندما نتكلم اليوم على الديموقراطيات الغربية الكبرى . إلاّ أن الفوارق تقفز الى النظر . كان النظام الأثيني يتميز بالطابع المباشر للحكومة الشعبية . وكان مجلس المواطنين ، الذي لم يتجاوز عدده أبداً عشرين ألف شخص ، هو الذي

يقرر مباشرة وبأكثرية الأصوات في الشؤون العامة . كانت المواطنية تقتصر على الرجال الأحرار دون الأرقاء والموالي . ومن الصحيح كذلك أن القضاة ، كما يبيّـن مثل بريكلس (Périclès) الذي أعيد انتخابه قاضياً أول لعدة مرات ، مارسوا في الواقع نفوذاً أكبر على إدارة الدولة ، الأمر الذي لا تسمح بافتراضه للوهلة الأولى ، طريقة تعيينهم . فليسوا موظفين بسطاء ، كما يسعى روسو أحياناً لاقناعنا ، ولكن الكثيرين منهم كانوا « ديماغوجيين » أي **ملتـزمين سيـاسيين (Entrepreneurs politiques)** . على الرغم من هذه التحفظات ، أثينا هي ديموقراطية مباشرة ، حيث المواطنون بكاملهم ، الذين لا يشكلون سوى أقلية من السكان ، يمارسون السيادة .

لقد قارن بانجمان كـونستا (Benjamin Constant) بشكـل جذري ، هـذا الشكل من الديموقراطية مع الشكل الذي يلاحظ في المؤسسات السياسية لأوروبا الحديثة . فالديموقراطيات الغربية هي تمثيلية وتعددية . إنها أقل صلاحية لإقامة حكم بالإرادة العامة الافتراضية جداً ، من ترتيب أو تدبير أواليات المراقبة سراً ، التي تتم بواسطتها توجيه « الحكام » بدقة الى حد ما ، من قبل « المحكومين » . يقترن هذا النظام السيـاسي بحالـة اجتماعيـة تتميز بتقسيم متقدم جداً للعمل ، وبوجود **مجتمع مدني** ، يعطي فيه « البورجـوازيون » تعبيـراً شرعيـاً لتنوع مصـالحهم وآرائهم . إن ما كان يقصده بانجمان كونستا من هذا التمييز بين ديموقراطية مباشرة وديموقراطية تمثيلية ، هو أن يفضح الاستبدادية التي كشفها في مفهوم روسو عن الإرادة العامة ، مع ذكرياتها الرومانية والاسبرطية ، وأن يبرز مقـابلها مفهـوماً عمليـاً وعقلانياً للديموقـراطية عـلى الطريقـة الانكليزية . يمكننا إضفاء سمة الليبرالية على المفهوم الذي يدافع عنه بانجمان كونستا الذي يستند الى النموذجين الانكليزي والأميركي ، في حين نضفي سمة الراديكالية على المفهوم الذي ينسبه الى روسو .

يتعلق هـذا النـزاع بمبـادىء التنـظيم السيـاسي كـما بـطرائق التنسيق المؤسسـاتي . إن الديموقراطيات ، إذا ما واجهناها من وجهة نظر تراتبية القيم التي تعرض تحقيقها ، نجدها مدعوة الى التحكيم بين التعابير الثلاثة للشعار الفرنسي ـ حرية ، مساواة ، إخاء ـ، إذا كنا نشير بهذا التعبير الأخير الى جماعة متضامنة . تعطي الديموقراطية الليبرالية ، الأولوية للحرية ، التي تفهم على أنها استقلال وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة ـ إلا بدافع من المنفعة العامـة المعترف بها شرعاً وبصورة متناقضة . إن المساواة التي تعني غياب الامتيازات تقيّـم بمقدار ما تظهر أنها شرط مساعد لتحقيق الاستقلال الشخصي والسيادة الشخصية ، أو أنها الحالة الاجتمـاعية المميزة لأصحاب الكفاءات ، التي تقترن بها بشكل طبيعي . أما الأخوة ، ونعني وجود جماعـة متضامنة سياسياً ، تقيّـم بمقدار ما تنجم عن الاحترام والاعتبار اللذين يتمتع بهما الأفراد المتساوون والأحرار ، أكثر من اختلاطهم وتماثلهم اللذين يعتبران مشبوهين ووهميين .

بناء لتراتبية القيم المميزة للديموقراطية الراديكالية ، تكون الأولوية للمساواة . لقد غضّ من شأن الحرية بسبب أصولها الأريستوقراطية . والإخاء ، بدل أن يقرّب من التعاون والتعاقد ، اعتبر مرادفاً للمواطنية ، إنه وحدة جسم سياسي ، حيث يتم التسامح مع الفوارق ، فقط اذا لم تعرّض

للخطر متانة النسيج الاجتماعي المتناسق . أو إذا كان لنا أن نستعمل أسلوب مونتسكيو ، يمكننا القول إن قوة الديموقراطية الليبرالية هي **الاعتدال** ، في حين أن قوة الديموقراطية الراديكالية هي **الفضيلة** التي تؤمن هيمنة الموجبات الجماعية على كل أنواع المصالح الخاصة والفردية .

فيما يتعلق بالتنظيم المؤسساتي ، تقوم الديموقراطية الليبرالية على توازن السلطات ، بواسطة الكوابح والتوازنات ، بينما تميل الديموقراطية الراديكالية الى البساطة وتركيز الوسائل . يوصي الليبراليون بالمجالس التمثيلية ، بينما الديموقراطيون الراديكاليون يطالبون بمجلس وحيد ، يستطيع أن يقيل في كل حين الحكومة التي ليست سوى لجنة تنفيذية . إن انحدار الديموقراطية الراديكالية يكمن في ما أسماه توكفيل (Tocqueville) بعد زيارته للولايات المتحدة في عهد الرئيس جاكسون (Jackson) « بطغيان الأكثرية » . وإن انحدار الديموقراطية الليبرالية يكمن في تعدد الضمانات والهيئات ووسائل المراجعة ، وفي آن معاً شلل السلطة المركزية (يقتضي بالسلطة أن توقف السلطة) والمغالاة في التمثيل والحماية المفرطة للمصالح المكتسبة .

تتعلق المجتمعات الديموقراطية في آن معاً ، بالتقاليد الوطنية الفردية بشكل قوي الى حد ما ، وبنفس التقاليد المشتركة ، حيث الإيحاء الديني (اليهودي ـ المسيحي في حالة بلدان أوروبا وأميركا الشمالية) له أهمية خاصة . فضلاً عن ذلك ، إن كل تراث وطني هو بحد ذاته معقد ، ويجمع بطريقة موفقة نوعاً ما التوجه الليبرالي والتوجه الراديكالي . ففي التراث السياسي الفرنسي على سبيل المثال ، كانت الجمعية الجبلية هي نموذج الديموقراطيين الراديكاليين ، بينما التسوية الأورليانية والقوانين الدستورية لعام 1875 هي المرجع المفضل للديموقراطيين الليبراليين . في الولايات المتحدة يتم التمييز بين تقليد ماديسوني ، وتقليد جفرسوني استمر مع إدارة الرئيس جاكسون والعهد الجديد للرئيس روزفلت الثاني . لقد تنامى أيضاً تعقيد هذه التقاليد وعدم تناسقها لكون التقاليد الراديكالية للديموقراطية تحددت في القرن التاسع عشر ، قبل أن تصبح الاشتراكية ، نتيجة اهتمامها بتأمين رقابة متساوية من قبل المركز على المبادرات اللامركزية نسبياً للمقاولين ، أحد النقاط المركزية للتفكير والحساسية السياسية . ثمة إذن ديموقراطيون راديكاليون يميلون الى تنظيم إقتصادي للمجتمع مطابق للمخطط الاشتراكي ، وديموقراطيون راديكاليون آخرون يخشون في الاشتراكية ، التوسع الذي لا يطاق « لاستبداد الوصاية » البيروقراطية .

إذا بحثنا عما هو مشترك بين مختلف المؤسسات ومختلف الأيديولوجيات الديموقراطية ، عما يشكل ، على الرغم من تنوعها ، تقليداً مشتركاً « وروحاً » عامة ، نجد فيها تأكيداً فردياً وحذراً تجاه الحكام . لقد تم التعبير بوضوح تام عن التأكيد الفردي في شعار جتيسبرغ (Guttysburg) القائل : « حكومة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب » . وقد تدعم بالمفهوم الضمني لدى لنكولن (Lincoln) عن « الشعب » . ليس المقصود هنا لا الدولة ولا حتى الأمة ولا بالطبع هيئات متشكلة ، ولكن مجموع المواطنين محكوماً على كل واحد وفقاً لروحه وضميره ووفقاً لمعارفه الخاصة بما هو جيد للجمهورية . ينجم عن ذلك أن الحكام ينبغي ألا يكونوا سوى مؤتمنين أو مفوضين من هذا السيد الجماعي .

إن إيديولوجيا المراقبة هذه ، التي تتجلى في الحساب الذي يؤديه الحكام وبأن المحكومين هم الأسياد ، تتجسد في مؤسسات مختلفة جداً . ليست كلها سياسية ، وهكذا فإن الموظفين سواء فوضوا عن طريق الانتخاب أو التعيين وكانوا يخضعون لسلطة تراتبية ، يكونون مسؤولين عن التجاوزات وإساءة استعمال السلطة أمام القضاء ـ العادي أو الإداري . أما فيما يتعلق بمراقبة الحكام ، فإنها تحصل بواسطة الانتخاب الذي يمنحهم السلطة لمدة محدودة ، والذي يستطيع أن يسحبها منهم في نهاية التفويض . يتحقق النموذج الراديكالي عندما يخضع الحكام الى تفويض ملزم وعندما يكون بالإمكان عزلهم دون إنذار بواسطة جمعية عامة .

إن **رقابة المحكومين على الحكام** ، تبدو افتراضية بالنسبة لعلماء الاجتماع الذين حللوا أواليات التمثيل . إن القانون الحدي الشهير للأقلية ، الذي شدد عليه كثيراً ميشيلز (Michels) وموسكا (Mosca) ، يشير الى التنقل الضعيف جداً للنخب السياسية ، والى فعالية الاستراتيجية التي يلتصق بفضلها المنتخبون بتفويضهم وينجحون فيها بشكل أكثر فعالية كلما كانت الخدمات التي يؤدونها لزبائنهم أكثر صعوبة في الاستبدال . « فالممثلون » و« آلاتهم » تشكل إذن حجاباً يمنع « السيد » من التعبير عن نفسه . وإنه لمطلب دائم للديموقراطيين الراديكاليين أن يحطموا هذه الوساطات المسيئة وأن « يعيدوا الكلمة للشعب » .

إن مصادرة السلطة السياسية من قبل السياسيين المحترفين صدم عدداً معيناً من المؤلفين ، وبالتحديد شمبتر (Schumpeter) ، الذي أوحى بأن الأنظمة الديموقراطية تتميّز أساساً بغلبة السياسيين . يشكل هؤلاء فئة من نخبة المجتمعات الغربية ، متخصصة في وظائف الوساطة والسمسرة . وبهذا الخصوص ، حتى ولو اقتضى اعتبارهم اختصاصيين في الوساطة والإقناع، فهم ليسوا مهنيين مثل المحامين والأطباء الذين يستطيعون الاحتجاج بصلاحية تقنية مؤكدة ، حتى وإن كانت سلطتهم على زبائنهم تمر بقوة نفوذهم التي تدعمها . إنهم على حدود عدة مجموعات مثل الموظفين الكبار والمقاولين والمثقفين ـ وبالتحديد الصحفيين . ولكن السياسيين يتميزون عن المجموعات الموجهة الأخرى بالطريقة التي يختارون بها وبطبيعة التنافس الذي يمارس فيما بينهم . وبالفعل ، فإن السياسيين ربما كانوا بصورة عامة أكثر تبعية للجمهور من أية فئة نخبوية أخرى ، كونهم بحاجة لأن ينتخبوا أو يعاد انتخابهم .

ولكن الانتخابات التي تشكل الأوالية الحاسمة لترشيحهم ، تطرح سلسلة كاملة من القضايا المنطقية . إنها تقوم على استشارة مجموعة من المستجيبين ـ الجسم السياسي ـ بإعطاء صوت كل واحد وزناً متساوياً أو غير متساوٍ . تثير هذه العملية ثلاثة أنواع من المصاعب . يمكننا أولاً التساؤل عما إذا كان لدى الناخبين حداً أدنى من **الأهلية** أو عما إذا كان النقص في الأعلام أو التفكير لا يعرضهم بصورة حتمية للخطأ . يمكننا التساؤل كذلك عما إذا كان لديهم الحد الأدنى من **الأخلاقية** ، أو كما كان يقال في القرن الثامن عشر ، من الفضيلة التي تسمح لهم بالتمييز بين مصلحتهم الخاصة والخير العام . ولكن الانتخاب يطرح كذلك قضية محض منطقية . إنه يقوم

على **تجميع** خيارات فردية لتشكيل خيار جماعي يكون له خاصية الإلزام للجميع ولكل واحد على حدة . وطالما أن الناخبين مجمعون على تفضيل سياسة معينة أو مرشحاً معيناً ، يمكننا أن لا نقلق من المقاصد الخاصة بكل فرد يسعى وراء غاياته الخاصة ، خلف واجهة الاجماع . ولكن ما إن يظهر الانقسام بين أكثرية وأقلية ، يمكننا التساؤل بأي حق يتم دمج إرادة العدد الأكبر مع الإرادة لعامة . وتتفاقم الصعوبة عندما لا تكون الأكثرية مطلقة وإنما نسبية ، الأمر الذي يحصل كثيراً عندما يكون عدد الخيارات المطروحة على الجسم الانتخابي يفوق الاثنين . ويمكننا بخاصة أن نساءل ، أي انسجام تملك هذه الإرادة ، وما إذا كانت السياسة المختارة ـ أو المرشح المنتخب ـ هي حقاً التعبير عن الأكثرية ، أو إذا لم تكن إلا تسوية جارية بين أكثرية آنية ، مؤلفة من ائتلاف بين أفراد تكون استراتيجياتهم واختياراتهم متنافرة جداً .

يمكننا أن نستخلص من هذا التحليل « للقرار الأكثري » تقييماً متشائماً للديموقراطية أكانت ليبرالية أم راديكالية ، ولقدرة المؤسسات الديموقراطية على « العمل » بصورة متطابقة مع مبادئها . ولكن عبارة « الديموقراطية » لا تطبق فقط على المؤسسات الحكومية . إن هذه العبارة **بالمعنى الواسع** للكلمة ، تطبق على كل مجتمع ، حيث تخضع ممارسة السلطة لبعض الشروط فيما يتعلق بتعريف الأغراض الجماعية ، وفيما يتعلق بمساهمة أفراد المجموعة في تعريفها وفي وضعها موضع العمل ، أيا تكن طريقة تعيين القادة . ضمن هذا الأفق المشار اليه من قبل علماء النفس التابعين للتقليد اللويني (Lewinien) يعتبر ديموقراطياً كل مجتمع تكون فيه الغايات الجماعية غرضاً لتوافق ضمني على الأقل ، وحيث تسند المواقع وفقاً لمعايير وظيفية وليس فقط وفقاً لقواعد تسلسلية : يتحدث بعض علماء النفس الاجتماعيين عن تنظيم أو عن نمط إدارة « ديموقراطي » . وعلى الرغم من أن الضباط ليسوا منتخبين من قبل رجالهم ، والأساتذة من قبل تلاميذهم ، والأطباء من قبل مرضاهم ، يمكننا التحدث مع ذلك عن جيش وعن مدرسة وعن مستشفى « ديموقراطي » إذا استبدل النظام الكلاسيكي ـ الطاعة دون السعي للفهم ، Perinde ac cadaver (مثل جثة)(*) ـ بأصول للمناقشة والقرار ، حيث يتم بالقدر الممكن مناقشة الإلزامات الجماعية وإضفاء الشرعية عليها . عندها يتغيّر معنى الانتخاب، لا يعود يهدف الى صوغ « إرادة عامة » افتراضية جداً . وهو يساهم ـ حيث من المفروض أن يساهم ـ في إقامة « مناخ » من الإعلام والفهم المتبادل ، حيث يمكن أن يتطور التضامن ، أو على الأقل التسامح بين أعضاء المجتمع ، وحيث تكون مخاطر إساءة إستعمال السلطة والاستغلال من قبل الحكام ، مراقبة منهجياً . وعندما تفسر الديموقراطية هكذا ، تكون طريقة للحكم في كل تنظيم ، حيث الضمانات المعترف بها لجميع فئات المصالح والآراء بأن تعبر عن نفسها وأن تشارك ، **تقلص المسافة** بين الحكام والمحكومين .

ثمة ملاحظة غريبة تستحق أن يشار إليها . أولاً ، تصنف جميع الأنظمة الحديثة نفسها بالديموقراطية بصراحة الى حد ما ، لكنها ترفض هذا الوصف ، عندما يطبق على أنظمة مناوئة .

(*) مبدأ يسوعي (المترجم) .

بالنسبة للسوفييت ، والشيوعيين الغربيين الذين يعتبرون هذا النظام بأنه إيجابي بصورة عامة » . تعتبر الشيوعية السوفييتية أنها الديموقراطية الحقيقية الوحيدة ، وأن « الديموقراطية البورجوازية » هي خداع . وهتلر نفسه لم يكن أبداً يقدم الوطنية الاشتراكية ، على أنها ديموقراطية ـ وهو نظام فاسد بالضرورة ـ ولكن باعتبارها التعبير الحقيقي عن الإرادة « العميقـة » لله وللشعب . وكان فرنكو يصف نظامه « بالديموقراطية العضوية » . يمكن أن نستخلص من هذا الواقع الغـريب فكرتين اثنتين . أولاً ، هو أن النظم الحديثة لكي تكتسب شرعيتها ، تدعي كلها خدمة قضية ، أو شعب يتماثل مع هذه القضية . وبالمقابل ، لا يجرؤ الحكام أبداً ، على الأقل صراحة ، على إدعاء حق في الحكم يكون متصلاً بأشخاصهم عبر حق إلهي ـ أو حق طبيعي ـ. هتلرنفسه كان يدعي أنه في خدمة الشعب الألماني . الحزب الشيوعي هو « طليعة البروليتاريا » التي هي نفسها « طليعة » الانسانية . ثمة إذن بمعنى واسع جداً حساسية ديموقراطية منتشرة في الثقافة السياسية الحديثة ، يمكن تلمسها حتى لدى أكثر الأعداء شراسة للديموقراطية . إذا فكّرنا في هذا الغموض لا نجد فيه شيئاً سرياً. إنه ينجم أولاً عن الفاصل القائم في كل نظام بين مثال المشروعية والمؤسسات التي يتجسد فيها. هذا الفاصل بارز نوعاً ما . وهو يصل على الأرجح الى حده الأقصى عندما تسمى معتقلات الإبادة معتقلات عمل ـ كما في ألمانيا الهتلرية . وبشكل أعم ، يتوقف ذلك على الشروط التاريخية التي أقيم في ظلها النظام الديموقراطي . لقد لفت توكفيل (Tocqueville) الانتباه الى هذه النقطة . وإذا كانت أميركا في نظره نموذجاً للديموقراطية الهادئة والرزينة ، فذلك لأن « الثورة » التي نجمت عنها لم تشوه أبداً مثل الثورة الفرنسية من قبل الرعب اليعقوبي أولاً ، ومن ثم الاستبداد البونابرتي .

• Bibliographie. — Aron, R., *Démocratie et totalitarisme*, Paris, Gallimard, 1965. — Barry, B., *Sociologists, economists and democracy*, New York, Collier-Macmillan, 1970. — Constant, B., *Ecrits et discours politiques*, Paris, J.-J. Pauvert, 1964. — Dahl, R. A., *A preface to democratic theory*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1956; *Who governs? Democracy and power in an American city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne?*, Paris, A. Colin, 1971. — Downs, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — Finley, M. I., *Democracy, ancient and modern*, New Brunswick, Rutgers University Press, 1973. Trad. : *Démocratie antique et démocratie moderne*, Paris, Payot, 1976. — Lipset, S. M., *Political man : the social bases of politics*, Garden City, Doubleday, 1960. Trad. : *L'homme et la politique*, Paris, Seuil, 1963. — Lowi, T., *American government. Incomplete conquest*, New York, Rinhenart & Winston, 1977. — Marshall, T. H., *Citizenship and social class*, Cambridge, The Univ. Press, 1950. — Montesquieu, C. de, *L'Esprit des lois**. — Rousseau, J.-J., *Le contrat social**. — Sartori, G., *Democratic theory*, Detroit, Wayne State Univ. Press, 1962, Trad. : *Théorie de la Démocratie*, Paris, A. Colin, 1973. — Schumpeter, J. A., *Capitalism. socialism and democracy*, New York, Harper, 1942, Londres, G. Allen & Unwin, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — Tocqueville, A. de, *De la démocratie en Amérique**.

الدين Religion

في مقالة نشرت عام 1964 ، لاحظ غليفورد غيرتز Glifford Geertz أن المساهمات النظرية الكبرى في مجال علم اجتماع الدين ، التي قدمها في بداية هذا العصر دوركهايم ومالينويسكي (Malinowski) وفيبر (Weber) وفيما بعد فرويد في كتابه (Totem et tabou) ، لم تستمر في كتابات لاحقة ذات قيمة مشابهة . صحيح أن هؤلاء المؤلفين ، لا يدافعون أبداً عن التصور نفسه للواقع الديني ، ولكنهم يتفقون حول نقطة واحدة على الأقل. إنهم يعتبرون ، ما عدا ربما فرويد (الذي يهتم مع ذلك اهتماماً كبيراً في التحديد ، أن المعتقدات الدينية لا يمكن أن تختزل الى هذيان محض ، والطقوس الى تصرفات إكراهية) أن الدين هو ظاهرة مميّزة لكل المجتمعات الانسانية السابقة والحاضرة واللاحقة . من جهة أخرى ، يريد علماء الانتروبولوجيا والاجتماع إعطاء هذه الظاهرة تفسيراً وضعياً. لقد شدد اللاهوتيون طويلاً على أن الواقع الديني ينجو من قبضة العلم الوضعي . وكانوا يواجهون هكذا ورثة التقليد العقلاني الذين كانوا يعتقدون أنهم يفسرون الواقع الديني بالجهل أو الدوافع ذات الانفعالية العمياء . إن الجهل الذي ترعاه لدى المؤمنين حسب فولتير (Voltaire) (« كهنتنا ليسوا ما يعتقدهم شعب عابث / سذاجتنا تصنع كل علمهم ») والعاطفية السلبية التي تتعهدها عندهم (« تنهّد المخلوق المظلوم » ، كما يقول ماركس) ، تقدم وسائل المعالجة « للمهمين » الذين يتركون الاكليروس يبلّد فقراء الناس لكي يستمروا في استعبادهم . إن الصيغة المحافظة لهذا التعمور تعبّر عن نفسها عند بعض ليبراليي القرن التاسع عشر ، ولا سيما الفرنسيين ، الذين يعتبرون أن « الدين جيد للشعب » ، أما الصيغة الجذرية فتعبّر عنها الصيغة الماركسية الشهيرة القائلة « إن الدين أفيون الشعوب » . إن مساهمة علمي الاجتماع والانتروبولوجيا كانت في معاملة الدين بصفته « واقعة اجتماعية » ـ وبالتالي انسانية ـ تتحدى كل « الاختزالات » ، حتى ولو كانت قابلة لأشكال متنوعة في المكان وفي الزمان .

تتجسد التجربة الدينية في نسيج الفعل الاجتماعي ، الذي يساهم في إعطائها معنى معيناً ، على الرغم من أنها تتجاوزه إلى حد أنها تنكر عليه أحياناً أية شرعية ، كما في بعض حالات الزهد القصوى . ولهذا ، ينبغي ألا تعامل الاتجاهات الدينية الكبرى لا بصفتها صوراً بعيدة لمثال لا يمكن الوصول إليه ، ولا بصفتها إسقاطاً هاذياً لرغبات تبحث في الخيال عن تحقق وهمي . تلك كانت المسيرة التي اتبعها ماكس فيبر في كتابه **علم الأخلاق البروتستانتي وروح الرأسمالية** ، حيث لا يعالج تأملات النظرية الأوغسطينية والكالفينية حول النعمة بصفتها تنتمي الى عالم الأفكار (Idées) وإنما بصفتها بديلاً جوهرياً لبناء الحضارة الحديثة والمحافظة عليها .

فلدى فيبر (وبخاصة في مقدمة علم الأخلاق البروتستانتي) يحتل مفهوم الأخلاق أي **الممارسة** بالمعنى القوي للكلمة ، المكان الأول . وما يهمه هي الاتجاهات المعيارية التي تحدد وتضبط الطريقة التي نعيش فيها حياتنا الشخصية وحياتنا المهنية . والمقصود إذن تفسير لماذا يصبح عدد معيّن من التصرفات ملزماً لنا ـ حتى ولو كانت مقتضياتها ومنطقها للوهلة الأولى تشكل

اعتراضاً دون إشباع بعض غرائزنا وشهواتنا . إن أحد شروط هذه المشروعية ، هو أن تظهر الموجبات المذكورة مبرّرة بواسطة مجمل القيم التي تنظم حقل تجربتنا ـ التي نواجهها بحجمها الأكثر تسامحاً .

إن وزن الحركة الطهرية واضح جداً في تكوين المؤسسات الديموقراطية ، وبخاصة في حالة الديموقراطية الأميركية : لقد شدد توكفيل على أن مستوطني ماي فلاور (May Flower) كانوا حجاجاً قرروا تأسيس مجتمع مطابق لتعاليم الانجيل وسط عزلة العالم الجديد . لذلك كان مفهوم القانون مركزياً في التصور الطهري . ومصدر هذا القانون هو الله . ولكن القانون بفعل مصدره بالذات ، لا يلزم المحكومين فقط وإنما يلزم الحكام كذلك . وهؤلاء ليسوا إذن سوى وزراء الله ، وسلطتهم ليست شرعية إلا بمقدار ما يتوافقون مع إرادته . إن التيوقراطية الطهرية لا تقود بالضرورة الى الديموقراطية . وهي قد تؤدي كذلك الى إضفاء الشرعية على الامتثالية والتعصب . وفي الواقع إذا أدت الى ذلك ، فإنها تحل محل المفهوم الديموقراطي للسيادة مفهوماً يضع الحكام والمحكومين في ظل القانون نفسه ، غير الشخصي والسامي . ولكن المسلك الذي يقود من التيوقراطية الطهرية الى الديموقراطية التعددية ليس بالطبع مستقيماً . هذا هو المسلك الذي تسمح بتصويبه أعمال المؤرخين المعاصرين .

إن تعاليم فيبر التي تشدد على الفعالية الاجتماعية للتجربة الدينية فُسرت مع الأسف وكأن المعتقدات والممارسات الدينية تشكل هي وحدها مبدأ تفسيرياً ملائماً لتكوّن المؤسسات الحديثة وعملها . لم يقل فيبر أبداً أن الإصلاح الكالفيني كان « سبب » التوسع الرأسمالي في الغرب المسيحي . يمكننا إذن أن نميل الى اعتبار أغلب النقاشات التي تبعت نشر كتابه على أنها دون مصداقية . ولكن قبل أن نتجاوز ذلك ، من المفيد مقارنة ما قاله فعلياً فيبر وما قاله من جهتهم نقاده الأكثر فطنة . أولاً ، يتفق الجميع على نقطة واحدة . يوجد ترابط بين الانتماء الديني ونوعية المقاولين في أوروبا خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، في كل مكان تطورت فيه الرأسمالية . أما فيما يتعلق بمدى هذا الترابط ومعناه فهنا تبدأ الصعوبات . يقتضي أولاً الإتفاق على ما تعنيه الرأسمالية . يلاحظ روبر (Trevor Roper) أن فيبر يأخذ كلمة الرأسمالية **بمعناها الضيق** مشدداً على عقلنة التقنيات وأشكال الانتاج أكثر من اتساع المبادلات وطرق تمويلها . أما إذا أخذنا على العكس التفسير **بمعناه الواسع** الذي يرى في الرأسمالية أساساً أنماط انتقال الثروات (البضائع والرساميل) ، ونوعاً من « الاقتصاد العالمي » (على طريقة بروديل ـ Braudel)(*) الذي يتخطى السيادات السياسية ، يمكننا أن نتكلم على الرأسمالية في الفلاندر وفي إيطاليا قبل الإصلاح البروتستنتي بكثير . وفيما لو اخترنا التفسير الثاني تظهر روح الرأسمالية أقرب الى الانسانية من حركة الاصلاح . وفي شتى الأحوال ، يدخل في روح الرأسمالية تقييم **للحركية** ، سواء تعلق الأمر بحركية عوامل الانتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال) ، أو بحركية

(*) Fernand Braudel مؤرخ فرنسي ولد عام 1902 (المترجم) .

البضائع والأسهم المالية ، أو أيضاً بحركية الأشخاص والمقاولين . إلى أي حد يكون لهذا التقييم للحركية وبالتالي للعناية والجهد والتجديد التكنولوجي (مع الإكراهات التي يدخلها في عمل الأنظمة المعيارية) ، علاقة مع المعتقدات والأفضليات الدينية للمعنيين ؟

إن ما يثبته تحليل فيبر على الأقل هو **التطابق** بين « أخلاق » الكالفينية و« روح » الرأسمالية . وما لا يبيّنه ، هو كيف يمكن أن يفسر مثل هذا الترابط أصل المؤسسات الرأسمالية إن مؤرخين مثل هربر لوثي (Herbert Luthy) وروبر (Roper) هم أكثر فائدة بكثير من فيبر حول هذه النقطة . وقد أثبت سومبار (Sombart) أن الأخلاق الكالفينية ليست « السبب الوافي » للتطور الرأسمالي ، عندما لاحظ أن الدور الذي ينسبه فيبر إلى البروتستانت قام به غالباً اليهود السيفارديين المطرودين من قبل الملوك الكاثوليكيين . وتجدنا هكذا مدفوعين الى التساؤل عما إذا كانت صفة **المهاجر** في المقاول بنفس أهمية الانتماء الديني إذا لم يكن أكثر . ويرتبط بهذه الصفة عدد معيّن من السمات يمكن أن تمثل أفضليات لمصلحة المنفيين . أولاً يجد ضحايا الإضطهاد أنفسهم موزعين في عدة بلدان . وفي داخل الشتات تستمر روابط الثقة والتضامن التي تشكل بالنسبة لأعضاء الجماعة الموزعة ميزة أكيدة على صعيد الصفقات التجارية . وهكذا كانت هامشية البروتستانت أو اليهود وتماسك مجموعاتهم المنتشرة في كل أصقاع أوروبا تقريباً هي التي جعلت منهم قادرين بصورة بخاصة على أن يكونوا طليعة التطور الرأسمالي .

تتعزز هذه الفرضية **بطريقة عكسية** بواسطة سلسلة من المعطيات التي يلفت «Roper» انتباهنا إليها . ففي البلدان والحقب التي أقام فيها الكالفينيون تعصباً طائفياً شديداً لم يكونوا أكثر تجديداً من الكاثوليكيين في البلدان التي كانوا فيها أكثرية . ولكن فرضية هامشية المجددين التي تأخذ بعين الاعتبار تكوّن المجموعات المتجاوزة للقوميات ، المتجانسة ثقافياً والمتضامنة بقوة ، لا تجيز لنا معاملة تحليلات فيبر حول التطابق بين « الأخلاق » البروتستانتية و« روح » الرأسمالية ، بأنها غير ملائمة . الهامشيون هم المبعدون ، وإذا أبعدوا فذلك بسبب انتمائهم الديني . وهكذا سيجتاز تريفور روبر (Roper) مرحلة حاسمة على الأرجح سيثبت بفضلها وزن الانتماءات الدينية في تكوّن النخبة الرأسمالية الأولى . يتعلق الأمر **بإبعاد** ، غالباً ما يكون عنيفاً ، يشهد على المجتمع الذي يرغم المنشقين على المغادرة . وتحتل مسألة الأرثوذكسية موقفاً بارزاً بين الأسباب التي تذكر لتبرير هذا الإبعاد . فيما يتعلق بوضع البروتستانت يبيّن روبر (Roper) بوضوح أنه لا يقصد بذلك حجة مزعومة لتبرير العنف والظلم . وإن ما يشكل عقدة النزاع ، هو النزاع الحقيقي في القيم بين النظام الاجتماعي الذي يلقي فيه الفراغ الرهباني والتبذير الاكليريكي (دون أن نقول شيئاً عن إسراف الأمراء وبطانتهم) بثقله الذي لا يطاق ، والمشروع الوجودي للتجار والبورجوازيين والأشراف الذين يقاومون نظاماً لا يضايقهم فقط في مصالحهم ، ولكنه يهينهم في إنتمائهم العميق والصادق لما يسمى « فلسفة المسيح » (Roper) .

إن التطابق الذي أكده فيبر بين الأخلاق الطهرية والروح الرأسمالية لا يقرأ بتسرع بصفته مجموعة من العلاقات المفهومة مباشرة بين الأفكار . إنه ينجم عن عملية تاريخية معقدة ، حيث لا

تدخل في اللعبة حالات مستقرة الى حد ما للوعي الجماعي وحسب وإنما كذلك استراتيجيات ارشاد وإنشقاق وإبعاد (مرتبطة بالمصالح الاقتصادية التي تواجه بين البورجوازيين والتجار ذوي الوضع المتميز) حاصلة في ظروف متأثرة بطوارىء تاريخية (مثل تدفق المعادن الثمينة المترافق مع اكتشاف أميركا) . ويمكن متابعة تحليل من الطبيعة نفسها حول مسألة مترابطة ، وهي مسألة العلاقات بين الكالفينية ، وبصورة أعم الأشكال « الطائفية » أو حتى الكالفينية المتشددة من البروتستانتية ، والروح الديموقراطية . إن التنظيم الكالفيني المتشدد (Presbytérien) للكنائس الكالفينية أدى في العديد من الحالات الى عقم الروح النقدية وفرض نظاماً خلقياً خانقاً وأقام نوعاً من الدكتاتورية الفريسية . فليست إذن البروتستانتية في حد ذاتها ولا حتى فئة معينة من البروتستانت هي التي كانت السبب في تطور الروح الديموقراطية . يقتضي البحث عن أصل هذا التطور في مركّب من المعطيات التاريخية والمؤسساتية في آن واحد ، استطاعت الأخلاق البروتستانتية أن تكشف عبره عن خصوبتها في النطاق السياسي كما في النطاق الاقتصادي .

إن أمثولة علم اجتماع فيبر مزدوجة . من ناحية أولى ، تقوم بإظهار أهمية التوجهات الدينية في عمل المجتمعات الحديثة . إنها ترفض هكذا الأشكال الأكثر سذاجة للنشوئية التي تتصنع رؤية شكل متخلف تقريباً للوعي الجماعي ، في الدين . إلا أن دوركهايم الذي شدد كثيراً على خصوصية الدين البدائي ، نسب من جهته بشكل صريح دوماً ، لكل تجربة اجتماعية بعداً دينياً خاصاً شرط أن تكون شمولية . وبما أنه يعرّف الدين بأنه « الحياة التي يتم التعاطي معها بجدية » فإنه يجعل من الدين جزءاً شمولياً من الحياة الاجتماعية . أما الأمثولة الثابتة لعلم الاجتماع الديني لفيبر ونميل الى القول لكل علم اجتماع ديني ، هي أنها تشير الى التباس هذه التوجهات الخاصة بغاياتنا الأخيرة ، التي ينبغي ، لكي تكون فعّالة اجتماعياً ، أن تتجسد في نظام من الممارسات والمعتقدات المحددة والمعاقب عليها مؤسساتياً . وبتعابير أخرى ، لا تختزل الظاهرة الدينية الى التجربة الذاتية من قبل أفراد موهوبين بشكل خاص ، أو موهوبين على حد قول فيبر ، في بعض المتطلبات الجوهرية . ليس ملائماً تعريف الظاهرة البروتستانتية بتقليصها الى نظام من القيم كان فيبر يسميها « زهد في العالم » . فالبروتستانتية هي كذلك شكل تنظيمي للمجتمع الديني ، كما أنها مشروع ديني لتنظيم المجتمع العلماني .

إن كل ديانة هي تنظيم في معنى ما (فيما لو استثنينا الديانات القديمة التي يغيب عنها كل تمييز بين المؤمن والمحتفل بالصلاة ، بين الغايات المحض دينية والغايات الجماعية) . إننا نجد فيها بالفعل أدواراً متمايزة وتراتبية بين هذه الأدوار . ونجد تمييزاً بين البيئة الداخلية المتكونة من المجتمع الديني ، والعلاقات بين الفئات المختلفة من الأشخاص الذين يشاركون فيها ، والبيئة الخارجية ، أي المجتمع العلماني أو الدنيوي ، الذي يندرج فيه المجتمع الديني . ويستطيع عالم الاجتماع ، عبر مقارنة الأشكال التي تتخذها في مختلف الأديان ، أدوار الكاهن والمؤمن واللاهوتي ومختلف أواليات النظام التي تحكم هذه الأدوار ، يستطيع أن يكوّن عدة أنماط من التنظيم الديني : الطائفة ، الجمعية ، وتجمع المؤمنين أو الموحى إليهم الذين ينتظرون كما في حالة الكويكرز ، حلول

الروح . تتكون هذه الأنماط حول معايير مثل طبيعة التراتبية ، وطبيعة الإشراف الذي يمارسه الأكليروس على العلمانيين ، والتوجهات الادراكية ، والمكانة التي يحتلها الأنبياء وشرعية (أو عدم شرعية) الوحي الريادي ، نظام الأرثوذكسية والعلاقة بين الأرثوذكسية والتسامح ، وطبيعة العقوبات المنفذة ضد غير المؤمنين والكفار أو غير المبالين .

إذا اقتصرنا على حالة الدين الكاثوليكي ، يمكننا أن نتساءل ، على أثر لوبرا (Le Bras) وخلفائه ، كيف يتكوّن « الشعب المؤمن » ، ما هي النسبة المئوية من مجموع السكان (أو من أي سن ، من أي مهنة ، من هذا الجنس أو ذاك) التي يمكن أن تكون ممارسة لواجباتها الدينية ، وما هو مضمون هذه الممارسة ؛ وأين يقيم الممارسون ، كيف يتوزعون بين المدينة والريف ، وبين مناطق الأقليم الوطني ، سنتفحص كذلك اختيار الكهنة وتأليف هذه المجموعة ، تكوين الاكليريكيين ، المهام والحركية في الكنيسة . هذه الأسئلة لا تطرح فقط بالنسبة للاكليروس الدنيوي وإنما كذلك بالنسبة للأكليروس النظامي . ونضيف الى هذا التشكل فيزيولوجياً المجتمع الاكليريكي ، والاختيار فيه وتمويله والنزاعات بين المستويات التسلسلية (الرتب العالية والدنيا) . وبين النظاميين والدنيويين . فضلاً عن ذلك ، يمكننا تفحص العلاقات بين المجتمع الديني من جهة والمجتمع المدني والدولة من جهة أخرى . وتدخل تحت هذا العنوان ، نزاعات الصلاحية في مادة التعليم ، والتربية والبحث وانتشار العلم ، والمواجهات مع السلطة السياسية التي تطمح الى السيادة ، على الأقل في مدارها الخاص كما حددته . ونصف الطرق التي تبقى فيها الكنيسة حاضرة في مجتمع معلمن : الأعمال، تجمعات التقوى ، الأخويات . وبما أن الكنيسة الكاثوليكية ، باعتبارها تنظيماً ، لها تاريخ ، سنسعى الى معرفة موقعها بالنسبة الى مسارها بالذات . وسنتساءل كيف يتطور كل شكل تنظيمي .

إذا كانت كل ديانة تنظيماً ، فإن الديانة ليست تنظيماً مثل سائر التنظيمات . إنها التنظيم الذي يدير ما هو مقدس ـ الأمر الذي يمكن أن يعني الى حد ما أنها ليست تنظيماً على الإطلاق . لقد ميّز دوركهايم في كل واقع ديني عنصرين اثنين : المعتقدات والطقوس . يمكننا أن نميّز المعتقدات الدينية عبر طبيعة الإكراه الذي تمارسه على روح المؤمنين . وحينئذٍ نتكلم على **العقائد** ، يعني عن القضايا المعدّة من قبل اللاهوتيين ، والمصادق عليها من قبل السلطات التسلسلية ، والتي لا يمكن أن تناقش من قبل المؤمنين . تتعلق العقيدة بمجالات مختلفة . فيمكن أن تتعلق بأحداث تاريخية . إنها إحدى عقائد الكنيسة الكاثوليكية كون يسوع ، إبن الله ولد في الناصرة وقد صلب وانبعث حياً بعد ثلاثة أيام من وضعه في القبر . يمكن أن تقوم على مقولات ميتافيزيقية . يوجد إله واحد بثلاثة أقانيم ، وروح الانسان خالدة . ويمكن أن تتخذ كذلك شكل الأوامر الاخلاقية « أحبب قريبك مثل نفسك » . وفي حالات أخرى ، تتعلق العقائد بأصل فئة معينة من الكائنات الحية وعائلات معينة أو جماعات معينة ، ومكانها في الطبيعة الفيزيائية وعلاقاتها مع الناس والنبات والحيوان والنجوم وأماكن السماء . يمكننا إذن الكلام على الأوهام مع أخذ الحيطة لأن هذا التعبير غامض ، بما أنه يشير في آن واحد الى الخرافات مثل خرافات الأبطال أو الآلهة القديمة الكلاسيكية والحكايات

على هامش التاريخ (مثل الخرافة الذهبية) والى تخيلات علمية كاذبة (مثل تلك التي يحتويها سفر التكوين) . يمكن أن تعامل الأوهام إما كحجج تأتي لتنسج عليها مخيلة الفنان ، وإما كمخطط أولي لعلم معين ما يزال بدائياً .

ولكن أياً تكن طبيعة الغرض الذي يتناوله المعتقد الديني ، فإنه يتميّز بما قد نميل الى تسميته بالبداهة الملزمة تحت طائلة التجديف . وكل من ينكر العقائد يضع نفسه خارج الكنيسة . ومن يسخر من التقاليد الدينية ، دون معارضة أحكام الإيمان ، يعرّض نفسه لتوبيخ علني الى حد ما . لقد مزج الدين طويلاً بين العلم والإيمان . ومن خلال هذا المزج ، يتيح لنا تجربة معينة ، يؤكد حقيقتها . وتحتل قضايا الوجود مكاناً أولياً في المعتقدات الدينية . وبالنسبة لهذه القضايا يتميّز المشككون والمؤمنون عن بعضهم البعض . بالنسبة للمؤمن يؤكد الشعور بالقداسة سمة هذه الأغراض الفائقة للطبيعة . فهي من طبيعة أخرى ، حتى ولو ظهرت لنا في مظاهر ملموسة ـ مثل قطع الحجر والمعادن أو الخشب ، على سبيل المثال الأشياء الطقوسية (Churinga) عند الأستراليين ، التي يفترض أن يتجسد فيها الأجداد .

وبالإضافة الى العقائد ، تتضمن كل ديانة عدداً معيناً من **الأوامر والنواهي** . يمكننا إذن ، فيما يتعلق بالأديان ، كما فيما يتعلق بجميع التنظيمات ، أن نتكلم على نظام معياري . وأياً يكن الشكل الذي يرتديه هذا النظام عبر التاريخ ، فإنه يتميّز عن الأنظمة المعيارية الأخرى . لقد تمّ توضيح هذه النقطة من قبل المؤلفين الذين شددوا على التناقض بين الدين والسحر من جهة أولى ، والعلم من جهة ثانية . فحتى لو كان المؤمن الذي يقوم ببعض الطقوس يفعل ذلك بقصد عملي ، فإن الأثر الذي يسعى المؤمن هكذا لإحداثه ليس خاضعاً للمراقبة مثل الأثر التقني الذي يسعى إليه المهندس وغالباً ما يحققه . لقد عالج التقليد العقلاني طويلاً الطقس باعتباره مجرداً من أي معنى . ولكن لا يكفي ، كما يقترح مالينويسكي (Malinowski) البحث عن معنى الطقس في حوافز **الإنسان الديني** الذي يسعى الى السيطرة على قلقه أمام محيط لا يسيطر عليه ، أو أمام أسرار غامضة في وضعه . إن معنى الطقس الديني ينبغي ألا يبحث عنه فقط في الحاجات السيكولوجية للمؤمن . وإذا حصلنا على حماية تصرف بديل ، فإن الطقس يخفف عنا الأمان الكاذب « لِكما لو » التي تحوّل الى صعيد الخيال عالماً مهدّداً ومصيراً يلفه الغموض . لقد أشار مالينويسكي نفسه الى أن تنفيذ الطقس يغيّر وضع المؤمن . وبممارسة طقوس الاستسقاء التي يفترض فيها أن تجلب المطر ، فإن المؤمنين لا يسببون هطوله . ولكنهم بتجمعهم لإتمام الاحتفال المفروض ، فإن أعضاء المجموعة يعبئون الطاقات التي تسمح لهم بتحمل أفضل لتجربة الجفاف والفقر الذي يرافقه . إن معنى الطقس ليس في فعّاليته الأدواتية . والطقس لا يزوّد فقط المؤمن **بالتطهر** من قلقه بواسطة تصرفات بديلة . إن تنفيذ الطقس يقوي ويعيد تضامن المجموعة ـ شرط أن تمارس بجدية وأن تعتبر موجباً دقيقاً .

هل إن المعتقدات والطقوس العبثية والمثيرة للسخرية في حد ذاتها ، بما أنها لا تخضع لأي تبرير منطقي تجريبي ، ليس لها معنى إلا بالنسبة لعقول لم تحقق بعد تطوراً وضعياً حصراً ؟ هذا

الرأي يصطدم بعقبتين اثنتين . أولاً ، يقتضي التساؤل عما إذا كان تكوين معرفة وضعية وتقدم تقنية أكثر فأكثر فعالية يسفّـهان الدين في بعديه الطقوسي والعقائدي . إن سان سيمون وكونت اللذين كانا يعلنان بقناعة كبرى مجيء العصر الوضعي ، كانا يبشران كذلك بظهور « مسيحية جديدة » . والعصر الجديد سيكون دينياً ، ولكن معتقدات وممارسات المسيحية الجديدة ستكون مختلفة عن المسيحية القديمة . ولم يكن ثمة شك كذلك بالنسبة لدوركهايم أن الديانات الغربية ولا سيما الكاثوليكية ، قد أدت خدمتها ، ولكن المقدسات تستمر في تشكيل فئة شمولية للتجربة الانسانية . ويتحدث فيبر من جهته عن خيبة أمل العالم ولكنه لا يصل الى حد إعلان نهاية الانسان الديني .

لم يتحقق « زوال » الأديان إلا بشكل ناقص جداً ، وبالمستوى الـذي تحقق فيه لم يـأخذ الأشكال المعلنة . وبـين « الأديان العـالمية » الكبـرى (على حـد قول فيبـر) ، كانت الصيغـة الكاثوليكية والرومانية للمسيحية هي التي اقترب تطورها على الأرجح أكثر ما يكون من الصورة التي وضعها المفكرون والعلماويون الأحرار في القرن المـاضي : تراجـع الممارسـة ، وأزمة في المعتقدات العقائدية ، ومعارضة السلطة التراتبية . ولكن فضـلاً عما عـرفته الأديـان العالميـة » الأخرى ، مثل الاسلام واليهودية من انبعاث مطبوع بتجدد العقائد والممارسات والولاءات ، فإن واقعتين رئيسيتين طبعتا المجتمعات الغربية خلال القرن العشرين . أولاً برزت مع ظهور الأحزاب والدول التوتاليتارية ظاهرة « الأديان الدنيوية (ر . أرون ـ R. Aron) . وقد تميّـزت بتدعيم هائل للارثوذكسيات ، و« بتقديس » للأجهزة الحزبية ، عبر تعصب عنيف يصل الى حد التصفية الجسدية للخصوم أو المنشقين . إن مفارقة الأديان الدنيوية في القرن العشرين ، هي أنه باسم العلم أو بالأحرى باسم علم كاذب ، أعيد إحياء الأشكال الأكثر إكراهاً للارثوذكسية والامتثالية . تطمح الديانات الدنيوية في جزء منها الى الإجابة بشكل كاريكاتوري على العزيمة الوضعية لإعادة الوحدة الروحية للغرب . ولكن كونت كانت لديه فكرة عالية جداً وعادلة جداً للنشاط الثقافي لكي يتخيل كيف أن دغماتية أيديولوجية مستندة الى شبكة من « معسكرات العمل » يمكن أن تجلب لنا « روحاً إضافية » صحيحة .

لا تشكل الديانات الدنيوية من النمط الهتلري أو الستاليني الإشارات الوحيدة للحيويـة الدينية للغرب . ولكن لكي نقدر قيمة هذه الأخيرة ، يقتضي اللجوء الى أدلة مختلفة عن تلك التي أعدت لوصف التنظيمات التراتبية ، مثل الكنيسة الكاثوليكية والتي تحتفظ ببعض المصداقية عندما نطمح الى أن نفسّـر بواسطة الحنين الى علم كامل انتهاء بعض العقول الى « الديانات الدنيوية » الأكثر عبثية .

لقد أدخل الاصلاح البروتستانتي تجديدات حاسمة ، تدعونا الى إعادة النظر في التناقض بين المدنس والمقدس ، بعبارات لم تعد تسمح بمعاملة ما هو مقدّس باعتباره مجموعة من المعتقدات الدغماتية والطقوس الإلزامية ، المفروضة من قبل سلطة تراتبية . إن المواجهة المباشرة للمؤمن مع

الرسالة الإلهية ، حتى ولو توسطتها التوراة تنسب الى **قناعة** كل مؤمن . يقرر في ضميره قدرة على التصديق كانت حتى ذلك الحين حكراً على من أجيز لهم استيداع التراث . وما هو ذات مغزى لتقييم صحة هذه الممارسات الجديدة التي ولدتها حركة الإصلاح ، ليس فقط عدد المؤمنين وانتظام اجتماعاتهم ، وإنما طبيعة بعض الإلتزامات التي تكون وجهتها مميِّزة بمقدار اتساعها وورعها .

خلال سنوات الستينات تطورت في الولايات المتحدة ، كل أنواع الحركات الاجتماعية : دفاعاً عن الحقوق المدنية ، دفاعاً عن الأقليات الأثنية ، ضد حرب فيتنام ، ضد الطاقة الذرية ، من أجل النساء واللواطيين . قد يصعب علينا وصفها بالدينية في المعنى الدقيق للكلمة . ومع ذلك ، تبدو متميّزة ببعد مزدوج من الريادة والنبوة . إنها قناعة ذاتية **مطلقة** تستحوذ على أعضائها الأكثر نشاطاً . وحتى لو لم يكن يقودهم أبطال أو قديسون (رغم أن صورة القس مارتن لوثر كنج تحتمل المقارنة مع صورة غاندي) فإن الرسالة التي تنشرها هذه الحركات تظهر كبشارة جديدة ودعوة للشباب والأنقياء لكي يرحلوا الى الأبد عن عالم لا دواء لفساده . وإن التعصب الذي تعلن هذه الأقليات قضيتها بواسطته تؤكد خاصيتها الدينية بما أن التنكر أو حتى عدم المبالاة إزاء قيمهم يعتبر بمثابة التدنيس من قبل المنتمين إليها . وتبقى هذه الحركات غامضة الى حد كبير سواء بالنسبة للأغراض التي تلاحقها أو بالنسبة لأسلوب وطرائق تدخلها ، في آن معاً . يمكننا في شتى الأحوال تسميتها ديانات دنيوية شرط التحديد أن الأمر يتعلق بحركات **لا** مركزية (وهي بهذه الصفة تختلف من الناحية التنظيمية على السواء عن الكنيسة الرومانية أو الأحزاب على النمطين الهتلري والستاليني) ، وهي حتى إذا لجأت الى العنف ، فهي ليست توتاليتارية بما أنها لا تطمح الى إعادة بناء المجتمع من القاعدة الى القمة وفقاً لنموذج وحيد « مشرعن » ومعقلن بشكل كامل .

إن التطور القريب لما سميناه « الأديان الدنيوية اللامركزية » يظهر استعادياً التطور الذي تتضمنه التجربة الدينية . ربما تكون هذه التجربة قد تناولت بشكل رئيسي الطبيعة المادية ، التي تشكل من خلال الطقوس السحرية والحكايات الخرافية ، الاستيلاء الأول والهش . وانطلاقاً من الدين تكوّن لدى اليونانيين مفهوم المصير المأساوي للانسان الخاضع لمعركة الآلهة وأهوائه الخاصة التي لا يستطيعون فهمها كذلك ، ولدى العبرانيين مفهوم القانون الذي يؤسس موجباتنا على ميثاق مع الله . وقد نسق التركيب المسيحي هذه العناصر المختلفة بإعادة ترتيبها ، بما أنه يقرنه في بحث إلهي ، مع فلسفة للتاريخ وعلم للأخلاق . ومنذ حركة الإصلاح ، وجدت المحتويات العقائدية نفسها تتآكل بفعل التنوع الكبير في الظروف : إنطلاق النقد التاريخي والتأويل التوراتي ، استقلال العلم الوضعي عن اللاهوت ، تمايز الصلاحيات بين سلطات الدولة والسلطات الاكليريكية . ولكن المواجهة بين المدنس والمقدس ، إذا كانت غيّرت محتواها الى حد أن الالتزامات التي كانت اعتبرت دنيوية تعبىء اليوم حماس المؤمنين ، فهي لم تفقد شيئاً من ملاءمتها .

إن ما يستمر من الشأن الديني في مجتمعاتنا ، على الرغم من ضعف التراتبية الاكليريكية ، هو ديمومة الأثر الريادي الذي يمكن أن نعترف له بثلاثة أبعاد أساسية . أولاً ، الريادة هي الختم

الذي ينسب أهمية خارقة بالتحديد الى رسالة معينة ، وكذلك الى الشخص الذي يحملها . ثانياً ، الرسالة الريادية هي **نداء** (بشارة جديدة) يذاع لكي يسمع . إنه إذن في آن واحد مبدأ مسؤولية بالنسبة لحامل الرسالة ، ومصدر موجب والتزام بالنسبة للمرسل إليه (الويل للذين . . . . لديهم آذان ولا يسمعون) . وأخيراً إن الرسالة الريادية هي **مشروع** يحضّر للمستقبل . والريادة التي ليست بأي شكلٍ من الأشكال التعبير النرجسي للرغبة أو الخيال ، تفترض لكي يتم تصديقها ، من جهة الذين توجه إليهم انتظاراً نشيطاً قائماً على الثقة في التاريخ . وبسبب هذا التكوين تقود الريادة الى رؤية استبدادية للفعل الاجتماعي . إن الموقف النسبوي الذي يزن الشروط والظروف يقود الى الاستسلام والجبانة ، في حين أن الريادة بوضوحها الذي لا يقاوم الممنوحة إياه والوعد بتحققها الخاص الذي تجلبه معها ، يتطلب التزاماً مطلقاً . « يقتضي أن تكون آخر الآخرين » لكي لا تضع نفسك جسداً وروحاً في خدمة البشارة الجديدة . إن الأشكال الأكثر تمجيداً للكفاحية ، التي لا تخص بالتأكيد إلا قسماً ضعيفاً من مناضلي الأحزاب ومختلف الحركات الاجتماعية توضح إغراء الريادة وحيويتها . وهذا ما يبقى مجتمعاتنا في السراء والضراء ، دينية في أعماقها ، أو بالأحرى معرضة بقوة الى الإغراء الريادي .

ولكن ينبغي تحديد هذا التفسير حول إحدى النقاط . وبالفعل ، إنها تتضمن خطراً : هو تحويل الدين الى عملية اندفاق أو إلى إرادوية محكومة بالدوافع الداخلية . وفي الحالتين ، لا يعود الدين سوى استبدادية القناعة الذاتية . ومن الغريب أن الديانات التقليدية يمكن أن تتكيف بشكل أفضل مع هذه الذاتية المفرطة من الأديان الدنيوية اللامركزية ، التي تناضل من أجل تحقيق هذا الغرض المحدد أو ذاك . وهذه الأخيرة تجد نفسها في مواجهة خيارات الطرق والوسائل لتقييم الظروف التي غالباً ما تكون صعبة الإدراك . فتجد نفسها مدفوعة إلى إعداد مخططات إدراكية عليها أن توضح وتبرر أفعالها في آن واحد . وهكذا أعدّت دياناتنا الدنيوية الحديثة ، أيديولوجيات وتأويلات اعتباطية الى حد ما ، ثم تقديسها بصورة تعسفية .

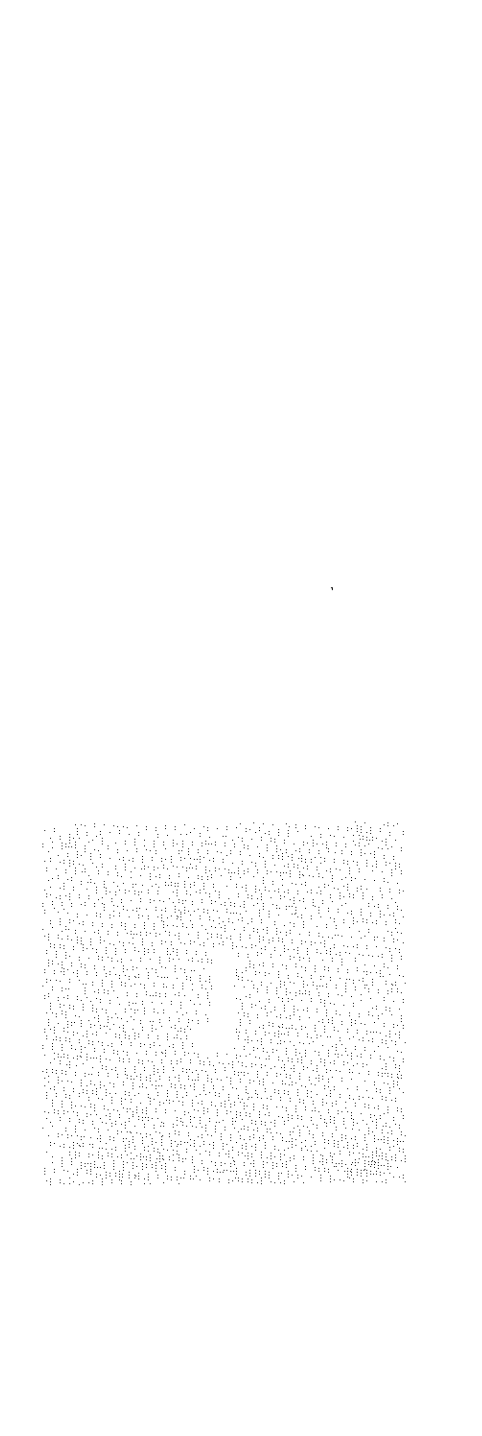
لقد أحدث تطور علم الاجتماع والانتروبولوجيا في ميدان الدراسات الدينية ، سلسلتين من الآثار المختلفة ظاهرياً ولكنها تظهر بعد التأمل فيها تماسكاً معيناً . فمن جهة أولى أدى علم الاجتماع والانتروبولوجيا الى إضفاء النسبية على الظاهرة الدينية . ولكنهما أديا من جهة ثانية ، الى تسفيه النبوة العلمانية التي كانت تبشر « بزوال » الدين . وكانت النتيجة الصافية لعمل علماء الاجتماع هي استخراج خصوصية وصحة الظاهرة الدينية ـ دون التمكن مع ذلك من إعطاء وصف محدد وملائم لها . تتخذ الاطروحات الاختزالية أشكالاً مختلفة جداً . فبعضها يخلط بين السحر والدين وبعضها الآخر يخلط بين الأخلاق والدين . الفئة الأولى ، تقلل من قيمة الدين بخلطه مع نفعية الممارسات الشعبية وسذاجتها . أما الفئة الثانية فتذيبها في المثالية الخلقية ، وثمة فئة ثالثة أخيراً ، مثل دوركهايم في بعض نصوصه ، تقيم علاقة وثيقة جداً بين الدين والحياة الاجتماعية ، كون الله والمجتمع ليسا سوى شيء واحد . وبمواجهة هذه التوجهات الاختزالية يمكننا أن نقرر أن الطقس بمقدار ما لا يكون معرفاً بشكل مناسب بواسطة فعله الصريح وحسب (الشفاء ، سقوط الأمطار ، الخ .) وإنما كذلك بوظائفه الكامنة (التوازن المستعاد في الجماعة ،

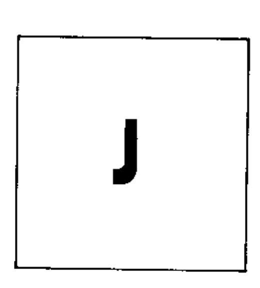
إنقاذ المريض الذي يشعر أنه في « حال أفضل » ، حتى ولو لم يشف) ، لا يمكننا معاملته باعتباره البديل الساحر لتقنية غائبة . كما أن الأخلاق ، لو عرّفناها بأنها الطاعة لقانون غير شخصي ، فإنها لا تأخذ بشكل صريح في الحسبان العلاقة بين المؤمن والكلي القدرة الذي يضع القانون (إله الحب والغضب) . فالدين يقبل عملية تشخيص لما هو مأساوي (لقد سكبت من أجلك تلك النقاط من دمي) تكون الشمولية الخلقية غير مبالية بالنسبة لها . وأخيراً إن العلاقة بين الدين والمجتمع ـ وتحويل الثانية الى الأولى ـ ليست كذلك مرضية . فإما أن نأخذ المجتمع ، كما يفعل دوركهايم أحياناً ، بصفته مركز المثل والقيم ، وأن نؤكد أن الوسيلة الوحيدة لاعطاء محتوى وضعي للمثل الدينية ، هي اكتشاف المجتمع الذي يشكل إناء وسنداً لها . ولكن ليست كل المثل الاجتماعية « مقدسة » ، ولا يتناول المقدس فقط الأبعاد المختلفة للتجربة الاجتماعية ـ إلا إذا أخذنا هذه الكلمة في معنى غير محدد تماماً . وإما أننا نريد تحويل الدين الى **إسقاط** على الصعيد الخيالي لبعض التجارب الاجتماعية الأولى مثل الحياة العملية ، أو الحياة العائلية . ولكن العلاقة ليست مقنعة . فالدين ليس دائماً « تنهيدة المخلوق المظلوم » . ويقابل التوجه الصوفي للاعتزال بالنسبة للعالم المقصود من ماركس ، توجُّه تقشفي للمراقبة والسيطرة ، كان فيبر على حق في التشديد عليها : أما فيما يتعلق بالأطروحة التي طورها فرويد حول القيمة الشمولية لعقدة أوديب التي تسمح بإقامة ترابط وثيق بين الكبت الذي تفرضه السلطة الأبوية على الأولاد ، والموضوعة الدينية حول عقدة الذنب والرجاء والتضامن ، كما بيّن ذلك بوضوح بلّاه (Bellah) ، فإنها لا تصمد أمام التحليل المقارن : لم تكن الصين الكلاسيكية أقل أبوية من اليهودية القديمة . ومع ذلك فإن الديانة الصينية هي نقيض الديانة اليهودية .

إن خصوصية الظاهرة الدينية تثبت بأقل ما يمكن من النفقات ، لو أننا بدل أن نبحث عما نسخت التجربة الدينية وبأية حقيقة تتعلق ، نتساءل ما هي الشروط التي يمكن أن يقوم فيها اتصال رمزي منتظم بواسطة الطقوس والمعتقدات بين المؤمنين بخاصة في القضايا الأساسية للتجربة الانسانية التي يحكم عليها ماكس فيبر بأنها مكونة للعلاقة مع الله . وليس من الضروري أن تتعلق التجربة الدينية « بحقيقة واقعة » (الطبيعة أو المجتمع) لكي يمكن اعتبارها موضوعية ـ أي لأشياء أخرى غير الترداد للتخيلات والإسقاطات . ويكفي أن تكون مجموعة الطقوس والمعتقدات التي تتكون منها قابلة لأن تحكى وتعاش من قبل مؤمنين يوطدون جماعتهم باكتشافهم لمعنى هذا العالم الرمزي .

• Bibliographie. — Bellah, R. N., « Religious evolution », *American Sociological Review*, 1964, *29*, 358-374; *Beyond belief; essays on religion in a post-traditional world*, New York, Harper & Row, 1970, 1976. — Besnard, P., *Protestantisme et capitalisme. La controverse post-weberienne*, Paris, A. Colin, 1970. — Boulard, F., *Premiers itinéraires en sociologie religieuse*, Paris, Editions Ouvrières, 1954, 1966. — Durkheim, E., *Le suicide* ; Les formes élémentaires de la vie religieuse**. — Eisenstadt, S. N., *Modernization : protest and change*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966. — Erikson, E. H., *Young man Luther : a study in psychoanalysis and history*,

New York, Norton, 1958, 1962. — FREUD, S., *Totem und Tabu*, Leipzig, Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou : interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973. — GAUDEFROY DEMONBYNES, M., *Mahomet*, Paris, A. Michel, 1957, 1969. — GEERTZ, C., « Religion as a cultural system », *in* BANTON, M. (red.), *Anthropological approaches to the study of religion*, ASA Monographs, vol. 3, Londres, Tavistock; New York, Praeger, 1966; « Ideology as a cultural system », *in* APTER, D. E. (dir.), *Ideology and discontent*, The Free Press of Glencoe, 1964, 47-76. — GIBB, H. A. R., *Mohammedanism*, New York, Galaxy Books, 1962. — GRANET, M., *La religion des Chinois*, Paris, Payot, 1980. — JEANMAIRE, H., *Dionysos. Histoire du culte de Bacchus*, Paris, Payot, 1951. — JUNG, C. G., *Einführung in das Wesen der Mythologie : Gottkindmythos ; eleusinische Mysterien*, Zurich, Rascher Verlag, 1941. Trad. : *Introduction à l'essence de la mythologie. L'enfant divin. La jeune fille divine*, Paris, Payot, 1953. — LE BRAS, G., *Etudes de sociologie religieuse*, Paris, PUF, 1955-1956, 2 vol. — LENSKI, G. E., *The religious factor : a sociological study of religion's impact on politics, economics, and family life*, Garden City, Doubleday, 1961, 1963. — LÜTHY, H., *Frankreichs Uhren Gehen anders*, Zürich, Europa Verlag, 1954, 2 vol. Trad. : *La banque protestante en France, de la Révocation de l'Edit de Nantes à la Révolution*, Paris, SEVPEN, 1959, 1961, 2 vol. — MALINOWSKI, B., *Magic, science and religion, and other essays*, New York, Doubleday & Co., 1954. — MARX, K., *Manuscrits de 1844**. — MILLER, P., *Errand into the wilderness*, Cambridge, Cop. by the President and Fellows of Harvard College, 1956; Cambridge, The Belknap of Harvard Univ. Press, 1978. — NIEBUHR, H., et WILLIAMS, D. D. (dir.), *The ministry in historical perspectives*, New York, Harper, 1956. — PARSONS, T., *Sociological theory and modern society*, New York, The Free Press, 1967, chap. 1, 37-78; *Action theory and the human condition*, New York, The Free Press, 1978, 167-322. — POULAT, E., *La naissance des prêtres ouvriers*, Paris, Casterman, 1965. — PIN, E., *Pratique religieuse et classes sociales dans une paroisse urbaine, Saint-Pothin à Lyon*, Paris, Editions SPES, 1956. — RENAN, E., *Le judaïsme et le christianisme ; identité originelle et séparation graduelle*, conférence faite à la Société des Etudes juives, le 26 mai 1883, Paris, Copernic, 1977. — RODINSON, M., *Mahomet*, Paris, Seuil, 1961, 1969. — SOMBART, W., *Die Juden und das Wirtschaftsleben*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1911. Trad. : *Les juifs et la vie économique*, Paris, Payot, 1923. — TILLICH, P., *The courage to be*, New Haven, Yale Univ. Press, 1952. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique**, t. II, 1re partie. — TREVOR-ROPER, H. R., *Religion, reformation and social change*, Londres, Macmillan, 1967, 1972. Trad. : *De la Réforme aux Lumières*, Paris, Gallimard, 1972. — Von GRUNEBAUM, G. E., *Studien zum Kulturbild und Selbstverständnis des Islams*, Zürich, Stuttgart, Artemis Verlag, 1969. Trad. : *L'identité culturelle de l'Islam*, Paris, Gallimard, 1973. — WEBER, M., *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme** ; *Le judaïsme antique** ; *Economie et Société**, t. I, 2e partie, chap. 5.





الرأسمالية Capitalisme

لعبارة الرأسمالية تاريخ طويل جداً ، لكنها منذ الأصل ، استعملت غالباً بمفاهيم إيديولوجية سلبية . وبما أن هذه المفاهيم فرضت عليها من قبل المفكرين الاشتراكيين والذين يجمعون بين المجتمع الرأسمالي وفكرة « الاستغلال » دون شفقة « للبروليتاريين » من قبل أصحاب الملكية الخاصة ، فإن البعض (وبالتحديد أرون (Aron) وبارسونز (Parsons)) ، مقتبسين تعبيراً لأوغست كونت (A. Comte) وسبنسر (Spencer) ، فضلوا الكلام على **المجتمع الصناعي** بدلاً من المجتمع الرأسمالي .

متى يكون ثمة مكان للكلام على **المجتمع الصناعي** ؟ ومتى الكلام على **الرأسمالية** ؟ لا يمكن معالجة المجتمع الصناعي والمجتمع الرأسمالي باعتبارهما مرادفين على الرغم من أن هذين المفهومين متصلين اتصالاً وثيقاً . وبالفعل ، إن العملية الرأسمالية هي الصيغة الأصلية للعملية الصناعية ، طالما أن المجتمعات الرأسمالية هي التي ظهرت تاريخياً باعتبارها المجتمعات الصناعية الأولى . فضلاً عن ذلك ، إن الأمر بضرورة « اللحاق بالمجتمعات الرأسمالية » التي يطالب بها غالباً قادة البلدان الاشتراكية ، توحي بأن التنظيم الرأسمالي يملك بعض الخصائص المشتركة مع كل المجتمعات الصناعية ، وبالتالي مع المجتمعات الاشتراكية . هذه الخصائص تتعلق بالمستوى المرتفع للانتاجية (والشروط المرتبطة بها ، وبالتحديد ما يتعلق بالوزن الخاص بالعمل وبرأس المال الثابت بين عوامل الانتاج) ، والصلة الوثيقة بين العلم والتقنية من جهة أولى ، والانتاج من جهة أخرى . إنها تتضمن كذلك ظواهر مثل الاستهلاك الجماهيري و« توحيد نمط » الانتاج والحاجات المفروض أن تشبعها هذه المنتوجات . هذه الخصائص ليست مستقلة : فالرأسمالية هي « نظام » (Système) . وثمة علاقات معقدة بين التقنية والانتاج والانتاجية وقيمة المداخيل وتوزيعها بين مختلف فئات الشعب ، وكذلك مستوى وطبيعة الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .

يمكن أن تأخذ هذه العلاقات أشكالاً مختلفة . فعلى سبيل المثال ، إن توزيع المداخيل هو الى حد ما غير متساوٍ ، واستبدال العمل برأس المال يمكن أن تنجم عنه آثار مختلفة جداً (مرغوبة أو غير منتظرة) فيما يتعلق بحجم الانتاج ومستوى الانتاجية ومتوسط الدخل والتبديد بالنسبة لهذا المتوسط . إن القيم المختلفة المأخوذة بواسطة هذه المتغيّرات المختلفة تسمح بالتمييز في مجمل

المجتمعات الصناعية بين مجموعة « رأسمالية » ومجموعة « اشتراكية » . إن التمييز ليس سهلاً ، ولكننا نأخذ بالتمايز بين شكلين من التنظيم ، الرأسمالي والاشتراكي ، حتى وإن كانا ينبثقان من أصل مشترك ، وعلى الأقل جزئياً ، من إيحاء مشترك .

لنبدأ بسؤال أنفسنا عن خصائص **الصيغة الرأسمالية لعملية التصنيع** . نجد أنفسنا مدعوين للإشارة الى السمات التي تتعلق بتراتبية المجموعات وتمفصل المؤسسات . كان سبنسر يواجه بين المجتمع الصناعي ـ ذلك المجتمع الذي يسيطر فيه « **المنتجون** » ، إذا تكلمنا على غرار اتباع سان سيمون ـ، والمجتمع العسكري ـ حيث يسيطر ليس فقط المحاربون ولكن رجال سلطة الدولة القمعية والزجرية . سان سيمون نفسه كان قد تنبأ بصعود « المنتجين » ، الذي يضعهم بمواجهة النبلاء ورجال الاكليروس والملاّك العقاريين . في هذا الصدد ، يتميز المجتمع الرأسمالي ، على غرار أي مجتمع صناعي ، بصعود التجار والصناعيين والأجراء وموجهي التجارة والصناعة ـ وباختصار الأشخاص النشيطين في القطاعات التي نسميها منذ كولان كلارك (C. Clark) وفوراستيه (Fourastié) ، بالثانوية والثالثة . ولكن تراتبية مثل تلك التي تضع « المنتجين » في قمة التفريع الاجتماعي ، لا يمكن أن تستمر إلا إذا استندت الى تنسيق مؤسساتي يضمن للرأسماليين عدداً معيناً من الامتيازات .

وكما رأى ذلك جيداً ماركس ، فإن ارتقاء الرأسمالية يتميز « بتحرير » المنتجين ، الذين يجدون أنفسهم محررين من عدد معيّن من الإلزامات الثقافية والاقتصادية والسياسية . على المستوى الاقتصادي يعفى المنتجون من الغل وكذلك من حماية التجمعات المهنية والمهن . وبفضل انحلال الإلزامات فيما يتعلق بتوظيف الشغيلة وتأهيلهم والنظام الذي يخضعون له ، يمكن إجراء عقد « حرٍ قطعاً » حسب تعبير ماكس فيبر (Weber) بين المستخدمين والمستخدَمين . هذه العلاقة التي تتجسد في الأجر ، تشكل إحدى المؤسسات المميزة للرأسمالية ، ليس فقط في الشكل الذي ارتدته في أوروبا الغربية في بدايات العصر الحديث ولكن حالياً كذلك في البلدان النامية . إن تشكيل « سوق عمل » ـ مهما كان هذا التعبير عرضة للجدل ، طالما يبدو أنه يتضمن كون العمل بضاعة مثل أية بضاعة أخرى ـ يظهر أنه أحد الشروط لكل « إقلاع » اقتصادي . لذلك فإن تحرير القن والاصلاح الزراعي يظهران أنهما شرطين « للتراكم الرأسمالي » . ولقد ذهب مؤرخون مثل بول مانتو (Paul Mantoux) في حالة انكلترا خلال القرن الثامن عشر ، الى حد الدفاع عن أن « ثورة زراعية » تتميز تحديداً بالتملك الخاص « للمناطق » ، والحق الجديد المعترف به للمالكين « بتسييج » هذه القطع ، وإلغاء الحق التقليدي « بالرعي بعد الحصاد » ، تشكل شرطاً مسبقاً للثورة الصناعية . على المستوى السياسي : تتم ترجمة التحرر بتصفية المجتمع القديم ذات التجمعات المهنية . تتطلب هذه التصفية أحياناً ثورة مسبقة تحول الأتباع الى مواطنين ، وأحياناً أخرى تنبثق تدريجياً عبر تعميم الحقوق التي تعتبر ممارستها أساسية من أجل تطور الحياة الاقتصادية . فهي تنحصر حينئذٍ بتحول حق الملكية والضرائبية وحق الأشخاص .

ولكن ، في الحالين ، سواء كان المقصود ثورة على النمط الفرنسي ، أو إصلاح على الطريقة

التي كان يحلم بها مؤيدو « الاستبدادية المستنيرة » ، فإن التحرر الاقتصادي لا ينفصل عن مسيرة التحول العميق للمجتمع السياسي . إن إلغاء العوائق التي كانت تحمي ريوع أصحاب الامتيازات وتثبط عزيمة الأفراد المقاولين ، بمنعها الحصول على بعض الأوضاع أو الوظائف لهذه الفئة أو تلك من الأشخاص ، يؤدي الى تكريس حرية إقامة المؤسسات في معناها الأوسع والحق المعترف به عالمياً بالتعاقد والشراء والبيع ضمن شروط متساوية للجميع . إن تحقيق هذه الشروط لا يأتي من تلقاء نفسه ، كما أن مقاومة « أصحاب الامتيازات » لكل إصلاح يمكن أن يؤدي الى ثورات عنيفة ومديدة ، كما كان الحال في فرنسا بين عامي 1789 -1815 . وأخيراً ، على المستوى الثقافي ، يقتضي أن يحل محل المفهوم الساكن الى حد ما للحاجات « الطبيعية » والمنظمة جيداً ، مفهوم القابلية الساعية شرعاً الى الإشباع عبر التملك والتمتع بالأموال والخدمات الجديدة المتوفرة بكميات متزايدة . هذا التطور في القابلية يضع موضع التساؤل التراتبية التقليدية للقيم ، التي كانت تخضع نشاطات الانتاج الى مثال خلقي وديني .

هذا التحرر الثلاثي لا يؤمن بالتأكيد ، لا الحرية الفلسفية للانسان الرأسمالي ، ولا استقامة الخيارات التي يدفع الى تحقيقها بصفته عاملاً اقتصادياً . كما يمكننا أن نؤكد أن التخلص من الإلزامات التقليدية يترافق بتزايد **الارتباك** . هذه الرؤية التشاؤمية للمجتمع الرأسمالي تتدعم بتقدير غير ملائم أبداً كذلك للتنظيم الرأسمالي فيما يتعلق بتفاقم كل أنواع اللامساواة التي يقدر له انتاجها . إن المرحلة البدائية للتراكم تترافق بصورة عامة باقتلاع الريفيين الذين ما أن يصبحوا بروليتاريين حتى يجدوا أنفسهم خاضعين لوضع غير ملائم ذي وجه مزدوج وذلك عبر انخفاض **مستوى حياتهم** وعبر تقهقر نمطهم أو أسلوب حياتهم في آن معاً .

هذا التدهور المفاجىء ، الذي لفت الانتباه اليه العقائديون الاشتراكيون ، هل هو مرتبط بمرحلة أساسية من الرأسمالية، يتم تجاوزها بسرعة؟ إن الآلام التي تنزل بعمال المرحلة الأولى للتصنيع تقدم غالباً ، على الأقل بطريقة ضمنية ، وكأنها ضريبة « الاقلاع » والتقدم الاقتصادي اللاحق . في الواقع ، إن رفع مستوى الحياة لكل الفئات وبالتحديد عمال الصناعة ، على المدى الطويل ، لا يقبل النقاش . ولكن إذا كان يبدو مستحيلاً أن نرى في الرأسمالية آلة « لإفقار » الجماهير ، فإن بعض الملاحظات تكون في محلها للحد من تفاؤل ليبراليي مانشستر . أولاً ، يرتفع مستوى الحياة بوتيرة غير متساوية ، وفقاً للفترات الزمنية ووفقاً لفئات المستفيدين . فضلاً عن ذلك ، حتى في الفترات الزمنية التي يرتفع فيها بسرعة ، تستمر جيوب من الفقر . وحتى اليوم ، تبقى العملية الرأسمالية متميزة بقدرتها على **استبعاد** قسم كبير الى حد ما من المواطنين . إنها تترك « على هامش » المجتمع « بروليتاريين » و« أقلاويين » من جميع الأصناف ، الذين لا يحصلون إلا على فتاة الموائد ، وإذا كان لنا أن نقول ، فقط عندما ترفع الأطباق عن الطاولات . وحتى إذا كان مستوى الحياة الحالي للفئات الأكثر حرماناً ، أعلى من مستوى البروليتاريين أثناء حكم لوي - فيليب (Louis Philippe) ، فإن فرقاً مهماً يستمر بين الفئات المحرومة والفئات المنعمة ، والذي لا يتضاءل إلا ببطء والذي لا ينجم فقط عن الفوارق في الانتاجية . إن حالات عدم المساواة هذه مستنكرة باعتبارها ظلامات ، طالما أن كل عدم مساواة هو ظلامة بنظر أيديولوجيا المساواة .

يمكن الادعاء أنه عبر أوالية **المرحلة** ، سيعوّض عن محرومي اليوم في النهاية . لكن الحجة ليست واضحة جداً ولا صلبة جداً . إن القساوة التي تنزل بجسد « جيل مضحى به » لا يمكن تعويضها عبر المستفيدين من الأجيال اللاحقة . فضلاً عن ذلك ، ليس ثمة أي إثبات مقنع جداً بأن الأفراد الذين تساء معاملتهم اليوم ، سيجدون أنفسهم (أو ذريتهم) وقد تم تعويضهم فعلياً في نهاية العملية .

إن التنظيم الرأسمالي يقدم على أنه غير عادل جذرياً وباستمرار ، وذلك لسببين اثنين على الأقل . إنه ، كما يقال ، **مجتمع طبقات** ، وهو مجتمع مؤسس على **الربح** . وإن الانقسام الى طبقات هو النتيجة المباشرة للتراكم الرأسمالي . الريفيون المقتلعون ، والحرفيون المنهارون ، يتكدسون في مصانع موضوعة تحت المراقبة المباشرة للصناعيين . هؤلاء « البروليتاريين » يجدون أنفسهم مباشرة بمواجهة « الرأسماليين » . وتنخرط هاتان الطبقتان في صراع حتى الموت ، لا يمكن أن ينتهي إلا بنزع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ويكون المجتمع الرأسمالي مجتمعاً « ذات نتيجة لاغية » ، ليس فقط في فترات الأزمة ، عندما ينهار الانتاج الصناعي ، وإنما كذلك خلال فترات التوسع والازدهار ، طالما أن **مجمل الانتاج الصافي** . حتى عندما يتزايد ، يصادر من قبل الرأسماليين .

هذا المفهوم المتطرف لصراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية لا يمكن الدفاع عنه . أولاً ، ما هو المكان الذي يقتضي الاعتراف به للمجموعات الوسيطة (الفلاحين والحرفيين والموظفين) التي بشر بزوالها المنظرون الاشتراكيون الأوائل ؟ ثم ، ما هو المعنى الذي ينبغي نسبته لصعود التقنيين و« المنظمين » والقادة الأجراء ، الذين ليسوا بروليتاريين ولا رأسماليين طالما أنهم ليسوا مالكي الرأسمال الاجتماعي ؟ لقد تطور المجتمع الرأسمالي وفقاً لخطوط مختلفة عن المخطط الذي يفسر كل النزاعات باعتبارها صراعاً حتى الموت بين طبقتين عُرّفتا بأنهما ، الأولى مساهمة بقوة العمل ، والأخرى مالكة وسائل الانتاج . إن الحاجة للتوفيق بين معطيات التجربة وهذا المخطط الذي يزعمون أنه « علمي » ، تمت تلبيتها عبر التأكيد بأن تعدد المجموعات الوسيطة لم يكن سوى **الظاهر** الذي يسيء استعماله بسذاجة ، التجريبيون ، في حين أن « البنية العميقة » تبقى متشكلة من التعارض بين « المهيمنين » و« المهيمن عليهم » (أو أيضاً مستغِلين ومستغَلين) ، الذي لا يمكن تخطيه في النظام الرأسمالي ، والذي تشكل « جوهره » . هذا المعتقد الأول يدعمه معتقد ثان يقضي بأن الربح والاستغلال مرادفان . يمكن إذن شجب التنظيم الرأسمالي باعتباره سرقة ممأسسة ، تم تمويهها ببراعة الى حد ما ، بواسطة خداع الأخلاق والقانون .

يواجه هذا التفسير المعتمد من قبل **الاشتراكية الارثوذكسية** تفسيرات مختلفة تدعو للمراجعة ، وتشدد على التطور المؤسساتي للمجتمعات الرأسمالية . لا أحد يستطيع أن يعترض بأن الملكية تطورت بقوة منذ الزمن الذي عرّفها فيه القانون المدني بأنها حق التمتع بالأموال وامتلاكها « بشكل مطلق تماماً » . ففي المؤسسة الحديثة ، أصبحت كل أنواع الحقوق (وبخاصة حقوق الأجراء) قابلة لمواجهة حقوق المالك . فضلاً عن ذلك ، لم يعد المالك شخصاً طبيعياً إلا

نادراً : إنه الشخص المعنوي الذي يتحرك من خلال الهيئات التمثيلية (مجلس الإدارة) . فثمة قسم مهم من الشركاء في الشركة الرأسمالية يكتفي بقبض حصته من الأرباح ولا يشارك أبداً في توجيه أعمال الشركة .

هل يعني ذلك أن **ملكية** المؤسسة **والإشراف** عليها أمران منفصلان ؟ هذا ما لم يكف عن التشديد عليه « دعاة المراجعة » منذ نهاية القرن التاسع عشر ، حتى بورنهام (Burnham) وغالبريت (Galbraith) . ولكن « البنية التقنية » أبعد من أن تكون مستقلة عن المساهمين الى الحد الذي يعتقده قارىء متعجل لهؤلاء المؤلفين . فضلاً عن ذلك ، إن مدراء البنية التقنية ، حتى ولو لم يكونوا هم أنفسهم مالكين ، فإنهم مدعوون غالباً للتصرف وكأنهم منفذي وصية المالكين ورأس مالهم ؛ وإن منطق رجال البنية التقنية هو غالباً منطق الربح .

قدم **الربح** من قبل الاشتراكيين وبالتحديد من قبل ماركس ، على أنه « **عمل إضافي** » **استأثر به الرأسماليون** ؛ وبما أن الناتج الصافي يكون منسوباً بالكامل الى عمل البروليتاري ، فإن الربح الرأسمالي لا يكون سوى الوجه الآخر لاستغلال العمال .

تشكل هذه الصيغة واحدة من الأفكار المستمدة من الأيديولوجيا المعادية للرأسمالية ، والمعتمدة فيما يتعدى حتى الدوائر الاشتراكية . ولكن ، بمقدار ما يمكن أن ينجم الربح عن مصادر أخرى غير استغلال العمل المأجور ، وأنه يمكن بخاصة أن ينتج من « ربح على الطبيعة » عبر إعادة تنظيم المجمعات الانتاجية أو تعقدها ، ينبغي الاعتراف بأن الربح أو استباقه هو ضابط لا يمكن استبداله ، للنظام الرأسمالي إذا لم يكن لكل تنظيم صناعي . إنه يسمح بالفعل بإقامة التسلسلية لمختلف المجمعات الانتاجية وفقاً لمدى فعاليتها الى حد ما . وهو يسمح بتقدير ما إذا كانت الموارد قد وظفت بطريقة صحيحة أم لا ، أو إذا لم تكن توظيفات أخرى للموارد نفسها قد أدت الى ربح صافٍ أعلى .

إن الربح في المجتمع الرأسمالي ليس بالتأكيد المعيار الوحيد لتحسين توظيف العوامل . وبالفعل ، فإنه يتحدد بالنسبة للوحدات الانتاجية . فضلاً عن ذلك ، عندما يقوم على رفع الأسهم المالية للمؤسسة الى أقصى حد ، يمكن رفضه كمعيار للادارة ، ليس فقط من قبل العمال وإنما من قبل الرأسماليين أنفسهم ، الذين يمكنهم أن يفضلوا « استهلاك » حصصهم في الأرباح بدلاً من استثمارها . إن ربح المؤسسة لا يشكل إذن حتى في النظام الرأسمالي المعيار الوحيد الذي يسمح بالاختيار بين التوظيفات المختلفة للموارد الجماعية . وبالفعل إن التأثيرات الخارجية السلبية التي تفرضها المؤسسة على محيطها الطبيعي والاجتماعي يمكن أن تدخل في نزاع مع مصالح هذه الفئة أو تلك من الأشخاص العاملين في المؤسسة ـ حتى دون الرجوع الى المصلحة العامة .

إن كون الربح في المجتمع الرأسمالي لا يعرّف بشكل إجمالي ، على مستوى المجتمع بكامله ، وإنما في إطار الوحدات الانتاجية المتعددة ، المتنافسة والمستقلة الى حد ما بالنسبة للسلطات السياسية والإدارية ، ينتج عنه صلة وثيقة بين الربح والملكية . من الصحيح أن تجميع الأرباح المتحققة في المؤسسات الفردية ، يسيء عبر تغيّر الكتلة النقدية ونسبة

الفائدة ، الى حجم الاستهلاك والتوفير والاستثمار التي تتحقق بالإجمال في المجتمع . لكن تكوّن هذه الأرباح يحصل في وحدات انتاجية يقرر فيها المسؤولون مستبقين نتائج قراراتهم على حساب استثمار مؤسساتهم ـ سواء كانوا مالكين أو كانوا مدراء .

في الواقع ، إن الأطروحة التي تقول بأن رأسمالية المالكين استبدلت **ببنية تقنية من المدراء وبجهاز تنفيذي** أكثر ملاءمة بكثير إذا أرجعناها الى المناقشات الخاصة بتطور الطبقات القائدة بدل النقاش حول طبيعة المؤسسة الصناعية نفسها . إن الطريقة التي تم وفقاً لها النمو الصناعي ، وبالتحديد في فرنسا خلال السنوات العشرين الأخيرة ، توحي بأن قرارات الاستثمار بقيت الى حد كبير موجهة بتوقعات الربح ، التي كانت مع ذلك محسوبة بدقة الى حد ما . أما فيما يخص قرارات وقف الاستثمار و« الخروج » من فرع اقتصادي أو من مشروع لم يعد مجدياً ، فهي ما زالت تؤخذ بناء لحساب الاستثمار ، من قبل المساهمين أنفسهم أو من قبل دائنيهم .

لا يمكن تصور رأسمالية دون مالكين كما لا يمكن تصورها دون أصحاب مشاريع . ولقد شدد شمبتر (Schumpeter) على أهمية وجود نوع من المبادرة الفردية والمخاطرة بالنسبة للمجتمع الرأسمالي . تبدو هذه الفردية ضرورية كذلك فيما يتعلق بالادارة اليومية ، التي ينبغي نسبة نتائجها الى مدير أو الى فريق من المدراء . إن صعوبات التخطيط المركز تأتي من كون وحدة الانتاج تجد نفسها غارقة في مجمل واسع جداً ومعقد جداً ، فيصبح من العسير جداً متابعة الانتاج في مراحله المختلفة ، والتعرف بوضوح على النجاحات والإخفاقات ومراقبة طريقة عمله .

ثمة طريقة أخرى للتعرف على مميزات النظام الرأسمالي تقوم [1] ملاحظة أن الدولة أو السلطة العامة لا تمارس فيه المسؤوليات النهائية للإدارة الاقتصادية . ونكن ليست الحكومة أو الإدارات العامة هي التي تستطيع وحدها أن ترفع يد الرأسماليين عن مراقبة المؤسسات . إن إحلال القادة النقابيين أو أشخاصاً منتخبين من الموظفين محل الرأسماليين يشكل احتمالاً آخر مرتبطاً مع ذلك بالأول . لكن لا يمكننا التخلي عن طرح سؤالين في هذا الصدد على أنفسنا : إما أن يخضع المدراء الجدد بدورهم الى منطق الربح اللامركزي ، وفي هذه الحال ، لا تتغير سوى أشياء قليلة ـ ربما ما عدا ما يتعلق بانتقال النخب ـ. وإما أن يؤدي وصول المدراء الجدد الى تغيير جذري في الإدارة . ويحل محل منطق الربح منطق آخر يبقى بحاجة الى التعريف . في هذه الحال ، يمكننا التساؤل عما إذا كانت شروط التقدم تستمر مؤمنة ، وبالتحديد فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستهلاك والتوفير والاستثمار والتحكيم بين الموارد التوظيفات العامة والخاصة ، للموارد المختلفة .

اعترف شامبتر (Schumpeter) أنه يوجد في المجتمعات الرأسمالية ، على الأقل في مرحلة نضوجها ، « فئات حامية » ، مثل الفلاحين والتجار الصغار والمستخدمين وبقايا النبلاء والنخب التقليدية التي تخفف ، حسب قوله ، الصدمة بين البروليتاريين والرأسماليين . ويشير كذلك الى نزاعات القيم التي تكون في عمل مجتمعاتنا . أما اليوم ، فمن الشائع ، اعتبار أن منطق الربح هو المبدأ الذي يحكم جميع مؤسسات المجتمعات المعاصرة ، حتى تلك التي ليست خاضعة لموجب تأمين صيانتها بنفسها عبر ملاءتها في السوق . نتكلم عن « المدرسة الرأسمالية » وعن « المستشفى

الرأسمالي » الخ . تكون هذه التعابير مناسبة إذا كانت تلفت الانتباه الى أهمية ضغوطات الفاعلية التي يتعرض لها المسؤولون السياسيون والإداريون . تكون هذه الضغوطات بادىء بدء مالية ومتعلقة بالميزانية . يمكننا حينئذٍ الحديث عن متطلبات الريع ، مع الإشارة فضلاً عن ذلك الى أنه من النادر ، فيما يتعلق بالأموال العامة ، مثل الصحة والتربية ، الخ . ، أن يعترف بأن هذه المتطلبات حاسمة بشكل مطلق ، حتى في المجتمعات التي تكون فيها العقلية الرأسمالية الأكثر رسوخاً . وفي الغالب ، تكون ضغوطاً ثانوية ، تستخدم في نقاش حول الميزانية ، لتبرير تردد السلطات بمواجهة نفقة حكم بأنها مفرطة أو غير مناسبة . ولكن الأطباء والمدرسين والعسكريين ليسوا مقاولين خاضعين لقاعدة « الحد الأقصى للربح » . إن ما سماه بل (Bell) « بالتناقضات الثقافية » للرأسمالية يعبر عن الصعوبة التي تحول دون مجتمعاتنا في أن تمد على مجمل نشاطاتها المبادىء التي سمحت بتأمين رفع الانتاج والانتاجية والدخل الفردي والجماعي ، ولكنها لم تدمج أبداً مع « الخير العام » . وبما أنها غير محددة من الناحية الثقافية والسياسية (أميركا هي رأسمالية ولكن اليابان هي كذلك ، ونظام « تسلطي » مثل اسبانيا الفرانكية هو رأسمالي ، ولكن بلداناً « ديموقراطية » مثل الولايات المتحدة وكندا وسويسرا هي كذلك رأسمالية) ، فإن الرأسمالية لا تشكل نمطاً مرتبطاً بالتحليل السوسيولوجي وحسب ، ولكنها تظهر بالأحرى بمثابة شكل تنظيمي للنظام الثانوي الاقتصادي .

● BIBLIOGRAPHIE. — ARON, R., *Dix-huit leçons sur la société industrielle*, Paris, Gallimard, 1962; *Trois essais sur l'âge industriel*, Paris, Plon, 1965. — BAECHLER, J., « Essai sur les origines du capitalisme », *Archives européennes de Sociologie*, IX, 1968, 205-263. — BELL, D., *The cultural contradictions of capitalism*, Londres, Heinemann, 1976; *Les contradictions culturelles du capitalisme*, Paris, PUF, 1979. — BRAUDEL, F., *Civilisation matérielle, économie, capitalisme, XV^e-XVIII^e siècle*, Paris, A. Colin, 1979, 3 vol. — BURNHAM, J., *The managerial revolution ; what is happening in the world*, New York, The John Day Co., 1941. Trad. : *L'ère des organisateurs*, Paris, Calmann-Lévy, 1947. — CLARK, C., *The conditions of economic progress*, Londres, Macmillan & Co., 1940; New York, St Martin's Press, 3^e éd. rév., 1957. Trad. : *Les conditions du progrès économique*, Paris, PUF, 1960. — GALBRAITH, J. K., *American capitalism : the concept of countervailing power*, 1952; éd. rév. : Boston, Houghton Mifflin, 1956; *The new industrial state*, Boston, Houghton Mifflin, 1967. Trad. : *Le nouvel Etat industriel. Essai sur le système économique américain*, Paris, Gallimard, 1968; 3^e éd. augm., 1979. — GORZ, A., *Stratégie ouvrière et néo-capitalisme*, Paris, Seuil, 1964. — MANTOUX, P., *La révolution industrielle au XVIII^e siècle : essai sur les commencements de la grande industrie moderne en Angleterre*, Paris, Société nouvelle de Librairie et d'Edition, 1906; Paris, Editions Génin, 1973. — MARX, K., *Le capital**. — PERROUX, F., *Le capitalisme*, Paris, PUF, 1948, 1969; *L'économie du XX^e siècle*, Paris, PUF, 1961; 3^e éd. augm. 1969. — POULANTZAS, N., « The problem of the capitalist state », *New Left Review*, vol. 58, nov.-déc. 1969, 67-78. — SAINT-SIMON, C.-H. de, *Œuvres 1808-1825*, Paris, Anthropos, 1966, 6 vol., t. II et III. — SCHUMPETER, J., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper & Brothers, 1942; Londres, Georges Allen & Unwin Ltd., 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — SMITH, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Londres, W. Strahan & T. Cadell, 1776; Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. partielle : *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976. — SOMBART, W., *Der moderne Kapitalismus*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1902-1927, 3 vol. Trad. : *L'apogée du capitalisme*, Paris, Payot, 1932, 2 vol. — SPENCER, H., *The principles of sociology : quarterly serial*, New York, D. Appleton,

1874-1875; 3e éd. rev. et élargie, 1891, 3 vol.; *Principles of sociology (selections)*, Londres, Macmillan, 1969. Trad. : *Principes de sociologie*, Paris, F. Alcan, 4 vol., 1882-1887. — ULLMO, J., *Le profit*, Paris, Dunod, 1969. — WALLERSTEIN, I., *The modern world system, capitalist agriculture and the origins of the European world economy in the sixteenth century*, New York, Londres, Academic Press, 1974. Trad. du t. 1 : *Le système du monde du XVe siècle à nos jours*, I : *Capitalisme et économie monde 1450-1640*, Paris, Flammarion, 1980. — WILDAVSKY, A., *Revolt against the masses and other essays on politics and public policy*, New York, Basic Books, 1971.

الرقابة الاجتماعية — Contrôle social

جاءنا مفهوم الرقابة الاجتماعية (والكلمة نفسها) من علم الاجتماع الأميركي . وهو يقترن كذلك بمفاهيم لغوية صرفة تعتمد بشيء من الصعوبة في الاستعمال الفرنسي . لكلمة رقابة في اللغة الانكليزية ، معنى إيجابي . يراقب تعني يسيطر . وهكذا ، فإن تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) في ترجمة له عرضة للنقاش ، يجعل الكلمة الألمانية **(Herrschaft)** (السيطرة) التي استعملها ماكس فيبر (M. Weber) بشكل واسع ، الرقابة الملزمة (Imperative control) . في اللغة الفرنسية ، لكلمة **رقابة** معنى سلبياً أولاً . يراقب تعني يشرف ، وعند الحاجة يمنع . هكذا نتحدث عن الرقابة البرلمانية (يعرّف ألان (Alain) النائب بأنه « مراقب ») ، والرقابة القضائية ، أو الرقابة المالية أيضاً .

في علم الاجتماع الأميركي ، ظهر الاهتمام بالرقابة الاجتماعية في سنوات العشرينات ، وبشكل رئيسي في مجالين اثنين . نجدها مذكورة في الدراسات المتعلقة بالانحراف وأوضاع الجريمة . ولكننا نتحدث كذلك عن الرقابة الاجتماعية فيما يتعلق بالتدرب من قبل المهاجرين وأعضاء الأقليات الأثنية ، على النماذج الثقافية المطبقة في أميركا والخاصة بالطبقة الوسطى وبالنفوذ الذي تمارسه هذه النماذج على القادمين الجدد . من جهة أخرى ، يطرح وجود المجرمين والمنحرفين ، على المجتمع ، المشكلة التالية : كيف يمكن تأمين توافق التصرفات الفردية مع النظام المعياري المعمول به في المجتمع ؟ تطرح حينئذٍ مشكلة الرقابة بتعابير التوافق ، وانطلاقاً من هنا بتعابير « العقاب » و« الثواب » .

إن الرقابة الاجتماعية هي جملة الموارد المادية والرمزية التي تتوفر لدى مجتمع معيّن ، لتأمين توافق تصرفات أعضائه مع جملة القواعد والمبادىء المقررة والمصادق عليها . بالنسبة لعلماء الاجتماع الأميركيين السابقين لعام 1940 ، كانت الرقابة الاجتماعية تعني النماذج الثقافية التي يتعلمها الأفراد ، والأواليات المؤسساتية التي تجزي وتعاقب التوافق ـ أو الانحراف ـ بالنسبة لهذه النماذج . وفيما بعد ، أثري مفهوم الرقابة بالتقدم الذي تحقق في تحليل ظاهرات التبعية المتبادلة . حينئذٍ انتقل الاهتمام الى بعض الصلات ، القوية والثابتة في آن واحد ، التي تميّز في النظام **البيولوجي** ، العلاقات بين الطبائع البيئية والطبائع الوراثية ؛ وفي النظام **الاقتصادي** ، العلاقات التي تلاحظ بين العناصر الاقتصادية للسوق وبين الأنواع المختلفة للأسواق ؛ وفي النظام

اللغوي ، الرابط بين الصوت والمعنى . إن السيطرة التي تمارسها هذه الأنظمة المختلفة على عناصرها والتبعية المتبادلة بين هؤلاء الأخيرين توحي بتحديد دقيق للفرقاء من قبل النظام الذي ينتمون إليه . وتكون الرقابة في هذا المفهوم الجديد هي التبعية المتبادلة للعناصر وللنظام .

إذا نحن اقتصرنا على آراء الاتجاه العام ، تتقلص الرقابة التي يمارسها المجتمع على أعضائه الى نظام للعقوبات يقوم بواسطته ، الفرد الحساس والذكي والمتبصر ، بتوفيق سلوكه مع توقعات أقرانه . لكن هذه النظرة تبقى غير محددة طالما لم يتم تعريفنا بالطريقة التي يتأمن بواسطتها التوافق . هل يمكننا أن نكتفي بالقول إن الفرد « له كل المصلحة » في التوافق مع القاعدة ، بما أنه إذا هو ابتعد عنها ، قد يعرض نفسه الى عقوبات مزعجة الى حد ما ؟ إن مفهوم المصلحة يشكو من الغموض الذي يتعلق بمفهوم العقاب . للوهلة الأولى ، يمكن اعتبار العقوبات على أنها النتائج الإيجابية أو السلبية التي ترافق بعض الأحداث . فتكون الرقابة الاجتماعية من الطبيعة نفسها للرقابة التي تمارسها القوانين الفيزيائية على تصرفنا . إن الولد الذي أحرق إصبعه يردع من تقريبها كثيراً من النار . والشره الذي أصيب بعسر الهضم يتعلم فوائد الاعتدال . كما أن المتهور الذي يهاجم شخصاً أقوى منه يكتشف ، نتيجة للتأديب المبرّح الذي أوصلته إليه استفزازاته ، أنه كان من الأفضل له أن يتروى .

هذا التصور الناشيء عن الجمع بين الحتمية الدقيقة للبيئة والنفسانية النفعية بصورة وثيقة ، غير كافٍ . أولاً ، إن الحوافز الخارجية (الاجتماعية وغير الاجتماعية) تكون في الغالب غامضة . فالحدث نفسه يمكن أن يبشرني تارة بنتيجة مناسبة ، وتارة أخرى بنتيجة غير مناسبة ، ويمكن طوراً ألا يستتبع بأية نتيجة منتظرة أو متوقعة . ثانياً ، يتمتع الفرد بقدرة معينة على الاستعلام ، وبالتالي على التوقع . ويمكنه أن يتدخل ، وبتدخله هذا يقلب مجرى الأحداث . ثالثاً ، لا يكون سلم أفضلياته ثابتاً بشكل نهائي . فيمكنه أن يتلاءم مع بعض الاحتمالات التي يكون قد رفضها في البدء بصفتها غير مقبولة؛ ويمكنه ، حتى أن يعتبرها مفيدة في التعامل . ليس ثمة إذن سوى عدد محدود من العقوبات **المطلقة** ، الفعالة إيجاباً وسلباً ، بذاتها وفي شتى الظروف . وإذا لم يكن توافق السلوك الفردي مع قوانين الطبيعة الفيزيائية والاجتماعية ، مضموناً سوى بتأثير مثل هذه العقوبات ، فإن هذا التوافق يكون جزئياً ومؤقتاً . يكون جزئياً ، لأن النطاق الذي يكون هكذا مشمولاً لا يتعلق إلا بالتصرفات الغرائزية . وفيما يتعلق بالباقي ، قد ينجو الفاعل من كل رقابة ، سواء رقابة البيئة الفيزيائية أو البيئة الاجتماعية . تقول الحكمة الشعبية « العمل في الخفاء ينجي » . إذا كنت أستطيع أن أتملص من العقوبات شرط أن أجعل انحرافي غير مرئي ، إذا لم يكن غير محسوس من الآخرين ، فليس لدي أية مصلحة في أن أوفّق سلوكي مع توقعات الآخرين ، بمقدار ما أستطيع أن أخدع مراقبتهم . فضلاً عن ذلك ، إن التوافق بين توقعاتي وتوقعات الآخرين ، إذا استند فقط الى تبادل العقوبات بينهم وبيني ، يكون مؤقتاً ، بما أن توقعاتهم يمكن أن تتغير بمعزل عن توقعاتي .

كذلك ، لكي تكون الرقابة التي يمارسها المجتمع على الأفراد فعالة ، لا يمكن أن تكون

خارجية وحسب . يتحدث علم الاجتماع الكلاسيكي ، علم اجتماع دوركهايم على سبيل المثال ، عن التربية الخلقية كما عن « الإكراه » الأكثر دقة والأكثر فعالية ، الذي يتمتع به المجتمع إزاء أعضائه . ويتوصل فرويد ، عبر طرق مختلفة الى رأي قريب جداً . إن تمثل أعضائه لنموذج مشترك هو الذي يؤمن الوحدة الرمزية للمؤسسات مثل الجيش أو الكنيسة . ولكن التمثل ليس فقط نتيجة، ليست مع ذلك أبداً كاملة ولا دائمة، إنما هو عملية مضبوطة بعدد معيّن من الأواليات . يريد الولد أن يصبح أباه بالذات لكي يحصل على عدد معيّن من الخصائص التي يكون محروماً منها في الوقت الحالي . ويستند التمثل الى سلسلة من العلاقات التي تقوم بين الفاعلين ، والدوافع التي تجعلهم يتواجهون أو يجتمعون ، أو الأنا العليا التي تشكل السلطة الأخيرة التي نستند إليها . إن سلوكنا لا يضبط إذن بواسطة إكراهات البيئة الخارجية وحسب (الفيزيائية أو الاجتماعية) . إنه يخضع كذلك الى متطلبات داخلية ، يسعى بعضها بسبب تمرده على كل رقابة ، الى الإشباع بأي ثمن ، في حين تدخل الأخرى ، بسبب تدجينها ، في استراتيجيات أكثر تعقيداً ولأجل أطول . إذا تابعنا الآن فكر فرويد (Freued) في المعنى الذي فسره فيه بارسونز ، نقول إن الرقابة الاجتماعية تستند إلى قدرة الشخص على أن يلقي على أفعاله الخاصة النظرة التي يلقيها عليها أي شخص آخر ـ الآخر لدى ماد Mead ، ودعاة النشاط المتبادل ـ. ولكي لا تظهر هذه النظرة لشخص ما بصفتها تدخلاً ، أو محاولة للاغتصاب أو الإغواء (كما هو الأمر بالتتالي لدى سارتر) ، يقتضي أن يعترف الشخصان متضامنين بأنهما يتبعان في معاملاتهما لنظام معياري ، مقبول على السواء في كليهما .

بمقدار ما تستند الرقابة الاجتماعية على تماثل الشخص مع سلطة تبادلية ، لا يعود ممكناً تقليصها الى العنف حتى الرمزي ، كما لا تقلص الى الإكراه الخارجي . ذلك ما فهمه دوركهايم عندما أشار الى أن التربية ، بعد أن جعل من التربية الخلقية أحد اختصاصات الرقابة الاجتماعية ، أبعد من أن تكون مجرد تقويم ، وهي تستدعي **الاستقلال الذاتي** للفرد ، إلا أن دوركهايم يحترس جيداً من مواجهة هذا الاستقلال الذاتي مع كل شكل للتدرب والمجتمعية . فهو بقدر ما يتم تعلمه يترسخ ، أو ، إذا تكلمنا على غرار بياجيه، فهو ينجم عن التمثل بمقدار ما ينجم عن التكيف . وإن ما يقصده دوركهايم بالاستقلال الذاتي ، هو قدرة الفرد على التعرف على ذاته في أعماله وفي مشاريعه ، وعلى التعاون في قيادة مشاريعه الخاصة ، وعلى اكتشاف ضرورة من تحققه الخاص فيها (كل الأشياء التي لا تكون ممكنة إلا إذا كان الإكراه الاجتماعي في المعنى العميق للكلمة ، خلقياً ، أي إذا كان يقيم بين الواحد والآخر علاقات تضامنية وتبادلية) .

ليس ثمة عنف ولو رمزياً ، يمكن أن يكون فعّالاً بصورة دائمة ، إذا كانت القاعدة التي يقرّها تقيم بين أفراد المجتمع علاقات تعسفية بصورة أساسية ، ومضرة في مصلحة أحد الفرقاء بصورة منظمة ، ومفيدة بصورة منظمة للآخر . وكان فرويد هو نفسه الذي ، بإيجاده للحدس المركزي لدى هوبس (Hobbes) يرى في القانون تنكراً متبادلاً ، وفي وقت واحد من الجميع ومن كل واحد للفوائد التي لا يمكن اكتسابها إلا على حساب الآخرين : « إني أرفض أن أعمل شيئاً

حسناً لي إذا كنت أسيء إليك ـ شرط أن ترفض ذلك أنت أيضاً وبالتعابير نفسها » . تفترض الرقابة الاجتماعية قانوناً لا يكون فعالاً إلا إذا حدد موجبات مشتركة ومتبادلة .

خلال السنوات العشرين الأخيرة افتتن الكثير من علماء الاجتماع **بقياس علم التوجيه** . وفي هذه المناسبة كما في مناسبات أخرى كثيرة سمح أكثر من واحد بأن يؤخذ بشرك القياس . يمكننا الانطلاق من مثل بسيط جداً كمثل مثبّت الحرارة . عندما تنقل معلومة ـ حرارة القطعة التي ثبّت فيها الجهاز ـ الى المرجل فإنها تدفع الجهاز الى العمل دون تدخل من سائق عليه أن يتحقق أولاً من انخفاض الحرارة ، ومن ثم الى إشعال النار في مرحلة ثانية من أجل إعادة الحرارة الى المستوى المناسب . فمثبت الحرارة يسمح بالاستعمال المباشر للمعلومة ويأمر بسلسلة من العمليات ـ البرامج القادرة على إعادة النظام الحراري الى الحالة المقررة له . ثمة العديد من خصائص مثبّت الحرارة لا يمكن إلا أن تلفت انتباه علماء الاجتماع : أولاً ، **آلية** الرقابة التي تسمح بمواجهة الفترة الخارقة التي لا تدور فيها الآلات لوحدها ، وحسب ، وإنما لا تفعل إلا ما أمرت به من قبل المهندس الذي صممها ؛ ثانياً ، إحلال المعلومة محل الطاقة بصفتها مصدراً لإطلاق العملية وتغذيتها . وهكذا سيتحقق ، بواسطة تنظيم أو برمجة ذكية ، **اقتصاد** هائل في الطاقة ، وفي الوقت نفسه **إخضاع** العملية بصورة كاملة للأغراض المحددة من قبل المستعمل والمستفيد .

ثمة أوضاع مشابهة لوحظت في علم الأحياء ، افتتن بها كذلك في حينه علماء الاجتماع . لقد لاحظ العالم الاحيائي كانون (Cannon) في آن واحد ، ثبات البيئة الطبيعية لدى الكائنات الحية (في حالة الدم وحرارته وتركيبه) ووجود أواليات تسعى الى إعادة الحال الى طبيعتها ، إذا هي اضطربت نتيجة لخلل خارجي . لكن الضبط الذاتي كما وصفه كانون ، لا يشكل إلا أحد وجوه الضبط للكائنات الحية ، وفضلاً عن ذلك ، مهما يكن هذا الضبط دقيقاً ، فإنه ، بخلاف الانسان الآلي ، ليس تحت سيطرة إرادة حرفية يعمل وفقاً لتصاميمها الخاصة ولفائدتها الخاصة . وقد أضيف الى قياس الضبط الذاتي قياس البرنامج الوراثي . وبذلك لم تعد بعض وظائف الكائن الحي تحت الرقابة الدقيقة ، وإنما جملة الخصائص المحددة لبنيته الفردية ولتطوره .

إلى أي حد تنير هذه القياسات المختلفة قضايا الرقابة **الاجتماعية** ؟ إنها تجعلنا حساسين إزاء وجود نقاط نقدية ، يفقد نظام معيّن ، دونها وفيها يتعداها ، تماسكه وهويته . وهي تشير إلينا كذلك بوجود ما يمكن تسميته توتراً باتجاه التماسك (Strain toward consistency) ، الذي يعيد النظام الاجتماعي بصورة دائمة الى حد ما نحو أوضاع معينة لا يمكنه الابتعاد عنها كثيراً دون أن يكسر . لقد وضعت أوالية الأسعار غالباً بصفتها ضبطاً غير واع ـ على الرغم من أنها تشتق بكمية كبيرة منها ، من قرارات فردية محسوبة تماماً ـ يؤمن التوازن وربما المساواة بين كميات معروضة من البضاعة وكميات مطلوبة في سوق معينة . ففي نظام تنافسي صافٍ وتام ، إذا ارتفع السعر في السوق ، ترتفع الكميات المعروضة من قبل المنتجين حتى توازي كميتها الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين . في حال انكسار التوازن بسبب الإفراط في العرض أو الطلب أو بسبب عدم كفايتها ، يشكل السعر أوالية **تسعى** الى تساوي الكميات المعروضة والكميات المطلوبة . يمكننا

بالطريقة نفسها معالجة العقوبات الاجتماعية الايجابية والسلبية ، بصفتها الأوالية التي يحافظ بفضلها على عدم المساس بالمعايير ، بواسطة استبعاد المنحرفين ـ أو على الأقل وضعهم على هامش المجتمع ـ وربما إعادة دمجهم اللاحقة .

ولكن ينبغي أن تقدم هذه القياسات بكثير من الحيطة . أولاً ، إن ميكانيكية الأواليات الاجتماعية ليست مضمونة بدقة . إننا نراها في مثال الأسواق حيث ظهرت « الشوائب » أكثر عدداً وأكثر خطورة بمقدار ما تكون الملاحظة والنظرية أكثر تنبهاً . إن وجود هذه الشوائب على علاقة مع أهمية النشاطات الفردية المتبادلة في التنظيم الاجتماعي . إن كثافة النشاط المتبادل بالنسبة للأشخاص أنفسهم تولّد حينئذٍ سلسلة من الآثار غير المنتظرة وربما « المنحرفة » التي تبعدهم بصورة أخطر عن النظام الاجتماعي ، بدلاً من إعادته الى وضعه المتوازن . وإن ظاهرات الهلع المالي ، التي أعطت لمدة طويلة أهمية كبرى في إطلاق الأزمات الدورية ، هي مثل جيد . يساهم استباق الأزمة في جعل حصولها محتوماً . وإن أزمة انطلقت بهذا الشكل لا يمكن إلا أن تؤدي الى الانهيار . إنها الصورة نفسها الكامنة وراء « نظرية الدومينو » . إن سقوط خط الدفاع الأول ، بدل أن يعبىء المدافعين ويحمسهم ، فإنه يسرّع انهيار التشكيل بكامله . ويوجد كذلك حالات اختلال أقل تطرفاً ، مثل **الانحراف** البطيء حيث التوقعات ، بدل أن تراقب العملية الاجتماعية وتعيدها نحو القاعدة عندما تبتعد عنها ، فإنها تفسد القاعدة وتتأكلها الى حد تشويه معناها وغايتها .

يقتضي في النهاية ، عدم استعمال تعبير الرقابة الاجتماعية إلا مع كثير من الحذر ، إذا شئنا القول إن الأفراد ، أو على الأقل الأكثر نشاطاً بينهم ، يسعون الى توجيه نشاط الآخرين ونشاطهم لجعلها متوافقة مع أغراضهم ، فإننا نكون محقين تماماً ؛ ولكننا بذلك لا نقوم أبداً إلا بالاعتراف بالبعد القصدي ، أو كما يقال أيضاً ، بالبعد « الاستراتيجي » للفعل الاجتماعي .

لا يمكننا إقامة المساواة ، إلا بتعميم تعسفي تماماً ، بين تعبيري **الرقابة الاجتماعية والمجتمع المراقب** . يدل التعبير الثاني على مثال أوتوبيا قابلة لأن تأخذ أشكالاً مختلفة جداً . ففي عام 1949 ، نشر اقتصادي كينزي هو أ . ب . ليرنر (A. P. Lerner) كتاب **الاقتصاديات المراقبة** . إن الأطروحة المدافع عنها في هذا المؤلف هي أن التوظيف الكامل يمكن دوماً أن يتحقق بواسطة تقنيات ذات فعالية مضمونة ، ولا يمكن أن تنقلب أبداً ضد الأهداف المرجوة . يكون النظام الاقتصادي قابلاً للمراقبة بمقدار ما نعرف السيطرة على عوامل الانتاج بإخضاعها لشرط أن يكون أحدها ، وهو اليد العاملة ، موظفاً توظيفاً كاملاً . وثمة تعميم ثانٍ مرتبط بالتأملات حول العصر ما بعد الصناعي ، استند الى مفاهيم مثل « المجتمع الفاعل » و« المجتمع المبرمج » . يقتضي أولاً تمييز البديل الذي يصبح بمقتضاه « النشاط » الاجتماعي أكثر آلية ، من البديل الذي تجد « البرمجة » نفسها بمقتضاه مقترنة بتعدد واشتداد «النزاعات» ـ المعتبرة غالباً جداً وكأن كل نزاع يكون بطبيعته « واعداً بالمستقبل » ، وكأن « الإنسانية لا تطرح على نفسها إلا القضايا التي تعرف أن تحلها » ، وفقاً لأحد أقوال ماركس المأثورة الأكثر عرضة للنقاش .

ثمة ملاحظتان تظهران بقوة بمواجهة بديلي هذا التفسير . أولاً ، إنهما ينبثقان كلاهما من تحليل ناقص لمفهوم الاعلام . ففي المثل الشهير جداً عن مثبت الحرارة ، يقترن الاعلام بصورة منتظمة بالطلب ، لأن الإشارات التي يستند إليها الضبط ، تكون مجردة من كل التباس ، وقد حددت ثم بنيت (بالمعنى الدقيق للكلمة) من قبل المهندس . إن شراكة المعلومات ـ الطلب تتعقد عندما تكون الإشارات ملتبسة ولا تكون اصطناعية بصورة كاملة . في هذه الحالة ، يمكن أن يجد الاعلام نفسه وقد منح سلطة الكبت التي يمكننا بخصوصها أن نتكلم على سلطة سلبية . ويخاطر المجتمع « المتفوق إعلامياً » أن يكون كذلك مجتمعاً مكبوتاً كما هو مجتمع فاعل . والمجتمع الفاعل يخاطر بأن يصبح مشلولاً بسبب فيض نشاطه . كما أن « المجتمع المبرمج » يمكن أن ينزلق نحو نوع من الفوضى بسبب المغالاة في التنسيق والتوقع . بالإضافة الى أننا لا نرى بوضوح ، أية مجموعة في مجتمعاتنا يمكن أن تمارس هذه الرقابة في الدرجة الثانية : التقرير ليس فقط حول ما يمكن عمله ، وإنما بشكل أكثر جذرية ، ما إذا كان ثمة مجال لعمل شيء ما . إن القابضين على المجتمع الفاعل أو المبرمج يحملون طوعاً المثقفين أو التقنيين ، هذه المسؤولية . ولكننا نستطيع أن نشك بقدرة هؤلاء على القيام بهذه المهمة .

باختصار ، يقتضي الاتفاق على أن المجتمع يمكن تحليله بصفته جملة من أواليات الرقابة ، المحرضة والمحددة في آن معاً ، تدخل في اللعبة مبادرات وموارد الأفراد والإكراهات الجماعية والموجبات الخلقية ، ولكن يقتضينا كذلك التنبه لمدى الرقابة المذكورة وطبيعة الموارد التي تزجها . حينئذٍ ندرك أنها ليست أبداً كاملة وبأن السيطرة التي يملكها الرجال على المجتمع والسيطرة التي يملكها المجتمع عليهم تكون كلتاهما محدودتين بشكل دقيق وبشكل متبادل .

• BIBLIOGRAPHIE. – ALAIN, *Eléments d'une doctrine radicale*, Paris, Gallimard, 1925, 1933. — Von BERTALANFFY, L., *General system theory. Foundations, development, applications*, New York, G. Braziller, 1968. Trad., *Théorie générale des systèmes*, Paris, Dunod, 1973. – CANNON, W. B., *The wisdom of the body*, New York, W. W. Norton & Co., 1932; éd. rev. et élargie, New York, Norton, 1963. – DEUTSCH, K., *The nerves of government. Models of political communication and control*, New York, The Free Press, 1963. — DURKHEIM, E., *L'éducation morale**. — ETZIONI, A., *The active society. A theory of societal and political processes*, Londres, Collier-Macmillan; New York, Free Press, 1968. — FREUD, S., *Massenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler psycho-analytischer Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du moi », in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1927, 1962. — GUILBAUD, G.-Th., *La cybernétique*, Paris, PUF, 1954. — JACOB, F., *La logique du vivant*, Paris, Gallimard, 1970. – LERNER, A. P., *The economics of control. Principles of welfare economics*, New York, Macmillan, 1944; New York, A. M. Kelley, 1970. – LEWIN, K., « Group decision and social change », *in* SWANSON, G. E., NEWCOMB, T. M. et HARTLEY, E. L. (red.), *Readings in social psychology*, New York, Holt, 1952. — MONOD, J., *Le hasard et la nécessité. Essai sur la philosophie naturelle de la biologie*, Paris, Seuil, 1970. — PARSONS, T., *Social structure und personality*, Glencoe, The Free Press, 1964. — TOURAINE, A., *La société post-industrielle*, Paris, Denoël, 1969. — WEBER, M., *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme**. — THOMAS, W. I., ZNANIECKI, F., *The Polish peseant in Europe and America*, Boston, P. G. Badger, 1918; New York, Dover, 1958.

الرمزية الاجتماعية Symbolisme social

تستعمل كلمة « الرمزية » للدلالة على الجوانب الأكثر اختلافاً في الحياة الاجتماعية . ومن المألوف اليوم استنكار « السياسة الرمزية » ، أو أيضاً المجتمع ، أو « الدولة ـ المشهد » . في هذا المعنى ، يسمى رمزياً نشاط الاستبدال الذي يقدم ترضيات تعويضية ، في حال عدم تحقق النتائج المرجوّة أو الموعودة . ويمكن أن يفسح المنطق الرمزي المجال للخدعة والمناورة . إنه يخدعنا ، إذا أهملنا عبارة « كما لو » ، و« سلمنا به دون التأكد من صحته » . ولكنه يفسح المجال للكذب والخداع عندما يحصل الغموض عمداً بين الواقعي والخيالي بفضل الخطابات والقصص أو المعتقدات الخرافية ، التي تصف وضعاً مفترضاً تماماً « كما لو أنك كنت هناك » ، وممارسات أو طقوس تجعلنا نتصرف كما لو كان الوضع المقصود إثارته واقعياً .

من الصحيح أن عبارة الرمزية في مفردات علماء الاجتماع الفرنسيين الكلاسيكيين ، مثل دوركهايم وموس ، تستعمل بخصوص المعتقدات الخرافية والطقوس والأضحية والصلاة . إن كتاب موس (Mauss) الشهير **بحث حول الهبة** يرتكز على مفهوم للرمزية الاجتماعية تشدد على الآثار الاجتماعية للوظيفة الرمزية . إن موس بوصفه للمخصصات والمخصصات المضادة المعقدة جداً التي ينخرط فيها البولينزيون وبعض القبائل الهندية المقيمة على الشاطىء الشمالي الغربي لكندا ، يقدم هذه المراسم ـ التي تجري على مدى سنوات عدة ـ وكأنها الإخراج للمبادلة ، التي تربط مختلف فئات المتبادلين ، دون وعي محدد لذلك من قبلهم . ثمة مبادلة عندما تعتبر المخصصات التي يقدمها الشريك أ بهذه الصفة أو تلك ، مساوية لما يسلمه إياه شريكه ب . ولكن هذه المساواة لا تتأمن دوماً بصورة مباشرة . فوفقاً للنظرية الاقتصادية ـ الضيقة ، يمكن أن تتحقق في سوق معينة عندما تتوفر لدى المتبادلين الأموال والخدمات المقدمة والمطلوبة بكميات كافية . وإذا لم يتأمن التوازن يتوقف التبادل ، أو يغيّر المتبادلون عناصر التبادل ، أو هم يستدينون . أما الوضع الذي يواجهه موس فمختلف . إن ما يسعى إليه المالينزيون ليس الترضيات القصيرة الأجل للمتبادلين الذين يقايضون تفاحاً بإجاص : وإنما إقامة **تحالف** أي علاقات دائمة ومنتشرة . وهكذا تمتد دورة المخصصات والمخصصات المضادة خلال فترة طويلة وتتعلق بعدد كبير من الشركاء . فضلاً عن ذلك ، إنها تشرك كلاً منهم بعمق **وبشكل كامل** : ليس بالمعنى الميتافيزيقي « لكلية ملموسة » سرّية قد يتماثلون بها ، وإنما بمعنى أنهم يكتسبون أو يحتلون وضعهم في عملية التبادل هذه . إلا أن المبادلة إذا لم تتقلص الى مساواة التبادل المتقطع والمنتظم ، وإذا كانت تشكل نظاماً من المواقع والأوضاع ، يقتضي أيضاً أن يتمكن هذا النظام الذي يحكم الأدوار المتمايزة والمتكاملة ، أو حتى المتخاصمة للمتبادلين ، من أن يعبر عن نفسه بطريقة محسوسة . **تتجسد** الأوضاع في شخصيات تلعب أدوارها في الحفلات . تأخذ الأدوار الشخصيات الشكل الملموس من الصور والرموز .

يوسع دوركهايم مفهوماً مشابهاً للرمزية في **الأشكال الأولية للحياة الدينية** . فهو لا يفسر عن قصد المعتقدات والطقوس الطوطمية حرفياً وإنما رمزياً ، وهو يعتبر أنها الطريقة الوحيدة لإعطائها معنى . إن إجلال البدائيين لا يتوجه الى الحيوانات والنبات وإنما الى **شيء ما** ـ المجتمع ـ وهذه الحيوانات وهذا النبات ليست شيئاً آخر غير صورته وتجسيده . والصعوبة هنا ـ كما هنالك ، هي معرفة كيف يفهم دوركهايم « المجتمع » ـ هذه الكلمة التي يميل الى إعطائها معنى جوهرياً .

لن نثير الآن هذه الصعوبة ، إن ما يسترعي انتباهنا هو الرابط بين اقتراحين يؤكدهما دوركهايم في الوقت نفسه : 1 ـ المجتمع ذات جوهر رمزي ؛ 2 ـ الحياة الاجتماعية هي أساس النشاط العقلاني للانسان . ولكي يكون هذين المقترحين متلائمين ، يقتضي أن يتم التمييز بوضوح بين الرمزي والخيالي . ذلك أن هذا التمييز ، احتفظ به على الأقل ضمنياً ، في مؤلفات علماء الاجتماع الفرنسيين الكلاسيكيين . وبالفعل ، يمكن استخلاص ثلاث أطروحات في كتاباتهم . تشكل الرمزية الاجتماعية بالنسبة لهم ، نظاماً ما من الظاهرات (الممارسات والمعتقدات) يمكن وصفه **بالأغراض** ، بمعنى أنها تؤسس بين أعضاء المجتمع جماعة صحيحة . ثمة اقتراح معاكس يستنتج من هذه الأطروحة الأولى ؛ لا يقوم أي مجتمع ولا يستمر إلا إذا توصل لأن يتشكل كجماعة رمزية . يقتضي أن نضيف الى هذين الاقتراحين ، اقتراح ثالث : بما أن الرمزية الاجتماعية تكون غير قابلة للانفصال عن عملية الاتصال ، فإنها تتغيّر وفقاً لشكل ومحتوى عملية الاتصال نفسها . وهكذا ، ففي المجتمعات ذات النمط « الآلي » (وحدات صغيرة مقفلة ، مندمجة بقوة ، حيث يكون التعبير عن الفوارق الفردية مراقب بدقة) ، يكون الطقسي والاحتفالي هما الشكلين المميّزين للرمزية . وفي المجتمعات ذات النمط « العضوي » (مع تقسيم العمل ، تمايز الأدوار ، وتكامل الفاعلين بواسطة أواليات غير شخصية مثل السوق) ، ليست حصة المعتقدات بالنسبة للطقوس هي التي تتغيّر وإنما الرابط بين الاثنين هو الذي تتغيّر طبيعته ـ في الوقت نفسه الذي تتغيّر فيه طبيعة كل من هذين العنصرين . إن تطور المعرفة العلمية ، بتغييره لنظام المعتقدات يطرح مسألة نفوذ الطقوس . ومع ذلك ، فإن دوركهايم وموس لا يستنتجان من هذه التحولات أن البعد الرمزي للطائفة الاجتماعية مدعو الى الزوال .

إن الصعوبة الرئيسية لمفهومهما ، تكمن في أنهما لا يقولان لنا بوضوح على ماذا تقوم **موضوعية** الرمزية . حتى ولو كانت المعتقدات الخرافية شيئاً آخر غير الهذيان وحتى لو لم يكن ممكناً أن يختزل طقس الى عصاب استحواذي ، فلا يستتبع ذلك أننا نستطيع ، بحجة أن الأمر يتعلق بنشاطات اجتماعية ، أن نصفها « بالعقلانية » . إن إحدى أكبر حالات الغموض في علم اجتماع دوركهايم ، هي أنه يخلط بين العقلانية والموضوعية والمجتمع . إن كل نظام اجتماعي يمكن أن يعتبر **موضوعياً** ، إذا أفسح المجال لتوقعات منتظمة الى حد ما للفاعلين كما للمراقبين . ولكن القول أن هذه الظاهرة عقلانية لأنها تشكل بانتظامها

موضوعاً مؤكداً للفكر ، أمر مختلف تماماً. تشتمل هذه العبارة (عقلانية) على معان متنوعة الى أقصى حد . فيمكنها أن تدل على **تكيّف** جماعة مع بيئتها وكذلك **شرعية** القيم التي تعترف بها . إن المعنى الوحيد الذي يكون ملائماً في حالة الرمزية ، هو أن كل مجتمع ، يواجه كنظام رمزي ، يحدد نظاماً من الظاهرات المفهومة أي ذات معنى . وفي تقريب العقلانية والمجتمع الى حد الدمج بينهما تقريباً ، ذهب دوركهايم أبعد بكثير مما توحي له التجربة ـ وكذلك أبعد بكثير مما كان ضرورياً له ليقيم أطروحاته الخاصة حول **الحقيقة الاجتماعية** و**موضوعية علم الاجتماع** .

هذا الضعف في فكره ينفجر بخصوص نظرية « التمثل الاجتماعي » الذي يقيم عليه دوركهايم مفهومه عن **التراضي** . وتشكل هذه التمثلات مجموعاً معقداً من الممارسات والمعتقدات التي « ترمز الى » المجتمع ، في هذا المعنى المزدوج كونها بمساعدتنا على تصوره تؤمن وجوده بما أنها تسمح لأعضائه بالاتصال فيما بينهم . فالعلم يمثل الأمة ، وهو « شعارها » في المعنى الذي يعطيه غرانيه (Granet) لهذه الكلمة ، عندما يطبقه على الرموز الصينية . ولكن ما من أحد يقول إن العلم المثلث الألوان هو فرنسا . وفي أقصى الحالات ، عندما نراه محمولاً في مقدمة فيلق ، أو مرفوعاً على واجهة بناء رسمي ، فإنه يوحي لنا بجملة من السلوكيات والمواقف : أن نرفع قبعتنا إذا كان عرض 14 تموز هو الذي يمر ، أو أن نضع اليد على حقيبة نقودنا إذا كنا نمر أمام بناء مصلحة الضرائب ، وأن نغرق في الحالتين في تمجيد ساحر ، إذا كنا وطنيين . ذلك أن هذه التمثلات الجماعية لا تنتمي الى نطاق « الفكر المنطقي التجريبي » . فالتضامن ، أياً يكن رأي جماعة دوركهايم ، ليس « واقعة » بنفس مستوى الجاذبية الكونية . إنه ، مثل أغلب المثل والقيم السارية في مجتمعاتنا ، فكرة غير منطقية ، لا نتوصل الى إدراكها إلا إذا عاملناها بصفتها مركباً من المعتقدات والممارسات .

إن تعابير مثل المنطقية وغير المنطقية مستعارة من باريتو (Pareto) . وعلى الرغم من أن علمه الاجتماعي قدّم غالباً بصفته « غير عقلاني » وغريزي ، فإن العلاقات التي يقيمها باريتو بين الرواسب والاشتقاقات تستبعد تماماً هذا التفسير ، وفي الوقت نفسه ، توضح على الأقل بطريقة غير مباشرة ، فكرة الرمزية التي لم يعالجها أبداً بحد ذاتها . بالنسبة له ، ثمة في الفعل الاجتماعي نطاقاً واسعاً ليس منطقياً (منطقي ـ تجريبي) ولا غير منطقي (غير عقلاني) . يتشكل هذا الغير منطقي من معتقدات وممارسات . هذه المعتقدات ليست قابلة للتحقق ، ولكن لا شيء يسمح بدمجها مع نتاجات هاذية . إن الأيديولوجيات والعقائد الدينية تنتمي الى هذه الفئة . يمكن أن تصبح هاذية عندما تؤخذ بصفتها مقترحات علمية . ويشتد هذا الهذيان بنسبة التباس المعتقدات وبخاصة عندما تجد نفسها ، متأثرة بميّزة مقدسة . فبفضل هذه الميّزة تتخلص من التفحص والنقاش ، وتكون أحياناً حتى مقترنة بمقولات خاطئة بصورة ظاهرة ، لا تبدو أقل تأكيداً من الناحية الدغماتية . إن بعض صيغ الأيديولوجيا المساواتية قد تكون مثلاً جيداً عليها . يعتقد باريتو أن المساواة هي

عقيدة دينية ؛ وبالفعل ، يحس الكثيرون أن معارضته هي تجديف ، يرمي خارج الجماعة « الديموقراطية » كل من يناقش مبدأ المساواة . إن التبرير المنطقي ـ التجريبي لهذه العقيدة مستحيل ـ كما من جهة أخرى ، إثبات العكس . يبقى إذن أن نجعله معقولاً ، بفضل « الاشتقاقات » البيانية والجدلية . وحينئذٍ يصبح مقبولاً ، بفضل المعالجات المناسبة التي تعيد تنشيط المشاعر المؤكدة والمحددة ثقافياً . إن وظيفة الرمزية هي تأمين تركيب مؤقت مع ذلك بين « الرواسب » و« الاشتقاقات » .

بالطبع ، ثمة شرط هو ألا نسحب هذه الأخيرة من الجانب اللاعقلاني واللاواعي . يقدم التحليل النفسي لعلماء الاجتماع نظرية للرمزية ، مغرية جداً ، ولكنها ذات فائدة ضعيفة لهم . لقد أعطى **علم الأحلام** لفرويد الفرصة لتطوير نظريته عن الرمزية . وعلى الرغم من أن الحلم يعمل على بقايا نهارية بمقدار ما يعمل على ذكريات قديمة جداً ، فإن صورة الحلم تتميّز عن الصورة المدركة كما عن الذكرى . يقوم منهج فرويد على معاملة الحلم ، ليس باعتباره راسب ماضٍ ميت أو استباقاً لمستقبل صعب الفهم ، وإنما بصفته تعبير عن رغبات لم يتمكن الحالم من إشباعها لأن حائلاً ما ينتصب بين الرغبة وإشباعها ، ويدفع بالرغبة خارج حقل الوعي . وعودة هذه الرغبات المقموعة ليست ممكنة إلا بفضل تسوية معينة وتحت ثوب مستعار . إن الصور الحلمية **ترمز الى** الرغبة المقموعة . وإذا كانت تشبهها بطريقة معينة فلا يتم ذلك إلا بشكل استبدالي . إنها تعبر عن الرغبة ولكن بإلباسها وجهاً مستعاراً .

إن الرمزية ، المفهومة هكذا ، تمثل عدداً معيناً من المميزات المتناقضة مع الصفات التي ينسبها إليها أتباع دوركهايم . والرمزية الفرويدية هي عملية استبدال وتسوية ، تسمح بمعاملة النزاع بين النوازع اللاواعية من جهة والإلزامات الاجتماعية وبصورة أعم متطلبات مبدأ الواقع الحقيقي من جهة أخرى . وبخلاف الوظيفة الرمزية التي تؤمن ، عند أتباع دوركهايم الصلة بين أعضاء المجتمع ، فإن الرابط الذي يجمع الرغبات اللاواعية والحلم عند فرويد ليس مستقراً ولا ثابتاً . ليس مستقراً بما أن الرغبة نفسها يمكن أن تغيّر اتجاهها وتعبيرها . (يصف فرويد العلاقة بين الحلم والرغبة بأنها « متغيّرة ») . وليس مستقراً لأن السيناريو نفسه لحلم واحد ليس له المعنى نفسه بالنسبة لحالمين . وإن رفيقي سرير واحد ، يحلمان قرب بعضهما . يحلم **كل واحد منهما لنفسه** ، في حين أن مؤمنين اثنين يحضران قداساً في الكنيسة نفسها ، يفهمان بالطريقة نفسها على الأقل تقريباً ، الاحتفال الذي يشاركان فيه : وإذا كان ثمة جماعة من الحالمين فإنها ليست مكونة إلا من أناس مستيقظين . ويقتضي أن نضيف أيضاً أن هذه الجماعة تقع على مسافة من الرغبات الفردية وتقوم على سطحها . يعتبر فرويد أن « علم الأحلام » هو شيء مختلف تماماً عن مفتاح الأحلام بصفتها مخزوناً ذاوياً والى حد ما دون معنى ، لأقوال وحكايات لكل مكان . إن المحلل النفسي الكلاسيكي لا يفتش على طريقة جانغ (Jung) ، عن نماذج أصلية . فهو لا يهتم أبداً بالمقولبات المتنقلة ما بين الأفراد أو بين الثقافات ، التي لا تعلمنا حول النفسية

الفردية أكثر مما تعلمنا حول عمل المجتمع . إنه يسعى الى القبض فيما يتعلق بحالة فرد معيّن ، على دينامية النزاع الذي يمنعه من إشباع رغبته وفي الوقت نفسه التنكر لها . كما يحتاط عالم الاجتماع أو الانتولوجي تماماً من جهته ، كما يوصي ليفي شتراوس ، من أن يدمج مع النماذج المثالية أو المقولبات ، المعتقدات الخرافية المقترنة دوماً بممارسات طقوسية ، مدوّنة هي نفسها في بيئة مؤسسية محددة تاريخياً وجغرافياً .

صحيح أن الطوطم والتابو (Totem et Tabou) يعرض علينا شبكة رمزية للمصير الانساني ، ولكن هل تشكل هذه التعميمات نظرية للرمزية **الاجتماعية** ؟ إنها تعرض علينا عدداً معيناً من المعتقدات الخرافية (أوديب ، موت الأب ، تآمر الأبناء ضد سلطته الاستبدادية ، تم تجمعهم بعد موته) . يمكننا أن نوجه لهذه المعتقدات كمية معينة من النقد . أولاً ، يدفع الإيحاء الهوبسي (نسبة لهوبس) فرويد الى تجذير النزاع بين الطبيعة والثقافة . من ناحية ثانية ، أياً يكن الافتتان بالمعتقدات الفرويدية ، ولا سيما الصيغة التي يقترحها فرويد لعقدة أوديب ، فإنها لا تعالج الوظيفة الرمزية إلا بواسطة النزاع بين عناصر الجهاز النفسي (الأنا الفوقية ، الأنا ، الانفعالات) ، ولكنها تهمل بشكل كامل الجانب الموضوعي والادراكي للرمزية التي لفتت عن حق انتباه علماء الاجتماع التابعين لدوركهايم المهتمين جداً بالعلاقات بين الميتولوجيا والعلم والساعين بقوة الى إرساء « التمثلات الجماعية » على شبكة من العلاقات المنظمة بشكل جيد . ولا يعرض التحليل النفسي تصوراً يسمح لعالم الاجتماع بالتصدي لمشكلة التمأسس والموضوعية لعملية النشاط المتبادل ، الأساسية بالنسبة له .

وما أن تجد الرمزية نفسها متقاربة مع وظيفة الاتصال ، فإن حجمها الإدراكي هو الذي يُبرَز كما عند جورج ميد (George H. Mead) ، بالطبع شرط أن يعم فهم كلمة « إدراكي » بشكل صحيح . يرى هيد في الرمز الوساطة التي يستطيع بواسطتها أفراد عديدون أن يتفاهموا وأن يتواصلوا . يتم تعريف التواصل أولاً بأنها نشاط متبادل . ولكن هذه الكلمة الأخيرة لا تدل عند ميد (Mead) على إقامة علاقة بين أفراد قد يبقون خارجين وغير مبالين بالنسبة لبعضهم البعض . إن الكرات المتحركة تكون في نشاط متبادل ، بما أن موقع وحركة كل واحدة يمكن أن يتأثرا بموقع وحركة الأخريات . وإذا طبقت على العلاقات البشرية ، هذه الصورة التي تستوحيها البيهافيورية الكلاسيكية ، لا تبدو محتملة من ميد . لذلك نجده يشير الى البيهافيورية الخاصة به بإضافة صفة **الاجتماعية عليها** . وهو يعتبر أن النشاط المتبادل بين الفاعلين الاجتماعيين يعرّف بصفته عملية يكون كل شخص قادراً بواسطتها على وضع نفسه مكان الآخر . إنها عملية خيالية ، إذا شئنا ، بما أني لن أكون أبداً شخصاً آخر غيري أنا . ولكن هذه العملية ليست اعتباطية ، بما أن الإستبدال المقصود ليس سوى استبدال **أدوار** ، تكون منتظمة في تعارضها كما في تكاملها . إن صيغة « أخذ دور الآخر » الشهيرة تشير الى الرابط بين فكرة الدور وفكرة النشاط المتبادل الرمزية . فالدور هو جملة من الحقوق والموجبات المخصصة لشخص معيّن . أو هو يطالب

بها ويكتسبها ويمثلها في كل الأحوال من أجل الآخرين ـ وتحت رقابتهم . إذن ليس ثمة نشاط متبادل•دون حد أدنى من التفاهم بين الممثلين . هذا التفاهم الذي لا يكون برأي ميد غيزياً وغريزياً إلا استثناءً ، يستند الى جملة من الفرضيات والاستباق ، أي التوقعات الصحيحة تقريباً من الناحية الإدراكية ، التي يسعى الشخص والآخر بواسطتها الى تحديد مواقعهم المتبادلة بواسطة عملية ضبط أكثر فأكثر دقة . إن النشاط المتبادل كما يفهمه ميد هو جملة من الاستراتيجيات التي يتوافق بواسطتها الشخص والآخر مع بعضهما البعض .

يقول لنا ميد أن هذا التوافق **رمزي** . ولكي نفهم معنى هذه الصيغة ، يقتضي التوقف عند طبيعة التوافق نفسه وعند طبيعة الوسائل والموارد التي يعبئها . لنبدأ بتفحص قدرة كل فاعل على « أخذ دور الآخر » . هذه الصيغة إذا فهمت حرفياً ، توحي بأن النشاط المتبادل بين أفراد مجتمعين بشكل مناسب يميل نحو مبادلة يمتلك كل فاعل إدارتها والسيطرة عليها . ولا يكون ثمة اتصال ممكن مع الآخر إلا إذا كان كل واحد من الشركاء يمكن أن يحل محل الآخر ، على الأقل فكرياً .

هل قام ميد بصورة تعسفية ، بتقليص النشاط المتبادل الى حدوده المثالية ، أي الى المبادلة ؟ هذا السؤال يمس موضوعية الأدوار الاجتماعية ، ويسمح لنا بأن نستشف ما يميّزها في آن واحد عن عدم الثبات وعن عدم التواصل في الاستيهام والتشدد المثالي للضوابط . يبقى إذن أن نتساءل عمّا ينبغي أن يكون الرمز الاجتماعي من أجل تأمين اتصال صحيح بين الفاعلين ، دون اقتصار النشاط المتبادل على الشكل الوحيد للمبادلة .

إن الإتصال الرمزي ليس تصورياً بصورة دقيقة ، ولا حتى شفوياً بصورة دقيقة . والاتصال التصوري ليس خالياً من الخطأ وسوء الفهم . وإن التصور الذي ترتبط به كل كلمة يمكن أن يعتبر بما **يشير إليه** أو بما **يضيف من قيمه** . فكلمة امرأة يمكن أن تشير الى كائن إنساني من الجنس المقابل لجنسي ، بخصوصياتها المعينة في النصف الأعلى من جسمها وفي شعرها وصوتها وملابسها . ولكن يمكن أن تذكّر كذلك ، بشريك معيّن حصلت منه على متع معينة أو مساوىء معينة . فضلاً عن ذلك ، ثمة رموز أخرى غير الكلمات ، فقد ميز ميد بوضوح شديد حركة الكلمة . وأخيراً ، إن العلاقة بين الحركة والإشارة والرمز أبعد من أن تكون واضحة . فالحركة يمكن أن تكون تتابع إشارات منطلقة ومطلقة ، يقتضي مع ذلك الاحتراس من خلطها مع تتابع الحركات التي تنتج آلياً من بعضها البعض . ويمكن أن تكون الحركة كذلك استباقاً وإيحاءً ـ أي **استراتيجية** .

لم يوضح ميد إلا بشكل ناقص جداً فكرة الاتصال ، التي قدّم سوسير (Saussure) بالنسبة لها تدقيقات مهمة جداً عبر تمييزه بين اللغة والأسلوب والكلام . لقد دافع بصراحة عن تصور تبادلي النشاط للاتصال اللغوي ، أو بالأحرى للغة التي يميّزها عن الأسلوب والكلام . إن الكلام هو عمل يفترض وجود شخصين على الأقل ؛ تقوم بينهم عملية تُدخل فعلاً صوتيا (إرسال صوت حاملاً معنى معين أي « صورة صوتية » على حد قول

سوسير ، وفعل استماع « يجمع في الدماغ هذه الصورة مع المدرّك الخاص بها » . ولكن اللغية التي تفهم هكذا هي صنف من نوع أوسع بكثير ، « متعدد الأشكال ومتنافر » ؛ **الأسلوب** الذي يمكننا اعتباره بمثابة مرادف « للوظيفة الرمزية » مأخوذة في كل اتساعها . من جهة أخرى ، تتميّز اللغة عن **الكلمة** التي تكون تعبيراً مشخصناً للفرد الذي يتكلم ، في حين أن اللغة هي نظام من قواعد المفردات والنحو ، التي يشمل حقل تطبيقها جميع الأفراد الذين يتكلمون الاصطلاح التعبيري نفسه .

للتمييز المقترح من قبل سوسير قيمة مزدوجة . إنه يسمح برد التماثلات السهلة بين « الوقائع اللغوية » و« الوقائع الاجتماعية » . فاللغة هي واقعة اجتماعية ، ولكن الاتصال الاجتماعي يحصل بين أفراد ، ليس فقط بفضل اللغة وإنما كذلك بفضل كل أنواع الأساليب اللغوية ـ شفوية وغير شفوية . فضلاً عن ذلك ، إن اللغة ، باعتبارها محكية من قبل أفراد ، تستند على الركيزة المتكونة من « الكتلة المتكلمة » . ينجم عن ذلك بالنسبة لسوسير ، أن الاتصال الذي يحصل بين أعضاء مجتمع معيّن ، لا يمكن اختزاله بدقة أبداً الى نظام من **الإشارات الاعتباطية** ، التي تكون دون حوافز والمعرّفة بدقة ، ولكنها تنطوي على **هالة** أو سديم رمزي يتكاثف حول « **رابط بدائي** بين المعبّر والمعبر عنه » . فالاتصال الاجتماعي لا يختزل إذن الى اللغة وحدها . إنه ينطوي فضلاً عن ذلك على تشكيلة متنوعة من الأبعاد الرمزية التي يشير إليها سوسير باسم علم الإشارات .

إننا نرى الآن عدم الدقة الكبيرة لكلمة الرمز . ومن أجل تبديد هذا الغموض جرت العادة بعد سوسير ، على التمييز بين الإشارة والرمز . تتسم الأولى باعتباطية الرابطة بين المعبِّر والمعبر عنه . فالدائرة الحمراء الموضوعة عند مدخل أحد الشوارع التي تنبه سائق السيارة الى أن الدخول ممنوع لم تصبح كذلك إلا بموجب اتفاق . ولكن المعنى المرتبط بالإشارة ليس اعتباطياً فقط وإنما هو كذلك صريح وثابت . ولكي لا تعود الدائرة الحمراء تعني « ممنوع المرور » على السلطة المختصة أن تعلمنا بذلك بالطريقة وخلال المهل القانونية . هل أن الكلمة هي إشارة أم رمز ؟ عندما نتوصل الى التمييز بين الشيء المشار إليه وما يشير إليه ، يمكننا الكلام على الإشارة فيما يتعلق بالكلمة الثانية . ولكننا ، في حالات عديدة ، لا نأخذ الكلمة باعتبارها إشارة معجمية وحسب . عندما يقوم رجل فكر « بصنع كلمة » وإن اختارها بخطأ محسوب ، تجد الكلمة نفسها مكتسبة **هالة** تتجاوز حقل تعريفها الدقيق .

حتى في الحالة التي يستبق فيها الشخص بشكل صحيح لعبة الآخر ، يهيء نفسه لها ، ويهيء الآخر للإجابة على توقعاته ، يكون الاتصال شيئاً آخر مختلفاً تماماً عن تبادل المعلومات . أحياناً تناقض الحركة الكلمة . وأحياناً تدعمها ؛ وأحياناً أخرى تلطّفها . يمكن أن يفكر الفاعلون غير ما يقولون . ثمة في الاتصال الرمزي منطقة من الظلال ، تنتشر من نواة قاسية للمعاني المستقرة نسبياً والقابلة للفهم الواحد من قبل أي كان (الآخر

المعمم من قبل ميد) . لنقتبس عن ليتش (Leach) مثلاً ثلاثياً ، يسمح لنا بإظهار كيف أن تنوّع « الفوائد الإدراكية » ـ لكي تقتبس عن المنهجيين الاتنولوجيين أحد تعابيرهم المفضلة ـ يكون عاجزاً لوحده عن تأسيس موضوعية الاتصال ، بالمعنى الذي يعطيه ميد نفسه هذه الكلمة . لنتفحص ما يجري في قاعة للموسيقى حيث يقوم قائد أوركسترا شهير بقيادة عزف **السمفونية الخامسة** لبيتهوفن . إن النشاط المتبادل بين القائد والعازفين المنفردين وأعضاء الأوركسترا والجمهور يتوسطه التوزيع . ولكن التوزيع بالنسبة للقائد هو نص ملزم عليه عدم الابتعاد عنه ، في حين أن المولع بالموسيقى الذي لا يكون دوماً موسيقياً خبيراً جداً ، يكون التوزيع بالنسبة له **ذريعة** تستخدم ركيزة لأحلامه . يقتضي أن نضيف أن قائد الأوركسترا ليس مؤلف التوزيع . وباعتباره ليس سوى المؤدي ، فإنه يجد نفسه بعض الشيء إزاء هذا التوزيع في الوضع الذي يجد فيه الهاوي نفسه بالنسبة لأدائه .

يلاحظ ليتش أيضاً أن القياسات الثلاثة الأولى اقترنت خلال الحرب العالمية الثانية بحركة الأصبعين ، السبابة والوسطى التي كان تشرشل يعلن بواسطتها النصر ـ هذه الحركة التي يمكن مع ذلك أن تثير لدى بعض الأذهان الملتوية تصورات بذيئة : القرون (للزوج أو الزوجة المخدوعة) ، أو الشتيمة . إن القياسات الأولى للسمفونية الخامسة تعامل هكذا مجازياً باعتبارها رمزاً لانتصار الحلفاء . ولكن بما أن الرمز هو استعارة فإنه يعاق بواسطة لعبة الجمع المزاجية الى حد واسع ، لما يسميه ليفي شتراوس « المعبّر المتأرجح » .

إن نفس علامات بيتهوفن التي تذكر بانتصار الديموقراطيات في ذهن مستمع أوروبي للإذاعة البريطانية ، تعلن بالنسبة للموسيقي الذي يقرأ التوزيع ، فكرة رئيسية ستستعاد مرات كثيرة بهذه الآلة أو تلك ، من قبل الأوركسترا بكاملها أو بجزء منها ، في هذا الزي أو ذاك . ذلك هو الجانب التنظيمي من **معجم الرموز** الذي يسمح بإعادة وضع أحد العناصر في مجمل المعاني التي يشكل جزءاً منها . ففي غياب المعجم ، أو إذا كانت القواعد النحوية ناقصة ، وغامضة أو متناقضة ، يصبح هذا العنصر « متأرجحاً » . وإذا تعرض الى انحراف يسحب منه كل معنى الى حد ما ، فإنه يستبعد من نظام الاتصال ولكنه يستطيع أن يغذي الحلم أو التجمعات الحرة للأفراد . إن الرمز لا يشكل أداة اتصال إلا بصفته كناية .

إن نظرية الرمزية الاجتماعية تُسحب في اتجاهين متعارضين . من جهة أولى ، الرمز هو التخيلي ، أي التخلي عن مبدأ الواقع . فالرمزية إذن هي علم « كما لو » . ولكن « كما لو » التي يستسلم لها الحالم دون العمل على مراقبتها . وان الرمزية التي تفهم هكذا لا تعود في النظام الاجتماعي الطقس أو الاحتفال ، إنها العيد بما فيها من تفجر وكيفية . فلا يعود للرمزية أية علاقة مع المعنى الذي يعطيها إياه موس في **البحث حول الهبة** ، أو دوركهايم في « الأشكال الأولية للحياة الدينية » . ولكي نحتفظ للرمزية ببعدها الاجتماعي يقتضي تقريبها من المعجم والمعجمية . إننا نفهم بهذه العبارات جملة من المعطيات القادرة على مراقبة ظهور سلسلة متتابعة من الأحداث المتوقعة والمنتظمة ، وكيفية حدوثها ـ حتى ولو كانت الرابطة بين معطيات السلسلة الأولى ومعطيات الثانية ليست مفهومة من قبل مستعملي المعجم .

يقتضي التساؤل الآن عن أصناف الأحداث الاجتماعية القابلة لأن « تتحول الى رموز » ـ وعلى العكس التساؤل عن تلك التي لا يمكن تحويلها ، أو فقط بطريقة تقريبية شاردة وملتبسة . والظروف التي تفسح المجال للترميز هي تلك التي يسميها ليتش « طقوسية » : الزواج ، الولادة ، المسارّة ، التطهير ، الأضحية (الذبيحة) . تشكل هذه « الظروف الطقوسية » تتابعاً للحركات تستدعي وتولّد بعضها البعض ، وفقاً لمخطط إلزامي يعيّن لكل مشارك دوراً ورتبة . فيما يتعلق بمعاجم الرموز التي تحكم « الظروف الطقوسية » يمكننا أن نتكلم على « مسجلي نقاط » يدلّون على مكان كل واحد في التراتبية التي تميّز أو تساوي بين الأفراد ، الذين يعبرون عن الرضى والكبت والإنكار والخضوع والوجاهة . يبنى « مسجلو النقاط » انطلاقاً من وحدات أساسية للتصرف ، مقصودة أم لا ، مثل الوضع ـ جلوساً ، وقوفاً ، نياماً ـ مثل حركة الجسم والسرعة التي تنفذ فيها . إنها تبنى كذلك بفضل إظهار بعض أجزاء الجسم أو سترها وكذلك بعض منتجات أو فضلات النشاط العضوي .

يمكننا مدّ فكرة التسجيل الى أبعد من الظروف الطقوسية . فعلاقات المسافة والتراتب والتعاون لا تعبّر عن نفسها في « ظروف طقوسية » فقط . فالانتروبولوجيون يدرسونها في إطار الأضحية و« طقوس العبور » ـ ولكن غوفمان (Gauffman) على حق كامل في وصفها بمناسبة اللقاءات العابرة ، عندما يسأل مثلاً أحد الأجانب على رصيف محطة القطار ، أحد أبناء البلد الذي لم يره من قبل قط والذي لن يراه أبداً بعد الآن ، عن موعد القطار القادم ، فالثياب واللحية والمشية تدل المراقب على « هبي » ؟ وهذا الأخير ، يتعرف في الجمهور الذي يزحمه ، بواسطة بعض الإشارات الملائمة ، على المحادث القادر على أن يقدم له المعلومات التي يحتاجها . يؤسس إذن التسجيل الرمزي لعمليات تعرف وتحديد هوية ـ التي يشكل الوشم حالتها القصوى والكاملة ، بما أنه يفترض فيه تأمين هويتنا بالنسبة لأنفسنا وبالنسبة للآخرين .

يمكنا إذن تقريب مفهوم الرمزية الاجتماعية الذي أعده أتباع دوركهايم ، من مفهوم **معجم الرموز** الذي يعتبر جملة من «مسجلي النقاط» التي تعرّف التراتبية الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالتعرف على جنس شركائهم ، وسنهم وبخاصة وضعهم . ولكن كل معجم يستعمل في آن واحد أداة قاموسية وجملة من قواعد النحو . وفي تقنين الأوضاع ، تتشكل المفردات من حركات وصيغ شفوية ، تدفع بالنسبة لها الى التساؤل عما إذا كانت طبيعية أو اتفاقية . هذه المسألة دقيقة جداً ، إذ إن الدموع لا يرتبط فيها بصورة ذاتية الشقاء والحزن ، حتى ولو كان مسموحاً من ناحية تطور الكائن الفرد القول على غرار ليتش ، أن الدموع تشكل سلوكاً مشتركاً لجميع الأولاد من جميع الثقافات عندما يعبرون عن شقائهم وحزنهم . ولكن ترميز الدموع باعتبارها تعبيراً عن الحزن ينبثق من إعداد مبتكر ومتنوع تبعاً للثقافات .

لا يكفي لكي يكون لدينا مدوّنة أن يعطى مخزون من الصور والحركات والكلمات . يقتضي كذلك توفر جملة من قواعد الاستعمال والتركيب . وإن اللجوء إلى هذه القواعد النحوية أكثر ضرورة مع ذلك من المواد التي تطبق عليها المدوّنة الغامضة في ذاتها . ليس صعباً جداً في أي

مكان التمييز بين رجل مسن وولد صغير ، أو بين رجل وامرأة . ولكن رتبة شخص معيّـن وفئة السن التي ينتمي اليها الفرد ، وعلاقات قرابته مع أفراد آخرين ، ليست مدونـة على وجهـه . فبفضل مدونة رمزية (الملابس ، الشكل ، مستوى الاستهلاك ونمطه ، المفـردات ، اللهجة ، الاسلوب) يمكن أن تصبح المعلومات الخاصة بـوضع هـذا الفرد قـابلة للفهم . كما أن تقنـين الأوضاع ليس أبداً متماسكاً تماماً . وبالفعل ، يكون للوضع أبعاد عدة . فيمكنني أن أحتل رتبة عالية بالنسبة لأحد الأبعاد ، في الثروة مثلاً ، وألا يكون لي إلا اعتبار قليل أو سلطة قليلة . فضلاً عن ذلك ، يكون الترميز سهلاً الى حد ما بالنسبـة لبعد معيّـن دون الآخـر . ويكون تكـوين مؤشرات الثروة أسهل بكثير من مؤشرات السلطة . وإن تقييم السلطة التي يمتلكها فرد معيّـن في أحد التنظيمات أسهل من تقييم سلطته في الجماعة التي يقيم معها .

ثمة في كل مجتمع عدد من المدونات بمقدار يساوي على الأقل أبعاد الفعل الاجتماعي . وبسبب هذه التعددية ، هل يقتضي استبعاد إمكانية وجود « مدونة للمدونات » ؟ إن وظيفة الدمج هذه يمليها غالباً مفهوم نظام القيم ، الذي يعتبر بصفته جملة الأفضليات الجماعية التي تفـرض نفسها على جميع الأفراد وجميع الفئات الاجتماعية . ولكن يتعلق الأمر بمجموعة قليلة التماسك وعملية بالكاد ، تتعلق بمزيج المفردات أكثر من الدقة النحوية . كما أن الرمزية الاجتماعية التي تتجسد فيها التمثلات الجماعية ليست مدوّنة بحصر المعنى ، ولذلـك إن نعت الادراكي الذي يستعمله غالباً شراح ميد للإشارة الى الرمزية الاجتماعية ، ينبغي أن يؤخذ بشيء من الحيطة . فهي لا تشكل أكثر من الرحم الذي تتغذى فيه في ان معاً التمثلات الاجتماعية والتأمل النقدي لعالم الاجتماع الذي يبذل جهده لفهمها .

● Bibliographie. — Blumer, H., *Symbolic interactionism. Perspective and method*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1969. — Cassirer, E., *Philosophie der Symbolischen Formen*, Berlin, B. Cassirer, 1923-1929, 3 vol. Trad. : *La philosophie des formes symboliques*, Paris, Editions de Minuit, 1972, 3 vol. — Chomski, N., *Cartesian linguistics ; a chapter in the history of rationalist thougts*, New York, Harper & Row, 1966. Trad. : *La linguistique cartésienne ; un chapitre de la pensée rationaliste*, suivie de *La nature formelle du langage*, Paris, Seuil, 1969. — Cicourel, A. V., *Cognitive sociology : language and meaning in social interaction*, Harmondsworth, Penguin Books, 1973. Trad. : *La sociologie cognitive*, Paris, PUF, 1979. — Durkheim, E., *Les formes élémentaires de la vie religieuse**. — Eliade, M., *Traité d'histoire des religions*, Paris, Payot, 1949; éd. rev., Paris, Payot, 1968. — Freud, S., *Die Traumdeutung*, Leipzig, Vienne, F. Deuticke, 1900. Trad. : *L'interprétation des rêves*, Paris, PUF, 1967. — Goffman, E., *The presentation of self in every day life*, Londres, Allen Lane, 1969. Trad. : *La mise en scène de la vie quotidienne* : 1. *Présentation de soi*, Paris, Editions de Minuit, 1973. — Jung, C. G., *Psychological reflections : an anthology of writings*, New York, Harper, 1953, 1961. — Laplanche, J., et Pontalis, J. B., *Vocabulaire de la psychanalyse*, Paris, PUF, 1967, 1971. — Leach, E. R, *Rethinking anthropology*, Londres, Athlone Press, 1961. Trad. : *Critique de l'anthropologie*, Paris, PUF, 1968. — Lévi-Strauss, C., *Le totémisme aujourd'hui*, Paris, PUF, 1962; *Anthropologie structurale deux*, Paris, Plon, 1973. — Mauss, M., « Essai sur le don », in *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, 1950. — Mead, G. H., *Mind, self and society. From the standpoint of a social behaviorist*, The Univ. of Chicago Press, 1934. Trad. : *L'esprit, le soi et la société*, Paris, PUF, 1963. — Pareto, V., *Traité de sociologie**. — Saussure, F. de, *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot, 1916, 1974.

جان جاك روسّو Rousseau Jean-Jacques

جان جاك روسّو (1712 -1778) تبقى له دوماً علاقة في علم الاجتماع الحديث من خلال جوانب عديدة في عمله ، ولكن ربما بصورة خاصة من خلال المسألة الأساسية التي يعالجها علم اجتماعه السياسي ، وهي مسألة الشروط الشرعية للمؤسسات السياسية .

تمّ التطرق الى هذه المسألة اعتباراً من الحديث الثاني أي **الحديث حول أصل التفاوت بين الناس** . إن التخلي عن الحرية الطبيعية ، أي الحرية التي كان يتمتع بها « الانسان المتوحش » . في الحالة الطبيعية ، فسرت فيه بالآثار المنحرفة المتولّدة من أنظمة النشاط المتبادل حيث يكون لكل واحد حرية التحرك بوحي من مصلحته الوحيدة . وفي مقطع يعتبر وضعه في بداية القسم الثاني من الحديث ذو مغزى ، الى حد أن روسو يباشر بوصف « الانتقال » ـ كما يمكن أن يقال في أسلوب مغلوط تاريخياً ـ من الحالة الطبيعية الى الحالة المجتمعية ، ويبيّن روسو أن نظاماً للنشاط المتبادل من هذا النمط يمكن أن يكون له آثار مضادة للانتاج لكل من الفرقاء : « هكذا إذن تمكن الناس دون شعور منهم من الحصول على بعض الأفكار البدائية عن الالتزامات المتبادلة والمصلحة في تنفيذها ، ولكن فقط بمقدار ما تتطلبه المصلحة الحاضرة والملموسة ؛ ذلك أن التوق لم يكن يشكل شيئاً بالنسبة لهم : ولأنهم لم يكونوا يهتمون بالمستقبل البعيد ، لم يكونوا يحلمون حتى بالغد . وإذا كان المقصود اصطياد غزال مثلاً . فإن كل واحد منهم يشعر بوضوح أن عليه المحافظة بأمانة على موقعه ؛ ولكن إذا حدث ومرّ أرنب برّي وكان بمتناول أحدهم، فليس ثمة شك بأنه سيلاحقه دون تردد وعندما ينال من فريسته فإنه لا يهتم كثيراً كونه حرم رفاقه من فريستهم » . ويمكن صياغة برهان روسو بالطريقة التالية : لنفترض أن ثمة ثلاث « مكافآت ° ممكنة : غ = غزال ، أ = أرنب ، ص = لا شيء . إذا تعاون صيادان لكل منهما حصة من الغزال (يكون الوضع غ ، غ) . إذا تعاون الأول ، يصطاد أرنباً ، والثاني يعود بخفي حنين (يكون الوضع أ ، ص) . إذا قام الأول بالرصد وإذا تخلى الثاني ، كان الأول دون صيد والثاني يصطاد أرنباً (يكون الوضع ص ، أ) . من الطبيعي أن يفضل كل واحد منهم غ على أ وأ على ص . ولكن ثمة كل الفرص في أن ينتهي الشوط « بالحل الأدنى من الأفضل » أ ، أ . وبالفعل ، يعرف كل صياد أن الآخر ، المتمتع بالحرية الطبيعية التي تنطوي حسب تعريف روسو نفسه على غياب الإلزام الخلقي ، يمكنه أن ينخلى عن التزامه .

		الصياد الثاني	
		التعاون	التخلي
الصياد الأول	التعاون	غ ، غ	ص ، أ
	التخلي	أ ، ص	أ ، أ

وإذا وجد أن ثمة خطراً في أن يعود صفر اليدين إذا كان الوحيد الذي يتعاون ، فإنه سيجد من الأفضل له اختيار استراتيجية « التخلي » . إن البداهة الضمنية التي يحتويها مفهوم روسّو عن « الحرية الطبيعية » تفترض بالفعل أفراداً أنانيين ومتعيين . وعندما يواجههم وضع مثل وضع فريق الصيد الذي لخصت بنيته في الجدول أعلاه ، سيميل الفرقاء ـ لكي نستعمل لغة نظرية الألعاب ـ الى استعمال استراتيجية **الحد الأقصى** ، أي خط الفعل الذي يحميهم بالتأكيد من الخطر الأقصى : العودة بخفي حنين . وبعملهم هذا إنهم يولدون مع ذلك النتيجة المضادة للانتاج أ ، أ : إن الحذر المطلوب منهم اعتباراً من الوقت الذي يغيب فيه التضامن والإلزام الخلقي الذي ينطوي عليه الولاء ، يكون أثره عليهم صعوبة (« لكل واحد يدرك جيداً . . . ولكن ») التوصل الى « الحل الأفضل » غ ، غ . يمكننا في هذا الصدد أن نشير الى فرادة روسو الكبيرة بالنسبة لمنظر كلاسيكي آخر في النظام الاجتماعي هو هوبس (Hobbes) . ففي حين أن الحرب الهوبسية تنجم عن تنافس الأفراد من أجل السيطرة على الأموال النادرة ، فإن روسو يبيّـن أن الناس حتى على افتراض تمتعهم بطبيعة خيّـرة وكريمة وحتى لو افترضنا غياب العداوات تجاه بعضهم البعض ، يمكن ألا يكونوا قادرين على تحقيق الأغراض التي يسعون إليها . إن الآثار المضادة للانتاج التي يوضحها مثل جولة الصيد يمكن أن لا تنتج ـ وهـذه هي الأمثولـة ـ عن الطبيعـة العدوانيـة للانسـان وبسبب شح الطبيعة ، ولكن من بنية نظم التبعية المتبادلة والنشاط المتبادل التي يجد الفرقاء أنفسهم منخرطين فيها .

وفيما يتبع من حكايته الخرافية يحاول روسو أن يبيّـن أن هذه الآثار المضادة للانتاج تزداد بقدر ما ينمو ما أسماه دوركهايم « الكثافة الاجتماعية » ، يولّـد غياب الإلزامات حالة من الفوضى التي يتأثر بها الجميع ، و« الأغنياء » منهم بدرجة أكبر من « الفقراء » . يقترح الأغنياء إذن على الفقراء الذين يقبلون ، التخلي عن الحالة الطبيعية . ولكي يتحاشوا مساوىء الفوضى الاجتماعية ، يكون لكل واحد مصلحة بالفعل في قبول نظام من الإلزامات المطبقة على الجميع . وإن الأكثر بحبوحة لديهم فقط مصلحة أكبر من الأقل بحبوحة في إقامة نظام اجتماعي . فضلاً عن ذلك ، لدى الأولين موارد تسمح لهم بإساءة استعمال النظام الاجتماعي ، إذ إن إقامة نظام الإلزامات الذي ينطوي عليه الانتقال من الحالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية لا يمكن أن يرتضي فقط بالقوانين . يقتضي كذلك أن تكون القوانين محترمة . ولكن احترام القوانين ينبغي إذن أن تضمنه مؤسسة للسلطة السياسية التي يمارسها بالضرورة الرجال . ورغم « التعسف » الحتمي الذي ينطوي عليه النظام الاجتماعي ، « رأى العاقلون أنفسهم أنهم عليهم أن يقبلوا بالتضحية بجزء من حريتهم » .

إن **الحديث عن أصل التفاوت بين الناس** أبعد من أن يكون متناقضاً مع **العقد الاجتماعي** كما قيل أحياناً ، إلا أن مسائل « الحديث » الثاني تم تنسيقها في الحقيقة في العقد الاجتماعي . يستعيد **العقد الاجتماعي** بطريقة أكيدة برهاناً اتخذ في « الحديث » الثاني شكل الحكاية الوهمية . يقول **العقد الاجتماعي** « إرغام الانسان على أن يكون حراً » : هذه الصيغة ليست غامضة إلا ظاهرياً . إنها تشير فقط الى أن الإكراه هو وسيلة تسمح بتحاشي الآثار المضادة للانتاج في بنى

النشاط المتبادل التي تتطور في الحالة الطبيعية . وبالتالي يكون لكل واحد مصلحة في القبول بالإكراه . إن نظرية الألعاب تسمح بوضع القواعد بسهولة لتوقعات روسو . لنتخيل وضعاً للنشاط المتبادل كما لو أن فاعلين يتعاونان فينال الأول مكافأة تبلغ قيمتها والثاني مكافأة تساوي قيمتها 2 ؛ وإذا تعاون الأول وتخلى الثاني يحصل الأول على مكافأة تساوي صفراً والثاني مكافأة تساوي 4 ، الخ . (أنظر الجدول التالي) . في فرضية الحالة الطبيعية، تؤدي بنية مكافأة مثل هذه الى النتيجة 1 و 1 .

		الفاعل الثاني: التعاون	الفاعل الثاني: التخلي
الفاعل الأول	التعاون	3,2	0,4
	التخلي	4,0	1,1

وبالفعل ، لا يتوقى وحسب كل فاعل ، بتخليه ، من الخطر الأقصى المتمثل بعدم تحقيق المكافأة . بالإضافة الى ذلك ، فإنه يحصل على فوائد ـ في حال تعاون الآخر . وبعبارات أخرى ، أياً يكن اختيار الآخر التعاون أم التخلي ، كل واحد لديه مصلحة في أن يتخلى . ومن الطبيعي أن مثل هذا الحساب رغم أنه معقول ، يؤدي الى أثر غير مرغوب بما أن كل واحد في هذه الحالة ، سيحصل على مكافأة تساوي 1 أي أدنى مكافأة ممكنة إذا استثنينا عدم تحقيق أي مكافأة . كيف نزيل هذا الأثر ؟ بأن نقرن التخلي بجزاء سلبي . لنفترض الآن أن الفاعلين معرضون لجزاء سلبي في حال تخليهم ، أي بغرامة مقدارها 2 على سبيل المثال . وكما يبيّن الجدول التالي ، يكون لإدخال هذه العقوبة أثر تغيير بنية نظام النشاط المتبادل في اتجاه ملائم للفاعلين . يكون الفاعلون هذه المرة في وضع يسمح لهم بالحصول على نتيجة 3، 2 المفضلة بالتأكيد على - 1 ، - 1 للشريكين ، على الرغم من كونها متفاوتة .

		الفاعل الثاني: التعاون	الفاعل الثاني: التخلي
الفاعل الأول	التعاون	3,2	0,2
	التخلي	2,0	- 1 , - 1

وبالفعل ، إذا اختار الفاعل الأول التخلي فإنه سيعرّض نفسه للخسارة : لن يحصل إلا على 2 بدلاً من 3 إذا اختار الآخر التعاون . وسينال - 1 بدلاً من الصفر . كما أن الفاعل الثاني ليس له أي مصلحة في أن يتخلى إذا ما تعاون الآخر وله مصلحة في التعاون إذا ما تخلى الآخر . وللجزاء

السلبي أثر في إرغام الأفراد على التعاون . فيكون لديه إذن فرص في ألا يطبق أبداً وأن يبقى موجوداً بالقوة فقط . وبفضل التهديد بالعقوبة يكون بمقدور الفاعلين الحصول على النتيجة 3 ، 2 بدلاً من النتيجة 1 ، 1 الأكثر سوءاً بكثير ، والتي تقضي عليهم بها الحالة الطبيعية . والفاعلان يكسبان في ذلك . ومع أن أحدهم يربح فيه أكثر من الآخر ، يكون للاثنين مصلحة في قبول التهديد بالعقوبة . من الممكن إذن ، حسب **العقد الاجتماعي** ، إضفاء الشرعية على الانتقال من الحرية الطبيعية الى الحرية المدنية . « والعاقلون » أنفسهم يمكنهم الاعتراف بفائدة الانتقال ، رغم أن الأمر يتعلق ـ على حد التعبير الوارد في « الحديث حول أصل التفاوت ـ بأن « يقطع المرء ذراعاً لكي ينقذ سائر الجسم » .

بعد توضيح هذه النقطة الجوهرية ، تم التطرق الى القضية المتعلقة بتنظيم السلطة السياسية المثارة سابقاً في « الحديث » الثاني ، تم التطرّق اليها بطريقة منظمة في **العقد الاجتماعي** : **«Qui ipsos eustodes custodet?»** . ذلك أن التهديد بالعقوبة لا يمكن أن يبقى نظرياً محضاً . وحتى لو كان ينبغي ألا يطبق أبداً ، فإن على الفاعلين أن يعرفوا أنه سيطبق في حالة الضرورة . يقتضي إذن أن يقبل أعضاء المجتمع بوجود السلطة السياسية وبتنظيمها . ينطلق روسّو من مبدأ أنه من **الضروري** ، لكي يجيب على سؤال أفلاطون القديم ، الافتراض أن المسؤولين السياسيين هم نفعيون وأنانيون . لماذا هذه الفرضية ؟ ذلك لأسباب صريحة تجعل من غير المفيد اللجوء الى فرضية التشاؤم لدى روسو أو إلى فرضية الخضوع الى قيم المنفعة أو « الفردية التملكية » . إذا افترضنا أن السلطة السياسية يمسك بها أناس خاضعون للإرادة العامة ، يمكن أن يكون لها أي شكل تنظيمي وتصبح النظرية السياسية دون جدوى . إن السؤال الجوهري إذن هو معرفة كيف ينبغي تنظيم السلطة السياسية إذا أردنا أن تعبّر عن الإرادة العامة ، حتى في الحالة التي يخضع فيها المسؤولون السياسيون افتراضاً الى إرادتهم الأنانية أولاً . « يمكننا أن نميّز في المسؤول السياسي ثلاث إرادات مختلفة جوهرياً : أولاً ، الإرادة الخاصة بالفرد الذي لا يسعى إلا لفائدته الخاصة ؛ ثانياً ، الإرادة المشتركة للمسؤولين السياسيين التي تهتم فقط بمصلحة الأمير ، وما يمكن أن نسميه إرادة الهيئة ، التي تكون عامة بالنسبة للحكومة ، وخاصة بالنسبة للدولة ، التي تعتبر الحكومة جزءاً منها ؛ وثالثاً ، إرادة الشعب أو إرادة السيد التي تكون عامة ، سواء بالنسبة للدولة التي تعتبر كلاً متكاملاً ، أو بالنسبة للحكومة التي تعتبر جزءاً من الكل . ولكن في النظام « الطبيعي » تكون الإرادة العامة هي دوماً الأضعف ، وتكون إرادة الهيئة في المرتبة الثانية والإرادة الخاصة قبل الجميع » . كان المقصود إذن بالنسبة للمشترع إقامة أواليات المراقبة التي تسمح بقلب هذا النظام « الطبيعي » للإرادات ، بالضبط كما يسمح الإلزام المقبول بحرية بتحاشي الآثار المضادة للانتاج المتولدة عن « الحالة الطبيعية » . كيف ذلك ؟ إن جواب روسو حذر ومعقد ودقيق . إن المجتمعات غير المتمايزة ، تلك التي نرى فيها جماعات الفلاحين تنظم شؤون الدولة «تحت السنديانة » ، هي الوحيدة التي يمكن أن تحظى فيها المسألة بحل مرضٍ . في هذه الحالة ، تكون الإرادة العامة حاضرة عند كل فرد ، لأن تشابه الأفراد مع بعضهم البعض جعل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تتطابقان دون صعوبة كبيرة . وتتطلب المجتمعات المعقدة من جهتها أواليات

المراقبة لسلطة الأمير . ولكن لا يمكن لأي أوالية مؤسساتية أن تؤمن كون « إرادة الجميع » كما يعبر عنها في إحصاء انتخابات المجالس ، حتى في نظام ديموقراطي مباشر ، مماثلة بالضرورة للإرادة العامة ، تلك التي يفترض أن تكون ترجمة للمصلحة العامة . وبمقدار ما تكون المجتمعات أكثر تعقيداً ، تكون فعّالية الأواليات المؤسساتية الهادفة الى إخضاع الإرادات الخاصة للإرادة العامة أقل تأكيداً ومشكوكاً فيها . إن المؤسسات لوحدها لا تستطيع إذن أن تؤمن إمكانية أن تفرض الإرادة العامة نفسها على الجميع . لذلك تعتبر قضية تعليم المواطن جوهرية (L'Emile) (*) . وإن شرعية النظام الاجتماعي تتعلق في نهاية المطاف في آن واحد ، بفعالية المؤسسات (أي بقدرتها على تحويل أنانية المسؤولين السياسيين الى الغيرية) ، وبفعالية الأواليات المجتمعية وبالتالي ، بنوعية وفعالية القيم التي يستبطنها المواطن . ولكنها تتعلق كذلك بالأواليات التصحيحية التي يقتضي بالقابضين على السلطة السياسية أن يدخلوها بذرائعية وعقل سليم ودون عقلية النظام على مستوى ما يسميه هيغل المجتمع المدني . وهكذا ، يكون لدى الفوارق الاجتماعية ، حسب روسو ، ميل لا يقاوم الى التزايد . يقتضي إذن على السلطة السياسية أن تعيّن حدوداً لتطورها حتى لا يصبح الأثرياء أثرياء جداً والفقراء فقراء جداً . إن كل من كان لديه شيء يخسره يقبل النظام الاجتماعي بشكل أسهل . ولكن يقتضي كذلك أن تحترس السلطة السياسية من الأوهام المساواتية (حول نظرية الفوارق لروسو ، راجع مقالة التفاوت) .

إن علم اجتماع السياسة لروسو أفسح المجال ، لأنه معقد جداً ، الى إساءات فهم عديدة ، منذ حياته وحتى اليوم . ليست « الحالة الطبيعية » حالة وهمية ولا عصراً ذهبياً اقترحه روسو بمثابة مرجع أخلاقي . ينبغي أن تدرك بالأحرى كنوع من البداهة التي تسمح بتحليل معنى أواليات الإكراه أو الحث التي يستند إليها كل نظام اجتماعي . إن روسو ، على غرار بعض الاقتصاديين المحدثين ، يتطرق الى تحليل الظاهرات السياسية بطريقة النماذج ، أي بتشكلات نظرية ذات قصد مبسط . مثالي وبالتالي غير واقعي بالضرورة (راجع القول الشهير « لنبعد الوقائع ») . إن الميّزة المستحدثة لهذه المنهجية تفسر دون شك إعجاب كانت (Kant) ، الذي كان يرى في روسّو نيوتن النظرية السياسية . ولكن روسو كان واعيا إلى حد الكمال تقريبا تعقد الأنظمة السياسية . إن المجتمعات ذات الحجم الصغير حيث تعلم الأفراد الاكتفاء بالقليل ، والمجتمعات التي تكون فيها المواجهة ممكنة والعلاقات الشخصية كثيفة ، وحدها هذه المجتمعات يمكن أن تعمل في تناسق تام (راجع La Nouvelle Héloïse)(**). لذلك تحتوي نظرية روسو بالقوة التمييز الذي عبر عنه تونير (Tönnies) بمفهومي الجماعة (Gemeinschaft) والمجتمع (Gesellschaft) . يكون الإكراه حاضراً . في المجتمعات الصغيرة والضيقة ولكنه يتخذ شكل الإكراه المعنوي . يمكن أن تسيطر فيها الفضيلة . أما في المجتمعات المعقدة ، فيمكننا فقط البحث عن الأواليات المؤسساتية الفعالة لكي لا تخنق الإرادات الخاصة الإرادة العامة وألا تكون إرادة

(*) أحد كتب روسّو المخصص للتربية .

(**) أحد مؤلفات روسو .

الجميع إلا مجموع الإرادات الخاصة . ولكن روسو كان يعرف تماماً أنه من المستحيل إعادة مجتمع معقد إلى شكله الأبسط ، ويقرّ بأن ذلك غير مرغوب فيه . كان يتمنى على الأكثر حماية الزنوجية من المحتل واللص القادم من المجتمعات الحديثة . لم يكن لديه أية أوهام حول قدرة هذه المجتمعات المعقدة على تنظيم السلطة السياسية وعلى تعليم المواطنين بشكل يؤدي إلى أن أواليات القرار الجماعي التي تسمح بالكشف عن إرادة الجميع ، تعبر عن الإرادة العامة . في الواقع : لمفهوم الإرادة العامة لدى روسو وظيفة منهجية بصورة رئيسية . فعلى غرار مفهوم « الحالة الطبيعية » إنه يصف نقطة إيثار منطقية ، لقد سمح لروسّو بطرح سؤال أساسي : ما هي الشروط التي تعطي المصلحة العامة (عندما تكون محددة ، وروسّو لا يقول أنها تكون بالضرورة كذلك) فرصاً لأن تتحقق ؟ يجيب أن ذلك يرتبط بالمؤسسات السياسية ومؤسسات القيم والمعايير كما سيقال فيما بعد ، التي ترتبط بدورها بتاريخ المجتمعات وتعقدها وحجمها . بالطبع لم ير روسو وظيفة الأحزاب السياسية والتمثيلية . ولكن القراءة « الشمولية » لفكره (وهي القراءة التي تريد أن تكتشف فيه أوتوبيا « الديموقراطية الشمولية » أو ذوبان الفرد في الدولة) الذي نعتقد أحياناً أننا نستطيع استخراجه من فكرة الإرادة العامة ، تستهدف بالتأكيد التفسير الذي أعطاه لفكره الثوريون الفرنسيون وغيرهم أقل بكثير مما تستهدف روسو نفسه (يذكر أن فيدل كاسترو لم يقايض العقد الاجتماعي برأس المال إلا متأخراً) .

• Bibliographie. — Rousseau, J.-J., *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*, Amsterdam, M. M. Rey, 1755. — Rousseau, J.-J., « Discours sur l'économie politique », écrit pour l'*Encyclopédie* de Diderot, D., et d'Alembert, J., Paris, Briasson, 1751-1765, vol. V. — *Discours sur l'économie politique*, Genève, E. du Villard, 1758. — Rousseau, J.-J., *Contrat social ; ou Principes du droit politique*, Paris, Garnier, n. d., Genève, M. M. Bousquet, 1766. — Rousseau, J.-J., *Du contrat social. Ecrits politiques*, *in* Rousseau, J.-J., *Œuvres complètes*, Paris, Gallimard, 4 vol., 1959-1969; vol. III, 1964. — Beaumarchais, J.-P. (de), « Mathématiques et politique dans le contrat social », *in* Pomeau, R., *Histoire et littérature. Les écrivains et la politique*, Paris, PUF, 1977. — Cassirer, E., « Das problem Jean-Jacques Rousseau », *Archiv für Geschichte der Philosophie*, XLI, 1932, 177-213, 479-513. Trad. angl., *The question of Jean-Jacques Rousseau*, New York, Columbia University Press, 1954. — Cassirer, E., « L'unité dans l'œuvre de Jean-Jacques Rousseau », *Bulletin de la Société française de Philosophie*, compte rendu de séance, XXXII, 1932, 46-85. — Cobban, A., *Rousseau and the modern state*, Londres, Allen & Unwin, 1934, 1964. — Cranston, M., et Peters, R. S., *Hobbes and Rousseau : Collection of critical essays*, New York, Doubleday, 1972. — Derathé, R., *Jean-Jacques Rousseau et la science politique de son temps*, Paris, PUF, 1950. — Durkheim, E., *Montesquieu et Rousseau, précurseurs de la sociologie*, Paris, M. Rivière, 1953. — Merquior, J. G., *Rousseau and Weber. Two studies in the theory of legitimacy*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1980. — Polin, R., *La politique de la solitude : essais sur la philosophie de Jean-Jacques Rousseau*, Paris, Cirey, 1971. — Shklar, J., *Men and citizens. A study of Rousseau's social theory*, Cambridge, Cambridge University Press, 1969. — Strauss, L., *Natural right and history*, Chicago, Chicago University Press, 1950, 1974. Trad. franç., *Droit naturel et histoire*, Paris, Plon, 1954. — Talmon, J. B., *The origins of totalitarian democracy*, Londres, Serker and Warburg, 1952. — Weil, E., « Jean-Jacques Rousseau et sa politique », *Critique*, VIII, *56*, 1952, 3-28.

الريادة Charisme

كان ماكس فيبر (Weber) هو الذي عمم عبارة الريادة (Charisme) . فقد استعمل أولاً كلمة الريادة بالمعنى التقني نسبياً الذي أعطاها إياه مؤرخو الأديان . فالريادة ، هي السحر أو **النعمة** التي ترتبط ببعض الشخصيات التي تركز عليها نظر الله واختياره . إن مثل تلك الشخصيات منحت **سلطة** ذات شكل مختلف جداً بالتأكيد عن شكل السلطة التي يتدثر بها البيروقراطي العقلاني ـ الشرعي أو الملك التقليدي الذي عين نتيجة لبكوريته .

تعرف السلطة الريادية بسمتها « الخارقة والمافوق بشرية ، والمافوق طبيعية » . إن من تمنح له هو « مرسل من الله » . وبطل ـ « محارب عنيف » ـ أو زعيم (الفوهرر) . إن ما يميز الزعيم الريادي ، ليس محتوى مهمته إنما الطريقة التي ينفذ بها هذه المهمة ـ أسلوبه . وكذلك ، لا يمكن لظاهرة الريادة أن يتم التطرق إليها بشكل ملائم إلا من قبل عالم اجتماع حر من الناحية الأخلاقية . حتى ولو أقدم عالم الاجتماع ، استناداً الى قيمه الخاصة أو حتى على ضوء توقع صحيح ، الى الحكم عليه بصفته مجرماً أو عبثياً ، فإن مشروع الزعيم الريادي ينبغي أن يفهم باعتباره نمطاً من العمل المبتكر ، يتمتع بمنطقه الخاص ، ويكون قادراً على أن يتجسد في نظام للسلطة ، **شرعي** مؤسساتياً ـ أياً تكن من جهة أخرى المصاعب المميزة لهذا التأسس .

هذا الجانب من مفهوم الريادة الذي يشدد عليه مع ذلك ماكس فيبر ، مع كل الوضوح المرغوب فيه ، يتم في الأغلب إهماله في الاستعمال الحالي . إننا نسمع غالباً القول عن فرد « ودود » أو « جميل » ـ بالمعنى العادي والضعيف للعبارة ـ أن لديه شيئاً من الريادة . وفي اللغة اليومية ، تستعمل كلمات الريادة والعدوى الانفعالية والشعبية باعتبارها مرادفات . إلا أن هذه العبارات منفصلة عن بعضها بفوارق في التفسير يقتضي الأخذ بها . إن فرداً شعبياً أو ودوداً ليس بالضرورة شخصاً نتفق مع التزاماته الأكثر شخصية . وعندما نكون إزاء فرد من الشعب ، لا نشعر بأننا جاهزون لكي يحدد هو خط عملنا ، مكاننا ، وفي أغلب الأحيان ، يكون شعبياً لأنه **لا يطلب** منا شيئاً ـ وذلك ليس أبداً حال الزعيم الريادي ، الذي يكون على العكس سيداً متطلباً جداً ، كما يوحي بوضوح أمر المسيح للرجل الغني : « بع كل ما تملك واتبعني » . يمكننا أن نضيف الى هذا الشرط السلبي تقريباً ، شرطاً إيجابياً : يكون شعبياً الفرد الذي يعجبنا جداً لأنه قريب منا ولأنه يرد لنا صورة عن أنفسنا ، مناسبة كفاية لكي نتمكن من التشبه بها ، دون أن يكون علينا الارتفاع الى مثال لنموذج لا يمكن الوصول إليه . من المؤكد أن هذه الوضعية مختلفة جداً عن **المسافة** التي تحتفظ بها الشخصية الريادية إزاء أتباعها ومساعديها ، كما يقول يوحنا المعمدان في حديثه عن المسيح : « لست أهلاً لأحل سير حذائه » .

وبمقدار ما لا يمكن تقليص الريادة الى الشعبية ، لا يمكن تقليصها الى **الإيحاء** المحض . صحيح أنها تقترن غالباً بمظاهر الحماس وبمشاهد الانفعال ، التي وصفها غوستاف لوبون (Gus- tave Le Bon) في كتابه **علم نفس الجموع** . يبدو أن الأنبياء والديماغوجيين و« المحاربين

الغضوبين » يستحوذون على سامعيهم ، ويحلون إرادتهم الخاصة محل إرادات أتباعهم والمؤيدين لهم . ولكن إذا افترضنا أن الحماس الذي يتملك الاتباع خلال تنفيذ اللقاءات الكبرى ليس مكرهاً أو مرتباً أو مجرد تظاهر ، فإنه ليس معقولاً أبداً تقليص اهتداء المؤمن الى نوع من الافتتان الناتج عن عدوى التصورات القوية . ذلك يعني العودة الى حكم فولتير القديم الذي يخلط عن قصد بين النبوة والدجل ، بين إيمان المؤمنين والجهل أو الغباء .

من الصحيح أن الريادة تقترن برمزية مفرطة . فالوجه الحاسم للرسالة الريادية (« بع كل ما تملك واتبعني »)، أو على العكس الحساس والملموس عن قصد (البلاد التي يجري فيها اللبن والعسل) ، يستند الى الاستعمال المشبوه تقريباً لما هو وهمي . ولكن التحولات الريادية ليست نتاج الخيال المجنح . إنها محكومة بفصاحة اصطلاحية تقريباً ، تسعى الشخصية الريادية بواسطتها للحصول على ضامنين ، وهي تغذي إيمان المؤمنين . وفي مسيرة الإقرار الذي يكرّس الشخصية الريادية ، لا يكون اللجوء الى الخيال الاجتماعي وحيداً ولكنه يكون أحياناً حاسماً . ومن المؤكد ، أن النجاح الخارق الى حد ما يدعم مكانة الزعيم الريادي . وهو يساهم في إقناع المؤمنين بأن المشروع الذي يطلب إليهم تكريس أنفسهم بالكامل من أجله ليس خرافة ، وأن الملكوت هو بشكل ما في هذا العالم .

يمكن تعريف الريادة بأنها علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد ملهم وزمرة من التابعين ترى فيه وفي رسالته وعداً وتحققاً مسبقاً لنظام جديد ينتمون اليه بقناعة قوية الى حد ما . بالنسبة للزعيم الرائد تكون المهمة رسولية . هذه الرسالة ليست فقط وصفاً لنظام ممكن أو مرغوب فيه . ينخرط هو نفسه ـ وربما بتعصب ـ في تحقيقه . وشرعيته كما يؤكدها ذاتياً لنفسه وللآخرين ، لا يكابدها باعتبارها مجرد إيمان وإنما باعتبارها حالة طارئة كان لوثر (Luther) يقول للقضاة الكنسيين : « لا أستطيع أن أفكر وأن أعمل بطريقة أخرى » . كما أن علاقة الزعيم الرائد بأتباعه ليست أبداً من النوع نفسه الذي يجمع الزعيم الديموقراطي بناخبيه ، أو نجم القياس الاجتماعي وأنداده . في الحالين ، يسعى الزعيم لأن يعترف به من قبل الذين يدركونه باعتباره منظوراً ومبحوثاً عنه وذات قيمة أكثر من كل واحد منهم . إن الزعيم الرائد ، بخلاف السياسي الشعبي أو نجم القياس الاجتماعي ، لا يسعى وراء شرعيته في الرأي المناسب الذي يكونه الآخرون عنه ، وإنما في المهمة التي يتقلدها هو نفسه . إنه ذاتي المصدر ، بشكل من الأشكال . وهو الى حد ما ، ليس له سابق وليس له لاحق .

إن السلطة الريادية هي إذن سلطة شخصية ؛ كما تظهر غالباً بأنها تعسفية بالنسبة للذين ينجون من سحرها أو يقاومونه . فبالنسبة لزعيم لا نعترف بريادته ، لا نميل الى اتخاذ موقف لا مبالي منه وإنما ؛ نتخذ موقفاً معادياً أو متسماً بالإزدراء : إنه دجال أو أحمق . ولكي يضفي الصفة الرسمية على ندائه ، ليس لدى الزعيم الرائد وسيلة غير التشديد على السمة الشخصية بصورة جذرية لمهمته . ويسعى الزعيم الرائد الى إثبات شرعيته عبر تصديه للموروث من التقاليد ، أو على الأقل لبعض هذا الموروث منها .

إن الشخصنة القصوى للسلطة الريادية تجعل تمأسسها هشاً . ولكي تتوصل سلطة ريادية الى التمأسس أو اكتساب الشرعية ، يقتضي توفر ثلاثة شروط على الأقل يقتضي أولاً ، في « الجماعة الانفعالية » المتشكلة هكذا ، لكي نستعمل تعبيراً لماكس فيبر ، أن تتوصل تسلسلية مستقرة نسبياً إلى تنظيم نفسها . ذلك أن الزعيم الرائد يحتل وضعاً مركزياً تماماً في مثل هذه المجموعة . وهو يتوسط العلاقات بين أعضاء الجماعة . وبالتالي ، فإن الوصول الحر والمباشر الى الزعيم ، هذا إذا لم يكن مقتصراً ، ذات قيمة عالية لدى مساعديه . وتصبح مرضاته رهاناً تنافسياً ، يلاقي صعوبة كبيرة في السيطرة عليه . وبما أن المركز في المجموعة يرتبط بالنسبة لكل واحد بالمودة مع الزعيم ، ينتج عن ذلك خطر الترقي والسقوط اللذين يسببان الدوار ، وتطهيرات دامية أحياناً ، وتكريسات عابرة غالباً . إن عدم التوقع هذا يؤثر على الطريقة غير المنتظمة تماماً التي توفر بها « الجماعة الانفعالية» صيانتها وبقاءها . يعبر الانجيل في عدة أماكن منه ، عن ازدراء مطمئن بعبوديات الاقتصاد المنزلي . و« الجماعة الانفعالية » يصعب عليها مراقبة علاقات التكيف مع بيئتها الخارجية ، بمقدار ما يصعب عليها إقامة علاقات مستقرة بين أعضائها . وأخيراً ، بما أنها متشكلة حول زعيم رائد ، تجد نفسها ، عندما يغيب هذا الزعيم مهددة بأخطر الأزمات . ثمة طرق مختلفة يمكن تصورها تهدف الى تقليص هذا الخطر . ولكن موت « الأب المؤسس » يعني دوماً بالنسبة « للجماعة الانفعالية » ، إما ابتذال الريادة التي استمدت منها أصلها، وإما أزمة قوية الى حد ما ، قابلة لأن تطول في هزة ريادية جديدة .

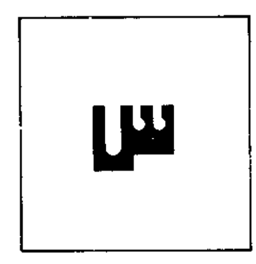
ما هي أنواع المجموعات التي تكون قابلة لأن تتشكل في « جماعات انفعالية » ؟ يمكننا أن نميّز في هذا الصدد بين ثلاثة أوضاع رئيسية . إذا تناولنا هذه الكلمة بمعنى واسع جداً ، فإن الطوائف الدينية تشكل النوع الأول من البيئات المناسبة لتفتح الريادة . إن المواضيع التي يتبلور حولها النشاط الطائفي تمس المواضيع الأكثر عمومية للوضع الانساني ، بالمعنى الأكثر أساسية الذي نعلقه على الحياة وعلى الموت وعلى الشر وعلى الألم ـ على ما يسميه ماكس فيبر الربوبية (Théodicée) أو مزية الحس . والأحزاب السياسية ، بمقدار ما تشكل « أدياناً دنيوية » (ريمون آرون ـ R. Aron) ، وهذه ليست سوى حالة الأحزاب التي تسعى ليس فقط ضمنياً وإنما بجدية وبالمعنى القوي للكلمة ، إلى « تغيير الحياة » ، يمكن تشبيهها ، إذا لم يكن في بنيتها ففي طموحها على الأقل ، بالمشروع الطائفي الكبير . ولكن بمقدار ما ازدهرت في الأحزاب الكليانية للنصف الأول من القرن العشرين ، « الجماعات الانفعالية » ، فإنها تزدهر اليوم في تجمعات للهامشيين أو المنشقين ، التي تدعي خلقية متطلبة جداً وتعمل جهدها على تقديم بعض المطالب التي يتعلقون بها بواسطة قناعة متقدة . يمكننا والحال هذه اعتبار هذه الغيتوات أو الجمعيات السرية بمثابة تعبيرات عن النزعة الدينية الدنيوية ، ولكنها ليست أبداً تسلسلية وكليانية ، كما هي الأحزاب من النمط الهتلري أو الستاليني .

إن السؤال الذي يطرح بالنسبة لكل « جماعة انفعالية » هو مدى مصداقيتها . ما هو مدى صدق تعلق الزعيم الرائد وأتباعه بالحركة التي يقولون أنهم يعتنقونها ؟ في هذا الصدد ، تشكل مسألة التضليل ، باعتبارها الشك العقلاني القديم المتجدد دوماً فيما يتعلق بالريادة ، سابقة تحافظ

باستمرار على صحتها . من جهة ثانية ، يقتضي التساؤل عما تعلمنا إياه « الجماعة الانفعالية » عن حالة المجتمع : هل المقصود حركة انشقاق محدود ، محكومة بالانطواء على نفسها ، وهي تبقي ، حتى ولو ترافقت بخضة كبرى ، النظام المعياري سلبياً ؟ وأخيراً ، إن القيمة التنبئية لظهور بعض الحركات الريادية فيما يتعلق بالحالة المستقبلية للمجتمع ، تطرح مسألة العلاقات بين الريادة ومختلف أشكال الحركات الاجتماعية .

● BIBLIOGRAPHIE. — ARON, R., *L'âge des empires et l'avenir de la France*, Paris, Ed. de la Défense de la France, 1945, 1946. — EISENSTADT, S. N., *Max Weber on charisma and institution building*, *Selected papers*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1968. — LE BON, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895; Paris, Retz, CEPL, 1975. — OTTO, R., *Das Heilige. Ueber das Irrationale in der Idee des Göttlichen und sein Verhältnis zum Rationalen*, Breslau, Trewendt & Granier, 1920. Trad. : *The idea of the holy : an inquiry into the non-rational factor in the idea of the divine and its relation to the rational*, Oxford Univ. Press, 1950, 1967. — SCHOLEM, G. G., *The messianic ideology in Judaism and other essays in Jewish spirituality*, New York, Schoken Books, 1971, 1974. Trad. : *Le messianisme juif : essai de spiritualité du judaïsme*, Paris, Calmann-Lévy, 1974. — SHILS, E., « The concentration and dispersion of charisma : their bearing on economic policy in underdeveloped countries », *World Politics*, 1958, *11*, 1-19; « Charisma, order and status », *American Sociological Review*, 1965, *30*, 199-213. — WEBER, M., *Le savant et le politique**; *Economie et société**, t. 1, partie 1, chap. 3, sect. 4 et 5, 249-262.





السببية Causalité

لمفهوم السببية ، كما يلاحظ هربير سيمون Herbert Simon ، سمعة سيئة لدى الابيستمولوجيين ، الذين يفضلون أن يحلوا محلها مفهوم التبعية المتبادلة أو العلاقة الوظيفية . يتأتى فقدان الثقة هذا بجزء كبير منه ، من الصعوبة التي تواجه في تعريف هذا المفهوم . وعلى الرغم من إدراكنا بأن العلة (السبب) سابقة للمعلول ، فإن المعلول والعلة يلاحظان غالباً في وقت واحد . (راجع مثل كانت ـ Kant ـ عن كرة الفولاذ التي ترسم تجويفاً في الوسادة) . من جهة أخرى ، ثمة صعوبة في رد مفهوم العلة الى المفاهيم المنطقية الكلاسيكية عن العلاقة التضمينية (الشرط الضروري ، والشرط الكافي أو الشرط الضروري والكافي) . إن زيادة معدل الولادات في انكلترا بين عامي 1840 و 1870 هو **علة** زيادة السكان خلال هذه الحقبة . لكنها لم تكن شرطاً ضرورياً (فالزيادة كان يمكن أن تنجم عن تدنٍ في معدل الوفيات) . كما أنها لم تكن شرطاً كافياً (فآثارها كان يمكن أن تتوازن بفعل زيادة معدل الوفيات) . ورغماً عن الانتقادات الابيستمولوجية الموجهة لفكرة العلة ، فإنها مستعملة غالباً في ممارسة العلوم الاجتماعية . كان الطقس السيىء (م1) سبباً في سوء الغلة (م 2) الأمر الذي كان سبباً في زيادة الأسعار (م 3) . عندما نطلق اقتراحاً من هذا النوع فإننا لا نزعم أن حالة م 1 هي شرط ضروري وكافٍ لـ م 2 ، ولا م 2 هي شرط ضروري وكافٍ لـ م 3 . نريد القول فقط أنه ، **في الوضعية الملاحظة** ، م 1 أدت الى م 2 ، وأن م 2 أدت الى م 3 . وبتعابير أخرى : لو كان الطقس مختلفاً لكانت الغلة أفضل ، ولو كانت الغلة أفضل ، فإن زيادة الطلب على العرض كانت أقل . فإن وضعية الأشياء م 1 وم 2 وم 3 مترابطة فيما بينها. بالإضافة الى أنها مترابطة بطريقة غير متناسقة : من المؤكد تقريباً أنه يجب أن نكتب م 1 ← م 2 وبأن م 2 ← م 1 ليست لها معنى . فإننا لا نرى بالفعل كيف يمكن أن تؤدي الغلة السيئة الى طقس سيء . وباختصار ، إن إقامة علاقة السببية م 1 ← م 2 يعني إظهار 1 ـ أنه في **الوضعية الملاحظة** كل تغيير في م 1 يؤدي الى تغيير في م 2 ؛ 2) وأن العلاقة العكسية م 2 ← م 1 تظهر منطقياً مستحيلة (كما في الحالة التي تكون فيها م2 لاحقة لـ م 1) ، أو بصفتها غير صحيحة تجريبياً (وهكذا ندرك بسهولة أن زيادة السكان في انكلترا بين عامي 1840 و 1870 (م 2) كان يمكن أن تنجم عن زيادة معدل الولادات (م 1) ؛ ولكن يبدو قليل الاحتمال في هذا المثل على الأقل ، أن تكون م 2 تسببت بها مباشرة أو غير مباشرة ، م 1) .

في غالب الأحيان ، يستعمل مفهوم السببية في علم الاجتماع في معنى احتمالي : عندما يكون ذلك ممكناً ، نسعى الى إقامة علاقة سببية م 1 ← م 2 ، عبر مضاعفة الملاحظات الحاصلة في شروط متشابهة وعبر تبيان أن ظهور م 1 يساهم ، في ظهور م 2 أي يجعله أكثر حدوثاً . وهكذا ندرك بسهولة كيف أن ولداً يتربى في بيئة عائلية محرومة لم يعرف الأهل فيها المدرسة أبداً ، يكون أقل تهيئاً من ولد ابن بيئة ميسورة في مواجهة التدرب المدرسي . ولكي نقيم علاقة السببية نسعى الى تبيان أن صفة « البيئة العائلية المحرومة » تؤدي الى ظهور صفة « النجاح المدرسي الهزيل » . فيما تعلق بهذه الحالة ، نشكل عينة من التلاميذ الذين نصنفهم بناء لمعيارين (البيئة العائلية المحرومة / والميسورة ، النجاح الجيد / والهزيل) ونتفحص توزيع هاتين العينتين وفقاً لمعيارين اثنين . نحصل حينئذٍ على جدول مثل الجدول التالي (الجدول رقم 1) . نلاحظ فيه ، أنه عندما تكون البيئة العائلية ميسورة يكون النجاح المدرسي جيداً في 366 حالة من 600 حالة ، مقابل 128 حالة من 400 حالة عندما تكون البيئة محرومة . فالصفة د ليست الشرط الضروري للنجاح (32% من تلاميذ البيئة المحرومة ينجحون بشكل جيد) ، ولا الشرط الكافي للنجاح (39% من تلاميذ البيئة الميسورة ينجحون بشكل سيء) . ولكن س تظهر بنسبة أكبر عندما تكون د حاضرة . فالمعياران مرتبطان إحصائياً . يمكننا قياس قوة الصلة بأشكال مختلفة ، ويكون الأسهل باستعمال المعامل المسمى **تراجع** س على د ، أي الفرق ن(س ، د) - ن(س ، دَ) (= نسبة الحالات التي يكون فيها النجاح جيداً عندما تكون البيئة ميسورة ـ نسبة الحالات التي يكون فيها النجاح جيداً عندما تكون البيئة محرومة) . يكون هذا الفرق معادلاً لواحد (1) إذا كانت البيئة الشرط الضروري والكافي للنجاح . وهو يساوي في المثل 0,61 - 0,32 = 0,29 . إن بيئة ميسورة تسهّل النجاح ولكنها لا تحتمه .

الجدول رقم 1 ـ العلاقة بين البيئة الاجتماعية والنجاح المدرسي

	البيئة العائلية		
	ميسورة (د)	محرومة (دَ)	المجموع
لنجاح المدرسي :			
جيد (س)	366	128	494
ضعيف (سَ)	234	272	506
المجموع	600	400	1000

يمكننا السعي لجعل التحقيق أكثر دقة . على سبيل المثال يمكننا التساؤل عبر إدخال متغيرات

جديدة (تحليل متعدد التنوع) ، عما إذا كان تلاميذ البيئة المحرومة الذين ينجحون بشكل جيد ليسوا غرضاً لانتباه أو ضغوط أكبر من قبل عائلتهم . فلنشر من الآن فصاعداً ب د 1 ودَ 1 الى سمات العائلة الميسورة / والعائلة المحرومة ، ولنعرّف « متغيّـراً » جديداً د 2 (مصلحة العائلة في تعليم الولد : قوية (د 2) / ضعيفة (د $\overline{2}$) ولنتفحص توزيع العينة بالنسبة للمعايير الثلاثة . ولنتخيل أننا نلاحظ النتائج الواردة في الجدول رقم II .

نـرى فيه أولاً أن العـائلات الميسـورة تظهـر في الأغلب مصلحـة في عمـل الـولـد (ن (د 2 ، د 1) = 420 /600 = 0,7 ؛ ن (د 2 ، د $\overline{1}$) = 160 /400 = 0,4) . ثم إن مصلحة الأهل بمعزل عن البيئة ، تكون « سبباً » في النجاح الجيد (ن (س، د 2) = 348 / 580 = 0,6 ؛ ن (س ، د $\overline{2}$) = 84 / 420 = 0,2) . وأخيراً إن النجاح ، عندما يكون للأهل المستوى نفسه من المصلحة ، يكون مستقلاً عن البيئة : أياً تكن البيئة ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد هي نفسها إذا كـانـت المصلحة مـرتفعـة (ن (س ، د 1 ، د 2) = 252 / 420 = 0,6 ؛ ن (س ، د $\overline{1}$ ، د 2) = 96 / 160 = 0,6 ؛ وأياً تكن البيئة تبقى هي نفسها إذا كانت المصلحة متدنية (ن (س ، د 1 ، د $\overline{2}$) 36 / 180 = 0,2 ؛ ن (س ، د $\overline{1}$ ، د $\overline{2}$) = 48 / 240 = 0,2) .

الجدول رقم II ـ تأثير البيئة ومصلحة الأهل على النجاح
النمط الأول للبنية الممكنة

	البيئة العائلية			
	الميسورة (د 1)		**المحرومة (د $\overline{1}$)**	
	المصلحة القوية (د 2)	المصلحة الضعيفة (د $\overline{2}$)	المصلحة القوية (د 2)	المصلحة الضعيفة (د $\overline{2}$)
النجاح :				
جيد (س)	252	36	96	48
سيء (سَ)	168	144	64	192
	420	180	160	240

وهكذا تجعل البيئة العائلية مصلحة العائلة في تعليم الأولاد مرجحة تقريباً . كما أن مصلحة العائلة تجعل النجاح مرجحاً تقريباً . ولكن عندما يكون مستوى المصلحة هو نفسه ، فإن النجاح لا يرتبط بالمنشأ العائلي . وقد سمح إدخال متغيّـر « المصلحة » بتحديد الآلية التي تؤثر بواسطتها البيئة العائلية على مستوى النجاح . يمكننا تلخيص هذه الآلية بالمعادلة السببية التالية :

د 1 ⟵ د 2 ⟵ س

لنتصور الآن كيف تكون النتائج بـالنسبة لنفس المتغيـرات ، هي التاليـة (الجدول رقم III) :

الجدول رقم III ـ المتغيّـرات نفسها التي في الجدول رقم II
النمط الثاني للبنية الممكنة

	البيئة العائلية			
	الميسورة (د 1)		**المحرومة ($\bar{1}$د)**	
	المصلحة القوية (د 2)	المصلحة الضعيفة (د $\bar{2}$)	المصلحة القوية (د 2)	المصلحة الضعيفة (د $\bar{2}$)
النجاح :				
جيد (س)	294	72	80	48
سيء (سَ)	126	108	80	192
	420	180	160	240

مرة جديدة ، ترتبط مصلحة العائلة في التعليم بالبيئة العائلية . ومجدداً ، يرتبط النجاح ، عندما تكون جميع البيئات العائلية مختلطة ، بالمصلحة (ن (س ، د 2) = 374 / 580 = 0,64 ؛ ن (س ، د $\bar{2}$) = 120 / 240 = 0,29) . ولكن ، بخلاف الحالة السابقة ، عندما يكون للأهل نفس مستوى المصلحة ، تحتفظ البيئة بتأثيرها : ن (س ، د 1 د 2) = 294 / 420 = 0,70 ؛ ن (س ، د $\bar{1}$ د 2) = 80 / 160 = 0,50 . عندما يكون مستوى المصلحة قوياً ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد 0,7 في العائلات الميسوره ، و 0,5 في العائلات المحرومة . كما أن ن (س ، د 1 د $\bar{2}$) = 72 / 180 = 0,4 ون (س ، د $\bar{1}$ د $\bar{2}$) = 48 / 240 = 0,20 : عندما تكـون المصلحة ضعيفـة ، تكون نسبـة حالات النجـاح الجيد 0,4 في العـائلات الميسـورة و 0,2 في العـائـلات المحرومة . وهكذا ، في هذه الحالة ، تجعل البيئة المصلحة عادية تقريباً ، وتجعل المصلحة النجاح عادياً تقريباً . ولكن ، بالإضافة الى ذلك ، عندما تكون المصلحة متساوية ، تجعل البيئة النجاح أكثر حدوثاً ، وبشكل أكثر تحديداً ، عندما تكون المصلحة متساوية ، تكون البيئة مسؤولة عن زيادة نسبة حالات النجاح الجيد بما يساوي 0,2 : عندما تكون المصلحة مرتفعة ، تنتقل هـذه النسبة من 0,5 الى 0,7 وفقاً لما تكون عليه البيئة محرومة أم لا ؛ عندما تكون المصلحة ضعيفة فإنها تنتقل من 0,2 الى 0,4 وفقاً لما تكون عليه البيئة محرومة أم لا . يمكننا تلخيص هذا التحليل بالمعادلة السببية التالية :

د 1 ← د 2 ← س ؛ د 1 ← س

إن السهم الواصل بين د 1 و س يدل أن تأثير البيئة على النجاح لا ينصب (بخلاف الحالة السابقة) كون المصلحة في التعليم تكون أكثر حدوثاً في البيئات الميسورة. يمكننا مؤقتاً أن نفسر علاقة د 1 ⟵ س باعتبارها تترجم كون العائلات الميسورة تميل الى تأمين تهيئة ثقافية أفضل للتدرب المدرسي . ويظهر العامل د 1 في البنية الافتراضية السابقة كأنه دون أثر على النجاح .

لنتفحص أخيراً توزيعاً افتراضياً ثالثاً (الجدول رقم IV) .

الجدول رقم IV ـ المتغيرات نفسها التي في الجدول رقم II
النمط الثالث للبنية الممكنة

	البيئة العائلية			
	الميسورة (د 1)		المحرومة (د $\bar{1}$)	
	المصلحة القوية (د 2)	المصلحة الضعيفة (د $\bar{2}$)	المصلحة القوية (د 2)	المصلحة الضعيفة (د $\bar{2}$)
النجاح :				
جيد (س)	336	54	80	48
سيء ($\bar{س}$)	84	126	80	192
	420	180	160	240

مرة جديدة ، ترتبط مصلحة العائلة في التعليم بالبيئة العائلية ، والنجاح بالمصلحة ، عندما تكون جميع البيئات العائلية مختلطة ، من جهة أخرى ، نلاحظ فوراً أنه ، بخلاف الحالة الأولى ، تمارس البيئة ، في مستوى معيّن للمصلحة ، تأثيراً على النجاح . وهكذا إذا كانت المصلحة مرتفعة ، فإن نسبة حالات النجاح تكون على التوالي مساوية لما يلي : ن (س ، د 1 د 2) = 336 / 420 = 0,8 و ن (س ، د $\bar{1}$ د 2) = 80 / 160 = 0,5 وفقاً لما تكون عليه البيئة من يسر (د 1) أو عسر (د $\bar{1}$) . وبمقارنة النسبتين نرى أنه ، عندما تكون المصلحة مرتفعة ، تكون البيئة مسؤولة عن زيادة في حدوث النجاح الجيد تساوي 0,18 − 0,5 = 0,3 . لنتفحص الآن الحالة التي تكون فيها المصلحة متدنية . في هذه الحالة ، تكون نسبة حالات النجاح الجيد مساوية لما يلي : ن (س ، د 1 د $\bar{2}$) = 54 / 180 = 0,3 ون (س ، د $\bar{1}$ د $\bar{2}$) = 48 / 240 = 0,2 وفقاً لما تكون عليه البيئة من يسر (د 1) أو عسر (د $\bar{1}$) . هذه المرة تكون البيئة مسؤولة عن زيادة في حدوث النجاح الجيد تساوي 0,3 − 0,2 = 0,1 . في حالة هذه البنية ، التي تختلف في هذه النقطة مع السابقة ، تمارس البيئة تأثيراً على النجاح عندما يكون مستوى المصلحة متشابهاً ، ولكن هذا التأثير يكون

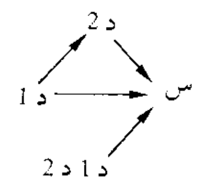
أقوى عندما تكون المصلحة أكبر . إن قوة تأثير البيئة على النجاح ترتبط إذن بالمصلحة ، في حين كانت مستقلة عنها في الحالة السابقة . كما أننا نتحقق بسهولة أن قوة تأثير المصلحة على النجاح ترتبط بالبيئة . فهي تساوي ما يلي :

ن (س ، د 1 د 2) − ن (س ، د 1 د 2̄) = 336 / 420 − 54 / 180 = 0.5

عندما تكون البيئة ميسورة (د 1) ، وتساوي :

ن (س ، د 1 د 2) − ن (س ، د 1 د 2) = 80 / 160 − 48 / 240 = 0.3

عندما تكون البيئة محرومة (د 1̄) . ويمكننا التعبير عن الاختلاف مع الحالة السابقة بطريقة أخرى أيضاً : د 1 لها تأثير على س ، ود 2 لها تأثير على س ، ولكن من جهة أخرى تدعم د 2 تأثير د 1 على س ، ود 1 تأثير د 2 على س . إن مصلحة العائلة تدفع الولد ، ويساعد المستوى الثقافي للعائلة التدرب المدرسي ، ولكن المصلحة لها تأثير أكبر إذا كانت التهيئة الثقافية أفضل وللتهيئة الثقافية تأثير أكبر إذا كانت المصلحة أكبر . يمكننا تلخيص هذه البنية بالمعادلة التالية ، التي تدل على التأثير الخاص (المسمى تأثير **النشاط المتبادل**) للجمع بين د 1 ود 2 على س .



تبرز الأمثلة السابقة بطريقة حدسية طرائق التحليل « السببي » في علم الاجتماع . لقد تفحصنا في هـذه الأمثلة متغير « تبعي » س ، يمثل الظاهرة التي نفتش عن « أسبابها » (هنا : النجاح الذي أعددناه الى فئتين : الجيد / السيء) . ومن ثم افترضنا أن هذا المتغيّـر المتأثر بتغيرات أخرى مسماة «مستقلة » ، في المثل : د 1 ود 2 . ولكن هذه المتغيـرات هي نفسها متصلة فيـما بينها . وهكذا ، في حالات الأمثلة الثلاث ، نجد د 1 تؤثر في د 2 . إن قضية التحليل السببي تقوم على : 1 ـ تحديد شبكة العلاقات السببية الكامنة وراء المتغيرات « المستقلة » (التي نسميها أيضاً تفسيرية) والمتغير « التبعي » (أو المتغيّـر الواجب تفسيره)؛ 2 ـ قياس قوة علاقات التأثير التي تصل بين المتغيرات المأخوذة كل اثنين على حدة . وهكذا ، لدينا في المثل الأول شبكة لنوعين من العلاقات : د 1 ← د 2 ود 2 ← س . يمكننا قياس قوة تأثير د 1 ← د 2 مثلاً من خلال كمية ن (د 2 ، د 1) − ن (د 2 ، د 1̄) ، وتأثير د 2 على س من خلال الفرق ن (س ، د 2) − ن (س ، د 2̄) . في المثل الثاني لدينا شبكة ذات ثلاثة أنواع من العلاقات د 1 ← د 2 ، د 1 ← س ود 2 ← س . يمكننا قياس قوة التأثيرات المتعلقة بهذه العلاقات بواسطة ن (د 2 ، د 1) − ن (د 2 ، د 1̄) ، الخ . مع ذلك ، ثمة تعقيد يضاف هنا إذ إن د 1 تمارس في آن واحد تأثيراً مباشراً على س وتأثيراً غير مباشر ناجم عن وجود علاقتين د 1 ← د 2 ود 2 ← س . في الحالة الثالثة ، إن قضايا القياس أكثر تعقيداً . وبالفعل ، لا يمكننا في هذه الحالة الحديث عن تأثير د 2 على س ، إذ إن هذا التأثير يختلف وفقاً للفئات الدنيا من السكان التي نتفحصها د 1 أو د 1̄ . عندما يكون ثمة **نشاط متبادل** بين متغيّرين مستقلين فليس ثمة معنى إذن لمقارنة تأثيراتها الخاصة

بكل منها على المتغيّـر التبعي . (ولكي نأخذ مثلاً آخر عرضة لنقاشات حادة : إن وجود النشاطات المتبادلة بين عوامل البيئة والعوامل الوراثية على متغيّـر تبعي ، مثلاً الفـوز في امتحان ، يحـول بالتعريف دون قياس التأثير الخاص لنمطي العوامل) .

لقد تفحصنا في الأمثلة السابقة متغيرات ذات فرعين (عرّفت بفئتين) ؛ ويمكننا بالطبـع استعمال أنماط متغيرات أخرى . لقد تفحصنا ثلاثة متغيرات ؛ ومن المتفق عليه أنه يمكننا تفحص عدد أكبر . وقد استعملنا نمطاً خاصاً لقياس التأثير السببي ، ويمكننا استعمال أنمـاط أخرى . لذلك فإن مسألة التحليل السببي العامة كما حاولنا تقديمها بطريقة حدسية ، تتعلق بعدد مهم من تقنيات التحليل الاحصائي ، التي نحيل القارىء بالنسبة لها الى المؤلفات المتخصصة . تسمح بعض هذه التقنيات بالمعالجة السهلة لحالات تكون فيها اثار النشاط المتبـادل دون أهمية ، حتى عندما يكون عدد المتغـيرات مهماً (مثلاً ، التحاليل المرضية) . في حين تسمح تقنيات أخرى بمعالجة الحالات التي تكون فيها اثار النشاط المتبادل حاضرة (مثـلاً تقنيات التقطيع ، طـرائق غودمان ـ Goodman ـ وتحليل شروط التغيير) .

ولـكـن يـقـتـضـي الحـذر مـن سـحـر الـطرائـق الآلية . إن تحـليـلاً سـبـبـيـاً لا يكـون غـالبـاً مفيـداً لعـالم الاجتمـاع إلا إذا كـان قـادراً عـلى فهـم النتـائـج ، في المعنى الـفيـبيـري (Weberien) لـلكلمـة ، أي إعـادا إيجـاد مـنـطق التـصـرفـات المسؤولة عن العلاقات السببية . في الأمثلة السابقة ، تكون شبكة العلاقات المبرزة في حالات الأمثلة الافتراضية الثلاث معقولة . يمكننا ، بتعابير أخرى ، أن نتصور بسهولة العمليات الأولية المسؤولة عن التأثيرات الملاحظة . والحق يقال ، ثمة كل الفرص لكي تظهر الملاحظة ، في الحالة المواجهة ، بنية من النمط الثاني أو الثالث : إن الطموح الذي يغذيه الأهل بالنسبـة للمستوى المدرسي للولد والمستوى الثقافي للعائلة ، يوحدان تأثيرهما دون شك على مستوى النجاح . إن أثر المساندة المتبادلة (النشاط المتبادل) بين العاملين قد يكون لديه بعض الفرص في أن يلاحظ في وضع ملموس . والعكس بالعكس ، إذا لوحظت بنية من النمط الثاني والثالث بـين المتغيرات المثارة في الأمثلة ، يمكن أن تفهم وتفسر بسهولة . وبالمقابل ، يمكن أن يكون من غير المفيد أو غير كافٍ على أية حال البحث عن الشبكة السببية التي تربط جملة من المتغيرات د 1 د 2 . . . ، س وقياس التأثيرات المتعلقة بعلاقات دَ ـــــ◄ دً ؛ إذا كنا عاجزين عن صياغة افتراضات محددة حول العمليات الكامنة وراء هذه العلاقات أو الفصل بين افتراضات من المحتمل أن تكون متناقضة . وما هو صحيح بالنسبة لشبكات معقدة من العلاقات بين متغيرات ، صحيح كـذلك بـالنسبة للترابط الطبيعي البسيط . لقد حاول بعض علماء الاجتماع المتخصصين في الظواهر الجرمية ، أن يبرهنوا على التأثير الرادع للعقوبة ، محاولين أن يثبتوا وجود الترابط الطبيعي السلبي بين قـاوة العقوبات النازلة ببعض أنماط الجرائم وحدوث هذه الجرائم : كلما كانت العقوبات **أقسى** كلما كان حصول الجرائم **أقل** . ولكن تفسير الترابط الطبيعي من هذا النمط يكون غامضاً : يمكن أن ينجم فعلياً عن كون العقوبة تمارس تأثيراً رادعاً . ولكن يمكن كذلك أن يحصل مثلاً ، من كون اختناق النظام القضائي والاصلاحي ، في الإطار العام الملاحظ ، يكون متناسباً مع حصول الجرائم ،

دافعاً بذلك المحاكم إلى إصدار عقوبات أقصر . وطالما أن غموض التفسير لم يُزل ، يكون وجود الترابط الطبيعي معطى ليس له أي فائدة بالنسبة لعالم الاجتماع . ويكون من غير المفيد من باب أولى قياس قوته .

ثمة مخطط للملاحظة مفيد أحياناً لإزالة الغموض النسبي عن معنى السببية ، يكـون في لطريقة المسماة تحقيق الجدول (Panel) ، التي تقوم على استعمال ملاحظات متكررة في الزمن . وإذا طبقت هذه الطريقة على تحليل العلاقة بين حصول الجرائم وشدة العقوبة ، فإنها تقوم على ملاحظة المتغيّـرين على فترات منتظمة وعلى التساؤل الى أي حد يكون حصول الجرائم في وقت معيّـن متأثراً بقساوة العقوبة في الوقت نفسه . يعود الموضوع في هذه الحالة ، الى تحليل شبكة من العلاقات السببية بين متغيرين في زمن معيّـن ، إذا تمت ملاحظة الجرائم وقساوة العقوبات في الوقت نفسه .

ولكن تفسير علاقة سببية لا يمكن أن يكون مرضياً حقاً ، كما سبق وقلنا ، إلا اعتباراً من اللحظة التي ننجح فيها بأن نجعل منها نتيجة لتصرفات متعلقة بعلم الاجتماع الضيق ، « مفهومة » بالمعنى الذي أراده فيبر (Weber) . في بعض الحالات ، يمكن أن تكون هذه التصرفات مستنتجة بسهولة (وهكذا فإن فرضيات بسيطة حول تصرف الفاعلين الاقتصاديين تفسر بسهولة أن غلة سيئة تكون بصورة عامة متبوعة بارتفاع الأسعار) . في حالات أخرى ، يكون تحليل التصرفات الصغيرة أكثر تعقيداً .

يستند التحليل السببي ، بصورة عامة ، الى نموذج . وهو يفترض أن الـظاهرة التي يتم السعي الى تفسيرها هي ناتج عدد معيّـن من الأسباب . هذه الطريقة لرؤية الأشياء تكون ملائمة أحياناً . إن التطور الكمي للسكان يتعلق بمعدل الولادات والوفيات وبالتالي بالأسباب التي تؤثر في هذه المعدلات . من المهم مع ذلك رؤية أن التحليل ، حتى في حالة مثل هذه ، يمكن أن يكون معقداً نتيجة وجود ظواهر السببية الدائرية : يمكن لتزايد السكان ، في بعض الحالات (مثلاً في حالة المجتمعات المدنية جداً) ، أن يؤدي الى زحمة قابلة لأن تؤثر على معدلات الولادة ، وبالتالي ، على النمو السكاني . إن وجود ظواهر السببية الدائرية لا يحول مع ذلك دون تطبيق طرق التحليل السببية : لقد رأينا أنه باعتمادنا الملاحظات المتكررة في الزمن ، فإننا نحل مثلاً محل العـلاقة الدائرية د ⟺ س ، العلاقات غير الدائرية د ز ⟵ س ز + 1 ⟵ د ز + 2 ⟵ س ز +3 . ولكننا نستطيع الذهاب أبعد من ذلك لنتساءل عما إذا كانت اللغة السببية ملائمة دوماً . لنأخذ مثلاً بسيطاً . في كتابه حول **عدم المساواة في أميركا** ، يبيّـن جنكز (Jenks) أن المستوى العلمي ، بعكس بعض الأفكار الموروثة ، له تأثير معتدل على الوضع الاجتماعي ، حتى في مجتمـع مثل المجتمع الأميـركي ، حيث تلعب الشهادة دوراً مهـماً في أوالية الـوصـول الى الوظائف . وهو يفسر هذه النتيجة مشيراً إلى أن الوضع الاجتماعي هو الناتج المعقد لجملة أسباب (المستوى العلمي ، الفرصة ، « العلاقات » ، وكذلـك متغيّـرات نفسانيـة ـ الطموح مثلاً ، الخ) . إن بعض هذه المتغيرات مثل المستوى العلمي ، تلاحظ بسهولة . أما الأخرى ، فالوصول إليها أقل سهولة . ولا يمكن إذن قياس تأثيرها إلا بشكل عام ، بواسطة الفرق مع تأثير المتغيّـرات الملحوظة ، مثل المستوى العلمي ، في الواقع ليس مؤكداً أنه من المناسب إدراك النظام الاجتماعي

بصفته ناتج **جملة الأسباب** التي قد تأتي لتضاف أو لتتناقض ومن أجل تجسيد هذا الاقتراح لنتفحص وضعاً تعليمياً . لنتصور أن 400 و 600 شخص يتقدمون في وقت معيّن ، الى سوق العمل مع مستوى علمي مرتفع ومتدنٍ على التوالي (هاتان الفئتان الاجماليتان تكفيان للبرهنة) ، وأنه يتوفر 200 وظيفة تتعلق بوضع جتماعي مرتفع و 800 وظيفة تتعلق بوضع اجتماعي متدنٍ ، في هذه الحالة ، إذا كان المستوى العلمي افتراضاً هو المعيار الوحيد للتصنيف الاجتماعي ، بين الحائزين على مستوى علمي مرتفع ، فإن واحداً من اثنين على الأكثر يمكنه أن يطمح الى وضع مرتفع . إن تأثير المستوى العلمي على الوضع الذي يقاس بمعامل التراجع يكون في هذه الحالة مساوياً لـ 200 / 400 ـ 0 / 600 = 0,5 . إن ضعف العلاقة ليس ناتجاً عن أسباب تصعب ملاحظتها ، ولكن عن شروط بنوية تحكم مسيرة لائحة المنتظرين للعمل . لو كانت الشروط البنيوية مختلفة ، كان يمكن لتأثير المستوى العلمي على الوضع أن يكون أكثر ارتفاعاً ، حتى في الحالة التي يلعب فيها المستوى العلمي دوراً أقل أهمية في منح المركز . ففي حالة مثل هذه ، **لا يمكن لمتغير « تبعي » ـ الوضع الاجتماعي ـ أن يعبر عنه بصفته فعلاً بسيطاً لمتغيرات أخرى تميّز الأفراد الملاحظين** . إنه ، في الواقع ، فعل معقد لمتغيّر (المستوى العلمي) ولتوزيعين (توزيع المستويات العلمية وتوزيع المراكز) . وإنه لمن الصعب الحديث في هذه الحالة عن « أسباب » منح المركز .

إن الطرائق الاحصائية للتحليل السببي تكون كلها ، باختصار ، مؤسسة على نموذج يقوم على إدراك **متغيّر « تبعي » بصفته الفعل البسيط الى حد ما ولكن يمكن التعبير عنه بسهولة في اللغة الرياضية لعدد معيّن من المتغيّرات** (ربما كانت هي نفسها نتائج بسيطة لمتغيّرات أخرى) . هذا النموذج يكون في الغالب مفيداً . ولكن قد يكون من غير المناسب إعطاءه مدى عاماً جداً . وإن ظهور علاقة بين متغيرين يكون غالباً نتيجة سلوك الفاعلين المتحركين في أنظمة النشاط المتبادل لبنية معينة . ولكن إذا لم يكن ثمة صعوبة في فصل العلاقة بين الموسم السيء وارتفاع الأسعار ولا أي ضرر في إعلان أن الأول هو سبب الثاني ، فإنه ثمة صعوبة أكبر بكثير في تفسير الترابط الطبيعي مثل ذلك الذي يظهر بين المستوى المدرسي والوضع الاجتماعي ومن الخطر أن نرى في المتغيّر الأول أحد الأسباب (من بين أسباب أخرى) للثاني . هذه الطريقة في التعبير تفترض وجود جملة من المغيّرات الفردية د 1 ، . . . ، د ع ، متصلة فيما بينها بواسطة فعل بسيط ـ خطي مثلاً ـ إذا كانت قابلة للملاحظة فإنها قد تسمح بالتنبؤ الدقيق بالمركز .

إن الملاحظات السابقة التي تطبق على التحليل الاحصائي للسببية ، تطبق كذلك على تحليل السببية الذي يوصف أحياناً بأنه **فريد** : البحث عن « أسباب » حادثة ما ، وإدراكها بصفتها الناتج لمجمل الأسباب أو العوامل ، والتبني منذ بدء اللعبة لنموذج يمكن أن يظهر بأنه جامد دون جدوى . يكون هذا النموذج مطابقاً إذا تعلق الأمر بحدث بسيط (حريق كان سبباً في الهلع) . ويكون أقل مطابقة إذا تعلق الأمر بحدث معقد . إن الحديث عن « أسباب » الحرب العالمية الأولى محفوف بالمخاطر . لقد بيّن تريفور روبير (Trevor Roper) بوضوح أن الصلة السببية التي زعم فيبر (Weber) إقامتها بين البروتستانتية والرأسمالية كانت تختصر بطريقة مشكوك فيها تطوراً معقداً لا يمكن فهمه إلا بتحليل سلوك فئات متعددة من الفاعلين (النخب الثقافية والسياسية والكنسية

والاقتصادية) الموضوعة في الأنظمة المتغيرة للنشاط المتبادل .

إن تفسير حالة الأشياء ك لا يمكن أن تنسب باختصار الى اقتراحات سببية من نمط أ ، ب . . . . . ـــــــ◄ك (سببية فريدة) ، وتفسير متغيّر س بتوابع س = ت (د 1 ، د 2 ، . . . د ع) من النوع البسيط (مثلاً ، الخطي) إلا في حالات تبقى خاصة ، حتى ولو كانت كثيرة الحدوث . وهكذا يظهر مفهوم السبب ، إذا سعينا لاستخلاص الدرس الابيستمولوجي الذي يستنتج من تطبيق العلوم الاجتماعية بصفته أقل عرضة للنقاش في مبدأه الذي يزعمونه له أحياناً فلاسفة العلوم ، وبقابلية للتطبيق أقل شمولية مما يفترض له أحياناً علماء الاجتماع أو المؤرخون .

• Bibliographie. — Alker, H., *Mathematics and politics*, New York/Londres, Macmillan, 1965. Trad. franç., *Introduction à la sociologie mathématique*, Paris, Larousse, 1973. — Blalock, H. M. Jr., *Causal inferences in non-experimental research*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1964. — Blalock, H. M., Aganbegian, A., Borodkin, F. M., Boudon, R., Capecchi, V. (red.), « Causal analysis, structure, and change », *in* Blalock, H. M., Aganbegian, A., Borodkin, F. M., Boudon, R., Capecchi, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical modeling*, New York/Londres, Academic Press, 1975, Première partie, 1-258; Blalock, H. M. Jr., et Blalock, A. (red.), *Methodology in social research*, New York/Londres, McGraw-Hill, 1968. — Coleman, J. S., *Introduction to mathematical sociology*, Glencoe, The Free Press, 1964. — Dogan, M., et Rokkan, S., *Quantitative ecological analysis in the social sciences*, Cambridge, MIT Press, 1969. — Goldberger, A. S., et Duncan, O. D. (red.), *Structural equation models in the social sciences*, New York/Londres, Academic Press, 1973. – Goodman, L. A., « A brief guide to the causal analysis of data from surveys », *American journal of sociology*, LXXXIV, *5*, 1979, 1078-1095. — Granger, G. G., « L'explication dans les sciences sociales », *Information sur les sciences sociales*, X, *2*, 1971, 31-44. — Lazarsfeld, P. F., « Interpretation of statistical relations as a researrh operation », *in* Lazarsfeld, P. F., et Rosenberg, M. (red.), *The language af social research. A reader in the methodology of social research*, Glencoe, The Free Press, 1955, 1962, 115-125 ; trad. franç., « L'interprétation des relations statistiques comme procédure de recherche », *in* Boudon, R., et Lazarsfeld, P. F. (red.), *L'analyse empirique de la causalité*, Paris/La Haye, Mouton, 1966, 1969, 15-27. Et aussi *in* Lazarsfeld, P. F., *Philosophie des sciences socioles*, Paris, Gallimard, 1970, 301-317. — Lazarsfeld, P. F., Pasanella, A. K., Rosenberg, M., *Continuities in the language of social research*, New York, The Free Press/Londres, Collier Macmillan, 1972. — Malinvaud, E., *Méthodes statistiques de l'économétrie*, Paris, Dunod, 1964; Paris, Bordas, 1978. — Simon, H. A., « Causal ordering and identifiability », *in* Hood, W. C., et Koopmans, T. C. (red.), *Studies in econometric method*, New York, Wiley, 1953, 49-74. Reproduit *in* Simon, H. A., *Models of man. Social and rational. Mathematical essays on rational human behavior in a social setting*, New York, Wiley/Londres, Chapman & Hall, 1957, 10-36. Et *in* Lerner, D. (red.), *Cause and effect*, New York, The Free Press, 1965, 157-189; « Spurious correlation : a causal interpretation », *Journal of the American statistical association*, XLIX, *267*, 1954, 467-479. Reproduit *in* Simon, H. A., *Models of man. Social and rational. Mathematical essays on ratianal human behavior in a sotial setting*, New York, Wiley/Londres, Chapman & Hall, 1957, 37-50; « On the definition of the causal relation », *Jaurnal of philosophy*, XLIX, *16*, 1952, 517-528. Reproduit *in* Simon, H. A., *Models of man. Social and rational. Mathemntical essays on rational human behavior in a social setting*, New York, Wiley/Londres, Chapman & Hall, 1957, 50-61. — Weber, M., « Essai sur quelques catégories de la sociologie compréhensive », *in* Weber, M., *Essais théorie de la science**, 325-398.

السلطة Pouvoir

إن تعبير السلطة يستعمل حتى التخمة وفي مفاهيم متنوعة جداً . ويرد هذا التعبير بصورة عامة الى ثلاثة مفاهيم مترابطة تسمح بعض الشيء بتجديده . ليس ثمة سلطة دون **توزيع للموارد** . أياً تكن طبيعة هذه الموارد . ولا بد فضلاً عن ذلك . من **قدرة** معينة على استعمال هذه الموارد . إذا سلمنا جهازاً الكترونياً (Ordinateur) الى شبنزي ، فإن هذه الأداة لا تمني سلطته ، لا تجاه الانسان الذي وضع بين يديه هذا المورد ، ولا بالنسبة لأي واحد من أبناء جنسه . إن استعمال الموارد يفترض **خطة استعمال** ومسبقاً توعية بحدها الأدنى تتعلق بشروط هذا الاستعمال ونتائجه . وأخيراً ، إن الكلام على الموارد التي يمكن أن تستعمل وفقاً لقدرات من يتمتع بها بشكل طبيعي أو من جمعها قصداً من أجل أغراض حددها هو بنفسه أو عرضت عليه أو فرضت عليه ، يؤدي الى الاعتراف بالطابع **الاستراتيجي** للسلطة وبأنها تمارس عند الاقتضاء ليس فقط ضد جمود الأشياء ولكن ضد مقاومة **الإرادات المخاصمة** .

إذا تفحصنا المورد والقدرة على استعمال المورد أو القدرة الاستراتيجية إزاء الآخرين على تعبئة الموارد وجمعها ، يمكن أن تعتبر السلطة ، إما أنها علاقة تعود الى تحليل **النشاط المتبادل** ، وإما أنها ظاهرة أكثر تعقيداً « **منبثقة** » **من الاندماج أو من تركيب** أنماط متنوعة من النشاط المتبادل الأولي . كان ماكس فيبر (Weber) الأول بين جميع علماء الاجتماع الكلاسيكيين الكبار ، الذي عزل بشكل واضح جداً مفهوم السلطة والذي عمل جهده لمعالجته من خلال وجهة النظر المزدوجة القائمة على النشاط المتبادل وعملية الدمج . ومن وجهة نظر ثانية ، أضاف تحليلاً ديناميكياً أو على الأقل مخططاً عاماً لهذا التحليل .

تعتبر السلطة بتعابير النشاط المتبادل ، علاقة غير متناسقة بين فاعلين على الأقل ، يمكننا أن نعرّف هذه العلاقة مع ماكس فيبر بأنها قدرة أ ـ على إلزام ـ ب ـ بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه ، وما يكون مطابقاً للتبليغات أو التوجيهات الصادرة عن ـ أ ـ . ثمة نقطتان معبرتان في تعريف فيبر . أولاً ، **يتوقف** تصرف ـ ب ـ على تصرف ـ أ ـ : إن ـ ب ـ يستجيب لمبادرات ـ أ ـ ورغباته ، وبشكل أعم لطريقة حياة ـ أ ـ . ثم إبراز هذا النمط من العلاقة في علم الاجتماع الضيق المتعلق بمجموعات النقاش . هكذا سعى بال (Bales) للتمييز بين الأفراد الفاعلين (الذين يطلقون النقاش ويحضرون الحلول ويدفعون الى تبنيها) والأفراد **المتلقين للفعل** ، الذين يكتفون بتأكيد موافقتهم أو رفضها . أما السمة الثانية لعلاقة السلطة فهي كونها تنمي القدرة الإجمالية لـ ـ أ ـ . ولكن ما لم يحدده فيبر ، هو ما إذا كان هذا النمو في القدرة يحصل عليه ـ أ ـ على حساب ـ ب ـ ، أو ما إذا كان يمكن نسبته إلى الزوج ـ أ ب ـ شرط أن يقوم بين العنصرين شبكة من التقاسم . من جهة ثانية ، وبالنسبة لهذه النقطة كان فيبر أكثر صراحة ، فثمة مجال للتساؤل حول طبيعة الموارد التي يملكها ـ أ ـ ليضمن لنفسه مشاركة ـ ب ـ .

ليس ثمة أي سبب لأن نحصر ، كما حاول أن يفعل الكثير من قراء ماركس المتعجلين علاقة السلطة **بلعبة** بين **شخصين ذات نتيجة لاغية** . وبالفعل ، إذا نحن اعتبرنا الرأسماليين

كفاعل وحيد ، وإذا قمنا بالافتراض التبسيطي نفسه بالنسبة للبروليتاريين ، مستندين الى المصالح المشتركة لكل من هاتين الطبقتين والى السمة الخاصة جداً للمنافع التي تسعى إليها كل طبقة ، نصل الى وضعية حيث : أولاً ، لا يمكن أن تمارس سلطة الطبقة ـ أ ـ إلا على الطبقة ـ ب ـ أو بالأحرى ضدها ، وثانياً . إن سلطة الطبقة ـ أ ـ هي تحديداً مثل عجز الطبقة ـ ب ـ. إن وضعاً كهذا يتضمن على الأقل حالتين مختلفتين هما : **التبعية** الكاملة والدائمة لأحد الفاعلين بالنسبة للآخر ، **والحرب حتى الموت** بين المتصارعين . إن أوضاعاً مثل هذه تدخل بالتأكيد في مجال علاقات السلطة ، ولكن من المؤكد بنفس المقدار أن ثمة أوضاعاً كذلك لا يمكن تحليلها على أنها ألعاب بين شخصين ذات نتيجة لاغية لأحدهما . فيكفي مثلاً أن يدخل في اللعبة « شخص ثالث » (حكم أو وسيط أو مجرد متدخل متجرد أو على العكس مستغل وقح للامكانات التي يوفرها له مركزه) ليصبح ممكناً توزيع جديد للمراهنات . فمن المواجهة بين خصمين يريد منها كل واحد الموت للآخر ، ننتقل إلى نظام من **الإئتلاف** ، حيث تستطيع القدرة على التفاوض التي تتوقف في آن معاً على الظروف والمعطيات الثابتة نسبياً ، من تغيير علاقة القوى الناجمة عن التوزيع الأساسي للموارد . وبالطريقة نفسها ، فإن ظهور « فائض » ما يمكن أن يحد من المواجهة بين المتصارعين ، إما لأن الفائض لا يمكن أن يستخلص إلا بواسطة التعاون بين هؤلاء ، وإما لأن الفائض يحسّن وضع الفريقين دون أن ينسب ظهوره الى أي منهما (Windfall profit) .

وكما أن السلطة لا يمكن أن تحصر في لعبة بين شخصين ذات نتيجة لاغية لأحدهما ، فإن موارد السلطة لا تتحدد في ممارسة **القوة** وحدها ، أي في مجمل الإكراهات الجسدية والمادية (القدرة على القتل والتجويع وإنزال العقوبات غير المحتملة مباشرة و غير مباشرة) التي يمتلكها ـ أ ـ ضد ـ ب ـ ليدفع هذا الأخير على المشاركة في تحقيق أهدافه الخاصة ، لقد تمّ إدراك هذه النقطة بشكل جيد جداً من قبل المنظرين السياسيين ، وبالتحديد من قبل روسو حين كتب في **العقد الاجتماعي** أن ما من أحد قوي الى الحد الذي يمكن أن يكون فيه متأكداً من أنه سيبقى دوماً الأقوى . لا يستتبع ذلك أن السلطة لا علاقة لها بالقوة : يحصل غالباً أن نكون مرغمين على الرضوخ لإرادة الآخر ، إما لأنه يرمي بيده علينا ، وإما لأنه يكتفي بتهديدنا بذلك . فسلطة أ ـ على ـ ب ـ إذن ، **لا** تستند دوماً الى عقوبة منفذة **فعلياً** . التهديد **يمكن** أن يكفي . ولكن يجب أن يكون ، كما يقال ، **ذات مصداقية** . إن العلاقة بين القوة والسلطة هي إذن معقدة الى أقصى الحدود ، وتحويل الواحدة الى الأخرى لا يشكل سوى وضعاً ـ محدوداً ـ حتى ولو كان الإسناد الافتراضي على الأقل ، الى القوة ، هو الذي يشكل كل علاقة سلطوية .

إن المورد المضاد للقوة هو **الشرعية** . فيبر (Weber) يكثر من استعمال هذه الفكرة ، ويبدو أن ليس ثمة بالنسبة له ، سيطرة دائمة دون حد أدنى من الشرعية . إن السلطة الشرعية هي تلك القادرة على جعل قراراتها مقبولة كونها قائمة على أساس صحيح ، إنها ، بتعابير النشاط المتبادل والسلوك ، سلطة تكون توجيهاتها محلاً للإذعان أو على الأقل موافقاً عليها ، من قبل هؤلاء الذين توجه إليهم . هذا الخضوع أو ذاك القبول الحماسي يساهمان في جعل السلطة التزاماً خلقياً وقانونياً يربط الخاضع بالمسيطر أو بمن يملك السلطة . ولكن لا هذا ولا ذاك يكفيان بما أنه في حال غيابها ،

تكون المؤسسة الشرعية قادرة على تحريك عقوبات فعالة ضد المخالف . لم يسع فيبر الى التمييز بين أنماط الاستقبال التي يحتفظ بها « الخاضعون » لتعليمات « المسيطرين » . مع ذلك فهو لم يكن غير مبالٍ كون ـ ب ـ يكمل ما أمره ـ أ ـ بفعله وهو يجرر قدميه أو بالعكس ، لأنه يضع فيه كل جوارحه ولأنه يذهب الى أبعد مما أمره به ـ أ ـ ، إن ما يهم فيبر بشكل خاص في الشرعية هي الأسس الأيديولوجية والمؤسساتية التي تمنحها لممارسة الأنماط المختلفة لسلطة : تقليدية أم ريادية (Charismatique) ، أم عقلانية ـ شرعية . يبدو أنه علّق على أسس الشرعية أهمية أكبر من عملية إضفاء الشرعية ، إن الشرعية تؤكد توازناً معقداً بين المعطيات المؤسساتية (على سبيل المثال هامشية البنى بالنسبة للمؤسسة (Establishment) الدينية ، أو على العكس مركزية الرئيس التقليدي المعترف به كوريث لجد مشترك ، من قبل الرؤساء الآخرين المنتمين الى سلالة أدنى) والمعطيات الأيديولوجية (على سبيل المثال علو شأن الوحي والتحقق الذاتي ، أو على العكس أولوية الفحص المنهجي والأصولي) . من المؤسف أن ما لا تسمح التصنيفية الفيبرية بإدراكه ، هو العلاقة بين القوة والشرعية في المحافظة على أنظمة السلطة .

لكي نخرج من التعارض البسيط جداً بين الأوضاع المحض إكراهية والأوضاع الشرعية ، يمكننا السعي الى الدمج بين تحليل الموارد وتحليل الاستراتيجيات . يمكننا بالفعل الافتراض أن قدرة ـ السلطة بالمعنى الواسع للكلمة ـ فاعل فرد أو جماعي تتوقف ليس فقط على طبيعة موارده وكميتها ، ولكن على التطابق أيضاً بين موارده واستراتيجياته . يمكننا أن نتخيل فاعلاً يتمتع بموارد غزيرة جداً ولكنه محروم من أية استراتيجية . ثمة مجال للخوف من أن يتخلى على استعمال موارده أو أن يبددها . لنتخيل استراتيجية دون موارد . فلديها فرص قليلة للتوصل الى تحقيق غاياتها . إن تقوية سلطة فاعل الى حدها الأقصى تفترض أن يعرف كيف يلائم موارده واستعمالها بواسطة استراتيجية مناسبة .

يمكننا أن نقول الآن ، وبعبارات عامة تماماً ، أن السلطة هي سياق مقصود يؤثر بفاعلين على الأقل ، كما يؤثر ، عبر إعادة توزيع للموارد المحصلة بواسطة استراتيجيات مختلفة ، بالمستوى النسبي لقدرات كل منهما ، بطريقة متوافقة مع صيغة الشرعية المعمول بها أو متناسبة معها على الأقل . إن السلطة هي علاقة اجتماعية عامة تماماً ، ولكن من البديهي أن الموارد والاستراتيجيات يمكن تقديرها بالنسبة لوضع معيّن وليس في المطلق . ومن البديهي كذلك أننا نستطيع الكلام على السلطة في أي إطار اجتماعي عام ، ففي المجتمعات الأكثر ضخامة ، كما في المجموعات الصغيرة ـ سواء تعلق الأمر بمجموعات تحدث عنها بال (Bales) أو لوين (Lewin) أو مورينو (Moreno) . **لدى بال** تكرس المجموعات نفسها لحل المشاكل وتنفيذ المهام المحددة نسبياً ، والتي ترتدي في أعين المشاركين بعض الأهمية العملية . ويمكن للمراقب أن يكتشف بينهم الأفراد الذين يقدمون الاقتراحات الأكثر ملاءمة والتي تستقبل بشكل أفضل ، موجهين هكذا المجموعة ، في نهاية الدورة ، نحو حل المشكلة التي عرضت عليها . أما في **المجموعات على طريقة مورينو** ، فالسلطة هي **الجاذبية** التي يمتلكها بعض الأشخاص (النجوم) ، وقدرتهم على أن يكونوا « مختارين » ، أو أيضاً شعبيتهم . فانطلاقاً من هذه الخيارات أو هذا الرفض الذاتي المتبادل ،

يكون التحليل القائم على القياس الإجتماعي قادراً على بناء نخب متماسكة ومتضمامنة إلى حد ما . أما فيما يتعلق بالمجموعات اللوينية ، فهي تتسم «بالمناخ» الذي يسيطر عليها (ديموقراطي أم استبدادي) ، وبطبيعة المراقبة التي تمارسها المجموعة على أعضائها وبالتالي « بديناميكيتها » الخاصة . وإذا أردنا أن نستنتج اقتراحاً مشتركاً بهذه الطرائق الثلاث ، نقول أن السلطة هي القدرة التي يمارسها **الزعماء** في آن معاً على بعضهم البعض ، وعلى أعضاء المجموعة ، وذلك من أجل مطابقة الدوافع والمصالح غير المتجانسة .

إن ما يحد من عمومية التحليل الاجتماعي الضيق للسلطة هو أنها تبقى في الظل أصل صيغة الشرعية . فالشعبية حسب موريتو هي شكل غامض تماماً للسلطة ، بما أنها يمكن أن تمنح لأفراد امتثاليين أو متمردين أو منحرفين . لدى بال ، ليست القدرة على حل المشكلة المطروحة على المجموعة أكثر وضوحاً ، بما أن هذه القدرة يمكن أن تكون بناء للطريقة التي أدركت بها المشكلة من قبل أعضاء المجموعة ، إما نوعاً من الأهلية التقنية وإما نوعاً من الحذق أو التضليل (Social Skill) . وأخيراً ، إن التفوق الذي يزعمه اللوينيون لمصلحة المناخ « الديموقراطي يستند الى السمة « الطبيعية » للموافقة الضمنية والتوفيق بين المصالح والآراء . ذلك أن كل صيغة للشرعية هي الى حد كبير ترسب تاريخي . فحكم الأكثرية على سبيل المثال (Majority nule) ليس قاعدة تأكد تماماً تماسكها المنطقي . إن مفارقات قرار الأكثرية ، التي شدد عليها الكثير من المؤلفين ومنهم كوندورسيه (Condorcet) وغيبو (Guilbaud) وآرو (Arrow) ، تؤكد ذلك بوضوح . إن حكم الأكثرية هو بناء مصطنع وظرفي الى حد كبير ، لا يمكن تصويب معناه بشكل ملائم إلا بواسطة تحليل تاريخي ومؤسسي خطر جداً .

لنتساءل الآن في أية أوضاع تظهر علاقات السلطة . إنها مرئية بشكل خاص عندما يكون ثمة مجال لتنسيق النشاطات المتعددة والمتشعبة بالقوة . فنموذج تقسيم العمل الذي نستعيره من هيوم (Hume) يبرز هذا الوضع : لدقنا مهمة مشتركة وهي مثلاً تنظيف طريق ضيق من أشجار اقتلعتها العاصفة وأدى سقوطها الى منع الوصول الى الحقول المحاذية والعائدة لفلاحين جارين . إن ضم الموارد الفردية الى بعضها ، إذا افترضنا أن ذلك أكثر فاعلية من المبدأ القائل « كل واحد لنفسه والله للجميع » ، يفترض في آن معاً **تخصصاً** في المهام التي تدخل كل واحدة منها في سلسلة الوسائل المطلوبة لتحقيق الهدف الجماعي ، **وتنسيقاً** للجهود . فمسألة السلطة تطرح بالنسبة لهذا التنسيق . هل يأخذ التنسيق صيغة التجمع التعاقدي ؟ إذا كان الأمر كذلك فإن سلسلتين من النتائج تنجم عن ذلك . الأولى تتعلق بعلاقات المشتركين فيما بينهم ، وبخاصة الطريقة التي يتقاسمون بها الثمار المحتملة لتعاونهم . أما الثانية فتتعلق بالعلاقات بين المشتركين والمندوبين أو المتمثلين الذين يعينونهم عند الحاجة لقيادتهم ومراقبة الطريقة التي ينفذ بها مشروعهم . لعلاقة السلطة إذن رهانان على الأقل هما : مراقبة عملية التعاون وقسمة الفوائد التي تنجم عنه . لكن التعاون ، بدل أن يكون ترابطياً يمكن أن يكون تراتبياً . حتى ولو تشكل الرهان من تقسيم الناتج الناجم عن التعاون ومن مخصصات الأشخاص والأدوار في التعاون ولم يتعلق بالموقع النسبي للمتعاونين ، يمكن أن ترتدي علاقة السلطة شكلين على الأقل إما ترابطياً وإما تراتبياً . في نظام

التنسيق الترابطي تأخذ السلطة شكل التعليمات والبرامج . أما في نظام **التنسيق التراتبي** فتأخذ شكل الأمر . يمكن للتعليمات أن تترك هامشاً من التقدير المهم للمشاركين ، الذين يمكن أن يكون لهم قسط مهم في إعداد البرامج . أما الأمر فيصدر من فوق . وهو يهدف الى إقامة تماثل دقيق بين توقعات القادة وسلوك المنفذين . يمكننا أن نضيف الى هذين الشكلين شكلاً ثالثاً سنسميه **السلطة المنافسة** . لم تعد المهمة وتنظيمها النهائي هي التي تؤخذ كمعيار ، إنها الرتبة أي «Pecking order» حسب الأميركيين . ثمة منحى خاص بالعديد من علماء السياسة(لاسويل «Lasswell» وكبلان «Kaplan») يقوم على معالجة السلطة كما لو أن هذه العلاقة يمكن أن تحجّم الى التشبيه أو الى الخصومة أو الى المواجهة . ويحصل بالفعل أننا إذا واجهتنا مهمة التعاون ، التي نعتبر قواعدها القمعية جائرة أو عبثية ، نفضل بالأحرى تحمل الخسائر من ترك الآخرين يربحون . ذلك هو الوضع الذي يصفه المثل الاسباني حول « كلب البستاني الذي لا يأكل ليمنع الآخرين من الأكل » . هذه القدرة على الكبح أو التخريب هي سلطة الضرار . يظهر كذلك تعسفياً تحويل السلطة الى قدرة على الضرر بدلاً من إرادة التعاون التي يضبطها مبدأ الخير العام .

أياً تكن أشكال السلطة ، فإن ممارستها خاضعة لبعض الشروط التي تؤدي الى تحديد مجال عمل الذين يملكونها . يعتبر البرلمان الانكليزي أنه قادر على كل شيء ـ ما عدا بالطبع تحويل الرجل الى امرأة . إن المغالاة أكيدة ، طالما أنه بغياب دستور مكتوب ، تتمتع انكلترا بأعراف قوية الى حد ما ومحترمة جداً تلطف المزاعم المتنافسة للسلطات المختلفة . إن الذين يسعون عبر مواردهم واستراتيجياتهم الى تأمين مشاركة الإرادات الأخرى للتوصل الى غاياتهم ، مضطرون الى تأسيس طموحاتهم على مبادىء عامة جداً مثل مبدأ الخير العام والإرادة العامة . يعبر المبدأ الأول عن أن أعمال الإكراه المفروضة من قبل الأقوياء لم تكن إلا « لمصلحة الذين يتحملونها . أما المبدأ الثاني فيوضح أن الموجبات أرادها أو على الأقل رضي بها الذين ارتبطوا بها . إذا تم احترام هذين المبدأين تحكم الشرعية على نفسها مسبقاً بأن هذه السلطة ليست تعسفية وبأنها لا تمارس لمصلحة الذي يقبض عليها وحسب .

يمكن إذن معالجة السلطة باعتبارها واقعة اجتماعية . أولاً ، فهي لا تقتصر على القوة الجسدية ، حتى ولو شكل استعمالها أو استدعاؤها أحد شروط ممارستها . فضلاً عن ذلك ، إنها اجتماعية في المعنى الثلاثي ، كونها تستند الى توقعات واستراتيجيات ، وكونها تهدف الى تحقيق بعض الأغراض المشتركة ، التي اشتهرت بأنها جيدة للجماعة المعنية بكاملها أو لجزء منها ، وأخيراً ، كونها تمارس وفقاً لأصول صريحة الى حد ما ، قواعد اللعبة التنافسية أو التعاونية . حتى في السلطة الأكثر فردية ، مثل سلطة النبي الريادية ، التي تمارس خارج القواعد ، والتي تقوم على ولاية فريدة (« أنا الذي أقول لكم أن . . . ») ، يمكن تحسس دور المجتمع . فالنبي يستدعي مثالاً ، ويدعو الى تقليد ويتوجه الى كنيسة أو الى جمهور ، إنه يعرض عليهم مشروعاً . فالروح ، أي الالحاح الجماعي على « ليكن ملكوتك كما في السماء كذلك على الأرض » ينطق بفمه . ولكن كون هذه السلطة التي تمارس علينا ، مثل السلطة التي نمارسها على الآخرين ، تطغى على إطار هذا النشاط المتبادل ، وتمارس من أجل غايات ، ضمن حدود ووفقاً لقواعد تتجاوزنا ، لا يستتبع

كوننا جميعاً ودوماً عاجزين ، ولا أن هذه السلطة الجماعية ترفرف فوقنا ، دون علاقة معينة مع مواردنا الخاصة ومفاضلاتنا واستراتيجياتنا .

من النادر جداً أن تكون الموارد التي تستند عليها ممارسة السلطة ، جاهزة فوراً ، وأن تكون دون كلفة . وعلى الأغلب تكون تعبئة الموارد سابقة لممارسة السلطة ، وهذا السبق يكون أحياناً شاقاً وغير مؤكد ، إن الاستراتيجي الذي ينهد الى وضعها في العمل عليه أن يحصل مسبقاً على الامتياز أو أن يفاوض من أجله . ما عدا في حالة الاحتكار للثروات الطبيعية غير القابلة للاستبدال إطلاقاً ، أو أيضاً في الوضعية الشبيهة بالعبودية التي تخيلهاماركس ، حيث يستطيع مالكو وسائل الانتاج أن يضعوا تحت رحمتهم البروليتاريين الذين لا يملكون إلا قوة العمل ، تكون الموارد ، التي يعتبر امتلاكها شرطاً مسبقاً لممارسة السلطة ، غرضاً لصفقة ، حتى ولو كانت حدود التبادل بعيدة عن الانصاف .

إن امتلاك الموارد هو إذن موضوع خلاف ، والأكثر عرضة للخلاف من بينها ، هي الفكرة المسبقة الإيجابية للمنفذين وبالتحديد هؤلاء الذين ينبغي تنسيق مساهماتهم من قبل القادة . كما أن التفاوض حول الموارد (Inputs) هي فترة لا تقل أهمية عن تقاسم المنتوجات (Outputs) . وبما أن هاتين المرحلتين مرتبطتان الواحدة بالأخرى عبر لعبة السوابق ، ينتج عن ذلك أن علاقة السلطة يمكن أن تراقب على الأقل جزئياً ، ليس فقط من قبل الذين يمارسونها ، ولكن كذلك من قبل الذين تمارس عليهم . إذا قبلنا إذن أن نعتبر السلطة بمثابة كمية ، على سبيل المثال باعتبارها الفاعلية الأكبر للتنظيم الجماعي بالنسبة للغايات التي حددها لنفسه ، أو بشكل معاكس أيضاً باعتبارها النزوع الطبيعي البارز الى حد ما للمجموعات والأفراد نحو التعاون ، فإننا نتفق على أن هذه الكمية متغيّرة ، وبأن الأنظمة السياسية بالمعنى الواسع للكلمة ، أي أنظمة التعاون التي تحققت من أجل تأمين مشاركة أعضاء المجموعة في تحقيق الأغراض المشتركة ، لها نتائج غير متعادلة كثيراً تبعاً للطريقة التي تدفع بها الموارد والأشخاص وأدوارهم وموجباتهم .

• Bibliographie. — Aron, R., « Macht, power, puissance », *Archives européennes de Sociologie*, 1964, V, 1. — Balandier, G., *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1967; éd. rév. 1978. — Bales, R. F., *Interaction process analysis : a method for the study of small groups*, Cambridge, Addison-Wesley, 1950, Folcroft, Folcroft Editions, 1970. — Barnard, C. I., *The functions of executive*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1938, 1968. — Boudon, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, PUF, 1977. — Crozier, M., *Le phénomène bureaucratique*, Paris, Seuil, 1963; *La société bloquée*, Paris, 1970. — Dahl, R. A., « The concept of power », *Behavioral Science*, II, 3, 1957, 201-215; *Modern political analysis*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1963. — Deutsch, K. W., *The nerves of government : models of political communication and control*, New York, Free Press, 1963, 1966. — Easton, D., *A systems analysis of political life*, New York, Wiley, 1965. Trad. : *Analyse du système politique*, Paris, A. Colin, 1974. — Goldhamer, H., Shils, E., « Types power and status », *American Journal of Socialogy*, XLV, 1939, 171-182. — Harsanyi, J. C., « Measurement of social power, opportunity costs, and the theory of two-person bargaining games », *Behavioral Science*, VII, 1, 1962, 67-80. — Jouvenel, B. de, *Du pouvoir : histoire naturelle de sa croissance*, Genève, Bourquin, 1947; *De la souveraineté : à la recherche du bien politique*, Paris, M. T. Génin, 1955; *De la politique pure*,

Paris, Calmann-Lévy, 1963. — LASWELL H., KAPLAN, A., *Power and society*, New Haven, Yale Univ. Press, 1950, 1961. — MARCH, J. G., « An introduction to the theory and measurement of influence », *American Political Science Review*, XLIX, 2, 1955, 431-451 ; « The power of power », *in* EASTON, D., *Varieties of political Theory*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1966, 39-70. — MARCH, J. G. et SIMON, H. A., *Organizations*, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris, Dunod, 1974. — MILLS, C. W., *The power elite*, New York, Oxford Univ. Press, 1956. Trad. : *L'élite au pouvoir*, Paris, Maspero, 1969. — MORENO, J. L., *Who shall survive ? Foundations of sociometry, group therapy and sociodrama*, Beacon, Beacon House, 1934. Trad. : *Fondements de la sociométrie*, Paris, PUF, 1954. — PARSONS, T., « On the concept of political power », American Philosophical Society, *Proceedings*, CVII, 3, 1963, 232-262. — RIKER, W. H., « Some ambiguities in the notion of power », *American Political Science Review*, LVIII, 2, 1964, 341-349. — ROUSSEAU, J.-J., *Du contrat social**. — SIMON, H. A., *Models of man : social and rational ; mathematical essays on rational human behavior in a social setting*, New York, J. Wiley & Sons, 1957. — WEBER, M., *Le savant et le politique* ; Economie et société**, t. I, partie I, chap. 3.





العقلانية Rationalité

تستعمل العلوم الاجتماعية مفهوم العقلانية في عدة معانٍ . يسمى الفعل عقلانياً في تراث العلم الاقتصادي ، على الأقل كما عبر عنه باريتو (Pareto) (**بحث علم الاجتماع العام**) ، عندما يكون موضوعياً ، متكيفاً بشكل جيد مع الأهداف التي يسعى إليها الشخص . فالعقلانية تعني في هذه الحالة تكيّف الوسائل مع الغايات . أما الاقتصادي الحديث فيعرّف من جهته السلوك العقلاني بصفته اختيار الفرد للفعل الذي يفضله من بين كل الأفعال التي تتوفر له إمكانية إنجازها ، وباختصار بصفته خياراً متوافقاً مع أفضليات معينة . يميل هذا التعريف ـ لنذكر ذلك بالمناسبة ـ الى إدخال فرضية لا يمكن دحضها اعتباراً من الوقت الذي تكون فيه الافضليات مستقرأة ، كما هي الحال دائماً ، على أساس أفعال مراقبة . ويمتنع الاقتصادي بصورة عامة عن تطبيق مفهوم العقلانية على الغايات نفسها . مع ذلك نقول عن فاعل إنه غير عقلاني إذا سعى وراء غايات متناقضة أو إذا كانت أفضلياته متنافرة (غير متعدية) . في علم الاجتماع ، إن مفاهيم **العقلانية بالنسبة للغايات** (فيبر Weber) ، **وبالفعل المنطقي** (باريتو) **والأدواتي** (بارسونز) و Wozu-Motive (أدواتي) (شوتز ـ Schütz) هي عملياً مترادفات وتدل على فعل يستعمل وسائل متكيفة مع الغايات التي يُسعى إليها . ولكن فيبر يدخل كذلك مفهوم **العقلانية بالنسبة للقيم** لوصف فعل لا يتكيف مع الغايات وإنما مع القيم . وهكذا فإن تضحية البطل هي **عقلانية بالنسبة للقيم** . أما Weil-Motive (دوافعي) لشوتز فتدخل مفهوماً قريباً من فكرة فيبر عن العقلانية بالنسبة للقيم .

في الحالات السابقة ينطبق الوصف **العقلاني** على **أفعال** . ولكن يمكن أن ينطبق كذلك على **مقولات** تفسيرية . نقول في هذه الحالة عن مقولة معينة (أو مجموعة من المقولات) أنها عقلانية إذا كانت متطابقة مع المعرفة (بالمعنى العلمي للكلمة) التي نملكها حول الموضوع ، أو متفقة مع قوانين « الروح العلمية » . (راجع النقاش الكلاسيكي حول الصفة **العقلانية** أو **غير العقلانية** للمعتقدات والخرافات المعروفة في المجتمعات القديمة أو الأوهام والأيديولوجيات في المجتمعات الحديثة .

يطرح مفهوم العقلانية مشاكل عديدة تتعلق بالتعريف ، حتى في حال تكيّف الوسائل مع الغايات في شكله الأبسط . وبصورة عامة ، إذا كان ثمة مجموعة **جاهزة** من الوسائل للتوصل الى

غاية ، وإذا كانت هذه الوسائل يمكن أن **تنتظم بشكل كامل** بالنسبة لمعيار **واحد** (يمكن لهذا المعيار أن يكون الكلفة ، أو التعب أو إمكانية الوصول الى كل معيار) ، فإن الفعل العقلاني يكون هو الفعل الذي يستعمل الوسيلة الأفضل بالنسبة لهذا المعيار . ولكن هذه الشروط (نظام **كامل** بالنسبة لمعيار **وحيد** من مجموعة **جاهزة** من الوسائل) يمكن ألا تكون جميعها (وغالباً ما لا تكون جميعها) مجتمعة . وإذا كانت كذلك موضوعياً فيمكن ألا تكون كذلك في وعي الفاعل الذي يمكن على سبيل المثال ألا يكون عالماً بوجود هذه الوسيلة أو تلك . إن مفهوم العقلانية ، بالمعنى التكيفي للكلمة ، ليس محدداً إذن بطريقة وحيدة التفسير إلا في أوضاع محدودة .

من جهة أخرى ، ساهمت نظرية الألعاب في إظهار أنه ينبغي إضافة تعريفات متعددة الى فكرة العقلانية ، اعتباراً من الوقت الذي تصاب فيه العلاقات بين الوسائل المتوفرة للوصول الى غاية معينة ، بشك موضوعي . لنفترض أنني باستعمالي للوسيلة م أستطيع أن أربح س ليرة باحتمال ب ، وأن أخسر سَ ليرة باحتمال 1 – ب ، وباستعمالي مَ يمكنني أن أربح ص ليرة باحتمال ج وأن أخسر صَ ليرة باحتمال 1 – ج . من الواضح أن حل اللعبة سيتغيّر مع قيم س ، سَ ، ص ، صَ ، ب ، ج . إذا كانت س وص وصَ صغيرة ولكن سَ كبيرة ؛ إلا إذا كانت 1 – ب صغيرة ، يكون عقلانياً اختيار مَ ، أي تقليل الأخطار أو « الأسف » الذي نتحمله (معيار والْد -Wald) . وبالفعل ، إن الربح الذي يمكنني أن آمل به في هذه الحالة عبر لعب مَ يكون ضعيفاً ، ولكن الخسارة المحتملة تكون هي أيضاً كذلك ، في حين أن م تعرضني لخسارة مهمة . على العكس ، إذا كانت س كبيرة وكانت سَ وص وصَ صغيرة إلا إذا كانت ب صغيرة ، يكون عقلانياً اختيارم ، أي زيادة الأرباح الممكنة الى حدها الأقصى (معيار سافاج ـ Savage) . في هذه الحالة ، تعرضني م فعلياً لخطر معتدل ، ولكنها تسمح لي بأن آمل في أرباح مهمة إذا كان الحظ بجانبي . ففي هذين الوضعين ، ينبثق شكل العقلانية (التقليل من **الأسف** المحتمل ، رفع **الأرباح** المحتملة الى حدها الأقصى) من بنية الوضع الذي يسوده الشك . ثمة كل الفرص بتعابير أخرى ، بأن يتبنى عفوياً مراهن معيّن بمواجهة الوضع الأول ، عقلانية من نمط معيار والْد ، وبمواجهة الوضع الثاني يتبنى عقلانية من نمط معيار سافاج . ولكن ليس من الصعب تصور عدد من الحالات الوسيطة ، حيث لا يفرض الوضع الذي يسوده الشك . لا المعيار الأول ولا المعيار الثاني . في هذه الحالة يتعلق المعيار الذي يتبناه مراهنمعيّن بشكل جوهري ، بحالته النفسية وموارده . ثمة حالة ثالثة بارزة : إذا عرفنا القيم ب وج وإذا كان الخيار تكرارياً ، يمكننا اختيار الوسيلة التي تعطي « أملاً أكبر في الربح » أو الأمل الأضعف في الخسارة » (معيار لابلاس ـ Laplace) . ولكن هنا أيضاً ، تقتضي الملاحظة أن المعيار لا يفرض نفسه بصفته تعريفاً « طبيعياً » للعقلانية إلا بالنسبة لبعض قيم الثوابت ، ب ، ج ، س ، سَ ، ص ، صَ . وبالنسبة لقيم أخرى يتردد المراهنون ويختارون شكلاً من العقلانية المختلفة حسب حالتهم النفسية أو مواردهم . وبتعابير أخرى ولكي نوجز ، ثمة **بعض الأوضاع** التي يسودها الشك يكون لها بنية

(*) نظرية الألعاب ، جزء من « نظرية القرار » ، تتعلق بالقرارات الواجب اتخاذها في وضع أصبح مشكوكاً فيه بواسطة القرارات الممكنة لأشخاص آخرين (منافسين أو شركاء) (المترجم) .

«تفرض» على كل مراهن ، أيا تكن حالته النفسية وموارده ، شكلاً خاصاً من العقلانية . ولكن الأمر يتعلق بحالات خاصة . في الحالة العامة ، لا تفرض بنية الوضع الذي يسوده الشك بصورة أكيدة معياراً عقلانياً بالنسبة للأوضاع الأخرى . في هذه الحالة ، يكون لدى سلوك المراهن كل الفرص لأن يتعلق بمتغيرات غير تلك التي تحدد بنية الوضع . إنه يتعلق من ناحية أولى بموارد المراهنين ، والى حد ما ، بمتغيرات نفسانية . هذه التمييزات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لعالم الاجتماع : إنها تبيّن أن بنية الوضع الذي يسوده الشك والخصائص الاجتماعية للمقرر (موارده) ، هي وفقاً للاسلوب الاحصائي ، متغيّرات ذات **نشاط متبادل** : إن بعض البنى المتسمة بالشك تفرض عقلانية خاصة . في هذه الحالة يمكن أن يتعلق سلوك المقرر بشكل ضعيف بخصائصه الاجتماعية . وثمة بنى أخرى متلائمة مع مختلف أشكال العقلانية ؛ وفي هذه الحالة ، يكون لدى السلوك فرص للارتباط بمتغيرات مثل موارد المقرر .

تتضمن الملاحظات لازمة جوهرية . لنتفحص مجدداً الوضع المتسم بالشك المذكور سابقاً وبنيته (أي الثوابت ب ، ج ، س ، سَ ، ص ، صَ) . وبالنسبة لبعض تركيبات قيم هذه الثوابت (أي بالنسبة لبعض بنى الوضع المتسم بالشك) ، ثمة معيار للعقلانية يفرض نفسه بالنسبة للمعايير الأخرى ، أياً تكن الحالة النفسية للمقررين ومواردهم . في هذه الحالة ، يكون نموذج **الانسان الاقتصادي** (الذي يفترض وجود أفراد قابلين للتغيّر المتبادل ويتمتعون بعقلانية مماثلة) ملائماً . وبالنسبة لبنى أخرى ، لا يفرض أي معيار للعقلانية نفسه على الأخرى . وفي هذه الحالة ، يكون نموذج **الانسان الاجتماعي** ملائماً (ترتبط العقلانية بالخصائص الاجتماعية للفاعل ، وربما القيم التي يعتقد بها) .

لقد تفحصنا فيما سبق حالة القرار في ظل شروط الشك . ومن المفيد الآن تفحص القرارات في وضعية النشاط المتبادل . عندما تكون أفضليات المقررين متلائمة تماماً ، فإن تعريف مفهوم العقلانية لا يطرح قضايا خاصة : يكون الفاعلون عقلانيين إذا أقدموا على خيارات تسمح بالوصول الى وضع يعتبره الجميع الأفضل ، من وجهة نظرهم . توجد كذلك حالات يكون الفاعلون فيها محكومون بالتسوية : حتى ولو كنت أفضّل أ على ب فإني أرى بوضوح أنه علي الاكتفاء بالباء . في المقابل ، يقبل شريكي بالاكتفاء بـ بَ والتخلي عن أَ التي يفضلها . وتطبق فكرة العقلانية دون صعوبة على الحالة الأولى (تعاون أو تقارب) كما على الثانية (تسوية) . ولكن توجد كذلك أوضاع للنشاط المتبادل تكون بنيتها في وضع حتى ولو افترضنا الشخص واعياً وعالماً بثوابت هذه البيئة ، يكون من الصعب عليه تحديد « الحل العقلاني » ، أي اختيار السلوك المؤدي الى النتائج الأفضل من وجهة نظره . إن البنية المسماة **مأزق السجين** نموذجية في هذا الصدد بفعل الحكاية التي يستعملها احياناً منظرو نظرية الألعاب لتوضيحها . لنفترض أن فاعلين اثنين يمكن لكل منهما أن يختار بين الفعلين أ و ب وأن الأول لديه النظام التفاضلي التالي : ب أَ ، أ أَ ، ب بَ ، أ بَ (إن الوضع الذي يفضله يكون عندما يختار هو نفسه بَ في حين يختار الآخر أ ، ثم يأتي بالترتيب التفاضلي الوضع الذي يختار فيه كل منهما أ ، الخ) . أما فيما يتعلق بالثاني فيكون نظامه التفاضلي أ بَ ، أأَ ، ب بَ ، ب أَ (أي أنه يفضل الأوضاع التي يختار فيها الأول أ . ويختار هو

نفسه ب ، ثم الوضع الذي يختار فيه الأول وهو نفسه أ ، الخ .) . كما نرى ، فإن الاثنين متفقان على وضع أ أ وب ب في الترتيب ، في نقطة المركز من سلم أفضلياتهما ، ولكنهما يتعارضان في أفضلياتهما بالنسبة لوضعي أ ب و ب أ . في هذه الحالة ، يكون عقلانياً بالنسبة لكل واحد أن يختار ب ، التي تعتبر « استراتيجياً مهيمنة » (إن ب هي خيار أفضل من أ لكل واحد من الفاعلين ، أياً يكن خيار الآخر) . ولكن هذا الخيار « العقلاني » من جهة الفاعلين يقود الى « الحل » ب ب الذي لا يأتي إلا في الدرجة الثالثة في ترتيب أفضليات الفاعلين . نقول إننا إزاء عملية **توازنها ذات أفضلية ثانوية** . يمكن توضيح هذه الحالة البارزة كما يلي : ثمة مرشحان لانتخابات الرئاسة عليهما أن يحددا ما إذا كان عليهما أن يمتنعا عن حملة ملصقات (أ) أم لا (ب) . ثمة كل الفرص لأن يكون لترتيب الأفضليات البنية الواردة أعلاه . وبالفعل ، يفضل الأول ب أ (يقوم بالحملة ويمتنع الثاني ، وإذا افترضنا أن الحملة كان لها فعالية ، فبإمكانه أن يأمل بربح أصوات فيها ، ثم أ أ (كلاهما يمتنع عن الحملة ، ولا واحد منهما يربح أصواتاً منها ولا يبذر أموال حزبه) ، ثم ب ب (الاثنان يقومان بالحملة ، لا أحد يربح أصواتاً وكل منهما يبذر أموال حزبه) ، ثم أ ب (يقوم الآخر وحده بالحملة ويربح أصواتاً) . وكذلك الأمر بالنسبة للثاني الذي يكون لديه ترتيب أفضلياته أ ب ، أ أ ، ب ب ، ب أ . ولكن ، ولأسباب دفاعية وهجومية ، لكل واحد منهما المصلحة في اختيار ب (القيام بالحملة) . الأمر الذي يكون فيه الوضع المتحقق نهائياً هو ب ب (التبذير دون فائدة لأي منهما) . ثمة مثل آخر كلاسيكي عن وضع تعتبر بنيته ملتبسة (بمعنى أنه من الصعب تحديد الفعل الذي يشكل الجواب الأكثر « عقلانية ») هو الذي تؤدي فيه الأفعال الممكنة أ وب الى نتائج متناقضة في الزمن (اللذة المباشرة للمدخن والأخطاء المتحققة على المدى الطويل ؛ سياسة « بعدي الطوفان » ، الخ .) ، ثمة بنى أخرى لا تكون غامضة وحسب ، وإنما تحث الفاعلين على اتخاذ قرارات لديها كل الفرص لاعتبارها سيئة . لنفترض مثلاً أني أعقد جلسة في إحدى اللجان ولدي الخيار بين أن أملأ مركزاً شاغراً اليوم مختاراً بين مجموعة من المرشحين ذات مستوى هزيل ، وبين أن أترك المركز شاغراً بانتظار مرشح مؤهل يتقدم للوظيفة . في هذه الحالة ، تدلني القواعد المتعلقة بدوري كمفوّض أن الخيار العقلاني (في هذه الحالة : الخيار المتفق مع القواعد الضمنية التي قبلتها بقبولي الاجتماع في اللجنة) يقضي بتأجيل الاختيار . ولكن من جهة ثانية ، أعرف أنني إذا كافحت لكي يبقى المركز شاغراً ، لدي كل الفرص لاستعداء المرشحين وممثلي الموظفين داخل اللجنة . وإذا اخترت التصالحية ، فإنني أتحاشى المساوىء التي علي أن أتحملها على المدى القصير . وعلى المدى الطويل ، لو فعل كل الناس مثلي ، فسينجم عن ذلك مساوىء مؤكدة . ولكن المساوىء تكون جماعية بدل أن تكون فردية . فضلاً عن عدم إدراكها فوراً . وأخيراً ، ثمة فرص لأن أنجو شخصياً من التأثر بها .

تبيّن هذه التحليلات أن مفهوم العقلانية صعب التحديد غالباً . ففي بعض الأوضاع ، يمكننا أن نحسم دون تردد : الفعل أ عقلاني ، والفعل ب غير عقلاني . ولكن في العديد من الأوضاع ، من الصعب بالنسبة للفاعل الاجتماعي أن يحدد الخيار العقلاني . أي الخيار القابل لأن يؤدي الى النتائج الأكثر مطابقة مع أفضلياته .

لقد أشار باريتو الى أن الأفعال « المنطقية » (التي نسميها اليوم بالأحرى الأفعال العقلانية) ، وهي تلك التي تتميّز بالتطابق بين الغايات والوسائل ، تحتل مكاناً محدوداً في الحياة الاجتماعية . ولكن من المهم أن نرى أنه لا يدرج في الأفعال غير المنطقية ، الأفعال القابلة للتفسير بواسطة العرف والمعتقدات والدوافع ، وحسب ، وإنما كذلك الأفعال المولّدة لنتائج متنافرة بالنسبة للأغراض التي يسعى إليها الفاعلون (راجع مقالة باريتو) . لقد برهنت نظرية الألعاب **أولاً** أن بعض أوضاع التقرير في ظل شروط من الشك وبعض أوضاع التقرير في ظل شروط النشاط المتبادل المطبوعة بالتعارضات في أنظمة الأفضليات الخاصة بالفاعلين تميل الى انتاج تنافر بين الأغراض المسعى إليها والنتائج الحاصلة (راجع الأمثلة أعلاه) . وقد برهنت النظرية السوسيولوجية **استدلالياً** ، بواسطة تحليل الأوضاع الواقعية ، أن التنافر بين الأغراض السعى إليها والنتائج الحاصلة ، كانت نتيجة مألوفة للعديد من أوضاع النشاط المتبادل . فقد شددت على الآثار غير المنتظرة التي تتجاوز بشكل مألوف مقاصد الفاعلين . وشددت النظرية السياسية من جهتها على أن نتائج فعلٍ معيَّن ـ ولا سيما نتائج قرار تحقق على مستوى النظام السياسي ـ تتضمن دوماً نتائج غير قابلة للتوقع . هذه الملاحظة تثبت صحة توصية هايك (Hayek) وبوبر (Popper) ، التي تقضي بأن الهندسة المجزأة ، والإحكام المحدود والتدريجي يكونان مفضلان دوماً على التغيير المخطط ، لقد تم تنظيم هذه النظرة من قبل بريبروك (Braybrooke) وليندبلوم (Lindblom) اللذين يريان في **التدرج** القاعدة الأعم للفعل وفي النهاية التعريف الوحيد الممكن للعقلانية . وفي الواقع تستند توصية بريبروك وليندبلوم على الاستدلال التالي : إن فعلاً معيناً (ومن باب أولى الفعل السياسي) يتضمن دوماً نتائج غير متوقعة . إنها تتحقق إذن دوماً في ظل شروط تشكيكية . في هذه الحالة ، تقوم العقلانية على استعمال الاستراتيجية الضامنة لحد أدنى من الخطر ، أي الاكتفاء بتدابير لدينا الشعور بأننا نستطيع استباق نتائجها . في الحقيقة ، ليس مؤكداً أننا نستطيع منح هذه القاعدة وهذا التعريف للعقلانية التي تتضمنها ، قيمة عامة . ومما لا شك فيه أن الكثير من الكوارث تنجم عن تصاميم إصلاح المجتمعات المستوحاة من هم العدالة والمروءة . ولكن كوارث أخرى وعمليات كثيرة من فساد المؤسسات الاجتماعية تنجم كذلك عن تسلسل القرارات التدريجية (راجع مثلاً تسلسل التنازلات التي قدمها الحلفاء لألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية) .

إن نظرية الألعاب والنظرية السوسيولوجية والنظرية السياسية تتجه إذن نحو اقتراح ابيستمولوجي أساسي : لا يمكن أن يوجد تعريف **عام** لمفهوم العقلانية . في بعض الحالات ، قد يكون أكثر « عقلانية » السعي الى التقليل من الخسائر المحتملة بدل رفع الأرباح المحتملة الى حده الأقصى ، وفي بعضها الآخر قد يكون أكثر عقلانية السعي الى رفع الأرباح الى حدها الأقصى . في مثل هذه الحالة يؤدي فعل متبصر ومتدرج الى نتائج سعيدة . وفي حالات أخرى ، قد يدشّن عملية تدهور يمكن أن تظهر غير قابلة للتوقف . ينبغي إذن أن تدرك العقلانية باعتبارها نسبية ، أي مرتبطة ببنية الأوضاع . وبالطبع ، ينبغي كذلك أن تدرك باعتبارها مرتبطة بموقع الفاعلين وبصورة عامة بخصائصهم . يمكن أن تكون عقلانياً لو كنت ثرياً ، وغير عقلاني لو كنت فقيراً ، أن أغامر بمبلغ متواضع أملاً بربح جوهري . يقتضي أن نلاحظ حول هذه النقطة أن مراقباً معيناً

عندما يفسر سلوك الشخص المراقب بأنه غير عقلاني فإن ذلك ينجم في أغلب الأحيان من أنه يسقط بغير حق المعطيات المميّزة لوضعه الخاص على وضع الشخص المراقب . يكون لديه حينئذٍ ميل الى تفسير سلوك الشخص المراقب باعتباره ناجماً عن « مقاومة للتغيير » غامضة وغير عقلانية ، حيث يتعلق الأمر بسلوك عقلاني بالنسبة لوضع الشخص المراقب نفسه .

ننتقل الآن الى السؤال المعقد الذي يطرحه مفهوم **العقلانية** ليس في فهمه التكيفي بين الوسائل والغايات وإنما في معناه الإدراكي . يمكن إيجاز هذا السؤال على الشكل التالي : هل أن المعتقدات والأوهام التي نلاحظها في المجتمعات القديمة وكذلك في المجتمعات الحديثة هي عقلانية أم غير عقلانية ؟ وبتعابير أخرى ، هل تتعلق بمقولات أو بمجموعات من المقولات ذات الجوهر المختلف أساساً عن المقولات التي تعتبر علمية أو أنها تختلف عن هذه الأخيرة بالدرجة أكثر مما تختلف عنها بطبيعتها ؟

يمكن تمييز ثلاثة أنماط مبسطة من الإجابات : فبناء للنمط الأول من الإجابات ، إن الرؤية الخاطئة هي التي تفسر المعتقدات والأوهام بصفتها مقولات إدراكية : وفقاً لهذه الطريقة في رؤية الأشياء ، يكون للمعتقدات والأوهام مدى ووظيفة **تعبيرية** وليس **إدراكية** . عندما يقول البورورو (Bororo) أنهم من الأرارا (Arara) أو يعلن الثوريون وصول اليوم الكبير ، فإن هؤلاء وأولئك يعبرون عن مشاعرهم أقل مما يعبرون عن اعتقادهم في حالات للأشياء حاضرة أو آتية ـ الشعور بالانتماء الى مجموعة قبلية في الحالة الأولى ، والانتماء الى مجموعة معذبي الأرض في الحالة الثانية . وبناء للنمط الثاني من التفسير ، التقليدي منذ كونت (Comte) والذي نصادفه مثلاً في الأعمال الأولى لليفي ـ بروهل (Levy-Bruhl) ، تكون المعتقدات والأوهام مقولات تتمتع بالنسبة للشخص بقيمة إدراكية ولكنها مجردة من هكذا قيمة بالنسبة للمراقب الذي ينتمي الى ثقافة متأثرة بالروح العلمية أو متميّزة على حد قول ليفي ـ بروهل ، بعقلية « منطقية » . يكون الوهم هنا ميّزة الشخص المراقب . وبناء للنمط الثالث من التفسير غالباً ما تكون الأوهام والمعتقدات مقولات عقلانية مراعاة لحالة المعارف في الإطار العام الذي تراقب فيه والتي لا تبدو غير عقلانية للمراقب إلا لأن هذا الأخير تتوفر له أدوات عقلية أكمل وأعقد . وفي هذا المعنى ، ليست التصورات المناخية الخرافية التي نصادفها في المجتمعات القديمة غير عقلانية لا أكثر ولا أقل من نظرية ديكارت عن الحيوانات الآلية (Animaux-machines) . فبناء لهذا التصور الثالث ، تكون الأوهام والمعتقدات أو النظريات الميتافيزيقية « عقلانية » . والانطباع غير العقلاني الذي يشعر به المراقب هو ببساطة أثر وهم « إجتماعي ـ مركزي » على حد قول بياجيه . فهنا نجد الوهم إذن لدى المراقب .

إن الطريقة الجيدة لمعالجة هذا النقاش تقوم هنا أيضاً كما يبدو ، على أخذ وجهة نظر النظرية السوسيولوجية للفعل . ينبغي أن تدرك الأوهام والمعتقدات باعتبارها استجابات لأنظمة النشاط المتبادل . ففي مجتمع يميل فيه الأفراد ، أيا يكن انتماؤهم الطبقي إلى التقدير بأنهم سيخسرون أكثر مما يربحون من انقلاب في البنى الطبقية ، فإن « نظرية » تضفي

الشرعية على النظام الإجتماعي يكون لديها كل الفرص لأن تفرض نفسها وتستمر ما دام الأفراد في الوضع نفسه وبالتالي لديهم ، على قول باريتو ، « المشاعر » نفسها . وهكذا، في مجتمع من النمط الاقطاعي أو شبه الاقطاعي ـ مثل اليابان الزراعية في بداية القرن العشرين أيضاً ـ يقيم المزارعون مع المالكين العقاريين علاقات معقدة . فهؤلاء الأخيرون يستولون دون شك على جزء من إنتاج عملهم ، ولكنهم يقدمون هم في المقابل خدمات مساوية لتلك التي تضعها المصارف أو شركات التأمين أو نظام الضمان الاجتماعي تحت تصرف عملائها في المجتمعات الصناعية . يبرهن التاريخ أنه قد يكون صعباً في مثل هذه الحالة ، السعي الى مواجهة المزارعين مع المالكين وإحلال ميتولوجيا صراع الطبقات الماركسية محل ميتولوجيا النظام الطبيعي . إن « نظرية » النظام الطبيعي تبرر **بالتأكيد** النظام الاجتماعي ، ولكن من التبسيط أن نرى فيها افيوناً تقوم الطبقة المهيمنة بفضله بإخضاع الطبقة المهيمن عليها . وبشكل أبسط ، تظهر نظرية النظام الطبيعي للمزارع تعبيراً أكثر تلاؤماً عن نظام العلاقات التي يقيمها مع المالك من نظرية صراع الطبقات (راجع مقالة المعتقدات) . لذلك نرى في اليابان في بداية القرن أن الميتولوجيا الماركسية لم تظهر في الأرياف إلا لمصحلة الانقلابات الاقتصادية والتغييرات التي سببتها في وضع بعض الأفراد مقتلعة إياهم من النظام التقليدي للعلاقات الاجتماعية . وعبر تعميم أمثولة هذا المثل ، يمكننا بتعابير أخرى ، أن نضع الفرضية التالية وهي أن الفرد عندما ينتسب الى معتقد معيّن أو يتمسك في معتقد معيّن ، ويرفض الانتساب الى معتقد بديل ،فذلك لأن المعتقد الأول يظهر له أنه يعبّر بشكل أفضل وأنفع عن معنى الوضع الذي هو فيه . من الممكن أن يميل المراقب ، وبخاصة إذا تعلق الأمر بمراقب **ملتزم** ، الى اعتبار معتقدات الشخص المراقب غير عقلانية (أي مناقضة في هذه الحالة لمصالح الشخص المراقب كما يفهمه المراقب) . وفي أغلب الحالات ، يسمح مع ذلك التجرد باعتبار انتساب الشخص المراقب الى معتقد معيّن ، يفسّر بكونه يرى فيه تفسيراً مرضياً للوضع الذي يوجد فيه ودليلاً فعالاً للفعل . وإذا أخذنا مثلاً آخر : لماذا تتطور حركة تقدير **للثقافة** (Bildung) في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر ؟ يحصل ذلك أساساً لأن الجامعيين الذين كانوا يملكون تقليدياً نفوذاً مهماً في الدولة البروسية ، رأوا أهميتهم مهددة بواسطة التطور الاقتصادي المدهش في الثلث الأخير من القرن . هذا التطور الذي كان يدفع صناعيين الى واجهة المسرح . ومن الطبيعي أن الجامعيين لم يكن يمكنهم الاكتفاء بالنحيب على نتائج التطور الصناعي . فذلك لم يكن ليفيدهم . كان يقتضيهم ، على حد قول باريتو ، أن يترجموا « مشاعرهم » و« رواسبهم » بشكل « اشتقاقات » ، أي « نظريات » تبرهن بالمناسبة أن التهديد الذي يزحف على قيمهم هم يهدد المجتمع بمجمله . لذلك راحوا يتهكمون على النفعية الانكليزية ويطورون دون كلل فكرة المواجهة بين الثقافة والحضارة ويواجهون بين التفاهة الانكليزية والثقافة الألمانية . إن « مشاعر » الجامعيين الألمان وعمليات النقل (« الاشتقاقات ») التصورية و« النظرية » هذه المشاعر التي أنتجوها حينئذٍ ، تظهر قريبة للفهم بشكل كامل عندما نعيدها الى وضعها .

من بين أنماط التفسير الثلاثة المذكورة أعلاه يكون النمط الثالث إذن هو الأنفع بقدراته

الكامنة . وذلك شرط إعادة صوغه في لغة نظرية الفعل . فالمعتقد أو الخرافة أو « النظرية » تمثل دوماً تفسيرات متطورة أو وفقاً للحالة المقبولة من الفاعلين الاجتماعيين بفعل وضعهم كما يدركونه ويفسرونه . تقدم لهم هذه التفسيرات أدلّـة فعّـالة للفعل . في هذا المعنى ، يمكننا أن نقول إنها « عقلانية » حتى ولو كان يمكن أن تظهر للمراقب المتعجّـل أو الملتزم بصفتها « غير عقلانية » . لقد أبرزت هذه النقطة بوضوح كامل من قبل دوركهايم في كتاب **الأشكال الأولية** : قال إن الفرق بين الدين والعلم هو فرق في الدرجة وليس في الطبيعة . فكلاهما ينبغي أن يفسرا انطلاقاً من الجهد الذي حققه الفاعل الاجتماعي ليعطي نفسه أدلة فعل فعّـالة . وبـالنتيجة ، ينبغي أن نـدرك الخرافات والمعتقدات بصفتها أجوبة متكيفة مع أوضاع ذات بنى متغيرة ، أي **عقلانية** أساساً .

إن المتولوجيات الحديثة ، ومنها الاشتراكية على سبيل المثال ، ليست بكثر عقلانية من نظرية الحق الطبيعي ، وخرافة المتوحش الطيب وخرافات البورورو . ربما تكون النظريات المدرجة في الممارسات السحرية أقل تعقيداً ، وهي دون شك أقل فعّـالية ؛ وهي ليست غير عقلانية أكثر من النظريات العلمية . فهذه وتلك تتعلق ببساطة بأوضاع مختلفة ، ولكنها تشترك بالمعنى والوظيفة : فهي تقدم نقاط ارتكاز يمكن على أساسها إضفاء الشرعية بنظر الفاعل ، على الأغراض وعـلى طرائق الفعل . وهكذا تكون العقلانية التكييفية والعقلانيـة الادراكية بعـدين مرتبـطين بشكل وثيق ، لنفس الظاهرة .

• Bibliographie. — Allais, M., « Le comportement de l'homme rationnel devant le risque. Critique des postulats et axiomes de l'école américaine », *Econometrica*, XXI, *4*, 1953, 503-546. — Braybrooke, D., et Lindblom, C. E., *A strategy of decision. Policy evaluation as a social process*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1963. — Cazeneuve, J., *La mentalité archaïque*, Paris, A. Colin, 1961. — Crozier, M., et Friedberg, E., *L'acteur et le système. Les contraintes de l'action collective*, Paris, Le Seuil, 1977. — Durkheim, E., *Formes**. — Daval, R., *La logique de l'action individuelle*, Paris, puf, 1981. — Elster J., *Ulysses and the sirens : studies in rationality and irrationality*, Cambridge/Londres/New York, Cambridge University Press / Paris, Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, 1979. — Godelier, M., *Rationalité et irrationalité en économie*, Paris, F. Maspero, 1971. — Harsanyi, J., « Rational choice models of political behavior vs functionalist and conformist theories », *World politics*, XXI, *4*, 1969, 513-538. — Hayek, F. (von), *Scientism and the study of society*, Glencoe, The Free Press, 1952. Trad. franç. partielle, *Scientisme et sciences sociales. Essai sur le mauvais usage de la raison*, Paris, Plon, 1953. — Howard, N., *Paradoxes of rationality. Theory of metagames and political behavior*, Cambridge, mit Press, 1971. — Luce, R. D., et Raiffa, H., *Games and decisions. Introduction and critical survey*, New York, Wiley, 1957, 1967. — Maund, J. B., « Rationality of belief. Intercultural comparisons », *in* Benn, S. I., et Mortimore, G. W. (red.), *Rationality and the social sciences*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1976, 34-57. — Pareto, V., *Traité**. — Schütz, A., *in* Brodersen, A. (red.), *Alfred Schütz. Collection papers*. II. *Studies in social theory*, La Haye, Martinus Nijhoff, 1954. Simon, H. A., « A behavioral model of rational choice », *Quarterly journal of economics*, LXIX, *59*, 1955, 99-118. Reproduit *in* Simon, H., *Models of man. Social and rational. Mathematical essays on rational human behavior in a social setting*, New York, Wiley/Londres, Chapman & Hill, 1957, 241-260 ; « From substantive to procedural rationality », *in* Latsis, S. J. (red.), *Method and appraisal in economics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1976, 129-148. — Weber, M., « Les concepts fondamentaux de la sociologie », *in* Weber, M., *Economie et société**, chap. I, 3-59.

علم الأحياء الاجتماعي (البيولوجيا الاجتماعية) Sociobiologie

إن عبارة علم الأحياء الاجتماعي تصف نشاطاً قديماً . ولكن باعتباره علماً متكوناً يمكن أن يعود تاريخ ظهوره الى ظهور كتاب ولسون (E.O.Wilson) ، «Sociobiology; a new synthesis» ، (1975) . في شتى الأحوال ، لقد أصبح هذا العلم مرئياً مع هذا الكتاب من قبل العلوم الاجتماعية وقد تمت مناقشته بحدة من قبل هذه العلوم .

إن موضوع البيولوجيا الاجتماعية حسب دعاته ، يقضي بتفسير ظهور عدد معيّن من المؤسسات الاجتماعية انطلاقاً من معطيات النظرية الحديثة للتطور كما تطورت بعد داروين ، مؤدية الى داروينية جديدة معاصرة وإلى النظرية «المركبة» للتطور . وبعمله هذا ، فإنه يستند إلى مكتسبات علم الوراثة الحديث ، هذا العلم الذي يؤرخ لتأسيسه تقليدياً اعتباراً من أعمال مندل (Mendel) والذي عرف تجديداً مهماً بفضل تطور علم الأحياء الخاص بالجزئيات .

يتمثل نطاق البحث الخاص بالبيولوجيا الاجتماعية بصورة خاصة في عالم الحيوان . ولسون نفسه هو اختصاصي بالحشرات الاجتماعية . ولكن في الوقت نفسه ، يظهر بعض علماء الأحياء ومنهم ولسون ، القناعة بأن علم البيولوجيا الاجتماعية يمكن أن يقدم مساهمة في معرفة عدد معيّن من الظاهرات المتعلقة بالمجتمعات الانسانية . وهذا « الطموح » هو الذي حوّل البيولوجيا الاجتماعية الى موضوع للنقاش الأيديولوجي .

لنبدأ ببعض الأمثلة التي تهدف الى تجسيد طرائق وأغراض البيولوجيا الاجتماعية في نطاق علم اجتماع الحيوان . إن السؤال العام يقضي بتفسير التصرفات العدوانية وتنوعها . ففي أغلب أنواع الحيوانات نلاحظ في آن واحد ظاهرات عدائية متصاعدة يمكن أن تصل الى حد المعركة حتى الموت ، وظاهرات عدائية مراقبة تنتهي بانسحاب المغلوب . لقد بيّن سميث (John Maynard Smith) مستعملاً نظرية الألعاب أن الأفراد عندما يتسم تصرفهم بتوزيع معيّن لمختلف أنماط العدوان ، نحصل على « استراتيجية » ثابتة من وجهة نظر التطور « (Evolutionary Stable Stratégie) ، بمعنى أن كائناً مختلفاً لديه استراتيجية ثابتة للتطور مختلفة تكون أمامه فرص قليلة لأن يحظى بالانتقاء . ولكي نوضح هذه الفكرة يمكننا استعمال نموذج بسيط جداً . لنتخيل مجموعة من الناس تتضمن « صقوراً » و« حمائم » (ينبغي اعتبار هذين التعبيرين بمثابة استعارة تشير إلى نمطين من الأفراد) ؛ ولنفترض فضلاً عن ذلك ، أننا نستطيع أن نحدد كمية الربح والخسارة المتعلقة بمختلف أنماط المواجهة ، من خلال أثرها على القدرة التوالدية للأفراد . وهكذا ، في حال المعركة المتصاعدة الى حدها الأقصى ، نقر أن المغلوب سيصاب بخسارة ـ 100 والغالب سينال ربحا يساوي + 50 . وبصورة أدق ، نفترض أن صقراً يربح + 50 إذا قاتل حتى الموت مع صقر آخر وفاز عليه ؛ وأن الصقر المهزوم يحصد خسارة – 100 ؛ وعندما يواجه « صقر » « حمامة » يربح الصقر

الغالب دوماً بالتعريف 50 والحمامة صفر ؛ وعندما تحسن « حمامة » (تصرف العدوان المراقب) نتيجتها بخمسين في حال الانتصار ضد حمامة (بالطبع لا تستطيع حمامة أن تهزم إلا حمامة أخرى وليس صقراً) وتخسر – 20 في حال الهزيمة . وإذا تلاقى « صقر » مع صقر آخر يكون عنده إذن أمل بربح يساوي (50 – 100) × 1 / 2 = – 25 . أما الحمامة فيمكنها أن تأمل من جهتها (50 – 20) × 1 / 2 = + 15 في معركة ضد حمامة أخرى . لنفترض الآن أن حمامة (مختلفة) تظهر وسط مجموع من الناس متكونين فقط من « صقور » : يكون لدى « الحمامة » أمل بربح أعلى من ربح « الصقور » . فقدراتها التوالدية تكون أعلى من القدرة المتوسطة للصقور . وينبغي أن يشجع الانتقاء التبدّل الى أن يتحقق توازن معيّن في الحجم النسبي لفئتي السكان . كما نرى بسهولة أن « صقراً » مختلفاً سيتم تشجيعه بواسطة الانتقاء إذا ما ظهر وسط جمع من الحمائم . هذا المثل النظري (الذي يمكن أن يتعقد بسهولة بشكل يصبح معه أكثر واقعية) يمثل نموذجاً تفسيرياً « معقولاً » لظهور نمطي العدوانية والثبات النسبي لوجودهما الذي يلاحظ في بعض الحالات . ونلاحظ أنه يستعمل ، كما هي الحال بصورة عامة عند البيولوجيين الاجتماعيين (ولكن ليس عند جميع بيولوجيي الحيوان ، بما أن لورنز ـ K.Lorenz ، يضع مثلاً ، استثناء حول هذه النقطة) ، المبدأ الذي يعتبر أن أي انتقاء هو **فردي** . يفترض بتعابير أخرى ألا يتمسك الانتقاء الطبيعي بتبدل يكون فرضياً ملائماً للمجموعة وإنما غير ملائم أو محايد بالنسبة للفرد . وبتعابير أخرى أيضاً نسلّم أنه ليس ثمة انتقاء للمجموعات (Group selection) . إن نظرية الألعاب تسمح بالفعل بالبرهنة أن « استراتيجية ثابتة من وجهة نظر التطور » يمكن أن تتعلق بتوازن أدنى من الكمال . لنستعد المثل العددي السابق : إن جمعاً من السكان مؤلف فقط من «الحمائم» يكون في حالة من «عدم التوازن » بما أن « صقراً» مختلفاً يمتلك أفضلية ويتم بالتالي انتقاؤه . يتم إذن التوصل إلى التوازن « من وجهة نظر التطور » عندما يتضمن جمع من السكان نسبة معينة محددة تماماً من « الصقور » ونسبة معينة محددة تماماً كذلك من « الحمائم » (أو في التفسير الآخر للنموذج ، عندما يظهر كل فرد نمطي التصرف مع احتمالات محددة وغير لاغية) . ولكن من الواضح أن هذا التوازن هو أدنى من الكمال ، بمقدار ما يمتلك كل فرد في جمع من السكان يتكون فقط مثلاً من حمائم ، أملاً في ربح أعلى من الربح الذي يضمنه الوضع المتوازن ، في المتوسط . هذه الحالة البارزة تقوم من وجهة نظر شكلية بتقريب التحليلات التي يقدمها شيلنغ (Schelling) في كتاب **طغيان القرارات الصغيرة** . وبالفعل نجد في هذا الكتاب أمثلة عديدة عن أنظمة التبعية المتبادلة مؤدية الى توازنات أدنى من الكمال في المعنى الوارد أعلاه . تقتضي أيضاً الإشارة ، ضد التفسير الحرفي جداً للانتقاء الفردي ، الى أهمية الحالة التي يتدخل فيها التبدل في مجموعة صغيرة الحجم ومعزولة بيئياً . إذا كانت مناسبة ، تستطيع أن تفرض نفسها بشكل أسهل مما لو كانت في مجموعة أكبر تنتمي الى نفس النوع . فالأول متمتعاً بتفوقه ، يمكنه إذن أن يلغي الثاني .

وبالطريقة نفسها ، أي بواسطة مخطط (مقتبس مباشرة من الداروينية الجديدة) الانتقاء الطبيعي الفردي ، يفسر البيولوجيون الاجتماعيون التمايز في الأدوار الجنسية في عالم الحيوان . لنفرض أن الأفراد ، وفقاً للمسلمة العامة للبيولُوجيا الاجتماعية « يتمنون » توالدهم ، أو ، لكي

تتكلم بشكل أدق ، نقل جيناتهم . بالطبع ، ليس ضرورياً بأي شكل من الأشكال إعطاء هذه المسلمة تفسيراً تشبيهياً (Anthropomorphique) . إن المسلمة هي في الواقع الترجمة التشبيهية العديمة الجدوى لبداهة : إن فرداً يكون تجمع الجينات لديه مجرداً من غريزة التوالد لا يتوالد وبالتالي لا يستطيع نقل تجمع جيناته . وفي التوالد الجنسي ، يسبب هذا المبدأ تنافساً بين الأهل ، يؤدي هذا التنافس الى أن كل واحد يكون لديه مثلاً فائدة في أن يترك للآخر الاهتمام برفع نسله وأن يتزاوج خارجاً في هذا الوقت . ولكن إذا تصرف الاثنان بهذه الطريقة ، فإنهما يولدان نتيجة غير مرغوبة بما أن نسلهما يكون محكوماً عليه بالموت بسبب النقص في العناية . إن التنافس بين الأهل لا يمكن إذن أن يتأكد بواسطة الانتقاء . بالإضافة الى ذلك ، تكون الأنثى بصورة عامة في وضع غير مؤات في التنافس (فترة الحمل ، الخ) . من هنا كان ظهور « استراتيجيتين للتوالد » أساسيتين لدى الأنثى ، ليس نتيجة اختيار واع بالتأكيد ، وإنما نتيجة لعبة الانتقاء وهما : الأولى Domestic-bliss strategy . وهي تقضي بالنسبة للأنثى بإلزام الذكر على استثمارات مادية قبل الزواج (بناء العش الزوجي ، التملق المستمر ، الخ .) . و« لعلمه » بأنه عليه أن يعرض تكاليف مشابهة لدى أنثى أخرى ، يمكن أن يكون للذكر مصلحة (من وجهة نظر التوالد) في الاهتمام بذريته بدل أن يقع اختياره على أنثى أخرى . والاستراتيجية الأخرى هي استراتيجية He-man : يكون الانتقاء مميزاً للأناث اللواتي يجتذبن ذكوراً يحملون جينات مكملة لجيناتهم . وبالفعل ، تقضي « المصلحة في التوالد » لدى الأنثى أن تتكون ذريتها بشكل جيد . يوضح هذان المثلان الطريقة التي يفسر بواسطتها البيولوجيون الاجتماعيون المزودون بمبادىء الانتقاء الفردي « والمصلحة في التوالد » ، بروز ظاهرات في عالم الحيوان ، مثل التباهي و« التملق » .

ولا بد من كلمة أيضاً على « الغيرية » التي يحتل النقاش حولها مكاناً كبيراً في كتابات البيولوجيين الاجتماعيين . فانطلاقاً من المبدأ القاضي بأن كل فرد تقوده بشكل أناني « مصلحته في التوالد » . كيف نفسر السلوك الغيري ؟ فكما في حالة العدوانية المراقبة التي يفسرها البيولوجيون الاجتماعيون انطلاقاً من مفهوم « الأنانية المفهومة جيداً » . ينبغي بالتأكيد أن يفسر ظهور سلوك « الأنانية المفهومة جيداً » بصفته ناجماً ، ليس عن « قرار » وإنما من لعبة الانتقاء الطبيعي . ويظهر هذا السلوك عندما تحث الفرد « مصلحته في التوالد » ، على تشجيع المصلحة في التوالد للأفراد الذين يكونون أقرباءه . وبذلك ، يساهم بالفعل في نقل نماذج من جيناته الخاصة (في نسب محددة في قوانين ماندل ـ Mendel) . وبفضل مبدأ الأنانية المفهومة جيداً يفسر البيولوجيون الاجتماعيون لماذا مثلاً تنتج بعض الأنواع أفراداً عقيمين (الغشائيات ، دودة الخشب) .تنجم هذه الظاهرة عن كون الأناث عند الغشائيات تكون ثنائية الصبغيات (Diploïdes) ، أي أن لها أب وأم ، في حين أن الذكور تكون فردية المنطش (Hoploïde) (ليس لها سوى أم) . إن انثيين متولدتين عن إخصاب الملكة بواسطة الذكر نفسه تكونان وراثياً أقرب من بعضهما البعض ، أكثر من بناتهما بالذات . وبالفعل ، إن أنثيين متولدتين عن نفس الأب يكون لديهما 50% من جيناتهما مشتركة بما أن الأب الفردي المنطش ، ينقل الى ابنتيه نفس الجينات تماماً التي يقتضي أن نضيف إليها 25% من الجينات المشتركة المنقولة بواسطة الأم الثنائية الصبغيات . في المقابل ، لا يكون للأم والإبنة بصورة مشتركة

سوى 50% من جيناتها . من هنا (هاملتون ـ Hamilton) تنشأ « المصلحة في التوالد » التي يمكن أن تكون لدى بعض الأناث في عدم التوالد وبالأحرى خدمة « مصالح التوالد » لأناث أخريات . تسمح هذه الفرضية مثلاً بإعطاء تفسير لعدم وجود « عمال » ذكور عند الغشائيات . وبالفعل ، لا يكون الذكر أبداً قريباً من إخوته وأخواته أكثر من بناته (ليس له أبداً أبناء) . هذه الأمثلة توضح دور **الانتقاء القرابي** (Kin selection) في ظهور الغيرية . وفي حالات أخرى يفسر البيولوجيون الاجتماعيون الغيرية بظهور أواليات « المعالجة القرابية » التي يقتضي إدراكها هي كذلك ، بصفتها ليست نتيجة لاختيار واع وإنما تأكيد لانتقاء طبيعي . تقضي هذه الأواليات بأن يلزم الأهل واحداً من نسلهم على خدمة الآخرين . وفي حالات أخرى أيضاً ، يفسر البيولوجيون الاجتماعيون الغيرية بمبدأ المبادلة .

إن البيولوجيا الاجتماعية « الانسانية » هي جهد لتطبيق المبادىء والطرائق التي تم توضيحها على تحليل بعض الظاهرات المتعلقة بعالم الانسان . ينجم هذا التوسع عن القناعة التي يظهرها البيولوجيون الاجتماعيون والقائلة أن بعض السلوكيات ، ولا سيما سلوكيات التوالد ، موضوعة تحت التأثير الوراثي الذي يتولد شكله عن الانتقاء . وهكذا ، فإنهم مقتنعون أن الظاهرة العامة لسلوك « التملق » الذي يسبق التزاوج ينبغي أن يفسر (جزئياً) بأواليات مماثلة لتلك التي يمكننا افتراضها في عالم الحيوان . وبالطبع تتدخل « الثقافة » لتحديد الأشكال الخاصة للظاهرة بفعل الأوضاع العامة . ولكن هذه الآثار « الثقافية » الخاصة بانتقال الطبع الوراثي الى الطبع الوراثي بواسطة التربية والمجتمعية دون المرور بالطراز العرقي تأتي لتضاف حسب البيولوجيين الاجتماعيين ، الى التأثيرات البيولوجية ، أي على انتقال للطبع الوراثي الى الطبع الوراثي بواسطة الطراز العرقي .

أحياناً ، تتعدى طموحات البيولوجيين الاجتماعيين مستوى تفسير سلوكيات التوالد ، وتدفعهم للدخول الى نطاق الانتروبولوجيا . وهكذا ، فإن الكسندر (Alexander) يبذل جهده ، بواسطة مبدأ « المصلحة في التوالد » ، لتفسير واقعة حلول شقيق الأم محل الوالد في مجتمعات عديدة « قديمة » . إن المجتمعات التي يمكن ملاحظة مثل هذه المؤسسة فيها هي تلك التي تكون فيها الأبوّة مشكوكاً فيها بصورة عامة . إن « المصلحة في التوالد » لدى شقيق الأم حيال الولد لديها إذن فرص كبيرة لأن تكون أكبر من مصلحة كل من الآباء المفترضين . ولكن ، بمقدار ما هو مهم الاشارة الى أن شقيق الأم يحل محل الأب ولا سيما في المجتمعات التي تكون فيها الأبوة مشكوكاً فيها ، بمقدار ما تظهر الفرضية البيولوجية الاجتماعية تفسيراً معقداً وهشاً للترابط دون جدوى . كما أن البيولوجيين الاجتماعيين يحاولون تفسير الفرق في معاملة بعض المجتمعات لأبناء العم المتوازين وأبناء العم الهجناء (يعامل الأولون باعتبارهم أقرب من الآخرين) انطلاقاً من مبدأ « المصلحة في التوالد » . يعتبر الكسندر أن المعاملة غير المتفاوتة لنوعي أبناء العم تظهر بخاصة في المجتمعات التي تقرّ الزواج من أخت الزوجة المتوفاة . ذلك أنه في مجتمعات من هذا النمط يمكن لأبناء العم المتوازين أن يكونوا فعلياً من الناحية الوراثية أقرب لبعضهم البعض ، من أبناء العم الهجناء بما أنهم بخلاف أبناء العم الهجناء ، يمكن أن يكونوا إخوة غير أشقاء . إننا نعلم أن

التفاوت في المعاملة لنوعي أبناء العم هو بالتحديد أحد الحجج الكبرى التي استخدمها الانتروبولوجيون الكبار لكي يعطوا حظر المحارم تفسيراً ثقافياً . وهكذا ، يفسر ليفي شتراوس (Straous) تحريم المحارم وكأن وظيفته تأمين انتقال النساء بين الشرائح الاجتماعية . ولكن تقتضي الإشارة إلى أنه إذا كان تحليل الكسندر يعرض فرضية جديرة بالاعتبار والفائدة ، فإنها لا تفترض أبداً رفض التفسير الثقافي لحظر المحارم . والحق يقال ، إن فرضية الكسندر وبصورة أدق ، العلاقة التي يقيمها بين الزواج من أخت الزوجة المتوفاة ومعاملة أبناء العم ليست متناقضة مع رؤى ليفي شتراوس . إن ظاهرة الحرب ، كما تظهر في المجتمعات القديمة ، هي كذلك موضوع انتباه البيولوجيين الاجتماعيين الذي يبذلون جهدهم هنا لإقامة التكامل بين البيولوجيا والثقافة . ويتساءل دورهام ،(Durham) ، لماذا نلاحظ عدوانية عنيفة ودون استفزاز لدى الموندوكورو (Munducuru) وليس لدى الاسكيمو ؟ لأن الشروط العامة وندرة البروتينات الحيوانية بصورة خاصة ، في الحالة الأولى وليس في الحالة الثانية ، تجعل « المصلحة في التوالد » لدى الأفراد مؤمنة عبر إلغاء المنافسين ـ بشكل أفضل مثلاً من تأمينها عبر التطور المستحيل لتربية الحيوانات الداجنة . لذلك يطلق على المحارب الذي يعود برأس عدوه لقب الشرف « الأم بيكاري » (Pécari) ، الذي يدل على الوظيفة « المرضعة » للقتل . وانظر كذلك أعمال هاريس (1971) حول منع استهلاك البقر في الهند . فعلى الرغم من أن مثل هذا التقليد يبدو « غير معقول » فهو ليس كذلك : فالبقر تقدم السماد الضروري للزراعة ، وبتقديسها تمنع الهنود من التخلي عن تقاليدهم النباتية وتؤمن هكذا تكيفاً أفضل للانسان مع بيئته . فضلاً عن ذلك ، تقدم الأبقار المسنّة الغذاء للمنبوذين . والحق يقال ، إننا نخرج مع مثل هذه التحليلات لالكسندر ودورهام أو هاريس ، من نطاق البيولوجيا الاجتماعية بحصر المعنى . وبالفعل إن تحليلاتهم لا تقضي بأي حال أن تكون أواليات الانتقاء التي يصفونها **طبيعية** ، فيمكن كذلك ـ ومن المفضل لها دون شك ـ ان تعتبر ثقافية . لماذا ينبغي « بالمصالح » التي تعبر عنها مؤسسات الموندوكورو أن تترجم **غريزة التوالد** بدلاً من **إرادة البقاء** ؟

هذه الأمثلة تكفي دون شك لنبيّن أن البيولوجيا الاجتماعية الانسانية لا يمكن أن تربط دون تجاوز لا إلى الداروينية الاجتماعية التي أدخلها سبنسر في القرن التاسع عشر ، ولا الى البيولوجية الموجزة . ليس المقصود بالنسبة للبيولوجيين الاجتماعيين تقليص الانسان الى وجوهه البيولوجية أو من باب أولى تأسيس علم للأخلاق « بصورة علمية » مشجعاً « بقاء الأقدر » (The survival of the fettest) . وليس المقصود كذلك ، إنكار تعقيد **النشاط المتبادل** المعقد بين الطبيعة والثقافة . إن غرضهم ، بقدر ما نستطيع إدراكه ، هو بالأحرى محاولة دمج الشأن البيولوجي بعلم الانسان . وفيما يتعلق بالحيوان ، فإن تجارب **أساسية** تبرهن أن بيئوية قصوى من النمط البافلوفي تكون عاجزة عن الإحاطة ببعض ظاهرات التدرّب (Garcia) . فمن المؤكد أنه لم يثبت أننا نستطيع تفسير الجاذبية الجنسية لدى الرجل بواسطة نظرية من النمط البيئوي بشكل أسهل مما لو اعتمدنا نظرية من النمط البيولوجي الاجتماعي

مما لا شك فيه أن البيولوجيا الاجتماعية ليست في هذا الوقت إلا متلعثمة وهي تعلن أحياناً

(يمكن اعتبار هذا نتيجة لذاك) مزاعم مفرطة . ومما لا شك فيه أنها تتضمن عرضاً (على غرار أي علم) عناصر أيديولوجية ، وينقصها إدراك أن بعض الظاهرات التي تسعى جاهدة لتفسيرها بواسطة لعبة الأواليات الطبيعية ، يمكن تفسيرها بشكل أفضل بواسطة أواليات الانتقاء الثقافي . ومما لا شك فيه أيضاً أنها لا تستطيع أن تدعي اليوم إلا بمساهمات محدودة جداً فيما يتعلق بالظاهرات الانسانية . ربما كان لدى ولسون ميل الى تعميم مخططات صحيحة بالنسبة للحشرات الى مخططات أكثر شكاً تتعلق بأنواع ذات سلوك أقل صرامة . ربما كان لديه ميل شديد الى تفحص سمات جزئية بدلاً من التصرفات في تعقدها البنيوي . ولكن لم يُبرهن أن النقد الموجه الى البيولوجيا الاجتماعية كان من ناحيته مجرداً من كل عنصر أيديولوجي . وإذا كان البيولوجيون الاجتماعيون قد تكلموا بخفة على « تراكيب جديدة »؛فإن فرضية ساهلنز (M. Sahlins) القائلة إن البيولوجيا الاجتماعية قد تكون مجرد تناسخ جديد للنفعية أفرزها مجتمع رأسمالي تنافسي ، تبدو من جهتها موجزة جداً . ثمة نقطة واحدة في شتى الأحوال تبدو مؤكدة ، وهي الاهتمام الظاهر من قبل البيولوجيين الاجتماعيين بالمعرفة العلمية . من الممكن ألا تعيش البيولوجيا الاجتماعية طويلاً وأن تختفي . ومن الممكن أن اختصاصها ينبغي أن يقتصر على المجتمعات الحيوانية الدنيا . إلا أنه يبدو من المبكر الحكم على ذلك . لنذكر فقط أنها مبنية على نموذج علمي ، هو النظرية الداروينية الجديدة للتطور ، التي تعتبر بصورة عامة أنها تتمتع بسلطة استكشافية مؤكدة ، حتى ولو كانت تعاني من ضعف منطقي وتتضمن مخاطر التعسف ، وكان بوبر (Popper) ـ ربما متأثراً بلامارك (Lamarck) ـ قد ذكر بأن الداروينية لا تضيف شيئاً الى العلم . ويمكننا أن نوجه النقد ذاته للداروينية الجديدة وللبيولوجيا الاجتماعية التي تستوحيها : إن التصرفات القابلة للملاحظة هي تلك التي أكدها الانتقاء لأنها كانت الأفضل من وجهة نظر القدرات التوالدية للأفراد . هذه المسلمة الأساسية للداروينية الجديدة تؤدي الى اعتبار أن أي تصرف يمكن ملاحظته هو بالتعريف الأفضل . إن استعمالاً فطناً للنظرية الداروينية الجديدة لا يقتضي إدراكها بصفتها نظرية عامة ، وإنما بصفتها فرضية ترتبط بمسيرة تجريبية للتصديق . إن مثل هذا الموقف تكون له فائدة إلغاء مخاطر وتسهيلات الحشو . ولكنه يقود الى صعوبات عملية مهمة ، إذ إنها تفترض أنه بالإمكان تحديد وقياس التكاليف والفوائد التوالدية لهذا النمط أو ذاك من التصرفات ، بدلاً من الاقتصار على القبول بأن تصرفاً قابلاً للملاحظة يكون بالتعريف أكثر فائدة من التصرفات البديلة التي يمكن تخيلها .

إن نجاح البيولوجيا الاجتماعية يفسّر دون شك في آن واحد : 1 ـ بالقيمة الاستكشافية للنظرية الداروينية الجديدة للتطور التي تستند إليها ؛ 2 ـ بالمفاتن والتسهيلات التفسيرية التي تنطوي عليها عندما تؤخذ بمثابة نظرية عامة ؛ 3 ـ بالصعوبات النظرية والعملية التي تعترض استعمالها على نموذج تجريبي (أي بصفتها فرضية قابلة للاثبات والنفي) ، هذه الصعوبات التي تضفي شرعية على استعمالها على نموذج نظري ؛ 4 ـ وربما كذلك لأنها تسمح بإدخال حد أدنى من المعقولية في عمليات تاريخية ترتبط جزئياً بحادث (التقاء بين نوع ذات صفة معينة وجملة من الصفات المعنية) تفترض معقوليته الكاملة السيطرة على معطيات واقعية يمكن الوصول اليها عبر

الثغرات ؛ 5 ـ وربما كذلك ـ ولكن ليس مؤكداً أن يكون هذا الجانب جوهرياً وأن يستطيع على أي حال أن يكون متميّزاً بالنسبة للجوانب السابقة ـ لأنها تذكّر بالصورة الكلاسيكية لأفضل العوالم . إنّ حالة البيولوجيا الاجتماعية توضح هكذا اقتراحاً أساسياً للابيستمولوجيا ولعلم اجتماع المعرفة وهو أن الحدود بين العلم والأيديولوجيا يمكن أن تكون غامضة كما شدد على ذلك كثيراً دوركهايم .

• Bibliographie. — Alexander, R. D., « Evolution, human behaviour, and determinism », *in* Suppe, F., et Asquith, P. (red.), *PSA 1976*, Michigan, psa, 1976, 3-21. — Barash, D. P., *Sociobiology and behavior*, New York/Oxford/Amsterdam, Elsevier, 1977. — Chauvin, R., « Sur le néodarwinisme dans les sciences du comportement », *Année biologique*, XIX, 2, 1980, 203-216. — Darwin, C. R., *On the origins of species by means of natural selection, or the preservation of favoured races in the struggle for life*, Londres, Murray, 1859. Trad. franç., *L'origine des espèces au moyen de la sélection naturelle, ou la lutte pour l'existence dans la nature*, Paris, F. Maspero, 1980. — Durham, W. H., « The adaptive significance of cultural behaviour », *Human ecology*, IV, 2, 1976, 89-121. — Garcia, J., McGowan, B. K., et Green, K. F., « Biological constraints on conditioning », *in* Black, A. H., et Prokasy, W. F. (red.), *Classical conditioning. II : Current research and theory*, New York, Appleton, 1972. — Hamilton, W. D., « The genetical theory of social behaviour. I. », *Journal of theoretical biology*, VII, 1964, 1-16 ; « The genetical theory of social behaviour. II. », *Journal of theoretical biology*, VII, 1964, 17-32. — Harris, M., *Culture, man and nature : an introduction to general anthropology*, New York, Crowell, 1971. — Maynard Smith, J., « The theory of games and the evolution of animal conflict », *Journal of theoretical biology*, XLVII, 1974, 209-221. — Ruse, M., *Sociobiology : sense or nonsense ?*, Dordrecht/Boston/Londres, Reidel, 1979. — Sahlins, M. D., *The use and abuse of biology. An anthropological critique of sociobiology*, Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1976. Trad. franç., *Critique de la sociobiologie. Aspects anthropologiques*, Paris, Gallimard, 1980.

العنف **Violence**

إن حرب الجميع ضد الجميع التي تعرّف الحالة الطبيعية حسب هوبس (Hobbes) تساعدنا على فهم ما نشير إليه بتعبير العنف . ثمة أربعة مقترحات توضح المفهوم الهوبسي . أولاً ، يتحرك الناس بواسطة نفس الرغبات . ثانياً ، تكون هذه الرغبات مستبدة دون رحمة ، إما لأنها البديل الذاتي للحاجات البيولوجية الجامحة ، وإما لأن إشباعها يشكل بحد ذاته سبباً كافياً للسعي الى تجديدها . ثالثاً ، إن الأغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل في كل لحظة كمية محدودة . رابعاً ، يشتق من تركيب الرغبة والندرة تنافس دائم بين الناس . وأخيراً ، بما أن أياً من الأفراد ليس قوياً بما فيه الكفاية ليفرض هيمنته بصورة دائمة ، فإن عدم استقرار التنافس بين الناس يعرّض كل واحد منهم لمخاطر « المأكلة العالمية » .

إننا نصادف هذا التصور التشاؤمي نفسه في الطريقة التي يقدم فيها فرويد لنفسه تكون الشخصية الراشدة : 1 ـ يبقى الطفل حتى حل عقد أوديب لديه ، تحت تأثير الرغبة في تأمين

استئثاره بعطف الأمومة ؛ 2 ـ تزجه هذه الرغبة في نزاع مزدوج ـ مع أشقائه وشقيقاته من جهة ، ومع أبيه وأمه من جهة أخرى ؛ 3 ـ إن هذا النزاع الذي يجد من الناحية الواقعية نهايته « عادة » في « مجتمعية » الولد ، يمكن أن تترافق في اللاوعي الفردي بالرغبة في قتل كل من يعارض تحقيق رغبتنا المكبوتة بشكل كامل تقريباً ؛ 4 ـ وحتى عند الراشد ، يمكن « إعادة تنشيط هذه الرغبة بمناسبة حالات غامضة من الكبت والعدوانية المفتوحة التي يتعرض لها الفرد خلال حياته .

تظهر في هذا التصور مواضيع القدرة المطلقة للرغبة ، وصفتها الجشعة ، وندرة الخيرات القادرة على إشباعها والتنافس الذي قد يتحول الى صراع حتى الموت . كما أننا نتعرف فيه على الأقل ضمنياً ، على الفكرة التي تعتبر أن النظام الاجتماعي هو تحكيم ، يمكن أن يؤمن سلام الجميع في التنكر المتبادل من قبل كل واحد ، للصفة المطلقة لرغباته الخاصة . للوهلة الأولى ، إننا نعثر على بنية مشابهة جداً في التصور الماركسي ـ على الأقل فيما يتعلق بمرحلة « ما قبل التاريخ الانساني » : الندرة نفسها للخيرات ، التجانس نفسه للحاجات ، التنافس الجامح نفسه . ولكن النموذج الماركسي يتميّز عن النموذج الهوبسي بسمتين جوهريتين .فالعنف ليس حالة طبيعية ، إنه سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الإستئثار بوسائل الانتاج . (إن ماركس أقرب حول هذه النقطة من روسّو في « الخطابات حول التفاوت » منه الى هوبس في (Leviathan) . وبما أن التنافس بين الناس ذات أصل اجتماعي ، وبما أنه يعبر عن نفسه من خلال قواعد مؤسساتية تتعلق بمكافأة العمل وتحديد الربح وتملك وسائل الانتاج ، فلا ينبغي الكلام على « صراع الجميع ضد الجميع » وإنما عن « صراع الطبقات » . ينجم عن ذلك ، أن هذا الصراع إذا ما حل عبر انتزاع ملكية المالكين السابقين ، فإن العنف الذي أدمى مرحلة « ما قبل التاريخ الانساني » يختفي في الوقت نفسه الذي تختفي فيه أسبابه .

في شتى الأحوال ينبغي أن يميّز العنف عن القوة . فالحاكم الهوبسي الذي يؤمن بتحكيمه السلام بين أعضاء الجسم السياسي ، هو قوي ، ولكنه ليس عنيفاً . إن استعمال القوة ، أي تطبيق العقوبات الفعلية على الجانحين ولا سيما على العنيفين منهم ، هو المتراس الأخير ضد العنف واستغلال الضعيف واحتقار القانون العام . يعتبر المذهب الماركسي ، وبخاصة في صيغته اللينينية ، أن دكتاتورية البروليتاريا هي بالتأكيد استعمال للقوة . ولكن الرعب الذي يمارسه الحزب ليس عنفاً ، بما أنه يهدف الى إنهاء الاستغلال وإقامة نظام شرعي ، حيث يتم في النهاية إشباع جميع حاجات الانسان . يبقى بالتأكيد أن نتثبت بأن هذا الرعب لا يقيم استغلالاً أكثر قسوة وأكثر عبثية من ذلك الذي يسعى اللينينيون الى إلغائه

إن العنف هو في أفق الحياة الاجتماعية التي يغلفها من كل ناحية . إنه يشكل الحدود الدنيا والعتبة التي لا يعود الأفراد ليشكلوا دونها جماعة حقيقية . وحتى في داخل جماعة منظمة وهادئة ، وبين مثل هذه الجماعات ، يستمر خطر انكسار النظام السلمي بالدخول القاهر « للشياطين القديمة » . وفيما يتعلق بأرجحية هذا الاحتمال ، فإنها تتعلق بشرطين مختلفين جداً . من جهة ، يظهر العنف عندما يكون ثمة فقدان للرقابة أو فقدان للوعي لدى أفراد معينين أو في جماعات ناقصة

المجتمعية . وبهذه الصفة ، يمكن وصفه بالسلوك « اللاعقلاني » . تلك هي الطريقة التي يعالج بها لدى بعض المؤلفين الذين يرون في العنف ، نتيجة تأثرهم بوحشية الجماهير الثورية ، « عودة المكبوت » ، وذروة التحرير للغرائز الأصلية ـ لليبيدو كما « لغريزة الموت » . ولكن ، من جهة أخرى ، إن العنف هو مصدر للسلطة التي يمكن أن تسلّم الأضعف لإرادة الذين يهددونهم . فبدلاً من أن يشكل كما في الحالة الأولى ، انفجاراً ذا أثر تراجعي ، يرتبط استعماله بالاستراتيجية . وعندما يصبح اللحظة الجوهرية **للابتزاز** التي يبذل فيها الأكثر إصراراً الذي لا يكون دوماً هو الأقوى جسدياً ، جهده لكسر مقاومة خصمه . وهكذا يمارس العنف وإذا مورس بشكل جيد فإنه يخدم مصلحة القوة . لقد واجه نابليون البابا بيوس السابع دون نتيجة ، أما هتلر فقد واجه شوشنيغ (Schuschnigg) بنجاح ، مستخدمين كليهما العنف بشكل رائع . ولكن ليس مؤكداً ما إذا كان هتلر لينفذ تهديداته لو أن المستشار النمساوي قاومه فقد رضخ شوشنيغ في النهاية لأنه أخذ ابتزاز هتلر له على محمل الجد . وإذا كان المستشار النمساوي قد استسلم لمستشار الرايخ ، فلأن هتلر كان «قادراً على كل شيء » . كما أن الذي يلجأ بشكل منهجي الى العنف ، عليه من وقت لآخر ، لكي يثبت مصداقيته أن يقوم ببعض الكبائر المرعبة . فهكذا فعل الأثينيون حسب قصة (Thucydide) عندما عاقبوا الماليين (Méliens) لرفضهم إنذارهم ، بإبادة رجالهم وسبي نسائهم وأطفالهم .

يمكننا التعرف على مفهومين على الأقل للعنف ، الأول وهو غير نظامي ، والثاني وهو استراتيجي . سنتكلم هنا على الفوضوية بمعنى واسع جداً ، لنصف الوضع الذي يفقد فيه النظام المعياري كل دقته وفعاليته أو جزءاً منها . وتكف الحقوق والموجبات عن أن تجازى فعلياً لأن الناس لا يعودون يعلمون بماذا هم ملزمون ، ولا يعودون يعترفون بشرعية الموجبات الخاضعين لها ، أو لأنهم لا يعرفون الى من سيلجأون لتغليب حقوقهم الخاصة عندما يتم خرقها . ينجم العنف الفوضوي عن انتشار العلاقات العدائية في القطاعات غير المنتظمة في المجتمع .

يرتدي العنف الفوضوي وجوهاً متنوعة . فتارة يشدد الوصف على الوجه المبعثر : يقود العنف الى مركب من المصالح والميول المتخاصمة التي تسبب الى حد ما انحلال المجموعة نفسها . وطوراً يتمسك المراقب بالوجه المفرط في تنظيمه للوحدات الصغيرة أو العصابات التي تميل جميعها الى ارتكاب « الأفعال السيئة » . تتعلق بالتوجه الأول الأعمال التي كرسها ألبير هيرشمان (Albert Hirschman) « للعنف اللامركزي » لدى الفلاحين الكولومبيين . وتتعلق بالثاني الأعمال الكلاسيكية حول العصابات و« الأشقياء » (Thrasher) . ولكن في الحالتين ، ترد الأسباب ، مهما كانت متنوعة ، الى حالة « عدم الانتظام » التي يكون فيها المجتمع مسبقاً . لقد اعتبرت التحليلات حول «العنف اللامركزي » في أميركا اللاتينية أن سبب هذه الظاهرة يكمن في التزايد السكاني والنزاعات بين الفلاحين والمالكين ، وبالنسبة للقطاع الحديث من الاقتصاد ، الانقسام بين « البورجوازية الوطنية » والرأسمال الأجنبي . ففي مدن الصفيح (Barriada أو Ranchitos) يحتل الناس الذين « لا بيت لهم ولا مقر » أراض مشكوك في ملكيتها . وتتردد السلطة أحياناً ، خشية من المواجهات ، في إجلاء هؤلاء المحتلين ، وهي لا تستطيع كذلك

معاملتهم كمالكين شرعيين تحت طائلة الاصطدام بالمصالح المحافظة . وإذا واجهناها من الناحية المعيارية ، نرى أن هذه الأوضاع هي في آن واحد ملتبسة ـ لأنه لا يعود ثمة قاعدة قانونية مطبقة ـ، وغير مستقرة ـ بما أن مبادرة المحتلين يمكنها إذا انتشرت ، أن تعمم وتعمق النزاعات التي تضعهم بمواجهة « شرعيات » المالكين و« سلطاتهم » .

هذا المفهوم الفوضوي للعنف قابل للملاحظة أيضاً في عدد من الدراسات المكرّسة للإضطرابات . لقد قدمت طويلاً إضطرابات بداية التصنيع باعتبارها انفجارات لا تخضع لأي رقابة « وغير عقلانية » الى حدبعيد . هذه «الانفعالات الشعبية»،إذا استعملنا أسلوب القرن الثامن عشر الفرنسي ، تجد نموذجها الأكثر كمالا في اضطرابات الجوع المدينية . فيمكن اعتبارها عفوية لأنها لا تحصل بإيحاء من « المحرّضين » . وإنما على أثر مجاعة مقترنة بحالات إثراء مفاجئة . هذه الأزمة نفسها تحصل إثر محصول سيء ـ أو سلسلة من المحاصيل السيئة ـ التي تتفاقم بحالة النقل السيئة وتجارة الحبوب . وفي بداية حقبة التصنيع ، امتدت هذه الانفجارات غالباً الى كسر الآلة ، التي اعتبر العمال إدخالها مسؤولاً عن تدني أجرهم الحقيقي .

هذه التفسيرات للإضطرابات ، التي اعتبرت كلاسيكية لمدة طويلة ، تتعرض اليوم للنقد سواء من قبل المؤرخين (E.P.J. Thomson) أو علماء الاجتماع (Lewis Coser) ، الذين يدعون للملاحظة أن أعمال العنف هذه ضد الآلات ليست عفوية تماماً ، بما أنها كانت أكثر حدوثاً في المناطق التي كانت فيها المقاومة منظمة مسبقاً ، ولا « غير عقلانية » بما أنها سمحت غالباً للطبقات الأكثر حرماناً بتحقيق مكاسب ، فيما يتعلق بمدة العمل والأجور والنظاء الصناعي . حتى ولو كان ثمة مجال للتمسك ، بعكس الطروحات المتفائلة التي تشدد على فعالية العنف ، إنه في كثير من الحالات قمعي ومتلازم مع عملية اختلال النظام، يقتضي التسليم أنه ليس كذلك دوماً ، وأن العلاقات بين العنف والارتباك معقدة تماماً .

ولكي نعطي بعض الصلابة لمفهوم العنف الفوضوي ، يقتضي التمييز بين أشكال العنف وأشكال الارتباك ووضع تخطيط لعلاقاتها . فيما يتعلق بأشكال العنف نميّز بين تلك التي تصب ضد الأشخاص وتلك التي تصب ضد ملكيتهم ؛ تلك التي يمارسها فرد من تلك التي تمارسها جماعة من الأفراد المنعزلين ، يعمل كل واحد منهم لمصلحته الخاصة ، من تلك التي تمارس بطريقة جماعية ، أي منظمة ومفيدة لجميع أعضاء المجموعة ؛ تلك التي تشكل « جواباً » من تلك التي تشكل « مبادرة » ؛ تلك التي توجه ضد أهداف « محددة » من تلك التي تنتهي عبر توسعها وانتشارها ، بتغطية المجتمع بكامله . في المعطيات المجتمعية حول أعراض العنف الريفي أو المدني في أميركا اللاتينية ، يتم التذكير بهذه الوجوه المختلفة ، ولكنها لا تميّز دوماً بوضوح كافٍ ، ثمة التباسان جذريان يثقلان على هذه الدراسات . أولاً ، يتم تفسير **كل** أعمال العنف بصفتها سياسية **بالقوة** . وهكذا تقدم سرقة الماشية واعتداءات اللصوص في الطرقات بصفتها وقائع من الصراع بين « طبقة » المالكين و« طبقة » الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . ثم إنها تبشر في المدى القريب الى حد ما « بأزمة عامة » في المجتمع . إن المفهوم الذي وسعه هيرشمان تحت عنوان « العنف

اللامركزي » يشير إلى أي حد يبقى مسألة خلافية الانتقال من جماعة أو من تتابع العنف المنتظم الى تنظيم عمل منسق اجتماعياً وفعال سياسياً .

من جهة ثانية ، يقتضي وضع هذه الأشكال المتنوعة من العنف بعلاقة مع الأشكال المتنوعة للارتباك . وعندما لا تعود التعديات ضد الأشخاص والأموال ، تعاقب بفعالية ، فإنها تكشف عجز الضوابط **القانونية** . ولكن تعميم حالة اللا أمن تشكل درجة أعلى في التدهور . وهي تطرح المشكلة **السياسية** ، بما أن احتكار القوة وهو الخاصة المميّزة حسب فيبر ، للسلطات الشرعية ، يكون قد أحبط . ويمكن أن تولّد حالة الفلتان الأمني الى مضاعفة مبادرات الدفاع الذاتي (الميليشيات الخاصة) ، أو استدعاء المؤسسات القمعية (مثل الجيش) وبالتالي إعلان حالة الطوارىء . إن المزج بين الارتباك السياسي والقانوني يولّد حالات تقود الى إقامة ما يمكن تسميته على أثر بولنتزاس (Poulantzas) بالأنظمة الاستثنائية . وأخيراً يهدم الارتباك الخلقي (لا نعرف ما علينا فعله ولا نستطيع توقع ما سيحصل لنا إذا لم نفعل ما ينبغي علينا فعله) إحترام الفرد للقانون أو للأعراف ويدعوه في حالة فرار عام لإضفاء أهمية مبالغ فيها على نفسه .

يمكن للتنافس الفوضوي بين الميول والمصالح الفردية أن يثير الى حد ما ، كما في صدمة راجعية ، إعادة تنشيط امتثالية قسرية ، تتميّز بالتعصب وتزعم أنها تعيد بناء تراض مستحيل **بأي ثمن** . يمكن تعريف التوتاليتارية الحديثة بأنها العنف الممارس من قبل فئة إدعت حق الكلام « باسم الشعب بكامله » وهي تحتكر بمواجهة كل الفئات الاجتماعية ، وسائل منعها من التعبير عن مصالحها وأفضلياتها . تشكل **التوتاليتارية** الشكل الأكثر تعقيداً للعنف الممارس من قبل المجتمع ضد أعضائه . وهذا العنف هو من فعل القادة الذين يسعون إلى إضفاء الشرعية على استعماله لضرورات بناء أو إعادة بناء وحدة الجسم السياسي . ولكي تتوصل الى ذلك ، تضع التوتاليتارية موضع الفعل تشكيلة واسعة من الوسائل التي يعتبر العنف ضد ضمير الأشخاص أكثرها تميّزا . يمكن أن يكون هذا العنف غرض أدنى ، ألا وهو منع التعبير عن بعض الأفضليات (الشفهية وغير الشفهية) . ويمكن أن يكون لها كذلك غرضاً أكثر طموحاً : يسعى القادة التوتاليتاريون الى جعل الضمائر الفردية متشابهة قدر الإمكان ، وجعلها في كل الأحوال متقبلة بشكل مطلق لتعليمات « الأخ الأكبر » . ويمكنهم التوصل الى ذلك إما بحرمان المنشقين من أية حرية ، وإما بالاحتياط ضد أية معارضة عبر ترسيخ « أزياء خارجية » مطابقة . في الواقع ، يسمح وصف التوتاليتارية بالتذكير عملياً **بكل** أشكال العنف في صلاتها المتبادلة ، وتفسير تكوّنها بعدم الانتظام المسبق للأنظمة المعيارية (القانونية والسياسية والخلقية) .

تقدم التوتاليتارية نفسها ، في تحديد لنظرية هوبس عن الحالة الطبيعية ، باعتبارها « عنفاً مضاداً » للعنف المتولد عن « استقالة » السلطة السياسية أو أيضاً عن ضعفها أو إفسادها . ولكن المنظرين المحدثين **للتوتاليتارية** يتميّزون عن الاستبدادية الهوبسية . فبالنسبة لهم ، ليس ثمة أمن قبل أن يتحقق الخضوع الكامل لكل الضمائر . وبالنسبة

للقادة التوتاليتاريين يشكل العنف إذن استعمالاً شرعياً للقوة . وفي المجتمعات التوتاليتارية ، ليس العنف وضعاً استثنائياً ، وإنما دائماً طالما أنه ليس فقط في أصل السلطة السياسية « المتجددة » وإنما يشكل مصدرها الأصلي .

ليست كل سلطة سياسية بالضرورة توتاليتارية . وهكذا فإن المفهوم والممارسة « العقلانية ـ القانونية » للشرعية ترغب في إضفاء الشمولية على وظائف الدولة ، وانتشالها من السيطرة الوحيدة لطبقة أو لفئة معينة . إلا أن الشرعية العقلانية ـ القانونية تستند الى فرضية أن الحكام يحق لهم اللجوء الى القوة شرط أن يتم استعمالها وفقاً لقواعد واضحة ومتفق عليها . يقتضي إذن التمييز بين القوة والعنف ، إلا إذا اعتبرنا كل عقوبة لم تقبل صراحة من قبل الشخص المنحرف ، بمثابة فرض اعتباطي . لكن هذا التصور المتطرف للاستقلال الشخصي لا يمكن الدفاع عنه إلا من خلال رؤية فوضوية تماماً يتخلى فيها الأفراد عن إكراه بعضهم البعض والتأثير على بعضهم البعض . قد يكون من الحكمة الافتراض أن الأفراد هم في الوقت نفسه إيجابيين وسلبيين إزاء الآخرين . فثمة بينهم إذن علاقات قوة . ولكن كما بيّن بوضوح كبير روسو (العقد الاجتماعي ، الكتاب الأول ، الفصل الأول) إن مجتمعاً لا يقوم إلا على هيمنة الأقوياء على الضعفاء ليس مجتمعاً . وبالفعل ، إن الذين يكونون في وقت من الأوقات الأقوى ليس لديهم كل الفرص لأن يبقوا هكذا ، إلا إذا افترضنا أن التوزيع الحالي للأقوياء والضعفاء سيستمر الى الأبد . إن حرب الجميع ضد الجميع ، التي تخلق عدم الاستقرار الى ما لا نهاية ، تجعل من المستحيل إقامة الرابطة الاجتماعية .

إن مجتمعاً يختزله العنف هو الى حد ما تناقض في التعابير : إنه « اللامجتمع » . إلا أن كل مجتمع يكون عنيفاً بمقدار ما لا تكون القوة موضوعاً لممارسة منتظمة وشرعية . وإن العلاقات بين العنف والنظام الاجتماعي تبدو في نظر المؤرخ أكثر تعقيداً مما يجعلنا نعتقد العنف ـ الفوضوي . أولاً ، إن عدداً مرتفعاً من الاعتداءات ضد الأموال والأشخاص ، ذات قساوة مختلفة ، يمكن تسجيلها خلال حقبة طويلة بما فيه الكفاية لا تسمح لنا باعتبارها انهيارا للنظام السياسي أو الاجتماعي . فأمام الإضرابات والإضطرابات التي طبعت انكلترا خلال سنوات 1830 -1848 ، إعتقد الكثيرون من المعاصرين ـ الراديكاليين أو المحافظين ـ أن المجتمع الانكليزي كان مهدداً بثورة داهمة . وبعد مرور خمس وعشرين سنة ، ترسخت الفكرة القائلة إن انكلترا قد أصبحت البلد الأوروبي الوحيد القادر على المرور بتحول مؤسساته دون الحاجة الى التنكر للتقاليد الحامية . وأصبحت انكلترا تدريجياً ديموقراطية سياسية (بما أن حق الاقتراع قد تم إقراره لفئات كانت تزداد اتساعاً من المواطنين) ، وفي الوقت نفسه ديموقراطية اجتماعية (بما أن العمال اعترف لهم بحق الإضراب والتجمع في النقابات) .

وهكذا ثمة ما يغرينا بمواجهة مفهوم العنف اللامركزي بمفهوم العنف المنظم .

فالمفهوم الأول يشدد على حالة الفوضى المسبقة التي توجد فيها المجتمعات التي يتطور فيها العنف . أما الثاني فيشير الى فعالية العنف محدداً أن هذه الفعالية تتعلق بدرجة تنظيم المجموعات التي تعمد الى استعمال القوة . ولكن يقتضي عدم المغالاة في هذا التعارض . فهو مقبول تماماً إذا كان لا يعني أن كل عنف هو بالضرورة انعكاسي وارتدادي وأن أغلب التغييرات المؤسساتية تنطوي في لحظة أو أخرى على مجابهات مراقبة الى حد ما لا يمكن في غيابها للأفراد أو المجموعات ، الذين يريدون حماية حقوقهم المكتسبة ، أو الحصول على تكريس لحقوقهم الجديدة ، أن يتوصلوا أبداً الى غاياتهم . ولكن هذا المفهوم لا يمكن بالتأكيد الدفاع عنه ، إذا جعل من العنف « القابلة » الوحيدة للتاريخ . من جهة أخرى ، تشكو نظرية « العنف المنظم » من ضعف كبير ، كونها غير واضحة أبداً حول جانب مميّز لكل عنف هو : **أثر الانزلاق** .

هذا الخطر رئيسي بالنسبة لكل تفكير استراتيجي . يمكننا تعريف الحرب بأنها اللجوء الى العنف ، أي أقصى درجات الفوضى في الحالة الاجتماعية . وتشدد النظريات الشائعة حول الامبريالية على صفة النهب التي تتميّز بها « المصالح الامبريالية » الكبرى . إن « غابة الرأسمالية العالمية » هي مكان عام للسياسيين . إن تفكك أسواق الأموال والخدمات والرساميل، وتراكم الفوائض من جهة وحالات العجز من جهة أخرى ، تترجم انهيار نظام التبادل الاقتصادي . وتضاف الى هذا الشكل الأول من الارتباك ، الضغوطات (دبلوماسية المدفع) ؛ عمليات النهب الأكثر دقة الى حد أنها تبقى غير ملاحظة لمدة طويلة من ضحاياها بواسطة أسعار القطع ، وقواعد التحويل ومنح الاعتمادات الملائمة فقط « للمهيمنين » . وعلى أثر هذا التفكك للأنظمة المعيارية (الاقتصادية والدبلوماسية والخلقية) الذي يحكم العلاقات الدولية ، تجد الدول نفسها في نوع من « حالة الحرب » غير المعلنة . والحرب المكشوفة الوجه لا تقوم إلا بإبراز الوزن الحاسم للعنف في علاقاتها .

هذا التحليل غير كافٍ لأنه يجهل الهدف النهائي للحرب الذي لا يقوم ، على حد قول كلاوز فيتز (Clause Witz) على التدمير المادي للعدو وإنما على كسر إرادته السياسية . ينجم عن ذلك أن الحرب أبعد من أن تتقلص الى عودة مجردة وبسيطة الى العنف الغريزي ، وهي تشكل ممارسة واعية ومحكومة . ذلك ما يكفي لإثباته التحليل الأكثر سطحية للنظام العسكري . إن كل جيش هو قبل كل شيء تنظيم وأكثر من ذلك ، إنه تنظيم ذات رقابة متشددة . وفعاليته تتعلق بالدقة التي يكون قادراً فيها على قيادة عملياته المختلفة . فالجيش لا يعبىء فقط الموارد الأكثر تنوعاً في العديد والعتاد . ولكي تكون هذه الموارد فعّالة ينبغي أن تستخدم بالطريقة الأسرع وأحياناً في أقصى السرية : فطاعة الرجال تتحكم بنجاح المناورة . كما أن القادة العسكريين المؤولين عن تنسيق الموارد واستخدامها ، يخضعون هم أنفسهم للسلطات السياسية . يقول كلاوزفيتز « إن الحرب هي السياسة بوسائل أخرى » . ولكن ما يميّز الحرب أكثر من التنظيم العسكري ، هي طبيعة رهاناتها . فالفوز أو الإخفاق يمكن أن يأخذ شكل الرهان ذات النتيجة اللاغية . فيمكن

أن يعني النصر تدمير العدو ، أو على الأقل تدمير إرادته السياسية . وبالنسبة للمهزوم يمكن أن تعني الهزيمة نهاية وجوده ككيان سياسي (مثل هزيمة فلسطين عام 1948 ـ المترجم) أو حتى التدمير المادي لشعب بأسره مثل « الحل النهائي » النازي ضد اليهود (أو حرب الإبادة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ـ المترجم) . إن السمة الراديكالية لرهانات الحرب تؤثر على طبيعة التنظيم العسكري ، ولكنها تؤثر بشيء من المفارقة . « فكل شيء أو لا شيء » للنصر أو الهزيمة لم يؤدِ الى تحرير رومانطيقي للغرائز العدوانية . وإن « الحرب الشاملة » التي تعتبر على صعيد الطرائق نتيجة تجذير الرهانات ، أدت الى « تنظيمية مفرطة » للنشاطات العسكرية ولكل النشاطات المرتبطة بها . وطالما بقيت الرهانات محدودة بفضل مفهوم التوازن الأوروبي ، لم يحصل لا نهوض جماهيري ولا تجنيد إلزامي . وما أن أصبحت الحرب « مسألة حياة أو موت » ، كرست الدول الوطنية لجيوشها نسباً متزايدة من مواردها ، وانخرطت في عسكرة متقدمة للمجتمع والحكومة . كما أن « توازن » الرعب في العصر الذري يستند الى مجموعة من الحسابات والاتفاقات التي تفرض نفسها على الدولتين الكبريين إذا هما أرادتا النجاة من مخاطر الإبادة المتبادلة .

إن الحرب تتطلب من الجندي كما من الاستراتيجي سيطرة دقيقة على نفسه . وإن أبرز ما في هذه السيطرة هو أنها ، على حد قول ألان (Alain) ، تستند الى نظام الغرائز العدوانية . فالمحارب ينبغي ألا يستسلم لغرائز القتل لديه ، حتى لا يتحول الجيش الى قوم من السفاحين . الجندي يقتل ، ولكنه يقتل ببرودة ، وبناء لتصميم للنظام يضعه على مسافة من ضحاياه . إن أحد شروط هذا النظام ، هو أن رهانات الحرب تبقى محدودة بالنسبة للذين يخوضونها على الأرض . أما الاستراتيجي فلا يسعى الى موت الآخر . إن المقصود بالنسبة له هو كسر الإرادة السياسية لخصمه ، ولتدميره ليس كشخص أو ككائن حي ، وإنما كفاعل سياسي . وتقوم المغالاة على التفكير كما لو أن لا انتصار ولا هزيمة إلا « بكل شيء أو لا شيء » ، وكما لو أن تعبئة كل الموارد تضمن النصر . إن الإنزلاق نحو القوة ، المخصص لإكراه الخصم بالعنف ، بهدف إبادته ، يشكل **الإنزلاق** المميّز في آن واحد للتوتاليتارية والحرب الشاملة .

هذا « الصعود الى الحد الأقصى » يلاحظ كذلك في تحليل العمليات الثورية . ففي حالة فرنسا ، أشار توكفيل (Tocqueville) الى احتدام الميول النبيلة والمقاومات الحادة ، التي سحبت خلال السنوات الأخيرة من حكم لويس السادس عشر ، من الملك كل إمكانية في تحقيق الإصلاحات التي يعدّها وزراء الملك . كما في سحق مقاومة الأوامر المتمايزة . ومع انطلاق الثورة ، يسجل المؤرخون سلسلة من « الانزلاقات » أدت الى تجاوز ثم إلغاء فرق متتالية ؛ الملكيون ، المجموعة الدينية (Feuillants) . الجيروندبون ، الى أن أباد الرعب اليعقوبي في التاسع من تيرميدور أشرس الارهابيين اليعاقبة بدورهم .

يقتضي إذن تحاشي مزج العنف مع الإدارة المحسوبة للعنف ، الذي يعتمد على ابتزاز القوة أكثر من اعتماده على القوة نفسها . ولكن كل ابتزاز معرّض لمخاطر عدم أخذه

مأخذ الجد . وهكذا ، فإن المبتز يمكن أن يجد نفسه مضطراً للتخلي عن محاولته أو لوضع تهديداته موضع التنفيذ ـ الأمر الذي يمكن أن يكلفه غالياً إما لأنه إذا أصر قد « يتلقى قصاصه » وإما لأنه « سيسحق ، أو أنه يخاطر « بفقدان ماء وجهه » . فالعنف أو حتى الابتزاز ، بمقدار ما يهدف الى إبادة الخصم فإنه ينطوي كذلك على خطر « التدمير الذاتي » بالنسبة لمن يلجأ إليه . إن الألعاب ذات النتيجة اللاغية تنطوي بالتعريف ، بالنسبة للرابح المحتمل على الإمكانية الساحرة جداً باقتناص كامل الرهان . وإذا تم تحديد هذا الأخير بطريقة يندرج فيها موت الآخر ، فإن الخطر بالنسبة لكل واحد غير متناه إذا لم يكن مراقباً تماماً ؛ وإن أحد شروط مراقبته ، هو ألا يكون الرهان موت الآخر .

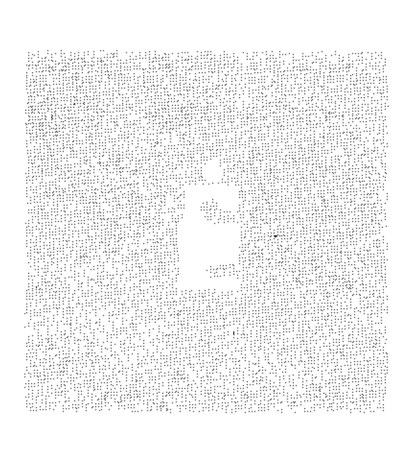
إن تهدئة القوة هي بالتأكيد أحد الجوانب الأكثر دقة في الحياة الاجتماعية . إن سيناريوهات تخفيف التصعيد الذري لا تفترض فقط مساواة دقيقة في التنازلات المقبولة من قبل كل خصم ، وإنما التزامن الدقيق للتنازلات المتبادلة . فشرط التزامن أهم من شرط المساواة ، إذ من يتنازل أولاً يكون خلال فترة تحت رحمة خصمه . وهكذا يمكننا دون مفارقة ، القول إن تخفيف التصعيد ليس ممكناً إلا بين أعداء سبق وأقروا السلام بينهم . فهو يعتبر إذن وضع السلام موضع التنفيذ بدل أن يكون طريقة للتوصل إليه .

مع ذلك ، فإننا نشاهد على المدى الطويل عمليات تهدئة ناجحة، سواء بين الدول أو داخل الدول . فإنكلترا لم تكن دوماً بلداً تتم فيه تسوية النزاعات بين الأحزاب والطبقات والمصالح بطريقة هادئة وقانونية . لقد استخلص بارينغتون مور (Barrington Moore) بعض السمات البارزة فيما يتعلق بالثورة التي كلفت شارل الثاني رأسه وبخاصة فيما يتعلق بالتوطيد الدستوري الذي تبع « الثورة المجيدة » لعام 1688 . يمكننا اختصار هذه السمات بثلاث . أولاً ، لقد أفرغ الفرقاء المتواجدون صراعهم بشكل نهائي . إن احتمال الانتقام من الاستبداديين المغلوبين استبعد بشكل واضح ـ بخلاف ما سيحصل في فرنسا حيث لم تظهر الثورة أبداً أنها منتهية تماماً ، استمرت فرص « رد الفعل » تغوي الذين لا ينهزمون . ثانياً ، لدى المغلوبين أمل معقول ، بعد استتباب قواعد اللعبة الجديدة ، في العودة الى الأعمال ، ولم يجدوا أنفسهم محكومين جماعياً لا بهجرة خارجية ولا بهجرة داخلية . وأخيراً ، إستتب بين « الغالبين » و« المغلوبين » تراضٍ يستند في المجال السياسي على فكرة التناوب ، وفي المجال الاقتصادي على مواقف وممارسات مشتركة فيما يتعلق بوسائل الثراء ، ومكانة النشاطات والوظائف ـ بشكل مناقض لفرنسا حيث بقيت المواجهة بارزة طوال القرن التاسع عشر بين « قيم النبلاء » وقيم « البورجوازية » . فالتخلي عن العنف لا ينجم إذن عن التحول وإنما عن التدرّب ، الذي ينطلق من الاعتراف بعلاقة قوى تفرض نفسها على الفريقين ، ومن الاستكشاف المنهجي للساحات التي يمكن أن يكون اللقاء فيها لمصلحة كل منها ، دون إراقة لماء الوجه .

• Bibliographie. — Adam, G., et Reynaud, J. D., *Conflits du travail et changement social*, Paris, PUF, 1978. — Alain, *Mars ou la guerre jugée*, Paris, Gallimard, 1921. — Aron, R.,

Paix et guerre entre nations, 3e éd. rev., Paris, Calmann-Lévy, 1962; *Histoire et dialectique de la violence*, Paris, Gallimard, 1973; *Penser la guerre, Clausewitz*, Paris, Gallimard, 1976, 2 vol. — BOUTHOUL, G., *Traité de polémologie. Sociologie des guerres*, Paris, Payot, 1970. — GALTUNG, J., « Pacifism from a sociological point of view », *Journal of Conflict Resolution*, III, 1959, 67-84. — GANDHI, M. K., *An autobiography : the story of my experiments with truth*, Ahmedabad, Navajivan Pub-House, 1940; Boston, Beacon Press, 1968. — GREGG, R. B., *The power of non-violence*, Wallingford, Pendle Hill, 1941; 2e éd. rev., Nyack, Fellowship Publications, 1959. — GUZMAN CAMPOS, G., FALS BORDA, O., UMAÑA LUNA, E., *La violencia en Colombia, estudio de un processo social*, Bogota, Ediciones del Tercer Mundo, 1963. — HIRSCHMAN, A. O., *Journeys toward progress. Studies of economic policy-making in Latin America*, New York, The twentieth Century Fund, 1963; New York, Greenwood Press, 1968. — MOORE, B. Jr, *Social origins of dictatorship and democracy. Lord and peasant in the making of the modern world*, Boston, Beacon Press, 1966. Trad. : *Les origines sociales de la dictature et de la démocratie*, Paris, Maspero, 1969. — MORGENTHAU, H. J., *Politics among nations : the struggle for power and peace*, New York, Knopf, 1954, 1967. — SCHELLING, T., *Strategy of conflict*, New York, Galaxy, 1963. — SZABO, D., *La délinquance juvénile. Etiologie et prophylaxie. Tendances de la recherche et bibliographie*, 1945-1960, Amsterdam, North-Holland publishing Co., 1963. — THRASHER, F., *The gang*, Chicago, University of Chicago Press, 1968 (1re éd., 1927). — THUCYDIDE, La guerre du Péloponnèse, *in* HÉRODOTE-THUCYDIDE, *Œuvres complètes*, Paris, NRF, Pléiade, 1964. — TILLY, C., *Reflections an the revolutions of Paris. An essay on recent historical writing*, Princeton, Princeton Univ., 1963; *From mobilization to violence*, Londres, Addison-Wesley, 1978. — TILLY, C., TILLY, L., TILLY, R., *The rebellious century : 1830-1930*, Londres, J. M. Dent, Harvard Univ. Press, 1975.





غ

الغائية Téléologie

يميّز أرسطو كما نعلم بين أربعة أنماط من الأسباب . يتمثل أحد هذه الأنماط بالأسباب **النهائية** . وهكذا فإن سبب سلوك هذا العابر الذي أراه يدخل في محل لبيع التبغ هو أنه يرغب بشراء علبة لفائف . إن غاية سلوكه هي كذلك علة الوجود أو السبب ، يسمى تفسير ظاهرة معينة **غائياً** عندما يستند الى الغايات الملاحقة حسب الحالات من قبل فرد أو جماعة أو نظام .

لنتفحص أولاً **المستوى الفردي** . يميل بعض علماء الاجتماع مثل دوركهايم ، الى اعتبار أن دوافع الفاعلين الاجتماعيين ومقاصدهم ينبغي أن تلغى من التحليل، السوسيولوجي . إننا نعرف الأطروحة الشهيرة المدافع عنها في كتاب **الانتحار** التي تعتبر أن دوافع المنتحرين لا تفيد في شيء التحليل السوسيولوجي لظاهرة الانتحار (راجع مقالة دوركهايم) . ينجم هذا المبدأ ، حسب دوركهايم ، عن كون الدوافع **لا** تلاحظ إلا بصعوبة وغالباً بشكل غير مباشر من جهة ، ومن جهة أخرى عن الدقة الاحصائية في مادة الانتحار كونها تدل على وجود الأسباب **الاجتماعية** التي تكون بالتحديد لمصلحة عالم الاجتماع . لقد انتقدت هذه الطريقة في رؤية الأشياء ، بشكل واسع . وهي ليست في كل الأحوال طريقة ماكس فيبر (Weber) الذي يعتبر أن الأفعال المقصودة لها مكان رفيع في التحليل السوسيولوجي ، الى جانب الأنماط الثلاثة الأخرى للأفعال (الأفعال التي توجهها القيم ، الأفعال التي يوجهها التقليد ، الأفعال الانفعالية) التي يميزها فيبر (راجع مقالة الفعل) . وهي ليست كذلك طريقة باريتو الذي يميّز الأفعال « المنطقية » (المميّزة بالتطابق بين الوسائل والغايات) عن الأفعال « غير المنطقية » التي يكون بعضها (النوعين الثاني والرابع) مقصوداً . أما الأخرى (النوع الأول والثالث) فهي غير مقصودة ولكنها ذات أهمية محدودة بالنسبة لعالم الاجتماع حسب باريتو (راجع مقالة باريتو ـ Pareto) . تتميّز الأفعال « غير المنطقية » المقصودة بغياب التطابق بين الغايات الملاحقة ذاتياً والنتائج الحاصلة موضوعياً . يمكننا القول إن علماء الاجتماع المحدثين يميلون الى حسم النقاش بين دوركهايم من جهة وفيبر وباريتو من الأخرى ، لمصلحة هذين الأخيرين . من الواضح بالفعل أن الكثير من الظاهرات الاجتماعية لا يمكن تحليلها بشكل صحيح إلا إذا أخذنا

بعين الاعتبار الغايات الملاحقة من الفاعلين . ولكن يقتضي أن نضيف فوراً : 1 ـ أنه يمكن أن يكون* ثمة تنافر بين الغايات الملاحقة والنتائج الحاصلة ؛ 2 ـ ليست كل الأفعال مقصودة دوماً ؛ 3 ـ وهي من باب أولى ليست دوماً عقلانية بالمعنى الذي يريده الاقتصاديون (راجع مقالة العقلانية) .

لنتفحص من ثم **مستوى المجموعة** . هل يمكننا تفسير فعل مجموعة معينة أو الفعل الجماعي بطريقة **غائية** ، انطلاقاً من الغايات التي تسعى إليها هذه المجموعة ؟ إن الجواب على هذا السؤال يرتبط بالتأكيد بنمط المجموعة المعنية . إذا أخذنا الحالة الأبسط وهي حالة المجموعة المنظمة المزودة بمؤسسات تقرير جماعية ، صحيح أنه يمكننا الحصول على تفسير تمثلي خاص لهذه الأفعال . يمكننا بتعابير أخرى معاملتهامثل الفرد . وهكذا لا يكون ثمة ما يثير إذا تحدثنا عن مقاصد وأماني ومعتقدات أو قرارات الحكومة الألمانية أو نقابة العمال العامة في هذه المادة أو تلك . وذلك شرط تحديد ما يلي : 1 ـ أن يتم تحديد الغايات الجماعية وأن توضع موضع التنفيذ من قبل هيئات قائدة تتمتع بسلطة « دستورية » ؛ 2 ـ أن ترتبط احتمالية تحقيق هذه الغايات بالعلاقات بين القادة وسائر أعضاء المجموعة ، كما أن تطبيق مفردات مقتبسة من علم النفس **الفردي** على الكيانات الجماعية لا يمثل في هذه الحالة أي التباس كبير . ويكون الأمر خلاف ذلك عندما نطبق مفردات تمثلية خاصة (أي مفردات تماثل المجموع بالفرد) على مجموعات غير منظمة ، أو التي لا يمكن تمثلها مع « هيئاتها التمثيلية » ، مثل الطبقات الاجتماعية أو بصورة أعم ، المجموعات التي يصفها دهراندورف (Dahrendorf) **بالكامنة** (راجع مقالة الفعل الجماعي) ، أي المجموعات التي يكون لأعضائها مصلحة مشتركة (مثل على المجموعات الكامنة : فضلاً عن الطبقات الاجتماعية ، المستهلكون ، دافعو الضرائب ، الخ) . لنتخيل مثلاً أننا نتصدى « لإرادة الطبقة العاملة » . في هذه الحالة نكون أمام أمرين ، فإما أننا نفهم بذلك أن هذه « الإرادة » يعبّر عنها بتنظيم خاص مزوّد بأواليات قرار جماعي ، مثلاً الحزب الشيوعي ، ولا ينطوي التعبير ـ حتى ولو كان قابلاً للنقاش سوسيولوجياً ـ على أي التباس منطقي . وإما أننا نرفض هذا التمثل . فيصبح التعبير حينئذٍ إما استعارة بسيطة ، وإما طريقة مختصرة للتعبير عن فكرة أن كل واحد من أعضاء المجموعة الكامنة (أو أكثرية أعضائها) يعبرون عن « الإرادة » المقصودة .

عند هذه النقطة ، نصادف ما أطلقناعليه أحياناً مفارقة الفعل الجماعي (راجع مقالة الفعل الجماعي) . لقد رأى ماركس بوضوح هذه المفارقة : ففي الثامن عشر من برومير يبيّن أن « الفلاحين المجزئين » يظهرون محرومين من الوعي الطبقي وليسوا في كل الأحوال قادرين على تحقيق مصالحهم الطبقية ، أي مصالح « المجموعة الكامنة » التي يشكلونها ، أي أيضاً المصالح المشتركة لكل واحد من الفلاحين المجزئين بحد ذاتها . كما يفسر باريتو كذلك أن أفعال المقاول المسؤول عن مؤسسة احتكارية تكون غالباً من النوع المنطقي ، ولكن أفعال المقاولين في نظام تنافسي كامل تكون غالباً أفعالاً غير منطقية من النوع الرابع ،

أي أفعالاً لا تتطابق فيها الأفعال والغايات الذاتية والنتائج الموضوعية . وهكذا يكون لدى المقاول عادة رغبة في زيادة أرباحه عبر زيادة انتاجيته . ولكن في إطار من التنافس الكامل ، وبما أن كل المقاولين مدعوون لفعل الشيء نفسه . فإن أياً منهم لا يمكن إلا أن يساهم في تخفيض الأسعار لمصلحة المستهلك دون أرباح إضافية له . في المقابل ، يمكن لاحتكار أو لاحتكار الأقلية أن يزيد أرباحه (بحث علم الاجتماع العام ، الفقرة 159) . وهكذا ، في بعض الحالات ، يمكن لمجموعة كامنة ألا تكون قادرة على خدمة مصالحها . وحينئذٍ تنجو من تحليل ذات نمط تمثيلي خاص . وتظهر هذه الحالة البارزة عندما يكون ثمة تناقض بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية. لأعضاء الجماعة الكامنة. وبالطبع ثمة كذلك ظروف تتطابق فيها المصالح الفردية والمصالح الجماعية. يمكننا اللجوء الى تحليل تمثلي خاص والكلام مثلاً على «وعي» أو «إرادة الطبقة». وهكذا، في حين تكون المصالح الفردية والمصالح الجماعية متناقضة عند «الفلاحين المجزئين»، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لطبقات أخرى كما بيّن ذلك ماركس.

لنتفحص أخيراً **مستوى النظم** . تظهر بعض الأنظمة الاجتماعية أنها موجهة بواسطة غاية . وهكذا ، تظهر بعض الأنظمة أنها **تتطور** في اتجاه ثابت . وتظهر أخرى أنها « تهدف » إلى إعادة انتاج نفسها . وهكذا ، نلاحظ في المجتمعات المعقدة عمليات تطورية مستقيمة (عملية **التفردية** المتزايدة التي شدد عليها تحديداً سيمل (Simmel) ودوركهايم وبارسونز ؛ عملية تفتيت العائلة ؛ عملية تزايد التبعية المتبادلة وتعقد المجتمعات ؛ عمليات توسع الحقوق الفردية ، الموصوفة جيداً من قبل مارشال (T.H. Marshall-) الخ . .). إننا نلاحظ كذلك عمليات إعادة انتاج (إعادة انتاج التسلسلية الاجتماعية) . وتذكّر بعض العمليات الاجتماعية بتعابير أخرى ، بظاهرات التطور وإعادة الانتاج الملاحظة على مستوى ما هو حي . وعلى أثر مونو (Monod) يمكننا وصف هذه الظاهرات بأنها حيوية غائية : يبدو النظام بحد ذاته أنه يلاحق غاية .

يمكن للظاهرات الحيوية الغائية أن تحظى بنوعين من التفسير . في النوع الأول من التفسير تقدم سمة الحيوية الغائية للنظام وكأنها مشتقة من غائية مدوّنة على مستوى العناصر التكوينية للنظام . إننا نجد هذا النوع من التفسير مثلاً عند أوغست كونت (A. Comte) : إن « تقدم » الانسانية الذي يلخصه « قانون الحالات الثلاث » قد يفسَّر حسب كونت بكون الناس يخضعون « لميل يدفعهم الى تحسين طبيعتهم » . ونجده كذلك لدى بوسويه (Boussuet) : **في الخطاب حول التاريخ العالمي** ، يفترض بالأفراد أن يتحركوا وفقاً للقوانين التي تحددها العناية الإلهية . ونجده أيضاً لدى بعض التاريخانيين المحدثين الذين يفهمون التطور التاريخي باعتباره ناجماً عن معنى التاريخ المتأصل إما في وعي الأفراد بصورة عامة ، وإما في الأكثر تنوراً بينهم . وهكذا ، يعتبر تورين (Touraine) أن المثقفين والتقنيين والخبراء هم الحاملون المحدثون للتاريخانية . أما في النوع الثاني من التفسير فيتم إدراك سمة الحيوية الغائية للنظام باعتبارها أثراً منبثقاً ناجماً عن تجميع أواليات أساسية ، لا

يتم توجيه منطقها بأي شكل من الأ كال بواسطة الغايات التي يظهر النظام بحد ذاته بأنه موجه نحوها . إن التوضيح الأبرز لهذا النوع الثاني من التفسير في نطاق ما هو حي يتمثل بالداروينية أو بتحديد أكبر بالداروينية الجديدة : تعتبر هذه النظرية أن التطور ينجم عن الانتقاء الطبيعي الذي تجريه البيئة بين التبدلات العرضية . ونستطيع أن نذكر في النطاق السوسيولوجي العديد من أمثلة هذا النوع الثاني من التفسير . وإن التفسير الذي يعطيه سيمل أو بارسونز لعملية التفردية المميّزة للمجتمعات المعقدة هو من هذا النوع . وكذلك مرتون (Merton) فإنه يلجأ الى تفسير من النوع الثاني عندما يحلل في تحليل كلاسيكي ، تطور العرقية المعادية للسود عند العمال الأميركيين ما بين الحربين العالميتين : فالصعوبات الاقتصادية والظروف العامة التي طبعت الحقبة جعلت العديد من السود يأتون الى الشمال بحثاً عن العمل . وبما أن هؤلاء القادمين الجدد ليس لديهم تقاليد نقابية ، كان العمال البيض (ليس بدافع عرقي وإنما بدافع حماية المؤسسات النقابية) يشجعون توظيف العمال البيض . وحينئذٍ أصبح العمال السود فريسة سهلة لأرباب العمل الساعين لكسر الإضرابات . وهكذا ، تثبت العمال البيض من حذرهم الذي « أثبتته الوقائع » : لا يمكن أن يكون السود « نقابيين جيدين » . وعندما ظهرت العرقية كأثر منبثق ناجم عن تجميع تصرفات مختلف طبقات الأفراد كما دفعهم إليها الوضع الاجتماعي العام . فلنذكر عرضاً أننا نستطيع العودة الى هيرشمان (Hirschman) ومرتون وشيلنغ (Schelling) من أجل رؤية شاملة حول مسألة الآثار المنبثقة ومن أجل مدخل الى القضايا المنطقية التي يطرحها تحليل تجمع الأفعال الفردية .

نتحدث أحياناً عن تفسير غائي بالنسبة للتفسيرات من النوع الأول وعن تفسير آلي بالنسبة للتفسيرات من النوع الثاني . هذه المفردات لا تمثل أبداً أي ضرر ، كما يبدو ، في حالة علم الأحياء . ولكنها تكون مصدراً للغموض في حالة علم الاجتماع . وبالفعل ، في التفسيرات من النوع الثاني ، يمكن أن تفسّر غالباً تصرفات الفاعلين بصفتها مقصودة أوغائية . وهكذا ، يتحرك نقابيو مرتون بالتأكيد بفعل الغايات : تحاشي إضعاف النقابات . ولكن الأمر يتعلق بتفسير من النوع الثاني لأن العرقية التي تنتهي بالظهور تفسَّر باعتبارها أثراً منبثقاً لا يسعى إليه الفاعلون . كما أن تفتيت العائلة في المجتمعات المعقدة ينجم عن تجميع التصرفات الغائية ولكنه ليس مقصوداً بحد ذاته من قبل الفاعلين . يكون له إذن وضع الأثر المنبثق .

في حالة علم الأحياء ، يبدو مؤكداً أن تفسيرات داروين « الآلية » تشكل تقدماً بالنسبة للتفسيرات « الغائية » على طريقة كوفيه (Cuvier) . كما أن التحليلات « الآلية » (النوع الثاني) لبعض العمليات التاريخية المستقيمة التي نجدها في أعمال ماركس تمثل تقدماً بالنسبة للتحليلات « الغائية » لبوسويه (Boussuet) وكونت وبعض التاريخانيين (النوع الأول) . من جهة أخرى كان ماركس وأنجلز واعيين تماماً لما يدينان به لداروين حول هذه النقطة ، ولتوافقهم معه ، كما تشير الى ذلك رسالة موجهة من أنجلز الى ماركس مؤرخة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1859 : « من جهة أخرى هذا الداروين الذي أقوم بقراءته هو من الصنف الأول . والغائية لم تكن قد دحضت

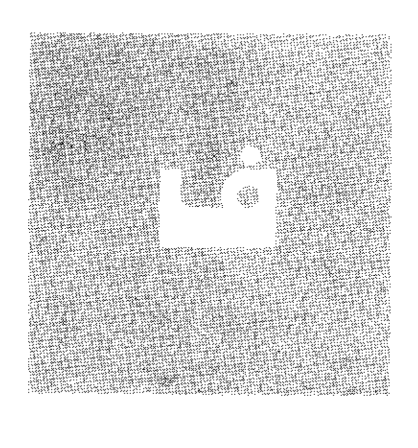
بعد على صعيد معيّن . لقد حصل ذلك » . ولكن ليس صحيحاً أن التفسيرات من النوع الثاني تكون بصورة عامة ودون أي شرط مفضلة على التفسيرات من النوع الأول . لقد تم توضيح هذه النقطة بشكل رائع بواسطة تمييز باريتو الذي أشير إليه أعلاه : احتكار ، كارتل أو احتكار أقلية ، لديها القدرة في ظروف عامة على تحقيق غاياتها (يكمن سبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973في كون أعضاء كارتل منتجي النفط قدروا أن مثل هذه الزيادة كانت مرغوبة ويمكن أن تُفرض) . في هذه الحالة ، دونت « غائية » النظام مباشرة في دوافع الفاعلين . في المقابل ، إن إنخفاض الأسعار الذي يمكن أن ينتج عن زيادة الانتاجية في إطار من التنافس الكامل هو أثر منبثق ليس في أي حال ، نتاج مقاصد الفاعلين .

كما أن بعض العمليات الثورية تطلقها مجموعات يكون هدفها قيام الثورة . ولكن هذه العمليات يمكن أن تنجم كذلك عن تجمع التصرفات التي **لا تكون** غايتها إحداث ثورة . لقد تم توضيح هذه النقطة بشكل جيد من قبل توكفيل (Tocqueville) وكوشان (Cochin) . يعرض هذان المؤلفان لانطلاق الثورة الفرنسية تحليلاً تختلط فيه التفسيرات من النوعين الأول والثاني . إن التناقض صارخ مع المفهوم الشائع من أولار (Aulard) إلى سوبول (Sauboul) مروراً بماتييز (Mathiez) حيث تهيمن التفسيرات من النوع الأول ، التي حللت الثورة باعتبارها نتاج عدم رضى بعض المجموعات والرغبة في التغيير التي تفضي إليها .

هذه الحالة مهمة ، إذ تبيّن أننا نستطيع في بعض الظروف التردد بين تفسير من النوع الأول وتفسير من النوع الثاني أو أن ندفع بصورة أدق الى الدمج بين نوعي التفسيرات . ففي مثل الثورة الفرنسية ، مما لا شك فيه أن نوعي التفسير يحتويان على قسط من الحقيقة . لقد لعب المحامون والقضاة دون قصد منهم ، كما بين توكفيل وكوشان ، دوراً مهماً في انطلاق الثورة (تفسير من النوع الثاني) . ولكن استياء بعض الفئات ، مثل الفلاحين (تفسير من النوع الأول) ، مارس بالطبع تأثيره كذلك . هل ثمة ضرورة للتحديد أن الفلاحين لم يكونوا دون شك يتمنون ثورة منفلتة الى الحد الذي حصل فعلياً . في المقابل ثمة حالات أخرى تبدو فيها التفسيرات من النوع الثاني وحدها مقبولة . إن ازدحام السير لا ينجم بالتأكيد عن قصد متعمد ، ولا عن رغبة غير واعية قد تدفع سائقي السيارات للبحث عنه . كما أننا لا نرى كيف أن عمليات إعادة الانتاج أو التطور النامية على المدى الطويل (مثل عمليات تفتيت العائلة ، والتفردية ، والتعقيد وإعادة انتاج التمايزات الاجتماعية) يمكن تفسيرها وفقاً لتصورات من النوع الأول . ودون إعادة إدخال قدرة العناية الإلهية مداورة أو بشكل مستتر تقريباً (ليس بمعنى مقدمة **الديموقراطية في أميركا** لتوكفيل ولكن بمعنى **الخطاب حول التاريخ العالمي** لبوسويه) ، من الصعب أن نجعل منها نتاج المقاصد الواعية أو الدوافع غير الواعية التي تدفع الفاعلين للسعي الى هذه الآثار . في الواقع ، تشتق هذه العمليات من تجمع الدوافع الموجهة نحو غايات فردية غريبة عن النتائج التي تساهم في إحداثها . إنها ترتبط إذن بتفسير من النوع الثاني .

● Bibliographie. — Boudon, R., « Introduction. Sociologie et liberté », « Effets pervers et changement social », et « Déterminismes sociaux et liberté individuelle », *in* Boudon, R.,

Effets pervers et ordre social, Paris, PUF, 1977, chap. I, II et VII, 5-15, 17-58 et 187-252. — COCHIN, A., *L'esprit du jacobinisme. Une interprétation sociologique de la Révolution française*, Paris, PUF, 1979, tiré de *Les sociétés de la Pensée et de la Démocratie*, Paris, Plon, 1921. — HIRSCHMAN, A. O., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Harvard University Press, 1970. Trad. franç., *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — MERTON, R. K., « The unanticipated consequences of purposive social action », *American sociological review*, I, *6*, 1936, 894-904. — MONOD, J., *Le hasard et la nécessité. Essai sur la philosophie naturelle de la biologie moderne*, Paris, Le Seuil, 1970. — POPPER, K. R., *The poverty af historicism*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1957, 1963; New York, Basic Books, 1960; New York, Harper & Row, 1961, 1964 (la I^re^ éd. de ce livre a été élaborée à partir de trois articles de Popper, K. R., parus in *Economica*, XI, *42* et *43*, 1944 et XII, *46*, 1945 qui ont été remaniés et augmentés). Trad. franç., à partir directement des articles précédemment cités (elle a précédé la version anglaise. La première traduction a été faite à Milan en 1954), *Misère de l'historicisme*, Paris, Plon, 1956. — SCHELLING, T., *Micromotives and macrobehavior*, Toronto, Norton, 1978. Trad. franç., *La tyrannie des petites décisions*, Paris, PUF, 1979. — STARK, W., « Society as an organism », *in* STARK, W., *The fundamental forms of social thought*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962, 1re partie, 15-106. — TOCQUEVILLE, *L'Ancien Régime** (II). — TOURAINE, A., *Production de la société*, Paris, Le Seuil, 1973.





الفردية Individualisme

لا يشير مفهوم الفردية في علم الاجتماع الى العقيدة الخلقية التي تحمل الاسم نفسه ، وإنما الى خاصية يعتبرها بعض علماء الاجتماع مميّزة لبعض المجتمعات وبخاصة المجتمعات الصناعية الحديثة : ففي هذه المجتمعات يعتبر الفرد الوحدة المرجعية الأساسية ، سواء بالنسبة إليه بالذات أو بالنسبة للمجتمع . إن الفرد هو الذي يقرر مهنته ويختار قرينه . وهو يتحمل « بحرية تامة » مسؤولية معتقداته وآرائه . كما أن استقلاله الذاتي أكبر مما هو عليه في المجتمعات « التقليدية » . بالطبع ، المقصود بذلك حالة حقوقية يمكن ألا يكون لها علاقة بالواقع إلا بطريقة مثالية : حتى ولو كان لي حق إبداء رأيي أو التحرك كما يحلو لي (شرط ألا تصدم آرائي وأفعالي المحرمات الرسمية) ، سأكون خاضعاً للمحرمات شبه الرسمية التي تفرضها على البيئة التي أنتمي إليها . يبدو مع ذلك مقبولاً اعتبار المجتمعات الصناعية أكثر فردية بالمعنى المعطى هنا للكلمة ، من المجتمعات التقليدية ، بمقدار ما يمكن على الأقل إقامة تمييز دقيق بين المجتمعات « التقليدية » والمجتمعات « الحديثة » أو « الصناعية » .

نحن مدينون لدوركهايم في التأملات والأعمال الأهم وفي كل الأحوال الأكثر نفوذاً على موضوع الفردية وبصورة خاصة على تطور الفردية في المجتمعات الحديثة . ولكن ثمة مؤلفون آخرون يستحقون الذكر كذلك في هذا الصدد : توكفيل (Tocqueville) **الديموقراطية في أميركا** وسيمل (Simmel) **Grund fragen** و **Philosophie des Geldes** من بين آخرين . في مؤلف **تقسيم العمل** كما في **الانتحار** يفصل دوركهايم استعمال مفهوم **الأنانية** على مفهوم الفردية . ولكن المفهومين ، على الرغم من أنهما لا يتطابقان ، فإنهما مترابطان بقوة الواحد مع الآخر في تحليلات دوركهايم . يشير دوركهايم بكلمة الأنانية التي يقتضي ألا تفهم (أو بالأحرى ألا تفهم دوماً) بالمعنى الخلقي ، الى أهمية الاستقلال الذاتي المتروك للفرد في اختيار أفعاله ومعتقداته . ويكون هذا الاستقلال الذاتي بناء للتحليلات الواردة في **الانتحار** ، متنوعاً وفقاً للبيئة الاجتماعية والثقافية التي ينخرط بها الفرد ، كما يمكن أن يتغيّر كذلك بفعل الظروف . وهكذا ، تفرض بعض الثقافات على الأفراد معايير وقواعد وقيم متسامية . وفي هذا الوضع يكون انتشار الأنانية أصعب من انتشارها وسط ثقافات تترك الحرية الكاملة للفرد في تحديد اختياراته وأفضلياته وخطوط عمله بواسطة خضوعه لقواعد ومعايير وقيم ذات محتوى عام الى أقصى حد . وفي هذا المعنى ، يعتبر

دوركهايم أن البروتستانت يكونون أكثر عرضة للأنانية من الكاثوليك (« [. . .] يتلقى الكاثوليكي إيمانه جاهزاً دون تفحص [. . .] أما البروتستانتي فهو واضع معتقده » **الانتحار** ص 157) . تظهر الأنانية هنا متلازمة مع « زعزعة المعتقدات التقليدية » (المرجع السابق ص 157) التي عبرت عنها حركة الإصلاح أكثر مما سببتها . ولكن تطور الأنانية لا يتعلق فقط بالمتغيرات الثقافية . إنه ، بصورة أعم ، نتيجة « لدرجة اندماج المجموعات الاجتماعية التي يشكل الفرد جزءاً منها » (المرجع السابق ، ص 223) . وهكذا فإن العازب ليس مثل الزوج المندمج في « مجتمع عائلي » . كما أن مواطن الأمة الحديثة يشعر باندماجه فيها خلال فترات الحرب أكثر من فترات السلم . وعلى الرغم من أن الأنانية تتنوع في نفس المجتمع ، بفعل المميزات الثقافية والاجتماعية للمجموعات والأفراد ، وعلى الرغم من أنها تستطيع أن تتغيّر مع معطيات ظرفية (حال الحرب) ، فإن إحدى الفرضيات الرئيسية لدوركهايم هي أن الأنانية تميل الى النمو في المجتمعات الحديثة. ففي **الانتحار** قدمت الكاثوليكية والبروتستانتية بصفتهما تنتميان الى الخط التطوري : إن زعزعة المعتقدات التقليدية التي عبرت عنها حركة الإصلاح ، وتطور روح النقد الحر قد تم تحليلهما من قبل دوركهايم بصفتهما شرطين لتطور الفكر العلمي ،

يكمل **الانتحار** ويدقق التحليلات السابقة الواردة في **تقسيم العمل** . فالأطروحة الرئيسية للتقسيم هي أن تطور الفردية يكون بالفعل نتيجة للتعقيد المتنامي لتقسيم العمل وبما أن تقسيم العمل كان قليل التطور في المجتمعات القديمة ، فإن الأفراد كانوا قليلي التمايز . وكان التضامن الذي يشدهم إلى بعضهم من النمط « الآلي » . وبتعابير أخرى ، يتعلق الأمر بتضامن مستند على التشابهات . في هذه الحالة ، يميل النظام الثقافي إلى تقييد ظهور الأنانية : فالفرد يكون مندمجاً في المجموعة بواسطة معايير وقيم محددة بشدة ودقة ، تفرض نفسها عليه بوضوح لا يسمح له بوضعها موضع الشك . في المجتمعات الحديثة ، يترافق تقسيم العمل بتمايز الأفراد في ظل علاقة التكوين ، والتاريخ المهني ، والبيئات الاجتماعية المعاشة ، وفي ظل علاقات أخرى متعددة من السهل تخيلها . فالتضامن يكون أذنذو نمط « عضوي » : إنه يستند إلى فوارق وتباينات تكميلية .

إن تحليلات **تقسيم العمل والانتحار** تتقاطع إذن الى حد كبير . فالمؤلفان يجعلان من تطور الفردية سمة جوهرية للعبور من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة . ولكن **الانتحار** يقدم نظرية أكثر تعقيداً ، على الأقل فيما تتضمن من إمكانية : فقد ظهرت الأنانية فيه باعتبارها مرتبطة بعوامل متعددة ليست مترابطة فيما بينها بالضرورة . وهكذا ، فالكنيسة الانجليكانية ، رغم أنها بروتستانتية ، أكثر تراتبية وأكثر إكراهاً من الكنيسة اللوثرية . وفرنسا على الرغم من كونها « حديثة » بمقدار بروسيا ، فهي كاثوليكية . فالمتغيرات الاقتصادية (تقسيم العمل) والمتغيرات الثقافية مترابطة بشكل ناقص . إذن نحن نبتعد هنا عن بساطة النظرية النشوئية المقدمة في **تقسيم العمل** . ولكن دوركهايم موزَّع في المؤلفين حول الحكم الواجب إطلاقه حول تطور يتضمن وجهاً إيجابياً (تقدم « الشخصية الفردية ») ووجهاً سلبياً (تقدم « الأنانية ») ، من وجهة نظر المجتمع والفرد في آن واحد . إن الالتباس ظاهر في استعمال مفهوم « الأنانية » المستعمل من قبل

دوركهايم ، تارة بطريقة حيادية وطوراً بفهم سلبي .

وعلى الرغم من أن دوركهايم يعتبر الفردية الأساس الخلقي الجماعي للمجتمعات الحديثة ، فقد عبّر باستمرار عن مخاوفه حول تطورها في المجتمعات الصناعية وأقام تخمينات على هذه المخاوف . كانت فرضيته الرئيسية تقوم على أن تطور الفردية فيما يتعدى حداً معيناً ، يتناقض مع التطور المتناسق للفرد والمجتمع . وقد وضعت هذه الأطروحة على محك الوقائع في **الانتحار** . ولكي يثبتها ، بدأ دوركهايم بوضع مؤشرات « للأنانية » (الأنانية المفترض أنها في المدينة أكبر مما هي عليه في الريف ؛ الاستقلال الذاتي للأعزب أكبر منه لدى الأزواج ؛ كما أنه لدى الرجال أكبر منه لدى النساء ؛ « أنانية » البروتستانت أكبر من أنانية الكاثوليك ، الخ) . وأثبت من ثم أن مؤشرات الأنانية هذه تظهر جميعها مرتبطة إحصائياً مع معدلات الانتحار . والحق يقال ، لم يوفق دوركهايم أبداً في الخروج بصورة كاملة من الحلقة المفرغة التي تظهر في خاتمة **تقسيم العمل** والتي نجدها في **الانتحار** : إن تقسيم العمل ينقذ الأفراد من المعتقدات الجماعية ويعرّضهم « للأنانية » في الوقت نفسه الذي يجعلهم فيه التضامن ، وقد أصبح « عضوياً » ، أكثر حاجة لبعضهم البعض وأكثر تكاملاً تجاه بعضهم البعض . ذلك أن التضامن بما أنه لا يمكن أن يستند حسب دوركهايم ، على المصلحة وحسب ، ينبغي أن يبنى على خلقية جماعية . ولكن دوركهايم برهن أن مثل هذه الخلقية باتت قليلة الاحتمال بسبب التطور نفسه للفردية . ورغم ذلك يستمر في التعبير تجاهها عن تمنياته ومخاوفه .

ثمة تأمل قريب من تأمل دوركهايم لدى مؤلفين آخرين . لقد صعق توكفيل بتطور الفردية في أميركا ، « إحساس متعقل يعدّ كل مواطن للاعتزال عن كتلة أقرانه ، وللبقاء بعيداً مع عائلته وأصدقائه ، ويترك طوعاً المجتمع الكبير لنفسه » . يحلل سيمل في **Philosophie des Geldes** تأثير تطور انتقال العملة على العلاقات ما بين الأفراد : إن المال بصفته رمزاً محايداً ومجرداً يميل الى إعطاء طابع هو نفسه مجرد ومحايد للعلاقات بين الأشخاص ، مساهماً هكذا في تطور الفردية . ثمة تفصيلات مشابهة قدمت من قبل بارسونز : تتميز المجتمعات الحديثة بمضاعفة النشاطات المتبادلة التي يكون فيها للمساهمين فيما بينهم (كما بين المصرفي وعميله) علاقات مجردة انفعالياً ، محدودة في مداها وخاضعة لقانون رسمي ضيّق . ويشير مؤلفون آخرون مثل كوزير (R. Coser) الى أن توسع تقسيم العمل يؤدي الى جعل الأدوار الاجتماعية أكثر تعقيداً باستمرار . وبما أن الأدوار التي يتحمل مسؤوليتها الفرد هي دوماً غامضة ومتعددة ، ينجم عنها أثر تفردي ، إذ إن الفرد لا يمكن أن يمثل هذه الأدوار العديدة بشكل صحيح إلا إذا قرر اللجوء مع نفسه الى التحكيم الدائم .

ثمة إذن اتفاق كبير بين علماء الاجتماع لقبول صلة العلة والمعلول بين تعقيد المجتمعات وتطور الفردية . إن ما يتغير بين مؤلف وآخر هو تقييم الظاهرة فقط (ففي حين هو سلبي لدى دوركهايم وسيمل أو تونيز -Tonnies- ، يميل الى أن يكون إيجابياً لدى علماء الاجتماع الأميركيين وهو حيادي لدى توكفيل الذي يميّز بين **الأنانية والفردية** ويواجه بينها بطريقة أكثر دقة بكثير من

دوركهايم) . إن الأصوات الوحيدة المخالفة حقاً هي أصوات ماركيوز (Marcuse) وبعض الماركسيين الجدد ودعاة « اليمين الجديد » الذين يدافعون عن الأطروحة المناقضة التي تعتبر أن المجتمعات الصناعية قد تميل الى التأحيد بدل التمايز والى تحقيق الاستقلال الذاتي للأفراد .

ولكن يمكننا التساؤل عما إذا كان التراضي بين علماء الاجتماع الكلاسيكيين من دوركهايم الى بارسونز يقوم ، أو ما إذا كان يحصل بالأحرى من الاتفاق على تمييز هو نفسه هش ومن المفيد في كل الأحوال تفحصه بدقة ، هذا التمييز الذي يواجه المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة . فمنذ روسو (Rousseau) أو بالأحرى أتباع مذهب روسّو ، ولكن بخاصة منذ تونيز ، اعتدنا على معالجة التمييز بصفته أمراً مؤكداً واعتبار المجتمعات « الحديثة » أنها تمثل في جميع جوانبها نوعاً من الصورة المقلوبة للمجتمعات التقليدية . ولكن إذا لم يكن ثمة شك أن المجتمعات الحديثة أكثر تعقيداً من المجتمعات التقليدية ، فلا ينجم عن ذلك أنها يمكن أن تواجه الواحدة الأخرى في جميع الجوانب . إننا نعلم جيداً اليوم أن مجتمعاً « حديثاً » لا يستبعد بالضرورة ظهور أو استمرار ظاهرات التضامن من النمط «الآلي» بالمعنى الذي أراده دوركهايم : التضامن الطبقي والعشائري والأثني ، والتضامن المهني ، وتضامن « المجموعات الفكرية » . ونعلم كذلك أن المجتمعات « الحديثة » ليست محصنة ضد المعتقدات والخرافات الجماعية . وبالمقابل ، ليست المجتمعات « التقليدية » بالضرورة موضوعة تحت غطاء ثقافي يؤمن اندماج الفرد في المجتمع دون تصادم . كان باريتو قد ذكّر بشكل مناسب أن العصور القديمة كان لها مشككوها وملحدوها . فالإنقسامات والتجديدات الثقافية ليست بالتأكيد اختصاصاً للمجتمعات الحديثة ، والفردية ، بالمعنى العقيدي والفلسفي للكلمة ، ليست بالضرورة هي نفسها «بنية فوقية » لكي نتكلم على غرار الماركسيين ، محصورة بالمجتمعات المتميّزة بتقسيم واسع للعمل وبنظام اقتصادي معقد . ويمكن كذلك أن تتطور أيديولوجيا « فردية » للاستحقاق في وضع سياسي يكون فيه لدى أحد الطبقات ، انطباع بأنها محاصرة دون حق ودون سبب مشروع من قبل النظام السياسي ، حتى في حالة « المجتمع التقليدي » . يقتضي مع ذلك التكرار أن مفهوم الفردية هو موضوع تعريفات متنوعة حسب المؤلفين . فتوكفيل يشدد على تطور المدى الخاص . أما دوركهايم فيشدد على توسع الاستقلال الذاتي للفرد في نطاقي المعايير والأخلاق . كما أن سيمّل ومن بعده بارسونز يشددان على تطور العلاقات « الشمولية » و« الإنفعالية الحيادية » . أما ماركس ـ الذي يستوحي حول هذه النقطه كما بالنسبة لنقاط كثيرة غيرها ، داروين ـ فقد شدد من جهته على عزلة الأفراد الناجمة عن تنافسهم في السوق .

في الواقع ، إن كتاب **الانتحار** ، بمقدار ما يتضمن مشروع نظرية تجعل من « الأنانية » متغيّراً مرتبطاً بعوامل معقدة ومرتبطة ببعضها البعض بشكل ناقص ، يفتح طريقاً ربما كان أكثر إرضاء من النظرية النشوئية الموسعة في كتاب **تقسيم العمل** . وهذه النظرية هي التي لفتت قبل غيرها انتباه الكثيرين من علماء الاجتماع اللاحقين لدوركهايم .

الفردية المنهجية

لمفهوم الفردية منهجياً وأبيستمولوجياً ، معنى متميّزاً تماماً عن السابق . لنفترض أننا نريد

تفسير ظاهرة اجتماعية (م) . على سبيل المثال : الحركية الاجتماعية في البلد (أ) أكبر منها في البلد (ب) . فلكي نفسر (م) يمكننا العمل بطرق مختلفة . وهكذا ، يمكننا أخذ فرضية أن الحركية تتزايد مع التطور الاقتصادي ومحاولة التحقق من أن البلد (أ) ذا مستوى من التطور أعلى من البلد (ب) . في هذه الحالة ، كان يمكننا « تفسير » (م) بوضعها في علاقة مع ظاهـرة أخرى (مَ) . وبالطريقة نفسها ، يمكننا السعي لتفسير المتغيّـر (م) للجريمة في الزمان أو في المكـان من خلال السعي لوضع هذه الظاهرة في علاقة مع ظاهرات أخرى (مَ) . (مً) ، الخ . ، مثل التمدين ، وتشدد المحاكم ، الخ . وهكذا ، ربما نلاحظ أن معدلات الجريمة المميّـزة لعدد معيّـن من البلدان تكون أعلى في المتوسط بالنسبة لفئات محددة من الجرائم والجنح بمقدار مـا يكون التمـدين أكثر تطوراً . وربما نلاحظ من جهة أخرى أن معدلات الجريمة تكون متوسطاتها أعلى بمقدار ما تكون قسوة المحاكم أخف . في حالة كهذه ، نتمكن من إقامة علاقة سببية (من النمط الاحتمالي) بين (مَ) (التمدين) و(مً) (قساوة المحاكم) من جهة و(م) (معدلات الجريمة) من جهة أخرى ؛ في هذه الحالة ، يتم الحصول إذن على « تفسير » الظاهرة عبر تفحص العلاقة بين هذا المتغيّـر ومتغيرات أخرى (مَ) و(مً) . بما أن هذه المتغيّرات «المستقلة» تلاحظ كذلك على مستوى تجميعي (أنظر مقالة السببية) ، فإن « تفسيرا » كهذا يمكن أن يقال عنه ذاته بأنه تجميعي أو غير فردي بمقدار ما لا يأخذ بالحسبان سلوك الأفراد الذي يولّـد منطقة العلاقات المتبادلة الملاحظة على المستوى الاحصائي . كما أن التحليل المسمى « مقارن » يكون غالباً من النمط الفردي أو التجميعي . هكذا تكون الحالة عندما يقتصر على ترتيب النظم الاجتماعية وفقاً **لأنماط** بفعل مصادفة أو عدم مصادفة مجموعة من الصفات المحددة على مستوى تجميعي (أنظر مقالة التصنيفية) .

وبشكل مناقض ، يسمى التفسير **فردياً** (بالمعنى المنهجي) عندما نجعـل من (م) بشكل صريح نتيجة لسلوك الأفراد المنتمين الى النظام الاجتماعي الذي تتم مراقبة (م) فيه . وهكذا يلجأ دوركهايم ، ضد مبادئه ، الى تفسير فردي عندما يحـاول أن يفسر لماذا تـظهر فتـرات الازدهار الاقتصادي المفاجىء مترافقة بشكل مألوف مع زيادة معدلات الانتحار : عندما يكون المناخ تفاؤلياً يمكن أن يكون الفرد مدفوعاً الى رفع مستوى توقعاته ، وهكذا الى مواجهة مخاطر خيبة الأمل . أما توكفيل فيلجأ الى التحليل الاجتماعي الضيق من النمط نفسه لكي يفسر أن الثورات تنطلق بالأحرى في ظروف مناسبة عندما تكون ظروف المجتمع وحظوظهم تميل الى التحسن . مما لا شك فيه أن التحليل يهدف في الحالتين الى إقامة علاقـة بين ظـاهرة تجميعيـة (م) (زيادة معـدلات الانتحار ، انطلاق الثورات) وظاهرات أخرى تجميعية (مَ) و(مً) ، الخ . (النمو الاقتصادي ، زيادة الحركية الاجتماعية) . ولكن العلاقة تستنتج من تمثل صريح لسلوك الأفراد هذه الأمثلة والألف الأخرى التي يمكن إيرادها تبرهن أن النظريات الفردية ليست غريبة عن علم الاجتماع وبأنها يمكن إيجادها حتى لدى علماء الاجتماع الذين يرفضون على غرار دوركهايم المنهجية الفردية . نقول بصورة عامة ، أننا إزاء منهجية فردية عندما يتم بصراحة تحليل وجود أو مسيرة الظاهرة (م) أو العلاقة بين الظاهرة (م) والظاهرة (مَ) باعتبارها نتيجة لمنطق سلوك الأفـراد المتورّطـين في هذه الظاهرة أو تلك الظاهرات .

لقد شدد بعض أبيستمولوجيي العلوم الاجتماعية وفي مقدمتهم فريدريك فون هايك (Frederich Von Hayek) وكارل بوبر (Karl Popper) على أهمية مبدأ **الفردية المنهجية في علوم** الاجتماع . يعتبر هؤلاء المؤلفون أن تفسير ظاهرة اجتماعية يعني دوماً استخلاص نتيجة الأفعال الفردية (راجع مقالة العقل) . إن الترابط بين الظاهرة (م) والظاهرة (مَ) لا يمكن أن يعتبر أياً تكن قوته « تفسيراً » لـ (م) . يقتضي أيضاً إبراز منطق الأفعال الفردية الكامنة وراء الترابط . إن ترابطاً بسيطاً مثل الذي يربط الأسعار الزراعية بالأحوال الجوية ليس له معنى إلا إذا جعلنا منه نتيجة لسلوكيات صغيرة خاضعة لمنطق معيّن .

إن مبدأ الفردية المنهجية هو موضوع تراض واسع في الاقتصاد (راجع مقالة الاقتصاد وعلم الاجتماع) . أما في علم الاجتماع فالوضع أكثر غموضاً . من جهة ، ثمة دراسات كثيرة تكتفي بتعريف «سببي » للتفسير القائم على نمط مَ ← م . من جهة أخرى ينطلق بعض علماء الاجتماع من مسلّمة تعتبر أن الفرد بصفته نتاج البنى الاجتماعية ، يمكن إهماله في التحليل . هذه المسلمة التي تصف ما يسمى أحياناً بالاجتماعوية (Sociologisme) أو الكلية تؤدي الى احراجات خطيرة . صحيح أن الفعل الفردي خاضع لإكراهات اجتماعية ، ومن النادر أن يتمكن المرء من التصرف على هواه . ولكن ذلك لا يفترض أن الإكراهات الاجتماعية تحدد الفعل الفردي . هذه الإكراهات تحدد حقل الممكن وليس حقل الواقعي . وبصورة أدق ، ليس لمفهوم الإكراه معنى إلا بالنسبة لمفهومي **الفعل والقصد** المترابطين : إن الشخص الذي ليس لديه مقاصد للشراء لا يتعرض لأية إكراهات فيما يتعلق بميزانيته . وبصورة أعم ، لا يمكن أن يتلقى مفهوم البنية الاجتماعية تفسيراً إلا إذا أرجعناه الى مقاصد الفاعل ومشاريعه . إذا كان التفريع الاجتماعي يعتبر بصورة عامة بعداً جوهرياً للبنية الاجتماعية ، فلأنه يصف توزيع الإكراهات التي تخضع لها مشاريع الفاعلين .

ينبغي إذن ألا يعتبر مبدأ **الفردية المنهجية** مبدأ أساسياً في الاقتصاد وحسب ، وإنما في جميع العلوم الاجتماعية : التاريخ وعلم الاجتماع وكذلك علم السياسة أو علم السكان . ليس صعباً أن نبيّن (راجع مقالة الفعل) أن أغلب علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، سواء تعلق الأمر بفيبر (Weber) أو ماركس أو توكفيل ، قد اعترفوا بأهمية هذا المبدأ . ولكن يقتضي أن نضيف أنه ليس من السهل التمسك به دوماً . لندع جانباً حالة المتغيّرات المختلفة للكلية التي ترفض هذا المبدأ لأسباب ميتافيزيقية أو أيديولوجية . فيحصل غالباً جداً ألا يكون الباحث قادراً على إيجاد منطق التصرفات الصغيرة المسؤولة عن ظاهرة تجميعية (م) ، بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لديه . وهكذا ، تظهر منحنيات الولادة انكسارات ، لا يستطيع دائماً علماء السكان تفسيرها بسبب غياب المعلومات الكافية حول الظاهرات الاجتماعية الصغيرة . في هذه الحالة ، يقتضي الاقتصاد ـ مؤقتاً ـ على التثبت . ومن المحتمل ، أننا نستطيع محاولة إظهار ترابط بين (م) وظاهرات أخرى تجميعية (مَ) ، (مً) ، الخ . في هذه الحالة الأخيرة ، لنفترض أن العالم السكاني يلاحظ فعلياً ترابطاً بين (م) و(مَ) ، فإنه سيجد نفسه في وضع مشابه تقريباً لوضع الطبيب الذي أثبت أن دواء معيناً يؤدي الى نتائج معينة ، دون أن يكون قادراً على تفسير النتائج المقصودة . ولكن ليس ممكناً

الذهاب بعيداً في التشبيه . ذلك أن الترابط الذي لاحظه الطبيب لديه كل الفرص لأن يكون ثابتاً . في المقابل ، إن الترابط الذي تمت ملاحظته بين (م) و(مَ) من قبل عالم الاجتماع أو عالم السكان أو العالم الاقتصادي يمكن أن يكون غير ثابت لأنه مرتبط بالظروف الخاصة المميزة للنظام المراقب . لقد اعتقد الاقتصاديون طويلاً أن البطالة والتضخم محكومان بالتغيّر بشكل معاكس الواحد للآخر ، في الواقع ، ليس هذا « القانون » صحيحاً إلا في ظل بعض الشروط البنيوية . كما أنه ساد الاعتقاد طويلاً أن التنمية تؤدي الى انخفاض آلي في الولادات . تتعلق صحة هذا الترابط ، هنا كذلك ، بالشروط البنيوية : فبعض الأنظمة الاجتماعية تحث الأفراد على أن يكون لديهم عدد مرتفع من الأولاد ، حتى عندما تكون شروط الحياة في تحسن . ولكن لكي يتم تفسير لماذا يحدث نفس السبب هنا وهنالك نتائج مختلفة ، ينبغي بالعالم السكاني أن يفسّر لماذا تؤدي بنى مختلفة بالأفراد الى التصرف بطريقة مختلفة .

ولكي نحدد أن منهجية من النمط الفردي لا تفترض بأي شكل من الأشكال أن يتم التنكر لإكراهات الفعل والبنى أو المؤسسات التي تحدد هذه الإكراهات ، فإننا نتحدث أحياناً عن **الفردية البنيوية** (Wippler) أو **الفردية المؤسسية** (Bourricaud) . من المهم فضلاً عن ذلك ، الإشارة الى أن مبدأ الفردية المنهجية إذا كان يظهر أنه ذا تطبيق عام في العلوم الاجتماعية ، فإنه لا يفترض أبداً أن يكون نموذج **الانسان الاقتصادي** العقلاني ، المقدّر للعواقب والنفعي ، هو نفسه عاماً . من الصحيح أن الاقتصاديين يستندون بصورة عامة على مبدأ الفردية المنهجية وعلى بديهية الفرد العقلاني الذي يختصره تعبير الانسان الاقتصادي ، ولكن العنصرين ليسا بالضرورة مترابطين . يشير مفهوما **الفردية البنيوية** والفردية **المؤسسية** على العكس أنه ، من أجل تفسير فعل فرد معيّن ، يكون من الضروري بصورة عامة تحديد المعطيات البنيوية والمؤسساتية التي تحدد معالم حقل الفعل الذي يتحرك ضمنه ، وكذلك النتائج المجتمعية التي تعرض لها ، والموارد المتوفرة له ، وعلى الرغم من أن نموذج **الانسان الاقتصادي** مفيد غالباً ، ليس فقط في الاقتصاد ولكن كذلك في علم الاجتماع ، لا يمكن اعتباره عاماً (راجع مقالة العقلانية) .

يقتضي وضع مبدأ الفردية المنهجية في علاقة مع التمييز الفيبري (Weberien) الشهير بين التفسير والفهم . إن مخططاً من النمط م' ⟵ م يكون تفسيرياً في المعنى الفيبري . وفي المقابل ، يكون لدينا مخططاً فهمياً عندما تستنتج (م) من تحليل سلوك الأفراد الذين يتحركون في ظل شروط (مَ) . في الواقع ، يمكننا التساؤل عما إذا كان ضرورياً التمسك في هذا الشكل من التمييز بما أن العلاقة السببية من النمط م' ⟵ م يكون دوماً ذات صحة غير مؤكدة وذات تفسير مشكوك فيه ، طالما أنها لم تحلل بصفتها أثراً منبثقاً ناجماً عن تجميع التصرفات الفردية . من المفضل دون شك ، معالجة مفهومي التفسير والفهم بصفتهما مرادفين في مجال العلوم الاجتماعية ، شرط التحديد أن عملية التفسير (أو الفهم) يمكن أن تتضمن البحث عن العلاقة من النمط م' ⟵ م وتوضيحها بصفتها مرحلة وسيطة .

إن الفردية المنهجية والفردية باختصار ، المقيمة لنفس العلاقات القائمة بين الكلب

كمجموعة شمسية والكلب الحيوان النابح ، أي ليس ثمة أية علاقة ، ، ويكون فريداً أن تعتبر أحياناً الطرائق الفردية صحيحة فقط عندما يكون مقصوداً تحليل المجتمعات « الفردية » الرأسمالية أو الخاضعة لظاهرات « السوق » . وتكون قابلة للتطبيق كما أشار الى ذلك بوضوح فيبر (راجع مقالة العقل) ، على تحليل كل مجتمع .

• BIBLIOGRAPHIE. — BOUDON, R., « Déterminismes sociaux et liberté individuelle », *in* BOUDON, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, PUF, 1977, chap. VII, 187-252. — BOURRICAUD, F., *L'individualisme institutionnel. Essai sur la sociologie de Talcott Parsons*, Paris, PUF, 1977. — BOURRICAUD, F., « Contre le sociologisme : une critique et des propositions », *Revue française de sociologie*, XVI, suppl., 1975, 583-603. — COSER, R., « The complexity of roles as a seedbed of individual autonomy », *in* COSER, L. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975, 237-263. — DURKHEIM, E., *Division du travail**. *Suicide**. — HAYEK, F. (von), *Scientism and the study of society*, Glencoe, The Free Press, 1952. Trad. franç. partielle, *Scientisme et sciences sociales. Essai sur le mauvais usage de la raison*, Paris, Plon, 1953. — ISRAEL, J., « The principle of methodological individualism and Marxian epistemology », *Acta sociologica*, XIV, *3*, 1971, 145-150. — MACPHERSON, C. B., *The political theory of possessive individualism, from Hobbes to Locke*, Oxford, Clarendon Press, 1962, 1964. Trad. franç., *La théorie politique de l'individualisme possessif de Hobbes à Locke*, Paris, Gallimard, 1971. — MARCUSE, H., *One dimensional man. Studies in the ideology of advanced industrial society*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1964. Trad. franç., *L'homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Paris, Minuit, 1968. — POPPER, K. R., *The poverty of historicism*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1957, 1963; New York, Basic Books, 1960; New York, Harper & Row, 1961, 1964 (la 1re édition de ce livre a été élaborée à partir de trois articles de POPPER, K. R., parus in *Economica*, XI, *42*, et *43*, 1944 et XII, *46*, 1945 qui ont été remaniés et augmentés). Trad. franç., à partir directement des articles précédemment cités (elle a précédé la version anglaise. La première traduction a été faite à Milan en 1954), *Misère de l'historicisme*, Paris, Plon, 1956. — SIMMEL, G., *Philosophie des Geldes*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1900, 2e éd. augm. 1907. Trad. angl., *The philosophy of money*, Londres/Henley/Boston, Routledge & Kegan Paul, 1978; *Grundfragen der Soziologie (Individuum und Gesellschaft)*, Berlin, G. J. Göschen, 1917; Berlin, Walter de Gruyter, 1920, 1970. Trad. franç., *Sociologie et épistémologie*, Paris, PUF, 1981. — STARK, W., *The fundamental forms of social thought*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962. — WEBER, M., « Les concepts fondamentaux de la sociologie », *in* WEBER, M., *Economie et société**, chap. I, 3-59.

الفعل Action

في رسالة موجهة الى روبير ليفمان R. Liefman مؤرخة في 9 مارس (آذار) 1920 ، وهي سنة وفاته ، كتب ماكس فيبر (Weber) : إذا كنت قد أصبحت نهائياً عالم اجتماع (كما يدلّ قرار تعييني) ، فذلك لكي أضع بشكل أساسي نهاية لهذه التمارين القائمة على أساس مفاهيم جماعية ما زال شبحها يحوم باستمرار . وبتعابير أخرى : لا يمكن أن ينجم علم الاجتماع إلا من أفعال أحد الأفراد أو بضعة أفراد أو العديد من الأفراد المنفصلين . لذلك يقتضيه تبني طرائق

فردية بحصر المعنى » . هذه الكلمات تلقي ظلالاً صحية من الشك على جميع صيغ الكلية (البنيوية ، التاريخانية ، الثقافوية ، الماركسية ، الخ .) ، التي تستمر بالتناوب في احتلال مسرح علم الاجتماع بنجاح ، رغم تنبيه فيبر .

من الصحيح أن تفسير ظاهرة اجتماعية ، يعني ، في جميع الحالات ، إعادتها الى الأفعال الفردية الأولية التي تؤلفها ، سواء اتخذت هذه الظاهرة على سبيل المثال شكل **الحدث** ، **والمعطى الفريد** ، **والتوزيع** أو **الانتظام الاحصائي** أو أي شكل آخر . **فالحدث** : بعد تخصيص (Privatisation) الزواج والطلاق الذي أقره البولشفيك بعد انتصار عام 1917 في روسيا، حدثت أزمة سكن قوية . لماذا ؟ لأن المؤسسات الجديدة بجعلها الزواج هشاً ، دفعت كل واحد من الزوجين الى السعي للحصول على مسكن يستطيع استعماله في حال انحلال عقد الزواج . فقد بدّل التغيير المؤسساتي مجال الفعل وعقلانية الأفراد (راجع مقالة العقلانية) وانطلاقاً سلوكهم في ما يخص السكن . أثار تجمع هذه التصرفات على المستوى الاجتماعي الواسع حدثاً هو : ظهور أزمة سكن اضطرت السلطات للرجوع عن قرارها وإضفاء الصفة الرسمية على الاتحاد الحر . أما **المعطى الفريد** : يتساءل سومبار (Sombart) في بداية القرن العشرين ، لماذا لم تستطع الايديولوجيات الاشتراكية أن تضع قدمها في الولايات المتحدة ؟ ويجيب ، لأن الولايات المتحدة كانت خلال مدة طويلة بمثابة بلد حدودي ، كما تم إدراكها هكذا أيضاً من قبل المواطنين الأميركيين خلال مدة أطول . ونتيجة لذلك تطورت فيها ايديولوجيا قوية جداً للحركية الفردية . والفرد غير الراضي على وضعه الحالي يميل الى استعمال استراتيجيات ارتداد بدلاً من الاحتجاج . وبدلاً من أن يناضل من أجل تحسين وضع المجموعة التي ينتمي اليها (استراتيجية جماعية) يسعى الى تغيير وضعه (استراتيجية فردية) . وعلى عكس ذلك ، في المجتمعات التي تكون فيها الحواجز بين الطبقات الاجتماعية أكثر بروزاً ويعتبر تجاوزها أكثر صعوبة لأسباب تاريخية ، ثمة كل الفرص لكي يجتذب الأفراد الى أيديولوجيات تدعو للتقدم الجماعي للجماعات المحرومة . وهكذا تتعلق بالبنى والتقاليد التاريخية المختلفة تمثلات واستراتيجيات وأفعال مختلفة من قبل الأفراد . فعلى مستوى علم الاجتماع الواسع ينجم عن ذلك أثر شامل : حساسية هنا ، وغياب الحساسية هنالك بالنسبة للأيديولوجيات الاشتراكية . أما **التوزيعات والضوابط الاحصائية** : لماذا نلاحظ أن الجسم الانتخابي ينقسم غالباً الى قسمين متساويين على نحو ظاهر في الأنظمة السياسية ذات الحزبين؟ لأنه ، كما يوحي هوتلنغ (Hotelling) ، إذا افترضنا أن الناخبين يكون موقعهم عند مجموعة اتصال أيديولوجية بين اليسار واليمين ، يكون لكل من الحزبين (حتى لو اعتبر أحدهما ـ ج ـ « يسارياً والآخر ـ د ـ « يمينياً ») مصلحة في محاولة الوقوف تقريباً في وسط مجموعة الاتصال ، إذا كان يريد رفع عدد أصواته الى الحد الأقصى . إذا كان الأمر كذلك ، فإن نصف الناخبين (جميع الناخبين الذين يقفون الى يسار ـ ج ـ) سيشعرون بأنهم أقرب الى الحزب ـ ج ـ منهم الى الحزب ـ د ـ والنصف الآخر (جميع الناخبين الذين يقفون الى يمين ـ د ـ) أقرب الى ـ د ـ منهم الى ـ ج ـ . إن انتظام علم الاجتماع الواسع ينجم عن العقلانية التي تفرضها البنية المؤسساتية على الأحزاب وكذلك عن خيارات الأفراد بمواجهة عرض الأحزاب . لماذا يكون لأبناء وبنات العمال ، في جميع

الأنظمة المدرسية ، حظوظاً **أقل بكثير** من أبناء وبنات الأطر العليا ، في الوصول الى المستويات المدرسية الأعلى ؟ لأن العائلات المحرومة تقدم للأولاد بيئة ثقافية أقل ملاءمة ، وكذلك بخاصة لأنها أكثر حذراً في خياراتها وتنفر زيادة من دفع ولدٍ يكون نجاحه المدرسي هزيلاً . وبما أن كل سياق مدرسي ينجم عن سلسلة من التوجهات الجارية عند كل واحد من نقاط التشعب التي يعرضها النظام المدرسي ، فإن هذا الفرق في عقلانية الخيارات يستتبع آثاراً مضاعفة ـ أسية بشكل أكثر دقة ـ تفسّـر إتساع الفوارق بين الطبقات في المستوى المدرسي الأعلى : إن هذا الأثر لعلم الاجتماع الواسع لا يكون مفهوماً إلا إذا أرجعناه الى الأفعال التي يقوم بها الأفراد والى عقلانية هذه الأفعال بفعل الموارد وتمثل الأفراد من جهة ، ومجالات الفعل التي أنشأتها البنى المؤسساتية من جهة أخرى .

إن الأحداث والمعطيات الفريدة والضوابط الاحصائية ، وبصورة أعم جميع فئات الظاهرات الاجتماعية التي يقصد علماء الاجتماع تفسيرها تنجم عن تركيب الأفعال الفردية ، كما يشير إلى ذلك بوضوح النص المذكور أعلاه لفيبر . هذا المبدأ المنهجي الذي يتبناه ضمنياً أو صراحة أغلب الفلاسفة السياسيين وعلماء الاجتماع ، من روسو الى فيبر مروراً بماركس وتوكفيل ، لا يتضمن بأي شكل من الأشكال أية مجاملة لمثال بياجيه (Piaget) ، الموصوف **بالفردية الذرّية ولا** خطر النزعة النفسانية . إذا كانت الأفعال الأولية للأفراد هي وحدها القادرة على فهم ظاهرات علم الاجتماع الواسع ، فلا يؤدي ذلك الى أن تكون نتاج « حرية الاختيار » ، أو حرية مدركة بصفتها مطلقة . ويتطور فعل الفرد دوماً داخل نظام من الإكراهات المحددة بوضوح تقريباً ، والشفافة تقريباً بالنسبة للأشخاص والدقيقة الى حد ما . فبالنسبة لعالم الاجتماع ، ليس للفعل إذن شيء مشترك مع **الالتزام** على النمط السارتري . وبالمقابل لا يمكن إدراك الفعل بصفته الأثر البسيط لوضعية انتجتها « البنى الاجتماعية » (راجع مقالة المجتمعية) . إن مفهوماً من هذا النوع يرتبط « بواقعية كلية » في المعنى الذي استعمله بياجيه ، أو كما يقال عادة « بالكلية » أو « بالشمولية » . فهو يبرز « شبح المفاهيم الجماعية » التي ذكرها فيبر . ولكي نفهم (وبالتالي نفسر) فعلاً فردياً ، مما لا شك فيه أنه من الضروري بصورة عامة امتلاك معلومات حول مجتمعية الفرد . إذا رأيت ـ لكي نستعيد المثل الشهير لجاسبيرز (Jaspers) ـ أماً تصفع إبنها ، ينبغي علي أولاً إذا أردت تفسير هذا العمل ، أن أطلع على المفاهيم التربوية التي تستبطنها الأم . ففي بعض الأطر الاجتماعية ، تعتبر الصفعة بمثابة طريقة تربوية مشروعة وفعالة . وتعتبر في أطر اجتماعية أخرى محظورة ومضرة . ولكن المعطيات المجتمعية قد تكون غير كافية لفهم الفعل . فمن غير المرجح ألا تكون الأم قد توفر لديها وسائل أخرى للاقناع غير الصفعة . لماذا استعملت هذه الطريقة ؟ ربما تكون قد قررتها نتيجة مسيرة تصعيد ، بعدما تحققت من عدم فعالية الوسائل الألطف والأقل مباشرة . وربما لأنها كانت في هذه اللحظة مستعجلة جداً لا تستطيع الدخول مع الولد في عملية تفاوض صعبة . وباختصار ، كان يتوفر لديها دون شك وسائل أخرى ولكن «منطق الوضعية » في لحظة معينة دفعها الى اعتبار الصفعة هي الأكثر ملاءمة . وربما كذلك ، شعورا منها بأنها عاجزة عن الموازنة بين الفوائد والمساوىء الخاصة بالصفعة وبالتوفيق اختارت بضربة زهر « الحل » الأول . إن هذا المثل ، رغم بساطته ، هو نموذجي . فالفعل ليس أبداً نتيجة آلية

للمجتمعية . ولكي نفهم فعلاً ما ، يجب الإحاطة بالمقاصد ، وبصورة أعم بدوافع الفاعل (لماذا تريد الأم أن تسبب مثل هذا التصرف من قبل الولد ؟) . والوسائل التي تتوفر لدى الفاعل أو يعتقد أنها تتوفر له ، وكذلك التقييم الذي يقرره الفاعل لهذه الوسائل المختلفة ، تحدد حقل الممكنات الناتج عن وضعية النشاط المتبادل التي انغمس فيها (وهكذا فإن حقل الممكنات يكون بصورة عامة أكثر **اتساعاً** في بداية عملية التصعيد أكثر من نهايتها) . فالفعل لا يتقلص إذن الى آثار الوضعية الاجتماعية . ولكن من جهة أخرى ، من الواضح أن « أفضليات » الفاعل ، وكذلك الوسائل التي يمتلكها أو يعتقد أنه يمتلكها ، تؤثر فيها «البنى الاجتماعية » . وهكذا ، كما يعتبر برنشتين (Bernstein) ، تكون التربية في الأغلب ذات صفة تسلطية في البيئات المحرومة لأن طرائق الاقناع تفترض موارد بلاغية ونفسية أدق من الوسائل التسلطية ، ولأن هذه الموارد تكتسب بشكل أسهل في بيئة ميسورة .

إن مفهوم علم الاجتماع الخاص بالفعل ، كما أبرزه علماء اجتماع كلاسيكيون مثل ماركس وتوكفيل وفيبر ، يتخلص من الذرّية والواقعية الكلية ، وكذلك من النزعة النفسانية . بما أن الظاهرات الاجتماعية كانت دوماً مركّبات فعل ، ينبغي بعالم الاجتماع إعادتها الى الأفعال الفردية التي تتركب منها . ولكنه يصف بصورة عامة هذه الأفعال الفردية انطلاقاً من تصورات مبسطة جداً ، لا تعتمد إلا العناصر التي تظهر له ملائمة بالنسبة للظاهرات التي يسعى الى فهمها . وبسبب عدم تبسيط ـ الذي ينبغي أن يكون ملائماً بصورة طبيعية ـ تصورات تحليل الفعل ، يكون عالم الاجتماع عرضة لأن يبسط بشكل مفرط لحظة أساسية من مسيرته : تحليل أواليات **تجميع** الأفعال الفردية . لذلك كان كتاب مثل **نقد العقل الجدلي** لسارتر ، غني جداً من وجهة نظر علم النفس وفقير جداً من وجهة نظر علم الاجتماع . وبشكل عام ، يقرّ عالم الاجتماع أن الفاعل الاجتماعي يحركه هم تحقيق الأفضل وهو يتحرك في إطار من الإكراهات المحددة بواسطة آثار المجتمعية وبنية الوضع . لنتفحص مثلاً الطريقة التي يفسر بها فيبر انتشار الشيع البروتستانتية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر : كان البلد في تلك الفترة مأهولاً من قبل أفراد ذات أصول اتنية مختلفة جداً . كانت الحركية الاجتماعية كبيرة فيه ،كما أن التجارة والتبادل والمعاملات من كل الأنواع تطورت جداً فيه . ولكن المعاملات التجارية ، وبخاصة عندما تمتد زمنياً (على سبيل المثال المعاملات المرتكزة على الاعتماد) ، تفترض الثقة . والحال أن الثقة لا يمكن أن تقوم إلا بين أشخاص يتعارفون ، بين أشخاص ، وإن لم يتعارفوا ، يعترفون بأنهم ينتمون « الى عالم واحد » ، أو بين أشخاص قادرين على إظهار إمارات احترام قابلة لأن يعترف بها هكذا . إن التجار المتنقلين وعارضي الأموال والخدمات الآخرين الذين لم يكن بإمكانهم الاتكال (بسبب التنافر الاتني وحركية السكان) على « الحلين » الأولين ، وجدوا أنفسهم بذلك مدفوعين للجوء الى الحل الثالث : فبإعلانهم الانتماء الى شيعة بروتستنتية كانوا يقبضون على وسيلة أكيدة يكتسبون بواسطتها ، بكلفة قليلة شهادة شرف لا غنى عنها لممارسة **نشاطهم** . إن تحليل فيبر حاذق الى أقصى حد . فهو يظهر أثر نظام متوسط التعقيد . ويتضمن امتدادات مهمة وغير منتظرة (فهو يوحي على سبيل المثال ان نمو المبادلات الاقتصادية والتجارية لا يفضي بالضرورة الى إضعاف القيم الدينية

التقليدية ، بعكس الأطروحة التي تقدم غالباً انطلاقاً من نظرة نشوئية موجزة) . ومع ذلك ، إنه يستند الى نموذج **الانسان الاجتماعي** المبسط عن قصد والذي لا يختلف وضعه المنطقي كثيراً عن النموذج الذي ينسبه بوبر (Popper) الى ابن عمه القريب ، **الانسان الاقتصادي** الخاص بالنظرية الاقتصادية ـ وهو يتقاسم في شتى الأحوال ميزتين أساسيتين ، كونه مطروح **أولياً** أي كونه يتألف من بعض المبادىء البسيطة (آثار المجتمعية ، عقلانية محدودة ، وتحقيق الأفضل) .

إن تفسير ظاهرة اجتماعية يفترض دوماً عرض الأفعال الفردية التي تتألف منها . ولكن ماذا يعني « عرض » الفعل ؟ يمكننا الاستمرار في متابعة فيبر حول هذه النقطة . يقول إن عرض فعل يعني « فهمه » . وذلك يعني أنه ينبغي أن يكون عالم الاجتماع قادراً على وضع نفسه محل الفاعلين الذين يهتم بهم . إن « فهم » فعل الأم التي تصفع ابنها ، أو التاجر الأميركي المتنقل الذي يحضر الخدمة الدينية ليوم الأحد ، يعني أن تكون قادراً على الاستنتاج : « إذا كنت في الوضعية نفسها ، لكنت فعلت دون شك الشيء نفسه » . وبالطبع ، لكي « تضع نفسك مكان » الفاعل ، يقتضي بصورة عامة الاطلاع على مجتمعية الفاعل ، وعلى معطيات الوضع الذي يوجد فيه أو وجد فيه ، وعلى بنية حقل الفعل الذي يتحرك فيه . إن علاقة التفاهم التي يمكن أن تقوم بين المراقب والفاعل لا تعطى فوراً . إنها تفترض بصورة عامة ، من قبل المراقب عملاً استعلامياً واهتماماً بالابتعاد مسافة ما : لكي نفهم فعل الآخر ينبغي بالمراقب أن يعي الفوارق التي تميّز وضعه الخاص عن وضع الشخص موضوع المراقبة .

إن مفهوم فيبر الشهير عن « الفهم » يتضمن نتيجتين أساسيتين . **الأولى** ، هي أن مراقباً معيناً ، شرط أن يقوم بجهد الاطلاع الضروري ، يستطيع دوماً من **حيث** المبدأ أن يفهم سلوك فاعل معيّن . وأياً تكن المسافة الثقافية بين المراقب والفاعل ، فإن الأول يستطيع من حيث المبدأ أن « يفهم » الثاني . يفترض هذا العرض بدوره أن منطق العقل الفردي يتضمن عناصر ثابتة بالنسبة لاختلاف الأطر الثقافية . يمكننا ، إذا رغبنا في ذلك ، استعمال المفهوم الكلاسيكي **للطبيعة الانسانية** لوصف هذه الثوابت . ففرنسي القرن العشرين يستطيع أن **يفهم** انتحار أحد أفراد الاسكيمو بسبب وجود طبيعة مشتركة بين كل الناس . إن أسقف القرن الرابع عشر والتاجر الأميركي في القرن التاسع عشر ينتميان الى أطر اجتماعية مختلفة . ولكن إذا كان من حيث المبدأ ممكناً كذلك فهم أفعالهما يقتضي إذن أن يخضعا لثوابت معينة . فالمسافة الثقافية أو الزمنية ليست كافية أبداً لجعل فعل الغير معتماً أمام المراقب . إذا كان لدى هذا الأخير شعور بعدم « فهم » الفاعل ، وإذا كان لديه انطباع بأن سلوكه « غير عقلاني » ، فذلك لأنه في غالب الأحيان يكون سيء الاطلاع أو أنه يسقط معطيات غير مطابقة وربما مستعارة من وضعه الخاص كمراقب . أما **النتيجة الثانية** الأساسية فتنجم عن ملاحظة أولية : يمكن أن يكون لدينا الانطباع بأننا « نفهم » فعل الآخر رغم أن التفسير الذي نعطيه له قد يكون خاطئاً . إن « فهمه » هو إذن لحظة أساسية في تحليل علم الاجتماع . ولكنها لحظة فقط . إن عالم الاجتماع الذي يكتفي بإعادة بناء ذاتية الفاعلين الذين يهتم بهم يخاطر في السقوط في الاعتباطية وفي إسقاط ذاتيته الخاصه .

وهكذا ، فإن علماء اجتماع النمو ، الذين ينتمون الى مجتمعات يكون فيها الدخل مرتبطا عكسياً بعدد الأولاد ، يميلون أحياناً إلى الإفتراض بأن الأمر هو كذلك في كل مكان ويستنتجون أن نسبة الولادات المرتفعة التي نلاحظها في البلدان النامية تنجم عن خضوع غير مشروط ـ وغير عقلاني ـ للتقاليد لدى السكان الأصليين . كما أن علماء اجتماع التربية ، الذين يدينون بمركزهم الاجتماعي الى شهاداتهم ، يريدون أحياناً أن يظهر الأفراد ذوي الطموحات المدرسية الضعيفة سلوكاً غير عقلاني وأن تحركهم قوى اجتماعية غامضة واستلابية . ينبغي بعالم الاجتماع إذن أن يطرد بالقدر الممكن « مفاهيمه السابقة » . ولكن الحماية الأضمن تقوم بالنسبة له في التحقق من أن تحليله في علم الاجتماع الضيق متناسب تماماً مع معطيات علم الاجتماع الواسع الذي يهتم بملاحظته . هذه الفترة الثانية من التحليل تكون متطابقة إلى حد كبير مع التصورات الابيستمولوجية الكلاسيكية من النمط البوبري (Poppérien) . يؤدي تحليل علم الاجتماع الضيق إلى نظرية ت . وتؤدي النظرية ت هذه الى نتائج أ ، ب ، س . . . ، ع . تكون النظرية مقبولة إذا كانت أ ، ب ، س . . . ع ، متوافقة مع الملاحظة . وبقدر ما تكون النتائج أ ، ب ، س . . . ع . ، عديدة ومميّزة ، بقدر ما تكون مصداقية ت كبيرة . يمكننا أن نبيّن دون عناء أن هذه هي الطريقة المتبعة من قبل مؤلفين مختلفين جداً مثل ماركس وتوكفيل وفيبر . إن كون ذرات علم الاجتماع تتألف من أفعال فردية وكون المراقب يستطيع أن يقيم مع الفاعلين الاجتماعيين علاقة « تفهم » لا معادل لها في نطاق علوم الطبيعة ، لا يفترض ، كما برهن على ذلك فيبر ، أن تكون مسيرة علم الاجتماع مختلفة جذرياً عن مسيرة علوم الطبيعة (راجع مقالة الموضوعية) . إن انتظاماً إحصائياً لا يبقى غامضاً وحسب ، وإنما ذات مضمون مشكوك فيه (راجع مصادفات التعميمات الديموغرافية) ، طالما لم تنجح في إرجاعه إلى الأفعال الفردية التي يتكون منها . ومن الصعب على سبيل المثال أن نفهم لماذا يترافق النمو بانخفاض الولادات هنا وثباتها هناك ، بازدياد الجريمة والانتحار هنا ، وانخفاضهما هناك ، أو لماذا تكون الجريمة أقوى هنا من هناك ، إذا لم نصنع من هذه المعطيات مركبات أفعال « قابلة للفهم » . وهكذا يتساءل ليبست (Lipset) في دراسة كلاسيكية (الثورة والثورة المضادة) ، لماذا تكون غالباً نسبة الجريمة في المدن الأميركية أعلى بكثير منها في المدن الكندية المشابهة ، على الرغم من أن عدد الشرطة أكبر في الأولى . ويحل هذه الأحجية بجعلها نتيجة لمجموعة من المعطيات التاريخية . ففي كندا كان التاج البريطاني موجوداً عندما استقر المستعمرون . وكانت سلطة الدولة منذ الوهلة الأولى ملموسة منهم وحاضرة . أما في الولايات المتحدة فالدولة بعيدة والمستعمرات الجديدة تقوم في ظل نظام قريب من الإدارة الذاتية . في كندا ، كان القانون يظهر بصفته خارجياً ، وبالتالي أكثر رهبة وإلزاماً . أما في الولايات المتحدة فقد اعتبر بمثابة عقد أكثر مما اعتبر إلزاماً . بات أسهل إذن من الناحية النفسية التخلص منه إذا قدر أن ذلك بالإمكان دون مخاطرة كبيرة . إثر إعداد هذه النظرية ، يقتضي أولاً التحقق ، وهذا ما فعله ليبست ، من أن الاقتراحات التي تؤلفها مقبولة من وجهة نظر التحليل التاريخي ومن ثم ، يسعى جهده ليبرهن أن النظرية تأخذ بالحسبان اختلافات أخرى عديدة بين البلدان المنتمية إلى « التقليد المشترك » البريطاني . إذ إن إعادة بناء الأفعال الفردية كما اقترحت من قبل عالم الاجتماع

لا يمكن أن تطمح الى الصحة والمصداقية إلا بشرطين اثنين : يقتضي أن تكون إعادة البناء متلائمة مع معطيات الملاحظة التي نمتلكها . وينبغي بتعابير أخرى أن تعتبر « **المقدمات المنطقية** » مقبولة . ويقتضي من جهة ثانية أن تؤدي النظرية إلى نتائج متلائمة مع معطيات الملاحظة نفسها ، المجمعة بعناية والمتمايزة والعديدة قدر الإمكان . إن كون مفهوم الفعل يعرّف ذرّة تحليل علم الاجتماع ، لا يقضي إذن بأي شكل من الأشكال على علم الاجتماع بالذاتية . ويمكن إخضاع نظرية في علم الاجتماع لأصول « النقد الرشيد » ، في المعنى الذي أعطاه بوبر (Popper) لهذا التعبير ، المماثلة تماماً لتلك المستعملة في علوم الطبيعة والتي تعرّف ضمنياً مفهوم المعرفة العلمية .

إن النظرية الفيبرية للفعل تسمح باختتام نقاش شهير ، فتح في ألمانيا من قبل درويسن (Droysen) وديلتي (Dilthey) والذي يستمر حتى أيامنا هذه [راجع « مخاصمة الوضعية » التي كان أدورنو (Adorno) وبوبر (Popper) بطليها الرئيسيين في نهاية سنوات الستينات أو التسوية التي اقترحها أبل (Apel)] : إن علاقة التفهم التي يمكن أن تقوم بين المراقب والمراقَب في نطاق العلوم الاجتماعية والتي لا معادل لها بالتأكيد في نطاق علوم الطبيعة . هل تقتضي ، كما يريد ذلك مؤلفوها ، تعارضاً جذرياً في أنماط المعرفة الخاصة بنظامي الواقع ؟ إذا فسر بدقة جواب فيبر وأغلب علماء الاجتماع يكون سلبياً : إن الامكانية المعطاة للمراقب لكي يفهم الأفعال أو ثمار الأفعال لا تعفيه من إخضاع تفسيره الى نقد عقلاني ، لا تتميز طرقه وأساليبه بشكل عميق في علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية . إن التفهم الفيبري ليس له علاقة أبداً مع المسيرة « التأويلية » . فهو لا يقتضي أي شكل من الأشكال أبيستمولوجيا حدسية [راجع حول هذه النقطة هـ. ألبير (H. Albert)] .

• Bibliographie. — Albert, H., « Theorie, Verstehen und Geschichte », *in* Albert, H., *Konstruktion und Kritik*, Hambourg, Hoffmann & Campe, 1972, 1975, 195-220. — Apel, K. O., *Die Erklären-Verstehen Kontroverse in transzendental pragmatischer Sicht*, Francfort, Suhrkamp, 1979. — Aron, R., *La sociologie allemande contemporaine*, Paris, F. Alcan, 1935 ; Paris, puf, 1950. — Berger, P., et Luckman, T., *The social construction of reality*, Londres, Doubleday, 1966. — Blumer, H., « Society as symbolic interaction », *in* Rose, A. M. (red.), *Human behavior and social processes. An interactionist approach*, Boston, Houghton Mifflin, 1962, 179-192. — Boudon, R., *La logique du social. Introduction à l'analyse sociologique*, Paris, Hachette, 1979. — Bourricaud, F., *L'individualisme institutionnel. Essai sur la sociologie de Talcott Parsons*, Paris, puf, 1977. — Crozier, M., et Friedberg, E., *L'acteur et le système. Les contraintes de l'action collective*, Paris, Le Seuil, 1977. — Dilthey, W., « Die Entstehung der Hermeneutik (1900) », *in* Dilthey, W., *Gesammelte Schriften*, Leipzig, Teubner, 1914-1958, 12 vol.; Stuttgart, B. G. Teubner, 1957, 12 vol. ; Stuttgart, B. G. Teubner / Göttingen, Vandenhoeck & Ruprecht, 1961-1974, 17 vol., V, 317-331. — Droysen, J. G., *Historik. Vorlesungen über Enzyklopädie und Methodologie der Geschichte*, Munich, R. Oldenbourg, 1937, 1974. — Elridge, J. E. T., *Max Weber : the interpretation of social reality*, Londres, M. Joseph, 1970, 1971. — Lipset, S. M., *Revolution and counter-revolution*, Garden City, Doubleday, 1970. — Parsons, T., *The structure of social action*, Glencoe, The Free Press, 1937, 1964. — Piaget, J., *Etudes sociologiques*, Genève, Droz, 1955. — Raub, W., et Voss, T., *Individuelles Handeln und gesellschaftliche Folgen. Das individualistische Programm in den sozialwissenschaften*, Darmstadt / Neuwied, Luchterhand, 1981. — Schütz, A., *in* Brodersen, A. (red.), *Alfred Schütz. Colleeted papers. II. Studies in social theory*, La Haye, Martinus Nijhoff, 1964. — Weber, M., « Die Protestantischen Sekten und der Geist des Kapitalismus », *in* Weber, M., *Gesammelte*

Aufsätze zur Religionssoziologie, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1920, 1963-1972, 3 vol., I, 207-236 (Version élargie d'un article « Kirchen und Sekten » publié dans la *Frankfurter Zeitung*, Automne 1906). Trad. franç., « Les sectes protestantes et l'esprit du capitalisme », *in* WEBER, M., *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, suivi de *Les sectes protestantes et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1964 ; « Essai sur quelques catégories de la sociologie compréhensive », *in* WEBER, M., *Essais théorie de la science**, 325-398. — WIPPLER, R., « Nicht-intendierte soziale Folgen individueller Handlung », *Soziale Welt*, XXIX, 1978, 155-179. — WRIGHT, G. H. (von), *Explanation and understanding*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1971.

الفعل الجماعي — Action collective

يتم التمييز كلاسيكياً في علم الاجتماع بين عدة أنماط من المجموعات والتجمعات . يمكننا طلاق تسمية **المجموعة الإسمية** أو **الفئة الاجتماعية** على كل مجموع من الأفراد يتقاسمون **سمة** مشتركة (مجموعة حاملي البكالوريا ، مجموعة الأشخاص البالغين من العمر 40 و 45 سنة ، الخ) . يمكننا ، مثل دهراندورف (Dahrendorf) ، أن نسمي مجموع الأفراد المتسمين **بمصلحة** مشتركة ، **مجموعة كامنة** . وهكذا تتشكل مجموعة المستهلكين من مجموع الأفراد الذين يكون لكل واحد منهم مصلحة في أن تكون المنتجات الاستهلاكية من نوعية جيدة . وستعني **المجموعة المنظمة** المجموعة المتمتعة بأوالية القرار الجماعي (كارتل منتجي البترول على سبيل المثال) . ويمكننا أخيراً الحديث اتفاقاً عن مجموعات **نصف منظمة** بالنسبة للمجموعات الكامنة « الممثلة » بالتنظيمات التي تمتهن الدفاع عن مصالحها (راجع المجموعة الكامنة لأهالي التلاميذ) . إن فئة المجموعات نصف المنظمة تتضمن كما هو معروف أصنافاً عديدة تتميز فيما بينها بطبيعة العلاقات بين المجموعات الكامنة وتنظيماتها « التمثيلية » . وهكذا فإن الحزب الشيوعي لا يمثل الطبقة العاملة . بالمعنى الذي يمثل فيه المواطنين ، وذلك على الأقل لأن العديد من ناخبي الحزب الشيوعي ليسوا عمالاً ، وأن العديد من العمال لا يعتبرون أنفسهم ممثلين بالحزب الشيوعي . وفي مثل آخر : الحالة التي يتم فيها الدفاع عن مجموعة كامنة من قبل تنظيم غير مفوّض من قبل أعضاء المجموعة . بعد طرح هذه التعريفات ، يمكننا تلخيص الإشكالية النظرية للفعل الجماعي بسؤالين اثنين : في ظل أية شروط تكون المجموعة الكامنة قادرة على الشروع بعمل يهدف الى تحقيق المصلحة المشتركة لأعضائه ؟ ما هي العمليات وفي ظل أية شروط يمكن أن تتحول مجموعة كامنة الى مجموعة نصف منظمة أو الى مجموعة منظمة ؟

يعتبر من المؤكد غالباً أن مجموعة كامنة ، إذا لم تصادف أية عقبة أو مقاومة ، وإذا كان عندها « وعي » كافٍ للمصلحة المشتركة ، ستتحرك « بشكل طبيعي » بغية تحقيق مصلحتها . هذا الاقتراح مقبول ضمنياً من قبل دهراندورف . فتطور المجتمعات الصناعية يترافق ، حسب دهراندورف ، بنمو عدد المجموعات الكامنة وهو محق دون شك حول هذه النقطة . هذه المجموعات الكامنة تعي عادة مصلحتها . ويصب هذا الوعي « بشكل طبيعي » في عمل جماعي يهدف الى تحقيق المصلحة المشتركة . إن العقبات الوحيدة التي يمكن أن تواجه هذا الفعل الجماعي

هي ، من جهة التأخير المحتمل الذي يمكن أن يظهر في وعي المصلحة المشتركة ، ومن جهة أخرى المقاومة التي يمكن أن تنجم عن المصالح المختلفة أو المتناقضة لمجموعات أخرى . وإن شبكة المجموعات الكامنة ومجموعات المصالح المنظمة تميل الى أن تصبح أكثر فأكثر كثافة وتعقيداً بمقدار ما تتطور المجتمعات الصناعية ، وينتج عن ذلك حالة من النزاع الدائم ، وإنما كذلك تحديد متبادل لتأثير المجموعات ، فسلطة الواحدة توقف سلطة الأخرى . وتستعيد نظرية دهراندورف في قسم مهم منها النظرية التي عرضها دوركهايم في مقدمته للطبعة الثانية من كتاب **تقسيم العمل الاجتماعي** . كان دوركهايم يرى كذلك في التنافس بين المجموعات ذات المصالح المشروعة والمتعارضة جزئياً في آن معاً ، الأوالية الأساسية التي تسمح بأن نأمل في تحاشي التمركز القوي جداً للسلطة في المجتمعات الحديثة . إلا أن موقف ماركس حول موضوع العقل الجماعي أكثر تدقيقاً . يقر ماركس بشكل عام أن الطبقات الاجتماعية ، وهي مثل نموذجي آخر عن الجماعة الكامنة في المعنى الذي أراده دهراندورف ، تعي بدرجات متنوعة مصلحتها ، والوعي الطبقي يصب « بشكل طبيعي » في العمل الجماعي . ولكن ماركس يعترف كذلك أن الفعل الجماعي يمكن أن يتعرقل في بعض الظروف بسبب وجود التناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية . إن المثلين الشهيرين عن « الفلاحين المجزئين » في كتاب **الثامن عشر من بروميير** ، أو عن التنافس بين الرأسماليين في كتاب **رأس المال** يكفيان لإبراز هذه النقطة . إن قضايا التحديد لدى الفلاحين ، والضرورة للاستثمار لدى الرأسماليين ، تؤدي بهم الى إقصاء مصلحتهم الطبقية لحساب مصلحتهم الفردية .

يعود لآخرين مثل أولسون (Olson) وهيرشمن (Hirschman) بتحديد الفضل في كونهم تساءلوا بقوة حول صحة المتتالية : المصلحة العامة ـ وعي المصلحة العامة ـ الفعل الجماعي ، هذه المتتالية التي تم تصورها بصورة عامة أنها أكيدة . لنتفحص المجموعة الكامنة المتكونة من مستهلكي انتاج محدد تماماً ، على سبيل المثال لحم الملحمة . لنفترض أن نوعية هذه المادة تتدنى بشكل ملموس وأن ثمنها يرتفع في الوقت نفسه . من المؤكد أن كل مستهلك سيتأثر بهذا التدهور . وسيدرك دون عناء أن هذا التدهور لن يؤثر عليه فقط ، وإنما على كامل المجموعة الكامنة للمستهلكين . فهل سيؤدي ذلك الى انضمامه الى فعل جماعي للاعتراض ؟ ينبغي أن يدقق الجواب على هذا السؤال وأن يقدم بطريقة مشروطة : ففي بعض الحالات يحصل الانضمام ، أما في حالات أخرى فهذا الانضمام لا يحصل ، على الرغم من أن الانضمام يكون من مصلحة الفاعل . وذلك لأن المستهلك من جهة أولى ، لديه في بعض الحالات ، إمكانية اللجوء ، لكي نستعمل لغة هيرشمان ، الى **التراجع** بدل **الاعتراض** . مثلاً ، إختيار إحلال منتجات أخرى محل اللحم . من جهة ثانية ، لأن الاعتراض ، فضلاً عن كونه مكلفاً بصورة عامة (« ضياع » الوقت ، الخ .) . مهدد بألا يكون فعالاً (إذا كنت أعترض لوحدي ، لديّ فرص قليلة لأن أسمع ! وإذا كنا كثيري العدد ، فإن صوتي لا يقدم سوى مساهمة هامشية مهملة في فعالية الفعل الجماعي) . وأخيراً ، لأن الفوائد المحتملة لفعل جماعي سيكتسبها المستهلك في جميع الحالات ، سواء شارك في الفعل الجماعي أم لا . وبتعابير أخرى ، على الرغم من أن كل مستهلك إذا أخذ بمفرده يكون

لديه افتراضاً وعي واضح لتدهور وضعه الخاص وكذلك وضع المستهلكين الآخرين ، فثمة فرص لأن يدفعه منطق الوضع الى عدم الفعل أكثر مما يدفعه الى الفعل .

إن وجود إمكانيات **التراجع** تساهم عادة في تفسير كون الفعل الجماعي لا يظهر حيث ينتظر أن نراه يتطور . وبشكل عام ، إن إحتمال ترجمة الاستياء عبر الاعتراض أضعف لكون التراجع أقل كلفة وأكثر فعالية . وهكذا ، فإن إمكانيات التراجع باتجاه المدارس الكبرى ساهمت على الأرجح في تحديد اعتراض « النخبة » الفرنسية بغية تحسين نوعية الجامعات . وفي الولايات المتحدة ، إن نوعية نظام التعليم الثانوي الخاص الذي تطور خلال الوقت على الشاطىء الشرقي تجديداً ، قدم في الوقت نفسه امكانيات التراجع للعائلات غير الراضية على نوعية المدارس العامة . وبالتالي ، كان لدى النخبة ميل إلى إهمال النظام العام للتعليم . في الحالين ، تظهر استراتيجية التراجع بصفتها مناسبة أكثر بكثير من استراتيجية المعارضة : حتى ولو افترضنا الثانية فعالة ، فإن نتائجها لا يمكن أن تظهر إلا بعد مدة من الزمن طويلة الى حد ما ، قد لا يأمل الفرد معها بالحصول على الفوائد المرجوة لنفسه .

عندما تكون إمكانيات « التراجع » محدودة ، فإن ظهور الاعتراض ، أي الفعل الجماعي ، ليس مضموناً بأي شكل من الأشكال ، حتى ولو كان الوعي بالمصلحة المشتركة حاضراً . ينجم هذا الاستنتاج في ظروف متحققة عادة ، عن كون : 1 ـ « كلفة » (بالمعنى الواسع للكلمة ، إذ يمكن أن يكون مقصوداً الأكلاف النفسية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية) المشاركة في الفعل الجماعي يمكن أن تكون مهمة ، في حين أن الفاعلية الهامشية للمشاركة معدومة علمياً ، 2 ـ الفوائد المحتملة للفعل الجماعي التي يحصل عليها فرد معيّن لا ترتبط بمشاركته . هذا المنطق يفسر مثلاً ، حسب أولسون ، ممارسة **الدكان المغلق** (Closed shop) ، أي احتكار الاستخدام ، الذي تمارسه كثيراً الهيئات النقابية الانكلو ـ سكسونية . تقدم النقابات أموالاً **جماعية** (زيادة الأجور ، الدفاع عن الاستخدام ، الخ .) . مرغوبة بالتأكيد من قبل المستفيدين من هذه المنتجات . لماذا يكون مفيداً في ظل هذه الشروط استعمال طريقة قمعية مثل الدكان المغلق لدفع الشغيلة الى الانتماء للنقابة ؟ يجيب أولسون ، لأنه في غياب أواليات القمع ، أو وفقاً لبعض الحالات غياب أواليات الحض غير المباشرة ، يكون لدى كل واحد ميل الى اعتبار أن مساهمته لن تستطيع أن يكون لها سوى فعالية هامشية ضئيلة من جهة ، ومن جهة أخرى ، إنه بخاصة سيحصل في أي حال على فوائد الفعل النقابي .

من المستحيل إذن القبول بأن مجموعة كامنة ، حتى في حال وجود « وعي » للمصلحة المشتركة ، ينبغي عليها في جميع الظروف تطوير عمل جماعي يهدف الى تحقيق هذه المصلحة المشتركة . إن وجود المصلحة المشتركة و« وعي » هذه المصلحة هما شرطان ضروريان ولكنهما غير كافيين بصورة عامة لظهور الفعل الجماعي . ولكي يكون أمام الفعل الجماعي فرص للحصول ، يقتضي أن تتحقق شروط أخرى .

1 ـ إن الفعل الجماعي يملك فرصاً للحصول في الحالة الأولى الآتية : عندما يكون عدد

الأفراد الذين يشكلون المجموعة الكامنة صغيراً . في هذه الحالة ، تكون المساهمة الهامشية لكل واحد مهمة . وفعالية الفعل الجماعي وبالتالي الفوائد التي يمكن أن ينتجها ، ترتبط بمشاركة كل واحد . تكون في هذه الحالة أمام مجموعة كامنة يمكن وصفها بأنها « أقلية احتكارية » ، بما أن احتكار الأقلية في النظرية الاقتصادية يقدم مثلاً كاملاً .

2 ـ ثمة حالة ثانية تقدم مثلاً هي تلك التي سبق وصادفناها ، حيث يتأمن الفعل الجماعي عبر تنفيذ أواليات **قمعية** . يقتضي أن نلحق في هذه الحالة تلك المتعلقة بأواليات **الحض غير المباشر** ، التي تبرزها على سبيل المثال نقابات البحث والتعليم في فرنسا . إن التنظيمات النقابية لا تمتلك قدرة القمع . ولكن كون المؤسسات تعطي الممثلين النقابيين دوراً مهماً في اللجان المكلفة بإدارة مهنة موظفي التعليم والبحث ، يضعهم في موضع القادر على منح المنتسبين منافع فردية مرغوبة (الترقية ، التأمين ضد الخسارة المحتملة للوظيفة في حال لم تكن الوظيفة مضمونة قانوناً) . هذا المثل الخاص يصف حالة رمزية عامة . إن تقديم المنافع الفردية « الموازية » هي وسيلة مستعملة كثيراً من قبل مقدمي المنافع الجماعية مثل النقابات والأحزاب السياسية أو التجمعات المهنية للحصول على انتساب لم تكن لتحصل لولا ذلك . إن « ماكينة » الأحزاب السياسية هي رمز آخر . إن الأحزاب السياسية نفسها هي رسمياً ، مثل النقابات ، منتجة للمنافع الجماعية . المنافع **الفردية** التي تستطيع توزيعها (مواقع في تراتبية الحزب « أماكن » في النظام السياسي) محدودة العدد بالطبع . وثمة وسيلة مستعملة لتوسيع انضمام الأعضاء والمحازبين تقوم على إنشاء « ماكينة » خفية ولكنها فعالة تسمح بتوزيع المنافع الفردية لقاء ولاء المواطن للحزب .

3 ـ ثمة حالة ثالثة تقدم مثلاً هي تلك التي يعمل فيها **عدم التناسق** بين مصالح المشاركين ومواردهم لمصلحة الفعل الجماعي . لنتفحص مجموعة كامنة يكون لأحد أعضائها « وزن » أكثر أهمية من الآخرين . يمكن أن يكون لديه مصلحة لأن يتحمل وحده أكلاف الفعل الاجتماعي . وهكذا ، كانت أثينا في القرن الخامس قبل المسيح ، تتحمل العبء الأكبر من مصاريف الدفاع عن المدن المنتمية الى نظام تحالفها . إذا كان علي أن أخسر أقل من جيراني وأن أربح أكثر منهم بمشاركتي في عمل يهدف الى انتاج منفعة جماعية ، أستطيع ، حتى **ولو لم أكن** غيرياً ، أن أتصرف **كما** لو كنت كذلك . فلدي مصلحة شخصية في المساهمة بإنتاج منفعة ، ما تكاد تنتج ، حتى تؤدي طبيعتها الجماعية الى وضعها مجاناً بتصرف جيراني.

4 ـ وهنالك حالة رابعة تقدم مثلاً وهي تلك المتعلقة **بالمجموعات الكامنة المجزأة** . لنفترض أن مجموعة كامنة (أي مرة أخرى ، مجموعة أفراد لها مصلحة مشتركة) ذات حجم كبير ولكن هذه المجموعة موزعة في وحدات ذات أحجام صغيرة . إننا نجد ، على مستوى كل واحدة من هذه الوحدات ، حالة المجموعات الكامنة التي يكون لها بنية الأقلية الاحتكارية . يكون إذن لدى الفعل الجماعي فرص لأن يحصل على مستوى كل وحدة ، وبالتالي توريط كامل المجموعة الكامنة ، على الرغم من كونها كبيرة الحجم . ربما تساهم هذه البنية « الفدرالية » في تفسير كيف أن عمال المطابع لعبوا دوراً يوازي في أهميته دور عمال الصناعة الكبيرة ، في التاريخ النقابي

الفرنسي خلال القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من كون عددهم كبيراً عندما ننظر إليهم مجتمعين ورغم أنهم يشكلون بالتالي مجموعة كامنة ذات حجم مهم ، فقد كان عمال الطباعة موزعين في عدد كبير من الورش تحتوي كل واحدة عدداً قليلاً من الأشخاص . فالتضامن والعمل الجماعي كان يمكن التعبير عنهما فيها بسهولة أكبر . وتفسر البنية « الفدرالية » كذلك كيف تطورت نقابية عمال الطباعة عبر عملية تنظيم ذاتي ، في حين تم غالباً تحريك نقابات الصناعة من قبل **مقاولين** [بالمعنى الذي أعطاه شمبتر (Schumpeter) لهذه العبارة] غرباء عن العالم العمالي .

5 ـ أما الحالة الخامسة التي تقدم مثلاً هي بالتحديد حالة **تنظيم** المجموعات الكامنة الذي يمكن اعتباره « **خارجي المنشأ** » . والتاريخ القريب لحركات المستهلكين تعتبر نموذجية في هذا الصدد . إن مجموعة المستهلكين وهي مجموعة كبيرة الحجم ، تتكون من أفراد ذريين . ويخضع كل واحد من أعضائها إذن لنظام الحض الذي يدفعه الى الانسحاب أكثر مما يدفعه الى المشاركة في عمل جماعي محتمل حتى عندما يكون **التراجع** مستحيلاً (كما هي على سبيل المثال حالة المستهلك الذي يكون لديه قضية مع منتج احتكاري أو مع منتجين يرغمهم **جميعهم** التنافس على تخفيض نوعية انتاجهم) . لذلك يتأمن بشكل عام التعبير عن مصالح المستهلكين من قبل مقاولين « خارجيين » (راجع قضية رالف نادر في الولايات المتحدة) . وانظر كذلك حول هذه النقطة التحليل الكلاسيكي لميشلز (Michels) (الأحزاب السياسية) وهو ربما كان أشهر أتباع ماكس فيبر ، عن دور المثقفين في نشوء وتطور الأحزاب الاشتراكية في أوروبا القرن التاسع عشر . تقتضي الإشارة في هذا الصدد الى أن القبض من قبل « مقاول » على سوق شكلتها مجموعة كامنة يكون أسهل عندما لا يكون أمام أعضاء المجموعة أي إمكانية للتراجع . فإذا كانت تجمعات المستهلكين قد تطورت في الولايات المتحدة بصورة أبكر وأسرع مما حدث في فرنسا مثلاً ، فذلك ربما لأن صناعة المنتجات الزراعية ـ الغذائية كانت أكثر تطوراً في الحالة الأولى . وبما أن تدني النوعية كان متساوياً . لم يكن لدى المستهلك ، إمكانية تغيير البائع . فقد كان التراجع غير مجدٍ .

تشكل المجموعات الكامنة العديدة والذرّية بصورة عامة ، سوقاً محتملة مهمة للمثقفين (أنظر الأهمية التي يعطيها توكفيل للاختصاصيين في القانون العام في الديموقراطيات) الذين يؤمن لهم موقعهم الوصول الى « وسائل الاتصال الجماهيرية » . من الطبيعي أن عمل المثقفين يمكن أن يواجه وهو غالباً ما يواجه فعلياً بإنشاء تجمعات وأحزاب وأنماط أخرى من التنظيمات تتعهد تمثيل مصالح هذه المجموعة الكامنة أو تلك . ولكن لا شيء يضمن ألاّ يكون لهذه التجمعات في هذه المناسبة أو تلك ، تفسيراً « خاصاً » لمصالح المجموعة التي تزعم الدفاع عنها . ذلك أن مجموعة كامنة ذرية ذات حجم كبير تبقى بصورة عامة عاجزة عن الفعل الجماعي . حتى ولو كان لتصحيح مبادرات التنظيمات التي تزدهر بواسطة الدفاع عن مصالحها . أما فيما يتعلق بالرقابة التي يمارسها الموكلون بمناسبة تجديد الوكالة الانتخابية ـ في حال كان أعضاء التنظيم التمثيلي لمجموعة كامنة ، يعينون من قبل أعضاء هذه المجموعة ـ فإنها تكون غالباً ذات فعالية محدودة ، كما أثبت ذلك التحليل النظري وأكدته الملاحظة . من جهة ، لأن أعضاء المجموعة يختارون بين مرشحين أو بين سياسات اختارها التنظيم التمثيلي . ومن جهة أخرى ، لأن الرقابة الانتخابية لا يمكن أن تحصل

إلا على فترات متباعدة . هذه الملاحظات ، التي تشكل نظرية ميشيلز الأساسية عن **الأحزاب السياسية** تتضمن نتيجة طبيعية تتخذ شكل التحذير : يقتضي أن يتم بتأنٍ شديد تفحص النظريات التي تجعل من المجموعات الكامنة الكبيرة « والحركات الاجتماعية » التي يفترض فيها تحريكها ، الحاملين المتميزين للتغيير الاجتماعي وللتاريخ . والتقليد الماركسي لم يخطىء في هذا المجال . لقد سبق تحليل ميشلز وفسره على طريقته الخاصة : فالمثقفون الاشتراكيون بالنسبة للاسال (Lassalle) ، والحزب بالنسبة للينين ، تكون مهمتهم التعبير عن مصالح الطبقة العاملة وتثقيفها وقيادتها . تأخذ نظرية ميشيلز مع اللاسالية واللينينية وضع التوصية العملية والسياسية : يمكن للمثقفين والأحزاب وعليهم ، أن يستندوا الى الطبقة العاملة ، ولكن تعود للأولين مهمة تحديد أغراض العمل السياسي ووسائله .

6 ـ والحالة السادسة التي تقدم مثلاً يتعلق بالمجموعات الكامنة التي يرتبط أعضاؤها بعلاقة **الولاء** . من المؤكد أن تطور الولاء يتعلق في آن معاً بحجم المجموعة وما يطلق عليه دوركهايم تسمية «كثافتها » . من الصعب تخيل هذا الموقف يتطور داخل مجموعة كبيرة ذرّية . في المقابل ، إنه يظهر بكثرة في حالة المجموعات ذات الحجم المعتدل المتميّز سواء بعلاقات المواجهة أو « بكثافة » قوية للعلاقات المتبادلة (علاقات المواجهة على مستوى التجمعات الثانوية للمجموعة) .

7 ـ أما الحالة السابعة التي تقدم مثلاً تافهاً ، ولكن من المهم التذكير به ؛ يتعلق بالحالة التي تكون فيها أكلاف المشاركة الفردية في الفعل الجماعي معدومة أو « سلبية » . في هذه الحالة تتلاشى العقبات الداخلية لتطور الفعل الجماعي ، التي وضعت في بداية هذه المقالة . وهكذا ، خلال خضة 1968 (فرنسا) ، كان لدى أطر بعض المؤسسات ، خلال وقت معيّن ، انطباع بأن « الاحتجاج » كان قوياً بما فيه الكفاية لكي يمنع المخاطر المهنية التي يتضمنها خلال الأوقات العادية عدم الخضوع الكافي للرؤساء . لقد التحقوا إذن لبعض الوقت « بالفعل الجماعي » . إن حالة الخارجين على القانون المستعدين للمقاومة حتى الموت (Despérados) ـ « ليس لدينا ما نخسره ولا نقبل إلا بالربح الكامل ـ هي مثل نموذجي لهذه الحالة السابعة . وثمة مثل آخر تقدمه الأوضاع التي لا تكون فيها المشاركة في الفعل الجماعي مجردة من الأخطار وحسب وإنما هي جذابة في حد ذاتها (لذة الوجود بين « الأصدقاء » ، سحر « التظاهر » ، الخ) .

إن السمة العنيفة أحياناً لحركات الفعل الجماعي دفعت عدة مؤلفين الى إعطائها تفسيرات من النوع اللاعقلاني . ويمثل **علم نفس العامة** للوبون (Le Bon) في هذا الصدد نوعاً من التشويه حيث يوصف الفرد بصفته منحلاً في جمهور هو في حالة انصهار تمثله العامة . من المؤكد وجود ظاهرات **انصهار** من هذا النوع . وكما أشار سيمل (Simmel) ، يتمتع التوافق والتجييش والصهر بفرص الظهور بشكل رئيسي على مواضيع **سلبية** . فالعامة الرومان ، في مسرحية **يوليوس قيصر** لشكسبير تعبأ ضد **قيصر** وثم ضد بروتوس . وما أن يعرض موضوع إيجابي على أهواء العامة حتى تستعيد التمييزات والفوارق والنعم ـ ولكن ، حقوقها ، ويستعيد الفرد استقلاله . يميل علم

اجتماع العنف الجماعي الحديث (راجع مقالة العنف) من جهته الى الإيحاء بأن هذا العنف نادراً ما يدمج بانفجار لا عقلاني ، وإنما ينبغي غالباً أن يحلل بصفته جواباً « عقلانياً »، أي بصفته جواباً متكيفاً تماماً مع بعض أنواع الأوضاع (أنظر مثلاً تيلّي ـ Tilly ـ **من التعبئة الى الثورة**) . ما هو صحيح بالنسبة لحركات العامة والعنف الجماعي صحيح أيضاً بالنسبة للمجموعات المنظمة : فأعضاء الحزب لديهم كل الفرص للاتفاق على المواضيع السلبية بسهولة أكبر من الاتفاق على المواضيع الإيجابية . ولكن ما يقتضي الإشارة اليه بخاصة ، هو أنه من المشكوك فيه جداً أن نتمكن من ربط كل ظاهرة فعل جماعي بهذا النموذج . إن نظريات مثل نظريات دوركهايم ودهراندورف ، حتى ولو كانت أقل تطرفاً من نظريات «Le Bon» وبعض منظري الحركات الاجتماعية ، تطرح مصاعب مهمة ، إذ إنها تميل دون تحفظ الى معالجة المجموعات الكامنة بصفتها وحدات قادرة على « الوعي » و« الفعل » . ذلك أنه ، إذا كانت الصورة مقبولة بالنسبة للمجموعات المنظمة ، وبصورة أدق بالنسبة للتنظيمات التي تزعم أنها تعبر ـ أو معترف لها بأنها قادرة على التعبير ـ عن مصالح المجموعة الكامنة ، فهي ليست كذلك بالنسبة للمجموعات الكامنة نفسها وبالنسبة للكيانات المعقدة والمختلفة التي تمثلها المجموعات نصف المنظمة ، إلا بشكل مشروط . إن تحليل هذه **الشروط** هو بالتحديد النقطة الأساسية لنظرية الفعل الجماعي .

• Bibliographie. — Brinton, C., *The anatomy of revolution*, New York, Vintage, 1958. — Commons, J. R., *The economics of collective action*, New York, Macmillan, 1950. — Dahrendorf, R., *Soziale Klassen und Klassenkonflikt in der industriellen Gesellschaft*, Stuttgart, Ferdinand Enke, 1957. Trad. angl., *Class and class conflict in industrial society*, Stanford, Stanford University Press, 1959; Londres, Routledge & Kegan Paul, 1963. Trad. franç., *Classes et conflits de classe dans la société industrielle*, Paris/La Haye, Mouton, 1972. — Deutsch, K. W., « Social mobilization and political development », *American political science review*, LV, 3, 1961, 493-514. — Hirschman, A. O., *Exit, voice and loyalty. Responses to decline in firms, organizations and states*, Cambridge, Havard University Press, 1970. Trad. franç., *Face au déclin des entreprises et des institutions*, Paris, Editions Ouvrières, 1972. — Le Bon, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895 ; Paris, puf, 1939, 1963; Paris, Retz, 1975. — Lénine, V. I., *Que faire ? Les questions brûlantes de notre mouvement*, Paris, Librairie de *L'Humanité*, 1925 (1re pub. orig., Stuttgart, Dietz, 1902); Paris, Editions Sociales / Moscou, Editions du Progrès, 1971. — Lukács, G., *Geschichte und Klassenbewusstsein. Studien über marxistische Dialektik*, Berlin, Malik, 1923. Trad. franç., *Histoire et conscience de classe. Essais de dialectique marxiste*, Paris, Minuit, 1960. — Michels, R., *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie*, Leipzig, W. Klinkhardt, 1911. Trad. franç., *Les partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1914, 1971. — Olson, M., *The logic of collective action*, Cambridge, Harvard University Press, 1965. Trad. franç., *La logique de l'action collective*, Paris, puf, 1978. — Smelser, N. J., *Theory of collective behavior*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962; New York, The Free Press, 1963. — Tilly, C., *From mobilization to revolution*, Londres, Addison-Wesley, 1978.

ماكس فيبر Weber Max

تشير أعمال ماكس فيبر (1864 -1920) الى عدد معيّـن من **التوترات** الملازمة لكل تـأمل سوسيولوجي . ولكنها لا تفرض نفسها فقط بواسطة الدقة التي تتم بـواسطتهـا مناقشـة بعض الاخراجات المركزية في علم الاجتماع ، إذا لم يكن حلها . فمنذ أكثر من نصف قرن يستمر إرث فيبر بتقديم معالم ملائمة دوماً للباحثين الذين لم يتخلوا عن جمع الرؤية التاريخية المقارنة الواسعة مع التحليل المؤسسي الدقيق ، والمشاركة الشخصية مع اللامبالاة المنهجية . وأخيراً ، إن أعمال فيبر بارتجافها وعنفها المكبوتين ، وبتعاليها المتعجرف ، مجتمعة مع معرفة للغير تصل أحياناً الى حد المحاكاة ، بما فيها من قوة وكذلك بما فيها من تنافر ، هذه الأعمال تترك انطباعاً جمالياً تحديداً بالمروءة **والبراعة** (البارع هو شخصية يعود إليها مختاراً فيبر في علم اجتماعه الديني) . إن ما نحتفظ به هنا ، هو بعض التوجهات الجوهرية لهذه الأعمال ، إما لأن الحلول الفيبرية احتفظت بصحتها كاملة ، وإما لأن المسائل التي خلّفها لنا دون جواب احتفظت بقيمتها **التحريضية** .

أولاً ، لقد كان فيبر أول من رأى بوضوح أهمية مفهوم الفعل . فهو يشير بوضوح كبير الى وجهيه في تعريفه لعلم الاجتماع ، « هذا العلم الذي يسعى الى **فهم** النشاط الاجتماعي بواسطة التفسـير ، ومن هنا **التفسـير** السببي لكيفية حـدوثه ولآثـاره » . إن المترجم الفـرنسي لم يجعل «Handeln» بواسطة الفعل وإنما بواسطة « النشاط » الأمر الذي لا ينطوي على أي ضرر بما أنه ما يكاد يُميّز « النشاط » أو « السلوك » بشكل واضح عن « التصرف » (كما يفهمه البيهافيوريون) ، « كون العنصر أو العناصر (نشير الى أن الترجمة الفرنسية لا تتكلم على الفاعل أكثر من الفعل) تعطيه **معنى ذاتياً** » . كما أن مفهوم فيبر للفعل ـ أو للنشاط ـ يتم تحديده فوراً بواسطة مفهوم النشاط المتبادل ، بما أن « المعنى المقصود يتعلق بتصرف الآخر الذي يتم توجيه سياقه بـالنسبة لـه » . فالفعل ـ أو النشاط الاجتماعي ـ ينبغي إذن أن يفهم **بالمعنى** الذي يعطيه إياه الفاعلون ، وهذا المعنى ليس **ذاتياً** فقط ولكنه متبادل **الذاتية** ، بما أنني لا أستطيع أن أربط معنى بفعلي الخاص دون أن آخذ بعين الاعتبار الجواب الذي أستطيع أن أستبقه من شركائي . هذا الاستباق يكون قائماً على أساس الى حد ما ، ويصبح صحيحاً بشكل مطابق الى حد ما ، ولكن عملي يكون دونه مجرداً من المعنى .

إن علم الاجتماع كما يفهمه فيبر هو علم تفسيري . لكن هذا التفسير ليس كما يقال اليوم ، « حلاً للرموز » أو ترميزية . فهو لا يسعى الى تحرير الخيالي ، وتعويم « المُعـاش » الاجتماعي « السجين » في قوالب واتفاقات . إنـه يلزمنا فقط بعـدم الاقتصار عـلى وصف الموقـع الخاص بالأشخاص في المجتمع ، وإنما كذلك بفهم المعنى الذي يعلقه الأشخاص على مواقعهم الخاصة . وبمقدار ما ينبغي عدم خلط « الفهم » مع تأويل اللاوعي الاجتماعي ، ينبغي كذلك عدم اعتبار « الذاتية » التي يتحدث فيبر عنها الجوهـر الوحيـد للفرد . فـطريقة فيبـر لديهـا طموح تحليـلي وتعميمي . فهي لا تستهدف الفرد وحده ، وإنما الفاعل ضمن إلزامات وضعه حيث يكون بالطبع لمقاصد الفاعلين الآخرين الأهمية الكبرى .

إن إصرار فيبر على الحديث عن « الفعل » و« المعنى الذاتي » ، يدفعه الى وصف علم الاجتماع الخاص به ليس فقط بالفردي وإنما « بالعقلاني » كذلك . وإن هذين الوصفين مقترنان بشكل وثيق . وبالفعل ، يتمتع الفرد الفيبري بعدد من الخصائص ـ ولا سيما خصائص التنسيق بين الوسائل والغايات وتقييم الاحتمالات التي تعرض له . بهذا المعنى هو عقلاني . ومن الطبيعي أن هذا التعبير لا يعني أبداً بالنسبة لفيبر أن الفاعلين (العناصر) الاجتماعيين يتمتعون جميعاً ، دائماً وأبداً ، بسلّم من الأفضليات الواضحة ، وأنهم يمتلكون معلومات كاملة وسيطرة تامة على مواردهم وبيئاتهم ، حتى ولا مجموع الأفعال الفردية أو محصلتها ترضي متطلبات العقلانية الجماعية . وتقوم « العقلانية » السوسيولوجية لفيبر ببساطة على الافتراض أن معنى أفعالنا تتحدد بالنسبة لمقاصدنا ولتوقعات الآخرين . وكل علم اجتماع يهمل هذه الفرضيات يحكم عليه بعدد لا ينتهي من الاستدلالات الخاطئة ، التي تشتق من القرار القاضي بمعاملة المجتمع بصفته حقيقة مادية ـ سواء كانت هذه المادة روحية أم مادية .

كان فيبر من بين « مؤسسي » علم الاجتماع المحدثين ، أفضل من تحصن ضد النزعة الى « الواقعية التوتاليتارية » (Piaget) التي تجعل من « المجتمع » كياناً متسامياً ومتميّزاً عن الأفراد . فهو يعتبر أن نسيج الحياة الاجتماعية يتكوّن من أفعال **الأفراد** القادرين على التوقع والتقييم وإيجاد موقعهم بالنسبة لبعضهم البعض . ولكن فيبر ، بخلاف « الفرديين » أو « المثاليين » الذين جعل منهم دوركهايم واقيات ، رأى بوضوح السمة « المنبثقة » للوقائع الاجتماعية . إنه يقيم تمييزاً واضحاً جداً بين مقاصد الفاعلين وحوافزهم من جهة ، والأثر التجميعي لأفعالهم على المستوى الاجتماعي والثقافي من جهة أخرى . وهكذا ، يعتقد الطهريون ، أنهم عبر توفيق سلوكهم مع حرفية الأوامر الإلهية ، والتعبير عن طاعتهم للإله الرهيب الذي يحكم لهم أو عليهم بفعل عدالته التي لا يسبر غورها . إلا أنهم يساهمون بنظر المؤرخ وعالم الاجتماع ، في اعتماد الفضائل الدنيوية مثل الإدخار والتعفف والعناية وإضفاء الشرعية عليها ، وهي تشكل مقومات لا غنى عنها لنظامية المجتمعات الصناعية . « فعلم الاجتماع المتفهم » ليس إذن في أي حال من الأحوال نفسانية قد تختزل السلوكيات الاجتماعية الى « المعنى الذاتي » الذي ينسبه الفاعلون إليها . ويتم تعريفه بشكل أفضل بصفته جهداً لإدراك عمليات التنسيق والتركيب التي تنبثق من خلالها أنماط اجتماعية وفرديات تاريخية .

لقد أفسحت عبارة « النمط المثالي » المجال لعدد من الالتباسات على الأقل بمقدار عبارة « الفهم » . ولكن بقدر ما هي واضحة فكرة « الفهم » رغم أن النقاش قد ساهم أحياناً بإضفاء الغموض عليها ، بقدر ما تصمد فكرة « النمط المثالي » أمام الشرح . لنحاول إعطاء هذه الفكرة التي يقتضي أن نرى أنها تنطوي على بعد جدالي بما أن فيبر يسعى الى تأكيد المسافة التي تفصلها عن التقليد التاريخاني الألماني ، مفهوماً دقيقاً ومتماسكاً قدر الإمكان . يقتضي أولاً أن ندرك لماذا يتحدث فيبر عن نمط مثالي للدلالة على « المفاهيم » التي يستعملها علماء الاجتماع عندما يميّزون المجتمعات المختلفة التي يدرسونها . وهذه المفاهيم ليست نسخاً مطابقة . فهي غير قابلة في أي حال من الأحوال لأن تتطابق مع الحقيقة الواقعية التي تمثلها . إن « علم الاجتماع الفهمي » **لا ينشأ**

بواسطة الكزّ وإنما بواسطة البناء . وهذا الوجه من طريقته هو الذي يشير إليه فيبر عندما يتكلم عن مفاهيم « مثالية نمطية » ، ولكن يقتضي الاحتراز من اعتبار هذه الأنماط أو النماذج بنيات إعتباطية . إنها ذات جلاء خاص لا يعيد لنا محتوى قصد فرويد وحسب وإنما **الرابطة** بين مختلف استهدافات هذا القصد ونتائجه . وعلى سبيل المثال ، إن ما يعطي الجلاء للأنماط المثالية للفعل الاقتصادي أو الفعل التقني هو طبيعة الرابطة ، المختلفة مع ذلك في هذه الحالة أو تلك ، بين الأهداف الملاحقة والوسائل المستعملة .

إن الاقتصاد الكلاسيكي هو الذي يقدم لنا الأمثلة الأكثر سهولة في فهمها (مثلاً أنماط السوق) لما يمكن اعتباره « نمطاً مثالياً » ، ولكن ثمة أنماطاً مثالية غير تلك التي يعرفها الاقتصاد . إن تصنيفية الهيمنة الشهيرة تسمح بتوضيح الطريقة الفيبرية . فإنطلاقاً من تعريف معيّن للسلطة ، يسعى فيبر لتعيين سمات الموارد التي تتوفر لفاعل معيّن لكي يحصل ربما بالقوة ، على مساعدة أقرانه . إن الأخذ المنظم بعين الاعتبار لموارد كل واحد وكذلك لأهدافه والإلزامات الخاضع لها ، تسمح له عندها بتمييز الأوضاع المتناقضة بشدة : التقليد ، الريادة ، التطابق القانوني .

إن مفاهيم مثل الرأسمالية والاقطاعية والمجتمع الصناعي وما بعد الصناعي التقليدي أو ما بعد التقليدي يمكن وصفها كذلك بالأنماط المثالية . ولكنها تدمج بالعلاقات المحض مجردة مثل أنماط السوق أو العقلانية ، أحداثاً أو عمليات تاريخية . فهي تستعمل من جهة علاقات اجتماعية مجردة وخصائص شمولية للفعل الاجتماعي (ما سيسميه بارسونز (Parsons) « متغيّرات مظهرية ») ؛ ومن جهة أخرى تعيد وضع هذه الأشكال المجردة في الإطار العام للظروف التاريخية المحددة . ولكي يفهم المؤرخ وعالم الاجتماع ، المجتمع الرأسمالي ، عليهما اللجوء الى مفاهيم مثل مفهوم الخيار وتحقيق الأفضل تحت الإكراه ، الخ . ولكنهما لا يستطيعان إهمال لا الظروف ولا البيئة ولا المجمّع المؤسسي ، التي يمارس المقاول خياراته فيها .

إن النمط المثالي هو إذن خليط من العلاقات المجردة والمعطيات التاريخية والعارضة . ولكن المشكلة تكمن في الطريقة التي يمكن فيها لعالم الاجتماع أن يراقب مستوى التجريد للأنماط التي يبنيها . وإن تمييز السلطة الريادية عن السلطة التقليدية ، ولكليهما بالنسبة للسلطة العقلانية القانونية ، أمر جلي ، إذا أردنا القول إنه يسمح بتحديد هوية كل منها بواسطة فرادة منطقه الخاص . ولكن ما هي الشروط التي يمكن أن تجعل هذه الشروط «الجلية» ، طالما بقيت مجردة ، « ملائمة » للمؤرخ والمقارن ؟ يقتضي أن نرى بوضوح أن الأنماط المثالية ليست تعريفات وفرضيات وحسب . يعطينا فيبر ، على سبيل المثال ، تعريفاً للنشاط الاقتصادي بواسطة الندرة ، وللسلطة بالقدرة على جعل الآخرين يفعلون ما نكون قد قررنا أن يفعلوه ، حتى ولو قاوم . هذه الأفكار هي مفاهيم أكثر مما هي أنماط : ففكرة السلطة أوسع من نمط السلطة الريادية . إن الأنماط الفيبرية تجمع عناصر مميّزة بأعداد أكبر من مفاهيم النظرية الكلاسيكية للأنظمة على طريقة مونتسكيو ، التي تجد نفسها بسبب عموميتها الميتافيزيقية ـ التاريخية وانتقالها ، أقرب من الوضوح الفهمي . وإن فكرة السلطة أكثر تجريداً من نمط الهيمنة الريادية ـ أو من باب أولى ، من المجتمع

الرأسمالي أو الهيمنة الامبريالية . إن بناء الأنماط المثالية يجد نفسه خاضعاً لمطلبين اثنين ، إدراك العلاقات البسيطة ـ الجلية ولكنها مجردة ـ بين أهداف الفاعلين وإلزاماتهم ومواردهم ، **وانسجام** هذه العلاقات الأولية داخل تراكيب متحققة فعلياً .

وحتى لو تم إرضاء هذين المطلبين ، فإن النمط المثالي لا يعدو كونه تصوراً فرضياً . إن نفس الحقيقة الواقعية تتعلق بالعديد من الأنماط وبالتالي العديد من التفسيرات . ربما كان ثمة « واقعة اجتماعية شاملة » ـ ليس ثمة بالتأكيد رؤية « شاملة » للواقعة الاجتماعية . إن علم اجتماع فيبر هو تعددي جذرياً باعتباره يعترف بتوجهات متعددة لدى الفاعل كما لدى المراقب في آن واحد : كل فهم هو خيار ، يتبناه الفاعل أو المراقب بمجازفاته ومخاطره ، بين مقاصد الآخرين . وعلم اجتماع فيبر ، لأنه متعدد ، يشكل الواقي الأفعل ضد مختلف الصيغ الاجتماعوية العلموية .

إن بناء الأنماط المثالية قد لا يكون سوى تجربة تافهة إذا لم يكن لدينا أي وسيلة لتقييم مدى **ملاءمتها** . وتتعلق الأنماط الأكثر تجريداً الى حد ما بالبناء البديهي بالشكل الذي وضع مخططه بارسونز مع « النماذج ـ المتغيرة » . لم يذهب فيبر بعيداً جداً في هذا الطريق ، إما لأنه قدّر بأنها قد تؤدي الى مآزق ، وإما لأن انتباهه إنشدّ الى مهام أخرى . وفي الحقيقة ، إن الأنماط المثالية التي سعى الى اختبار ملاءمتها هي ذات « مدى متوسط » . وعلى سبيل المثال ، لقد تعرّض بشكل أقل مباشرة وأقل تنظيماً الى مسائل العلاقات بين « المصالح » و« القيم » منه الى العلاقات ، في حالة المجتمعات الغربية ، بين « القيم » الطهرية و« مصالح » التجار والمنتجين الرأسماليين .

إن ملاءمة نمط مثالي مثل النمط الطهري ، يمكن إثباتها بطريقتين اثنتين . أولاً ، يبيّن فيبر التوافق بين القيم الطهرية والضوابط التي تحكم سلوك المقاولين الرأسماليين . ولكن هذا التوافق ليس مطابقاً كلياً . فالطهري والرأسمالي لا يتكلمان اللغة نفسها . ولكنهما « يتفاهمان » ، بمعنى أن ما يفعله الواحد (أو عليه أن يفعله) في نطاقه يكون متلائماً مع ما يفعله الآخر (أو عليه أن يفعله) في نطاقه هو . ويذهب التوافق بين نمطي نشاطاتهما أبعد من ذلك . فعلى سبيل المثال ، يظهر عمل الرأسمالي للطهري بصفته وسيلة قابلة للإطراء تماماً ، إذا لم تكن العمل الوحيد المشروع ، لتحقيق ملكوت الله على الأرض عبر الطاعة الدقيقة لحرفية أوامره .

تقوم المرحلة الثانية على البرهنة أن التوافق الذي يقيمه هكذا علم الاجتماع الفهمي بين توجهات الطهري وتوجهات الرأسمالي يعرض « بشكل وافٍ » انبثاق المؤسسات الرأسمالية . لم يزعم فيبر أنه جاء بمثل هذا « البرهان » . ومما لا شك فيه أنه من المستحيل تقديمه . فهي ترتبط بالتحليل التاريخي بمقدار ارتباطها بالتحليل السوسيولوجي . إلا أن النسيج التاريخي ليس متجانساً . فهو مكوّن من حركات تمتد طويلاً وهي جامدة تقريباً ، يكون تطورها محسوساً بالكاد عندما يتعلق الأمر بوقائع مؤسساتية أو وقائع خاصة بالبيئة المادية . ولكنه يتشكل كذلك من ظاهرات دورية . وهو أخيراً ، مصنوع من أحداث هي الى حد كبير حوادث مثل انتصار الماراتون(*) أو السلامين(*) ، ورحلة كريستوف كولومبوس الأطلسية والاكتشاف اللاحق للذهب

(*) انتصارات يونانية ضد أعدائهم (المترجم) .

والفضة في أميركا . يعتبر ماكس فيبر أن الأهمية التاريخية لحدث معيّن لا يمكن تقييمها إلا بواسطة « حكم ذات أرجحية استرجاعية » . ماذا كان ليحصل لو أن المراكب الآثينية قهرتها المراكب الفارسية ؟ أو أن اليونانيين قهروا في معركة سلامين ؟ كيف كانت التجارة العالمية لتموّل لو لم يروِ الذهب الأميركي أوروبا الغربية من خلال أسبانيا ؟ إن حسابات الأرجحية الاسترجاعية يمكن أن تدقق الى حد ما ، فيمكن أن تأخذ بالحسبان عدداً أكبر الى حد ما من العناصر ، إما بالرجوع بعيداً الى الوراء في السابقات . وإما في النزول كثيراً الى الأمام في النتائج . وفي شتى الأحوال ، إن الباحث الذي يبذل جهده لتقييم تطابق نمط مثالي مع التسلسل التاريخي الذي يسعى الى فهمه ، مدعو الى أن يتفحص ، فضلاً عن التماسك المنطقي للنموذج ووضوح المقترحات التي يستخدمها كأساس ، أرجحية حصول الأحداث بشكل جيد كما حدثت فعلاً ، فيما لو كانت العلاقات الصادرة عن النمط المثالي اتخذت كفرضيات . وكلما كانت هذه الأرجحية قوية ، كلما كانت القيمة التفسيرية للنمط المثالي أكبر .

هل أرضى فيبر دوماً وبدقة ، متطلبات منهجه الخاص ؟ فكما صدرت عنه ، كان ينقصها أحياناً الوضوح ـ وبخاصة فيما يتعلق بمدى الحقل الذي يمكن أن يمارس عليه « حكم الأرجحية الاسترجاعية » . وفي الواقع ، تتعلق الطريقة الفيبرية بممارسة باحث في علم الاجتماع التاريخي والمقارن . ولقد اهتم فيبر بشغف بمجتمعات عصره . وقد أوحى لازارسفيلد (Paul Lazzarsfeld) بحق أن عمل فيبر يحتوي على قسم يضفي عليه العالم الاجتماعي التجريبي الكبير للحاليات . ويمكننا التساؤل من جهة أخرى عما إذا لم يكن فيبر قد ألقى الضوء على بعض الصعوبات المرتبطة بمفهوم الأنماط المثالية لو أنه ثابر على هذا الطريق . إن ماكس فيبر هو من عدة جوانب مونتسكيو القرن العشرين . فقد أخذ عنه التبحر العلمي الواسع . وهو يتمتع ، على غراره ، بحس حاد جداً تجاه تنوّع المحددات ـ الأسباب ـ التي تلقي بثقلها على « الطبائع والأساليب والقوانين » . ولم يكن فيبر أقل حساسية إزاء تنوّع الحضارات التي تعبر عن نفسها ، في رأيه ، بالطريقة الأكثر إثارة ، في تنوع التقاليد الدينية . وكما كان يبحث مونتسكيو الى حد ما ، عن الثوابت التي تشكل ، من خلال تنوّع الظروف والشروط ، مادة النشاط التشريعي ، كان فيبر يبحث عن السمات المشتركة « لعقلانية » السلوكيات الانسانية التي تعرض لتأمل المؤرخ والمقارن .

إن نسبية فيبر أكثر جذرية من نسبية مونتسكيو الذي يعتبر في نهاية المطاف أن « القوانين هي علاقات ضرورية تنجم عن طبيعة الأشياء » . هل ثمة لدى فيبر طبيعة ـ للأشياء أو للناس ؟ لقد تأكدت النسبية الفيبرية بقوة بخاصة فيما يتعلق بالقيم الفردية أو الجماعية . وإن تأثير نيتشه الذي حلله بشكل جيد مومسن (Mommsen) ليس مشكوكاً فيه ، في هذا الصدد . ولكن هذه النسبية تم تلطيفها بطريقتين اثنتين . أولاً ، فيما يتعلق بالفاعل الفردي ، يشدد فيبر على « المسؤولية » التي تعتبر المقابل لحرية الخيار . هذه المسؤولية مطلوبة من السياسيين الذين لا يمكنهم ذكر استقامة مقاصدهم للاعتذار عن النتائج الكارثية « لإلتزاماتهم » . كما يخضع العلماء من جهتهم لموجب التحقق من أقوالهم وجعلها متماسكة . إن النسبية الأخلاقية لا تنطوي على النسبية الابيستمولوجية ، وهي لا تنطوي من باب أولى على الشك . والحد الثاني المفروض على نسبية

القيم ، هو أنها بمقدار ما يتم تحملها من قبل المتخاصمين الذين يسعون من خلال أخذها بصورة جدية ، الى تجسيدها ، فهي تخضع لمطلب مزدوج في إضفاء الشرعية وفي التحقيق . إن عملية إضفاء الشرعية تنزع من تأكيد القيم صفتها المحض اعتباطية . ويقتضي ، بطريقة أو بأخرى ، أن تقوم على أساس صحيح : على تقليد أو على عملية « إثبات » أكثر تعقيداً ، يحللها فيبر فيما يتعلق بالطهريين والأنبياء . أما فيما يتعلق بمطلب التحقيق ، فإنه ينظم إدخال القيم في نظام معياري فعّال ومتمايز . يؤمن هذا المطلب المزدوج للقيم حداً أدنى من الدقة يحول دون معاملتها بمثابة أفضليات اعتباطية بحصر المعنى . وباختصار يتجنب فيبر تماماً الخلط بين « القيم » و« الأذواق » .

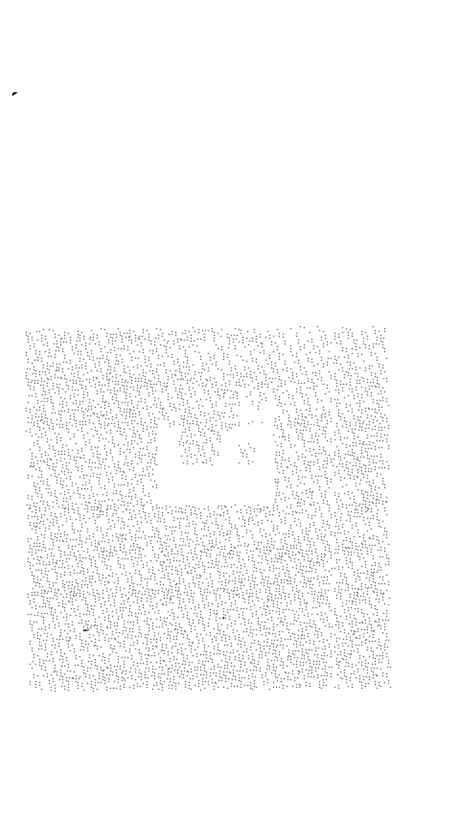
هل أن للقيم أساس آخر غير المجتمع الذي يعترف بها ويصادق عليها ؟ لقد أشاع ليو شتراوس (Léo Strauss) اعتراضاً قوياً جداً ضد النسبية الفيبرية ، كما يفسرها هو على الأقل . إن فيبر متصنعاً « حيادية » أخلاقية صارمة ، يتوصل الى نوع من اللامبالاة تصبح الأشياء بنظرها «متساوية » ، الأمر الذي لا يمنعه فقط من الاختيار بين الأنماط المختلفة للمجتمعات ولا سيما بين المجتمعات الحرة والمجتمعات الاستبدادية ، وإنما يجعله يهمل خصوصية الطاغية ، باعتبار أن هذا الأخير يتميز بقصد الإنكار والإبادة . إن الحيادية الخلاقية تؤدي بعالم الاجتماع « المتفهم » الى نوع من العمى الطوعي .

يمكن تقديم جوابين على هذا النقد . أولاً ، إن الحيادية الخلاقية التي ليست مقولة ما ورائية ، وإنما قاعدة إجرائية ، لا تقود الى الاستخفاف أو الى اللامبالاة . وفي الواقع ، لا يقول فيبر إلا شيئين ، مختلفين جداً عن الاطروحات التي ينسبها له شتراوس . أولاً ، ليس من الضروري أن ندين أو أن نوافق لكي نفهم ولكي نفسّر . ثانياً ، وحتى لو دِنّا أو وافقنا ، ليس محظوراً التساؤل عما يعني بالنسبة للفاعل ما يدينه الأخلاقي أو يوافق عليه ـ وكيف وصلت الأمور الى النقطة التي يراها فيها القاضي . وإن الحكم الأخلاقي لا يعفينا لا من جهد الفهم ولا من جهد التفسير ؛ وأياً تكن أهميته ، فإنه لا يقدم لنا الشيء الكثير في هاتين المهمتين اللتين تختصان بمناهج ثقافية محددة . ولكي نتجاوز هذا الجدل الكلامي ولكي ندرك مدى النسبية الفيبرية ، يقتضي الاحتراس من جعل القيم محصورة ضمن دائرة من الثقافات التي لا تتواصل فيما بينها ، وإنما تعريفها بالنسبة للتقاليد وللحركات الدينية التي تتداخل مفاهيمها الى حد ما مع العمليات التاريخية نفسها . لقد كان فيبر طوال حياته الفكرية متيقظاً ـ وربما كان ذلك الموضوع المميّز لفائدته الثقافية ـ إزاء الديانات العالمية الكبرى ، التي تنفتح من خلالها التجارب الخاصة للأفراد ، على مطلب الشمولية .

● Bibliographie. — Weber, M., *Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie*, Tübingen, Mohr, t. I; 1re éd., 1920; t. II, 1re éd., 1921; t. III, 1re éd., 1921. Trad. : t. I : *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, suivi de *Les sectes protestantes et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1967; *The religion of China*, Glencoe, The Free Press, 1951. T. II : *The religion of India : the sociology of hinduism and bouddhism*, Glencoe, Free Press, 1958. T. III : *Le judaïsme antique*, Paris, Plon, 1970. — *Wirtschaft und Gesellschaft*, Tübingen, Mohr, 1922, 1925, 1947,

1956. Trad. partielle : *Economie et société*, Paris, Plon, 1971. — *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre*, Tübingen, Mohr, 1922, 1951. Trad. : *Essais sur la théorie de la science*, Paris, Plon, 1965; *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1958, qui comprend « Wissenschaft als Beruf », 1919, et « Politik als Beruf », 1919, essai figurant dans les *Gesammelte politische Schriften*, 1re éd. Munich, Drei Masken Verlag, 1921. — ARON, R., *La sociologie allemande contemporaine*, Paris, F. Alcan, 1935; Paris, PUF, 1966; *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, 1974. — BENDIX, R., *Max Weber, an intellectual portrait*, New York, Doubleday, 1960. — EISENSTADT, S. N. (red.), *Max Weber : on charisma and insttiution building, selected papers*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1968. — FREUND, J., *Sociologie de Max Weber*, Paris, PUF, 1966. — FREUND, J., et LÜTHY, H., « Controverse sur Max Weber », *Preuves*, septembre 1964, CLXIII, 85-92. — LAZARSFELD, P. F., et OBERSCHALL, A. R., « Max Weber and empirical social research », *American Sociological Review*, 1965, XXX, 185-199. —MARTINDALE, D., « Sociological theory and the ideal type », *in* GROSS, L. (red.), *Symposium on Sociological Theory*, Evanston, Row Peterson, 1959, 57-91. — MOMMSEN, W., *Max Weber und die deutsche Politik, 1890-1920*, Tübingen, Mohr, 1959, 1974. — PARSONS, T., *The structure of social action : a study in social theory with special reference to a group of recent European writers*, Glencoe, Free Press, 1937, 1949, partie III, chap. 14 à 17; *Sociological theory and modern society*, New York, The Free Press, 1967, chap. I, 79-101. — STRAUSS, L., *Natural Right and history*, Chicago, University of Chicago Press, 1950. — Trad. : *Droit naturel et histoire*, Paris, Plon, 1954.







القياس Mesure

يطرح عالم الاجتماع على نفسه ، في حالات عدة ، أسئلة تفترض طبيعتها ذاتها تحديد القياسات . وهكذا ، يطرح دوركهايم الفرضية القائلة إن النزعة الى الانتحار تتزايد مع الأنانية (راجع مقالة الانتحار ، دوركهايم) . ولكي يختبر هذه الفرضية ، دفع بشكل طبيعي الى مقارنة أطر عامة وأوضاع يكون فيها الارتباك أشد ، والى التحقق من أن النزوع الى الانتحار يتغيّر مع درجة الأنانية . يفترض هذا التحقق بدوره إقامة « قياس » للأنانية و« قياس » النزوع الى الانتحار . فيما يتعلق بالمتغيّر الثاني يستعمل دوركهايم معدلات الانتحار كما وضعتها الإحصاءات الرسمية . فيما يتعلق بالمتغير الأول ، يستعمل « مؤشرات » مختلفة للأنانية ، أي متغيرات مختلفة يفترض أنها مرتبطة بالمتغير « الأنانية » الذي لا يمكن ملاحظته هو نفسه مباشرة : وهكذا ، فإن أعضاء المهن الحرة ، الصناعية والتجارية ، يبدون له أكثر عرضة للأنانية من المزارعين الذين تحكم تصرفاتهم بالأحرى المعايير الجماعية . بعد أن أدخل هذه الفرضيات ، يسعى دوركهايم الى إثبات أن معدلات الانتحار تتغيّر فعلياً مع قيمة دلائل الارتباك . كما أن عالم الاجتماع الذي يريد إثبات أن « الوضع الاجتماعي ـ المهني يرتبط بمستوى التعليم عليه أن يقيم « قياساً» للوضع الاجتماعي المهني ولمستوى التعليم . ويمكنه أن « يقيس » ، بناء للحل الذي يبدو له أكثر حصانة من الناحية السوسيولوجية ، مستوى التعليم سواء بإحصاء السنوات المدرسية ، أو بالاكتفاء في تمييز بعض المستويات المنظمة (على سبيل المثال : الابتدائي والثانوي الناقص والثانوي الكامل ، وفيما يتعدى الثانوي) . وسيقيس كذلك الوضع الاجتماعي المهني عبر بذل جهده لتشكيل مجموعات تراتبية للمهن (على سبيل المثال : الأطر العليا ، والمهن الحرة والأطر المتوسطة والموظفون والعمال) . لنذكر بالمناسبة أن الأمثلة السابقة تسمح بتمييز أنماط متغيّرات أو مستويات قياس : عندما نقيس المستوى العلمي بواسطة مدة الدراسة ، يكون لدينا متغيّر **كمّي** أو **متري** ، وعندما نقتصر على تمييز مستويات منظمة ، يكون لدينا متغيّر **ترتيبي** . وأخيراً ، ثمة بعض المتغيرات التي تسمى **إسمية** عندما توزع العناصر المراقبة في فئات غير منظمة . وهكذا ، يحدد الجنس متغيراً إسمياً ثنائي التفرع . تكون هذه التمييزات مهمة لعدة اعتبارات . إن قوة العلاقة بين متغيرين تقاس مثلاً بواسطة أدوات إحصائية خاصة بكل مستوى من مستويات القياس .

إن الحاجة الى تحديد قياسات ، وإن كانت ترتيبية ، تصدر إذن عن الطبيعة نفسها لبعض

التصورات : المفاهيم نفسها للوضع الاجتماعي ، والارتباك أو المستوى المدرسي ، تفترض أن يكون ممكناً وضع تراتبية للأوضاع الاجتماعية وأن تميّز درجات الارتباك أو المستويات المدرسية العالية الى حد ما . ثمة إذن معنى ضئيلاً للنقاش المجرد في إمكانية ومنفعة القياس من العلوم الاجتماعية بصورة عامة وفي علم الاجتماع بصورة خاصة . إذا كان صحيحاً أن الأسئلة التي يطرحها عالم الاجتماع على نفسه لا تفترض جميعها مشاكل قياسية ، فإنه من الصحيح كذلك أن بعض هذه الأسئلة تتضمن بالتأكيد مشاكل قياسية .

بعد إبداء هذه الملاحظة ، تقتضي الإشارة الى أن عالم الاجتماع الذي يباشر بتحديد قياس معيّن لا يكون أبداً ، إلا استثناءً ، في وضع سهل مثل وضع النجار الذي يقيس طول إحدى الطاولات . إن معدلات الانتحار التي يثبتها الإحصاء الرسمي تكون مغلوطة دوماً . فبسبب وجود محرمات خلقية ، يتم إخفاء عدد معين من الانتحارات باعتبارها حوادث . وفي بعض الحالات ، يكون من المستحيل التقرير حول الصيغة غير الإرادية أو الطوعية للوفاة . وإن معدلات الجريمة كما تظهر في الإحصاءات تسقط منها الجرائم والجنح التي لا تصل الى مراكز الشرطة . ثمة صعوبة أكبر هي أن مؤشرات التعداد الاحصائي ليست موزعة بانتظام . إن النساء ينتحرن أكثر من الرجال غرقاً . والحال أن العائلة يمكنها بسهولة أكبر أن تموّه انتحاراً بواسطة الغرق في حادث أكثر من الانتحار بواسطة الشنق . بعض الجرائم والجنح تردع أكثر من غيرها الضحية عن تقديم شكوى (السرقات الصغيرة ، الاغتصاب) ، بشكل يؤدي الى أن توزيع الجرائم حسب أنماطها كما يظهر في الاحصاءات الرسمية يمثل صورة مشوّهة لوضع الجريمة الحقيقي . وإن ظاهرات اجتماعية عديدة تقاس باختصار بواسطة أجهزة تسجيل تؤدي ، بسبب عدم كونها محايدة اجتماعياً ، الى تشويهات منظمة لا نستطيع تصحيحها دوما بسهولة . ثمة نمط آخر من الصعوبات : عندما نحدد قياساً معيناً ، مثل القياس الترتيبي المتعلق بمجموعة من الفئات التراتبية ، فليس من السهل دوماً تقرير موضع كل الأشياء التي نزعم ترتيبها في هذه المجموعة . هل يقتضي مثلاً وضع ترتيب فردي لأساتذة التعليم الثانوي والتعليم العالي في فئات الأطر العليا ؟ هل يقتضي تمثل التأهيل في الوسط الصناعي ... التأهيل في الوسط المدرسي في تقدير المستوى المدرسي ؟ وأخيراً ، كما بيّن مثل دوركهايم عن الأرباك ، لا يمكننا « قياس » بعض المتغيّرات إلا على أساس الدلالات . وحينئذٍ تواجهنا مشكلة الخيار والجمع بين الدلالات : هل يقتضي قياس « الوضع الاجتماعي » آخذين بعين الاعتبار فقط **المكانة** الخاصة بمجموعة من المهن ، أو **الدخل** المتوسط لهذه المهن ، أو مستوى الأهلية الذي تفترضه ؟ هل يقتضي التنسيق بين هذه الدلالات المختلفة ؟ فإذا كان الجواب إيجاباً ، أيها نرجح ؟ من المؤكد أن ليس ثمة جواباً وحيداً على هذه الأسئلة . إن مفهوم الوضع الاجتماعي يعبر عن حقيقة اجتماعية : ثمة بعض المهن المقترنة بمكافآت مادية ورمزية أعلى من الأخرى . ولكن من الصعب جداً إقامة تراتبية قادرة على توليد تراضي جميع المهن التي يمكن تميّزها ، ومن المؤكد أن من الوهم السعي لاستنتاج هذه التراتبية من نظرية التفريع ، وذلك لسبب بسيط هو عدم وجود نظرية عامة للتفريع الاجتماعي (راجع مقالة التفريع) . لنلاحظ مع ذلك أن أدبيات تقنية مهمة (ليكرت ـ Likert ـ) لازارسفيلد ـ

Lazarsfeld ، ودانكـان ـ Duncan) ، تسمح بحـل أكثر إرضـاء لمشكلة الانتقاء والـرجحـان والتنسيق، من الدلالات الى المؤشرات .

من جهة تعتبر المنفعة صفة لا غنى عنها للقياس في بعض الحالات . ومن جهة أخرى ثمة صعوبات في القياس؛ . ما هو الموقف الواجب اتخاذه أمام هذا المأزق ؟ يعتبر البعض مثل دوغلاس (Douglas) أن التشويهات التي توردها أجهزة التسجيل الاحصائية عن الجريمة والانتحار مثلاً ، تكون في وضع من الأفضل التنكر معه لكل تحليل من النمط الكمي بخصوص هذه الظاهرات طالما أن التسجيل لم يخضع لمراقبة أدق . فضلاً عن أن موقفاً من هذا النمط يحول الى الأبد دون عالم الاجتماع ودون أن يطرح على نفسه بعض الأسئلة التاريخية (هل تزايد الانتحار في فرنسا بين عامي 1850 و 1900 ؟) ، فإنه يمثل محذور رمي الولد مع مياه الحمـام . إذا كان صحيحـاً أن أجهزة تسجيل ظاهرة معينة مثل الانتحار كانت منحرفة اجتماعياً ، فإننا نملك بعض المعلومات عن هذه الانحرافات . ذلك أن هذه المعلومات تكون أحياناً كافية لاتخاذ قرار بشأن صحة أو عدم صحة بعض النتائج . إن مثلاً بسيطاً يمكن أن يوضح هذه النقطة . لنفترض أننا لاحظنا خلال فترتين معينتين ، وفي بلد معيّـن ، أن الانتحار الأنثوي (المسجل) يتزايد وأن توزيع أنماط الانتحار كان ثابتاً تقريباً . ولنفترض من جهة أخرى أنه ليس ثمة أسباب للافتراض بأن جهاز التسجيل أصبح أكثر فعالية وأكثر تنبهاً من الفترة الأولى الى الفترة الثانية . في هذه الحالة ، إن العرض القائل « إن معدل الانتحار الانثوي قد انتقل من م الى ن بالنسبة لمليون نسمة ،ينبغي اعتباره خطأ ، إذ إنه من المؤكد تقريباً أن م و ن هما تقديرات مشوّهة عن العدد الحقيقي لحالات الانتحار . في المقابل ، إن العرض القائل « إن عدد حالات الانتحار الأنثوي قد زادت » . يمكن اعتباره مقبولاً حتى إجراء فحص أشمل ، وعلى العكس ، ثمة خطر في قبول العرض إذا ظهر تغيّـر بين الفترتين في توزيع طرائق الانتحار . كما أن دوركهايم ، عندما لاحظ أن معدلات الانتحار تتغير بشكل منتظم مع السن ، فليس ثمة سبب لتفسير هذا التغيّـر بصفته حادثاً مصطنعاً ، إذ إننا لا نرى لماذا يكون جهاز التسجيل أقدر على اكتشاف الانتحار عندما يكون المنتحر عمره 50 سنة أكثر مما لو كان عمره 30 سنة . وعلى الرغم من أن معدلي الانتحار في سن الثلاثين وفي سن الخمسين لديهما كل الفرص لأن يكونا كلاهما مغلوطين ، فإن إشارة الفرق بينهما تتعلق بحقيقة ما . وباختصار ، إذا كان عـالم الاجتماع الذي يعالج معطيات جمعها جهاز تسجيل غير محايد اجتماعياً ينبغي أن يكون متيقظاً دائماً ضد الحيل الممكنة للعبقرية الماكرة ، ويمكنه غالباً أن يكتشف وجودها وأن يتحصن ضد آثارها .

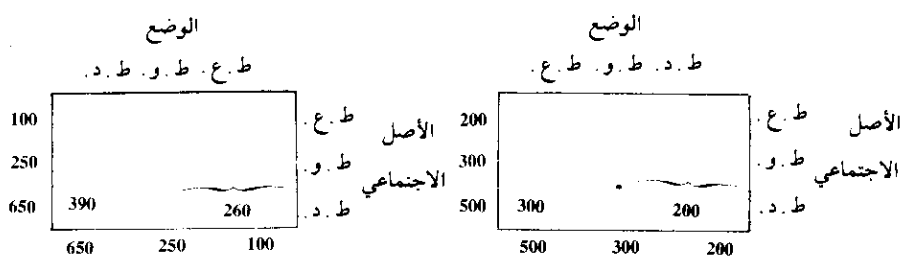
لنتفحص الآن النمط الثاني من الصعوبات المذكورة أعلاه . وهي صعوبة ترتيب بعض عناصر السكان في فئات تراتبية ، أو أن تنسب الى بعض العناصر « قيمة » حول متغيِّـر ما . إن هذه الصعوبة حقيقية وعامة في آن واحد . إنه لأمر استثنائي بالنسبة لعالم الاجتماع أن يجدَ نفسه في وضع يستطيع فيه دون أي التباس أن يرتب أو ينظم أو يقيس جميع أفراد السكان . ثمة صعوبة تكميلية : لدى بعض الأفراد فرصة لأن يصنفوا بطريقة غير ملائمة أكثر من الآخرين . وهكذا ، فإن ظاهرة الغش الضريبي ورغدها غير المتساوي بفعل المهنة الممارسة أدت الى جعل مداخيل بعض الفئات تقدر أقل مما هي بشكل أسهل من مداخيل فئات أخرى . وهنا أيضاً ، يقوم الموقف

العقلي لعالم الاجتماع على كشف العبقرية الماكرة ، أي أن يبذل جهده لأن يميز في مجموعة الاقتراحات التي يمكنه إصدارها انطلاقاً من معطياته تلك التي تفترض بصورة تعسفية غياب العبقرية الماكر من تلك التي تأخذ وجوده بالحسبان . وهكذا قد يكون خطراً الزعم ، على أساس المعطيات المستنتجة من الكشوفات الضريبية أن دخل التجار ، يكون في المتوسط ن من المرات أكبر من دخل المدرسين . في المقابل ، يمكننا الاعلان ، بعد التحقق من ديمومة بعض المعطيات المؤسساتية ، أن دخل الأطباء قد ارتفع (أو تدنى) أسرع من دخل المدرسين . كما أننا ، لو قررنا قياس مستوى التعليم بواسطة عدد سنوات التعليم ، يمكننا أن نتردد في احتساب الإعادة بأنها تساوي صفراً أو سنة كاملة : فالإعادات تصنف بطريقة غير أكيدة بالنسبة للقياس المحدد هكذا . ولكن لنفترض ، بما أن ذلك محتمل ، أن ترابطاً إحصائياً تتم ملاحظته بين المستوى المدرسي والأصول الاجتماعية عندما نقرر احتساب سنوات الإعادة صفراً ، سنلاحظ كذلك ترابطاً معيناً إذا اتخذنا القرار المعاكس لاحتسابها سنة كاملة . إن الارتباطين المتبادلين سيكونان على الأرجح ذات قيمة مختلفة . ولكنهما سيكون لهما بالتأكيد الإشارة نفسها ودرجة العظمة نفسها . وهنا أيضاً ، يملك عالم الاجتماع وسائل تسمح له بتقييم آثار الشكوك و/ أو منحرفات تظهر بصورة عامة عندما يشرع في ترتيب أفراد السكان في جملة من الفئات أو في نسبة إحدى قيم متغيّر معين ، لها .

أما الصعوبة الثالثة فهي : من الممكن بصورة عامة جمع عدة قياسات في تصور واحد . وهكذا يمكن أن يقاس المستوى المدرسي بواسطة عدد سنوات التعليم، ولكن كذلك على سبيل المثال، بواسطة درجة التعليم الذي أحرزت الشهادة العالية بواسطته (مثلاً ثانوي قصير أو ثانوي طويل أو عالٍ) . ويمكننا كذلك قياس الوضع الاجتماعي انطلاقاً من قياس مكانة المهن أو انطلاقاً من مؤشر منسّق بين المكانة والدخل . بالطبع ، هذه القياسات ، بخلاف القياسات المادية مثل قياسات الطول أو الحرارة ، ليست متساوية ما عدا في حال التحوّل . إن أي قياسين للطول م ومَ مرتبطان فيما بينهما بواسطة تحوّل من النمط مَ = أ م ؛ وقياسين للحرارة بواسطة تحوّل من النمط مَ = أ م + ب . إن تحولاً من هذا النمط لا يمكن تحديده عندما يتعلق الأمر بقياسين « للإرتباك » أو « للوضع » أو « للمستوى المدرسي » . ولكي نخرج من هذه الصعوبة ، نستعمل المبدأ المعرّف من قبل لازارسفيلد عن «الإستبدالية المتبادلة للمؤشرات » . ففي حالات كثيرة إن إشارة ودرجة العظمة لترابط متبادل احصائي ، تظهران متماثلتين أياً يكن المؤشر المستعمل . وهكذا ، أياً تكن الطريقة التي يقاس بها الوضع الاجتماعي للأهل والمستوى المدرسي الذي توصل إليه الأولاد ، يظهر ترابط ثابت في الإشارة . بالإضافة الى ذلك، تكون القيمة المطلقة للترابط محصورة في فارق ضيق تقريباً .

فيما تقدم أثرنا حالة القياسات المتكوّنة على أساس الدلائل و / أو التنسيق بين الدلائل (المؤشرات الحسابية لدى المؤلفين الأميركيين) . إن فئة المؤشرات الثابتة مهمة جداً في علم الاجتماع ، وغرضها هو تلخيص المعلومات المحتواة في توزيع إحصائي آحادي التنوع أو متعدد التنوع . وهكذا ، يمكن أن ندفع الى تلخيص المعلومات التي يمثلها توزيع للمداخيل بطريقة تؤدي الى استنتاج قياس **للتفاوت** . وكذلك يمكننا أن نرغب بتلخيص التوزيع الثنائي التنوع الذي

يعطي الوضع الاجتماعي على أساس الأصول الاجتماعية (جدول الحركية الاجتماعية بين الأجيال) بطريقة تؤدي الى استنتاج قياس الحركية الاجتماعية بين الأجيال . للوهلة الأولى ، إن قضية بناء القياسات تكون أبسط في حالة المؤشرات الثابتة منها في حالة **المؤشرات الحسابية** . في الحالة الأولى ، يقتضي تلخيص معلومة ناجزة . في الحالة الثانية ، يقتضي أن تغب من جملة من المؤشرات غير المحددة نظرياً . ولكن كل تلخيص يمثل خسارة في المعلومات . بالإضافة الى أن ثمة طرق عديدة لتلخيص معلومة إحصائية . فالتلخيصات المختلفة التي يمكن استعمالها تكون بصورة عامة مرتبطة بالتحولات . ولكن هذه التحولات لا تمثل دوماً خصائص التحولات المميزة للقياسات المادية . إن أي قياسين للحرارة م ومَ يكونان مرتبطين ـ كما قلنا ـ بتحول مستقيم من النمط مَ = أ م + ب . وأياً تكن أ و ب ، لو كان القياس مَ أعلى بشكل دقيق (أو أدنى أو مساوياً) من م 2 ، مَ 1 (قياس تناوبي) سيكون إذن ، على غراره أعلى بشكل دقيق أو أدنى ، أو مساوياً) من مَ 2 : فأياً يكن القياس المستعمل ، أكان نظام ريومير (Reaumur) أو نظام فهرنهايت (Fahrenheit) ، سيستنتج الارصادي أن الطقس كان أكثر حرارة (أو أكثر برودة) في تاريخ معين وساعة معينة منه في تاريخ آخر وساعة أخرى . وبصورة عامة يكون قياسان ماديان مرتبطين بتحول رتيب . من المؤسف أن الأمر ليس كذلك دوماً مع المؤشرات الثابتة المستعملة في علم الاجتماع : إن مؤشرين مرتبطان بتحول معيّن يمكن أن يمثلا وجهتي نظر مختلفتين وأن يؤديا هكذا ، الى تشخيص مختلف . لنفترض أن الانتاج الوطني غير الصافي لبلدين أ و ب ارتفع بين 1970 و 1980 على التوالي من 600 الى 1000 بالنسبة للأول ومن 2000 إلى 2500 دولار بالنسبة للثاني . يمكننا أن نعلن أن التفاوت بين البلدين قد تدنى بما أن النسبة بين الانتاج الوطني في ب والانتاج الوطني في أ قد انتقل من 2000 / 600 = 3,7 إلى 2500 / 1000 = 2,5 . ولكننا نستطيع أن نؤكد كذلك أن التفاوت ازداد ، بما أن الفرق بين الدخل الوطني في ب والدخل الوطني في أ انتقل من 2000 − 600 = 1400 إلى 2500 − 1000 = 1500 . ولنتفحص جدولين مبسطين للحركة الاجتماعية بين الأجيال (نفترض أننا نستطيع ترتيب عيّنة من 1000 شخص مراقبين في ثلاث طبقات : الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا) ، ولنتخيل أن الجدولين يقدمان (جزئياً) رصيدين أجريا في بلدين أ و ب .



سنهتم بحركية الطبقة الدنيا فقط . إذا تفحصنا العدد المطلق للأشخاص الذين هم في وضعية الحركية الصاعدة ، تظهر ب أكثر حركية من أ . ولكننا نلاحظ كذلك في أ ، أنه من بين 500 شخص من أصل اجتماعي متدنٍ بقي 300 في الفئة نفسها وعرف 200 منهم حركية صاعدة .

إن معدل الحركية الصاعدة للطبقة الدنيا تكون إذن في هذه الحالة 2 / 5 = 40% . في ب يساوي هذا المعدل 260 / 650 = 40% . يسمح المؤشر هذه المرة بالاستنتاج أن معدلات الحركية الصاعدة للطبقة الدنيا تكون متساوية في الحالتين . ولكننا نستطيع أن نلاحظ أيضاً في ب ، أن بنية الهرم الاجتماعي هي في وضع يكون فيه الحد الأقصى النظري لحركية الطبقة الدنيا مساوياً لـ 350 / 650 . وبالفعل ، إن عدد عناصر الطبقات هو في وضع أدى الى أن الخطين الأولين والعمودين الأولين من الجدول ب يمكنها في أقصى الحدود أن تضم 350 شخصاً . ينجم عن ذلك أن الخلية الخاصة بعدد الأفراد القادمين من الطبقة الدنيا والباقين فيها ينبغي أن تحتوي في حد أدنى 300 شخصاً ، وأن الحركية الصاعدة لا يمكن أن تكون أعلى من 650 − 300 = 350 . أما في أ فعلى العكس نجد الحركية القصوى النظرية للطبقة الدنيا تساوي 500 . وإذا أردنا تقييم حركية الطبقة الدنيا ، ثمة ما يغرينا إذن بربطها بحدها الأقصى النظري . في هذه الحالة ، تظهر ب أكثر حركية من أ . بما أن نسبة الحركية الملاحظة / الحد الأقصى للحركية في ب يساوي 260 / 350 ، في حين أنها تساوي في أ 200 / 500 . كما أن الفرق 350 − 260 أدنى من الفرق 500 − 200 .

إن الكثير من المناقشات حول تطور الحركية الاجتماعية ، وحول الفروقات الدولية في مادة الحركية وحول تطور التفاوت أو حول الفروقات الدولية في مادة التفاوت تسهو عن اعتبار أنه من الممكن بصورة عامة بناء مؤشرات مختلفة ، ممثلة لوجهات نظر مختلفة وباستطاعتها بالتالي أن تؤدي الى تشخيصات مختلفة . لنتفحص حالة مؤشر جيني (Gini) ، وهو قياس كلاسيكي للتفاوت في الدخل . بني هذا القياس على أساس منحنى لورنز (Lorenz) الذي يعطي النسبة المئوية ي للكتلة العامة للمداخيل التي يملكها س 0 / 0 الأقل غنى نسبياً . عندما تكون المساواة تامة يكون خط المؤشر مستقيماً . وكلما برز إحديدابه كلما كبر التفاوت . إن مؤشر جيني هو قياس احديداب المنحنى وبالتالي هو قياس للتفاوت . ولنفترض أن هذا المؤشر كانت قيمته في فرنسا أعلى منها في ألمانيا مثلاً ، لا يمكننا الاستنتاج من ذلك بشكل قاطع أن التفاوت يكون أكبر في فرنسا . لنتخيل بالفعل مجتمعين بيروقراطيين تسودهما المساواة ، حيث لا ترتبط المداخيل إلا بالسن ، أي حيث تكون المداخيل متماثلة بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يكونون في سن معينة . إن تطبيق مؤشر جيني على هذه المجتمعات المساواتية بصورة تامة سيظهر درجة معينة من التفاوت ، هذا التفاوت الناجم ببساطة عن كون جميع الناس ليس لهم نفس السن في وقت معيّن . إذا ظهر المجتمعان مختلفين من وجهة نظر مؤشر جيني فإن الفرق ينجم فقط عن فرق في بنية الهرم الديموغرافي . تبرهن هذه التجربة العقلية عندما يتعلق الأمر بمجتمعات حقيقية أنه ، قبل تفسير فرق معيّن في مؤشر جيني باعتباره إشارة فرق تفاوتي ، من الضروري التحقق من أن الفرق ليس ناجماً عن فرق بسيط في البنية الديموغرافية ، كواحد من احتياطات أخرى . كما أنه من المؤكد ، أن « دليلاً اجتماعياً » مثل الدخل الوطني غير الصافي ، ينبغي أن يستعمل بكثير من الحيطة : إذا قارنا بين بلدين متميزين ، الأول باستهلاك ذاتي ضعيف والثاني باستهلاك ذاتي قوي ، سيعطي الفرق في الدخل الوطني غير الصافي صورة مضخمة للفرق في مستوى الحياة . ودون هذه الاحتياطات ، ثمة خطر في أن تصبح هذه المؤشرات وسائل نقل أيديولوجية فعالة . لذلك يبدو أكثر أهمية التشديد على

ضرورة وجود موقف نقدي حيال الدلالات الاجتماعية ، بما أنها اكتسبت ، على أثر أعمال أوغبرن (Ogburn) وبوير (R. Bauer) وآخرين في الولايات المتحدة أولاً ، ومن ثم في أوروبا ، وجوداً سياسياً رسمياً وأهمية سياسية متزايدة ، الى حد أن دنكان (O.D.Duncan) استطاع عام 1969 الحديث عن « حركة اجتماعية » بخصوص تطور الكتابات والأهواء حول الدلالات الاجتماعية . أما اليوم فإن كل سياسة اجتماعية تميل الى البحث عن تلطيف لمعامل جيني أو لنظرائه . ذلك أن معامل جيني ليس الوحيد الذي تقتضي معالجته احتياطات كبيرة ، فلا شيء يشير فضلاً عن ذلك أن التلطيف للعوامل يرتبط به مستوى أعلى من الرضى الجماعي (راجع مقالة التفاوت) . وبصورة عامة ، إن معنى الدلالات ومتغيّراتها من وجهة نظر السياسة الاجتماعية ليس أبداً أكيداً ولا فورياً . إن معدلات الانتحار ليس لها معنى في حد ذاتها ، وإنما فقط بالنسبة لنظريات ضمنية أو صريحة مثل نظرية دوركهايم ، تجعل من الانتحار دليلاً على متغيّرات مثل « الارتباك » أو « الأنانية » . كما أن قياسات التفاوت ليس لها معنى إلا بالنسبة لنظريات تسمح بإقامة علاقة بين التفاوت من جهة و« الرضى » الفردي والجماعي من جهة أخرى .

• Bibliographie. — Bauer, R. (red.), *Social indicators*, Cambridge, MIT Press, 1966. — Blalock, H. M. Jr (red.), *Measurement in the social sciences*, Chicago, Aldine, 1974. — Blalock, H. M. Jr, et Blalock, A. (red.), *Methodology in social research*, New York/Londres, McGraw-Hill, 1968. — Blalock, H. M., Aganbegian, A., Borodkin, F. M., Boudon, R., Capecchi, V. (red.), « Design, measurement and classifications », *in* Blalock, H. M., Aganbegian, A., Borodkin, F. M., Boudon, R., Capecchi, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical modeling*, New York/Londres, Academic Press, 1975, deuxième partie, 259-472. — Boudon, R., *Mathematical structures of social mobility*, Amsterdam/Londres, Elsevier, 1973. — Boudon, R., et Lazarsfeld, P. F. (red.), *Le vocabulaire des sciences sociales. Concepts et indices*, Paris/La Haye, Mouton, 1965. — Degenne, A., *Techniques ordinales en analyse des données*, Paris, Hachette, 1972. — Douglas, J., *The social meanings of suicide*, Princeton, Princeton University Press, 1967. — Faverge, J. M., Flament, C., Groot, A. (de), Knops, L. (red.), *Les problèmes de la mesure en psychologie*, Symposium de l'Association de Psychologie scientifique de Langue française, Paris, PUF, 1962. — Land, K. C., et Spilerman, S. (red.), *Social indicator models*, New York, Russell Sage, 1975. — Maranell, G. M. (red.), *Scaling. A sourcebook for behavioral scientists*, Chicago, Aldine, 1974. — Nagel, E., « Measurement », *Erkenntnis*, II, 1re partie : Exposés, 1931, 313-335. Reproduit *in* Maranell, G. M. (red.), *Scaling. A sourcebook for behavioral scientists*, Chicago, Aldine, 1974, 3-21. — Ogburn, W. F., *Social change, with respect to culture and original nature*, New York, B. W. Huebsch, 1922. — Paglin, M., « The measurement and trend of inequality : a basic revision », *American economic review*, LXV, *4*, 1975, 598-609. — Torgerson, W. S., *Theory and methods of scaling*, New York, Wiley, 1958. — Yasuda, S., « A methodological inquiry into social mobility », *American sociological review*, XIX, *1*, 1964, 16-23.

القيم Valeurs

إن الإسناد الى القيم أمر ثابت عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، ولا سيما دوركهايم وفيبر (Weber) ، ويمكن حتى اعتباره أحد التدابير الأكثر ابتكاراً لفكرهم . فيشدد فيبر على أهمية

الطهرية في تكوين الروح الرأسمالية . أما فيما يتعلق بدوركهايم ، فإن التمييز المهم في نظره ، الذي يقيمه بين التضامن الآلي والتضامن العضوي يرد الى تصورين لما يعتبر شرعياً في هذين النمطين من المجتمعات الشديدة التناقض : من جهة ، امتصاص الفرد في الوحدة الجماعية ، ومن جهة أخرى ، إعتبار المجتمع بصفته محصلة الجهود الفردية المنسقة والمراقبة . وتتأمن الوحدة الاجتماعية ، بالنسبة لدوركهايم كما بالنسبة لفيبر ، بواسطة القيم المترسخة في الأفراد وفي النهاية موزعة بينهم ومتمثلة من قبلهم . هذه القيم الموصوفة غالباً بأنها « أخيرة » و« نهائية » ، تقدم باعتبارها مرتبطة بالتجربة الدينية . ولكن إذا كانت أهمية القيم ، أو « المثل الجماعية » مؤكدة بقوة من قبل علم الاجتماع الكلاسيكي ، فإن وضعها وطريقة عملها يبقيان غامضين . ودوركهايم الذي يزعم أنه « يعامل الوقائع الاجتماعية بصفتها أشياء » ، يصر على « موضوعية » القيم . ولكنه ، رغم خطر الانغلاق في حلقة مفرغة ، يسند موضوعية « المثل الجماعية » على موضوعية المجتمع ، في حين أنه لكي يقيم موضوعية هذا الأخير ، يذكّر بموضوعية المثل الجماعية .

إن اللجوء الى القيم يشكل غالباً إنقاذاً بالنسبة الى علماء الاجتماع الذين يسعون الى تفسير ثبات بعض التصرفات وتماسكها أو خصوصيتها . هذا المسعى الكسول كثير الورود لدى العديد من علماء اجتماع التطور ، الذين يعتقدون أنهم يفسرون السير « الحسن » نسبياً للمؤسسات الرأسمالية أو الديموقراطية عند الانكليز أو الأميركيين ، بوجود قيم في ثقافة هذه الشعوب مثل الجهد والاعتدال وتفضيل التحديد على التقليد . ويبقى عندها أن نتساءل ، كيف تتكون القيم المذكورة وتتوطد وتستمر ، إلا إذا افترضنا أنها هبطت من السماء . من جهة أخرى ، كان لجوء علماء الاجتماع الكلاسيكيين الى القيم يغذي نسبية ، تبدأ صعوباتها بالظهور اعتباراً من إعطائها شكل المقولة الواضحة : إذا كان « للمثل الجماعية » مثل هذا الوزن في تحديد الأشكال المختلفة للتصرف ، فما هو الامتياز الذي ينقذ حكم عالم الاجتماع من سيطرة القيم التي تتحكم بحكمه ؟

وتحت اسم القيم ، أخذ علماء الاجتماع الكلاسيكيون بعين الاعتبار **عملية التقييم** أقل بكثير من **الحالات ذات القيمة في النظام الاجتماعي ـ عمليات إضفاء الشرعية** أقل بكثير من **حالة الشرعية** الفرضية جداً . إلا أن انقلاباً في الاحتمالات سنرى مدى خصوبته ، يوحى به إلينا ، إثر استبدالنا وجهة النظر الواقعية والاستبدادية التي غلبت طويلاً في تحليل القيم الاجتماعية ، بوجهة نظر النشاط المتبادل . ليس ثمة مجال لمعاملة القيم بصفتها أفكاراً أفلاطونية ، تحكم من عالي جوزائها عالم المؤسسات الأرضي . وإن لاهوت النعمة حسب كالفان (Calvin) والقديس أغسطينس (S. Augustin) لا يشكل تفسيراً ملائماً لعمل الرأسمالية . والقيم ليست شيئاً أكثر من أفضليات جماعية تظهر في وضع مؤسساتي وتساهم بطريقة تكونها في تنظيم هذا الوضع . كما يقتضي مسبقاً توضيح طبيعة هذه الأفضليات ، والتساؤل بصورة خاصة في أي معنى يمكننا القول إنها **موضوعية** .

إذا فكرنا في الأفضليات كما تصفها الصياغات الأكثر أساسية لنظرية الاختيار لدى المستهلك ، نجدنا مدفوعين الى الافتراض أن الشخص يتمتع بسلّم من الأفضليات الواضحة

والمتماسكة ، وأنه في اللحظة التي يتخذ قراره فيها ، يكون لديه معرفة ملائمة لنتائج قراره ، وأنه يمارس رقابة فعلية على محيطه ، أي أنه يسيطر على المراحل الوسيطة التي تفصل اللحظة التي يقرر فيها حالة النظام الاجتماعي الذي يسعى الى تحقيقه والوقت الذي تتحقق فيه الحالة المذكورة. وإن علماء الاجتماع والاقتصاديين (وبخاصة سيمون (Simon) ومارش (March) الذين طرحوا على أنفسهم سؤال عقلانية « المقرر » الذي يمارس مسؤوليات تسلسلية في مؤسسة أو في تنظيم بيروقراطي ، قد أشاروا الى أن الشروط الفضلى المتعلقة بالأعلام وتماسك الأفضليات والرقابة على المحيط ، أبعد من أن تكون قد تحققت من الناحية العملية . وإن ممارسة القرار ، عندما تمارس في إطار تنظيمي ، ترتبط بالعلم بمعناه الضيق أقل من ارتباطها بفن تدبّر الأمر (The art of muddling-through) حسب تعبير ليندبلوم (Lindblom) . ولا يمكن بأي شكل من الأشكال معاملة الأفضليات المتكونة هكذا بصفتها مبادىء واضحة التفسير وعملية . إن تعبير « لم أرد ذلك » لا يعبر فقط عن اضطراب المقرر العابث . فهذه الصيغة تعبّر عن المفاجأة ، وربما « المفاجأة الإلهية » أمام الحدث . ولكنها تترجم بخاصة الصعوبة القصوى التي نواجهها في مراقبة سلسلة من الغايات والوسائل المميّزة والمحددة . إن التحليل التنظيمي يظهر أن غرضاً كان يعامل في البدء بصفته وسيلة يجد نفسه في أغلب الأحيان ذات قيمة غير متناهية ، إما بسبب جمود العملية وإما بسبب فوائد غير منتظرة قدمتها لنا . إن « إنتقال الأغراض » وارتفاع بعض الوسائل الى رتبة الأهداف ، والتخلي عن الأغراض التي يظهر الوصول إليها غير ممكن أو أنها مخيبة للآمال أو دون معنى ، هي مواضيع تعالج تكراراً من قبل منظري التنظيم .

وهكذا ، كما بيّن بوضوح كامل هربرت سيمون (Herbert Simon) . فقد بالتالي التمييز الكلاسيكي بين الوقائع والقيم الكثير من شموليته ، بسبب صعوبة إقامة تمييز واضح بين الغايات والوسائل في بعض الحالات . وبصورة أدق ، يقوم كل فعل ما عدا الأبسط بينها بصورة عامة على جملة أحكام واقعية وقيمية ذات تبعية متبادلة . وفيما يتعلق بالوسائل يمكن أن تصبح أهدافاً في مرحلة لاحقة . وبتعابير أخرى ، إن الأحكام القيمية والأحكام الواقعية ، وكذلك الوسائل والغايات يمكن تمييزها بسهولة في **اللحظة** . ولكن التمييز يفقد من ملاءمته إذا ما أردنا تطبيقه على عملية تتم في **الزمن** . يمكن أن تتأكد في التصورات الشائعة للتقنية . فالمهندس ينسّق بين الموارد بغية الحصول على هدف لم يختره هو نفسه ، والذي عندما يتحقق يؤدي الى إشباع آخرين غيره وغير الذين هم تحت سلطته وقد ساهموا في تنفيذه . لقد ميّز وليام توماس (William I. Thomas) مواقف القيم لكي يشدد بشكل أفضل على « موضوعية » الثانية . ولكن حكماً قيمياً ليس موضوعياً بالمعنى الذي يمكن أن تكون فيه مقولة منطقية ـ تجريبية . ومن الصحيح تماماً أن القيم لا تختزل الى أفضليات فردية بما أنها تنشأ عن نقاشات ونزاعات أو تسويات بين تنوع من الآراء ووجهات النظر ، وأنها « تلزم » هؤلاء الذين ينتمون إليها . ولكن يقتضي عدم الاستنتاج من ذلك أن القيم هي مبادىء أكيدة وصريحة وواضحة المعنى ، يمكننا انطلاقاً منها « استنتاج » ترتيبات معيارية خاصة . فضلاً عن ذلك ، بما أنها تتكون في محيط « متعدد الأبعاد » ، فإنها تظهر دائماً مركبة . صحيح أن كل واحدة لها توجه خاص : إن قيمة مثل الفعالية (الإدارية والسياسية) تتميّز في آن

واحد عن الانتاجية المحض تقنية وعن المردود المالي أو حتى الاقتصادي . ولكن القرار هو تحكيم بين هذه التوجهات المختلفة ، التي لا تعطى أبداً في « حالة النقاء » ، ولكنها توجد متجسدة في **تركيبات** مؤسساتية معقدة وطارئة .

فيما يخص النقاش حول القيم ، قدمت إذن نظريات التنظيم على طريقة سيمون مساهمتين جوهريتين تسمح بتحاشي عدد معيّن من الصعوبات الكلاسيكية عبر إبراز عملية التقييم نفسها . فبالنسبة لتنظيم معيّن يتم التعبير عن الأفضل بشكل **نسبي ومقارن** . إن حالة س من النظام ليست جيدة في حد ذاتها وبشكل مطلق . ولكن يمكن الحكم عليها بأنها أفضل من الحالة ص لأنها تمثل بالنسبة الى الثانية زيادة في الفعالية الاقتصادية والفعالية السياسية أو في التضامن . ومن ناحية ثانية ، يكون التقييم متعدد المعايير : إن منطق المؤسسة لا يمكن اختزاله بدقة الى منطق الربح . وإما أنه ليس كذلك إلا بقرار اعتباطي من المراقب أو من المسؤول ، الذي يصنع المأزق حول أبعاد أخرى ذات مغزى كذلك ، ولكنه يتركها جانباً . وثمة أكثر من ذلك : إن التقييم الذي يعطي أولوية للحالة س على الحالة ص لا يقوم على إبعاد المعيار أ الذي يعتبر غير ملائم ؛ أو أقل ملاءمة ، لمصلحة المعيار ب وحده ، وإنما على **توازن** الواحدة بالنسبة للأخرى . والمقرر لا يضع كل بيضه في سلة واحدة إلا استثناء ؛ لكنه يختار في الغالب **التركيب** الذي يحتفظ بالحد الأقصى من الفوائد المنسوبة الى كل واحد من الاحتمالات ، في الوقت نفسه الذي يسعى فيه الى تقليص التكاليف المرتبطة بها .

إن التقييم هو مقارنة بين احتمالات يتم تقييمها بأشكال مختلفة ـ وهي محتملة بشكل متفاوت ، ويمكن معاملته باعتباره عملية اجتماعية ذات ثلاثة عناوين على الأقل . إنه ينبثق عن عملية تدرّب ؛ وهو يستند الى أسانيد تقدمها أنظمة معيارية تسبق في وجودها عملية التقييم المقصودة ؛ وهو مرتبط **بوضع** المقرر ، أي بموقعه في التنظيم . وبوصفنا للتقييم بصفته عملية تقضي بالنسبة لفرد يتمتع ببعض الخصائص ، بوضع أفضليات بين حالات مختلفة لنظام اجتماعي معيّن ، ندفع الى إعطائه نظرة تعددية وتركيبية ، والى حد ما ، استراتيجية .

هل هذه النظرة قابلة للتوفيق مع التصور الكلاسيكي الذي يجعل من القيم معطيات فضلى وغير قابلة للاختزال ؟ إنها قابلة لذلك ، ولكن بشروط معينة ، يقتضي تحديدها الآن . إن نظرية التنظيمات تشير بوضوح شديد الى تعددية القيم المشاركة في عمل التنظيمات . لن نتفحص الآن الأفضليات الجماعية للمقررين ، وإنما سنتفحص « رؤى للعالم » مثل الطهرية حسب فيبر ، أو الفردية حسب دوركهايم . إن الطهرية تجمع بشيء من المفارقة تقييم الطاعة والخضوع ـ حيال القانون الإلهي ـ ومن جهة أخرى التجديد والابتكار في الأشياء الانسانية . ونعثر على نفس التوتر في القيم الفردية حسب دوركهايم ، بين روح النظام وروح الاستقلال . وإذا حلّلنا تكوّن « الرؤى للعالم » الكامنة في « الأديان الكبرى ذات الانتشار العالمي » ، لتبيّن لنا أن الأمر يتعلق بمجموعات أو نظم بالغة التعقيد . فهي لا تتكون فقط من توجهات تقديرية ـ مثلاً الأفضلية الممنوحة للجهد على التمتع . تقوم هذه الأفضليات على معتقدات اعتباطية الى حد ما ، ولكنها لا يمكن أن تعامل

بأي شكل من الأشكال بصفتها « بنى فوقية » وأحلاماً أو هذياناً . لقد صعق فيبر بوزن اللاهوت وعلم الإلهيات على الممارسة الاقتصادية ، وبخاصة بطبيعة الرابطة المعقدة جداً بين اللاهوت الكالفيني والزهد الطهري ، الذي هو أبعد ما يكون عن الفهم السريع . ودوركهايم لم يقم من جهته أبداً باستكشاف العلاقة بين المحتوى الادراكي والمحتوى التقييمي للأيديولوجيات . ولكنه شدد على أهمية الممارسات (مثلاً في نطاق الأخلاق المهنية) التي يصدّقها بدورها تطور المعتقدات المشتركة وتبدّل الأواليات المؤسساتية . في المقابل ، يشير توكفيل (Tocqueville) في كتاب **الديموقراطية في أميركا** الى التبعية بين « الميول العامة والمهيمنة » (الأفضلية الممنوحة في المجتمعات الديموقراطية لقيم مثل الحرية والمساواة) و« المعتقدات الدوغماتية » (الأفكار المقبولة في مادة التنظيم الاجتماعي ، مثلاً سيادة الاقتراع العام) . إن « الرؤى للعالم » التي تتماثل قيمها في علم الاجتماع ، ينبغي إذن تحليلها بصفتها تراكيب معقدة للمعتقدات والأفضليات ، التي يعتبر استقرارها مسألة خلافية .

إن فائدة هذا المسعى هي كونه يسمح بالتعرف على نظام الفرضيات القليلة الواقعية حول السمة المزعومة « اعتباطية » لنظم القيم و« الخيارات الوجودية » . من الصحيح أننا إذا قارنا **بالإجمال** « الرؤية للعالم » الطهرية و« الرؤية للعالم » البراهمانية أو البوذية ، يكون من المستحيل البرهنة أن إحداها أصدق أو أفضل من الأخرى . يحق لنا إذن الاستنتاج أنهما كلتاهما اعتباطيتان . ولكننا ، إذا تبنينا وجهة نظر وراثية لا نتبين فقط أنها تتكون بالنسبة للمؤرخ وعالم الاجتماع في مجرى الزمن عبر المواجهة مع مفارقات التجربة الاجتماعية في ظهورها المتتالي ، في حين أنها تظهر بالنسبة للمؤمن باعتبارها مطلقة وباعتبارها « مجموعة » من العقائد والمعتقدات التي ينبغي إما « قبولها وإما تركها » . إلا أن التصور المقارن والوراثي للقيم ينبغي ألا ينسينا أبداً أنها يمكن أن تكون موضوعاً للانتماء أو « للقناعة » الذاتية التي تنفر من المسعى التدرجي والمقارن .

هل إن التناقض بين التصور النسبي والتصور الاستبدادي ينبغي أن يؤخذ حرفياً ؟ في الحالين ، تبقى المقارنة هي الأوالية الأساسية للتقييم . ومن الصحيح أن الخلاص يشكل بالنسبة لتلميذ للمسيح ، قيمة غير قابلة للمقارنة ـ حتى ولو كان هم المسيحي في خلاصه لا يرمي كل شيء في انسجام اللامبالاة . فثمة خيارات تفرض نفسها بمثابة مطلقات ، كما أن ثمة حركات اجتماعية تتمتع في نظر أعضائها بقيمة غير نهائية محضة . ولكن ثمة كذلك خيارات تظهر بمثابة حلول متدرجة ومتبصرة .

فيما يتعلق **باستقرار نظم القيم** ، ثمة ملاحظتان يمكن ذكرهما . ومن نافل القول أن نذكر أن القيم تظهر بشكل ثنائي التفرع فإذا كان ثمة حالات لنظم اجتماعية تعتبر مرغوباً فيها ، فثمة بالترابط حالات لنظم اجتماعية تعتبر غير مرغوب فيها . وإذا كان ثمة معتقدات دوغماتية مؤكدة ، فإن ثمة حالات أخرى منفية دوغماتياً . وبهذه الصفة ، يمكن اعتبارها « مركزية » أو **مهيمنة** إذ إنها تقود الوضع في مجموعة الذين ينتمون إليها . وعلى العكس ، يمكن اعتبار الأفضليات أو المعتقدات الممنوعة **منحرفة** بما أنها تجعل تقريباً ، من الأفراد ـ أو المجموعات ـ الذين

يعترفون بها ، مختلفين ومنشقين أو مجرمين . تختلف شدة هذه الثنائية في آن واحد حسب المجتمعات ـ التي تسمح بتقدير التسامح ـ وحسب طبيعة النشاطات القائمة . وفي كل حال ، بين القيم **المهيمنة** والقيم **المنحرفة** ، يمكننا الحديث مع كلوكوهن (F. Kluckhohn) التي أدخلت هذه الفئة الثالثة ، عن قيم « **متنوعة** » . إن تعبير الأفضليات أو المعتقدات المختلفة عن تلك التي تعتبر مهيمنة أو منحرفة ، يوفر للأفراد هامشاً من المناورة . فهذه القيم « المتنوعة » لا تمنح الأفراد فرصة ممارسة حريتهم وحسب ، ولكنها تشهد كذلك على عدم الحتمية النسبية لنَظام القيم نفسه .

لقد مال علماء الاجتماع الكلاسيكيون الى الإفراط في **القدرة التكاملية** لأنظمة القيم . إن ما يؤدي إلى تضامن أعضاء مجموعة معينة هي القيم المشتركة التي يتوزعونها (Commonly shared values) . يستدعي هذا المقترح سلسلتين من التدقيقات . أولاً ، تستند الوحدة الاجتماعية على شيء آخر غير القيم المشتركة : فكما قال باريتو (Pareto) ، يقتضي أن نترك مكاناً للمصالح ، الى جانب المعتقدات والميول المشتركة ، من جهة أخرى ، إن القيم تجزىء بمقدار ما تجمع . لقد كانت القيم الطهرية والقيم الفردية موضوعاً لانتماء واسع . ولكنها كانت عرضة لهجوم عنيف ، لقد قدمت للديموقراطية والرأسمالية قلباً ونواة . ولكنها أثارت ردود فعل عنيفة ودائمة .

ثمة مجال إذن للتمييز في كل نظام للقيم بين **نواته الصلبة** وانكساراته المتنوعة جداً التي تظهر معه هذه النواة الصلبة عبر الزمن في تراكيب مختلفة جداً . وقد أخذت الآن عبارة الصيغة في معنى مختلف عن المعنى الذي اقترحته كلوكوهن . كانت تشدد هذه الأخيرة على كون بعض المعتقدات وبعض الميول تعتبر بمثابة تعبيرات شرعية لأفضليات فردية ـ أو على الأقل بمثابة أفضليات تترك الجماعة حيالها ، أفراداً معينين أو أقليات معينة حرة في خيارها . ونضيف الآن الى هذه المفاهيم ، ذلك المفهوم المألوف لدى الميتولوجيين ، مع مرفقاته أو محسناته . يمكننا إذن معالجة موضوع القيم باعتباره تراثاً ـ أي باعتباره تاريخاً مع تكراراته وإغفالاته وتوباته . وهكذا يتم الحديث بشكل غير مبالٍ تقريباً عن « القيم » أو عن « التقاليد » الديموقراطية ـ الأمر الذي يدعو الى التساؤل عما إذا كانت سلطة هذه القيم هي سلطة التقليد .

عندما ندرك الرابطة بين أنظمة القيم والتقاليد ، يتبيّن لنا أن أنظمة القيم تشكل أنظمة **منفتحة** . لقد شدد علماء الاجتماع الكلاسيكيون بقوة على الوجه المنظم للأفضليات الجماعية : فلهذه الأفضليات منطق معيّن . وحتى لو كان هذا المنطق قليل التطلب ، فإنه لا يسمح بكل التجمعات . والقيم الديموقراطية مثلاً ، لا تقترن إلا بصعوبة مع الاستبدادية و« عبادة الشخصية » . وهكذا فإن توترات قوية جداً في تصور ما يعتبر مرغوباً فيه بصورة شرعية ، تعرّض نظام القيم الى خطر الانقطاع . وإن نزاعات القيم الشهيرة تعني أن تعريف المرغوب فيه لم يعد يستجيب لأدنى درجة من التجانس . ولكن تجانس نظام للقيم لا يتم تقديره فقط من وجهة نظر محتوياته الإدراكية والتقييمية ، فيمكن الحكم عليه كذلك من وجهة نظر الأصول التي حكمت انجاز **محتوياته** .

إن النقاشات الحالية حول شرعية أنظمتنا التربوية تقدم لنا مثلاً ممتازاً على هكذا تنافر . فالأصول الاستحقاقية للتوظيف والمكافأة استفادت طويلاً من شرعية قوية . كانت هذه الشرعية تستند الى فرضيتين . كان مقبولاً أن من يكون أكثر قدرة وأكثر مثابرة وأكثر انتاجية ، ينبغي أن يكافأ أكثر من الأقل قدرة ومثابرة واجتهاداً . لنتخيل الآن أن نظام الامتحانات أو المباراة التي يعترف من خلالها بالأكثر قدرة ثم يتم تعيينهم ، يتكشف أمام ملاحظة علماء الاجتماع أنه وسيلة ملتوية بين أيدي « المهيمنين » لتثبيت هيمنتهم ؛ أو دون الذهاب الى هذه الفرضيات المتطرفة ، أن حيادية وشمولية النظام التوظيفي ، اللتين طالما امتدحتا ، تتعرضان لتشويهات بارزة ، ليست عارضة وإنما منظمة لمصلحة « أبناء البورجوازية » . ويتطور الشك الى حد الاعتراض على شرعية النظام . والمثل المعلنة (مساواة الجميع أمام المدرسة) تكذبها التجربة . ولكن نظام القيم الاستحقاقية ربما يستعيد رصيده ، فيما أعيد تثبيت الاتفاق ، بطريقة أو بأخرى ، بين المبدأ بمكافأة الناس حسب جدارتهم (أي تبعاً لقابلياتهم ومؤهلاتهم وجهدهم) ، والشروط المؤسساتية التي تحكم تنافسهم . يمكن أن يتم تقليص التنافر إما بواسطة تصحيح عيوب النظام الأمر الذي يجعله أكثر توافقاً مع مبادئه الخاصة ، وإما بالتخلي عن المتطلبات المثالية ، وإما بواسطة تخفيض قيمة النظام التربوي نفسه ، الذي لا يعود يعتبر التدبير الشرعي الوحيد للتنافس والترقي ـ هذه النتيجة التي يكون لديها فرص أكبر في الحصول فيما لو فقد ، من جهة أخرى طموح الحركية من قوته ومن سحره . إن أنظمة القيم عرضة لمخاطر الانقطاع ، ولكنها تتمتع كذلك بقدرة على الانتظام والتصحيح . وفي الحالتين ، تكون قادرة على التطور والتكيف مع تغيّرات محيطها .

هذه القدرة على الانتظام ، هل هي ذاتية أم خارجية ؟ إن التمييز بين الموضوع والصيغ عبر اكتشاف النواة الصلبة يمكن أن يساعدنا في حل الصعوبة الخاصة بالصفة الذاتية أو الخارجية لانتظام نظام القيم . يمكن تقليص التنافر بإعادة ضبط الممارسات أو إعادة تعريف « المعتقدات الدوغماتية » والميول . فالخطر يكون مزدوجاً : عدم التسامح حيال التصرفات المنوّعة أو المنحرفة ، التي تكون غالباً تصرفات مجددة ، وامتثالية تهدف الى تدعيم الميول والمعتقدات المهيمنة وبالتالي وقف التطور . يمكننا أن نتخيل كذلك أنظمة قيم أضعفت نواتها جداً ترد سلبياً على تحدي التنافر والنزاع حول نمط القبول والخضوع . إن هذا النمط من الجواب لا يسمح لنا بالتوقع مسبقاً ما إذا كان يؤمن بقاء النظام أم ما إذا كان على العكس يختم على تراجعه وانحطاطه . إن صعوبة التوقع تنجم تحديداً عن كون النظام منفتحاً . وقدرته الى الانتظام لا ترتبط إذن به وحده فقط وإنما بالمحيط الذي يواجهه .

● Bibliographie. — Durkheim, E., *De la division du travail social* ; L'éducation morale**. — Kluckhohn, C., « Values and Value-orientations in the Theory of Action : an exploration in definition and classification », 388-433, *in* T. Parsons et E. Shils (ed.), *Toward a general theory of action*, Cambridge Harvard University Press, 1951. — Kluckhohn, F. R., et Strodtbeck, F. L., *Variations in Value Orientations*, Evanston, Row, Peterson, 1961. — Lindblom, Ch. E., *The intelligence of democracy. Decision making through mutual adjustment*, New York, Free Press, London, Collier-Macmillan, 1965. — March, J. G., et Simon, H. A.,

Organisations, New York, Wiley, 1958. Trad. : *Les organisations*, Paris, Dunod, 1974. — PARETO, V., *Traité de sociologie générale**. — THOMAS, W. I., et ZNANIECKI, F., *The polish peasant in Europe and America*, 1re éd., 1918, vol. 1 ; 2e éd., New York, Dover, 1958. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique**. — WEBER, M., *Essais sur la théorie de la science**.





ك

أوغست كونت Comte Auguste

يعتبر كونت « مؤسس علم الاجتماع » ، إنه هو حقاً الذي اخترع الكلمة . ولكن هل يشكل عمله واحدة من هذه « الانقطاعات الأبيستمولوجية » التي يمكن أن نؤرخ بدءاً منها لولادة علم أو أن نفهم الوقائع الاجتماعية بطريقة مبتكرة جذرياً ؟ ثمة بالطبع ثورات علمية (كاهن ـ Kuhn) ، ولكن يمكننا الشك بوجود مثل هذه الانقطاعات في تاريخ العلوم الاجتماعية . وفي شتى الأحوال ، إن الإصرار على جعل كونت مؤسساً لعلم الاجتماع لا يمكن إلا أن يثير الريبة . ورغم انتسابهم الى كونت ، ألا يرفض علماء الاجتماع أن يعتبروا أنفسهم بخاصة أولاد « الأنوار » (Lumières) والتقليد التعاقدي ؟ في الواقع ، إن النقاشات حول « الانقطاع » هي أبحاث في القرابة : فالزعم بأن كونت هو جد أكبر يعني قبل كل شيء أننا نرفض بنوة هوبس ـ لوك ـ روسو .

إن قيمة كونت مزدوجة . فقد اكتشف خصوصية الشأن الاجتماعي . وكرّس أولوية علم الاجتماع على كل فروع المعرفة الأخرى . أما فيما يتعلق بخصوصية الشأن الاجتماعي ، فهي تتضح لدى كونت في الأهمية التي يعلقها على فكرة **التراضي(Consensus)**. صحيح أنه يقتبسها من علم الأحياء ، ولكنه يخضعها الى تحول أساسي . بالنسبة للفلسفة البيولوجية ، يتم إدراك التوافق باعتباره **الانسجام** بين الأعضاء المختلفة التي تشكل الكائن الحي ، ومن جهة ثانية باعتباره العلاقة بين هذا الأخير وبيئته ، أو كما يقول أوغست كونت ، **شروط وجوده** . وعندما ننتقل من نطاق علم الأحياء الى نطاق المجتمع فإن التوافق ، مع احتفاظه بالسمات التي اعترفت له بها الفلسفة البيولوجية ، يكتسب سمات جديدة جذرياً . أولاً ، يرتكز التوافق الاجتماعي الى أفكار ومعتقدات مشتركة . سيعرّفه دوركهايم فيما بعد بأنه « الوعي الجماعي » . ثانياً ، ليس التوافق الاجتماعي ظاهرة تتحقق من تلقاء نفسها ، مثل التوازنات البيولوجية التي تحكم استمرار بقائنا ، والتي لا نعيها مع ذلك . كونت يقربه من مبدأ **التماسك الاجتماعي** ، الذي يسميه « حكومة » وما نصفه في المصطلح الحديث بأنه علمي توجيهي (نسبة الى علم التوجيه «Cybernétique») لدى كونت ، لا تقتصر الحكومة على النشاطات السياسية ـ الإدارية التي يعالجها رجال القانون العام والقانون الدستوري . إن المقصود هو وظيفة عامة تماماً ، يتم بواسطتها جعل المصالح والآراء المتنوعة متفقة مع متطلبات « التعاون » (هذه العبارة التي يفضلها كونت على عبارة « تقسيم العمل » الموروثة عن أدام سميث ، حيث لا يبرز كفاية البعد الاجتماعي) . تمارس الوظيفة

الحكومية باعتبارها سلطة زمنية وسلطة روحية في آن معاً . إن **التوافق الاجتماعي** الذي يؤمن تفوّق « الكل على الأجزاء » يضع موضع العمل في آن واحد وسائل الإكراه الجسدي ووسائل التربية الخلقية ـ مأخوذة بالمعنى الواسع الذي سيعطيه دوركهايم لهذه العبارة .

إن المفهوم الكونتي للنظام الاجتماعي يبشر في نقاط عديدة بالمفهوم الذي سيتناوله دوركهايم بالتفصيل . يمكن للمفهومين حتى أن يتميزا بتوجه مشترك يسميه بياجه (Piaget) « الواقعية الشمولية » . قدّم المجتمع على أنه « كل » ، أو أنه نظام قائم بذاته ، فحياته وبقاؤه الى حد ما ، لا يدينان بشيء الى مقاصد الفاعلين واستراتيجياتهم والى الفهم الذي يكوّنه الفاعلون عن مقاصدهم وعن استراتيجياتهم . إن ما يهمله علم الاجتماع ، والذي تأكد بشكل مناسب جداً في التقليد التعاقدي ، الذي يسيء اليه أوغست كونت باعتقاده أنه لا يعرف إلا أفراداً أنانيين ، هو السمة **الخلافية** للتوافق . فكونت يردد على أثر أرسطو ، أن الحالة الاجتماعية هي الحالة **الطبيعية** للإنسان . ولكن هذا اللعب على الكلام جعله يهمل ما كان قد أدركه جيداً هوبس وروسو كل على طريقته . لم **يقدِّم** النظام الاجتماعي أبداً على أنّه النظام الذي يحكم العلاقات بين نوع حي وشروط وجوده .

حول مكانة علم الاجتماع في نظام العلوم ، طور كونت آراءً لا يمكن إلا أن تفتن علماء الاجتماع . ولكنها عرضة لسلسلتين من المصاعب . أولاً ، إنها تستند الى مفهوم للعلم يشدد بطريقة قابلة للنقاش على الدقة التي تتحكم بالتطور العلمي ، فضلاً عن ذلك ، إنها تقيم تراتبية وثيقة بين مختلف السلاسل يتم التعبير من خلالها عن التطور الإنساني ويخضعها جميعها لتطور الأفكار العلمية ، إن **قانون الحالات الثلاث** يأخذ بالحسبان الممر الذي يقود المعارف والمؤسسات الانسانية من العصر اللاهوتي الى العصر الوضعي مروراً « بمرحلة الانتقال الميتافيزيقي » . في المعنى الحصري للكلمة ، لا يمكن وصف قانون الحالات الثلاث بالنشوئي . ولا يكف كونت أبداً عن الإشارة الى أن التقدم ليس سوى تطور النظام . والتاريخ ليس آنية الاحتمالات الكامنة في الطبيعة الانسانية ، التي « **تتطور دون أن تتحول** » . لكن التطور خاضع **لقوانين** ، والمهمة الأولى لعلم الاجتماع هي إقامة هذه القوانين . إن قانون الحالات الثلاث مضافاً الى الفكرة القائلة إن الإنسانية « تشكل وحدة اجتماعية ضخمة ووحيدة » ، أودت بأوغست كونت الى أن يجعل من التقدم مسيرة نحو نهاية محددة ، مع أنها لا تُبلغ أبداً ، عبر سلسلة من المراحل المحددة بالضرورة . وعلى عكس كوندورسيه (Condorcet) وفلاسفة الأنوار ، يتمسك كونت بوجود « نهاية محددة » في مسيرة الانسانية . في هذا الصدد ، ينبغي مقارنة آرائه مع آراء هيجل حول « نهاية التاريخ » وآراء جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) حول « الحالة السكونية » . فضلاً عن ذلك ، يعتقد كونت بتسلسل المراحل المحددة بالضرورة ، وهذه المراحل متصلة بطبيعة حركة الانسانية ، وينتج عن ذلك أن قوانين الديناميكية الاجتماعية قابلة للتطبيق المتشابه على جميع المجتمعات .

بما أن علم الاجتماع هو علم « الديناميكية الاجتماعية » المفهومة كذلك ، كونه يوضح آنية النظام في التقدم ، فهو ملك العلوم ، ينتمي أوغست كونت الى مفهوم متميّز للعلم ، وعلى

عكس ما يوحي به تفسير عادي ولكنه خاطىء ، ليس ثمة أبداً بالنسبة لأوغست كونت نموذجاً وحيداً للمعرفة الوضعية . فالرياضيـات والفيزيـاء ليستا الشكلين الـوحيدين للمعـرفة . ليس المقصود أبداً في فكر كونت تطبيق طرائق هذه العلوم على علم الاجتماع . لا نجد لديه أي تعلق بالكمي . فضلاً عن ذلك ، إنه يرفض المخططات الاحتمالية لتحليل الوقائع الاجتماعية . إنه يدرك تنظيم العلوم باعتباره اضطراداً لحقول العلم يذهب من المعارف الأكثر تجريداً والأكثر بساطة (الرياضيـات وعلم النجوم) نحـو المعارف الأكـثر تعقيداً والأكـثر ماديـة (علم الأحياء وعلم الاجتماع) . لكل علم نطاق خاص به ، وهو يتميّـز لناحية البساطة والتعقيد عن الذي سبقه كما عن الذي يتبعه . فعلم الاجتماع ليس إذن علم مثل الرياضيـات . ولكن علم الاجتماع هـو الوحيد الذي يأخذ بالحسبان الطريقة التي تشكلت فيها العلوم التي نشأت قبله وهو تتويج لها .

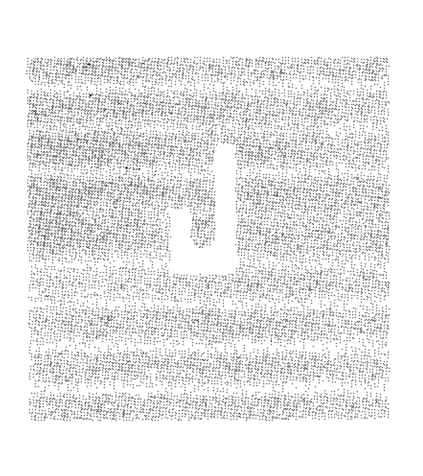
إن ملكية علم الاجتماع هي أحد المبادىء الوضعية الأكثر هشاشة . فهو يجـد أصله في البحث الذي لم يتنكر له كونت ، حتى ولو تعددت تصريحاته النسبية ، عن علم جدير « بالاحتواء الكامل » للتجربة الانسانية في تنوع جوانبها . هذا الطموح كامن في مفهوم كونت عن نظام العلوم الذي يقدم تشكله « النهاية المحددة مع أنها لا تبلغ أبداً » ، لتطور معارفنا . ولكن علم الاجتماع لا يسمح فقط للعقل الانساني بقفل حركته الخاصة على نفسه بواسطة معرفة انتاجه وعملياته . ويجلب كذلك الحل لأزمة الحضارة الغربية ، التي استرعت انتباه كونت منذ شبابه الأول . ولم ينفك كونت أبداً عن اعتبار نفسه مصلحاً اجتماعياً ، كان علم الاجتماع بالنسبة له نوعـاً من الإنجيل الوضعي ، تلقى رسالة التبشير به .

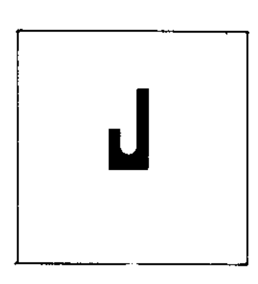
هذا الإستحواذ النبوي ليس خاصاً بكونت . فإننا نجـده لدى الـذين سماهم مـاركس الاشتراكيين الطوباويين ، وكان شمبتر (Schumpeter) يفسـر مجد مـاركس نفسه ، بـأنه عـائد بالمقدار نفسه الى حدة نبوءاته وقوة انخراطه في الحركة الاشتراكية من جهة أولى والى نوعية تحليلاته العلمية من جهة ثانية . وبمفارقة ملحوظة ، لدى كونت ، على الرغم من ادعاءاته بالجبريـة ، مفهوم عن الاصلاح الاجتماعي يمكننا وصفه تقريباً بأنه « حذر » . ليس لدى كونت أدنى وهم في مادة التدخل الاجتماعي . وبما أن الوقائع الاجتماعية هي الأكثر تعقيداً من بين الوقائع كافة ، فإن ضرب التوازن لنظام اجتماعي معيّـن ليس صعباً إحداثه على الإطلاق : في المقابل ، من الصعب جداً مراقبة مسيرة اجتماعية بشكل فعال وإعادة التوازن إليها . من جهة أخرى ، كان تمييزه بين « سلطة زمنية » و« سلطة روحية » يحميه ضد الخلط بين الإصلاح الاجتماعي والاستيلاء عـلى السلطة . لقد رأى جيداً أن هذا الاصلاح يمر عبر مراجعة الأفكار الأساسية وتطهير الأخلاق الأمر الذي يتطلب كثيراً من الوقت والصبر . وعلى الرغم من أنه أظهر نزعة قوية الى الدوغماتية ، فإن كونت ، على خلاف مصلحين اجتماعيين آخرين ، لم يستسلم الى الإغراء الارهابي والكلياني . أكثر من ذلك ، إن « الإشمئزاز الخاص » الذي أظهره دوماً بصدد « التحذلق العلمي » حماه ضد ادعاء المثقفين في اعتبار أنفسهم « طليعة » حركة التاريخ . وقد اعترف دائماً بأهمية العقل السليم والشعور ، في الحفاظ على التوافق الاجتماعي ـ حتى ولو كان ادعاؤه النهائي بدور الحبر الانساني يشهد بقسوة ضده حول إستحالة اعادة بناء توافق بفضل إقامة طقوس اصطناعية .

لقد تفكك التركيب الكونتي بسرعة ، وظهر بسرعة الدمج بين المعرفة والشعور ، الذي أقام عليه كونت ديانة الانسانية ، أنه من صنع الخيال ، كما أن التوفيق بين وجهة نظر تجريبية ، تقلص العلم الى شرعية تعبير ملاحظ محض ، والطموح الى بناء نظام للمعرفة ، مختصراً ومنسقاً كامل التجربة الانسانية الماضية والحاضرة والآتية تبيّن بسرعة أنها مستحيلة . وتبيّن أن الدمج بين الساكن (النظام) والديناميكي (التقدم) هو مشروع يتجاوز بكثير قدرات العلم الجديد ـ علم الاجتماع ـ الذي أعلن كونت نفسه أنه مؤسسه . إن علماء الاجتماع يعلنون اليوم أنهم « وضعيون » ، بمعنى لا علاقة له تقريباً مع الصيغة الكونتية . عندما نتكلم اليوم على وضعية علماء الاجتماع المعاصرين ، نكتفي بالإشارة الى قناعتهم بأن معرفة الوقائع الاجتماعية خاضعة الى المتطلبات المنهجية نفسها مثل أي معطى آخر للتجربة . يتضمن هذا الاقتراح مجموعات من النتائج المختلفة جداً فيما يتعلق بطبيعة الوقائع الاجتماعية وفيما يتعلق بطريقة ضبطها . يذكر بصورة عامة التوجه الوضعي لتفسير المسافة التي يدعي علماء الاجتماع أنهم يحافظون عليها بين القيم والاختيارات الجماعية للمجتمع الذي يدرسونه وبين قيمهم الخاصة . في الواقع ، هذه الحيادية الخلقية تنبثق من أرث فيبر (Weber) أكثر بكثير مما تنبثق من إرث كونت . في هذه الحالة الأولى ، إن الوضعية ، المدعومة بقوة لدى علماء الاجتماع ، هي نوع من النسبية المختلفة جداً عن تأريخية ونشوئية كونت نفسه . من جهة أخرى ، إن وضعية علماء الاجتماع المعاصرين يمكن أن تتميز بأنها احترام للوقائع وللملاحظة . ولكنها ، لدى كثيرين منهم ، مقترنة بعلموية (Scientisme) هي تحديداً « كمية » لم يكن كونت يشعر تجاهها إلا بالحذر والاحتقار . لقد علم كونت علماء الاجتماع أن علم الاجتماع هو ، ويجب أن يكون ، علماً . ولكنه لم يتوصل الى جعلهم يقاسمونه لا مفهومه للعلم ولا مفهومه لعلم الاجتماع .

• Bibliographie. — Comte, A., *Cours de philosophie positive*, Paris, Bachelier, 1830-1842; Bruxelles, Culture et civilisation, 1969, 6 vol.; *Discours sur l'esprit positif*, Paris, Carilian-Gœury & Dalmont, 1844; Bruxelles, Culture et Civilisation, 1969; *Système de politique positive, ou Traité de sociologie, instituant la religion de l'humanité*, Paris, L. Mathias, 1851-1854, 4 vol.; Bruxelles, Culture et Civilisation, 1969, 4 vol.; *Catéchisme positiviste, ou sommaire exposition de la religion universelle*, en treize entretiens systématiques entre une femme et un prêtre de l'humanité, Paris, 1872; Paris, Garnier-Flammarion, 1966. — Alain, *Idées, introduction à la philosophie*, Paris, P. Hartmann, 1939; Paris, Flammarion, 1967. — Arbousse-Bastide, P., *La doctrine de l'éducation universelle dans la philosophie d'Auguste Comte comme principe d'unité systématique et fondement de l'organisation spirituelle du monde*, Paris, puf, 1957, 2 vol. — Arnaud, P., *Politique d'Auguste Comte, extraits*, Paris, A. Colin, 1965; *Socialogie de Comte*, Paris, puf, 1969. — Aron, R., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967. — Delvolvé, J., *Réflexions sur la pensée comtienne*, Paris, Alcan, 1932. — Gouhier, H., *La jeunesse d'Auguste Comte*, Paris, Vrin, 1933-1941, 3 vol. — Lenzer, G. (red.), *Auguste Comte and positivism. The essential writings*, New York, Londres, Harper, 1975, introduction, xvii-lxviii. — Lévy-Bruhl, L., *La philosophie d'Auguste Comte*, Paris, Alcan, 1900. — Littré, E., *Auguste Comte et Stuart Mill*, Paris, Baillière, 1866. — Maurras, Ch., *Romantisme et révolution*, Paris, Nouvelle Librairie nationale, 1922, 1925, 89-127. — Mill, J. S., *Auguste Comte and positivism*, Londres, N. Trübner, 1865; Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1961. Trad.,

Auguste Comte et le positivisme, Paris, G. Baillière, 1868; Paris, F. Alcan, 1885. — MISES, R. von, *Kleines Lehrbuch des Positivismus,* Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1939. Trad. angl., *Positivism : a study in human understanding,* New York, Dover Publications, 1968. — NEURATH, O., « Foundations of the social science », *International Encyclopedia of Unified Science,* II, 1, 1952. — SCHLICK, M., *Fragen der Ethik,* Vienne, J. Springer, 1930. Trad. angl., *Problems of ethics,* Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1939; New York, Dover Publications, 1962. — SIMON, W. M., *European positivism in the nineteenth century : an essay in intellectual history,* Ithaca, Cornell Univ. Press, 1963.


J



الليبرالية Libéralisme

كما أن المساواتية هي أيديولوجيا تقيّم تنظيم مجتمع معيّن بواسطة العلاقة بين المساهمات والمكافآت التي تقوم بين الأفراد ، فإن الليبرالية هي أيديولوجيا تحكم على نوعية التنظيم الاجتماعي بواسطة اتساع الدائرة التي يعترف بها للمبادرة وللاستقلال الذاتي للأفراد . والليبرالية مثل المساواتية ، هي مجمّع من التوجهات النظرية والعملية ، الضعيفة التكامل ، تشكلت خلال العملية التاريخية للعلمنة وتخصص السلطة السياسية .

إن الأيديولوجيات الأولى التي ألصقت بها صفة الليبرالية ، تهتم بمسألة الحكومة ، وبالعلاقات بين مختلف هيئاتها ، وبعلاقات هذه الهيئات مع الخاصة . وبالإجمال ، لقد بدىء بإطلاق اسم الليبراليين على أخصام الاستبدادية ، أياً تكن طبيعة هذه الاستبدادية . يطالب الليبراليون بحقوق الضمير أمام إدعاءات جميع الكنائس القائمة . لقد كان النزاع عميقاً وطويلاً بين التقليد الليبرالي والسلطات الدينية ولا سيما الكرسي الرسولي في روما . بالنسبة لليبراليين ، على الدولة أن تمتنع عن وضع سلطتها المدنية تحت تصرف أرثوذكسية معينة . ولكن التراث الليبرالي ليس دنيوياً أو علمانياً وحسب فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنائس والدولة . أنها كذلك مضادة للاستبدادية فيما يتعلق بسلطات الدولة . ليس فقط حق الفصل في الدرجة الأخيرة وتمييز القمح من الزؤان ـ ورمي هذه الأخيرة في النار المطهّرة ـ هما المرفوضان صراحة من وديع مستعار للحق والخطأ . إنها كذلك ، في النطاق السياسي ، فكرة السيادة التي تنجو من أي إشراف من الذين تمارس عليهم ، هي التي تهاجم من قبل التراث الليبرالي .

لقد ظهرت الليبرالية حسب الصيغة الشهيرة لمونتسكيو وواضعي القانون الأساسي الأميركيين ، بصفتها تقنية « كوابح وموازنة » تقوم بواسطتها « السلطة بوقف السلطة » . إن تشكيلة الوسائل المستعملة للوصول الى هذه الغاية متنوعة جداً ـ وما البرلمانية سوى إحدى هذه الوسائل . ولكن الرقابة البرلمانية ، شرط أن تكون فعّالة ـ الأمر الذي لم يعد كذلك بمقدار ما استطاعت الإدارة أن تتوصل الى التخلص منها ـ هل تجلب للأفراد جملة من وسائل الحماية الفعالة جداً ؟ ذلك ما يوحي به التاريخ الانكليزي ، المتميّز بتطور مؤسساته البرلمانية بشكل مبكر ، وذلك دون شك ، ناجم جزئياً عن ضعف التقاليد الاقطاعية . لقد قدم مبدأ **شرعة الحريات**

(Habeas corpus)(*) للإنكليز ضمانة أساسية ضد تعسف الملك وبطانته . من جهة ثانية ، إن المبدأ القاضي بعدم إمكانية استيفاء أية ضريبة دون أن يوافق عليها أولاً ، ممثلو المكلفين . والى حد ما الأمة ، وضع السلطة الملكية العاجزة عن تمويل عملياتها الخاصة بنفسها ، في حال من التبعية للبرلمان . أما الليبرالية الفرنسية فقد عانت الكثير لكي تتكون ، إذ إن الملك الذي كان يقتضي مراقبته ، نجح في أن يضمن لنفسه تفوقاً متيناً حيال معارضيه المحتملين وذلك بخاصة بفضل تمركز الوسائل الإدارية .

إن مراقبة السلطة بجميع أشكالها ، هي الوجه الأبرز للأيديولوجيا الليبرالية . وتتراوح التدابير الدستورية من الفصل الجامد تقريباً بين السلطات على الطريقة الأميركية (التي تلزم من جهتها مختلف « فروع » الحكم على إجراء مفاوضات وتسويات شاقة الى حد ما) ، الى رجحان واضح للأكثرية البرلمانية على الطريقة الانكليزية . ولكنهما يشتركان في بعض السمات التي تتعلق بطرائق مراقبة المحكومين للحكام . إذا بذلنا الجهد لاستخلاص الافتراضات الضمنية للأيديولوجيا الليبرالية ، ندرك أن هذه المسيرة تقترن بسلسلة من الاختيارات التي تتعلق بتنظيم المجتمع بكامله . إن التمييز بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ، أياً تكن ملاءمته ، يتجاهل الترابط بين هذه الوجوه أو الجوانب المختلفة جداً ، المتكاملة مع ذلك في التراث الليبرالي . وغالباً ما تتقلص الليبرالية الى صيغة « دعه يعمل ، دعه يمر » ، التي تفسر بأنها شعار البورجوازية المنتصرة . في الحقيقة ، إن الإيعاز المعطى للسلطات السياسية بعدم التدخل في الانتاج والمبادلات لا يوجه فقط الى دولة ليبرالية ، وإنما كذلك الى دولة تسلطية ـ كما يوحي بذلك مثل الفيزيوقراطيين . في المقابل ، إن المجتمعات التي تكون حريات الأفراد فيها مضمونة فعلياً بواسطة شرعة الحريات ، وبواسطة المراقبة القضائية على الإدارة والمراقبة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، يمكن أن تتضمن درجة عالية من تدخل السلطات الإدارية في انتاج الثروات وإعادة توزيع العائدات ، أو المبادلات مع الخارج .

إن ما يؤمن الترابط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ، هو تصور للفرد وحقوقه ، محددة بالترابط مع حقوق الدولة ، ولكي نحاول تحديد هذه المجالات ، ثمة طريقتان قابلتان للتطبيق . يمكننا الاتفاق على تسمية الليبرالية الأولى بالعامية . فهي مطبقة من قبل رجال السياسة وتمتلك ضمانات صلبة جداً في الرأي العام . إن ما يميّزها ، هو كونها تنطلق من المؤسسات المكونة للمجتمع المدني : العائلة والملكية الخاصة والسوق ، مع تجاهل التبعية المتبادلة لهذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة . وإن الفرد باعتباره زوجاً ومالكاً ومنتجاً ، حر في إنجاز عددٍ معين من النشاطات على أساس شرطي المبادلة والمشروعية . فعليه أن يجد لنفسه مرافقاً ، وفي كثير من الحالات شريكاً مرتبطاً معه تعاقدياً . في هذا المفهوم الضيق ، تكون الدولة ضامنة للعقود ، التي يجعلها التنفيذ فعّالة ، كما تؤمن للمالكين التمتع الهادىء بأموالهم . فحتى لو كانت متخفية ولا تُرى إلا قليلاً ، إنها حاضرة إذن في جميع صفقات المجتمع المدني . ليست فقط « حارساً » وإنما

(*) منذ عام 1679

وسيط وحكم كذلك ، فهي تضبط لعبة المصالح ، وتحافظ على السلام أو تعيده بين الفرقاء المتنازعين . فالدولة تمارس إذن وظائف محددة ومحدودة ولكنها جوهرية قطعاً . ولكن للأسف ، يمكن أن تصبح قوتها ، الضرورية لحماية الأفراد ، مصدراً للتجاوزات التي يكون على هؤلاء أن يحموا أنفسهم منها . إن الليبرالية الكلاسيكية تسكنها الخشية من أن تصبح الدولة أداة في خدمة « السلطة الشخصية » لطاغية . ولكن ثمة خطر ثانٍ لم تحم الليبرالية الكلاسيكية نفسها منه بشكل جيد : وهو أن الدولة تصبح آلة بيروقراطية هائلة مخضعة الأفراد لأنظمة إدارة استبدادية ، وبمواجهة هذين الخطرين ، عبر حصر الحكام في شبكة من الإجازات المسبقة وبإخضاعهم الى مجموعة من الجزاءات اللاحقة في النطاق الإداري والقضائي والسياسي ، بواسطة التهديد بعدم إعادة انتخابهم ، هل تؤمن الدولة الليبرالية الحرية الفعلية للأفراد ؟

كان مونتسكيو يفهم الحرية باعتبارها الحق في عمل كل ما لا يضير الآخر ؛ وهو يعتبر أن هذا المثال يمكن تحقيقه أياً تكن طبيعة النظام ـ ما عدا ، بالطبع ، إذا تعلق الأمر بطغيان أو باستبدادية . ولكن يمكن أن تكون ملكية معينة حرة بمقدار ما تكون كذلك إحدى الجمهوريات ـ على الرغم من أنها تكون مختلفة ، ومن أن الملكيات كلها لا تكون حرة بنفس المقدار . لم تكن الملكية الفرنسية ، في نظر مونتسكيو ، حرة بمقدار حرية الملكية الانكليزية . ولكن بمقدار ما كانت البرلمانات والتقاليد المحلية وكذلك امتيازات النبلاء والاكليروس تشكل عقبات بمواجهة طموحات التاج ، وبخاصة الاعتباطية الوزارية ، فإن رعايا ملك فرنسا لم يكن ممكناً تشبيههم بعبيد مستبد شرقي . إن التراث الليبرالي متنبه للضمانات التي تؤمنها الممارسات القائمة على العرق والتقاليد للمواطنين . في القرن التاسع عشر ، كان أغلب الليبراليين الفرنسيين غير مبالين في النهاية ، الى حد ما ، بمسألة الخلافة التي كانت تقسم الشرعيين والأورليانيين والبونابرتيين ، والتي كانت تضعهم معاً في مواجهة الجمهوريين . وبما أن الليبراليين كانوا منشغلين بتقليص السيادة ، فإنهم قليلاً ما كانوا يهتمون بصاحب هذه السيادة . فقد ذكّر تيار (Thiers) بذلك في خطابه الشهير حول « الحريات الضرورية » التي لم تكن مجرد ستار من الدخان لحجب تقارب محتمل مع نابليون الثالث . هذا الموقف كان في أساس التحالف اللاحق للأورليانيين مثل م. تيار (M. Thiers) مع الشكل الجمهوري ، الذي كانوا يكنون له أقوى العداوات ، بسبب ذكريات الدكتاتورية اليعقوبية وتسلط المكررين البلانكيين .

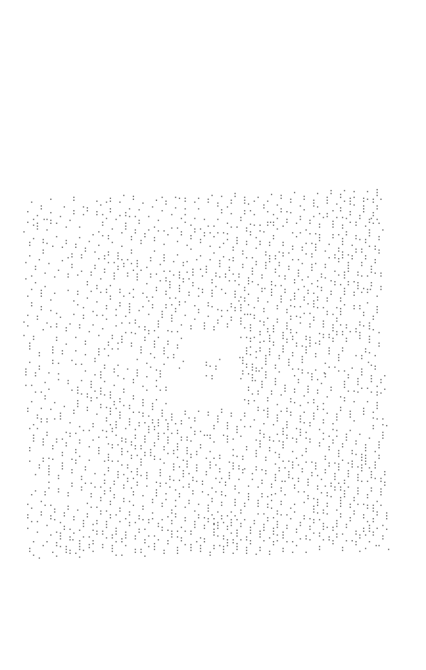
لقد توصل الليبراليون الانكليز والأميركيون والفرنسيون عبر مسالك تاريخية مختلفة تماماً ، الى بناء دولة محدودة ، متسمة بالاستقلال الذاتي النسبي للدائرتين الروحية والثقافية (علمانية الدولة في الصيغة الفرنسية) وبتمايز ثلاثي سياسي وإداري واقتصادي ، من المفترض أن يؤمن للأفراد التمتع الهادىء بمصالحهم الخاصة . ولكن تبيّن أن هذه التسوية كانت مؤقتة . فقد وجدت نفسها عرضة لصعوبات عديدة . أولاً تزايدت المهام الكلاسيكية للدولة ولا سيما الدفاع ضد الأعداء ، تحت تأثير التنافس الشرس أكثر فأكثر بين الامبرياليات المتنافسة . ثانياً ، استدعت النزاعات بين المصالح الأفضل تنظيماً ، التدخل الأكثر تكراراً والأكثر اتساعاً لحكم حريص تماماً على أن يكون فعالاً وأن يضمن لنفسه الكلمة الأخيرة . وأخيراً ؛ إن الطلب المتزايد على « المنافع

العامة » مثل الصحة والتربية ، التي تقع مسؤ وليتها على إدارات مموّلة ، وحتى مدارة غالباً من قبل الحكومة ، أدى الى حسم مسألة وقتية الحدود بين العام والخاص . إن العقيدة الليبرالية كما تشكلت في مجرى عملية تجمع أجوبة ظرفية وعابرة ، الى توجهات عامة ، متواترة ، وحتى ثابتة ، وجدت نفسها في مواجهة متطلبات لم تعد قادرة أكثر فأكثر على الإجابة عليها . إن وجود الدول القومية يشكل صعوبة تربك منذ زمن طويل الفكر الليبرالي . وبالفعل ، يشكل الدفاع عن هذا الكيان أحد مقومات المواطنية ، ولكنها تقدم حجة (Salus popule, suprema lex esto) (*) للذين يرغبون بالتضييق على الحريات الفردية . إن تحديد صلاحيات الدولة الحكم ، وتخصيص هذه الأخيرة بقطاعات أكثر فأكثر اتساعاً في تقديم المنافع العامة ، يربكان كذلك الليبراليين . إنهم يميلون الى الانقسام بين دعاة التصور التضييقي (على الدولة أن تتحمل فقط المهام التي لا يمكن لغيرها تحملها) ودعاة الليبرالية المؤيدة لإضفاء الصفة الاجتماعية على قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي وكذلك الثقافي . وما يعقد أيضاً الأشياء ، هو أن الوصف الأيديولوجي للنوع الأول من الليبراليين مسألة عويصة . إذا نظر إليهم من بعض الوجوه يمكن أن يسموا محافظين ، بما أنهم معادون للتدخلات الإدارية في سير النشاطات الاقتصادية ، ولا سيما الانتاجية . ولكن إذا نظر إليهم من جوانب أخرى ، يمكن أن يشعر بعض الليبراليين أنهم قريبون جداً من الفوضويين ، بما أنهم ، لكي يعارضوا شرعية التحويلات التي تقوم عليها حالة الرفاه ، يتمسكون مختارين بعدم إمكانية المقارنة بين الأفضليات الفردية والتعسف الجذري لكل تحكيم بين هذه الأفضليات ، إذا لم تكن بفعل المعنيين أنفسهم . يمكننا إذن تمييز عدة تيارات ليبرالية وليبرالية جديدة : تيار يمكن وصفه بأنه شبه محافظ ، وثان شبه فوضوي وثالث شبه اشتراكي . وإذا لم تسمح أية قاعدة متماسكة وفعالة في آن واحد بإجراء تحقيق مرضٍ بين ما يرتبط بالخاص وما يرتبط بالسلطات العامة ، تكون الأيديولوجيا الليبرالية ـ مثل كل الأيديولوجيات ـ مهددة بالغموض . مع ذلك ، حتى لو كانت معرضة لتجاذبات ظاهرة ، فلا يستتبع ذلك فقدانها لكل حيوية . إنها تستمد قوتها وملاءمتها من سؤال ساهمت في صياغته عبر مختلف مقولاتها ومضامينها : ما هي الشروط التي تسمح للإنسان العادي في أن يكون سيداً حراً ؟

• Bibliographie. — Arrow, K., *Social choice and individual values*, New York, Londres, Wiley & Sons, 1951, 1963. — Baumol, W. J., *Welfare economics and the theory of state*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1952, 1967. — Constant, B., *Ecrits politiques*, Strasbourg, 1796-1814, *in* Pozzo di Borgo, O. (red.), *Ecrits et discours politiques*, Paris, J.-J. Pauvert, 1964, 2 vol. — Faguet, E., *Politiques et moralistes français du XIX*e *siècle*, Paris, Société française d'Imprimerie et de Librairie, 1890, 3 vol.; Paris, Boivin, 1923, 3 vol. — Hartz, L., *The liberal tradition in America*, New York, Harcourt, 1955. — Hayek, F. A. von, *The constitution of liberty*, Univ. of Chicago Press; Londres, Routledge, 1960. — Hobhouse, L. T., *Liberalism*, New York, H. Holt & Co., 1911; New York, Oxford Univ. Press, 1964. — Laski, H. J., *The rise of european liberalism : an essay in interpretation*, Londres, G. Allen &

*) قاعدة خاصة بالقانون العام الروماني : يجب أن تتعطل كل القوانين الخاصة إذا تعلق الأمر بإنقاذ الوطن . (قانون الألواح الإثني عشر) . (المترجم) .

Unwin, 1936, 1962. Trad. : *Le libéralisme européen du Moyen Age à nos jours*, Paris, Ed. Emile Paul, 1950. — LIPPMAN, W., *The good society*, Londres, Allen & Unwin, 1934; New York, Grosset & Dunlap, 1956. Trad. : *La cité libre*, Paris, Médicis, 1945. — MILL, J.-S., *On liberty*, Londres, J. W. Parker & Son, 1859, Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1963. — MONTESQUIEU, C. de, *L'esprit des lois**. — NOZICK, R., *Anarchy, state and utopia*, Oxford, B. Blackwell, 1974. — PRÉVOST-PARADOL, L. A., *La France nouvelle*, Paris, Michel-Lévy Frères, 1868. — RÖPKE, W., *Civitas humana, Grundfragen der Gesellschafts und Wirtschaftsreform*, Erlenbach-Zürich, E. Rentsch, 1944. Trad. : *Civitas humana, a human order of society*, Londres, W. Hodge, 1948; *La communauté internationale*, Genève, Editions du Cheval Ailé, 1947. — TOCQUEVILLE, A. de, *De la démocratie en Amérique**.



ه

كارل ماركس Marx Karl

« إن النقد الأدبي والنقد التاريخي يبحثان غالباً عن فكر مؤلف أو رجل دولة . يفترض هذا البحث وجود فكرة وحيدة . قد يكون ذلك صحيحاً أحياناً ولكنه في غالب الأحيان خطأ » . هذه الملاحظة لباريتو (Pareto) (الواردة في كتاب علم الاجتماع العام ، الفقرة 1739) تنطبق دون شك على ماركس أفضل مما تنطبق على أي عالم اجتماع آخر . أيهم ماركس الحقيقي ؟ أهو ماركس **مخطوطات 44** الذي يشدد على استلاب الانسان في المجتمع وبخاصة المجتمع الرأسمالي ؟ أهو ماركس **البيان الشيوعي** الذي يقترح علينا رؤية نشوئية للتاريخ ؟ أهو ماركس **رأس المال** ، كتاب الاقتصاد العلمي ، حيث يريد ماركس نفسه (1818 -1883) المتمم الجديد لسميث (Smith) وريكاردو (Ricardo) ؟ كان الكثيرون من الباحثين حساسين تجاه تنوع عمل ماركس . واختاروا ، جميعهم تقريباً ، تمييزبعض النصوص بالنسبة للأخرى. أما ريمون أرون (R. Aron) فهو يقترح أن يقفل النقاش وأن نتخلى كما كان يريد ماركس عن أعمال سن الشباب الى « نقد الفئران » ، وأن نبقي بالأولوية على نصوص كان ماركس نفسه يعتبرها مهمة (البيان الشيوعي و Grundrisse وبخاصة رأس المال) . تأتي الصعوبة الرئيسية لهذا الموقف من أن العمل الأساسي وهو **رأس المال** لم يستكمل وهو لا يقترح بالنسبة لأسئلة رئيسية من النظرية الماركسية سوى بدايات تحليل . وبشكل أعم ، ليس مؤكداً أننا باستبعادنا لأعمال سن الشباب نحصل على مجمل أكثر تناسقاً بشكل ملموس من الذي نحصل عليه فيما لو أدخلناها . وهكذا فإن **البيان الشيوعي** يعرض رؤية نشوئية حيث يظهر تطور النوع البشري أنه يخضع الى حتمية قاطعة . بالمقابل ، يسعى الكتاب الثالث من **رأس المال** الى استخلاص قوانين من التطور الرأسمالي ، ولكن ليحدد مباشرة أن هذه القوانين هي مؤشرة فقط . لا يدل التعبير على أن ظواهر دورية واستثنائية تأتي لتضاف الى الميول فقط (الى الاتجاه البعيد لكي نستعمل لغة الاقتصاديين) ، ولكن على أن هذه الميول تحارب من قبل ميول لإشارات مواجهة : إن تناقضات الرأسمالية تحكم على النظام بالأزمات ولكن ماركس يحترس من وصف مسيرة تفاقمها بدقة . لو كان الكتاب الثالث من رأس المال هو المؤلف الوحيد الذي وصل إلينا ، لم يكن ماركس ليعتبر لا نشوئياً ولا قائلاً بالحتمية ، ولا حتى كمؤلف يرى في صراع الطبقات محركاً للتاريخ . إذ إن التناقضات الموصوفة في الكتاب الثالث هي بعد كل شيء والى حد كبير تناقضات داخلية ضمن طبقة الرأسماليين ، في الكتاب الثالث كما وصل

إلينا ، يبدو البروليتاريون شاهدون سلبيون لمسيرة تعترضها الأزمات بفعل الرأسماليين . وعلى صعيد نقاش تفسيري كلاسيكي آخر : من السهل عرض بعض النصوص التي تجعل من « البنية الفوقية » النتاج الآلي « للبنية التحتية » . ولكن نصوصاً أخرى تبيّـن بوضوح أن ماركس كان واثقاً من السمة الدورية للصلة بين البنيتين .

هل تبرهن هذه الصعوبات في التفسير أنه يقتضي التنكر للحديث عن **فكر** ماركس ؟ إن ذلك يعني بالتأكيد الشطط . إذ إن عمل ماركس ، فيما يتعـدى سمة التنـاقض في تطور عمله الخاص ، يحتوي على مبدأين للوحدة . يكمن الأول في رؤية للعالم ، وبتحديد أكبر برؤية لمجتمع عصره ، هذه الرؤية التي نراها في أعمال سن الشباب كما في أعمال الشيخوخة . إن مـاركس القريب جداً حول هذه النقطة من روسو ، يعتبـر الانسان في المجتمـع ، وتحديـداً الانسان في المجتمع الرأسمالي على أنه محروم من كيانه . إن شخصية البروليتاري « مقتطعة » ، والرأسمالي يخضع لقوى اجتماعية لا يسيطر عليها ، إنه « مّوظف » لدى رأس المال ، ولا يستطيع إلا أن يقلب الانتاج باستمرار . ويصبح الأفراد « مجرد تجسيد للفئات الاقتصادية ، ودعائم تتبلور فيها علاقات طبقية والمصالح الخاصة للطبقة » . تواجه هـذه الصورة للسقـوط صورة الخـلاص في المجتمع الشيوعي حيث يلغى تقسيم العمل ، وحيث لا يعود ، بناء لكتـاب « **ضد دوهرنج** » **لانجلز** ، ثمة « لا حجّـاب ولا مهندسين » . وبناء لنص شهير في « **الأيديولوجيا الألمانيـة** » ، « سيكون بإمكاني في المجتمع الشيوعي أن أعمل شيئاً اليوم وشيئاً آخر غداً ، أو أن أصطاد الطيور صباحاً وأصطاد السمك بعد الظهر ، أن أقوم بالرعي مساءً ، وبالنقد الأدبي بعد العشاء ، تبعاً لمزاجيتي ، دون أن أصبح أبداً صائداً للطيور أو للأسماك أو راعياً أو ناقداً » . وكما يلاحظ بحق نيسبيـه (Nisbet) ، فإن وصف المجتمع الشيوعي ليس بعيداً جداً عن حالة الطبيعة لدى روسو . ويكمن الفرق في أن روسو كان يعتبر حالة الطبيعة خيالية ونقطة مرجعية مثالية كما قضى بأن التخلي عن الحرية الطبيعية يمكن أن يكون بديله فائدة كبرى ألا وهي الحصول على الحرية المدنية (في حين كان روسو ما يزال يعتبر أن الحرية المدنية مؤقتة والعبودية ماثلة دوماً) . أما بالنسبة لماركس ، فعلى العكس ، من المستحيـل التكيف مع السقـوط . ثم إن عمل مـاركس بكـامله هـو بحث عن الخلاص . في **رأس المال** ينجم الأمل في الخلاص من سمة عدم الاستقرار للنظام الرأسمالي ـ وهو غير مستقر بالضرورة ـ. ولا يمكن لأزمات الرأسمالية إلا أن تتقارب وتتسع . ومع أنها لا تستتبع انهيار النظام (فالقوانين المؤشرة تحارب بقوانين ذات مؤشرات معاكسة) ، فإنها تسمح بالأمل في ذلك . لذلك يجعل ماركس من نفسه ، حسب التعبير الموفق لروبل (Rubel) ، « باحثاً لا يعرف التعب عن الانقلاب » . ففي العام 1857 ، السنـة التي تطورت فيهـا في العالم ، انـطلاقا من الولايات المتحدة ، أزمة اقتصاديّة ، بقيت ذائعة الصيت تاريخياً ، كتب يقول : « على الرغم من أنني أنا نفسي في حالة ادقاع مالي ، فلم أشعر أبداً منذ عام 1849 أفضل مما أنا عليه بمواجهة هذه الأزمة » (من رسالة الى انجلز في 13 نوفمبر 1857) ، في **البيان الشيـوعي** ، يتدفق الأمـل في الخلاص من نموذج يجعل من تاريخ الانسانية ، تاريخ صراع بين الطبقات يؤدي الى إلغاء بعضها البعض حتى لا تبقى إلا واحدة ، ويلغى بالتالي نهائياً نظام الانقسام الى طبقات .

إن المبدأ الثاني للوحدة في كتابات ماركس يكمن في السمة الفردية لمنهجيته . وهنا أيضاً ، ماركس هو الوريث لأوفكلارنج (Aufklarung) وروسو . إن فكرة توفيق النفس مع ذاتها التي كان يرى فيها هيجل (Hegel) معنى للتاريخ وتفسيراً له كانت تظهر لماركس أنها غريبة ـ لأن الروح المطلق قدمه هيجل بطريقة مادية ورومنطيقية يقتضي أن تصدم الوضوح ـ ومع ذلك فهي جوهرية . إذا كان لا بد من التوفيق ، فلا يمكن أن يكون إلا من الفرد مع نفسه ، ومن الانسان مع طبيعته (نجد هنا من جديد مفهوماً قريباً من مفهوم روسو) . أما فيما يتعلق بالاستلاب نفسه ، فلا يحصل ، هو كذلك ، إلا من الفرد (راجع مقالة **الاستلاب**) . وبشكل أدق ، إن الاستلاب هو الأثر الضروري لبعض البنى أو التشكيلات الاجتماعية التي يكون لها ، على الرغم من كونها نتاج الفعل الانساني ، أثر جعل الانسان غريباً عن نفسه ونتائج أفعاله منحرفة وربما معاكسة بالنسبة لمقاصده ورغباته أو حاجاته . ليس مهماً أن يكون قد تم التخلي عن كلمة استلاب في كتابات مرحلة النضج ـ مما لا شك فيه أن ذلك حصل جزئياً لإظهار المسافات مع الطابع الميتافيزيقي للاستلاب الهيجلي . فالفكرة حاضرة في كل أعماله وسيان أكانت الكلمة موجودة أم لا . ومع علمنة فكرة الاستلاب ، يجد ماركس « اليد الخفية » لأدام سميث . وبشكل أدق ـ وذلك ما يمكن أن يفسر حماس ماركس للاقتصاد ـ سمحت له أعمال أدام سميث وبشكل عام أعمال الاقتصاديين الانكليز ، بأن يعطي مضموناً تحليلياً لفكرة الاستلاب . ولكن في الوقت نفسه ، يقلب ماركس نموذج سميث (مع أن « اليد الخفية » لأدام سميث ليس لها دوماً تأثير بسيط) ، ومن هنا فهو يساهم في تعميمه . عندما يغوص الأفراد في بعض بنى النشاط المتبادل والترابط المتبادل ، فإن نتاج نشاطهم المتبادل يمكن أن يأخذ شكل المرض الجماعي وربما الأمراض الفردية غير المرغوبة للجميع أو للبعض . وهكذا ، يمكن أن يعتبر الرأسماليون مستلبين (إن كلمة الاستلاب غائبة عملياً عن **رأس المال** ، لكن الفكرة تستمر موجودة بتعابير أخرى) ، بمعنى أن وضعية التنافس التي يوجد فيها البعض بالنسبة للبعض الآخر ، تؤدي بهم الى زيادة انتاجيتهم ، وبشكل عام ، الى قلب شروط الانتاج باستمرار ، وبعملها هذا الى إحداث سلسلة من « التناقضات » والأزمات التي يكون بالتأكيد من مصلحة الرأسماليين ، باعتبارهم رأسماليين ، تحاشيها . ولكن فرضية محاولة الرأسمالي بشكل خاص أن يتحرك بطريقة معينة لتحاشي هذه الأزمات (وذلك بامتناعه عن الاستثمار مثلاً) لا تعني إلا التسبب بزواله من النظام . وهكذا ، فإن بنية التنافس التي يفرضها نظام الانتاج الرأسمالي هو مولّدة **القوى الاجتماعية** التي تسيطر على الفرد . هذه القوى هي خارجة عنه وتبدو له كذلك . ولكن ليس لها وجود إلا بواسطة الأفراد . الناس وحدهم يصنعون التاريخ ، حتى ولو لم يعرفوا أنهم يصنعونه . حتى ولو كان التاريخ الذي يصنعونه ليس التاريخ الذي يريدون صنعه . إن **رأس المال** هو في آن واحد عمل عظيم وانتقائي ، حيث اللغة والمنهجية الفردية لروسو وللاقتصاد السياسي استعملتا من قبل ماركس لبناء نص معلمن لمسيرة التوفيق الهيجلية . إن **القبضة غير المنظورة** لماركس تستلب الانسان من نفسه . ولكن البنى المولّدة للاستلاب هي نفسها غير مستقرة وهشة ، بشكل يرتسم معه في أفق التاريخ ، التوفيق بين الانسان ونفسه .

إن المنهجية الفردية المأخوذة عن سميث والإشكالية الفلسفية المأخوذة عن هيجل ، تجتمع باستمرار في كتابات ماركس انطلاقاً من **بؤس الفلسفة** على الأقل . إنها تشكل خط كتاباته ولحمتها . إن تطور المانيفاتورة والتفريق بين الزراعة والصناعة ، وتقدم تقسيم العمل ، يتم تحليلها في **بؤس الفلسفة** على أنها آثار منبثقة من أوضاع الترابط حيث يحاول كل واحد أن يحقق الحد الأقصى من الفوائد من وضعه الاجتماعي ومن موارده . لا أحد يرغب بأن يصبح العمل الصناعي مستقلاً بالنسبة الى العمل الزراعي ، ولا أحد يتمنى التبدل الذي تمثله الصناعة الكبرى ، ولا أحد يرغب بخلق طبقة من المستغَلين . ولكن ، كل واحد ، وهو يسعى وراء مصلحته ، يساهم في حصول هذه النتائج مع كل المترتبات التي تتضمنها ، وبخاصة « التمزق » الأكثر عمقاً دوماً لشخصية العامل . الاستغلال ليس نتيجة لمؤامرة من قبل الأقوياء . إنه الأثر المنبثق من التصرفات الناشئة عن علاقات الانتاج التي يتميّز بها النظام . فمنذ **بؤس الفلسفة** ، كان المبدأ المزدوج القاضي : 1 ـ ينجم التاريخ من وجود الآثار المنبثقة الناتجة عن تجمع الأفعال الفردية ؛ 2 ـ ظهور آثار منبثقة في نظام معيّن تغيّر شروط عمل هذا النظام ، وانطلاقاً ، يطلق عملية تطورية تطبق على تقسيم العمل . في **رأس المال** يستعمل باستمرار المبدأ المزدوج نفسه ، ولكن طموحات ماركس توسعت في هذه الأثناء . لم يعد المقصود تفسير تطور تقسيم العمل وحسب ، ولكن دراسة تطور المجتمعات الرأسمالية من مختلف جوانبها ، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الجوانب القانونية والثقافية على الرغم من أن ماركس كان أقل صراحة حول هذا الفصل . يضاف الى هذين المبدأين ـ مع أن تطبيقه سيكون دقيقاً ـ مبدأ ثالث ، ألا وهو أن شروط الانتاج تمثل نوعاً من **المحرك الأول** المحدد لمجمل العلاقات الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه ، التنوعات المتعلقة « بالبنية الفوقية » . ثمة غموض أساسي ينبغي مع ذلك أن يشار إليه في هذا الصدد . إذ إن شروط الانتاج ، إذا كانت حاسمة ، فهي تولّد آثاراً تساهم هي نفسها بدورها في تغيير شروط الانتاج . إن تفسيراً مادياً لا بل اقتصادياً لماركس ، يكون حرفياً جداً ، يناقض هكذا واحداً من العناصر الأساسية للفكر الماركسي ، أي السمة التوجيهية ـ كما نقول اليوم ـ للعمليات المحللة في **رأس المال** وفي غيره . بالنسبة لهذه النقطة ، فإن ماركس يقتدي أيضاً بتعاليم مالتوس وسميث وريكاردو الذين تتضمن نماذجهم السكونية والديناميكية ، دوماً من الناحية العملية ، إبراز الآثار ذات المفعول الرجعي (Feed-Back) . ولكن في حين يميل هؤلاء المؤلفون الى إدراك مسيرة التغيير الاجتماعي على أنها من طبيعة دورية أساساً (ظهور آثار المفعول الرجعي في نظام ، مؤدية الى عودة النظام الى حالة سابقة ـ راجع القانون الحدي للأجور لدى ريكاردو أو القانون الحدي للسكان لدى مالتوس) ، يدركها ماركس على أنها **تطورية** أساساً (ظهور أثر المفعول الرجعي الذي ينجم عنه وفقاً للقاعدة العامة تحولاً في معطيات النظام) .

إن الأهمية العلمية لعمل ماركس يمكن أن تكون أساساً هنا : في إبراز المثال الأصلي لتحليل المسيرات التاريخية . يتميز هذا المثال بخاصتين اثنتين هما : 1 ـ يفترض بأن المؤرخ يستطيع أن يعمل بنفس المسلمات وبصورة عامة بالأدوات العقلية نفسها التي يستعملها الاقتصادي (منهجية فردية ، تحليل الظواهر الاجتماعية المجمعة بمثابة آثار لتركيب الأفعال الفردية) ؛ 2 ـ ولكنه يرفض

إعطاء مدى عاماً لحالات الرمز الذي يميل الاقتصادي الكلاسيكي الى تمييزها (المسيرات الانتاجية في حالة التوازن ، المسيرات الدورية للعودة الى التوازن عبر ظهور المفاعيل الرجعية السلبية) . وبصورة أدق ، إن المسيرات الدورية أو الانتاجية التي تميّز الاقتصاد الرأسمالي في بعض جوانبه ينبغي أن تدرك ، وماركس يعود عدة مرات الى هذه النقطة ، ليس باعتبارها قوانين مطلقة ، ولكن باعتبارها قوانين شرطية مرتبطة ببعض مراحل التطور للنظام الرأسمالي . إذ إن ذلك هو الطموح الأول لكتاب **رأس المال** ، الذي يعلن عنوانه الثانوي بأنه **نقد للاقتصاد السياسي** : إظهار أن النظام الرأسمالي يولّد عمليات تحوّل تهدف الى أن تغيّر باستمرار قوانين عمله . لقد كشف أدام سميث على غرار ريكاردو وجود منطق لبعض العمليات التطورية داخل النظام وحللها (راجع نظرية تقسيم العمل لدى أدام سميث) . ولكنها لم يستخلصا من هذه الملاحظات ، حسب ماركس ، كل النتائج التي تتضمنها . وباختصار ، ربما كان الاسهام الفريد حقاً لماركس ، هو الطموح لتطبيق نموذج التفكير الذي قد نصفه اليوم « بالفردي » ، والذي كان قد تطور من روسو الى سميث والى ريكاردو ، على تحليل ليس فقط حالات الانتظام الاجتماعي وإنما **عمليات التحول التاريخي** . إن تحليل نشوء المانيفاتورة في **بؤس الفلسفة** هو مثالي فيما يتعلق بهذه النقطة . هذا « التجديد » الذي ستكون آثاره مهمة جداً على المدى الطويل ، ناتجة عن تجميع الأفعال الفردية الخاضعة لعقلانية ذات مدى قصير . كما أن ظهور البورجوازية في القرن السادس عشر في الكتاب نفسه باعتباره ناجماً عن الآثار المعقدة لجملة من الأسباب (تزايد وسائل التبادل ، تزايد البضاعة الموضوعة في التداول) على عقلانية الأفراد . هنا ، يأخذ « صراع » الطبقات شكلاً معقداً ؛ هو شكل أثر النظام الذي يتناقض مع المفهوم الواقعي المقدم في **البيان الشيوعي** . في **بؤس الفلسفة** ، ثمة « صراع » للطبقات حيث تنتج بعض التغييرات الخارجية المنشأ ، تغييرات في وضعية الفاعلين بمعنى أن البعض يجدون أنفسهم مميزين (التجار) والآخرين متضررين (الاقطاعيون الذين لا يستطيعون تصويب الريع على وتيرة التضخم) . « فالصراع » هو إذن مجازي محض طالما أن المتخاصمين لا يلتقيان أبداً ، في **البيان الشيوعي** ، يقدم هذا الصراع على العكس ، باعتباره مواجهة مباشرة ، مثل مبارزة تخضع نهايتها لقانون الأقوى ، والأقوى معرّف بالمناسبة بطريقة دائرية باعتباره حاملاً للمستقبل .

إن أحد المصادر الرئيسية لصعوبات التفسير التي أثارتها أعمال ماركس تكمن في كونها عمل عالم ومناضل في آن معاً . كان المناضل يتمنى تعبئة قواته المحتملة ضد الخصم ، بطريقة تؤدي الى تخفيف « آلام الوضع التاريخي » . أما العالم فكان حساساً تجاه تعقد العمليات الاجتماعية وكون هذا التعقيد نفسه يجعل نتائج العمل الاجتماعي صعبة التوقع . كان المناضل يريد أن يعبأ البروليتاري ضد الرأسماليين ، وذلك ربما لأنه لم يكن مقتنعاً تماماً بأن التناقضات الداخلية للرأسمالية يمكن أن تكفي لتجعل الانهيار محتوماً . كان يريد أن تزيل البروليتاريا البورجوازية كما أزالت البورجوازية طبقة الإقطاع . ولكن العالم رأى بوضوح أهمية هبوط الريع العقاري في مسيرة تقهقر الاقطاعية وكان يعترف بأنها ناجمة عن تجمع عوامل خارجية المنشأ . ولم يرتدِ الصراع بين طبقة البورجوازيين وطبقة الاقطاع طابع الضرورة أبداً ولكنه لم يحصل على الاطلاق . قد نقول في

لغة علم البيئة المعاصر ، أن حلول الطبقة البورجوازية مكان الطبقة الاقطاعية ، يترجم بالأحرى ، حسب **بؤس الفلسفة** ، عملية « انتقال بيئية » (تخلق البيئة شروطاً مناسبة لتطور نوع معيّن وشروطاً غير مناسبة لتطور نوع آخر) بدل عملية المنافسة أو المزاحمة أو النزاع . كان المناضل يريد أن يجري التاريخ بطريقة محتمة حتى نهايته المفترضة . أما العالم فيعترف أمام نفسه أنه عاجز عن تقرير النتيجة حول الأثر الصافي للقوانين المؤشرة التي تسكن النظام الرأسمالي .

كان ماركس يعلق أهمية كبيرة على ما كان يعتبره اكتشافاته العلمية في الاقتصاد . وعلى الرغم من أن مناقشة هذه النقطة تخرج عن إطار هذا المعجم لعلم الاجتماع ، فليس مستبعداً أن يكون لها محل جزئياً على الأقل . لقد ذكر موريشيما (Morishima) القرابة الشكلية بين النظرية الاقتصادية لماركس وبعض النظريات الحديثة مثل نظرية ليونتييف (Léontieff) . لقد أثيرت هذه الاكتشافات هنا وهناك من قبل ماركس ، ولكن على الأخص في ملاحظة وردت في الفرع الثالث من الكتاب الثالث **لرأس المال** ، المكرّس للانخفاض الدلالي على معدل الربح . من الصحيح أن هذا القانون ، شرط اعتباره **نموذجاً** للتطبيق الشرطي أكثر من اعتباره قانوناً ، هو تطبيق ماهر للمنهجية الفردية التي اقتبسها ماركس من الاقتصاديين . إن نظرية القيمة والاستغلال هي أقل إقناعاً بكثير ، كونها لم تعد تترك مكاناً للمنهجية الفردية . وهنا ، نجد ماركس مشدوداً بأهوائه نحو استدلالات دائرية ، قائمة على البلاغة أكثر مما هي قائمة على المنطق . تستند كل الحجج ، مع شيء من التبسيط ، الى سلسلة من المسلمات ، ترتبط بناء لها الأكلاف **الحقيقية** للانتاج بمعالجة وتحويل المادة فقط ، في حين أن أكلاف التنسيق وبشكل أعم تنظيم العمل افترضت غير موجودة . هذه المسلمة ليس لها سوى أساس واحد ممكن : الرؤية التي يحدد وفقاً لها ، العمل **الحقيقي** بتدخل مباشر أو غير مباشر (في حالة الصناعات التحويلية) من الإنسان على المادة . وباختصار ، تستند نظرية القيمة والاستغلال بكاملها على تمييز بلاغي كلاسيكي ، ذكر باريتو (Pareto) استعماله الواسع في بناء « الاشتقاقات » مثل التمييز بين العمل والعمل **الحقيقي** . عندما يقوم هذا التمييز ، يصبح من السهل البرهنة أن العمل **الحقيقي** لم تدفع **قيمته** . لقد انتقلت هذه النظرية بسهولة الى الأجيال الآتية ، لأنها تستند على الأرجح على منطق المشاعر ، على حد قول باريتو . وعندما تتحدث الأحزاب الماركسية عن « الشغيلة » فإنها تواجه ضمنياً بين العمل والعمل **الحقيقي** . إن نظرية التفريع الاجتماعية عندما تستند هي نفسها ، الى التراث الماركسي ، تقوم على التمييز نفسه : البورجوازية الصغيرة هي **بورجوازية** لأنها ، بسبب عدم معالجتها للمادة ولكون عملها ليس عملاً حقيقياً ، تقبض من الأموال المجمعة من فائض ـ القيمة . وهي **صغيرة** إذ إن الحصة التي تحصل عليها من فائض القيمة متواضعة ، كما تثبت الاحصاءات . ولكن لنعد الى ماركس : إن نظرية القيمة والاستغلال عندما نقارنها بتحليلات ونماذج ونظريات أخرى من **رأس المال** ، تثير أثراً حاداً من التناقض . إن نمط التفكير مختلف فيها ، والصلة المنطقية بين هذه النظرية وتحليلات أخرى ، عابرة : فلا نظرية تطور المانيفاتورة ولا الأوالية الأساسية الموصوفة في قانون الانخفاض الدلالي لمعدل الربح ، أي الأثر الناجم عن تنافس التحريض على الاستثمار ، متصلة مباشرة بنظرية القيمة والاستغلال ، إذا أردنا أن نقتصر على أمثلة سبق ذكرها . نستطيع من ذلك أن نشير

الى أن الطريقة البلاغية (التمييز بين العمل والعمل الحقيقي) التي « تؤسس » النظرية الماركسية للقيمة ، هي شائعة الاستعمال لدى ماركس . ولكي نحصر أنفسنا في مثال آخر : يظهر القانون بالنسبة لماركس بناء أيديولوجياً تتميّز به المجتمعات التجارية وبصورة أكثر تحديداً المجتمعات الرأسمالية . ولكن « البرهان » يستند الى التمييز بين القانون والقانون الحقيقي ، ذلك أن القانون الحقيقي يعرّف بأنه القانون الذي يؤكد وجود الشخص العادي وقدرته على التعاقد . نستنتج من هذه المقدمة ، دون صعوبة ، أن القانون (أي القانون الحقيقي) تتميز به المجتمعات التي بلغت فيها المبادلات الاقتصادية مستوى معيناً من التطور ، وبأنه غائب عن المجتمعات المتميّزة بوجود الروابط الطائفية وبأنه يعبر عن تدمير الروابط الطائفية في المجتمعات التجارية .

ربما تكمن المساهمة الرئيسية لماركس خصوصاً ، كما أشرنا الى ذلك أعلاه ، في تطوير مثال مبتكر وخصب لتحليل المسيرات التاريخية . ولكن التعلق المعلن لماركس في الخلفية العلمية ، مضافاً الى نزعاته السياسية ، تفسر مجتمعة تنوع أعماله وتناقضها . لم يتوصل المناضل أبداً الى تضليل العالم ، حتى ولو أوحى إليه بنظريات قابلة للاعتراض ، كما لم يتوصل العالم الى تقديم معطيات كافية للمناضل ليؤسس عمله على العلم . ربما كان ذلك هو السبب الذي دعا ماركس ليعلن الى لافارغ (Lafargue) ، إذا صدقنا رواية أنجلز بهذا الخصوص ، بأنه لم يكن ماركسياً (« ما هو مؤكد ، هو أنني لست ماركسياً » من أنجلز الى برنشتاين (Bernstein) في نوفمبر 1882) : لم يعتقد أبداً أن نقاء الالتزام يكفي لضمان الوصول الى الحقيقة .

● Bibliographie. — Marx, K., *Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de Proudhon*, Paris, A. Franck, 1847; Paris, Editions Sociales, 1946, 1972. — Marx, K., *Grundrisse der Kritik der politischen Ökonomie 1857-1858*, Moscou, Verlag für fremdsprachige Literatur, 1939-1941. Trad, franç., *Fondements de la critique de l'économie politique*, Paris, Anthropos, 1967-1968. — Marx, K., *Manifest der kommunistischen Partei*, Londres, J. E. Burghard, 1848. Trad. franç., *Le manifeste du Parti communiste*, Paris, V. Giard & E. Brière, 1897; Paris, Editions Sociales, 1967. — Marx, K., *Der achtzehnte Brumaire des Louis Napoleon*, New York, J. Weydemeyer, 1852. Trad. franç., *Le dix-huit Brumaire de Louis Bonaparte*, Paris, Editions Sociales, 1928, 1963. — Marx, K., *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie*, Hambourg, O. Meissner / New York, L. W. Schmidt, 1867. Trad. franç., *Le Capital. Critique de l'économie politique*, Paris, Lachatre, 1872-1875; Paris, A. Costes, 1924-1926, 14 vol.; Paris, Editions Sociales, 1950-1959, 7 vol.; 1969-1971, 7 vol.; Paris, Garnier-Flammarion, 1969, livre I, 1 vol. — Marx, K., *Die Klassenkämpfe in Frankreich, 1848 bis 1850*, Berlin, Glocke, 1895. Trad. franç., *La lutte des classes en France*, Paris, Schleicher frères, 1900; Paris, Editions Sociales, 1946; Paris, J.-J. Pauvert, 1964. — Marx, K., « Ökonomische philosophische Manuskripte geschrieben von April bis August 1844 », in *Der historische Materialismus. Die Frühschriften*, Leipzig, Landshut & Mayer, 1932, 2 vol., vol. I, I^re^ partie, chap. VIII, Nationalökonomie und Philosophie (1844). Trad. franç., *Manuscrits de 1844 (Economie politique et philosophie)*, Paris, Editions Sociales, 1969. — Marx, K., *Der Bürgerkrieg in Frankreich*, Leipzig, 1871. Trad. : *La guerre civile en France*, édition nouvelle, Paris, Editions Sociales, 1968. — Marx, K. et Engels, F., *Die deutsche Ideologie*, Vienne, 1932, Berlin, Dietz, 1953. Trad. : *L'idéologie allemande*, Paris, Editions Sociales, 1968. — Marx, K., *Œuvres. Economie*, Paris, Gallimard, 1968-1969, 2 vol. — Cohen, G. A., *Karl Marx's theory of history : a defense*, Oxford, Clarendon, 1978. — Giddens, A., *Capitalism and modern social theory : an analysis of the writings of Marx, Durkheim and Max Weber*, Londres, Cambridge University Press, 1971. — Henry, M., *Marx*, Paris, Gallimard, 1976, 2 vol. — Israel, J., « The principle of methodological individualism and Marxian epistemology », *Acta sociologica*,

XIV, 3, 1971, 145-150. — Morishima, M., *Marx's economics. A dual theory of value and growth*, Cambridge, Cambridge University Press, 1973. — Nisbet, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — Parsons, T., « Social classes and class conflict in the light of recent sociological theory », *in* Parsons, T., *Essays in sociological theory*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. rev. 1954, 323-335. — Schaff, A., « The marxist theory of social development », *in* Eisenstadt, S. N. (red.), *Readings in social evolution and development*, Londres/New York/Paris, Pergamon, 1970, 71-94.

المؤسسات Institutions

أن « تؤسس شعباً » في المعنى الكلاسيكي ، يعني أن تنقل مجموعة من الأفراد تحركها الميول التي تعزلها أو تواجه بينها ، من حالة الطبيعة الى حالة اجتماعية يعترفون فيها بسلطة تكون خارج مصالحهم وأفضلياتهم . لكن تأسيس شعب ما يمكن أن يفهم بمعنيين على الأقل . إنه فن المشترع الذي يعطي القوانين ، ولكنها كذلك الحالة التي يوجد فيها الشعب ما إن يتلقى القوانين من المشترع . وعندما أراد أن يعرّف مونتسكيو الروح العامة للأمة » لاحظ أن « عدة أشياء تحكم الناس : المناخ والدين والقوانين وحِكَم الماضي وأمثلة الأشياء السابقة والطبائع وآداب السلوك » . وهو يحدد فيما بعد : « إن الطبائع واداب السلوك هي عادات لم تقمها القوانين . . . والقوانين تنظم بالأحرى أفعال المواطن ، والطبائع تنظم بالأحرى أفعال الإنسان (. . .) الطبائع تتعلق بالأحرى بالسلوك الداخلي أما آداب السلوك فتتعلق بالسلوك الخارجي » . يعتبر مونتسكيو أن المجتمع المؤسس يسوده نظام يسمح للأفراد بإقامة توقعات منتظمة ، والتعرف على الحقوق والواجبات التي تلزمهم إزاء بعضهم البعض بصفتهم مواطنين وبصفتهم أشخاصاً عاديين (أو بورجوازيين) . وعندما يقدم مونتسكيو على تمييز مزدوج : يكون المواطن متميّزاً عن « الإنسان » ، وكذلك « السلوك الخارجي » عن السلوك « الداخلي » . وبعد أن ميّز مونتسكيو هذين النوعين من التحديدات ، يتساءل عما إذا « كانت القوانين تتبع الطبائع » أو عما إذا كان العكس هو الصحيح . الحالة الأولى تمثلها الصين وروما الألواح الاثنا عشر . الحالة الثانية هي حالة انكلترا حيث « تساهم القوانين بتكوين الطبائع وآداب السلوك وخاصية أمة » . إذن ثمة مأسسة بواسطة القوانين ولكن كذلك بواسطة الطبائع ـ التي لديها نقاط كثيرة مشتركة مع « المجتمعية » التي يقتضي الاحتراس من خلطها معها .

كان علماء الاجتماع التابعون لمدرسة دوركهايم أول من سعى الى إعطاء كلمة مؤسسة معنى محدداً . إن مؤسسات مثل العائلة والملكية كانت قد درست من قبل الاتنولوجيين بمنظور تواريخي ومقارن ساذج الى حد ما . وقد سعى أتباع دوركهايم الى حصرها وتكوين مفهومها . إن المؤسسات هي أساليب للعمل والاحساس والتفكير ، « متبلورة » ، والى حد ما ثابتة ، ملزمة ومميزة لمجموعة اجتماعية معينة . فعلى سبيل المثال ، يعطل الفرنسيون في الرابع عشر من تموز في حين تتفرغ بقية الشعوب التي لا يقع عيدها الوطني في هذا اليوم ، لاهتماماتها . كما أن لدى بعض الشعوب ، من المفروض الزواج من ابنة العم المباشرة . ولكن كما أن إحياء ذكرى الرابع عشر من

تموز يندرج في تقويم له منطقه (فالنظم الجمهورية التي تحتفل في الرابع عشر من تموز من كل عام بالاستيلاء على الباستيل لا تحيي بالواحد والعشرين من شباط ذكرى اليوم الذي قطع فيه رأس لويس الرابع عشر) ، فإن القاعدة الزواجية المذكورة تندرج في مجموعة مؤسسية تقضي ببعض الممارسات وتحرم بعضها فيما يتعلق بحيازة النساء . ولكن الموجبات والمحرمات تكون موضوعاً لتصديقات ذات حدة متنوعة جداً . إن ابن المحارم أو شقيق المحارم يثير ردود فعل أقوى وأعمق من السفيه أو الوقح . من الممكن إذن التمييز بين الممارسات وفقاً لطبيعة وقوة الإلزام الذي يتعلق بكل مجموعة من القواعد .

إن الصعوبة التي تواجه من يسعى الى تعريف مفهوم المؤسسة لا تتعلق فقط بكون هـذه الكلمة يمكن أن تطبق الى حدٍ ما على جميع حالات السلوك العامة والخاصـة ـ أو تلك التي تم تصديقها فقط بشكل صريح وفعلي من قبل أحد هيئات المجتمع المعينة بالإسم . ودون أن يعلق دوركهايم وأتباعه على هذا التمييز وضوحاً لا يتضمنه فإنهم يستعملون بالأحرى كلمة مؤسسة في المعنى الثاني ، في حين أن مؤلفين آخرين مثل بارسونز (Parsons) وكاتب هذه المقالة ، يأخذونها بالأحرى في المعنى الأول . من جهة أخرى ، إن اتباع دوركهايم ، بإشارتهم الى السمة الملزمة للمؤسسات وبتشديدهم على أنها لا تنظم فعلياً سلوك الأفراد إلا بشرط تحريك جزاءات تؤمن توافق هذا السلوك مع المعايير ، دفعوا الى اعتبار المؤسسة كمرادف لكل ضبط اجتماعي : كل ما هو اجتماعي يكون مؤسسياً ، بما أن كل ما هو اجتماعي يكون ملزمـاً وأن المؤسسة هي إلـزام اجتماعي فعّـال . وقد نجم عن ذلك أنهم صنعوا لأنفسهم ، كما أخذ عليهم ذلك غورفيتش (Gurvitch) ، مفهوماً جامداً بشكل مفرط و« مشيئاً » للحياة الاجتماعية .

ربما كان ثمة وسيلة لإزالة هذه الصعوبة على الأقل جزئياً ؛ وذلك في التشديد على **النظامية** وهي الخاصة الكاملة للمؤسسات . وبدلاً من الاقتصار على ترداد أنشودة ذات سمات فولكلورية منظمة مثل لآلىء العقد ، عالجها علماء الاجتماع التابعـون لدوركهـايم بصفتها مجمـوعات من القواعد أو بصفتها أنظمة معيارية . وعلى سبيل المثال ، تكون الممارسات الزواجية على علاقة مع القواعد المتعلقة بالعلاقات مع الأصول والفروع والحواشي ، وإقامة الزوجين وانتقال التركة . ثانياً ، كل « كمية من السمات » (مثل المؤسسات العائلية منظوراً إليها بمعنى واسع كفاية ، لكي يندرج في إطارها الزواج والبنوة والإقامة والإرث) تستند الى « كميات أخرى من السمات » ، مثل الحيازة والتبادل وانتقال الأموال والخدمات ، أي الوجوه **الاقتصادية** للحياة الاجتماعية ، أو أيضاً مع المؤسسات **السياسية** ، أي أيلولة السلطة وممارستها ، ليس فقط في العائلة ، ولكن كذلك في الجماعة الاقليمية ، أو أخيراً مع المؤسسات **الدينية** ، أي الوساطات مع ما هو مقدس . كما أنه ، فيما يتعلق « بمجتمع » المؤسسات الاقتصادية للمجتمعات الحديثة ، ثمة روابط أكيدة بين مؤسسة العقد والملكية الخاصة ووضع الأجراء (المعرّفة من قبل فيبر (Weber) باعتبارها وضع العامل الحر « شكلياً ») .

إذا كانت المؤسسات تقيم روابط من التبعية المتبادلة بين النشاطات المتنافرة ، يقتضي أن

تتساءل عن قوة هذه الروابط وبخاصة عن تماسكها . إننا ندرك حينئذٍ أن هذا التماسك أمر خلافي . هل تكون المؤسسات الاقتصادية متوافقة في المجتمعات الرأسمالية مع المؤسسات القانونية والسياسية والثقافية ؟ ثمة الكثير من النظريات حول الثورة ، ولا سيما الفرنسية والروسية ، اعتقدت أنها تفسر سقوط الأنظمة القديمة القائمة على التمييز الدقيق بين الأنظمة أو « الحالات » ، بواسطة « التناقض » البارز أكثر فأكثر بين منطق الانتاج الرأسمالي أو بصورة أعم تطلعات « البورجوازية الصاعدة » وقدم النظام العقاري الذي زاد من تفاقمه جمود التنظيم الحرفي ولا معقولية النظام الضريبي . كما أن شمبتر (Schumpeter) يعتقد أنه اكتشف في مجتمعاتنا « تناقضاً » بين النقد الاجتماعي وسلوك المثقفين والتنظيم الرأسمالي . إننا نجد تفسيراً مماثلاً لدى بل (Bell) ، الذي يعتبر أن الرأسمالية مهددة « بتناقض » مزدوج . فمن جهة ، ثمة تنازع بين التوجهات الثقافية وعلاقات الانتاج . ومن جهة أخرى ، قد تكون الثقافة الرأسمالية نفسها ممزقة حالياً بين توجيه متعي وبين توجه تقشفي وطهري .

يستنتج بلّ ، على أثر شمبتر ، من هذا « التناقض » ، أفول الرأسمالية . إن هذا التوقع قابل للنقاش لسببين على الأقل ، أولاً ، إنه يستند الى تحليل غير كافٍ للموارد الثقافية . ولكنه يتوكأ بخاصة على مفهوم « التناقض » القابل للنقاش ، المقتبس دون شك من الفلسفة الماركسية . فلا نستطيع أبداً الكلام بطريقة صارمة عن « تناقض » بين مجموعتين اجتماعيتين إلا إذا وجدت هاتان المجموعتان في وضع اللاعبين ذات النتيجة اللاغية . ولكن من الخطر الكلام على التناقض بالنسبة لمجموعات أو مؤسسات ، وليس أقل خطراً التشديد كثيراً على التماسك الداخلي للمؤسسات أو على الالتحام المتبادل للمؤسسات بالنسبة لبعضها البعض . لقد أصبحت النقاشات حول « العائلة الذرية » أكثر غموضاً بدل أن تتوضح بفعل الحكم المسبق الوظيفي القائل بأن متطلبات المجتمع الصناعي (ضرورة الحركية والتنافس بين المنتجين ، ضرورة تخصص وظيفي بين الأسر والمشاريع والمؤسسات التربوية) تأخذ في الحسبان تقلّص المجموعة العائلية الى الزوجين وأولادهم في سن متدنية . كما أن الكثيرين من علماء اجتماع التربية أو الصحة ، التي تستلهم الماركسية الجديدة ، يتصرفون وكأن البحث عن الكسب الوحيد ، هذا المبدأ الذي يعتبر شرعياً في المجتمعات الرأسمالية ، تكفي لتفسير خصائص مؤسساتنا المدرسية والاستشفائية . وأخيراً ، لقد تم بتعميم تعسفي والى حد ما عبثي ، تشبيه جميع المؤسسات بالمؤسسة الاصلاحية . إن « الاحتجاز » المنظم وفقاً لطريقة تنظيم السجون لا تسمح بتفسير السلوك المؤسسي بمجمله أكثر مما تسمح نظرية المجتمعية المفرطة بتحليل طبيعة التوافق وعملية الانحراف .

لكي نبدد الفهم « الوظيفي » غير المناسب لمفهوم المؤسسة الذي طالما شدد عليه غورفيتش ، يقتضي التنبه الى سلسلتين من المعطيات . تتعلق الأولى بنطاق « المؤسسات ـ المضادة » . لنتأمل ظاهرة الكبح التي حللت جيداً من قبل علماء اجتماع الصناعة . إن الكبح ـ وبخاصة عندما لا يظهر كانخفاض في النشاط ، وإنما بصفته تفشيلاً دائماً ومقصوداً لأوامر السلطة ـ يكشف وجود « تراتبية موازية » ، ربما « لمجتمع مضاد» حقيقي ، مبني تقريباً « بالمقلوب » بالنسبة للمخطط الرسمي المقرر من قبل قادة المشروع . إن الخطة الوضعية تنسب الى السلطة ـ المضادة سلطة معينة

للإشراف والمراقبة على المشغل . ولكن العمال يتبعون رفيقاً معيناً ، بسبب صفاته الشخصية (التي تشكل في مجموعها شعبيته) ، أو لأنهم يرون فيه ناطقاً باسمهم أو مدافعاً عنهم (على سبيل المثال ، إذا كان هذا الرفيق هو الممثل النقابي) .

إن المجابهة بين المجتمع الرسمي (المشروع والتراتبية) والمجتمع المضاد (مجموعة العمال ، النقابة ، « حزب الطبقة العاملة » ، بمعاييرها وقيمها ، ونظام التفريع الخاص بها) يمكن تفسيرها بوضوح بصفتها صدمة بين عالمين . متمأسسين كلاهما بنفس الصرامة : ولكن هذه الصدمة حصلت لأن بعض العمال ، غير الراضين عن المصير الذي صنع لهم ، كفوا عن التوافق مع المعايير التي فرضت عليهم من قِبل المجتمع الرسمي دون أن يتسنى لهم قول كلمة واحدة في إعدادها . وترفض المجموعة المعارضة تمأسس وضع قد يكرس خضوع العمال الأدواتي والرمزي « للرأسماليين » و« للإدارة » .

لنتفحص سلسلة ثانية من المعطيات ، التي لا تتعلق **بالمجتمعات المضادة** ، وإنما **بالأوضاع غير المأسسة** (أو غير القابلة للتمأسس) . ولكي نفهم هذا المفهوم ، قد يكون من المفيد اتباع لانسكي (Lenski) . يشكل كل وضع « رزمة » من الخصائص والعلاقات التي تتعلق بنفس الفرد وتضعه في مستويات مختلفة جداً عن تراتبية واحدة أو عدة تراتبيات للاعتبار والسلطة . لنتفحص العناصر الأربعة الآتية ، التي تساهم في تحديد هوية شخص معين بصورة إجمالية وفي تخصيص مكان له في المجتمع الأميركي : دخله ووظيفته وأصله الأثني ومستواه العلمي . إننا نلاحظ بين هذه العناصر ، أو على الأقل بين بعضها توافقاً أدنى . على سبيل المثال ، إن دخلاً مرتفعاً يكون مقترناً بصورة عامة ببعض الوظائف المعرّفة بمستوى مرتفع من المسؤولية والكفاءة . فضلاً عن ذلك ، إن الفرد الذي يحتل مراكز عالية جداً في مؤسسة معينة ، لا يكون جاهلاً بصورة عامة ؛ والجمع الإيجابي بين المستوى العلمي والوظيفة يكون أوثق أيضاً ، لو أننا ، بدل مواجهة مجموعة « المسؤولين » القادة للمؤسسة (الذين قد يكونون أحياناً ورثوا مركزهم ، أو اكتسبوه بالدسائس والانتخابات حيث لا يكون لمؤهلاتهم أية علاقة) لو أننا تفحصنا مجموعات التقنين والمهندسين الذين لم يكونوا قادرين على القيام بمهامهم لو لم تتم تهيئتهم مسبقاً في الجامعة أو المدارس المتخصصة .

إن « التبلور » كما يصفه لانسكي يمكن تفسيره فيما لو أخذنا في الحسبان بعض التمايزات ، المقتبسة عن جورج هومانز (George Homans) . وهكذا ، يمكن مواجهة كل نشاط من وجهة نظر الرضى الذي يمنحه ، مثل الرصيد الصافي بين الأكلاف والمداخيل . هذه الفئات المقتبسة من التحليل الاقتصادي لا تختص فقط بالخدمات والمنافع المالية التي يقدمها هذا النشاط عندما يتحقق والذي يكون مطلوباً الاستعداد المسبق لإنجازه . إن الأكلاف والخدمات لا تتقلص الى تدفقات ومخزونات مالية . يمكننا أن نميّز بين الأكلاف تلك التي يتم تحملها أثناء ممارسة النشاط نفسه (تعبه على سبيل المثال) بصفتها استثماراً ، والتي لا يمكن دونها أن يصبح الفرد مؤهلاً للوظيفة التي يشغلها . فلا هذه ولا تلك من فئتي الأكلاف هذه يمكن أن تخضع لتقييم دقيق ، بما أنها تفسح

المجال لعوامل خارجية . لنضف الأكلاف المتحملة لغايات **الاستهلاك** ، بمعنى أن الفرد إذا كان عليه أن يترك وظيفته ، فلا يتضرر من توقف النشاط، أو أن يكون الضرر ضئيلاً . إن جزءاً من هذه الأكلاف تتحمله الجماعة وفقاً لنظام للتأمينات معقد الى حد ما . كما أن الدخل الذي يحصل عليه مدير المؤسسة فضلاً عن أجره ، هو المكانة التي يستفيد منها خارج الشركة ، والاعتبار الذي تحظى به حياته اليومية . وهذا الدخل المادي والرمزي يعوّضه تقريباً الأكلاف التي يؤديها تحت شكل ساعات العمل في المكتب وأثناء السفر في الطائرة ، والأرق والضيق ، التي يمكن أن نسميها **الاستثمار** ، الذي راكمه رئيس المؤسسة خلال ممارسته لمهنته .

يكون الوضع « متوازناً » إذا قامت بين الأكلاف والعائدات الجارية ، الاستثمار والاستهلاك ، علاقة ثابتة تقريباً . تلك هي الحالة في بعض قطاعات مجتمعاتنا الحديثة ، ولكن من الواضح جداً أن كل الأوضاع التي تمنح لها أبعد بكثير من أن تكون « متوازنة » . بالإجمال ، إن الفرد الذي استثمر كثيراً في العلم لديه الفرص لأن يحصل فيها بعد دخلاً صافياً عالياً . وحتى لو كانت الاكلاف المرتبطة بممارسة المسؤوليات التي يسمح له تأهيله بممارستها ، مرتفعة جداً بصورة عامة بالنسبة له (سداد ، قرح معديّة) ، يبقى الرصيد إيجابياً : هل يستطيع المدير العام أن يبادل وضعه مع وضع كنّاس المصنع ؟ يمكن أن تكون مصادر هذا التوازن ظلامات قديمة جداً ، مرتبطة بأصوله الاجتماعية ، وبالشروط التي استفاد فيها المسؤول من التأهيل الذي سمح له اليوم بممارسة مسؤولياته . ولكن هذا الوضع يكون مقبولاً على الأقل بالنسبة لصاحبه كما أن المسؤوليات والحقوق والمزايا التي يتمتع بها تكون أمراً طبيعياً . عندما يتبلور عدد معيّن من العناصر لتكوين أوضاع « متوافقة » ، فيما يتعلق بمجموعة من العلاقات الاجتماعية ، نقول إن هذه العلاقات الاجتماعية تشكل مؤسسة .

لنفترض الآن أن **الاختلافات** ظاهرة تتجلى بين الأكلاف والعائدات . لقد عملت كثيراً لكي أحتل وضعي ، كما أن ممارسة المسؤوليات المرتبطة به تتطلب الكثير من الأناة والجهد . إلا أني لا أقبض كثيراً ولا أعتبر إلا قليلاً ، وليس لي أي قسط من القرارات التي ألتزم مع ذلك بتنفيذها حتى ولو لم أوافق عليها . ثمة احتمال كبير حينئذٍ أن أقدم على معارضة القواعد التي تحكم وضعي . ولنفترض أخيراً أن الأكلاف والعائدات التي ألاحظ تبايناً بينها ليست تلك التي لي فيها خبرة شخصية ومباشرة ، ولكن تلك التي أنسبها ، عبر « المقارنة الحسودة » الى هذا الشخص أو ذاك ، الذي اتخذه كمرجع ، والذي ينتمي أو لا ينتمي هو نفسه الى المجموعة التي أشكل واحداً منها . ثمة احتمال قوي للمراهنة بأني سأعتبر قواعد الأجر التي توزع المساهمات والعائدات ، قابلة للنقاش على الأقل وربما حتى غير شرعية . إن مثل هذه القواعد غير قابلة للتمأسس ، كما في حالة إيقاعات العمل مثلاً التي يأمر بها المهندسون من أجل التنظيم ، عندما ترفض من قبل العمال بصفتها اعتباطية وظالمة .

يمكن أن نفهم الآن **بطريقة معاكسة** ما يمكن أن يكون فيه مؤسسة ، يشمل هذا النطاق كل النشاطات التي تحكمها توقعات مستقرة ومتبادلة . وبمقدار ما يمنحه دوره من السلطة ، يستطيع

الفاعل أن يسعى للاستفادة لحسابه الخاص من المزايا التي يوفرها له دوره ؛ وإما أنه ، متخذاً كمرجع المسؤوليات التي يتحملها في تنفيذ مهمة معينة ، وليس نفسه بالذات ومصالحه الخاصة وأهواءه وأمزجته ، يميل عن المركز ليعطي أولية لمتطلبات المهمة ولوجهات نظر شركائه . هؤلاء الشركاء ليسوا بالضرورة مساوين له : يمكن أن يكون أقوى منهم وأكثر أهلية منهم . مع ذلك ، ثمة بعض الأوضاع ، وبالتحديد تلك التي تسمى قابلة للتمأسس ، حيث لا يمكن أن يلعب الدور إذا لم يقبل الفاعل بأن « يضع نفسه مكان الآخرين » . وتتوقف كل علاقة سلمية ومنتظمة ، إذا اكتشف أحد الأطراف بأنه « خاضع للمناورة » ومخدوع و« مستغل » من قبل الآخر .

تشكل كذلك المهن الحرة في مجتمعاتنا المرجع الأكثر ملاءمة لبناء نظرية التمأسس . كما أن العائلة كانت تتخذ دوماً كمرجع متميّـز من قبل علماء الاجتماع الذين كانوا يسعون لمعرفة كيفية مجتمعية الأفراد ، أي كيف يتعلمون السلوك المؤسسي . وبالفعل ، تكون تبعية الأولاد إزاء أهلهم في السنوات الأولى من حياتهم قوية جداً الى حد أن أنانية وقسوة هؤلاء الآخرين لا يمكن أن تعاقب بمغادرة الأولاد الذين « قد يذهبون الى مكان آخر يفتشون فيه » عن أهل آخرين . ليس ثمة تبادل تعاقدي بين الأهل والأولاد . قد يجدر بنا الكلام على التبعية ، وإنما تبعية ليست مرادفاً للاستغلال . إن ما يحقق المجتمعية الأولى ، أو كما كان يقول مونتيني (Montaigne) « تأسيس الأطفال » ، هو التدرب على القيم والممارسات المشتركة مثل اللغة وآداب السلوك والأخلاق . ولا ينفصل هذا التدرب عن استيطان هذه المبادىء العامة . ولكن يتعلق الأمر بتوجيهات عامة تماماً ، لا تكفي أبداً لوحدها من أجل ضمان انضباطية وإمكانية توقع جميع تصرفات الراشد . إن المجتمعية هي بالتأكيد جانب جوهري من التمأسس ، ونحن لا نرى كيف لمؤسسات مثل العقد أو الملكية أن تستمر . لو لم يرسخ فينا احترام مال الآخرين والكلمة المعطاة ، الى حد أن خرق هذه الأحكام يثير لدى المسؤولين عنها شعوراً بالخجل والذنب يردعهم عن التحرر منها .

ولكن الفتى نفسه المجتمعي « بشكل صحيح » لا يمتلك سوى جزء من التجهيز الإدراكي والعاطفي ، الذي يحتاجه الراشد لكي يتصرف بصفته شريكاً موثوقاً به وقادراً على إداء مسؤولياته التي تلقيها عليه الأدوار المختلفة التي يدعى لأدائها . إن دوركهايم ، عبر تشديده على التمييز بين الآداب المهنية والأخلاق العامة، أشار الى أهمية ومحدودية المجتمعية الأولى التي ، وإن سمحت لنا باكتساب حد أدنى من الإستقلال الذاتي ، لا تسمح لنا بمواجهة كل إلزامات البيئة التي نعيش فيها والظروف التي نتعرض إليها . فالأنظمة المعيارية ليست مناهج يرسخها فينا التدرب الأول بصورة نهائية . إنها قواعد اللعبة ، المرتبطة بمؤهلات الفاعل ، والتي تسمح له ببعض التحسينات التي يكون بعضها قانونياً في حين بعضها الآخر ليس كذلك . ذلك أن المؤسسات هي أنظمة معيارية ، حيث يكون تقييم التحسينات وتفسيرها أهم من التحسين نفسه .

إن مأسسة التصرف لا تتقلص الى المجتمعية وبخاصة الى المجتمعية الأولى . فما تعلمنا إياه هذه الأخيرة هي الاستعدادات التكوينية لموقف الثقة (أو الحذر) ، ولذلك ، على الرغم من صحة التحفظات السابقة ، يكون لمفاهيم المجتمعية واستيطان القاعدة ـ رغم الإساءات التي

تصنع بسببها ـ أهمية كبرى في نظرية المؤسسة . في الواقع ، تعمل نظرية المؤسسة بالتناوب مع نظرية الصراع الطبقي . إنها تفهم بعض الظاهرات أفضل من الثانية ، وبالتحديد العمليات الاجتماعية التي تستند الى **الثقة** ، حتى ولو لم يكن خطر الاستغلال مستبعداً . من الواضح مثلاً أن العلاقة الاجتماعية بين المهني وعميله يمكن أن تفسح المجال لاستغلال هذا الأخير من قبل الأول . ولكن هذا الاستغلال ليس من نفس طبيعة استغلال « البروليتاري » من مثل « الرأسمالي » . أولاً ، إن المرضى والأطباء لا يشكلون طبقتين ، ولكن إقامة علاقة دائمةبخاصة ، لا غنى عنها لنجاح العملية العلاجية ، لا يمكن أن تحصل إذا لم تبنى على أساس من الثقة . وقد نقول الشيء نفسه عن العلاقة التربوية أو العلاقة بين المحامي وعميله .

تعني الثقة أن لدي في بعض الظروف كل الأسباب لمعاملة الآخر ، ليس كعدو على الأقل حتى ثبوت العكس ، وإنما كشريك أو حتى كصديق . هذا الموقف لا يقوم على إحساس عاطفي وإنما على اهتمام واعٍ ، يسمح بإقامة علاقات تضامن بين المتعاونين أو الشركاء ، دون الوصول الى حد الذوبان أو حتى الألفة . إن السلوك المؤسسي هو سلوك مدني ، بمعنى أنه ، بتعبيره عن حكم مسبق بالثقة المتبادلة ، يقيم بين الشركاء علاقات منظمة ، لا يمكن المحافظة عليها إلا لأنها تهم أعضاء جماعة خاضعة للقوانين نفسها والطبائع نفسها . إن تعاليم مونتسكيو حول هذه النقطة كما حول غيرها ، توضح تعاليم علم الاجتماع الدوركهيمي .

هذه الملاحظات تتعزز بالطريقة التي يتم فيها **تعلّم** التصرف المؤسسي من قبل الفرد ، أو بالطريقة التي يتمأسس فيها التصرف على مستوى مجموعة معينة . لنتفحص الطريقة التي تم بواسطتها تمأسس العلاقات بين المقاولين الرأسماليين وأجراء الصناعة تدريجياً وجزئياً . ثمة سلطة تحكيمية فرضت على الفرقاء الموجودين التنكر للعنف الجماعي ، ودفعتهم الى استخلاص مناطق مصلحة مشتركة (ضمان العمال ، شروط الاستخدام ، معايير الترقي) ، يمكن أن تبنى تدريجياً في داخلها تدابير الاتفاق . لنتفحص الآن مثلاً آخر . إن « إعانة الفقراء » اعتبرت طويلاً بمثابة موجب ديني محض . لقد تغيّرت طبيعتها عندما لم تعد متروكة « لطيبة قلب » كل واحد منا ، وإنما تم تأمينها بواسطة أواليات الضمان والضريبة الملزمة . وفي الحالين ، تطور التمأسس انطلاقاً من تراضٍ خلقي وديني : التضامن الوطني والتفاوض الجماعي . لقد أنجزت على هذا الأساس مجموعةٌ من الحقوق والواجبات المصادق عليها اجتماعياً ، وقد قام بينها توازن مقبول بالنسبة لجميع فئات الشركاء الاجتماعيين .

● Bibliographie. — Bell, D., *The cultural contradictions of capitalism*, Londres, Heinemann, 1976. Trad. : *Les contradictions culturelles du capitalisme*, Paris, puf, 1979. — Durkheim, E., *Les règles de la méthode sociologique**. — Freud, S., *Totem und Tabu*, Leipzig/Vienne, H. Heller, 1913. Trad. : *Totem et tabou : interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, Paris, Payot, 1947, 1973; *Massenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationaler Psychoanalytischer Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du Moi », in *Essais de Psychanalyse*, Paris, Payot, 1927. — Goffman, E., *Asylums*, New York, Anchor Books, Doubleday & Co., 1961. Trad. : *Asiles, études sur la conduite sociale des malades mentaux*, Paris, Editions de Minuit, 1968. — Gurvitch, G., *Vocation actuelle de la sociologie. Vers une sociologie*

différentielle, Paris, PUF, 1950, 1963. — LENSKI, G. E., « Status crystallization : a non-vertical dimension of social status », *American Sociological Review*, 1954, XIX, 405-413. — MARX, K., *Manuscrits de 1844**. — MONTESQUIEU, C. de, *De l'esprit des lois**. — PARSONS, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951. — SCHUMPETER, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper & Brothers, 1942; Londres, G. Allen & Unwin, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — WRONG, D. H., « The oversocialized conception of man in modern sociology », *American Sociological Review*, avril 1961, 183-193.

المثقفون Intellectuels

يشكل المثقفون فئة منظورة جداً في مجتمعاتنا ، ولكن من الصعب حصر حدودها ووصف وظائفها على نحو وافٍ . والحق يقال ، إن العبارة حديثة نسبياً ، بما أنها ، حسب أغلب المؤرخين ، استعملت أولاً بالفرنسية ، وبشكل عادي اعتباراً من قضية درايفوس . بالطبع ، لقد وجد دائماً وفي كل مكان أشخاص عرفوا بأنهم أرجح عقلاً وعلماً أو تعلماً من المعدل الوسطي لمواطنيهم . كانوا يسمون في القرون الوسطى اكليريكيون «Clerc» ، وفي عصر الأنوار فلاسفة . لقد ورث مثقفونا المحدثون إذن تقاليد متناقضة ، تضاف الى تعقد مجموعة متنوعة جداً .

وما يعقد أيضاً الأشياء ، هو أن وظائف الاعلام والاتصال في مجتمعاتنا ، التي تخصص فيها مثقفونا لها أهمية خاصة وقد ابتذلت كثيراً . وبالفعل إن تطور القطاع الثالث والخدمات مشروط بتأهيل قسم متزايدٍ من المواطنين ، الذين يقضون وقتاً يتزايد طوله في المدارس والثانويات ومراكز التأهيل . فضلاً عن ذلك ، إن المنظمات الكبرى الحديثة ، باعتبارها تستعمل تشكيلة متنوعة جداً من المعارف التطبيقية ، تكون مستهلكة ، وأحياناً منتجة ، لبرامج البحث و « للبحث التنموي » . وأخيراً ، إن مجتمعاتنا ، بمقدار ما تطور فيها مفهوم معلمن جداً للشرعية ، تفسح مجالاً واسعاً للروح النقدية التي تتباهى بأنها لا تنحني أمام أية ممارسة أو أي مبدأ ـ بحجة أنها قد تكون متوافقة مع التقليد . يتمايز المثقف الحديث بتنوع واسع للأنماط الاجتماعية : عالم ، ولكن تقني كذلك ، خبير ولكن منظم كذلك ، مرب ومدرّب .

لقد بات أكثر صعوبة موضعة المثقفين في البنية الاجتماعية . إلا أن أول معيار يبدو غير قابل للنقاش إلا قليلاً . ففي المجتمعات التي تكون فيها نسبة الأميين كبيرة ، لا يتكلم الناس سوى لهجات إقليمية أو لهجات عامية (« لغات محلية » يكون مدى انتشارها ضيقاً بصورة عامة) ، فمعيار التعلم سهل الاستعمال . لكنه أقل سهولة بكثير في بلداننا حيث أغلبية الناس تقرأ وتكتب وتتكلم لغة واحدة ، وتفرقهم وسائل الإعلام في بيئة واسعة جداً للاتصالات . إن المرور على المدرسة أو الجامعة والتدرب الادراكي الموحد النمط نسبياً ، يشكلان حالياً الافتراضين الجوهريين لكفاءة فرد معيّن لإحدى الوظائف . إن كتلة الدارسين والجامعيين هي التي يمكننا أن نبحث فيها أولاً عن المثقفين . إلا أنه يتبيّن أن الحصول على الشهادات ليس نشاطاً غير مغرض ، فبين الوظيفة والشهادة (أو بشكل أوسع التأهيل الجامعي والمدرسي) ثمة رابطة وثيقة وإن معقدة ،

على الأقل في مجتمعاتنا . نحن مدعوون إذن الى الافتراض بأن المثقفين يوجدون عند المهنيين والمدرّسين ومسؤولي المنظمات العامة والخاصة . وفي هذه الحالة نستطيع الحديث عن المثقفين بواسطة **التأهيل** .

ولكن المثقفين منظوراً إليهم بهذا الشكل يبقون **مجموعة كامنة** . فثمة الكثيرين من حاملي الشهادات الذين يتمتعون بعد قضاء وقت طويل في الجامعات بأهلية أكيدة ، أو أنهم يمارسون مسؤوليات تقنية أو إدارية عالية جداً ، لا يدّعون صفة المثقفين ويفاجأون أو حتى أنهم يصدمون فيما لو نسب إليهم ذلك . إنهم يميلون الى تعريف مؤهلاتهم بطريقة محددة وعملية ، والى احتقار العموميات التي تغري الثرثارين والحالمين ـ وباختصار ، الذين يعتبرونهم المثقفين . ثمة إذن سلسلة ثانية من الخصائص ، متميزة عن الأهلية المقترنة بشهادة ، تكون ضرورية لتحديد مجموعة المثقفين ، لكي تفسر كيف يتحول الكامن الى منظم تقريباً . ذلك ما نسميه مع ادوارد (Edward shils) « القرب من القيم المركزية للمجتمع » ، التي تقدم له حدا أدنى من الوعي والهوية . هؤلاء المثقفون نسميهم مثقفين « بالموهبة » . من الواضح تماماً أنه يوجد بين هاتين المجموعتين أقساماً منفصلة (مثلاً ، المهني الذي يحتقر الأيديولوجيين) وأقساماً مشتركة (على سبيل المثال ، المدرّس الذي يشن حملة من أجل حقوق الانسان) .

يتميز كل مجتمع بعدد معيّن من الأفضليات الصريحة تقريباً ، ومن التوجهات المتماسكة الى حد ما ، التي تستخدم كمرجع للأفراد ، سواء بتوافقهم معها أو بمعارضتهم لها . وبما أنه ليس ثمة توجهات وأفضليات بقدر ما هنالك من أفراد ، فإما أن يندمج هؤلاء أو يتمايزوا ، يتماثلون أو يتواجهون مثيرين شرعية هذه المثل أو خداعها ، يمكننا القول إن هذه القيم لها بدءاً ، معنى في الجماعة ومن أجلها . إننا نتفق على اعتبار المثقفين ، الأفراد الذين ، بسبب تمتعهم ببعض الخبرة والأهلية في النطاق الإدراكي ، يظهرون كذلك اهتماماً خاصاً بالقيم المركزية لمجتمعاتهم . يظهر هذا الاهتمام في الالتزام بتشجيع قيم جديدة كما في التصميم على الدفاع عن القيم المكرّسة .

إن بعض الأهلية الإدراكية ، مضافة الى حساسية حادة تجاه القيم ، هما مجموعتا الخصائص التي نقترح تعريف المثقفين بواسطتها . يقتضي أن نضيف سمة ثالثة لتمييزهم ، تتعلق بالآداب التي يعلنون تمسكهم بها . لكل مجموعة مهنية آدابها الخاصة . ولكن فضلاً عن الموجبات **الخاصة** يعترف المهنيون بعدد معينٍ من المبادىء **المشتركة** ، مثل الإخلاص تجاه الزبائن ، وإضفاء المثالية على الغايات التي التزموا بمتابعتها . في آداب المثقف الغربي ، يحتل البحث عن الحقيقة مركزاً مرموقاً . هذا التعبير ملتبس ، وذلك لأن الحقيقة المقصودة يمكن أن تكون في الآن نفسه حقيقة العالم مثلما هي حقيقة الفيلسوف واللاهوتي ، وكذلك لأنها يمكن التوصل إليها وفقاً لقوانين الطريقة المنطقية ـ التجريبية أو إدراكها على أثر عملية تأويلية باطنية تماماً . فكلمة الحقيقة ليس لها المعنى نفسه بالنسبة للإنسان الوضعي المنطقي أو بالنسبة لفيكتور هيغو الذي يخلط تحت تسمية «المجوسي » الفنان والفيلسوف والنبي ـ وباختصار مختلف مجموعات الملهمين .

ولكن أياً يكن اتساع الاختلافات حول طبيعة الحقيقة وحول الطرق الأكثر ملاءمة للتوصل

إليها ، فإن كل مشارك في « النقاش الثقافي » عليه أن يحترم بعض قواعد « حسن السلوك » التي تعتبر مع ذلك ذات طبيعة أخلاقية أكثر من كونها أبيستمولوجية محضة . يعاب على المثقف إذا هو تاجر بالوثائق واختلق الوقائع ، ولجأ الى الحجج الشخصية ضد صاحبها بالذات (Ad hominem) . ألا تقتضي الفضائل ، مثل التحفظ تجاه الخصم ، واحترام المعطيات ، والاهتمام في التحقق ، سيطرة على الذات أريستوقراطية تحديداً ؟ هل يكون لديها فرص الاستمرار ، عندما يستعاض عن النقاش بين الأقران بممارسات إقناع موجهة الى جمهور معلوماته واسعة ولكنها هزيلة ، ولا يعير إلا انتباهاً متقطعاً وكيفياً للمسائل التي يناقشها المثقفون ؟

ذلك أن تزايد عدد المثقفين، وقبل كل شيء عدد المثقفين المؤهلين، أمر لا يقبل النقاش. إن عدد حاملي الشهادات والمهنيين يتزايد في كل مكان في الغرب تقريباً ـ وكذلك متوسط مدة الدراسة وإمكانية الوصول الى أعلى درجات التعليم بالنسبة لأفراد الأجيال القريبة العهد . صحيح أن المستفيدين يتوزعون بشكل غير متساوٍ بين مختلف الفئات الاجتماعية . ولكن بما أنهم يشكلون أعداداً متزايدة من التلاميذ والطلاب ، يصبح هؤلاء مدفوعين لأن يرغبوا ويطلبوا أو يلحوا من أجل التغيير في أسلوب ونمط التأهيل الذي يوزع عليهم . فيما يتعلق بالاهتمام بالقيم المركزية للمجتمع فإنه يتخذ أشكالاً مختلفة جداً وحتى متباينة جداً . إنه يرتدي شكلين رئيسيين أدركهما توكفيل بوضوح . فيما يخص الشكل الأول يمكننا الحديث عن العلمنة . فنتيجة لعملية ياريخية معقدة تحرر المثقفون الغربيون من وساطة الكنائس (ولا سيما الرومانية) ومن وصاية الدول . لقد طالبوا ، في شتى الأحوال ، باستقلالهم الذاتي بالنسبة للارثوذكسية الدينية وبالنسبة « لاعتبار المصلحة العامة » . ولكننا نستطيع الحديث كذلك عن النزعة الراديكالية . وبالفعل ، أصبح المثقفون نقاداً للنظام الاجتماعي ، أكثر فأكثر تصميماً . إن فعالية هذا النقد مسألة أخرى . ولكن سواء تبنوا توجهاً محافظاً أو حتى رجعياً (الايديولوجيا حسب كارل مانهايم -Mannheim) ، أو على العكس توجهاً ثورياً ، فقد ترك المثقفون في كل مكان تقريباً في الغرب (ودون شك في البلدان ذات التقليد اللاتيني والكاثوليكي أكثر منها في البلدان الأنكلو ـ سكسونية ذات الغلبة البروتستانتية) مسافة معينة بينهم وبين المجتمع البورجوازي الذي يعيشون فيه .

كان توكفيل يسمي القيم المركزية التي يلتزم المثقفون الغربيون بنشرها من تلقاء أنفسهم ، « الميول العامة والغالبة » : إن نفاد الصبر حيال كل تعسف ، والرفض العنيف لكل تراتبية غير مبررة بين الرتب والأوضاع ، يمكن أن تنتشر في بعض الظروف مثل نقطة الزيت وتثير اهتمام جميع طبقات المجتمع . ولكنها تستطيع كذلك أن تسلك دروب السرية . وفي الحالين يمثل المثقفون دوراً في هذه العمليات ، سواء كانت غير متوقعة وعنيفة أو بطيئة وغير محسوسة .

هل تشكل المجتمعات الديموقراطية اللاحقة للهزتين الثوريتين الفرنسية والأميركية ، التي يهتم بها توكفيل ، بيئة ملائمة بصورة خاصة لتطور « الميول العامة والغالبة » ـ ولا سيما الشغف بالحرية والمساواة اللتين جعل المثقفون أنفسهم ، حسب توكفيل ، دعاتها الفعالين جداً ؟ ينتزع تقسيم العمل الأفراد من الإلزامات التقليدية للمجموعة العائلية ومجموعة محل الإقامة . في المقابل

إنه يفتح لهم أبواب الدخول الى الأسواق غير الشخصية مثل سوق العمل ، حيث لا يعودون سوى أفراد يُستبدل آخرون بهم . إنه يخضعهم الى أواليات عامة ومجردة ليس لهم عليها إشراف حازم جداً ولا يتبينون اتجاهها بوضوح . إن المجتمعات الديموقراطية تغير طبيعة التبعية الاجتماعية ولكنها في حالات عدّة تجعلها أكثر حدّة .

يقتضي كذلك التساؤل الى أي حد تكون « الميول العامة والغالبة » للانسان الديموقراطي متوافقة مع تلك الخاصة بالمثقف . إن من بين « التقاليد » المختلفة التي يرتبط بها المثقفون ، حسب إدوارد شيلز ، يعتبر نقد النظام القائم الأكثر ثباتاً . كذلك ، ألا يعتبرون غالباً مخربين . ولكن هذا النقد الاجتماعي يكون غالباً محدوداً أو حتى مجاملاً كفاية تحت مظاهر قاطعة . يمكن أن يكون مستوحى من ميول نبيلة ولكن كذلك من الغرور ومن الضغينة - أو من حسابات الطموح الوقح . ولكن الاحتمال في أن يتصرف المثقف بصفته قريباً من القضايا العادلة بدل أن يكون « الفكر الذي ينكر دوماً » ، أو بصفته بكل بساطة مناوراً مستعداً لعمل أي شيء لكي يحظى بالهتاف ، لا يتعلق فقط بدوافع كل واحد ولكن بطبيعة المؤسسات والبيئة . لذلك نجد أنه في البلدان التي تكون فيها أغلبية المثقفين خلال فترة معينة من حياتهم المهنية على صلة وثيقة بالمؤسسة الجامعية ، يكون لأزمة هذه الأخيرة أهمية حاسمة على مجرى الحياة الثقافية . ويكون لدى آثار هذه الأزمة كل الفرص لأن تتضاعف إذا أخضعت وسائل الاتصال الجديدة في الوقت نفسه ، المثقفين الى الفئة من المثقفين التي تقبل أو ترفض وصولهم الى جمهور القرار والمشاهدين نتيجة الإشراف الذي تمارسه على وسائل الإعلام .

إن كل مثقف يسعى من ذاته لأن يعترف به من قبل أقرانه أو من قبل الجمهور (أو أحد قطاعات هذا الجمهور) . إن الاعتراف من قبل الأقران يسجنه في حلقة الخبراء والاختصاصيين . ولكن إذا كان ليبيدو المعرفة مجتمعاً ومفسداً غالباً من قبل الليبيدو المهيمن ، فإن إضفاء المهنية ، ولو بحدها الأدنى ، على التعليم والبحث ، يلزم المثقفين الذين يطمحون الى اعتراف أقرانهم ، ببعض التحفظ . ولكن عندما يسعى المثقف الى « الاعتراف به » عبر تكريس الجمهور ، فإنه يكون مستعداً غالباً لكافة التسهيلات . وحينئذٍ تكون قواعد السلوك الحسن (الاهتمام بالتحليل والتحقق ، والنقد « النزيه ») في خطر كبير يهددها بالغرق في متطلبات البيان والاقناع .

● Bibliographie. — Aron, R., *L'opium des intellectuels*, Paris, Calmann-Lévy, 1955; Paris, Gallimard, 1968. — Bell, D., *The cultural contradictions of capitalism*, Londres, Heinemann, 1976. Trad. : *Les contradictions culturelles du copitolisme*, Paris, puf, 1979. — Benda, J., *La trahison des clercs*, Paris, Grasset, 1927, 1975. — Benda, J., « Non-western intelligentsias as political elites », *in* Kautsky, J. H. (red.), *Politicol change in underdeveloped countries : nationalism and communism*, New York, Wiley, 1962, 235-251. — Bourricaud, F., *Le bricolage idéologique. Essai sur les intellectuels et les passions démocratiques*, Paris, puf, 1980. — Coser, L., *Men of ideas : a sociologist's view*, New York, Free Press, 1965. — Crozier, M., « The cultural revolution : notes on the changes in the intellectual climate of France », *Daedalus*, XCIII, 1964, 514-542. — Feubr, L. S., *The scientific intellectual. The psychological and sociological origins of*

modern sciences, New York, Basic Books, 1963. — GOULDNER, A. W., *The future of intellectuals and the rise of the new class*, Londres, Macmillan Press, 1979. — GRAMSCI, A., *Note sul Machiavelli, sulla politica e sulla stata moderno*, Turin, Einaudi, 1949. Trad. *in Cahiers de prison*, Paris, Gallimard, 1978 : « Petites notes sur la politique de Machiavel », vol. 3, Cahier 10 (XXX); *L'ordine nuova*, Milan, Edizioni Accademia, 1971. — LASCH, C., *The new radicalism in America, 1889-1963 : the intellectual as a social type*, New York, Knopf, 1965. — MANNHEIM, K., *Ideologie und utopie*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. : *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — MARX, K., *Manuscrits de 1844**. — SHILS, E., *The intellectuals and the pawers, and other essays*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1972; « The intellectuals : 1. Great Britain», *Encounter*, 1955, IV, 4, 5-16; « Ideology and civility : on the politics of the intellectual », *Sewanee Review*, 1958, LXVI, 450-480; « The traditions of intellectual life. Their conditions of existence and growth in contemporary societies », *International Jaurnal of Comparative Sociology*, 1960, I, 177-194; « The intellectuals in the political development of the new states », *in* KAUTSKY, J. H. (red.), *Political change in underveloped countries : nationalism and communism*, New York, Wiley, 1962. — THIBAUDET, A., *La république des professeurs*, Paris, Grasset, 1927; Genève, Slatkine, 1979. — TOCQUEVILLE, A. de, *L'Ancien Régime et la Révolution**. — WILENSKY, H. L., *Intellectuals in Labor Unions : organizational pressures on professional roles*, Glencoe, Free Press, 1956. — ZNANIECKI, F., *The social role of the man of knowledge*, New York, Columbia Univ. Press, 1940.

المجتمع الصناعي — Société industrielle

تأتي عبارة المجتمع الصناعي من الإرث السان سيموني (نسبة الى Saint Simon) ، قبل أن يلتقطها كونت (Comte) وسبنسر (Spencer) . واستعملت فيها بعد بمواجهة عبارة المجتمع الرأسمالي ومقترنة معها أو بديلاً عنها . وهي تملك مثلها مفهوماً تاريخياً ونشوئياً ملموساً حتى اليوم في المناقشات حول « المجتمع ما بعد الصناعي » .

إن استعمال النعوت (ما قبل الصناعي ، الصناعي وما بعد الصناعي) لوصف مجتمع معيّن لا يكون مبرراً تماماً إلا إذا افترضنا أن تراتبية النشاطات الاقتصادية تكفي لتحديد هوية المجتمع الذي تمارس فيه . وهكذا نقع مجدداً على الأطروحة الماركسية التي تعتبر أن « علاقات الانتاج » هي التي تشكل في نهاية الأمر ، النوع الذي يتعلق به « تكوّن مجتمع » خاص . ولكن دون الدخول هنا في المصاعب الخاصة بمفهوم « علاقة الانتاج » ، وبفكرة « المرجع الأخير » ، تكفي الإشارة الى أن مفهوم « الصناعة » أو « المجتمع الصناعي » ، ثم تعريفه بطريقة واسعة الى حد ما لرد تهم « الاقتصادوية » ، فضلاً عن ذلك ، إن نسبة السكان التي تعمل في كل نوع من النشاطات المعرّفة كلاسيكياً بالقطاع الأول (الزراعة والمناجم) ، والقطاع الثاني (الصناعة) ، والقطع الثالث (الخدمات) ، هي مؤشر يسمح بتمييز المجتمعات بطريقة بليغة ومعبّرة (راجع : C. Clark و Fourastié) . حينئذٍ يتصف المجتمع الصناعي بالأهمية المتراجعة للفلاحين وبالوزن الحاسم لعمال المصانع وبالمقاولين الرأسماليين . فيما يتعلق بالقطاع الثالث ، فإنه يطرح عدة صعوبات سنتفحصها فيما بعد ، في ما يتعلق بالمجتمع ما بعد الصناعي .

كيف نعرّف الصناعة ؟ في اللغة الفرنسية الكلاسيكية يدل التعبير على صفة أكثر مما يدل على

نشـاط . الصناعـة هي فن تنسيق الموارد ، واستعمـال الأدوات . وهذا الفن ليس مجـانيـاً ولا اعتباطياً . إنه يكلف وقتاً وجهداً . ولكنه يرد كذلك انتاجاً وربحاً . تكون الصناعة على تقاطع النشاط التقني والنشاط الاقتصادي . والانسان الصناعي ينسق الموارد التي تتوفر له : يحول المواد الأولية بواسطة الأدوات التي حصل عليها أو التي صنعها بنفسه . ولكن الانسان الصناعي يفكر بمنفعة هذا التنسيق وقيمة استعماله وبخاصة قيمته التبادلية ، اللهم إلا إذا كان فناناً كذلك .

ثمة إذن في كل مجتمع ، أناس صناعيون ينظمون إنتاجهم حسب عملية تنسيق مبتكـرة تقريباً ، وخاضعة هي نفسها لمعيار الفعالية . فالفلاح الذي « يرد » زيادة على بذاره ، والحرفي الذي يصنع شيئاً ما ، بطريقة أسرع ، فيحسنه ويجمله ، هما إنسانان صناعيان . ولكن وجود أشخاص صناعيين في مجتمع معيّـن لا يكفي لوصفه بالصناعي . وإلا ، ينبغي الاعتراف بهذه الصفة لجميع المجتمعات الانسانية . والحال أنها ليست مطبقة إلا على المجتمعات الغربية الحديثة وتلك التي اقتفت أثره هذه المجتمعات في مختلف أنحاء العالم .

يتطلب **التصنيع** عدة تنسيقات للعوامل ، من الصعب التمييز فيها بين الأسباب أو الشروط وبين نتائجها وآثارها . يتعلق التنسيق الأول بالعلاقات بين العلم والتقنية . ولكن الصورة التي عممها كونت (علم فتبصر ، تبصر ففعل) لا توضح إلا بشكل جزئي جداً العلاقات بين العلم و لتقنية . ثمة اكتشافات كثيرة صنعها حرفيون ، ولا يمكن اعتبارها بمثابة « تطبيق » « لاقتراحات علمية » على « مسائل عملية » . إنها تتعلق « بالحرتقة » (Bricolage) وبطريقة « التجربة والخطأ » أكثر مما تتعلق« بالطريقة العلمية » بحصر المعنى . أما فيما يتعلق بتطبيقاتها ، فقد أدت أحياناً الى نتائج ، لم يكن لدى المخترعين أية فكرة عنها . ولكن أياً يكن تنوع نتائجها . فإنها تظهر هذه السمة المشتركة (على الأقل تلك التي ستتوطد لاحقاً وتتجسد في فهرس التقنيات) كونها تؤثر على **إنتاجية العمل** . تميل التقنية الى التميّـز عن العلم « الصرف » ، عندما يعترف بها كوسيلة فعالة لتوفير الجهد ولزيادة الانتاج . لقد قلّـص الذرائعيون ، ولا سيما برغسون (Bergson) ، العلم الى معالجة مهتمة بالمادة بواسطة الذكاء الذي يتلاءم معها بصورة كاملة حتى لا تعود تفعل شيئاً أبداً غير إخضاعها لتمتعنا ولتملكنا . وما هو مؤكد أن تصنيع مجتمـع معيّـن يفترض أن يتم الاعتـراف **بإمكانية** « تطبيق » أو استعمال معارفنا عـن الطبيعة الفيزيائية في تنظيم الانتاج ، أي تحسين انتاجية العمل ـ حتى وإن لم يكن ممكناً الاعتراف للعلم بغايات غير ذرائعية ونفعية .

كذلك يستنـد **تصنيع المجتمـع** على تنسيق مبتكـر بين نشـاطات الاستهـلاك ونشاطـات الانتاج . ولا يقيّـم ارتفاع الانتاجية فقط في وحدات الانتاج التي حصل فيها . فله نتائج اقتصادية واجتماعية شاملة . يخفض كلفة الوحدات المنتجة ، ويمنح العامل ، بواسطة تزايد الانتاج الذي يجعل ذلك ممكناً ، الخيار بين تخفيض وقت عمله (وزيادة وقت الراحة) ، أو زيادة (وتنويع) استهلاكه . يمكن تقييم آثار التصنيع عبر آثاره على استهلاك العناصر الاقتصادية .

يمكننا أن نستخلص من هذه الصيغة نتائج خاطئة ، ناقشها دوركهايم في كتاب **تقسيم العمل الاجتماعي** . ولأن درجة تصنيع المجتمع يؤثر بشكل ظاهر ، وبطريقة إيجابية بصورة عامة ، على

حجم الأموال والخدمات التي نستهلكها . نستنتج ، ولكن خطأ ، أنه كلما كان المجتمع مصنعاً كلما ارتفعت رفاهية الأفراد الذين يؤلفون هذا المجتمع . يدحض دوركهايم هذه الأطروحة ، من خلال ملاحظته أن التقدم الاقتصادي بواسطة التخصص في المهام ليس غرضاً يتم السعي اليه بوعي من قبل الأفراد ، ذلك لأن التقدم الاقتصادي لا يبدو أن له نهاية محددة ، في حين أن السعادة (المميّزة مسبقاً عن اللذة والرغبة) تتضمن التحفظ والحدود . ثمة عدة اعتراضات ينبغي أن تثنينا عن الخلط بين الرفاهية والتصنيع . أولاً ، إن مستوى الاستهلاك ليس سوى مؤشر تقريبي جداً عن الرفاهية ، خارج كل نقاش فلسفي حول طبيعة اللذة المقابلة للسعادة . ثمة مجال للتمييز بين الأموال والخدمات بناء لطبيعتها (مادية وغير مادية) وبناء لطرائق استهلاكها (خاص أو عام) . فضلاً عن ذلك ، إن مستوى الاستهلاك الوسطي حتى ولو كان مضطرداً ، باعتباره محصلة مجمعة جداً ، يمكن ألا يكون مرضياً لكل الناس ، والى حد ما ، يمكن ألا يكون مرضياً لأحد . في الواقع ، إن عملية التصنيع هي خارجية المنشأ . يمكن لظرف عارض أن يطلقها ، أو على الأقل أن يسهلها كثيراً، مثل تزايد المعادن الثمينة بعد اكتشاف أميركا . فهي إذن ليست مرادة دوماً وإذا كانت كذلك من قبل البعض فليس الأمر كذلك بالنسبة للجميع ـ يمكن لقادة سياسيين أو لمقاولين طموحين أن يفرضوا على جمهور سلبي أو متردد أسلوباً جديداً للحياة وتقنيات جديدة للانتاج . وأخيراً ، إن نتائج العملية ، تفوت ، ساعة انطلاقتها بصيرة أقوى الناس تبصراً .

إن ما يميز المجتمعات الصناعية ، هو أنه حتى لو كانت توقعات المنتجين فيما يتعلق بطلب المستهلكين خاطئة في الغالب ـ حول دخل هؤلاء الأخيرين ، وحول نزعتهم للمصروف أو للتوفير ، بالنسبة لنوع معين من الانتاج وبالنسبة لمستوى معين من السعر ـ، وحتى لو كانت ، على العكس ، توقعات المستهلكين خائبة تكراراً ، وبالتحديد فيما يتعلق بالسعر الذي يقدم فيه المنتجون إنتاجهم ، ثمة ترابط مؤسساتي قوي بين هاتين الفئتين من الفاعلين والمعطيات . لا يمكن للمنتج أن يتكل على القوة « ليصرّف » منتجاته التي لا يريدها الزبون . ولا يمكن للمستهلك أن يثير « حاجاته الطبيعية والضرورية » لكي يسلّم مجاناً أو بالأسعار التي قررها ، الأموال والخدمات التي يحتاج إليها .

إن المجتمع الصناعي ، **في نمطه الرأسمالي** ، يتيميز بنمط الوساطة التي يقيمها بين مختلف فئات العناصر الاقتصادية . تقوم هذه الوساطة على (وبين) **الأسواق** ، أكثر مما تقوم على القرار السياسي . فليسوا ، القادة السياسيون أو الموظفون ، هم الذين يحددون قيمة الانتاج وتوزيعه . إن المحاولات التي أوحى بها كولبير (Colbert) تبقى ذات فعالية وأهمية محدودتين . إنها تتعلق بالتسلح والقطاعات الأكثر تقدماً التي تحتاج الى تدرب كبير ، أما المجالات التي يظهر فيها تأخر إزاء المنافسة الأجنبية ، فهي لا تزعم أنها تدير ، ولا حتى تراقب مجمل الصناعة . إن ما يميز المجتمع الصناعي هو أن المنتجين والمستهلكين يفترض فيهم التصرف كأفراد عاديين ـ يتحركون ، حقاً ، تحت مراقبة السلطات القضائية والتنظيمية . وتميز عقيدة سان سيمون بين « حكومة الأشخاص » و« إدارة الأشياء » . الأولى يتصف بها « المجتمع العسكري » ، ويتصف بالثانية « المجتمع الصناعي » . إن عبارة « إدارة الأشياء » غامضة بمقدار ما توحي بصورة « اليد الخفية » التي قد

تحول الفاعلين الاجتماعيين الى أشياء لتخضعهم الى حركتها العنيدة . ولكنها مقبولة تماماً ، إذا كانت تعني أن الانسان الصناعي يدير أو « ينظم » نشاطاته لكي يتبادل ثمارها (منتجات أو خدمات) . إن قيمة التبادل المحددة باعتبارها حاصل الكلفة / العائد تقيّم في الأسواق ، أي في أماكن مرور حيث الشرط الوحيد المفروض على الشارين هو أن يكونوا مليئين ، وعلى البائعين أن يسلموا في المواعيد والآماد المتفق عليها المال أو الخدمة مقابل البدل الذي ينتظرونه . إن صفقة كهذه تفترض **وسيطاً** مقبولاً بنسبة توسع السوق التي يتداول فيها ، هذا **الوسيط** هو النقد .

إن السوق والعقد والنقد هي الشروط المؤسساتية للتبادل بين فرقاء المجتمع الصناعي . يظهر إذن أنه من المستحيل تقليص الصناعة الى بعدها التقني وحده . ويفترض تطور انتاجية العمل ميوعة عوامل الانتاج . كما أن الضبط ، حتى ولو كان ناقصاً جداً ، بين الانتاج والاستهلاك يفترض تدفقاً مستمراً للمعلومات بين فئات العوامل المختلفة ، التي لا تتعلق فقط بأفضلياتها الحالية وإنما بتوقعاتها كذلك . لا يمكن أن تتحقق هذه الشروط إلا في مركّب مؤسسي يحمل في آن معاً طابع المنطق الخاص بنظام صناعي والخصوصيات التاريخية التي تميز مختلف « التشكيلات الاجتماعية » .

منذ انخراط البولشفيك في عملية التصنيع الكثيفة ، ثمة سؤال مطروح لم يواجهه علماء الاجتماع حتى ذلك الحين . أليس ثمة سوى نوع واحد من المجتمع الصناعي ، وهو ذلك الذي تطور في الغرب والذي انتشر فيما بعد في أوروبا الشمالية الغربية والولايات المتحدة ، الى جميع أنحاء العالم تقريباً ، بنجاح متفاوت ؟ أم ينبغي الحديث عن نوعين واحد « رأسمالي » وآخر « اشتراكي » للمجتمع الصناعي ؟

للإجابة على السؤال ، يقتضي إجراء تقييم نقدي للنتائج الصناعية في البلدان « الاشتراكية » . ودون الدخول في نقاش يتجاوز إطار هذه المقالة ، ثمة ثلاث ملاحظات تخطر في البال . أولاً ، لم يقم التصنيع السوفييتي على فراغ . ففضلاً عن أن روسيا القيصرية كانت تملك أكثر بكثير من نواة الجهاز الانتاجي ، كان شعار التخطيط الستاليني في سنوات 1930 هو : « اللحاق بأميركا ، ثم تجاوزها » . ثانياً ، إن الترابط بين نشاطات الاستهلاك ونشاطات الانتاج ، يتأمن في الأنظمة الاشتراكية بواسطة أواليات مختلفة تماماً عن تلك التي تحكم الاقتصاد الغربي . يمكننا الحديث عن « الأسعار » و« الأسواق » في الاتحاد السوفييتي . ولكن هاتين العبارتين ليس لهما نفس المعنى الذي لهما في ألمانيا الفدرالية أو في الولايات المتحدة . حتى ولو كانت المنافسة الصرفة والكاملة ليست سوى نمط مثالي ، فإن السعر لا يرتبط في الاقتصاديات الغربية لا بمعايير شبه علمية (وقت العمل الضروري اجتماعياً) ولا بأمر بيروقراطي . إنه يأخذ بعين الاعتبار الطلب الوسيط والطلب النهائي . إنه يستبق - مع المخاطر المرتبطة بهذه الاستباقات - عدداً كبيراً من قرارات الفاعلين الفرديين أو الجماعيين ، التي لا يسيطر عليها إلا بشكل ناقص هؤلاء الذين يحددون سعر العرض . وأياً تكن مزايا كل نظام ، يبدو صعباً عدم الاتفاق بأنهما مختلفين . صحيح أن كلاهما يسعيان لتحسين انتاجية العمل - ولكن وفقاً لمنطق ولطرق لا تسمح لأحاديث المشتركة المعلنة بدمجهما إطلاقاً .

هل سيتم تصنيع «العالم الثالث» و« العالم الرابع» وفقاً لتصاميم « اشتراكية » أم وفقاً لتصاميم « رأسمالية » ؟ يصبح السؤال أكثر غموضاً عندما نتكلم على « اشتراكية » في إطار معيّن ، إذ إننا ندخل في المناقشة ضمنياً الى حد ما ، مراجع سياسية . وبالفعل ، تتميّز « الاشتراكية » في بلدان « العالم الثالث » أو « العالم الرابع » قبل كل شيء ، باعتبارها نظام الحزب الواحد ، الذي يعتبر بأنه الوحيد القادر ، في « فترة التراكم الأولي لرأس المال » على تجييش الطاقات ولجم الأنانيات .

إن السؤال الكامن وراء هذه النقاشات هو معرفة ما إذا كانت الصيغة الرأسمالية هي الشكل الوحيد المعقول للمجتمع الصناعي . ليس ثمة جواب « علمي » على هذا السؤال . لا يمكننا إلا أن نقدم حججاً متنوعة القبول . إذا كان الجواب لصالح الرأسمالية ، نقرر أن المجتمع الصناعي تطور أولاً في المركب المؤسسي للرأسمالية (السوق ، والعقد والتملك الخاص لوسائل الانتاج) . وإذا كان الجواب لصالح السلبية ، نقول إن نقص الأسواق تحديداً والتفاوت بين المتعاقدين والاستئثار والملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي التي تمنع تصنيع البلدان النامية ، والتي ستؤدي ربما الى نهاية التصنيع في البلدان المصنعة قديماً .

إن المدافعين عن المفهوم الرأسمالي للتصنيع يقدمون حينئذٍ حجة ثانية وهي أن : التصنيع يكون عملية لا مركزية لا يمكن أن تحكم بفعالية من قبل إدارة واحدة للتقرير وللتنفيذ . وفيما يتعلق بعمليات دقيقة ـ من أجل إستدراك تأخر قطاعي ـ يمكن أن يكون تدخل الدولة عبر الإدارة المباشرة ، فعالاً . ولا يعود كذلك عندما نطمح الى مده على مجمل الاقتصاد . كما أن الفرق بين الصيغة « الاشتراكية » والصيغة « الرأسمالية » للتصنيع يرتبط بخاصية التكون اللامركزي لوسائل الانتاج وإدارتها الى حد ما أقل مما يرتبط بنمط تملك وسائل الانتاج . يبقى عندها أن الإدارة اللامركزية لوسائل الانتاج ذات الملكية العامة ، تطرح صعوبات لا ينسى المدافعون عن التصنيع الرأسمالي الإشارة إليها .

أخيراً ، إذا كنا نواجه كل هذا العناء للتمييز بين المجتمع الصناعي والمجتمع الرأسمالي ، فذلك لأنهما يتشاركان كلاهما في الشوائب نفسها . قد يكون كلاهما وبالجوهر ، مستغلين ومدمرين . إن الحجة القائلة بأن الكسب الرأسمالي ينحصر في « استغلال » العامل والأجير بشكل أعم ، هي أحد النقاط العامة في الأيديولوجيا الاشتراكية . ولكنها نقلت من صعيد « الطبقات » الى صعيد الأمم والدول . إننا نجدها في النظريات التبعية التي تقول إن « أطراف البلدان النامية « مستغلة » من قبل بلدان « المركز » المصنعة . والاستغلال على المستوى العالمي ، يكون حافزاً للتصنيع ، وليست الرأسمالية شيئاً أكثر من التركيب المؤسسي لهذا الاستغلال . ولكن الاستغلال لا يتعلق فقط بالعامل الانساني . إذ يذهب الاستغلال حتى التدمير . فالموارد الطبيعية غير المتجددة تكون مدعوة الى زوال قريب بفعل النهب للكرة الأرضية وللحياة نفسها ، من قبل الانسان الصناعي . ينقض هذا النهب على المناجم وعلى جوف الأرض ، وعلى عناصر مثل الهواء والماء الملوثين بنفايات المصانع ، والريف الذي تبشعه المدنية ، والى حد ما ، على ديمومة الجنس البشري عبر التهديد النووي سواء المدني أو العسكري .

يقدم حماة البيئة الأكثر جذرية ، التصنيع ، على أنه آلة جهنمية هي في طريق التحول ضد الانسان نفسه وحلمه الحضاري . وهو ، بالمعنى العميق للكلمة ، يشوه طبيعته ، وبتشويهه يحقره . وكما أن أيديولوجيات حماة البيئة معادية للصناعة ، فإن الأيديولوجيات المعادية للصناعة هي بصورة عامة معادية للغرب ومناصرة للعالم الثالث . ولكن هذه التغطيات المعقدة لا تسمح بدمج كل الصيغ المعادية للرأسمالية مع تلك المعادية للصناعة ، وبالفعل ، إن تطور المجتمع الصناعي والعبور الى ما سمّاه بلّ (Bell) المجتمع ما بعد الصناعي يعيد طرح مسألة الصلة بين الرأسمالية والتصنيع ، حتى في مجتمعاتنا . إن الوقائع التي يلقي عليها بلّ الأضواء تتعلق قبل كل شيء بنمو القطاع الثالث وسط القوى العاملة وبتكثيف أنظمة التعليم والتأهيل ، وبتحوّل أواليات المراقبة والقيادة في المشروع . لقد تفجر دور الرأسمالي التقليدي ، المالك والمدير للمؤسسة ، إلى أدوار متعددة : التقنيون والمهندسون والباحثون وموظفو الأطر والإدارة ، والتجار والممولون والمساهمون في رأس المال . لم تعد المؤسسة الرأسمالية مملكة لتصبح نظاماً متعدد الرؤوس . إن قيم الريع والربح أصبحت عرضة للنزاع أكثر فأكثر ، من الخارج من قبل مفكرين متأرجحين وليس لهم موقع ، ومن الداخل من قبل بعض الأطر ، وبعض مكاتب الدراسات التي تشعر أنها في ضيق ، وتطالب بأن تؤخذ بعين الاعتبار « الأعمال الخارجية » ، السلبية بخاصة في نظرهم ، بالنسبة للمشروع الرأسمالي . في مادة « الأكلاف الانسانية » للتلوث والتبذير .

إن تفسير هذه الوقائع أمر صعب . هل تبشر بقطيعة جذرية بين المرحلة الرأسمالية لتاريخ مجتمعاتنا والمراحل اللاحقة ؟ وهل يمكن للرأسمالية التي تعتبر نمطاً غير عام لتملك وسائل الانتاج ، أن تستمر في مجتمعاتنا حيث تتراجع حصة النشاط الصناعي ؟ هل ينبغي توقع عصر من الإضطرابات حيث تصبح الاعتراضات على التصنيع الرأسمالي أكثر فأكثر قوة ، دون أن تتوصل أشكال غير رأسمالية للتصنيع الى الظهور والى التأصل ؟ وبما أن عالم الاجتماع ليس بالضرورة نبياً وبأن أشباه الأنبياء ليسوا في الغالب سوى أيديولوجيين مموهين ، يبدو من التعقل ترك هذه الأسئلة معلقة . ثمة واقعتان مع ذلك ، ذات وضوح ومدى متفاوتان تماماً ، يستحقان الإشارة إليهما . إنها أولاً ، الصلة بين المعرفة والتقنية والأخطار التي تنجم من ذلك على المعرفة نفسها . ثانياً ، ولكن هذا المقترح الثاني يستدعي مزيداً من التحفظات ـ أياً يكن نمو والتمركز المتزايد للمختبرات ومراكز البحث أو مكاتب الدراسات ، وعلى الرغم من تمركز مؤسسات التسليف وبإشراف الدولة عليها ـ إن انتشار واستقرار التجديدات التكنولوجية القابلة للتأثير على بنية الأكلاف وحجم الانتاج وتوزيع العائدات ، تنجم عن انتشار لا مركزي بشكل واسع ، وليس عن النقل التسلسلي والإرادي لـ تعليمات والأوامر انطلاقاً من قمة الهرم السياسي .

• Bibliographie. — Aron, R., *Dix-huit leçons sur la société industrielle*, Paris, Gallimard, 1962; *La lutte des classes. Nouvelles leçons sur les sociétés industrielles*, Paris, Gallimard, 1964. — Bell, D., *The coming of post-industrial society. A venture in social forecasting*, New York, Basic Books, 1973. Trad. : *Vers la société post-industrielle*, Paris, R. Laffont, 1976. — Bergson, H., *Les deux sources de la morale et de la religion*, Paris, F. Alcan, 1932; Paris, puf, 1965. — Che-

VALIER, L., *Classes laborieuses et classes dangereuses à Paris pendant la première moitié du XIX^e siècle*, Paris, Plon, 1958, 1959. — CLARK, C., *Conditions of economic progress*, Londres, Macmillan, 1940. Trad. : *Les conditions du progrès économique*, Paris, PUF, 1960. — DAHRENDORF, R., *Soziale Klassen und Klassenkonflikt in der industriellen Gesellschaft*, Stuttgart, Ferdinand Enke, 1957. Trad. : *Classes et conflits de classes dans la société industrielle*, Paris, Mouton, 1972. — DURKHEIM, E., *De la division du travail social**. — FOURASTIÉ, J., *Le grand espoir du XX^e siècle*, Paris, PUF, 1952, Paris, Gallimard, 1963. — LANDES, D. S., *The Unbound Prometheus ; technological change and industrial development in Western Europe from 1750 to the present*, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1969. Trad. : *L'Europe technicienne : révolution technique et libre essor industriel en Europe occidentale de 1750 à nos jours*, Paris, Gallimard, 1975. — MARX, K., *Le capital**. — MERTON, R. K., *Science, technology and society in seventeenth century England*, New York, Howard Fertig, 1970 (1^re édition, 1936). — NDVE, A., *The soviet economy, an introduction*, New York, Praeger, 1961. Trad. : *L'éconamie soviétique*, Paris, Plon, 1963. — TOURAINE, A., *La société post-industrielle*, Paris, Denoël, 1969 ; *Praduction de la société*, Paris, Seuil, 1973.

المجتمعية Socialisation

إن تاريخ كلمة المُجتمعية متعرج . يبدو أنها نتجت عن معنى مغلوط ارتكبه جيدينجز (Giddings) في اعتماد كلمة (Socialization) بالانكليزية كترجمة لفكرة «Vergesellschaftung» (الدخول في علاقة اجتماعية) ، المركزية في عمل جورج سيمل (Georg Simmel) . وأياً يكن الأمر ، تنتمي الكلمة الى المفردات الكلاسيكية لعلم الاجتماع منذ عام 1937 تاريخ ظهور الموجز في علم الاجتماع لسوترلاند (Sutherland) و (Woodward) . إنها تشير الى عملية تمثل الأفراد في المجموعات الاجتماعية المركزية لدى دوركهايم (راجع مقالة دوركهايم) .

أما اليوم فقد أصبحت فكرة المجتمعية عنواناً سهلاً . إنها تشمل الدراسات المتعلقة بمختلف أنماط التدرب التي يخضع (لها الفرد ولا سيما في سنه المبكرة (التمرينات اللغوية والإدراكية والرمزية والمعيارية الخ .) تسعى بعض هذه الدراسات الى وصف المراحل الخاصة ببعض العمليات الأساسية للمجتمعية التي تعتبر وكأنها مستقلة عن الثقافات والأوضاع الاجتماعية الخاصة . تلك مثلاً حال دراسات بياجيه (Piaget) حول تكوّن الحكم الخلقي لدى الطفل ، أو بعض أعمال كوهلبير (Kihlberg) . ولكن الجزء الأكبر من الأعمال التي تتناول المجتمعية تتبنى رؤية مقارنة . يمكن أن يكون أساس المقارنة وطنيا كما عند هاجن (Hagen) وإنكيلز ([illegible]cles) وباي (Pye) وماكليلاند (Mecleli nd) أو ألمون (Almond) وفربا (Verba) . هذه الدراسات التي أجريت بخاصة في سنوات الستينات ، تتساءل حول أثر القيم المنتقلة عبر التطبيقات التربوية على تصرفات وتمثلات الراشدين . تظهر غالباً وكأن حافزها فرضية كانت شائعة في هذه الحقبة من النمو ، حيث احتلت « النزعة التنموية » مكانة مهمة : إنها الفرضية المستوحاة من فيبر (Weber) التي تعتبر أن التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يرتبط بالقيم المستبطنة من قبل الأفراد ، وانطلاقاً ، من العمليات المجتمعية (راجع مقالة التنمية) .

وقد رأينا هكذا ، ظهور وتمأسس الاختصاصات بشكل واسع جداً : أصبحت المجتمعية السياسية موضوعاً متميّزاً للبحث . وفي العقد التالي ، انتقلت اهتمامات الباحثين . لقد حكم على العمليات المجتمعية بأنها جديرة بالانتباه وبخاصة كونها تبدو أنها تقدم مفتاح المحافظة الديمومة من خلال الأجيال الطبقية وبصورة أعم التمايزات الاجتماعية . (الطبقات الاجتماعية ، الفئات الاجتماعية ـ المهنية ، الجنس) . ولكي نأخذ مثلاً من بين مئة بذل عالم الاجتماع الانكليزي جهده ليبيّن أن التدرّب على ما يسميه «لغة السليمة » ، أي اللغة المتسمة بتمييز جيد بين علاقات الوصل والعطف ، بواسطة الاستعمال السهل والدقيق للصفات والحروف وبنحو معقد ، كان مقتصراً على الطبقات العالية ، مانحاً إياها تقدماً مهماً في التنافس المدرسي ، رغم أن « اللغة السليمة » لا يمكن بالتأكيد اعتبارها في المطلق أغنى من اللغة « الشعبية » .

ليس وارداً هنا تقديم حساب ختامي بالدراسات المتعلقة بالمجتمعية ، من جهة أولى لأن هذه الدراسات لا تحصي ، وهي متنافرة في تصورها وذلك لأنها تجيب على حوافز واهتمامات متنوعة غير متوافقة دوماً في نتائجها وقليلة التكامل من الناحية النظرية ، ومن جهة ثانية لأن المقترحات الأهم حول الظاهرات المجتمعية لا توجد بالضرورة في الأدب ، موضوعة رسمياً تحت هذا العنوان . إننا نفهم بسهولة لماذا . إن كل عملية اجتماعية تقوم على أشخاص متحركين ، ولا يمكن لأفعال هؤلاء الأشخاص أن تحلل بصورة عامة . إذا تجاهلنا عمليات التدرب ـ المجتمعية ـ التي خضعوا لها . ذلك يعني أن كل دراسة سوسيولوجية لديها الفرص في أن تتضمن معلومات أو مقترحات مفيدة الى حد ما حول الظاهرات المجتمعية .

وبدل محاولة تقديم كشف حساب مستحيل عن الدراسات حول المجتمعية ، ربما كان أكثر فائدة التساؤل حول بعض المسائل العامة التي تثيرها ضمناً أو صراحة فكرة المجتمعية نفسها ، وكذلك الأدب حول المجتمعية . وربما كان السؤالان الجوهريان هما التاليان :

1 ـ ما هو التمثل الأكثر ملاءمة للعمليات المجتمعية ؟ هل يمكننا إدراكها أساساً باعتبارها عمليات إعداد يقوم العنصر الاجتماعي بواسطتها ، تحت تأثير البيئة ، بتسجيل واستبطان « الإجابات » التي تكون مناسبة لإعطائها لمختلف الأوضاع التي يمكن أن يصادفها . ستناقش هذه المسألة بالتفصيل . ولكن من المهم الإشارة من بدء اللعبة أن مخطط الإعداد لا يمكن أن يقدم مفتاح تصرف الفاعلين الاجتماعيين إلا إذا افترضناهم مواجهين بجملة جاهزة من الأوضاع التكرارية .

2 ـ ما هي حصة الآثار المجتمعية في تفسير الظاهرات الاجتماعية ؟ وبما أن هذا السؤال ليس له سوى معنى محدد ، سنسعى للإجابة عليه مذكرين بسرعة بظاهرات خاصة (سلوكيات الإخصاب ، التفاوت المدرسي ، المواقف بمواجهة التجديد) .

إن السؤال الأول هو مع ذلك أكثر أهمية من الإغراء الدائم لعلم الاجتماع ـ الذي نعطيه أحياناً اسم الاجتماعوية ـ الذي يقضي بالتحديد في الحالات القصوى بمعاملة المجتمعية بصفتها

نوعاً من التقويم الذي يدفع الفرد بواسطته الى استيطان المعايير والقيم والمواقف والأدوار والمعارف والمهارات التي ستكون نوعاً من البرنامج المخصص لكي ينفذ الى حد ما آلياً فيما بعد . إننا نصادف هذا التصور ، بصورة ضمنية ، في جزء مهم من الأدب حول المجتمعية . إنها تنجم جزئياً عن عارض منهجي . ومن المشروع تماماً التساؤل حول معرفة ما إذا كانت هذه القيمة أو تلك ، هذا النمط أو ذاك من المؤهلات أكثر أو أقل تكراراً لدى أفراد هذه المجموعة أو تلك مثلاً ، هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك أو ما إذا كانت « الحاجة للإنجاز » أكثر بروزاً في أثينا بريكلس من أثينا الانحطاط (ماكليلاند) . وعندما يلاحظ فيما بعد ترابط بين الطبقات الاجتماعية والقيم مثلاً ، يمكن أن يغري الباحث بالاقتناع بالفعل السببي الآلي للبنى الاجتماعية على استبطان القيم . ولكن التفسير السببي ليس ممكناً إلا لأننا قررنا عزل متغيرين داخل عملية معقدة (راجع مقالة السببية) .

يمكننا أن نواجه نموذج الإعداد بنموذج النشاط المتبادل (راجع مقالة الفعل) الذي نجد له تطبيقاً نموذجياً في أعمال بياجيه حول الحكم الخلقي . إن تكوّن الحكم الخلقي لدى الطفل ، مثل سيطرته المتدرجة على العمليات المنطقية ، يرتبط حسب بياجيه بعملية مستقلة لتطور البنى الإدراكية . ولكنها ترتبط كذلك بطبيعة نظام النشاط المتبادل الذي أدخل فيه : طالما أن النشاطات المتبادلة للولد كانت محدودة مع أهله ، فإنه يميل إلى إضفاء الشيئية على القواعد الخلقية وإلى التصرف بطريقة ذاتية . إن حس الاحترام المتبادل ، والعدالة والمبادلة والعقد لا يظهر إلا اعتباراً من سن الثامنة الى الحادية عشرة عندما تخف رقابة الأهل وينخرط الولد في مجموعات من الأقران . وإن استيطان الحس بالمبادلة والعدالة ينشأ عن كون الولد الذي ينمو في السن غالباً ما تواجهه أكثر فأكثر أوضاع لا يستطيع فيها الحصول على احترام حقوقه الخاصة إلا بإظهار احترامه لحقوق الآخرين .

ليس صعباً بالإجمال اكتشاف الأسباب التي يظهر نموذج النشاط المتبادل بسببها أكثر واقعية بكثير وأكثر مرونة بكثير من نموذج الإعداد .

1 ـ من ناحية أولى ، إنه يسمح بإدراك المجتمعية بصفتها عملية تكييفية . فبمواجهة وضع جديد ، يتم توجيه الفرد بواسطة موارده الإدراكية والمواقف المعيارية الناجمة عن العملية المجتمعية التي تعرّض لها . ولكن الوضع الجديد ربما يدفعه الى إغناء موارده الإدراكية أو تبديل مواقفه المعيارية .

2 ـ إن نموذج النشاط المتبادل ليس فقط غير متلائم مع ـ ولكنه يسمح بإدراج ـ الفرضية الأساسية **لأفضل ما يمكن** ، التي تقضي في وضع معيّن ، بأن يبذل الشخص جهده ليضبط سلوكه على أحسن ما تكون أفضلياته ومصالحه كما يدركها هو . هذه الفرضية هي عامة بالطبع ، ولكنها في الوقت نفسه محددة بشكل كافٍ لاستبعاد التصرفات الآلية وربما الموجهة من بعيد أو المحددة من الخارج التي يتضمنها نموذج الإعداد في أشكاله الصافية . إن فرضية الأفضل أو التوازن لكي نستعمل مفردة قريبة مفضلة لدى بياجيه ـ نجدها حاضرة باستمرار عنده . يعتبر

هذا المؤلف أن الفرد يميل وفقاً للقاعدة العامة ، الى البحث عن الحل الذي يظهر له الأفضل بفعل موارده ومواقفه وكذلك بفعل وضعه كما يدركه هو . إن فرضية تحقيق الأفضل ـ يقتضي بالأحرى القول مسلّمة تحقيق الأفضل ـ لا يقتضي أن يختار الشخص بالضرورة الحل الأفضل في ذاته أي الحل الذي يكون لدى المراقب الخارجي فرص وصفه بأنه أفضل حل بالنسبة للفاعل . يمكن أن تكون المجتمعية السابقة في إدراك غير مطابق للوضع ؛ ويمكن للمواقف المعيارية أن تمارس فعلاً كبتياً مسيئاً للفاعل الاجتماعي . جاء في قول مأثور « إني أرى الخير وأوافق عليه ثم أفعل الشر » ؛ وهذه الحالة البارزة يمكن تحليلها بسهولة في إطار نموذج النشاط المتبادل . وهذا النموذج يسمح بتحاشي الاستنتاج المقبول بصعوبة ، الذي يقود إليه أحياناً مخطط الإعداد ، وهو أن « البنى الاجتماعية » والمجتمعية التي تنتج عنها يمكن أن تقود أعضاء بعض الفئات الاجتماعية الى الخضوع لأفضليات الآخرين بدلاً من أفضلياتهم أو تكوين أفضليات معارضة لمصالحهم ، وباختصار التصرف كما لو كانوا مازوشيين وغيريين . وهكذا فإن بعض النظريات الماركسية الجديدة ، مستلهمة مفاهيم مركزية في الترجمة اللاتينية للكتاب المقدس ، مثل مفاهيم **الإستلاب** أو الوعي الخاطىء ، تفترض أن : 1 ـ أواليات استبطان القيم المستخدمة من قبل العمليات المجتمعية تكون فعّالة بشكل كافٍ ؛ 2 ـ وأن سلطة الطبقة المهيمنة على تعريف القيم المشتركة كبيرة بما فيه الكفاية ، تؤدي الى أن الأفراد المنتمين الى الطبقة المهيمن عليها يستخدمون برضى ودقة مصالح الطبقة المهيمنة وهي بالطبع متعارضة مع مصالحهم (تقتضي ذلك عقيدة الصراع الطبقي) .

3 ـ في إطار نموذج النشاط المتبادل ، يكون أسهل ـ وجوهرياً ـ الأخذ بالحسبان درجة **استبطان** التراكيب المعيارية والإدراكية التي تنتجها المجتمعية . من المؤكد أن التدريبات تكون الى حد ما طويلة وقاسية . إننا نتعلم ركوب الدراجة بشكل أسرع من العزف على البيانو . وإن بعض البنى العميقة للشخصية تكون غير قابلة للارتداد الى حد كبير . في المقابل ، يشعر كل واحد منا أن بعض أنماط المواقف أو الرأي تكون قابلة للارتداد بشكل أسهل . وبمواجهة وضع جديد أو محيط جديد ، يكون الفاعل بصورة عامة قادراً على تبديل بعض الآثار المجتمعية السابقة التي يكون قد تعرّض إليها . إن كبار قادة الأعمال في ورنر (Warner) وأبغلن (Abegglen) هم بكاملهم تقريباً أفراد كان آباؤهم (وهم في الغالب من مدمني الخمر أو غائبين عن المنزل) غير مبالين بهم : هذا الوضع الأساسي خلق عندهم قدرة على التجرؤ حيال الآخرين أعلى من المتوسط . هذا العنصر غير القابل للارتداد الى حد كبير منحهم مستوى عالٍ من القدرة على التكيف سمح لهم بقطع السلّم الاجتماعي من أسفل الى أعلى بسهولة . أما دراسات كنيستون (Keniston) فتبيّن على العكس شباناً ينتمون الى وسط عائلي موحّد متناسق « ومحترم » يميلون الى إظهار امتثالية مفرطة والمحافظة عليها بالنسبة لقيم بيئتهم . ولكن يتعلق الأمر في الحالين بقيم مستبطنة « بعمق » الى حد أنها تطبع الشخصية في بنيتها . ومن البديهي كذلك أن ثمة أمثلة يكون فيها استبطان المعايير والقيم أكثر سطحية .

4 ـ ويسمح نموذج النشاط المتبادل بتمييز العناصر المستبطنة بفعل **سلطتها** الإكراهية . إن

المجتمعية تحدث استبطاناً للمعايير والقيم والبنى الإدراكية والمعارف العملية . وتؤدي بعض التدريبات الإدراكية أو الجسدية الى اكتساب قابليات محددة ، وتؤدي أخرى الى التحكم بالإجراءات العملية العامة ، القابلة للتطبيق الى ما لا نهاية تقريباً على مختلف الأوضاع المادية . إن بعض المعايير تكون محددة ومجردة من الإلتباس (« لا تقتل ») وبعضها الآخر قابل لتفسيرات متنوعة ومتناقضة كما تذكر بذلك تهكمات باريتو حيال الأوامر القاطعة لكانت (Kant) (« يعطي كانت أيضاً شكلاً آخر لصيغته : « لا تتحرّك إلا على أساس حكمة تستطيع أن تجعل منها في الوقت نفسه قانوناً شاملاً » . . . إن الميزة الطبيعية لهذه الصيغ هي أن تكون غير محددة لكي نستطيع أن نستخرج منها كل ما نريده ، وهكذا يكون أولى أن نقول : « تحرك بما يرضي كانت وتلاميذه » ، بما أن « القانون الشامل » سينتهي في كل الأحوال الى الإلغاء » ، **مؤلف علم الاجتماع العام** ، الفقرة 1514) . إذا كان لبعض القيم والمعايير تفسير قليل الالتباس . فإن قيماً ومعايير أخرى تكون بالفعل ذات مرونة كبيرة . أنظر بهذا الخصوص المناقشات الكلاسيكية حول « النجاح الاجتماعي » . يتعلق الأمر بمفهوم يعتبر غالباً بأنه مقيّم بصورة إيجابية . ولكن المعايير التي يعطيها الفرد للنجاح متنوعة جداً وترتبط جزئياً بالوضع الاجتماعي الذي يحتله . (راجع مقالة الموضوعية) . وقد بيّن كنيستون كذلك أن الشباب « الراديكالي » الأميركي خلال سنوات الستينات لم يتنازع مع أهله لأنه كان مشدوداً الى قيم تتناقض وقيمهم . وإنما لأنه كان ينظر نظرة مختلفة بالنسبة لدرجة تحقيق القيم التي رسخها أهلهم فيهم ، في المجتمع الأميركي ، والتي يتقبلونها هم بالكامل .

5 ـ ويسمح نموذج النشاط المتبادل بإعطاء محتوى فعلي للتمييز الذي يشدد عليه عن حق برجيه (Berger) ولقمان (Luckman) بين **المجتمعية الأولية والمجتمعية الثانوية** . إن المجتمعية الأولية ـ وهي تلك المتعلقة بفترة الطفولة ـ يعاد النظر فيها جزئياً بواسطة المجتمعية الثانوية ، التي يتعرض لها المراهق ثم الراشد طوال حياته . إن مفهوم المجتمعية الثانوية يتناقض بالطبع مع النظرة التي تعتبر أن آثار المجتمعية الأولية تكون في جميع الحالات دقيقة وغير قابلة للتغيير .

6 ـ وبصورة عامة ، يسمح نموذج النشاط المتبادل بإكمال العملية المجتمعية في إطار نظري هو إطار **تحليل الفعل** . إن قسماً مهماً من الاختلافات والتناقضات والتنافر الذي نصادفه في الدراسات التجريبية للمجتمعية ينشأ دون شك عن اهتمام المؤلفين النادر في بناء المعطيات السوسيولوجية الضيقة المسؤولة عن التشابه والاختلاف الذي يلاحظ على المستوى التجميعي . إن انتشار الوسائل التربوية التسلطية في الطبقات الدنيا بشكل أوسع مما هو عليه في الطبقات العليا يصبح أمراً **مفهوماً** اعتباراً من الوقت الذي نلاحظ فيه أن الطرق « التسامحية » تحرك موارد إدراكية ولغوية أعقد من الطرق التسلطية ، هذه الموارد التي يكون لدى الطبقات العليا فرص أكبر لامتلاكها . وإن تغيّر التمثلات الخاصة بالبعد المثالي للعائلة مع الوضع الثقافي والاجتماعي يصبح قابلاً للتفسير اعتباراً من الوقت الذي نكون فيه قادرين على الإثبات أن الوضع العام يمكن أن يدفع الأفراد لأن يكوّنوا إما عائلة صغيرة وإما عائلة كبيرة . إننا نعلم جيداً على سبيل المثال أن وفيات الأطفال عندما تكون مرتفعة تكون العائلة الكبيرة هي القاعدة

إذ إنها تمثل ضماناً للاستمرار .

لنأت الآن الى سؤالنا الثاني ، المتعلق بدور المجتمعية في تفسير الظاهرات الاجتماعية . بالطبع من المستحيل إعطاء جواب دقيق على سؤال بهذه العمومية . ولكننا نستطيع أن نذكر أن علماء الاجتماع يميلون غالباً الى إعطاء وزن مغالى به للظاهرات المجتمعية . إن الحركة الأولى لعالم اجتماع يلاحظ ظاهرة وظيفية غير منتظمة هي أن ينسب غالباً وجودها واستمرارها الى أثر المجتمعية . كيف تفسَّر « مقاومة » تغيير معيّن يعتبره المراقب مناسباً للفاعل، بغير المجتمعية التي دفعت الفاعلي الى استبطان معايير غير منتظمة الوظيفة ؟ كيف يفسَّر كون العائلات المحرومة أقل استهلاكاً للتعليم ، في حين أن الدخل والوضع الاجتماعي مرتبطان إيجابياً بمستوى التعليم ، إذا لم يكن ذلك مرتبطاً بأثر المجتمعية الوظيفية بالنسبة « للطبقة المهيمنة » ولكنها غير منتظمة الوظيفة بالنسبة « للطبقة المهيمن عليها » نفسها ؟ كيف نفسر استمرار فلاحي الهند بالمحافظة على سلوكيات الأخصاب « غير المنتظمة وظيفياً » بغير تأثير التقاليد وتعنت المجتمعية ؟ في الواقع ، من السهل أن نبيّن ، بخصوص هذه الأمثلة وأمثلة كثيرة أخرى ، أنه من المشكوك فيه غالباً السعي لتفسير ظاهرة« وظيفية غير منتظمة » انطلاقاً من أثر المجتمعية وحسب إن الفلاحين الهنود يستمرون في الإخصاب المرتفع في الحالة التي تؤدي فيها بنية المحيط الاقتصادي ، إلى أنهم لديهم موضوعياً فرصاً أكبر للارتفاع الى مستوى أعلى من الكفاف مع ثمانية أولاد بدلاً من اثنين . ولماذا يكون طلب العائلات المحرومة على التعليم أضعف ؟ لأنهم على الأقل جزئياً ، أكثر حساسية إزاء المخاطر التي يتضمنها انخراط الولد الذي يكون نجاحه المدرسي الحاضر ضعيفاً ، في طريق طويل تكون فرص الإضطرار للتخلي عنه كبيرة . إن الدراسات المتعلقة بانتشار التجديدات في البيئة الزراعية تثبت بصورة عامة أن الفلاحين عندما يقاومون تبني تجديد معيَّن يكون لديهم أسبابهم الوجيهة لفعل ذلك . فلا يكفي أن يكون لبذار جديد مردوداً أعلى من بذار « تقليدي » لكي يتم تبنيه فوراً . هل أن « مقاومة التغيير » مسألة ناجمة عن التأثيرات المجتمعية وعبء التقاليد ؟ ربما كان الأمر كذلك في بعض الحالات . ولكن في أغلب الحالات تنشأ المقاومة بالأحرى من كون تبني البذار الجديد ينطوي على تكاليف يمكن ألا تظهر للمراقب المتعجل أو المنحاز ولكن الفلاح حساس مباشرة تجاهها (راجع مثلاً Griliches) .

إن الشكوك المحيطة بالدراسات الخاصة في الظاهرات المجتمعية تنجم في جزء مهم منها من كونها ترتبط بما يسميه وورنج (Wrong) «Oversocialized view of man» وما معناه بالحرف رؤية فوق ـ مجتمعية للانسان . ليست آثار المجتمعية إلا إحدى ثوابت الفعل . إن مفهوم المجتمعية الثانوية يدل فضلاً عن ذلك ، أنها يمكن أن تخضع هي نفسها ، بقوة متنوعة حسب الحالات ، الى تأثيرات رد الفعل الذي تولّده بنية حقل النشاط المتبادل الذي يجد الفاعل نفسه غارقاً فيه .

• Bibliographie. — Almond, G. A., et Verba, S., *The civic culture ; political attitudes in*

five nations. An analytic study, Princeton, Princeton University Press, 1963. Ed. abrégée, Boston, Little, Brown & C[ie], 1965. — BATESON, G., « Social planning and the concept of deutero-learning », *in* BATESON, G., *Steps to an ecology of mind*, New York, Chandler, 1972, 159-177. — BERGER, P., et LUCKMAN, T., *The social construction of reality*, Londres, Doubleday, 1966. — BERNSTEIN, B., *Class, codes and control*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1971-1973, 2 vol. — BOURRICAUD, F., *L'individualisme institutionnel*, Paris, PUF, 1977. — CLAUSEN, J. A. (red.), *Socialization and society*, Boston, Little & Brown, 1968. — GIDDINGS, F. H., *The theory of socialization. A syllabus of sociological principles*, New York/Londres, Macmillan, 1897. — GRILICHES, Z., « Hybrid corn : an exploration in the economics of technological change », *Econometrica*, XXV, *4*, 1957, 501-522. — KENISTON, K., *Young radicals : notes on committed youth*, New York, Harcourt Brace & World, 1968. — KOHLBERG, L., « Stage and sequence : the cognitive developmental approach to socialization », *in* GOSLIN, D. A. (red.), *Handbook of socialization theory and research*, Beverley Hills, Russel Sage, 1969, 325-473. — MCCLELLAND, D., *The achieving society*, Princeton, Van Nostrand, 1961. — PADIOLEAU, J. G., « La formation de la pensée politique : développement longitudinal et déterminants socio-culturels », *Revue française de Sociologie*, XVII, *3*, 1976, 451-484. — PIAGET, J., *Le jugement moral chez l'enfant*, Paris, F. Alcan, 1932, Paris, PUF, 1957, 1969. — PYE, L. W., *Politics, personality and nation building. Burma's search for identity*, New Haven/Londres, Yale University Press, 1962. — SKINNER, B. F., *Science and human behavior*, New York. Macmillan, 1953. — SUTHERLAND, R. L., et WOODWARD, J., *Introductory sociology*, New York, Lippincott, 1937. — WARNER, W. L., et ABEGGLEN, J. C., *Big business leaders in America*, New York, Atheneum, 1963. — WRONG, D., « The oversocialized conception of man in modern sociology », *American sociological review*, XXVI, *2*, 1961, 183-193.

المجموعات — Groupes

يعيش الناس في مجموعات : يمكن أن تستند هذه التفاهة الى سلطة أرسطو الذي كان يقول إن الانسان هو وفقاً لترجمة عادية شهيرة حيوان سياسي ، ووفقاً لترجمة ربما كانت أقل التباساً ، كائن اجتماعي حي . إنها تقود في غالب الأحيان الى الاعتراف بواقعة ، وكذلك الى تأويلات غير مقبولة تماماً . الواقعة هي أنه يوجد حقاً **أثر المجموعة** ، كما تؤكد على ذلك مختلف الملاحظات أو التجارب الجارية على عملية التأثير . وإذا تساءلنا كيف يمكن دفع شخص معيّن الى تغيير رأيه أو موقفه ، ندرك أن انتهاء هذا الفرد أو عدم انتمائه الى جماعة معينة تؤثر على سهولة هذا التغيير وسرعته ووجهته . لقد بنى أش (Asch) على هذه الفرضيات عدداً معيناً من الأوضاع التجريبية المعروفة . وبصورة عامة ، ينخرط الفرد في المواقف التي ينسبها الى الجماعة ، وهذا الانخراط الذي قد يكون دافعه البحث عن الأمن ـ الذي تقابله الامتثالية ـ يمكن أن يدفعه لأن يأخذ أوسع الحريات مع معطيات الإدراك الحسي . يمكن لخط مستقيم أن يزاد بشكل منظم بالنسبة لمعيار مرجعي حتى وإن كان غامضاً ، فيما لو تبيّن أن هذا الأخير أكبر منه ، من قبل أغلبية المجموعة التي انخرط فيها الفرد . مع ذلك ، تعطى هذه الوقائع تأويلاً غير مقبول ، عندما تثار مسألة ذوبان الفرد في المجموعة . وبالفعل ، تذهب مثل هذه الصيغ أبعد بكثير من الوقائع الملاحظة . فضلاً عن أنها تستدعي مفاهيم مثل مفاهيم التنويم

المغناطيسي أو الإيحاء الذي بيّن دوزركهايم في نقده لتارد (Tarde) أن العلاقة التي يقيمها بين الأطراف المعنيين لا يمكن اعتبارها اجتماعية . ذلك أن أثر المجموعة لا يترافق إلا في ظروف قصوى واستثنائية بضياع الفرد في المجموعة التي يشكل أحد أعضائها .

يقتضي إذن التمييز بين عدة أنواع من المجموعات ، كما فعل جورفيتش (Gurvitch) وفون ويز (Von Wiese) . يمكن أن تبدو بعض هذه التمييزات تعسفية . هكذا تكون الحالة عندما يكون عدد المعايير المقبولة كبيراً جداً . وفي شتى الأحوال ، إن حجم المجموعة ونوعية العلاقات التي تدعّم المشاركين وقوة الدمج الذي يتحقق فيما بينهم أو على العكس المسافة التي تفصل بينهم ، ومدة واستمرارية أو تقطع علاقاتهم ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ، ثمة فرق بين الجمهور والكتلة الشعبية وتشير كل واحدة من هاتين التسميتين الى أوضاع اجتماعية مختلفة . ففي جمهور يحضر مباراة لكرة القدم يرتبط الأفراد بعلاقات للنشاط المتبادل . البعض يصفر والآخرون يصفقون ، ويقوم في كل من الساحتين تضامن ، في الوقت نفسه الذي يظهر فيه تمايز بين المؤيدين وفقاً لشدة حماسهم . ويكون الأمر خلاف ذلك في مجموعة منتظرة ، حيث تتشكل العلاقات في الأغلب حول قضايا تعايش بيئية بسيطة تنجم عن الصفة المحدودة للمدى الذي تتوزع فيه . أما في حالة كتلة من المشاهدين لبرنامج تلفزيوني أو من قراء إحدى الصحف ، فإن الأفراد ليس لديهم سوى فرص قليلة بأن تقوم بينهم صلة ما : والمسافة تصل الى حد الانفصال . فضلاً عن ذلك ، لا تقوم علاقاتهم إلا بواسطة المشهد أو الصفحة المطبوعة . فهم لا يشتركون إلا في كونهم قرّاء للجريدة نفسها أو مشاهدين للبرنامج نفسه ولا تنتظم الصلة بينهم على قاعدة نشاطاتهم التبادلية وإنما على قاعدة علاقة كل منهم مع الصحفي الذي يقرأون مقالته ، أو مع « المنتج » التلفزيوني الذي يشاهدون برنامجه .

لا يمكننا أن نقلص ، كما فعل سارتر ، متنوع المجموعات الى التناقض بين وضع التفريق بين الناس ، وبين المجموعة الممارسة الجامدة والمجموعة المندمجة . ثمة تناقضات أخرى ذات معنى مثل القائمة بين نمط المجموعة المتكونة من أفراد ينتظرون الباص عند محطة معينة أو ثـوّار يريدون السيطرة على الباستيل . كما أننا لا يمكننا الخلط بين المجموعة وشكل مؤسسي خاص . وحتى لو اقتفينا أثر أرسطو عندما يرى في المدينة الشكل الاجتماعي الذي يرضي متطلبات المجتمعية الانسانية أفضل إرضاء ، يقتضي أن نوافق أن المدينة ليست سوى واحدة من الأنواع العديدة للمجموعات التي أحصيت من قبل التاريخ والاتنولوجيا . ثمة تجاهان يتوفران لنا للخروج من هذه الصعوبات . الأول مقارن ، ولكنه يميل الى خلط الجماعية التي تنجم عن تجمع الأفراد أو تعايشهم مع المؤسسات التي تنظم هذا التعايش . ثمة اتجاه آخر يمكن تصوره : بدلاً من التعلق بتنوع المجموعات ، سيهتم عالم الاجتماع بالخصائص التي تعرّف المجموعة في وحدتها الجوهرية . تنطبع المسيرة الأولى بطابع النشوئية والتاريخية . إن المسألة الكامنة وراء دراسات هذه الفئة الأولى تتعلق بطبيعة العبور الذي يقود مجموعات مشتهرة « بعدم تمايزها » ـ مثل القوم ـ الى المنظمات المعقدة للمجتمع الحديث . أما المسيرة الثانية فتتعلق بعناصر مكوّنة للنشاط المتبادل في المجموعة ، وتبذل جهدها لاستخلاص الصلات الجوهرية منها .

إن مراقبة المجموعات ، ولا سيما «المجموعات الصغيرة » تغري عالم الاجتماع الباحث عن غرض يمكن القبض عليه بصورة مباشرة . من الناحية التاريخية ، بدأت هذه الدراسة بتحقيقات ظرفية لعلماء اجتماع مهتمين بقضايا اجتماعية مثل مشكلة السكن أو تكيف المهاجرين مع خدمات اجتماعية مثل التربية . وتتعلق الأعمال الأولى لمدرسة **شيكاغو** بسلوك مجموعات معينة في الأحياء الفقيرة من منطقة ميدوست (Middlewest) ـ وبطريقة مستقلة ، كان بعض الانتروبولوجيين ولا سيما مالينويسكي الذي عاش عدة سنوات عند التروبرياندين (Trobriandais) في جزيرة صغيرة منعزلة جداً في جنوبي ـ غربي المحيط الهادىء ، كانوا يراقبون السكان الموصوفين « بالبدائيين » . إن هؤلاء الباحثين الذين كانت « مصالحهم » مختلفة جداً شكل ظاهر ، وجدوا أنفسهم دون معرفة منهم متفقين على ضرورة اللجوء الى الطريقة التي سميت فيما بعد « المراقبة المشاركة » . والقاعدة الأولى لهذه الطريقة ، هي أن عالم الاجتماع الانتروبولوجي لا يمكنهما أن يكتفيا بدراسة المجتمع « عن بعد » ، بناء للوثائق أو بناء لتقارير الثالثين . ينبغي عليهم أن يفهموا الأشخاص الذين يراقبونهم والتكلم بلغتهم أو بلهجتهم ، ومعرفة تفسير حركاتهم ، وذلك هو الشرط لإمكانية الإحاطة بحياة المجموعة .

إن ما يبقى ضمنياً في هذه المسيرة هو التأكيد بأن المراقبة المباشرة للمجموعات القليلة الحجم والمحصورة جداً ، تشكل الطريق الملكي للتحقيق السوسيولوجي . للوهلة الأولى ، كانت حسنات الطريقة مهمة . فبدلاً من الضياع في دراسات ألسنية متتالية ليست ثابتة ، أو في مقارنات تعسفية ، تنكشف حقيقة المجموعة للمراقب مباشرة ، فضلاً عن ذلك ، إن الحجم الصغير لمثل هذه المجموعات تسمح الى حد ما بالتعرف على جميع عناصرها وامتلاك معلومات دقيقة ومفصّلة عن كل واحدة منها . وهكذا ، بدل اللجوء الى المؤرخ لتوضيح أصول غير مؤكدة ومقاربات مشكوك فيها، يقبض عالم الاجتماع والانتروبولوجي بشكل ما على غرضه الخاص : فالواقعة الاجتماعية الأولى ، هي المجموعة .

لقد توسعت هذه التوجهات بطرق متعددة . أولاً ، طبقت على دراسة **المنظمات** ولا سيما المؤسسات . وانطلقت الأعمال الأولى لـ لم الاجتماع الصناعي من مراقبة المجموعات الصغيرة . وهكذا تمت في تحقيق هاوترن (Hawthorne) ، دراسة فريق من الشغيلة في أحد المحترفات حسب طريقة المراقبة المشاركة . كما اكتشف علماء النفس بدورهم في المجموعة ، بيئة النشاط التي كان يُطمح فيها بشكل شبه اختباري الى إثارة تحوّلات مؤثرة على شخصية الفاعلين . وقد قُدمت هذه الفكرة بشيء من السذاجة من قبل مورينو (Moreno) ، الذي يعتقد أنه يؤسس على هذا الأجراء « ثورة قياسية اجتماعية » حقيقية . يكفي ملاءمة النشاطات المتبادلة الفعلية مع النشاطات المتبادلة المرغوبة ، في أماكن العمل والإقامة . فقد تنظم هذه المجتمعات وفقاً لتراتب الأفضليات التي يعبر عنها أعضاؤها تجاه بعضهم البعض .

إن فكرة **دينامية المجموعة** . التي يدافع عنها علماء النفس المتخرجين من مدرسة كورت لوين (Kurt Lewin) ، قريبة منها ولكنها أكثر دقة . لم يعد يتم السعي الى التلازم بين البنية المثالية

والبنية الفعلية للنشاط المتبادل . قد يكون مقصوداً دفع الفاعلين بواسطة التدرب على أدوارهم وبواسطة اكتشاف الوضع الذي تدخلهم فيه لعبة هذه الأدوار ، الى الاعتراف ببعض القواعد ، القادرة على التقليل من التوترات بين الأشخاص وعلى إضفاء التفاؤل على آثار تعاونهم . بذلك لا تعود المجموعة مكاناً للملاحظة فقط وإنما تصبح **مختبراً** ، حيث يسمح للفاعلين فهم عملية النشاط المتبادل و« قواعد اللعبة » ، بتغيير بيئتهم الاجتماعية .

إن التوجهات النظرية التي ساهمت بتكوين المجموعة كغرض سوسيولوجي متنوعة ، والى حد ما متناقضة . لقد سبق وأشرنا الى ميل إيجابي وسلوكي . تظهر المجموعة كغرض يمكن إدراكه عبر الملاحظة بشكل ملائم . فحركات التباعد والمقاربة وإشارات العدوانية والأفكار أو القبول ، وتكرار التدخلات الشفوية لكل مشاركة ، وطولها ومكانتها في تبادل الإشارات والكلمات ، يمكن أن تدوّن بالطريقة الأكثر حيادية والأكثر موضوعية . لقد أقام بال (Bâles) دليلاً يسمح لمراقب متدرّب مسبقاً أن يرمز الى الأحداث التي تحصل في مجموعة مناقشة . تتحدد هذه الطريقة بكون بال يحلل فقط مجموعات عمل : لقد عرضت مهمة على المشاركين الذين توجد « وضعيتهم » « منبنية » هكذا بفعل المراقب نفسه الذي اقترح المهمة ، وليس بفعل الإطار العام التنظيمي ، كما كانت الحال في مشاغل جنرال الكتريك في هاوتورن . فضلاً عن ذلك ، يكون المشاركون متطوعين ـ في حين أن العمال الخاضعين للمراقبة من قبل فرقة روتليسبرغر (Roethlisberger) وديكسون (Dickson) لم يكن حافزهم الرغبة في المشاركة في مجموعة ولكن الحاجة لكسب معيشتهم .

وقد لفتت فئة ثانية من المجموعات انتباه الباحثين ، وهم الذين يميلون ، من أجل فائدة المشاركين ، الى إقامة **تشخيص** للمصاعب التي يعانونها لكي يأخذوا دوراً ويتحملوه ، ويعدلوا تنفيذه آخذين بعين الاعتبار ردود فعل شركائهم وتوقعاتهم . يمكن أن تذهب مجموعات التشخيص هذه الى أبعد من تحليل الفاعل الموجود في بيئته أثناء ممارسة أدواره . يزعم بعض علماء النفس المتأثرين الى حد ما بالنفوذ الفرويدي ، المشكوك في أرثوذكسيتهم ، أنهم يعملون لكي يعي الأفراد نزاعات وغرائز اللاوعي لديهم ، بجعلها تنبثق في الأوضاع « المطلقة للمكبوتات » أو الصادمة التي تطرحها عليهم تجربة المجموعة . هذا الطموح العلاجي ؛ التنفيس بشكل أساسي ، كان قد قدمه منذ سنوات الثلاثينات مورينو الذي كان يرى في التمثيل النفساني (نوع من اللعبة الإسقاطية المنفذة من قبل المشاركين تحت مراقبة الجمهور أو المخرج) ، علاجاً يسمح للفرد بتأكيد رغباته في أحجامها الموضوعية والخيالية . لقد مارس فرويد (Freud) تأثيره على الدراسات الخاصة بالمجموعات الصغيرة بطريقة متواصلة وإنما بقوة متنوعة . إن فرويد يقترح قبل كل شيء نظرية للشخصية وتكونها وبنيتها . قد يكون مغرياً إذن البحث في حياة المجموعة عن المعادلات الشبيهة بالأنا والأنا العليا والقسم الانفعالي . إن هذين القسمين الأخيرين من « الجهاز النفساني » إذا ما أخذا بعين الاعتبار يمكن أن يتبيّن أنهما ملائمان لتحليل المجموعات . يمكننا بالفعل اعتبار أن المجموعة « تعمل » مثل « أنا عليا » بالنسبة للأفراد ؛ أو إنها تعمل بصفتها كاشفة وطريقة للتعبير عن الدوافع الأكثر قدماً من « القسم الانفعالي » . أما فرويد ،

فإنه يشدد على أهمية وظيفة « التماثل » التي يقوم بواسطتها التضامن بين أعضاء المجموعة ، الذين يتمثلون بعضهم بعضاً ، سواء بواسطة الإكراهات المعيارية للأنا العليا أو بواسطة « غرائز » وأهواء القسم الانفعالي .

إن فئة رابعة من الأعمال المكرسة **لدينامية المجموعة** ، تدرس الطريقة التي تشكل فيها المجموعة ، وهي أولاً مجموعة بسيطة من الأفراد ، بيئة الفعل الذي يحدد التوقعات والانجازات ومستوى إرضاء المشاركين . يمكن أن تسمى هذه الدراسات بسيكو ـ سوسيولوجية . وبالفعل يهتم المراقبون بالطريقة التي تتكون بها قواعد اللعبة (المعايير) ، التي ما إن تتكوّن حتى تعطي المجموعة قوة وسلطة ربما تفرضان نفسيهما على الأفراد . لكن تكوّن المجموعة وإعداد معاييرها لا تنفصل بالنسبة للأفراد عن التدرّب على أدوارهم : فدينامية المجموعة واتخاذ الدور هما وجها العملية نفسها . تكون مسيرة هذه الفئة الثالثة من الباحثين مختلفة عن المسيرتين السابقتين وهي لا تطمح ، رغم أنها تشدد صراحة بخلاف الأولى على الصلة بين الدور والشخص ، الى سبر « اللاوعي » عند المشتركين بخلاف الثانية ، ولكنها تعتبرهم دوماً بمثابة أشخاص مجتمعيين أو قابلين للمجتمعية .

تسمح بعض الأعمال على المجموعات باستخلاص بعض السمات المشتركة مع كل عملية للنشاط المتبادل . هذا التوجه حساس لدى مؤلفين مختلفين تماماً مثل بال وهومانز (Homans) . لقد أوضح الأول بعض المقترحات ذات العمومية الكبيرة : أولاً ، إن معدل المشاركة موزع بشكل متفاوت جداً في مجموعات المناقشة ؛ ثانياً ، إن معيارين اثنين يكفيان لتحديد هوية مشارك معيّن باعتباره زعيماً ممكناً : الحجم المرتفع لمبادراته واقتراحاته ، والطريقة التي تستقبل بها وضعياً من قبل الأعضاء الآخرين للمجموعة ؛ ثالثاً ، إن القيادة هي وظيفة تمارس جماعياً . في كل مجموعة مناقشة ، ثمة عدة أفراد هم زعماء ممكنين ، رابعاً ، يتخصص الزعماء المعترف بهم في أدوار متمايزة : رجل الأفكار ، الشخص الجذاب (الشخص القياسي الاجتماعي) ، الرجل الثقة (لأنه يعتبر مخلصاً ، مصمم على تكريس وقته ، وقادر على إسداء نصيحة فعالة ونزيهة) ، خامساً ، إن الزعماء الذين يمارسون وظائفهم . جماعياً ، أي في إئتلاف ، يعترف بهم بصورة أفضل بصفتهم جذابين مؤهلين وجديرين بالثقة طالما أن هنالك تراضٍ عام حول أولويات المجموعة .

لقد استخلص هومانز سلسلة من الاقتراحات حول ما يسميه «الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي » . تتعلق هذه الاقتراحات بالتنافس والنفوذ والسلطة . تسمى أشكال السلوك هذه « أولية » لسببين اثنين . أولاً ، قد تكون قابلة للملاحظة دوماً وفي كل مكان ، ما إن يجد الأفراد أنفسهم منخرطين في عملية للنشاط المتبادل . وبالتالي يمكن أن تكون مرتبطة بسهولة ببعض القوانين النفسانية العامة جداً التي تضع شروطاً بمكن لكائنات ذكية (قابلة للتعلم) وحساسة (خاضعة لقانون المنفعة الحدية المتناقصة) أن تدخل معها في علاقات تبادلية . تبنى « الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي » حول شروط التبادل العادل التي تكون عويصة التحديد بمقدار ما

يتعلق المبادِلون ليس فقط بالقيم الذاتية للأموال والخدمات وإنما بقيمها النسبية المحددة بالنسبة لنوعيات وأوضاع وانجازات المبادلين ، والأفراد المشتهرين بأنهم متشابهون أو مقارنون بهؤلاء . إن « المقارنة الحسودة » تفسد تقريباً ، التبادل . ذلك أن المقارنة الحسودة تستند الى لعبة تبادل تعسفية جزئياً بين معايير التبادل المناسبة في المجموعة التي ينتمي إليها الفرد والمعايير الشائعة في المجموعة المرجعية التي يحلم الفرد في الانتماء إليها ، أو التي يعتبرها بأنها السلطة الوحيدة المهيأة لتحديد قواعد التبادل التي يشارك فيها .

لقد سمحت دينامية المجموعة بوضع بعض المقترحات المتعلقة بأشكال **القيادة** الأكثر إرضاء والأكثر فعالية . وأشارت الأعمال اللوينية (Lewiniens) الى **تفوّق القيادة الديموقراطية** التي لم تعرّف أبداً بغياب الزعيم وإنما بالتوجه التربوي والإشراكي الذي يسعى الزعيم لانتصاره ، هذه المقترحات تقدم مع ذلك بطريقة ضيقة بما أنها لا يمكن التحقق منها إلا إذا رأت المجموعة نفسها تمنح مهمة مفهومة بصورة واضحة من قبل جميع المشاركين ، ومصادق على غائيتها من قبلهم ، والتي لا تطرح نتائجها مشاكل توزيع قابلة لمواجهة عنيفة بين الفاعلين ضد بعضهم البعض .

وفي النهاية ، ربما كانت مسألة العلاقة بين الفاعلين والقواعد وطبيعة هذه القواعد ، هي التي توضحها على أفضل ما يكون ، دراسة المجموعات . ثمة مفهومان ، متكاملان مع ذلك ، رئيسيان هنا . أولاً ، **مفهوم التورط في الدور** (أو مفهوم التعليل أيضاً) . تتأثر نتائج الدور بالطريقة التي ينخرط فيها الفرد الذي ينفذه . أما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على هذا الإنخراط ، يمكننا أن نميّز طبيعة الإكراه الذي يلقي بثقله على الفاعل ، والطريقة التي يعاش فيها من قبله . وتكون النتيجة مختلفة فيما لو كان المقصود عمل سخرة أو نشاط « مكافأ عليه » يسمح للفرد بأن يعبّر عن نفسه وأن يحقق ذاته . فمنذ زمن الفتوحات في هاوترن ، تفحص علماء الاجتماع الصناعيون الذين يحللون العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل ، العلاقة بين نوعية النتيجة (انتاجيته في الحالة التي تهمنا) وتورّط الفاعل . هذا المفهوم ينبغي ألا يختلط مع مفهوم التماثل . الفاعل ليس دوره ـ أو أنه ليس كذلك إلا في الخيال ، مثل نادل المقهى لدى سارتر الذي يلعب دور نادل المقهى . إن **المسافة** بين الفاعل ودوره هي شرط للنجاح الفعال . إن ملاحظات غوفمان (Goffman) حول فريق التدخل الجراحي يوحي بأن الجراح المسيطر على نفسه يمكنه إنقاذ وضع حرج وتدارك عجز في التجهيز أو في مساعديه ـ أو أحد أخطائه الخاصة ـ بمحافظته على برودة أعصابه وبسيطرته على ردود فعله أمام وضع يسيطر فيه على نتائجه المخيفة ، في الوقت نفسه الذي يفلت منه . إن **المسافة بين الفاعل والدور** تساهم في السيطرة على الذات ، وتدعم مراقبة الوضع بالنسبة للفاعل . لذلك ، إن الذين يحتلون قمة التراتبية ، يسيئون غالباً الى الانفصال ، في سعيهم لإعطاء أنفسهم والآخرين الشعور بأنهم قادرون على مواجهة وتحمل مسؤولياتهم .

إذا أكببنا على مفاهيم الانخراط والتورط والمسافة لا تجدنا مدفوعين الى مواجهة القواعد

بصفتها جملة من الإكراهات الثابتة وانوحيدة المعنى ، وإنما بصفتها نصاً يوشيه الفاعلون كما في نوع من الكوميديا الفنية . يمكن لنادل المقهى أن يمثل دوره كما لو كان بهلواناً . يمكنه عند الاقتضاء أن يهز كتفيه كما لو كان حصن السوق ، أو التقدم بخطوة سريعة جداً . كما لو كان صياداً يسير على قدميه . ولكنه لا يستطيع أن يتقدم وهو يوزع البركات . ولنفترض أنه يستطيع جسدياً أن يتحمل دور موزع البركات هذا ، وهو يقوم بمهمته ، فإن ذلك يكون غريباً ويعتبره الزبائن مجنوناً . فالدور إذن ليس لعبة ، أو على الأقل بمعنى الحركة المعبّرة ، لعبة يستطيع فيها الفاعل أن يفعل كل ما يخطر بباله . إن الفاعل يخضع لقواعد يؤولها بقليل أو كثير من القريحة والحرية . ولكن هذه المعايير ليس هو الذي صنعها ، كما أنه ليس قادراً على تحديد الوضع بصورة كاملة وفقاً لما يلائمه ولمزاجه الآني . إن تفسيره للمعايير وللوضع يتم بالتفاوض ، فهو يأخذ بالحسبان الطريقة التي يقوم بها الآخرون من جانبهم أو يفترض بهم أن يقوموا بتحقيق دورهم التمثيلي الخاص . تندرج «لعبة الدور» بين حدين : حد البراعة والسخرية إزاء نفسه والمشاهدين وحد « الصلاحية » أي القدرة على إرضاء توقعاتهم عبر التوافق مع القوانين .

تكشف مراقبة المجموعة بعض الأبعاد المميّزة لعملية النشاط المتبادل . وهي تتوصل الى ذلك أولاً بجعلنا نتحسس الموارد والصعوبات في علاقتنا مع الآخرين . وهي تتركنا نستشف القسم المخفي من جيل الثلج الاجتماعي ، والطريقة التي تتكون وتحيا فيها المعايير التي تمنعنا غالباً الرتابة والهموم والحيرة في إدراكها بغير أشكال مقبولة . وتسمح مراقبة المجموعة كذلك ببناء نماذج نظرية تبرز المتغيّرات التي تؤثر على عمل النظام الاجتماعي . (هكذا تتناقض المسيرة « العيادية » مع المسيرة « التجريبية ») . إن المشاكل التي يواجهها هذا المشروع هي تلك التي تواجه كل من يقوم باختبار . على من يختبر أن يحدد بوضوح هوية متغيراته وأن يعطي نفسه نموذجاً مطابقاً لتبعيتها المتبادلة ، وأن يقدر وأن يقيس إذا أمكن الآثار التي ينسبها الى هذه المتغيرات على عمل المجموعة . ولكن في حالة عالم الاجتماع ، تتفاقم بقوة الصعوبات الملازمة لكل إجراء تجريبي . أولاً ، تكون المتغيرات التي يقتضي تحديد هويتها وإدراكها في صلاتها ، متغيرات استراتيجية . وبالفعل ، يستبد النشاط المتبادل على نظام للتوقعات ، أي المبادرات والاستجابات . وبمقدار ما يمكن أن تكون الاستجابات محرّفة عن قصد ، لإحباط توقعات الذين أخذوا المبادرات ، لا يكون المجرِّب أبداً سيد اللعبة بصورة كاملة . ويستمر الشك دوماً حول التوافق بين الطريقة التي حصلت فيها الأشياء في المختبر ، والطريقة التي كان يمكن أن تحصل فيها في الجسم الحي . ثانياً ، إن تحديد النظام الاجتماعي أقل دقة بكثير من الأنظمة الآلية . فقد لفت الاقتصاديون الانتباه الى مؤثرات خارجية (إيجابية وسلبية) تؤثر على « نقاوة » و« جدارة » الأسواق والتي تورّط بطريقة غير مباشرة في التبادل نفسه ، عناصر لم تكن معنية لكي تعاقبها أو تساعدها . يوجد الأيديولوجيون في وضع مشابه مع ظاهرات « المقارنة الحسودة » . لنفترض أن رئيس مؤسسة يمنح زيادة في الأجور لهذه الفئة أو تلك من الأجراء . تظهر هذه الزيادة سخية بالنسبة للمستخدم الذي سيقارن الأجر الذي يقترح تقديمه للعمال مع الأجر الذي كان يدفعه قديماً . وربما ظهرت زهيدة للعمال إذا قارنوا المبلغ الذي يقدم لهم مع المبلغ

الذي حصلت عليه فئة معينة من العمال يتماثلون بها . وإذا كان يتبغي في عالم الاجتماع من ثم أن يقيّـم أثر تحسن الأجر على انتاجية العمال ، عليه أن يبدأ بتعريف ماذا يفهم « بالتحسّن » - الذي لا يكون هو نفسه بالنسبة للمستخدم وللعامل . لقد تمّ إدراك هذه الصعوبات في تحقيق هاوترن ، حيث يفسّـر المحققون بوضوح أن مستوى رضى العمال لا يحدده فقط مستوى رضاهم في المجمـوعة وإنمـا بواسـطة وضعهم في عائـلاتهم وحتى بواسـطة الحكم الذي يحملونـه حول وضعهم الشخصي وحول الطريقة التي يعيشون فيها وضعهم بصفتهم أعضاء «طبقة» في المجتمع الوطني .

ليس ممكناً إذن معالجة المجموعـات باعتبـارها وحـدات ماديـة يمكن اكتشافهـا في المدى الاجتمـاعي . وبفعلهم هذا ، جعـل علماء اجتمـاع المجمـوعـات الصغيـرة أو المجمـوعـات الضيقة ، كما كان يقال في سنوات 1940 -1950 ، جعلوا أنفسهم هم أيضاً مسؤولين عن « الخطأ الملموس الذي لم يوضع في مكانه » . فالمجتمع ليس « مجموعات صغيـرة » متقاربـة تكون هي ذراته . إن آثار التركيب والتفكك لا تفهم إلا بشكل ناقص انطلاقاً من العناصر التي تقيم علاقة بينها . إن مجموعة من الصناعيين ليست كوكبة من المشاغل أكثر مما يمكن تقليص الجيش الألماني أو الجيش الأحمر ، على الأقل بالنسبة للاحصائيين ، الى مجموعة من الألوية أو الزمر . قد نتمكن من معرفة كل شيء عن الطريقة التي تعمل بها مصانع التركيب أو الأسلاك الخاصـة « بجنرال الكتريك » ، دون أن نفهم سر ازدهـار هذه الشـركة المتعـددة الجنسيات ، تسمـح لنا مـراقبة المجموعات أن نفهم كيف يحيـا النـاس أدوارهم والقواعد التي تحدد هذه الأدوار - حتى ولو أن وصف الطريقة المعاشة لا تسمح لنا إلا بصورة ناقصة جداً أن نفهم ماضيها ومستقبلها ، وحتى لو أن إكراهات أخرى غير هذه القواعد تفرض نفسها كذلك على الفاعلين . وهي لا تعفينا من إدراك الكتل الأوسع التي تنتمي إليها هذه المجموعات . فالمسألة بالنسبة لعالم الاجتماع ليست في نقاش بيزنطي حول أولوية البيضة أو الدجاجة - حول المجتمع بمجمله أو المجموعة الضيقة . وإنما هو اختيار المستوى الأكثر ملاءمة بفعل فرضياته ، لإعلان وتصديق فرضياته .

• Bibliographie. — Aristote, *La politique*, Paris, J. Vrin, 1970. — Asch, S. E., *Social psychology*, New York, Prentice-Hall, 1952, 1962. — Bales, R. F., *Interaction process analysis : a method for the study of small groups*, Cambridge, Addison-Wesley, 1950; Folcroft, Folcroft Editions, 1970. — Bion, W. R., *Experiences in groups, and other papers*, New York, Basic Books, 1971. — Blau, P. M., *Exchange and power in social life*, New York, Wiley, 1964. — Cartwright, D., et Zander, A. (red.), *Group dynamics : research and theory*, Evanston, Row, Peterson, 1953; Londres, Tavistock, 1968. — Freuo, S., *Massenpsychologie und Ich-Analyse*, Leipzig, Internationalen psychoanalytischen Verlag, 1921. Trad. : « Psychologie collective et analyse du moi », in *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, 1962. — Goffman, E., *Encounters. Two studies in the sociology of interaction*, Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1961; *The human group*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1951. — Grafmeyer, Y., et Joseph, I. (red.), *L'Ecole de Chicago*, Paris, Editions du Champ urbain, 1979. — Gurvitch, G., *La vocation actuelle de la sociologie*, Paris, puf, 1950; 1969, 2 vol. — Hare, A. P., *Handbook of small group research*, New York, Free Press, 1962. — Hare, E. P., Borgatta, E. F.,

et BALES, R. F., *Small groups : studies in social interaction*, New York, Knopf, 1955; éd. rév., 1965. — HOMANS, G. C., *Social behavior : its elementary forms*, New York, Harcourt, 1961. — JENNINGS, H. H., *Leadership and isolation : a study of personality in interpersonal relations*, New York, Londres, Longmans, Green & Co., 1943, 1950. — LE BON, G., *Psychologie des foules*, Paris, F. Alcan, 1895; Paris, Retz, CEPL, 1975. — LEWIN, K., *Field theory in social science : selected theoretical papers*, sous la direction de CARTWRIGHT, D., New York, Harper, 1951. — MAISONNEUVE, J., *Psycho-sociologie des affinités*, Paris, PUF, 1966; *Recherches diachroniques sur une représentation sociale : persistance et changement dans la caractérisation de « l'homme sympathique »*, Paris, CNRS, 1978. — MORENO, J. L., *Who shall survive ? Foundations of sociometry, group psychotherapy and sociodrama*, New York, Beacon House, 1943. Trad. : *Fondements de la sociométrie*, Paris, PUF, 1954. — MOSCOVICI, S., *L'âge des foules*, Paris, Fayard, 1981. — PAGES, M., *La vie affective des groupes. Esquisse d'une théorie de la relation humaine*, Paris, Dunod, 1968. — ROGERS, C. R., *On becoming a person, a therapist's view of psychotherapy*, Boston, Houghton Mifflin, 1961. Trad. : *Le développement de la personne*, Paris, Dunod, 1966. — RŒTHLISBERGER, F. J., et DICKSON, W. J., *Management and the worker : an account af a research program conducted by the Western Electric Company, Hawthorne Works, Chicago*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1939, 1961. — SARTRE, J.-P., *Critique de la raison dialectique*, Paris, Gallimard, 1960. — SHERIF, M., et CANTRIL, H., *The psychology of Ego-involvements, social attitudes and identifications*, New York, Wiley; Londres, Chapman & Hall, 1947. — SIMMEL, G., *Grundfagen der Soziologie*, Berlin, G. J. Göschen, 1917; Berlin, W. de Gruyter, 1970. Trad. : *Sociologie et épistémologie*, Paris, PUF, 1981. — TARDE, G., *Les lois de l'imitation. Etude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1890; Paris, Genève, Slatkine, 1979. — THIBAUT, J., et KELLEY, H. H., *The social psychology of groups*, New York, Wiley, 1959. — WHYTE, W. F., *Street corner Society : the social structure of an italian slum*, The Univ. of Chicago Press, 1943, 1965.

المساواتية — Egalitarisme

المساواتية هي بين القيم الداخلة في صيغة المشروعية القائمة في المجتمعات الصناعية ، الأيديولوجيا التي تعطي المساواة في أحد معنييها ، المكانة الراجحة . يرى توكفيل في المسيرة نحو المساواة في الشروط ، ميلاً طويل المدى يغامر في وصفه « بالسماوي » . وما هو أفضل ، إنه (أي توكفيل (Tocqueville) يميّز بين الأشكال التي يتخذها هذا الميل . وقد باتت الأوضاع القانونية للأشخاص متساوية مع تصفية الأقطاع . وهكذا اعترف للأفراد بأنهم على قدم المساواة في التعاقد والشراء والبيع والزواج . وتأتي فيها بعد ، أو في الوقت نفسه ، عملية المساواة في الحقوق السياسية . ثم يعطى حق الانتخاب لكل الرجال ثم لكل البالغين في الجنسين . وفي مرحلة ثالثة ، عندما تصبح مجتمعاتنا أكثر انتاجية وأكثر غنى ، تجد الفوارق القصوى بين الوفرة والحاجة ، نفسها وقد ردمت ـ أو على الأقل تعتبر أنها واجبة الردم . يمكننا أن نضيف الى هذه اللوحة المتفائلة جداً ، سمة أخيرة . إن التفاوت في المشاركة . في المنافع العامة مثل التربية والصحة ، وفي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، قد يتقلص هو كذلك باضطراد ، الى حد قد يستطيع معه جميع أعضاء المجتمع الحديث أن يطمحوا الى التمتع بنفس الثروة الثقافية .

لقد قدمت طويلاً فلسفة التاريخ هذه الى أيديولوجيا المساواة ثقة مفرطة بشكل ظاهر في شروط تحققها الذاتي . إلا أنها ، مع حرمانها من الدعم الذي كان يقدمه لها الاعتقاد بالتقدم

اللامتناهي ، ما زالت تشكل أحد القيم المهيمنة على مجتمعنا . علينا إذن أن نفهم في آن واحد ، لماذا يفرض نفسه بهذه القوة مطلب المساواة ، وما هي أنواع المقاومة التي يثيرها .

لقد رأى أرسطو بوضوح أن مطلب المساواة يتخذ شكلين لا يمكن التوفيق بينهما بسهولة ، فهو من جهة يطلب المساواة الحسابية . ومن خلال هذا الفهم ، يعلن أن كل الناس ينبغي أن يعاملوا بالطريقة نفسها . ولكنه يعلن من جهة أخرى أن التعويضات التي يحصلون عليها من التبادل ينبغي أن تكون مناسبة مع مساهماتهم ، لن يكون من العدل في شيء أن يحصل من لم يعمل بقدر الذي بذل جهداً كبيراً . صحيح أن الآية الانجليلية عن عامل الساعة الحادية عشرة يذكرنا بأن العدالة الإلهية ليست خاضعة لنفس معايير العدالة الانسانية : إن النعمة التي لا تخلو من السر الخفي تختار الأبرار دون أن يتمكن الناس الآخرون من إدراك رابطة أخرى غير الإرادة الإلهية بين أعمال المبررين والخلاص الذي يمنح لهم . وبمقدار ما يتأكد تصور طبيعي أكثر دقة للوضع الانساني ، وللحياة في المجتمع ، فإن مطلب المساواة يتحدد نسبياً بناء لثلاثة مراجع : الاستحقاق والحاجات والتضامن .

إن التصور الأول الذي يمكننا تسميته **بالاستحقاقي** . يزعم إقامة علاقة متشددة بين مساهمات الأفراد ـ إنجازاتهم ـ وأوضاعهم . إنه يعتمد على حركية اجتماعية متزايدة لاقتلاع الامتيازات إثر إقامة شروط المساواة بين الجميع ، ضمن التنافس بين أعضاء المجتمع . وعندما يصبح الجميع على قدم المساواة ، تبرز فرضية أن الرابحين لا يمكن أن يكونوا إلا « الأفضل » إن المثال الاستحقاقي الذي تقبله في آن معاً التقليد الليبرالي والتقليد الاشتراكي اقترن بنقد للإرث وبإطراء للمباراة والامتحان باعتبارهما وسيلتين عاديتين للتقدم الاجتماعي . وهكذا ، عندما تتطهر من الامتيازات الخصوصية غير المحققة ، توزع أواليات الحركية الاجتماعية والمنافسة ، الأشخاص بين أدوار وأوضاع وفقاً لمعايير تعيين يفترض فيها رفع فعالية ورضى كل واحد ، الى حدها الأقصى . من جهة ، يزيل المثال الاستحقاقي مشروعية الانتقال الوراثي وكل أنواع الجمود التي تحاصر المبادرات وتعاقب المواهب . من جهة أخرى ، عندما نجعل من المباراة والامتحان ـ أو من الأعلام عن الاستحقاقات التي تأكدت في سوق النجاح ـ وسيلة عادية ، يمكن إثارتها لإضفاء الشرعية على تسلسلية الأوضاع والمكافآت المادية والرمزية .

إذن ، تقبل الاستحقاقية تباينات ربما تكون مختلفة جداً ، في تسلسلية الأوضاع . يمكن تقييم هذه التباينات من خلال وجهتي نظر . أولاً ، بماذا تلزمنا العدالة حيال المنتجين الذين يقع انتاجهم ـ وكذلك انتاجيتهم ـ تحت المستوى الذي يغطي أكلاف معيشتهم ؟ إن هذا السؤال يوجه في آن معاً الى المنطق الاستحقاقي والمنطق الانتاجي . الأول لا يمكنه تقديم شيء للأفراد غير المؤهلين . والثاني لا يلحظ شيئاً يتعلق بأفراد لا يستخلصون أية « قيمة مضافة » . مع ذلك ، يقتضي جيداً الأخذ بالحسبان لحاجاتهم . على الرغم من غياب جدارتهم وفعاليتهم . هذا التعليل موجود في قلب النقاش الذي نشب ، أثناء الثورة الصناعية الأولى ، حول المصير الذي يقتضي بالمجتمع أن يوفره « للفقراء » و« للعاطلين عن العمل » . إن تفاوتاً في المداخيل

قد يستبعد الأفراد غير المنتجين كفاية أو غير النشيطين بصورة لا إرادية ، من التمتع بالمنافع والخدمات المعتبرة ضرورية لاستمرار الحياة الانسانية ، يبدو غير مقبول أخلاقياً . والى حد ما ، إنها مسؤولية الحكومة في أن تأخذ من الذين يملكون كثيراً لتعطي الذين لا يملكون كفاية ، لكي تزيل تفاوتاً هو بمثابة ظلم .

أما فيما يتعلق بإعطاء محتوى دقيق لفكرة « الحاجات » ، فأمر غير ممكن . كما أن تحديد القواعد التي تتحكم بإعادة توزيع منصفة شأن منازع فيه بالتأكيد . يفسده عدم الدقة فيما يتعلق بتحديد عتبة التدخل ، ولكن كذلك فيما يتعلق بمدى النقل وطرائقه . وتتفاقم الصعوبات أيضاً إذا لم يتم تعريف الحاجات التي لم يتم إرضاؤها بالنسبة للمستفيدين المحتملين ، وإنما بالنسبة للقدرة الحقيقية أو المفترضة لمجتمع متقدم تقنياً ، على إرضاء الحاجات المقصودة . قد يكون بالفعل « فاضحاً » أن تتمتع في بعض المجتمعات أكثرية المواطنين بكل قدرات التبذير ، وألا تملك أقلية في الواقع حد أدنى من التعليم والثقافة والصحة . لقد أشير الى هذا الأمر بتشديد وقناعة في مختلف التقاليد الاشتراكية .

من أجل تقييم قوة الأيديولوجيا المساواتية ، يقتضي تفحص مرجع ثالث . الى هنا ، بدت لنا هذه الأيديولوجيا تتغذى من وعي ما تستحقه جدارتنا وما يستحقه بصرف النظر عن كل جدارة ، كل انسان بحكم « حاجاته » . في الحالتين ، يستند المطلب المساواتي على الفرد . ولكن ثمة مصدر آخر ، أشير إليه بصورة خاصة من قبل الفكر الكلاسيكي على الرغم من كونه أقل وضوحاً اليوم ، إن المواطنية أو الفضيلة ، أي التعلق الذي يربط الأفراد بالجسم السياسي ، لا يكون ممكناً إذا كان التفاوت المفرط في الثروة (الأموال والمداخيل) الذي يخلق مسافة واسعة جداً بين المواطنين ، يؤدي الى كسر كل تضامن . إن القوانين التي تحدد النفقات الكمالية تسعى الى إفشال الرغبة والمعاناة اللتين يوحي بهما الترف الظاهر الى الأفراد المحرومين . هذا الأمر الذي بحثه مطولاً مونتسكيو وروسو ، يستعيده اليوم راولز (Rawls) ، الذي يتوقع أن يصبح الأفراد ، فيما يتعدى درجة معينة من التفاوت في توزيع المنافع الأولية ، حسودين ، في حين ليسوا كذلك في « وضعهم الأصلي » .

إن المتطلبات المساواتية ، عندما لا تكون تسلسلية ، فإنها تكون متنافرة بقوة . ويتلاءم المثال الاستحقاقي مع التفاوت الكبير في المداخيل وفي الأوضاع فيما لو بدا ذلك قائماً على النيمة والمنفعة الاجتماعية لمساهماتنا ، وعلى الجهد الذي تكلفناه . يتم كثيراً ترداد شعائر غيزو (Guizot) القائل : « أثروا ولكن بواسطة العمل والإدخار » ، ولكن يتم بصورة عامة بتره من تحديداته حول طرق الإثراء ووسائله . يمكن للمثال الاستحقاقي ، حتى ولو تطهّر ، أن يدخل في آن واحد في نزاع مع المطلب المدني والمطلب البشري اللذين يصران كلاهما ، وإن لأسباب مختلفة ، على التضامن بين أعضاء الجماعة الواحدة . وعلى العكس ، إذا كان الرابط ينبغي أن يرضى بين المساهمات والمكافآت الفردية ، خشية كسر هذا التضامن ، وإذا كان ينبغي أن يقبل الأفراد الأكثر انتاجية والأكثر استحقاقاً بأن يتم نقل جزء من الانتاج المنسوب الى صناعتهم ،

نحو آخرين أقل مثابرة ، فإن هذه المساواتية التوزيعية أو الى حد ما القائمة على المصادرة ، تناقض المثال الاستحقاقي .

بمقدار ما أشاد التقليد الوضعي بالمثال الاستحقاقي ، يذمه اليوم كل الذين لا يرون فيه سوى أيديولوجيا تسمح بإخفاء التفاوت وأواليات الانتاج ، وتجد معايير المساواة نفسها متغيرة . في التقليد الوضعي ، تعتبر المساواة بأنها المساواة في الفرص أو بأنها بصورة أدق ، غياب الامتيازات والمعوقات ؛ إذ إن شروط الانطلاق القائمة بالنسبة للمتنافسين ينبغي أن تكون متساوية . كما أن هذا الشكل من المساواتية يهاجم أولاً الطرائق المختلفة للإرث ، ليس فقط الإرث المادي ، وإنما كذلك مختلف الأفضليات التي تجدها الامتيازات في مهدها . أما اليوم ، لم تعد المساواة في الانطلاق وحدها مطلوبة ، وإنما المساواة في النتائج كذلك . لم يعد الامتياز في الولادة وحده الفضيحة وإنما وجود الفارق نفسه بين مختلف المتنافسين هو الذي يعتبر مشبوهاً . من الصحيح أن هذا الفارق ، على الرغم من أنه يرتبط جزئياً بشروط صعب مراقبتها من قبل السلطات السياسية ، يمكن اعتباره متسامحاً به من قبل دعاة الأيديولوجيا النفعية فيما لو ساهم عبر إعادة توزيع حكيمة ، بتحسين وضع الأكثر حرماناً .

ومن أجل تقييم جيد لغموض المثال المساواتي ، لا تكفي الإشارة إلى أن كلاً من هذه التعابير تحمل خطر الصدام بالأخرى . تقتضي كذلك الإشارة إلى أنها ربما تتصادم مع متطلبات أخرى ، معترف بها ومكرّسة مثلها ، من قبل نظام قيمنا . لا يمكن الحصول على مساواة كاملة في النتائج قبل إعادة التوزيع أو بعده ، إلا بواسطة تنظيم اجتماعي ملزم الى أقصى حد ، يسعى الأيديولوجيون التضامنيون الى إضفاء الشرعية عليه عبر إثارة المصلحة العامة . إن مساواتية النتائج تقود الى تقليص مأساوي أحياناً للحريات الفردية . وهي لا تحد فقط من حرية الذين جرى على حسابهم تحويل الموارد ، ولكنها تقيم كذلك نوعاً من الوصاية على الذين استفادوا من هذا التحويل . ولا يقتصر الأمر على أن الرقابة الدقيقة التي تحدّد فئات « المستفيدين » والشروط التي يمكنهم ممارسة حقوقهم على أساسها ، وإنما غالباً ما يكون لهذه الحقوق سمة إلزامية بمعنى أن الأفراد الذين أنشئت لأجلهم ليس لديهم حرية رفضها . فالتعليم الإلزامي حتى سن معينة قانوناً ، ومنع العمل زيادة على الساعات المحددة قانوناً ، هما على الأرجح مبررين ، الأول لاعتبارات المنفعة العامة (من المفيد للبلد أن يذهب الفتيان الى المدرسة حتى سن السادسة عشرة) ، والآخر لاعتبارات تتعلق بشروط المنافسة المشروعة في سوق العمل . ولكن في الحالين ، ترافق فرض قاعدة موحدة فيما يتعلق بوقت العمل أو مدة فترة التعليم ، بتقليص حقل المبادرة لبعض الأفراد . وبالتالي بتوسيع ما كان يسميه توكفيل « الإستبدادية الهائلة والوصية » للإدارة العامة . إن نظام قيمنا ليس محروماً تماماً من كل ثقل موازٍ للمساواتية - حتى ولو كان يحق لنا أن نلاحظ مع توكفيل - ميلاً مزمناً نحو مساواة أكبر في الشروط . هذا الثقل الموازن يقدمه لنا التعلق بالنطاق الخاص الذي يكون في داخله « الفحّام سيداً في بيته » .

• Bibliographie. — Aristote, *Ethique à Nicomaque*, Paris, J. Vrin, 1972. — Barker, E., *Greek political theory : Plato and his predecessors*, Londres, Methuen & Co., Ltd., 1918, 1964. —

Boudon, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, PUF, 1977, chap. 6, 157-186. — Bouglé, C., *Les idées égalitaires, étude sociologique*, Paris, F. Alcan, 1899, 1925. — Bourricaud, F., « Co-tradition et traditions chez Tocqueville », *The Tocqueville Review*, 1980, II, 1, 25-39. — Darras, *Le partage des bénéfices, expansion et inégalités en France*, Paris, Editions de Minuit, 1966. — Halévy, E., *La formation du radicalisme philosophique*, Paris, F. Alcan, 1901-1904, 3 vol. — Homans, G. C., *Social behavior : its elementary forms*, New York, Harcourt, Brace & World, 1961. — Merton, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 1965. — Montesquieu, C. de, *L'esprit des lois**. — Nozick, R., *Anarchy, state and utopia*, Oxford, B. Blackwell, 1974. — Rawls, J., *A theory of justice*, Oxford, Clarendon Press, 1973. — Rousseau, J.-J., *Le contrat social**. — Stephen, L., « Social equality », *International Journal of Ethics*, vol. 1, 1890-91, 261-288. — Tawney, R. H., *Equality*, Londres, Allen and Unwin, 1931, 1964; New York, Barnes & Noble, 1965.

Normes — المعايير

تلاحظ غالباً الصفة المتماثلة والتكرارية ـ المنتظمة ـ للوقائع الاجتماعية . ولكن دوركهايم نفسه ، الذي شدد كثيراً على هذه النقطة يشير كذلك الى « الهيجان » الذي تتسم به الأعياد وإتمام بعض الطقوس ، أو الذي يرافق بعض الأوضاع القصوى التي تعيد فيها المجموعةصنع وحدتها في الوقت نفسه الذي تبدو فيه أنها تتحطم تحت تأثير التوترات الشديدة . ومن ناحية أكثر تحليلية يميّز عالم الاجتماع في « درجات » أو « أبعاد » التجربة ، المعايير التي تعتبر طرائق للعمل والوجود والتفكير محددة ومعاقب عليها اجتماعياً ، والقيم التي توجه بطريقة غامضة نشاط الأفراد عبر تقديم مجموعة من المراجع المثالية لهم ، وفي الوقت نفسه جملة من رموز تحقيق الذات ، التي تساعدهم على تحديد موقعهم وموقع الآخرين بالنسبة لهذا المثال . ولكن نظام القيم ونظام المعايير ليسا منفصلين بشكل دقيق ـ ما عدا في الحالة الحدية لعمل تقني ، يعي تماما الأهداف التي يسعى إليها ويكون السيد المطلق للموارد والوسائل التي يحركها . وفي أغلب الأحيان يبقى التمييز بين المعايير والقيم نسبياً ومجرداً ، ويكون من الاعتباطية عدم الأخذ إلا بالبعد المعياري (أو القيمي) كما إهمال الجانب « المنتظم » للوقائع الاجتماعية على حساب الجانب « الهائج » .

إن الفاصل بين المعايير والممارسة ـ بين ما يفترض فينا عمله وما نفعله في الواقع ـ يلفت مباشرة انتباه المراقب الأقل علماً . كان دوركهايم الذي يذكرنا بأن المجتمع يظهر لنا غالباً عبر أوامره التي يصدرها والجزاءات التي يعمل بها ، أول من اعترف أن الأوامر لا تطاع باستمرار . إن النقاش الشهير حول العادي والمرضي (**قواعد الطريقة السوسيولوجية**) لا يقتصر على الإستنتاج أن وجود الأفعال المقضي بها والمعاقب عليها إجتماعياً تولد بالترابط وجود أفعال ممنوعة إجتماعياً . ويصل دوركهايم الى حد الإعلان أن « الجريمة تكون سوية ، لأن المجتمع الذي يخلو منها هو مستحيل تماماً » . ولكن ، يعتبر دوركهايم أن : « الجريمة ليست ضرورية وحسب ، إنها مفيدة (إذ إنها) تحضر (. . . .) التغييرات الضرورية » . إننا نتحفظ على ذلك ، وليس على

اطروحة سوية الجريمة ، على الرغم من أن هذه السوية تعتبر من وجهة نظر حصرية جداً نفعية ونشوئية (الجريمة مفيدة بمقدار ما تحضّر التغيير) ؛ إنها سمة التفرع الثنائي للتمييز بين السوي والمرضي . فالمعيار لا يختلط مع السوي كما أن غير السوي أو حتى المنحرف لا يختلط من باب أولى مع المرضي .

إن ما يضعف التصور الدوركهايمي هو أن سلطة كل معيار لا تقوم، بسبب الثنائية التبسيطية بعض الشيء التي يبدو أنها تحكمه ، إلا على سلطة المجتمع بكامله . صحيح أنه ثمة في عمل دوركهايم، في علم اجتماعه التربوي وفي علم اجتماعه المهني في آن معاً، ما يسمح بتقويم هذا التفسير . ولكن يقتضي ألا يغيب عن النظر أن الظاهرة المعيارية تظهر شكل مختلف وفقاً لما نفهمها حصرياً من خلال دراسة أنظمة الحقوق ، أو ندأب على تفحصها في مختلف وجوهها ، ولا سيما من خلال دراسة الممارسات المهنية والأدبية أو الخلقية الذاتية .

لقد سعى دوركهايم أولاً (**تقسيم العمل**) الى بناء تصوره الأول للمعيار الاجتماعي على نعميم للمعيـار القانوني . إن وضعيته وهمّه في معالجة الوقائع الاجتماعية بصفتها أشياء ، ألزمته . وبالفعل يظهر المعيار القانوني بصفته مجموعة من الأوامر والنواهي المحددة مؤسساتياً . إن تطور الأشكال القانونية يجعل فعلاً قمعياً أساساً قائماً على التضامن الآلي يتبع إعادة قائمة على التضامن العضوي . ولكن في الحالتين يتم تعريف الجرائم تعريفاً دقيقاً ، كما توضع الجزاءات التي تعاقبها موضع العمل منهجياً . إن الوقت الذي تشكل فيه الحقوق نشاطاً متمايزاً ومتميّزاً عن السحر والدين، يتسم بتحوّل الوظائف القمعية والاستردادية الى هيئات متخصصة بدل أن تكون جماعية كما هي الحال في المجتمعات البدائية . والتقدم الذي يشكله المعيار القانوني هو في أن فعل المجتمع بدل أن يكون غامضاً ، يظهر واضحاً وقابلاً للإدراك طوال مدة العملية التي تبدأ بالجريمة وتنتهي بالعقوبة أو التعويض . وهكذا ، هل ثمة ما يغوينا على أثر دوركهايم (**تقسيم العمل والتطور الجزائي**) على الاستنتاج بواسطة التعميم التعسفي بأن « المجتمع » بما أنه ينشيء قاعدة الحقوق هو الذي ينشيء كذلك أي نظام معياري . إن الحجة في هذا الشكل هشة بشكل مزدوج . أولاً ، يكون بالارتباط بين القاعدة الحقوقية والنظام الاجتماعي موضحة بصورة ناقصة ؛ وثانياً ، يكون الانتقال من القاعدة الحقوقية الى كل قاعدة ناجماً عن تعميم تعسفي .

إن أطروحة دوركهايم ، على الرغم من أنها تطمح الى إعطاء مختلف فئات المعايير أساساً وضعياً ، فإنها تؤدي في الواقع الى سحب صفة الموجب الدقيق عن المعايير القانونية بصفة خاصة ، ودوركهايم بجعله الطقوس والمعتقدات الدينية تشتق من « المجتمع » الذي يجعل منه واقعاً لا يمكن الجدال فيه ولا يمكن تجاوزه ، كان يفكر بتأمين «موضوعية » غير قابلة للنقاش لها . ولكن الأساس المطلوب للمعايير القانونية ذات طبيعة خاصة ، فلا يتعلق الأمر بمعرفة كيفية استثارة حماستنا واحترامنا وإنما المقصود أن نفسر كيف **تلزمنا** بالمعنى التقني للكلمة . لقد أشار كلسن (Kelsen) بصورة خاصة الى خصوصية المعيار القانوني الذي يعرفه باعتباره واجباً (Ought) مع تمييزه عن **الأمر** المحض . وليس للواجب الكلسني شيء مشترك للوهلة الأولى على

الأقل ، مع الإلـزام الدوركهـايمي . وبالفعـل ، يعتبر كلسن أن مـا يميّـز المعيار القـانوني هي شموليته ، التي يقتضي عدم خلطها لا مع العمومية ولا مع وسيلة إحصائية ، بما أن المعيار يمكن أن يحل حالة خاصة تماماً . فهو لا ينبثق لا من الاعتباط ولا من مصلحة الخاصة ولكنه لا ينبثق كذلك من إغواء امتلاك الذات الحقوقية من قبل « الوعي الجماعي » .

إن خاصية الشمولية تعني أن المعيار ـ أو القانون كما كان يقول مؤلفو القرن الثامن عشر ـ يعبر عن إرادة الذين يلزمهم . ويبرهن كلسن كذلك أنه ليس ثمة ما يستجيب بشكل كامل الى متطلبات المعيار القانوني سوى الديموقراطية التي تعني النـظام الذي يكـون فيه المحكـومون أي الأشخاص الخاضعون للموجب ، هم في الوقت نفسه الحكـام ، أي أصحاب السيـادة . وإن تراضي الحكام والمحكومين لا يختلط مع وضع الاجماع . كما أن التراضي لا يستند الى محتـوى النـظام المعياري ، إنـه يستند الى الأصـول . ويتميّـز المعيار القـانوني بصفتـه ملزماً شـرعـاً ، بالشروط التي صيغ فيها ، وتتصف بالقانونية المعايير الصادرة عن السلطات المختصة التي أوكلت إليها هذه المهمة ومارستها وفقاً للأشكال المتفق عليها دستورياً .

إذا قبلنا تصوراً للمعيار القانوني ضيقاً الى هذا الحد ، فنظرية دوركهايم لا تقدم عوناً كبيراً ، إذ إن رجل القـانون ليس ذو صفة لتقـدير مـا إذا كان معيـار خاص يستجيب أم لا لتوقعات وطلبات « المجتمع بصورة عامة » ، وإنما ليقول فقط ما إذا كانت متوافقة مع الأصول المحددة من قبل الهيئات القائمة وفقاً للنظام القانوني نفسه . وتكون أطروحـة دوركهايم مخيبـة للآمال كذلك إذا كنا نطمـح لاستخراج تصـور للمعيار الاجتمـاعي بصورة عـامة من المعيـار القانوني . إن مفاهيم مثل الجريمة والعقـوبة والجـزاء تستعمل بطريقـة محـددة تقريبـاً من قبل القانونيين . ونجدها لدى دوركهايم وعلماء إجتماع مدرسته قد أضعفت بشكل محزن بواسـطة تعابير مثل « عقوبات غامضة » و« استرداد » ، و« قمع » . ولم تعد تعبّـر الى حد ما إلا عن صفة الجواب على فعل يعتبر متوافقاً ـ أو منحرفاً ـ بالنسبة لمثال المجتمع . وتـظهر نـظرية دوركهـايم متساهلة جداً من جهة وتحديدية جداً من جهة أخرى ، إنها ، باشتقاقها للنشـاط المعياري من « المجتمع » بصورة عـامة ، تحكم عـلى نفسها بمعـاملة المعايـير بصفتها تعبيـرات عن « الوعي الجماعي » بعض الشيء ، وبالتالي ، نتيجة لافتراضها مشكلة تماسكها الداخلي وملاءمتها لنظام القيم محلولة ، الى إهمال انبثاق المعايير الثانوية المؤقتة والانتقالية ، المنافسة بشكل معلن الى حد ما للمعايير الرسمية .

هنا بالذات يمكن أن يأخذ تحليل الأدبيات المهنية بالنسبة لعالم الاجتماع ، مكـان تحليل **النظم القانونية** . وقد أشار دوركهايم نفسه الى أهمية هذه الـدراسة ، ولكنـه لم يستخلص كل النتائج التي تتضمنها فيما يتعلق بالنشاط المعياري . فضلاً عن ذلك ، إن أزمة السلطة المهنية ، البارزة جداً في مجتمعاتنا ، في المستشفى كما في المدرسة وفي المحكمة ، تسمح لنا بقول رأينا حول عدة نقاط مهمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين القيم والمعايير والتطور المرتبط بكل منها .

إن **الآداب المهنية** تهدف بصراحة الى تنظيم المبادلات بين فئتين أو أكثر من الفاعلين الذين

تكون مصالحهم مختلفة بقوة الى حد ما بسبب التبعية التي يقيمها الوضع بينها دون أن تكون متناقضة بحدة . وحتى لو كانت الأهداف التي تحققت فعلياً مختلفة عن الأهداف التي يسعى إليها كل واحد من فرقاء العلاقة المهنية ، ينبغي ، لكي تبقى شرعية ، أن تندرج في إطار الغايات الصريحة : إعادة الصحة للمريض ، حماية الأرملة واليتيم وتربية الشباب . وفضلاً عن ذلك ، تسعى آداب المهنة لإقامة علاقات تعاون واضحة قدر الإمكان بين الأشخاص المعنيين . إن شفاء المريض هو مهمة الطبيب كما هو مهمة زبونه . من المؤكد أن المتطلبات التي يفرضها على الأول مختلفة عن تلك التي يفرضها على الثاني . ولكنها تضعهما كلاهما في علاقة من التبعية المتبادلة التي يمكن أن تصل ، بالنسبة للمريض الى الأشكال القصوى من التبعية . في جميع الحالات ، إن الشروط التي يفترض أن تجعلها ممكنة ، تكرههما أو تغريهما كلاهما ، وفقاً للأهمية التي يعلقانها عليها ، في تبني قواعد السلوك التي تسهّل تحقيقها . ونقول الشيء نفسه عن العلاقة بين المحامي المترافع والمتّهم ، وبين المدرّس والتلميذ .

تمفصل آداب المهنة العلاقة بين الأشخاص مع مجموعة من العلاقات الاجتماعية والثقافية ، التي تتجاوز الإطار الذي يجري فيه النشاط المتبادل المقصود . وهذا النشاط المتبادل لا يتلقى معناه الكامل في الوضع الخاص الذي يجد نفسه فيه المهني وعميله . فالمعايير التي تحكم مختلف أنواع المبادلات التي يجدان نفسيهما منخرطين فيها ، بدءاً من البدل الذي يتقاضاه المهني الى طبيعة ودرجة العلاقة الحميمة المقبولة بينهما ، لم تتقرر جميعها خلال اتصالاتهما المتبادلة ؛ ومن جهة أخرى ، إن ما يتجاوز حقل علاقاتهما الحالية لا يرتبط بشكل كامل بما هو خيالي ـ كما عندما يحلم المريض أن طبيبه كلي القدرة ، وإنه لو يشاء يستطيع بالتأكيد شفاءه ، أو عندما يستسلم الطبيب من جهته للوهم الخادع بأن المريض يركع عند قدميه . إن ما هو معياري في آداب المهنة ينبغي ألا يمزج مع إكراهات الخيالي ولا مع غمزات العين أو الترتيبات التي يتفاوض عليها الفريقان سرّاً ، وجانبياً تقريباً ، لتسهيل الاتصالات المزعزعة والسطحية بالإجمال ، كما عندما يمد الطبيب يده دون أن يتلفظ بكلمة واحدة ، ليتلقى الشيك الذي أناوله إياه (واضعاً هكذا بين هلالين ، وفي نطاق المستتر الجانب الحالي من علاقتنا) .

تتشكل كل آداب مهنية من مجموعة من الأوامر الصريحة والمنظمة على نحو ملائم . وتعنيها الطريقة التي تحدد بها المهمة ، التي ينظر إليها فرقاء العلاقة المهنية نظرة جدية ، والذين يوجه المنطق ، سلوكهم في نطاق خاص ، وإن لم يدركوا جميع مضامينه . إنّها تتشكل حول قضايا تطرحها على المهني ممارسة مهنته . وفي العلاقة غير المتناسقة بين المهني المؤهل وعميله المنزوع السلاح ، تحدد آداب المهنة مسؤوليات الأول ومراجع الثاني . ولكن هذه الحماية التي يفترض في الآداب تأمينها للفريق الضعيف في العلاقة ، ليست آلية . إن العمل الجيد لكل آداب يرتبط الى حد كبير « بسلطات المهنة » التي تمارس أنواعاً عدة من المسؤوليات الأساسية . في بعض الحالات ، عندما تكون المهن منظمة وفقاً لنموذج تعاوني ، يمنح المسؤولون القدرة على معاقبة الزميل المشبوه أو المتنكر لواجباته . وحتى في الحالة التي يمارس فيها المهنيون صلاحياتهم في منظمات بيروقراطية ، لا يشرفون عليها ، ويخضعون فيها لسلطة تراتبية خارجية (مثل

الطبيب في مستشفى أو المدرّس الفرنسي الموظف لدى وزارة التربية) ، تكون لهم كلمتهم التي يقولونها فيما يتعلق بتوظيف الزملاء الشباب وترقيتهم وبتأهيلهم ، في المعنى الأوسع للكلمة. إن احترام التوجهات المعيارية الكبرى ، واستمرار آداب المهنة هي بين أيدي أعيان المهنة الذين يستمدون سلطتهم من عدد معيّن من الترتيبات المؤسساتية . ولكن هذه الترتيبات تكون متفاوتة الدقة والإلزام . على سبيل المثال ، إن تعداد الصفات القانونية (طبيعة الدراسة ومدتها) التي تعطي شخصاً معيناً الحق في أن يلقب طبيباً ، يكون أسهل من القول ماذا تعني بالطبيب « الجيد » . فآداب المهنة لا تتشكل حصراً إذن من قواعد الجماعات الحرفية (التي تضمنها سلطات هذه الجماعات) ، ولا من القواعد القانونية (المكلفة بتطبيقها المحاكم) . إنها تقرنها ببعد خلقي صرف .

لا تتدخل الاعتبارات الخلقية في آداب المهنة فقط عندما يتعلق الأمر بتقدير ما هو جدي ، وباخلاص هذا المهني أو ذاك وإنما كذلك عندما يكون مقصوداً الحكم على صحة بعض الأوامر أو بعض المحظورات . ويبدو من جهة أخرى أن التمفصل بين المعايير والقيم يكون بخاصة منظوراً في هذه الحالة . لقد قدمت آداب المهنة طويلاً احترام الحياة الانسانية بصفتها قيمة مطلقة . وقد كانت متفقة حول هذه النقطة مع الحق الوضعي . ولكنها تمس كذلك نطاق الحساسية الدينية التي تستند هي نفسها الى أحكام صريحة (« انموا وضاعفوا » هذه الحكمة التي ذكرت ضد مختلف أشكال المالتوسية) أو الى إدراكات حدسية عامة تماماً مثل القيمة الخلاصية للألم ، أو أيضاً الشعور الانساني الذي يمكن أن يقيم موجب المساعدة للأشخاص الذين يتعرضون للخطر .

ليس ممكناً إذن معالجة جميع المعايير وفقاً لنموذج آداب المهنة الوحيد . ثمة أنواع كثيرة من **الضوابط** في الحياة الاجتماعية التي ينقصها ، بخلاف الأوامر الأدبية ، محتوى محدداً وهيئات متمايزة لتأمين احترامها وتفسيرها وتجديدها . **فالطبائع وآداب السلوك** ، حتى ولو كان محتواها التنظيمي محدداً الى أقصى حد (فيما يتعلق بآداب المائدة مثلاً) تكون في الغالب موضوعاً لانتباه ضئيل ؛ ولا نرى أبداً أننا إذا خرقنا هذه العادة نتعرض لإثارة ردود فعل قوية جداً ضدنا من الوعي الجماعي . فنعتبر على الأكثر أننا قليلو الأدب . هذه الرقابة تطبق بناء لرأينا ، في حين أن الطبيب المتهم بممارسة الإجهاض أو قتل المريض ، يمكن أن يثير السخط والاحتقار ، بالإضافة الى العقوبات الخاصة بهذه الجرائم عبر المحاكم . وأخيراً إن التطور الذي يؤثر على الطبائع وآداب السلوك تختلف سواء بوتيرتها وبسرعتها أو بتوجيهاتها عن تلك التي تتعلق بالآداب المهنية . وإن بطلان آداب المائدة وأساليب اللباس تتأكد غالباً بعد فترة طويلة من حصولها . أما التغييرات في الآداب الطبية فتظهر بمناسبة الأزمات التي تؤثر على نظم القيم بكامله .

إن المعايير لا تتميّز فقط بميادينها وأنماط نشاطاتها التي تحكمها . لقد ميّز تماماً بياجيه (Piaget) في **تكوين الحكم الخلقي لدى الطفل** بين أنماط مختلفة من الضبط الذي يربطه بمراحل التطور العقلي . فسواء لجهة تطبيق القواعد ووعي هذا القواعد يختلف سلوك الأولاد بفعل

السن . « فالصغار » ، كما يقول بياجيه ، لا يلعبون بحصر المعنى . إنهم يتلاعبون بكريات مستديرة ، يعالجونها وفقاً لصور حسية ومحركة بسيطة تماماً : دحرجة كريات صغيرة على بعضها البعض ورميها الواحدة ضد الأخرى وتكوين كتل صغيرة منها . في هذه المرحلة ، يمكننا الحديث عن تنظيم حسي ومتحرك ولكن بمعنى حصري جداً . صحيح أن الولد لا يفعل أي شيء بواسطة الكريات . ولكن النظام الذي يلاحظه المراقب في سلوك الولد ليس ذا طبيعة فكرية . فالولد يستجيب لخصائص الأشياء (الشكل والصلابة والقياس) وفقاً لبعض الصور المادية (الدفع ، السحب ، التكتيل الخ .) . فضلاً على ذلك إذا كنا نستطيع القول إن الولد يلعب فإنه يلعب لوحده . فحتى لو كان عدد من الأولاد منهمكين في آن واحد ، في دحرجة كريات ، لا يكون بينهم أي تعاون . وليس لديهم إذن بكلام دقيق الشعور بأن أحدهم يربح والآخر يخسر . ذلك أنهم في الحقيقة لا يعون أن بعض الضربات مسموحة وبعضها الآخر ممنوع . ويبرهن بياجيه كيف يتكون فيها بعد تصور معين للسوية ، وبأن بعض طرق العمل (مثلاً طريقة الإطلاق ، والمسافة التي ينبغي أن يأخذ المطلق) هي جيدة وبعضها الآخر سيء . ويبقى عندها بالنسبة للاعبين أن يتساءلوا من أين تكتسب المعايير « الجيدة » شرعيتها. يجيب الأولاد الصغار « لقد فعلوا هكذا دائماً » ، أو « إننا نلعب كما كان يلعب أهلنا فيما مضى » ، أو أيضاً « نفعل مثل الكبار أو إخوتنا البكر » . وعندما يصلون الى المرحلة التي يصبح لديهم فيها فهم ملائم لما يسميه بياجيه العمليات ، وبخاصة مفهوم المعكوسية والمبادلة ، يدرك الأولاد الصفة الاصطناعية للمعايير ولطريقة عمل اللعبة الديموقراطية . « فالقواعد ، نحن الذين صنعناها . . . يمكننا تغييرها شرط بأن نتفق على ذلك ؛ ولكن طالما أنها لم تتغيّر على الجميع أن يحترموها » .

يقترح علينا بياجيه تصوراً وراثياً للمعيار ، الذي يميّز عدة مراحل في تكوينه : من الضبط البسيط الحسي - الحركي الى الوعي والى تطبيق قاعدة محددة لأصول صريحة وفارضة لنفسها كذلك باحترام الجميع . وفي نهاية هذا التطور الفكري يكون اللاعبون قد تعلموا معاملة بعضهم كأقران متشاركين في تنفيذ مهمة معينة . وهكذا يعترف بياجيه في ظل تنوع الأصول ، ببنية عميقة ، ومتوازنة بواسطة مطلب المبادلة . هذا المطلب معقد بشكل واضح . فالمبادلة لا يمكن دمجها مع المساواة الحسابية الدقيقة . في نهاية الجولة ، لا يكون توزيع الكريات متساوياً . فالبعض يتزايد مخزونهم من الكريات ، في حين أن البعض الآخر يتناقص مخزونه . فثمة رابحون وخاسرون . فضلاً عن أن المبادلة لا تتقلص الى مقارنة ما بين الأشخاص : « إذا كنت أنت ، فلمَ ليس أنا ؟ » . إنها تتحدد بطريقة غير مباشرة بالنسبة الى قاعدة اقتسام ، ينبغي أن تكون متلائمة مع تصوّر للتضامن محدد بوضوح تقريباً .

يمكننا أن نوجه لآراء بياجيه عدة اعتراضات تحدّ من عموميتها أو بتحديد أكبر ، تسمح بتحديد مداها بما أن بياجيه لا يعالج بصراحة إلا الحكم الخلقي وليس مجمل الأحكام المعيارية . لقد أشار الاتنيون المنهجيون بصوابية كبيرة الى أن الأدوار الاجتماعية لا تتقلص الى لائحةمن الإجراءات . إنها موضوع للتفسير من قبل الفاعلين الذين يغالون ويرتجلون حول النصوص .

فضلاً عن ذلك إن الفهم الذي يكون لدى كل واحد عن لعب الآخرين هو عملية أكثر تعقيداً بكثير من الرجوع الى نوع من المجموعة القانونية التي تعرّف بالنسبة لها بوضوح كامل حقوق وواجبات كل شخص . إن الوعي بالقاعدة لا يتقلص الى الوعي بالمبادلة بين الأنا والآخر - حتى ولو فقدت القاعدة كل معنى لها في غياب هذه المبادلة . إن حالة القاعدة اللغوية توضح ، في هذا الصدد ، الظاهرة المعيارية في جو مختلف عن ذلك الذي عودنا عليه الاعتبار المتميّز للمعايير ذات النمط القانوني الخاص بالتعاون والاقتسام . إن التكلم بلغة معينة ، ليس يعني القدرة على التعبير عن قواعد اللغة التي نتكلمها ، وإنما يعني القدرة على « إنتاج » أو « توليد » عدد لا متناهي بحصر المعنى من الجمل ، وذلك بشرط وحيد هو أن تكون متوافقة مع نحو اللغة المعنية . إن « الأهلية » اللغوية هي تفسير ضمني أكثر منها معرفة صريحة للقواعد ؛ فضلاً عن القواعد التي يستخدمها المتكلم ليست هي نفسها التي يدونها المراقب قبل أن يصوغها . فالقاعدة كما نجدها في الآداب المهنية تكون قريبة من هذا التصور أكثر من القاعدة كما توجد في مجموعة قانونية أو في إجراءات مبرمجة بدقة مثل الألعاب الموصوفة من قبل بياجيه .

وأخيراً ، يبدو من المشكوك فيه تحويل كل نظام معياري الى مطلب المبادلة . إنها أحد الوسائل المواربة لعلم الاجتماع الدوركهايمي ؛ وقد امتدح موس (Mouss) بشكل مفرط لكونه اكتشف في الهبة شكلاً بدائياً للمبادلة . ليس ثمة ما يقال ضد هذا التمثل إذا أخذ التبادل والمبادلة بمعنى واسع الى هذا الحد لدرجة دمجهما الى حد ما مع الرابط الاجتماعي . إلا أن المبادلة ليس لها الطبيعة نفسها عندما يتعلق الأمر بالتعاون والاقتسام أو يقصد بها تضامن غامض كما في حالة عاشقين . ذلك أن العلاقات بين العاشقين أو إذا كان لنا أن نذكر أمثلة أقل عاطفية وتعبيرية العلاقات بين أحد الشعراء والمعجبين به ، تكون خاضعة لقواعد قسرية جداً يشق علينا تقليصها الى مجرد المبادلة . كما أننا لا نستطيع اعتبار القواعد التي تهم الانتاج الاقتصادي على أنها شاملة لقواعد التقسيم والتوزيع . إذا كانت الثانية يمكنُ أن تستعمل لتوضيح مطلب المبادلة ، فليس الأمر كذلك بالنسبة للأولى التي تسعى الى تأمين الحد الأقصى من الانتاج بأقل كلفة ممكنة . لا يمكن أن تختزل المعايير الاجتماعية الى مبدأ وحيد ، وليس لها معنى إلا في إطارها العام وبالنسبة لنمط النشاطات التي تطبق عليها .

● Bibliographie. — Durkheim, E., *De la division du travail social** ; « Le normal et le pathologique », in *Règles de la méthode sociologique* ; Le suicide. Etude de sociologie* ; Leçons de sociologie ; Physique des mœurs et du droit**. — Gouldner, A. W., « The norm of reciprocity : a preliminary statement », *American Sociological Review*, XXV, 2, 1960, 161-178. — Homans, G. C., *Social behavior : its elementary forms*, New York, Harcourt, 1961. — Kelsen, H., *General theory of law and state*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1945. — Kluckhdhn, C., « Values and value-orientations in The theory of action », *in* Parsdns, T., Shils, E., *et al.*, *Toward a general theory of action*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1951, 388-433. — Mauss, M., « Essai sur le don », in *Sociologie et Anthropologie*, Paris, puf, 1950. — Parsons, T., *The social system*, Glencoe, Free Press, 1951, chap. 1 et 2. — Piaget, J., *La formation du jugement moral chez l'enfant*, Paris, F. Alcan, 1932; Paris, puf, 1969; *Introduction à l'épistémologie génétique*, Paris, puf, 1950; 2e éd., 1973-1974, 2 vol. — Riesman, D., *et al.*, *The lonely crowd : a study of the chonging American character*, New Haven, Yale Univ. Press, 1950. Trad. abrégée : *La foule*

solitaire, Paris, Arthaud, 1964. — SHERIF, M., *The psychology of social norms*, New York, Londres, Harper & Brothers, 1936; New York, Harper & Row, 1966.

المعتقدات Croyances

في كثير من الحالات يتوقف تصرف الفاعلين الاجتماعيين على المعتقدات : حتى ولو كنت لا أتحمل أية عقوبة خلقية أو اجتماعية إذا امتنعت عن الاقتراع وحتى لو كنت واثقاً من أن صوتي لا يمكن أن يغير نتيجة الانتخاب ، فإني مع ذلك أذهب لأقترع إذا **اعتقدت** أنه « من المناسب » أن أفعل ذلك . يكون التصرف في هذه الحالة محكوماً بمعتقد **معياري** . ويمكن أن يحكم كذلك بمعتقدات **وضعية** : سوف أقترع لأني أعتقد أن التصويت سيكون كثيفاً . إن التمييز بين المعتقدات **الوضعية** والمعتقدات **المعيارية** أمر جوهري . تشكل الأولى أحكاماً يمكن أن يكون لها طرائق مختلفة . فيمكنها أن تأخذ شكل المقولات التي تؤكد **وجود** أو **عدم وجود** حدث معيّن أو بصورة أعم حالة للأشياء ، إمكانيتها أو استحالتها ؛ ويمكنها ، مع شيء من الدقة ، أن تجمع الاحتمال الى الحدث أو حالة الأشياء المعنية . ثمة خاصية عامة للمعتقدات الوضعية هي كون صحتها من حيث **المبدأ** قابلة للمراقبة من خلال المواجهة مع الواقع . يقتضي بالطبع أن نشير الى هذا التقييد ، إذ إن معتقداً وضعياً يمكن أن يأخذ شكل مقولة تقديرية يتعلق بمستقبل بعيد الى حد ما ومحدد التاريخ بوضوح الى حد ما . ومن المفارقة أن صحة المعتقدات المعيارية غير قابلة للإثبات في جوهرها ، وحتى قابلة للتعريف بصعوبة . علينا أن نشير مع ذلك الى أن المعتقدات المعيارية والمعتقدات الوضعية تكون أحياناً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، كما لاحظ ذلك باريتو (Pareto) . وهكذا فإن جملة المقولات : « لا بد من اختيار الاتجاه السياسي أ بدلاً من ب ، إذ إن ب تقود الى النتيجة ب ١ ، ذلك أن النتيجة ب ١ غير مرغوب فيها »، تستخلص نتيجة **معيارية** لمقولتين الأولى وضعية والثانية معيارية . ثمة تمييز آخر مهم : وهو ذلك الذي يواجه بين المعتقدات المعيارية والأحكام القيمية . تعالج الأولى مسائل إجرائية ، بالمعنى الواسع للكلمة ، في حين تؤكد الثانية وجود مبادىء تنظيمية للفعل . وهكذا ، يعتقد بارسونز (Parsons) إن مثال **الكمال** الشخصي هو قيمة أساسية وثابتة في الثقافة الأميركية . ولكن يمكن لهذه القيمة ، وفقاً للظروف ، أن تتعلق بمعايير مختلفة . فتجتمع مع قيمة الكمال وفقاً للحقبات الزمنية مقتضيات معيارية مختلفة في مادة التربية : في نهاية القرن التاسع عشر كانت تعرّف المجتمعية بأنها التدرّب على الفضائل الطهرية ؛ أما في النصف الثاني من القرن العشرين فتعتبر بأنها التدرب على الاستقلال الذاتي وعلى المسؤولية . ولكن في الحالين ، يتم إدراك القواعد التربوية بصفتها خاضعة لقيمة ثابتة وهي ، تهيئة الأولاد نحو الكمال الشخصي .

بعد إيراد هذا التمييز باختصار ، يمكن إعادة المسائل الرئيسية المطروحة من قبل التقليد الاجتماعي بخصوص المعتقدات ، الى بعض العناوين الرئيسية : حساسية المعتقدات بالنسبة الى الواقع ؛ خاصية التنظيم الى حد ما للمعتقدات ؛ دور المعتقدات ووظيفتها في تحديد ما يلي : 1 ـ **أغراض** الفعل الفردي والفعل الجماعي ؛ 2 ـ الوسائل الأكثر ملاءمة لتحقيق الأغراض ؛

والعلاقات بين البنى الاجتماعية والمعتقدات ؛ ودور المصالح في تحديد المعتقدات ـ وبتعابير أخرى محتوى النظرية النفعية للمعتقدات .

فيما يتعلق بالنقطتين الأوليين ، يمكننا الاكتفاء بإشارات قصيرة . يمكن أن تكون المعتقدات حساسة إلى حد ما تجاه تأثير التجربة : إذا اعتقدت بحصول حدث ولم يحصل ، يتم التخلي بسهولة عن الاعتقاد . إذا اعتقدت أن المساواة الاجتماعية مدعوة للازدياد ، يمكنني ألّا أحبط بإثباتات العكس . إن المعتقدات متفاوتة الحساسية إذن إزاء التجربة ، بفعل محتواها وطبيعة الأحكام التي تعبر عنها ودقة هذه الأحكام ، وكذلك بفعل شخصية الفاعل ودوره الاجتماعي . وهكذا يذكر ميلتون فريدمان (Milton Friedman) أنه صعق دوماً بغياب الدوغماتية والانفتاح الفكري لرجال الأعمال ، كما صعق على العكس بدوغماتية الكثيرين من المثقفين . ذلك أن معتقدات الأولين ، كما يقول ، تصب في أفعال تكون عقوبتها مباشرة (مقدمة سيمون ـ A time for truth, W.E. Simon- ، نيويورك ، Berkeley Books ، 1979) . من جهة أخرى ، تقتضي الإشارة إلى أن المعتقدات تكون وفقاً للحالات معزولة الى حد ما أو مقترنة بشكل وثيق الى حد ما مع معتقدات أخرى . وفي المثالين السابقين نحن إزاء معتقدات فردية تعبر عن نفسها بواسطة اقتراح بسيط (« يجب أن نصوّت » ، « سيكون الاقتراع كثيفاً ») . ولكن في غالب الأحيان ، تنتمي المعتقدات الفردية الى ما قد اتفق على تسميته بأنظمة المعتقدات . فالشخص « الكاثوليكي » يعتقد بجملة من المقترحات المعيارية والوضعية . ويكون الأمر هكذا بالنسبة للشخص « الليبرالي » . إذا كنت أعتقد بوجوب التصويت لحزب معيّن ، فإن هذا الاعتقاد يملك كل الفرص لأن يكون مرتبطاً بمعتقدات أخرى ، اعتقاد بملاءمة برنامجه وفي فعالية زعيمه وربما اعتقاد برؤية للعالم وحتى بأيديولوجيا .

إن المسائل الخاصة بدور المعتقدات ووظائفها ومحدداتها الاجتماعية ، أكثر تعقيداً وأكثر أهمية وأفضل استكشافاً من قبل التقليد السوسيولوجي . وكما أشار الى ذلك بغزارة مؤلفون شديدو الاختلاف مثل دوركهايم وفيبر وباريتو ، فإن المعتقدات تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية . يمكنها أن تحدد أهداف الفعل الفردي والجماعي . ويمكنها أن توجه البحث عن الوسائل . بالنسبة للأهداف : هكذا يفرض التقييم الوضعي نفسه ، على حكومات المجتمعات الليبرالية . أما بالنسبة للوسائل : عندما تكون الأغراض التي يسعى الى تحقيقها الفاعل الاجتماعي معقدة ، لا يكون غالباً خيار الوسائل نتيجة لانتقاء عقلاني في عالم من الممكنات ، ولكنه ينجم بالأحرى عن التقييم الوضعي لبعض أنماط الوسائل ، ومن الاعتقاد أن هذا النمط من الوسائل أفضل من الأنماط الأخرى . إذا كنت ألاحق غرضاً بسيطاً (مثلاً توجيه رسالة عاجلة الى ك . . .) ، لن يكون من الصعب علي تحديد الوسيلة الأكثر ملاءمة للغرض المقصود . إذا كنت ألاحق غرضاً معقداً (مثلاً ، « النجاح » في الحياة) . تكون الوسائل التي استعملها محددة هي نفسها بواسطة المعتقدات . وهكذا يلاحظ بشلر (Baechler) في كتاب (**الانتحارات**) أنه بالإمكان « اختيار » استراتيجية وجودية عامة **للتبعية وللسيطرة** . ويمكن إجراء التمييزات نفسها بخصوص العقل الجماعي . إن حكومة معينة تلاحق في الوقت نفسه بصورة

عامة ، أغراضاً تكون معقدة الى حد ما . وبمقدار ما يتزايد تعقيد الأغراض ، بمقدار ما تقل الفرص في أن يكون النموذج العقلاني لانتقاء الوسائل ، ممكن التطبيق بشكل مناسب . وتصبح الوسائل نفسها منتقاة بفعل المعتقدات التي يكون لها في هذه الحالة وظيفة التناسق الفكري : في الحالة التي يضغط فيها الفعل وعندما لا يكون لدينا لا الوقت ولا الوسائل أحياناً لقياس وتفحص نتائج الخيارات المختلفة ، الممكنة ، يكون للقرار فرص الاستناد الى معتقدات أو نماذج مقولبة .

تقدم دراسات هيرشمان (Hirschman) حول التنمية صورة جيدة لهذا الاقتراح . فوفقاً للظروف ، إن حل مشكلة التخلف في الشمال الشرقي للبرازيل خلال الفترة المدروسة من قبل هيرشمان تم تصوره من قبل النخبة بصفته مسألة هندسية (بناء السدود ، الخ .) ، وبصفته مسألة اقتصادية يمكن حلها بواسطة تنفيذ أواليات التحريض المناسبة ، أو بصفته مسألة قانونية تم التعبير عن حلها بتعابير إجمالية الى حد ما (تدابير مفروضة كان ينتظر منها ردود فعل متسلسلة ، ومشاريع « للإصلاح الزراعي ») . ويتوسط بين الهدف والوسائل المختارة نموذج ، يعتقد المصلح بواسطته أنه يعرّف فئة الوسائل التي يكون في داخلها أفضل الفرص لإيجاد الحل للمشكلة المطروحة . من المتفق عليه ، إن الطريقة التي تطرح فيها المشكلة ، أي الغرض كما تتم ملاحقته ، تتوقف كذلك على المعتقدات التي تتعلق بغايات الفعل الجماعي (من الأفضل تثبيت السكان في السرتاو (Sertao) من تركها تنتقل نحو الجنوب) . كما أن مصلحي الجامعة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر ، ترددوا بين نموذجين ، نموذج « المرفق العام » ونموذج المؤسسة . و« الخيار » بين هذين البديلين توجهه بالتأكيد التوقعات الجزئية التي يمكن صوغها عن حسنات ومساوىء كل نوع من الحلين . ولكن هذه التوقعات لا يمكن إلا أن تشكو من الفجوات الكثيرة . وذلك ليس إلا لأن النماذج تكون غير محددة بصورة كبيرة . ثمة ألف طريقة لتعريف تنظيم المرفق العام . فالتوجه نحو هذا النمط من الحلول أو ذاك يكون إذن بشكل حتمي ، في جزء منه نتاج المعتقدات التي يسعى المختصون الى إثبات صحتها بواسطة الاشتقاقات (باريتو) التي تستخدم الموارد الاستنتاجية المستعارة للبلاغة (مثلاً ، إن تربية المواطنين هي موجب وطني ، لذلك لا يمكن أن توكل إلا للدولة) . وبصورة عامة ، فإن هذين المثلين ـ والأمثلة الأخرى الكثيرة التي يمكن تقديمها ـ تبرهن على التبعية المتبادلة الوثيقة في كل عملية فعل فردي أو جماعي بين الأحكام القيمية (مثلاً ، « إن تثبيت السكان في سرتاو هو مقتضى سياسي ») ، والمعتقدات المعيارية التي تتعلق بالإجراءات والتي تكون معاييرها هي معايير الملاءمة (لا يمكن الحصول على الغرض مثلاً بواسطة الإكراه) والاعتقاد الوضعي (يمكن معالجة المشكلة بتنظيم مجاري المياه) .

واعتباراً من اللحظة التي تكون فيها الأغراض الفردية والجماعية معقدة ، تقتضي متابعتها إذن بصورة عامة الانتماء الى معتقدات معينة . تكفي هذه الملاحظة لإبطال الرأي الذي يمكن بمقتضاه وجود خبراء قادرين على أن يعينوا بحيادية كاملة أفضل الطرائق لإدارة المجتمعات . ولا تكون هذه المعتقدات بالطبع دون علاقة بالواقع . لم يكن غير معقول مسبقاً أن نفكر أن بناء

السدود في الشمال الشرقي للبرازيل ، في منطقة تكون فيها التوقعات غير منتظمة كثيراً ، يمكن أن ينتج عنها آثار لردود فعل متسلسلة وإنقاذ المنطقة من التخلف . ولكن هذا النموذج فرض نفسه لفترة معينة ، وذلك لأن المهندسين كانوا يحتلون موقعاً مهماً في النخبة البرازيلية . وقد كان اعتبارهم ونفوذهم بالذات ناجمين عن أسباب معقدة لا تفسر بالطبع بالنفوذ المنتشر لمذهب سان سيمون وحسب ، في البرازيل . ثمة واقعة مهمة كذلك : فقد كانت حركات المعارضة الاجتماعية ضد تخلف الشمال الشرقي متشتتة الى أقصى حد . ويفسر هذا الوضع بدوره ، بكون الفلاحين كانوا يملكون في فترات الجفاف الطويلة ، بديلاً عن الاحتجاج الجماعي وهو : الخروج الفردي باتجاه وظائف مؤقتة في استثمارات الساحل .وإن وضعاً كهذا الى جانب أوضاع أخرى ، كان يسهّل فهم مشكلة الشمال الشرقي باعتبارها مشكلة ذات طبيعة تقنية .

يبرهن هذا المثل أن المعتقدات تتعلق بما نسميه أحياناً ، بعبارة غامضة قليلاً ، بالبنى الاجتماعية . إن نفوذ المهندسين وأولية السلطة التي يؤمنها لهم غياب الحركات الشعبية يسمح بفرض الاعتقاد بأن المشكلة المطروحة ذات طبيعة تقنية . ولكن قد يكون من غير المناسب الاستنتاج من هذا المثل ، فكرة أن المعتقدات تعكس آلياً مصالح المجموعات المسيطرة كما تريد النظرية الماركسية للأيديولوجيات . إن بناء السدود في الشمال الشرقي لم تؤدِ الى التطور المرجو ، ولكنه أدى الى آثار اقتصادية واجتماعية معقدة مالت الى حرمان المهندسين من نفوذهم ، وإلى إعطاء شرائح أخرى من النخب المناسبة للتعبير عن نفسها وأدت أخيراً ، إذا استعملنا لغة كاهْن (Kuhn) الى تغيير النموذج ، الى النموذج المتغيّر . ولكن ، بسبب المصالح المستثمرة من قبل بعض الفاعلين في النموذج الذي يكون في طريق البطلان ، وكذلك بسبب التباس الحجج التي يمكن رفعها بوجه نموذج معيّن ، يكون تغيّر النموذج دوماً عملية طويلة ومعقدة (راجع مقالة المعرفة) . فبدل أن نقول إن المعتقدات ترتبط بالبنى الاجتماعية ، يكون إذن من الأفضل القول إنها متأثرة بطريقة معقدة بأنظمة الفعل والفعل المتبادل اللذين يجد الفاعلون الاجتماعيون أنفسهم فيهما .

إن النظريات التي تزعم أنها تقيم علاقات ذات مدى عام بين المعطيات البنيوية والمعتقدات ، تكذبها دوماً الملاحظة . وهكذا فإن بوريك (Borhek) وكورتيس (Curtis) ، مستعيدين كلاماً ذائع الانتشار ، يقولان إن التمدين ، يمارس أثراً تدميريا على المعتقدات الجماعية ، لأنه يعزل الأفراد بعضهم عن بعض ، ولأنه يذيب مجموعات التضامن والتقاليد التي تحملها .ولكننا نستطيع أن نعترض أن المدينة في بعض الحالات ، يمكن أن يكون لها أثر معاكس . إن تمركز المساكن الشعبية والمدن العمالية ساعد بدل أن يمنع نشأة بعض الحركات الاجتماعية والسياسية ، وانطلاقاً، انتشار المعتقدات الجماعية التي تجدّ هذه الحركات لتشجيعها . إن المظاهرات الجماعية للكاثوليكية البولونية يظهر أنها خلال أحداث 1980 ، كانت أسهل بدل أن تُكبح بسبب التمركز المديني .

ثمة أمثلة أخرى : يريد بعض المؤلفين ، بسبب تزايد عدد المثقفين ، أن يتعرض هؤلاء

الى عملية تثقيف بفكر البروليتاريا . وأن يهددوا بأن يحرموا من نفوذهم وبالتالي أن يكونوا مبتعدين لتطوير مواقف معارضة تجاه المجتمع (تورين ـ Touraine) . في حين أن آخرين ، متذرعين بتطور القطاع الرابع وبالطلب المتزايد على المثقفين من قبل هذا القطاع ، يتوقعون تبرجزاً متزايداً للمثقفين (ليبست ـ Lipset) .

من الصحيح (أو بويل ـ O'Boyle) أن الإفراط في إنتاج المثقفين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان نسبياً في فرنسا وفي ألمانيا أكثر أهمية منه في انكلترا . ربما كان ذلك يفسر جزئياً الغليان الأقوى للمثقفين الفرنسيين والألمان عام 1848 . ولكن أمثلة أخرى تأتي لتعترض على إعطاء هذه العلاقة قوة عامة . فعلى الرغم من أن الامبراطورية الثانية (فرنسا) لم تعرف إفراطاً في انتاج المثقفين ، فقد أبعدت المثقفين الراديكاليين المتورطين بين 1848 و 1851 من كل مواقع النفوذ . وقد أدت ريبة البونابرتيين حيال مفكري السوء الى تشكيل نوع من الغيتو للمثقفين . ربما كان ذلك يفسر مشاركتهم بالكومونة . من الصعب إذن إطلاق مقترحات ذات مدى عام حول العلاقة بين عدد ومكانة المثقفين في البنى الاجتماعية ومعتقداتهم . وقد كان تمرد المثقفين عام 1848 ممكناً ، ليس فقط لأن الكثيرين كانوا مستبعدين ، ولكن كذلك لأن أحداث 1848 منحتهم الفرصة والإمكانية لأن يعبروا عن أنفسهم . أما في الولايات المتحدة فإن عدداً مهماً من المثقفين الذين تعلموا في فروع علمية «يسارية» تقليدياً (العلوم الاجتماعية ، العمل الاجتماعي ، التخطيط المدني) قد استوعبتهم النقابات وبرامج الكفاح ضد الفقر ، ومنظمات الدفاع عن الحقوق المدنية . إنهم يشكلون فئة يناقض وجودها أطروحة التبرجز وأطروحة التجذر في آن معاً . وعلى الرغم من أنهم وظفوا في القطاع الرابع ، فلديهم فرص البقاء في أغلبيتهم متجهين « يساراً » : غالباً ما اختاروا حقل دراساتهم لأنهم يحملون هم « تغيير المجتمع » ؛ وقد « تدعم » توجههم اليساري بواسطة البيئة الجامعية ؛ ولقد ارتبطوا بمهام ، هدفها النهائي هو تصحيح المظالم الاجتماعية . على الرغم من توجههم اليساري ، وعلى الرغم من انتمائهم الى مجموعة كانت متزايدة العدد لفترة طويلة ، فإنهم موظفون لدى « البنية التقنية » . ولديهم القليل من الحظوظ لإظهار مواقف متمردة . ومن المفارقات أن مثقفين ، حتى وإن كانوا موظفين لدى الدولة ، يمكنهم أن يطوروا مواقف معارضة أكثر جذرية . فيما لو حوصروا أو تولد لديهم انطباع بالمحاصرة في منعزلات (غيتوات) منقطعة عن المجتمع المدني . ويقتضي أيضاً لكي تظهر هذه المعارضة ، أن توفر لها الظروف والبيئة ، الفرصة . يمكن لهذه المواقف أن تتخذ شكلاً راديكالياً خلال حقبة مضطربة . أما في الحقب المستقرة فإنهم سيسعون للتعبير عن أنفسهم من خلال قنوات بعض التنظيمات (النقابات ، الأحزاب) ويتخذ هذا التعبير شكلاً أكثر تحفظاً .

فلكي نحلل ظاهرة اعتقاد معيّن ، لا بد إذن من إعادة وضعه في الإطار العام لنظام النشاط المتبادل الفردي الذي تظهر فيه ، بدل السعي لإقامة علاقات عامة بين البنى الاجتماعية والمعتقدات . خلال عقد من السنوات بدأ عام 1945 كان الكثيرون من المثقفين الفرنسيين شيوعيين أو رفاق درب للحزب الشيوعي . وخلال الحقبة نفسها كان القليل من المثقفين

الأميركيين ، يشعرون أنهم ميالون الى الماركسية . فلا « البنى » ولا « الفوارق الثقافية » تفسر هذه المفارقة . قبل الحرب ، كان كثيرون من المثقفين الأميركيين ، ماركسيين . وكانت الماركسية في حال جيدة حتى في استديوهات هوليود . ولكن الحزب الشيوعي الأميركي القوي نسبياً قبل الحرب ، فقد اعتباره عام 1945 عندما التحق بخط موسكو المعادي للغرب بشكل عدواني . ففقد حينئذٍ ، كما يقول بل (Bell) ، قسماً كبيراً من نفوذه على النقابات التي تأكد تطورها نحو السوق الموحدة . أما خلال العقد السابق فقد اكتسبت الحركة الشيوعية ، بعد إثبات قدرتها على تبني « القضايا الكبرى » ، تعاطف الأوساط النقابية ولكن في عام 1945 لم يعد أي تنظيم مهم يعلن انتماءه للماركسية . حينئذٍ شعر المثقفون بشيء من الغموض أنهم إذا صبوا اهتمامهم بالعدالة الاجتماعية ، في العقيدة الماركسية ، فإنهم قد يتعرضون للحصار . في المقابل كان الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1945 في قمة مجده . لقد شارك في حركة المقاومة الوطنية ضد المحتل . وثمة نقابة قوية ذات ميول شيوعية تلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية . يضاف الى ذلك أن اليمين كان يظهر عام 1945 بصفته فاقداً للشرعية ، لم يكن يوجد إذن في سوق الأيديولوجيات أي تعبير آخر غير الماركسية كحاجة الى « الكليانية » ، والتي كان يمكنها قبل 1939 ، أن تكتفي بالانتساب إلى الأيديولوجيات التقليدية (بورّيكو ـ Bourricaud) . إن تأكيد المشاعر الشيوعية بين عامي 1945 و 1950 ، كان له معنى مختلف في كل من فرنسا والولايات المتحدة . وكذلك الأمر بالنسبة للمثقفين اليساريين الذين كانوا يشعرون في ظل جمهورية فيمار (Weimar) ، بإلفة أكبر تجاه الحزب الشيوعي ، منهم تجاه الحزب الاشتراكي . كان السبب الجوهري لذلك هو رغبة الاشتراكية الديموقراطية في حينه ، بأن تكون عمالية بصورة قاطعة ، دون أن تترك أي أمل في النفوذ والتقدم لمن لم يكن ، أو ليس ، عاملاً . فضلاً عن ذلك ، وبعد التوقيع على اتفاقية فرساي ، فقد أدارت البلد بشكل باهت ، في ظل جو من العداء العام للمؤسسات الجديدة . وإذا كان عدد من المثقفين اليهود انتسب الى الحركة الشيوعية ، فذلك ليس بسبب شمولية التقليد اليهودي وإنما بسبب الممارسات القديمة التي تسعى الى إبعادهم عن المؤسسة الجامعية ، التي تتجه في غالبيتها نحو اليمين .

ليس مقصوداً بالطبع الخروج من هذه الملاحظات بتفسير نفعي للمعتقدات . وإذا تعمقنا في التعبير يمكننا القول إننا نُختار من قبل المعتقدات بدل أن نختارها . ولكن يقتضي أن نضيف فوراً إن اعتقاداً معيناً ليس لديه فرص تأكيد نفسه إلا إذا كان يقدم معنى ما بالنسبة للفاعل الموجود في وضع معين . يمكن أن يرتبط هذا المعنى بمصالح الشخص الفاعل فقط في بعض الحالات وضمن حدود معينة . ففي سنوات السبعينات ، ساهم منطق الاقتراع الأكثري وعلى دورتين ، بالإضافة الى وجود الحزب الشيوعي ، في إقناع الأمين الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي ، بإعلان معتقدات ماركسية في فترة كان الحزب الشيوعي يظهر فيها رغبة في « الانفتاح » . ولكن « المشكلة » التي يستجيب لها معتقد معيّن ليست دوماً محددة بهذا الوضوح الذي يتعلق بمشكلة رفع عدد المجموعة البرلمانية الى أقصى حد . لذلك ينبغي بصورة عامة أن تحلل المعتقدات انطلاقاً من وظيفتها التكيفية ومن معناها بالنسبة للشخص بدلاً من منفعتها

إنها تتشكل من تلاقي التاريخ الشخصي والمشاريع الشخصية ووضعية الشخص الفاعل .

تحدد البنى حقول الفعل التي يتحرك في داخلها الفاعلون الاجتماعيون . تؤدي حقول الفعل هذه ، لأن تشكل بعض االمعتقدات أجوبة أفضل أو أقل تكيفاً من أخرى . فالانتماء الى العقيدة الماركسية كان استجابة سيئة التكيف بالنسبة للمثقف الأميركي لعام 1945 ، الذي ينشد التقدم الاجتماعي . وفي البرازيل ، لم يعد النموذج « التقني » استجابة متكيفة اعتباراً من اللحظة التي تبدّلت مجموعة العوامل التي حملته . كما يعتقد لاكور (Laqueur) ، أن الاصلاحية الاجتماعية لاشتراكية فيمار الديموقراطية لها حظوظ قليلة في استمالة المثقف اليهودي . ثمة أمثلة أخرى : فكما بيّن فوير (Feuer) ، عندما تهتز نظرية معينة بفعل ملاحظات تجد صعوبة في دمجها ، فإن أعضاء المؤسسة العلمية يستمرون غالباً بالإيمان فيها : يكون ممكناً بصورة عامة ، تصور فرضية مكملة تسمح بجعل النظرية متوافقة مع الوقائع . فالكثيرون من بين أعضاء المؤسسة أقاموا شهرتهم على أعمال تحققت في إطار النظرية المعنية . إن مجيء النظرية الجديدة يهدد بالحكم على هذه الأعمال بالبطلان . في المقابل ، يمكن للباحثين الجدد أو الهامشيين أن يجدوا في وضع النظرية موضع البحث ، فرصة لإيجاد مكانهم . فالوضع يحضهم على تطوير معتقد سلبي حيال النظرية .

إذا كان ينبغي اعتبار المعتقدات بمثابة أجوبة على أوضاع النشاط المتبادل ، فلا يقتضي التقليل من قيمة جمودها . ففي الفترات التي كانت فيها البروليتاريا الروسية تنشط فيها الحركات الاجتماعية وكانت تبدي استعداداً مثالياً ، طور لينين رؤيته عن الحزب المندمج في الجماهير . أما في الفترات التي هبطت فيها الروح القتالية ، عرض تصوراً للحزب بصفته الطليعة والقائد للجماهير . ولكن عندما استولى الحزب البولشفي على السلطة ، في حقبة كان قد عرّف نفسه بقائد الجماهير ، اتخذ هذا التفسير قيمة القدر . فعلى المستوى الفردي ، عانى كل واحد منا من صعوبة التخلي عن معتقد ، حتى عندما يكون لدينا شكوك جدية حول صحته . وينجم ذلك عن كون المعتقدات تؤخذ غالباً في أنظمة تشكل الموجه العام للتقييم والفعل . ومن هنا تأتي مصاعب التحول وآلامه . وما هو صحيح على المستوى الفردي يكون كذلك صحيحاً على المستوى الجماعي . وبما أن تحديث انكلترا حصل انطلاقاً من النظام التحتي الاقتصادي ، يميل المثقفون الأنكلو- سكسون غالباً ، وحتى اليوم ، الى التفكير بأن التنمية الاقتصادية هي المحرّك المميّز للتحديث . وبما أن تحديث فرنسا دشنته الخضات السياسية ، يميل المثقفون الفرنسيون الى اعتبار التغيير السياسي مصدر كل تقدم . ويكمن أحد الأسباب الجوهرية لجمود المعتقدات في كون كل معتقد لا يميل الى الاندثار إلا عندما يحل معتقد آخر محله . لقد بيّن لوسيان فيفر (Lucien Febvre) نهائياً أن عدم الاعتقاد (بالله) لم يتطور إلا مع ظهور الاعتقاد بالطبيعة .

على الرغم من أن المعتقدات ينبغي أن تفهم وتحلل بصفتها أجوبة على أوضاع للنشاط المتبادل ، قد يكون من المغالاة معالجتها في جميع الحالات بصفتها بدائل متعلقة ببعضها . لقد

أثار هذه النقطة الجوهرية فيبر من مؤلفه الكلاسيكي حول البروتستانتية والروح الرأسمالية : لقد لعبت القيم الدينية التي عبرت عنها البروتستانتية دوراً جوهرياً في تطور الرأسمالية . ومما لا شك فيه أنه يقتضي الاحتراس من التفسير الحرفي جداً لأطروحة فيبر . إن التفسير الجزئي المعقول لهذه الأطروحة هو أن الحركة البروتستانتية ولّدت نوعاً من الهزة الثقافية حيث قلبت التراتبية في نفس الوقت الذي أعيد فيه تأكيد قيمة الأنا ، وأن هذه الهزة سهلت إضفاء الشرعية على نشاطات مثل النشاطات المالية والتجارية والصناعية التي كانت محكومة بتحريم نسبي . يمكننا على أساس البرهان العكسي ، أن نلاحظ أن المقاولين والتجار والصناعيين يبذلون جهدهم ، في نهاية القرن التاسع عشر ، عندما كانت روسيا تعرف تطوراً اقتصادياً ملحوظاً ، ليبرهنوا بواسطة أعطياتهم وورعهم أن نشاطاتهم التي كان ينظر إليها بصفتها مخالفة للقيم المميزة لمجتمع بقي زراعياً الى حد كبير ، لم تكن من فعل نفوس ضائعة . أياً يكن التفسير الذي نعتمده لأطروحة فيبر ، ينجم عن ذلك أن المعتقدات يمكن أن تلعب دور البدائل المتعلقة ببعضها ، أي أنها تظهر كأسباب بدل يأن تظهر كآثار ، ليس فقط في التطور الفردي وإنما كذلك في التغيير الاجتماعي . وإذا أخذنا مثلاً أسهل من مثل فيبر ، مستعار من جرشنكرون (Gerschenkron) ، فإن الأخوة بيرير (Péreire) ، لأنهم كانوا من أتباع سان سيمون وكانوا يعتقدون أن التقدم يمر عبر التصنيع ، قد تخيلوا نمطاً من المصارف غير معروف تماماً في انكلترا ، وهي مصارف الأعمال التي أعطوها هدف تمويل المشاريع الصناعية الكبرى . من الطبيعي أن وضع المشروع موضوع العمل ، سهلته إلى حد كبير الصفة التسلطية والمركزية للسلطة السياسية في ظل الامبراطورية الثانية .

ثمة تقليد يعود الى فلسفة الأنوار شاء أن تكون المعتقدات بشكل جوهري تصورات للواقع ، مشوهة تحت تأثير المصالح (التقليد الماركسي) أو التوترات (التقليد الفرويدي) . ذلك صحيح في بعض الحالات . في الحالة العامة ، تكون المعتقدات بالأحرى ، كما يراها دوركهايم ، مرشدات للتقييم والفعل « منتقاة » أو ، تكون وفقاً للحالات ، مبنية من قبل الفاعلين الاجتماعيين بفعل شخصيتهم ووضعهم وبيئتهم . ليس للنموذج الدوركهايمي أفضلية التطبيق على الواقع المنظور ، أفضل من النماذج الأخرى وحسب ، وإنما له فضلاً عن ذلك ، أفضلية إلغاء الرؤى التبسيطية للعلاقات بين المعتقدات والواقع الاجتماعي ، وبخاصة تلك التي تريد أن ترى في المعتقدات تمظهراً غير عقلاني (راجع مقالة العقلانية) .

• Bibliographie. — Bell, D., *The end of ideology. On the exhaustion of political ideas in the fifties*, Glencoe, The Free Press, 1960, ed. rev. 1965. — Berger, P., et Luckmann, T., *The social construction of reality*, Londres, Doubleday, 1966. — Blumer, H., « Society as symbolic interaction », *in* Rose, A. M. (red.), *Human behavior and social processes*, Boston, Houghton Mifflin, 1962, 179-192. — Borhek, J. T., et Curtis, R. F., *A sociology of belief*, New York, Wiley, 1975. — Bourricaud, F., *Le bricolage idéologique. Essai sur les intellectuels*

et les passions démocratiques, Paris, PUF, 1980. — CAZENEUVE, J., *Les rites et la condition humaine*, Paris, PUF, 1957. — DOWNS, A., *An economic theory of democracy*, New York, Harper, 1957. — FEBVRE, L., *Le problème de l'incroyance au XVI*e *siècle : la religion de Rabelais*, Paris, A. Michel, 1968. — FESTINGER, L., RIECKEN, H. W., SCHACHTER, S., *When prophecy fails*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1956; *When prophecy fails. A social and psychological study of a modern group that predicted the destruction of the world*, New York, Harper & Row, 1964. — GEERTZ, C., « Ideology as a cultural system », *in* APTER, D. E. (red.), *Ideology and discontent*, Glencoe, The Free Press, 1964, 47-76. — GERSCHENKRON, A., « Economic backwardness in historical perspective », *in* GERSCHENKRON, A., *Economic backwardness in historical perspective. A book of essays*, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 1962, 5-30. — HIRSCHMAN, A. O., *Journeys toward progress. Studies of economic policy making in Latin America*, New York, The twentieth Century Fund, 1963; New York, Doubleday, 1963, 1965; New York, Greenwood Press, 1963, 1968. — LAQUEUR, W., *Weimar : a cultural history, 1918-1933*, Londres, Weidenfeld & Nicolson. Trad. franç., *Weimar 1918-1933*, Paris, Laffont, 1978. — O'BOYLE, L., « The problem of an excess of educated men in Western Europe, 1800-1850 », *Journal of modern history*, XLII, *4*, 1970, 471-495. — SELZNICK, P., *The organizational weapon: a study of bolchevik strategy and tactics*, New York, McGraw-Hill, 1952.

المعرفة Connaissance

إن علم الاجتماع المسمى علم اجتماع المعرفة ليس حقلاً لعلم الاجتماع بحصر المعنى مثل علم اجتماع وقت الفراغ أو التربية على سبيل المثال . إنه يشكل بالأحرى برنامجاً بـالمعنى الذي أراده لاكاتوس (Lakatos) ، أي جملة من الأسئلة والتوجهات المنهجية ، غرضها دراسة « المحددات » الاجتماعية للمعرفة ولا سيا المعرفة العلمية . وبمعنى أوسع ـ واسع الى حد يمكننا التساؤل معه إذا كان الحقل يبقى في هذه الحالة محدداً ـ إن علم اجتماع المعرفة يريـد أن يضع تحت ولايته « محددات » المعتقدات والايديولوجيات وكذلك المعرفة . وفيما يلي ، سنهتم بمحتوى البـرنامـج ووصف نتائجـه أقل من الاهتمـام بطبيعتـه ، أي بصورة رئيسيـة ، بالمفهـوم نفسه **للمحددات الاجتماعية** للمعرفة ، وبالطريقة التي يتم فيها تفسير هذا « التحديد » . وسنستند بصورة رئيسية في هذا النقاش الى البحث الابيستمولوجي اللاحق لبوبر (Poper) : وسيسمح في اعتقادنا بتوضيح المسألة الأساسية المتعلقة « بمحددات » المعرفة كما طرحها دوركهايم .

على الرغم من أن برنامج علم اجتماع المعرفة ، أضفيت عليه الصفة الرسمية من قبل مانهايم (Manheim) ، فقد كان حاضراً لدى دوركهايم . ففي كتابـه **الأشكال الأوليـة للحياة الدينية** ، يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي (دوركهايم) ، أن بعض المفاهيم الأساسية للعلوم (مثل مفهوم **القوة**) أو بعض الأصول العملياتية (مثل أصول التصنيف) تشتق مباشرة من التجربة الاجتماعية . إن التجربة الاجتمـاعية للمحـظورات الخلقية ولما هو مقـدس هي التي أعطت الانسان الفكرة الأولى عن قوة أسمى من الأفراد . وإن وجود المجموعات الاجتماعية وتمايزها وتسلسلها هي التي أوحت للانسان أفكار الجنس والنوع ، وبصورة أعم أفكار النظام المنـطقي والتنسيقي . إن ما يقترحه دوركهايم هو في الأساس عملية علمنة وإضفاء صبغة علم الاجتماع

على الأشكال الشهيرة **السابقة للتجربة** ، للإحساس والإدراك التي كان كانت (Kant) يرى فيها الشروط لإمكانية المعرفة . وبأسلوب أكثر حداثة ، ليس ممكناً استجواب الحقيقة إلا انطلاقاً من نماذج ، لا يمكن أن تكون التجربة في غيابها ، سوى « قصيدة ملحمية للأحاسيس » (كانت ـ Kant) . وبالنسبة لكانت ، هذه النماذج هي معطيات غير زمنية ، أما بالنسبة لدوركهايم ، فهي تشتق من التجربة الاجتماعية وتتنوع بالتالي بناء لتطور ما يسميه علماء الاجتماع اليوم « البنى » الاجتماعية . وبالنسبة لهذه النقطة كما بالنسبة لأخرى ، يتعرض علم الاجتماع الدوركهيمي بوضوح لتهمة الامبريالية : لا نرى لماذا يقتضي أن تكون المعطيات المباشرة للتجربة الاجتماعية أصل الفئات المنطقية ، بدلاً من معطيات التجربة النفسية مثلاً .

إذا حددنا بشكل صارم شروط وحدود المسلمات في علم اجتماع المعرفة الدوركهيمي ، فإنها تبقى مع ذلك مقبولة . وفي ميدان علوم الطبيعة ، إن ظهور النموذج النشوئي ، لا يمكن على الأرجح أن يصبح مفهوماً ، إلا إذا ربطناه بالانقلابات الاجتماعية التي حصلت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وبتكوّن أيديولوجيا **التقدم** التي ترافق هذه الانقلابات . وفي ميدان العلوم الاجتماعية ، إن نفعية بنتام (Bentham) ونشوء الاقتصاد السياسي مع أدام سميث (A. Smith) وريكاردو (Ricardo) . كانا مرتبطين بتطور الرأسمالية الصناعية في بريطانيا . ولكن يجب أن نضيف فوراً الى هذه المقترحات تحذيرين موجودين مع ذلك ضمنياً لدى دوركهايم نفسه : من جهة ، لا تستطيع « التجربة الجماعية أن تعرض على النشاط المعرفي سوى توجهات عمومية الى أقصى حد ، ونماذج مثالية بالمعنى الأوسع للكلمة ؛ من جهة أخرى ، ينبغي أن تتمكن بديهيات علم اجتماع المعرفة من التوافق مع الطموح الى الموضوعية التي تحدد المعرفة وتكون أساساً لها . يمكن أن توحي التجربة الجماعية بالنموذج م أو بعض عناصر النموذج م (لكي نأخذ مثل دوركهايم ، عن مفهوم القوة) . وفي داخل النموذج م تصاغ النظريات ن ، ن ١ ، الخ . يمكن ألا تكون هذه النظريات متلائمة . ويمكن أن تفسر ن و ن ١ مجموعات منفصلة من الوقائع ، وتسيء تفسير مجموعات أخرى من الوقائع المنفصلة . يصبح إذن من المستحيل في مثل هذه الحالة ، الجزم بين النظريتين غير المتلائمتين ن و ن ١ . فلا يمكن اعتبار إحداهما صحيحة دون قيد أو شرط . ورغم ذلك ، لا يمكن أن يكون لـ ن ون ١ معنى بالنسبة للجماعة العلمية إلا إذا كانت كلتاهما قادرتين (لأنها يفهمان جملة من معطيات التجربة) على إثبات مصداقية طموحها في الموضوعية . إن استحالة إثبات حقيقة نظرية معينة لا تؤدي الى اعتبار أن المصداقية التي تمنحها إياها هي نتاج العوامل الاجتماعية فقط . وبتعابير أخرى ، إن تبعية المعرفة بالنسبة « للبنى الاجتماعية » ليست كافية أبداً لتحديد محتوى النظريات الخاصة ، ولا صحة أو درجة مصداقية هذه النظريات .

إن النقاش الذي أطلقه دوركهايم استعيد اعتباراً من سنوات الستينات (وذلك دون أن يذكر اسم دوركهايم مباشرة) في مواجهة أبيستمولوجية ـ سوسيولوجية بين بوبر (Poper) وكاهن (Huhn) ولا كاتوس وفيبرابند (Feyerabend) ، لا نستطيع أن نوجزها هنا إلا بطريقة غير متقنة . يعتقد بوبر أن المعرفة العلمية تتقدم أساساً بواسطة منطق « داخلي » : تظهر نظرية معينة

ن باعتبارها غير متلائمة مع معطى تجريبي . يدعو هذا الإبطال (التزوير) للبحث عن نظرية ن ۱ قادرة على تفسير المعطيات التي تفسرها ن ، وفضلاً عن ذلك ، المعطيات المتعارضة مع ن . إن نظرية بوبر عن الاكتشاف العلمي ، على الرغم من كونها معقدة ، مناقضة لعلم الاجتماع بشكل كامل تقريباً : فنشاط العالم ثم تفسيره بواسطة القواعد المجردة للعبة العلمية وحسب . ومع **نظرية الثورات العلمية** لكاهن ومع فيرابند وفوير (Feuer) ، ومع لاكاتوس بنسبة اقل ، عاد علم الاجتماع بقوة . وإن الجماعة العلمية المتعلقة بنظام معيّن تعمل « بصورة طبيعية » (راجع «La science normal» لكاهن ـ Kahn) في إطار نماذج (كاهن) او برامج (لاكاتوس) التي تحظى في الحالة المثالية بقبول واعتقاد جماعيين بسبب خصوبتها وصحتها . ولنفترض أن معطيات تجريبية متلائمة بصعوبة مع النموذج قد سجلت . يعتبر بوبر ، أن هذا الوضع يؤدي إلى إعادة طرح النموذج . أما كاهن ولاكاتوس فيعتبران أن العملية أبسط من ذلك بكثير : وذلك أولاً لأن التعارض بين المعطيات والنظرية يمكن أن يكون مفهوماً غامضاً . لنفترض (لاكاتوس) أن فيزيائياً من العصر النيوتوني يكتشف أن كوكباً ينحرف عن مداره الذي عينه له على أساس نظرية ن . ومع ذلك يمكن المحافظة على ن بفضل افتراض طارىء : يمكن أن يحصل الخلل نتيجة لوجود كوكب مجهول . إلا أن علم الفلك الذي استشير لا يكتشف الكوكب المقصود . ربما يحصل ذلك لأن الكوكب صغير جداً . يتم بناء راصد أقوى لاختبار الفرضية الجديدة . إلا أن الكوكب المفترض لا يستجيب أبداً للنداء . هل يكفي ذلك للتخلي عن ن ؟ لا ، إذ من الممكن أن غباراً كونياً يخفي الكوكب . يكلف قمر صناعي باختيار الفرضية الجديدة ، إلا أنه لا يكتشف غباراً كونياً . ربما نتج ذلك عن وجود حقل مغناطيسي شوّش تسجيلات القمر الصناعي ، الخ . وباختصار ، يمكن أن تنقضي عشرات السنين وربما قرون قبل ظهور « واقعة » متعارضة مع ن تؤدي الى التخلي عن ن . ولكن أسباباً أخرى عديدة ستحول دون مسيرة بوبر الخاصة **بالابطال** أو ، بناء للترجمة التي نفضلها ، **بالنقض** أو **بالتزوير** ، ودون عملها بصورة آلية . لا تستطيع جماعة علمية أن تعمل إلا في إطار نموذج أو عدة نماذج . فدون نموذج ، يستحيل مثلاً اتخاذ قرار حول الملاحظات والتجارب الملائمة . ولكي يتم التخلي عن ن يقتضي إذن ، ليس فقط أن تتدنى مصداقية ن بواسطة تراكم المعطيات المتعارضة مع ن وأن يتم الاعتراف بهذا التعارض ، وإنما تقتضي كذلك أن توجد نظرية ن ۱ تكون في وضع أفضل من ن وأن يتم بالتالي الاعتراف بها كمرشحة بديلة . وحتى لو اجتمعت كل هذه الشروط فلا ينتج عن ذلك أن تحل ن ۱ محل ن بسهولة : فالكثير من الباحثين لديهم مصلحة شخصية في المحافظة على ن . إنهم بتعابير أخرى معرضون **لأكلاف الخروج** من ن **ولأكلاف الدخول** في ن ۱ ، المختلفة وفقاً للحالات ، والمعقدة والمتعددة الأبعاد (مثلاً ، التدرب على لغة جديدة ، التخلي عن تصور معيّن للعالم ، بطلان الكتابات السابقة ، الخ) . ثمة إذن كل الدواعي للمراهنة على أن كثيرين سيحاولون المحافظة على ن حية محاولين امتصاص التعارضات بين ن ومعطيات التجربة بواسطة فرضيات طارئة يمكن أن يتطلب التحقق منها (أو دحضها) مهلاً مهمة . إن وجود مصالح مرتبطة بالوضع الاجتماعي يستخدم كسند لنظرية فوير (Feuer) التي

تعتبر أن التقدم العلمي يمر غالباً عبر النزاع بين الأجيال : وبالفعل ، إن أكلاف الدخول والخروج التي يقضي بها الانتقال من ن الى ن 1 تميل لأن تكون ، وذلك لأسباب بنيوية ، أقل أهمية بالنسبة لباحث شاب منها بالنسبة لباحث « متثبت » . وتكون الأكلاف ضئيلة عندما يكون الباحث في آن معاً شاباً وهامشياً بالنسبة للمؤسسات العلمية القائمة ، كما كانت الحال بالنسبة لأينشتاين ـ الذي ينطلق عبره تحليل فوير ـ في فترة تفصيله لنظرية النسبية .

إن أعمال كاهْن ولاكاتوس وفوير دعمت دون شك من قبل تاريخ العلوم بصورة أفضل من أعمال بوبر ، التي تتعلق أكثر بأبيستمولوجيا قبْلية . وبالتالي ، فهي تعرض عملية تطور المعرفة العلمية بصورة واقعية . وبشكل أدق ، إنها تصمم نظرية عامة متضمنة نظرية بوبر عن تراكم المعارف بصفتها حالة حدية صافية أو خاصة . تتضمن هذه الأعمال أحياناً خطر مفهوم فعالٍ في سوسيولوجية المعرفة ، هذا الخطر الذي يتحاشاه كاهْن ولاكاتوس وفيرابند وفوير أنفسهم ، إلا أن ورثتهم لم يصمدوا في وجهه . وإذا دفعنا بملاحظات كاهْن ولاكاتوس الى حدها الأقصى ، فقد تغرينا بالاستنتاج أن الاعتقاد بنموذج لا ينجم عن « فائدته » الموضوعية (نستعمل عن قصد هذه العبارة الغامضة) وإنما عن فعل إيمن ، وإن فعل الإيمان هذا تحدده هو نفسه « عوامل اجتماعية » . ولنفترض أن س وس 1 يمثلان مجموعتين من معطيات الخبرة على أن لا تكون س متضمنة في س 1 ، وس 1 غير متضمنة في س . يكون من المستحيل غالباً التأكيد ـ كما رأينا ـ أن نموذجاً أو نظرية ن هي **بصورة يتعذر ردها** متعارضة مع معطيات التجربة س . ومن المستحيل في كثير من الحالات الجزم بين نظريتين ن ون 1 تفسير إحداها بشكل جيد س وبشكل سيء س 1 ، في حين أن العكس صحيح بالنسبة للأخرى (راجع مفهوم النظريات « اللاقياسية » لدى فيرابند) . ألا ينتج عن هاتين الصعوبتين أن الاعتقاد بـ ن أو ن 1 هو فعل لا عقلاني ، أي أن « العوامل الاجتماعية » هي التي تفسره في التحليل الأخير ؟ وإذا قطعنا خطوة أخرى الى الأمام يمكننا أن نحاول إزالة الفارق بشكل كامل بين النظرية العلمية والأيديولوجيا ، وأن نرى في المنازعات العلمية مواجهات قد تكون « في العمق » وفي « التحليل الأخير » أيديولوجية أو دينية أو سياسية . يبدو ، والحق يقال ، أن فيرابند وحده يوحي باجتياز هذه الخطوة ، ولكن هو يضاعف الغمز باتجاه القارىء النبيه . وهو لا ينكر في الواقع طموح العلم الى الموضوعية . وإذا كان مألوفاً مصادفة نظريات لا قياسية ، فلا ينجم عن ذلك أن النظريات العلمية تتعلق « بالتعسف الثقافي » . وإذا حافظت نظريات معينة على نفسها بفعل العوامل الاجتماعية ، فلا ينجم عن ذلك أن صحة النظريات تتقلص الى ما أسماه باريتو (Pareto) ـ في كلامه على الأيديولوجيات ـ منفعتها « الاجتماعية » . وإذا كانت المعتقدات والأيديولوجيات تلعب دوراً إيجابياً في انتاج النماذج والنظريات ، فلا ينتج عن ذلك أن النظريات الاجتماعية تتماثل والأيديولوجيات . إن الفوضى المنهجية التي يدافع عنها فيرابند تطمح فقط الى تقليص أثر الكبح الذي يمكن أن تمارسه العوامل الاجتماعية وبشكل أخص المؤسسات العلمية بالنسبة الى انتاج النظريات والنماذج الجديدة . فهي تريد « تحرير » الباحث من سيطرة المؤسسات ليس من أجل تحسين « نوعية الحياة » في المختبرات ، وإنما لزيادة إبداعيته ونشاطه النقدي . تنطوي إذن

الفوضى المنهجية لدى فيرابند على اعتقاد بموضوعية المعرفة العلميـة . ولكن لنكرر ، إن هـذا الاعتقاد ليس متعارضاً مع إمكانية التقرير في الحال ، بين ن ونَ ونً » وأنه من المحتمل أن يكون الخيار الذي حققه باحث معيّـن لمصلحة نظرية معينة قد أملته عليه مصلحته أو التـوافق الذي يعتقد أنه يكتشفه بين النظرية ومعتقداته الدينية .

إن ما يمكن أن نتفق على تسميته الابيستمولوجيا التاريخية ، ولكن ما يمكن تسميته كذلك علم اجتماع المعرفة أو علم اجتماع العلم (بمقدار ما تكـون المفاهيم الابيستمـولوجيـة لكاهْن أو لاكاتوس أو فيرابند أو فوير مشبعة باعتبارات تاريخية أو سوسيوليوجية) يمثل بالتأكيد حركـة بحث مهمة . فهي تأتي لتكمل تقليداً أكثر كلاسيكية ، متحدر من مرتون (Merton) وأبـرزته أعمال مثل أعمـال بن داود (Ben David) ، الذي يتسـاءل بخاصة حول الشروط الاجتماعية لتمأسس العلم الحديث وحول عملية التمايز بين المؤسسات العلمية (راجع ، المقال التركيبي الرائع لليكويه (Lécuyer) الذي يعطي صورة كاملة ودقيقة عن نتائـج علم اجتماع العلم كـما تطور اعتباراً من أطروحة مرتون الشهيرة حول العلاقة بين الطهرية (Puritanisme) وتطور العلم الانكليزي في القرن الثامن عشر) . إن فرادة الابيستمولوجيا التاريخية تكمن تحديداً فيما يتعلق بها ، في جهدها لأن تفحص معاً الوجوه الابيستمولوجية والتاريخية والاجتماعيـة لتطور المعـرفة العلمية . وهكذا تأتي لتكمل ـ وربما لتصحح ـ تقليد علم اجتماع العلم وعلم اجتماع المعرفة ، هذين النظامين اللذين يضعان بين هلالين الوجوه الابيستمولوجية لانتاج المعرفة لكي يشددا على العلاقات بين العوامل الاجتماعية وطرائق المعرفة .

إن مناقشات ما نسميه هنا الابيستمولوجيا التـاريخية ، محـدودة تقريبـاً في علوم الطبيعـة وحدها . ولم يتم التطرق لحالة العلوم الانسانية والاجتماعية إلا بطريقة هامشية من قبل كاهْن ولاكاتوس أوفيرابند . يمكننا مع ذلك الإدلاء بفرضية أن مناقشات الابيستمولوجيا التاريخية يمكن أن تكون مصدراً لإيحاء ثمين بالنسبة لعلم اجتماع المعرفة في نطاق العلوم الاجتماعية . ولربما كانت هذه المناقشات توحي بأن الفوارق بين علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية أقل وضوحاً مما نزعم أحياناً . عندما شرع توكفيل (Tocqueville) بشرح لماذا كانت الزراعة الفرنسية أقل تطوراً من الانكليزية في نهاية القرن الثامن عشر ، ولماذا يمتلك المثقفـون الفرنسيـون ميلاً الى الصيـغ المجردة ولا يملكه المثقفون الانكليز ، أو لماذا يوجد في فرنسا من المدن الصغيـرة أكثر بكثـير مما يوجد في انكلترا ، واعتبر أن هذه الفوارق هي نتيجة للمركزية الإدارية التي تميّـز فرنسا ، فمن المتفق عليـه أنـه استـوحى معتقـدات وأفضليـات « لا عقـلانيـة » ، وبـاختصـار استـوحى الانفعالات . إن إعجابـه بالعـالم الانكلوـ سكسوني لا جـدال فيه . ممـا لا شك فيـه أن هذا الإعجاب يفسر الى حد ما بمعطيات سيرة حياته ، أي بموقعه الطبقي . لكن نظريـة توكفيـل لم تكن لتحظى بهذا الاهتمام الدائم لو كانت تعبيراً عن معتقد وحسب . إن استمرارها هو نتيجة «لخصوبتها » أو لسلطتها التفسيرية ، أي لكونها تحلل بواسطة مقدمات منطقية يمكن اعتبـارها مقبولة ، عدداً مهماً من معـطيات المـلاحظة الخـاصة بـالفوارق بـين فرنسـا وانكلترا . كـما أن دوركهايم لم يكن ليشرع في البحث الذي أدى به الى مؤلف **الانتحار** لو لم يكن مهتماً ـ أيديولوجياً

إذا شئنا ـ بإندماج الأفراد في المجتمع . ولكن هذا الاهتمام لا يستطيع وحده أن يضمن بقاء المؤلَّف . إذا كان كتاب **الانتحار** قد أخذ الوجه الكلاسيكي ، فلأنه يسمح بتفسير عدد مهم من المعطيات المتمايزة للانتحار ، وهنا أيضاً انطلاقاً من مقدمات منطقية مقبولة . ففي العلوم الاجتماعية ، كما في علوم الطبيعة ، إن الأيديولوجيات والمعتقدات والانفعالات هي أجزاء مقوِّمه لا غنى عنها للبحث . وتشرف المؤسسات والبنى الاجتماعية على ولادة النماذج وهبوطها ، وكذلك على المنازعات بين النماذج والنظريات . وفي مادة علم اجتماع التنمية (راجع مقالة التنمية) ، من الواضح أن نظريات اشتهرت في زمنها ، مثل نظرية أثر التظاهر أو نظرية الحلقة المفرغة للفقر ، تفرض نفسها للسببين الآتيين : 1 ـ منحت أفكار التنمية والتخلف في ذلك الحين محتوى سياسياً مهماً ؛ 2 ـ كان الاقتصاديون يملكون دوراً غالباً في المؤسسات المكلفة بتحليل التنمية وتشجيعها . إلا أن هذه النظريات هي اليوم محل معارضة واسعة . فالثورة العلمية على النمط الكاهْني (Kuhnien) جعلت مصداقيتها تتآكل . وذلك لأسباب ووفقاً لعملية معقدة (فالعمليات الثورية التي وصفها كاهن معقدة دوماً) ، وكذلك لأن هذه النظريات كانت متعارضة بشكل أساسي مع معطيات واقع يتعذر رده : كيف يتم التوفيق مثلاً بين نظرية الحلقة المفرغة للفقر مع كون عدة بلدان مثل اليابان في القرن التاسع عشر أو كولومبيا في القرن العشرين من بين حالات أخرى ، عرفت تطوراً مهماً ، على الرغم من أن علاقاتها مع العالم الخارجي كانت محدودة الى أقصى حد ؟ إن الذين ساهموا في هبوط النظريات « الاقتصادية » للتنمية كانوا يخضعون ربما بالمقدار نفسه ، إذا تكلمنا على غرار ماكس فيبر ، الى خلقية اليقين ، والى خلقية المسؤولية اللتين ينطوي عليهما دور العالم أو الباحث . وربما كان حافزهم الأساسي في بعض الحالات هو كسر احتكار الاقتصاديين في ميدان التنمية . ولكن فعل هذه « العوامل الاجتماعية » لا يسمح بتقليص النقاش الى معركة خاضعة لمنطق الأقوى . لم يعط الحق للمعارضين لأنهم كانوا الأقوى . لقد نظر إليهم بعد وقت ما ، بصفتهم الأقوى لأنهم كانوا محقين . لذلك يقتضي أن نتفحص بكثير من التحفظ « النظريات » المستوحاة من الماركسية الجديدة ، مثل نظرية هابرماس (Habermas) ، التي تطمح الى إدخال صلة العلة والمعلول البسيطة بين المصالح والمعرفة (راجع مقالة الموضوعية) . وقد اقترح باريتو (Pareto) في هذا الصدد نظرية أكثر دقة بكثير وأكثر خصباً بالقوة (راجع مقالة ـ Pareto)) . يعتبر باريتو أن « المنفعة الاجتماعية » و« الحقيقية » الخاصة بنظرية معينة هما خاصيتان أساسيتان . وهما يقيمان ، الواحدة مع الأخرى ، علاقات معقدة وربما متناقضة . ولكن ينبغي ألا يتم الخلط بينهما في حال من الأحوال .

هذه التأملات لا تبرهن أنه من السهل دوماً الإثبات أن نظرية ما ينبغي أن تفضّل على أخرى ، وحتى لو أمكن تقديم هذا الإثبات فإنه لا يؤدي بسهولة الى الموافقة الاجتماعية . ففي علوم الطبيعة ، فضلاً عن العلوم الاجتماعية ، يمكن أن يكون الخيار بين نظريات متعارضة أمراً دقيقاً . وقد يكون مستحيلاً بصورة مؤقتة . ولكن إذا استنتجنا هذه الاقتراحات التعميم الجريء الذي يقضي بأن النظريات العلمية تعكس رهانات اجتماعية وحسب . فإننا نحرم

أنفسنا من إمكانية التمييز بين العلم والأيديولوجيا والهذيان .

• BIBLIOGRAPHIE. — BEN-DAVID, J., et ZLOCZOWER, A., « Universities and academic systems in modern societies », *Archives européennes de sociologie*, III, *1*, 1962, 45-84. — FEUER, L. S., *Einstein and the generations of science*, New York, Basic Books, 1974. Trad. franç., *Einstein et le conflit des générations*, Bruxelles, Editions Complexe, 1978. — FEYERABEND, P., *Against method. Outline of an anarchistic theory of knowledge*, Londres, NLB, 1975, 1976. Trad. franç., *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*, Paris, Le Seuil, 1979. — HABERMAS, J., *Erkenntnis und Interesse ; mit einem neuen Nachwort*, Francfort, Suhrkamp, 1968, 1973. Trad. franç., *Connaissance et intérêt*, Paris, Gallimard, 1976 ; *Technik und Wissenschaft als Ideologie*, Francfort, Suhrkamp, 1968. Trad. franç., *La technique et la science comme idéologie*, Paris, Gallimard, 1968. — KUHN, T. S., *The structure of scientific revolutions*, Chicago, University of Chicago Press, 1962, 1970. Trad. franç., *La structure des révolutions scientifiques*, Paris, Flammarion, 1970. — LAKATOS, I., et MUSGRAVE, A. (red.), *Criticism and the growth of knowledge*, Londres, Cambridge University Press, 1970. — LÉCUYER, B. P., « Bilan et perspectives de la sociologie de la science dans les pays occidentaux », *Archives européennes de sociologie*, XIX, *2*, 1978, 257-336. — LEMAINE, G., et MATALON, B., « La lutte pour la vie dans la cité scientifique », *Revue française de sociologie*, X, *2*, 1969, 139-165. — MANNHEIM, K., *Essays on the sociology of knowledge*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1952, 1964 ; *Ideologie und Utopie*, Bonn, F. Cohen, 1929. Trad. angl. partielle, *Ideology and utopia. An introduction to the sociology of knowledge*, New York, Harcourt, Brace / Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954, parties II à IV. Trad. franç. partielle, *Idéologie et utopie*, Paris, M. Rivière, 1956. — MERTON, R. K., *Science, technology and society in seventeenth century England*, New York, Howard Fertig, 1970. — MERTON, R. K. (red.), *The sociology of science : theoretical and empirical investigations*, Chicago/Londres, University of Chicago Press, 1973 (1re édit., 1938). — MERTON, R. K., « Sociology of knowledge », *in* GURVITCH, G., et MOORE, W. E. (red.), *Twentieth century sociology*, New York, Philosophical Library, 1945, 366-405. Trad. franç., « La sociologie de la connaissance », *in* GURVITCH, G., et MOORE, W. E. (red.), *La sociologie au XX*e *siècle*, Paris, PUF, 1947, 2 vol., vol. I, chap. XIII, 377-416. — POPPER, K. R., *Logik der Forschung*, Vienne, Julius Springer, 1935. Version anglaise revue et augmentée, *The logic of scientific discovery*, New York, Harper, 1959. Trad. franç., *La logique de la découverte scientifique*, Paris, Payot, 1973.

الموضوعية Objectivité

هل يستطيع علم الاجتماع أن يدعي الموضوعية ؟ هذا السؤال كان منذ بدايات علم الاجتماع موضوعاً لخلافات شديدة . وقد أعيد إطلاقه من قبل أدورنو (Adorno) وهابرماس (Habermas) في إطار المناقشات حول الوضعية التي تطورت في ألمانيا خلال سنوات الستينات . يعلن هابرماس أن المعرفة ولا سيما المعرفة السوسيولوجية ، مرتبطة بالمصالح الاجتماعية للفاعلين الاجتماعيين . لذلك ثمة بالضرورة علم اجتماع يساري وعلم اجتماع يميني . إذن يساوي علم الاجتماع ما تساويه مصالح الفاعلين التي يهب لنجدتها . يمثل هذا التصور تنويعاً في المبادىء التي يتضمنها علم الاجتماع الماركسي منذ بداياته . يعتبر ماركس ، وباريتو يوافقه على هذه النقطة . أن الاقتصاد الانكليزي كان خاضعاً لمصالح البورجوازية الرأسمالية . ومما لا شك فيه أن دوستوينسكي كان يفكر في هذه الأطروحة عندما يجعل السكير مارملادوف يقول في الجريمة

والعقاب أن الإقتصاد السياسي يثبت، عملياً عدم جدوى الشفقة على الفقراء. ومن المفارقات أن ماركس كان يرى نظريته الخاصة، مهيأة لخدمة مصالح البروليتاريا. ولكن هذه السمة الجزئية للنظرية لم يكن يراها ماركس متناقضة مع طموحه الى الموضوعية. وبما أن البروليتاريا مهيأة للحلول محل الطبقة البورجوازية المسيطرة، فإن الانحياز الى البروليتاريا حسب ماركس، يعني اتخاذ الوضع الذي يسمح باستنتاج القوانين العلمية للتاريخ.

ليس ثمة شك على الاطلاق أن مفاهيم علماء الاجتماع تتأثر غالباً بمصالحهم وبصورة أعم، بالإلزامات التي يمكن أن يفرضها عليهم وضعهم ودورهم الاجتماعي وكذلك، بأحكامهم المسبقة أو «بمفاهيمهم المسبقة» (دوركهايم) التي يمكن أن تنجم عن انتمائهم الى إطار اجتماعي وتاريخي خاص. ومن المفيد التذكير ببعض الأمثلة في هذا الصدد. إن «القانون الحدّي للأجور» الذي أطلقه ريكاردو (Ricardo) يقول إن الأجور لا يمكن أن ترتفع بصورة دائمة فوق مستوى تأمين العيش. وإذا ارتفعت فوق هذا المستوى، تندفع معدلات الولادة الى أعلى، بشكل يؤدي بعد مرحلة من الوقت متنوع المدة، الى جعل التنافس بين الشغيلة في سوق العمل قاسياً، الأمر الذي يسبب انخفاضاً في الأجور. وإذا تدنت الأجور الى مستوى أدنى من تأمين العيش، تتراجع معدلات الولادة، مؤدية الى قيام التنافس بين المقاولين على اليد العاملة. فالأجور محكومة إذن بالتأرجح حول مستوى تأمين العيش. من البديهي اليوم أن هذا القانون، مثله مثل أغلب القوانين التي وضعتها العلوم الاجتماعية في ماضٍ بعيد الى حد ما، قد نقضته الوقائع. إن أحد الأسباب الرئيسية لخطأ ريكاردو هو أنه لم يتوقع الظاهرة النقابية والتأثير الذي ستمارسه التجمعات العمالية على عملية تحديد الأجور، فيما يتعلق على الأقل بالمدى القصير، ذلك أن العوامل متشابكة على المدى الطويل يصعب معه تحديد المساهمة الخاصة بكل منها في تطور الأجور. ولكن في الحقبة التي كان يكتب فيها، كان مفهوم التجمع يذكر بالتأكيد بصورة التجمعات المهنية التي كانت فلسفة الأنوار والليبرالية الاقتصادية تزعم أنها وضعتها نهائياً بين الأشكال المتحجرة للتنظيم الاجتماعي. هذا الثابت، المميّز أيديولوجياً لعصر ريكاردو، جعل من الصعب عليه تصوّر أن الفينيق يمكن أن ينبعث من الرماد ليأتي ويصحح المنطق المحتوم لقانون الأجور الحدّي.

عندما أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية وكالات دولية للتنمية، لجأت الى خدمات الخبراء الذين كان يقضي دورهم بإقامة أفضل الأشكال لتوزيع المساعدات على العالم الثالث. وإنطلاقاً من الطبيعة نفسها، لدورهم، دُفع هؤلاء الخبراء الى إدراك التنمية بصفتها عملية خارجية المصدر (راجع مقالة التنمية). وإلا وجد مفهوم المعونة أو المساعدة نفسه مفرغاً من معناه. وقد دفعوا كذلك الى إضفاء تأثير كبير لعوامل مثل تراكم رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي في إطلاق عملية التنمية، هذه العوامل التي يمكن أن تتأثر مباشرة بالعون الخارجي. وبالتالي، دفعوا أيضاً الى اعتبار بلدان العالم الثالث متماثلة بعمق بعضها مع بعض، وإلى التقليل من الفوارق الصارخة بينها، والى التوجه نحو البحث عن نظرية عامة للتنمية. واعتباراً من الوقت الذي شكل فيه العالم الثالث مشكلة، والتخلف مرضاً، كان

يقتضي إيجاد العلاج لشر تم إدراكه باعتباره كائناً مرضياً فريداً .

إن كون العلوم الاجتماعية قد تشكلت انطلاقاً من الأمم المصنعة في العالم الغربي ، يعتبر مسؤولاً كذلك عن العرقية التي نكتشفها في العديد من الأبحاث السوسيولوجية . كان لدى منظري التنمية مثلاً ميل الى تفسير عملية التنمية من النمط الغربي بصفتها نموذجاً متميزاً يعتبر منطقه قابلاً لأن يكون شاملاً . وهكذا يشدد روستو (Rostow) على دور القطاعات الصناعية الأكثر تطوراً في إطلاق التنمية ، مفكراً دون شك في الدور الذي لعبته صناعة النسيج في إنكلترا وصناعة الصلب في ألمانيا وصناعة الأجبان في الدانمرك .

في حالات أخرى ، إن تأثير الثوابت المميّزة للمعادلة الاجتماعية الخاصة بالباحث ، يكون أكثر خداعاً . ففي دراسة كلاسيكية حول عمال صناعة السيارات الأميركية ، يتحقق شينوي (Chinoy) أن العمال الذين راقبهم ليس لديهم موضوعياً سوى فرص ضعيفة جداً للترقي الى الفئات الوسيطة من التراتبية . ورغم ذلك ، ليس لدى هؤلاء العمال بأي شكل من الأشكال الانطباع بأنهم محصورون في طريق مسدود ، كما أثبتت المحادثات التي أجراها شينوي . وعلى العكس لديهم الشعور بإمكانية التقدم وحتى « النجاح » . مما لا شك فيه أنهم لا يملكون أبداً فرص تغيير فئتهم ، ولكنهم يستطيعون الأمل في زيادات متواضعة في الأجور أو تقدم في التدرّج . ليس لديهم أية فرصة للعبور الى درجة أعلى من الاستهلاك أو تغيير نمط حياتهم ، ولكن لديهم فرصاً طيبة لإمكانية الحصول تدريجياً على الأموال الاستهلاكية المتمناة في بيئتهم . وبالإجمال ، على الرغم من كونهم في وضع محاصر ، لديهم الشعور بأن النجاح ممكن وأن المستقبل مفتوح . أما تفسير شينوي لذلك فهو : لا يمكن أن يكون هذا الشعور إلا نتاجاً للعقلنة . إن مستقبل العمال يكون مجمداً . إلا أنهم يرونه مفتوحاً . لماذا ؟ لأن المجتمع يمنح قيمة عليا للنجاح الاجتماعي . ولا يمكن لأي فرد إذن أن يقبل نفسه إلا إذا كان لديه الانطباع بأنه « نجح » أو أنه في الطريق الى النجاح . عندما يجد نفسه في طريق مسدود يقتضي أن يخفي » إخفاقه . لذلك يضفي عامل شينوي أهمية مفرطة لزيادات الأجور التي تمنح لهم بالتقتير وللتحسينات المتواضعة في الرفاهية التي يكون قادراً على منحها لعائلته . ولكن تفسير شنوي يستند الى مسلّمة قابلة للنقاش . إن وضع العمال الذين يصفه ليس فيه شيء يحسدون عليه . ولكن هذه القضية تتعلق بعلم الأخلاق ولا علاقة لها مع المشكلة المطروحة : تحليل مشاعر وتصرفات هؤلاء العمال . ويستند التفسير المعطى الى أنانية المراقب . فالأستاذ الجامعي لا يعطي بصورة عامة إلا أهمية ضئيلة لزيادة أجره بضع مئات . وإذا كان الشخص الخاضع للمراقبة يعطيها أهمية فلا يمكن أن يتعلق الأمر إلا بالعقلنة . ولكن الاستنتاج ليس مقنعاً إلا إذا قبلنا أن مشاعر الأساتذة الجامعيين وتقييماتهم تشكل نوعاً من القياس الشامل . وقد يكون من السهل جداً إيراد أمثلة عديدة ، لا يؤثر فيها الموقع الاجتماعي للمراقب على الفوارق الدقيقة وحسب ، وإنما على صلب التحليل نفسه . وهكذا يميل علماء اجتماع التربية الذين يدينون بمواقعهم الاجتماعية الى شهاداتهم، الى اعتبار غياب « الطموح المدرسي » ظاهرة غير عادية والى تفسير ظهورها بأنه من فعل القوى الاجتماعية الشريرة . كما أن عالم الاجتماع المتحدر من عائلة

لديها كل الفرص للانتماء الى مجتمع تسيطر فيه العائلة ذات النمط الذري ، يكون لديه ميل الى تنصيب العائلة الذرية بمثابة نموذج سوي ، والى الإفراط مثلاً في تقدير آثار العمليات الصناعية والتنمية على البنى الاجتماعية . لنشر بالمناسبة الى أن الاجتماعية ـ المركزية يمكن أن تتخذ إما شكلاً **مباشراً** كما في الأمثلة السابقة وإما شكلاً **مقلوباً** . في هذه الحالة الأخيرة يميل عالم الاجتماع الى تحليل وتقييم البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها بالنسبة الى بيئات أخرى كما يتمثلها .

يقتضي أن نضيف الى معادلة الباحث الاجتماعية ، معادلته الشخصية من بين المعادلات القادرة على تشويش المراقب والتحليل . كان دوركهايم يعتقد أن علم الاجتماع لا يستحق ربع ساعة من التعب إذا لم يكن قادراً على إثبات منفعته الاجتماعية . أما باريتو فكان على العكس ، يرى في علم الاجتماع نشاطاً إدراكياً مترفعاً : كانت تبدو له الأيديولوجيات أكثر فائدة بكثير اجتماعياً ، أي أكثر تأثيراً من الجهد المبذول من قبل علماء الاجتماع لفهم الظاهرات الاجتماعية . وكنتيجة لهذه الفوارق في المواقف الأساسية ، فإن عالمي الاجتماع الاثنين لا يطرحان قضايا مختلفة وحسب وإنما يعطيان تفسيرات مختلفة للظاهرات نفسها . وبما أن دوركهايم كان مهتماً بتكامل الفرد مع مجتمعه ، كان يفسر النزاعات الاجتماعية باعتبارها عوارض مرضية . ولأن باريتو لم يكن لديه أي هم من هذا النمط فإنه كان يرى في النزاعات الاجتماعية ظاهرات عادية . وسيعالج عالم اجتماع معين ، عملية تنمية عملية بصورة عامة بطريقة مختلفة وفقاً لما يتصور تحليله ذات بعد إدراكي بصورة رئيسية أو عملي بصورة رئيسية . في الحالة الأولى ، سيكون لديه ميل للتشديد على خصوصية العملية . أما في الحالة الثانية ، فسيكون لديه ميل إلى أن يرى فيها مظهراً خاصاً لعملية عامة .

بعد أن أثبتنا أن ملاحظات وتفسيرات عالم الاجتماع تتأثر في ظروف عادية ، بما سميناه معادلته الاجتماعية والشخصية ، هل علينا الاستنتاج من ذلك ، على الطريقة التشكيكية ، أن علم الاجتماع لا يمكن أن يطمح الى الموضوعية ؟ أم علينا على الطريقة الماركسية ، الاستنتاج أن بعض المعادلات الاجتماعية والشخصية تكون أفضل من البعض الآخر ، إما لأنها تسمح بشكل أسهل بتوقع مجرى التاريخ (ماركس) ، وإما لأنها تستند إلى وجهة نظر خلقية عالية (مدرسة فرانكفورت) ؟ أم علينا كما يوحي فيربند (Feyerabend) بسخرية ، مستوحياً ربما اقتراحاً لفلوبير (Flaubert) في **التربية العاطفية** ، اللجوء الى الاستفتاء العام حول حقيقة المقترحات العلمية ؟ هل يقتضي اعتبار الاعتقاد بإمكانية الموضوعية في العلوم الاجتماعية بمثابة إشارة على الانتماء الى **إيديولوجيا** توصف بصورة عامة **بالموضوعية** من قبل الذين يدافعون عن هذه الحجة ، واستخراج النتيجة الدائرية القاضية بأن علم الاجتماع لا يكون له سوى غرض واحد ، هو الكفاح في خدمة المصالح **الشرعية** ؟ إننا لا نرى ، والحق يقال ، أن أياً من هذه الاستنتاجات ضرورية . في المقابل ، نتبيّن بسهولة الإحراجات التي تؤدي إليها مثل هذه الاستنتاجات ، والطرق البيانية التي تسمح بإعطائها صحة ظاهرية .

ولماذا ؟ لأن تأثير المعادلات الاجتماعية الشخصية لا تستبعد إمكانية خضوع تحليل

سوسيولوجي الى مناقشة نقدية عقلانيه ، ولا إمكانية أن يؤدي هذا النقاش الى نتائج قابلة من حيث المبدأ لأن تكون مقبولة من الجميع . يبدو اليوم محسوماً كون القانون الحدّي للأجور خاطىء . وعلى الرغم من جهود الماركسيين المستمرة حتى العصر الستاليني وما بعده ، لكي يتم التوفيق بين الملاحظة والنص الذي استنتجه ماركس من هذا القانون (الإفقار النسبي) نعرف اليوم أنها خاطئة ، لأنها متناقضة مع معطيات الملاحظة . بالإضافة الى ذلك ، نفهم بوضوح وفي آن واحد لماذا هي خاطئة (لأنها تفترض من بين أشياء أخرى سلطة نقابية غير موجودة) ولماذا تمكنت من الصدور في حينه (لأن التجديد الذي ينبغي أن تمثله الظاهرة النقابية لم يكن ممكناً لأسباب تاريخية معروفة ، أن يتم توقعها من قبل معاصري ريكاردو) فخلال العقدين الأولين اللاحقين للحرب العالمية الثانية ، فرض نفسه نوع من النظرية العامة للتنمية . تصورت التنمية عملية في طبيعتها ذات مصدر خارجي أساساً ، ناجمة عن ردود فعل متسلسلة تطلقها محركات متميزة مثل تراكم رأس المال الاجتماعي . لكن الدراسات الآحادية الوافية ستثبت هشاشة هذه النظرية العامة وتلفت الانتباه الى تعقد وتنوع عمليات التنمية . فليس من الصعب اكتشاف أن تحليل شينوي حول عمال السيارات ، لكي نستعيد مثلاً آخر من الأمثلة السابقة ، يحتوي على مبدأ لا غنى عنه ، لأنه يمثل العامل الرئيسي بالذات للبرهان ، وغير مقبول في آن معاً . فعلى أي أساس يمكن استعمال تصوّر المراقب عن النجاح الاجتماعي كمعيار للتمييز بين النجاح « الحقيقي » و« الخاطىء » ؟ والى أي أساس يستند عالم الاجتماع عندما يعتبر أن العائلات المحرومة من الطموحات المدرسية تبدي تصرفاً غير عقلاني ، إذا لم يكن على تطبيق لمعيار عرقي أو اجتماعي ـ مركزي ؟

هذه الأمثلة القليلة توحي أن تأثير المعادلات الاجتماعية المهنية ليست ذات طبيعة تسفّه طموحات علم الاجتماع الى الموضوعية . فليس مؤكداً ، والحق يقال إن « منطق الاكتشاف العلمي » لا يخضع الى مبادىء قريبة في علم الاجتماع وفي مجالات النشاط العلمي الأخرى ، على عكس الرأي الشائع . في علم الاجتماع كما في غيره ، من الممكن تحليل نظرية معينة لكي نكتشف فيها الإدخال الخفي لمسلمات غير مقبولة . إن تحليلاً نقدياً من هذا النمط ، حتى ولو تعلّق بنظرية فريدة ، يمكن أن يكون ذا مدى عام . وهكذا ، فإن النقد المخطط أدناه لنظرية شينوي ذات طبيعة تؤدي الى موقف تشككي بصدد جميع النظريات التي تستند بطريقة صريحة أو ضمنية الى مقارنة بين مشاعر وأفضليات المراقب وتلك الخاصة بالمراقَب . لقد تنبه الاقتصاديون منذ وقت طويل الى مثل هذه المقارنات ما بين الأشخاص . يمكننا الاعتقاد أن موقفاً نقدياً من النمط نفسه مدعو للتطور لدى علماء الاجتماع . بالطبع ، إن المقاومة كبيرة إذ إن مفاهيم شائعة في علم الاجتماع مثل « الوعي الخاطىء » أو « العقلنة » وكذلك نظريات سوسيولوجية عديدة تقوم على الحق الذي يمنحه المراقب لنفسه في استعمال مشاعره وأفضلياته بمثابة قياس لمشاعر وأفضليات الآخرين . ولكن المبدأ الذي ترتكز عليه مثل هذه المفاهيم يكون غير مقبول بمقدار ما ينبغي أن ينتهي الشك النقدي الى التعميم .

إن النقد الداخلي للنظريات (أي نقد تماسك المقترحات المكوّنة لنظرية معينة وإمكانية قبول المفاهيم المستعملة، الخ .) . هو إذن طريق أول للتقدم العلمي ، مفتوح لعلم الاجتماع كما لأي

علم آخر . أما الطريق الثاني فهو طريق النقد **الخارجي** أي نقد المواجهة بين النظريات ، في مقدماتها ونتائجها ، مع معطيات المراقبة . حول هذه النقطة ، تطبق تحليلات بوبر (Popper) بشكل مناسب ـ شرط إجراء بعض التهيئة ـ على علم الاجتماع . إن النظرية التي تفترض التنمية الاقتصادية بناء عليها ، تراكماً مسبقاً للرأسمال الاجتماعي لم يعد ممكناً اعتبارها ذات شرعية عامة اعتباراً من الوقت الذي نتحقق فيه أن تكوين الرأسمال الاجتماعي في هذا البلد أو ذاك ـ الأرجنتين في نهايات القرن مثلاً ـ ترافق ولم يسبق التنمية الاقتصادية المدهشة . إن النظرية التي تعتبر أن التنمية ينبغي بالضرورة أن تترافق مع عملية تفتيت العائلة ، لا يمكن أن تعتبر صحيحة دون قيد أو شرط اعتباراً من الوقت الذي نلاحظ فيه أن الانتقال من اقتصاد التبادل الى اقتصاد السوق ، في هذا الإطار أو ذاك ـ الوضع الهندي مثلاً ـ يمكن أن يدعّم بدل أن يضعف البنى العائلية التقليدية . إن المعايير الشهيرة التي يعرض بوبر أن يقيّم بواسطتها نظرية علمية معينة ، وبخاصة معيار الدحض ، لها حق المواطنية في علم الاجتماع كما في غيره . وليس صعباً أن نبرهن أن نظرية سوسيولوجية معنية عندما تكون موضوعاً للتراضي ، ذلك أنها بصورة عامة يمكن أن تعتبر مستجيبة للمعايير البوبرية . ويوحي بوبر ، أن نظرية ما تكتسب مصداقيتها بمقدار ما تفسر عدداً أكبر من معطيات الملاحظة المتميزة . وبمقدار ما تفسر النظرية معطيات عديدة ومختلفة ، بمقدار ما يصعب إيجاد نظرية بديلة ومختلفة يمكن أن تحلل نفس كمية المعطيات وربما معطيات إضافية . وعلى الرغم من الاستحالة الكاملة ، حسب بوبر في إثبات حقيقة نظرية ما ، فإن النظرية القادرة على تحليل معطيات عديدة توقظ بالتالي شعوراً بالصدق . هذا التحليل ينطبق بالكامل على نظرية كلاسيكية مثل نظرية توكفيل (Tocqueville) (**النظام القديم والثورة**) ، الذي يرى في المركزية الإدارية الفرنسية السبب الرئيسي للفروقات المتعددة التي تلاحظ بين فرنسا وبريطانيا في القرن الثامن عشر . فالمركزية الإدارية الفرنسية أدت الى مكانة أكبر للموظفين . ومكانة الدولة تؤدي الى أن التكاليف التي توزعها تكون أكثر عدداً وأكثر طلباً . فالمالكين العقاريين يدفعون إذن الى البحث عن تكليف ملكي بدل استغلال عقاراتهم . وكان ذلك أحد الأسباب التي قد تفسر التأخر الزراعي الفرنسي بالنسبة للزراعة الانكليزية . وقد أدى انتشار التكاليف الملكية على المستوى المحلي الى تمركزات مدينية ذات أحجام صغيرة لا معادل لها في انكلترا . إن الوضوح المفرط لسلطة الدولة الفرنسية وجّه المصلحين السياسيين و« الفلاسفة » ـ قد نقول اليوم « المثقفين » ـ نحو رؤية مجردة للظاهرات السياسية ونحو مفهوم ثوري يخضع كل تغيير اجتماعي الى التغيير المسبق للمؤسسات والفرق السياسية . كما أن نظرية دوركهايم عن الانتحار (**الانتحار**) ، حتى ولو كان ممكناً نقدها في بعض جوانبها ، تعتبر نقطة مرجعية ملزمة ، إذ إنها تفسر عدداً مهماً من المعطيات التفاضلية للانتحار . وبشكل مناقض لهذه الأمثلة ، تكون النظريات الخاصة (ad hoc) التي يتحدث عنها مرتون (Merton) (أي النظريات التي تبنى بغية تحليل ظاهرة فريدة ، والتي يبدو أن سلطتها التفسيرية لا يمكن أن تمتد الى ظاهرات أخرى) تكون قليلة القابلية على إيقاظ الشعور بمصداقية مماثلة : فبإعتبارها قادرة فقط على تفسير ظاهرات منعزلة ، تثير لدى القارىء الانطباع بأنه من السهل نسبياً تخيل تفسير بديل للظاهرات نفسها . وكمثل من بين مئة نظرية خاصة يمكننا

أن نذكر نظرية الحركية الاجتماعية لليبست (Lipset) وزيتربرغ (Zetterberg) . وبما أن هذين المؤلفين قد لاحظا أن الحركية الاجتماعية تكون سهلة في المجتمعات التي يكون التدرج الاجتماعي فيها جامداً بنفس المقدار في المجتمعات التي يكون التدرج الاجتماعي فيها أقل بروزاً . فقد وضعا الفرضية التالية عن المجتمعات ذات التدرج الجامد : 1 ـ تكون الحواجز الاجتماعية بالتعريف صعبة الاجتياز ؛ 2 ـ يكون الفاعلون الاجتماعيون أكثر اندفاعاً لمحاولة اجتيازها . من المؤكد أن مثل هذه النظرية ، على الرغم من أنها تفتح طريقاً مهماً للبحث ، لا يمكن اعتبارها صحيحة إلا إذا تم التحقق مباشرة من مبادئها أو إذا كانت تسمح بتفسير ظاهرات أخرى غير تلك التي أوحت بها .

إن المقابلة بين دوركهايم وتوكفيل تتضمن أمثولة إضافية . والمعايير المنطقية المعقدة التي تمنح نظرية معينة صفة الموضوعية ، هي نفسها أياً تكن طبيعة الأسئلة المطروحة والمعطيات التي سعى الى توضيحها . إن تحليل توكفيل يتناول مجموعة من الفروقات « الكمية » بين بلدين اثنين . أما تحليل توكفيل فيتناول مجموعة من المعطيات التفاضلية الكمية . ولكن المسيرة المنطقية هي نفسها في الحالتين .

يخضع علماء الاجتماع الى تأثير المعادلات الشخصية والاجتماعية . فضلاً عن ذلك ، إنهم يتطرقون الى الواقع الذي يطمحون الى توضيحه ، ليس في حالة البراءة التي تخص فيها الفلسفة التجريبية الكلاسيكية الأشخاص العالمين ، وإنما مسلحين بنماذج مثالية (راجع مقالة النظرية) يكوّنون نظرياتهم انطلاقاً منها . هذه النماذج المثالية تشكل طرائق لأولوية الأشكال بالمعنى الذي استعمله كانت (Kant) . لقد تم تبنيها في مرحلة أولى على الأقل ، على أساس فعل إيمان بدلاً من الاثبات . ومن الممكن ، كما يوصي فيرابند (Feyerabend) ، أن يكون الفرق بين العلوم الاجتماعية وعلوم الطبيعة حول هاتين النقطتين بالدرجة أكثر مما هو في الطبيعة . إن نظريات لامارك (Lamarck) وداروين (Darwin) هي جزئياً نتاج « معادلاتها الاجتماعية » . ويقترب الفيزيائيون قبل علماء الاجتماع من الحقيقة ويصوغون نظرياتهم في إطار نماذج مثالية هي نفسها غير ثابتة . على الرغم من ذلك تصان حقوق الموضوعية عبر الامكانية المتوفرة لعالم الاجتماع مثل الفيزيائي في إقامة نقد عقلاني للنظريات المطروحة عليه . . .

● BIBLIOGRAPHIE. — ADORNO, T. W. (red.), *Der Positivismusstreit in der deutschen Soziologie*, Neuwied/Berlin, Luchterhand, 1969. Trad. franç., *De Vienne à Francfort : la querelle allemande des sciences sociales*, Bruxelles, Editions Complexe, 1979. — ALBERT, H., *Traktat über kritische Vernunft*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1968, 3e éd. élargie, 1975. — CHINOY, E., « The tradition of opportunity and the aspirations of automobile workers », *American journal of sociology*, LVII, *5*, 1952, 453-459. — FEYERABEND, P. K., *Against method. Outline of an anarchistic theory of knowledge*, Londres, NLB, 1975, 1976. Trad. franç., *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*, Paris, Le Seuil, 1979. — HABERMAS, J., *Technik und Wissenschaft als Ideologie*, Francfort, Suhrkamp, 1968. Trad. franç., *La technique et la science comme idéologie*, Paris, Gallimard, 1973; *Erkenntnis und Interesse ; mit einem neuen Nachwort*, Francfort, Suhrkamp, 1968, 1973. Trad. franç., *Connaissance et intérêt*, Paris, Gallimard, 1976. — JACOB, P. (red.), *De Vienne à Cambridge : l'héritage du positivisme logique de 1950 à nos jours. Essais de philosophie des sciences*, Paris, Gallimard, 1980. — MALHBERBE, J. F., *La philosophie*

de Karl Popper et le positivisme logique, Paris, PUF, 1976. — PARSONS, T., « Evaluations and objectivity of social science, an interpretation of Max Weber's contribution » *in* PARSONS, T., *Sociological theory and modern society*, Glencoe, Free Press, 1967, 79-102 et PARSONS, T., « An approach to the sociology of knowledge », *ibid.*, 139-166. — POPPER, K. R., *Logik der Forschung*, Vienne, Julius Springer, 1935. Trad. angl. augm., *The logic of scientific discovery*, New York, Harper, 1959. Trad. franç., *La logique dr la découverte scientifique*, Paris, Payot, 1973; « Eine objektive Theorie des historischen Verstehens », *Schweizer Monatshefte*, L, 3, 1970, 207-215; *Objective knowledge. An evolutionary approach*, Oxford, Clarendon Press, 1973. Trad. franç. partielle, *La connaissance objective*, Paris, PUF, 1978. — RICARDO, D., *On the principles of political economy and taxation*, Londres, J. Murray, 1817. Trad. franç., *Des principes de l'économie politique et de l'impôt*, Paris, J.-P. Aillaud, 1819; Paris, Flammarion, 1971. Autres trad. franç., *Principes de l'économie politique et de l'impôt*, Paris, A. Costes, 1933-1934. Paris, Calmann-Lévy, 1970. — WEBER, M., *Die « Objectivität » sozialwissenschaftlicher unc sozialpolitischer Erkenntnis*, Tübingen/Leipzig, J. C. B. Mohr, 1904. Reproduit *in* WEBER, M. *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre*, Tübingen, J. C. B. Mohr, 1922, 1968, 146-214 Trad. franç., « L'« objectivité » de la connaissance dans les sciences et la politique sociales » *in* WEBER, M., *Essais sur la théorie de la science**, 117-213.

مونتسكيو

Montesquieu
(Charles de Secondat , baron de la Brède et de Montesquieu)

أقام علم الاجتماع منذ نشأته علاقات غامضة مع « فلسفة الأنوار » . وبالفعل ، كان أوغست كونت (Auguste Comte) ، الذي يعلن نفسه المؤسس لهذا العلم ، يرى في « الفلاسفة » نفوساً «ما ورائية » أي بالنسبة له ، سلبية ، وليست أهلاً على الإطلاق لفهم أسس النظام الاجتماعي . كان مونتسكيو وحده الذي نجا من اللوم . وكما احتفل **بروح الشرائع** على أنه واحد من أناجيل السياسة الانسانوية والليبرالية ، فإن هذا العمل لا يمكن إلا أن يثير اهتمام عالم الاجتماع الذي يسعى الى وضعه في ذرية المؤسسين ، أو على الأقل الروّاد .

إن أول ما يصنع عند مونتسكيو ، هو الفكرة التي لديه عن القوانين . فهو يعطي عنها نظرة ينبغي أن تعتبر طبيعية ودنيوية على الرغم من رجوع مونتسكيو الى الله : العلاقات الضرورية التي تنجم عن « طبيعة الأشياء » . يمكننا أن نرى في هذه الصيغة الاعلان عن حكمة دوركهايم الشهيرة التي تقضي « بمعالجة الوقائع الاجتماعية على أنها أشياء » . ولكن مع تبنيه في المجتمع عملية القوانين التي تحكمه ، ومع تحديده لنظام العلاقات التي تؤمن لسلوك الناس نوعاً من الانتظام ونوعاً من الاستشراف ، فإن مونتسكيو يتجنب تماماً أن يغلق على نفسه في مفهوم وضعي دقيق للشرعية لتي لا يحصرها أبداً في التحقق البحت من الثبات أو الانتظام . « الألوهية نفسها لها قوانينها » . نذا المقترح ليس جملة بيانية ، إذ إن مونتسكيو يعتبر أن : « الله له علاقة مع الكون » ، وبالتحديد ع الناس الذين يرتبطون به بوشائج الأخلاق والدين . إن قوانين التنظيم الاجتماعي ذات علاقة ذن بالله ، « مع حكمته وقدرته » . ليس المقصود معرفة ما إذا كان الله الذي يستدعيه مونتسكيو هو إله سبينوزا (Spinoza) أو إله مالبرانش (Malebranche) . إن ما يهم عالم الاجتماع هو أن يلاحظ أنه بعد الإشارة بقوة الى **قانونية** الطبيعة الاجتماعية ، يتحاشى مونتسكيو بعناية الخلط بينها وبين

فـانـونيـة الـطبيعـة الفيـزيـائيـة . إن القـوانـين تتحكم بشـدة في سلوك النـاس الى درجة آن مونتسكيو سوّلت له نفسه القـول إنه عنـدما تـطرح « المبادىء » ، فقـد راى « التنوع اللامتناهي للقوانين والأعراف (. . .) تستسلم لها من تلقاء نفسها . مع ذلك فإن الانسان الذي هو « كائن قابل للتكيّف » ، « ومستسلم في المجتمع الى أفكار وآراء الآخرين » ، خاضع كذلك الى القوانين الخلقية والقوانين الدينية .

إنّ القوانين التي يهتم بها مونتسكيو تتعلق « بكائنات خاصة وذكية » ، أي **بفاعلين** كما نقول بلغتنا الحالية . ثم ألا تظهر بنفس الدقة التي تظهر فيها قوانين الآلية التي تقوم « بين جسم متحرك وجسم آخر متحرك » . ينبغي أن يكون العالم الفكري محكوماً بشكل جيد بنفس مقدار العـالم الفيزيائي » . إن القانونية التي نلاحظها في الظواهر الاجتماعية ليست ذات صفة « قدرية » أو حتمية . عليها أن تترك مكاناً لمقاصد « الكائنات الخاصة والذكية » واستراتيجياتها ، التي تستطيع أن تستخدمها لغاياتها الخاصة في « الثبات » و«التماثل » اللذين تسمح لنا بإقامتهما .

لدى مونتسكيو نظرة واقعية جداً حول التنوع الكبير للقوانين . إنه يأخذ هذا التعبير بمعنى واسع متعمد . وهو لا يدعي مثل بعض القانونيين الوضعيين ، حصر نطاق القانون في التوجيهات الآمرة التي يجعلها فعّالة تدخل السلطات السياسية . لسنا خاضعين فقط لقوانين الدولة . فنحن نطيع كذلك القوانين الإلهيـة ، وقوانـين الطبيعـة الفيزيـائية ، مثـل المناخ ، وقـوانين الـطبيعة الحيوانية ، مثل تلك التي تتعلق بالنمو واستمرار النوع . وأخيراً ، فيما يخص القوانين الوضعية ، ينبغي التمييز أيضاً بين تلك التي تتعلق بالقانون السياسي وتلك التي تتعلق بالقانون الدولي . كل نمط من القانونية له منطقه الخاص ، والتجاوزات الصارخة تأتي من الخلط الحاصل أحيانـاً بين الأنواع المختلفة للقوانين بسبب نوع من الاندفاع التوحيدي ، الذي يشكـل جوهـر الاستبداد نفسه .

تشكل القوانين **نظاماً** . هذه الفكرة تنتشر في كل عمل مونتسكيو . فقد أشير إليها بوضوح في الكتاب الأول من عمله الكبير . وقد استعيدت وتمّ التأكيد عليها بدقة أكبر في النصوص التي ترد فيها الفكرة الغنية جداً ، ولكن المتباعدة بعض الشيء ، وهي « الروح العامة للأمة » . إليكم هذا النص الذي من السهل أن نجد له عدة تلاوين . « ثمة أشياء عديدة تحكم الناس : المناخ والدين والقوانين والمبادىء الأساسية للحكومة وأمثلة الأشياء الماضية والطبائع والآداب » . للوهلة الأولى ، تظهر اللائحة بمثابة تعداد ، لا شيء يضمن لنا أن تكون كاملة ومنظمة . مع ذلك فقد أدخل معيار يسمح بتمييز الطريقة التي تؤثر فيها هـذه **الضغوط** المختلفـة على الأنـواع المختلفة للقوانين . إنه «القوة التي يؤثر بواسطتها كل واحد من هذه الأسباب في كل أمة » . كلما كان التمايز في المجتمع أقل ، كلما كان « الأساس التشكلي» (المناخ والبيئة الفيزيائية والبنية الديموغرافية) أكثر إلزاماً . كلما كان الناس أكثر «تحضراً» أي هم بالمعنى القوي للكلمة «كائنات خاصة وذكية»، أفراداً « بمفرداتهم » ، كلما ازداد استناد قانونية النظام الاجتماعي على « القوانين والطبائع والآداب » . فمونتسكيو يميز بعناية التعابير الثلاثة ولكنه ، يميز أولاً ، الاثنين الأخيرين عن الأول . إن الصين حيث يتم الانتظام بواسطة « الآداب » والعبادات والطقوس ، تختلف عن اسبرطة ، حيث كانت

الأولوية للطبائع أي لقواعد السلوك إزاء الآخر . فبعد أن ميز بينها ، يعود فيجمع الطبائع والأداب التي يضعها معاً بمواجهة القوانين التي هي « أعراف أقرّها المشرع » . إن الشعوب الحرة هي التي يحكمها القانون ، في حين أن البلدان التي تسيطر فيها الطبائع والأداب معرضة للاستبداد أو للطغيان . لكن الضبط بواسطة القوانين هو نفسه معقد وموضع خلاف . من الصحيح أن الحرية السياسية ، كما يوحي بذلك مثل انكلترا ، يمكن أن تنتج طبائع وآداب حرة في نطاق التجارة والحياة الخاصة . ولكن يمكن أن يحصل كذلك ، كما في اسبرطة وروما . أن لا تكون القوانين إلا اصطناعاً من المشرع الذي يسعى الى أن يعيد الى « العادات القديمة » ، أي الى الطبائع والآداب ، سلطة كانت قد فقدتها .

وبما أن قوانين كل بلد تشكل نظاماً ، فإننا نستطيع أن نقارن بين هذه البلدان . مونتسكيو يقارن انكلترا بروما ، والصين باسبرطة . ولكنه يبدي دوماً عناية كبرى لكي يحدد تحت أية علاقة هو يقارنها ، يمكن لمجتمعين أن يتشابها تحت علاقة ما ، في حين أنهما مختلفان تحت علاقة أخرى . في اللغة الحدثة، نقول إن مونتسكيو يستهويه « التحليل المنتظم » . لكن مفهومه للنظام الاجتماعي مطهر من كل إغواء كلي أو كلياني . لا يشكل أي مجتمع كلاً متكاملاً تماماً . إنه مجمل من الأبعاد المتميزة ، يسعى مونتسكيو لتصويب تعقدها الغريب ، في كلامه على « الروح العامة » .

بالنسبة لنقطة اخرى ايضاً ، يبدو عمل مونتسكيو حديثاً تماماً . لقد تناقش علماء الاجتماع طويلاً منذ ماركس حول العلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية . ومونتسكيو هو كذلك يتكلم في النص حول الروح العامة الوارد أعلاه ، عن « الأسباب » ويسعى لتقدير أي هذه « الأسباب » كثر تأثيراً في مجتمع معيّن . ولكنه يتحصن بشكل جيد ضد إغراء البحث عن « عامل » وحيد أو على الأقل راجح . نرى ذلك في الطريقة التي يتطور بها مفهوم النظام السياسي في **روح الشرائع** . في الكتب الأولى ، تبدو القوانين مشتقة من مبادىء الحكومات وطبيعتها . ولكن الخصوبة لتفسيرية للعامل السياسي تنضب بسرعة كبيرة ، فيضيف مونتسكيو برباطة جأش ، عوامل أخرى يحكم بأنها أكثر ملاءمة وأكثر مطابقة . إن فائدة هذا النهج مزدوجة . فليست فكرة القانون وحدها لتي تغتني وإنما كذلك فكرة النظام السياسي .

ثمة جانب آخر ينبغي أن يلفت انتباه علماء الاجتماع في عمل مونتسكيو ألا وهو التفسير لذي يقترحه للتغيير الاجتماعي ومونتسكيو لا يلتقي مع دعاة مفهوم التقدم المستقيم والمتسارع بانتظام ولا مع دعاة المفهوم الدوري . إنه حساس جداً ، على غرار معاصريه ، تجاه ظواهر الانحطاط . ولكنه يعطي نظرة لا تكرس التفسير الوحيد الجانب لسقوط الامبراطوريات القائم على انحلال الأخلاق . في الآراء التي يعرضها حول « عظمة الرومان وانحطاطهم » ، يشير مونتسكيو الى سمة التناقض في تطورهم . « إن قوانين روما البدائية كانت تؤدى الى تكبير المدينة ولكن ما إن أخضعت روما العالم ، حتى أصبحت مبادىء عظمتها أسباباً لانحطاطها بعملية انقلاب مفاجئة بقدر ما هي محتومة » . يتمسك مونتسكيو بعوامل عديدة يفتش على الصلة بينها . « إن

حجم المدينة والتوسع المحدود جداً للأراضي التي كان الرومان يمارسون سلطتهم عليها ، كانت تعطي للدولة قوة مختصرة ، تحافظ على الأفراد في مدار الأهواء المدنية » . لم تعد الأمور كما كانت منذ أن أدى توسع المقاطعات وتعددها ، وتزايد عدد الجنود الذين يؤمنون حمايتها ، وتمرد قادتهم ، والتكاثر في مدينة روما ومشاكل الغذاء التي نتجت عن ذلك ، فحل محل الوحدة المدنية القديمة تنافس أكثر فأكثر حدّة بين الزمر المدنية والعسكرية ، بين المناطق والمجموعات الآتنية التي أخضعت منذ وقت قريب نسبياً . إن مونتسكيو يدرك تماماً تعقد هذا التسلسل السببي . كما يصف الأفكار التي يمكن بقصد سيء ومعاب ، أن تؤدي الى نتائج غير متوقعة . وهكذا ، حسب عنوان الفصل العشرين من الكتاب الواحد والعشرين من روح الشرائع « رأت التجارة النور في الغرب من خلال البرابرة ، واختلطت التجارة مع الربا في أبشع صورة وكان اليهود الوحيدين الذين منحوا هذا الاهتمام » . واستناداً الى الأفكار المسبقة العرقية والجهل في المادة الاقتصادية ، تعرّض اليهود لكل أنواع الابتزاز من قبل الملوك والأمراء . ولكنهم توصلوا الى التخلص من ذلك « باختراعهم الكمبيالات التي يمكن إرسالها الى كل مكان دون أن تترك أثراً في أي مكان » . إن « يداً غير منظورة » تقود تطور المؤسسات ، ولكنها لم تعد يد العناية الإلهية كما أعتقد بوسويه (Boussuet) . كما أنها ليست ذلك « الحس التاريخي » الذي يهم مونتسكيو ،ولكن بالأحرى طرائق سياقه التي تعبّـر عن تنوع حالات الإكراه (طبيعة الأشياء ، وغنى مواردنا ، وقدرتنا على الاستجابة للأولى وتنسيق الثانية .

• Bibliographie. — Montesquieu, C. de, *De l'esprit des lois. Considérations sur les causes de la grandeur des Romains et leur décadence*, in *Œuvres complètes*, Paris, Seuil, 1964. — Althusser, L., *Montesquieu : la politique et l'histoire*, Paris, puf, 1959. — Aron, R., « Montesquieu », in *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967. — Brunschvicg, L., *Les progrès de la conscience dans la philosophie occidentale*, Paris, F. Alcan, 1927, 2 vol., 1953. — Carcassonne, E., *Montesquieu et le problème de la constitution française au XVIII*e *siècle*, Paris, puf, 1927. — Cassirer, E., *Die Philosophie der Aufklärung*, Tübingen, Mohr, 1932. Trad. : *La philosophie des Lumières*, Paris, Fayard, 1970. — Durkheim, E., « Contribution de Montesquieu à la constitution de la Science sociale » (1892), *in* Durkheim, E., *Montesquieu et Rousseau, précurseurs de la sociologie*, Paris, Librairie Marcel Rivière, 1953, 25-113. — Hirschman, A. O., *The passions and the interests. Political arguments for capitalism before its triumph*, Princeton, Princeton Univ. Press, 1977. Trad. : *Les passions et les intérêts. Justifications politiques du capitalisme avant son apogée*, Paris, puf, 1980. — Meinecke, F., *Die Entstehung des Historismus*, Munich, Berlin, R. Oldenbourg, 1936, 1965. Trad. : *Historism : the rise of a new historical outlook*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1972. — Runciman, W. G., *Social science and political theory*, Cambridge Univ. Press, 1963, 1969. — Shackleton, R., *Montesquieu, a critical biography*, New York, Oxford Univ. Press, 1961. — Vernière, P., *Montesquieu et l'esprit des lois, ou la Raison impure*, Paris, sedes-cdu, 1977.

المهن **Professions**

يشار بعبارة المهن الحرة الى عدد من النشاطات مثل الطب والأعمال القضائية . ومع أننا

نتحدث غالباً عن مهنة التعليم، تبقى مسألة معرفة ما إذا كان التعليم مهنة مثل الطب أو المحاماة ، ولا سيما في البلدان التي يكون فيها «التعليم الوطني » مرفق تديره السلطات العامة وفقاً لطرائق بيروقراطية في التمويل والتوظيف .

يستند علم اجتماع المهن الى ثلاث مساهمات رئيسية هي تلك التي قام بها فيبر (Weber) ودوركهايم (Durkheim) وبارسونز (Parsons) . لقد شدد فيبر على أهمية المهن في المجتمع الغربي الحديث ، ويرى في عملية «الامتهان » (Professionnalisation) العبور من نظام اجتماعي تقليدي الى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها وحيث تخصص لهم تعويضات وفقاً لمعايير « عقلانية» للكفاءة والتخصص. المهنة هي «دعوة» . فليست أبداً موروثة كالقدر ولكنها مرادة ويتم تحملها كمهمة . أما دوركهايم فهو يفتش عن سلطة شرعية قادرة على تهدئة نزاعات المصالح التي تمزّق المجتمعات الصناعية، وإقامة حد أدنى من التماسك بين أعضائه . وهو يعتقد أنه يجدها في التجمعات المهنية أو التجمعات الحرفية (مهن أو نقابات) ، التي لا يميّز بينها دوماً بوضوح كبير. تحكم كل مهنة آداب خاصة تتطور عند أعضائها نظاماً معيناً وتفصلهم عن الأنانية الفردية .

أما بارسونز فقد وسّع ونظّم تحليلات فيبر ودوركهايم انطلاقاً من نموذجه المثالي للعلاقة العلاجية . إنها بالفعل العلاقة بين الطبيب والمريض التي حللها بدقة والتي بذل جهده فيها بعد لتعميمها. فالمريض مرتبط بالطبيب. وبالفعل، لا يستطيع المريض أن يستعيد صحته لوحده. ولكن الطبيب يستطيع بفعل كفاءته على مساعدته لاستعادة صحته. تستند كفاءة الطبيب الى خبرة مزدوجة. فلديه علم معيّن عن المرض وأسبابه، ولديه كذلك ممارسة عدد معيّن من تقنيات الاختراعات. يتم التعبير عن هذه الكفاءة المزدوجة بالقول إن الطب هو علم تطبيقي. فالطب يمارس إذن سلطة معينة على المريض الذي تكون تبعيته مزدوجة . فهو تابع بسبب عدم كفاءته النسبية وكذلك بسبب وضعه القلق الذي يغرقه فيه مرضه. وبما أنه يوجد بين المريض والطبيب علاقة سلطة، فثمة خطر من الاستغلال على حساب الثاني ولمصلحة الأول.

فانطلاقاً من هذه العلاقة الثنائية تصبح الآداب الطبية مفهومة . إنها تفرض على الفريقين موجبات عبر مأسسة علاقاتهما المتبادلة في إطار عدم التماثل الذي ينجم عن التوزيع المتفاوت للكفاءات بينهما، وتتكون المواقف التي تحكم دور الطبيب من مزيج من المصلحة والتجرد .

هذا النموذج المثالي للعلاقة العلاجية يمكن أن تعمم على المهن الأخرى : إن مركّب الكفاءة التقنية نفسه مستنداً الى العلم والاهتمام حيال الزبون . يوجد كذلك في حالة المدرّس الذي «يعرف أكثر بكثير من تلاميذه » من حيث المبدأ على الأقل ، وعليه أن يمارس سلطته « لما فيه خيرهم » بغية تكوينهم .

تتميّز المهن أيضاً عن الأعمال الأخرى. فحتى لو كانت تؤمن عائدات مهمة ، فالربح ليس غايتها ، بمعنى أن الأولوية المعطاة للسعي وراء الكسب ليست شرعية بالنسبة للمهني. « ليس مفروضاً بالطبيب أن يجمع المال » على حساب زبونه . وحتى في نظام التطبيب الليبرالي ، فالطبيب

لا يختار زبائنه على أساس قدرتهم المالية كما أنه لا يستطيع أن يتخلى عن مرضى في حالة الخطر بحجة أنهم ليسوا مليئين . من ناحية ثانية ، يتمتع المهنيون بنوع من استقلال الذاتي بالنسبة لوصاية السلطات التسلسلية أو حتى السلطات العامة . ويمكن للطبيب أن يتذرّع بسرية المهنة ، حتى ولو كان يعمل لدى ثالث يدفع له أجره . وكذلك ليس باستطاعة الشرطة أو قاضي التحقيق إلزام المحامي على تقديم معلومات قد تؤدي الى تجريم موكله ، والمحامي الذي يرضخ لذلك يفقد اعتباره .

يحافظ المهني على استقلال معيّن إزاء زبائنه ، وكذلك إزاء الثالثين ، والسلطات السياسية وحتى الإدارات العامة أو الخاصة التي تموّل خدماته . إن هذا الاهتمام باستقلالهم هو الذي يجيز معاملة المدرسين حتى ولو كانوا - كما في فرنسا - موظفين ، بصفتهم مهنيين . فضلاً عن ذلك ، إن العلاقة بين المهن والتعليم مركزية ولكن معقدة ، بما أن كفاءة المهنيين قد « تأكدت » من قبل المدرّسين الذين كوّنوهم والذين تحققوا علناً من معارفهم وخبرتهم بإعطائهم الدرجات والشهادات .

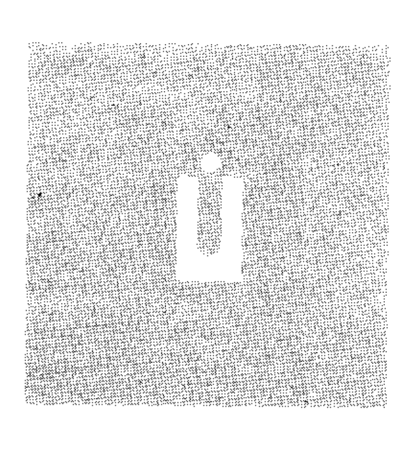
هل يمكن لجميع الأعمال أن « تمتهن »؟ صحيح أن عدداً متزايداً من النشاطات التي كانت لمدة طويلة حرة ، تمارس اليوم في إطار مهنة معترف بها رسمياً وممنوحة سلطات تنظيمية واسعة الى حد ما . إن كلمة « امتهان » غامضة جداً إذن . ففي المعنى الأول هنا يمكن اعتبارها بمثابة مرادف للأهلية . ولكن هذه الأهلية أبعد من أن تقترن دوماً بكفاءة تقنية قائمة على حد أدنى من المعرفة المضمونة مؤسساتياً . فالحلاّق « المهني » لم يعد يكتفي على غرار حلاق الضيعة بأن يقص لك شعرك عند الخروج من الصلاة . فلديه صالون يفتح بانتظام ويبيع فيه كذلك مستحضرات الشعر من مواد التنظيف الى المراهم - منتجات كمالية يرتبط ازدهارها بازدهار «الاستهلاك الجماهيري» . ولكن بعد أن أصبح « مزيناً » فهو اختصاصي في إنبات الشعر ، وتساقط الشعر والى حد ما في أمراض الجلد . وعندما تفهم هكذا ، هل يتعلق « الامتهان » **حقاً** بأهلية الخدمة ؟ أم ليس سوى «تنمية» تجارية ؟ ولنتفحص الآن مهنة أخرى ذات وضع مثل التدليك الطبي . يرتبط ظهورها كذلك بتمجيد أو تعظيم فن آلي تقليدي هو فن المجبّر . ولكن بخلاف الاختصاصي في التجميل الذي حافظ على استقلاليته بالنسبة للاختصاصيين في الصحة ، فإن التدليك دخل في مدار المهن الطبية . فقد أرسل إليه الكثير من مرضاه بواسطة الأطباء وقد تابع هو نفسه جزءاً من الدراسات الطبية .

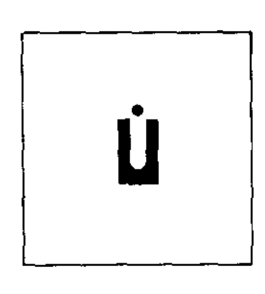
ثمة العديد من الحركات المميزة العاملة في مسيرة « الامتهان » . نشير أولاً الى ميل نحو التأهيل يسير مقترناً مع حركة التعليم . ولكن يقتضي كذلك أن نضع هذه العملية في علاقة مع السعي الى وضع اجتماعي والى الأمان المرتبط به . إن مستوى الدراسات والتأهيل المطلوب من الذين يمارسون مهنة الحلاقة أو الخياطة مضمونة قانوناً بواسطة «شهادة الكفاءة المهنية» (CAP) . وهكذا يتم التحقق من الثقافة العامة للمرشح وكذلك من خبرته التقنية . ثمة عدد معين من المهن التي فتحت إمكانية الدخول إليها بعد تصفية التجمعات الحرفية التي تقرر بقانون لوشابليه Le

(Chapelier، أعيد «إغلاقها» مجدداً تحت اسم «المهنية» الأمر الذي يؤمن لأعضاء هذه المهنة عائداً احتكارياً، والذي ربما لم يكن إلا الواجهة التي اختفت وراءها مصالح التجمعات الحرفية. لقد ادعى دائماً كتاب العدْل والصيادلة والأطباء أن ممارسة مسؤولياتهم بشكل مناسب، تقتضي أن يتلقوا مسبقاً تأهيلاً جيداً، أي طويلاً كفاية، دون أن يقتصر على التطبيق. ولكن مدة التأهيل لا تكفي لضمان نوعيته، كما أن سمته الأكاديمية لا تكفي للتحقق من ملاءمته. فضلاً عن ذلك، إن ضرورة التأهيل ليس لها المعنى نفسه عندما يتعلق الأمر بممارسة حرفية وبمعرفة تطبيقية صحيحة. إن حصة التكوين من الكمية الكبيرة مختلفة في الحالتين. وإن «الوظائف الكامنة» (مرتون) لسياسية تكوينية معينة يمكن أن تدرس من خلال وجهتي نظر. وبالفعل، تساهم هذه السياسة في إشاعة البيروقراطية في العديد من المهن والعديد من الأعمال بما أنه لم يعد ممكناً السماح بممارستها إلا بناء للشهادات الجامعية. فضلاً عن ذلك، إنها تساعد كل مهنة في التمترس وراء مجموعة شبه حرفية، تدافع عن وضعها وامتيازاتها، باسم التكوين الذي تلقاه أعضاؤها، بدل أن تكون على أساس الخدمات التي تؤديها الى عملائها.

إن علماء الاجتماع مثل دوركهايم وبارسونز الذين اعتمدوا على «الامتهان» «لإصلاح» المجتمعات الصناعية، كان عليهم أن يأخذوا في الحسبان هذه الآثار غير المتنظرة التي أهملوها. فلا يمكن تحليل «الامتهان» بأنه ميل الى التأهيل فقط. إنه يشكل كذلك حركة نحو قطاعية ثالثة ضعيفة الانتاجية مقترنة بالدفاع عن مصالح ضيقة لتجمعات حرفية.

● Bibliographie. — Bell, D., *The coming of post-industrial society. A venture of social forecasting*, New York, Basic Books, 1973. Trad. : *Vers la société post-industrielle*, Paris, R. Laffont, 1976. — Coser, R., « The complexity of roles as a seedbed of individual autonomy », *in*. Coser, L. (red.), *The idea of social structure. Papers in honor of Robert K. Merton*, New York, Harcourt Brace, 1975, 237-263. — Durkheim, E., *De la division du travail social** ; *Leçons de sociologie**. — Hughes, E. C., *Men and their Work*, New York, The Free Press of Glencoe, 1958, 1964; « Professions », *Daedalus*, *92*, 1963, 655-668. — Huntington, S. P., « Power, expertise, and the military profession », *Daedalus*, *92*, 1963, 785-807. — Janowitz, M. *The professional soldier : a social and political portrait*, Glencoe, Free Press, 1960, 1965. — Merton, R. K., *The student-physician. Introductory studies in the sociology of medical education*, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1957, 1969. — Parsons, T., « The professions and social structure », *in* Parsons, T., *Essays in Sociological theory pure and applied*, 1949, 2e éd. rev., Glencoe, Free Press, 1954; *The social system*, New York, The Free Press, 1951, chap. 10. — Pound, R., *The lawyer from antiquity to modern times : with particular reference to the development of bar associations in the United States*, Saint-Paul, West, 1953. — Veblen, Th., *The engineers and the price system*, New York, B. W. Huebsch, 1921; New York, A. M. Kelley, 1965. Trad. : *Les ingénieurs et le capitalisme*, Paris, Londres, New York, Gordon & Breach, 1971. — Weber, M., *Economie et société**, t. I, 1re partie, chap. 2.





النبوّة(*) Prophétisme

تشير كلمة النبوة الى جملة من النشاطات والأدوار الاجتماعية التي تهم توقع المستقبل باعتباره يتعلق ببعض التوجهات الجوهرية ، الأكثر امتلاء بالانفعال الخلقي والديني، في الحياة الجماعية . وتقترن ظاهرة النبوة بفرادة شخصية خارقة .وهذه السمة تقربها من الريادة (Charisme) . ولكنها تتميز عنها بنقطة واحدة يلفت الانتباه إليها ماكس فيبر (M. Weber) . ففي حين ترتبط الريادة بوجود «جماعة انفعالية» مستقرة الى حد ما ، تمتلك بنية تراتبية ظاهرة، مع الرئيس ـ أو القائد ـ ومساعديه وكتلة المؤمنين أو المحازبين، يكون النبي خاضعاً للوحي وينعزل في وحدة مأساوية إزاء جمهور يبدأ دائماً بتجاهل رسالته أو احتقاره .

لا ينبغي المغالاة في القيمة العاطفية أو حتى المأساوية للنبوة . إنها ملموسة بصورة خاصة بين الأنبياء العبرانيين السابقين للنفي . ولكن ثمة أنبياء عند الآخرين أيضاً. وإن فيبر يتساءل إثر أروين رود (Erwin Rohde) إذا «لم يكن الحكماء القدامى في اليونان (. . .) مثل أمبيدوكل (. . .) وبخاصة بيتاغورس. قريبين جداً من النبوّة». ويمكن طرح السؤال نفسه بخصوص الشيوخ الروحيين للهند القديمة. إلا أن هذه المقاربات لا ينبغي الاندفاع فيها كثيراً، وبعدما وسّعنا تشكيلة المقارنات الممكنة، يقتضي البحث عن الخاصية المميزة للظاهرة التي ندرسها.

وبما أن النبي يتوقع المستقبل فإنه ينبغي أن يتميّز عن العرّاف ـ أو عمّن يسميهم فيبر كذلك في اليهودية القديمة بأنبياء البلاط. يستند التمييز الى معيارين اثنين: يعتمد العرّاف على تقنيات سحرية . فضلا عن أنه يرتبط بالأقوياء. أما النبي اليهودي فهو « نبي الشقاء » . إنه يتوقع القصاصات التي سينزلها يهوه بشعبه وقبل كل شيء على القادة المخالفين لتعاليمه . ولكي يعلن عنها فإنه لا يعتمد على معرفة نفعية ، ولكن على تعليم صريح هو التوراة والعهد (التحالف بين يهوه وشعبه) .

يستخلص فيبر النبوة اليهودية من أخلاقية وربوبية كلاهما ذات تلاوين شديدة العقلانية . يصطدم هذا التفسير للوهلة الأولى بالأسلوب الانفعالي المقصود للأنبياء. كان يهوه يتوجه إليهم، ويزعم بعضهم أنه ينقل كلماته حرفياً. ولكن أياً تكن حدّه بيانهم أو غرابة سلوكهم (لكي يجعل أشعياء التهديد الذي يلقي بثقله على شعبه محسوساً، كان يتنزه في الشوارع ومعه نير من خشب ومن ثم من حديد معلناً عبودية الشعب المختار القادمة)، فإن صحة النبوّة تتحقق بواسطة توافق الرسالة

(*) بمعنى الحالة وليس الفعل . (المترجم)

مع التراث. وإن ما يبشر به النبي ليس أبداً القطيعة أو التجديد الجذري، إنه العودة الى تعليم العهد القديم الذي يوضح التحالف بين الله وشعبه. كما أن الرسالة النبوية حتى ولو ترجمت بصور محيّرة، تكون قابلة للفهم تماماً من هؤلاء الذين تتوجه إليهم بما أنهم تكوّنوا في نفس التراث الذي تربى فيه النبي نفسه. وتكون كذلك عقلانية إذا وضعنا فرضية أن يهوة الذي يتكلم بفم النبي، يفعل دوماً ما التزم به وأنه موثوق به تماماً في الوقت نفسه الذي هو فيه كلي القدرة. إن الله الذي يتكلم النبي باسمه لا يجعل من مقاصده وإرادته سراً من الأسرار. وهو لا يتخلى أبداً عن كلمته. وما يريده، هو أن يتم احترام الشروط التي فرضها في التحالف بدقة تامة من قبل شعبه. إذن، يكون التاريخ قابلاً للتوقع بما أنه ليس شيئاً آخر غير تنفيذ العقد الجاري بين الشعب المختار ويهوه.

لا يمكن الدفاع عن هذا التفسير إذا لم يأخذ كذلك بالحسبان بعداً مميزاً للنبوة اليهودية. إن الدعوة الى التراث لا تعني إضفاء الشرعية على النظام القائم. وإنما على العكس تماماً، فالتراث الذي يدعو إليه يشكل بالنسبة للنبي السلاح الأخطر ضد المنعّمين. تتم معارضة هؤلاء إذن باسم تراث يزعمون أنه أودع لديهم وبأنهم متهمون بخيانته. لم يكن لدى النبي كره للأقوياء ولكنه يذكرهم بالقصاص الذي يستحقونه بمخالفتهم لتوراة يهوه، في حين أن المتواضعين هم وحدهم الذين بقوا أمناء على العهد.

ولكن النبوة لا تختزل الى هذا التهذيب الخلقي للتاريخ الذي يقيّم بأسلوب مؤثر ممارسة الانسان التقي والمتبصر. ويضاف الى هذا البعد العقلاني للنبوة بعد أخروي. إن ثقة النبي في كلمة يهوه الذي لن يتخلى عن شعبه، حتى ولو قاصص دون رحمة نقضه للعهد، تولّد **اليقين** بأنه في النهاية التي قد تكون قريبة سيحصل التأكيد للوعد. وسيشهد «يوم يهوه» معاقبة كل الآثام وتحقيق كل رجاء في آن معاً. ولا يمكن أن تقوم العلاقة بين البعد الأخلاقي والبعد الأخروي للنبوة إلا بفضل تسوية رمزية تستند إليها في نهاية المطاف ثقة النبي في عقلانية ونظامية التاريخ.

ثمة أشكال أخرى للنبوّة غير تلك التي تطورت في اليهودية القديمة. فالزاهد البوذي هو كذلك نبي على طريقته الخاصة. إنه يجلب الوعد بحياة أفضل على الإطلاق يمكن أن تتحقق فيما لو نظر الى الرسالة المنقولة من قبل النبي نظرة جدية. ولكن توجه الشيخ الروحي يختلف جذرياً عن توجه النبي العبري. فإنه لا يتوجه الى شعب ملتحم بوحدة المصير والذي يعرف هويته عبر مشاركة في عهد معيّن وفي عقد معيّن. إن ما يجلبه هو **مثله**. فضلاً عن ذلك، إن فعالية النبي الأخلاقي يقابلها انفصال النبي المثالي. والشيخ الزاهد لا يسعى الى إنجاز وعد أو التزام وإنما الى تحقيق كماله الذاتي.

سواء كان النبي «أخلاقياً» كما في التراث اليهودي أو «نموذجياً» كما في التراث البوذي، فإنه يتميّز بالدعوة وباليقين وكذلك **بنعمة** خاصة. الدعوة تعبّر عن الطريقة التي يندرج فيها دور النبي في نسيج الأدوار الاجتماعية الأخرى. يظهر هذا الاندراج للوهلة الأولى وكأنه انقطاع. ولكن النبي ليس انقلابياً بشكل وحيد الجانب. فإنه يربط بقدر ما يحل. وهو يشيّد بقدر ما يناقض. وهو حسب التعبير الانجيلي «إشارة للتناقض». وإن الخاصية

الذاتية والمطلقة في آن معاً ليقينه تضيف الى فرادة النبي . فهي تعرّضه هو والمؤمنين به لخطر الانغلاق على الذات والذي يواجهه بإقامة علاقات متميّزة مع من يستمد رسالته منه (كما في حالة النبي الأخلاقي) أو مع تلاميذ (كما في حالة الشيخ البودي) . إن النعمة والريادة (Charisme) سواء كانت شخصية أو مؤسساتية، تقدم ضماناً وإن هشاً، بما أنها معرضة بفعل الأنبياء الكذبة الى خطر التدجيل، والى قسوة القلب من ناحية الجمهور.

هل أن النبوة هي نوع مدعو الى الزوال؟ إن أغلب الحركات النبوية التي تجسدت بنجاح في مؤسسات، نزعت الى التأكيد أنه مع ظهور مؤسسها تقفل سلالة الأنبياء نهائياً . والرجاء النبوي ينغلق على ذاته حتى قبل تحقق الوعد . إنه يخلق هو نفسه شروط تحققه الخاص (مرتون Merton) . وعندما تعلمنت عبّر هذا التأكيد عن نفسه في أطروحة «نهاية التاريخ» . وفي نهاية المطاف يمكننا التساؤل عما إذا لم تكن النبوة كما وصفناها ظاهرة ما تزال حيّة تماماً اليوم . ولكن لكي نعطيها وصفاً ملائماً تقتضي إضافة السمات الآتية . أولاً إنها تنزع الى تجاوز الحقل الديني المحض والى اجتياح مجالات تتعلق بالخصوصية الشخصية . ثانياً، ثمة صعوبة أكبر في أن تتحول الى مؤسسة . وأخيراً، إن مختلف الجمعيات التي تتجسد بها تموت في أيامنا هذه بالسرعة نفسها التي تظهر فيها .

إن عدم الاستقرار هذا الذي يميّز النبوة يطرح مسألة الأنبياء «الكذبة» . فالادعاء الكاذب بالنبوة هو مقولة أساسية في تحليل النبوة . يمكننا أن نذكر بعدين لمفهوم الادعاء . البعد الأول أشار إليه التراث العقلاني، الذي يجعل من إدعاء النبوة كذبة تقف وراءها غاية الانتفاع . ولكن ادعاء النبوة يمكن كذلك أن يكون تجديفاً، عندما أكد يسوع أنه بالتأكيد المسيح ، لم ير كهنة اليهود في ذلك التأكيد مجرد كذب وإنما تعرضاً فظيعاً للعزة الإلهية . ينبغي تحذير المؤمنين من دعوة الأنبياء الكذبة . فتعاليم الانجيل تقول إن الشجرة ينبغي أن يحكم عليها من ثمارها . ويؤكد يسوع من جهة أخرى أنه لم يأت لينقض التوراة وإنما لاتمامه . إذن تقوم بين النبي والتراث روابط معقدة، لا يعبر عنها بصورة ملائمة لا بتشبيه القطيعة ولا بتشبيه التكرار . وتميّز النبوّة بعض الحركات الاجتماعية باعتبارها تتشكل حول وعي حاد جداً بأن مجتمعاً معيناً هو في أزمة وبأن قيمه المركزية في خطر وأن ثمة مجالاً لإعادة بنائها أو لتحويلها .

• Bibliographie. — Balandier, G., « Messianismes et nationalismes en Afrique noire », *Cahiers intern. de Sociologie*, 1953, vol. XIV. — Cohn, N., *The pursuit of the Millennium : revolutionary messianism in medieval and reformation Europe and its bearing on modern totalitarian movements*, Fairlawn, Essential Books, 1957; éd. rev. et augm. New York, Oxford Univ. Press, 1970. Trad. : *Les fanatiques de l'apocalypse : courants millénaristes révolutionnaires du XI^e au XVI^e siècle*, Paris, Julliard, 1962. — Eisenstadt, S. N., *Max Weber : on charisma and institution building, selected papers*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1968. — Gellner, E., « Sanctity, puritanism, secularisation, and nationalism in North Africa : a case study », *Archives de Sociologie des Religions*, *15*, 71-86. — Lods, A., *Les prophètes d'Israël et les débuts du judaïsme*, Paris, Albin Michel, 1935. — Mühlmann, W. E., *Chiliasmus und Nativismus*, Berlin, D. Reimer, 1961. Trad. : *Messianismes révolutionnaires du Tiers Monde*, Paris, Gallimard, 1968. — Neher, A., *L'essence du prophétisme*, Paris, puf, 1955. — O'Dea, T., *The Mormons*, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1957. — Scholem, G. G., *Major trends in jewish mysticism*, New York, Schocken, 1941, 1961. Trad. : *Les grands courants de la mystique juive*, Paris,

Payot, 1972 ; *The messianic ideology in Judaism and other essays in Jewish spirituality*, New York, Schoken Books, 1971, 1974. Trad. : *Le messianisme juif; essai sur la spiritualité du judaïsme*, Paris, Calmann-Lévy, 1974. — SMITHSON, R. J., *The Anabaptists : their contribution to our protestant heritage*, Londres, Clarke, 1935. — TALMON, J. L., *Political messianism : the romantic phase*, New York, Praeger, 1961. — WEBER, M., *Economie et société**, t. 1, 2e partie, chap. 5; *Le judaïsme antique**, chap. 2.

النخبة (النخب) Elite (s)

هل يقتضي أن نكتب الكلمة بالمفرد أم بالجمع؟ لقد كان باريتو (Pareto) أحد علماء الاجتماع القلائل الذين أشاروا الى استحالة الاختيار في هذا الصدد. إن مفهوم النخبة ينطوي في رأيه على تقدير للنجاح الذي يؤدي فيه الفاعلون الاجتماعيون نشاطاتهم. وبما أن التقدير يقوم على المقارنة وبما أننا لا نستطيع مقارنة إلا ما يكون قابلاً للمقارنة، لا يمكننا الحديث عن النخبة إلا في داخل أحد فروع النشاط: «لنضع إذن طبقة من الذين يتمتعون بالمؤشرات الأكثر ارتفاعاً في الفرع الذي يؤدون فيه نشاطهم ولنعط لهذه الطبقة اسم **النخبة**». ثمة إذن عدد من النخب بقدر ما يكون لدينا من فروع للنشاطات. ولكن، إلى جانب هذا المفهوم لتعددية النخب التي لا تختزل، يستعيد باريتو كذلك التناقض المكيافيلي بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة. وبالنسبة لعالم الاجتماع الإيطالي الكبير، توجد هكذا في آن واحد نخبة **واحدة** قائدة (بالمفرد) ونخب **عديدة** غير قائدة (بالجمع).

يفضل مؤلفون آخرون أن يكتبوا الكلمة بالمفرد فقط وأن يتحدثوا عن «نخبة قائدة» مثل بوتومور (Bottomore) أو «نخبة السلطة» مثل ميلز (C. Wrigh Mills). ومن أجل زيادة التعقيد في الأمور، يستعمل البعض كلمة «طبقة» حيث يفضل آخرون أن يستعملوا في المفهوم نفسه كلمة «النخبة». إن عبارات «النخبة القائدة» و«الطبقة القائدة» و«النخبة الحاكمة» و«الطبقة الحاكمة» هي مع ذلك عبارات قابلة غالباً للتبادل. أما فيما يتعلق بمفهوم «الطبقة المهيمنة» فإنه يوحي، فيما يتعدى التنوع «الظاهر» للنخب بوجود توافق في مصالحهم ومشاركة بين أعضائها وتعاون بين سلطة البعض ونفوذ البعض الآخر.

إن تصوّر باريتو هو الذي كان بالتأكيد، بسبب اهتمامه بعدم طمس التمايزات الجوهرية، الأكثر توافقاً مع الملاحظة. لقد استعاد سماتها الأساسية ريمون آرون (R. Aron) في مقالة شهيرة له. ولكنها تتضمن كذلك بعض الغموض والصعوبات التي يقتضي التوقف عندها. أولاً، ليست صريحة تماماً حول المعايير التي تسمح بالتمييز بين أعضاء النخب ولا تشدد أبداً على غموض هذه المعايير: قد يكون ثمة تناقض بين حكم الأقران وحكم الجمهور. قد يتمتع أحد الفيزيائيين أو الاقتصاديين أو الأتنولوجيين باعتبار مهم لدى «الجمهور»، على الرغم من أن عمله قد يكون موضوعاً لأحكام مشككة من جهة أقرانه. ثانياً، يبدو مؤكداً أن مختلف فروع النشاط يتم تقييمها بشكل متفاوت وبالتالي ليست غير قابلة للقياس، على عكس ما يوحي به باريتو. وأياً يكن رأي

إدغار بو (Edgar poe) ، فإن لاعبي الدامة لا يتوصلون الى الإيحاء بالرعب أمام الشهرة التي يثيرها لاعبو الشطرنج الكبار. إن أوفنباخ (Offenbach) لا يحتل في تاريخ الموسيقى المكانة نفسها التي يحتلها موزار (Mozart).

هذا الاعتراض الثاني يقود الى سؤال مهم: هل يشير التقييم المتفاوت «لفروع النشاط» الى وجود نظام مشترك للقيم؟ وثمة سؤال استطرادي هو: هل يمكن اعتبار نظام القيم المشترك هذا (إذا كان موجوداً) أنه الإثبات غير المباشر على وجود طبقة مهيمنة، لديها القدرة على فرض تراتبية القيم الخاصة بها على المجتمع بمجمله؟ إذا تساءلنا لماذا الدامة أقل قيمة من الشطرنج أو أوفنباخ أقل من موزار يبدو واضحاً أننا نستطيع إعادة هذه الفروقات الى تراتبية معينة بين القيم العامة. تعتبر الدامة لعبة قائمة على الحيلة والسرعة واستبطان الضربات «الكلاسيكية» ذات العدد التام والمحدود. في حين أن الشطرنج تعتبر على العكس أنها تضع موضع العمل قدرة استنتاج وتوقع استثنائية. إذن ثمة حيلة من جهة وذكاء استنتاجي من جهة أخرى. وبما أن «الصفة» الثانية تقيّم غالباً بشكل أفضل من الأولى، فإن لاعب الشطرنج أكثر تقديراً من لاعب الدامة. الملاحظة صحيحة دون شك. ويقتضي بالتأكيد الأخذ بالحسبان لعنصر مؤسسي ألا وهو أن مباراة الشطرنج تنظم على المستوى العالمي وتستفيد من إعلانات ووسائل الإعلام. ولكن ربما لم يكن هذا سوى نتيجة لذلك. إن بيتهوفن (Beethoven) ذو قيمة أكبر من أوفنباخ، وذلك لأن الأول قد أوجد تركيبات صوتية وبنى ايقاعية جديدة، في حين أن الثاني نجح تماماً في نوع صغير وحسب. وهذه التحليلات، التي قد يكون من الممكن تحديدها ومضاعفتها ـ علماً أنها تحليلات أولية ـ يبدو أنها تشير الى إمكانية الكشف وراء تراتبية فروع النشاط عن نظام مشترك للقيم. وبما أن القيم لا تنتمي الى نظام الطبيعة وإنما الى نظام الثقافة، ثمة إغراء كبير بأن نعتبرها نتاج «كيفي» وأن نعتبر وجود طبقة مهيمنة أساس هذه الكيفية. إن تفوّق الأوبرا على الأوبريت، وبالتالي، إن كون مؤلف الأوبريت أياً تكن مكانته، لا يستطيع الطموح الى مستوى الاحترام الذي يحظى به مؤلف الأوبرا، لا يستند الى أي سبب ذاتي. فالموسيقى «الكبيرة» ليست إذن كبيرة إلا لأنها مفضلة من قبل قسم من الفاعلين الاجتماعيين الذين يستخدمونها كإشارة تميّز. وفي النهاية، إن تراتبية الأعمال مثل تراتبية «فروع النشاط»، ليست سوى ترجمة لتراتبية جمهورها. وإن كون هذه التراتبية يتم إدراكها باعتبارها ذات صفة شاملة يدل في آن واحد على وجود قدرة الهيمنة من قبل إحدى «طبقات» المجتمع، وهي الطبقة المهيمنة.

يقتضي الاعتراف ببعض الفائدة لهذه النظرية، لقد جرى تعميمها بالتحديد من قبل بورديو (Bourdieu) وتلامذته، الذين يفضلون بصورة عامة، ضمن أفقهم الماركسي الجديد، تعبير الطبقة المهيمنة على تعبير النخبة. ولكن من المهم كذلك أن نرى حدوده الضيقة جداً. أولاً، يمكننا التساؤل عما إذا كانت «الطبقة المهيمنة» قادرة بالفعل على فرض التراضي على الطبقة المهيمن عليها: فمارغو Margot» ليست دوماً مقتنعة بتفوق **فيدليو** (Fidelio) على **لاتوسكا** (La Tosca). إن أفضليات الطبقة المهيمنة ليست قادرة دوماً على إقامة التراتبية بين النخب. فملاعب كرة المضرب «أفضل ارتياداً» بالتأكيد من سباق الدراجات. ولكن الفائز الأول في سباق الدراجات يمكن أن يكون مرشحاً لمركز الشهرة الكبيرة على غرار الفائز في كرة المضرب. إن هيتشكوك

(Hitchcock) الذي لا يقل جمهوره عن جمهور ريني (Resnais)، لا يعتبر وجهاً أقل أهمية. فالفيلم البوليسي لم يعد نوعاً متدنياً تماماً. تمة اكتشاف مهم بيّـن مؤخراً أن العمال الفرنسيين يميلون الى الموز والبورجوازيين الى نوع من الخس (Endive ـ لُعاعة). مع ذلك لم تضع أية خرافة اللعاعة بين أغذية الآلهه. وباختصار، يبدو أن ظاهرات مثل تطور وسائل الإعلام، والفنون «الجماهيرية» مثل السينما والتقنيات السمعية ـ البصرية ورياضات الجماهير الخ. ، ساهمت الى حد كبير في تشويش سلّـم القيم التقليدية. من المؤكد أن النجاح لدى البورجوازية كان يعادل التقديس حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولكن بروز الثقافة «الجماهيرية» جعل التراتبية تبهت. فأولاد البورجوازيـة يفضلون أحيانـاً استيريكس (Asterix) على كورني (Corneille). إن تثبيت وجود «الطبقة المهيمنة» انطلاقاً من تراتبية الأمجاد وفروع النشاط يعتبر إذن مشروعاً قابلاً للنقاش من خلال وجهتي نظر. من جهة، إن لها سياقاً سفسطائياً (لا تتم «البرهنة» على وجود طبقة مهيمنة انطلاقاً من المراقبة وإنما انطلاقاً من مسيرة استنتاجية). ومن جهة أخرى، إن المقدمات المنطقية التي يقوم عليها الاستنتاج تتناقض مع اقتراح واقعي هو: أنه، إذا كانت توجد فعلاً (على مستوى الإدراك الاجتماعي) تراتبيات جزئية بين النشاطات وفروع النشاطات، يكون من المستحيل بالتأكيد الزعم بأن التراتبيات الخاصة بإحدى المجموعات تفرض نفسها على الأخرى. إن الواقعية التصويرية في الرسم (التي تطبق على الرسم أصول إعادة الانتاج الأمنية للطبيعة، التي تعتبر شعبية، وتلغي التمييز بين الرسم وفن الصورة الشعبي)، وتقديس التاريخ الشعبي، والموسيقى التي توصف تحديداً بالبوب «Pop» (التي ليست من أصول «شعبية» ولكنها تطمح للاستناد على ثقافة موسيقية «شعبية») يبدو أنها تدل على أن الطبقة المهيمنة ليست دوماً تلك التي نعتقد بوجودها، فيما يتعلق بتراتبية القيم. يمكننا بالإجمال أن نتساءل عما إذا كـان تلطيف ظاهرات التفريع في المجتمعات الصناعية وتوسع التعليم، وبالتالي بروز ظاهرات مثل الثقافة «الجماهيرية» والرياضة «الجماهيرية» لا تعطي مجدداً حيوية جديدة لنظرية باريتو. من المستحيل، إلا على مستوى محلي، تثبيت تراتبية للأشكال ولفروع النشاط التي يعترف بها تقريباً من الجميع. **ومن باب أولى**، من المستحيل البرهنة على أن هذه التراتبية تتعلق بأفضليات « طبقة ».

لنأت الى المناقشات الخاصة بالنخبة (أو بالنخب) القائدة. لقد قلنا إنه لو اتفق جميع علماء الاجتماع على أن يميزوا داخل النخبة (أو النخب) ، مجموعة ثانوية تتعلق بالقسم ذي النفوذ أو السلطة المباشرة على النظام الاجتماعي، من النخبة (أو النخب)، فإنهم لا يتفقون على صفة المفرد أو الجمع لهذه المجموعة الثانوية. وتظهر كل الفروقات الأيديولوجية بين جميع الـذين يتكلمون بالمفرد على النخبة القائدة. وبناء لبعض الصيغ الماركسية المألوفة، إن من يمسك بالسلطة هو الذي يمسك برأس المال، و بلغة أكثر حداثة، هم الفاعلون الاقتصاديون المتحكمون بمصير المؤسسات الرأسماليه الأكثر أهمية. ويعتبر آخرون أن من يقبض على السلطة «الحقيقية» هم مدراء الشركات المتعددة الجنسيات. ألم يقل ماركس نفسه، في تصريحاته حول هذه المسألة. أن الدولة الـوطنية خاضعة لمصالح البورجوازية الرأسمالية؟ ويعتبر بعض دعاة الماركسية الجديدة أن الجهاز السياسي للمجتمعات الليبرالية خاضع لمصالح الرأسمالية الدولية. وتعتبر الليبرالية المألوفة، أن الدولة لديها

القدرة على ممارسة وظيفة الحكم بين المصالح المتنافرة. فبناء لهذه الرؤية، يكون القابض الحقيقي على السلطة إذن هو الرجل السياسي. وهكذا، يتفق الليبراليون العاديون والماركسيون العاديون على اكتشاف طبقة خاصة من الفاعلين الذين يكونون الأمناء «الحقيقيين» على السلطة، ضمن نظام الأدوار الاجتماعية المعقد. يمكننا إيجاز الموقفين اللذين أثيرا في الحديث عن آحادية مألوفة. ومن المهم التمييز بين الآحادية المألوفة وما يمكن تسميته بالآحادية العالمة. ففي هذه الصيغة الأخيرة ثمة اعتراف بتعددية النخب القائدة. ولكن يتم السعي في الوقت نفسه الى البرهنة بأن مصالح مختلف «شرائح» الطبقة القائدة تكون متقاربة وأن هذه الشرائح لديها القدرة على إجراء اتفاقات على حساب الطبقة المقودة، مخصصة لتأمين تقدم مصالحهم. هذا الموقف مثلاً هو موقف ميلز (Mills). فميلز يعترض على الماركسية المبسطة التي تنكر كل سلطة «حقيقية» للسياسيين، كما يعترض على الليبرالية المبسطة التي تعتبر أن الانسان الاقتصادي يكون خاضعاً للإنسان السياسي. ولكنه يريد أن يكون لشرائح نخبة السلطة التي يميزها (في حالة أميركا خلال سنوات الخمسينات: النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية والنخبة العسكرية). على الرغم من الاحتكاكات التي يمكن أن تحصل بينها: 1ـ أن يكون لها مصلحة مشتركة في المحافظة على «نظام» يؤمن مصالحها على السواء؛ 2ـ أن تكون لديها القدرة على التفاهم لكي تحافظ على وصايتها غير منقوصة على جماهير الخاضعين لها. إن إحدى صيغ الآحادية العالمة يقضي بملاحظة كون شرائح الطبقة القائدة، حتى ولو كانت قليلاً ما تتصل فيما بينها («يقول لواندويسكي Lewandowski ، يبدو أننا نادراً ما نرى رجل أعمال، ومن باب أولى عالم الأعمال، يوعز هاتفياً بأوامره الى رجل سياسي، حول قضية محض سياسية»)، ليس لهم مصالح مشتركة وحسب ولكنهم يعتبرون أنفسهم منتمين الى العالم نفسه. ودون أن يكون الاتصال ضرورياً، فالإتفاق والمشاركة يقومان إذن عفوياً. ينتج هذا الأثر عما يلي:

1 ـ يوجد طبقة مهيمنة وطبقة مهيمن عليها ؛ 2 ـ يرسخ النظام الاجتماعي لدى اعضائه مفهوماً واضحاً ومميزاً عن انتمائهم الطبقي ؛ 3 ـ يكون هذا الترسيخ أسهل بمقدار ما يختار النظام الأعضاء المستقبلين أساساً في الطبقة المهيمنة وأعضاء الطبقة المهيمن عليها المستقبلة أساساً في الطبقة المهيمن عليها . وبما أن الانتماء الطبقي موروث إلى حد كبير ثم تؤكده العائلة والمدرسة ، يكون الأفراد منذ طفولتهم متمتعين « بمجموعة من المراجع » تفرض نفسها عليهم وكأنها بديهة . لذلك يغني أعضاء الطبقة المهيمنة أنشودة الوحدة دون أن يكون ثمة حاجة إلى قائد للأوركسترا . وهكذا ، لم تعد النظريات التآمرية للمجتمع ضرورية : إن العناصر الرئيسة للمجتمعية التي تؤدي إلى آثار تآمرية بين أعضاء الطبقة نفسها ، تجعل التفاهم والتآمر ضروريين . وكما يرى بليز (Bélise) ، إن كون المصرفيين ورجال السياسة والقادة العسكريين والأساقفة لا يشكلون مجموعة ضغط منظمة ، بدل أن يكون إشارة على الإستقلال الذاتي النسبي للنخب ، هو على العكس ، إشارة لا تخطىء على تصادمهم . وفي النهاية ، يكفي « للبرهنة » على « النظرية » التي تثبت من أن المستوى التعليمي (وهو مؤشر استباقي على المجتمعية في هذه الطبقة أو تلك) لأعضاء « الطبقة المهيمنة » يميل ، أياً تكن الشريحة المعنية من الطبقة المهيمنة ، إلى أن يكون أعلى من المستوى التعليمي لمختلف شرائح الطبقة المهيمن عليها . هذا البرهان لا يظهر أية صعوبة .

إن الصيغة الأميركية (التي أبرزها مثلاً ميلز) وكذلك أيضاً الصيغة الفرنسية (التي أبرزها مثلاً بورديو (Bourdieu) ولواندويسكي (Lewandowski) عن الآحادية العالمة، يصطدمان باعتراضات أكيدة. ذلك أنه، إذا كان ميلز قد أشار إلى أن التصادم الذي يضعه بين شرائح النخبة كان، في جزء منه، ظرفياً، فإن زملاءه الفرنسيين جعلوا منه معطى بنيوياً. إن تطور المجتمعات الصناعية نحو التعقيد يميل بالتأكيد الى الإلحاح على الذين يحتلون مراكز المسؤولية بالحصول على تأهيل متزايد. ولكن فرصه في النجاح تتزايد إذا كان يستطيع كذلك أن يظهر قدرة حقيقية في تحليل الملفات التقنية. إن كون المدرسة الوطنية الإدارية (ENA) في فرنسا هي منجم يصنع فيه قسم مهم من «الشريحة القائدة في ال[illegible] المهيمنة»، لا يرتبط بالتأكيد بالضرورة التاريخية. ولكنه يمثل الشكل الخاص المعتمد من قبل تدبير عام في المجتمعات الصناعية. إن كون القدرة الاجتماعية المعترف بها لممارسة المسؤوليات في مجالات مختلفة يتعلق أكثر فأكثر اليوم بشهادة رسمية، ربما كان يدل على ميل لدى الطبقة القائدة لتدعيم هيمنتها الاجتماعية- المهنية والثقافية. ولكن الهيمنة الثقافية هي شأن؛ والمصالح الحرفية والأهواء هي شأن آخر. ولا يبدو أن الهيمنة الثقافية قادرة على أن تؤدي الى الوعي الطبقي أكثر مما تؤدي هيمنة «المواقع في نظام الانتاج».

من المؤكد أنه توجد مجتمعات تهيمن عليها فئة قائدة. في هذه الحالة، تكفي الولادة لتحدد ما إذا كان فرد معيّن ينتمي الى النخبة، وبالتالي سيكون له تأثير بدرجة متنوعة على هذا الجانب أو ذاك من الحياة الاجتماعية. إن كون المجتمعات الصناعية تعطي دوراً مهماً للشهادة الرسمية بالمؤهلات، مضافاً الى كون الوصول الى الشهادة الرسمية متفاوت حسب الولادة، لا يكفي بالتأكيد للاستنتاج بأن هذه المجتمعات تخضع لفئة قائدة.

ثمة كذلك مجتمعات خاضعة لطبقة قائدة يكون الاختيار فيها مفتوحاً، ولكنها تمارس رقابة (فعّالة الى حد ما) على الجوانب الأكثر أهمية في الحياة الاجتماعية. ولكن وجود الطبقة المسيطرة بهذا المعنى يفترض: 1 ـ درجة قوية من المركزية السياسية، 2 ـ وقدرة الطبقة القائدة على تحديد تمتع مجموعات المصالح بجملتها «بحق المشاركة» أو، بصورة أدق، خلق الشروط التي تجعل مجموعات المصالح هذه ترى مصلحتها الأولية في الاهتمام برضى الطبقة القائدة. وهكذا، فإن تجمع الكتاب السوفييت لديه مصلحة أكيدة في المحافظة على الأذن الصاغية للسلطة السياسية. وهكذا يشكل مسؤولو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي طبقة قائدة بالمعنى الأكثر تأكيداً للكلمة. من الصعب الزعم أن صحفيي المجتمعات الليبرالية لديهم جميعهم وفي جميع الحالات مصلحة جوهرية في خدمة السلطة القائمة أو أن يمثلوا فقط معارضة صاحبة الجلالة. كما أنه من الصعب الزعم (وهو نتيجة محتومة لآحادية متماسكة يحتاط بصورة عامة دعاة هذه النظرية من إثارتها) أن القادة النقابيين في المجتمعات الليبرالية ليس لديهم إلا الرغبة في إرضاء أرباب العمل أو السلطة. إن أحد المؤلفين النادرين الذين تطرقوا مواجهة الى هذه النتيجة، وهو رالف ميليبان (Ralf Miliband)، يستبعد ذلك مؤكداً أن للنقابات سلطة أضعف بما لا يوصف من سلطة أرباب العمل. (ولكن، رغم لندبلوم (Lindblom)، الذي ينضم الى ميليبان حول هذه النقطة، فإننا لا نرى كيف يمكن قياس هذه السلطة). وباستبعاده للقادة النقابيين من النخبة، يمكنه بفضل فلك التدوير هذا، إنقاذ

الأطروحة التي تقضي بما يلي : 1ـ ثمة طبقة مهيمنة، 2 ـ إن مصالحها متناقضة مع مصالح الطبقة المهيمن عليها. إن ذلك يثير صعوبة إضافية. لنفترض أن ثمة طبقة مهيمنة، تخرج منها النخبة (بالمفرد)، وطبقة مهيمن عليها. فلماذا يقتضي مع ذلك أن تكون مصالح الأولى متعارضة بالضرورة وفي جميع الحالات مع مصالح الثانية؟ لنفترض أننا نرغب في وضع القادة النقابيين في الطبقة المهيمن عليها ، كيف يمكننا التوفيق بين تعارض الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها مع كون النزاعات بين النقابات وأرباب العمل تتضمن في أغلب الأحيان عناصر التعاون والخصام، وأبعد من أن تأخذ بصورة عامة شكل علاقة التعارض اللاغية لأحد الفريقين (راجع مقالة النزاعات الاجتماعية)؟

فيما يخص المجتمعات الصناعية الليبرالية، من الصعوبة بمكان التأكيد أنها خاضعة سواء لطبقة أو لفئة قائدة. يبدو معقولاً أكثر، اعتبار أننا نلاحظ نخباً قائدة متعددة. يمكن لهذه النخب أن تقيم علاقات تعاون أو علاقات تنازع أو علاقات تندرج فيها عناصر التعاون والنزاع دون انفصام بينها. إن نمط العلاقات التي تقيمها في ظرف معيّن هو مسألة لا ترتبط بالاستنتاج وإنما بالمراقبة. وإن نخبة عسكرية منخرطة في سياسة «التهدئة» الاستعمارية يمكنها أن تواجه بعض العناء والإشمئزاز في قبول سياسة إنهاء الاستعمار التي يدشّنها المسؤولون السياسيون، كما أن عملية اختيار النخبة (أو النخب) تتنوع من مجتمع لآخر ومن ظرف لآخر. فعلى الرغم من أن فرنسا والولايات المتحدة هما مجتمعان صناعيان ليبراليان، فإن اختيار النخب يتحقق بطريقة مختلفة، بفعل التناقض القائم بين البلدين لناحية «المركزية الإدارية» ولناحية تنظيم النظام التربوي.

من الصحيح أن النخب، على المستوى العمومي الأقصى، يمكن اعتبارها متعاونة في قيادة النظم الاجتماعية. لقد تم إبراز هذه النقطة من قبل سان سيمون منذ عام 1807 : فالعلماء والمنظمون والكهنة يتعاونون في عمل المجتمع. وقد استعادها مانهايم (Manheim) في تمييزه بين نخب القيادة والتنظيم والنخب المنتشرة التي تعالج القضايا الروحية والثقافية والخلقية. كما استعادها أيضاً برسونز (Parsons) ومن بعده سوزان كللر (Suzanne Keller) : إن الوظائف الأربعة للنظرية البرسونزية تحدد أربعة أنماط من النخب تؤمن قيادة الأنظمة الاجتماعية. ومن الممكن فعلياً أن يكون ماركيوز (Marcuse) أو هابرماس (Habermas) قد ساهما في «تكامل» المجتمع الأميركي والمجتمع الألماني بتعبيرهم عن حاجات ثقافية جديدة، وهكذا فقد أديا خدمة جليلة للنخب السياسية في بلديها. ولكن صعوبات هذا المفهوم الوظيفي بديهية جداً وقد وضعت تكراراً الى حد لم يعد من الضروري معه التشديد عليها. إن الآحادية العالمة لميلز وأتباعه تستعيد جوهرياً النظرية الوظيفية (تعاون شرائح النخبة في المحافظة على «النظام»). ولكنها تتميّز عنها بإدخالها للفرضية الإضافية القائلة بأن للشرائح المختلفة للنخبة مصلحة في المحافظة على النظام لأنه يضعها في موقع الهيمنة. ولكن لسوء حظ النظرية، ليس نادراً ملاحظة النزاعات بين شرائح النخبة القائدة. إن الوظيفية في شكلها الكلاسيكي كما في شكلها الماركسي الجديد، لا يمكنها بالتأكيد التعوّد على فكرة النزاعات الاجتماعية. وعندما طبقت على مسألة النخب، ناسبة للجميع إرادة خدمة «النظام»، أدى بها ذلك إلى إهمال أحد وجوهها الجوهرية، وهو وجه الخصومة بين النخب

وشرائح النخب، الذي شدد عليه بحق التقليد المكيافيلي. في المجتمعات الصناعية الليبرالية، حيث حرية الكلمة منتشرة أكثر من انتشارها في أي شكل آخر معروف من المجتمعات، تعتبر شبكة النخب أكثر تعقيداً وتنافراً من أي وقت مضى. فالمقاول السياسي أو الثقافي والصحفي الذي يقدم دفاعاً ماهرا (أي دفاعاً يقوده باسم المصلحة العامة) عن المصالح الخاصة لهذه المجموعة أو تلك ، يمكنه أن يصل بين ليلة وضحاها إلى الوجاهة أي إلى « النخبة » . وبما أن مصالح هذه المجموعة لديها الفرص للاصطدام بمصالح مجموعات أخرى (سيدافع عنها كذلك مقاولون سياسيون أو ثقافيون) ، فلا بد أن ينجم عن ذلك خصومة حتمية ونزاعات حتمية . إن « التجانس الثقافي » لمحامي المجموعات المختلفة لا يساهم في التوفيق بينها طالما أن بينها بوصة من التناقض . ففي المجتمعات الصناعية كما في أنماط المجتمعات الأخرى ، إن طرائق اختيار النخب ، واللياقة والموارد التي يقتضي توفرها لتأمين فرص الوصول الى النخب وتجزئة أو تجانس النخب ، تتعلق كلها « بالبنية الاجتماعية » وكذلك بعناصر ظرفية . وبناء للمناخ الدولي ، يبدو أن النخب في المجتمعات الصناعية تتبلور بشكل المجتمع العسكري ـ الصناعي ، والمجمّع الاقتصادي ـ الصناعي أو إذا كان المناخ السائد هو مناخ « الأزمات الحضارية » ، فبمجمّع ثقافي ـ سياسي . كانت سلطة الموظفين الكبار في الصين الكلاسيكية تستند إلى الثقافة والملكية العقارية . أما في النموذج ـ المثالي المعروض من قبل ويتفوجل (Wittfogel) عن « الإستبدادية الشرقية » تمتلك السلطة نخبة إدارية . في الحالتين ينبغي أن تفسّر طريقة الاختيار واللياقة وتجانس النخب انطلاقاً من خصائص النظام الاجتماعي المعني . ويكون الأمر كذلك في حالة المجتمعات الصناعية . لا يمكننا أن نأمل بإنتاج نظرية مناسبة للنخب في هذه المجتمعات إذا فسرناها باعتبارها أنظمة لا تختلف درجة تعقيدها عن المجتمعات الزراعية .

● Bibliographie. — Aron, R., « Classe sociale, classe politique, classe dirigeante », *Archives européennes de sociologie*, I, 2, 1960, 260-282. — Birnbaum, P., *Les sommets de l'Etat. Essai sur l'élite du pouvoir en France*, Paris, Le Seuil, 1977. — Bottomore, T. B., *Elites and society*, Londres, Watts, 1964. — Bourdieu, P., *La distinction. Critique sociale du jugement*, Paris, Minuit, 1979. — Dahl, R., « A critique of the ruling elite model », *in* Ury, J., et Wakeford, J. (red.), *Power in Britain*, Londres, Heinemann, 1973, 282-290. — Keller, S., *Beyond the ruling class : strategic elites in modern society*, New York, Random House, 1963. — Lewandowski, O., « Différenciation et mécanismes d'intégration de la classe dirigeante. L'image sociale de l'élite d'après le *Who's who in France* », *Revue française de sociologie*, XV, *1*, 1974, 43-73. — Lindblom, C., *Politics and markets*, New York, Basic Books, 1977. — Miliband, R., The power and labour and the capitalist enterprise », *in* Ury, J., et Wakeford, J. (red.), *Power in Britain*, Londres, Heinemann, 1973, 136-145. — Mills, C. (Wright), *The power elite*. New York, Oxford University Press, 1956, 1967. Trad. franç., *L'élite du pouvoir*, Paris F. Maspero, 1969. — Mosca, G., *Elementi di scienza politica*, Roma, Fratelli Bocca, 1896 Trad. angl., *The ruling class*, New York/Toronto/Londres, McGraw-Hill, 1939. — Pareto, V. « Forme générale de la société » et « L'équilibre social dans l'histoire », *in* Pareto, V. *Traité**, chap. XII et XIII, 1306-1761. — Parsons, T., Bales, R. F., et Shils, E., *Working papers in the theory of action*, Glencoe, The Free Press, 1953. — Putnam, R. D., *The comparative study of political elites*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1976. — Suleiman, E., *Elites in French society : the politics of survival*, Princeton, Princeton University Press, 1978. Trad. franç. *Les élites en France : grands corps et grandes écoles*, Paris, Le Seuil, 1979. — Wittfogel, K. *Oriental despotism. A comparative study on total power*, New Haven, Yale University Press, 1957

النزاعات الاجتماعية **Conflits sociaux**

النزاعات كلية الوجود في الحياة الاجتماعية، ولكنها تأخذ أشكالاً متنوعة جداً. ودون أن نسعى لإقامة تصنيف منظم، يمكننا إقامة بعض التمايز الضروري ومحاولة تحديد المسائل الاجتماعية الكلاسيكية: السمة الطبيعية أو المرضية للنزاعات وأهمية النزاعات في التغيير الاجتماعي وتفسير صراع الطبقات.

تتمايز النزاعات أولاً بطبيعة رهاناتها، وذلك أمر عادي. يمكن أن تتناول النزاعات توزيع الأموال النادرة (أموال اقتصادية، سلطة)، والقيم والأفكار وقواعد اللعبة المتحكمة بنظام للنشاط المتبادل (تنظيم على سبيل المثال). ثانياً، تتمايز النزاعات ببنية الرهانات. ولكي نستعمل لغة نظرية الألعاب، إن لبعض النزاعات بنية اللعبة اللاغية لأحد الطرفين: في نهاية النزاع تكون خسائر أحد اللاعبين مساوية لأرباح خصمه. إن بنية اللعبة اللاغية لأحد الطرفين تتميّز بها خاصة الخصومة بين الأحزاب السياسية: إذ إن عدد المراكز التي يفوز بها أحد الأحزاب مساوٍ بالضرورة لعدد المراكز التي يخسرها الحزب الآخر في نظام الحزبين، أو تخسرها الأحزاب الأخرى في نظام تعدد الأحزاب. وفي نظام اقتصادي لإعادة الانتاج البسيط، أي متميّز بثبات الانتاج في الزمن، تكون كل زيادة في دخل فئة معينة (مثلاً المالكين العقاريين) تقابلها خسارة مساوية في دخل الفئة الأخرى أو الفئات الأخرى (مثلاً مكتري الأراضي). ثمة أنواع أخرى من النزاعات لها بنية اللعبة ذات النتيجة السلبية: إذ إن أرباح اللاعبين الفائزين تكون أدنى من خسائر اللاعبين المهزومين. تلك حال المبارزة ـ كما ندركها وفقاً لقيمنا الحالية ـ حيث يستعيد أحد اللاعبين شرفه ويفقد الآخر حياته. ومن المحتمل أن يكون جميع اللاعبين خاسرين (الحرب النووية). وثمة نزاعات أخرى لها بنية اللعبة ذات النتيجة الإيجابية حيث يكون جميع اللاعبين رابحين. إن مثل هذه البنى يمكن أن تكون تنازعية في حال وجود إمكانية أن «يسحب أحد اللاعبين الغطاء لنفسه» على حساب الآخر أو الآخرين. والنزاعات بين النقابات وأرباب العمل لها غالباً هذه البنية. بالنسبة للنقابة، يكون المقصود ـ بصورة مثالية ـ الحصول على أجور مرتفعة قدر الإمكان دون ضرب الاستثمار الذي تتعلق به أجورهم المستقبلية. بالنسبة لأرباب العمل، يكون المقصود ـ بصورة مثالية ـ إقامة أجور في أدنى مستوى ممكن دون النزول الى ما دون العتبة التي يصبح معها حسن سير المؤسسة مهدداً. هذا النوع من الألعاب التنازعية ذات النتيجة الإيجابية يتضمن وجهين متصلين بشكل لا انفصام فيه: وجه تعاوني ووجه تنازعي عندما تكون اللعبة ذات نتيجة إيجابية وفي حال لا يستطيع أحد المشاركين أن يسحب الغطاء لنفسه، نكون إزاء لعبة تعاونية محضة (الأعمى والمشلول)، إن الألعاب المحض تعاونية والألعاب المحض تنازعية (الألعاب ذات النتيجة اللاغية لأحد الفريقين) تمثل هكذا حالتين متطرفتين. هاتان الحالتان نادرتا الحدوث في الحياة الاجتماعية. وتكون أكثر حدوثاً البنى التي تختلط فيها، بأشكال متنوعة، عناصر التعاون وعناصر النزاع. ولكن الألعاب المحض تعاونية أو المحض تنازعية تتميزبكونها **أشكالاً** جيدة بمعنى علم نفس الشكل. لذلك نحن نميل أحياناً الى المبالغة في تقدير أهميتها وتقليص الحياة الاجتماعية، وفقاً للأيديولوجيا التي

نفضلها، الى شبكة سواء من الألعاب التعاونية المحضة، أو من الألعاب ذات النتيجة اللاغية. وهكذا، فإن طرح وجود الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها، يعني القبول بأن للحياة الاجتماعية بنية شبكة ألعاب ذات نتيجة لاغية، حيث يحدد الرابحون والخاسرون مرة واحد ونهائية ومماثلة، من لعبة ضمنية الى أخرى. كما أن تبريراً كلاسيكياً للتفاوت، يقضي «بالبرهنة» على أن تخفيف حدته يعود بنتائج سيئة على الجميع: الأمر الذي يورّط الأيديولوجيا التي تقضي بأن حل اللعبة الاجتماعية يتجه الى أن يكون الأمثل بمعنى أنه سيؤدي الى توزيع يؤمن ناتجاً إجمالياً أقصى.

فيما سبق تعرضنا لحالة النزاعات «الآنية» حيث لا يلعب اللاعبون سوى جولة واحدة. إلا أن النزاعات الاجتماعية تتطور بصورة عامة في الزمن. إن إضافة هذا البعد الزمني تزيد بالطبع تنوع البنى الممكنة وتعقيدها. يمكن لبعض العمليات أن تبدأ كلعبة ذات نتيجة إيجابية لتنتهي كلعبة ذات نتيجة سلبية. هكذا فإن زيادة الأجور يمكن أن تشجع الطلب والاستثمار في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية تسبب زيادة في التضخم الذي يمكن أن يلقي بثقله على الاستثمار وعلى الأجور. ويمكن لبعض العمليات أن تبدأ بلعبة تعاونية محضة وتتطور الى لعبة تنازعية (حالة المنظومات الزراعية ذات التنظيم شبه الإقطاعي حيث زيادة المردود الزراعي يفيد في مرحلة أولى المالك الزراعي والمحاصص، وفي مرحلة ثانية يفيد المحاصص وحده بمقدار ما يخفض ديونه ويحرم المالك قسماً من مداخيله التي تتحقق من الربا). كما يمكن لبعض العمليات أن تبدأ بلعبة تنازعية لتنتهي بلعبة تعاونية. وهكذا، بيّن نيبورغ (Nieburg) أن انفجارات العنف في سنوات الستينات في (الغيتوات) المناطق السوداء الأميركية المقفلة لم تتوقف بسبب التدابير التي اتخذتها الادارة لمصلحة السود وإنما بسبب ما جمعته الغيتوات من سلاح انتهى الى ردع الشرطة عن كل تدخل «متهور». هذا المثل يبرز حالة ذات وجه عام: الهواه العام لمنطق الردع (Si vis pacem, para bellum) إذا كانت تريد السلام، فحضّر للحرب. ومن المفهوم أن ثمة عمليات نزاع كذلك تبقى مستقرة على الرغم من حدوثها في الزمن. ففي حالات كثيرة نجد المجتمعات الزراعية التقليدية ذات التنظيم الاقطاعي أو شبه الاقطاعي مسكونة بعملية إعادة انتاج ذات لعبة لاغية بين الملاّك ومستأجرين الأرض. ولكن هذا النمط من بنى إعادة الانتاج لا تظهر إلا بطريقة محلية في المجتمعات المعقدة. (راجع مقالة إعادة الانتاج).

ثمة تمايزات أخرى تستحق إدخالها أيضاً. فثمة نزاعات تتطور داخل مؤسسات يحترم اللاعبون فيها قواعد اللعبة. يمكننا إذن الحديث عن نزاعات في القواعد. والمثل الأسهل هو مثل الصراع بين الأحزاب السياسية في نظام ديموقراطي مستقر. فالمواجهات بين المشاركين يمكن أن تكون عنيفة ولكنها تجري داخل إطار مؤسساتي محدد تماماً. وفي حالات أخرى تحصل النزاعات على قواعد اللعبة: على سبيل المثال، النزاعات التي تسعى فيها مجموعة للحصول على اعتراف بالحقوق الجديدة. إن النزاعات في القواعد والنزاعات على القواعد تمثل حالتي استقطاب يمكننا أن نكتشف بينهما العديد من الحالات الوسيطة. وهكذا فإن الصراعات بين النقابات والإدارة هي دائماً بشكل خفي أو ظاهر (الانتقال من الخفي الى الظاهر يرتبط بالظرف) صراعات في القاعدة وصراعات على قاعدة اللعبة في آن معاً. عندما تتفاوض النقابة مع الإدارة من أجل زيادة الأجور فهي تتحرك في

قواعد اللعبة. وعندما تسعى للحصول على زيادة عن مشاركتها في لجان إدارة الموظفين، فهي تحاول أن تؤثر على قواعد اللعبة لكي تغيّرها لما فيه مصلحتها. إن النزاعات على قواعد اللعبة تميل الى العبور من الحالة الخفية الى الحالة الظاهرة في فترات الأزمات المعلنة أو الغامضة. فهي تميل الى أن تكون دورية في حين أن النزاعات في قاعدة اللعبة هي مزمنة. يمكن أن تأخذ أشكالاً عنيفة لسبب بديهي: إن نزاعاً على القواعد يتضمن بالتعريف معارضة للقواعد التي تحكم العلاقات بين الفاعلين. إذن، يجد هؤلاء أنفسهم بشكل مؤقت في وضع كان مؤلفو القرن الثامن عشر وصفوه بأنه «حالة طبيعية» وما كان دوركهايم يعتبره «فوضى قانونية». ففي وضع من هذا النمط تتغلب علاقات القوة، موحية أحياناً باللجوء الى تقنيات **العنف**. يكون استعمال القوة محدوداً بصورة عامة، كون النزاع على قواعد اللعبة يجري بحضور محكمين، أي بوجود جماعات ليست معنية مباشرة بالنزاع ولكنها من الممكن أن تتأثر بنتائجه بطريقة غير مباشرة. هذه الصورة تفسر مثلاً لماذا أخذت غالباً النزاعات على الحقوق الجديدة أشكالاً عنيفة كما يبيّن على سبيل المثال التاريخ النقابي، كما تظهر كذلك فترات العنف هذه قصيرة الأمد بصورة عامة، إلا في الحالة النادرة عندما تكون مرتبطة بظروف استثنائية وانقلابات ثورية.

إن النزاعات الاجتماعية، بسبب الطابع الدراماتيكي الذي ترتديه أحياناً، هي أرضية اختيار لتطور الأيديولوجيات. يخطر ببالنا أولاً على هذا الصعيد البيان الشيوعي لماركس وأنجلز والمطلع الشهير لهذا النص الذي اعتبر التاريخ تاريخ صراع الطبقات. يمكننا أن نذكر أحوالاً تتطور فيها مسيرة إحلال طبقة محل أخرى. وهكذا، حسب كينز (Keynes)، سبب التضخم الدائم الذي تطور اعتباراً من عام 1500 على أثر تدفق المعادن الثمينة الآتية من العالم الجديد، هبوطاً في الريع العقاري، عندما وجد الملاّك العقاريين أنفسهم عاجزين عن ملاءمة معدل الريع مع الوتيرة التي كان يتطور فيها التضخم. في الوقت نفسه، أفاد التضخم التجار والتجار الكبار والممولين وساهم في تطور الطبقة البورجوازية. لدينا هنا، كما يتكلم البيولوجيون، حالة انتقال بيئي (مثلاً يمنح نوع من الشجر ظلاً مناسباً لنمو نوع آخر يتفتح وينتهي بخنق النوع الأول). إن تحليل كينز وكذلك تشبيهه مع حالة «الانتقال البيئي» يستدعي ملاحظتين هامتين. أولاً، يبيّن هذا المثل أن مسيرة إحلال طبقة محل أخرى لا تأخذ بالضرورة شكل **الصراع أو الحرب بين الطبقات، ولا حتى شكل التنافس** بين الطبقات. لم يكن يخطر ببال أحد، على الرغم من الصورة المشكوك فيها عن «الصراع من أجل البقاء» التي عممها سبنسر (Spencer) ومن بعده داروين (Darwin)، أن يتحدث عن حرب أو صراع بين الأنواع بالنسبة لعملية انتقال بيئي. وكذلك، لم تحل البورجوازية محل طبقة الملاّك العقاريين الاقطاعيين على أثر صراع أو حرب (إلا إذا أخذنا هذه الكلمات في معنى مجازي). ماركس نفسه يقرّ بذلك: فهو يشير في كتاب **بؤس الفلسفة**، الى أهمية هبوط الريع العقاري المترافق مع تدفق الرساميل الآتية من أميركا في الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية. ولكن هذه «الفروقات الدقيقة» أمحت في **البيان الشيوعي** حيث القارىء مدعو لأخذ تعبير «صراع الطبقات» في معنى غير مجازي. ثانياً، من البديهي أن تاريخ النظام البيئي (écosystème) لا يمكن أن يقتصر في حالة حالة الوجه المهم ولكن الخاص للانتقال البيئي، ويكون الأمر كذلك **من باب**

أولى فيما يخص تاريخ النظم الأكثر تعقيداً وهي النظم الاجتماعية. إن المطلع الشهير **للبيان الشيوعي** يستند في النهاية الى خطأين اثنين، أو بالأحرى الى حيلتين خادعتين: من الخطأ القول إن عملية استبدال الطبقات تأخذ دوماً شكل الصراع؛ ومن المشكوك فيه جداً أن العمليات التاريخية يمكن أن تقتصر على عمليات استبدال الطبقات. وأخيراً، عندما يكون ثمة صراع للطبقات في معنى أقل مجازية، فإن هذا «الصراع» لا يأخذ أبداً شكل المواجهة المباشرة، ولكن تتوسطها دوماً تنظيمات تعلن نفسها وتعتبر غالباً من قبل بعض الفاعلين أو المراقبين، بأنها ممثلة لهذه الطبقة أو تلك. هذه الملاحظات المختلفة تنطبق بالطبع على جميع النظريات التي ترى في التاريخ عملية تبادل للطبقات (راجع مثلاً، تلك التي تعطي مالكي العلم في المجتمعات ما بعد الصناعية الدور الذي يعطيه ماركس للبيروليتاريا في المجتمعات الصناعية الناشئة).

ثمة أيديولوجيا أخرى، يمكننا وصفها بأنها أيديولوجيا التراضي، نرى أن النزاعات الاجتماعية هي بالضرورة إمارات مرضية. وعلى الرغم من أنها تظهر بشكل أكثر دقة، فإن مثل هذه الأيديولوجيا حاضرة في أعمال دوركهيم، الذي يعتبر النزاعات الاجتماعية ظواهر مشتقة. ناجمة عن **الفوضى القانونية** التي تتسع في فترات الأزمات (راجع مقالة الفوضى القانونية). بمواجهة هذه الايديولوجيا يمكننا القول أولاً أن النظم الاجتماعية، باعتبارها معقدة ومفتوحة، معرضة عادة الى حالات من عدم التوازن، تشكل بنفس المقدار، «مشاكل» للفاعلين، وللفاعلين السياسيين بالدرجة الأولى. في الغالب، إن «مشكلة» سياسية أو اقتصادية تتيح الفرصة لتقديم «حلول» غير متلائمة بين بعضها، تبدو الواحدة والأخرى إنها يمكن الدفاع عنها الى حد ما، ومن المستحيل أن تقرر بينها بوسائل النقد العقلاني وحده. إن وضعاً مشكوكاً فيه من هذا النمط يولد عادة نزاعات وبطريقة دقيقة إلى حد ما، إن « خيارات » الفاعلين المتورطين تنتج من « حساسيتهم السياسية » أو من انتمائهم الحزبي : إن نزاعاً ما سيتطور وهو وفقاً للحالات ، سيجري في إطار المؤسسات السياسية أو يتعداها بشكل واسع إلى حد ما ، إلى « الرأي العام » . من ناحية ثانية ، ينبغي مجدداً ملاحظة أن النزاعات ليس لها بالضرورة بنية اللعبة ذات النتيجة السلبية من النمط الكارثي (الخسارة لجميع المشاركين) ، ولا بنية اللعبة ذات النتيجة اللاغية . وثمة الكثير من النزاعات التي لها بالأحرى ، طابع الألعاب النزاعية ذات النتيجة الإيجابية ، كما برهن على ذلك سيمل (Simmel) ، ومن بعده كوزير (Coser) .

إن نمطاً آخر من الأيديولوجيا، الذي نستطيع وصفه بالأيديولوجيا الاختزالية ترى أن النزاعات المهمة من وجهة نظر التغيير التاريخي تتعلق بهذا النمط الخاص من الرهانات أو ذاك. بالنسبة لماركس والماركسيين تتعلق النزاعات أساساً بتوزيع الأموال المادية، كما تبرهن على ذلك النظرية الماركسية الشهيرة عن الاستغلال (يقوم الاستغلال بالفعل على الأجر المتدني للعامل). وبالنسبة لبعض الماركسيين الجدد المحدثين، تتعلق النزاعات أساساً بتوزيع الأموال الرمزية (الأموال الثقافية): وهكذا، بالنسبة لهنري لوفيفر (Henri Lefebvre) وعلماء الاجتماع المدنيين الواقعين تحت تأثير الماركسية الجديدة، تدور النزاعات التاريخية لعصرنا، حول استعادة قلب المدن من قبل الطبقات التي كانت محرومة منها. بالنسبة لدهراندورف (Dahrendorf) وكروزيه

(Crosier)، إن صراعات المجتمعات الصناعية تتعلق أساسا بتوزيع السلطة في المنظمات المعقدة. من البديهي أن نمو المدن دفع الى خارج المدن فئة متزايدة من السكان المتمدنين. من الواضح أن المنظمات الحديثة تتجه الى النمو في الحجم وفي التعقيد، مولّـدة نزاعات تتعلق بتوزيع السلطة. ولكن يصعب علينا إقناع أنفسنا بأن الأهمية التاريخية لنزاع معين، يمكن أن تحدد عبر طبيعة رهانه وأن النزاعات المجملة بالتاريخ عليها أن تتناول بصورة متبادلة نمطاً خاصاً من الرهان.

يوحي مثل كينز والحق يقال بسؤال أكثر جذرية أيضاً. يبرهن هذا المثل بالفعل على أن تغييرات تاريخية أساسية يمكن أن تتفرع عن عملية من الجائز لا بل من المطلوب وصفها دون اللجوء، حتى الى فكرة النزاع. هل ينبغي الاستنتاج أن الفلسفات وعلوم الاجتماع التي تعطي للنزاعات مكاناً متفوقاً في أصل التغيير التاريخي، هي ضحايا وهم ناجم عن ضجة بعض النزاعات الاجتماعية وجنونها؟ هذه الضجة وهذا الجنون اللذان يحاول فلاسفة وعلماء اجتماع آخرون أن يحتموا منها عبر تفسير النزاعات على أنها إمارات مرضية.

● Bibliographie. — Adam, G., et Reynaud, J. D., *Conflits du travail et changement social*, Paris, puf, 1978. — Aron, R., *La lutte des classes. Nouvelles leçons sur les sociétés industrielles*, Paris, Gallimard, 1964. — Collins, R., *Conflict sociology. Toward an explanatory science*, New York/San Francisco/Londres, Academic Press, 1975. — Coser, L. A., *The functions of social conflict*, New York, The Free Press / Londres, Collier Macmillan, 1956, 1964 ; *Continuities in the study of social conflict*, New York, The Free Press / Londres, Collier Macmillan, 1967. Trad. partielle : *Les fonctions du conflit social*, Paris, puf, 1982. — Dahrendorf, R., *Soziale Klassen und Klassenkonflikt in der industriellen Gesellschaft*, Stuttgart, Ferdinand Enke, 1957. Trad. angl. *Class and class conflict in industrial society*, Stanford, Stanford University Press, 1959; Londres, Routledge & Kegan Paul, 1963. Trad. franç., *Classes et conflits de classe dans la société industrielle*, Paris/La Haye, Mouton, 1972. — Gurr, T. R., *Why men rebel*, Princeton, Princeton University Press, 1970. — Keynes, J. M., *A treatise on money*, Londres, Macmillan, 1930, 1953; New York, Harcourt Brace, 1930. Et aussi in *The collected writings af John Maynard Keynes*, Londres, Macmillan / New York, Saint-Martin's Press, 1971, 6 vol., vol. V et VI. — Lefebvre, H., *Le droit à la ville*, Paris, Anthropos, 1968. — Nieburg, H. L., *Political violence. The behavioral process*, New York, Saint-Martin's Press, 1969. — Rapoport, A., et Guyer M., « A taxonomy of 2×2 games », *General systems*, XI, 1966 ; 205-214. — Schelling, T., *The Strategy of conflict*, New York, Galaxy, 1963. — Simmel, G., « Der Streit » et « Die Kreuzung sozialer Kreise », in Simmel, G., *Saeiologie. Untersuchungen über die Formen der Vergesellschaftung*, Leipzig, Duncker & Humblot, 1908, 1923, chap. IV et VI, 247-336 et 403-453. Trad. angl., *Conflict. The web of group-affiliations*, New York, The Free Press, 1955. — Touraine, A., *Le mouvement de mai ou le communisme utopique*, Paris, Le Seuil, 1968.

النظام — Système

لنتفحص نظاماً قابلاً للحل من ن معادلات مستقيمة ون مجهولة. إذا غيّـرنا قيمة أي من المعاملين فإن قيمة كل المجهولات ستتأثر بصورة عامة. إذا ألغينا أحد المجهولات، يصبح النظام

غير قابل للحل. وإذا أضفنا مجهولاً واحداً، يصبح للنظام عدداً غير متناه من الحلول. تشكل مجموعة المعادلات إذن نظاماً، بمعنى أن كل تغيير لأحد العناصر يسبب تغييراً لسائر العناصر. لقد كتب برتلانفي (Bertalanffy) يقول إن النظام هو «مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدها الى تغيير الأخرى، وبالتالي يتبدل المجموع». إن هذا التعريف يذكر بتعريف كونديلاك (Condillac): «نظام تتساند فيه مختلف الأجزاء بصورة متبادلة».

غالباً ما نتحدث عن النظام في علم الاجتماع بمعنى مشابه. نقول مثلاً إن تنظيماً معيناً يعرّف بنظام من الأدوار. في هذه الحالة، يمكن أن يؤدي التغيّر في أحد العناصر الى تغيير مجمل النظام. وهكذا، يقدم كروزييه (Crozier) في الفصل الخاص **بالظاهرة البيروقراطية**، الذي يعالج **الاحتكار**، حالة تنظيم ينطوي على عدد معيّن من الأدوار. ففريق الإدارة يتضمن مديراً ومديراً مساعداً ومراقباً مالياً، ومهندساً تقنياً. يتمتع المدير والمدير المساعد بتكوين نظري عالٍ، ولكن، بتجربة عملية محدودة غالباً في قضايا الانتاج. أما المهندس التقني القديم غالباً في المصنع، فيكون لديه على العكس تفوق على الصعيد العملي. هذه المعطيات تعرّف نظاماً معقداً من النشاط المتبادل. والسلطة الرسمية للمدير والمدير المساعد تتهددها الأهلية التقنية للمهندس. كما أن المراقب المالي رغم أنه يكون خاضعاً للمدير فإن له حق النقض لقراراته في حال ظهرت له مخالفة للقانون. إن نظام الأدوار ينتج «مناطق من الريبة» موضعة بوضوح، تتطور في داخلها نزاعات تكرارية يكون مخرجها بصورة عامة متوقعاً: ينتهي المدير دوماً بإعطاء الحق للمهندس التقني: والمراقب المالي يتحصن في موقف شكلي. وتتغير البنية لنظام النشاط المتبادل هذا بمجمله إذا ما تغير أحد العناصر: لو أن المدير المساعد مثلاً كان يجول بسرعة أقل من مصنع لآخر، ولو أن المدير كانت لديه خبرة مباشرة في تقنيات الانتاج أو لو لم يكن المراقب المالي خاضعاً بصورة رسمية للمدير.

ثمة مثل آخر هو سوق التربية. يتعلق الأمر بنظام معيّن، إذ إن سلوك كل طالب للتربية يمكن أن يكون له آثار على سائر الطالبين. وهكذا، إذا اختار ن من الأشخاص دراسة الطب بدلاً من الفيزياء فإن ذلك يساهم في زيادة قساوة المنافسة بين المرشحين للطب والى تقليلها في الفيزياء. وربما يساهم فيما بعد بجعل إيجاد الوظيفة أسهل أمام الفيزيائيين الشباب. وربما يساهم كذلك بتخفيض الدخل الوسطي للأطباء. إن اختيار كل فرد ليس له بالطبع إلا أثراً هامشياً ضئيلاً. ولكن مجموع هذه الاختيارات يولّد آثاراً تجميعية أو آثاراً نظامية.

يصف المثل الأول نظاماً للأدوار أو **نظاماً للنشاط المتبادل**. ويصف المثل الثاني نظاماً من العلاقات التي لا تكون في الظاهر علاقات أدوار. في هذه الحالة، يمكن مع ذلك أن يقال إن الأفراد على علاقة لأن اختيار كلٍ منهم له تأثير على النتائج التي يمكن أن ينتظرها كل واحد من اختياره. إن أثراً من هذا النمط يوصف أحياناً **بالأثر الخارجي**. يمكننا أن نشير الى نظام مولّد للآثار الخارجية في غياب النشاط المتبادل بين الأفراد بفكرة نظام التبعية المتبادلة. إن أغلب الأنظمة الاجتماعية المحسوسة تحتوي في الوقت نفسه على أنظمة ثانوية ذات تبعية متبادلة وأنظمة ثانوية للنشاط المتبادل

تكون روابطها معقدة. وهكذا، إذا أنتج نظام ثانوي للتبعية المتبادلة آثاراً سلبية من وجهة نظر بعض الفاعلين (مثلاً فائض في تخريج الأطباء من النوعية الرديئة)، يمكن أن يتدخل النظام السياسي لمحاولة تصحيحها (راجع مقالة الدور).

عندما نحلل نظاماً اجتماعياً، ندفع غالباً الى دراسة مبادلات هذا النظام مع محيطه. وهكذا فإن جماعة السكان المقيمين في إقليم وطني يمكن أن تعتبر نظاماً. تتأثر بنيتها كما يتأثر حجمها بسلوك الأفراد المنتمين للنظام (في مادة التوالد والصحة، الخ.). وفي غياب ظاهرتي الهجرة الى الأقليم ومنه يمكننا الحديث عن **نظام مغلق**. كما نتحدث كذلك عن نظام مغلق فيما يتعلق بجماعة زراعية تعيش في ظل نظام اقتصاد الكفاف ومحرومة من المبادلات الاقتصادية والديموغرافية مع محيطها. ولكن الأمثلة على النظام المغلق نادرة. فأغلب **الأنظمة** في الواقع يمكن أن تسمى **مفتوحة** باعتبارها تقيم مبادلات مع محيطها. تلك حال المجموعة السكانية المتأثرة بظاهرات الهجرة أو الجماعة الزراعية التي تعيش في ظل نظام الاقتصاد النقدي. عندما توجد المبادلات مع المحيط يمكن ألا يكون لها أثر، ويمكن أن يكون لها آثار ذات طبيعة متنوعة على بنية النظام، ولكي نأخذ مثلاً شهيراً، إن النظام المتكون من مرجل وخزان للمياه ومنظم للحرارة هو نظام مفتوح: يكون منظم الحرارة حساساً تجاه حرارة المياه التي ترتبط سرعة تبريدها بالحرارة الخارجية. وبفعل الحرارة الخارجية ستكون الدوافع التي ستعيد تشغيل المرجل متباعدة الى حد ما. ولكن في هذه الحالة، إن التغييرات التي تطرأ على مستوى المحيط (الحرارة الخارجية) لا تؤثر لا على حرارة خزان المياه، ولا بالطبع على مبادىء عمل النظام. ولكن المبادلات بين النظام ومحيطه يمكن كذلك أن تسبب تغييراً للنظام بتأثير المفعول الرجعي المتجه من المحيط الى النظام. وهكذا لكي نأخذ مثلاً عزيزاً على مالتوس (Malthus)، ثمة خطر في أن تؤدي الزيادة في جماعة سكانية الى نفاد الموارد الطبيعية التي تسمح لها بإشباع حاجاتها الحياتية. ينجم عن ذلك (ردود فعل سلبي) توقف في التزايد الديموغرافي، ويلاحظ لوروا لادوري (Le Roy Ladurie) في كتاب (Les paysans du languedoc) عملية من هذا النمط في منطقة اللانغدوك (فرنسا) في القرن الرابع عشر: لقد أدى تضاعف عدد الرجال الى تجزئة الأرض والى تدنٍ في الموارد الأمر الذي أدى الى تراجع سكاني. في حالات أخرى، يمكن أن تحدث المبادلات بين النظام والمحيط آثاراً أكثر تعقيداً: لنفترض أن جماعة من السكان (نظام سكاني) تنمو بسرعة وأن أزمة سكنية حادة تبرز. يمكن أن يكون لهذا الأثر نتيجة مزدوجة. من ناحية النظام، يمكن أن يكيف الأفراد سلوكهم وأن نلاحظ انخفاضاً في الولادات. من ناحية «المحيط» ستسعى السلطة السياسية دون شك الى اتخاذ التدابير الهادفة الى تخفيف أزمة السكن، إذا كانت لديها القدرة على ذلك.

فكما تبيّن هذه الأمثلة، إن مفهومي النظام والمحيط يتعلقان دوما بتمييزات اتفاقية. إن الخط الفاصل بين النظام والمحيط يحدد بتعابير أخرى في كل حالة خاصة بفعل المشكلة التي نطرحها على أنفسنا، وانطلاقاً مستوى التحليل الذي نرغب في أن نضع أنفسنا فيه. نشير فضلاً عن ذلك الى أن مفهوم المحيط ليس له قيمة طوبوغرافية، ولكنه يستطيع أن يحصل على فهم أكثر تجرداً. وهكذا، في مثال أزمة السكن (الوارد أعلاه) عوملت السلطة السياسية وكأنها تنتمي الى **محيط**

النظام السكاني. كما أننا نستطيع معاملة سوق الاستخدام بصفته يشكل محيطاً لسوق التربية. ولكننا نستطيع كذلك اعتبار سوق التربية وسوق التوظيف بصفته نظاماً وحيداً وتحديد موقع قدرات التدخل التي تتوفر للسلطة السياسية بصدد هذا النظام في محيطه.

تبيّن الأمثلة السابقة كذلك أن مفهوم النظام، بعكس الرأي الرائج، لا ينطوي على فكرتي التوازن والاستقرار. ربما كان هذا الرأي ينشأ بمقدار معيّن عن إساءة استعمال بعض الأمثلة على غرار مثل منظم الحرارة في الجوانب التعليمية لمفهوم النظام. ولكنها تشتق كذلك دون شك من ميل مستمر منذ بدايات علم الاجتماع لا بل منذ بدايات التأمل حول المجتمعات: ذلك الذي يقضي بإدراك النظم الاجتماعية بصفتها أنظمة قادرة على إعادة التوازن وسط شروط متغيّرة، على غرار الأنظمة الحية. وعندما تظهر الأنظمة الاجتماعية في حال من عدم التوازن نقول تبعاً للقياس المستوحى من علم الأحياء، أن ثمة تطوراً أو نمواً. بالطبع، يمكن أن تشكل جماعة سكانية نظاماً مستقراً في حال أعادت بنيته ومعها حجمه انتاج نفسيهما بصورة مماثلة من حقبة الى أخرى. ولكن يوجد بالتأكيد كذلك جماعات سكانية في حال من التوسع أو التراجع. كما أن تنظيماً معيناً يمكن أن يشكل نظاماً مستقراً. ولكن يمكنه أن يعرف تطوراً يؤثر على نظام الأدوار الذي يحدده؛ ويمكن كذلك أن ينتج آثاراً على محيطه، وهذه الآثار ربما تسبب بدورها أثراً ذات مفعول رجعي على التنظيم نفسه. كما أن سوقاً معينة يمكن أن تكون مستقرة أو في حال من التراجع أو التوسع، وأن يؤدي التوسع الى آثار فعل ورد فعل معقدة بين السوق المعنية ومحيطها. لنرى مثلاً حالة توسع سوق التربية بين سنوات 1950 و1970. وكنتيجة لهذا التوسع، تبدلت زمنياً الآمال المرتبطة بالشهادات. إن تربية إضافية تستمر خلال الحقبة بتوليد أمل متمايز في الربح فيما يتعلق بالدخل والوضع الاجتماعي. ولكن الدخل المتوسط والوضع المتوسط المرتبط بكل مستوى من التربية يتناقص. ينجم عن ذلك، آثار رد فعل معقدة على سلوك طالبي التربية: إن وجود أرباح متمايزة يحث كل واحد من هؤلاء الطالبين على محاولة الحصول على مستوى تعليمي مرتفع قدر الإمكان مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المختلفة التي تحد من هذه الطموحات؛ ولكن انخفاض المردود الوسطي للاستثمار التعليمي يحث كذلك الأفراد على السعي للحصول على شهاداتهم بأقل كلفة ممكنة؛ والاحتفاظ بقسم من وقتهم لنشاطات ذات مردود. وهكذا أدى التوسع في سوق العمل الى تغيير معقد في العلاقات بين التربية والوظيفة.

إن علم الاجتماع الحديث، باعترافه بتنوع العمليات الحيوية التي يمكن أن تؤثر على نظام معيّن وعلى علاقاته مع المحيط، يبتعد عن النموذج المثالي الأولي الذي ارتبطت به العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر. ويميل ريكاردو ومالتوس وماركس الى اختزال هذه العمليات الى بعض الأنماط الرئيسية: عمليات التوالد والعمليات «الانفجارية» التي تميل إلى إحداث أثر انقطاع أو رد فعل سلبي ناشئة عن المحيط. وهكذا، يعتبر ريكاردو، أن الأجور عندما ترتفع فوق مستوى الكفاف، فإنها تؤدي الى تزايد السكان، الذي يؤدي الى تزايد ما يسميه ماركس بجيش الاحتياط الصناعي. وعلى أثر التنافس المتزايد بين العمال، تعود الأجور الى مستوى الكفاف. إن الظهور الآلي لردود الفعل السلبية تحوّل العمليات «الانفجارية» المحتملة الى عمليات دورية عند مالتوس

وريكاردو. بالنسبة لماركس، يمكن أن تؤدي العمليات «الانفجارية» الى عمليات دورية ولكن كذلك الى عمليات انقطاع وتحول جذري. إلا أننا نعرف اليوم أن عمليات التغيير لا يمكن أن تختزل الى بعض حالات النماذج المثالية هذه (راجع مقالة التغيير الاجتماعي). إن تعقد الآثار النظامية، والقدرة على تجديد الفاعلين المنتمين الى نظام معيّن والى محيطه تعيّن حدوداً ضيقة جداً لصحة النماذج التي تدمج بين عمليات التغيير الاجتماعي والعمليات من النمط الآلي مثل تلك التي نصادفها في تحليل النظم ـ الاقتصادية. إن التوازن أو التأرجح حول التوازن والانقطاع ليست حالات بارزة متميّزة فيما يتعلق بالأنظمة الاجتماعية. وبالتالي، إن تحليل النظم كما يستعمل في تحليل النظم الاقتصادية لا يمكن أن يمثل لعالم الاجتماع إلا مصدر إيحاء بعيد.

على أثر الوعي لتعقد العمليات، المؤثر على النظم الاجتماعية، يميل علماء الاجتماع الحديثون الى إظهار تشكك ما إزاء المحاولات الهادفة الى تقديم المجتمعات بصفتها نظماً. ورغم ذلك يعنون كتاب لبارسونز **النظام الاجتماعي** (The Social System) . كما أن أيستون (Easton) أو أتزيوني (Etzioni)، أياً تكن الفروقات التي تباعد بينهما، يقترحان كذلك تطبيق فئات تحليل النظم على المجتمعات بمجملها. يمكننا مواجهة هذه الطموحات باعتراض، هو أن المحاولات الهادفة الى وصف «النظام الاجتماعي» بصورة عامة، نادراً ما تستطيع الاحتراس من الإغراء التصنيفي. إن المثلين الشرعيين منظم الحرارة في مجال الفيزياء والجهاز العضوي في مجال علم الأحياء يحثان على جمع مفهوم النظام مع مفهوم التكيف مع بيئة متغيرة والمحافظة على توازنات أساسية في شروط خارجية وداخلية متغيّرة. إن مثل هذا الجمع يكون مفهوماً بشكل مباشر ومقبولاً في حالتي منظم الحرارة والجهاز العضوي. وربما كان كذلك في حالة التنظيمات. يمكن اعتبار التنظيمات (الجماعات الرهبانية العزيزة على قلب فيبر ـ M. Weber مثلاً). وكأنها تميل نحو بعض الأغراض. ومهما كانت مغلقة على نفسها، فإنها لا تستطيع المحافظة على أهدافها إلا إذا حازت على وسائل التكيف مع شروط خارجية وداخلية متغيّرة. ولكن لا يكون الأمر كذلك في أنظمة أخرى مثل الأسواق، ولا من باب أولى في النظام الاجتماعي بمجمله. إذا كان مؤكداً أن سوقاً معينة يمكن أن تنتج بعض التوازنات، من الصعب تفسير تأثيراته بطريقة تصنيفية. كما أن تصوراً مثل تصور الوظائف الأربعة لبارسونز (Parsons) (التكيف، تحديد الأهداف، الدمج، الكمون) يصف أنظمة النشاط المتبادل بشكل أفضل من أنظمة التبعية المتبادلة. ذلك أن المجتمعات لا يمكن أن تدرك بصفتها أنظمة للنشاط المتبادل بالمعنى الذي أعطيناه أعلاه لهذا التعبير؛ إنها بتعابير أخرى، ذات مستوى معقد أكثر من المنظومات التنظيمية. إن كون السلطة السياسية تبذل جهدها للحفاظ على بعض التوازن وإن كون الرأي العام يمكن أن يتحرك حسب وسائله، إذا توصل الى ذلك بشكل سيء فإنها ملاحظات مؤكدة ومبتذلة. وهي لا تكفي لإقامة أساس للتماثلات الخفية تقريباً بين المجتمع والجهاز العضوي أو بين المجتمع والتنظيم، التي يقترحها هؤلاء الذين يطمحون لمعالجة الأنظمة الاجتماعية بصورة عامة. وليس من غير المعقول إدراك مجتمع بصفته نظاماً ولكن شرط إعطاء مفهوم النظام تفسيراً عاماً وبالتالي فارغاً قدر الإمكان. في هذه الحالة، لن يكون لدينا الشيء الكثير لنقوله حول الأنظمة الاجتماعية بصورة عامة

أما اليوم، فثمة ميل الى اعتبار المجتمعات بالأحرى، شبكات معقدة من الأنظمة الثانوية التي تقيم فيما بينها روابط مائعة ومتحركة تقريباً (أنظر مثلاً تعقد الرابطة بين سوق التعليم وسوق الاستخدام وبين النظام الثانوي السياسي والنظام الثانوي الاقتصادي). الأمر الذي أدى الى أن تحليل النظام الاجتماعي دفع تقريباً الى حدود المعرفة السوسيولوجية. عندما يدخل ولرشتين (Wallerstein) أو بروديل (Braudel) مفاهيم مثل النظام - العالمي الطموحة في الظاهر أكثر من مفهوم بارسونز، فإنهما لا يزعمان معالجة العالم باعتباره نظاماً. إنهما يشيران فقط الى أن **بعض العمليات الخاصة** لا تكون مفهومة إلا على المستوى العالمي. وبالطبع، إن كون العلاقات الدولية مثلاً لا يمكن أن تحلل اليوم إلا على مستوى الكرة الأرضية بمجملها لا يفضي الى أن كل عملية اجتماعية تقع على هذا المستوى. إن مستوى النظام يحدد بواسطة العملية التي نهتم بها.

لقد تفحصنا حتى الآن بخاصة التحليل **التعاقبي التطوري** للأنظمة الاجتماعية. وثمة تقليد سوسيولوجي مهم مستمر من مونتسكيو الى الانتروبولوجيا يسمى بنيوياً يهتم بالتحليل **التزامني** لأنظمة المؤسسات الاجتماعية. في هذه الحالة، يقتضي فهم التماسك لمجموعة من المؤسسات الملاحظة في مجتمع معيّن وفي فترة زمنية معينة. إذا افترضنا أن المؤسسات متماسكة يعني الافتراض أنها تتشارك بصورة متبادلة وبالتالي تكون **نظاماً** (راجع مقالتي النظام، والبنيوية).

يشتق مفهوم النظام من ملاحظة بسيطة، وهي أننا نستطيع في العالم المادي كما في العالم الحي أو في العالم الاجتماعي، تحديد مجموعات من العناصر ذات التبعية المتبادلة. وبعد إبداء هذه الملاحظة، يمكننا التقدم خطوة أكثر والسعي الى التعرّف على أنماط من النظم. منظم الحرارة هو أحدها. ولكن ليس من المؤكد أن علم قوانين التصنيف يمكن الاندفاع بها بعيداً جداً. ومن المؤكد، في المقابل، أنه يقتضي الاحتراس من الاستنتاج السريع جداً بوجود تماثل في البنى وتشابه بين الأنظمة المنتمية الى فئات مختلفة من الواقع. لذلك، تعطي «النظرية» العامة للأنظمة أحياناً إنطباعاً عن بناء قليل التوحيد متضمناً، من جهة أولى، سلسلة من المدركات المفيدة لوصف النظم الملموسة والعمليات التي تميّزها، ومن جهة ثانية، مجموعة من دراسات الحالات التي يتم إثراؤها باستمرار، والمقتبسة من فئات مختلفة للواقع. إن مجموع المرجل - وخزان المياه - ومنظم الحرارة، يشكل نظاماً، وأي «نظام» من المعادلات الرياضية كذلك. هذه الأنظمة ليس لديها شيء مشترك أبداً إلا تشكيل مجموعات من العناصر ذات التبعية المتبادلة. كما أن الأنظمة الاجتماعية هي مجموعات من العناصر ذات التبعية المتبادلة. لا يمكننا أبداً أن نقول أكثر من ذلك على المستوى العام. إن فكرة النظام العامة جدّاً ليست في الحقيقة مفيدة إلا كفكرة موجهة. وهي لا تتخذ معنى محدداً إلا عندما تطبق على تحليل العمليات والنظم الملموسة أي عندما تواجه بفرادتها.

● Bibliographie. — Bertalanffy, L. (von), *General system theory. Foundations, development, applications*, New York, G. Braziller, 1968. Trad. franç., *Théorie générale des systèmes. Physique, biologie, psychologie, sociologie, philosophie*, Paris, Dunod, 1973. — Buckley, W., *Sociology and modern systems theory*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967. — Condillac, E. (Bonnot de), *Traité des systèmes ; où l'on démêle les inconvénients et les avantages*, La Haye, Neaulme, 1749;

Paris, Libraires associés, 1749. — DEUTSCH, K., *The nerves of government*, New York, The Free Press, 1963, 1966. — EASTON, D., *A systems analysis of political life*, New York, Wiley, 1965. Trad. franç., *Analyse du système politique*, Paris, A. Colin, 1974. — EMERY, F. E., *Systems thinking*, Londres, Penguin modern management readings, 1965, 1970. — ETZIONI, A., *The active society*, New York, The Free Press, 1968. — LAPIERRE, J. W., *L'analyse des systèmes politiques*, Paris, PUF, 1973. — LAZARSFELD, P. F., *Qu'est-ce que la sociologie ?*, Paris, Gallimard, 1970. — MARUYAMA, M., « The second cybernetics : deviation amplifying causal processes », *American scientist*, LI, 1963, 164-179. Trad. franç., « La deuxième cybernétique : un processus causal mutuel amplificateur de déviation », *in* BIRNBAUM, P., et CHAZEL, F., *Théorie sociologique*, Paris, PUF, 1975, 386-397. — PARSONS, T., *The social system*, Glencoe, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1951. — WALLERSTEIN, I., *The modern world system, capitalist agriculture and the origins of the European world economy in the sixteenth century*, Londres, Cambridge University Press, 1979. Trad. franç., *Le système du monde du XVᵉ siècle à nos jours*. I : *Capitalisme et économie-monde, 1450-1640*, Paris, Flammarion, 1980.

النظام السياسي التعددي — Polyarchie

لقد اقترح هذا التعبير من قبل روبير داهل (Robert Dahl) للإشارة إلى الشكل الخاص الذي تتخذه الديموقراطية في المجتمعات الصناعية الغربية. إن نقطة الانطلاق للتفكير الذي قاد اختصاصي في القضايا السياسية مثل داهل الى إعداد مفهوم النظام السياسي التعددي، لها مصدران، الأول عند توكفيل (Tocqueville)، والآخر عند شمبتر (Schumpeter). يعتبر توكفيل أن نجاح الديموقراطية الأميركية يشكل مفارقة من عدة نواح. فلم يكن منتظراً بالنسبة للذين يعتقدون أن نظاماً قائماً على مبدأ السيادة الشعبية محكوم بنوع من الإرهاب اليعقوبي أو المواجهة التي لا ترحم للآراء والمصالح. ورغم أن شمبتر لا يستشهد بتوكفيل، فإن التصور الذي يفصله في الجزء الثاني من كتابه **الإشتراكية والراسمالية والديموقراطية** لا بد أن يذكّر بإشكالية الجزء الأول من كتاب **الديموقراطية في أميركا** (لتوكفيل). فعلى غرار توكفيل وبشكل أصرح منه، شمبتر يصرّ على أن النظريات الكلاسيكية للديموقراطية عاجزة عن الإحاطة بطريقة عمل الديموقراطيات الحديثة. إن تسمية مثل النظام السياسي التعددي لها على الأقل فضل لفت الانتباه الى تنظيم الأنظمة المعاصرة وطرح بعض الأطروحات حول أشكال التطور التي يمكن أن تؤدي بمجتمعات أخرى أقل «تقدماً» من مجتمعاتنا، الى الاقتراب من هذا النمط.

إن أنظمة التعددية السياسية تكون **تعددية** بمعنى أن نظام تدرجها يعترف صراحة بوجود مجموعات من الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية المتعددة التي لا يكون تنوعها ظاهرة عارضة قابلة للاختزال «في النهاية» الى ثنائية «الصراع حتى الموت» «طبقة ضد طبقة». وحتى لو كانت العوامل المرتبطة بالحياة الاقتصادية والمهنية تحتل مكانة مهمة جداً في هذا التسلسل، فإن الدخل والوظيفة والتكوين، ليست المحددات الوحيدة التي تتحكم بموقع الفرد أو المجموعة في تراتبية الأوضاع. وتعرف الأنظمة السياسية التعددية أشكالاً أخرى من النزاع غير الصراع حتى الموت بين

«البورجوازية» (التي تشرف بشكل مطلق، عبر استئثارها بوسائل الانتاج على الاستثمار، وبالتالي على التوظيف والاستهلاك)، و«البروليتاريا» الذي لا يمتلك سوى قوة عمله. وفي نظام التعددية السياسية، تشكل المجموعات العديدة التي تتأرجح بين الضفتين «بيئات» تتميز بنوعية الحياة نفسها وليس بمشروع أو مصير مشترك.

إن الأنظمة السياسية التعددية هي أنظمة ذات أحزاب متعددة ومتنافسة. لا تتمتع الأحزاب في النظرية الكلاسيكيةبسمعة جيدة. إن روسو (Rousseau) وكذلك مؤلفو «Federalist Paper» يقارنها «بالشلل» (factions). يعتبر هؤلاء المنظرون أن التنافس السياسي يمارس بين مواطنين مستقلين عن بعضهم البعض، حيث يبدي كل واحد منهم رأيه،«وسط صمت الأهواء»، حول المزايا الذاتية للمرشحين والتدابير المقترحة عليهم. ليس ثمة إذن أي مكان «للمقاولين السياسيين» ويعتبر رؤساء الأحزاب «ديماغوجيين». إن مزية المؤلفين الذين يفضلون الحديث على أثر داهل، عن التعددية السياسية بدل الديموقراطية، هي أنهم بدل أن يدينوا وجود الأحزاب، يسعون الى توضيح وظائفها. وتشكل الأحزاب في نظرهم، هيئة تعبوية يمكن من خلالها لبعض المطالب أن تعبّر عن نفسها أولاً، ثم تصبح فعالة. إنها تقدم كذلك للمقاولين السياسيين وسيلة أو ترساً. أما فيما يتعلق بالمنافسة بين الأحزاب وقادتها، فإنها تتخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لعدد المتنافسين. قد نكون ميالين الى الاعتقاد أن الثنائية الحزبية تشكل الصيغة «العادية» للتعددية السياسية. إنها تسمح بالفعل بممارسة قاعدة الأكثرية مع الحد الأدنى من الآثار الضارة. ولكن الثنائية الحزبية ليست سوى حدٍ. فالانكليز لم يعرفوا أبداً تقريباً منافسات حزبية ثنائية بشكل دقيق. خلال القرن التاسع عشر، جعل وجود الحزب الليبرالي المحصور بين الحزبين الجبارين المحافظ والعمالي - حتى ولو كان القانون الانتخابي ينزع من الحزب الثالث الكثير من فرصه في التأثير بطريقة حاسمة.على نتيجة المعركة - جعل من الحالة الانكليزية مثلاً للثنائية الحزبية الناقصة. أما فيما يتعلق بالأحزاب الأميركية، فإنها تجمعات متنافرة جداً لدرجة أن التصويت لمرشح من الحزب الديموقراطي، لا يمكن أبداً أن يطمئن الناخب بأن نائبه سيتابع السياسة التي خاض على أساسها جولته. فضلاً عن ذلك، ثمة على غرار هولندا والنمسا تعدديات سياسية متعددة الأحزاب. فأياً يكن عددها وأياً تكن علاقاتها، تكون الأحزاب جزءاً جوهرياً من أنظمة التعددية السياسية.

من ناحية ثالثة، ليس ثمة تعددية سياسية إلا إذا كانت حقوق الأفراد مضمونة فعلياً. فالحريات العامة- حرية التجمع وحرية الاجتماع وحرية الصحافة- لا ينبغي أن يعترف بها وحسب وإنما أن تصان بواسطة أواليات فعالة. وهذه الأواليات ليست قانونية وحسب. فالقوانين لا تخضع فقط القضاة لموجب معاقبة التعرض للحريات، وإنما عليها كذلك أن تؤمن للمواطنين تنفيذ الشروط الضرورية لممارسة حرياتهم. لا يتعلق الأمر فقط بمنع التعسف ومعاقبته وإنما يقتضي كذلك خلق الظروف المناسبة لتفتح الفرد وحرياته. فالرقابة القضائية على الموظفين وانتخاب الحكام هي بالمقدار نفسه وسائل قادرة على الأقل نظرياً، على حماية الأفراد والسماح لهم في المشاركة بإدارة الشؤون العامة. إن التعدديات السياسية هي أنظمة تقلّص سلطة الحكام عبر مأسستها.

لقد اتهم مفهوم التعددية السياسية بأنه تمويه تخفي بفضله «الديموقراطية الشكلية» تواطؤها البنيوي مع «مصالح الطبقة البورجوازية». هل تسمح تعددية المصالح بالاستنتاج أنه يوجد في التعدديات السياسية توازناً منصفاً بين مختلف فئات المطالب والمصالح؟ ثمة بالتأكيد تعددية في المصالح. ولكن هذه المصالح المتعددة ليست دوماً ذات وزن متساوٍ ولا تقدم لجميع المتنافسين حظوظاً متساوية. إن الإستعارات الكلاسيكية لمونتسكيو حول «الراحة» و«التعطل» المتولّدة من الأعباء والأعباء المقابلة للآلية الدستورية، متفائلة جداً وتفاؤلها يكون أقل صحة عندما نخرج من النطاق الصناعي للترتيبات السياسية، ونضع فرضية (دهراندورف، راجع مقالة الفعل الجماعي) أن المصالح كذلك في المجتمع المدني تقيم توازنها عفوياً.

ثمة ثلاث ملاحظات تفرض نفسها هنا. أولاً، بدل أن تؤمن التعدديات السياسية حماية مقتصرة على مصالح «الطبقة المهيمنة» فإنها تؤمن حماية «للمصالح المكتسبة» ـ أياً تكن. صحيح أنه بانتقال كل «المواريث»، ولا سيما «الثقافية»، تكون مصالح الطبقة المهيمنة أولاً «مصالح مكتسبة». ولكن ثمة مصالح مكتسبة أخرى غير مصالح «الطبقة المهيمنة» وإن الحواجز التي يرفعها الأثرياء ضد الاعتراف بالقادمين الجدد والقبول بهم إذا كانت أحياناً حصينة، فهي ليست كذلك دوماً. ولكن في أغلب الأحيان، وبعد مهل طويلة الى حد ما وتشويه عميق تقريباً لأهدافها الأساسية، تنتهي المشاريع الجذرية جداً الى شق طريقها بعد أن تكون قد رفضت طويلاً. وأخيراً لا تظهر أنظمة التعددية السياسية بالنسبة للمصالح، حيادية تماماً، ولا منحرفة صراحة وإنما مهددة بعدم التماسك. إن تعددية مراكز القرار ومراجع الاستئناف وطول المقدمات والمهل، تجعل بالفعل من الصعوبة بمكان السير باستراتيجية طويلة الأجل. نرى ذلك بخاصة في الطريقة التي توجه فيها التعدديات السياسية الغربية علاقاتها الخارجية.

هل ثمة فرص أمام نموذج التعددية السياسية في أن يفرض نفسه بصفته الشكل السوي للتنظيم السياسي في المجتمعات «المتقدمة»؟ ينبغي إعطاء جواب حذر جداً على هذا السؤال. أولاً، ليس ثمة نموذج واحد للتعددية السياسية حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة. إن فرنسا الديغولية وما بعد الديغولية، والولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية حاولت عبثاً الانتماء الى «نوع» التعددية السياسية، فكانت العلاقات بين السلطات المختلفة للدولة متباينة تماماً. ثانياً، ليس مؤكداً أن أصول التعددية السياسية مع تكاليف القرار الذي تفرضه على القادة السياسيين، يمكن أن تستمر حتى في مجتمعاتنا فيما لو أصبحت الظروف معادية الى حد كبير وبصورة دائمة. لقد فرضت «أنظمة استثنائية» على عدة بلدان من أوروبا الغربية قبل الحرب العالمية الثانية، وإن عودة هذه الأنظمة أو أنظمة مشابهة ليست مستحيلة تماماً في حال الحرب الباردة أو توترات داخلية قوية وطويلة. وقد عبّـرها رولد لاسكي (Laski) والقادة الأكثر جذرية في «حزب العمال» خلال سنوات الثلاثينات عن شكوكهم فيما يتعلق بقدرة الأنظمة الانكليزية أو الأميركية نفسها على السماح «للتجربة اشتراكية» بالمتابعة دون عراقيل. ويمكن اليوم أن تعود الشكوك نفسها الى الذهن، لو أن أزمة سنوات السبعينات والثمانينات كان لها أن تتفاقم وتستمر. وبتعابير أخرى، يبدو معقولاً الافتراض أن تكون بعض الشروط اقتصادية ولا سيما ما يتعلق بوتيرة النمو وانتظامها وتوزيع المداخيل،

مطلوبة لعمل واستمرار التعدديات السياسية .

وأخيراً، في ما يتعلق بوضع البلدان النامية تفرض مرحلة التراكم والاستثمار الاجتماعي المتسارع (إنشاء الخدمات العامة مثل التربية والصحة) على مجمل السكان أنظمة قاسية بما فيه الكفاية وتؤدي الى ظهور تكنوقراطية ـ بيروقراطية متسلطة غالباً ما تكون قذرة في لعبة المفاوضات والتسويات. إلا أنه ليس من غير المعقول التفكير بأن نموذج التعددية السياسية له بعض قدرة التعميم والتوسع. أولاً، إن بعض هذه المؤسسات الخاصة هي في طريق الانتشار السريع ولا سيما الأحزاب والتنظيمات البيروقراطية للدولة مع بعض الثقل القضائي المضاد المرتبط بمتطلبات العقلنة المالية والإدارية. ثانياً، بمقدار ما تعتبر أيديولوجيا أنظمة التعددية السياسية بأنها الوحيدة المتمتعة بالسلطة القائمة على السيادة الشعبية المعبرة عن نفسها من خلال الاستفتاء، وتحت رقابة مختلف فئات الممثلين، فإنها تزوّد أنظمة في العالم الثالث تؤكد هذه المبادىء دون أن تكون قادرة على تطبيقها، بتسوية بين تأكيداتها الديموقراطية وممارساتها التسلطية، بواسطة ترتيبات خاصة (فيما يتعلق بالانتخابات، المنافسة بين القادة، معاملة المعارضين).

• Bibliographie. — Bourricaud, F., « Le modèle polyarchique et les conditions de sa survie », *Revue française de science politique*, XX, 5, 1970, 893-924. — Dahl, R., *A preface to democratic theory*, Chicago, The Univ. of Chicago Press, 1956; *Who governs ? Democracy and power in a american city*, New Haven, Yale Univ. Press, 1961. Trad. : *Qui gouverne ?*, Paris, A. Colin, 1971; *Polyarchy, participation and opposition*, New Haven, Yale Univ. Press, 1971. — Jouvenel, R. de, *La république des camarades*, Paris, Grasset, 1914; Genève, Slatkine Reprints, Paris, H. Champion, 1979. — Laski, H. J., *Reflections on the revolution of our time*, Londres, G. Allen & Unwin, 1946. Trad. : *Réflexions sur la révolution de notre temps*, Paris, Seuil, 1947. — Lindblom, C. E., *Politics and markets. The world's political economic systems*, New York, Basic Books, 1977. — Lipset, S. M., *Political man : the social bases of politics*, Garden City, Doubleday, 1960. Trad. : *L'homme et la politique*, Paris, Seuil, 1963. — Lowi, T., *American government. Incomplete conquest*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1977. — Montesquieu, C. de, *L'esprit des lois**. — Parsons, T., « « Voting » and the equilibrium of the american political system », *in* Burdick, E., Brodbeck, A., *American voting behavior*, Glencoe, The Free Press, 1959. — Schumpeter, J. A., *Capitalism, socialism and democracy*, New York, Harper, 1942, Londres, G. Allen & Unwin, 1976. Trad. : *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972. — Tocqueville, A. de, *De la démocratie en Amérique**.

النظرية — Théorie

يكفي أن نتصفح أي مؤلف عن « النظرية » الاجتماعية : على سبيل المثال النظريات الاجتماعية لبارسونز (Parsons) وشيلز (Shils)، أو «Symposium an sociological theory» لغروس (Gross)، لكي ندرك أن مفهوم النظرية في علم الاجتماع يرتدي معاني متعددة وربما (مع أن ثمة شكوكاً يمكن بأن ترد في هذا الصدد) أكثر تنوعاً منها في علوم الطبيعة. لقد تم إبراز هذا

التنوع من قبل مرتون (Merton) في مقطع كلاسيكي من كتاب **النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية** (الترجمة الفرنسية ص. 27 الى 44). فقد كتب يقول، إن عالم الاجتماع يميل الى استعمال كلمة النظرية كمرادف لكلمات: 1 ـ المنهجية؛ 2 ـ الأفكار الموجهة؛ 3 ـ تحليل المفاهيم؛ 4 ـ التفسيرات اللاحقة؛ 5 ـ التعميمات التجريبية؛ 6 ـ **الإشتقاق** (= استنتاج الترابط الناجم عن اقتراحات قائمة مسبقاً) **والتقنين** (البحث بواسطة **الاستنتاج** عن مقترحات عامة تسمح باستخلاص افتراضات خاصة قائمة مسبقاً)؛ 7 ـ النظرية (بالمعنى الضيق للكلمة).

إذا كنا نقصد بالنظرية (بالمعنى الضيق للكلمة) مجموعة من المقترحات التي تشكل نظاماً، من الممكن أن نستخرج منها نتائج مرتبطة بمواجهة مع معطيات الملاحظة، ينبغي أن نعطي الحق لمرتون: إن مفهوم النظرية كما هو مستعمل فعلياً في علم الاجتماع لا يتقلص الى هذا الفهم. ولكن المفهوم ربما كان من جهة أخرى ذات معان أقل تعدداً، مما يوحي به مرتون. في الواقع، يظهر لنا مفهوم النظرية أنه يتضمن في علم الاجتماع فهمين أساسيين. ذلك المتعلق بالمعنى الضيق للكلمة من جهة أولى، وذلك المتعلق بالمثال من جهة أخرى. نقصد بالمثال هنا مجموعة من المقترحات أو الأحكام الما بعد نظرية، المتعلقة باللغة الواجب استعمالها لمعالجة الحقيقة الاجتماعية أقل مما تتعلق بالحقيقة الاجتماعية. يمكن توضيح هذا التمييز بالمثل الآتي: في كتاب **الحركية الاجتماعية** يقدم سوروكين (Sorokin)، نظرية بالمعنى الضيق للكلمة. يمكننا اختصارها في الاقتراحات التالية: 1 ـ كل مجتمع يكون متفرعاً، والتفريع ناجم عن تقسيم العمل؛ 2 ـ يتأمن استمرار التفريع من جيل الى آخر بواسطة عدد معيّن من آليات الانتقاء؛ 3 ـ ثمة، في المجتمع الصناعي، عاملان أساسيان للانتقاء هما العائلة والمدرسة؛ 4 ـ إذا قام هذان العاملان بوظائفهما بطريقة غير ملائمة ينمي الشباب نتيجة ذلك، تطلعات اجتماعية يجد المجتمع نفسه عاجزاً عن تلبيتها؛ 5 ـ في هذه الحالة، نشهد ظهور أيديولوجيات ثورية. تجدنا في هذه الحالة أمام نظرية بحصر المعنى: مجموعة من الاقتراحات مترابطة الواحدة بالأخرى، تسمح باستنتاج نتائج من السهل مبدئياً أن تواجه الحقيقة. لنتفحص في المقابل «مثال التحليل الوظيفي». كما عرضه مرتون في كتاب **النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية**: من أجل تفسير ظاهرة اجتماعية، مؤسسة على سبيل المثال، من المفيد بصورة عامة تفحص وظائفها الظاهرة والكامنة، مع العلم أن بعض المؤسسات يمكن أن تكون أبعد من وظيفية، وأخرى وظيفية بالنسبة لمجموعات معينة وغير منتظمة الوظائف بالنسبة لمجموعات أخرى. وتقدم نظرية مرتون عن الآلات السياسية مثلاً كلاسيكياً عن التطبيق النموذجي للتحليل الوظيفي: يمكن تفسير وجود الآلة السياسية للحزب الديموقراطي الأميركي بكونها تقوم **بوظيفة كامنة** للتأمين الاجتماعي بالنسبة للفئة الأكثر حرماناً من ناخبيه. إن «التحليل الوظيفي» هو مثال أكثر مما هو نظرية إذ إنه يتكوّن من مجموعة من الأحكام لا تمس هذا الجانب أو ذاك من المجتمعات، وإنما الطريقة التي ينبغي على عالم الاجتماع أن يسلكها لكي يبني نظرية تهدف الى تفسير هذه الجوانب أو تلك من المجتمعات. إن الأحكام التي تعرّف «التحليل الوظيفي» تكون بالتأكيد من الطبيعة الما بعد نظرية: إنها تشكل كلاماً، ليس حول الحقيقة الاجتماعية، وإنما حول النظريات الخاصة بالحقيقة الاجتماعية. سيلحظ القارىء عرضاً أن هذا التعريف لمفهوم

المثال مختلف مع تعريف كاهن Kuhn (راجع، مقالة المعرفة) إذا لم نقل غير متلائم معه.

من المفيد أن نحاول، دون الطموح الى الكمال، تصنيفاً مقتضباً للنماذج التي تتضمنه «نظرية» (بالمعنى الواسع للكلمة) علم الاجتماع. يمكن ترتيب المجموعة الأولى من النماذج تحت عنوان **النماذج الادراكية التي يمكننا تسميتها أيضاً بالنماذج التصنيفية**، بما أنها تستند غالباً الى تصنيف أو نموذجية ضمنية أو صريحة. من الأمثلة على النماذج الادراكية، التعارض الذي يعرضه تونيز (Tonnies) بين الجماعة والمجتمع. يوحي هذا التعارض أن الأشكال المختلفة للتجمع بين الناس يمكن وصفها انطلاقاً من مجموعة اتصالية يتم تقديم أقصى قطبيها عبر تجمع تعاقدي من جهة، وعبر مجموعة أولية (العائلة مثلاً) من جهة أخرى. في الحالة الأولى، تكون العلاقات بين الأفراد من النمط النفعي أساساً؛ وهي تنجم عن إظهار كل واحد لأنانية مفهومة جداً، والأفعال المتبادلة بين أعضاء المجتمع تهدف الى تحقيق أغراض محددة تماماً. في الحالة الثانية، تكون العلاقات من النوع الودي، وتقودها الغيرية؛ والأفعال المتبادلة ذات وظائف متعددة (يستطيع أعضاء عائلة معينة الاجتماع لعقد مجلس وإنما كذلك لغاية الوجود مع بعضهم). تستطيع هذه التمييزات حسب تونيز، أن تستخدم، ليس فقط كمرشد لوصف وتحليل مختلف أنواع «المجموعات الصغيرة» التي يمكن تصورها، وإنما لتقدم كذلك إطاراً (ما بعد النظري) لتحليل تنظيمات ومجتمعات شاملة. وإن التمييز الشهير المعزو الى ردفيلد (Redfield)، بين **المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة**، والتعارض بين **المجتمعات الصناعية والمجتمعات ما بعد الصناعية** هي أمثلة أخرى، قريبة جداً في شكلها ووظيفتها الابيستمولوجية، من تمييز تونيز، في جميع الحالات، يظهر المثال بشكل المعارضة بين التصورات التي تقرّ أن لها فضيلة التقاط الفوارق والتمييزات الأساسية على جميع مستويات التحليل التي يمكن أن يدفع العالم الاجتماعي الى تحديد موقعه منها: مستوى علم الاجتماع الضيق، مستوى المجموعات الضيقة أو مستوى علم الاجتماع الواسع. كما أن «نظرية» برسونز عن النماذج المتنوعة هي مثل شهير آخر عن النموذج الإدراكي. فهي تظهر بشكل أربع تعارضات إدراكية سعى برسونز جهده ليظهر أنها كانت مفيدة لتحليل ظواهر اجتماعية متنوعة الى أقصى حد (على سبيل المثال تحليل المهن وعمليات الاحتراف وإزالة الحرف: والتحليل المقارن لأنظمة التفريع).

ثمة مجموعة ثانية من النماذج يمكن أن تصنف تحت عنوان **النماذج القياسية**. في هذه الحالة، يوحي «المنظر» أن مجموعة من الظواهر الاجتماعية، المحصورة الى حد ما ولكنها عديدة، يمكن أن تعتبر وكأنها خاضعة لأواليات مشابهة لتلك التي تميّز إما أنواعاً أخرى من الظواهر الاجتماعية وإما ظواهر ترتبط بعلوم غير علم الاجتماع. فعلم اجتماع الهجرات يقدم مثلاً جيداً على النموذج القياسي. إذا تفحصنا تقليد البحث المزروع بأسماء مثل زيبف (Zipf) ودود (Dodd) وستوفر (Stouffer) نلاحظ أن «نظرياتهم» (بحصر المعنى) مبنية جميعها إنطلاقاً من نموذج يسلّم بالتشابه بين ظواهر الهجرات وأواليات الجذب التي وصفتها الأوالية النيوتونية. كما أن عدداً مهماً من الأعمال المرتبطة بعلم اجتماع الانتشار تسلم بالتشابه بين ظواهر الانتشار الاجتماعي وظواهر الانتشار الوبائي (راجع مقالة الانتشار). إن «نظرية» مثل نظرية التبادل تنتمي كذلك الى صف النماذج

القياسية. ويوحي هومنز (Homans) في مقال استخدم كمصدر إيحاء للعديد من الدراسات تحت عنوان: (Social behavior as exchange)، بأن أواليات النشاط الاجتماعي المتبادل يمكن اعتبارها بصورة عامة مشابهة لأواليات التبادل الاقتصادي. في أبسط حالة للتبادل يدخل شخصان س و ن في نشاط متبادل. ويتوفر لديهما نوعان من الأموال س 1 و ن 1. ولكي يتم التبادل يقتضي أن يكون الثمن الذي يعرضه س بنقل س 1 الى ن معتبراً من قبله بأنه أدنى من الربح الذي سيحصل عليه من ن في التبادل. كما أن ن ينبغي أن يتمكن من اعتبار نفسه مستفيداً في نهاية التبادل. ولكي يبرهن أن هذه الأوالية يمكن تطبيقها قياساً على أصناف واسعة من النشاطات الاجتماعية المتبادلة، يذكر هومنز عدة دراسات جعلت نتائجها أكثر قابلية للفهم إذا ما عولجت على ضوء نموذج التبادل. تتعلق إحدى هذه الدراسات بسلوك المفتشين المكلفين بتفحص إدارة بعض المؤسسات. ينبغي أن يقدم هؤلاء المفتشون تقريراً الى مراقب معيّن. إن نموذج التبادل يطبق بسهولة على النشاط المتبادل بين المراقبين والمفتشين. وإن هؤلاء المفتشين إذا كان عليهم تقديم تقرير غير مؤات فإنهم يتعرضون لتحمل ثمن: وهذا الثمن هو أن يروا أنفسهم عرضة للشجب إذا لم تكن استنتاجاتهم مؤكدة كفاية. إن اللجوء الى الاعلام المسبق للمراقب يقدم لهم إذن فائدة ينبغي مقارنة ارتفاعها بالثمن المتوجب في حال الشجب. يمكن للمراقب من جهته، أن يفسر دوره بعدة طرق. إذا فرض على مفتشيه ثمناً عالياً جداً (مثلاً، بجعلهم يشعرون بوطأة تفوقه) فإنه سينفرهم من التشاور. فيفقد نظام المراقبة من فعاليته وسيتحمل المراقب مسؤولية ذلك. وفي النهاية، إنه يتحمل أكلافاً أعلى من الفوائد النفسية التي يحصل عليها من موقف متعجرف. إذا فرض كلفة منخفضة جداً، فإنه يعرض نفسه للخسارة، بواسطة أواليات أخرى من السهل تحليلها. سيبذر قسماً من وقته في إغراق نصائحه وسيضع نفسه في النهاية في وضع يقوم فيه هو بعمل مفتشيه. لقد كشفت ملاحظة هذا النظام أن المفتشين يلجأون غالباً الى التشاور بين الزملاء، لكي يقلصوا الثمن الذي عليهم دفعه. وهذا ما يوحي بتحليل عمل النظام بصفته نظام متبادل معمم بين ثلاثة شركاء. يمكننا إيراد أمثلة أخرى عديدة للنماذج القياسية. وهكذا، يقترح بارسونز في مقالة مميّزة، تمثل الوظيفة الاجتماعية للسلطة ووظيفة النقود المعينة. وتقترح بعض صيغ «النظرية» الوظيفية تفحص أنظمة اجتماعية بصفتها مشابهة للأنظمة الحية. وتستند «نظرية» علم اجتماع الأدوار هي كذلك الى نموذج قياسي. فتقيم تعابيره (دور، ممثل، الخ.)، تشابهاً بين الممثل الذي «يقدم» قسمه على المسرح و«الفاعل» الاجتماعي الذي «يقدم» دوره في إطار هذه أو تلك من المؤسسات أو التنظيمات. إن بعض النماذج القياسية هي أكثر ضمنية ولكنها تظهر بشكل واسع في أدبيات علم الاجتماع. وهكذا، فإن العديد من المؤلفين يقرّون أن المجتمعات الشاملة يمكن تفحصها بصفتها منظمات ذات مستوى مرتفع من التعقيد. ويقر آخرون أن النزاعات الاجتماعية يمكن دوماً أن تدرك بصفتها مبارزات حيث تكون مكاسب الرابح مساوية لخسائر الخاسر.

ثمة مجموعة ثالثة من النماذج يمكن تصنيفها تحت عنوان النماذج الشكلية. وبخلاف النوعين السابقين تتضمن النماذج الشكلية مؤشرات نحوية أكثر مما هي دلالية على الطريقة التي ينبغي أن تبنى بها نظريات علم الاجتماع (بالمعنى الضيق للكلمة) أو أن تقاد بها التحليلات المتعلقة بهذا

النوع أو ذاك من الظاهرات الاجتماعية . إن «نموذج» مرتون «للتحليل الوظيفي» هو من هذا النوع (راجع مقالة الوظيفية) . إنه يشير إلى أن تفسير علم الاجتماع للمؤسسات الاجتماعية ينبغي أن يترك مكاناً أساسياً لتحليل الحاجات والمطالب التي تستجيب لها المؤسسات ويقترح تسمية هذه الاستجابة **بالوظيفة** . يقتضي إذن بتحليل علم الاجتماع للمؤسسات أن يبرز وظائفها ، وأن يعتبر أن الوظائف الظاهرة للعيان (إذا وجدت) لا تتطابق بالضرورة مع الوظائف الكامنة ، وأن المؤسسات المتنوعة الوظائف يمكن أن تستمر إذا تضمنت عناصر وظيفية لبعض المجموعات ، الخ . ثمة مثل آخر للنماذج الشكلية هو: تحليل «الأنظمة» . يشدّد هذا النموذج (راجع مقالة النظام) على الترابط بين المتغيّرات وعلى الصفة الدائرية لعلاقات السببية التي تربط بينها . إن التحليل البنيوي الذي يهدف الى إبراز علاقات الترابط بين مؤسسات نظام اجتماعي معيّن أو بين المميزات اللغوية لنص ما هو مثل آخر للنموذج الشكلي ، القريب من تحليل الأنظمة (راجع مقالة البنيوية) . إن «الجدلية» التي تعطي سلطة تفسيرية أساسية للتناقضات والنزاعات في تحليل الأنظمة والعمليات الاجتماعية ، يمكن أن تعتبر بمثابة مثل آخر (راجع مقالة الجدلية) .

في أغلب الأحيان ، ثمة ممارسات في البحث نجد أساسها في نماذج شكلية ضمنية . وهكذا ، فإن جزءاً مهماً من علم الاجتماع «التجريبي» يكون غرضه إقامة النفوذ النسبي لمجموعة من المتغيرات التفسيرية (متغيرات موصوفة أيضاً بالمستقلة) على مجموعة من المتغيرات المطلوب تفسيرها (متغيرات موصوفة أيضاً بالتابعة) . وأن يلجأ الباحث الى تحليل متعدد التنوع ، والى تحليل للتراجع ذات المعادلات المضاعفة ، والى تحليل الصلات أو أية أداة إحصائية أخرى ، فإنه يستعمل بعمله ذاك ، نموذجاً شكلياً ضمنياً . يمكن تلخيص هذا النموذج بالمقولة التي إذا فسرنا بمقتضاها متغيّر تابع م (سواء كان المقصود السلوك الانتخابي أو المستوى المدرسي أو الوضع الاجتماعي الفردي أو الدخل الوطني غير الصافي) ، يعني تحديد نفوذ عدد معيّن من «العوامل» على هذا المتغيّر (راجع مقالة السببية) . في حالة تحليل التراجع ذات المعادلات المضاعفة تحدد **أولاً** هوية هذه العوامل ، وفي حالة تحليل الصلات وأشكال أخرى للتحليل العاملي (factorielle) ، يتم السعي على العكس ، وبشيء محدود من التوفيق والنجاح وفقاً للحالات ، الى تحديد هوية هذه العوامل **لاحقاً** (راجع مقالة التصنيفية) . ولكن النموذج الشكلي التحتي مماثل لمجموعتي الأدوات .

لنلاحظ عرضاً أن الأصناف الثلاثة للنماذج التي ميزنا بينها تتضمن تقاطعات . فبعض **المفاهيم** مستوحاة بواسطة الاستعارات (راجع ، الأصل الهندسي لفكرة **البنية** أو الأصل الرياضي لفكرة **المسافة الاجتماعية**) . فلها إذن أساس مشابه . إن بعض النماذج الشكلية (تحليل الأنظمة على سبيل المثال) ، تفترض تشابهاً في البنية بين المناطق المختلفة للحقيقة .

تخضع نماذج «نظرية» علم الاجتماع الى عمليات ديناميكية وصفها كاهْن (Kuhn) بخصوص علوم الطبيعة . في علم الاجتماع ، كما في علوم الطبيعة . صيغت النظريات الخاصة انطلاقاً من إطار **ما بعد النظري** الذي يستخدم كمرشد لبنائها . بعض هذه النماذج ذات صفة قياسية (راجع ، النظرية الجسيمية للنور ، نظريات «الصراع» من أجل الحياة ، نظريات «الذكاء»

الاصطناعي)، وأخرى ذات صفة شكلية (راجع، استعمال تحليل النظم في علم البيئة)، وأخرى ذات صفة إدراكية (راجع، سلسلة عناصر علم الأحاثة). فكما في علوم الطبيعة، تظهر النماذج في علم الاجتماع وكأنها وهبت حيوية كبرى أو جمود كبير حسب وجهة النظر التي تتبناها. وباعتبارها تشكل الإطار الثقافي الذي تعمل فيه لجان ثانوية للباحثين، فإنها تميل الى البقاء طويلاً بعد أن أبرزت الصعوبات التي تواجهها بها الملاحظة والنقد الداخلي للنظريات التي تستعملها. إن السبب الرئيسي لهذا الجمود ثلاثي. من جهة أولى، من الممكن بصورة دائمة تقريباً ترميم نظرية مبنية في إطار نموذج بطريقة تسمح لها بتفهم الملاحظات التي تبدو للوهلة الأولى أنها متلائمة بصعوبة معها. من جهة ثانية، ينبغي لكي يحصل التخلي عن نموذج أن يتوفر نموذج أكثر اقناعاً أو إفادة. وإلا يجد الباحث نفسه في وضع مرتبك: إن عدم وجود نموذج يرشده، يفقد نشاطه وجهته، ويصبح حتى من المستحيل التقرير بشأن الملاحظات التي يقتضي الشروع بها. وأخيراً، إن التخلي عن نموذج معيّن يكون بصورة عامة مكلفاً اجتماعياً بالنسبة للباحث (راجع، مقالة المعرفة). لذلك تعتبر النماذج نوعاً من الحرّاس ذوي الوجهين. ولكونها لا غنى عنها للبحث، نميل غالباً الى إعطائها فعالية وشمولاً مغالى بها. لذلك يمكنها في بعض الظروف أن تلعب دوراً كابحاً.

إن تمييز ردفيلد بين مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة، والتعارض المقترح من قبل تونّيز بين **جماعة** و**مجتمع** مارسا تأثيراً مهماً. قد أوحيا بأبحاث عديدة وقدما إطاراً تصورياً ومنهجياً في آن معاً، لهذه الأبحاث. لكن هذه النماذج أدت كذلك الى ظهور مفاهيم غير مرغوب فيها. إن علماء اجتماع التنمية يقرّون غالباً أن المجتمعات المتخلفة تكون بصورة عامة مجتمعات ساكنة، وأن هذا السكون ناجم أساساً عن عبء التقاليد وعن تبعية متبادلة أكثر بروزاً منها في المجتمعات الحديثة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الثقافية للحياة الاجتماعية، ويقتضي بالتالي أن تأخذ التنمية شكل العملية الخارجية المصدر. وبعملهم هذا، إنهم يستوحون بالتأكيد نماذج تونّيز وردفيلد ولكنهم يغالون في مداها. فلم تكن اليابان ولا بروسيا القرن التاسع عشر مجتمعين ساكنين قبل «الاقلاع». وفي الحالتين، تظهر التنمية تاريخياً أنها ذات طبيعة داخلية أكثر مما هي خارجية. وبالطريقة نفسها، أدت نظرية الأدوار الى نظريات اجتماعية مفرطة في وظائفيتها. وهكذا، تفسر أحياناً الوضعية الطبقية للفاعلين بصفتها نوعاً من التقسيم الذي يدعى هؤلاء «لتنفيذه». وثمة نماذج شكلية مثل التحليل البنيوي استخدمت كبدال لنظريات يمحى فيها الممثلون والعناصر الاجتماعية من التحليل ويقومون بوظيفة الدعائم للبنية. كما أن النموذج العاملي الكامن تحت أدوات إحصائية مثل تحليل التراجع ذات المعادلات المضاعفة أو تحليل الصلات، قاد الباحثين أحياناً إلى القبول بمسلمة ضمنية وقابلة للنقاش اعتباراً من الوقت الذي نزعم فيه إعطاءه مدى شاملاً، كالقول مثلاً إن الأفراد أو المجتمعات يمكنهم في جميع الحالات أن يقدموا بواسطة لائحة من المتغيّرات، ومن ثم التحليل الذي يحدد تأثير هذه المتغيّرات بعضها على بعض. ذلك أنه، إذا كان مفيداً تحديد الوزن الإحصائي لهذا المتغيّر أو ذاك، مثلاً، على نسبة الخصوبة (أو التعليم) المتمايز، فإن تحليلاً إحصائياً من هذا النوع لا يمكن بصورة عامة أن يمثل سوى فترة من التحليل. إن تفسير نسب الخصوبة (أو التعليم) يعني في الدرجة الأخيرة جعل سلوكيات الفاعلين في مادة الخصوبة

(أو التعليم) قابلة للفهم . ولعمل ذلك ، يقتضي التخلي عن نموذج الفرد ـ لائحة ـ من ـ المتغيرات لمصلحة نموذج الفرد ـ الشخص ـ المؤثر .

هل يمكننا الحديث عن تقدم بالنسبة «لنظرية» علم الاجتماع بالمعنى الواسع للكلمة، أي عن النماذج المستعملة من قبل علماء الاجتماع؟ إن الجواب على هذا السؤال يبدو إيجابياً. إن نماذج مثل تحليل النظم والتحليل البنيوي ونموذج هومنز عن التبادل، سمحت بجعل الظاهرات قابلة للفهم في حين أن النظريات المتصورة في إطار نماذج أقل قوة تتوصل الى فهمها بشكل سيء. إن التحليل البنيوي لعلاقات القرابة في المجتمعات القديمة تسمح بجعل الفوضى الظاهرة في قواعد تحريم ارتكاب المحارم مفهوماً. ويسمح نموذج التبادل، كما هو مطبق من قبل أولسون (Olson)، بفهم الجوانب الغامضة من علم اجتماع المؤسسات النقابية وبصورة أشمل، من علم اجتماع المشاركة في المجموعات «الطوعية». من جهة أخرى، نلمس بوضوح أكبر، مع الوقت، حدود ومناطق صلاحية هذا النموذج أو ذاك. ونفهم اليوم، بشكل أفضل من الأمس، أن التعارض بين مجتمع تقليدي ومجتمع حديث ينبغي أن يستعمل بحذر. إننا نرى بشكل أفضل مخاطر الانزلاق من التحليل البنيوي الى البنيوية، ومن التحليل الوظيفي الى الوظيفية. ونحيط بشكل أفضل بحدود صلاحية النموذج القياسي المتشكل من نظرية الأدوار. وبصورة عامة، نحن أكثر تنبهاً للمخاطر التي تتضمنها النماذج التصورية القياسية والشكلية، عندما نسعى الى إعطائها مدى عاماً جداً ومعنى حرفياً جداً وتفسيراً واقعياً جداً. إن نظرية علم الاجتماع (بالمعنى الواسع) تظهر إذن بالإجمال على أنها قادرة على التقدم. وربما تكون مجموعة النماذج هي نفسها أقل شواذاً مما يوحي به الوصف السابق. إذ إن الكثير من النماذج المثارة أعلاه متصلة فيما بينها بنموذج مشترك: ذلك الذي يدرك الظاهرات الاجتماعية، سواء كان المقصود أحداثاً، أو ضوابط احصائية أو فوارق أو مشابهات بين مجموعات أو مجتمعات بصفتها نتاجاً لتجمع الأفعال الفردية. ويسمح الوعي لهذا النموذج بإعادة الترجمة بشكل واضح، لبدهيات متضمنة في نماذج يصعب التوفيق فيما بينها للوهلة لأولى، مثل التحليل الوظيفي والجدلية. ولكن تاريخاً لعلم الاجتماع يبذل جهده لدراسة التطور والتبدلات والتوافقات والاختلافات بين النماذج الاجتماعية يبقى موضوعاً للكتابة. وعلى الرغم من أن عدة مؤلفين، من بينهم ستارك (Stark) ونيسبيه (Nisbet) وأيزنستاد (Eisenstadt)، قد بذلوا جهداً في هذا الاتجاه، فلا يوجد في علم الاجتماع مؤلف مساوٍ لتاريخ **التحليل الاقتصادي** لشمبتر (History of Economic Analysis).

إن مفهوم النظرية كما هو مستعمل في علم الاجتماع يتضمن، كما قلنا، حقائق من الأفضل تسميتها نماذج من جهة أولى، **ونظريات بالمعنى الضيق** للكلمة من جهة أخرى. وفيما يخص نظريات علم الاجتماع بالمعنى الضيق، يمكننا أن نطرح على أنفسنا عدداً معيناً من الأسئلة الابيستمولوجية. الى أي حد تختلف هذه النظريات عن النظريات المقترحة من قبل علوم الطبيعة؟ إلى أي حد تكون قابلة للتحقق؟ إلى أي حد تكون تصورات مؤلفين مثل بوبر (Popper) أو لاكاتوس (Lakatos) أو فيرابند (Feyerabend) حول معايير العقلانية، نظريات علمية قابلة للتطبيق على نظريات علم الاجتماع؟ إلى أي حد تجعل الميزة «التفسيرية» لعمل عالم الاجتماع،

هذه النظريات مختلفة عمانلاحظه في مجالات أخرى للنشاط العلمي؟لقد تمالتطرق الى هذه الأسئلة وغيرها في المقالتين المتعلقتين بالموضوعية والمعرفة.

• Bibliographie. — Bottomore, T., et Nisbet, R., *A history of sociological analysis*, New York, Basic Books, 1978. — Eisenstadt, S. N., et Curelaru, M., *The form of sociology, paradigms and crises*, New York/Londres, Wiley, 1976. — Gross, L. (red.), *Symposium on sociological theory*, New York/Evanston/Londres, Harper, 1959. — Heath, A., « Review-article : exchange theory », *British Journal of political science*, I, *1*, 1971, 91-119. — Homans, G. C., « Social behavior as exchange », *American journal of sociology*, LXIII, *6*, 1958, 597-606. — Kuhn, T. S., *The structure of scientific revolutions*, Chicago, Chicago University Press, 1962, 1970. Trad. franç., *La structure des révolutions scientifiques*, Paris, Flammarion, 1970. — Lakatos, I., « Falsification and the methodology of scientific research programmes », *in* Lakatos, I., et Musgrave, A. (red.), *Criticism and the growth of knowledge*, Londres, Cambridge University Press, 1970, 91-196. — Nisbet, R., *The sociological tradition*, New York, Basic Books, 1966. — Parsons, T., « On the concept of political power », *Proceedings of the american philosophical society*, CVII, *3*, 1963, 232-262. — Parsons, T., Shils, E., Naegele, D., Pitts, J. R. (red.), *Theories of society. Foundations of modern sociological theory*, New York, The Free Press / Londres, Collier-Macmillan, 1961. — Schumpeter, J., *History of economic analysis*, Londres, Allen & Unwin, 1954, 1972. — Stark, W., *The fundamental forms of social thought*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1962.

النفعية — Utiltarisme

لقد ابتكر العبارة بنتام (Bentham) وأعاد ابتكارها ستيوارت ميل (Stuart Mill)، هذين المؤلفين اللذين تعتبر بالنسبة لهما عقيدة فلسفية يتجاوز عرضها ومناقشتها إطار هذا **المعجم**. وفيما يتعدى هذه العقائد الخاصة تعتبر النفعية حركة فكرية وتأملية معقدة حول دور المصالح في النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي.

إن كون إنكلترا لم تعرف في العصر الحديث نظام الملكية المطلقة والمركزية. وإن كون التغيير الاجتماعي اتخذ فيها شكل الانقلابات الاقتصادية التي تظهر أنها نتجت عن تلاقي العديد من المبادرات والمشاريع الفردية، يفسر دون شك والى حد كبير كون حركة الفكر النفعي هي ظاهرة انكليزية. ففضلاً عن بنتام وستيوارت ميل، إن الوجوه الرئيسية للنفعية هي أدام سميث (A. Smith) وريكاردو وجيمس ميل (J. Mill) والفرد مارشال (A. Marshall) وهنري سيدجويك (H. Sidgwick) وهربرت سبنسر (H. Spencer). إن مفهوم «اليد الخفية» عند أدام سميث يطرح باختصار نوعاً من النظرية العامة للنظام والتقدم الاجتماعيين: فتلاقي المصالح الخاصة يتحول لفائدة المصلحة العامة. يستعيد أ. سميث برهان **حكاية النحل** لماندفيل (Mandeville)، هذا الكتاب الذي نشر في الثلث الأول من القرن الثامن عشر والذي لاقى رواجاً خلال عشرات العقود. فقد استشهد به روسو مثل ماركس. والنظرية المركزية للحكاية هي: «إن الخطايا الخاصة

تصنع الفضيلة العامة». كما أن أ. سميث يبذل جهده ليبرهن أن تجاوز التصرفات الأنانية تولّد غيرية لا إرادية. فبتخفيضه لأسعاره لكي يجتذب زبائن منافسه، يعتقد اللحام أنه يخدم مصالحه. أما في الواقع فهو يخدم مصلحة المستهلك فقط لأن منافسه سيفعل الشيء نفسه. لقد أدت الحركة الفكرية النفعية مع سميث وريكاردو الى نشوء علم هو: النظرية الاقتصادية. ويبدو رسوخ الاقتصاد في التراث النفعي وكأنه يقين تاريخي، حتى ولو ظهر الاقتصاد الحديث أحياناً وكأنه متحرر من أصوله النفعية لكونه يميل فقط الى استبدال مفهوم **الأفضلية** بمفهوم **المصلحة** الكلاسيكي. ولكن النموذج المثالي النفعي لم يجد نفسه محدوداً في تحليل الظاهرات الاقتصادية. وهكذا، يعتبر سبنسر أن التطور المستمر للتعاون القابل للتفسير هو نفسه بالفوائد التي تنجم عنه لكل واحد، يؤدي الى عملية تمايز مستمرة للمجتمعات. وتصب لعبة المصالح الفردية مع سبنسر في نظرية نشوئية للمجتمعات. وتوحي عملية التمايز المتزايدة هذه، حسب سبنسر، بالتماثل بين التطور الجنيني والتطور الاجتماعي. ولكن لا يتعلق الأمر بالتماثل. فسبب التمايز يكمن في لعبة المصالح الفردية.

لقد تم التعاطي دوماً مع النفعية الانكليزية، في البلدان التي تتكلم الألمانية والفرنسية بنوع من النفور، على الأقل اعتباراً من القرن التاسع عشر. ذلك أن فلسفة الأنوار متأثرة بالنفعية ليس فقط عند هلفتيوس (Helvetius) وإنما عند روسو كذلك. **فالعقد الاجتماعي** يقوم على الملاحظة القائلة إن تجابه المصالح في ظل نظام الحرية الطبيعية يقود الى آثار مضادة للانتاج من وجهة نظر هذه المصالح نفسها. ولكن اعتباراً من القرن التاسع عشر بدا النموذج النفعي للمفكرين الفرنسيين والألمان بصفته عاجزاً عن تفهم الظاهرات الاجتماعية بشكل مناسب. وقد برهنت الثورة الفرنسية على أهمية المواجهات السياسية في التغيير الاجتماعي. أما تجاوزات هذه الثورة نفسها فقد برهنت على العكس، حسب مؤلفين مثل بونال (Bonald) ودوميستر (De Maistre) على أهمية التقاليد في تحليل النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي. وكما برهن نيسبه (Nisbet) فإن البديهيات الكبرى كبونال ودوميستر تعود للظهور عند دوركهايم («الوعي الجماعي») وفيبر (Weber) (العقلانية بالنسبة للقيمة). أما في بروسيا فإن الدور الذي لعبته الملكية في تحديث المجتمع يوحي بأن التغيير الاجتماعي لا ينجم فقط عن «القوى الاجتماعية» المغفلة كما يريد ذلك النفعيون. من هنا الدور الذي أضفاه هيجل على الدولة في Grundlinien). وبما أن «دائرة الحاجات» بالنسبة له تولّد الفوضى بدل النظام، فإن الحركات «الاجتماعية المدنية» ينبغي أن تنظم من قبل الدولة.

وبصورة عامة، كما أن الاقتصاد تم تعريفه في امتداد حركة الفكر النفعي ووجد تربة خصبة في انكلترا، فإن علم الاجتماع قد تم تعريفه ضد الحركة نفسها، وتطور بشكل رئيسي في فرنسا وفي ألمانيا، حيث «القوى الاجتماعية المغفلة» التي تتمثل بلعبة المصالح، ولأسباب تاريخية معقدة أشير إليها أعلاه، تبدو غير كافية لتفسير التغيير الاجتماعي. يشدد توكفيل (Tocqueville) على دور الميول الجماعية (مثلاً الميل الى المساواة) في تحليل المستقبل الاجتماعي. ويوحي ماركس من خلال مفهوم الوعي الطبقي أن الفاعلين الاجتماعيين يمكن ألا يروا مصلحتهم في بعض الظروف. أما دوركهايم فلا يعطي إلا حيّزاً صغيراً للمصالح وينكر في شتى الأحوال كون ظاهرة تقسيم العمل

تنجم عن لعبتها المتبادلة. ويشدد فيبر على كون الأفعال الفردية يمكن ألا تكون فقط عقلانية بالنسبة للغايات، وإنما تقليدية وعقلانية بالنسبة للقيم. أما باريتو فإنه لا يعطي إلا حيّزاً متواضعاً للمصالح ويمنح دوراً جوهرياً «للرواسب». ونذكر عرضاً أن النفور المنتشر بشكل واسع الذي يوحي به مفهوم **المصلحة** يبدو أنه شمل الاقتصاديين أنفسهم الذين يميلون اليوم الى تعريف النفعية بطريقة حصرية جداً، مثل المفهوم المعياري الذي يعتبر أن الحد الأقصى من المنافع الفردية يمثل المثال الجماعي الممكن الوحيد. من جهة أخرى يميل نفس الاقتصاديين اليوم ـ كما رأينا ـ الى تعريف الانسان الاقتصادي بأنه ذلك الذي لا يسعى وراء مصالحه، وإنما وراء أفضلياته.

وكلما ابتعدنا بدا لنا أنه يقتضي عدم تضخيم التناقض بين تراثي الفكر. ربما كان علم الاجتماع، ليس كما يقدم غالباً وإنما كما هو في الحقيقة، لا يستند الى الرفض القاطع للنموذج النفعي بمقدار الرفض للتعريف وللتطبيق الضيقين لهذا النموذج.

لنتفحص بعض الأمثلة الكلاسيكية للتحليل السوسيولوجي. إن **صراع الطبقات** أو **الثامن عشر من برومير** هما بالتأكيد دراستان يفسّر فيهما التغيير بصفته ناجماً عن نزاع المصالح الخاصة بمجموعة من الفئات الاجتماعية. فماركس يرفض مفهوم التناسق القائم مسبقاً للمصالح ويشدد على العكس على سمتها الصراعية. تنجم السمة الصراعية للمصالح عن تبعية هذه الأخيرة بالنسبة لوضع الأفراد في بنية الطبقات. عندما يتحرك الفاعلون الاجتماعيون ضد مصلحتهم، فذلك لظهور تناقض بين مصلحتهم الفردية ومصلحتهم الجماعية. إن «الفلاحين المجزئين» يكون من مصلحتهم بالتأكيد الدفاع عن مصالحهم الفئوية ولكن مشاكل الحدود بينهم تضعهم في مواجهة بعضهم البعض. والرأسماليون محكومون كذلك بتنافس ضارٍ يجعل مصالحهم الفردية متناقضة مع مصالحهم الطبقية. وإن الميول الجماعية وكذلك المصالح تلعب بالتأكيد دوراً أساسياً لدى توكفيل. كان المالكون العقاريون في فرنسا النظام القديم يتخلون عن أراضيهم الزراعية ليشتروا وظيفة ملكية لأنهم بإقامتهم في المدينة كانوا يتخلصون من الضريبة. ولأن ممارسة الوظيفة العامة، بسبب الحضور الشامل للجهاز الإداري في فرنسا، كانت تنطوي على دور اعتباري وسلطوي مهم. فالمصالح ترتبط إذن «بالبنى». إن مصالح المالكين العقاريين الانكليز ليست نفس مصالح الفرنسيين. ولكن فئة المصالح تلعب دوراً أساسياً في التحليلات السوسيولوجية لتوكفيل. والأفعال العقلانية بالنسبة للقيم والتقليدية يعتبرها فيبر أساسية. ولكن التقاليد والقيم لا تستمر إلا بمقدار ما يكون لديها فضيلة التكيّف، أي أنها متلائمة مع المصالح. وإن الثورة الثقافية التي تمثلها البروتستانتية تسمح للمقاولين الصناعيين والتجاريين بالتخلص من التحريم الذي كان يفرضه عليهم النظام الثقافي القديم، وتسهّل بالتالي مشاريعهم. وفي القرن التاسع عشر كان أحد أسباب حيوية الطوائف البروتستانتية في الولايات المتحدة يكمن في كون الانتماء الى طائفة بروتستانتية يمنح تجار المفرّق وتجار الجملة والوسطاء التجاريين شهادة شرف تسمح لهم بإقامة علاقة موثوقة مع أترابهم. ربما كنا لا نغالي إذا اعتبرنا أن الجدلية بين القيم والمصالح هي أحد المواضيع الكبيرة في علم اجتماع فيبر. وفيما يتعلق بدوركهايم، من الصحيح أنه يرفض بقوة نظرية سبنسر (Spencer)

التي تعتبر أن تقسيم العمل يكون قابلاً للتفسير بواسطة الفوائد التي يقدمها . ولكن غرضه الرئيسي منهجي . ويبدو له تحليل سبنسر، ربما عن حق، أنه غائي . وإن الوهم القائل إن الأفراد قرروا التعاون مستندين الى الفوائد المتوقعة من التعاون لا يمكن اعتباره وصفاً مقبولاً لتقسيم العمل . ينبغي بالأحرى أن يعتبر هذا الأخير نتيجة لعملية معقدة: إن تزايد «الكثافة المادية والمعنوية» يسهّل ظهور الأدوار الاجتماعية المتخصصة وتمأسسها . ولكن تحليل دوركهايم ليس متناقضاً مع تحليلات النفعيين . فالبرتغال لم تطور انتاجها من النبيذ على أثر عقد للتعاون مع انكلترا . ولكي نستعيد تحليلاً شهيراً لريكاردو، فإن تقسيم العمل بين البرتغال وانكلترا في بداية القرن التاسع عشر نجم بفعل قانون التكاليف المقارنة : إن شراء النبيذ كان أقل كلفة من شرائه بالنسبة لبريطانيا . فتقسيم العمل ينجم بوضوح في هذه الحالة عن عملية آلية، ولكنه يفترض كما رأى دوركهايم عن حق، زيادة الكثافة المعنوية والمادية، وبالتحديد تطور وسائل النقل والثقة بين المتبادلين .

يميل التحليل السوسيولوجي بتعابير أخرى، الى تصحيح وتليين النموذج النفعي بدلا من رفضه . لقد ساهم علماء الاجتماع أولاً في إبعاد وهم انسجام المصالح والتحول الضروري للأنانية الى الغيرية . فالمصالح الخاصة تساعد المصلحة العامة في بعض الحالات البارزة فقط . وبالمناسبة إن تلاقي المصالح حتى الصراعية منها يمكن أن ينقلب لفائدة مجموع الفرقاء . وإن دوراً يظهر على المستوى الاحصائي باعتباره ذا نتيجة لاغية يمكن أن يتحول الى دور ذي نتيجة إيجابية . لقد حلّل كوزي (Coser) بدقة هذا النمط من العمليات في نظريته عن النزاعات . وإننا نعلم جيداً على سبيل المثال أن العدوانية النقابية في بعض الحالات يمكن أن تحث على التجديد بصورة خاصة وعلى الانتاجية بصورة عامة . ولكن المصالح ليس لديها نزوع طبيعي وعام الى التوافق أكثر من نزوعها الى الاختلاف واتخاذ شكل اللعبة ذات النتيجة اللاغية . كل شيء يتعلق ببنية نظام النشاط المتبادل أو التبعية المتبادلة الذي تعبر هذه المصالح عن نفسها في داخله . وقد ساهم التحليل السوسيولوجي الى إيضاح نقطة ثانية : ليست مصالح الفاعلين الاجتماعيين قابلة للتبادل . فهي تتعلق بموقع الأفراد في البنية الاجتماعية وكذلك بمتغيرات الأوضاع المعقدة . إن مصالح المالكين العقاريين الفرنسيين في ظل النظام القديم ليست هي نفسها مصالح المالكين الانكليز . وثمة نقطة ثالثة هي أن الفاعل نفسه يمكن أن يكون له مصالح متناقضة . يمكن أن يكون لي مصلحة في أن ترى الفئة التي أنتمي إليها وضعها يتحسن، ولكن يمكن كذلك أن يكون لي مصلحة بتحسين وضعي داخل هذه الفئة . يمكن أن تكون المصلحتان متلائمتين ولكنها ليستا كذلك بالضرورة : فالمناضل النقابي يمكن أن يتعرض لمخاطر في وظيفته الخاصة . وفي بعض بنى النشاط المتبادل يمكن أن يكون تحديد المصلحة صعباً (وهكذا فإن المهني الحر يقع في الفخ اعتباراً من الوقت الذي يتصرف فيه كل الناس مثله) . وأخيراً ساهم التحليل السوسيولوجي بإيضاح اللعبة المعقدة بين القيم والمعتقدات والمصالح . ويمكن أن يكون لدي مصلحة بمتابعة الغاية أ بدلاً من ب لأن أ ذات قيمة أكبر اجتماعياً . من الواضح، كما بيّن فيبر، أن مهنة المقاولة تكون أسهل في وضع ثقافي يكون فيه المشروع الفردي ذو قيمة إيجابية . ولكي أتوصل الى أ يجب أن أضع موضع العمل الوسائل ج و م

وأن أختار ج، ليس لأنها أفعل وإنما لأنها ذات قيمة أكبر اجتماعياً. يمكنني كذلك آن أختار ج لأنني أعتقد بفعاليتها، ليس لأن فعاليتها ثبتت وإنما لأن ج هي موضوع اعتقاد جماعي. وهكذا يمكن أن تعتقد حكومة معينة أن التدابير الضرائبية (ج) أو أن التدابير الاجتماعية (م) هي أفضل أدوات لسياسة زراعية جيدة. ولكن هذا الاعتقاد يمكن أن ينجم عن النفوذ النسبي لمجموعة الضغط هذه أو تلك.

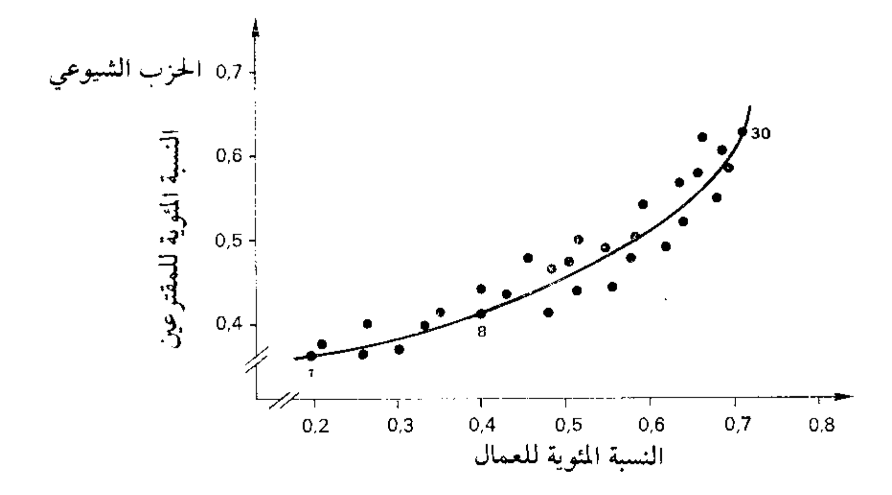
إن كون علم الاجتماع تم تعريفه جزئياً ضد حركة الفكر النفعي قاد أحياناً، على حد قول «ورونغ» (Wrong)، الى «نظرة فوق مجتمعية للإنسان»، وبتعابير أخرى، الى مفهوم ثقافي مفرط حيث يتم تفسير التصرفات الفردية للفاعلين الاجتماعيين باعتبارها تمظهراً للمعتقدات والقيم الجماعية. إن خضوع المنبوذين في الهند يفسَّر غالباً بأنه نتيجة لاستبطان نظام ثقافي يعتبر غير قابل للتغيّر. تكفي الملاحظة التي أوردها إبستين (Epstein) لإظهار حدود هذا التفسير: يقترح نائب قادم من المدينة على المنبوذين الذين يحتفظون لهم ببئر صعبة على حدود القرية، بأن يحصل لهم على حق الوصول الى بئر طبقة الفلاحين. فيرفض المنبوذون، ليس لأنهم - إذا كان لنا أن نصدق مزاعمهم - يخضعون لمحرم اجتماعي، وإنما لأنهم إذا ذهبوا يسحبون المياه من نفس بئر الفلاحين الذين يقيمون معهم علاقات ولائية، فإنهم سيتعرضون لمناقشات ومشاجرات غير مرغوبة في نظرهم. وحيث يميل المراقب المتعجل لأن يرى في التصرفات التي لا يدرك معناها نتاج حتمية ثقافية، فإن المراقب الأكثر نباهة يكتشف غالباً وجود المصالح.

• Bibliographie. — Barry, B., *Sociologists, economists and democracy*, New York, Collier-Macmillan, 1970. — Bentham, J., *An introduction to the principles of morals and legislation*, Londres, T. Payne, 1789; Oxford, Clarendon Press, 1876, 1929; New York, Hafner Pub. Co., 1948; Londres, Athlone, 1970. — Durkheim, E., « Solidarité organique et solidarité contractuelle », *in* Durkheim, E., *Division du travail**, liv. I, chap. VII, 177-209. — Edgeworth, F. Y., *Mathematical psychics ; an essay on the application of mathematics to the moral sciences*, Londres, Kegan Paul, 1881, 1961; New York, A. M. Kelley, 1961, 1967. — Marshall, A., *Principles of economics*, New York, Macmillan, 1890, 1948. Trad. franç., *Principes d'économie politique*, Paris, V. Giard & E. Brière, 1906-1909, 2 vol. — Mill, J. (Stuart), *Utilitarianism*, Londres, Parker & Bourn, 1863. Trad. franç., *L'utilitarisme*, Paris, G. Baillière, 1883; Toulouse, E. Privat, 1964. — Nisbet, R. A., *The sociological tradition*, Londres, Heinemann/New York, Basic Books, 1966. — Pareto, V., « Les intérêts », « Le phénomène économique », « L'économie pure » et « L'économie appliquée », *in* Pareto, V., *Traité**, chap. XI, § 2009-2024. — Sidgwick, H., *The methods of ethics*, Londres, Macmillan, 1874, 1930. — Smith, A., *An inquiry into the nature and causes of the wealth of the Nations*, Londres, W. Strahan & T. Padell, 1776; Londres, Ward Lock, 1812; Oxford, Clarendon Press, 1976. Trad. franç., *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris, Guillaumin, 1859; Paris, A. Costes, 1950; Osnabrück, O. Zeller, 1966, 2 vol. Trad. franç. partielle, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : les grands thèmes*, Paris, Gallimard, 1976; *The theory of moral sentiments ; or an essay toward an analysis of the principles by which men naturally judge concerning the conduct and the character, first of their neighbours, and afterwards themselves*, Londres, A. Millar, 1759; New York, Kelley, 1966. Trad. franç., *Théorie des sentiments moraux ; ou essai analytique sur les principes des jugements que portent naturellement les hommes d'abord sur les actions des autres, et ensuite, sur leurs propres actions*, Paris, F. Buisson, 1798. — Spencer, H., *The principles of sociology : a quarterly serial*, New York, D. Appleton, 1874-1875, 3e éd. rev. et élargie 1891, 3 vol. Version abrégée, *Principles of sociology*, Londres, Macmillan, 1969, 1 vol. Trad. franç., *Principes de sociologie*, Paris, F. Alcan, 1882-1887, 4 vol.

النماذج Modèles

لنفترض أن ثمة ظاهرة ننوي تفسيرها. فعندما تتخذ النظرية التفسيرية شكل مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن نستنتج منها **بطريقة آلية** مجموعة من النتائج المرتبطة مباشرة بالظاهرة المدروسة، نقول أننا إزاء نموذج للظاهرة.

لنتفحص مثلاً معيناً. لنفترض أننا نريد تحليل استفتاء في مجموعة من الدوائر الانتخابية وأننا نتساءل حول أسباب التغيرات في نتائج أحزاب اليسار. إن السؤال الذي نسعى بطبيعة الحال الى الإجابة عليه هو معرفة مسألة الى أي حد تتأثر نتيجة الاقتراع بالتركيب الاجتماعي ـ المهني للدوائر الانتخابية. لنفترض إذن أننا نملك معلومات إحصائية خاصة بالتركيب الاجتماعي ـ المهني للدوائر. يمكننا أن نتساءل مثلاً الى أي حد تظهر نسبة الأصوات المعطاة لأحزاب اليسار، مرتبطة بنسبة الأفراد العاملين المنتمين الى الطبقة العمالية. لذلك، يمكننا أن نضع خطأ بيانياً مثل الوارد في الشكل رقم ـ I ـ : في محور السينات أوردنا نسبة العمال من القوى العاملة؛ وفي أحداثية النقطة أوردنا نسبة الأصوات التي أعطيت لأحزاب اليسار. تمثل النقاط ثلاثين دائرة وهمية وتصفهما بالنسبة لهذين المتغيرين. يلاحظ أن هذين المتغيرين مرتبطان فيما بينهما: كلما كانت نسبة العمال مرتفعة، كلما كان الاقتراع لمصلحة أحزاب اليسار أهم نسبياً. يمكننا أن نوقف التحليل عند هذه النقطة. ولكننا نستطيع كذلك أن نتساءل حول تصرفات الأفراد الكامنة وراء النتائج الاجمالية الظاهرة في الشكل رقم ـ I ـ. مع الأسف، إن المعطيات التي نملكها في هذا المثل الوهمي لا تطلعنا مباشرة على تصرف الأفراد. فبسبب الصفة المغفلة للاقتراع، نحن نجهل كيف اقترع الأفراد المنتمون على التوالي الى نمطين من الفئات الاجتماعية ـ المهنية (عمال وآخرون). نحن لا نملك سوى ترابط «جماعي» (وأحياناً نقول كذلك «أيكولوجي») بين المتغيّـرين.



الشكل رقم ـ I ـ

يمكن استعمال طريقة النماذج لمحاولة سد النقص في المعلومات. تقوم الفرضية الأولى - وهي الأبسط - على القبول بأن التصرف الانتخابي يرتبط فقط بالموقع الاجتماعي المهني: وبتعابير أخرى، نفترض أن العمال، أياً يكن محيطهم، يقترعون لليسار بتواتر معيّن ب. ونفترض كذلك أن الأفراد المنتمين الى فئة أخرى (غير عمالية) يقترعون لليسار بتواتر ك. وطبيعي أن ب وك لا يمكن ملاحظتها مباشرة. ولكن من الممكن تقدير هذه الكميات انطلاقاً من نموذج يسمح بوضعها في علاقة مع كميات قابلة للمراقبة والملاحظة. لنتفحص مثلاً الدوائر المرقمة من 1 إلى 30 على الخط البياني. إن س $_1$ = 0,20 وس $_{30}$ = 0,70 تمثلان نسبة العمال في هاتين الدائرتين. ص $_1$ = 0,34 وص $_{30}$ = 0,57 تمثلان نسبة أصوات اليسار في هاتين الدائرتين. وبوضوح، تتأتى أصوات اليسار إما من الناخبين العمال، وإما من الناخبين غير العمال الذين اقترعوا لليسار. تكون نسبة أصوات اليسار إذن مساوية لنسبة العمال الذين اقترعوا لليسار، أي س $_1$ ب بالنسبة للدائرة الأولى، مضافة إلى نسبة غير العمال الذين اقترعوا لليسار، أي (1 - س $_1$) ك بالنسبة للدائرة الأولى. يمكننا إذن أن نكتب بالنسبة للدائرة الأولى العلاقة الآتية.

ص $_1$ = س $_1$ ب + (1 - س $_1$) ك

هذه العلاقة هي **تحصيل حاصل**: فهي لا تدخل أية فرضية خاصة. ويمكن كتابة علاقة مشابهة بخصوص الدائرة الثلاثين:

ص 30 = س 30 ب + (1 - س 30) ك

إن هذه العلاقة، إذا أخذت منعزلة، فإنها لا تدخل هي كذلك فرضية خاصة. ولكن عندما نتفحص في آن واحد العلاقتين، فإننا ندخل فرضية حاسمة وهي أن نزعة العمال ب مثل غير العمال ك، الى الاقتراع لليسار هي نفسها في الدائرتين. وبتعابير أخرى، كون ب وك يظهران في العلاقتين الماديتين الفرضية التي تقضي بأن الاقتراع يرتبط بالفئة الاجتماعية - المهنية بمعزل عن البيئة الاجتماعية. إن الفائدة المباشرة لهذه الفرضية هي أن كل واحدة من المعادلتين السابقتين إذا أخذت بمعزل عن الأخرى تكون غير قابلة للحل، في حين أن مجموع الاثنتين يقدم نظاماً بمجهولين يمكن حله. فنجد:

ب - ك = 0,708 ؛ ك = 0,248 ؛ حيث نستنتج : ب = 0,956 ؛ ك = 0,248

وهكذا إذا كانت فرضيات النموذج صحيحة، نستنتج أن الفروقات في نتيجة الاقتراع في كلا الدائرتين يفسر بواسطة فرق كبير في احتمالات التصويت لليسار بفعل الوضع الاجتماعي المهني. ولكن قلة من علماء السياسة مستعدون لاعتبار مثل هذا الفرق محتمل الوقوع، في الحالة الفرنسية على الأقل. ذلك أننا، خارج نتائج الانتخابات، نملك معطيات استقصاء تسمح بدراسة العلاقة بين الوضع الاجتماعي المهني والخيارات الانتخابية بصورة مباشرة. إذ إن الاستقصاءات تبيّن أن العمال إذا اقترعوا في المتوسط بشكل مختلف عن الأطر العليا، فإن الفرق ليس كبيراً الى الحد الذي نستنتجه من النموذج. لنشر من جهة أخرى الى أن النموذج لا يواجه في الحقيقة العمال بالأطر العليا وإنما بالفئة المغايرة من «غير العمال». إن الفرضية المركزية للنموذج - إرتباط التصرف

الانتخابي فقط بالوضع الاجتماعي المهني ـ من المحتمل جداً إذن أن تكون خاطئة .

تقوم فرضية بديلة معقولةعلى القبول بأن الاقتراع يرتبط بالوضع الاجتماعي ـ المهني من جهة وبالتكوين الاجتماعي المهني للبيئةالمحيطة بالناخب من جهةأخرى. أحياناً يتكلمون في هذه الحالة على الأثر السياقي. فلأسباب عديدة من السهل تخيلها (الوجود الأرسخ لأحزاب اليسار في الأحياء العمالية، الوعي الجماعي الأعلى. . الخ). ثمة أثر معقول للافتراض أن العمال يقترعون في المتوسط بشكل مختلف وفقاً لانتمائهم الى محيط عمالي تقريباً. كيف تترجم هذه الفرضية في شكل نموذج؟ بسبب عدم المعرفة الدقيقة للظاهرة، يمكننا أن نجعل من ب ـ التواتر الذي يقترع فيه العمال لليسار في الدائرة د ـ تابع بسيط لـس د ، وهي نسبة العمال في الدائرة د. يطرح على سبيل المثال : ب د = أ س د + م . فبدلاً من الافتراض كما في النموذج السابق أن ب لها قيمة مماثلة في جميع الدوائر ، نفترض إذن الآن أن ب تتغيّر مع نسبة العمال في الدائرة (بما أن فئة غير العمال تكون من جانبها مغايرة ، تحافظ على الفرضية : ك ثابتة) . من الطبيعي أن العلاقة ص د = س د ب د + (1 - س د) ك ، بما أنها تحصيل حاصل ، تبقى صحيحة . في المقابل ، لا تعود هذه العلاقة تحصيل حاصل عندما ندخل فيها فرضية أن ب د هي تابع لـ س د :

ص د = س د (أ س د + م) + (1 - س د) ك = أ س د2 + (م - ك) س د + ك

لم تعد هذه العلاقة تحصيل حاصل وإنما نموذج. إن إلقاء نظرة بسيطة على هذه المعادلة تبيّن أن الفرضية التي يتغيّر بمقتضاها الاقتراع العمالي مع التكوين الاجتماعي ـ المهني ، تترتب عليها نتيجة مؤداها أنّ ص لم تعد تابعاً مستقيماً كما في السابق وإنما تابعاً مكافئاً لـ س .

تقوم المرحلة التالية على تقدير ثوابت النموذج، تماماً كما في الحالة المستقيمة وتقضي طريقة بسيطة باختيار ثلاث دوائر على غرار 1 و 8 و 30 الواقعة على المؤشر المسمى منحنى الانتقال من النتائج الى المقدمات (1) الذي يعبر كتلة النقط الممثلة لثلاثين دائرة. وهكذا نحصل على نظام من ثلاث معادلات ذات ثلاثة مجهولين يمكن حله. فالكميات المعروفة هي س1 ، وس 8 ، وس30 من جهة، وص1 ، وص 8 ، وص 30 من جهة أخرى. أما الكميات المجهولة فهي أ وم - ك ، وك . وباستبدال س 1 ، وس 8 ، وس 30 بقيمها (على التوالي 0,20 ، 0,40 ، و 0,70) كما أن ص 1 ، ص 8 ، وص 30 (وهي على التوالي 0,34 و 0,40 و 0,57) وبعد حل النظام نجد أن : أ = 0,40 وم - ك = 0,10 وك = 0,30 ؛ حيث نستنتج أن : م = 0,40 . بعد هذا النموذج نجد إذن أن غير العمال يقترعون لليسار في المتوسط ثلاث مرات على عشرة (ك = 0,30) . أما فيما يتعلق بالعمال فإن درجة اقتراعهم لليسار تتغيّر بفعل التكوين الاجتماعي ـ المهني . عندما تكون الجماعة العمالية أقلية ومساوية مثلاً لـ 20% ، يقترع العمال لليسار خمس مرات على عشرة (في هذه الحالة أ س + م = 0,40 × 0,20 + 0,40 = 0,48) ؛ وعندما تكون أكثرية ومساوية مثلاً لـ 60% ، فإنها تقترع لليسار في المتوسط أكثر من ست مرات على عشرة (أ س + م = 0,40 × 0,60 + 0,40 = 0,64) .

(1) المنحنى ص = ع (س) بشكل يكون فيه مجموع تربيعات الفروقات بين الكميات ص د المقدرة انطلاقاً من النموذج ص = ع(س) في حده الأدنى . بديهياً : منحنى يجتاز مركز الكتلة في طولها .

إن نتائج هذا النموذج أكثر واقعية بكثير من نتائج النموذج المستقيم. والفروقات بين الجماعتين التحتيتين أقل بروزاً بكثير. لذا يظهر النموذج المكافىء أفضل بكثير من النموذج المستقيم. ذلك لا يعني بالطبع أن نموذجاً آخر لا يؤدي الى نتائج مقبولة كذلك. ليس لدينا إذن يقين مطلق بصحة النموذج. ولكنه يفيدنا حول نقطة رئيسية سوسيولوجياً، كونه يؤدي بنا الى نتائج أكثر واقعية بكثير إذا افترضنا أن الاقتراع العمالي يتأثر بالتكوين الاجتماعي ـ المهني للبيئة.

إن المثلين السابقين يوضحان جيداً التعريف المعلن لمفهوم النموذج: يمثل النموذجان ترجمة لنظريتين سوسيوليجيتين. ترتدي هذه الترجمة شكلاً (في الحالة الحاضرة شكلاً **رياضياً**) يكون معه ممكناً الاستنتاج منها **آلياً** (في الحالة الحاضرة بطريقة **استنتاجية**) عدداً من النتائج. تسمح مواجهة هذه النتائج مع الواقع بالحكم على احتمالية النموذج، وانطلاقاً احتمالية النظرية التي يعبر عنها النموذج.

يعتبر استعمال النماذج في علم الاجتماع قديماً قدم هذا العلم. يمكننا أن نذكر من بين الأمثلة التاريخية الأبرز «مفارقة» كوندورسيه (Condorcet) الشهيرة. تبيّن هذه المفارقة الناجمة عن تأمل مؤلفها في قرارات المجالس، أن هذه القرارات يمكن أن تكون متناقضة أو بصورة أدق غير **متعدية**، حتى ولو افترضنا أن أفضليات الأفراد الذين تتكوّن منهم غير متناقضة أو ـ بصورة أدق ـ متعدّية. وهكذا، لنفترض مجلساً من ثلاثة أشخاص يظهرون على التوالي الأفضليات الآتية: أ > ب > ج (أي أن أ مفضلة على ب، وب مفضلة على ج)، وج > أ > ب، وب > ج > أ. ضمن هذه المجموعة، تفضل الأكثرية أ على ب و ب على ج. ولكن ينجم عن ذلك أن الأكثرية تفضل أ على ج. وإنما على العكس ثمة أكثرية تفضل ج على أ. إن تماسك الأفضليات الفردية لا يفترض تماسك الأفضليات الجماعية. لقد استعيد نموذج كوندورسيه ونظم من قبل أرو (Arrow) في نظرية شهيرة. تبرهن نظرية أرو المختصرة بشكل مىء أنه لا يوجد وسيلة لتجميع جملة من الأفضليات الفردية بطريقة تؤدي الى: 1 ـ أن نتوصل لنظام من الأفضليات الجماعية غير المتناقضة (أي متعدية في الحالة الحاضرة)؛ 2 ـ وأن تكون طريقة التجميع ديموقراطية (أي أن تأخذ بالحسبان بحد أدنى من المساواتية بأفضليات كل واحد). وهكذا، يمكننا أن ننظم في المثل أعلاه الإستفتاء بطريقة يؤدي فيها الى «أفضليات» جماعية متعدية. يكفي مثلاً أن نجعل الأشخاص الثلاثة يقترعون في دورتين: في الدورة الأولى، نطلب منهم تنظيم أ وب. الأكثرية تختار أ. وإذا اعتبرنا أن ب ألغيت، نطلب منهم فيها بعد الاختيار بين أ وج. وستختار الأكثرية ج، يمكننا أن نستنتج أن ج هي الخيار المفضل بالأكثرية. ولكن من الواضح أن العمل بهذه الطريقة يعتبر **تلاعباً**. فبالفعل يكفي أن نغيّر نظام تقديم الأفضليات لنتوصل الى أفضلية جماعية أخرى. وهكذا لو طلبنا من المقترعين أن ينظموا أولاً ب وج، تستخلص أكثرية لمصلحة ب، بشكل يلغي فيه هذه المرة الخيار ج، وبين الخيارين الباقين ستختار الأكثرية أ. ثمة مثل آخر كلاسيكي لنموذج ينتمي الى نفس الخط تقدمه أعمال كورنو (Cournot) حول قرارات المحكمين. المشكلة المطروحة هي: كيف تشكل هيئة المحلفين وتحدد القواعد التي تسمح باستخلاص رأي جماعي انطلاقاً من الآراء الفردية لأعضائها مع إعطاء الحقيقة أفضل الفرص للظهور. لنذكر أخيراً المحاولات التي قام بها العديد من علماء الاجتماع اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر لإقامة نماذج للانتظام الاحصائي

الذي لاحظوه في مجالات متنوعة بمقدار توزيع المداخيل، وتزايد الجريمة، وانتشار الأزياء أو تبادل الهجرات. وهكذا يضع تارد (Tarde) الفرضية القائلة إن السرعة التي ينتشر فيها زي جديد تتناسب وعدد الأفراد الذين تبنوه : س ز / س ت = ق ز. نستنتج من هذا النموذج أن مسيرة عملية الانتشار (أي المنحنى الممثل لعدد الأشخاص المتحولين الى الزي الجديد بفعل الوقت) تتمثل بما يسميه تارد قانون «هندسي» وما نسميه بالأحرى قانون «أسّي». وفيما بعد سيلاحظ مؤلفون آخرون أن عمليات الانتشار لا تتبع قانوناً أسّياً وإنما تتبع غالباً قانوناً ذا منطق رياضي ذي مسيرة سينية. ومن أجل تفسير هذه النتيجة تم بناء مجموعة من النماذج. وفي الحالة الأبسط، نفترض أن سرعة انتشار الجديد متناسبة في آن واحد مع عدد ز الأشخاص الذين تحولوا ومع عدد هـ - ز الأشخاص الذين لم يتحولوا بعد: س ز/ س ت = ق ز (هـ - ز). إن حل هذه المعادلة التفاضلية تبيّن بوضوح أن العملية ز ت = ع (ت) ذات مسيرة سينية. وبتعابير أخرى إن المنحنى الذي يعطي عدد المتحولين بعامل الوقت، له شكل S.

هذه الأمثلة التاريخية، مثل الأمثلة الحديثة التي يمكن ذكرها، تظهر التنوع الكبير للنماذج المستعملة في علم الاجتماع. ودون البحث عن تصنيفية كاملة، يمكن أن تصنف هذه النماذج تبعاً لغايتها، أي من وجهة نظر الغرض الذي يسعى إليه عالم الاجتماع الذي يستعملها. يمكن تصنيفها فضلاً عن ذلك، تبعاً لخصائصها المنطقية.

من وجهة نظر أول هذه المعايير، يكون لبعض النماذج غاية معيارية ولبعضها الآخر غاية وصفية، في حين أن لبعضها أخيراً غاية تفسيرية. إن النماذج المذكورة سراعاً أعلاه لكوندورسيه وأرو وكورنو هي أمثلة لنماذج ذات غاية معيارية، بما أنها تعالج مسائل على غرار: كيف نحصي استفتاء أو نشكل هيئة محلفين بشكل يتم فيه إرضاء بعض الأغراض والفرضيات؟ تكون غاية نموذج معيّن وصفية عندما يقصد مثلاً وضع «قانون» انتظام إحصائي أو تمثيل معطيات عديدة بواسطة مثل للثوابت أضيق وقابل للتفسير بشكل أسهل. يمكن توضيح الحالة الأولى مثلاً بواسطة قانون زيبف (Zipf)، وهو نوع من القياس في النطاق الاجتماعي لقانون نيوتن (Newton) الذي يعتبر أن تبادل الهجرات بين مدينتين يكون متناسباً مع عدد سكان المدينتين ومتناسباً عكسياً مع تربيع المسافة بينهما. أما الحالة الثانية (وهي مختصر معطيات عديدة) يمكن توضيحها بواسطة التحليل العاملي (راجع مقالة التصنيفية)، الذي يسمح باستبدال ن × م ملاحظات ن من الأشخاص على م من المعايير، مجموعة من 2 × م أو 3 × م ثوابت متعلقة في ارتباطات م من المعايير مع عاملين أو ثلاثة تختصر الأحجام التي تتضمن المعايير. وتكون الغاية تفسيرية عندما يقصد مثلاً توضيح أسباب النظامية الاحصائية ذات شكل معيّن (كما في مثل علم الاجتماع الانتخابي المذكور أعلاه). في علم الاجتماع، إن النماذج ذات الغاية التفسيرية هي دون شك الأكثر تكراراً والأكثر أهمية في آن واحد. ولكن النماذج الوصفية التي تسمح الناظمات الآلية بأن تجعل منها أزراراً كهربائية، هي أكثر استعمالاً.

يمكن أيضاً أن تصنف النماذج بالنسبة للمعيار الثاني المعلن أعلاه، وهو خصائصها المنطقية.

من خلال وجهة النظر هذه يمكننا أن نميّز النماذج الاستنتاجية ـ الفرضية من النمط الرياضي والنماذج الموصوفة بصورة عامة **بالصورية**. في الحالة الأولى، تحدد نتائج النموذج انطلاقاً من مقدماته المنطقية أو ـ كما يقال بالأحرى ـ من بديهياته، عبر طريق **الاستنتاج**. في الحالة الثانية، تحدد النتائج **صورياً**، هذه الطريقة التي تقوم على بناء نظام مادي يعمل وفقاً للقواعد الموصوفة بواسطة بديهية النموذج، وعلى ملاحظة سلوك هذا النظام المادي المصطنع. يتخذ هذا النظام المادي في غالب الأحيان شكل عملية «متحققة» على الناظم الآلي. يتم اللجوء الى الصورية عندما تكون بداهة نموذج معيّن معقدة، لا تسمح بمعالجة تحليلية، أي استنتاجية. وهكذا، لنتخيل أننا نريد تعقيد النموذج ذي المنطق الرياضي وإدخال فرضية أن عدوى فرد من آخر ترتبط باحتمال لقاء الفردين، هذا الاحتمال الذي يكون بحد ذاته تابعاً للمسافة التي تفصل بينهما. إن الترجمة الرياضية لهذه الفرضية صعبة، إلا في الحالة التي يكون فيها التوزيع الجغرافي للأفراد من النمط البسيط (مثلاً التوزيع المتساوي). في حالة مثل هذه، قد يكون لدينا مصلحة في تصوّر عملية العدوى على الناظم الآلي.

منذ كونت (Comte) وربما قبله، نشاهد عودة الظهور المنتظم في علم الاجتماع للنقاش المبدئي حول امكانات تطبيق الأسلوب الرياضي في هذا العلم. في الحقيقة، إن أهمية تطبيق النماذج ونجاحها في مجالات عدة (عملية الانتشار، الحركية الاجتماعية، ظاهرات الهجرة، الظاهرات الديموغرافية، القرارات الجماعية، النزاعات، «تحليل المعطيات» الخ..) يكفيان لإثبات بطلان هذا النقاش. يظهر تطبيق النماذج بصفته استراتيجية مفيدة عندما يكون على علم الاجتماع معالجة معطيات ومجموعات من المقترحات أو «البنى» التي يتجاوز تعقيدها تحليلاً من بالنمط الحدسي. وإذا تساءل القارىء مثلاً حول سؤال كوندورسيه ـ أرو: هل ثمة وسيلة لتعريف القواعد الديموقراطية لإحصاء استفتاء معين لكي تؤدي الأفضليات الفردية المتعدية الى أفضليات جماعية متعدية؟ أو التساؤل حول السؤال الآخر: عندما يتحدد المستوى المدرسي بقوة من قبل الأصول العائلية وعندما يرتبط الوضع الاجتماعي بقوة بالمستوى المدرسي، هل ينجم عن ذلك بالضرورة جمود اجتماعي شديد من جيل الى آخر؟ إنها لمفارقة أن يكون الجواب الجيد في الحالتين سلبياً. ذلك أنه من الصعب تحديد الجواب الجيد دون ترجمة السؤال بشكل نموذج. ومن الطبيعي أننا نستطيع إيراد أمثلة على سوء الاستعمال: تستند بعض الأمثلة على تبسيط مفرط «للحقيقة الاجتماعية»، دون أن يظهر أن هذا التبسيط قد تم تعويضه بكسب على صعيد الوضوح.

● Bibliographie. — Alker, H. R., *Mathematics and poliiics*, New York/Londres, Macmillan, 1965. Trad. franç., *Introduction à la sociologie mathématique*, Paris, Larousse, 1973. — Alker, H. R., Deutsch, K., et Stoetzel, A., *Mathematical approaches to politics*, Londres/New York/Amsterdam, Elsevier Scientific Publishing Company, 1973. — Arrow, K. J., *Social choice and individual values*, New York/Londres/Sydney, Wiley & sons, 1951, 1963. — Attali, J., *Les modèles politiques*, Paris, puf, 1972. — Blalock, H. M., Aganbegian, A., Borodkin, F. M., Boudon, R., Capecchi, V. (red.), « Causal analysis, structure, and change », *in* Blalock, H. M., Aganbegian, A., Borodkin, F. M., Boudon, R., Capecchi, V. (red.), *Quantitative sociology. International perspectives on mathematical and statistical*

modeling, New York, Londres, Academic Press, 1975, première partie, 1-258. — BOUDON, R. (red.), « Simulation in sociology » (Symposium sur les applications de la simulation aux sciences sociales), *Archives européennes de sociologie*, VI, *1*, 1965, 1-107. — BOULDING, K., *Conflict and defense. General theory*, New York, Harper & Row, 1962. — COLEMAN, J. S., *Introduction to mathematical sociology*, Glencoe, The Free Press, 1964. — CONDORCET, A. (Caritat de), *in* RASHED, R., *Condorcet. Mathématique et société. Choix de textes et commentaires*, Paris, Hermann, 1974. — COURNOT, A. A., « Mémoire sur les applications du calcul des chances à la statistique judiciaire », *Journal de mathématiques pures et appliquées*, III, 1838, 257-334. — GUETZKOW, H. (red.), *Simulation in social science. Readings*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1962. — GUILBAUD, G. Th., « Les théories de l'intérêt général et le problème logique de l'agrégation », *Economie appliquée*, V, *4*, 1952, 501-551. Reproduit *in* GUILBAUD, G. Th., *Eléments de la théorie mathématique des jeux*, Paris, Dunod, 1968, 39-109. — KEMENY, J. G., et SNELL, J. L., *Mathematical models in the social sciences*, New York/Toronto/Londres, Blaisdell, 1962. — LAZARSFELD, P. F. (red.), *Mathematical thinking in the social sciences*, New York, Russell & Russell, 1954. — LORRAIN, F., *Réseaux sociaux et classifications sociales. Essai sur l'algèbre et la géométrie des structures sociales*, Paris, Hermann, 1975. — SCHELLING, T., *Micromotives and macrobehavior*, Toronto, Norton, 1978. Trad. franç., *La tyrannie des petites décisions*, Paris, PUF, 1979. — STOUFFER, S. A., *Social research to test ideas*, Glencoe, The Free Press, 1960, 1962. — ZIPF, G. K., *Human behavior and the principle of least effort*, Cambridge, Addison-Wesley, 1949.



و

الوضع «الاجتماعي» Statut

تدل عبارة الوضع على الموقع الذي يحتله الفرد ضمن مجموعة معينة، أو الموقع الذي تحتله المجموعة في مجتمع معيّن. هذا الموقع ذو بعدين اثنين، الأول ويمكن وصفه بالأفقي والثاني ويمكن وصفه بالعمودي. إننا نعني بالبعد **الأفقي** للوضع شبكة الصلات والمبادلات الواقعية أو الممكنة ببساطة التي يقيمها الفرد مع أفراد آخرين يكون موقعهم في نفس مستوى موقعه، أو على العكس تلك التي يسعى هؤلاء الأخيرون لإقامتها معه. أما فيما يخص البعد **العمودي**، فهو يتعلق بالصلات والمبادلات التي يعقدها مع من هم أعلى منه أو أدنى منه، أو على العكس تلك التي يسعى من هم أعلى منه أو أدنى منه الى عقدها معه. يمكننا التنسيق بين هذين التوضيحين بتعريفنا للوضع بأنه مجمل العلاقات المساواتية والتسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة.

ولكن ثمة شيئاً في مفهوم الوضع أكثر من فكرة الصلات والمبادلات الواقعية أو الممكنة. فهذه ترتبط في الوضع بمقدار ما تعبر عن وضع الفرد بما فيه من ثبات، وبمقدار ما لا يتعلق فقط بالطريقة التي تجري فيها، في لحظة معينة نشاطه المتبادل مع أقرانه. إن وضعي في مجموعة سجالية يتأثر بالبراعة والدقة اللتين أجيب بهما، ونوعية استراتيجيتي إزاء أخصامي وكذلك الجدية والنزاهة اللتان أواجه بهما الاعتراضات التي يدلون بها ضد حججي. ولكنه يرتبط كذلك بخصائص دائمة تسبق اشتراكي مع هذه المجموعة وتستمر بعده. أنا رجل ـ وليس امرأة. أنا متوسط السن ـ لست صغير السن ولا مسنّاً. أنا استاذ ولست تلميذاً. فهذه الخصائص (الجنس والسن والوظيفة) لا تساهم فقط في صنع الصورة التي تكون لدى الآخرين عني، وإنما تؤثر كذلك على الطريقة التي أتحمل فيها بعض الأدوار حيث تكون مقترنة بالخصائص المذكورة. وإن ممارسة دوري يتسهل أو يواجه معارضة تبعاً لكون خصائص وضعي متوافقة أم لا فيما بينها، أو أن هذا الوضع يكون متوافقاً بالإجمال مع دوري. إن الاعتدال الذي يستند الى السن والأهلية والتمالك التي ننتظرها من مدرّس، تساعدني على فرض نفسي كمناقش. وهذه الموارد تكون أقل أهمية إذا سعيت لاستخلاص دوري على قاعدة من الحماس والنعمة والإغراء.

يمكننا تعريف الوضع بصفته جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة، التي يسمح امتلاكها من قبل فاعل معيّن بتفسير أدوارها أو لعبها وفقاً لتعديلات مبتكرة الى حد ما. ولكن العلاقة بين الدور

والوضع ليست وحيدة الجانب. والوضع ليس فقط مورداً بالنسبة للفاعل في ممارسة أدواره. إنما هي كذلك جزاء الطريقة التي يتحمل بها دوره. وهذا الجزاء يمكن أن يكون إيجابياً كما يمكن أن يكون سلبياً. فالوضع ليس جملة من الحقوق والواجبات التي لا تتغيّر. لا يكفي أن تكون كبيراً في السن لكي تكون محترماً، ولا أن تحمل شهادة لكي تعتبر متعلماً. والعلاقة بين **خصائص** الوضع وعملية **تخصيص** الوضع نفسها مسألة خلافية الى حد واسع. إن شبكة الصلات والمبادلات التي يعطيني حق الوصول إليها نظرياً وضعي كإنسان في سن معينة، يمكن أن أحرم منها إذ اعتبرت بأنني لا أتصرف كما ينبغي وبأنني «لا أشرّف شيبتي».

هل تحصل نسبة الوضع وفقاً لمعايير ثنائية؟ لقد أشار لينتون (Linton) ومن ثم بارسونز (Parsons) الى أن وضعاً معيناً يمكن أن ينسب وفقاً لمعايير طبيعية وموضوعية تقريباً: إن السن والجنس ينتميان الى هذه الفئة. ولكن الأوضاع الاجتماعية ـ المهنية يمكن كذلك أن تكتسب أو تقتنص بالجهد والطموح أو الجدارة. تسمى الأولى **النسوبة** (ascribed) (ويتحدث بارسونز كذلك في هذا الخصوص عن **الصفة**). وتسمى الثانية **المنجزة** (achieved): التخصيص جزاء الإنجاز (achievement). وهذا الانجاز ذو طبيعة معقدة بصورة خاصة. والجزاء الذي يرتبط بالإنجاز هو الإستحقاق. ولكن الاستحقاق يمكن أن يكون ثقافياً أو معنوياً، أو مركبا من الاثنين. فضلا عن ذلك، إن إشارات الاستحقاق لا تختلط مع إشارات النجاح، التي لا ترافق دوما الجهد والخلقية من جهة، والسمو والموهبة من جهة أخرى.

إن الصعوبات التي تؤثر على نسبة الأوضاع أشير إليها مرات عديدة من قبل منظري التنظيمات. وهي تساهم في جعل قراءة الخطط العضوية صعبة. ففي تنظيم معيّن، ينبغي أن يكون تسلسل الأوضاع واضح. إن ذلك هو الشرط الذي يجعل الاتصال ممكنا، والذي يعطي التبليغات والأوامر خاتم الصحة الذي يعرضه خطر الضياع بين مختلف طبقات التسلسل. ولكن «البنية الشكلية» للتنظيم تكون في الغالب مختلفة عن البنية الفعلية، أو «البنية غير الشكلية». هذا الفاصل بين التسلسلين، الأول صريح ومصطنع الى حد كبير والآخر كامن وعفوي الى حد ما، يمكن أن يلاحظه المراقب عندما يقارن الخطة العضوية ببنية الأوضاع كي يظهر من أحكام القياسات الاجتماعية ومختلف المقاربات المتعلقة بالسمعة، وبالفعل إن وضع القائد لتنظيم معيّن ليس مرتبطاً فقط بقدرته على التقرير والمسؤوليات المرتبطة به. إنه يتعلق كذلك بصورته وشعبيته. وإن إقامة تسلسل الأوضاع لا يجيب فقط على السؤال التالي: من يقرر؟ وإنما كذلك على أسئلة أخرى: «من هو الذي يعتبر الأكثر أهلية في المجموعة»، «والأكثر شعبية»، «والأكثر إخلاصاً»؟ وأخيراً تقضي طريقة ثالثة يستعملها غالبا المؤرخون، بالبحث عما ينسب في عملية معينة الى هذا الفرد أو ذاك رسمياً كان أم غير مسؤول.

إن الإلتباس في تسلسلية الأوضاع يستدعي عدة ملاحظات. يمكننا أولا أن نتساءل الى أي مستوى يكون بارزا بصورة خاصة. لقد أشارت النظريات الحديثة الى نوع التنافر الذي ينجم فيما يتعلق بنقل التبليغات والتعليمات الازدواجية بين البنى للأوضاع التسلسلية والأوضاع الوظيفية.

وغالباً ما يظهر خط السلطة منكسراً، ولا تعود سلطة القرار قابلة للتموضع بوضوح لأنها تتأرجح تقريباً بين المسؤولين والعملانيين من جهة، ومجالس القيادة المكلفة بالشؤون المستقبلية على المدى المتوسط من جهة أخرى. وعندما يتم كشف هذا الغموض يقتضي السعي الى تحديد أسبابه وآثاره في آن واحد. يمكن أن تظهر بصفتها نتيجة لتسوية جزئية وضمنية تؤمن للمرؤوسين، وهي تترك بعض علاقات القيادة في نوع من الغموض الفني، نوعاً من «المنطقة الحرة»، وللقادة الأكثر عدوانية «نطاقاً محفوظاً» يستطيعون أن يمارسوا فيه سلطتهم الاستنسابية. أما فيما يتعلق بآثار هذا الغموض الذي يتم التعامل معه بشيء من المهارة، فإنها تستطيع أن تساهم في مرونة التنظيم أو على العكس تباطيء عمله وتثقله.

يمكن تقييم تسلسلية الأوضاع بناء لدرجة وضوحها وبناء لفعاليتها. إن هاتين السمتين هما اللتان أشير إليهما بصورة خاصة في تصوّر فيبر (Weber) للبيروقراطية. ولكن أياً من التنظيمات البيروقراطية ـ حتى العسكرية منها ـ ليست محمية تماماً ضد مخاطر الحشو والالتباس في إرسال وتنفيذ التبليغات المنقولة في مختلف درجاتها. إن قضية تسلسلية الأوضاع لا تطرح فقط على التنظيمات وعلى مسؤوليها. إنها تؤثر كذلك على شخصية الفاعلين و«ثقافة مجموعتهم». إن التباس الأوضاع هو معيار لعدم التنظيم الاجتماعي وربما كان مصدراً للإنحراف.

هذه المسألة هي في صلب النقاش حول الارتباك كما يقدمه دوركهايم، على الأقل في كتاباته الأولى (عن تقسيم العمل الاجتماعي). يعتبر دوركهايم أن ظهور الارتباك مرتبط بخلل تسلسلية الأوضاع. يتخذ هذا الخلل في المجتمعات التي تكون في طريق التصنيع شكلين اثنين. أولاً، تصبح توقعات الشخص المتعلقة بوضعه الخاص ووضع الآخرين إزاء وضعه غير محددة الى حد بعيد. في حين يعرف كل واحد ما ينتظره في دورة الحياة التقليدية، ويعرف بالترابط مع ذلك حقوقه وواجباته، نجد أنفسنا، بسبب تقسيم للعمل أكثر تعقيداً وعدم إستقرار التركيبات الانتاجية التي نخضع لها، بمواجهة أوضاع لم نهيأ لها. ثانياً، يؤثر عدم الاستقرار هذا على بنى المكافآت ومستوى رضانا.

علام كانت تستند تسلسلية الأوضاع في المجتمعات التقليدية، أو أيضاً السابقة للمجتمعات الصناعية؟ إذا اقتصرنا على تفحص المجتمعات الغربية الحديثة ـ مستبعدين هكذا مجتمعات الفئات المغلقة ـ يمكننا أن نورد ثلاثة عناصر جوهرية تؤثر على الوضع التسلسلي للفرد: الجنس والسن والانتماء الى «فئة» (في المعنى الذي نتحدث فيه عن الشعب ـ Tiers état). إن العنصر الأكثر تميزاً من بين هذه العناصر الثلاث في المجتمعات ما قبل الصناعية هو وجود فئات بات العبور فيما بينها صعباً بواسطة سلسلة من القيود القانونية والرمزية. يتميّز نظام الفئات (états) عن نظام الفئات المغلقة (castes)، بكون التسلسلية لا تخصص بقيمة مقدسة (Louis Dumont). حتى ولو كان التوجه التقليدي أي إضفاء الشرعية على حد قول فيبر على الأوضاع في المجتمعات التراتبية، بالرجوع الى عرف الأجداد الذين يعبرون عن أنفسهم بالوزن المعطى لعناصر مثل قدم العائلات ومجد الأشخاص واستمرارية الإرث وروح المؤسسة والغنى ورضى الأمير الذي يوزع ألقاب النبلاء

كان معترفاً بها وإن بطريقة ضيقة، بصفتها معايير لإضفاء الشرعية، مقبولة بشكل كامل. تستند تسلسلية الأوضاع الى أسس تكون على الأقل جزئياً علمانية ونفعية. إلا أنه «في الدرجة الأخيرة» بقي إضفاء الشرعية على الأوضاع في هذه المجتمعات، دينياً. تلك كانت الحال بالنسبة لأوروبا الكاثوليكية المضادة للإصلاح وكذلك في مختلف البلدان التي انضمت الى حركة الاصلاح وهذا ما شدد عليه ماكس فيبر. وحتى في البلدان التي برز فيها تأثير كالفن حيث دفعت علمنة النشاطات الاقتصادية الى أبعد الحدود، فقد استمر الرابط بين تسلسلية الأوضاع والإرادة الإلهية. وبالفعل إن هذه الإرادة تلزم المؤمنين بدقة بالرضوخ لأوامر الله، حتى ولو بقيت المبادىء وتوابعها مكتومة بشكل كامل في سر إرادته. ويبقى الضمان الأمثل لتسلسلية الأوضاع ميتافيزيقي - اجتماعي على حد قول تورين (Touraine).

إن تسلسلية الأوضاع المعلمنة بصورة كاملة يمكن تصورها إما بدء لغتي الأيديولوجيا الفردية والاستحقاقية، وإما بدء لغتي الاجتماعوية الكلية والتوتاليتارية. إن تخصيص الوضع يرتبط بناء للنموذج الفردي بموهبتي وجهودي، ومن الفرضية الكلية، بعملية اجتماعية تكون هي نتيجتها المشروطة بدقة. إن السمة الأيديولوجية لهذين المقترحين تلغي نفسها وذلك لأن المقترحين يوحيان أن بتفسير بسيط ظاهري إذا لم يكن تبسيطاً لظاهرة معقدة جداً بشكل ظاهر، وبخاصة كونهما لا يأثران كذلك سلسلة من المعطيات المتناقضة وغير القابلة للتفسير تقريباً في النموذج الفردي كما في النموذج الكلي. إن الوقائع التي أحصيت تحت عنوان عدم توافق الأنظمة تسترعي بصورة خاصة انتباه منظري التنظيم، ولكنها تسترعي كذلك انتباه اختصاصيي التدرج الاجتماعي. ففي إطار التنظيمات، يظهر التفريق بين العلم والأهلية من جهة والسلطة من جهة أخرى (كما يدرك المراقب ذلك بسهولة مشاركة الخبير في هيئات التقرير) حالات بارزة إلى حد ما من عدم التوافق نجدها بأشكال مختلفة في مختلف المستويات التسلسلية. فبدلاً من أن تؤخذ القرارات من قبل مسؤولين مؤهلين ونزيهين، فإنها تؤخذ من قبل رأسماليين لا يعترفون إلا «بمنطق الربح» أو من قبل تكنوقراطيين لا يبالون بغير المنطق. وفيما يتعلق بنظام التدرج الاجتماعي، فإن عدم التوافق بصورة خاصة بين المدخل والاستهلاك من جهة، والأهلية المهنية من جهة أخرى، هو الذي ينتقد في غالب الأحيان. يمكن استنكار حالات عدم التوافق في هذا النطاق باسم المثال الاستحقاقي. ويمكن ذلك أيضاً باسم تصور أكثر تفهماً للخلقية، على أساس من المقارنة الضمنية على الأقل بين ما ينبغي أن نحصل عليه «ولد عائلة شريفة» وما يناله فعلياً. لا يتم إذن إدراك حالات عدم التوافق في الأوضاع على أساس المقارنات الحسودة، وإنما كذلك على ضوء تصور متماسك للعدالة، يتغذى مع ذلك من مقارنات حسودة نتأكد بواسطتها أننا لا نقبض مستحقاتنا، في حين أن جيراننا ينالون مقابل «عمل مساو» أكثر منا بكثير.

وكلما كانت أنظمة التدرج الاجتماعي أكثر تعقيداً وكانت خاضعة لتطورات أسرع. تصبح نسبة الأوضاع أكثر شكاً. أولاً، تكون لائحة المواصفات التي تدخل في تعريفها أطول. فضلاً عن ذلك، تكون هذه السمات في غالب الأحيان غير متوافقة، أو مسهبة أو شبه متناقضة. ويصبح من الصعب اختصار مجموعة الخصائص الغريبة التي تتعلق بكل واحد منا بواسطة رمز وحيد، كما في

المجتمعات التقليدية حيث (كان) يكفي القول «إنه ابن فلان» لكي نعرف رتبة الشخص المعني وثروته وحلقة أصدقائه وأهله وحلفائه. ففي الجامعات الريفية التقليدية، كانت تقترن بشكل وثيق الشخصية والشخص والوضع. أما اليوم فإن الشخصية تميل الى التميّز عن الوضع، ويبذل الشخص كل جهده للقبض مجدداً على هوية تفر منا بفعل تعدد الوجوه التي يظهر لنا فيها وضعنا. وفي الوقت نفسه، لم تعد الهوية الشخصية تعاني على الأرجح بواسطة الانتماء (أو على الأقل بواسطة الالتصاق) الى وضعنا، وإنما بشعور مؤقت ومهدد دوماً بالمطابقة - أو عدم المطابقة - بمواجهة مهام متنوعة عديدة.

• Bibliographie. — Bendix, R., et Lipset, S. M. (red.), *Class, status and power : a reader in social stratification*, Glencoe, Free Press, 1960 ; *Class, status and power : social stratification in comparative perspective*, 2e éd. élargie, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — Bourdieu, P., « Condition de classe et position de classe », *Archives Européennes de Sociologie*, 7 (2), 1966, 201-223. — Chapin, F. S., *The measurement of social status by the use of the social status scale*, Minneapolis, The Univ. of Minnesuta Press, 1933. — Dumont, L., *Homo hierarchicus. Essai sur le système des castes*, Paris, Gallimard, 1967. — Durkheim, E., *De la division du travail social**. — Goldthorpe, J. H., et Hope, K., *The social grading of occupations. A new approach and scale*, Oxford, Clarendon Press, 1974. — Homans, G. C., *Social behavior : its elementary farms*, New York, Harcourt, 1961. — Hughes, E. C., « Dilemmas and contradictions of status », *American Journal of Sociology*, 1945, *50*, 353-359. — Hyman, H. H., « The psychology of status », *Archives of Psychology*, 1942, *38*, nº 269. — Kahl, J. A., et Davis, J. A., « A comparison of indexes of socioeconomic status », *American Sociological Review*, 1955, *20* (3), 317-325. — Kornhauser, R. P., « The Warner approach to social stratification », *in* Bendix, R., et Lipset, S. M. (dir.), *Class, status and power*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1966. — Lenski, G. E., « Status crystallization : a non-vertical dimension of social status », *American Sociological Review*, XIX, 4, 1954, 405-413. — Linton, R., *Cultural background of personality*, New York, Londres, D. Appleton-Century Co. ; Londres, Routledge & Kegan Paul, 1958. Trad. : *Le fondement culturel de la personnalité*, Paris, Dunod, 1965, 1977. — Merton, R. K., « Continuities in the theory of reference groups and social structure », *in* Merton, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1959, 281-286. Trad. : *Eléments de théorie et de méthode sociologiques*, Paris, Plon, 1965, chap. 8. — Moreno, J. L., *Who shall survive? Foundations of sociometry, group psychotherapy and sociodrama*, New York, Bearon House, 1934. Trad. : *Fondements de la sociométrie*, Paris, puf, 1954. — Moser, C. A., et Hall, J. R., « The social grading of occupations », *in* Glass, D. V., *Social mobility in Britain*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954. — Parsons, T., *Eléments pour une sociologie de l'action*, Paris, Plon, 1955. (Cet ouvrage est la traduction française des chapitres 8, 10 et 11 de *Essays in sociological theory pure and applied*, du chapitre 10 de *The Social system*, et d'un article du recueil de Bendix, R., et Lipset, S. (dir.), *Class, Status and Power*; ces ouvrages sont tous publiés par The Free Press, Glencoe.) — Pitt Rivers, J. A., *The fate of Shechem, or the politics of sex. Essays in the anthropology of the mediterranean*, Cambridge Univ. Press, 1977, chap. 2. — Speier, H., « Honor and the social structure », *in* Speier, H., *Social order and the risks of war : papers in political sociology*, New York, Stewart, 1952, 36-52. — Trevor-Roper, H. R., « The gentry : 1540-1640 », *Economic History Review*, Supplément 1, Cambridge Univ. Press, 1953. — Weber, M., *Economie et société**, t. 1.

الوظائفية Fonctionnalisme

ينتمي اليوم هذا التعبير الى قائمة الجدال الخاصة بعلماء الاجتماع أكثر مما ينتمي الى المصطلحات التقنية الخاصة بعلم الاجتماع. ومع ذلك أياً تكن التجاوزات التي يتحمل مسؤوليتها هؤلاء الذين استعملوه بمثابة شعار أو بمثابة إشارة استهزاء، فإنه يشير الى طريقة لتحليل تنسيق الوقائع الاجتماعية التي تشكل، وإن تقلصت الى مصور ناجز، مساهمة إيجابية ومبتكرة. فالوظائفية هي كذلك نظرية تستخلص من وقائع النشاط المتبادل والتبعية المتبادلة، المميّز للفعل الاجتماعي، نتائج تعسفية وغير صحيحة. وقد أظهر التحليل الاقتصادي منذ وقت طويل عدداً معيناً من العلاقات التي يمكن وصفها بأنها «وظيفية»، مثلاً بين مستوى السعر من جهة، والعرض والطلب من جهة أخرى، أو أيضاً بين مستوى الأسعار ومعدل الفائدة (أو سعر القطع إذا نظرنا الى الاقتصاد في محيطه الدولي). في هذه الحالة، يشير مفهوم الوظيفة فكرة الضبط بين الكميات الاجمالية، هذا الضبط الذي يمكن التعبير عنه بواسطة الوظائف بالمعنى الرياضي.

ولكن من المهم اعتبار أن هذه الوظائف تنجم عن تجمع التصرفات الصغيرة جداً. فالسوق تشكل، في حالة التنافس الصافي والكامل، وضعاً نمطياً للتبعية المتبادلة. كل صرّاف يملك احتياطياً من الموارد المحدودة وسلّماً للأفضليات. وهو مستعد للتخلي عن قسم من موارده مقابل قسم من الموارد التي يكون صراف آخر مستعد للتنازل له عنها. إلا أن ذلك ليس ممكناً إلا إذا كانت الموارد المذكورة (أموال أو خدمات) التي يكون ب مستعداً لتحويلها الى أ، تهم هذا الأخير لأنها تبدو له مكملة لتلك التي يملكها وأنها تسمح له بترتيبات جديدة ترفع القيمة الاجمالية لاحتياطيه. إن التبعية المتبادلة بين أ و ب تتحدد بواسطة معدّل الاستبدال الذي قبله كل منهما لقيمة الأموال والخدمات التي تبادلاها. فالتبعية المتبادلة تنجم عن طبيعة العلاقات بين الموارد وأفضليات الصرافين المحتملة. ولكن العلاقات تقتصر على ربط الكميات بكميات أخرى، أو أيضاً تنوعات بعض الكميات بتنوعات كميات أخرى. يمتنع الاقتصاديون، إلا في الروايات الأكثر سذاجة لليبرالية المانشسترية، عن التأكيد بأن هذه العلاقات بحد ذاتها ودون شروط ينبغي أن تفسّر باعتبارها التعبير عن توازن أو عن حالة مثلى. إن التحليل الديموغرافي يعرف هو كذلك علاقات وظيفية (بين عداد طبقات السن، أو أيضاً بين ظاهرات مثل الخصوبة ونسبة الزواج).

في علم الاجتماع، تلقى التحليل الوظيفي المختلط مع الوظائفية مفاهيم مختلفة تماماً. لقد ظهرت كلمة الوظائفية في سنوات الثلاثينات. استعملت أولاً من قبل الانتروبولوجيين والاتنولوجيين مثل مالينويسكي (Malinowski) ورادكليف ـ براون (Radcliffe - Brown). لكل واحد منهم مع ذلك عقيدته الخاصة. وتتعلق الفوارق خاصة بالصفة المعيارية أساساً التي يكونها رادكليف ـ براون عن النظام الاجتماعي، في حين يرى فيها مالينويسكي أساساً الإشباع «لحاجاتنا» (في مادة الغذاء، والحماية ضد عدوانية البيئة الفيزيائية، وإعادة الانتاج البيولوجية والتمتع الجنسي). سيستقبل الإيحاء الوظائفي استقبالاً جيداً في الولايات المتحدة في سنوات الأربعينات،

ولا سيما في جامعة شيكاغو حيث استدعي رادكليف ـ براون ومالينويسكي للتعليم. سيساهم في تغذية مفهوم للمجتمع لا يشير فقط الى السمة المنظمة فيه، ولكن الى التناسق أيضاً حيث تعالج النزاعات بصفتها توترات بريئة، وحيث تقدم التوترات نفسها باعتبارها تحضيراً بسيطاً لنظام أكثر فأكثر تفهماً وإرضاء. إن الوظائفية مجتمعة مع مؤثرات أخرى، ولا سيما مؤثرات دوركهايم الذي نادى بسلطته رادكليف ـ براون ولكن مالينويسكي رفضها، تشكل السمة المقبولة بصورة عامة التي تدل على الأعمال الأولى لتالكوت بارسونز (Talcott Parsons) ومن ثم لروبير مرتون (R. Merton). ولكن هذين المؤلفين لا يعطيان المعنى نفسه لكلمة وظيفة. يتمسك مرتون بفصل مفهوم الوظيفة عن مفهوم الغائية. وهو يتوصل الى ذلك بالتمييز بين «الوظيفة الصريحة» و«الوظيفة الكامنة». وهو يلاحظ، مستعيداً التحليلات الكلاسيكية لدى الانتروبولوجيين حول الطقوسية، أنه إذا لم يتم التوصل الى الأثر المطلوب لبعض الطقوس (مثلاً شفاء المريض أو وقت ملائم) فلا يستتبع ذلك أن تنفيذ الطقس لم يؤد الى أي أثر ولا كون الأثر المتحقق (مهما يكن متميّزاً عن الأثر المستهدف) لم يكن هو **كذلك** مرغوباً فيه ولا حتى مطلوباً. وهكذا يبرز مرتون بعض الظاهرات التي تنبثق نتائجها، دون أن تكون متوافقة مع التوقعات الأساسية للفاعلين، عن مبادرات هؤلاء ومقاصدهم، أو بالأحرى عن الطريقة التي تنسق فيما بينها، وعن الإكراهات المختلفة التي يخضع لها عملهم، إن مفهوم الوظيفة، المفهوم هكذا، يخرج سليماً من المآخذ الموجهة الى الوظائفية. وبالفعل، لا يطبق مرتون، في أمثلة التحليل الوظيفية التي يناقشها، الطريقة على المجتمع في مجمله، وإنما على أجزاء محددة بوضوح من البنية الاجتماعية. وبصورة أعم، ينبغي أن تقيّم الوظيفة الكامنة لممارسة معينة أو مؤسسة معينة بالنسبة للممارسة أو المؤسسة نفسيهما أكثر من أن تقيّم بمساهمتها الصافية التي من المفترض أن تقدمها الى عمل المجتمع مأخوذاً بمجمله. وهكذا فإن الوظائف الكامنة «لأرباب العمل» المدينيين ينبغي أن تقيّم بالنسبة لحاجات الأمن لدى الناخبين «القليلي الامتيازات» واستراتيجيات المرشحين الباحثين عن الناخبين أقل من تقييمها بالنسبة لعمل المجتمع الأميركي. إن البحث عن «الوظيفة الكامنة» لقاعدة أو لعرف. لا يعني البحث عن غايتها ـ المكان الذي قد تحتله في الإئتلاف الاجتماعي؛ وإنما البحث عن معناها والطريقة التي تشكل بها هذا المعنى وكيف يستمر. يقتضي أن نضيف أن طقساً معيناً أو ممارسة معينة لا يقبلان وظيفة واحدة وإنما وظائف كامنة متعددة، وفقاً للطريقة التي يتم فيها تقسيم الحقل الذي يهتم به المراقب أو الفاعل نفسه.

إن مفهوم التحليل الوظيفي الذي يدافع عنه بارسونز في كتاباته الأولى (على الأقل حتى منتصف سنوات الخمسينات)، يسميه هو نفسه «بنيوي ـ وظائفي». يسعى هذا المفهوم الى إقامة صلة بين النظام المعياري (الذي لم يكن بارسونز في هذه الحقبة يميزه دوماً بوضوح عن نظام القيم) و «الوضع» أي المحيط المحدد باعتباره جملة من الإكراهات الثابتة والمنسجمة التي وضع فيها نظام الفعل. فعلى سبيل المثال، تقدّم الأدبيات المهنية المختلفة باعتبارها «حلولاً» «لوضعية» متسمة بعدم تناسق السلطة والصلاحيات بين المهني وزبونه: يقدم النظام المعياري بصفته وظيفياً بمقدار ما يحل المشاكل التي يطرحها الوضع. إن مخاطر هذه المسيرة مزدوجة. أولاً، ثمة ما يغرينا بالمغالاة في

التوافق بين «البنية» (الوصع) و «الوظيفة»ـ أو الحل الوظيفي . ثانياً، ثمة ما يغرينا بتقديم الأولى بصفتها نسخة عن الأولى، الأمر الذي يقلص التوافق بين الاثنتين الى نوع من الحشو. وهكذا تخلى بارسونز عن عبارة «البنيوية ـ الوظائفية » التي ألغاها من بين ألفاظه بعد عام 1960.

إن الصلات الوظيفية نوعان؛ فهي تتعلق بالنشاط المتبادل الذي يقوم بين الواحد والآخر ضمن علاقة الدور، ولكنها تستطيع كذلك أن تصف وقائع التبعية المتبادلة، والأوضاع الاجتماعية التي ينبثق عنها أشخاص مغفلون تماماً. ففي **وضعية النشاط المتبادل**، عندما ينفذ الواحد دوراً معيناً إزاء الآخر، تكون الصلة الوظيفية مؤمنة بواسطة جملة من القواعد، أو بصورة أعم، من التوقعات المتبادلة. ولكن الواحد لا ينتظر من الآخر أن يتحرك مثله هو نفسه. قد يكون ثمة تكامل بين التوقعات وتصرفات الواحد والآخر. ولكن هذه التكاملية لا تتحقق دوماً. وإذا كانت التكاملية هي شرط الاتفاق، كما في أوضاع التبادل وتقسيم العمل، فإن النشاط المتبادل لا يقيم صلة وظيفية إلا إذا كان «خاضعاً للقواعد» أو «مطابقاً لها». وإذا لم يكن كذلك فإن النشاط المتبادل يولّد مواجهات ومنازعات أو أنه يستنفد ويتوقف بانسحاب جميع الفاعلين أو قسم منهم. أما في **وضعية التبعية المتبادلة**، لا يعود المرجع هو الدور، وإنما الإطار العام الذي يُمثل فيه الدور. لا يعود الأمر يتعلق بصلة وظيفية بين الواحد والآخر يتوسطها الدور، وإنما بضبط إجمالي ذي سمة إحصائية غالباً.

يمكننا إذن دون أن نكون وظائفيين ، البحث عن صلات وظائفية ، يمكن أن تتخذ إما شكل النشاط المتبادل وإما شكل التبعية المتبادلة . يقتضي أن نضيف أن هذه العلاقات الوظيفية ليست كلها أواليات تذكير ، أو مراقبة توجيهية . في النشاطات المتبادلة الأبسط ، يشكل التصديق أوالية تذكير ، طالما أنها سواء استبطنت من قبل الفاعل ، أو قدمت إليه من قبل سلطة مؤسسية ، فإنها تعيد المنحرف الى النظام . وعلى مستوى التبعيات المتبادلة الشاملة والكبيرة ، عندما يحصل إفراط في الطلب الاجمالي ، تعيده بعض الأواليات مثل ارتفاع الأسعار الى مستوى العرض الفعلي . وبصورة أكثر فظاظة ، إن إلغاء الأفواه الفائضة يمكن أن يؤمن المحافظة على العلاقة الوظيفية الجامدة بين مستوى السكان ومستوى المواد الغذائية . ولكن هذه الأوضاع غير المرضية أبداً ، ليست الأكثر تكراراً . فالعرض ليس جامداً تماماً إلا في فترات قصيرة جداً ، وثمة طرق عديدة نلعب دور معيّن دون خرق الأوامر المعيارية التي تحدده .

لقد شجبت الوظائفية باعتبارها أيديولوجيا محافظة . قد يكون ذلك تطبيقاً لفلسفة الدكتور بانجلوس (Dr Pangloss) على ميدان علم الاجتماع. ولكن ، كما أشار مرتون ، إذا كان ثمة وظائفية يمينية ، فإن هنالك وظيفية يسارية . ليس من الصعب إيجاد نصوص عن ماركس ، وظائفية بنفس مقدار النصوص الأكثر وظائفية عند بارسونز . لذلك نستطيع أن نتحدث بصدد الماركسيين الجدد المعاصرين الذين يتساءلون « لماذا المدرسة ـ أو المستشفى ، أو الشرطة ـ عن **وظائفية مفرطة مستعادة** . وبالفعل إن السمة المنظمة للواقع الاجتماعي تجد نفسها مؤكدة بطريقة ساذجة ، وليس على الطريقة غير الحدسية التي تستطيع وحدها أن تترك مجالاً للآثار المنبثقة غير

المتوقعة وغير المرغوبة . وأخيراً ، إن التصور السطحي لمفهوم النظام (بنتيجة الخلط بين التبعية المتبادلة والنشاط المتبادل) هو الذي يشوّه التحليل الوظيفي ويحطه الى أيديولوجيا وظائفية .

● BIBLIOGRAPHIE. — BOUDON, R., *La crise de la sociologie*, Genève, Droz, 1971. — BOURRICAUD, F., « Contre le sociologisme : une critique et des propositions », *Revue française de Sociologie*, 1975, XVI, 583-603. — DAHRENDORF, R., « Out of Utopia : toward a reorientation of sociological analysis», *American Journal of Sociology*, 1958, *64*, 115-127. — DAVIS, K., « The myth of functional analysis as a special method in sociology and anthropology », *American Sociological Review*, 1959, XXIV, 757-772. Trad. : « Le mythe de l'analyse fonctionnelle », *in* MENORAS, H., *Eléments de sociologie. Textes*, Paris, A. Colin, 1968, 1978. — DURKHEIM, E., *Les règles de la méthode sociologique**. — GOULDNER, A. W., « The norm of reciprocity : a preliminary statement », *American Sociological Review*, 1960, XXV, 161-178. — GRAFMEYER, Y., et JOSEPH, I., *L'Ecole de Chicago*, Paris, Editions du Champ urbain, 1979. — HEMPEL, C. G., « The logic of functional analysis », *in* GROSS, L. (ed.), *Symposium on Sociological theory*, New York, Harper, 1959, 271-307. — MALINOWSKI, B., *A scientific theory of culture and other essays*, Chapel Hill, The Univ. of North Carolina Press, 1944. Trad. : *Une théorie scientifique de la culture et autres essais*, Paris, Maspero, 1968. — MERTON, R. K., *Social theory and social structure*, Glencoe, The Free Press, 1949. Trad. partielle : *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 1965, chap. 3, 65-140. — PARSONS, T., « The present position and prospects of systematic theory in Sociology », 1945, recueilli in *Essays in sociological theory*, New York, The Free Press, 1954. — RADCLIFFE-BROWN, A. R., *Structure and function in primitive society*, Londres, Cohen & West, 1952, 1959. Trad. : *Structure et fonction dans la société primitive*, Paris, Ed. de Minuit, 1969. — VAN DEN BERGHE, P. L., « Dialectic and functionalism : toward a theoretical synthesis », *American Sociological Review*, 1963, XXVIII, 695-705. — WRONG, D. H., « The oversocialized conception of man in modern sociology », *American Sociological Review*, avril 1961, 183-193.

الوظيفة — Fonction

لقد استعار علماء الاجتماع مفهوم الوظيفة من لغة علم الأحياء (راجع ، الوظيفة الغليكونية للكبد لدى كلود برنار (Claude Bernard) ومن لغة المنظمات (راجع ، وظيفة الإدارة والوظيفة العامة) . ويترتب على هذا الأصل عدد معيّن من المصاعب الأبيستمولوجية : ألا ينطوي مفهوم الوظيفة على تمثل كل نظام اجتماعي لجهاز أو لمنظمة؟ ألا يؤدي الى إدخال نموذج للتفسير من النمط الغائي الذي يترك نصيباً غير مرغوب فيه للقضايا النهائية؟

صحيح أن إغراء العضوائية ليس غائباً دوماً عن علم الاجتماع . إن الوظيفية من النمط المطلق التي ينتقدها عن حق مرتون (Merton) تميل الى القبول بأن لكل مؤسسة وظيفة بالنسبة للمجتمع بمجمله . مما لا شك فيه أن الأمر يتعلق هنا باقتراح مشكوك فيه وغامض في آن واحد (ماذا تعني في الحقيقة فكرة «المجتمع بمجمله»؟) . ومن الصحيح كذلك أن علماء الاجتماع لم ينجوا دوماً من إغراء اعتبار المجتمعات بمثابة **أنظمة أدوار** ، أي في نهاية الأمر بمثابة شبكة منظمات أو منظمات فوقية تتشكل من منظمات أولية . إن مثل هذا المفهوم يشكو من تجاهل تمييز أساسي . إن كل مجتمع

يتضمن بالفعل، ليس فقط أنظمة اجتماعية تحتية منظمة، وإنما أنظمة تحتية للتبعية المتبادلة **غير منظمة** بمعنى أن كل شخص حر في أن يتحرك وفقاً **لأفضلياته** أكثر مما يتحرك وفقاً **لمعايير** صريحة. ويقيم بالتأكيد، نمطا الأنظمة التحتية علاقات وثيقة فيما بينهما (راجع مثلاً، العلاقة بين النظام المتكوّن من المؤسسات التربوية والنظام الذي يشير إليه تعبير «سوق العمل»). ولكن من المهم الاحتفاظ بالتمييز حاضراً في الذهن. إن كل نظام اجتماعي يتضمن قدرات للمراقبة تسمح، بدرجة متنوعة وفقاً للحالة، بتصحيح الآثار غير المرغوبة التي يمكن أن تنتج عن تجميع الأفضليات الفردية غير الخاضعة للإكراهات المعيارية. وهكذا، ففي نظام اجتماعي تكون فيه المؤسسات التربوية خاضعة لمراقبة الدولة، يمكن لهذه الأخيرة، عند الحاجة أن تعدّل بنية الطلب المدرسي، عبر الإقدام على تغييرات مؤسساتية تكون لها نتائج تحريضية أو ردعية. وربما سعت الى توليد آثار قمعية. ولكن من المهم أن نرى أن قدرات الضبط لدى الدولة تكون خاضعة لحدود ضيقة، وبنسبة أكبر في المجتمعات الليبرالية منها في الأخرى. ثمة نقطة أهم أيضاً، ففي كثير من الحالات، يكون من الصعب عليها استعمال إجراءات ضبط من النمط المعياري. لا يمكن إذن إدراك المجتمعات بصفتها مجموعات منظمة من المنظمات إذا كنا على الأقل نقبل بإدراك المنظمة بصفتها نظاماً للأدوار يقترن معه نظام من الإكراهات المعيارية. أكثر من ذلك، لا يمكن تقليصها، على الرغم من القياس الذي يظهر إغراؤه ـ بشكل دائم في علم الاجتماع، الى نموذج **الجهاز**. وإن بعض الملاحظات البسيطة تكفي لإبراز الصفة القابلة للنقاش لهذا القياس: فكما بيّن مرتون (Merton) ـ يوجد في كل مجتمع مؤسسات أو ظاهرات غير وظيفية (هل نستطيع أن نؤكد بجدية، على غرار كلوكوهن (Kluckhohn) أن الأزرار التي تزيّن أكمام البدلات الرجالية لها وظيفة؟) وظاهرات ذات وظائف غير منتظمة، وظاهرات «وظيفية» بالنسبة لبعض المجموعات ولكنها ذات وظائف غير منتظمة بالنسبة لأخرى. إن اعتبار مجتمع معيّن بمثابة جهاز يعني بالتأكيد جعل مهمة تفسير الجوانب النزاعية للحياة الاجتماعية صعباً جداً والحكم على أنفسنا باعتبار كل نزاع مظهراً مرضياً.

هل يعني ذلك أنه يقتضي التنكر لمفهوم الوظيفة؟ يبدو مثل هذا الاستنتاج مفرطاً. ذلك أن مفهوم الوظيفة يتضمن بالتأكيد مفهوم النظام، ولا يفترض أن تنتمي الأنظمة الاجتماعية الى هذه الفئة الخاصة من الأنظمة التي تشكلها الأجهزة الحية، كما أنه لا يمكن إعادته الى نموذج المنظمات ذات المنشأ الانساني.

نصل الآن الى الاعتراض المنطقي الرئيسي الذي وجه الى مفهوم الوظيفة. لقد حاول همبل (Hempel) وناجل (Nagel) أن يبينا أن تفسير ظاهرة اجتماعية عبر وظيفتها هو في أحسن الأحوال نوع من الحشو وفي الأسوأ نوع من الغائية. ومن الصحيح أننا لا نوضح شيئاً إذا فسرنا استمرار الأزرار على أكمام البدلات الرجالية بوظيفة افتراضية مؤداها المحافظة على التقاليد، إذ إن ذلك لا يعدو القول إن مؤسسة معينة تستمر لأنها تستمر. وصحيح أنه نوع من اللغو «التفسير» الغائي لاستمرار التفاوت بواسطة وظيفة «إعادة الانتاج» الافتراضية للأنظمة الاجتماعية. ربما كان همبل وناجل فكرا بأمثلة من هذا النمط عندما حاولا إقناع علماء الاجتماع بالتخلي عن مفهوم الوظيفة. ولكن نقدهما، بسعيه لكي يكون قاطعاً وعاماً، حرم نفسه من إمكانية التمييز بين الاستعمالات غير

الشرعية لمفهوم الوظيفة، لأنها نوع من الحشو ونوع من الغائية، والاستعمالات الشرعية.

من السهل فعلياً إيراد العديد من الأمثلة التي لا يفسد فيها مفهوم الوظيفة، لا نوع من الغائية ولا نوع من الحشو. يتساءل مرتون في نص كلاسيكي، لماذا تفرز الأحزاب غالباً «ماكينات سياسية». يستند التحليل الى الماكينة السياسية للحزب الديموقراطي الأميركي ولكنه ذو مدى عام. يلاحظ مرتون أن هذه «الماكينة» لها **وظيفة** اجتذاب ناخبي الطبقات الشعبية والمحافظة عليهم عبر تقديمها لهم خدمات المساعدة والضمان الاجتماعي التي لم تكن تقدم من قبل الدولة في الفترة التي أجرى فيها المؤلف تحليله. لقد تم إذن تفسير وجود الماكينة عبر **وظيفتها** : وهي الاستجابة لطلب لم يكن قد تم إرضاؤه. يمكننا أن نتحقق بسهولة أن مثل ذلك التفسير ليس لا غائياً ولا حشواً. وبالفعل، يمكن إعادة صياغتها بسهولة، عبر إلغاء كلمة ومفهوم الوظيفة: 1 ـ كل حزب يسعى الى المحافظة على ناخبيه وزيادة عددهم؛ 2 ـ يمكن لأي حزب أن يأمل بالمحافظة على بعض الناخبين إذا قدم لهم، خارج وعود المنافع الجماعية التي تحتويها البرامج الانتخابية، خدمات فردية؛ 3ـ يكون عرضة لمنافسة العناصر التي تنتج منافع مشابهة؛ 4 ـ فهو يتصرف إذن باعتباره عامل اقتصادي عقلاني ويسعى لعرض منافع يمكنه انتاجها بأقل كلفة ممكنة والتي يوجد عليها طلب في الجسم الانتخابي الذي يأمل في اجتذابه. لذلك قدّمت ماكينة الحزب الشيوعي الفرنسي خلال سنوات الثمانينات أنماطاً من المنافع والخدمات الفردية (رحلات «شعبية»، تقديم مساكن معتدلة الإيجار في البلديات ذات الأغلبية الشيوعية، الخ.). التي لا تختلف طبيعتها كثيراً عن تلك التي عرضتها ماكينة الحزب الديموقراطي الأميركي خلال سنوات الخمسينات (خدمات تتعلق بما نسميه في فرنسا الضمان الاجتماعي). ففي مثل هذا الإطار العام، يظهر لنا أن الحديث عن **وظيفة** كل من ماكينة الحرفي الشيوعي الفرنسي وماكينة الحزب الديموقراطي الأميركي. يعني استعمال إيجاز لغوي ملائم. إن مفهوم الوظيفة كما هو مستعمل من قبل مرتون في هذه الحالة، لا يقوم إلا بإيجاز التوافق بين العرض (من قبل الحزب) والطلب (من قبل الناخبين الحقيقيين والمحتملين)، هذين العرض والطلب القابلين للتفسير بسهولة إنطلاقاً من مصالح فئتي الفاعلين.

إن مثل مرتون يبرز بطريقة ملموسة المبدأ العام الذي صاغه دوركهايم في مؤلف (Règles de la méthode sociologique)، يعلن دوركهايم أن التحليل السوسيولوجي لمؤسسة معينة، ينبغي دوماً أن يحلل في آن واحد الأسباب التي أدت الى نشوئها والوظيفة التي تسمح لها بالاستمرار. وإذا ترجم هذا المبدأ الى لغة أخرى، فإنه يعود الى التأكيد بأن عالم الاجتماع عليه أن يبذل جهده لتفسير مؤسسة معينة انطلاقاً من بنية نظام النشاط المتبادل الذي ظهرت واستمرت فيه. وهكذا يمكننا أن نفسر كيف أن قاعدة القرار الأكثري اعتمد غالباً في الجمعيات التقريرية لأنه يمثل التسوية الأبسط بين «مقتضيين» متناقضين لا يمكنهما ألا يظهرا في جميع الحالات: تحاشي جمود جهاز التقرير، الذي نسببه إذا أصرينا على موافقة عدد كبير جداً من الأعضاء، وتحاشي الوضع الذي يكون فيه عدد مغالى به من الأعضاء مضطراً للرضوخ الى قرار جماعي معتبر من قبلهم بأنه غير مرغوب فيه. وبعد إجراء هذا التحليل، يمكننا الحديث عن أسباب قاعدة الأكثرية البسيطة ووظائفها. ولكن هذه العبارات تعبّر فقط عن أن مثل هذه القاعدة تمثل حلاً ملائماً للمعضلات المطروحة عبر تحديد

الإرادة الجماعية. كما أن الإعلان (في بعض الظروف) أن قاعدة الإجماع أو حق النقض ذات وظائف غير منتظمة، يعني ببساطة التأكيد، في الظروف المعنية، أن مطلب الإجماع قد يسبب أكلافاً تقريرية مفرطة وأن حق النقض يهدد بفرض قرار غير مرغوب فيه على عدد مفرط من الأعضاء. وإذا فسّرنا قاعدة معينة ذات وظائف غير منتظمة يعني في هذه الحالة أننا نفسر لماذا ينبغي على أفراد منتمين الى نظام معيّن للنشاط المتبادل، أن يميلوا عادة الى رفضها إذا هي عرضت عليهم. بالطبع إن تحليلاً «وظيفياً» من هذا النمط ينبغي أن يكون متنبهاً للخصائص البنيوية للنظام المقصود. وهكذا يمكن لحق النقض أو لقاعدة الإجماع أن يكونا «وظيفيين» إذا تعلق الأمر بمجموعة تقريرية ذات حجم صغير، ويصبحا «ذات وظائف غير منتظمة» اعتباراً من الوقت الذي يجتاز فيه حجم المجموعة عتبة معينة (راجع بوشنان ـ Buchanan ـ وتلّوك ـ Tullock ـ).

يوحي المثل السابق بملاحظة منهجية مهمة، وهي أن غياب المعلومات التاريخية عن تكوّن «مؤسسة» معينة ليس في جميع الحالات عقبة لا يمكن تجاوزها في تفسيرها وفي تحليلها. فالمعلومات التاريخية تجلب دوماً بالتأكيد معلومات إضافية لا يمكن استبدالها. وأحياناً تكون لا بد منها. ولكن لا يمكن أن تستمر أية مؤسسة غامضة وغير مفهومة لأننا نجهل كل شيء عن أصلها وعن تكوّنها. هذا الاقتراح المنهجي الجوهري يشكل بشكل من الأشكال أساس التحليل الوظيفي ـ حتى ولو لم يكن مستنتجاً بصورة صريحة دوماً من قبل الممارسين الذين يوصون به.

يميل الاستعمال بالتحديد الى الاحتفاظ بعبارة «التحليل الوظيفي» للتفسيرات التي يمكن أن تأخذ بالحسبان وجود مؤسسة في غياب إما المعلومات التاريخية حول تكونها، وإما **المرجع** للمعلومات التاريخية المتوفرة. إن مثلاً كلاسيكياً للتحليل الوظيفي في هذا المعنى للكلمة تقدمه **البنى الأولية للقرابة** لدى ليفي شتراوس. إذا تعلق الأمر بشعب لا يتقن الكتابة، فإن الأتنولوجي يجهل كل شيء عن تكوّن المؤسسات التي يراقبها. رغم ذلك، فإن بعض هذه المؤسسات، ولا سيما جملة القواعد المحددة للمحرمات في هذا المجتمع أو ذاك، يمكن جعلها مفهومة إذا توصلنا الى توضيح وظائفها. يمكننا على سبيل المثال الافتراض أن وظائفها تقضي بتأمين انتقال النساء بين الأجزاء المكوّنة للمجتمعات القديمة. انطلاقاً من هذه الفرضية، بيّن ليفي شتراوس أن مجمل القواعد التي نلاحظها في هذا المجتمع أو ذاك يمكن اعتبارها بمثابة حلول خاصة لهذه المشكلة العامة. وبالطريقة نفسها، يمكننا تحليل قواعد تكوّن القرارات الجماعية انطلاقاً من وظائفها، أي باعتبارها استجابات مفهومة لقضية تنظيم اجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة. وبالطريقة نفسها أيضاً، عندما يؤكد بارسونز في حالة المجتمعات الصناعية، أن مؤسسة العائلة الواسعة تكون ذات وظيفة غير منتظمة والعائلة الذرّية وظيفية، فإنه يريد فقط القول إنه من الصعب تصور أن نرى في نفس المجتمع حركية اجتماعية وجغرافية قوية وتجذراً دائماً للفرد بالقرب من عائلته الأصلية، في آن واحد. بهذا المعنى يمكن تفسير مؤسسة «العائلة الذرية» عبر **وظيفتها**: وهي جعل الحركية الفردية التي تتسم بها بنية المجتمعات الصناعية ممكنة. إن مثل هذا التحليل لا يحسم بالتأكيد المسألة التاريخية لتطور المؤسسة العائلية. ولكنه يسمح بالحصول على فرضيات مقبولة حول هذا التطور.

من المهم في شتى الأحوال الإشارة الى أن التحليل الوظيفي إذا كان تدبيراً قائماً على أسس

صحيحة، فإن نتائجه يمكن أن تؤدي الى قضايا تأويلية دقيقة؛ عندما برهنا أن مؤسسة خاصة أو جملة من قواعد الخطر للمحرمات مثلاً، يمكن تفسيرها بواسطة وظيفتها أو وظائفها، فإن مسألة معرفة كيف فرضت هذه القواعد نفسها تبقى قائمة: إنشاء «مهندس اجتماعي» أو «واضع للقانون الأساسي»؟ هل يكون ذلك نتيجة لعملية انتقائية ثقافية خاضعة لمخطط من النمط الداروويني؟ إن التحليل الوظيفي لا يمكن بالتأكيد في حد ذاته، أن يحسم بين مختلف الفرضيات التي يسهل تصوّرها. من جهة أخرى، يتضمن التحليل الوظيفي خطراً يقتضي التنبه إليه: عندما برهنا أن المؤسسة ب تمثل جواباً متكيفاً مع جملة من المعطيات البنيوية لـ أ فقد يستهوينا اختصار التحليل باقتراح من نمط «أ تتضمن ب» أو «إذا أ، فإذن ب». إن المفهوم المرتوني عن «البديل الوظيفي» يدل على أن مثل هذا الاختصار يكون خطراً دوماً: إن المؤسسات ج، د، الخ. ، يمكن كذلك أن تكون كذلك أجوبة متكيفة مع معطيات أ. وهكذا، فإننا نعرف جيداً اليوم أن التطور الصناعي لا ينطوي على تفتيت العائلة، لا بصورة ضرورية ولا بطريقة عامة. ففي مثل كهذا، يسمح اللجوء الى معطيات تاريخية تشبيهية بتحديد مدى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التحليل الوظيفي. وهكذا، فإننا لا نستطيع أن نفسّر بصورة كاملة الترابط بين التصنيع والعائلة الذرية في الولايات المتحدة إذا لم نأخذ بالحسبان كون البلد هو في الأصل مستعمرة سكانية: فالحركية الجغرافية كانت إذن وتبقى دون شك مدركة باعتبارها أكثر طبيعية، أي مقبولة بسهولة أكبر من قبل الأفراد، مما هي عليه في مجتمعات العالم القديم أو في اليابان.

تظهر الاعتبارات السابقة، وهذا ما نشعر به على الأقل، من جهة، أن مفهوم الوظيفة لا يتضمن بالضرورة، لا صورة عضوانية للمجتمعات، ولا منهجية متقبلة لتفسيرات من النمط الغائي. ومن جهة أخرى، أن ـ مفهوم «التحليل الوظيفي» يصف مسيرة بحث شرعية، يمكن تحديد أغراضها ومبادئها بوضوح. فبناء لأطر البحث الخاصة، يمكن «للتحليل الوظيفي» أن يجد سنداً ممكن الوصول اليه تقريباً ولكنه مفيد دوماً، في المعلومات التاريخية وفي المعلومات المقارنة. وبالعكس، إن تحليلاً تاريخياً يتضمن دوماً تقريباً تدابير ترتبط بالتحليل الوظيفي. إن المثل المنهجي الذي أطلقه دوركهايم في **القواعد** يحتفظ بكل أهميته: فالتحليل الوظيفي والتحليل الوراثي (تحليل «الأسباب» كما يقول دوركهايم) هما مسيرتان متكاملتان يعتبر الجمع بينهما جدير بالاحترام دوماً عندما يكون ذلك ممكناً.

• BIBLIOGRAPHIE. — BOUDON, R., « Remarques sur la notion de fonction », *Revue française de Sociologie*, VIII, 2, 1967, 198-206. — BOURRICAUD, F., « L'idéologie du grand refus », *in* CASANOVA, J. C. (red.), *Mélanges en l'honneur de Raymond Aron. Science et conscience de la société*, Paris, Calmann-Lévy, 1971, 2 vol., I, 443-472. — BUCHANAN, J., et TULLOCK, G., *The calculus of consent*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1962, 1965. — DAVIS, K., « The myth of functionalism as a special method in sociology and anthropology », *American sociological review*, XXIV, 6, 1959, 757-773. Trad. franç., « Le mythe de l'analyse fonctionnelle », *in* MENDRAS, H., *Eléments de sociologie. Textes*, Paris, A. Colin, 1968, 1978, 145-172. — DURKHEIM, E., « Règles relatives à l'explication des faits sociaux », *in* DURKHEIM, E., *Règles**, chap. V, 89-123. — HEMPEL, C. G., « The logic of functional analysis », *in* GROSS, L. (red.),

Symposium on sociological theory, New York/Evanston/Londres, Harper & Row, 1959, 271-307. — LEVI-STRAUSS, C., *Les structures élémentaires de la parenté*, Paris, PUF, 1949, Paris/La Haye, Mouton, 1967. — MERTON, R. K., « Manifest and latent functions », *in* MERTON, R. K., *Social theory and social structure ; toward the codification of theory and research*, Glencoe, The Free Press, 1949, éd. augm. 1957, 1964, chap. I, 19-84. Trad. franç. partielle, « L'analyse fonctionnelle en sociologie », *in* MERTON, R. K., *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, éd. augm. 1965, 65-139. — NADEL, S. F., *The theory of social structure*, Londres, Cohen & West, 1957. Trad. franç., *La théorie de la structure sociale*, Paris, Minuit, 1970. — NAGEL, E., « A formalization of functionalism », *in* NAGEL, E., *Logic without metaphysics*, Glencoe, The Free Press, 1957, 247-283. — RADCLIFFE-BROWN, A. R., *Structure and function in primitive societies. Essays and addresses*, Glencoe, The Free Press, 1952 ; Londres, Cohen & West, 1959. Trad. franç., *Structure et fonction dans la société primitive*, Paris, Minuit, 1969.

الولاية (*) (Autorité)

عندما نتكلم عن ولاية **شخص** أو **مؤسسة** أو **رسالة** فلكي ندل على أننا نثق بهم ونتقبل رأيهم واقتراحهم وأمرهم باحترام ومراعاة أو على الأقل دون عدائية ولا مقاومة، وعلى أننا مستعدون للامتثال لهم. فالولاية هي إذن علاقة يقتضي تحليلها من وجهة نظر الذي يوجه الرسالة أو الأمر (أكان شخصاً أم مؤسسة)، ومن وجهة نظر الذي يتلقاهما.

إذا بحثنا في وجهة النظر الأولى نصادف التحليلات الكلاسيكية لماكس فيبر (M. Weber) حول الأشكال الثلاثة للسلطة **الشرعية**. أولاً، يمكن وصف الرسالة أو الأمر بأنهما مجازان إذا كانا منسجمين مع التقليد. وقد يفهم هذا التقليد على أنه عادة، طريقة عمل أو عيش أو إحساس نتوقعها («هكذا كان الأمر دائماً»). ويمكن فهمها كذلك على أنها إرث نحن قيّمون عليه ولا يمكننا أن نتركه ليصبح دون وارث دون التنكر لأنفسنا ودون أن نفقد هويتنا. إننا نتحدث عن ولاية تقليدية. ثانياً، تنجم ولاية الرسالة أو الأمر عن كونهما مطابقين لأصول معينة أو قانون معيّن أو قواعد نحوية يمكن توضيحها أو تبريرها عند كل طلب مناسب. هذا ما يسميه ماكس فيبر السلطة العقلانية ـ الشرعية. وأخيراً، يمكن لرسالة أو لأمر أن يفرضا نفسيهما لأنهما يتمتعان بالسحر والحظوة اللذين يجعلانهما غير قابلين للمقاومة. تلك هي ولاية النبي أو البطل.

إن علاقة الولاية غير مستقرة بقدر ما تكون التحولات ممكنة من نموذج الى آخر. هذه التحولات مألوفة جداً خاصة وأن النماذج الثلاثة موجودة في آن واحد في مجتمعنا على سبيل المثال. إن الولاية التي نعترف بها لكثير من القواعد هي تقليدية حصراً. وإننا نتقيد بها طالما قررنا عدم إعادة النظر فيها. ثمة كذلك أوامر نتلقاها بحماس. إن أكثر ما يسترعي الانتباه ـ وربما كان هذا الاهتمام الراجح اليوم مفرطاً ـ هي الولاية العقلانية ـ الشرعية. ثمة سببان لذلك. أولاً لأنها تمارس بخاصة في إطار المهن والتنظيمات، البارزة جداً في حياتنا الحديثة. ثانياً، لأنها تجد أساسها في

(*) اعتمدنا الولاية لترجمة Autorité لتمييزها عن كلمة Pouvoir أي السلطة ولأنها تتضمن فعلاً معنى الولاية (المترجم).

مفهوم عقلاني للشرعية تحب حضاراتنا الانتساب اليه. تجدنا إذن مدفوعين غالباً للقول إن الولاية (في المعنى العام) تميل الى الاندماج مع نموذج الولاية العقلانية ـ الشرعية. لكن الأمر لا يتعدى الاتجاه الذي يتصارع مع اتجاهات أخرى، حتى وإن لم ينزل بمجتمعاتنا توترات حادة بنوع خاص. في الواقع، لقد أدرك ماكس فيبر ذلك جيداً بالنسبة للولاية البيروقراطية التي تنتمي برأيه، الى النموذج العقلاني ـ الشرعي. إن التراتبية البيروقراطية لا تشكل نظاماً مغلقاً. فهي تنبثق من سلطة سياسية تخضع لها حسب نظرية فيبر البحتة. إذا كانت الحكومة تمتص الإدارة، فإن هذه الأخيرة عندما تفقد استقلاليتها، فيما يتعلق مثلاً باستخدام موظفيها، تخاطر كذلك بفقدان فاعليتها. وإذا ارتضت الحكومة لنفسها أن تصبح بيروقراطية، ينحصر دورها في المهام الإدارية وتتوقف عن ممارسة وظائفها التحريكية. فالولاية تفسد بطريقتين: إما بتحولها روتينية وإما بتحولها تعسفية. إن المجتمع الذي لا يكون فيه غير ولاية عقلانية ـ شرعية هو طوباوي بقدر ما هو عليه المجتمع الذي يغيب عنه كل عنف وكل ظلم.

حتى وإن كانت نماذج فيبر الثلاثة موجودة في مجتمعاتنا، فلا مانع من الافتراض بأن واحداً من هذه النماذج، وبالتحديد العقلاني ـ الشرعي، يمارس هيمنة على النموذجين الآخرين. ومن أجل إبراز ملاءمة تحليل فيبر، قد يبدو من المناسب تعميمه، ورؤية ما إذا كان قابلاً للتطبيق على المجتمع بكامله أو على بعض قطاعاته. إن العقلانية الشرعية هي عقلانية قانون أو لغة معينة، أي عقلانية نظام من الأوامر الواضحة والمترابطة نسبياً. تتسم الولاية العقلانية ـ الشرعية إذن بقدرتها على تبرير ذاتها وتقديم حججها عند أي طلب جدي.

هذه نقطة تبرزها بطريقة ملائمة جداً دراسة المهن الحرة. فالمهني (الطبيب والمحامي والمدرّس) يجب أن يكون قادراً على تبرير استعماله لولايته، خصوصاً أمام أقرانه. فهو يبررها بواسطة معيارين، جدارته المعترف بها وأخلاقيته ـ المفهومة على أنها انطباق سلوكه المهني مع مقتضيات واجباته المهنية. يمكن إذن اعتبار ولاية المهني عقلانية شرعية بما أنها مبنية على الكفاءة والمعرفة. فقد يكون من المفيد دراسة أوجه تشابهها واختلافها مع العقلانية ـ الشرعية للبيروقراطي الفيبري.

ثمة جامع مشترك بين الحالتين إذ إن الولاية معينة أي أنها محددة. فالجدارة القانونية للموظف محصورة. وكذلك الأمر بالنسبة للمهني، وذلك ليس إلا لأن قدرته لا تمارس إلا في نطاق المعرفة والتقنية ـ حتى وإن كان هذا النطاق ذو أهمية حاسمة وحيوية تماماً بالنسبة لزبون المهني. من جهة ثانية، هذه الولاية مفوّضة في حالة الموظف ولكنها خاضعة للاثبات بالشهادة في حالة المهني ومن جهة ثالثة، لا تمارس لصالح الشخص الذي يتقلدها ولا حتى لحساب المؤسسات التي اعتمدته. كلاهما يمارسان نشاطات خدماتية، ولكن الخدمة التي يؤديانها ليست تجارية. ويشدد فيبر على الفوارق التي تميز بين راتب الموظف وأجر العامل وربح الرأسمالي. من جهة أخرى، من الواضح تماماً أن أتعاب الطبيب لا يمكن تقديرها حسب معيار المنفعة الحدية لخدمته.

مع ذلك ثمة اختلاف جوهري بين ولاية البيروقراطي وولاية المهني. فالأولى هي، بالأحرى

تسلسلية أما الثانية فهي إئتمانية. في الأنظمة الاجتماعية بالمعنى الدقيق للكلمة، ليس الموظف منتخباً: إنه معيّـن. حتى فيما لو انتخب كما يحصل في سويسرا والولايات المتحدة، فإن صلاحيته إقليمية. إذن، لدي كل الاحتمالات بأن أدفع ضرائبي الى جاب لم أختره بنفسي. ولكنني زبون للطبيب م . . . أو للمحامي ن . . . . . : فأنا الذي اخترته، حقاً أنه حتى في نظام الطب الليبرالي يكون الاختيار «الحر» للطبيب من قبل مريضه وهمياً جداً، وهو يفسر بمجموعة من المحددات الاجتماعية التي ليس لها علاقة باختيار صديق أو عشيقة أو زوجة. إلا أن إمكانية الخروج من بين زبائن الطبيب م . » ذات أهمية كبيرة جداً. هذا الخيار ليس متاحاً لي إزاء جابي ضرائبي الذي علي أن أتحمله طالما لم أغير إقامتي. من جهة ثانية، إن تخلي عن الطبيب م . . . . والتحاقي بالطبيب س . . . يقيم بين هذين الطبيبين عنصراً معيناً من المنافسة. أخيراً وبخاصة، إن حق التخلي يرمز سلبياً الى أهمية العلاقة المشخصنة جداً، الى الثقة التي لدي بطبيبي.

ليست الثقة ظاهرة نفسية عارضة. في حالة مزاولة الطب، يتوقف النجاح أو الفشل في العلاج، الى حد كبير على طبيعة العلاقة بين المريض والطبيب. فهي أساسية في حالتي التحليل النفسي والطب النفساني. لكنها أساسية كذلك في كثير من الأحيان في حالة الطب الأكثر كلاسيكية، وبخاصة عندما يقتضي إتخاذ قرار بإجراء عملية جراحية للمريض أو إخضاعه الى علاج طويل ومضن ومكلف.

في حالة الولاية المهنية، يصطدم تحليل الثقة بصعوبتين إثنتين، فبناء لحكم مسبق وضعي، الذي هو مصدر إضفاء المثالية التكنوقراطية على الخبرة والكفاءة، ينبغي أن تنحصر الثقة بالمقتضيات القائمة على مقترحات منطقية ـ تجريبية وحسب. لكن هذا الشرط لا يتسم إلا بالقليل القليل من الواقعية لأنه يهمل نقطة جوهرية هي: إن المنتفع بالخدمة يكون في أكثر الأحيان غير كفء. إنه عاجز كذلك عن تقدير الفعالية المحتملة للتعليمات كما عن تقدير صحة المقترحات المنطقية ـ التجريبية التي تضمن هذه التعليمات. وهكذا، فإن الزبون، بفعل تبعيته وجهله وأمام مخاطر خطأه هو نفسه، يحاول طمأنة نفسه بسفسطات من نوع « أثق به لأنني آمل به، وآمل به لأنني أثق به ».

يواجه المفهوم الوضعي والعلموي للثقة، مفهوم قليل الواقعية جداً يمكننا وصفه «بالروحاني». ولكننا لم نستسلم نهائياً الى الخرافات وحسابات المشعوذين. باستطاعتي أن أضع ثقتي بشكل عقلاني نوعاً ما، في ولاية هذا الشخص أو ذاك، وهذه المؤسسة أو تلك. وتكون ثقتي في موضع أفضل بقدر ما تتوفر بعض الضمانات بشكل أفضل. إن الشهادة العلمية المعطاة من هيئة معترف بها ومحترمة، تشكل أحد هذه الشروط وهي ليست دائماً أنموذجاً دون جدوى. إن ماضي المهني وأخلاقيته وشهرته التي أكسبته إياها مهنته، تسمح بأن نقدر ليس فقط جدارته وأهليته إنما أيضاً ما يمكن تسميته كما يقول الإيطاليون، نجمه أو «طالعه». يقتضي كذلك أن يكون الزبون قادراً على إجراء رهان واقعي على احتمالات تفاهمه مع المهني واتباع نصيحته وإقامة علاقة معه تسمح له بأن يفعل كل ما تدعوه كفاءته وإخلاصه للقيام به وربما لكي ينجح.

إن ممارسة الولاية لا تتوقف فقط على الطريقة التي يتصرف بها الذين يتولونها. فهي تتوقف كذلك على الطريقة التي يتم فيها استقبال الرسالة أو الأمر. وفي هذا الصدد ينبغي أن ندرك جيداً أن الولاية هي مصدر حرمان بالنسبة لهؤلاء الذين تمارس عليهم. ولكننا نكتفي في أكثر الأحيان بملاحظة أن الولاية المرتبطة برسالة أو أمر تسيء الى عفويتنا. هل يحق لنا تحويل كل ولاية الى العنف الذي يوصف تارة «بالأصلي» وتارة أخرى «بالرمزي» وطوراً «بالتأسيسي»؟ من الصحيح تماماً إننا عندما لا نعود مركز الاهتمام الوحيد، كما تفعل التجربة القاسية بالإبن البكر الذي ينجب له أهله أخاً أو أختاً، يجب أن نحدد العلاقات مع الشخص الدخيل قواعد للتعايش. لا نعتقد أن هذه القواعد التي تحدد طموحاتنا يمكن أن تستقبل بترحاب. فالولاية، بمقدار ما هي تمارس باسم قاعدة معينة وبواسطة شخص ما، إنما تقيم تداخلاً بين تلك القاعدة وتدخل ذلك الشخص في عالمنا الخاص.

لقد أشار علماء النفس الاجتماعيون المتأثرون بالمدرسة اللوينية(*) الى أن هذا التدخل لا يتم التسامح معه إلا إذا بررته مصلحة الذين يخضعون للولاية أو منفعتهم. وبقدر ما تفهم القاعدة على أنها مطلب وظيفي، يستطيع أعضاء الجماعة بناء على مشروعيتها، أن يتفقوا بعد مرحلة من المناقشة والمداولة على قبولها. يواجه اللوينيون هذه الولاية الجيدة أو «الديموقراطية» كما يقولون، بولاية «استبدادية». إن الحرمان الذي يفرضه علينا هذا الشكل الثاني للولاية يتسم بالتعسف والتمييز معاً. إن «الزعيم الاستبدادي» يعزل نفسه مع معاونيه عن سائر الجماعة. والمستبعدون يتم تجاهلهم أو هم يعاملون كمجرد أدوات وهو لا يشرك أحداً في إدارة شؤون الجماعة، باستثناء النخبة الضئيلة التي تحيط به. فهو كما يقال يوجه ولا يشرك أحداً. ولكن ما يقتضي إدراكه جيداً هو أن الولاية الديموقراطية في المفهوم اللويني، ليست الأكثر إرضاء وحسب ولكنها الأكثر فعالية كذلك. فهي تشكل في مفهوم علماء النفس «الشكل السليم»، أي الضبط «المتوازن» لعلاقات التعاون. لقد عرفت هذه الأطروحة صدى واسعاً جداً لدى ذوي الخبرة في «العلاقات الانسانية» ومختلف اختصاصيي علم النفس الاجتماعي الذين عالجوا مشكلات التنسيق الأمثل للمهام في سياق تنظيمي عام. ويعتقد اللوينيون، بالرغم من الآلام غير المعقولة التي تنزلها بنا الولاية الاستبدادية، أنه لا يمكن اعتبار أية سلطة «سيئة». فالحرمان والقهر ليسا بأي شكل من الأشكال النتائج الحتمية لوجود القاعدة القانونية.

لقد تمدد نقد الاستبدادية في اتجاهين بشكل رئيسي، على يد مؤلفي **الشخصية الاستبدادية**. لم تعد الاستبدادية تصرفاً محدداً، إن جملة من الأعراض الغامضة يتم التعبير عنها خاصة في النظام المعرفي عبر قابلية قوية جداً للأحكام المسبقة أو للهذر. ليس المستبد رب العمل المتقلب الأطوار أو المتسلط وحسب. إنه كذلك المناهض للسامية والعنصري والعرقي ـ أي الفاشي. يطبق أدورنو (Adorno) كذلك مفهومه للولاية الاستبدادية في الإطار العام للسلطة التربوية، المفهومة ليس فقط

(*) نسبة الى (Kurt Lewin) وهو عالم نفس اجتماعي أميركي من صل ألماني (1890 -1947). إهتم خاصة بدينامبكية الجماعات (المترجم).

بالمعنى الضيق للتربية الرسمية. وإنما المأخوذة بوجهها التأهيلي والتطبيعي. حينئذٍ، تشجب الاستبدادية باعتبارها إفساداً للعلاقة التربوية شريطة ألا يكون المدرس هو المربي فقط ولكن أحد الوالدين كذلك، وبالفعل لا يكتفي أدورنو ومشاركوه بوصف الأعراض وإنما يعرضون له تفسيراً وراثياً. فهم يسترجعون لهذه الغاية، الفرضيات الفرويدية حول العلاقات القائمة بين أواليات الكبت وأواليات الإسقاط النفسي. إن الرغبة المكبوتة في اللاوعي، وبخاصة أثناء الطفولة الأولى تفلت بحكم الواقع من رقابة التعبير الشفوي والعقلاني. ولكن بما أن الرغبة المكبوتة ليست رغبة تم إخمادها، فإن العناصر المكبوتة في الوضعية النفسية يمكن أن تعود بقوة الى الظهور في أكثر الأشكال تنوعاً (نظراً للسمة «المتبدلة» للتعبير الرمزي)، وأن تحطم الواجهة التي كانت قد بنيت على قاعدة كبتها. إذا سلمنا بهذه الفرضيات التي لم يعرضها أدورنو ومشاركوه بطريقة واضحة وصريحة، فإن الأعراض الاستبدادية تجد أصولها في كبت شهواتنا (Libido) من قبل مؤدبينا الأوائل: أما فيما يتعلق بانتشارها وغموضها، فإنهما ينجمان في آن معاً عن قدرتنا المعممة والترابطية، وعن عرضية الرقابة الإدراكية على اللاوعي.

هل أن التفسير الاسقاطي المحض للولاية هو تفسير مقبول؟ على الرغم من شيوعه في فرنسا على الأقل (لاكان (Lacan)، دولوز (Deleuze) الخ.)، فإنه يصطدم بعقبتين اثنتين. أولاً، رغم كثرة رموز الولاية فإنه لا يعتمد إلا على واحد: الأب الجلاد والأم العاتية. إنه يستبعد، دون الاعتماد على أي إجراء آخر، اللجوء الحصري الى نموذج القاضي أو الحكم أو الخبير أو الحرفي أو المربي أو الصديق أو الولد البكر. فضلاً عن ذلك، يستند هذا الاستبعاد الى حجة، أو بالأحرى الى تأكيد إضافي: إن مجتمعاً بعينه، وبخاصة عندما يكون «رأسمالياً»، هو عبقري ماهر مشغول باخضاعنا الى سلطة المهيمنين المطلقة. وهكذا ينزلق تحليل العوارض الاستبدادية الى أيديولوجيا «الرفض الكبير» التي تضمخ اليوم عدداً من المؤلفات حول التربية أو العلاقة العلاجية أو البيروقراطية.

● Bibliographie. — Adorno, T. W. *et al.*, *The authoritarian personality*, New York, Harper, 1950, 1964. — Asch, S. E., « Effects of group pressure upon the modification and distorsion of judgments », *in* Guetzkow, H., *Groups, leadership and men*, Pittsburgh, Carnegie Press, 1951 ; New York, Russel & Russel, 1963. — Barnard, Ch. I, *The functions of the executive*, Cambridge, Harvard University Press, 1938, 1962. — Bourricaud, F., *Esquisse d'une théorie de l'autorité*, Paris, Plon, 1961 ; 2e éd. rev. et augm., Paris, Plon, 1969. — de Grazia, S., « What authority is not », *American Political Science Review*, 1959, *53*, 321-331. — Eysenck, H. J., *The psychology of politics*, Londres, Routledge & Kegan Paul, 1954, 1957. — Jouvenel, B. de, *De la souveraineté : à la recherche du bien politique*, Paris, M. T. Génin, 1955. — Lewin, K., « Group decision and social change », *in* Swanson, E., Newcomb, T., et Hartley, L., *Readings in social psychology*, New York, Holt, 1947. Trad. : « Décisions de groupe et changement social », *in* Lévy, A. (red.), *Psychologie sociale, Textes fondamentaux*, Paris, Dunod, 1965, 498-519. — Likert, R., *New patterns of management*, New York, McGraw-Hill, 1961. — Moreno, J. B., *Who shall survive ? Foundations of sociometry, group psychotherapy and sociodrama*, New York, Beacon House, 1934. Trad. : *Fondements de la sociométrie*, Paris, puf, 1954. — Parsons, T., *The social system*, New York, The Free Press, 1951. — Piaget, J., *La formation du jugement moral chez l'enfant*, Paris, F. Alcan, 1932 ; Paris, puf, 1969. — Sennett, R

Authority, New York, Knopf, 1980. Trad. : *Autorité*, Paris, Fayard, 1981. — SHILS, E. A., « Authoritarianism : « Right » and « Left » », *in* CHRISTIE, R., et JAHODA, M. (dir.), *Studies in the scope and method of « The authoritarian personality »*, Glencoe, Free Press, 1954, 24-49. — WEBER, M., *Economie et société**, t. 1, partie I, chap. 3, 219-307. — WHITE, R. K., et LIPPIT, R., « Leader behavior and member reaction in three « social climates » », *in* CARTWRIGHT, D., et ZANDER, A. (red.), *Group dynamics*, Evanston, Row, Peterson, 1953; Londres, Tavistock, 1960, 1968.

فهرس المواد وفقاً للأبجدية العربية

فهرس المواد وفقاً للأبجدية الفرنسية

فرنسي	عربي	الصفحة

4. 03. 2373